النظام النحوي في القرآن الكريم

التنكيت والتبكيت

الدكتور
عبد الوهاب حسن حمد

دار الرضوان
للنشر والتوزيع

مؤسسة دار الصادق الثقافية
طبع . نشر . توزيع

www.redwanpublisher.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

النظام النحوي في القرآن الكريم

(التنكيت والتبكيت)

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2011/5/1819)

225.16
حمد، عبد الوهاب حسن
النظام النحوي في القرآن الكريم/ عبد الوهاب حسن حمد. ـ عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع 2011.
( ) ص
ر. أ: 2011/5/1819
الواصفات: نحو القرآن// الفاظ القرآن// قواعد القرآن/
❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى
2012م - 1433هـ

دار الرضوان للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمّان - العبدلي
هاتف : 1/5/ 79 36 465 6 962+
فاكس : 41 36 465 6 962+
e-mail: info@redwanpublisher.com
www.redwanpublisher.com

مؤسسة دار الصادق الثقافية
طبع، نشر، توزيع
الفرع الاول: العراق ـ الحلة ـ شارع ابو القاسم ـ مجمع الزهور
الفرع الثاني: الحلة ـ شارع ابو القاسم، مقابل مسجد ابن نما
نقال: 009647801233129 / 009647803087758
e-mail: alssadiq@yahoo.com

ISBN: 978-9957-76-065-6

المحتويات

مقدمة

يصرف الكلام عن جهته المعتادة لغرض تحقيق معناه بما يناسب انفعال صاحبه بالحدث وتبعاً لموقفه من المتلقي، فقد يستقبله بما يحب أو يكره، فيبني كلامه ويراعي نبره بحسب قطنته بملاءمة ألفاظه للمراد، إذ يتم بالجوار تقارب المعاني، وتتوضح بما يناظرها أو يضادها، إجراء للكلام مجري الشبيه أو النقيض، لأجل الإقناع والتأثير أو التقريع والتوبيخ والتعنيف لغرض التبكيت، كما قال ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: 8]، وإنما سئلت لغرض تبكيت وائدها، "فمعنى سؤالها بأي ذنب قتلت تبكيت قاتلها في القيامة، لأن جوابها قتلت بغير ذنب، ومثل هذا التبكيت قول الله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾ [المائدة: 116]، فإنما سؤاله وجوابه تبكيت لمن ادّعى هذا عليه"[1]، "وقيل هلا سئل الوائد عن موجب قتله لها؟ قلت: سؤالها وجوابها تبكيت لقاتلها نحو التبكيت في قوله تعالى لعيسى- أأنت قلت للناس- إلى قوله- سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق-"[2].

وقد يترك الجواب استغناء بالعلة تقريراً لمعناه نحو قوله تعالى ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: 65]، "فالظاهر يدل على أنه تعالى جعل علة الأمر بالعبادة والأمر بالمصابرة عليها أنه لا سمي له"[3]، "وهو

(1) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 290.

(2) الكشاف: 4/ 222.

(3) التفسير الكبير: 21/ 241.

تقرير للأمر أي إذا صح أن لا أحد مثله يستحق العبادة غيره فلم يكن بدّ من التسليم لأمره والاشتغال بعبادته والاصطبار على مشاقها "[1]. والتقرير: "توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه، وقد اجتمع التقرير والتوبيخ في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾ [الشعراء: 18].

إنَّ معيار حسن النكت المعنوية يتحقق في مدى تأثيرها في المتلقي أو المخاطب ومراعاة أحواله وقدراته ودواعي مقتضيات الكلام وملابساته، فيصرف الكلام بحسب الجهة المطلوبة للتعبير عن القدر المشترك بين المنشئ والمتلقي، فيتعين عمق الأثر وصداه في النفس بما يبيحه القياس اللغوي، وإن لم يرد به سماع، لأن الفائدة بصلاح المعنى وإصابته المراد بدلائل موجبة به وقرائن تمنع التباسه، وأمارات مشعرة بأحنائه في التعبير اللغوي وعلاقاته النحوية ووظيفة نظمه وشكله، واشتراك مفرداته وما يلحقها من ظلال الجوار وتغيير المواضع والرتب وما يستغنى فيها بالنظير أو المشابه وما جرى مجرى النقيض.

إنَّ الأنظمة اللغوية المستعملة في الكلام تترك آثاراً مختلفة في المتلقي قد تفوق ما يتركه صرع اليدين أو عطائهما تحقيراً أو تعظيماً بحسب الغرض الذي تساق إليه، لأن "التبكيت كالتقريع والتعنيف إذا قرّعه بالعذل تقريعاً وبكّتَهُ: كلاهما استقبله بما يكره"[2]. وقيل في قوله تعالى ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ ﴾ [آل عمران: 127]، "أصله يكبدهم، أي يصيب الحزن والغيظ أكبادهم، والتاء والدال يتعاقبان، كما يقال: سبت رأسه وسبده اذا حلقه"[3]. ومعنى "كبده، أي فعل به ما يؤذي

(1) أنوار التنزيل: 409.

(2) لسان العرب: مادة (بكت).

(3) تفسير البغوي: 1/ 503.

كبده"[1]. ويقال: "كبته بمعنى كبده إذا ضرب كبده بالغيظ والحرقة"[2]، وذلك إذا وقع منه ما يترتب عليه العذل أو التوبيخ أو التقريع، وأما التنكيت فهو التأثير الفكري الذي يحدثه الكلام في المتلقي أو الدارس، فقد جاء في الحديث: بينا هو ينكت إذ انتبه، أي يفكّر ويحدّث نفسه وأصله من النكت بالحصى، ونكت الأرض بالقضيب: وهو أن يؤثر فيها بطرَفه، فعل المفكر المهموم"[3].

لذلك فإنّ فرائد النظم والتأليف والرصف اللغوي تتجلى بما تشحن بالنكت الجليلة، وقد قيل في تحليل سورة الكوثر؛ إن "هذه السورة مع علو مطلعها وتمام مقطعها واتصافها بما هو طراز الأمر كله من مجيئها مشحونة بالنكت الجلائل، مكتنزة بالمحاسن غير القلائل، فهي خالية من تصنّع من يتناول التنكيت، وتعمّل من يتعاطى التبكيت"[4].

وقد شهد البحث اللغوي قديماً وحديثاً عناية باستنباط دلالة المعاني الافرادية والتركيبية وما تلح إليه من مقاصد وأغراض وربطها بالسلوك الاجتماعي شكلاً ومضموناً، واستخدام الأنظمة اللغوية المحدودة استخداماً غير محدود، لأن الاستعمال اللغوي متجدد بحسب القدرات الفردية وما يكتنفها من ظروف ودواع وما ترمي إليه من مقاصد لا يتوصل إلى كشفها إلاّ بدلائل تكون قرائن عليها، وهي التي توجه الكلام بما يناسب المقام لبيان الغرض منه.

وقد اقتضى البحث في المراد من الرصف اللغوي للوقوف على الغرض منه تبكيتاً

---

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 1/ 505.

(2) الكشاف: 1/ 462.

(3) لسان العرب: مادة (نكت).

(4) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 192.

أو تنكيتاً تقسيمه على أربعة فصول، تنـاول الأول الجـوار اللغـوي لبيـان أثـره في إظهـار المراد، ودرس الثاني الشكل ونسخة بحسب الـدلائل، وتوجيـه المبهمـات فيـه، ووصـله أو فصله بما يجلّي ما خفي منه. واعتنى الثالث بدلائل الترادف، ودلالـة التعلـق النحـوي للكشف عن أحناء المعاني لغرض إظهار المقصود منها. وتناول الرابـع الـترك اللغـوي في التبادل اللغوي بين طرفي اللغة للمشاركة في التعبير والاستغناء.

وقد ختم الكتاب بنتائج، تبين مزايـا التبكيـت والتنكيـت، أرجـو أن تكـون وافيـة بالغرض.

والله تعالى ولي التوفيق....

الفصل الأول
الجواز اللغوي

الفصل الأول

الجوار اللغوي

إنَّ الجوار هو السبيل الوحيد الذي تسلكه جميع اللغات للإفادة من أصواتها المسموعة والمرئية، فجرت بموجبه امتزاجاً في الصيغ وتقريباً فيما يتعلق بها من أدوات نحوية رابطة معنوية كالإسناد والتبعية أو لفظية كالجر والعطف والنفي والنهي والاستفهام والشرط والقسم والاستثناء والنواسخ الحرفية والفعلية والحروف المؤكدة ونحو ذلك لأنها الوصل النحوية الجامعة لأطراف الكلام المفيد الذي يحسن الوقوف عليه. فكانت الأسماء والصفات والأفعال والحروف بمثابة السداة ولحمتها المجاورة بدلائل الوصل النحوية الرابطة للمعاني الإفرادية والتركيبية، وكان الإلصاق الصوتي للأبنية والأدوات النحوية موجداً للمعاني المرادة في غيرها، لأنها المنبئة بعلاقة الظاهر بالمضمر والمذكور بالمحذوف، كما أنبأت الصيغة بعلاقات النسبة، والابتداء بعلاقات الإسناد، كذلك اقتضى السؤال والنداء والقسم والشرط والطلب جواباً مطابقاً بأسلوب مناسب لتحقيقه أو توكيده، وكذلك إذا ورد الجواب ابتداءً فلابد من استحضار ما يناسبه من الكلام المحذوف بدلالة الحال أو السياق أو المقام بدليل رفع المشغول عنه لمجاورته بالعطف الاسم ومجيء الخبر في شكل الطلب وبالعكس لغرض دلالي، واقتران الجواب بجواب آخر متمم لمعناه لغرض الإحاطة بجميع ما يقتضيه السؤال، كما يجري في الجوار الصوتي من إعلال وإبدال وإدغام وإمالة وحلول الحركة في الساكن المجاور، فيجري في المعنوي ما يجري في الصناعي، لقيام الصناعة النحوية على الصناعة الصرفية والأخيرة على الصوتية فإن قيام نظرية العامل في النحو على الصيغة الصرفية وقيام الصيغة على الإلصاق والامتزاج الصوتي.

لذلك اقتضى البحث توزيعه على مبحثين، الأول في الجوار اللفظي لرصد ما تتطلبه الوصلة النحوية، والثاني في الجوار المعنوي لبيان الفرق بين الإسناد والنسبة وما يتبعهما من غيرهما من علاقات تفريقاً لها عن المجاورة اللفظية الموصولة بالرتبة، فإن

علاقات الصيغة تقتضي المتعلقات، وكذلك ما ناب عنها أما علاقات الإسناد فإنها إيجاب الشأن الذاتي أو الأمر الذي يهم طرفي اللغة وهما المنتج والمتلقي، لاقتضاء السؤال أو الطلب عموماً رداً مناسباً له، كاقتضاء الجواب إلى ما يتممه ويبينه لمطابقة السؤال، لذلك ارتبط أسلوب الجواب بأساليب لغوية كثيرة، وكان أكثرها اختلاطاً به أسلوب التوكيد، فقد جعلت دوال الجواب توكيداً جرياً على مناهج التقطيع اللغوي لغلبتها على الدرس اللغوي لكثرة المشتغلين في التعليم، وقلة الباحثين في فلسفة اللغة بوصفها وعاءً فكرياً وشعورياً إنسانياً يحقق للإنسانية مكانتها ويرفعها إلى أسمى منزلة بالعلم اللغوي بدليل قوله تعالى ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ [آل عمران: 79]. ولا سبيل إلى ذلك إلاّ بمعرفة أسرار اللغة، لأنه لا معرفة بلا لغة.

المبحث الأول
الوُصْلة النحوية

المفردات على اختلاف معانيها العرفية والاصطلاحية وضعت أصلاً لتكون لبنات في بناء متكامل أو سداة في نسيج متماسك لتحصل منها أشكال في لوحات فنية معبرة عن قدرات متباينة في تصوير الذات المنغمسة في الوجود العام المدرك بالمحسوسات والمعقولات والمتحد بوشائج تجعله دليلاً على وحدانية الله تعالى وقدرته، فقد ذكر الله تعالى الدليل بقوله ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا ۚ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ﴾ [فاطر: 27- 28].

فإن الحكمة اقتضت أن يكون الاختلاف أدعى إلى التواصل لوجود السبب الواصل فيما بينها و "كل شيء اتصل بشيء فما بينهما وصلة والجمع وُصَل، ويُقال وصل فلان رحمه يصلها صلة وبينهما وُصْلة أي اتصال وذريعة"[1].

والوصلة التي توصل القول بعضه ببعض تشده بوشائج معنوية زائدة على معاني مفرداته التي يتكون منها فتطبعه بفائدة وصالها تعريفاً بالإسناد أو إنباءً بالنسبة أو ردّاً بالإجابة، كما قال تعالى ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: **51**]، فكان "جواباً عن قولهم هلا أوتي محمد كتابه دفعة واحدة، كما أوتي موسى كتابه كذلك"[2]، لأن الغرض من الإسناد هو الإخبار، و "الخبر ما أخبر به والخُبْرُ المعرفة.. ورجل خَبِر وخُبْر- عالم بالإخبار.. الخبير- المُخبر، واستخبرته- سألته أن يخبرني"[3]

فالإسناد تعريف وإعلام عن صفة تبين حالاً من أحوال الذات الثابتة فيها بالمداومة عليها، وذلك بخلاف الإنباء بالتغير والتجدد واستمرارها أو قطعها أو إحداثها

(1) لسان العرب: مادة (وصل).

(2) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 24/ 262.

(3) المخصص: 3/ 321.

بالطلب، فإن ذلك يتم بمتعلقات الصيغة الفعلية أو ما ناب عنها أو أشعر بها، وذلك بالرد على ما أثبتته ظاهراً في السياق أو تقديراً بحسب حال المتلقي وملابسات المقام وفطنة المنتج فيما تستدعيه مناسبات القول من قرائن لفظية تفصل بين الأساليب التي تمليها علاقة المنتج بالمتلقي تعريفاً أو تنبيهاً أو إنباءً بالنسبة أو جواباً أو تفسيراً للمبهم أو توكيداً، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6]، فإن ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جملة مفسرة لإجمال ما قبلها فيما فيه الاستواء فلا محل لها أو حال مؤكدة أو بدل منه أو خبر (إن) والجملة قبلها اعتراض بما هو علة الحكم"[1].

إنّ المجمل يستدعي تفصيلاً والمبهم يقتضي تفسيراً فيما كان كناية عن الشأن أو ضمير القصة أو الحديث، وهو في حقيقته جواب عنه، كما سُميت سورة الإخلاص "سورة النسبة لما روينا أنه ورد جواباً لسؤال من قال انسب لنا ربك، ولأنه عليه السلام قال لرجل من بني سليم (يا أخا بني سليم استوص بنسبة الله خيراً) وهو من لطيف المباني، لأنهم لما قالوا انسب لنا ربك فقال نسبة الله هذا.. وسورة المعرفة، لأن معرفة الله لا تتم إلاّ بمعرفة هذه السورة"[2]. فإن النسبة كانت رداً على طلبها. أما التعريف فمن الابتداء، وقد قال الزجاج فيها: "وأما (هو) فإنما هو كناية عن ذكر الله عز وجل، المعنى: سألتم تبيين نسبته (هو الله) و(أحد) مرفوع على معنى هو أحد هو الله، فهو مبتدأ ويجوز أن يكون (هو) للأمر، كما تقول: هو زيد قائم، أي الأمر زيد قائم والمعنى الأمر الله أحد"[3]. فقد جاء (هو) رداً على أمر عظيم قد حدث والأمر ينبغي أن يكون معروفاً، فكان (هذا) كناية عنه، بدليل اقترانه بـ(إنَ)، وهي جواب تحقيق النسبة لمشابهتها للصيغة في المعنى لإفادة ربط الجواب بالسؤال، كما اقترنت بـ(إذا) الفجائية لربط الجزاء بالشرط؛ نحو قوله تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ

(1) المخصص: 3/ 321.

(2) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 32/ 175 – 176.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 5 / 377.

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[الأنبياء: 97]. فاقترنت (إذا) بـ(هي) لذلك: "جاءت على التأنيث، لأن في التفسير اسماً مؤنثاً، وعلى هذا ما جاء ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾. أما إذا لم يكن في التفسير مؤنث لم يؤنث ضمير القصة كقوله ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا﴾ [طه: 74]"[1].

فإن الضمير الغائب يكون وصلة نحوية إذا أفاد الربط، كما يفصل بين الخبر والنعت للتوكيد فيسلب منه معنى الاسمية، ليكون لا محل له من الإعراب، كما سلبت الظرفية من (إذا)، فجعلت حرفاً لإفادة الربط، لأن (إذا) "هي المفاجأة وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء، كقوله ﴿بِمَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [الروم: 36]. فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل إذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان (سديداً) و (هي) ضمير مبهم توضحه الأبصار وتفسره"[2] وكذلك مجيء الضمير مع (إنّ) يؤكد الكلام وليس للإخبار، لأنك "تقول: أما في الدار فإنك قائم، لا يجوز فيه إلاّ (إنّ) تجعل الكلام قصة وحديثاً، ولم ترد أن تخبر أنّ في الدار حديثه ولكنك أردت أن تقول: أما في الدار فأنت قائم، فمن ثمَّ لم يعمل في (إنّ) شيء فإن أردت أن تقول أما في الدار فحديثك وخبرك قلت: أما في الدار فإنك منطلق، أي هذه القصة"[3]. فإن التعريف بالخبر الابتدائي لخالي الذهن، أما الشأن والحديث أو القصة فيكون بدلائل الإيجاب وهي مواضع التعظيم للأمر المبهم على المخاطبين فيُكنى عنه بالضمير الغائب لأنهم "إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيرا له ويوحدون الضمير، لأنهم يريدون الأمر والحديث، لأن كل جملة شأن وحديث ولا يفعلون ذلك إلاّ في مواضع التفخيم والتعظيم، وذلك قولك: هو زيد قائم، فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر إنما هو (ضمير الشأن) والحديث وفسره ما بعده من الخبر، وهو زيد قائم ولم تأت في هذه الجملة

---

(1) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 32/ 178.

(2) الكشاف: 2/ 5847.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 139.

بعائد إلى المبتدأ، لأنها هو في المعنى، ولذلك كانت مفسرة له ويسميه الكوفيون الضمير المجهول، لأنه لم يتقدمه ما يعود إلي"[1].

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

الأول: لا تعد كل جملة شأناً وحديثاً، وإن كانت مفيدة، لأنها قد تشكل معنى إفرادياً فتكون بحاجة إلى وصلة نحوية تربطها بغيرها من الجمل.

الثاني: اعتمد الظاهر ولم يلتفت إلى حال المتلقي لبيان دواعي الكلام، إذ يعول المتكلم عليه في صياغة عبارته.

الثالث: توضيح المبهم لا يقتصر على الضمير، فقد يكون اسم إشارة أو موصولاً أو عاماً أو طلباً أو قسماً مما يتطلب صلة تخصصه وتبينه " فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهباً، وهذا عبد الله معروفاً، فهذا اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده، كما يعمل الجار والفعل فيما بعده والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرفه عبد الله، لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله وحال بين منطلق وهذا، كما حالَ بين راكب والفعل حين قلت: جاء عبد الله راكباً، صار جاء لعبد الله وصار الراكب حالاً فكذلك هذا[2]. وذلك لأن اسم الإشارة يفصل المجمل بالمشار إليه ويعرفه، بدليل إعرابه مبتدأ، لإشارته إلى الذات المتلبسة، بدليل جعل المعرف حالاً حين الإشارة تنبيهاً للمخاطب وقد يشير إلى الشأن المقصود بيانه فيُعرب خبراً له، نحو قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾ [الحج: **30**]،

---

(1) شرح المفصل: 3/ 114.

(2) كتاب سيبويه: 2/ 78.

لأن " موضع (ذلك) رفع، المعنى الأمر ذلك"[1]. فقد فصلت (ذلك) بين معنيين ولم تشرك بينهما، لأن التعظيم ليس مذكوراً قبله فجاءت (ذلك) لإظهاره، بدليل عود الضمير بالتذكير أي " الأمر والشأن ذلك، كما يقدم الكاتب جملة من كتابه في بعض المعاني، ثم إذا أراد الخوض في معنى آخر قال: هذا وقد كان كذا، (فهو خير له) أي فالتعظيم خير له، ومعنى التعظيم العلم بأنها واجبة المراعاة والحفظ والقيام بمراعاتها"[2].

إنّ الأمر العظيم ليس حاضراً حتى ينبه المخاطب إليه، لأن (ذلك) بخلاف (هذا)، لأن الأمر غير مشاهد، فإن " (ها) تنبيه، فإذا قرب الشيء أشير إليه فقيل هذا، أي تنبه أيها المخاطب لما أشرت إليه فإنه حاضر لك بحيث تراه، وقد تدخل الكاف على (ذا) للمخاطبة واللام لتأكيد معنى الإشارة، فقيل (ذلك) فكأن المتكلم بالغ في التنبيه لتأخر المشار إليه عنه، فهذا يدل على أن لفظة (ذلك) لا تفيد البعد في أصل الوضع؛ بل اختص في العرف بالإشارة إلى البعيد للقرينة التي ذكرناها، فصارت كالدابة، فإنها مختصة في العرف بالفرس، وإن كانت في أصل الوضع متناولة لكل ما يدب على الأرض، وإذا ثبت هذا فنقول: إنا نحمله ههنا على مقتضى الوضع اللغوي لا على مقتضى الوضع العرفي وحينئذ لا يفيد البعد"[3]. فالمعنى العرفي مخصص للمعنى العام فجاءت (ذلك) لتعظيم الأمر بخلاف (هذا). بدليل عظمة ما تُشير إليه، نحو قوله تعالى ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 1-2]. وقوله ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي ﴾ [يوسف: 32]. " فوضع (ذلك) موضع (هذا) رفعاً لمنزلة المُشار إليه"[4]، وإشعاراً بنبوته، كما قال تعالى ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓۚ ﴾ [يوسف: 37]، أي " لست أخبركما على جهة

(1) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 424.

(2) الكشاف: 3/ 11 – 12.

(3) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 2/ 14 – 15.

(4) أنوار التنزيل: 314.

التكهن والتنجم إنما أخبركما بوحي من الله وعلم"[1]. ولا يقتصر ذلك على إظهار رفعة المكانة وعلو المنزلة بل يشير إلى تحقق المُشار إليه وحتمية وقوعه، نحو قوله تعالى ﴿ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١٢﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ...﴿١٣﴾ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ... ... فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ...﴿١٧﴾ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [الأنفال: 12- 18]. فجاءت" (ذلك) إشارة إلى الضرب أو الأمر به و (ذلكم) محله الرفع، أي الأمر ذلكم أو ذلكم واقع و (ذلكم) محله الرفع أي المقصود أو الأمر ذلكم، وقوله ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [الأنفال: 18] معطوف عليه أي المقصود إيلاء المؤمنين وتوهين كيد الكافرين"[2].

فقد جعل اقتران (ذلك) بـ(أنّ) المفتوحة تعليلاً وعطفاً يدل على تحقق الأمر ووقوعه و"ذلك لأنها شركت (ذلك) فيما حمل عليه كأنه قال: الأمر ذلك وأن الله، ولو جاءت مبتدأة لجازت يدلك على ذلك قوله عز وجل ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ﴾ [الحج: 60]، فمن ليس محمولاً على ما حمل عليه (ذلك) فكذلك يجوز أن يكون (أنّ) منقطعة من ذلك"[3].

إنّ حرف العطف يجمع بين المتماثلين في المعنى، فقد شاركت (أنّ) المفتوحة (ذلك) في الافتقار إلى الصلة وفي التوكيد وفي الإجابة عن الشأن، لأن" (ذلك) في موضع رفع المعنى الأمر ذلك، أي الأمر ما قصصنا عليكم"[4]. و (أنّ) المفتوحة: "تقلب معنى الجملة إلى الإفراد وتصير في مذهب المصدر المؤكد ولولا إرادة التأكيد لكان المصدر أحق بالموضع وكنت تقول مكان بلغني أن زيداً قائم بلغني قيام زيد والذي يدلك على أن (أنّ) المفتوحة في معنى المصدر وأنها تقع موقع المفردات أنها تفتقر في انعقادها جملة إلى شيء

(1) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 110.

(2) أنوار التنزيل: 236 - 237.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 125.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 435.

يكون معها ويضم إليها، لأنها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول فلا يكون كلاماً مع الصلة إلاّ بشيء آخر من خبر يأتي به أو نحو ذلك، فكذلك (أن) المفتوحة، لأنها في مذهب الموصول"[1]. لذلك وقعت فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها وغير ذلك مما تقع فيه المفردات وذلك بخلاف المكسورة التي تتصدر الجملة فتكون معها مستقلة بفائدتها في حين أن المفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد فتحمل المفتوحة على (ذلك) وليس كذلك المكسورة لاستقلال جملتها، فإن المفتوحة مبهمة، كما أن ذلك اسم مبهم، بدليل قوله تعالى ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: 17]. لأن (تلك) "اسم مبهم يجري مجرى (التي) ويوصل كما توصل (التي)، المعنى: ما التي بيمينك يا موسى"[2]. وكذلك تشارك (إنّ) المكسورة (ذلك) في توكيد النسبة لاشتراكهما في التعليل لتضمنهما معنى الصيغة الفعلية بدليل المشابهة في النصب، لأن اسم الإشارة يعمل في الحال، نحو قوله تعالى ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود: 72]. فإن (شيخاً) "نصب بما دل عليه اسم الإشارة"[3]. كما نصبت (إنّ) اسمها لدلالتها على معنى الفعلية بدليل عملها فيه، وإن فصل عنها بمتعلق الصيغة، وهو حرف الجر، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا ﴾ [يوسف: 78].

أما التوكيد فهو لا يقتصر على النواسخ، فهو اسلوب عام يضم اللفظي والمعنوي، والجواب اسلوب آخر بدلائل لفظية تتحقق فيها قوة النسبة إقراراً وتصديقاً، وقد "خلت كتب النحو، أو كادت، من الكلام على (الجواب) بوصفه اسلوباً، ومن دراسة أدواته اللهم إلاّ ما قام به الزمخشري في مفصله، وابن هشام في "مغني اللبيب"، ولكن ما قام به هؤلاء كان عرضاً لأدوات الاستفهام وأدوات الجواب لا درساً فاحصاً لأسلوبيهما ولا لعلاقة أحد الاسلوبين بالآخر"[4]، وذلك لهيمنة نظرية العامل على الدرس النحوي ولم

(1) شرح المفصل: 8/ 59.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 353- 354.

(3) الكشاف: 2/ 281.

(4) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 277- 278.

يعوّل على النحو الدلالي القائم على عُرى الارتباط بين الأساليب الموصلة إلى المراد بدلائل الوصل النحوية المبينة لدقائق المعاني للفهم والإفهام بمنهج ملائم لموضوع الدراسة النحوية فإن طريقة تعريف المخبر عنه بخلاف طريقة نسبة الحدث إليه وهما بخلاف الجواب عنهما، لأن التعبير قد يكون تعريفياً لقيامه أصلاً أو ابتداءً على المخبر عنه سواء أكان حاضراً أم مخاطباً أم غائباً، وقد يكون إنباءً بذكر ما أحدثه أو تصويره أو طلب ذكره بأدوات تستدعيه إثباتاً ونفياً والجواب يقتضي تحقيق الإثبات والنفي بأدوات أخرى، والكلام التام ما كان تعبيراً عن مراد المتكلم والجملة ركن فيه، لأنه عبارة عن مجموع جمل متداخلة بوصل نحوية يكمل بعضها بعضاً ولا استقلال معنوي حقيقي إلاّ للكلام التام بجميع وصله المترابطة مع بعضها، وقد اتخذ العامل اللفظي أو المعنوي القائم على المضارعة رفعاً أو نصباً أو جراً معياراً لتمام الجملة، لأن " الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه فلا فرق بين قولك إن زيداً قائم وبين قولك زيد قائم إلاّ معنى التأكيد"[1]، وليس كذلك، فإن القصد مختلف، لأن التأكيد توثيق لعقد سابق وتشديد لإثباته، و" التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء"[2].

فمفهوم زيد قائم ثبوت القيام لزيد تعريفاً له وإن زيداً قائم جواب يحقق صحته بنفي احتمال خلافه، لأن الابتداء بخلاف النسخ، " فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة فإن كان خاليَ الذهن من الحكم والتردد فيه استغني عن مؤكدات الحكم، وإن كان متردداً فيه طالباً له حسن تقويته بمؤكد، وإن كان منكراً وجب توكيده بحسب الإنكار"[3]، فإن إعلام خالي الذهن يكون بالابتداء لأن " المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هُو أو يكون في مكان أو زمان وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ"[4]. فالخبر هو المبتدأ في المعنى، لأنه لا يعرّف بغيره. وأما رده فلا يكون

(1) شرح المفصل: 8/ 59.

(2) لسان العرب: مادة (وكد).

(3) التلخيص في علوم البلاغة: 41.

(4) كتاب سيبويه: 2/ 127.

إلاّ مطابقاً له، لأن "الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، إذا كان السؤال متوجهاً وقد يعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال تنبيهاً على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ويسميه السكاكي الاسلوب الحكيم"[1]. والمطابقة في الرد على الابتداء يكون بـ(إنّ) لملازمتها الجمل الاسمية، لأنها تفيد إثبات معنى الشأن، وليس الأصل الابتداء ثم نسخ بحسب نظرية العامل ومنهجها التعليمي، و "قول النحاة أن النواسخ تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمها، فهم لا يعنون أننا إذا حذفنا النواسخ عادت الجملة مبتدأ وخبر صحيحة المعنى، وإنما يعنون أن الجملة إذا حذفت منها النواسخ رجعت مرفوعة الركنين ولا يعنون أنها تكون صحيحة المعنى دائماً"[2].

إنّ صحة معنى الجملة لا يكون بإبدال عامل بآخر بأمثلة تعليمية لأهل الصناعة، بل المقصود بالأصل بيان المراد بمبدأ الكلام وما بُني عليه والعامل في حقيقته وصلة نحوية رابطة لأجزاء الكلام لإظهار المراد، "تقول: قال عمرو، إنّ زيداً خير منك، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله، ولا يجوز أن تعمل (قال) في (إنّ) كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت: قال زيد عمرو خير الناس، فإن لا تعمل فيها (قال)، كما لا تعمل (قال) فيما تعمل فيه (إن)، لأن (إنّ) تجعل الكلام شأناً وأنت لا تقول: قال الشأن متفاقماً، كما تقول: زعم الشأن متفاقماً، فهذه الأشياء بعد (قال) حكاية"[3].

وبذلك فإن حكاية الجواب بخلاف المراد من الإعلام بحال الشيء، كما أنه بخلاف الإنباء بالنسبة وأول الكلام يعتنى به، لأنه الأساس الذي يُبنى عليه، فإذا أريد المبالغة في معناه عمد إلى التكرير والزيادة لتوكيده، كما يُعنى بالقوافي في الشعر وبالسجع في النثر، و "العمل في المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع لا على المبدأ ولا المَحْشى ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي، لأنها المقاطع، وفي السجع كمثل ذلك وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها والعناية بها أمس والحشد عليها أوفى وأهم وكذلك

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 42.

(2) الجملة العربية والمعنى: 290.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 142.

كلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه"[1]، والعناية بأول الكلام تبين أصل المراد بدليل تقديم الابتداء والاستفهام والشرط والنداء والقسم ونحوها "فلا جواب إلاّ بعد استفهام ولا استفهام إلاّ عند الحاجة إلى جواب"[2]، فإن الاستفهام يغني بأدواته عن كلام طويل، وكذلك جوابه بأدوات تغني عن إعادته، فجاءت (إنّ) مغنية بجملتها عن إعادة السؤال بدليل حاجتها إلى اللام معها للجواب عن المنكر "فالذي يدل على أن لها أصلاً في الجواب أنا رأيناهم قد ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم، نحو والله إن زيداً منطلق وامتنعوا من أن يقولوا: والله زيد منطلق، ثم إنا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بيناً في الكثير من مواقعها أنه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الكهف: 83- 84]. وكقوله عز وجل في أول السورة ﴿ نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ ﴾ [الكهف: 13]. وكقوله تعالى ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [الشعراء: 216]. وقوله تعالى ﴿ قُلْ إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: 56]. وقوله ﴿ وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الحجر: 89]، وأشباه ذلك مما يعلم به أنه كلام أمر النبي ﷺ بأن يجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه"[3]، لأن "الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك ويجيء ذلك في الجواب المقدر أيضاً"[4]، لذلك قيل إنها من عوامل الجملة الاسمية، لأن فيها إعادة للسؤال نفسه للمطابقة مع تحقيق وليس إزالة التعريف بالابتداء، لأنها للشأن فكانت جواباً، بدليل حذف خبرها مع المعرفة، كما يحذف مع النكرة، قال ابن جني: "وأصحابنا يجيزون حذف خبر (إن) مع المعرفة ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إن الناس ألب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إنّ زيداً وإنّ عمراً، أي إن لنا

(1) الخصائص: 1/ 83- 84.

(2) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 277.

(3) دلائل الإعجاز: 249.

(4) البرهان في علوم القرآن: 2/ 374.

زيداً وإنّ لنا عمراً، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلاّ مع النكرة.. قال أبو علي وهذا لا يلزمهم، لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع (إن) المكسورة فأما مع (أن) المفتوحة فلن نمنعه ووجه فصلهم بين المكسورة والمفتوحة أن المكسورة حذف خبرها كما حذف خبر نقيضتها وهو قولهم: لا بأس ولا شك أي عليك وفيه، فكما أن (لا) تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما تشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النكرة أيضاً"[1]. والمشابهة في الجواب والمناقضة في الإثبات والنفي و (أن) المفتوحة اختصت بالمصدرية وهي بخلاف المكسورة ولا حاجة للفصل المذكور، لأن المكسورة ملازمة للحرفية بخلاف المفتوحة، لأنها بمعنى المفرد الموصول وجملتها صلتها فلا تصلح لتصديق سؤال من يظن خلاف مضمونه، لأنها لا تكرر بخلاف المكسورة فهي مع المعرفة تكرر، كما تكرر نقيضتها مع النكرة، لذلك تضمنت المكسورة ضميراً مخالفاً للظاهر لو أظهر و "ليس هذا المضمر بنفس المظهر، وذلك: إن مالا، وإن ولدا، وإن عددا أي إن لهم مالاً فالذي أضمرت (لهم) ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحد إنّ الناس ألب عليكم، فيقول: إنّ زيداً إنّ عمراً أي إنّ لنا... وتقول: إن قريباً منك زيد، والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إن زيداً قريب منك أو بعيد منك، لأنه اجتمع معرفة ونكرة"[2].

فقد صححت (إنّ) المعنى، إذ جمعت بين الإسناد والنسبة، فكانت الوصلة النحوية الرابطة بينهما تصديقاً للخبر ومبالغة في نسبته، بدليل اختصاصها بضمير الشأن وتعلق الجار بخبرها المحذوف، والجار صلة الصيغة الفعلية، لأنه وضع لإتمام النسبة الفعلية والمبالغة زيادة والزيادة تكون بالحرف، لأن زيادة البناء تفيد زيادة معناه، كما أنها دالة على الشأن وهو حديث وليس إنباءً، لأن الإنباء يكون بالصيغة وليس بالإسناد، لأنه إعلام وتعريف لحاجته إلى الإخبار، كما أنه مفتقر إلى النسبة لتصديقه وتحقيقه وإقراره، و "ذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل من أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد به حتى كأن

(1) الخصائص: 2/ 374.

(2) كتاب سيبويه: 2/ 141 – 142.

الكلامين قد افرغا إفراغاً واحداً وكأن أحدهما قد سبك في الآخر؟ هذه هي الصورة حتى إذا جئت إلى (إنّ) فأسقطتها رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول وتجافى معناه عن معناه ورأيته لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل"[1]، لأنها تجري في تقرير النسبة مجرى اللام في الإيجاب ومجرى (كان) في الإثبات، كما أنها تجعل البدل بديلاً، فإن " العرب تقول: إن بدلك زيداً، أي إنَّ مكانك زيداً والدليل على هذا قول العرب: هذا لك بدل هذا. أي هذا لك مكان هذا، وإنْ جعلت البدل بمنزلة البديل قلت: إنَّ بدلك زيدُ. أي إنّ بديلك زيد، وتقول: إنَّ ألفاً في دراهمك بيض، وإنّ في دراهمك ألفاً بيض، فهذا يجري مجرى النكرة في (كان) و (ليس)، لأن المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه ههنا، كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك ما كان أحد فيها خيراً منك، وإن شئت جعلت (فيها) مستقراً وجعلت البيض صفة، وأعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا مثله في باب كان"[2].

إنّ المخاطب بـ(إن) و (كان) يطلب إثبات ما خالف ظنه وتحقيق ما لم يعتقد صحته في الذات المنسوب إليها أو في نسبة الوصف إليها " فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظن في خلافه البتة ولا يكون قد عقد في نفسه إن الذي تزعم أنه كائن غير كائن، وإن الذي تزعم أنه لم يكن كائن فأنت لا تحتاج هناك إلى (إنّ) وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف وعقد قلب على نفي ما تثبت أو إثبات ما تنفي ولذلك تراها تزداد حسناً إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن وبشيء قد جرت عادة الناس بخلافه"[3]. وذلك لأنها جواب سائل يظن في المسؤول عنه خلاف ما تثبته (إنّ) فيه، لذلك عملت في الاسم فشابهت الفعل في النسبة إلى الذات في حين عملت (كان) في خبره تحقيقاً للوصف وليس للذات، وليست جزاء فعل ينوي السائل فعله، كما تفيد (إذاً)، قال سيبويه: "وأما (إذن) فجواب وجزاء"[4]، لأن " العرب تقول: إذاً أكسرَ أنفك، وإذاً أضربَك، إذاً أغمك

(1) دلائل الإعجاز: 243.

(2) كتاب سيبويه: 2/ 143.

(3) دلائل الإعجاز: 250.

(4) كتاب سيبويه: 4/ 234.

إذا أجابوا بها متكلماً.. وكذلك اليمين يكون لها جواب إذا بدئ بها فيُقال: والله إنك لعاقل، فإذا وقعت بين الاسم وخبره قالوا: أنت والله عاقل، وكذلك إذا تأخرت لم يكن لها جواب، لأن الابتداء بغيرها، وقد تنصب العرب باذاً وهي بين الاسم وخبره في (إنّ) وحدها، فيقولون: إني إذاً أضربَك، قال الشاعر:

لا تتركني فيهم شطيراً   إني إذاً أهلك أو أطيرا

والرفع جائز وإنما جاز في (إنّ) ولم يجز في المبتدأ بغير (إنّ)، لأن الفعل لا يكون مقدماً في (إنّ) وقد يكون مقدماً لو أسقطت"[1]. وذلك لاجتماعهما، أي (إنّ) و (إذاً)، في الوظيفة، لأن كلاً منهما وصلة نحوية رابطة لكلامين أحدهما محتاج إلى الآخر، بدليل المقاربة في الرسم، أو الشكل والمضمون، لأن (إذن) " مثل (أن) و(لن) ولا يدخل التنوين في الحروف.. فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف وإذا وقف عليها كتبت بالألف، لأنها إذ ذاك شبيهة بالأسماء المنقوصة مثل: دماً ويداً "[2]. وقد اختصت (إنّ) بنصب الاسم و (إذن) بنصب الفعل، لأن النصب من وظائف الصيغة الفعلية وما ناب عنها، فلما اشتركا في الجواب عملا فطابقت الأولى الاسم، لأنه المسؤول عنه وطابقت الثانية الفعل، لأنه المسبب عنه " لأن أصل الجواب أن يكون بالفعل، ليعادل به الفعل الذي قبله، إذ كان مسبّباً عنه والعِلل بيننا والأسباب لا تتعلق بالجواهر، إنما تتعلق بالإعراض والأفعال"[3]. فقد اشتركا في ابتداء الجواب واختلفا في الجزاء، لأن الجزاء لا يكون إلاّ بالفعل، لدلالتها على أن ما بعدها متسبب عما قبلها، وقد لا تعمل لاقتصارها على تحقيق الجواب عن الذات فتشابه (إنّ) في الدخول على الجمل الاسمية، لذلك فإن (إذن) " نوعان:

الأول: أن تدل على إنشاء السببية والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها..

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 338.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 366.

(3) سر صناعة الأعراب: 1/ 257.

الثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم أو منبهة على سبب حصل.. وتدخل هذه على الاسمية نحو أزورك فتقول: إذن أنا أكرمك، ويجوز توسطها وتأخرها. ومن هذا قوله تعالى ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: 120]، فهي مؤكدة للجواب وتربطه بما تقدم[1]، لأنه إذا حذفت (إذاً) فهم الربط لوجود حرفين آخرين لربط الجواب وهما (إن) و(اللام)، و "في ذلك لطف للسامعين وزيادة تحذير واستفظاع لحال من يترك الدليل بعد إنارته ويتبع الهوى وإلهاب للثبات على الحق"[2].

والذي سوغ الجمع بين أحرف الجواب قيام كل واحد بوظيفة معينة في الربط بدلالة اختلاف ألفاظها، فبدأت بالأقوى وهو (إنّ) بدليل عملها، و "فائدة هذه اللام توكيد مضمون الجملة، وكذلك (إنّ) وإنما اجتمعا لقصد المبالغة في التوكيد، وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر و (إنّ) لتوكيد الاسم، فهو منقول عن الكسائي وفيه تجوز، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر، وعن ثعلب وقوم من الكوفيين أن قولك: إنّ زيداً منطلق، جواب: ما زيد منطلق، وإن زيداً لمنطلق جواب: ما زيد بمنطلق"[3]. لذلك جاءت أحرف الجواب دلائل اسلوبية تقتضي مطابقة سؤالات ترتبط بها وهي وصل نحوية لا يحسن الابتداء بها ما لم تستحضر أساليب الأسئلة المتقدمة، بدليل اقترانها بالجملة الاسمية، وفي ذلك شابهت (إذن) (إذا) الظرفية في خروجها عن الظرف إلى المفاجأة فوقعت الجملة الاسمية بعدها وهي معقودة بما قبلها، ولهذا "جاز أن يجازى بإذا التي للمفاجأة، نحو قوله عزّ اسمه ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: 36]، فقوله ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ في موضع قنطوا، وإنما جاز لإذا هذه أن يجاب بها الشرط لما فيها من المعنى المطابق للجواب، وذلك أن معناها المفاجأة ولابد هناك من عملين، كما لابد للشرط وجوابه من فعلين، حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 187.

(2) الكشاف: 1/ 321.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 130.

مسببة بينهما، حادثة عنهما.. فلما ذكرت لك من حال (إذا) هذه وأن معناها المفاجأة والموافقة ووقوع الأمر مسبباً عن غيره ما جاز أن يُجازى بها "[1]، وكذلك الأمر في اللام فإن لام الابتداء تشبه (إنّ) جواباً وصدارة وتحقيقاً للذات المسؤول عنها، فإنهما يتصدران جواب القسم، كما أنهما يحققان النسبة إلى الذات، نحو قوله تعالى ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [يس: 1- 3]، وقوله ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴾ [الشورى: 43]، وقوله ﴿ وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ ﴾ [البقرة: 221]، وقد جمع بينهما لاتفاقهما في الجواب" فإن قيل فقد قررتم إنهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد فكيف جاز الجمع بينهما ههنا وما الداعي إلى ذلك؟ قيل: إنما جمعوا بينهما مبالغة في إرادة التأكيد وذلك أنا إذا قلنا: زيد قائم، فقد أخبرنا بأنه قائم لا غير، وإذا قلنا إن زيداً لقائم فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكداً كأنه في حكم المكرر، نحو زيد قائم زيد قائم، فإن أتيت باللام كان كالمكرر ثلاثاً فحصلوا على ما أرادوا من المبالغة في التأكيد"[2].

إنّ التوكيد ههنا ليس بتكرار اللفظ؛ بل في مطابقة الجواب للسؤال، لارتباطهما المعنوي وللدلالة على أن أحرف الجواب لا يصلح الكلام معها إلاّ باستحضار ما تقدم من الظن المخالف لما حققته بالمطابقة، فإن التوكيد ههنا يفيد تقوية الرأي المخالف لما عقد في قلب المخاطب لذلك أفادت لام الابتداء التوكيد، لأنها أشبهت (إن)، بدليل وقوعها جواباً للقسم، نحو قوله تعالى ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء:57]. وقوله ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ ﴾ [يوسف: 91]، واللام الموطئة للقسم، نحو قوله تعالى ﴿ لَئِنۡ أُخۡرِجُواْ لَا يَخۡرُجُونَ مَعَهُمۡ ﴾ [الحشر: 12]، وقوله ﴿ وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ ﴾ [الأعراف: 23]، فإن اقترانهما في الجواب دليل الرد على منكر لاجتماعهما في تلقي القسم وفيهما زيادة لصلاح كل منهما للتوكيد واقترانهما يزيد في تحقيقه قوة، و" إنما

(1) سر صناعة الأعراب: 1/ 256.

(2) شرح المفصل: 8/ 63.

سُميت هذه اللام موطئة، لأنها وطّأت للجواب وتسمى أيضاً: المؤذنة. وقولهم: إنها موطئة للقسم، فيه تجوز وإنما هي موطئة لجواب القسم"[1].

فقد طابقت اللام القسم في إفادة التوكيد، لافتقار جملة القسم إلى الجواب، و "الحلف توكيد.. فالمحلوف به مؤكّد به الحديث، كما تؤكده بالحق ويجر بحروف الإضافة كما يجر حق إذا قلت: إنك ذاهب بحق، وذلك قولك: الله لأفعلنّ"[2]. فما كان جواباً لمؤكد فهو توكيد له أي تثبيت والزيادة في أحرف الجواب تعني المبالغة في التوكيد، بدليل اقتران اللام بـ(قد)، و "معنى (قد) جواب التوقع لأمر يكون مع التقريب من الحال"[3]. لذلك قيل: " قد معناه التأكيد"[4]، والحقيقة أنها جواب، قال سيبويه " وأما (قد) فجواب لقوله لمّا يفعل، فتقول: قد فعل وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر"[5]، وذلك أن المخبر إذا أراد أن ينفي والمحدث ينتظر الجواب، قال لما يفعل وجوابه في طرف الإثبات قد فعل، لأنه إيجاب لما نفاه وقول الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر يريد أن الإنسان إذا سال عن فعل أو علم أنه متوقع أن يخبر به قيل: قد فعل، وإذا كان المخبر مبتدئاً قال: فعل كذا وكذا"[6]. وفيما قال دليل على أن قصدهم بالخبر هو الجواب، وأن المخبر هو المجيب، فإن أراد الإنباء عما سئل جاء بالصيغة الفعلية بدون تحقيق (قد)، وإن أراد الرد على شاك أو متردد أجاب بالصيغة مقرونة بـ(قد) لذلك فقد أفادت (قد) تحقيق المتوقع، لأنها نقيضة (لمّا)، لأنها للنفي و (قد) للإثبات، لأنها على نية لام جواب القسم معها، كما قال تعالى ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [الشمس:9]، وهو على إرادة اللام و "هو على اليمين وكان في هذا حسناً حين طال الكلام"[7].

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 137.
(2) كتاب سيبويه: 3/ 497.
(3) المخصص: 14/ 55.
(4) حروف المعاني: 13.
(5) كتاب سيبويه: 4/ 223.
(6) شرح المفصل: 8/ 147.
(7) كتاب سيبويه: 3/ 151.

وقال الزمخشري: "وأما﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾، فكلام تابع لقوله ﴿ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ﴾ [الشمس: 8] على سبيل الاستطراد وليس من جواب القسم في شيء"[1]، وليس كذلك، لأن (قد) ليست مكملة لما قبلها بل مقررة ومحققة لطلب سابق بدليل قوله تعالى ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى . . . قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ [الأعلى: 14]، لأن تحقيق التنزيه يتم بالتكثير من التقوى، " لأن معنى الزاكي النامي الكثير، وهذا الوجه معتضد بقوله تعالى ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ﴾ [المؤمنون: 1- 2]، أثبت الفلاح للمستجمعين لتلك الخصال، وكذلك قوله تعالى في أول البقرة ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [البقرة: 5]"[2]، لأن الفوز بالنعيم يكون بالإكثار من التقوى استجابة لما يتطلبه التنزيه، وكذلك قوله تعالى ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [الشمس: 9]، و"معناه قد افلح من زكى نفسه فأصلحها وحملها على طاعة الله عز وجل"[3]، وهو جواب القسم وليس تابعاً لما قبله، لأن المعنى " عرفها طرق ذلك وجعل لها قوة يصح معها اكتساب الفجور أو اكتساب التقوى وجواب القسم في قوله ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ﴾ التقدير: لقد افلح"[4]، وفاعل (زكى) ضمير يعود إلى (من)، وهو الذي " أنماها بالعلم والعمل ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ وجواب القسم وحذف اللام للطول وكأنه لما أراد به الحث على تكميل النفس والمبالغة فيه أقسم عليه بما يدلهم على العلم بوجود الصانع ووجوب ذاته وكمال صفاته الذي هو أقصى درجات القوة النظرية ويذكرهم عظائم آلائه ليحملهم على الاستغراق في شكر نعمائه الذي هو منتهى كمالات القوة العملية"[5].

ولم تقترن (قد) باللام للدلالة على تحقق الكمال بالعلم والعمل للمباشرة بهما، وإن ذلك ليس بعيداً، لأنه غير ممتنع، لأن اللام تأتي جواباً للقسم و (لو) و (لولا) وهي

(1) الكشاف: 4/ 259.

(2) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 31/ 147.

(3) تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل: 5/ 260.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 5/ 488.

(5) أنوار التنزيل: 800.

مغايرة للام الابتداء من حيث التعلق والتحقيق، بدليل وقوعها بعد (إنّ) المكسورة وتعليقها لأفعال القلوب فاستحقت الصدارة في الكلام فدخلت على المبتدأ، نحو قوله تعالى ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر: 13]، فهي أكدت وحققت مضمون نسبة الخبر إلى المبتدأ. أما لام الجواب فإنها رابطة لكلامين يتوقف تحقيق الأول على تحقق الثاني، نحو قوله تعالى ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: 57]، وقوله ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: 22]، وقوله ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾ [السجدة: 13]، وقوله تعالى ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾ [الزخرف: 33]، فإن الاختيار بخلاف الإلزام والوجوب في الابتدائية، ففي قوله تعالى ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى: 5].

قال الزمخشري: " فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف؟ قلت: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف تقديره: ولأنت سوف يعطيك، وذلك أنها لا تخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، فلام القسم لا تدخل على المضارع إلاّ مع نون التوكيد فبقي أن تكون لام ابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلاّ على الجملة من المبتدأ والخبر فلابد من تقدير مبتدأ وخبر وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك، فإن قلت: ما معنى الجمع بين حرفي التوكيد والتأخير؟ قلت: معناه أن العطاء كائن لا محالة وإن تأخر لما في التأخير من المصلحة"[1]، فإن لام الجواب تتصل بالفعل وتلازمه كما تلزم (قد) والسين وسوف الفعل لذلك نابت (قد) عنها في الجواب وزادت عليها معنى التحقيق، لأن " (قد) من الحروف المختصة بالأفعال ولا يحسن إيلاء الاسم إياه وهو في ذلك كالسين وسوف ومنزلة هذه الحروف من الفعل منزلة الألف واللام من الاسم، ولأن السين وسوف يقصران الفعل على زمان دون زمان، وهي بمنزلة الألف واللام التي للتعريف، و (قد) توجب أن يكون الفعل متوقعاً وهو يشبه التعريف أيضاً، فكما أن الألف واللام اللتين للتعريف لا يفصل بينهما وبين التعريف أيضاً كان هذا مثله إلاّ أن

(1) الكشاف: 4/ 264.

(قد) اتسعت العرب فيها، لأنها لتوقع فعل وهي منفصلة مما بعدها، فيجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم، لأن القسم لا يفيد معنى زائداً وإنما هو لتأكيد معنى الجملة فكان كأحد حروفها وقال: قد والله أحسنت وقد لعمري بتّ ساهراً هكذا الرواية (أحسنت) بفتح التاء و (بت) بضم التاء"[1].

وإنما لم تفصل (قد) والسين وسوف عن الفعل، لأنها أحرف جواب لفعل سابق لذلك اختصت بالأفعال، كما اختصت اللام في الجواب عن الفعل، وإن كانت اللام لا تثبته إلاّ مع التوكيد بالنون التي تنقله إلى المستقبل، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة: 13]، في حين أن السين وسوف يؤكدان الوعد والوعيد ويفيدان الإعلام باستمراره، لأنه كائن أو حاصل وإن تأخر، و (قد) تفيد حصول وقوعه وتحقق الإنباء بالفعل، فقد قال سيبويه: " هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها، فمن تلك الحروف (قد) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله: أفعلُ، كما كانت (ما فعل) جواباً لـ(هل فعل) إذا أخبرت أنه لم يقع.. ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل، لأنها بمنزلة السين التي في قولك ستفعل، وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله لن يفعل فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل[2]، لأن " السين التي في قولك: سيفعل، وزعم الخليل أنها جواب لن يفعل[3].

فإن الإيجاب نقيض النفي، فقد دلت السين على إثبات مدخولها بخلاف (لن) أو (لا) وإن كانت (لن) آكد من (لا) لإطلاقها، وتقييد (لن) بالنون لما فيها من الغنة المقوية للمعنى بدليل توكيد الأفعال والأسماء بها في التثنية والجمع ومنافاتها للإضافة، و " هي في نفي الاستقبال آكد من (لا)، فقوله تعالى ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ ﴾ [يوسف: 80]،

(1) شرح المفصل: 8/ 148.

(2) كتاب سيبويه: 3/ 114 – 115.

(3) نفسه: 4/ 217.

آكد من قوله ﴿ لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ ﴾ [الكهف: 60] وليس معناها النفي على التأبيد، بل إن النفي مستمر في المستقبل، إلاّ أن يطرأ ما يزيله، فهي لنفي المستقبل، و (لم) لنفي الماضي، و (ما) لنفي الحال"[1].

إنّ الجواب لا يخلو إما أن يكون إثباتاً لنفي أو يكون نفياً لإثبات ودلائله اللفظية وصل نحوية رابطة لكلامين متناقضين أو متفقين تصديقاً وتحقيقاً، والتوكيد معنى زائد يفيد تقرير حصول الحدث والقطع في وقوعه، وذلك بوقوع الجواب بعد القسم مبالغة بإثباته أو نفيه، لذلك قيل: " قد يكون النفي بـ(لا) آكد من النفي بـ(لن)، لأن المنفي بـ(لا) قد يكون جواباً للقسم، والمنفي بـ(لن) لا يكون جواباً له ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد قلت وقد وقعت (لن) جواب القسم في قول أبي طالب:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفيناً

وذكره ابن مالك "[2]. و " إنما كان ذلك، لأنها كالجواب لمن قال سيفعل، ولا تجتمع مع السين، لأنها مختصة بالإيجاب، كما أن (لن) مختصة بالنفي فتناقضا"[3]، بل جاءت (لن) ردّاً على مَنْ قال لأفعلنَّ أو سأفعل أو نقل عنه بأنه سيفعل، لأن الإثبات بخلاف النفي والجواب يقتضي المطابقة توكيداً ومبالغة في الطلب أو الخبر تحقيقاً للطلب أو تصديقاً للخبر، ففي قوله تعالى ﴿ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: 137]. قال الزمخشري: " ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين"[4]. وقيل: " مراد الزمخشري أن السين في الإثبات مقابلة (إنْ) في النفي، وهذا مردود، لأنه لو أراد ذلك لم يقل: السين توكيد للوعد، بل كانت حينئذ توكيداً للموعود به، كما أن (لو) تفيد تأكيد النفي بها"[5].

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 387.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 270.

(3) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 355.

(4) الكشاف: 1/ 315.

(5) البرهان في علوم القرآن: 4/ 281.

إنّ المقابلة ليست صحيحة، لأن السين في تحقيقها لمعنى مدخولها تشابه (قد)، و (قد) تقابل (هل فعل) أو (لمّا يفعل)، والسين تقابل (لن يفعل)، ولعله قصد " (إنْ) التي بمعنى (قد)، حكي عن الكسائي في قوله تعالى ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [الأعلى: 9]، أنه جعل (إنْ) بمعنى (قد)، أي قد نفعت الذكرى، وقال بعضهم في قوله تعالى ﴿ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ [الإسراء: 108]، إنها بمعنى (قد)، وليس بصحيح، و (إن) في الآية الأولى شرطية وفي الثانية مخففة من الثقيلة"[1].

إنّ خروج الشرط عن ظاهره ليس بدعاً من بين الأساليب اللغوية، كما أن خرق الحدود للمفردات ليس غريباً فإن الكلمة العربية في التركيب مرنة متغيرة بحسب المراد والأساليب كذلك، فإن الخبر يراد به الطلب لغرض معين، وكذلك العكس، والشرط: " هو تعليق حصول مضمون جملة، هي جملة جواب الشرط بحصول مضمون جملة أخرى هي جملة الشرط"[2]. والتعليق ارتباط معنوي يجمع بين الطلب وجوابه، وهو متحقق، بدلالة (إنْ) وبذلك فإن مضمون الشرط حاصل في الآيتين، لأن النفع قد حصل بتذكير الرسول صلى الله عليه وآله، وأما الذين لم ينفعهم فقد حصل منهم أيضاً الإصرار على عدم الإيمان، بدليل قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: 6].

وقد دلت (إن) على تحقيق النفع واليأس لذلك قيل: " لعل هذه الشرطية إنما جاءت بعد تكرير التذكير وحصول اليأس من بعضهم لئلا يتعب نفسه ويتلهف عليهم، كقوله تعالى ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ﴾ [ق: 45]، أو لذم المذكرين واستبعاد تأثير الذكرى فيهم أو للإشعار بأن التذكير إنما يجب إذا ظن نفعه ولذلك أمر بالإعراض عن من تولى"[3].

وكذلك الآية الثانية فإن الوعد كائن لا محالة لحصول الإيمان وتحققه، وحصول

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 270.

(2) شرح الحدود النحوية: 132.

(3) أنوار التنزيل: 795.

اليأس؛ لذلك أكد الجواب باللام، بدليل الأمر بالإعراض وتتابع التوكيدات على الأجوبة تحقيقاً للمراد بحصول النفع بالإيمان واليأس من المشركين، فقد قال تعالى ﴿قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ [الإسراء: 107- 108]. إذ "أمر بالإعراض عنهم واحتقارهم والازدراء بشأنهم وأن لا يكترث بهم وبإيمانهم وبامتناعهم عنه، وأنهم إن لم يدخلوا في الإيمان ولم يصدقوا بالقرآن وهم أهل جاهلية وشرك فإن خيراً منهم وأفضل وهم العلماء الذين قرأوا الكتب وعلموا ما الوحي وما الشرائع قد آمنوا به وصدقوه وثبت عندهم أنه النبي العربي الموعود في كتبهم فإذا تلي عليهم خروا سجداً وسبحوا الله تعظيماً لأمره ولانجازه ما وعد في الكتب المنزلة وبشّر به من بعثه محمد (ص) وإنزال القرآن عليه وهو المراد بالوعد في قوله ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾"[1].

وكذلك الأمر في الإثبات وتوكيده بالسين لتحققه بالفعل، كما قال تعالى ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: 142]، لأن القول قد تحقق بعد التولية، لذلك قيل "إنَّ هذا اللفظ- أي السين- وإن كان للمستقبل ظاهراً لكنه قد يستعمل في الماضي أيضاً كالرجل يعمل عملاً فيطعن فيه بعض أعدائه فيقول: أنا أعلم أنهم سيطعنون علي فيما فعلت ومجاز هذا: أن يكون القول فيما يكرر ويعاد فإذا ذكروه مرة فسيذكرونه بعد ذلك مرة أخرى فصح على هذا التأويل أن يُقال: سيقول السفهاء من الناس ذلك"[2]، فقد ربطت السين بين المتوقع وتحقيقه، فجعلته واقعاً حتماً، فكانت لقطع الاحتمال بالوقوع الحتمي، لما تنبئ به الصيغة الصرفية، لذلك لازمت (السين) الفعل الاصطلاحي لأداء نسبتها تخصيصاً.

فإن الجواب عن تحقق النسبة وتوكيدها يكون بالسين وبـ(قد) وبـ(اللام)، لأن الاستفهام عن النسبة يكون بـ(هل) وتعلق الجواب في الشرط يتم بالصيغة الفعلية وما ناب عنها فاقتضت المطابقة اختصاص السين وسوف و(قد) واللام بالفعل. أما الجواب

(1) الكشاف: 2/ 469.

(2) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 4/ 100- 101.

عن تحقق الإسناد فيكون بـ(إنّ) أو بـ(إنّ) واللام أو بـ(كان)، لأنها وصل نحوية تستدعي كلامين تربط بينهما، بدليل المطابقة في الاسمية والفعلية في مقابلة الطلب فجاء (أفعلُ) في مقابلة (فَعَلَ)، فإن أجاب بكلام أزال قطع الطلب بإيصال كلام المستفهم بكلام آخر للمجيب وجعلهما كلاماً واحداً، لأن (فَعَلَ) تفيد الإنباء بحدث ما، بدليل النفي (ما فَعَلَ). وأما الهمزة فإنها تفيد معنى الصيرورة، أي إن المتكلم يجعل ما أنبأ به كائناً أو غير كائن بحسب الغرض المراد، لأن "كل فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إياه، وذلك قولك: (قام) فهذا لإثبات القيام، و (جلس) لإثبات الجلوس وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق ومنطلق: جميع ذلك وما كان مثله إنما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها، ألا ترى أنك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت: (ما فَعَل)، و (لم يَفْعَل)، و(لن يَفْعَل) و (لا تَفْعَل) ونحو ذلك، ثم إنهم مع هذا قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سلب تلك المعاني لا إثباتها"[1]. وليس كذلك، فإن الإثبات لا يتم إلاّ بالجواب عما أنبئ به أو أخبر عنه، بدليل توكيد الصيغة بالنون أو باللام والنون وتوكيد الجملة بـ(إنّ) واللام، والتوكيد تثبيت، فلا يدخل إثبات على إثبات، فإن الصيغة تنبئ وتخبر، وليس من وظيفتها الإثبات، وكذلك الجملة، بدليل حاجتها إلى أخرى لتثبت معناها، فإن الجواب يثبت ما أنبئ به أو أخبر بإزالة الانقطاع بينهما فإنّ "الجوب: قطعك الشيء كما يجاب الجيب يُقال جاب يجوب جوباً، ويُقال: جبت البلاد جوباً أي جلت فيها وقطعتها"[2]، "فالذي يوصل الرد بعد انتهاء جولة السؤال هو الذي يرجعه بحسب فهمه له متصدراً بوصلة نحوية دالة على مضمونه لتحصل المطابقة وتتم المقابلة بالمشاكلة لذلك كان رجعاً، لأنه ردُّ التركيب اللغوي بنظيره مع وصلة مناسبة، فقد قيل: "الجواب معروف: رديد الكلام والفعل أجاب يجيب، قال الله تعالى ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ﴾ [البقرة: 186].

---

(1) الخصائص: 3/ 75.

(2) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 31/ 168.

والإجابة رجع الكلام، تقول: أجابه عن سؤاله وجاب الشيء جوباً واجتابه: خرقه وكل مجوف قطعت وسطه فقد جبته وجاب الصخرة جوباً: نقبها وفي التنزيل العزيز ﴿ وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُواْ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ ﴾ [الفجر: 9]، وجاب يجوب جوباً: قطع وخرق[1].

فإنّ إثبات معنى الصيغة يتم بالنسبة وإثبات معنى الاسم يكون بالإسناد، وذلك بتعريفه بالإخبار، لان نفي النسبة بخلاف نفي الإسناد، وتوكيد النسبة بخلاف توكيد الإسناد، كما أنّ إثبات الاسم يختلف عن إثبات الوصف، لذلك فإن إثبات الاسم يكون بـ(إنّ) المكسورة، بدليل حرفيتها و(أنّ) المفتوحة تثبت معنى المصدر، بدليل اسميتها ووقوعها معمولة كالاسم وإثبات الصفة يتم بـ(كان)، بدليل المبالغة في نفي أصل الفعل بنفي (كان)، نحو قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: 79]. وقوله ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ﴾ [مريم: 35]. ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾ [آل عمران: 161]. والمراد نفي أصل الصفة وليس النهي عن الفعل، بدليل حاجتها إلى اللام للمبالغة في النفي كحاجة (إنّ) إليها في الإثبات، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ [النساء: 137]. فقد حصل باللام: "نفي للغفران والهداية على سبيل المبالغة التي تعطيها اللام، والمراد بنفيهما نفي ما يقتضيهما وهو الإيمان الخالص الثابت"[2]، وذلك لأن الإجابة بـ(كان) ليس للإنباء بالحدث كغيرها من الأفعال، بل لإثباته متأصلاً خلقة وطبيعة، بدليل دخولها على الأفعال، نحو كان يتعبد ونفيها يشعر بإثبات معناها في غير موصوفها، نحو قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [آل عمران: 67]. وفيه تقرير لبراهين إسلامه "وتعريض بأنهم مشركون لإشراكهم به عزير والمسيح ورد لإدعاء المشركين أنهم على ملة إبراهيم"[3]، بدليل توبيخ الكفرة بأنهم لم يكونوا على

(1) لسان العرب: مادة (جوب).

(2) الكشاف: 1/ 571- 572.

(3) أنوار التنزيل: 77.

دين أصلاً في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [النساء: 97].

قال الزمخشري: " فإن قلت كيف صح وقوع قوله ﴿كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ جواباً عن قولهم (فيم كنتم) وكان حق الجواب أن يقولوا: كنا في كذا أو لم نكن في شيء. قلت: معنى (فيم كنتم) التوبيخ بأنهم لم يكونوا في شيء من الدين حيث قدروا على المهاجرة ولم يهاجروا فقالوا (كنا مستضعفين) اعتذارا مما وبخوا به واعتلالاً بالاستضعاف وأنهم لم يتمكنوا من الهجرة حتى يكونوا في شيء"[1]. فقد شابهت (كان) الحرف في ثبوت معناه في غيره، بدليل ملازمتها للجملة كالحرف، لأنها وضعت أصلاً لكل فعل وخالفته في التصريف والاشتقاق، كما خالفت الفعل العام في معنى التجدد والانقطاع لاختصاصها بالجواب عن الموصوف، وليس بالإنباء عن صفته كغيرها من الأفعال، لذلك " فقد وقع في القرآن إخبار الله تعالى عن صفاته الذاتية وغيرها بلفظ (كان) كثيراً نحو ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾ [النساء: 148]. و ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: 130]، و﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب: 59]، و﴿ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: 16]، و ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء: 81]، و ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴾ [الأنبياء: 78]. فحيث وقع الإخبار (بكان) عن صفة ذاتية فالمراد الإخبار عن وجودها وأنها لم تفارق ذاته ولهذا يقررها بعضهم بما زال فراراً مما يسبق إلى الوهم إن (كان) يفيد انقطاع المخبر به عن الوجود لقولهم: دخل في خبر كان، قالوا: فكان وما زال مجازان يستعمل أحدهما في معنى الآخر مجازاً بالقرينة وهو تكلف لا حاجة إليه وإنما معناها ما ذكرناه من أزلية الصفة ثم تستفيد بقاءها في الحال وفيما لا يزال بالأدلة العقلية وباستصحاب الحال[2].

وليس كذلك، لأن (كان) وصلة نحوية رابطة للسؤال بجوابه، ولا علاقة لها بزمن، لأنها ليست ظرفاً، وإنما اتسع فيها، لأن الوجود الذاتي لابد أن يرتبط بأمر ما أو الإجابة

(1) الكشاف: 1/ 556.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 122- 123.

عن وقوعه، لأنها تخبر عن الشأن، والشأن مما يطلب الإجابة عنه، كما يطلب الإجابة عن وصف الذات المسؤول عنها، وقد جاء الاختلاف في (كان) لخروجها عن ظاهرها، لأنها حشرت بمقتضى نظرية منطقية في أبواب العامل ومقتضياته، لذلك قيل: "كان إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر، لأنه دل على الزمان فقط، تقول: كان زيد عالماً وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر، لأنه دلَّ على معنى وزمان، تقول: كان الأمر"[1]، والزمان لا يحتاج إلى خبر، لأنه ظرفه فيكون مخصصاً للخبر في وقت ما، والأمر المسؤول عنه ليس زمناً، بل هو شأن يطلب بيانه لارتباطه بالذات. أما إذا لم يرتبط بها فإن (كان) تفيد الجواب عنه، بدليل تضمنها لضمير القصة أو الشأن ووقوعها جواباً عنه لجريها مجرى (إنّ) في الجواب، نحو قوله تعالى ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ كَانَ لِءَايَٰتِنَا عَنِيدًا﴾ [المدثر: 16]، وقوله ﴿إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾ [الإنسان: 22].

فإنّ الإخبار بـ(كان) عن الشأن ليس إخباراً ابتدائياً لخالي الذهن كخبر المبتدأ، لأنه هو المبتدأ في المعنى في حين إنّ (كان) ليست هي الشأن في المعنى، لذلك قال سيبويه: "تقول كان عبد الله أخاك فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت، وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت، كما فعلت ذلك في (ضرب)، لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلاّ أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[2]. وهذا القول مبني على أن أصل الكلام عبد الله أخوك ثم أدخلت (كان) عليه، وليس الأمر كذلك؛ بل إنّ أصله (كان) ثم بُني عليه بيانها، لأنه لم يرد أن يعرف بعبد الله بالإخبار عنه، بل يجيب عن شأنه مطابقاً للطلب، وليس لما مضى فيكون الإخبار عن الزمن هو الفارق بين القولين، وقد عوّل النحويون على ما ذُكر فقيل: إن "هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ومجراها في ذلك مجرى ظننت وأخواتها وإنّ

(1) لسان العرب: مادة (كون).

(2) كتاب سيبويه: 1/ 45.

وأخواتها في كونها من عوامل المبتدأ والخبر إلاّ أنّ شبهها بأفعال القلوب كظننت وأخواتها أخص من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر وكان تفيد زمان وجود الخبر فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر وتعلقهما بالخبر.. وتسمى أفعالاً ناقصة وأفعال عبارة.. فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة وقيل أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لا حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دلَّ على حدث والحدث الفعل الحقيقي فكأنه سمي باسم مدلوله فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلاّ من جهة اللفظ والتصريف"[1].

وهذا القول بعيد عن المعنى الحقيقي للفعل، وهو الإنباء عن حدث ما، وليس الزمن جزءاً منه، لأن الحدث هو الفعل الحقيقي، وليس اسمه الدال عليه، كما أنّ النقص المزعوم ليس في الفعل المحقق للوجود الذاتي وصفته بقيد عام أو خاص، بل النقص الحقيقي في الفعل العام لافتقاره إلى متعلقات تخصصه في حين أنّ (كان) مخصصة بالوصف فهي أتم من العام الذي يحتاج إلى ما يقيده، لذلك قيل: "دخول كان على المبتدأ والخبر على خلاف القياس، لأنها أفعال، وحق الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل، فإن ذلك للحروف نحو (هل)، (ليت)، و (ما) في قولك: هل جاء زيد؟ وليته عندنا، وما أحد أفضل منك، ولكنهم توسعوا في الكلام فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف، فنسبوا معانيها إلى الجمل وذلك كان وأخواتها فإنهم أدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ونصبوا الخبر تشبيهاً بالمفعول سواء تقدم أو تأخر"[2].

ليس الفرق بين الفعل والحرف في النسبة إلى مفرد أو جملة، لأن الحرف ينوب عن الصيغة ويقوم مقامها بدلالة التعلق، لأن النسبة "هي (ربط) بين المنسوب والمنسوب إليه وهو يستدعي وجود طرفين"[3]. فإن الطرف الأول هو السؤال بجملته والطرف الثاني هو

---

(1) شرح المفصل: 7/ 89.

(2) شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: 128.

(3) البحث النحوي عن الأصوليين: 173.

الجواب وتتصدره الأفعال، كما تتصدره الحروف، وكذلك فإن النسبة إلى جملة لا تقتصر على الأفعال الناقصة، لأن (قال) ينسب معناه إلى جملة، قال سيبويه: "وأعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو قلت: زيد منطلق، لأنه يحسن أن تقول: زيد منطلق.. وتقول: قال زيد إن عمراً خير الناس وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ ﴾ [آل عمران: 42]، ولولا ذلك لقال (أنّ الله)"[1]، لأن (إنّ) المكسورة دليل كلام تام وليس قولاً، لأنه قد لا يكون تاماً، لأن الكلام "وضع على الاستقلال والاستغناء عما سواه، والقول قد يكون من المفتقر إلى غيره"[2] وقيل: "الكلام: هو القول الدال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها، ويطلق أيضاً على الكلمة، ويعبر به عن الخط والإشارة، وما يفهم من حال الشيء"[3]، فإن النسبة تقتضي الصيغة الفعلية وما يتعلق بها لتكون كلاماً، وكذلك (كان) افتقرت إلى غيرها لتكون كلاماً و " قول النحويين خبر كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ، لأن الأفعال لا يخبر عنها"[4]. وذهب الكوفيون إلى أنه حال، لأن "كان فعل غير واقع أي غير متعد والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً، فإنه يقع على الواحد والجمع نحو ضربا رجلاً وضربا رجالاً ولا يجوز ذلك في (كان) ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: كانا قائماً وكانا قياماً ويدل على ذلك أيضاً أنك تكني عن الفعل الواقع، نحو ضربت زيداً فتقول فعلت بزيد، ولا تقول في كنت أخاك: فعلت بأخيك، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نصب الحال لا نصب المفعول، فإنا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلاّ الحال فكان حمله عليه أولى، ولأنه يحسن أن يُقال فيه: كان زيد في حالة كذا وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيداً قائماً ظننت زيداً في حالة كذا فدلّ على أنه نصب على الحال"[5].

---

(1) كتاب سيبويه: 1/ 122.

(2) لسان العرب: مادة (قول).

(3) البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي الغرناطي (754 هـ)، دار الفكر ، 1/ 434.

(4) شرح المفصل: 7/ 91.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 441 ، مسألة 119.

لقد خرجت (كان) عن التعدي واللزوم والتفضيل واسم المفعول، لأنها موضوعة للجواب، كما أن (إنّ) خرجت عن غيرها من الحروف بالمشابهة، وذلك لأن (كان) قد أكدت الوصف فنصبته في حين نصبت (إن) الاسم تحقيقاً للنسبة إلى الذات استغناءً بهما عن التكرار، لأن المشاكلة مرادة في السؤال وجوابه، كما أكدت النون الفعل فحولته من الرفع إلى الفتح وكذلك (لا) النافية للجنس، لأن التركيب يقتضي ذلك، كما ركبت الأعداد، ولم تعمل (قد) والسين وسوف مع إفادتها التحقيق، لأنها تكرر الصيغة الفعلية وليس الجملة، للعناية بالفعل وليس بالاسم أو الوصف، نحو قوله تعالى ﴿ قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَـٰطِـِٔينَ ﴿٩٧﴾ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ ﴾ [يوسف: 97- 98]. فكرر الفعل في الجواب فلم تعمل (سوف)، ولم يؤكده بالنون لقيام (سوف) بذلك في حين كرر الذات توكيداً في قوله تعالى ﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾ [يوسف: 90]، وهذا كلام متعجب مستغرب لما يسمع فهو يكرر الاستثبات[1] وأنا في جوابه عليه السلام هو (أنت) في سؤالهم[2]، لأن السؤال والجواب لا يكونان من واحد فلابد للمجيب أن يكرر مضمون السؤال ودليل توكيد الوصف بـ(كان) مجيء جملتها جواباً مؤكداً بـ(إن) واللام ومرتبطاً بجواب مؤكد بتوكيد آخر، نحو قوله تعالى ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَـٰطِـِٔينَ ﴿٩١﴾ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [يوسف: 91-92].

فإنّ اللام تفصل بين النفي والإيجاب وتؤكده، لأن (إنّ) المكسورة إذا خففت وليها الفعل الناسخ وتلزمها اللام، و(إنْ) "إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر أو الشك فيه لا لإبطال معناه"[3]، وتكون للتحقيق مخففة من الثقيلة، فيلزمها في الخبر اللام[4]. وذهب

(1) الكشاف: 2/ 341.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 46.

(3) شرح المفصل: 8/ 72.

(4) حروف المعاني: 57.

الكوفيون إلى أنّ (إنْ) نافية واللام بمعنى إلاّ "[1]، ولكن "(إنْ) النافية لا تجيء اللام معها، نحو قوله تعالى ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ [الملك: 20]، بل هي تحقق الخبر، بدليل اقترانه باللام وهي للتوكيد فتكون " بمعنى (لقد) في قوله ﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾ [يونس: 29]، أي لقد كنا"[2]، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ﴾ [يوسف: 91]. وقوله ﴿ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ [الإسراء: 108]، وقوله ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء:97].

قال الزجاج: " معناه والله ما كنا إلاّ في ضلال مبين حيث سويناكم بالله عز وجل فأعظمناكم وعبدناكم كما يعبد الله"[3]. وليس كذلك، لأن التحقيق موجه للخبر ولا وجه للقصر، فإن (كان) تفيد الشأن وقد تحقق الحال والشأن في كونهم في النار، بدليل ما يسبقه في قوله تعالى ﴿ قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: 96–97]، لأن " الخطاب للمبالغة في التحسر والندامة والمعنى أنهم مع تخاصمهم في مبدأ الضلالة معترفون بانهماكهم في الضلالة متحسرون عليها "[4]، فإن الشأن هو التحسر على الضلالة و (إنْ) بمعنى (قد) لوقوعها جواباً للقسم، ومجيء (كان) مفسرة للشأن، كما في قوله تعالى ﴿ وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الشعراء: 86]، فجاءت (كان) مقوية للإيجاب في (إنْ) كما عزز الخبر باللام فاجتمعت مؤكدات الخبر لإظهار المراد من الجواب المعبر عن شدة الحسرة والندامة، كما تداخلت الوصل النحوية الرابطة للأجوبة في مقابلة تأكيدات التهديدات التي أطلقها فرعون في قوله تعالى ﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۚ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٩﴾ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: 49- 51].

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 133- 134.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 220.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 94.

(4) أنوار التنزيل: 491.

فقد جمع بين اللام وسوف واللام والنون فجاء الجواب بالجمع بين لا النافية للجنس و (إن) المكسورة لتوكيد النفي والإثبات، لإظهار قوة الإيمان، بدليل فتح همزة (أنْ) لأجل رفع شأن الإيمان، أي لأن كنا أول المؤمنين، وهو الشأن الذي يريدون به مقابلة وعيد وتهديد الطاغية، وعلى قراءة[1] كسر الهمزة فتكون (إنْ) بمعنى (لقد) تحقيقاً للوصول إلى الشأن، وهو (أول المؤمنين) وليس على معنى الشرط، كما قيل "وقرئ (إنْ كُنا) بالكسر وهو من الشرط الذي يجيء به المدلّ بأمره المتحقق لصحته، وهم كانوا متحققين أنهم (أول المؤمنين) ونظيره قول العامل لمن يؤخر جعله: إنْ كنت عملت لك فوفني حقي"[2]. فهذا القول خلاف المقصود، لأنّ الوعيد الشديد قد قوبل بقولهم (لا ضير)، و"ليس المراد أن ذلك إنْ وقع لم يضر، وإنما عنوا بالإضافة إلى ما عرفوه من دار الجزاء. واعلم أنّ قولهم (إنا إلى ربنا منقلبون) فيه نكتة شريفة وهي أنهم قد بلغوا في حبّ الله تعالى أنهم ما أرادوا شيئاً سوى الوصول إلى حضرته، وأنهم ما آمنوا رغبة في ثواب أو رهبة من عقاب، وإنما مقصودهم محض الوصول إلى مرضاته والاستغراق في أنوار معرفته، وهذا أعلى درجات الصديقين"[3]. فلا وجه للشرط، لأنه خلاف المقصود، وهو تحقق الشأن بجعل (إنْ) المكسورة بمعنى (قد) جواباً محققاً للوصول، لأن (قد) تقربه والشرط يعلقه فيبعده، لأن الغاية من أحرف الجواب إظهار الصلة بين كلامين مختلفين وجعلهما مرتبطين بعلائق تظهر المراد منهما، كما يجعل الإسناد طرفيه متحدين بعلاقة التعريف بالخبر، والنسبة تجعل طرفيها مرتبطين كأنهما كلمة واحدة بالتعلق، لأن النظام النحوي يقتضي الوصل لبيان المراد والأفعال الخاصة بالجواب والحروف التابعة لها تبين العلاقات النحوية بحسب الجهات النحوية لكل منها، وهي تؤلف طوائف من الصلات النحوية التي تثبت المنفي وتنفي المثبت وتحقق المبالغة فيهما بحشد مجموعة من الوصل النحوية التي تدخل الأجوبة في بعضها بحسب قوة الطلب، لذلك كانت الحاجة إلى جمعها

(1) ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 106.

(2) الكشاف: 3/ 113.

(3) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 24/ 135- 136.

بحسب ما تؤديه من وظائف ولا يقتصر فيها على الإعمال والإلغاء والتعاقب فلكلٍ معنى ووظيفة وإنْ اشترك في الدخول على اسم أو فعل أو اشترك في النفي والإثبات للوقوف على صحة التقديرات، وإدراك حقيقة عوامل الجمل والمفردات للكشف عن مزايا التعبيرات المختلفة وإظهار المراد من استعمال أدوات الطلب والجواب، وقد قال الدكتور المخزومي: "تقرأ الكتاب الخاص بالحروف من أوله إلى آخره فلا تكاد تشعر بما لهذه الأدوات من عمل تؤديه في الكلام، ولا بما لبعضها من علاقات ببعضها الآخر، بحيث تتألف منها طوائف تتعاون على إظهار المعاني العامة التي تقتضيها علاقة المتكلمين بالمخاطبين، ولا بما لبعض أدوات الطائفة الواحدة من صلة بعضها ببعضها الآخر. ولو كان ابن هشام وغيره أقاموا دراستهم على منهج لغوي واضح لما فرقوا الأدوات أشتاتاً وهي بمجموعها إنما تمثل أسلوبا خاصاً لا يلم الدارس به إلاّ باجتماع أدواته ودراستها دراسة تقصٍ وشمول"[1].

إنّ الإحاطة بأدوات الجواب لا يقتصر على الكتب الخاصة بالحروف، لأنها أوسع من ذلك لارتباطها بالأفعال والضمائر وأسماء الإشارة، كما ترتبط بأدوات الطلب للمشاكلة والمطابقة، لأنه قد يعدل عن السؤال زيادة أو حذفاً أو تعميماً وتخصيصاً أو مخالفاً لما يقتضيه السؤال، نحو قوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ * قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الشعراء: 23–28]، فإن "السائل عنه متعنت غير طالب للحق، والذي يليق بحال فرعون ويدل عليه الكلام أن يكون سؤاله هذا إنكاراً لأن يكون للعالمين رب سواه لإدعائه الإلهية، فلما أجاب موسى بما أجاب عجب قومه من جوابه حيث نسب الربوبية إلى غيره، فلما ثنى بتقرير قوله جننه إلى قومه وطنز به حيث سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير آخر احتدّ واحتدم"[2]. فعدل عن المحاجة بعد الانقطاع إلى التهديد، لأن موسى عليه

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 278– 279.

(2) الكشاف: 3/ 109.

السلام عدل في جوابه بذكر أفعال الله تعالى، لذلك أجاب فرعون ﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾، أي "أسأله عن شيء ويجيبني عن آخر وسماه رسولاً على السخرية"[1]، فأجاب موسى عليه السلام بمثل مقالته بالشك في عقله في قوله ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الشعراء: 28]، لأن العدول عن الجواب لا يكون إلاّ بعد معرفة قصد السائل، فإن كان متعنتاً فلا تنفع معه المحاججة العقلية فيعدل إلى الإجمال، كما في قوله تعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ [الإسراء: 85]. فإن "اليهود إنما سألوا تعجيزاً وتغليظاً.. فجاءهم الجواب مجملاً فكان هذا الإجمال كيداً يرسل به كيدهم"[2]، كما قال تعالى ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴾ [يونس: 21].

فقد يكتفى بالجواب عن سؤال الكيد والمكر بما هو مقدور عليه ويعرض عن المستحيل ففي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ ﴾ [يونس: 15]. قال الزمخشري: "فما كان غرضهم وهم أدهى الناس وأمكرهم في هذا الاقتراح؟ قلت: الكيد والمكر"[3]، و"إنما اكتفى بالجواب عن التبديل لاستلزام امتناعه امتناع الإتيان بقرآن آخر"[4]، فلما "كان التبديل أسهل من الاختراع، وقد نفى إمكان التبديل، كان الاختراع غير مقدور عليه من طريق أولى"[5]، لذلك طوى الجواب عن الإتيان بقرآن آخر، لأنه يُحذف الجواب عن العظيم للمبالغة فيه، كما حذف جواب (لو) في مواضع كثيرة "لأن جواب (لو) إنما يترك لعظيم الموصوف، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ ﴾ [الرعد: 31]، المعنى لكان هذا القرآن ابلغ من كل ما

---

(1) أنوار التنزيل: 487.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 44.

(3) الكشاف: 2/ 229.

(4) أنوار التنزيل: 275.

(5) البرهان في علوم القرآن: 4/ 46.

وصف"[1]، وذلك "لكونه غاية في التذكير ونهاية في الإنذار والتخويف، كما قال ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾[الحشر: 21] وهذا يعضد ما فسرت به قوله ﴿لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [الرعد: 30] من إرادة تعظيم ما أوحي إلى رسول الله (ص) من القرآن"[2].

إنّ إرادة التعظيم أو التعجب والتهويل لابد أن تكون بدليل نحوي يوصل الكلام بعضه ببعض لبيان تأثيره في المتلقي فقد "حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[3]. وأظهر الأدلة هو الدليل اللغوي، لأن اللغة قاضية بإظهار المراد بالألفاظ المسموعة أو المرئية وبغيرها لا يتجلى المكنون في الوجدان أو النفس أو القلب أو الذهن، لأن الظاهر صورة للباطن والحذف خلاف الأصل، لأنه إبهام، واللغة قد تبهم لغرض كالتفخيم والإعظام وذلك "لذهاب الذهن في كل مذهب، وتشوفه إلى ما هو المراد فيرجع قاصراً عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النفس مكانه ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخلّص للمذكور"[4].

لا يزول كل ما كان مختلجاً في الوهم بالذكر، بل قد يكون الحذف أبلغ وأحسن وأدعى إلى العجب والتفخيم والتعظيم، لذلك فهو "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطلق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر"[5].

وكذلك حذف السؤال أو الطلب ونحوه بدلالة وصلة نحوية لغرض لا يصح إلاّ

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 238.

(2) الكشاف: 2/ 360.

(3) الخصائص: 2/ 360.

(4) البرهان في علوم القرآن: 3/ 104.

(5) دلائل الإعجاز: 112.

على تركه فإن الوصل النحوية دليل لغوي يقتضي إثبات ما يبين الظاهر ويكشف عن المراد ويستدل به على المحذوف، كما أنه دليل الإيجاز أو الإطناب وطريق الاستنباط لتحصيل المعنى الكثير من اللفظ القليل، وكذلك زيادته تفيد الإشعار بقوته تبعاً للمراد منه، و "ما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف، لأنه ضد الغرض ونقيضه"[1]. وكذلك ما كان طريقه الاستدلال به على المقصود لا يحذف، لأن حذفه يؤدي إلى اللبس وذهاب الغرض من الظاهر، لأن المراد التواصل وليس التقاطع، فإن البيان يتم بعد الاستدلال بالوصل النحوية، لأنها مبهمة تفتقر إلى ما يبينها فإنْ كانت دالة على طلب احتاجت إلى جواب، وكذلك إذا كانت دالة على جواب افتقرت إلى كلام سابق لتتم فائدته، لأن الجواب دليل أساليب لغوية كثيرة، وهي لا تكون إلاّ بدلائل حرفية، لأن الحرف وما كان بمعناه دليل تشكيل الاسلوب، و "ذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبداً لطفاً ونبلاً لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك وأنت إذا قلت: لو شئت: علم السامع أنك قد علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء فهو يضع في نفسه أن ههنا شيئاً تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون"[2]. وكذلك الشرط في نحو قوله "الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً، أي إنْ فعل المرء خيراً جُزي خيراً، وإنْ فعل شراً جُزي شراً"[3]. ففي المذكور من الكلام دليل على المحذوف، لأنه "لا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطاً كان أو قسماً أو غيرهما، الا تراك لا تقول: أقم إنْ تقم، فأما قولك أقوم إنْ قمت، فإن قولك: أقوم ليس جواباً للشرط، ولكنه دال على الجواب، أي إنْ قمتَ قمتُ، ودلت أقوم على قمت. ومثله أنت ظالم إنْ فعلت، أي إنْ فعلت ظلمت، فحذفت (ظلمت) ودلّ قولك (أنت ظالم) عليه"[4].

إنّ الجواب مبين لمراد المتكلم، وتقديم ما يدل عليه لغرض العناية والاهتمام

(1) الخصائص: 2/ 378.

(2) دلائل الإعجاز: 126.

(3) الخصائص: 2/ 360.

(4) نفسه: 2/ 388.

بالجواب أكثر من الشرط والجملة الاسمية أثبت وأدوم من الفعلية، كما أنّ (فَعَل) يُكنى به عن أفعال متعددة فالتقدير المناسب للجواب: إنْ فعلت فقد ظلمت، لأنّ (إنْ) تأتي بمعنى (قد) للتحقيق بدلالة السياق، لأنّ الدال في حكم ما دلّ عليه، نحو قوله تعالى ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: 34]. فإنّ الشرط الثاني ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: 34] "جزاؤه ما دلّ عليه قوله- لا ينفعكم نصحي- وهذا الدال في حكم ما دلَّ عليه فوصل بشرط، كما وصل الجزاء بالشرط في قولك: إنْ أحسنت إليّ أحسنت إليك إنْ أمكنني"[1]. فاستغنى عن جواب الثاني بما دلَّ على الجواب لأول الشرطين المتواليين، فقد يجمع الجواب الواحد شرطين مختلفين، نحو قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [الفتح: 25]. "فقوله (لعذبنا) جواب للولا ولو جميعاً"[2]، لأنه "يجوز أن يكون (لو تزيلوا) كالتكرير للولا رجال مؤمنون لمرجعهما إلى معنى واحد ويكون (لعذبنا) هو الجواب"[3]. وقيل: "جواب لولا محذوف لدلالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا أناساً مؤمنين بين أظهر الكافرين جاهلين بهم فيصيبكم إهلاكهم مكروه لما كف أيديكم عنهم"[4] وليس كذلك، لأن العذاب غير واقع فقد كفت الأيدي عن الكفرة لوجود المؤمنين وتحقق الاختلاط بعدم التفرق، لأن معنى "تزيلوا تفرقوا، قال ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: 28]، وذلك على التكثير فيمن قال زلتُ متعد نحو مِزته وميّزته.. وأصله من الياء لقولهم زيلت"[5].

فإن (لو) جاءت لتوكيد النفي، و "كونها للتعليق في الماضي أن يكون شرطها منفي

(1) الكشاف: 2/ 267.

(2) البرهان في علوم القرآن: 3/ 191.

(3) الكشاف: 3/ 548.

(4) أنوار التنزيل: 680.

(5) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 222.

الوقوع، لأنه لو كان ثابتاً لكان الجواب كذلك[1]، وذلك لأن اللام هو أصل الجواب، وهو يفيد التوكيد بدليل صدارته لجواب القسم والشرط واقترانه بـ(إن) للتوطئة لجواب القسم وفصله عن (إنّ) المكسورة المؤكدة لاجتماعهما في الردّ على المنكر، فكانتا للابتداء توكيداً وللجواب تحقيقاً، ثم زيدت ألفاً فأصبحت (لا) نافية للجواب، وقد أبدلت الألف واواً للدلالة على توكيد النفي، لأن الواو أشد من الألف، ثم زيدت (لا) ورُكبت معها للدلالة على الجمع بين الإثبات والنفي بالتعلق فصار النفي جواباً للإثبات، لأن الامتناع يدل على عدم حصول شيء لوجود آخر، وقد جعلها سيبويه لابتداء شيء وجواب غيره، فقال: "وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره... وأما (لمّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرنا، فإنما هما لابتداء وجواب، وكذلك (لوما، ولولا) فهما لابتداء وجواب فالأول سبب ما وقع وما لم يقع"[2].

فاستعملت (لو) لامتناع حصول مدخولها، كما استعملت (لولا) "لامتناع الشيء لوجود غيره وامتناع الشيء لا يكون إلاّ إذا وجد المقتضي له فمنعه الغير"[3]، فكان جوابها ممتنعاً بسبب وجود المبتدأ، لأن (لولا ولوما) "تكونان لامتناع الشيء لوجود غيره ويقع بعدهما المبتدأ وتختصان بذلك ويكون جوابهما ساداً مسد خبر المبتدأ لطوله، وذلك نحو قولك لولا زيد لأكرمتك ولوما خالد لزرتك، فقد امتنع الإكرام والزيارة لوجود زيد وخالد فقد صارا في هذا الوجه يدخلان على جملتين ابتدائية وفعلية لربط الجملة الثانية بالأولى فالجملة الابتدائية هي التي تليها والجملة الفعلية هي الجواب فقولك: لولا زيد لأكرمتك معناه لولا زيد مانع لأكرمتك والأصل قبل دخول الحرف زيد مانع لأكرمتك ولا يكون حينئذ لإحدى الجملتين تعلق بالأخرى، فإذا دخلت (لولا) أو (لوما) ربطت إحداهما بالأخرى وصيرت الأولى شرطاً والثانية جزاء"[4]، فاستعملت (لولا) شرطاً، كما

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 277.

(2) كتاب سيبويه: 4/ 224- 234.

(3) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 28/ 100.

(4) شرح المفصل: 8/ 145- 146.

استعملت تحضيضاً، وكذلك (لو) استعملت توكيداً للنفي، كما استعملت شرطية ومصدرية فصارتا حرفين مشتركين، كما اشتركت الحروف المفردة في أكثر من معنى، ثم رُكبت مع بعضها لتتخصص بالأجوبة، نحو (كلا) فإنها "مركبة من كاف التشبيه و(لا) التي للرد، وزيد بعد الكاف لام فشددت لتخرج عن معناها التشبيهي"[1]. واستعملت للردع عن المعاودة والزجر وبمعنى (حقاً) و (أي) و (سوف) و (الإنكار) و التعنيف،، نحو قوله تعالى ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ [عبس: 11]، وهي "ردع عن المعاتب عليه وعن معاودة مثله"[2].

فكانت تلك الحروف وصلاً نحوية مشتملة على توكيد النسبة والإسناد، لأنها ضمت الجمل الاسمية والفعلية وحولت الإسناد إلى نسبة فعلية وأجرت الأفعال مجرى الحروف فنسبت معانيها إلى الجمل بدل المفردات، كما شملت الكلام كله إثباتاً ونفياً، فخرجت به مؤكداً للذات المنسوب إليها ولوصفها تحقيقاً للمراد، لذلك "فوقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها حتى إنَّ أهل العربية افردوا له باباً لعنايتهم به، وكونه مما لا يُضاع ولا يُهمل مثله، كما أفردوا لكل معنى أهمهم باباً كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة والقسم والجزاء ونحو ذلك"[3]. ولم يضعوا باباً للجواب وهو المصحح للكلام ويضم أساليب كثيرة، وهو رأس التوكيد، لأن العناية ينبغي أن تتوجه إلى حال المتلقي ولا تقتصر على الظاهر اللغوي، لأنه قد يكون جواباً أو تفسيراً أو اعتراضاً أو تقريراً، نحو قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: 1]، فهو "استفهام تقرير وتقريب ولذلك فسر بقد"[4]، فإن الظاهر سؤال وحقيقته جواب، لأن "هل بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة.. أي قد أتى على الإنسان قبل زمان قريب"[5]. فإن الخبر جاء بصورة الاستفهام، بدليل تحقيقه تفسيراً

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 578.
(2) الكشاف: 4/ 218.
(3) الخصائص: 2/ 451.
(4) أنوار التنزيل: 774.
(5) الكشاف: 4/ 194.

وتفصيلاً بأجوبة مؤكدة بـ(إنّ) في قوله تعالى ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ... ﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ ... ﴾ [الإنسان: 2 – 3]، و"الدليل على أنها ههنا ليست بمعنى الاستفهام وجهان، (الأول) ما روي أن الصديق (رض) لما سمع هذه الآية قال يا ليتها كانت تمت فلا نبتلي، ولو كان ذلك استفهاماً لما قال ليتها تمت، لأن الاستفهام، إنما يجاب بلا أو نعم فإذا كان المراد هو الخبر فحينئذ ذلك الجواب (الثاني) أن الاستفهام على الله تعالى محال فلابد من حمله على الخبر"[1].

فمعنى الاستفهام المبالغة في إثبات الجواب، كما بولغ بمجيء الهمزة للتقرير في النفي لإثبات المعنى وتحقيقه في قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴿٣﴾ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿٤﴾ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: 1- 6]، فقد "استفهم عن انتفاء الشرح على وجه الإنكار فأفاد إثبات الشرح وإيجابه، فكأنه قيل شرحنا لك صدرك ولذلك عطف عليه (وضعنا) اعتباراً للمعنى"[2]، لأن "معنى الاستفهام إنكار نفي الانشراح مبالغة في إثباته"[3]، فصار المعنى قد شرحنا، وهو جواب محقق للنسبة لذلك عطف عليه بالفاء جواباً آخر محققاً للإسناد والنسبة معاً بدليل تعلق شبه الجملة بها وتكراره تقريراً لمعناه وتمكيناً له وتنكير (يسراً) تفخيماً للقطع بوقوعه محيطاً بالعسر الذي يعرفوه لذلك قال تعالى ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ رداً على "أنهم عيروه بالفقر والدليل عليه دخول الفاء في قوله ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾، كأنه تعالى قال: لا يحزنك ما يقول وما أنت فيه من القلة فإنه يحصل في الدنيا يسر كامل"[4]، فقد علقت الفاء المتماثلين في التقرير والتحقيق تمكيناً للمعنى وتثبيته في ذهن المتلقي رداً على ما خالفه، فما كان تقريراً وتحقيقاً هو في حقيقته إيجاب وإثبات للمخالف، ومن ذلك "خروج الهمزة عن الاستفهام إلى التقرير الا ترى أن التقرير ضرب من الخبر، وذلك ضد

(1) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 30/ 235.

(2) الكشاف: 4/ 266.

(3) أنوار التنزيل: 803.

(4) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 32/ 6.

الاستفهام ويدل على أنه قد فارق الاستفهام امتناع النصب بالفاء في جوابه والجزم بغير الفاء في جوابه ألا تراك لا تقول: ألست صاحبنا فنكرمَك، كما تقول: لست صاحبنا فنكرمَك، ولا تقول في التقرير: أأنت في الجيش أثبت اسمك، كما تقول في الاستفهام الصريح أأنت في الجيش أثبت اسمك، كما تقول: ما اسمك أذكرك أي إن أعرفه أذكرك، ولأجل ما ذكرنا من حديث همزة التقرير ما صارت تنقل النفي إلى الإثبات والإثبات إلى النفي وذلك كقول الله- عز وجل- ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: 59]، ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: 116] أي لم يأذن لكم، ولم تقل للناس اتخذوني وأمي إلهين ولو كانت استفهاماً محضا لأقرت الإثبات على إثباته والنفي على نفيه"[1].

إنّ الحرف تابع للصيغة الفعلية لتعلقه بها ونيابته عنها والعربية بنت الصيغ على مثال أضدادها " لأنهم كثيراً ما يبنون الشيء على بناء ضده"[2]، وكذلك التراكيب جرت مجرى الأبنية للمبالغة في تمكين معانيها، فجاء المعنى بطرق مختلفة تبعاً لإرادة المتكلم لارتباطه بالمتلقي واختلاف حاله، لذلك تنوعت سبل الإخبار بأساليب متعددة، فكان الجواب مطابقاً للمطلوب، والجواب في حقيقته إعلام المتلقي بالأمر أو إنباؤه به ولقد صاغت العربية من الفعل أبنية المطاوعة وهي للاستجابة، وكذلك بنت من النظم التركيبية أجوبة تخبر المتلقي فحصلت الفروق في الخبر فقسم " إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه وخبر ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأول خبر المبتدأ كمنطلق في قولك زيد منطلق والفعل كقولك خرج زيد.. والثاني هو الحال كقولك: جاءني زيد راكباً. وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذى الحال، كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكباً لزيد، إلاّ أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء"[3]، بل جاءت الحال بياناً لسؤال سابق، بدليل أنّ الكشف عنها يتم

(1) الخصائص: 2/ 463 - 464.

(2) أدب الكاتب: 471.

(3) دلائل الإعجاز: 132- 133.

بصحة جوابها عن (كيف) للمطابقة، و " ذلك أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفاً به مع استفهامه في الظاهر عنه، لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء منها أن يُرى المسؤول أنه خفي عليه ليسمع جوابه عنه، ومنها أن يتعرف حال المسؤول هل هو عارف بما السائل عارف به؟ ومنها أن يُري الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد لما له في ذلك من الغرض، ومنها أن يُعدّ ذلك لما بعده مما يتوقعه حتى إنْ حلف بعد أنه قد سأله عنه حلف صادقاً فأوضح بذلك عذراً ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها، فلما كان السائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عما هو عارفه أخذ بذلك طرفاً من الإيجاب لا السؤال عن مجهول الحال"[1].

وإذا كان السائل عارفاً بطرف من الجواب، فما يمنع أن يكون المجيب عارفاً أيضاً بطرف من السؤال فجاءت الأجوبة بدلائل تشير إلى معرفة السؤال وهي الوصل النحوية التي تقتضي الربط وهذا الأمر لا يصح ابتداءً لخالي الذهن وإثبات المعنى أو الوصف إلى ذات معينة أو أمر معروف بوصف مغاير لما في ذهن المتلقي لا يأتي إلاّ إذا شعر المتكلم بذلك، فإن " المبتدأ لم يكن مبتدأ، لأنه منطوق به أولاً ولا كان الخبر خبراً، لأنه بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى والخبر خبراً، لأنه مسند ومثبت به المعنى "[2]، وإنما استحق المبتدأ ذلك، لأنه الشأن الذي يشغل المتلقي، فيذكر لإعلامه بالخبر، بدليل تقديمه وتحقيق الإجابة عن بعض شأنه تخصيصاً وتوكيداً بالنواسخ وتفسيراً بضمير الشأن وقصر صفته بضمير الفصل وحصره بـ(إنما)، و (إلاّ) وتخصيص وصفه بتقديم الخبر أو تعريفه بـ(ال)، لأن " التقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير"[3]، لأن العناية تقتضي إيضاح المطلوب من الكلام يدل على ذلك الحذف احترازاً " عن العبث بناء على الظاهر، نحو الهلال والله، أي هذا، فحذف المبتدأ استغناء عنه بقرينة شهادة الحال، إذ لو ذكره مع ذلك لكان عبثاً من القول.. أن

(1) الخصائص: 2/ 464- 465.

(2) دلائل الإعجاز: 146.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 56.

يحذف صيانة له: كقوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، إلى قوله ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الشعراء: 23- 28] حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع قبل ذكر الرب، أي هو رب السموات، والله ربكم، والله رب المشرق؛ لأن موسى (ع) استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال تهيباً وتفخيماً فاقتصر على ما يستدل به من أفعاله الخاصة ليعرفه أنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير"[1].

فإنّ التعريف لحاجة السائل، وكذلك الأمر في استحضار ما كان غائباً أو ملتبساً عليه أو عناه شأنه، فقد "حذف المبتدأ تارة، نحو هل لك في كذا وكذا، أي هل لك فيه حاجة أو أرب وكذلك قوله عز وجل ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ ﴾[الأحقاف: 35] أي ذلك، أو هذا بلاغ وهو كثير"[2]، أو "هذا الذي وعظتم به كفاية في الموعظة أو هذا تبليغ من الرسول عليه الصلاة والسلام"[3]. ففي حذف المبتدأ دليل على أنه معلوم عند السائل فاكتفى المجيب بالإخبار عنه ليتحقق الترابط والتواصل بينهما، وذلك بيان للفصل بين المجيب المقر والمنكر، ففي حذف المبتدأ دلالة تختلف عن حذف الفعل، فعلامة الرفع للإسناد وعلامة النصب لمتعلق النسبة، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [النحل: 24]، فإن "أساطير الأولين، أكاذيب الأولين"[4]، فقد أجاب الجاحدون بالرفع في حين كان جواب المتقين بالنصب، كما قال تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ ﴾ [النحل: 30]، أي أنزل خيراً، فقد نصب (خيراً) ورفع الأول "فصلا بين جواب المقر وجواب الجاحد، يعني أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا وأطبقوا الجواب على السؤال بينا مكشوفاً للإنزال فقالوا: خيراً، أي أنزل خيرا، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطير الأولين وليس من الإنزال في شيء"[5].

فإن جواب (إذا) اختلف رفعاً ونصباً للدلالة على الإقرار والجحود، لأن حصيلة

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 105- 107.

(2) الخصائص: 2/ 362.

(3) الكشاف: 3/ 528.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 194.

(5) الكشاف: 2/ 407.

الحذف " لمن نَظر نظر المتثبت الحصيف الراغب في اقتداح زناد العقل والازدياد من الفضل ومن شأنه التوق إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها ويتغلغل إلى دقائقها ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلد الذي يجري مع الظاهر"[1]، لأن في الظاهر وصلة نحوية تستدعي ما يوصله بغيره بغية معرفة المراد بحسب المنهج اللغوي الذي يقتضي التواصل بين المنتج والمتلقي بعد تقصي الأسباب والدواعي ومقتضيات المقام واللمحات الإشعارية للرموز اللغوية الظاهرة ووظائفها التركيبية، لأن العربية لغة إيجاز وإيحاء وإشعار، فإن الحرف الواحد ينوب عن جملة وتقوم الجملة مقام المفرد والمفردة مرنة لا تتقيد بحد فتخرج عن القياس " ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجه مصححاً ليكون دليلاً على أصول ما غير من نحوه كاستقام واستعان"[2]، لأن الصحيح يكون دليلاً للمعتل وكذلك حرف المعنى يستدل به على وصل الكلام، وذلك " لأن الحرف نائب عن الفعل بفاعله ألا تراك إذا قلت ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن أنفي، كما نابت (إلا) عن استثني، وكما نابت الهمزة وهل عن (استفهم) وكما نابت حروف العطف عن اعطف ونحو ذلك، فلو ذهبت تحذف الحرف، لكان ذاك اختصاراً واختصار المختصر إجحاف به"[3]، لأنه قد يرد لمعنيين متناقضين فالهمزة " تأتي للإثبات والإيجاب، نحو أكرمت زيداً. أي أوجبت له الكرامة وأحسنت إليه، وأثبت الإحسان إليه، وكذلك أعطيته وأدنيته وأسعدته وأنقذته، فقد أوجبت جميع هذه الأشياء له- فقد تأتي (أفعلت) أيضاً يراد بها السلب والنفي، وذلك نحو أشكيت زيداً إذا زُلت له عما يشكوه"[4]. والإثبات إيجاب النسبة إلى الذات والسلب نفي نسبة الحدث إليها. فقد وظفت الهمزة للمعاني المتضادة، لذلك جاءت للاستفهام والنداء، كما جاءت لإيجاب النسبة ونفيها، فليس تمام الكلام في تمام الجملة، بل تمامه

---

(1) دلائل الإعجاز: 131.

(2) الخصائص: 1/ 394.

(3) البرهان في علوم القرآن: 3/ 209- 210.

(4) سر صناعة الأعراب: 1/ 42.

بإيصاله بغيره، وقد شاع تمام الكلام باستيفاء ركني الجملة الاسمية أو الفعلية والحقيقة أنَّ الإسناد والنسبة يوصلان المفردات بعضها ببعض ولا يتمان الكلام لوقوع الجملة طرفه، فلا يكون تاماً بها، ولا يعني استقلال الجملة بمعناها أنها غير معقودة بغيرها بدليل المطاوعة والجواب، نحو قوله تعالى ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: 11]، وقوله ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ۝٣ وَأَلۡقَتۡ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتۡ﴾ [الانشقاق: 1-4]. فالمعنى "أنها فعلت في انقيادها لله حين أراد انشقاقها فعل المطواع الذي إذا أورد عليه الأمر من جهة المطاع أنصت له وأذعن، ولم يأب، ولم يمتنع، كقوله ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾، وقوله (وحقت) من قولك هو محقوق بكذا وحقيق به: يعني وهي حقيقته بأن تنقاد ولا تمتنع"[1]، و" تكرير (إذا) لاستقلال كل من الجملتين بنوع من القدرة وجوابه محذوف للتهويل بالإبهام أو الاكتفاء بما مرّ في سورتي التكوير والانفطار أو بدلالة قوله ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَـٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَـٰقِيهِ﴾ عليه وتقديره لاقي الإنسان كدحه أي جهداً يؤثر فيه من كدحه إذا خدشه أو فملاقيه- و - يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَـٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَـٰقِيهِ- اعتراض"[2].

فإنَّ الجملة تستقل بالمعنى الإفرادي ولا تكون كلاماً تاماً، فإن الفعل قد يكون مطاوعاً لإيجاب النسبة، وكذلك الاسم المقدم، لأن " الابتداء إنما هو خبر"[3]، والخبر مبين لجهته إثباتاً وإيجاباً، لأنهم يبدأون بالأهم والأولى، فإنه يهم المخاطب معرفة ما تنيطه من حكم فتقدمه للدلالة على عنايتك بشأنه، وذلك لأنهم "يقدمون الذي بيانه أهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[4]. فتقديم الصيغة الفعلية، لأن العناية موجهة للإنباء عن معناها، وتقديم الاسم، لأن الاهتمام موجه لشأنه هو والابتداء إنما هو جواب الشأن الذي يتطلب الحديث عنه، وهو العامل المعنوي الذي دعا المتكلم إلى

(1) الكشاف: 4/ 234.
(2) أنوار التنزيل: 791.
(3) كتاب سيبويه: 1/ 328.
(4) نفسه: 1/ 34.

الإعلام عنه بالإسناد إليه تعريفاً به، وذلك بحكم لا يشركه غيره فيه، وهو معنى رفع النسبة إليه، لأنه محط العناية، وتمام الإفادة تكون بربطه بالمتلقي، لأن الحديث عنه كان استجابة له، بدليل توكيد النسبة إليه بحرفي التوكيد وهما (إنّ) واللام وبفعل تحقيق نسبة الخبر أو الجواب إليه، وهذا معنى تغيير نسبة الأفعال الناقصة من النسبة إلى مفرد إلى جملة لإجرائها مجرى الحروف في النسبة لنيابة الحروف عن الصيغة الفعلية، فلا استقلال لأية جملة لانعقادها مع غيرها في الكلام، وليس تمامها بالإسناد أو بالنسبة، كما شاع في المنهج التعليمي الذي غلب عليه البحث عن المؤثر اللفظي في المفردات وعلامات ذلك بأدلة غير لغوية بغية معرفة آثاره فيها للحكم بتمام الكلام أو نقصه، لأن العامل النحوي في حقيقته وصلة نحوية رابطة للكلام بغيره بعد أن ينتظم إسناداً ونسبة وما يتبعهما، لأن طرفيهما رفعا بهما لأنهما للإعلام والإنباء، وهما معنيان رابطان للمفردات.

أما العامل فهو المبين لدلائل ارتباطهما بغيرهما، وهو الموجب لفهم المراد من انعقادهما، وليس الاقتصار على الظاهر وتعليل علاماته الأصلية والفرعية بحسب مبدأ التجزئة الذي يقوم على الأصل والفرع والتمام والنقص على أساس العامل والمعمول، وقد رأى ابن جني أن زيادة العامل تعيد الكلام ناقصاً تبعاً لحاجته إلى المعمولات بحسب قوة العامل، فقال: " هذا موضع ظاهره ظاهر التناقض ومحصوله صحيح واضح وذلك قولك: قام زيد، فهذا كلام تام فإن زدت عليه فقلت: إن قام زيد صار شرطاً واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل، فإذا زاد عليه (أنَّ) المفتوحة، فقال: أنّ زيداً منطلق احتاج إلى عامل يعمل في (أنّ) وصلتها فقال: بلغني أنَّ زيداً منطلق ونحوه، وكذلك قولك زيد أخوك، فإنْ زدت عليه (أعلمت) لم تكتف بالاسمين فقلت: أعلمت بكراً زيداً أخاك، ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك: يقوم زيد، فإن زدت اللام والنون فقلت: ليقومن زيد، فهو محتاج إلى غيره، وإن لم يظهر هنا في اللفظ، ألا ترى أن تقديره عند الخليل أنه جواب قسم، أي أقسم ليقومن أو نحو ذلك"[1].

(1) الخصائص: 2/ 272- 273.

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

- جعل الجملة الفعلية أو الاسمية كلاماً مستقلاً وهذا مردود، لأن الكلام يضم جملاً مترابطة مع بعضها بغية الإفادة.
- إن العامل ليس شيئاً زائداً، بل هو وصلة نحوية جامعة للكلام بغيره.
- ليس أصل الكلام مثبتاً ثم صار منفياً، وإنه غير مشروط ثم صار شرطاً، كما أنه غير معلوم ثم صار معلوماً ونحو ذلك، بل أصل الكلام مبدؤه الذي يُبنى عليه، وهو الذي يفصل بين كلام وآخر ونقصه في عدم بيانه إعلاماً أو إنباءً، بدليل توكيدهما بما يتصدرهما من الحروف والأفعال.
- إن النقص في الإعراض عما يتمم الكلام طلباً كان أو جواباً، لأنه لا يظهر في اللفظ إلاّ بعد معرفة السياق أو بدلالة الوصل النحوية عليه، فإن الطلب محتاج إلى جواب والجواب يقتضي سؤالاً سابقاً أو طلباً تلبية لحاجة المتلقي.
- إن زيادة اللفظ تدل على تغير معناه، ولا تدل على نقصه، كحروف الزيادة في الأبنية الصرفية وكزيادة حروف المعاني في الجمل توكيداً للمعنى المراد، وكزيادة علامات التثنية والجمع للدلالة على الاختصار في ضم الألفاظ المتفقة في التسمية، والأصل فيها العطف بالواو، لأنها للجمع، كما أغنى الاستفهام بـ(كم) والشرط بـ(مَن) عن تعداد الأسماء والأرقام.
- إن حاجة جواب القسم إلى ما يناسبه وليس إلى أي قسم ليكون مصححاً له، نحو قوله تعالى ﴿ حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: 1- 3]. فإنه تعالى "أقسم بالكتاب المبين وهو القرآن وجعل قوله ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ جواباً للقسم، وهو من الأيمان الحسنة البديعة لتناسب القسم والمقسم عليه وكونهما من وادٍ واحد"[1]. و"لعل أقسام الله بالأشياء استشهاد بما فيها من الدلالة على المقسم عليه والقرآن من حيث إنه معجز عظيم مبين طرق الهدى وما يحتاج إليه في الديانة أو بيّن للعرب يدل على أنه تعالى صيره كذلك لكي تفهموا معانيه"[2].

---

(1) الكشاف: 3/ 477.

(2) أنوار التنزيل: 646.

تعد حروف الزيادة من باب الاتساع اللغوي وليست لازمة، فقد يستغنى بالمذكور عنها، كما استغنوا بحروف التثنية والجمع والتأنيث عن العطف والمبالغة بالزيادة، واستغنوا بأحرف الجواب عن ترجيع الكلام بتمامه، "كما استغني بتركت عن ودعت وكما استغني بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها وذلك في الجواب، ألا ترى أنك لا تقول: ما أجوبه إنما تقول ما أجود جوابه، ولا تقول هو أجوب منه، ولكن هو أجود منه جواباً ونحو ذلك، وكذلك لا تقول: أجوب به وإنما تقول: أجود بجوابه، ولا يقولون في قال يقيل ما أقيله استغنوا بما أكثر قائلته"[1].

لقد خلط بين الأساليب، ولم يعوّل على الغرض من طرائقها وجعل الطريقة التعليمية الأولية منطلق دعواه، إذ لا استقلال لجملة ما إلاّ إذا كانت ردّا على شأن يهم طرفي اللغة، وهما المنتج والمتلقي ودواعي تواصلهما، والزيادة لا وجود لها في الواقع، فإن الكلام يبني على مبدئه، وهو لا يكون إلاّ بقصد الطلب أو الرد عليه، والردود تدل على ما شاكلها أو طابقها، وإن كان محذوفاً أو منويا مما يقابلها طريقة، إذ يأتي الجواب مطابقاً للسؤال إثباتاً أو نفياً أو إقراراً وتحقيقاً، وقد يعدل عن ذلك بدلالة الوصل النحوية لغرض الفطنة والنباهة وعن اعتقاد المتلقي بتنزيله منزلة الجاهل بالأمر.

فالابتداء وصلة نحوية، لأنه أمر يقتضي ترجيع الكلام إليه لبيانه، سواء كان الاسم معرفة أم نكرة، لأنه دليل الرد الموصل بين الأمر المهم والتعبير عنه أو بين الشأن والحديث عنه أو بين المفهوم العام والخاص، لأن الكلام خاص بصاحبه أو بين المسألة وجوابها أو بين المجمل والمفصل، بدليل قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرحمن: 1- 4]، فالخبر تعداد النعم لكثير الرحمة فلم يفصل بالعطف، وكذلك قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: 14- 16]، أو إجمال لمفصل، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [البروج: 11]، فإن "قوله (ذلك) إشارة إلى إخبار الله تعالى بحصول هذه الجنات، وإخبار الله تعالى عن ذلك يدل

(1) كتاب سيبويه: 4/ 99.

على كونه راضياً والفوز الكبير هو رضا الله لا حصول الجنة "[1]. فإن الأخبار هي المشار إليها، وهي في حقيقتها جواب، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، بدليل تقدم (إنَّ) الجوابية على (ذلك)، لأن الابتداء قد يكون معنوياً، بدليل تقدمه وتعريفه بما يخبر عنه، وقد يكون استئنافاً لجواب آخر يقترن بما سبقه استيفاءً لمطالب سؤال سابق أو مقدر يدل عليه الابتداء، وذلك للفصل بين العطف والجواب، لأن أمارات الأجوبة تضم ما كان ظاهره مستقلاً بالإفادة من حيث الإسناد والنسبة، ولكن متطلبات الفهم تقتضي النظر في الوصل النحوية لمعرفة المراد من الكلام، وذلك لبيان جهاتها فيه، لإدراك الدواعي التي تتطلب التأمل فيما يأتي:

إنّ دلائل الأجوبة تعد وصلاً نحوية للجوار اللغوي، لأنها تقرب المنتج من المتلقي، كما يقرب الإدغام بين الأصوات والإبدال في (افتعل)، نحو اضطرب واصطبر وازدان، فلولا المجاورة لما أبدلت التاء طاءً، وكذلك لولا دلائل الجواب المعنوية واللفظية لما تَمَّ التواصل بغية فهم المراد تحقيقاً وتوكيداً وإجمالاً وتفصيلاً وأمراً ونهياً وإثباتاً ونفياً ونحو ذلك مما يقرّب من الظاهر من الكلام والمقدر وبين الأضداد من التركيبات في إثبات المنفي ونفي المثبت وإخراج الجواب مخرج السؤال تحقيقاً لحدوثه، نحو قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْجُنُودِ ﴿١٧﴾ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ﴿١٨﴾ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى تَكْذِيبٍ﴾ [البروج: 17–19]، و "المعنى قد عرفت تكذيبهم للرسل وما حاق بهم فتسل وأصبر على تكذيب قومك وحذرهم مثل ما أصابهم، ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى تَكْذِيبٍ﴾ لا يرعوون عنه ومعنى الإضراب أن حالهم أعجب من حال هؤلاء فإنهم سمعوا قصتهم ورأوا آثار هلاكهم وكذبوا أشد من تكذيبهم"[2]. فإنّ الاستفهام التقريري وصلة نحوية يتطلب ترجيع الكلام على سابقه، بدليل الإضراب، فقد انتقل من التقرير إلى ما هو أهم منه من غير رجوع عنه أو إبطاله أو تركه ليقرن الجواب المقرر بجواب محقق له مشاهد، نحو قوله تعالى ﴿...لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ ۚ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الأنعام: 94] ﴿...بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم

(1) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 31/ 122.

(2) أنوار التنزيل: 793.

مَّوْعِدًا ﴾[الكهف: 48]، أي "قلنا لهم لقد جئتمونا"[1]، و"(بل) للخروج من قصة إلى أخرى"[2]، فقد قرن المجيء بإنجاز الوعد، فحقق ذلك بإقرار المجيء في البعث والنشور. فإن (بل) حرف جواب محقق لجواب سابق مشارك له في الإقرار والتثبيت، وإذا لم يشاركه فهو حرف ابتداء، و"ذلك إذا لم يقع تشريك بين ما بعدها وما قبلها، وتكون عاطفة جملة على جملة مضرب عن الأولى.. قال الله تعالى ﴿ قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١ بَلْ عَجِبُوٓا۟ ﴾ [ق: -1-2] ، و﴿ صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾ [ص: 1]، فهذا حرف ابتداء لا غير، وقال تعالى ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ﴾ [ص: 8]، فهذه عطف جملة والإضراب لازم لها على كل حال"[3]، وليس كذلك، فإن إثبات ما بعدها مع إقرار ما قبلها لا يدل على الإضراب، بل الانتقال لغرض التحقيق، ففي قوله تعالى ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ۝٦٥ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ [النمل: 65- 66]، فإن (بل) "ليست للانتقال، بل هم متصفون بهذه الصفات، وقوله ﴿ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ [الشعراء: 166]، وفي موضع ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [النمل: 55]، وفي موضع ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ [يس: 19]، والمراد تعديد خطاياهم واتصافهم بهذه الصفات، و (بل) لم ينو ما أضافه إليهم من إتيان الذكور والإعراض عن الإناث، بل استدرك بها بيان عدوانهم، وخرج من تلك القصة إلى هذه الآية"[4]. فقد جاءت (بل) لتحقيق عدوانهم وليس للاستدراك، لأن الإعراض حاصل بإخبار الله تعالى عنهم ومتواصل فيهم للإنباء عنهم بالمضارع (تذرون) وتوكيده باللام في قوله تعالى ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [النمل: 55]، وقوله ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [الأعراف: 81]، فكان الجواب محققاً لعدوانهم وجهلهم وإسرافهم، فقرن الجواب الثاني بالأول لغرض تحقيق الإقرار بالأمر وتمكينه.

---

(1) الكشاف: 2/ 487.

(2) أنوار التنزيل: 394.

(3) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 232.

(4) البرهان في علوم القرآن: 4/ 258 – 259.

الاستعلام عن شأن مهم أو عن نبأ جليل يصدر عن السائل إلى غيره للتعريف بالأمر تارة أو لتبكيت من سأل إذا كان عارفاً به، فلذلك تعدى السؤال بـ(عن)، نحو قوله تعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ . ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ﴾ . ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ﴾ [الإسراء: 85؛ الكهف: 83؛ الأنفال: 1] ، لأن (عن) "تقتضي مجاوزة ما أضيف إليه نحو غيره وتعدّيه عنه"[1]، و "هو أشهر معانيها، ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى"[2]، وتحقيق الإنباء بالمعرفة يقتضي مجاوزة من سئل، لذلك تعدى الجواب بـ(عن)، لأن "جواب الكلام هو ما يقطع الجوب فيصل من فم القائل إلى سمع المستمع، لكن خص بما يعود من الكلام دون المبتدأ من الخطاب"[3]. وذلك لمقابلة الجواب للسؤال ومطابقته، فكان للجملة الاسمية النواسخ وللجملة الفعلية (قد) والسين وسوف، نحو قوله تعالى ﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ... قَالَ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴾ [الكهف: 68، 69]، بدليل عطف ﴿ لَا أَعْصِي لَكَ أَمْراً ﴾ على ﴿ سَتَجِدُنِي ﴾ لاتفاقهما في الوجوب، فإن ﴿ لَا أَعْصِي لَكَ أَمْراً ﴾ يدل على أن ظاهر الأمر يفيد الوجوب، لأن تارك المأمور به عاص بدلالة هذه الآية، والعاصي يستحق العقاب، لقوله تعالى ﴿ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦۚ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [الجن: 23]، وهذا يدل على أن ظاهر الأمر يفيد الوجوب"[4].

الابتداء بخلاف الاشتغال، لأن الرفع إعلام بالإسناد والنصب تخصيص للنسبة بالصيغة الفعلية، والإعلام يقتضي مستعلماً عنه والتخصيص يقتضي رفع إبهام نسبة، لأن الاقتصار يعني المبالغة في الحدث دون تخصيصه بذات يجاب عنها، لعمومه، فلم يقع الحدث على معين، لأن المراد به المبالغة في وصف من صدر عنه، فإذا أريد من وقع عليه الحدث ذكر المفعول، وأما إذا تقدم وعاد عليه ضميره، فإن المراد الإجابة عن فعل المتكلم

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 286.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 245.

(3) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 100.

(4) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 21/ 154.

نفسه، وليس الإنباء عن وقوع حدث على ذات ما" فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء.. وإن شئت قلت: زيداً ضربته وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلاّ أنهم لا يظهرون وهذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر"[1].

لذلك فإن بناء الفعل على الاسم بخلاف بناء الاسم على الفعل، لأن الأول جواب عن شأن يهم المذكور، بدليل عود الضمير عليه لغيابه، وأما الثاني فإن الجواب عما فعله المتحدث في المذكور، بدليل تفسير الجملة بتمامها لضمير المتكلم، لأنه الشأن الذي ينبغي بيانه بذكر متعلقات الصيغة المنبئة بالحدث فاشتغل الفعل الدال عليه بالضمير المخصص له بذات معينة، فإن الاشتغال مبين لإبهام صيغة، بدليل تقرير فعل يفسره المذكور، والابتداء مبين لإبهام ذات لها شأن أو أمر مهم، بدليل ضمير الشأن أو المجهول، لأن" الشيء إذا أضمر ثم فسر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار، الا ترى أنك تجد اهتزازاً في نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: 6]، وفي قوله ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: 100]، وفي قوله ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ [الإنسان: 31]"[2]. فقد نصب (الظالمين)، لأنه خصص الصيغة الفعلية (أعد)، لأن "معنى (أعد) أنه علم ذلك وقضى به وأخبر عنه وكتبه في اللوح المحفوظ، ومعلوم أن التغير على هذه الأشياء مُحال"[3]، وقيل "نصب (الظالمين)، لأن قبله منصوباً المعنى يدخل من يشاء في رحمته ويعذب الظالمين أعد لهم عذاباً اليماً ويكون (أعد لهم) تفسيراً لهذا المضمر"[4].

(1) كتاب سيبويه: 1/ 81.

(2) البرهان في علوم القرآن: 3/ 90.

(3) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 30/ 263.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 264.

وليس كذلك، لأنه لم ينصب على الجوار، كما قال سيبويه: "وإنما أختير النصب ههنا، لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل، وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه"[1]، بل نصبه ما بعده وقدم تخصيصاً للعناية بشأنه، بدليل قوله تعالى ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٨﴾ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الشورى: 8- 9]، فقد ارتفع (الظالمون) على الابتداء، لأنه جواب عن شأن ذاتي وهو الاختيار، لأنهم اختاروا غير الله تعالى فلم يشملهم برحمته فلا ولي ولا نصير لهم يوم القيامة، بدليل اقترانه بجواب ثانٍ يحقق اختيارهم وهو (أم) بمعنى (بل) في مقابلة المؤمنين الداخلين في رحمته و "لعل تغيير المقابلة للمبالغة في الوعيد، إذ الكلام في الإنذار (أم اتخذوا) بل اتخذوا من دونه أولياء كالأصنام"[2]، وهو اختيار منكر فوجه الله تعالى الناس إلى الاختيار الصحيح في قوله ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ وَهُوَ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٩﴾ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: 9- 10]، أي "هو الذي يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد، فالفاء في قوله- فالله هو الولي- جواب شرط مقدر كأنه قيل بعد إنكار كل ولي سواه إن أرادوا ولياً بحق، فالله هو الولي بالحق لا وليّ سواه (وهو يحيي) أي ومن شأن هذا الولي أنه يحيي (الموتى وهو على كل شيء قدير) فهو الحقيق بأن يتخذ ولياً دون من لا يقدر على شيء"[3]، وهذا بناء على أن همزة (أم) للإنكار، أما على معنى (بل) يكون المعنى فالولي الحق هو الله وليس غيره، بدليل ضمير الفصل، أي لا ولي إلاّ الله، لأن "هذه الفاء تكون جواباً

(1) كتاب سيبويه: 1/ 88- 89.

(2) أنوار التنزيل: 639.

(3) الكشاف: 3/ 461.

لأمرين: أحدهما الشرط بـ(إنْ) وأخواتها والثاني ما فيه معنى الشرط نحو (أما) "[1].

فالمعنى وأما الاختيار الصحيح لاتخاذ الولي فهو الله فإذا "ترتب الجواب بالفاء فتارة يتسبب عن الأول، وتارة يقام مقام ما تسبب عن الأول، مثال الجاري على طريقة السببية ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾ [الأعلى: 6]. ومثال الثاني ﴿ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَٰنًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: 60]، ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ ﴾ [الأحقاف: 26]"[2]. فإن الحكم مرتب على اختيار الولي الحق أو الباطل فالذين اختاروا الحق تولاهم برحمته وأثابهم بنصره والذين اختاروا الباطل لم ينفعهم بشيء فتركوا بلا ولي ولا نصير، فإن الإعلام بالمبتدأ لتصحيح ظن المخاطب أو المتلقي في شأن المخبر عنه، لذلك اشترط فيه التعريف وذلك بخلاف الإنباء بالصيغة، فإنها تثبت حالاً من أحوال الذات لم يسبق للمتلقي علم بها، وإن كانت الذات مبهمة عامة، بدليل حاجتها إلى التحقيق بالحصر أو القصر أو العطف بـ(لا) "ألا ترى أن ليس المعنى في قولك: جاءني زيد لا عمرو: أنه لم يكن من عمرو مجيء إليك مثل ما كان من زيد حتى كأنه عكس قولك: جاءني زيد وعمرو، بل المعنى أن الجائي هو زيد لا عمرو، فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا فيتوهم أنه كان من ذلك والنكتة أنه لا شبهة في أن ليس ههنا جائيان وأنه ليس إلاّ جاء واحد وإنما الشبهة في أن ذلك الجائي زيد أم عمرو، فأنت تحقق على المخاطب بقولك: جاءني زيد لا عمرو أنه زيد وليس بعمرو ونكتة أخرى وهي أنك لا تقول: جاءني زيد لا عمرو حتى يكون قد بلغ المخاطب أنه كان مجيء إليك من جاء إلاّ أنه ظن أنه كان من عمرو فأعلمته أنه لم يكن من عمرو ولكن من زيد"[3].

فالفرق بين العطف والجواب أنَّ العطف يجمع أطراف نسبة واحدة تخصيصاً والجواب يجمع نسبتين مستقلتين لتكون الثانية ردًّا على الأولى إثباتاً أو نفياً. لذلك حققت

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 66.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 298- 299.

(3) دلائل الإعجاز: 259.

(إنّ) الإسناد، وحققت (إنما) النسبة، وهذا معنى إبطال عملها بدخول (ما)، لأنها تقتضي " إثبات الحكم للمذكور وصرفه عما عداه، نحو ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: 28] تنبيهاً على أن النجاسة التامة هي حاصلة للمختص بالشرك، وقوله عز وجل ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ [البقرة: 173] أي ما حرم إلاّ ذلك تنبيهاً على أن أعظم المحرمات من المطعومات في أصل الشرع هو هذه المذكورات"[1]، وذلك لأنّ (إنَّ) تثبت الذات و (ما) تنفي الوصف عمَّا سواها فاستعملت لقصر الصفة عليها حقيقة أو إدعاءً رداً على من يظن خلاف ذلك، أما الرد بالنفي والإثبات فيكون لمن ينكره ويشك فيه، وقد قيل: " الأصل أن يكون ما يستعمل له (إنما) مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كقولك: إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم لمن يعلم ذلك ويقرّ به، وما يستعمل له النفي والاستثناء على العكس، فأصله أن يكون مما يجهله المخاطب وينكره، نحو ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 62] "[2].

إنّ الأصل إثبات النسبة وتحقيقها، وقد يخصص الوصف العام في ذات معينة لاقتصارها عليها أو للمبالغة فيه مدحاً أو ذماً ولا ينكر المخاطب شيئاً إلاّ إذا علم خلافه، أما إذا كان جاهلاً فلا يمكنه الإنكار " فإذا قلت: ما هو إلاّ مصيب أو ما هو إلاّ مخطئ قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته، وإذا رأيت شخصاً من بعيد، فقلت: ما هو إلاّ زيد: لم تقله إلاّ وصاحبك يتوهم أنه ليس زيد وإنه إنسان آخر ويجدّ في الإنكار أن يكون زيداً "[3]. فإن الجواب بـ(إنّ) يكون رداً على من يشك في إسناد الوصف إلى الذات المعلومةوالجواب بـ(إنّ) واللام يكون رداً على من ينكر إسناد الوصف أصلاً، والجواب بـ(إنما) يكون رداً على من يظن عموم نسبة الوصف، والجواب بالنفي والإثبات يكون رداً على من ينكر أو يشك في نسبة الوصف إلى الذات، نحو قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾

(1) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 23.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 231.

(3) دلائل الإعجاز: 256.

[البقرة: 11-12]. فقد اختاروا (إنما) رداً على من نسب الفساد إليهم وإدعاء نقيضه مما لا يشوبه شيء منه، لأن "(إنما) لقصر الحكم على شيء، كقولك إنما ينطلق زيد أو لقصر الشيء على حكم كقولك إنما زيد كاتب، ومعنى ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ أن صفة المصلحين خلصت لهم وتمحضت من غير شائبة قادح فيها من وجه من وجوه الفساد.... ردّ الله ما ادعوه من الانتظام في جملة المصلحين ابلغ رد وأدله على سخط عظيم والمبالغة فيه من جهة الاستئناف وما في كلتا الكلمتين (ألا وإن) من التأكيدين وتعريف الخبر وتوسيط الفصل"[1]. فجاءت (إنما) جواباً لـ(إذا) رفعاً لتصور الوصف بنقيضه فبولغ في الرد عليه بـ(ألا) "المنبهة على تحقيق ما بعدها، فإن همزة الاستفهام التي للإنكار إذا دخلت على النفي أفادت تحقيقاً ونظيره ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ [القيامة: 40]، ولذلك لا تكاد تقع الجملة بعد (ألا) مصدره بما يتلقى بها القسم وأختها (أما) التي هي من طلائع القسم و (إنَّ) المقررة للنسبة وتعريف الخبر وتوسيط الفصل لردّ ما في قولهم من التعريض للمؤمنين والاستدراك بلا يشعرون"[2]. فلما قصروا الوصف عليهم جاءهم الرد بقصر ضده عليهم ليطابق قولهم وتخصيصه بهم دون غيرهم رداً على تعريضهم بغيرهم، كما جاء "معنى (إنما) في كلام العرب الحصر والتخصيص بأحد الخبرين فإذا قال قائل: قام زيد وعمرو فتقول إنما عمرو القائم، وإنما قام عمرو"[3].

(لا) الجوابية أكثر أحرف الجواب دوراناً على الألسنة، لأنها تربط الظاهر بكلام قد مضى أو محذوف لتثبت نقيضه، وذلك في القسم و "القرآن العزيز نزل بالرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء الإقسام بالرد عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه وغير المبتدأ كقولك في الكلام لا والله لا أفعل ذلك جعلوا (لا) وإن رأيتها مبتدأة رداً لكلام قد مضى فلو ألغيت (لا) مما ينوى به الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً

(1) الكشاف: 1/ 180- 181.

(2) أنوار التنزيل: 13.

(3) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 203.

واليمين التي تستأنف فرق.. والعرب تطرح (لا) وهي منوبة"[1]. كذلك "تكون جوابية، أي ردّ في الجواب، مناقض لـ(نعمَ) أو (بلى) فإذا قال مقرراً: ألم أحسن إليك؟ قلت: لا أو بلى، وإذا قال مستفهماً: هل زيد عندك؟ قلت: لا أو نعم: قال تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: 172]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: 44]"[2]، لأن (بلى) تنفي المثبت وتثبت المنفي و (لا) ترد كلاماً سابقاً و (بلى) تثبته، نحو قوله تعالى ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: 3]. فقد ردّ عليهم بإتيانها وأكده باليمين، لإنكارهم ما وعدوا به من قيامها، وهو الكلام السابق الذي نفته (لا) فقرن جوابها بجواب آخر آكد منه، لإثبات ما بعدها، لأن قولهم ﴿لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ﴾" نفي للبعث وإنكار لمجيء الساعة أو استبطاء لما قد وعدوه من قيامها على سبيل الهزء والسخرية كقولهم ﴿مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ﴾ [الأنبياء: 38] ببلى على معنى أن ليس الأمر إلاّ إتيانها، ثم أعيد إيجابه مؤكداً بما هو الغاية في التوكيد والتشديد وهو التوكيد باليمين بالله عز وجل"[3]، بل نفت (لا) الوعد بقيامها وليس البعث، لأنه واقع لا محالة بدليل تأكيده بالقسم واللام، لأن الأصل في إثبات جواب الإسناد هو (اللام) نحو قوله تعالى ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: 221].

وكذلك جواب النسبة، لأنها حرف التوكيد واليمين والموطئة لجوابه، وحرف المعنى مقيد للصيغة لتعلقه بها، وقد رُكبت مع الألف، لتفيد نفي كلام محذوف مع بقاء أصل الإثبات فيها، وتركيب الأحرف لا يلغي ما وضعت له أصلاً، ولكنه باب السعة اللغوية وتنوع الدلالة، لذلك خصت اللام بالألف الساكنة دون غيرها، كما خصت لام التعريف الساكنة بألف الوصل، لأن التركيب يفيد معنى زائداً على الأصل وليس الغرض صحة النطق، لأن " واضع حروف الهجاء لما لم يمكنه أن ينطق بالألف التي هي مدة ساكنة، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به دعمها باللام قبلها متحركة ليمكن الابتداء

(1) لسان العرب: مادة (اللام).

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 355.

(3) الكشاف: 3/ 279.

بها.. ولا تقل كما يقول المعلمون لام ألف وذلك أن واضع الخط لم يرد أن يرينا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركّب بعضها مع بعض، ولو أراد ذلك لعرفنا أيضاً كيف تتركب الطاء مع الجيم والسين مع الدال والقاف مع الظاء وغير ذلك مما يطول تعداده، وإنما مراده ما ذكرت لك من أنه لما لم يمكنه الابتداء بالمدة الساكنة ابتدأ باللام ثم جاء بالألف بعدها ساكنة ليصح لك النطق بها، كما صح لك النطق بسائر الحروف غيرها"[1].

إنّ الألف تابع للفتحة ولا يمكن الابتداء بالتابع قبل المتبوع، بدليل ملازمتها للفتحة وعدم قبولها الحركة، لأنها أصلاً حركة ممدودة فلا يستدل بالصوامت على الصوائت والتركيب بخلاف الإدغام والإبدال، كما أن الفتحة قد تكون مشوبة بالكسرة أو الضمة، بدليل الإمالة فتكون الألف مرققة أو مفخمة تبعاً لها، وقد رُكبت (لا) مع الاسم تركيب أحد عشر للمبالغة في الرد، كما بولغ في نقيضتها (إنّ) لاشتراكهما في الجواب عن الشأن الذاتي إثباتاً ونفياً، بدليل العمل في الاسم وبناء اسم لا المعرب أصلاً وإعرابه مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، وكذلك الأمر في النسبة فلا يصح زيادتها لجعل الإثبات نفياً والنفي إثباتاً، لأن (لا) حرف يجيء مثبتاً لما بعده ونافياً لكلام محذوف، وقد قال المفسرون في قوله تعالى ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: 1- 2]: إن (لا) زائدة والمعنى أقسم وقد حُكم بضعفه لأسباب: "(أولها): أن تجويز هذا يفضي إلى الطعن في القرآن، لأن على هذا التقدير يجوز جعل النفي إثباتاً والإثبات نفياً وتجويزه يفضي إلى أن لا يبقى الاعتماد على إثباته ولا على نفيه، (وثانيها) أن هذا الحرف إنما يُزاد في وسط الكلام لا في أوله... (وثالثها) أن المراد من قولنا (لا) صلة أو لغو باطل، يجب طرحه وإسقاطه حتى ينتظم الكلام ومعلوم أن وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز... أنها وردت نفياً لكلام ذكر قبل القسم كأنهم أنكروا البعث فقيل لا ليس الأمر على ما ذكرتم، ثم قيل أقسم بيوم القيامة وهذا أيضاً فيه إشكال، لأن إعادة حرف النفي مرة أخرى في قوله ﴿وَلَا أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ مع أن المراد ما ذكروه تقدح

(1) سر صناعة الأعراب: 1/ 48- 49.

في فصاحة الكلام "[1].إن التكرار قد يكون للتوكيد، نحو قوله تعالى ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: 5- 6]. وقد يكون للتأسيس لمعنى يناسب السياق والمقام، نحو قوله تعالى ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: 13].

والإعادة مع الفصل لا يعد توكيداً، بل هو تأسيس وقد فصلت الواو بين القسمين للدلالة على اختلاف المعنيين، كما قال تعالى ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء: 65]، فإن (لا) الجوابية بخلاف العاطفة وليست نافية لما بعدها لتعلق حرف الجر بـ(أقسم)، وليست زائدة لتوكيد القسم، لأنها تنوب عن جملة، فهي "نقيضة (نعم) كقولك (لا) في جواب: هل قام زيد؟ وهي نائبة مناب الجملة "[2]، لأن الجواب ينبغي أن يكون مطابقاً للسؤال، كما أن الأصل فيها الجواب، بدليل اللام، والنفي طارئ عليها بالتركيب، وهو لإعادة جملة السؤال لإثبات ما بعدها، فهي لم تقتصر على النفي وقيل: "فهلا زعمت أن (لا) التي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده ومؤكدة له وقدرت المُقسم عليه المحذوف ههنا منفياً كقولك: لا أقسم بيوم القيامة لا تتركون سدى؟ قلت: لو قصر الأمر على النفي دون الإثبات لكان لهذا القول مساغ ولكنه لم يقصر ألا ترى كيف لقي ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴾ [البلد: 1] بقوله ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ [البلد: 4]، وكذلك ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [الواقعة: 75] بقوله ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة: 77] "[3].

إنّ (لا) لا تقتصر على النفي، لأنها للجواب، وليست مخلصة للنفي كالعاطفة، فلا تحتاج إلى جواب، ولكن ما دخلت عليه، وهو القسم يفتقر إلى جواب، فما ذكر كان جواباً للقسم، وليس جواباً لـ(لا) ولا ضير بأن يقرن الجواب الأول بجواب ثانٍ مؤكد له، بدليل اللام فاجتمعا في الجواب وكذلك (إنَّ) واللام في جواب القسم وأما مجاورتها لليمين فهو لا يسوغ طرحها، فقد قيل و "تزاد مع اليمين وتطرح كقوله تعالى ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾"[4]، لأن طرحها يخل بالمراد بحكم الجوار اللغوي.

---

(1) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 30/ 214 - 215.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 296.

(3) الكشاف: 4/ 190.

(4) حروف المعاني: 8.

المبحث الثاني
الجوار المعنوي

إنّ اللغة تكون بأنظمتها المتجاورة تمثل الواقع الحقيقي والمتصور، وهي الوصلة الجامعة للوشائج المتباينة فكراً وعقيدة وشعوراً فلا أصدق منها تعبيراً عن الإنسان، ولا أظهر منها ثباتا وخلوداً ولا أدق منها بياناً، ولا أجود منها كشفاً لاتحاد البيان بالمبين، لذلك قيل: "ويسألونك باللسان عن اللسان قل: الإنسان لسان"[1]، لأن اللغة جعلت لساناً مؤدياً للمراد بأبلغ صورة إذا أحسن وصل أجزائها وترتيب مفرداتها وإحكام أنظمتها، فالصوامت توصل بالحركات القصيرة والطويلة والمفردات ترتبط بالإسناد التام أو الناقص، والجمل تؤدي وظيفتها في الكلام بانضمامها إلى بعضها إسناداً ووصفاً أو حالاً أو مضافاً إليها أو جواباً لسؤال ظاهر أو مقدر أو جواباً لنداء أو قَسم أو تفسيراً وتفصيلاً لما قبلها، فلا توجد كلمة أو جملة منعزلة تماماً، لأنها توصل بغيرها لتكوّن كلاً يدركه العقل كأنه كتلة واحدة متراصة بوشائج من العلاقات النحوية القائمة على المجاورة، وهي التي تظهره في صورة البناء المتكامل الذي يعضد بعضه بعضاً وتضفي عليه شكله، وتدل على المتغير منه والمحذوف، والمفردة فيه تتشبث بالجوار وظيفة ومعنى، لأنه موضوع ليجاور غيره ولم يوضع منفرداً منعزلاً آحاداً لا جامع له مع غيره، لذلك فإن إحدى دوال النسبة الرتبة أو الموقع والموضع، بدليل التقديم والتأخير واختلاف المعاني تبعاً لذلك، سواء أكان في بناء الكلمة أم في بناء الجملة، لأن "كل واحد من عناصر الكلمة ليس له وجود مستقل، لا الأصل الذي سبق ولا اللاحقة ولا اللاصقة ولا الزائدة كلها لا توجد خارج ذلك التركيب أو التراكيب المماثلة له، فهي قطع تغيير لا أكثر، إذ إننا نستطيع تنويع الأصل واللاحقة والزائدة على السواء، ولكن الذي يعطي للكلمة وحدتها وتآلفها رغم تعقد عناصرها، إنما هو كون كل واحد من هذه العناصر له

(1) تأملات في اللغو واللغة: 9.

ترتيب ثابت لا يقبل التغيير، فهي تمسك بعضها بعضاً وتقوي بعضها بعضاً وتظهر للعقل في طابع تصوّر واحد"[1].

فلكل صوت أو مقطع صوتي وظيفة صرفية أو نحوية بحسب المجاورة، وإن كان الجوار الصوتي ثابتاً عرفاً، فإن العلاقات النحوية تنبثق من خلال المجاورة، وذلك يتوقف على اختيار المنتج وترتيبه في السياق بما يناسب مراده، وهو غير ثابت؛ لأن الثابت اجتماعياً هو ترتيب الأصوات بحسب مخارجها وصفاتها فلا "يكفي لمعرفة الحرف وتمييزه تحديد المخرج وحده دون علامة ثانية هي صفة الحرف، مثال ذلك: أنه إذا أطبقنا الشفتين ثم فتحناهما فالصوت الخارج أما الباء أو الـپاء الإفرنجية (p) والفرق الأهم بينهما أنه إذا نطقنا الباء وهو صوت ثانٍ علاوة على صوت فتح الشفتين وهو صوت خارج من الحنجرة من اهتزاز الأوتار الصوتية وعند نطق الـپاء (p) ينعدم هذا الصوت.. وإذا لم نطبق الشفتين تماماً، بل تركنا فتحة صغيرة ليخرج الهواء من بين الشفة السفلى والثنايا العليا صار الصوت فاء، فهذه الحروف الثلاثة يعني الباء والـپاء الإفرنجية والفاء قريبة المخرج بعضها من بعض مختلفة الصفات"[2]، وذلك أمر يغيره الجوار الصوتي، لأن الحرف صورة الصوت وغايته المرئية، لأنه رمزه و "ذلك أن الحرف حدّ منقطع الصوت وغايته وطرفه"[3]، لأن الصوت مصدر صات و "قد صات يصوت ويصات صوتاً وأصات وصوّت به: كله نادى، ويُقال: صوّت يصوت تصويتاً فهو مصوت، وذلك إذا صوت بإنسان فدعاه، ويقال: صات يصوت صوتاً فهو صائت معناه صائح"[4]. فإن الصوت صدى الحرف إذا وقف عليه فإذا وصل بالمجاورة تغير جرسه و "إنما يعرض هذا الصويت التابع لهذه الحروف ونحوها ما وقفت عليها، لأنك لا تنوي الأخذ في حرف غيرها، فيتمكن الصويت فيظهر، فأما إذا وصلت هذه الحروف ونحوها فإنك لا تحس

---

(1) اللغة ، لفندريس: 112 – 113.

(2) التطور النحوي للغة العربية: 13.

(3) سر صناعة الأعراب: 1/ 16.

(4) لسان العرب: مادة (صوت).

معها شيئاً من الصوت كما تجده معها إذا وقفت عليها، وذلك نحو يصبر ويسلم ويزلق ويثرد ويفتح، وإنما كان ذلك كذلك من قبل أن أخذك في حرف آخر وتأهبك له قد حالا بينك وبين التلبث والاستراحة التي يوجد معها ذلك الصويت"(1).

إنّ الجوار أساس كل بناء لغوي، كما أنه معيار كل عَرَض عليه وسبب رسمه وهيأته في البناء، إذ يعوّل عليه في نظام الكلم وتنظيم سياقاته بحسب المراد، إذ يُفرق بين دوال النسبة والأصول وبين المسموع والمرئي والمعلوم فإنه "يقال: ذهب صيته في الناس وأصله من الواو، وإنما انقلبت ياء لانكسار ما قبلها، كما قالوا: ريح من الرُّوح كأنهم بنوه على (فِعْل) بكسر الفاء للفرق بين الصوت المسموع وبين الذكر المعلوم"(2)، لذلك "فتقسيم اللغة إلى عناصر ثلاثة هي الأصوات والصيغ النحوية والكلمات، ما هو إلاّ تقسيم اصطناعي محض، لأن هذه العناصر ترتبط بعضها ببعض ولا توجد منفصلة إطلاقاً مهما بدا من اختلافها، بل تنصهر كلها في تلك الوحدة التي هي اللغة نفسها، فالعالم اللغوي إذن لا ينتهي من مهمته بمجرد أن يفرغ من تحليل هذه العناصر، بل يبقى عليه أن يدرس كيف يكون شأنها عندما تجتمع أو بالاختصار كيف تؤدي اللغة وظيفتها"(3).

إنّ اجتماع الأصوات بالمجاورة يضفي عليها طابعها ويفصل بين دلالاتها، فقد "يصيب التغيير المخرج والصفات معاً فيتجرد الحرف عن طبيعته تماماً، ولا يبقى منه أثر إلاّ المدة من الزمان، التي كان يحتاج إليها لنطقه، فإنها تُضاف إلى مدة نطق الحرف الآخر، فتضاعف ويشدد ذلك الحرف، مثال ذلك (اتّصل) و (أتّسر) فإن أصل التاء المشددة فيهما تاء الافتعال وفاء الفعل التي هي في الأصل واو أو باء مختلفة عن التاء التي قلبت إليها اختلافاً تاماً"(4)، وذلك لأن المجاورة تقتضي أن يتبع صوت أو حرف صوتاً ليلتحق به فيشكل معه تركيباً افرادياً والمركبات الإفرادية يجمعها الترتيب المقصود لغرض معين،

(1) سر صناعة الأعراب: 1/ 7 - 8.

(2) لسان العرب: مادة (صوت).

(3) اللغة ، لفندريس: 295.

(4) التطور النحوي للغة العربية: 31.

و " ذلك أن التركيب على ضربين تركيب إفراد وتركيب إسناد، فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين تركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين وهو من قبيل النقل.. وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى فعرفك بقوله (أسندت إحداهما إلى الأخرى) أنه لم يرد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة"[1]. فإنّ المعاني الوظيفية تنشأ من تجاور الأصوات المختلفة مخرجاً وصفة مكونة أدوات وصيغاً صرفية وتركيبات مختلفة، ومعرفة دوالها على المعاني الوظيفية في التراكيب المختلفة يقتضي تصنيفها على أبواب لأن " رصد التركيبات المختلفة وملاحظة وضع المفردات في أماكنها الخاصة من كل تركيب وما يطرأ على هذا الوضع من رموز صوتية تشكل الإطار العام الذي يضم الصور المؤلفة في جملة لتدل كل جملة على مالها من معنى إسنادي تختلف فيه وظيفة الجملة الناقصة عن الجملة التامة، والجملة الاسمية عن الجملة الفعلية، والجملة الشرطية، ويؤدي اسلوب كل منها في (مقام) الخبر غير ما يؤديه في (مقام) الإنشاء"[2].

وقد شكلت المركبات المبنية أدوات للمعاني لتوجيهها الكلام نحو ما يبين الغاية منها لإبهامها و "من هنا سمّى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً، نحو من وفي وقد وهل وبل، وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر فصارت كالحروف والحدود له"[3]، لذلك تعلقت معنوياً بالصيغ الصرفية، لأنها مكملة لها ومحددة لوجهتها، لأن الصيغة معنى حرفي دال على نسبة الحدث إلى الذات، لأن " دلالة الصيغة على النسبة في المشتقات الاسمية منها والفعلية هي دلالة واحدة: (ربط الحدث بالذات) إلاّ أنها حين توصف بالنسبة التامة مرة وبالنسبة الناقصة مرة أخرى فذلك من جهة ملاحظة قصد المتكلم في إفهام المخاطب، فإن كان المخاطب في نظره جاهلاً بالنسبة كان قصد المتكلم

(1) شرح المفصل: 1/ 20.

(2) البحث النحوي عند الأصوليين: 297.

(3) سر صناعة الأعراب: 1/ 16- 17.

إفادتها والإخبار عنها (بالأصالة)، فيقول: (ضَرب زيد)، وإن كان المخاطب في نظره عالماً بالنسبة، فإنه في هذه الحالة يجعل نسبة الضرب إلى زيد توطئة و (تبعاً) لإفادة نسبة أخرى هي موضع غرضه من الكلام مثل أن يقول (ضرب زيد تأديب) أو ظلم، أو قصاص، ومثل (زيد الضارب مؤدب.. أو ظالم.. أو مقتص)، (فالتمام) إذن ناشئ من قصد الشيء بالأصالة و (النقص) ناشئ من قصد الشيء بالتبع، وحيث إن نسبة الضرب، أو التأديب، أو الظلم، أو القصاص، جعلت (قيداً) في المسند، أو في المسند إليه، سُميت النسبة الناقصة هذه (بالتقييدية)"[1].

إنّ قيد النسبة بنوعيها لا يقتصر على تغيير بناء الصيغة ذاتها، بل على ما يجاورها من سوابق ولواحق، لأنها من مقيدات النسبة، لأن النسبة الناقصة قد تتبعها نسب ناقصة أخرى تكون هي المرادة من النسبة التامة أو العمدة، إذ الفائدة تتم بما يبنى على التامة بالمجاورة فإن حروف المعاني قرينة فعلية لفظية مبينة لجهة الصيغة نحوياً، بدليل استدعائها لمعنى الفعل لقيامها مقامه إيجازاً واختصاراً ومن حيث المعنى اتساعاً وتنويعاً لتخصيصها عموم الفعلية وبياناً لحقيقتها وتقريراً لإرادتها وتوكيداً لمعناها، وهي دلائل التعلق المعنوي الرابط للمعاني الإفرادية المتجاورة فتعقد الصلات بين المتناقضات لإيجاد الإلفة التي تسبكها بوشائج الكتلة المتراصة الواحدة، لأن التعلق عملية ذهنية جامعة للمتجاورات من الكلم بغية ربط أجزاء الكلام لإثبات المقصود من مجاورة المعاني اللغوية الإفرادية للكلم لتفيد بدلائل التعلق أو بدوال النسب السامع أو القارئ معنى مستقلاً يحمل بين طرفي الكلام فكرة تامة من خلال الملاءمة والتآلف الصوتي إعلالاً وإبدالاً وإدغاماً، ثم إسناداً تاماً أو ناقصاً قائماً على ما توجده الصيغة الفعلية ومتعلقاتها تعميماً وتخصيصاً أو تحديداً لمعنى الأبنية ومجاورتها لبعضها في وحدات الكلام المعبر عن الأفكار، وما يطرأ عليها من مطالب الفهم والإفهام كالجملة الاعتراضية والتفسيرية، توكيداً وإيضاحاً أو تقريراً للمعنى، نحو قوله تعالى ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ ﴾ [يوسف: 73]. فإن ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُم ﴾ " اعتراض، والمراد تقرير إثبات البراءة من

---

(1) البحث النحوي عن الأصوليين: 108.

تهمة السرقة"[1]، إنَّ الفصل بين المتجاورين المتصلين بقيد معنوي يعلق أحدهما بالآخر بما يؤكده إثباتاً له يدل على أن الزيادة اللفظية تعمل على إحكام التماسك المعنوي بشد الأطراف المتجاورة بعضها ببعض لتمكينها في النفوس، كما تعمل أحرف الزيادة الصرفية في الأبنية لزيادة قوة معانيها، بدليل تشديد العين، لأنهم "جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا كسّر وقطّع، وفتّح، وغلّق، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها ومبذولان للعوارض دونها ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها... فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو صرصر وحقحق دليلاً على تقطيعه، ولم يكونوا ليضعّفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة والإشفاق على الحرف المضعّف أن يجيء في آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدالّ على قوة الفعل، فهذا أيضاً من مساوقة الصيغة للمعاني"[2].

وكذلك يكون للصيغة توجيه لمعنى الكلام، بدليل الزيادة فيها وتعليق الحروف بها وقبولها للسوابق واللواحق، وتقييد أسماء الذوات بمعانيها، لهذا فإن الفعل موضع المعاني وصيغته منبئة عنها، بدليل تعلق الحروف والأسماء بها، فهو أساس المجاورة والمقتضي لها تخصيصاً لعمومه بالمقيدات التي تتعلق به ووظيفته استدعائها للإنباء عنها، لأنه في حقيقته وصف لها بدليل تفسير ما بُني عليه بالمجاورة لمعناه، نحو قوله تعالى ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ ﴾ [المائدة: 9]، "فإن هذا تفسير للوعد، وقوله تعالى ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ ﴾ [النور: 55] تفسير للوعد وتبيين له... ومتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسن الوقف على ما قبلها دونها،

(1) البرهان في تفسير علوم القرآن: 3/ 57.

(2) الخصائص: 2/ 155.

لأن تفسير الشيء لاحق به ومتمم له، وجارٍ مجرى بعض أجزائه كالصلة من الموصول والصفة من الموصوف"[1].

إنّ الارتباط المعنوي بين المتجاورات توجده الصيغة الفعلية وما يتمم معناها ويكمله وهي موضع المعاني النحوية لافتقارها إلى التفصيل بما يتبعها، فتكون مع ما يلحقها دوال النسبة في الكلام، و"مهما كانت اللغة التي ننظر فيها إلى الفصائل النحوية لا يمكن تحديدها إلاّ بالصيغة التي تعبر عنها ففي الإغريقية حالة فعلية تسمى حالة التخيير، وهي تقابل في بعض استعمالاتها حالة الشرط في الفرنسية، وتستعمل على وجه العموم للتعبير عن الرغبة، وليس من حقنا أن نتكلم عن حالة التخيير في لغة لا تملك صيغة خاصة للتعبير عن هذه الحالة"[2]، لأن الصيغة تقتضي متعلقات ملازمة لها بالمجاورة، توضيحاً وتخصيصاً، كما أن المتعلقات تتشبث بالصيغة للكشف عن سبب تجاورها ومجيئها أصلاً، فكان لها مراتب بحسب المراد، فقد يراد منها تحقق معنى الصيغة فيحذف بعض متعلقاتها، كما في بنائها للمجهول أو للمطاوعة أو يزاد تعلقها، كما في الشرط والقسم والنداء والطلب أو تتضمن معناها، بدليل نيابة حروف المعاني عنها، وذلك لأن التعبير بالصيغة يعد من باب الإبهام الذي يتطلب تفسيراً وليس من باب حمل الشيء على شيء آخر، كما في ربط الأسماء بعضها ببعض بالإسناد أو بالإضافة، لأن الصيغة" مشتملة على النسبة، والنسبة أمر بين شيئين أحدهما العمدة في قوامها وهو (الحدث) فلا يجوز في القضية الفعلية الإغماض عنه والثاني متعلق به، ولكن ليس في الركنية بمثابة الأول، وهو من صدر عنه الفعل أو وقع عليه، ولذا صار الفاعل خارجاً عن الفعل معدوداً من متعلقاته كسائر متعلقاته من المفاعيل، وإن اختلفت مراتب هذه المتعلقات شدة وضعفاً وجاز حذف الفاعل فيما إذا كان النظر مقصوراً على بيان تحقق الحدث دون النظر إلى من صدر عنه"[3].

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 36- 37.

(2) اللغة ، لفندريس: 125.

(3) البحث النحوي عند الأصوليين: 249- 250.

إنّ دلالة الصيغة الملازمة لها هي النسبة بأنواعها، لأنها تعبّر عن حركة ما ظاهرة أو باطنة، لذلك جعلها النحاة عاملاً، وهي في حقيقتها منبئة عن عرض الذات، سواء أكان واقعاً فعلاً أم سيقع حقيقة أو مجازاً، فجعلوا العرض عاملاً، لأن " القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل، لأن وجوده قبل وجود فعله، لكنه عرض للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقدم الفعل عليهما لذلك، وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده، ثانياً فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه، فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازماً له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل، ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم"[1]، بل الإنباء بالصيغة أهم فقدمت، وذلك بخلاف الإخبار، لأنها هي المخبر عنها، " لأن الابتداء إنما هو خبر وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام"[2]، لأن الكلام يتم بالمجاورة اللفظية لينعقد من خلالها المعنى العام، وأصله من طرفين يجمعهما طرف ثالث وهو الإسناد في حين جعلت الجملة الفعلية " ذات ركن واحد هو (الحدث)، أما الآخر فهو متعلق الحدث"[3]، وذلك ما تقتضيه الصيغة في الاستعمال، " فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث أو أن تقرر حدثاً أو أن تتخيل حدثاً والأمر والإخباري والتبعي تلك التي يجب أن نضيف إليها المستقبل والشرطي، كلها تمثل بدرجة كافية من الوضوح، هذه الصفات الثلاث للجملة الفعلية "[4]، وذلك راجع إلى الصيغة، لأنها منبئة بتلك المعاني وغيرها، بدليل جريها على القياس، لأن أسماء المعاني تقوم عليها والابتداء يقتضي الإخبار، فإن الصيغة تستدعي

---

(1) شرح المفصل: 1/ 75.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 328.

(3) البحث النحوي عند الأصوليين: 250.

(4) اللغة ، لفندريس: 162- 163.

متعلقاتها لإتمام الإنباء بالخبر، لأن الخبر في حقيقته وصف، والفعل وصف، والذي ينبع به هو بناء الصيغة المبين لجهة الحدث لعمومه، بدليل التخصيص والتفسير، نحو قوله تعالى ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [العلق: 1- 2]، فإن قوله ﴿ خَلَقَ الْإِنسَانَ ﴾ "تخصيص للإنسان بالذكر من بين ما يتناوله الخلق، لأن التنزيل إليه وهو أشرف ما على الأرض، ويجوز أن يراد الذي خلق الإنسان، كما قال ﴿ الرَّحْمَٰنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ الْإِنسَانَ ﴾ [الرحمن: 1- 3] فقيل الذي خلق مبهماً ثم فسره بقوله خلق الإنسان تفخيماً لخلق الإنسان ودلالة على عجيب فطرته"[1].

والإنباء أولى بالعناية من الإخبار لأهميته بدليل تفخيم شأنه في قوله تعالى ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ (١) عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴾ [النبأ: 1–2]، ولابد له من محل وغاية يسعى إليها لقوله تعالى ﴿ لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام: 67]، وقوله تعالى ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ [القمر: 3]، أي "منته إلى غاية من خذلان أو نصر في الدنيا وشقاوة أو سعادة في الآخرة فإن الشيء إذا انتهى إلى غايته ثبت واستقر وقرئ بالفتح، أي ذو مستقر بمعنى استقرار"[2]، فإن بيان حال الأمر يكون بذكر مظانه ومواضعه ووقت حصوله، وذلك لا يتم إلاّ بالمجاورة اللفظية بدوال المتعلقات. قال (سيبويه): "هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده، لأنه مستقر لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله، ولكن كل واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه، فلما جمعا استغنى عليهما السكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبد الله، وذلك قولك: فيها عبد الله ومثله: ثَمَّ زيد وههنا عمرو، وأين زيد، وكيف عبد الله، وما أشبه ذلك"[3].

فإنّ الموضع له محل من الإعراب، لتعلقه بالصيغة ودال على النسبة، لأنها الصلة بين المتجاورين والمبينة لعدم استغناء أحدهما عن الآخر للزوم تعلقهما ببعضهما بياناً

(1) الكشاف: 4/ 270.

(2) أنوار التنزيل: 701.

(3) كتاب سيبويه: 2/ 128.

للصيغة وذلك بخلاف الإسناد، لأنه معنى جامع بين مختلفين، بدليل جمعه لاسمين متباينين في حقيقتهما " فجملة (زيد أخوك) تحكي عن واقع خارجي واحد (بصدق) عليه الطرفان، فزيد هو أخوك وأخوك هو زيد. أما الجملة الفعلية، فليس فيها هذا الحكم (باتحاد) الفاعل مع الفعل خارجاً وإنما تحكي عن وقوع (حدث) منسوب إلى (محدث)"[1]، فبينهما عموم وخصوص، لأن " كل شيء أسندت إليه شيئاً، فهو مسند، وقد سَنَدَ إلى الشيء يسند سُنُوداً واستند وتساند وأسند غيره"[2]، في حين أن النسبة " إيقاع التعلق بين الشيئين "[3]، فيعزى أحدهما إلى الآخر لوجود صلة بينهما، لأن " النّسبة مصدر الانتساب والنُّسبة: الاسم، النسب يكون بالآباء ويكون إلى البلاد ويكون في الصناعة ونسبه ينسبهُ وينسِبُهُ نسباً: عزاه "[4]، فإن عزو الحدث يكون بالصيغة، بدليل عدم استغنائها عن متعلقاتها واستدعاء متعلقاتها لها إذا أضمرت بدلالة الظرف، ولا يكون الظرف مسنداً إليه الحدث، بل الظرف يتضمن الحدث لدلالته عليه، فقد قيل " بالجملة الفعلية يعبّر عن الحدث مسنداً إلى زمن منظوراً إليه باعتبار مدة استغراقه منسوباً إلى فاعل موجهاً إلى مفعول إذا لزم الأمر... والجملة الاسمية تتضمن طرفين: المسند إليه والمسند وكلاهما من فصيلة الاسم"[5]، فإن المجاورة الاسمية بجامع الإسناد والإضافة بنسبة ناقصة، وكذلك التبعية فيها. أما المجاورة الفعلية، فإنها تكون بالتعليق لتشبث الصيغة بما يتممها، لأن الصيغة لا تستقل بالمفهومية، وذلك بخلاف الاسم، فقد قال (سيبويه): " هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء، وذلك قولك لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أما لكان كذا وكذا، فحديث معلّق بحديث لولا. وأما عبد الله، فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيد أخوك، إنما رفعته على

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 250.

(2) لسان العرب: مادة (سند).

(3) التعريفات: 132.

(4) لسان العرب: مادة (نسب).

(5) اللغة ، لفندريس: 162- 163.

ما رفعت عليه زيد أخوك غير أن ذلك استخبار، وهذا خبر، وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام"[1].

فإن الحذف لأمن اللبس لاقتضاء الحدث إلى ما يخصصه ويحدده مكاناً وزماناً لافتقاره إلى النسبة فتتقيد الذوات به وصفاً لها بحسب أبنيته التي يتجلى بها، لأنه معنى غير متشخص فينبئ بصيغته عن أحوال متباينة صدوراً ووقوعاً ومتخيلة، لذلك فإن "الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء"[2].

وقد جمع الإسناد والنسبة، وذلك بحسب رتبته، فإذا اعتمد على اسم كان مسنداً، لأنه مبني عليه ولقيامه مقام الاسم بالتأويل، وإذا لم يعتمد، فإنه منسوب، بدليل عدم المطابقة في العدد واشتراط الاسمية فيه بخلاف المبتدأ، "فإن قال قائل: فما بال الفاعل خالف المبتدأ في وجوب كونه اسماً محضاً، وجواز كون المبتدأ غير اسم محض، وكلاهما محدّث عنه، ومسند إليه؟ فالجواب: أن الفرق بينهما ظاهر لمتأمله، وذلك أن الجمل إنما تتركب من جزأين جزأين: أما اسم واسم، وهو نحو المبتدأ وخبره، وأما فعل واسم، نحو الفعل والفاعل، وما أقيم من المفعولين مقام الفاعل ولابد في كل واحدة من هاتين الجملتين إذا عقدت من اسم يسند إليه غيره، فأنت إذا أزلت عن المبتدأ أن يكون اسماً محضاً، فقد بقيّت الجزء الذي هو اسم، وذلك نحو قولهم (تسمع بالمعيدي خير) فالمبتدأ الذي هو في اللفظ (تسمع) قد أخبرت عنه باسم وذلك الاسم خبر، فقد بقيّت على كل حال في الجملة اسماً، ولو ذهبت تحذف الفاعل وتقيم مقامه غير اسم لبقيت الجملة معقودة بلا اسم، وهذا يناقض ما عُقدت عليه الجمل في أول تركيبها، ولذلك رفض ذلك، فلم يوجد في الكلام"[3].

---

(1) كتاب سيبويه: 2/ 129.

(2) شرح المفصل: 1/ 74.

(3) سر صناعة الأعراب: 1/ 288- 289.

إنّ الحديث عن الاسم باعتباراته المختلفة اشتقاقاً وعرفاً واصطلاحاً، هز إخبار عنه بما يناسب المبدوء به، لكونه عمدة الكلام وأصله، وذلك بخلاف الفاعل، لأنه لا يخلو إما أن يكون موجداً للحدث أو قابلاً له صدوراً منه ووقوعاً عليه، فإذا بولغ في الحدث صار الفاعل موصوفاً به، بدليل الوصف الغالب وقيامه مقام موصوفه، فيعامل معاملة الأسماء في حين يحمل الوصف على المبتدأ، لأنه موضوعه الذي يتحدث عنه، ولا يغلب عليه كالفاعل وما ينوب عنه، بدليل حذفه، لذلك قيل "فالجملة الاسمية قضية حملية مفادها الحكم باتحاد الموضوع مع المحمول في المصداق واتصاف ذات الموضوع بالوصف المحمول عليه، فلابد حينئذٍ من اشتمال القضية على شيئين مستقلين في اللحاظ: أحدهما الموضوع والآخر المحمول، وإسناد رابط بينهما به يتحقق الحمل"[(1)]، في حين أن الفاعل مستقر الحدث وموضعه، بدليل صياغة الصفات من دوال الحدث، وهي الأفعال الاصطلاحية، ولا يمكن صياغة المبتدأ من مسنده، بدليل لزوم عود الضمير عليه، وإن كان جاراً ومجروراً، لنيابته عن الفعل، إذ "تتضمن حروف الجر الضمير إذا نابت عن الأفعال في قولك: زيد من الكرام ومحمد على الفرس"[(2)]، وكذلك "جميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلاّ على فعْل قد عمل في الاسم"[(3)]، والاسم لا يعمل، بل يوصف بالإخبار عنه أو ينسب إليه بالصيغة الفعلية، وهي التي تفصل بين الاسمية والفعلية، بدليل التعلق وذلك "أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع"[(4)]. فإن الضمير العائد يفصل بين الاسمية والفعلية لافتقار الاسمية إلى رابط لإبهامها بخلاف الفعلية فإن الصيغة تفتقر إلى الاسمية لحاجتها إلى الفاعلية أو المفعولية، في حين نرى الاسمية يتممها التنكير بالإسناد، وذلك "أن مبتدأ الجملة الاسمية معرفة على العموم وخبرها نكرة ومن الروابط التي تربط المبتدأ في الجملة الاسمية بخبره: إدخال ضمير

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 249.

(2) سر صناعة الأعراب: 1/ 291.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 232.

(4) سر صناعة الأعراب: 1/ 17.

بينهما، وهذه الوسيلة في الربط بينهما، قديمة جداً، شائعة في اللغات السامية، وربما كانت أقدم من الربط بالأفعال التي معناها: (كان) والضمير المستعمل للربط هو ضمير الغائب إذا كان المبتدأ غائباً.. وإدخال الضمير ليس بواجب، بيد أن العربية تقتضيه في حال كون الخبر معرفاً، نحو هذا هو الصواب، وسمى النحويون الضمير في مثل هذا: (ضمير الفصل)، لأنه يفصل بين الاسمين، يشير إلى أنهما جملة، لا بدل ومبدل منه أو مؤكد وتأكيد إلى غير ذلك"[1].

إنّ الفرق بين النسبة والإسناد يكمن في الصيغة، سواء أكانت لفعل اصطلاحي أم كانت لمشتق منهما من الصفات والمصادر، لأنها أسماء المعاني لدلالتها على الحدث فتتضمن الضمير، لأن الفعل جزء الفاعل فيُنسب إليه، أما غير المشتق، فإنه لا يتحمل الضمير إلاّ إذا حمل على المشتق في المعنى، لذلك فإن الإسناد يرتبط بالمعنى لا بالصيغة في حين أن النسبة ترتبط بالصيغة، لأنها معنى حرفي زائد على معنى الحدث "من حيث كان الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل، كذلك هذه الأسماء، وتحمل هذه الأشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوباً إلى ذلك المضمر، ولو نسبته إلى ظاهر لم يكن فيه ضمير، نحو زيد ضارب غلامه، لأن الفعل لا يرفع فاعلين، وكذلك ما كان في حكمه وجارياً مجراه... وإن كان اسماً جامداً غير صفة، فإنه في معنى ما هو صفة، الا ترى أنك إذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية، وهي الخدمة إليه، وهذه المعاني معاني أفعال"[2]. لذلك جعلوا الخبر هو المبتدأ في المعنى، لأنه يفسره لارتباطه بالضمير العائد، وهذا الضمير بخلاف ضميري الشأن والفصل، لأنهما مشتركان بين الاسمية والفعلية، وإن كان بينهما فرق، فإن "الفرق بينه وبين ضمير الفصل أن الفصل يكون على لفظ الغائب والمتكلم والمخاطب، قال تعالى﴿ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [الأنفال: 32]، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ ﴾ [المائدة: 117]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا ﴾

(1) التطور النحوي للغة العربية: 136.

(2) شرح المفصل: 1/ 88.

[الكهف: 39]، ويكون له محل من الإعراب وضمير الشأن لا يكون إلاّ غائباً ويكون مرفوع المحل ومنصوبه، قال تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1]، ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن: 19][(1)]. فإنّ الضمير في ذلك "ضمير الحديث وما بعده من الجملة تفسير له في موضع الخبر ولا يحتاج فيها إلى عائد في الجملة، لأنها هي الضمير في المعنى"[(2)].

لذلك فإن الإسناد في حقيقته تفسير وبيان، أما النسبة، فإنها تعليق، وهو ما لا يكون إلاّ بدلالة الصيغة الفعلية، و "أما إدخال الرابط في الجملة الاسمية، فيمكن تفسيره بسهولة، إذ أن هناك فكرة في الواقع لا يمكن التعبير عنها بمجرد وضع المسند والمسند إليه أحدهما بجانب الآخر، وهي فكرة الزمن عندئذٍ صار استعمال الفعل وهو رمز الزمن أمراً ضرورياً"[(3)]، وليس كذلك فإن الصيغة هي المعنى الرابط، بدليل ضمير الفصل، فقد "يدخل الضمير في العربية بعد فعل (كان) أيضاً نحو ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنفال: 32]، فإذا كان المبتدأ متكلماً كان الضمير متكلماً أيضاً، وكذلك في المخاطب نحو ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: 117]، وذلك يدل على أن لإدخال الضمير في مثل هذه الجملة أصلين، أحدهما: ضمير الفعل المستعمل في الجملة الاسمية المحضة والآخر ضمير التأكيد في مثل: قمت أنت، وقد يدخل الضمير إذا كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلب أو أخوات (جعل) فيصير اسمها مفعولاً له، نحو﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: 77]"[(4)].

إنّ الغرض من الفصل إزالة اللبس بين النعت والخبر بعد الاسم الظاهر بسبب المجاورة. لأن الخبر في حقيقته وصف بصيغته، فإذا جاء الخبر معرفة التبس النعت بالخبر ولا يظهر الفرق لفظاً إلاّ في خبر الفعل الناسخ، لأن خبره منصوب لتقريره وتحقيقه، كما

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 30.

(2) شرح المفصل: 3/ 114.

(3) اللغة ، لفندريس: 165.

(4) التطور النحوي للغة العربية: 136 – 137.

تحقق (إنّ) النسبة إلى اسمها للمشابهة بينهما في حين أن الضمير العائد يوصل الخبر بالمبتدأ بإزالة الإشكال من مجاورتهما. لاختلاف حقيقتهما اللغوية، وهما الاسمية المحضة في المتقدم ومعنى الفعلية في جملة خبره، لأن الإسناد بخلاف النسبة، بدليل وقوع الظرف خبراً بالتعلق، لأن "الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق به، والأصل أن يتعلق بالفعل، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى"[1].

لذلك فإن المجاورة الاسمية بخلاف الفعلية من النواحي الآتية:

1. دوال النسبة في الاسمية معنوية في حين أن دوال النسبة في الفعلية لفظية.
2. إنّ المعنى المركزي أو الأصلي في الاسمية هو الابتداء للعناية والاهتمام، أما في الفعلية فهو الحدث، بدليل تقييده بالصيغة وتخصيصه بالمتعلقات.
3. إنّ الإسناد أعم من النسبة، لأنه يضم معاني الاسمية والفعلية، أما النسبة فهي خاصة بالتعلق.
4. المجاورة الاسمية إسنادية لجمعها بين معنيين مستقلين في دلالتهما الإفرادية، وذلك بخلاف المجاورة الفعلية، لأنها جامعة لغير مستقل بآخر مستقل.
5. إنّ رابط الفعلية معنى حرفي في حين أن رابط الاسمية معنى اسمي، لأن الصيغة معنى حرفي، والضمير كناية عن اسم.
6. إنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى في حين أن الفعل ليس هو الفاعل في المعنى، بدليل إبهام الفاعل في الصيغة الصرفية للصفات، واستحالة ذلك في المبتدأ والخبر، إذ تجمعهما الإضافة بإضافة الخبر إلى المبتدأ، نحو قيام زيد، والأصل زيد قائم، بدليل الضمير العائد، ولا تجمع الإضافة بين الفعل ومتعلقاته.
7. الفاعلية معنى صرفي لتعلق الفاعل بالصيغة ومعنى نحوي لعلاقة الصيغة بمتعلقات ترتبط بها في حين أن الابتداء معنى نحوي لعلاقة الإسناد، وهي لا تختص بالصيغة.

---

(1) شرح المفصل: 1/ 90.

8. رتبة الابتداء متقدمة على غيرها، لأنها أصل يُبنى عليه الكلام لغرض العناية به في حين أن رتبة الفاعلية متأخرة، لأنها منسوب إليها بعزو معنى الصيغة إليها.

9. إنّ ثبوت معنى الاسمية لثبوت الإخبار عنها بالمفرد في حين أن تحدد معنى الفعلية لتغير الصيغة بالتصريف، ولكن قد تدل الصيغة على الثبوت وذلك في الوصف الغالب أو المنقطع في الماضي، أو ما جعل عادة وطبيعة، كما في استعمال المضارع.

10. عامل المبتدأ معنوي لا يظهر، وعامل الفاعل لفظي، لأن المبتدأ مسند إليه والفاعل منسوب إليه لتعلقه بالصيغة الفعلية. أما الابتداء فهو الاهتمام والعناية، وذلك بخلاف الصيغة، فإنها معنى مقيد، أما الخبر فهو مفسر، لأنه هو المبتدأ في المعنى.

11. تفتقر الصيغة الصرفية دائماً إلى الاستعمال الفعلي، لأنها موجدة للمعاني النحوية، بدليل حاجة الجملة الاسمية إلى فعل الكينونة وافتقار أشباه الجمل إليه بوصفه تعبيراً عن كل وجود وثبات كل وصف، وأساس كل فعل، ورباط كل تجاور بين اسمين.

12. إن الربط المعنوي أساس كل فعل، وصيغته منطلق كل معنى، بدليل تعلق دوال النسبة بها، في حين أن الاسم المحض يكتسب معناه التركيبي من تداعيات الصيغة، بدليل انصهاره في النظم ليؤدي وظيفته بحسب توجيهها له.

13. الاسمية أبلغ من الفعلية في الوصف من ناحية إتحاد الإسناد بين طرفيها في حين أن النسبة متغيرة، بدليل تعبيرها عن متغيرات الحدث المقيد بمعاني الصيغ ومتعلقاتها، فقد يبالغ بالصيغة ذاتها، أو بحذف بعض متعلقاتها تحقيقاً للوصف بالصيغة، لا بكثرة ما يقع عليه للمبالغة بمن أوقعه، نحو قوله تعالى﴿ هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [يونس: 56]، لأن المبالغة بترك تقييد الصيغة، بدليل النفي، نحو قوله تعالى ﴿ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [يس: 9]، لأن نفي معنى الصيغة أبلغ من نفي ما تعلق بها، كما أن حذف المتعلق في الإثبات أبلغ من ذكره في سياق الوعد والتهديد، نحو قوله تعالى ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر: 3- 4].

14. يؤكد الإسناد بضمير الفصل في حين تؤكد النسبة بقطع الصيغة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴿٤٥﴾ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ ﴿٤٦﴾ وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴿٤٧﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴿٤٨﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ [النجم: 43- 50]. فقد رفع التوهم بالإسناد بضمير الفصل، بدليل عدم ذكره فيما لا يتوهم فيه، ولكن ربما يتوهم جاهل في دعواه، كما قال من حاج إبراهيم عليه السلام ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ ﴾ [البقرة: 258]، فأكد الإحياء والإماتة بذكره في قوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ [النجم: 44]، وكذلك الإغناء والإقناء كما قال قارون﴿ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ﴾ [القصص: 78]. فأكد في مواضع استبعاد النسبة إلى الله تعالى بالحذف لعموم الفعل، بدليل قوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾ [النجم: 45]، لأن المراد جنس الزوجين، ليدل على عموم ثبوت الخلق لله تعالى، تصريحاً، وأكد الإسناد بضمير الفصل، للدلالة على حصر المعنى فيه دون غيره، رداً على من اعتقد خلاف ذلك على أنه بفعل الإنسان، كما قال تعالى ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ ﴾ [التحريم: 4].

15. لزوم إثبات الفاعل لمعنى الصيغة كلزوم إثبات الخبر لمعنى الابتداء لتتم الفائدة منهما، بدليل اقتصار الفعل المتعدي على فاعله وذلك بتنزيل المتعدي منزلة اللازم لإرادة وقوع معنى الصيغة ذاتها دون تعيين متعلقها لثبوته عقلاً لا لفظاً، كثبوت الفاعل عقلاً في حالة بناء الصيغة للمجهول، فلا يعدّ ذلك من باب الحذف، بل من باب الاقتصار، للمبالغة في الوصف، كذلك حذف الخبر في أشباه الجمل، فهو من باب التضمين، لأن الظرف يتضمن معنى الفعل، وهو من متعلقاته اللازمة له زماناً ومكاناً، وكذلك الجار من دلائل متعلقاته، لأن الجار قرينة صرفية نحوية لوصول معنى الصيغة إلى متعلقاتها، لأنها من مكملات نسبتها التامة لغرض إسنادها جميعاً إلى معنى الابتداء، بدليل مجيء الخبر جملة فعلية ليتحد بالإسناد، لحاجته إلى الضمير العائد بسبب استقلال الجملة بالمعنى الإفرادي بالتأويل، فشابهت الخبر المفرد بذلك، فقيل الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، كما

قيل الأصل في مناهج التقطيع اللغوي الاسم وليس الفعل، لأن الاسم أقوى القبل الثلاث وهي الاسم والفعل والحرف.

16. إن المجاورة اللغوية تقوم على تعلق الصيغة الفعلية لترددها بين الاسمية والوصفية، والأسماء والصفات أهم العناصر اللغوية، بدليل تعلق الأدوات النحوية بها، والربط الحقيقي يكون بالصيغة لاقتضائها إلى ما يتممها، كما أنها أساس أسماء المعاني، بدليل الصفات الغالبة والإعلام المنقولة عنها، فإن الحدود اللغوية التي قامت على المنطق يخرقها الاستعمال بحسب التطور الدلالي، فالأسماء تصير صفات وبالعكس لامتزاج الصيغة بما يجاورها، واستدعاء متعلقاتها لها، بدليل كثرة المشترك اللفظي، فإن أسماء الأحداث مرتبطة بالصيغة الفعلية، لأنها منبئة بالمعاني بوصفها ميداناً للتصريف والاشتقاق والزيادة والحذف، كما أنها موضع السوابق واللواحق هذا علاوة على أنها معول كل نسبة ومعتمد كل إسناد فلا غنى عنها في التعبير اللغوي لارتباطه بها بوصفها رابطاً لأجزائه بالتعلق، لأنه لا يحكم على الكلمة اسماً كانت أو فعلاً إلاّ بدوال النسبة التي تصحب الصيغة، فإن الفرق بين دوال النسبة يظهر الفرق بين قيمتي الكلمة في العبارة اللغوية عند تحليلها وهي في النظم.

17. إنّ الصيغة توجه الحدث وهو قوام معنى الفعلية بإيجاد علاقات دالة على تجدده أو انقطاعه أو دوامه أو المبالغة فيه بحسب هيأة بنائها، لأن البناء يعد من المعاني الصرفية إذ تخلف الأبنية في حاجتها إلى المتعلقات، لاشتراكها في الاسمية والفعلية بدليل قيام البناء مقام الجملة، كما في المصادر المنصوبة والصفات العاملة، فهي مشتركة بين الاسمية والفعلية، وتبعاً لذلك تختلف دوال نسبتها لاختلاف دلالتها، فبالتعلق تتجلى الصورة الفعلية، وبالإسناد تغلب الاسمية، بدليل الإضافة، لأنها من خصائص الاسمية والتعلق من خصائص الفعلية، لأن الفعل لا يُضاف، كما أن الإضافة في حقيقتها إسناد وليس على معنى حرف، لأن الحرف يتعلق فيتحول الإسناد إلى نسبة، ولا وجود لنسبة بدون صيغة، لأنها لا تقوم بمفردها في حين يقوم المضاف إليه مقام المضاف، كما تقوم الصفة مقام الموصوف،

في حين لا تقوم الصلة مقام الموصول، بدليل تكرار الاسم الموصول مع صلته في العطف، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ [الشعراء: 78- 82]، فقد عطف الموصول مع صلته، للدلالة على شدّة اتصالهما، فإن مجاورتهما أشد اتصالاً من اتصال المضاف إليه بالمضاف، لأن علاقات الصيغ بما يجاورها أشد من علاقات الأسماء المتجاورة.

18. إنّ حصيلة العلم بالألفاظ من حيث الدلالة متوقف على العلم بمعانيها في النظم، لأنها علامات على المدركات والمحسوسات، وتطلق الأسماء على المركب منها والمفرد وما صلح للإخبار عنه وما كان خبراً أو رابطة بينهما، بدليل الإخبار عن ألفاظها صفات كانت أم أفعالاً أم حروفاً. أما مناهج التقطيع اللغوي، فقد حصرت الأسماء على ما كان دالاً على معنى في نفسه غير مقترن بزمن تفريقاً لها عن الأفعال التي جعلوا قوامها القرينة الزمنية، وما لم يدل على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمن ما، فهو حرف فخرجوا بمقولة الأصل والفرع، فجعلوا الاسم أصلاً والفعل فرعاً، وعضدوا ذلك بتعليلات عقلية لا تتفق مع الحقائق اللغوية التي لا تتقيد بحدود المنطق في حين أن الدلالة الزمنية وظيفة السياق وما يحيط به من دواعٍ تاريخية واجتماعية ودينية ونفسية وتتجلى في دوال النسب بالمجاورة، بدليل تعلق النسب التامة والناقصة واختلاف دلالة الصيغة الفعلية ذاتها فيها وظهور علامات دلالتها بحسب ما يلحقها من سوابق ولواحق وزيادة وحذف وحركات بناء وإعراب.

19. إنّ المجاورة الصوتية في بناء الصيغ الفعلية والأسماء هي محور الجوار اللغوي، إذ تتوقف دلالة الكلام على ما يقتضيه بناؤها من متعلقات، فإن المعاني الاسمية تتطلب الإسناد والإضافة والمعاني الفعلية تقتضي التعلق، لأن الثبوت بخلاف التجدد والتبدل والاقتصار بخلاف التضمين، والإظهار أو الذكر بخلاف الإضمار والحذف، كما أن الزيادة والتضعيف بخلاف النقص والفك، والوصف بخلاف الفعل الاصطلاحي، وكذلك المصدر وأسماء الزمان والمكان والآلة واختلاف

مدخولاتها، فإن المعاني الاسمية توجب ذكر المتحدث عنه، والمعاني الفعلية تلزم الإنباء عن أحواله المتغيرة، وذلك بخلاف ما اصطلح عليه في حدود الاسم والفعل، بدليل الانتقال بالصيغة من معنى الفعلية إلى الاسمية وبالعكس بحسب بناء الصيغ وما يلحقها من تصريف واشتقاق وما يتبع ذلك من تغيرات صوتية بالمجاورة توجه نسبها التامة أو الناقصة، فالفعل معلّق والاسم متعلق به بدليل ظهور ذلك إعراباً وبناءً، كما يظهر في الصرف ومنعه بأمارة التصريف والجمود والمطاوعة في الصيغ والتعريف والإضافة في الأسماء.

20. إنّ الجوار اللغوي أساس الفصل بين المشترك اللفظي، إذ يكون الرابط المعنوي هو الدليل على الاسمية أو الفعلية، فما كان مقيداً بالإسناد إليه أو النسبة إليه فهو اسم سواء أكان علماً على متشخص أم غير متشخص، وما كان أداة للنسبة بصيغة قياسية متصرفة أم جامدة، فهو فعل وما لم يجرِ على القياس، فهو رابط لفظي دال على التعلق بنسبة تامة كالحروف المشبهة بالفعل والشرط والنداء والقسم والاستفهام والجواب أو دال على نسبة ناقصة كحروف الجر والعطف والاستثناء، بدليل تسميتها بحروف المعاني لتعلقها بالصيغة الفعلية تكميلاً لمعناها، لأن الحرف لا يعمل في حرف والحروف المشبهة بالفعل لا تعمل في الفعل، كما أن الحروف تزاد لضرب من الاتساع اللغوي، وكذلك إعانة حروف الجر للصيغة الفعلية لتتعدى إلى متعلقها، كما تعدي الهمزة والتضعيف الصيغة الفعلية، مما يجعل حروف المعاني والزيادة قرائن صرفية لنقل الفعل من حالة إلى أخرى، وتبعاً لذلك تتغير نسبته، في حين أن الجملة الاعتراضية تأتي توكيداً للنسبة، نحو قوله تعالى ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: 75- 77]، فاعترض بين القسم وجوابه واعترض بين الموصوف وصفته والأصل فلا اقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم وإنه لقسم عظيم لو تعلمون، فخرجت المعترضة عن الإسناد ولم تخرج عن التعلق، بدليل التوكيد؛ لأنها لا محل لها من الإعراب لتعلقها بالأول، كما تعلقت الجملة الاسمية بالناسخ فأزال الابتداء ليؤكد النسبة إلى الحرف المشبه بالفعل، لتتحول الدلالة من الإخبار لخالي الذهن إلى الرد على المتردد أو الشاك وكذلك الشرط يزيد في تعلق النسبة ويزيل الابتداء، نحو قوله تعالى

﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾ [التوبة: 6]، فأحد مرتفع بالفاعلية وليس بالابتداء لأن (إنْ) من عوامل الفعل ولا تدخل على غيره، وذلك يدل على قوة النسبة وضعف الإسناد، لأنه عرضة للنواسخ وللتعلق بالشرط بسبب الجوار فكلما جاور الابتداء شيئاً آخر نقص لتزداد النسبة قوة لتعلقها بالمجاورة، بدليل شدة امتزاج الفعل بفاعله ومنع تقديم فاعله عليه، ولم يمنع تقديم الخبر على المبتدأ، كما جعلت النون علامة رفع الفعل بعد استيفائه الفاعل، نحو يقومان ويقومون، حتى أنهم أجروا الفعل والفاعل مجرى الجزء الواحد في قولهم (حبذا) لافتقارهما إلى منسوب إليه، وإن كان مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً، لأن الفعل لا يؤنث ولا يُثنى ولا يجمع، وإنما ذلك للاسم، لأن الفاعل في الحقيقة هو الذي يؤنث أو يثنى أو يجمع، وليس الفعل، بدليل إقرار التاء في النسب إلى من يقول (كنتُ) هو (كنتي)، وتثنية الفاعل أو جمعه بمثابة تكرير للفعل مما يدل على أن ضمير الفاعل وتاء التأنيث وتنوين اسم الفاعل دوال صرفية على قوة الصيغة في الجوار اللغوي لما تقتضيه من متعلقات، بدليل قوله تعالى ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: 24]، أي ألق ألق. وقوله تعالى ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30]، فإن (خليفة) متعلق بـ(جاعل)، لأنه مفعول، فإن اسم الفاعل أو المفعول كالفعل تذكيراً وتأنيثاً على حسب ما تعلق به، نحو قوله تعالى ﴿وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ [النساء: 75]، لأن (الظالم) صفة القرية فجعله مذكراً لتذكير متعلقه، كما أنثه لتأنيثه، لأنه بمعنى الجماعة في قوله تعالى ﴿وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمۡ﴾ [الأنبياء: 3-4]، وهما حالان مترادفتان، لأن (لاهية) في الأصل معمول (يلعبون)، فرادفت جملة (لاهية قلوبهم) جملة اسمية وهي (وهم يلعبون) فاشتركا في بيان كيفية حصول الصيغة قبلهما وهي (استمعوه) في قوله تعالى ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمۡ﴾ [الأنبياء: 2- 3].

وتجري الجملة في الجوار اللغوي مجرى البناء الصرفي في الجوار الصوتي، فإنهما يضمان ما يأخذ بعضه برقاب، بعض فيحصل التداخل ومن ثمّ الإبدال والإدغام والإعلال طلباً للانسجام والخفة، فيغلب أقوى المتجاورين، كما غلبت الأصوات المطبقة لظهور جرسها على المهموسة في بناء (افتعل) حيث تبدل التاء طاءً لتقارب المطبقة في

الاستعمال، فضعفت في الاستعلاء، كما ضعفت تاء الفاعل فامتزجت بالصيغة، فبُنيت على السكون لأن التسكين يضعف الصامت، فأكدت بضمير التوكيد، لأن الضمير دليل الاسمية بأمارة ضمير الفصل، وهكذا كل صوتين أو كلمتين يحصل لهما بالتجاور حكم لم يكن لهما قبل أن يمتزجا، بدليل (لولا) و (لن) و (كأن) و (هلّم) ونحو ذلك، فإن التركيب يحدث جديداً فيغير ما جاوره، وكذلك الصيغة وما يتعلق بها، لأنها قاعدة أسماء المعاني، بدليل قيام القياس عليها تصريفاً واشتقاقاً وإلحاقاً، في حين عوّلت الأسماء المحضة على المجاورة، لأنها معمولة لمعاني الصيغ، فهي بحاجة إلى الصيغة لإتمام معانيها التركيبية أكثر من حاجة الصيغة، لأن ما يلحق الصيغة يتعلق بها ويكون جزءاً منها. أما استقلال الأسماء بمعانيها الإفرادية فإنها تنصهر في النظم، فلا تقف حائلاً دون امتداد الصيغة لجميع أجزاء الكلام، بل تقوم الأسماء بمقام المكمل والمخصص لمعنى الصيغة العام، وبذلك فإن الصيغة الفعلية هي أصل الكلام، لأنها موضع تمركز معناه وأساسه الذي يُبنى عليه وليس الاسم، بدليل نسخ موقعه وتعلقه بالصيغة أو ما ناب عنها أو ما تضمن معناها، إذ تُسلب الاسمية من الضمير في الفصل والتوكيد فيخلص للحرفية، ولا تُسلب الفعلية من الصيغة، بل تجمد، كما في أفعال المدح والذم والرجاء والنفي، في حين تتحول الضمائر في أسماء الإشارة، نحو ذلك وهنالك واسم الفعل، نحو (هاك) وضمير الرفع، نحو (أنت) والنصب نحو (إياك) وفي لغة أكلوني البراغيث تخلص الألف والواو ونون النسوة للحرفية بوصفها علامات على التثنية والجمع في حين أن سلب معنى الصيغة بالزيادة لا يخلصها للحرفية، بل يثبت معنى فعل آخر، نحو أعرب وأعجم ومرّض، لذلك فإن الصيغة تضمر ولا تحذف والاسم لا يضمر وإنما يحذف لدلالة الإسناد عليه. وأما إضمار الفاعل، وهو اسم محض، فلأنه جزء الصيغة لكونه قرينة صرفية، بدليل مباشرة كان للفعل ولا تباشر (إنّ) الفعل لحرفيتها، لهذا خالف الفاعل المبتدأ، لأن الفاعل صلة الصيغة والصلة لا تتقدم على موصولها، بدليل عطف الموصول مع صلته، و (إنّ) مع اسمها تشابه الفعل مع مفعوله، بدليل نصبه، وليس كذلك (كان) مع الفعل، لأن اسم كان مشبه بالفعل فنسخت (إن) اسمها في حين نسخت (كان) خبرها فيضمر الاسم نحو كنتُ ولا يضمر مع (إنّ)، لذلك فإن الصيغة

تقوم مقام الاسم فيسند إليها وذلك مع الحروف المصدرية، والاسم لا يقوم مقام الصيغة إلاّ بالتأويل أو بالتعليق لوجود قرينة صرفية كحرف الجر أو الظرف، نحو قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨٤﴾ وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [الزخرف: 84- 85]. فقد نسب الله تعالى استحقاقاته الإلوهية إلى السماء والأرض، فهو تعالى إله السماء، كما أنه تعالى إله الأرض، وليس على معنى الاستقرار، لذلك عطف الصلة على الصلة للدلالة على أنه تعالى الموّحد فيهما والمستحق لأن يُعبد فيهما، لأن الظرف متعلق به وارتفع (إله) خبراً للمبتدأ (هو) وتعلق (عنده) بخبر للمبتدأ (علم الساعة) والصلة كالخبر في التبعية للاسم، لأن الأصل فيهما أن يكونا مشتقين لإتمام الفائدة من الاسم، لأن المشتق يوجد المعنى بالصيغة، فإن الإله بمعنى المعبود، وقد جرى العطف على المعنى.

21. إنّ المجاورة الصوتية لبناء الصيغ والجمل بصور فنية تتناسب مع الدواعي والأغراض وتتحكم في العقول والمشاعر قد ألهمت الفكر الإنساني الإبداع الفني في جميع صوره المرئية والمسموعة فانتقل باللغة من التعبير عن الإحساس الوجداني الضيق إلى تصوير الرؤية الإنسانية العامة فأثمر ثباتاً في المروءة وزيادة في المودة، فالساكن إذا جاور المتحرك ظهر، لأن الحركة إذا جاورت الساكن حلّت فيه، والوصل يكشف عن الفصل وقرائن الصيغة تدل عليها وعلى المضمر فيها، والإضمار يدل على أصول ما يضمر فيها، لأن أصل الطلب والجواب أن يكونا بالفعل، وهو أصل بناء الصورة ثم تتبعها الصور لتكوين وحدة بناء اللوحة، إذ تساهم الفضاءات حول الأشكال في تداعي المعاني لاعتمادها على القياس بنسب تعليقية إثباتاً ونفياً، وذلك بخلاف المعاني الاسمية، فإنها نسب اتحادية، لأن ما يبنى على الاسم بالمجاورة لا يخرج عن معناه، وذلك ببيان حالة قد دامت فيه فعرف بها، بدليل غلبة الوصف على الذات المتصفة به، فإذا أخبر به عن الذات بالإسناد فإنه يحكيه به، لأن الإسناد عملية تنظيم وترتيب لمعان تقوم على أصل الكلام، وهو الابتداء للعناية والاهتمام بالمتحدث عنه ردّا على كلام سابق يشعر به معنى الابتداء فيخبر عن شأنه برابط معنوي، وذلك بخلاف النسبة، لأنها تكون بدوال الصيغة

ومتعلقاتها، إذ توجد بطريقة بنائها معنى صرفياً عاما يتم تخصيصه بما يجاوره من دوال على شكل سوابق ولواحق وزوائد ولواصق لفظية توجهها نحو ما يتعلق بها.

إنّ معاني الثبوت والتجدد والاستمرار والقطع والحقيقة والمجاز والعموم والتخصيص والنقل من حد إلى آخر والاسمية والحرفية والمبالغة ونحو ذلك، كلها تنبثق من الصيغة الفعلية في تصريفها واشتقاقها وجمودها وزيادتها ونقصانها وتعديتها وتضمينها واقتصارها ونسبتها إثباتاً ونفياً سواء أكان الكلام خبراً أم إنشاءً، وما الاسم المحض إلاّ مخصص لها لتعلقه بها، فلا استقلال حقيقي لمعناه، لانصهاره في التركيب وغلبة المعاني التركيبية عليه كالابتداء والفاعلية والمفعولية والإضافة، وهي معانٍ توجدها الصيغة ظاهرة أم مُضمنة، بدليل قرائنها وهي حروف المعاني لنيابتها عنها في أساليب الاستفهام والتعجب والنداء والجواب والنفي والنهي والعرض والتحضيض والاستثناء، بدليل التوكيد بالحروف الزائدة، لأن زيادة الصيغة والتركيب لغرض تقوية المعنى الموجود أصلاً بالصيغة لتعلق الحروف الزائدة بها. فلم يكن لها محل من الإعراب، لأنها تثبت معنى موجوداً، فتقوم بتعزيزه، ولم تحدث معنى تركيبياً جديداً، لأن التعلق ضربان ضرب يتعلق بالصيغة لفظاً إذا كانت ظاهرة، وضرب يتعلق بالصيغة معنى إذا ذكرت قرائن دالة على ما يقوي معنى الفعلية في الكلام، نحو قوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 172]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: 114]، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: 155]، و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: 25]. ودليل تعلقها بالصيغة عملها، لأن الجر يعني وصول معنى الفعلية إلى الاسم سواء أكان المعنى موجودا بالصيغة، وهو الأصل، أم كان بإحدى قرائنها اللفظية، وسواء أكانت ظاهرة أم مقدرة، لأن الحروف لا تتعلق بغيرها، وإن بدا خلاف ذلك، فإنها لا تزاد إلاّ فيما يتضمن معنى الفعلية، بدليل المصدر (حسب)، في قولهم بحسبك أن تفعل كذا، أي يكفيك حقاً، إذ جاء بغيرها، نحو قوله تعالى ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: 64]؛ لأن (حسب) لا يثني ولا يجمع ويأتي بمعنى (اكتف)، فإن معنى الواو في قوله تعالى ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ بمعنى مع، لأن موضع (من) نصب والنصب دليل الفعلية، لأن عطف الظاهر المجرور على المضمر ممتنع، لأن المصدر (حسب)، مضاف إلى مفعوله أي كافيك، لأن معنى (حسب) الاكتفاء، وهو

معنى اسم الفعل، فإن زيادة الباء تفيد تأكيد معناه، بدليل تضمنه معنى النفي، وقد وردت الباء مؤكدة لمعنى النفي في مواضع كثيرة، كما زيدت في الفاعل، نحو قوله تعالى ﴿ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴾، فالجار والمجرور متعلقان بالفعل، لأن الباء وما عملت فيه في موضع رفع بفعله، بدليل قوله تعالى ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب: 25]، لأن الغرض من زيادة الحرف الإشعار بالصيغة الفعلية مع الاختصار، لأن زيادته تعني الزيادة في معنى الفعلية، بدليل نقص المعنى بحذفه، لأن اختصار ما وضع أصلاً للاختصار ينقص المعنى المراد، بدليل المبالغة بالتضعيف وتغير معنى الصيغة بزيادة أصلها الثلاثي لقوتها في القياس، بدليل ضعف الحرف فيه، فصار قرينة لها لزيادة التوكيد فيها، لأن الغرض من زيادته الإيجاز فاستغني عن حذفه لقوة اختصاره، أما إضماره في النصب بدلالة الصيغة عليه، فذلك دليل على ملازمته للصيغة الفعلية لاختصاصها بالنصب، إذ يشكل معها مصدراً مؤولاً، بدليل العطف، لأنه يقتضي المشاكلة لمضارعته التثنية، فيعطف الفعل على الاسم لاعتقاد مصدريته لينعقد مع الاسم انعقاد الجملة الواحدة على حد اتصال الوصف بموصوفه لصلاح الصيغة للوصف، بدليل رفع المضارع لوقوعه موقع الاسم ورفع الاسم بالابتداء، لأن المضارعة بالمعاني ترفع الموقع، ولا تنصبه إلاّ الصيغة الفعلية وما ناب عنها لظهور الناصب لفظاً ولا يمكن إظهار الرافع لفظاً، والحرف لا يقع موقع الاسم، بل الصيغة الفعلية لمرونتها في الكلام، بدليل قيام الصفة مقام الموصوف إذا غلبت عليه في الاستعمال، لذلك تضمنت حروف الجر الضمير العائد لنيابتها عن الصيغة الفعلية، بدليل معانيها، وتحكمها في معاني الصيغ الفعلية في التعدية والتضمين، بدليل الاقتصار على معنى الصيغة للمبالغة فيه بحذف الحرف الواصل بينها وبين الأسماء، لأن موضع الجار والمجرور هو النصب، بدليل نيابته عن المرفوع إذا بُنيت الصيغة للمجهول، كما ينوب المفعول به عنه، لأن الرفع على المعنى والنصب على اللفظ بالصيغة أو ما ناب عنها أو بقرينة دالة عليها، أما رفع المضارع مع السين وسوف فلتوكيد معنى الاستقبال وتقوية تحقيقه، كما حققت (قد) الماضي وزادت معنى المضارع تكثيراً أو تخصيصاً بتقليل وقوعه، بدليل قبولها لام التوكيد، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ ﴾ [الزمر: 65]، وقوله ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ ﴾ [النور: 34]، بدليل توكيد علم الله تعالى بأحوال

المخلوقين لتأكيد الوعيد في قوله ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [النور: 64]، كما مكّن التنوين معنيي التنكير في الاسمية والفعلية في الصفات فعاقب (أل) فيهما تمكيناً للتعريف والفعلية، بدليل العمل، نحو قوله تعالى ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[البقرة: 30]، وقوله ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ [الأحزاب: 35]، لأن الألف واللام تمنعان الإضافة كالتنوين والإضافة من خصائص الأسماء، إلاّ أن إضافة الوصف إلى معموله تكون بمنزلة التنوين في تمكين التنكير، بدليل وصف النكرة في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ [الأحقاف: 24]. فإن إضافة (مستقبل) و (ممطر) غير محضة لوقوعهما صفتين للنكرة، فإن صيغة (اسم الفاعل) في تنوينها وإضافتها، لم تخرج عن معنى الفعلية، لأن الأصل في معنى الفعل التنكير لعمومه وإبهامه، فكان كالحرف في افتقاره إلى ما يجاوره من السوابق واللواحق والمتعلقات، لأنهما مشتركان في إيجاد المعاني في غيرهما، بدليل النيابة والمشابهة والتعلق وتغيير الصيغة بالزيادة والحذف، كما أن الصيغة لها معنى زائد على الحدث فجعلت من دلائل الحرفية، لذلك نابت (ياء) النداء عن فعل لا يجوز إظهاره، لأن النداء ليس خبراً وإنما هو التصويت بالمنادى تنبيهاً، بدليل نصبه إذا كان نكرة، لأن المنادى مخاطب، إذ يتحول إلى صفة بعد هاء التنبيه و (أي) إذا كان معرفة، لأن (أي) منادى مبهم، بدليل البناء على الضم لكونه مقصوداً بالتصويت عليه، فصار مع هاء التنبيه والصفة بمنزلة الاسم الواحد، كما صار الفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة، بدليل صيغة الوصف، لذلك فأن الجر والتنوين و (أل) والنداء والإسناد من خصائص الصيغة الفعلية وليست من خصائص الاسم، لأن الاسم من متعلقاتها، بدليل العمل، فإن الاسم لا يعمل، لأنه لا يصلح، لأن يكون وصفاً، لأن الوصف من خصائص الصيغة، بدليل صياغة الصفات ووقوع المصدر صفة للمبالغة، نحو قوله تعالى ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [يوسف: 18]، وقوله ﴿ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴾ [الفتح: 12]، كما وصف بالأسماء الجامدة نحو (أي) و (كل) للدلالة على الكمال فيها، فإن تسمية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها من المشتقات قائمة على الصيغة ولم تقم على معاني استعمالاتها الفعلية، لأنها جميعاً تجري على الفعل بحسب متعلقاتها وعملها بدليل اشتراك الصيغة، إذ

تلتبس المعاني في الاستعمال فيأتي المصدر بمعنى اسم الفاعل أو المفعول، وهما يأتيان بمعنى المصدر وتشترك صيغة (فعيل) بين معاني المصدر والصفة المشبهة واسم المفعول، وكذلك (فَعولُ) بين اسمي الفاعل والمفعول، وتلتبس صيغ الجموع بالمصادر والصفات وأسماء الزمان والمكان، لاشتراكها بالصياغة، فلا يعرف حدها إلاّ بالمجاورة في السياق لملازمة تعلقها، بدليل قرائنها اللفظية، فإنها تلتصق بها وتلازمها ظاهرة كانت أو مقدرة، إذ لا نجد حرف جر غير عامل في اللفظ لتعلقه الدائم بالصيغة، في حين نجد من الأسماء معلقاً عن الإضافة يجر في المعنى دون اللفظ وذلك كالغايات، بدليل بنائها على الضم، نحو قوله تعالى ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴿٢٥﴾ قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ ﴿٢٦﴾ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابَ السَّمُومِ ﴿٢٧﴾ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ﴾ [الطور: 26- 28]، فإن التساؤل في الجنة عن أحوالهم في الدنيا أي من قبل ذلك فبني (قبل) لقطعه عن الإضافة، كما أنه نقيض (بعد) لقوله تعالى ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾[الروم: 4]، وهما ظرفان متعلقان بالصيغة، بدليل نصبهما على الظرفية، فغلبت عليهما الاسمية بدخول (من) عليهما، فتحولا عن الوصفية لقيام الصيغة الفعلية بذلك، بدليل تعلق (من) بها، فكرر توكيداً في قوله تعالى ﴿ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴾ [الروم: 49]، والظروف لا تؤكد لتضمنها الصيغة الفعلية، فإن (قبل) الأولى للتنزيل والثانية للمطر، فجرت الصيغة في التوكيد مجرى الحرف في قوله تعال ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ ﴾ [الحشر: 17]. فلا يمكن فصلهما عن التعلق لإبهامها فلم يستغنيا عن الصلة بالجوار، لأنهما من دلائل الحرفية، بدليل ملازمتهما للاسم والعمل فيه، لأنه معمولهما لفظاً ومعنى، فهما يوجهانه بحسب المراد ويتحكمان به محمّلاً بمعانيهما، لأنهما أقوى منه في الدلالة لغلبتهما عليه حتى يذوب مفهومه الذاتي في المراد منه في الكلام، إذ لا يوقف عليهما بدونه، لأنه مكمل لدلالتهما في حين أنهما لا يكملان دلالته على مسماه، بل يخرجان به إلى بيان أحواله المختلفة، فإن استقلال مفهومه الذاتي لا يحول دون وقوعه تحت تأثير الصيغة، فهي الأصل في الدلالة وليس الاسم، وقد سعت مناهج التقطيع اللغوي إلى دعم الاسم اعتماداً على المعنى الافرادي فجعلت القوة والأصالة للاسم وحقيقة الاستعمال اللغوي خلاف ذلك، لأن الاسم بحسب

الاشتقاق يضم جميع أقسام الكلمة واللغة لا تستعمل إلاّ منظومة في سلسلة مترابطة في المعنى الذي تحدثه الصيغة في الكلام بالمجاورة فيتبع بعضه بعضاً توضيحاً وتخصيصاً ونحو ذلك لبيان المراد منه، لأن التعلق يحدث معنى لم يكن موجوداً أصلاً في المعاني الإفرادية، بدليل خرق الحدود الاصطلاحية، فكان الأصل في الاسم الاصطلاحي الإعراب، لتغير وظيفته التركيبية بحسب ما توجده فيه الصيغة الفعلية، لذلك كان الأصل فيها البناء لملازمتها التوجيه النحوي لغيرها من عناصر الكلام، فثبت الاسم على بنائه فتصرف فيه بالإعراب في حين تمكن التصريف والزيادة والحذف في الصيغة لقوتها في التوجيه النحوي بخلاف الاسم حتى غلبه معناها فتجلى بعلامته الإعرابية دون معناه الذاتي مخصصاً لمعنى الصيغة وليس لمعناه، فكان من مقتضيات الصيغة وليست الصيغة من مقتضياته، لاستدعاء الصيغة إلى ما يجاورها لإتمام معناها بخلاف الاسم.

لقد غلب على ظن علماء العربية فيما سبق العناية بمناهج التقطيع اللغوي فاعتنوا بالمفردات من جهات مختلفة وصولاً إلى الغاية المطلوبة لسبر أغوار العربية وإتقان أصولها، فالتزموا بوضع الحدود اللغوية وشرحها بعد إخراجها بقوالب منطقية، ثم قعدت أصولها فجعلت منظومات ومتوناً وشروحاً وتعليقات، فخرجت بفضائل لغوية موزعة بحسب انتمائها النوعي أو العددي، فجعلت لكل نوع خصائص تفصله عن غيره للتدليل على استقلال مفهومه الذاتي فانتهوا إلى أن الاسم الاصطلاحي أعلاها رتبة في ذلك لاستغنائه بنفسه عن غيره فلازم بناءً واحداً، لذلك أعرب ولا يُبنى إلاّ إذا رُكب أو أبهم، ولا يمنع من الصرف إلاّ إذا أثقل بمعانٍ زائدة على معناه الذاتي، كما لا يعرب غيره إلاّ إذا ضارعه في استقلال المعنى الإفراي في حين يُبنى غيره إذا حرم من مضارعته، فكانت المضارعة هي الفيصل بين المبين بالعلامة الأصلية أو الفرعية، وبين المبهم في الأصل أو بالنقل في التركيب اللغوي، فتوجهت الأنظار إلى نظرية العامل حتى اتخمت المتون بتعليلات عقلية وتفسيرات منطقية وتقديرات نحوية أبعدت الدرس اللغوي عن وظيفته الحقيقية لبيان الاستعمال الفردي للغة إلى الأحكام المنطقية بفرض النظريات والبرهنة عليها بأمثلة مصطنعة بعيدة عن حقيقة الاستعمال اللغوي ومزاياه التي تفرد بها في الكشف عن المكنونات والمدركات والمحسوسات بقدرات فردية في الاختيارات

والصياغات والأنظمة بحسب الأحوال والظروف والدواعي والأغراض، بدليل قوله تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾ [الروم: 22]، فإن التفاوت والتباين في النظم والأساليب والأصوات لأجل رفع اللبس ودفع التجاهل، كما أن اختلاف الصور والألوان ثابت خلقاً لحكمة أرادها الله تعالى ﴿ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: 43]، فإن حسنها في تكامل المصالح وفائدتها في إتمام تبادلها صوناً للكرامة الإنسانية وتحقيقاً للعدالة ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ﴾ [الروم: 6]، فإن العلم بظاهر واحد من الحياة الدنيا يعد جهلاً بالظواهر الأخرى، لأن العلم الذي لا يتجاوز ذلك بمثابة جهل، لأنه كعدم العلم، بدليل إبدال (يعلمون) من (لا يعلمون) وتنكير (ظاهراً). لأن معرفة المراد تقتضي سبر أسرار اللغة لأنها دليل الاختلاف شكلا ومضموناً ومعرفتها يوصل إلى معرفة المراد، لذلك قال تعالى ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر: 28]، وبحسب ذلك انقسم الناس فيما بينهم في الحكم على النصوص، كما اختلفوا في اتخاذ الأولياء، كما قال تعالى ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ۝٨ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ وَهُوَ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٩ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الشورى: 8- 10]، فاقتضت حكمته تعالى أن يقوم أمرهم على الاختيار دون القسر فانقسموا فرقاً وطوائف، كما قال تعالى ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ۝٣١ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [فاطر: 31- 32]، فقد فصّل المجمل من العباد دون المصطفين، والمفصل ردّ على المجمل، كما يرد بالتابع على المتبوع، والجواب على الطلب.

فالعناية بظاهرة التقسيم اللغوي ينقضها النحو، بدليل خرقه للحدود الموضوعة في الاستعمال لأن الكلمة فيه مرنة لغلبة معانيه التركيبية عليها، إذ تختلف جهاتها النحوية من تركيب إلى آخر، وذلك باختيار المتكلم ومراده منها. فلا يدرس النحو بمنهج التقطيع، بل بمنهج الوصف والتحليل المرتبط بالسياق والمنتج، لأن مجموعة الكلمات التي تنتظم

مع بعضها تحدث صوراً وأشكالاً تعبّر عن صور ذهنية بمورد وجداني تجسيماً للأشياء للكشف عنها بتصويرها للإفهام، وذلك بخلق تصور جديد لها تحقيقاً للطابع الفردي الذي يبدعه بإحداث المعنى الرابط الذي يجمع التصورات الخاصة بالعامة وذلك برموز مسموعة أو مرئية تشير إلى رؤية فردية تحدد حدثاً لذات، لأن اللغة عبارة عن مجموعة من الرموز العرفية تجعل علامات على أشياء مدركة أو محسوسة لبيان الإرادة الذاتية لإظهارها بأشكال يصورها الوجدان تعبيراً عما يجول في الذهن، وذلك بتعلق الدوال بأصل الصيغة الفعلية التي تثبت الحدث، لأنه مركز الكلام ومصدره، وهو الأساس الذي يقوم عليه، لأن التأليف بخلاف الجمع على أساس المعنى الإفرادي الذي يعني بالمستقل بذاته دون دوال نسبته وهي المعول عليها نحوياً لقيامه أصلاً على علاقاتها وهي موصولة بصلات تأليفية تذوب فيها المعاني العرفية، لأنها عامة، والنظم فردي، وآلته اللغة بجميع أقسام كلماتها وعلاماتها وإشاراتها، لأنها تعد المعبّر الوحيد عن الهوية الفردية بجميع أبعادها وملامحها، لأن البحث في الكلمات من حيث معانيها الإفرادية وجمعها بحسب ذلك وتدوينها بمنهج معين بما يناسب خصائصها ليس من النحو في شيء، بل هو من علم اللغة أو فقه اللغة، لأن ميدان عمل الجواز اللغوي يظهر فيها وهي منظومة فيه، إذ تعقد الصلات وتتداخل العلاقات وتتشابك الجهات بالعدول والنقل والتركيب والغلبة والمغالبة والمبالغة فتخرق الحدود، لأن التعبير دال على الوجدان بتنظيم خاص للشعور من خلال اللغة، ولا توجد الأحداث والأشياء في اللغة ذاتها، بل هي دوال على الأفكار المتعلقة بها، لأن التنظيم يكون للأفكار وليس للأشياء، فلا قدرة لإنسان ما على تنظيمها حقيقة في الوجود الخارجي، بل هو يرتبها في ذهنه قبل أن ينطلق بها لسانه أو يجريها بقلمه، وذلك تنظيم سابق لأي فعل، والنظام لا يحدد ما يشعر به وما يرغب في الحصول عليه، فإن لكل تعبير مزايا فردية تطبعه بطابعها الخاص، فليس ثمة قوالب جاهزة له، لأن المحاكاة ليست تعبيراً عن الذات، بل انعكاس لواقع ما، كما أن وصف التعبير يفصح عن انفعالات وجدانية بخصائص فردية، والوصف تعميم له لوضعه تحت تصور فكري خارج مقره الوجداني، إذ يتم فيه تجميع عناصره قبل عرضها للإبانة عن المراد منها بطريقة الرصف اللغوي، لأنها إحدى وسائل التعبير الفردي، أما تصنيفه، فهي مرحلة تالية له،

يقوم بها الباحث أو الناقد أو الدارس، فمرحلة التلقي سابقة على عملية الإنتاج، كما أن مرحلة الإبداع سابقة على التصنيف، فالقواعد المنظمة للتعبير هي خلاصة عمليات استقرائية تالية لعمليات داخلية تحصل في وجدان المنتجين بعد عمليات التلقين بالتلقي والمحاكاة وذلك باستقبال ما يلقى والإصغاء إليه، كما قال تعال ﴿أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: 37]، ثم القبول أو الرفض، نحو قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 37]، إذ قال ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: 23]، لأن "معنى تلقي الكلمة استقبالها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها"[1]، وكذلك كل ما أدرك بالحس وبالبصر أو بالبصيرة يكون مادة للتعبير ثم يلقى بطريقة مناسبة، فالتلقين بفهم ما يُلقى والانفعال به ثم التفكير في نسقه وترتيبه ثم الإبانة عنه بنظام يكشف القصد منه، إذ ترتبط أجزاؤه بالصيغة المنبئة بمعناه المركزي عن طريق التعلق بها بوساطة قرائن لفظية تجمع بين مفرداته بأدوات رابطة تحدد طريقة تأليفه شكلاً ومضموناً في بناء يوحد المبنى بالمعنى بقدرة فردية على تحوير الواقع العام برؤية خاصة لخلق تعبير مبدع بنظام من الرموز اللغوية، فليس التعبير تجميعاً لمنظومات ترمز إلى أحداث وأشياء بتجارب سابقة، بل هو صور انفعالية وجدانية مشحونة بأفكار خاصة برؤية جديدة تجمع بين الأشياء بلمسة وجدانية تمس الفكر التخيلي للمظاهر المادية الحسية باسلوب يجلي سمات مُنشئه ويظهرها اختياراً وترتيباً بشكل مناسب لمضمونه، وذلك يتطلب تلقيناً لغوياً وقبولاً واعياً، كما قال تعالى بعد أن بشّر بعيسى ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [آل عمران: 48- 49]، لأنه ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: 79].

23. الجوار اللغوي مشاركة في النظم الصوتية لأداء المعاني الإفرادية كما في الصيغ الصرفية وما يحصل فيها من إعلال وإبدال وإدغام وتصغير ونسب في التصريف والاشتقاق لغرض التعظيم والتحقير والتقليل والتكثير والمبالغة والنسب في

(1) الكشاف: 1/ 274.

الصفات والمصادر وأسماء الزمان والمكان والآلة، وكذلك فإن الجوار ينسق المعاني التركيبية للمفردات المنتظمة ويؤديها في سياق الكلام بالتعلق الذاتي أو بالدال اللفظي على ذلك التعلق، فإن الذاتي يحصل بالإخبار أو بالإتباع نعتاً أو توكيداً أو تفصيلاً وتفسيراً. وأما الدال اللفظي فيحصل بالتشريك بين طرفين لوجود مناسبة بينهما، فإن الرابط يجمعهما، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى والنعت مكمل لمنعوته، والتوكيد يثبت المؤكد والمفصل يبين المجمل والمفسر يوضح المبهم والصلة تخصص الموصول، والحال تثبت معنى زائداً يبين هيأة صاحبها في فعله، كما يثبت الخبر معنى المبتدأ والفعل معنى الفاعل، فجاءت بتعلق ذاتي معنوي فاستغنت بذلك عن الرابط اللفظي لإثباتها معاني المنسوب إليه، فإذا اختلف المنسوب إليه مع الاشتراك في معنى الصيغة المثبتة للمعنى المركزي للكلام اقتضى التعلق بأداة رابطة كالشرط والنداء والقسم والاستفهام، لأن "الخبر والصفة والحال نفس الجملة لا شيء من أجزائها، فكذلك الشرط مجموع الجملتين لا إحداهما وإذا عرفت ذلك في الشرط والجزاء فاعرفه في العطف فإنه لا فرق"[1].

إنّ المعاني الإفرادية تذوب في المعنى العام بالمجاورة لا فرق بين المفردات المستقلة بمعناها الذاتي وبين الجمل التي لها قوة المفردات بالتأويل، بدليل المحل الإعرابي لافتقار الأصل إلى ما يتممه إخباراً عنه أو حديثاً، والفيصل في ذلك هو النسبة بنوعيها التام والناقص، فإن الإضافة والنعت والعطف والتوكيد مكملات للتامة، لأن معاني الابتداء والصيغة الصرفية وما ينوب عنها أو يشير إليها أو يتعلق بها هي عماد الإسناد والنسبة التامة فتوصل بغيرها في الجوار بلا عاطف، نحو قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرحمن: 1- 4]. فإن (الرحمن) "مبتدأ وهذه الأفعال مع ضمائرها أخبار مترادفة وإخلاؤها من العاطف لمجيئها على نمط التعديد، كما تقول: زيد أغناك بعد فقر، أعزك بعد ذل، كثرك بعد قلة، فعل بك ما لم يفعل بأحد فما تنكر من إحسانه"[2].

---

(1) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 168.

(2) الكشاف: 4/ 43.

إنّ الخبر تابع لمعنى الابتداء ولا يحتاج إلى رابط لتعلقه بمعنى الأصل، وهو حديث عنه لا فرق في ذلك بين الواحد والمتعدد لالتحامه بمنسوب إليه واحد، فلا يفصل عنه بفاصل إلاّ لغرض التقرير بالواو جمعاً للمتناقضات من الصفات المتباعدة لواحد، لأن "الواو تدل على الاهتمام، وتحقيق الأمر، ولذا عطف بها بين الصفات المتباعدة، قال تعالى ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ [الحديد: 3]، إذ يبعد في الذهن اجتماع هذه الصفات المتباعدة المتناقضة في الظاهر في ذات واحدة، فجاء بالواو تحقيقاً وتقريراً لهذا الأمر.. وهذا مكان الواو، لأن فيها اهتماماً وتحقيقاً وتوكيداً ولا يحسن ههنا ترك الواو، وبهذا يمكن أن نفهم كثيراً من التعبيرات، وسر الإتيان بالواو في الأخبار والأحوال والنعوت وغيرها"(1).

إنّ المجاورة بالواو للدلالة على الجمع بين المتناقضين توكيداً لمعنى الإسناد، لأنه هو الجامع بين الذات وصفتها، لأن الخبر في حقيقته وصف، وإن جاء جامداً. لارتباطه بالضمير العائد تأويلاً، كما تجمع بين المنسوبين إليهما لارتباطهما، بالخبر الواحد عنهما، فهي أداة جمع لا فصل، ففي قوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾[الحديد: 3]. قال الزمخشري "فإن قلت: فما معنى الواو؟ قلت الواو الأولى معناها الدلالة على أنه الجامع بين الصفتين الأولية والآخرية، والثالثة على أنه الجامع بين الظهور والخفاء، وأما الوسطى فعلى أنه الجامع بين مجموع الصفتين الأولين ومجموع الصفتين الأخريين، فهو المستمر الوجود في جميع الأوقات الماضية والآتية، وهو في جميعها ظاهر وباطن جامع للظهور بالأدلة والخفاء فلا يدرك بالحواس"(2).

فإنّ التعلق الذاتي بخلاف التعلق بالأداة، لأن الأول يدل على وحدة المعنى والثاني يدل على الجمع بين المعاني المختلفة لغرض إبعاد اللبس في النسبة، لان تحقيق النسبة بالواو مختص بالتناقض، أما غيره فإنه يتم بحذفها، نحو قوله تعال ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 1-2]، فإنها "أربع جمل متناسقة تقرر اللاحقة منها

(1) معاني النحو: 1/ 186.

(2) الكشاف: 4/ 61.

السابقة، ولذلك لم يدخل العاطف بينها فـ(ألم) جملة دلت على أن المتحدى به هو المؤلف من جنس ما يركبون منه كلامهم، و ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ جملة ثانية مقررة لجهة التحدي، و ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ جملة ثالثة تشهد على كماله بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال ثم سجل على كماله بنفي الريب عنه، لأنه لا كمال أعلى مما للحق واليقين و ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ بما يقدر له مبتدأ جملة رابعة تؤكد كونه حقاً لا يحوم الشك حوله بأنه هدى للمتقين أو تستتبع كل واحدة منها ما تليها استتباع الدليل للمدلول وبيانه أنه لما نبّه أولاً على إعجاز المتحدى به من حيث إنه من جنس كلامهم وقد عجزوا عن معارضته استنتج منه أنه الكتاب البالغ حد الكمال واستلزم ذلك أن لا يتشبث الريب بأطرافه، إذ لا نقص مما يعتريه الشك أو الشبهة وما كان كذلك لا محالة هدى للمتقين"[1].

فإنّ الحكم باتحاد معنى الجمل لاتحاد جهاتها مع الأصل تقريراً لجهته، لأنه يرمز إلى الغرض تسجيلاً لغاية كماله، وقد "أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض، فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها وهلم جراً إلى الثالثة والرابعة"[2]. وكذلك قوله تعالى ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة: 14]، لأن "معنى قولهم ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ إنا لم نؤمن، وقولهم ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ متضمن له، وكذلك قوله ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ [لقمان: 7]، لم يقل وكأن في أذنيه وقراً، لأن المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقر هو المقصود من التشبيه بمن لم يسمع إلاّ أن الثاني أبلغ، لأن حال من لا يصلح السمع منه أبلغ في عدم الانتفاع بالكلام من حال من يصح عليه ذلك ولا يسمعه"[3]، لأن الأولى بينت حال المستكبر والثانية بينت حال الذي لم يسمع، فكان الثاني أبعد في الانتفاع من الأول.

(1) أنوار التنزيل: 8.

(2) الكشاف: 1/ 121.

(3) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 165- 166.

الإعراب دليل الجوار اللغوي، لأن المعول عليه هو المنقول والمسموع عن العرب، وأحكامه يحددها النظم وليس الأصل في الأسماء أو الأفعال، لأن النحو علم نظم الكلام، ولما كانت الأسماء يغلب عليها الثبوت على هيأتها في التراكيب المختلفة فاقتضى تعلقها بالصيغ وما ناب عنها وضع علامات تفصل بين معانيها المكتسبة في السياق بالمجاورة فتصرف فيها بعلامات أصلية وفرعية، ولحق الأصلية التنوين والفرعية التعريف والإضافة. ولما كانت الأفعال منبئة بالمعاني النحوية بدلالة الصيغة، فلازمت البناء، لإيجادها المعاني في غيرها، وما أعرب منها لمضارعته الاسم في كونه معمولاً لغيره، وليس لقيامه مقام الأسماء، فإن الصيغة منبئة بمعنى صرفي زائد على معناها النحوي بدليل افتقارها إلى محل يجاورها، فلا يكون لها معنى مستقل بنفسها ولحقها النصب والجزم لدلالتها على حركة الذات المتصفة بها، ولم يلحقها الجر لقيامها مقامه، بدليل تعلق الحرف بها، وليس بالاسم بأمارة التضمين ونزع الخافض، لملازمة الصيغة للاسم فلازم ما دلّ عليها به للإخبار عنه، لأن الصيغة هي الخبر، والاسم مُخبر عنه، ولا يصلح من الأسماء إلاّ ما كان مشتقاً أو مؤولاً به، لذلك فإن أدلة الصناعة النحوية في حقيقتها صرفية، وليست نحوية، لقيامها على القياس وما يصلح للقياس من كلام العرب هو الصيغ الصرفية، وليس الإجماع أو استصحاب الحال، لأن الأصل في الصرف بخلاف الأصل في النحو، فإن الأصل في الصيغة الجذر اللغوي، بدليل التصريف والاشتقاق والقلب المكاني والزيادة والحذف، والأصل في النحو العلاقات المبنية على أوله اسماً كان أو صيغة أو ما تعلق بها، بدليل القوافي والفواصل والسجع، وما كان عماداً هو الأصل الذي يُبنى عليه الكلام، لأن فائدته تكمن باستكمال علاقاته فيما يُعرف بالفضلة، وهي الغاية من نظم الكلام إثباتاً أو نفياً وخبراً أو طلباً، بدليل افتقاره إلى الجواب وحاجة الصيغة إلى التخصيص بما يتعلقبها، للخروج من العموم أو الإبهام، والغاية منه الفهم والإفهام، بدليل الأخذ بمبدأ التعليل منذ العهود الأولى للنحو، لإيصال المقصود من الكلام إلى الآخرين بدقة بعيداً عن اللبس والثقل والتطويل بلا مبرر ومراعاة اللفظ والمعنى، فيحمل على النظير وعلى النقيض ويجرى الوصل مجرى الوقف وتتبع الحركة الأقوى مراعاة للجوار، بدليل التشاكل فيه، نحو قوله تعالى ﴿ فَأَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ ﴾

﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾ ﴿ وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴾ [الشعراء: 64- 65]، فجعل الإلقاء بدل الخرور ليشاكل ما قبله، وللدلالة على أن الجزاء من جنس العمل، كما قال تعالى ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا ﴾ [الشورى: 40]، ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: 54]، أو للدلالة على غلبة الرحمة على الغضب أو بالعكس، نحو قوله تعالى ﴿ إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: 7]، فقد ذكر الإساءة باللام لتقابل الإحسان، كما كرر الإحسان ولم يكرر الإساءة للدلالة على غلبة رحمته تعالى، وقال تعالى ﴿ وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَا ﴾ [الإسراء: 8]، فإن العود الثاني هو صب البلاء على العود الأول بالمعصية، فقد قابل التكذيب بالعقوبة، لأنهم لم ينزجروا عن معاودة ارتكاب المعاصي والغرض من التقابل، أو التشاكل تحقيق المماثلة بالعمل وترك الظلم، لأن الزيادة في القسوة فيها ظلم، كما قال تعالى ﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ وَلَئِن صَبَرۡتُمۡ لَهُوَ خَيۡرٞ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴾ [النحل: 126]. فانتقل من التعريض إلى التصريح، وهو قوله تعالى ﴿ وَلَئِن صَبَرۡتُمۡ لَهُوَ خَيۡرٞ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴾، ويعني أن الأولى ترك الانتقام، لأن الرحمة أفضل من القسوة، والعدل أولى من الظلم، والانفاع أفضل من الإيلام، والتثبت خير من التعجيل بالانتقام بغية الاستعلاء ظلماً، فهو مذموم، كما قال تعالى ﴿ وَإِذَا بَطَشۡتُم بَطَشۡتُمۡ جَبَّارِينَ ﴾ [الشعراء 130]، لأن البطش في الحق ممدوح، فقيّد الثاني دون الأول للدلالة على التنفير منه.

إنّ معاني النحو وأحكامه تعتمد العلاقات التي تنشأ في الجوار اللغوي، وما يطرأ عليه من متغيرات بحسب المراد تقديماً أو تأخيراً وذكراً أو حذفاً وتعريضاً أو تصريحاً وإظهاراً أو إضماراً ونحو ذلك، فإن الروابط تتابع بموجب مقتضيات الأصل فيه، وهو المنبع بمعناه العام وما يُبنى عليه مقيد به لإتمام فائدته، فالموجب للجوار هو العامل، لأنه يقتضي ذكر متعلقاته لإبهامه فيتخصص بها وتحدد جهاته فيتعين المراد منه، وذلك لا يخرج عن الصيغة الفعلية أو ما ناب عنها أو ما أشبهها، وليس هو الموجب لتغيير آخر الكلمة، لأن الكلمة خارج النظام لا يمكن معرفة جهتها النحوية، فإن تنظيم الجوار بحسب الصيغة وما تتطلبه لإيضاح معناها هو المعول عليه لإيجاد المعاني النحوية، لقيام أحكام النحو على تعلق الجوار بها أصلاً وفرعاً، فإن الأصل هو الصيغة، والفرع ما

حُمل عليها، بدليل التعلق والإلغاء والتضمين والاستدلال بالنظم والسياق وبيان سبب تغييره لإفادة المعاني إشعاراً وإيحاءاً بما يناسب واقع الحال، نحو قوله تعالى ﴿ قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ ﴿٤٧﴾ إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ [طه 47- 48]. فإن ظاهر النظم يقتضي أن يُقال والسلام على من اتبع الهدى والعذاب على من كذب وتولى، فغير النظم للدلالة على توكيد الوعيد تهديداً من أول الأمر للطاغية أنفع وأليق بالواقع، ونحوه قوله تعالى ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا ﴾ [لقمان 33]. فعطف ﴿ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ ﴾ على ﴿ لَّا يَجْزِي وَالِدٌ ﴾ توكيداً بالجملة الاسمية لقطع أطماع الناس في نفع آبائهم في الآخرة أو الشفاعة لهم، فهم لا يغنون على أدنى الآباء لهم فضلاً على الأجداد، لأن الولد يقع على ولد الولد بخلاف المولود، فهو لمن ولده، فأكده بتغيير النظم بخلاف الوالد، لأن الجملة الاسمية آكد من الفعلية.

الجوار المعنوي موقعي موضعي إتحادي، إذ يتحد بيانه إخباراً عن موقع الابتداء أو موضعه، لأن الاسم المحض يخبر عنه ولا يخبر به إلاّ تأويلاً، فإن المبتدأ مبيّن بخبره، كما أن خبره مبيّن بالبناء عليه، بدليل تنكيره، والتنكير إبهام وغموض، فيحصل بالجوار المعنوي بيان الأشياء بالتئام الصفات بموصوفاتها، وذلك بخلاف إجرائها مجرى النعوت، لأنها تخصيصية في حين أن الأخبار اتحادية، لأنها عمدة والتوابع فضلة، نحو قوله تعالى ﴿ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾[البقرة: 255]. فقد تجاورت الجمل ترتيباً من غير عطف، لأنها " واردة على سبيل البيان لما ترتبت عليه والبيان متحد بالمبين.. فلو توسط بينهما عاطف لكان كما تقول العرب بين العصا ولحائها، فالأولى بيان لقيامه بتدبير الخلق وكونه مهيمناً عليه غير ساه عنه، والثانية لكونه مالكاً لما يدبره، والثالثة لكبرياء شأنه، والرابعة لإحاطته بأحوال الخلق وعلمه بالمرتضى منهم المستوجب للشفاعة وغير المرتضى، والخامسة لسعة علمه وتعلقه بالمعلومات كلها أو لجلالة وعظم قدره"[1].

(1) الكشاف: 1/ 386.

فقد ترتبت الجمل الخمس على موضع الابتداء بياناً له لتعلقها به، بدليل الضمير العائد، إذ أظهرت صفات المعبود بحق وهي الدالة على تفرده تعالى بها، فهو سبحانه الفرد الأحد، وهو الآمر الذي أجاب عنه وفصله في قوله تعالى ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ (٢٢) هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٢٣) هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الحشر: 22–24]. وقد جاء الجواب بلا فصل للدلالة على التوحيد، كما جاء تعداد النعم في قوله تعالى ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ (١) عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ (٢) خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ (٣) عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ (٤) ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ [الرحمن: 1–5]، بلا فصل للدلالة على تفصيل ما أجمل في أمر الرحمة، فإن ما جاورها بيان لها، لاتحادهما في المعنى وذلك بخلاف الجوار المعنوي للصيغة الفعلية وما ناب عنها، فإنه جوار معلق بالمنبأ عنه تخصيصاً لعموم الحدث، لأنه ليس جواراً صوتياً خارجاً عن القياس كما في "الجوار الصناعي، نحو قولهم هذا بكْرْ ومررت ببكرْ، وقولهم صُيَّم وقُيَّم، وقول جرير: لُحبَّ المؤقدان إليَّ مؤسى، وقولهم: هذا مصباح، ومقلات ومطعان.. وما جرى مجرى ذلك، وإنما اعتزامنا هنا الجوار المعنوي لا اللفظي الصناعي"[1]، لاكتساب الإعلال أو الإبدال في الوقف والجمع وإبدال الواو همزة لمجاورتها الضمة وإمالة المتحرك لمجاورته المكسور، لسكون الحاجز بينهما، لأن الساكن لا يمنع الجوار، بل الجوار المؤدي إلى "معنى ما رابط بينهما: عام أو خاص، عقلي أو حسي أو خيالي"؛ وغير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهني كالسبب والمسبّب والعلة والمعلول، والنظيرين والضدين، ونحوه أو التلازم الخارجي كالمرتب على ترتيب الوجود الواقع في باب الخبر، وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء"[2].

إنّ الجوار المعنوي ملازم للجوار الصوتي، إذ لا يتم الجوار اللغوي بدونهما عند

(1) الخصائص: 2/ 175- 176.

(2) البرهان في علوم القرآن: 1/ 35- 36.

المتلقي، أما عند المنتج فإنه يتم في الذهن ترتيباً، وفي الوجدان إدراكاً وحساً، لذلك فالتلازم حاصل بين الشكل والمضمون سواء أكان نابعاً من الوجدان أم كان طارئاً عليه، لأن الجوار اللغوي نظام فكري يجمع بين الوجدان والذهن، إذ لا معرفة تمر بدونه، ولا لغة بدون نظام، والترتيب من أظهر مزاياه، ولا يكون من خارجه، إذ الخبر هو المبتدأ في المعنى، فإن التلازم المعنوي قائم على أصل الكلام، وهو موضع الابتداء، لأنه الشأن والحديث والأساس الذي يُبنى عليه، فهو قريب الصلة بالتعلق، لافتقارهما إلى الرابط المعنوي، والفرق بينهما هو الفرق بين الإسناد والنسبة، فإن الأول مثبت للذات على صفة، والثاني مثبت للصفة على ذات مشخصة أو غير مشخصة لجمعها بين السبب والمسبّب أو العلة والمعلول، فهي تصوير لحركة الحدث، أما الإسناد فهو بيان لحديث، ففي النسبة تتعلق الأحوال بالذات في حين تتعلق الذات بها في الإسناد، فإن تجاور النسبة قائم على متعلقات الصيغة وتجاور الإسناد قائم على ترتيب الإخبار، وليس على العلة والمعلول، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: 39]، فقد ربطت (إذ) بين العلة (الظلم) وبين عدم التأسي في الاشتراك، وذلك لأن الجملة "معقودة على دخول الظرف الذي هو (إذ) فيها ووجوده في أثنائها، ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم في العذاب إنما سببه وعلته ظلمهم، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إليه نحواً من احتياجها إلى المفعول له، نحو قولك قصدتك رغبة في برك، وأتيتك طمعاً في صلتك؛ ألا ترى أن معناه: أنكم عدمتم سلوة التأسي بمن شارككم في العذاب لأجل ظلمكم فيما مضى، كما قيل في نظيره ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: 49]، أي ذق بما كنت تُعدّ في أهل العزّ والكرم، وكما قال الله تعالى في نقيضه ﴿ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔۢا بِمَآ أَسْلَفْتُمْ فِى ٱلْأَيَّامِ ٱلْخَالِيَةِ ﴾ [الحاقة: 24]، ومن الأول قوله ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴾ [البقرة: 61]"[1].

إنّ الصيغة مثبتة للنسبة، لإثباتها المعنى لشيء ما، فهي تقتضي تقديم رتبتها لقوة تعلقها بما يجاورها، تخصيصاً للمثبت له، فتقدم الفعل على الفاعل، فكان من لوازم

(1) الخصائص: 2/ 173.

الجوار فهم المنسوب إليه و "إذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب أيضاً في الألفاظ، لأن دلالة الألفاظ على ما ثبت في النفس لا على ما في الخارج"[1]. أما تقديم رتبة الابتداء، فإنه مشعر بإرادة الحديث عنه بياناً لاتحاده به، بدليل تعريته من العوامل اللفظية، لأن "المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه، وإنما يتميز بما هو أعمق من هذا وأدق، يتميز بأنه يتصف بالمسند اتصافاً ثابتاً ولا يتحقق هذا إلاّ إذا كان المسند اسماً جامداً، أو وصفاً دالاً على الدوام، وإن الفاعل- وهو مسند إليه أيضاً- إنما يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً، ولا يتحقق هذا إلاّ بكون المسند فعلاً، أو وصفاً دالاً على التجدد"[2].

إنّ الذي يفصل بين المبتدأ والفاعل هو عود الضمير، لأن المبتدأ يُذكر على نية الحديث عنه، فإن الابتداء إشعار بالإسناد إليه، وهو أس الكلام وأصله، بدليل تعلق ما يُبنى عليه به في حين أن الفاعل منسوب إليه بالصيغة، لأنه متمم لها، والخبر متمم للابتداء، "فالاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلاّ لحديث قد ينوى إسناده إليه"[3]، فالإشعار بذلك هو الابتداء، وليس القوة بالأولية، كما قيل "الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثانٍ كان خبراً عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة، إذ كان غيره متعلقاً به، وكانت رتبته متقدمة على غيره، وهذه القوة تشبه به الفاعل، لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره، كما أن المبتدأ كذلك، إلاّ أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سواء"[4].

إنّ النسبة بخلاف الإسناد، لأن المنسوب إليه جزء كلمة في حين أن المسند إليه اسم محض معرفة مخصص بالتعريف أو العلمية أو الإضافة، أما الفاعل فإن وظيفته إكمال معنى الصيغة، بدليل الصفات إذ يجعل الفاعل فيها بزيادة حرف دال عليه نحو فاعل وفعيل ومُفعِل وغيرها فهو قرينة لفظية صرفية كغيره من القرائن المتممة للصيغة الفعلية،

(1) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 161.

(2) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 73.

(3) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 156.

(4) شرح المفصل: 1/ 85.

لهذا لم يشترط فيه التعريف، ويحذف فيقوم مقامه حرف دال، كما يحذف من الصيغة ويزاد فيها بحسب المراد، فليس الفعل خبراً عنه، بل كلاهما منسوب إليه، نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: 16]، فإن (يأن) منسوب إلى (أن تخشع)، أي خشوع، كما قال تعالى ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: 184]، فإن (خير) مُسند إلى ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ أي الصيام، كما في قراءة أبيّ (والصيام خير لكم)"[1].

و"قد قالوا كنتيٌّ فنسبوا إلى (كنت)، قال الشاعر:

فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجنا   وشر خصال المرء كنت وعاجن

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد لما جازت النسبة إليه، إذ الجمل لا يُنسب إليها، وقد قالوا: لا تحبذه بما لا ينفعه، فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلاً لاتحادهما"[2]. فقد اتحد الفعل والفاعل في صيغة واحدة، ولا يمكن ذلك في المبتدأ، فإن خبره يتحد معه في المعنى، بدليل عود الضمير، والفاعل لا يعود ضميره إلى الصيغة، لأن الصيغة لا يُنسب إليها في حين أن الخبر "لم يكن ليكون مرفوعاً إلاّ لأنه وصف للمسند إليه أو المبتدأ وعلى هذا بنى الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر، فهو مرفوع إذا كان عين المبتدأ كقائم وأخوك في قولنا بكر قائم، وعمرو أخوك، وهو منصوب إذا لم يكن عينه، نحو: محمد عندَك أو أمامَك، فحيث لم يكن (عندك) أو (أمامك) هو المبتدأ، أو وصفاً مطابقاً للمبتدأ نصبا"[3]، لأن الظرف من متعلقات الصيغة، وهي التي تتحمل الضمير العائد، وليس الظرف، لأنه وعاء لها، لأن الابتداء يقتضي الإسناد، وهو معنى ثالث في حين أن النسبة من مقتضيات الصيغة، وهي معنى ثانٍ، لامتزاج الصيغة بالفاعل، لأن "الشيئين إذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك

(1) الكشاف: 1/ 335.

(2) شرح المفصل: 1/ 14.

(3) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 73 – 74.

المركب"[1]، بدليل وحدة مدلوله، وهو نسبة معنى الصيغة إلى الاسم، أما الإسناد فهو إرادة الحكاية عنه، بدليل تعدد الإخبار والصفات، كما أن تحقيق النسبة يختلف عن تحقيق الإسناد، فلكل أدوات وأساليب تختص به.

العمدة في الجملة الاسمية ليس المبتدأ والخبر، بل الابتداء، وهو إرادة الحكاية عن أمر ما بياناً لإبهامه فاقتضى الحديث عنه بما يتحد معه في الذهن دون الخارج، لتتم الفائدة منه، فقد ثبت أن الابتداء " عامل في المبتدأ فوجب أن يكون عاملاً في الخبر، لأنه يقتضيهما معاً ألا ترى أن (كأن) لما اقتضت مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزأين، كذلك ههنا هذا معنى قوله (لأنه معنى يتناولهما معاً تناولاً واحداً) يعني الابتداء"[2]، لأن الجملة الاسمية اتحادية في حين أن الفعلية تعليقية، لأن العمدة فيها هو الإنباء عن حدث ما بالصيغة أو ما أشعر بها، فاختصت الفعلية بالنسبة والاسمية بالإسناد، فالابتداء معنى جامع للأسماء بالأفعال، والإنباء معنى جامع للأفعال بالأسماء، والجواب عن الأول بالنواسخ وضمير الشأن وعن الثاني بأحرف الجواب المعروفة لاختصاص النواسخ بالابتداء ونيابة الحرف عن الصيغة.

تنتظم الأصوات الصامتة في الصيغ الصرفية بنظام من الصوائت مخالف لما في الجوامد من جهة الصلات التي تربط الأصول بعضها ببعض، فإن الصوائت تنهض بالوظائف الآتية:

- إظهار الصوامت وتحديد مخارجها وتعيين صفاتها.
- بناء الكلمات بنظام مترابط بسلسلة منسجمة مع طبيعة الصوامت.
- تلبية المراد من الصياغة تحقيقاً للسعة اللغوية بتوليد المعاني تصريفاً واشتقاقاً وإلحاقاً.

الفصل بين الأصوات واللغات والأشخاص، إذ تطبعها بطابعها تنغيماً وتفخيماً

(1) شرح المفصل: 1/ 85.

(2) شرح المفصل: 1/ 85.

وترقيقاً وإمالة وشدة وعلواً وانخفاضاً ونحو ذلك، لأنها تتحكم في جميع الصوامت لاتساع مخارجها وقدرتها على التشكل بحسب قوة آلات النطق الإنساني.

جذب الصوامت نحوها مداً وتقصيراً تأسيساً للمقاطع المعنوية، سواء كانت طويلة أم قصيرة، فالطويلة تنتهي بإشباع القصيرة لامتداد الحركة والمدات سواكن ولا يوقف عليها إلاّ بزيادة الهاء لخفائها، كما يوقف على القصيرة بالنقل، إذ لا بناء بلا حركة طويلة أو قصيرة، وزيادة هاء السكت دليل على تمكن الحركة في البناء اللغوي وتوغلها فيه، وكذلك نقلها وحلولها في الساكن بالمجاورة، لأن الساكن حاجز غير حصين، بدليل الفصل بين المتماثلين أو المتقاربين بالحركة ومنع الإدغام، كما في قصص ومضض وطلَلَ ونحوها، ووجوب الفتح يمنع إمالة الحروف المستعلية بالاطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وبغير الاطباق وهي العين والخاء والقاف، كما لا يدغم الزائد بالناقص في اجتماع المتقاربين، بل يدغم الناقص بالزائد فالساكن يدغم في المتحرك ولا يدغم المتحرك في الساكن، نحو شدَّ وشددت، وكذلك لا تدغم الميم في الباء والباء تدغم في الميم، ولا تدغم الشين في الجيم وتدغم الجيم في الشين ولا تدغم الفاء في الباء وتدغم الباء في الفاء ولا تدغم الراء في اللام وتدغم اللام في الراء، نحو قوله تعالى ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ ﴾ [المؤمنون: 118]، وذلك حرصاً على إظهار الصوت الزائد كالغنة والتفشي والتأفيف والتكرير والاستطالة والمد، كما في إدغام الساكن إذا جاور نظيره في الصفة فقلبوا الواو ياء وأدغموها في الياء لسكون الأول منهما، لأن الياء أخف من الواو لاستطالتها، بدليل إدغامها في مثلها ولا تدغم في الواو وتدغم النون في الياء بغنة للمقاربة في المد واللين، ولا تدغم الياء في النون حرصاً على الغنة، وكذلك تدغم النون في الواو ولا تدغم الواو في النون، كما أن الباء تدغم في الميم، نحو قوله تعالى ﴿يَـٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴾ [هود: 42]. ولا تدغم الميم في الباء لئلا يذهب الإدغام غنتها، لأن الساكن إذا جاور المتحرك اشتركا في الحركة وهي التي توحد صفتهما لغلبة المتحرك بقوة الحركة لتحصنه بها، فإن تحريك المجهور من الأصوات الطويلة يبدله همزة، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ [المرسلات: 11]، والأصل وُقتت، لأنه من الوقت والهمزة صوت شديد مجهور تتحمل الحركة والطويلة لا تتحمل حركة لبلوغها مدى حركتها الأصلية فصارت لينة رخوة، وذلك بخلاف الشديدة، فإنها تمنع جريان الصوت وامتداده.

تحسين النظم والتمكن فيه وتقوية التئامه بما يناسب معناه وذلك بتقريب الصوامت بعضها من بعض وتطويل المد الصوتي في الوصل أو الفصل أو قطعاً له أو اختلاساً أو تخفيفاً وتسهيلاً أو قلباً وإبدالاً أو ترجيعاً ونقلاً ونحو ذلك مما يوصل بين الأجراس المختلفة والنغمات المتباينة من غير جفاء، لأن المعنى الجامع لإدغام المثلين أو المتقاربين هو تقريب الصوت من الصوت، وكذلك الإمالة وإبدال تاء الافتعال والروم والإشمام للعين دون الأذن، والإخلال بالإعراب، كما قالوا الحمدُ لُلّه والحمدِ لِلّه، والترنيم في الفواصل والإسجاع والقوافي بإلحالق الأصوات الطويلة أو النون وزيادة الهاء في الندبة وقلب الياء واواً للتفريق بين معنيي الاسمية والوصفية كالتقوى والفتوى وإعلال ما جاء على أبواب الصحيح، نحو قام وباع وطال وخاف ونام وهاب واستقام واستعان وأقام ونحوها، وهمز ما لم يكن مهموزاً أصلاً نحو سماء وقضاء وكذلك ما جاء من الصفات والمصادر معلولاً على الأوزان الصحيحة.

التبعية في الإسناد والنسبة ردّ على المتبوع إتماماً لمعناه الإفرادي، والأجوبة ردّ على تمام الإسناد والنسبة تكميلاً لفائدة الكلام بتمامه بين المنتج والمتلقي، فإن تمام الإسناد والنسبة يكمل معنى أحدهما ولا يجمع بينهما، في حين أن الطلب يقتضي جواباً، والجواب أيضاً يقتضي ما يردّ عليه فذكر أحدهما يستدعي طلب الآخر، كما أن اقتران الأجوبة تقتضي استيفاء مطالب السؤال الواحد، للإحاطة بجميع المراد، بدليل استدعاء الجواب لافتقاره إلى السؤال وهكذا تستمر الوصل النحوية لربط الأجزاء. فإن الروابط اللفظية تكمل الروابط المعنوية كالإسناد والتبعية كالصفة والبدل في حين أن حروف المعاني تستدعي الصيغة لتعلقها بها، وكذلك السؤال وجوابه، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: 17]، فإن (لقد) جواب محقق لطلب، فاتبع بما ظاهره سؤال، وهو يطلب جواباً، لأنه استدعاء وحض على ذكره وحفظه لتكون زواجره وعلومه وهداياته حاضرة في النفس وقيل: هل من طالب علم فيعان عليه[1]، وقيل: "سهلناه للادكار والاتعاظ بأن شحناه بالمواعظ، الشافية وصرّفنا فيه من الوعد

(1) المحرر الوجيز: 5/ 215.

والوعيد (فهل من) متعظ وقيل: ولقد سهلناه للحفظ وأعنا عليه من أراد حفظه فهل من طالب لحفظه ليعان عليه؟ ويروى أن كتب أهل الأديان، نحو التوراة والإنجيل لا يتلوها أهلها إلاّ نظراً ولا يحفظونها ظاهراً كما القرآن"[1].

إنَّ الفاء ربطت جوابين محققين، لأن العطف يقتضي المشاكلة أو المماثلة في الأسلوب، لأن الجواب المؤكد يطابق الجواب الأول، بدليل مطابقة الجواب للسؤال، فإن المعنى قد تحقق في الاتعاظ بالتيسير اللغوي، كما قال تعالى ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا ﴾ [مريم:97]، أي " أنزلناه بلغتك"[2]، وكذلك سؤال جهنم وجوابها في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق: 30]، أي " قد امتلأت"[3]، فإن تثبيت المعنى يكون باستيفائه تصويراً له بشكل سؤال وجواب لقصد الإحاطة به. فإنَّ الأجوبة أهم من الأسئلة، لأنها مدعاة لوضعها، بدليل المطابقة لمقتضى الحال، لأن الجواب مقرر للمعنى ومحققه بإيصاله إلى المراد بحسب قدرة المجيب ومكانته وبراعته ومقدار فهمه وإجادته لنظمه وحسن اختياره بما يناسب المطلوب إعلاما ونسبة إثباتاً أو نفياً، للفصل في الحكم على الأشياء المحسوسة أو الأمور الملتبسة بها. وقد قيل: "الأسئلة أهم من الأجوبة، لأن كل جواب سيصبح سؤالاً جديداً"[4]. وليس كذلك، لأن وجود الأشياء والأمور المتلبسة بها سابقة على استدعاء معرفتها والإعلام بشأنها والنسبة إليها، لأن " الخبر العلم بالأشياء المعلومة من جهة الخبر"[5]. والكلام تعبير عن المعاني الذهنية والشعورية المتصورة من الموجودات أو الرد عليها تحريكا لها في الإذهان والمشاعر، والأهمية تعود إلى الشأن الذي يشغل المتكلم سواء أكان سائلاً أم مجيباً، لأن الكلام حاجة إنسانية فطرية، لا يكون الإنسان إنساناً إلاّ به، لأن

(1) الكشاف: 4/ 38.

(2) أنوار التنزيل: 412.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 47.

(4) تأملات في النحو واللغة: 14.

(5) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 142.

الكلام من مكوناته الذاتية وليس شيئاً خارجاً عنه، فهو منه أكثر مما هو له، لأنه مدفوع إليه بالغريزة والتكوين تعبيراً عن طبعه بالتواصل مع غيره، وذلك يقتضي تتابع أحداث الصور وتداخلها طلباً وإيجاباً فليس الكلام إخباراً محضاً أو إنشاءً خالصاً إلاّ إذا أخذ الظاهر منه دون مراعاة لدواعيه بحسب مناهج التقطيع اللغوي التي جعلته طبقاً لنسبته في الخارج خبرا وإنشاءً " لأن الكلام إما لاخبر أو إنشاء، لأنه إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر، وإلا فإنشاء"[1]، لأن النسبة في حقيقتها إنباء بشيء معين، تكون بالصيغة الفعلية أو ما ناب عنها، وهي تضم النوعين، ولا تختص بأحدهما في حين اختص الإعلام بالذات إخباراً عنها، وهو أيضاً لا يختص بواحد منهما، لأن الإسناد يكون فيهما بدليل الدعاء، فإنه يتم بالجملة الاسمية، كما يكون بالفعلية إثباتاً ونفياً وإنشاءً، وكذلك لا تخلو العبارة من تداخل الاسناد والنسبة وذلك باقتران الأجوبة بعضها ببعض والمطابقة اللغوية تقتضي مطابقة الظاهر من الكلام للغرض المساق إليه رداً أو تصحيحاً أو إجمالاً أو تفصيلاً أو أخذاً بطرف منه دون غيره تلبية لداع يراه المتكلم أولى من غيره، لأن مهمة الدارس تقييم المنتج لاكتشاف مزاياه وإعانة المتلقي على إظهار ما ستر منه، وإرشاد المنتج إلى السبل التي توثق علاقته بالمتلقي، لأن التعبير ليس انعكاساً للواقع فحسب بل هو خلق جديد له برؤية إبداعية فردية موحية بمعان تنشئ إبداعاً آخر وهكذا تتواصل أساليب الجودة الفنية، لأن اللغة ميدان الإبداع وأداته ومعيار جودته ومقياس ديمومته لحلولها محل المعاني الرابطة للمنتج بغيره من السابقين له واللاحقين، فلا وسيلة لإظهار المكنونات أفضل منها، ولا صلة بين الناس أتم منها، ولا أصدق لمقتضيات أحوالهم وتطلعاتهم منها، ولا رابطة أقوى منها فيهم، لأنها تتجاوز المظاهر المادية المحسوسة فتربط المشاعر والأفكار وتنشئ مجموعة من العلاقات بين المنتج وشعوره وبين المتلقي وشعوره حاضراً ومستقبلاً، كما تربط المشاعر والأفكار السابقة باللاحقة وتنشئ علاقات جديدة قائمة على سلسلة من التفاعلات الإنسانية المتواصلة ماضيا وحاضراً ومستقبلاً، لذلك فإنها تؤدى على صورتها الأولى عن طريق حكايتها بالفعل (قال)

---

(1) التلخيص في علوم البلاغة: 38.

والجواب عن حاله بـ(كان) " فاستعمل الإنشاء في العرض الذي هو الكلام وأنشأ يحكي حديثاً: جعل... وأنشأ فلان حديثاً أي ابتدأ حديثاً ورفعه"[1].

فلا يقتصر الإنشاء على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، وإذا " كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب وأنواعه كثيرة "[2]، بل الإنشاء إيجاد العلاقة بين أجزاء الكلام لإتمام العبارة لتوجد علاقة أخرى بين المنتج والمتلقي ولتنشئ مجموعة من العلاقات المتجانسة بين المشاعر والأفكار الذاتية والعامة، ولتربط فيما بينها متجاوزة الموانع والحدود والأزمان وتقلبات الأحوال، فما كان منها معرباً عن حق أو داعياً إلى إصلاح غير مقتصر على تقليد أو معرب عن باطل أو داع إلى ضلال فهو باق على تواصله بإنشاء علاقات فكرية وشعورية متجدد الثمار والعطاء، لذلك عَلَّم الله تعالى آدم تسمية الأشياء ليتوافق معها ولتنسجم معه ولتكون دليلاً له على معرفة خالقه ليهتدي إليه فيثبت في مواقف الفتن، كما قال تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم: 23-27]، فإن اعتماد الأمثال لزيادة الإفهام تصويراً للمعاني وتقريباً لها من المحسوس لإدامة التذكير وذلك ينشئ علاقات جديدة متواصلة غير متناهية، وإن كان التعبير اللغوي في ذاته متناهياً مهما اتسعت نظمه، لذلك قال تعالى ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَـٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَـٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ [الكهف: 109]، لأن المتناهي لا يفي بغير المتناهي مهما اتسع وعظم، لارتباط التعبير بالفكر المتجدد والشعور المتأجج به، فكان الكلام موحياً بغيره ومشعراً بارتباطه بما يطابقه طلباً أو إيجاباً، لأجل تصديقه أو تحقيقه أو تصحيحه أو ردِّه ونحو ذلك بما يؤلف كلاماً مترابطاً بوشائج دالة على

(1) لسان العرب: مادة (نشأ).

(2) التلخيص في علوم البلاغة: 151.

تكامله في تصوير المعاني الإفرادية وصلتها بالمعاني الكلية المرتبطة بالفكر والشعور الإنساني، ودليل ذلك ارتباط الوعيد الإلهي بملء جهنم في قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [هود: 119]، وقوله ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة: 13]، وقوله ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: 84- 85]. فقد جاء بيان تصديقه في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق:30]، فإن (هل امتلأت) "دليل على تصديق قوله (لأملأن) و(تقول هل من مزيد) أي قد امتلأت"[1]. فجاء الجواب المحقق مطابقاً للجواب المؤكد من ناحية المؤكدات ومشعراً ببيان استكثارها الداخلين من ناحية ظاهره، كما جاء في قوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ ﴿١٧﴾ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ﴿١٨﴾ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ ﴿١٩﴾ وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ ﴿٢٠﴾ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴾ [البروج: 17-21]، وهو "تقرير لحال الكفرة أي قد أتاك حديثهم وما جرى لهم مع أنبيائهم وما حل من العقوبات بسبب تكذيبهم فكذلك يحل بقريش من العذاب مثل ما حلّ بهم"[2]، فقد تبع التقرير الأول بـ(هل)، لأن (هل) لا تخلو من التقرير، وإن كان بابها المشهور هو الاستفهام بتقرير آخر مكرر ردّاً على المكذبين، وهو (بل) لتوبيخهم على عدم اعتبارهم بمن سبقهم في التكذيب حسداً منهم لّما شرفه على سائر الكتب بإعجازه في نظمه وصحة معانيه.

الكلام بناء متكامل مستوف غاية منشئه طلباً أو إيجاباً لاقتضائه طرفي إحداثه، وهما المنتج والمتلقي بلسان قومهما في شأن ما أو نبأ معين يقصدانه من الاستعمال اللغوي، فهو وصلة اجتماعية تحدد سلوكا فردياً أو جماعياً، كما أنه وصلة شعورية وفكرية، إذ ينتج آثارا إيجابية أو سلبية على سامعيه أو متلقيه، لأنه يولد شعوراً ما وينقل معرفة ويثير ردّ فعل، فلا يقتصر على منشئه، كما نجده في مناهج التقطيع اللغوي التي

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 47.

(2) البحر المحيط في التفسير: 10/ 446 ، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي (754) هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، 1425 هـ - 2005 م.

اعتنت بطرف منه وأغفلت طرفه الآخر، فقد يكون رداً أو تصحيحاً أو توضيحاً لمبهم أو تفصيلاً لمجمل أو جواباً صريحاً بدلالة وصلة نحوية معنوية أو لفظية تستدعي البحث عن شقه الآخر للوصول إلى اتجاهات البحث الإنساني المشترك، لأن الكلام مادة البحث وأداته، كما أنه وعاء كل معرفة وأداتها، وهو وصلة فكرية وعقدية وشعورية لا تتم خارجه، لأن "الكلام أهم خاصيات الإنسان، وعماد الكلام هو اللغة، بدونها لا نطق ولا منطق، ولا حوار مع الطبيعة، ولا تواصل بين الأجيال وبين العصور هذه هي الأبعاد الأفقية للشخص، بدون اللغة كذلك لن يتمكن الشخص من معرفة أبعاده العميقة مثل (الحرية والقيم والتملك) وبما أن اللغة ملتقى مجموع أبعاد الشخص وجب أن تتبوأ الرتبة الأولى في البحث عن الإنسان: إنها جوهر الكلام والنسق الذي تصبح فيه المقاطع الصوتية هادفة تواصلية"[1].

إنَّ التواصل الحقيقي لا يقتصر على نسق المقاطع الصوتية؛ بل يتعداه إلى معرفة المراد من ظاهر الكلام ودلائله الموصلة إلى ارتباطه بغيره، فقد يكون المراد مخالفاً للظاهر، لأن المعنى المطلوب قد يأتي بأشكال مختلفة لغرض ما، فإن ما كان ظاهره طلباً قد يكون جواباً محققاً وما كان ظاهره جواباً أو خبراً فإن المراد منه الطلب، كما أن اقتران الأسئلة مع بعضها بخلاف اقتران الأجوبة المتعاضدة في الوصول إلى كشف مشكل ما، وكذلك قد يرد الاشتراك في أصل الكلام فيبنى على أساسه، كما يجيء المشترك اللفظي في الفعل والحرف باحتمالات تبعد المتلقي عن الوقوف على الشأن المخبر عنه أو الأمر من الإنباء والإعلام ولكي يكون التواصل مجدياً وهادفا لإيضاح الأبعاد الأفقية والعمقية، فلا بد من تدبر ظاهر الكلام وربطه بداع أو غرض ليتجلى المراد من ظاهره سواء أكان طلباً أم جواباً، لأن أحدهما بطابق الآخر ويشاكله ويستدعيه إليه للوقوف على المراد منه، وليست اللغة مقاطع صوتية متصلة، بل هي رموز وإشارات إلى معان تصديقية أو تكذيبية أو تحقيق وتوكيد لإحداهما أو تفصيل أو إجمال أو تعقيب أو ردّ على طلب سابق أو جواب وهكذا.

---

(1) تأملات في النحو واللغة: 111.

إنَّ الجملة ترتبط برباط معنوي إعلاماً أو برباط لفظي إنباءً وذلك بالصيغة الفعلية أو ما ناب عنها، وهي تشكل جزءاً من الكلام، وهو في الغالب يشكل طرفاً لكلام آخر يتمم معناه، ولذلك فإن تعدد معنى الجملة بخلاف تعدد معنى الكلام، لأن المعنى الإفرادي ينصهر في معنى الكلام العام، وهو المعوّل عليه في الدلالة، وقد "كان من مبادئ اعتراض التحويليين على البنيوية أن في اللغة كل لغة جملاً يكون للواحدة منها غير معنى وقد يكون سبب تعدد معنى جملة ما أن إحدى مفرداتها لها معان متعددة، كما في جملة: جلست إلى جانب العين فتعدد معاني هذه الجملة يعود إلى تعدد معاني كلمة عين"[1].

إنّ المشترك اللفظي هو ما احتمل غير معنى بحسب ما تراكم عليه من مسميات في الاستعمال، والذي يغير معنى الجملة منه ما كان مبنياً عليه الكلام كالصيغة الفعلية وما يلحق بها من الزوائد وحروف المعاني وما يسبقها مما ناب عنها من الحروف الدالة على الطلب أو الإيجاب فقد يكون الكلام بجملته طلباً أو جواباً أو تحقيقاً لهما، بدليل همزة التقرير وخروج التبعية في العطف إلى الردّ أو التصحيح أو الأخذ بكلام آخر استئنافاً أو ابتداءً، إذا لم يقع تشريك بين ما بعدها وما قبلها نحو (بل)، والصيغ الصرفية لتضمنها معاني الحرفية فتخرج إلى معنى الإيجاب في المطاوعة لاختصاصها بالانفعال والافتعال والتفاعل مع الأحداث فجاءت أوزانها معبرة عن طبيعة المطاوع لبيان صفة التمكن والتقدم فيها استجابة لإرادة المتكلم، لأن المفعول قد لا يستجيب فلا يمتثل للإرادة.

إنّ الكشف عن المعنى المراد يتم باتحاد البيان بالمبيّن، وذلك بتقرير معناه تفسيراً لشأنه أو إثباتاً لمنفيه أو نفياً لما ظهر من إثباته أو استئنافاً لكلام آخر يدعمه أو تفصيلاً لمجمله أو اعتراضاً يحققه أو تعليلاً لعمومه أو تخصيصاً لجهته أو وعداً بتحقيقه ونحو ذلك، فيجري في الظاهر الخبر مجرى الطلب وبالعكس وبيان ذلك يكون بالمجاورة، لأن الجوار اللفظي يفصّل الغرض ويبين المراد من الظاهر، لان الكلام يتم بتتابع روابط الجمل، وهي التي توصل بعضه ببعض فتجمع بين المتناقضات، كما تجمع الأبنية الصرفية بين الأصوات المتباينة مخرجاً وصفة، لذلك فإن الجملة سواء أكانت أسمية أم فعلية، لا

(1) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: 63.

تكشف عن المراد بمفهومها المستقل عن غيره، لأنها تشكل جزءً من المعنى النحوي العام للكلام، فاقتضت رابطاً يوصلها بغيرها، بدليل تضمنها للضمير العائد أو ذكره فصلاً للتوكيد أو تكون الجملة تفسيراً له، وقيام اسم الإشارة بربطها بغيرها، لأن الضمير واسم الإشارة مشتركان في الإبهام المفتقر إلى الإيضاح، لذلك لازما البناء، فقاما بوظيفة الحرف في الربط، لأن حروف المعاني توجه الجمل في الكلام، كما توجه الزوائد في الصرف الأبنية الصرفية إثباتاً وسلباً ومطاوعة وطلباً ومبالغة ونحو ذلك، فكذلك الوصل النحوية في الكلام، فهي تجمع بين السؤال وجوابه والطلب ورده وبين الظاهر والمقدر أو المحذوف، فتقرب بينهما بالمجاورة، كما تستحضر المعلول لتعليله سواء أكان ذاتاً أم وصفاً بحكم ما يقتضيه الجوار اللغوي وأما "غالب التعليل في القرآن فهو على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى، وهو سؤال عن العلة، ومنه ﴿ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوسف: 53]، ﴿ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ﴾ [الحج: 1]، ﴿ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡ ﴾ [التوبة: 103]، وتوضيح التعليل أن الفاء السببية لو وضعت مكان (إن) لحسن"[1].

لا يعاقب حرف معنى آخر دون تغيير، لأن لكل حرف جهة نحوية تختلف عن الآخر، وإن بدا في الظاهر الاشتراك في الربط، لاختلاف الغرض، لذلك "لا ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الإلفة وترد عليك الذي كنت تجد بأنَّ من المعنى"[2]، لأن الفاء تربط الإسناد بالنسبة، بدليل وجوب اقتران الجملة الاسمية بها في الشرط في حين ترى (إنَّ) وصلة تربط النسبة بالإسناد، بدليل ملازمتها للابتداء، فجاءت الأولى تعليلاً للنسبة والثانية تعليلاً للإسناد، فإن الردّ على الصيغة الفعلية أو ما ناب عنها بخلاف الردّ على الابتداء، لأن الصيغة منبئة بمعانٍ متغيرة في حين أن الابتداء ثابت لكل ذات أو أمر مهم، لذلك احتاج الردّ عليه بالتوكيد تحقيقاً لثبوته، وذلك بخلاف النسبة، فإن تقرير الابتداء يكون بالنواسخ في حين أن تقرير النسبة بما ينوب عن الصيغة من الحروف إثباتاً ونفياً، بدليل عودة اسم الإشارة إلى المنسوخ تخصيصاً له، ورد النسبة المنفية

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 91.

(2) دلائل الإعجاز: 243.

بـ(بلى)، نحو قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ [آل عمران: 75- 77]، فإن (أولئك) يشير إلى أهل الكتاب، وهم الذين اعتادوا على نقض العهود وخيانة الأمانة، وهم اليهود، أما الردّ على نفي السبيل عليهم، فكان بـ(بلى) وهو "إثبات لما نفوه من السبيل عليهم في الأميين: أي بلى عليهم سبيل فيهم وقوله ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ﴾ جملة مستأنفة مقررة للجملة التي سدت (بلى) مسدها"[1].

إنَّ الوصل النحوية هي محصول النظم المعبر عن المراد وليس محصوله الإسناد والنسبة وما تعلق بهما بحسب مناهج التقطيع اللغوي التي "لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس"[2].

إنَّ النظم لا يقتصر على انتظام الاسم مع غيره لانصهاره فيه فلم يبق فيه سوى وظيفته في التركيب، وهي تخصيص الجهة النحوية للصيغة الصرفية، وما ناب عنها من الوصل النحوية، بدليل نظرية العامل التي جعلت الفعل أقوى العوامل ثُمَّ يليه ما أشبهه والعامل المعنوي أضعف من اللفظي، لأنه عرضة للنسخ والعوامل المختصة فكانت الحصيلة شيوع الخلط بين الإسناد والنسبة التامة، لأنهما عمدة الجملة، وما تبعهما فضلة، ثُمَّ جعلت الجملة الخبرية المثبتة أصلاً للجملة المنفية والطلبية عموماً، لإدخال حروف المعاني عليها، وحقيقة الاستعمال اللغوي بخلاف ذلك، لأنه يعوّل على طرفي العملية

(1) الكشاف: 1/ 438.

(2) دلائل الإعجاز: 44 -45.

اللغوية وهما المنتج والمتلقي، فقد يكون المتكلم متلقياً أو منتجاً، وذلك بحسب ما يظهر من الوصل النحوية الدالة على ذلك وهي أصل الكلام، إذ يبنى عليها المراد منه، فيعمد المتلقي سواء أكان قارئاً أم مستمعاً إلى تمحيص الوصل النحوية لمعرفة مراد المنتج اللغوي والغرض من استعمالها، فقد يخرج الكلام بشكل الطلب وهو في حقيقته ردٌّ أو تصحيح أو رفع للبس أو إبهام يهم الطرفين، وقد يكون جواباً لسؤال سابق يتعلق بشأن ذاتي أو أمر يتطلب العناية والاهتمام ومن شأن العربية تقديم الأهم مرفوعاً أو منصوباً أو متعلقاً فالرفع لما ثبت عند المتكلم لبيان شأنه والنصب لما يطلبه والتعلق لما يخصصه ويدخل ضمن ذلك ما ناب عن الصيغة طلباً أو جواباً أو توكيداً لهما، لأن الصيغة الصرفية وما ناب عنها يشتركان بينهما، لأنها منبئة بالمراد، والابتداء من الوصل النحوية التي تربط طرفي العملية اللغوية، بدليل توكيده بوصلة لفظية لمن لا يقره أو ينكره، فالابتداء إقرار وإعلام بثبوت الشأن أو الأمر بأنه لا يحتمل الشك أو التردد، والإقرار إخبار وهو في حقيقته جواب وأمارته رفع الموضع وتقدمه لأنه المقصود بالعناية وما يبنى عليه بيان له، لأن "المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئا هُو هو أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ"[1]. فالمبتدأ وما بني عليه إنما هو الخبر للابتداء، لأن خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى والابتداء هو الجواب، "لأن الابتداء إنما هو خبر"[2]. والمبتدأ وخبره يذكران لبيانه، بدليل الابتداء بالمصدر، فإنه يحتمل الخبر والإنشاء، أي الجواب والطلب، نحو قوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 2]، فإنه "ثناء أثنى به على نفسه وفي ضمنه أمر عباده أن يثنوا به عليه، فكأنه قال: قولوا الحمد لله وعلى هذا يجيء قولوا إياك"[3].

فإذا أريد النص على الجواب قرن بـ(إنَّ) لتحقيقه والتوكيد اللفظي يتم بالتكرار، وكذلك تؤكد الأجوبة باقترانها مع بعضها بوصل نحوية دالة على ذلك، فالابتداء جواب

(1) كتاب سيبويه: 2/ 127.

(2) نفسه: 1/ 328.

(3) المحرر الوجيز: 1/ 66.

للمتلقي المصدق بطرح المتكلم والواثق منه، و(إنّ) جواب للمتلقي المتردد في قبوله لشكه فيه و(إنّ) و(اللام) جواب للمتلقي المنكر تصديقه والدافع له بما يناقضه، لأن زيادة التوكيد تعني تتابع الأجوبة بدوال اقترانها، وليس الغرض الإيجاز فحسب، فإن "قول القائل إن زيداً قائم ناب مناب تكرير الجملة مرتين إلاّ أنّ قولك إنّ زيداً قائم أوجز من قولك زيد قائم زيد قائم مع حصول الغرض من التأكيد فإنْ أدخلت اللام وقلت إنّ زيد لقائم، ازداد معنى التأكيد وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات"[1]. فإن مجيء الكلام بحسب الغرض، وليس الأصل الجملة الاسمية ثُمَّ تكرارها، ولكن الوصل النحوية لها دلالات أخرى غير التوكيد، كما أنَّ الرفع بخلاف النصب، واستعمال الصيغة الصرفية بخلاف استعمال ما ناب عنها، لأن الصيغة تحتمل من المعاني ما لا يحتمله الحرف النائب لملازمته ما وضع له من معنى، وليس كذلك استعمال الصيغة، فقد قال سيبويه: "واعلم أن الحمد لله وان ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمد الله.. ومن العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قولك الحمدَ لله فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير، وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون: الترابَ لك والعجبَ لك فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة، كأنك قلت: حمداً وعجباً ثُمَّ جئت بلك لتبين من تعني ولم تجعله مبنياً عليه فتبتدئه"[2].

فإن رفع الحمد لمن ثبت له طويلاً واطمأن به قلبه ونصبه في حال الإزجاء والحدوث لأنه بدل من فعله وأما نصبه بـ(أنْ) فعلى القطع برفع الشك فيه ولكل دلالته وغرضه، وقد قيل إن (الحمدُ لله) "أولى من (إن الحمد لله) من أكثر من وجه، ذلك لأنه ليس المقام مقام شك أو إنكار، فيحتاج إلى التوكيد، فإنها توجيه للمؤمنين الذين يقرون ذلك ولا ينكرونه، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، إن عبارة: (الحمد لله)، يحتمل الخبر وإنشاء التعظيم... فتجمع المعنيين معاً، ولو قلت: (إن الحمد لله) لأصبحت خبراً محضاً لا تحتمل الإنشاء ونظير ذلك الدعاء، فإنه إنشاء فإذا أدخلت عليه (إنّ) خرج من الدعاء إلى

(1) شرح المفصل: 8/ 59.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 329– 330.

الخبر، فإن قولك (رحمة الله عليه) و: (الله يغفر له)، دعاء، فإذا أدخلت (إنّ) عليه فقلت: (إنّ رحمة الله عليه) و(إنّ الله يغفر له) كان الكلام خبراً لا دعاءً"[1]. وليس كذلك، فإن الاحتمالية جاءت من دلالة المصدر على فعله لقيامه مقامه، أما النص على الجواب بـ(إنّ)، فذلك لأنها موضوعة أصلاً له تحقيقاً لمضمون ما دخلت عليه، أما الدعاء فإنه متحقق في الفعل ومصدره، لأنه ثابت بالانباء بالصيغة أو بتقديم المقسم به، بحسب إيمان المجيب وتصديقه بالوعد والجزاء، فليس الأصل الابتداء ثُمَّ نسخ، بل الأصل فيما يساق إليه الكلام، والأولى أن يكون المعول عليه من التعبيرات ما كان مناسباً لبيان الشأن الذي يعنى به المتكلم تبعاً للمقصود وما يتطلبه المقام من مؤكدات لتحقيقه بحسب حال المتلقي وحاجته ليكون التواصل اللغوي مستوفياً للغرض بدلائل رمزية وعقلية تجعل الكلام تاماً ومناسباً للمراد منه.

تطفل المعاني في الجوار اللغوي هو المقصود الحقيقي من تحريف الكلام عن جهته المعتادة بالمبهمات من الألفاظ، إذ يخصصها الجوار بمعنى معين كالنداء وأسماء الاستفهام والشرط والموصولة بقسميها الاسمي والحرفي والضمائر، والأفعال، لأنها تتخصص بمتعلقاتها وتتغير بالزيادة والحذف، بدليل المطاوعة والتضمين، لأن " هذا المعنى الذي وجد في الأفعال من الزيادة على معنى الإثبات بسلبه كأنه مسوق على ما جاء من الأسماء ضامناً لمعنى الحرف كالأسماء المستفهم بها، نحو كم ومَنْ وأيّ وكيف ومتى وأين وبقية الباب، فإن الاستفهام معنى حادث فيها على ما وضعت له الأسماء من إفادة معانيها، وكذلك الأسماء المشروط بها: من، ما، وأيّ وأخواتهن، فإن الشرط معنى زائد على مقتضاهن: من معنى الاسمية، فأرادوا الا تخلو الأفعال من شيء من هذا الحكم- أعني تضمنها معنى حرف النفي- كما تضمّن الأسماء معنى حرف الاستفهام ومعنى حرف الشرط ومعنى حرف التعريف في أمسِ والآن ومعنى حرف الأمر في تراك وحذار وصه ومه ونحو ذلك وكأن الحرف الزائد الذي لا يكاد ينفك منه أفعال السلب يصير كأنه عوض من حرف السلب"[2].

(1) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 19.

(2) الخصائص: 3/ 81- 82.

إنّ الوصل النحوية لا تتغير جهاتها في ذاتها، بل في الجوار بـإرادة المـتكلم بحسب حال المتلقي، فالخبر في حقيقته إعلام، وهو ضـرب مـن الجـواب يـأتي في صـور الطلـب لغرض المبالغة في المعنى، والزيادة تتبع الأصل فيلحقها، لان الأفعال وما شابهها وما ناب عنها أدلة على المعاني، وأفعال الإجابة تتبـع أفعـال الطلـب وللمبالغـة تلحقهـا حـروف الزيادة فتجعل أفعال الطلب أفعالاً دالة على تحقق الإجابة مع المبالغة فيها لغـرض بلـوغ الوصف بهـا غايتـه القـصوى تعظيمـاً أو تهـويلاً أو تلـهفاً لـسرعة الإجابـة بالـصيرورة والمطاوعة، وكذلك ما ناب عنها من حروف المعاني في أساليب الكـلام وفنونـه البلاغيـة حتى فاقت الاستعارة في الأداء "ومتى صلحت الاستعارة في شـيء فالمبالغـة فيـه أصـلح وطريقها أوضح، ولسان الحال فيها أفصح أعني أنك إذا قلت:

يا بن الكواكب من أئـمة هاشـم ويــا ابــن الليــوث الغــرّ

فأجريت الاسم على المشبّه إجراءه على أصله الـذي وضـع لـه وادعيتـه لـه كـان قولك: هم الكواكب وهم الليوث أو هم كواكب وليوث أحرى أن تقوله وأخـف مئونـة على السامع في وقوع العلم به"[1]. فإنّ الإخبار بالتنبيه للمبالغة في الوصـف، لأن "(يـا) في النداء تكون تنبيهاً ونداء في نحو يا زيد ويا عبد الله، وقد تجردها من النداء للتنبيه البتـة"[2]. والتنبيه ضرب من الخبر، لأنه مطاوع للمنبه بدلالة الاستجابة إليه، فهـو خـبر مبـالغ فيـه " فإنك تعلم إنَّ قائلاً لو قال: الخبر مثل قولنا: زيد منطلـق، ورضـي بـه وقنـع ولم تطالبـه نفسه بأن يعرف حدّا للخبر إذا عرفه تميّز في نفسه من سائر الكـلام حتـى يمكنـه أن يعلـم ههنا كلاماً لفظه لفظ الخبر وليس هو بخبر، ولكنه دعاء كقولنا: رحمة الله عليه، وغفـر الله له، ولم يجد في نفسه طلباً لأن يعرف أن الخبر هـل ينقـسم أو لا ينقـسم وأن أول أمـره في القسمة أنه ينقسم إلى جملة من الفعل والفاعل وجملة من مبتدأ وخبر، وإن ما عدا هذا من الكلام لا يأتلف نعم، ولم يُحبّ أن يعلم أن هذه الجملـة يـدخل عليهـا حـروف بعـضها

(1) أسرار البلاغة: 231.

(2) الخصائص: 2/ 196.

يؤكد كونها خبراً وبعضها يُحدث فيها معاني تخرج بها عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب"[1]. فيكون طلباً مبالغاً فيه، لأن المبالغة تحصل فيهما إثباتاً ونفياً، لأنه "ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلاّ لأمر قد كان، وهو على بابه ملاحظاً له وعلى صدد من الهجوم عليه"[2]، و"ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[3]، فلا يعقل من الكلام إلاّ الوجه المقصود، وهو الذي يطلبه السامع للفهم والإفهام، وليس بحسب الظاهر منه دون ما يرتبط به ولو تقديراً، بدليل الحمل على المعنى وترك اللفظ الظاهر، لأن الألفاظ "جعلت مصايد وأشراكاً للقلوب وسببا وسلَّماً إلى تحصيل المطلوب، عرف بذلك أن الألفاظ خدم للمعاني والمخدوم- لا شك- أشرف من الخادم"[4]. فقد يعرض المقصود بالنظائر والأضداد، لأنها تنتظم في الظاهر بحسب العناية التي وراءها فيتوصل بها إلى إدراك المطلوب، لأنهم "يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا"[5]. فإنهم يستغنون بالجواب عن الطلب لدلالة أحدهما على الآخر، و"من ذلك استغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه عن هو أفعل منك من الجواب.. وأجاز أبو الحسن أظننت زيداً عمراً عاقلاً، ونحو ذلك، وامتنع منه أبو عثمان وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم: جعلته يظنه عاقلاً"[6]، وذلك لأن "الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد"[7]، وكذلك الجمل والأساليب في الكلام، لأنها تنتظم فيه، لإظهار المطلوب في

(1) أسرار البلاغة: 239- 240.

(2) الخصائص: 2/ 464.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 32.

(4) الخصائص: 1/ 220.

(5) كتاب سيبويه: 1/ 24- 25.

(6) الخصائص: 1/ 269، 271.

(7) دلائل الإعجاز: 415.

صور مختلفة تبعاً لاستغناء المتكلم بشيء عن آخر، فيحمله على المعنى المراد، فيخرج الكلام من أسلوب إلى آخر، وقد يكون المعدول إليه نقيضه، كما حمل النداء معاني غيره و" إنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم، ولأن أول الكلام أبدا النداء، إلاّ أن تدعه استغناء باقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك تعطف المكلّم عليك"[1]. وذلك لحاجة المتكلم إلى إقبال المخاطب عليه " فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه "[2]، وقد لا يكتفي المتكلم بالإقبال عليه، فيحمّل التنبيه معاني أخر، فيتحول بكلامه إلى مخبر تخصيصاً أو تعظيماً أو تهويلاً أو تلهفاً ونحو ذلك، وليس المراد بأول الكلام بأن له أصلاً ثُمَّ يتسع فيه أو إن الإيجاب أصل لغيره، كما فهم من قول النحاة، لأن " النحاة على وجه العموم أرادوا بذلك أمراً افتراضياً بمعنى أنك إذا جردت الكلام مما يدخل عليه من الأدوات التي تغير معنى الكلام صار إيجاباً، وكان في الغالب خبراً لا إنشاءً... وليس المقصود أن أصل الكلام الخبر أو الإيجاب على الحقيقة أو بعبارة أخرى لم يقصدوا أن العبارة المنفية كانت مثبتة ثُمَّ أدخلنا عليها حرف نفي فصارت منفية"[3]. وليس كذلك، بل المقصود بأول الكلام ما بني عليه أصلاً، ثُمَّ يعرض عليه مما يوجهه وجهة أخرى بخلاف الظاهر فيجيء الطلب في صورة الجواب وبالعكس. وذلك يحصل في إطار الجوار اللغوي، لأنه أساس البناء اللغوي، ولولا المجاورة لما وجد أي مسوغ للإعلال أو الإبدال أو الإدغام أو الإمالة أو القلب المكاني والمطاوعة، والاستغناء، ولما تمت الوحدات الصوتية في تشكيلاتها المختلفة القصيرة والطويلة والمفتوحة والمقفلة في مزيج يجمع الصوامت والصوائت على الإيقاع التنفسي وهو متغير بحسب الحركات القصيرة والطويلة لبناء الصيغ ومتعلقاتها وما تفرع منها فناب عنها من الحروف لإقامة الأساليب المناسبة للمقصود من الكلام، و"دليل ذلك أن (لمّا) من قولك: لما أطاعني أحسنت إليه، إنما هي منصوبة بالإحسان

(1) كتاب سيبويه: 2/ 208.

(2) الخصائص: 1/ 247.

(3) الجملة العربية والمعنى: 289.

وظرف له، كقولك أحسنت إليه وقت طاعته، وأنت لم تحسن إليه لأول وقت الطاعة، وإنما كان الإحسان في ثاني ذلك أو ما يليه، ومن شرط الفعل إذا نصب ظرفاً أن يكون واقعاً فيه أو في بعضه، كقولك: صمت يوماً، وسرت فرسخاً، وزرتك يوم الجمعة وجلست عندك، فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه لا محالة، ونحن نعلم أنه لم يحسن إليه إلاّ بعد أن أطاعه، لكن لما كان الثاني مسبباً عن الأول وتالياً له، فاقتربت الحالان، وتجاور الزمانان، صار الإحسان كأنه إنما هو والطاعة في زمان واحد، فعمل الإحسان في الزمان الذي يجاور وقته كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه"[1]، فإنّ علة الجوار هي الوصلة النحوية الجامعة لأطراف الكلام، كما أنها سبب تحريك الساكن، لأن "الحركة المجاورة للحرف الساكن كأنها فيه"[2]، كما أنها دليل الاستغناء بجهة صرفية عن غيرها أو جهة نحوية أو بلاغية للوصول إلى كشف العلاقات الرابطة للكلام.

قد يكون الردّ صرفا للكلام عن جهته، لأن "الصرف: ردُّ الشيء عن وجهه"[3]، لفظاً ومعنى، كما قال تعالى ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾[المائدة: 41]، أي يميلونه عن مواضعه التي وضعها الله فيها إما لفظاً بإهماله أو تغيير وضعه، وإما معنى بحمله على غير المراد وإجرائه في غير مورده"[4]، وفي قوله تعالى ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: 46]، قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف قيل ههنا (عن مواضعه) وفي المائدة (من بعد مواضعه)؟ قلت: أما (عن مواضعه) فعلى ما فسرناه من إزالته عن مواضعه التي أوجبت حكمة الله وضعه فيها بما اقتضت شهواتهم من إبدال غيره مكانه، وأما (من بعد مواضعه) فالمعنى: أنه كانت له مواضع هو قمن بأن يكون فيها، فحين حرفوه تركوه كالغريب الذي لا موضع له بعد مواضعه ومقارّه والمعنيان متقاربان"[5].

---

(1) الخصائص: 3/ 222.

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 89.

(3) لسان العرب: مادة (صرف).

(4) أنوار التنزيل: 150.

(5) الكشاف: 1/ 530.

وليس كذلك، فإن قوله تعالى (عن مواضعه) بخلاف قوله (من بعد مواضعه)، لأن الأول يكون بالتأويل والتفسير في حين أن الثاني يكون بالإبدال والتغيير، لأن "تحريف الكلام أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين"[1]، والاحتمال في التأويل واللفظ باق وأما (من بعد مواضعه) فيكون بإبداله، "أي من بعد أن وضعه الله مواضعه، أي فرض فروضه وأحل حلاله وحرَّم حرامه"[2]، فإنهم حرفوه من بعد أن فهموا مواضعه، كما قال تعالى ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 75]، وذلك عن طريق "تأويله فيفسرونه بما يشتهون"[3]، وهذا يقتضي "من بعد ما فهموه وضبطوه بعقولهم ولم تبق لهم شبهة في صحته (وهم يعلمون) أنهم كاذبون مفترون"[4]، لذلك فإن "تحريف الكلم عن مواضعه تغييره، والتحريف في القرآن والكلمة تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها، وهي قريبة الشبه"[5]، فإن إمالة الحرف عن معناه يؤدي إلى صرف الكلام بتمامه، لأن الحرف جزء الصيغة وبها يكون الإنباء وبما ناب عنها، والذي يقطع في المعنى تتبع سياق الكلام، وهو الذي يحدد المعنى، لأنه يؤلف بين المعاني الإفرادية بالمجاورة بدلائل الوصل النحوية، لأن "معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلاّ فيما بين شيئين"[6]، بعلاقات الإسناد والإنباء، وهما يجمعان بين الوصل المعنوية واللفظية، لأنهما يطلبان التوضيح والتخصيص لعمومهما، وافتقارهما إلى ما يوجهما الوجهة المطلوبة، فكانت الجمل بحاجة إلى التفسير والكلام إلى التأويل، لأن "التفسير يتعلق بالرواية والتأويل يتعلق بالدراية"[7]،

(1) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 113.

(2) التفسير الكبير، ومفاتيح الغيب: 11/ 239.

(3) أنوار التنزيل: 41.

(4) الكشاف: 1/ 291.

(5) لسان العرب: مادة (حرف).

(6) دلائل الإعجاز: 405.

(7) البرهان في علوم القرآن: 2/ 150.

والرواية تعوّل على العرف اللغوي، والتأويل يعتمد الاستنباط بالدليل لتوجيه المعنى، لأن المراد "بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ"[1]. لذلك "يعتبر في التفسير الإتباع والسماع، وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل، وما لا يحتمل إلاّ معنى واحدا حُمل عليه، وما احتمل معنيين أو أكثر، فإن وُضع لأشياء متماثلة كالسواد حمل على الجنس عند الإطلاق، وإن وضع لمعان مختلفة، فإن ظهر أحد المعنيين حمل على الظاهر، إلاّ أن يقوم الدليل، وإن استويا سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو مجازاً، أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز كلفظة (المسّ) فإن تنافي الجمع فمجمل يتوقف على البيان من غيره، وإن تنافيا فقد قال قوم: يحمل على المعنيين والوجه عندنا التوقف"[2]، لأن صرف الكلام إلى معنى مناسب بحسب الجوار والدلائل النحوية يكون بالاستنباط، لأن "حقيقة قولنا: تأوّلتُ الشيء إنك تطلبت ما يؤول إليه من الحقيقة أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل، لأن أوّلت وتأوّلت فعّلت وتفعّلت من آل الأمر إلى كذا يؤول إذا انتهى إليه والمآل المرجع"[3]، لأن الزيادة قد تدل على السلب أو الترك أو الإزالة فإن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب، فلما كان السلب معنى زائداً حادثاً لاق به من الفعل ما كان ذا زيادة من حيث كانت الزيادة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام"[4]، فاستخراج المعنى الباطن يتطلب كدّا وفكراً وفطنة، بدليل قوله تعالى ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ ﴾ [النساء: 83]، أي "الذين يستخرجون تدبيره بفطنهم وتجاربهم ومعرفتهم"[5]، لأن "الاستنباط: الاستخراج. واستنبط الفقيه إذا استخرج الفقه الباطن

(1) لسان العرب: مادة (أول).

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 150.

(3) أسرار البلاغة: 88 – 89.

(4) الخصائص: 3/ 80.

(5) الكشاف: 1/ 547.

باجتهاده وفهمه"[1]. لذلك فإن "من أحاط بظاهر التفسير- وهو معنى الألفاظ في اللغة- لم يكف ذلك في فهم حقائق المعاني"[2]، لأن الخلاف فيما أشكل ظاهره يحسم بالتأويل المناسب للجوار بدلائل القرائن اللفظية والمعنوية في مجرى السياق واختيار المتكلم وإرادته، بدليل قوله تعالى ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: 59]. فإنّ (ذلك): "إشارة إلى الردّ: أي الردّ إلى الكتاب والسنة (خير) لكم وأصلح ﴿وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ وأحسن عاقبة، وقيل: أحسن تأويلاً من تأويلكم أنتم"[3]، فإنّ صرف الكلام إلى ما يؤول إليه يتم بالدلائل وذلك باستنباط الحكم وبيان المجمل وتخصيص العموم ليكون ردّا مناسباً للشأن أو الأمر، وهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل، لأنه أوسع دلالة من المعاني الوضعية أو العرفية، لانصهارها في المعنى العام، فلا تناف بينهما لاعتماد الدلائل في القطع بالمعنى الأظهر، وهو ما يصرف إليه ظاهر الكلام، لإظهار باطنه بالتأويل، لأن ظاهره اللفظي يدعم تأويله و " ذلك هو ردّ الشيء إلى الغاية المراد منه علماً كان أو فعلاً ففي العلم، نحو:﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: 7]، وفي الفعل كقول الشاعر:

* وللنوى قبل يوم البين تأويل *

﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: 53]، أي بيانه الذي هو غايته المقصودة منه"[4].

فإنّ بيان مقصود الكلام يتم بظهور ما جاء في ظاهره من الوعد والوعيد، وذلك بربطه بما سبق من الشأن والأمر بدليل تحققه في المستقبل، كما ذكر تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: 53]، أي "ما يؤول من تبيين صدقه بظهور ما نطق به من الوعد والوعيد فقد تبين لهم أنهم جاءوا

---

(1) لسان العرب: مادة (نبط).

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 155.

(3) الكشاف: 1/ 536.

(4) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 27.

بالحق[1]، بعد أن "صاروا في الإعراض عنه بمنزلة من نُسِي وجائز أن يكونوا نسوه وتركوا العمل له والإيمان به"[2]. لذلك فإن صرف الكلام بالتأويل لبيان تحقق معناه، وبذلك يكون التأويل مبيناً لجهة الكلام، وهو بمثابة الرابط المعنوي المعتمد على الرابط اللفظي لبيان المقصود، وذلك بوصل كلامين في شأن واحد لربط اللاحق بالسابق إعلاماً أو إنباءً بدلالة المطابقة ليكون الردّ موصولاً بالمردود عليه لغرض إبانة المقصود بالمجاورة والوصل النحوية المعنوية كالابتداء والمطاوعة واللفظية كالصيغة الصرفية وما ناب عنها، فأما الوصل المعنوية فإنها قرائن ودلائل أدق وأخفى من الوصل اللفظية، لأن التحريف في الأولى يكون بسوء التأويل، لفقدان المطابقة والمناسبة، وفي الثانية يتم بالتبديل الصوتي المحض أو بتغيير صفته لقرب مخرجه من صوت آخر بالمجاورة لغرض تبديل معناه، بدليل قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ [آل عمران: 78]، ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: 46]، أي "يحرفون ويتحيلون بتبديل المعاني من جهة اشتباه الألفاظ واشتراكها وتشعب التأويلات فيها ومثال ذلك قولهم: (راعنا) و﴿ وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ ﴾، ونحو ذلك وليس التبديل المحض بليّ، وحقيقته الليّ في الثياب والحبال ونحوها فتلها واراغتها ومنه ليّ العنق ثمَّ استعمل ذلك في الحجج والخصومات والمجالات تشبيها بتلك الاراغة"[3]. فإنّ حكم الكلام يتغير بالضغط أو النغمة الصوتية تفخيماً أو ترقيقاً أو تقصيراً أو ترنيماً، كما يتغير بسوء التأويل وتبديل الألفاظ، بدليل قوله تعالى ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: 79].

جعل الجوار الصوتي معياراً لصياغة الأبنية الصرفية، وبخاصة الباب الثالث للفعل

(1) أنوار التنزيل: 208.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 342.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 1/ 460.

الثلاثي المجرد، فإن عين مضارعه تفتح لمجاورتها أحد حروف الحلق الستة، و" ذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء، لاماً أو عيناً وذلك قولك قرأ يقرأ وبذأ يبذأ وخبأ يخبأ وجَبَه يجبَهُ وقلع يقلَعُ ونفع ينفَعُ وفرغ يفرَغُ وسبع يسبَعُ، وضَبَع يضبَعُ وصنع يصنَعُ وذبح يذبَحُ ومنح يمنحُ وسلخ يسلخُ ونسخ ينسخُ... وإنما فتحوا هذه الحروف، لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو"[1]. وقد ورد في القرآن الكريم من هذه الأفعال اثنان وعشرون فعلاً جاء مضارعها مفتوح العين بسبب حرف من حروف الحلق وهي ذهب يذهب، نفع ينفع، لعن يلعن، فعل يفعل، بعث يبعث، قطع يقطع، فتح يفتح، طبع يطبع، جحد يجحد، نصح ينصح، سحر يسحر، خشع يخشع، جمع يجمع، رفع يرفع، ذبح يذبح، جعل يجعل، صنع يصنع، جهر يجهر، زهق يزهق، شرح يشرح، منع يمنع"[2]، لذلك لم "يأت فَعَل يفعَل بالفتح في الماضي والمستقبل إذا لم يكن فيه أحد حروف الحلق لاما ولا عينا إلاّ في حرف واحد جاء نادرا هو أبي يأبى"[3].

فقد اقتضت حروف الحلق الفتح في الأفعال لتعادل ثقلها، كما اقتضت الكسر في الأسماء لخفتها ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، شِعِير بِعِير ورِغيف، وسمعت الشجري غير مرة يقول: زئير الأسد، يريد الزئير، وحكى أبو زيد عنهم: الجنّةُ لمن خاف وِعِيد الله"[4]، وذلك لمجاورة الحركة حرف الحلق المكسور بمد طويل فناسب تغيير حركة الفاء امتداد حركة العين لقوة صوته وطوله و" نحو من هذا التقريب في الصوت قولهم في سبقت: صبقت وفي سُقت صقت وفي سملق: صملق وفي سَويق:

(1) كتاب سيبويه: 4/ 101.

(2) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 196- 197 ، للدكتور عصام نور الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، والتوزيع ، ط1 ، 1402 هـ- 1982 م.

(3) أدب الكاتب: 371- 372.

(4) الخصائص: 2/ 142.

صويق، وذلك أن القاف حرف مستعل، والسين غير مستعل إلاّ أنها أخت الصاد المستعلية فقربوا السين من القاف بأن قلبوها إلى أقرب الحروف إلى القاف من مخرج السين وهو الصاد"[1]، فإن التقريب بالقلب لأجل الجوار، كما قلبوا السين صادا في الصراط، فقد جاء " الصراط من قلب السين صادا لأجل الطاء كقوله: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: 22] في مسيطر، وقد تشم الصاد صوت الزاي، وقرئ بهن جميعاً وفصحاهن إخلاص الصاد، وهي لغة قريش وهي الثابتة في الإمام"[2].

فإنّ الجوار الصوتي اقتضى الإتباع في الصوامت بتقريب الصفة وفي الصوائت، نحو "إتباع الثاني للأول، نحو شُدُّ وفِرِّ وضَنَّ، وعكسه قولك أُقْتُل، استُضعِف، ضممت الأول للآخر"[3]، لأن التقريب الصوتي أخف للمجاورة، كما قربوا الألف من الكسرة في الإمالة و"إنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صَدَرَ، فجعلوا بين الزاي والصاد، فقرَّبها من الزاي والصاد التماس الخفة، لأن الصاد قريبة من الدال، فقرّبها من أشبه الحروف من موضعها بالدال"[4]، فجرى تقريب الصوائت بالجوار، كما جرى تقريب الصوامت في الصفات بالاشمام، وفي الصوائت بالاعلال " فمنه مجاورة العين للّام بحملها على حكمها، وذلك قولهم في صوّم: صُيّم"[5]، وذلك لخفة الياء فلما " كانت الياء أخف عليهم، وكانت بعد ضمة شبهوها بقولهم عُتِيٌّ في عُتُوّ وجُثِيّ في جُثُوٌّ وعُصِيّ في عُصُوٌّ، وقد قالوا ايضاً: صِيَّم ونِيَّم، كما قالوا: عِتِيٌّ وعِصِيٌّ"[6]، فقد أبدلت الضمة كسرة لتتبع ما يجاورها من الصائت الطويل، لأن الصوائت الطويلة تقوى بالتضعيف، كما تتمكن إذا جاورتها الهمزة، فإن

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 201.

(2) الكشاف: 1/ 68.

(3) الخصائص: 2/ 111.

(4) كتاب سيبويه: 4/ 117.

(5) الخصائص: 3/ 218- 219.

(6) كتاب سيبويه: 4/ 362.

"الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها ثلاثة: وهي أن تقع بعدها- وهي سواكن توابع لما هو منهن وهو الحركات من جنسهن- الهمزة أو الحرف المشدد، أو أن يوقف عليها عند التذكر"[1]، فإن تمكن الصائت يتم بالجوار، كما تسكن هاء الضمير (هو) و(هي) بالجوار، فإن "الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام وذلك قولك: وهْوَ ذاهب، ولْهوَ خير منك، فهْوَ قام وكذلك هي لما كثرتا في الكلام، وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلاّ مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فاسكنوا، كما قالوا في فخِذ فَخْذ، ورضِيَ رَضْي وفي حَذِر: حَذْرٌ وسَرُوَ: سَرْوَ فعلوا ذلك كثرت في كلامهم وصارت تستعمل كثيراً فاسكنت في هذه الحروف استخفافاً"[2]. وإنما حذفوا الحركة اعتماداً على حركة المجاور، لحلولها في الساكن بالجوار، بدليل إتباع الأول للثالث في أفعال الأمر، و"ذلك نحو اُقتل واُخرج، اُنطلق بزيد، اُستخرج المال... وإنما ضموا الهمزة في هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضم، بناءً لازما ولم يعتدوا الساكن بينهما جاجزا، لأنه غير حصين"[3]، وكذلك يعتمد مدّ الصوت في تسكين مجاوره وذلك نحو "قولهم: شابّة ودابّة، صار فضل الاعتماد بالمد في الألف كأنه تحريك للحرف الأول المدغم، حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين، فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف"[4]. لذلك اعتمد حرف الحلق في تغيير باب الفعل بالجوار سواء أكان عيناً أم لاماً، وذلك بخلاف إذا كان فاء الفعل، لأنه يسكّن في المضارع فلم يؤخذ به لضعفه بالسكون، و"أما يسع ويطأ فإنما فتحوا، لأنه فَعِلَ يَفْعِلُ مثل حَسِبَ يَحْسِبُ ففتحوا للهمزة والعين، كما فتحوا للهمزة والعين حين قالوا يقرأ ويفزع، فلما جاء على مثال ما فَعَلَ منه مفتوح لم يكسروا،

(1) الخصائص: 3/ 125.

(2) كتاب سيبويه: 4/ 151.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 130- 131.

(4) الخصائص: 3/ 220.

كما كسروا يأبى حيث جاء على مثال ما فَعَل منه مكسور "[1]، وقد شذ (يأبى)، لأن موضع حرف الحلق فيه لا يعتد به لسكونه، وذلك بخلاف المد، فإنه معتد به في تجاور المتصلين والمنفصلين معاً، فقد " تجد في تجاور المنفصلين ما هو لاحق بقبيل المنفصل الذي أجري مجرى المتصل في نحو قولهم: ها الله ذا أجروه في الإدغام مجرى دابّة وشابّة ومنه قراءة بعضهم ﴿ فَلَا تَّنَاجَوْا ﴾ [المجادلة: 9]، و ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا ﴾ [الأعراف: 38]، بإثبات الألف في (ذا) و (لا) "[2]، وذلك في الوصل، وليس في الوقف، لأن (ادّاركوا) تفاعلوا " أي تداركوا، وأدغمت التاء في الدال، فإذا وقفت على قوله (حتى إذا) لم تبتدئ حتى تأتي بألف الوصل، فتقول: ادّاركوا فتأتي بألف الوصل لسكون الدال فيها"[3].

من الحروف الدالة على الطلب أو الإيجاب واو الاستئناف، فقد يكون الكلام بجملته طلباً أو جواباً أو تحقيقاً لها، بدليل التقرير، وخروج التبعية في العطف إلى الردّ أو التصحيح أو الأخذ بكلام آخر استئنافاً أو ابتداءً إذا لم يقع تشريك بين ما بعدها وما قبلها نحو واو الابتداء وقيل هي "واو الاستئناف ويقال: واو الابتداء، وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب، ويكون بعدها الجملتان: الاسمية والفعلية، فمن أمثلة الاسمية قوله تعالى﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ﴾ [الأنعام: 2]، ومن أمثلة الفعلية: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ [الحج: 5]، وهو كثير"[4].

إنَّ الابتداء أو الاستئناف هو وصلة نحوية معنوية رابطة للكلام الظاهر بما يقتضيه تبياناً له وإعلاما بدلالة الرفع، فالآية ﴿ لِّنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاء ﴾ " لا يجوز فيها إلاّ الرفع، ولا يجوز أن يكون معناه فعلنا ذلك لنقرّ في الأرحام وأن الله عز وجلّ لم يخلق الأنام لما

(1) كتاب سيبويه: 4/ 111.

(2) الخصائص: 3/ 221.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 336.

(4) الجنى الداني في حروف المعاني: 163.

يقرّ في الأرحام، وإنما خلقهم ليدلهم على رشدهم وصلاحهم"[1]. فإنّ الابتداء في المعنى هو إخبار والواو فصلت بين الإخبار والتعليل فلم تتعلق الجملة بعدها بما قبلها في المعنى، فلم تشارك ما قبلها في الإعراب فهي إخبارية والخبر في حقيقته جواب، لأنه إعلام "فالقراءة بالرفع إخبار بأنه يقر"[2]. وقيل: "والظاهر أنها الواو العاطفة، لكنها تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط وإنما سميت واو الاستئناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها"[3]. إنَّ الجمل الابتدائية حكم عليها بذلك بحسب نظرية العامل، وهي تعول على الظاهر من الكلام لغرض تعليم المبتدئين أو تعليم غير الناطقين بالعربية، وهي طريقة تعتمد الأثر والمؤثر ولا تنظر إلى ما يستدعيه الظاهر من ملابسات القول وأحوال استعماله ومتطلبات المعاني، والربط لا يكون مجرداً، لأن معناه الجواب، كما تربط الفاء وتلازمها السببية، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ﴾ [الكوثر: 1-2]. فقد ربطت الفاء بين الإيجاب والطلب وذلك بالدوام على الصلاة للدلالة على أن الإعطاء موجب للتعجيل بالعبادة بلا تراخ، لأن فائدة الفاء "التنبيه على أن شكر النعمة يجب على الفور لا على التراخي"[4]، فهي ليست للعطف، بل هي للربط أي الجواب فلا "يجوز أن تكون عاطفة، فإنه لا يعطف الخبر على الإنشاء.. وقال بعضهم: إذا ترتب الجواب بالفاء، فتارة يتسبب عن الأول، وتارة يقام مقام ما تسبب عن الأول"[5].

فلا تقتصر الفاء الجوابية على الشرط، بل تقرن الأجوبة مع بعضها بدلالة التعقيب والتعجيل، كما قال تعالى: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: 6]، فهو "وعد الله أن يقرئه

(1) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 412.

(2) الكشاف: 3/ 6.

(3) البرهان في علوم القرآن: 4/ 437.

(4) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 32/ 129.

(5) البرهان في علوم القرآن: 4/ 298.

وأخبره أنه لا ينسى نسياناً لا يكون بعده ذكر"(1)، أو لا ينسى "أصلاً من قوة الحفظ مع أنك أمي ليكون ذلك آية أخرى لك مع أن الإخبار به عما يستقبل ووقوعه كذلك أيضاً من الآيات"(2)، فقد ربطت الفاء بين كلامين للدلالة على أنهما أسلوب واحد، إذ جمعت بين جوابين محققين بوصلة نحوية دالة على اقترانهما، فإن "القول المشهور أن هذا خبر والمعنى سنقرئك إلى أن تصير بحيث لا تنسى وتأمن النسيان كقولك سأكسوك فلا تعرى أي فتأمن العري"(3). والخبر في حقيقته جواب إذ القصد فيه الوعد، وقد قيل إنّ "هذه الفاء تكون جواباً لأمرين: أحدهما الشرط بـ(إنْ) وأخواتها والثاني ما فيه معنى الشرط نحو (أمّا)"(4)، أي "تكون جواباً للجزاء، فيكون منقطعاً مما قبله في الإعراب"(5)، وذلك لأن "الجواب هو جملة تامة يجوز استقلالها فلابد من شيء يدل على ارتباطها بالشرط وكونها جواباً له، فإذا كانت الجملة فعلية صالحة لأن تكون جزاءً اكتفي بدلالة الحال على كونها جواباً، لأن الشرط يقتضي جواباً، وهذه الجملة تصلح جواباً ولم يؤت بغيرها فلزم كونها جواباً، وإذا تعقبت الجواب امتنع دخول الفاء للاستغناء عنها، فإن كانت الجملة غير فعلية لم تكن صالحة للجواب بنفسها، لأن الشرط يقتضي فعلين شرطا وجزاءً. فما ليس فعلا ليس من مقتضيات أداة الشرط حتى يدل اقتضاؤهما على أنه الجزاء فلابد من رابطة فجعلوا الفاء رابطة، لأنها للتعقيب فيدل تعقيبها الشرط بتلك الجملة على أنها الجزاء"(6). فإنّ دلالة الحال حاصلة بالوصلة النحوية التي تعقبت الجواب الأول بجواب ثان محقق له، ولا يقتصر ذلك على الشرط، بدليل قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة:8]. فقد جاء الردّ حاسماً لفرارهم بتعجيل

(1) المحرر الوجيز: 5/ 469.

(2) أنوار التنزيل: 795.

(3) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 31/ 142.

(4) الجنى الداني في حروف المعاني: 66.

(5) حروف المعاني: 39.

(6) البرهان في علوم القرآن: 4/ 299- 300.

ملاقاة الموت الذي يفرون منه، فقرن الجواب الأول بما لا مفرَّ منه، وهم قد عرفوا بالفرار، فإن الفرار ملازم لهم خوفاً من الموت مع أنه ملاقيهم، فجاءت الفاء للدلالة على مقابلة سرعة الفرار بمفاجئة مصيرهم للتعجيل بملاقاته فجعل الفرار سبباً للموت، وهو ما اختصت به الفاء لذلك قيل فيها[1]:

ورابطة الجواب تدلُّ فيه على سببية في كل حال

وقد جعلت هذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط لتضمّن المبتدأ معنى الشرط، لأن خبره مستغن عنها، وكذلك ما كان أصله مبتدأ بحسب نظرية العامل، وهو اسم (إنَّ)، فجرى التابع وهو (الذي) مجرى متبوعه فقيل "وأما التي بالفاء فلتضمن الذي معنى الشرط"[2]، فدخلت الفاء "لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقاً بغيرها"[3]. بل جاء الردّ على ظنهم أن الفرار ينجيهم بالفاء للدلالة على سرعة ملاقاة ما فروا منه على كل حال وليس على أنه مشابه لخبر المبتدأ ولا على احتمال كون الخبر مستحقاً بغيره، لأن الموت حاصل من غير فرار، فهو ملاقيهم على كل حال، وكذلك قيل في قوله تعالى ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [ص: 57]، فقد قرن الإذاقة بذكرهم، كما قال في المتقين ﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ [ص:49]، إذ قال تعالى ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴿٥٥﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴿٥٦﴾ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [ص: 55- 57]، بدليل رفع (حميم وغساق) أي هذا ذكر العذاب فليذوقوه هو حميم وغساق، وقيل: "أي هذا حميم فليذوقوه أو العذاب هذا فليذوقوه ثُمَّ ابتدأ فقال: هو (حميم وغساق) أو هذا فليذوقوه بمنزلة- وإياي فارهبون- أي ليذوقوا هذا فليذوقوه"[4]، أي على التقديم والتأخير فيكون (هذا) "في

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 78.

(2) الكشاف: 4/ 104.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 70.

(4) الكشاف: 3/ 379.

موضع نصب على هذا التفسير، ويجوز أن يكون في موضع رفع، فإذا كان في موضع نصب فعلى فليذوقوا هذا فليذوقوه كما قال ﴿ وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [البقرة: 40]، ومثل ذلك زيداً فاضربه ومن رفع فبالابتداء ويجعل الأمر في موضع خبر الابتداء مثل: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾ [المائدة: 38]"[1].

إنّ الرفع بخلاف النصب، لأن الأول يقتضي الابتداء، والابتداء يعني البيان والإيضاح، وهو يقتضي كلاماً سابقاً في أمر مهم، أما النصب فإنه معلوم بذكر عامله، فهو مخصص، والفاء معه عاطفة، وهي بخلاف الجوابية التي تربط جملة الجواب بالابتداء فتقرن جوابها بجوابه، فالكلام الذي يبنى على الابتداء بخلاف الذي يبنى على الفعل، لأن الإسناد بخلاف النسبة، فقد قال سيبويه في قوله تعالى ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ ﴾ [النور: 2]، وقوله تعالى ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: 38]، " فإن هذا لم يبن على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى ﴿ مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾ [محمد: 15]، ثُمَّ قال بعد ﴿ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ ﴾ [محمد: 15]، فيها كذا وكذا. فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث، فكأنه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار، وكذلك (الزانية والزاني) كأنه لما قال جل ثناؤه ﴿ سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا وَفَرَضۡنَٰهَا ﴾ [النور: 1]، قال في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية في الفرائض ثُمَّ قال: فاجلدوا فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع"[2]. إنَّ الابتداء محمول على إضمار كلام سابق له، وهو جواب عنه، بدليل الرفع وهو الاسناد، لأنه إعلام، والابتداء إعلام، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، وذلك بخلاف الإنباء بالفعل فهو يقتضي النصب، وهو دليل على الفعل، فالذي يبنى على الفعل متمم لنسبته ومخصص لعمومه، ويعد كلاماً برأسه، وكذلك الذي يبنى على الابتداء، فهو مبين لإبهامه، لأنه للشأن الذاتي أو للأمر المهم، وهو بجملته إعلام لبيان الإبهام، بدليل إعراب

(1) معاني القرآن وإعرابه :4/ 338- 339.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 143.

أسماء الشرط والأسماء الموصولة إذا لم يرد بها مخصوصاً والنكرات الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور مبتدأ لإبهامها، وخبره إذا كان مستحقاً بالفعل له لزمته الفاء، لتكون وصلة نحوية رابطة للجواب بمن يستحقه، بدليل تحقيق النسبة إليه بـ(إنَّ)، لأنها لا تغير معنى الابتداء في مدخولها، بدليل العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: 21]. قال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ دخلت الفاء في خبر (إن)؟ قلت لتضمن اسمها معنى الجزاء كأنه قيل: الذين يكفرون فبشرهم بمعنى من يكفر فبشرهم، و(إنّ) لا تغير معنى الابتداء فكان دخولها كلا دخول، ولو كان مكانها ليت أو لعل لامتنع إدخال الفاء لتغير معنى الابتداء"(1).

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

الأول: اسم (إن) يتضمن معنى الشرط إذا كان موصولاً شائعاً لا يختص بشخص معين، وكانت صلته عامة أيضاً، لأن الفعل وما تعلق به من ظرف أو جار ومجرور لا يختص بذات معينة لعمومه، فإن خبره يقترن بالفاء لتضمنه معنى الجزاء، و"إنما اشترطنا لدخول الفاء أن يكون شائعاً غير مخصوص، وأن تكون صلته فعلا أو جاراً ومجروراً، لأنه إذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلت فيه الفاء، كما تدخل في الشرط المحض، وذلك أنه إذا كان شائعاً كان مبهماً غير مخصوص وباب الشرط مبني على الإبهام"(2).

الثاني: (إن) تحقق معنى الابتداء بتأكيد النسبة إلى الذات المخبر عنها، فهي تغير معنى القبول إلى معنى التردد والشك في النسبة، فثمة فرق بين المستجيب في الحالين، بدليل زيادة اللام في حال الإنكار وعدم القبول.

الثالث: (إنَّ) بخلاف (ليت) و(لعل)، لأنهما يجريان مجرى الفعل في الإنباء،

---

(1) الكشاف: 1/ 420.

(2) شرح مفصل: 1/ 100.

و (إن) تعزز الإسناد بالتحقيق، لأنها للردّ على من أثبته توكيداً له، وليسا جواباً على من تمنى شيئاً أو رجا تحققه.

الرابع: اختصت (إنّ) بإيجاب المثبت و (لكن) بإيجاب المنفي، و (ليت) بتمني حالاً ما، و (لعل) بترجيها أو التخوف منها. قال سيبويه: "تقول: إن هذا الرجل منطلق، فيجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حين قلت: هذا الرجل منطلق... وكذلك إذا قلت: ليت هذا زيد قائماً، ولعل هذا زيد ذاهباً، وكأن هذا بشر منطلقاً، إلاّ أن معنى (إنَّ) و (لكنّ)، لأنهما واجبتان كمعنى هذا عبد الله منطلقاً وأنت في (ليت) تمنّاه في الحال، وفي (كأن) تشبّهه إنساناً في حال ذهابه كما تمنيته إنساناً في حال قيام، وإذا قلت (لعل) فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب... وتقول إن الذي في الدار أخوك قائماً، كأنه قال: من الذي في الدار؟ فقال: إنَّ الذي في الدار أخوك قائماً، فهو يجري في (إنَّ) و (لكن) في الحسن والقبح مجراه في الابتداء... وأما في (ليت) و (كأن) و (لعل) فيجري مجرى الأول"[1]، أي لا تصلح للجواب، كما صلحت (إنّ) و (لكن) لاتفاقهما مع الابتداء في الإيجاب إثباتاً ونفياً، فجاءت الفاء في خبر (إنَّ) ولم تأت في خبر (ليت) و (لعل)، لأنهما يغيران الابتداء فلا يصلحان للإيجاب، لأنهما للإنباء كالفعل، والفاء في خبر (إن) للإتباع وليس للعطف، لأنها تتبع الخبر في الجواب" فالفاء هنا للإتباع دون العطف ألا ترى أن الشرط فعل مجزوم والجواب بعد الفاء جملة من مبتدأ وخبر لا يسوغ فيها الجزم وإنما أتي بالفاء ههنا توصلا إلى المجازاة بالجمل المركبة من المبتدأ والخبر، فإنه لولا الفاء لما صح أن تكون جواباً، فلما كان الإتباع لا يفارقها والعطف قد يفارقها كان الإتباع أصلاً فيها"[2]، لذلك كانت (الفاء) رابطة لدلالتها على التعقيب والسببية فرتبت المسببات على أسبابها والجزاء على الشرط، وتختص بترتيب الأحكام اختصاراً تفخيماً لها، ففي قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: 30]، جعل الملائكة مبشرين، وفي قوله تعالى

(1) كتاب سيبويه: 2/ 148- 149.

(2) شرح المفصل: 8/ 95.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الأحقاف: 13]، تولى تبليغهم. فإنّ الحق سبحانه وتعالى اسمعهم هذه البشارة من غير وسيط، فجاءت (الفاء) دالة على الربط تعقيباً على الجواب الأول بـ(إنَّ)، لأن الفاء الجوابية بخلاف الجزائية والعاطفة والسببية فهي رابطة للأجوبة مع بعضها، و (إنَّ) بخلاف (ليت) و (لعل)، لغلبة الحرفية عليها، لأنها للجواب أصلاً، و (ليت) و (لعل) للإنشاء، والابتداء يدل على ثبوت الشيء وتقريره، فأكد وحقق بـ(إنَّ) والفعلية تدل على حدوث النسبة وتغيرها بالتجدد، فقد غلب معنى الفعلية على (ليت) و (لعل)، كما غلبت الحرفية على (كان)، لأنها موضوعة أصلا لإثبات شيء على صفة ما، بدليل ملازمتهما للابتداء وذهاب الجزاء عنهما، لأنهما محققان والجزاء طلب. قال سيبويه: " هذا باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء، كما ذهب في (إنَّ) و (كان) وأشباههما غير أن (إنَّ) و (كان) عوامل فيما بعدهن والحروف في هذا الباب لا يحدثن فيما بعدهن من الأسماء شيئاً، كما أحدثت (إنَّ) و (كان) وأشباههما، لأنها من الحروف التي تدخل على المبتدأ والمبني عليه فلا تغير الكلام عن حاله[(1)]، بل تزيده تحقيقاً، وفيهما دليل على أن الابتداء للإثبات، والإثبات إيجاب للخبر، وهو بخلاف الطلب، لأنه لا يتم إلاّ بالفعل، لذلك لازمت الجزائية جواب الشرط، لأنه فعل يجاب عنه بالفاء، فامتنع دخولها خبر المبتدأ، لأنه لم يبن على فعل، فلا تتبع جوابها بجوابه، لأنه لا يستقل إلاّ بخبره " فإذا قلت: زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ... وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم، كما تجري النعت لم يجز أن تدخل الفاء، لأنك لو قلت مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسناً، ولو قلت مررت بزيد أخيك فصاحبك، والصاحب زيد لم يجز وكذلك لو قلت: زيد أخوك فصاحبك ذاهب لم يجز ولو قلتها بالواو حسنت[(2)].

فالجوابية بخلاف العاطفة، لأنها تقرن الأجوبة بلا تراخ مع الترتيب، فخالفت

(1) كتاب سيبويه: 3/ 74- 75.

(2) نفسه: 1/ 138، 399.

بذلك في العطف الواو و (ثُمَّ)، لاختصاصهما بالعطف للاتباع بلا سببية لاختصاص الفاء بها، وفي عطف الجمل تجعل الفاء جملتها مسببة عما تبعت، لذلك دخلت في خبر (إنّ) وامتنعت في خبر (ليت) و (لعل)، وإنما امتنع في (ليت) و(لعل) لأمر معنوي لا يستقيم معه دخوله على الشرط، وهو أن الخبر في (ليت) و (لعل) هو الذي كان خبر المبتدأ، ودخول الفاء في الخبر يُشعر بأن الجملة مسبب عن الأول. والجملة التي هي مُسبَّب خبر في المعنى محتمل للصدق وما يكون خبراً لليت لا يحتمل الصدق والكذب فاستحال أن يكون الشيء الواحد في كلام واحد محتملاً للصدق والكذب، ليس محتملاً للصدق والكذب، إذ يستحيل اجتماع النقيضين"[1].

إنَّ الاحتمالية غير حاصلة في جملة (إنّ) فكان في خبرها (الفاء)، وحاصلة في خبر (ليت) و(لعل) فخلا خبرهما منها، وأما الشرط وما أشبهه فهو معلق بالجواب، فإذا قصد معنى السببية لزمت جوابه الفاء للدلالة على جزاء الفعل، لأنه طلب، وذلك بخلاف الجوابية والعاطفة، لأن العطف يقتضي المشاركة، والشرط: "تعليق حصول مضمون جملة هي جملة جواب الشرط بحصول مضمون جملة أخرى هي جملة الشرط"[2]، والعاطفة تضم الأشياء إلى بعضها، والفاء "تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو غير أنها تجعل ذلك منسقاً بعضه في إثر بعض، وذلك قولك: مررت بعمر فزيد فخالد، وسقط المطر بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا وإنما يقرو أحدهما بعد الآخر"[3]، فهي للتعقيب المتصل بلا مهلة، فإن "عطفت مفرداً غير صفة لم تدل على السببية، نحو: قام زيد فعمرو، وإن عطفت جملة أو صفة دلت على السببية غالباً نحو ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾ [القصص: 15]، ونحو ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ﴾ [الواقعة:52-54]"[4].

(1) الأمالي النحوية: 3/ 15. تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، ط1، 1405 هـ - 1985م، بيروت.

(2) شرح الحدود النحوية، للفاكهي: 132.

(3) كتاب سيبويه: 4/ 217.

(4) الجنى الداني في حروف المعاني: 64-65.

أما الجوابية فإنها رابطة للجمل فلا تقتصر على الشرط وما أشبهه بل تقرن الأجوبة إلى بعضها فقد " يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه، وإذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمر، فأما في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته وذلك قولك: الهلال والله فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلال ثمَّ جئت بالأمر ومما يدلك على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت: هذا زيد فحسن جميل كان كلاما جيداً ومن ذلك قول الشاعر:

وقائلةٍ خولانُ فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

هكذا سمع من العرب تنشده"[1]. وبذلك فإن " الجمل كلها يجوز أن تكون أجوبتها بالفاء، نحو زيد أبوك فقم إليه، فإن كونه إياه سبب وعلة للقيام إليه وكذلك الفاء في فانكح يدل على أن وجود هذه القبيلة علة لأن يتزوج منهم ويتقرب إليهم لحسن نسائها وشرفها"[2].

فإنّ الجوابية بخلاف العاطفة، لأنها تقرن الإنباء بالإعلام، لأنها تربط بينهما فلا يكون الإنشاء معطوفاً على الخبر، لأن الإعلام فعل المتكلم وكذلك الإنباء، فهو يجيب بالإعلام في الإسناد، كما يجيب بالإنباء وذلك بالصيغة الفعلية، لأن الجامع بينهما هو إثبات الحدث للذات بدليل تقدير المبتدأ ضميراً غائباً دالاً على الشأن، ففي قوله تعالى ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: 65]، قال الزمخشري: " يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هو رب السموات والأرض (فاعبده) كقوله:

* وقائلة خولان فانكح فتاتهم *

وقوله تعالى ﴿تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ أي لم يسم شيء بالله قط وكانوا يقولون لأصنامهم

---

(1) كتاب سيبويه: 1/ 138- 139.

(2) خزانة الأدب ولب لسان العرب: 1/ 218، للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي ، دار صادر، بيروت، ط1.

آلهة والعزى إله، وأما الذي عوض فيه الألف واللام من الهمزة فمخصوص به المعبود الحق غير مشارك فيه"[1].

فإن الشأن الذي يستدعي العبودية هو شمول الربوبية لجميع الموجودات، فهو تعالى المستحق لعبادته وحده، لأنه لم يسم غيره باسمه الأعظم، فجاء (هل) مقرراً للجواب، لأنه تقرير للشأن، إذ "هو تقرير للأمر، أي إذا صح أن لا أحد مثله ولا يستحق العبادة غيره لم يكن بد من التسليم لأمره والاشتغال بعبادته والاصطبار على مشاقها"[2]. فإن إثبات الأمر أو الشأن، وهو المالك والعالم جاء بقوله تعالى ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾، لأنه خبر لمبتدأ محذوف، والابتداء هو الخبر في المعنى، والخبر في حقيقته جواب، ثُمَّ عقب عليه بجواب آخر تعليلاً له بالفاء، ثُمَّ تبع ذلك تقريراً وتحقيقاً بـ(هل) للدلالة على أنه من صفة الله تعالى، أي لا أحد يستحق أن يقال له خالق وقادر وعالم بما يكون إلاّ الله تعالى، فكان قوله تعالى ﴿ربُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ بياناً للشأن وقوله ﴿فَاعْبُدْهُ﴾ مرتباً عليه و ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً﴾ مقرراً للتسليم بالأمر، لأن (هل) "إنما تكون بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألف، إذ كانت (هل) لا تقع إلاّ في الاستفهام"[3]، ويدخلها من معنى التقرير والتوبيخ ما يدخل الألف التي يستفهم بها، كقوله تعالى ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ﴾ [الروم: 28]، وكقوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يونس: 34]، فهذا استفهام فيه تقرير وتوبيخ ويجعلونها أيضاً بمعنى (ما)"[4]. فقد جمعت (هل) بين الطلب وتقرير جوابه في صورة الاستفهام، فهي للإثبات وتقريره، كما أنها لطلبه، لأنها قد تكون بمعنى (إنّ) في قوله تعالى﴿ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ﴾ [الفجر: 5]، وللتقرير والإثبات في قوله

(1) الكشاف: 2/ 516 – 517.

(2) أنوار التنزيل: 409.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 189.

(4) حروف المعاني: 2.

﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾، وتكون للأمر، كقوله تعالى ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: 91]، فهذا صورته صورة الاستفهام ومعناه الأمر، أي: انتهوا"[1]. فاشتركت (هل) في تعليق الاعلام بها وفي تعليق الإنباء، لدخولها على الجملتين الاسمية والفعلية، وكذلك في التعبير عنهما بطلبهما، والغرض من ذلك التقرير والتحقيق للطلب ذاته، فما كان منها لذات الطلب، فهي للاستفهام، وما كان للإعلام أو الإنباء، فهي المقررة، ولا يفصل بين ذلك إلاّ السياق والمقام وحال المتلقي، وظروف المتكلم، وطريقة إصدار الكلام، لأن "الكلام ينقسم إلى الجملة الإنشائية والى الجملة الخبرية، فالخبرية: كل جملة عن متعلق علم تحقيقاً أو تقديراً والإنشائية: كل جملة عن نفس المعنى من غير اعتبار تعلق العلم به"[2]. وليس كذلك، فإن الإنشائية كالخبرية في الإعلام والإنباء، والتعلق بالعلم يتم فيهما، لأن الإعلام هو ما يعلمه المتكلم بكلامه، وكذلك الإنباء، والحروف المنبئة تشترك فيهما، بدليل التوكيد لهما بالحروف تحقيقاً وتقريراً إثباتاً ونفياً، والجواب قد يكون متعيناً فيعلمه المتلقي وقد يكون غير متعين، وكذلك الطلب فكل موضع له دلائله الخاصة به، فما كان صادراً عن علم أو حسبان بخلاف ما كان بغير ذلك ولكنه يطلبه، والجملة التي تستقل بالإفادة ليست مستقلة في الكلام، لأنها تفتقر إلى ما يربطها بغيرها، وإن كان مقدراً فلا يحكم على الكلام بتمام جملة فيه، ولا على الظاهر منه دون فحواه والقصد منه، فإن الجملة المعترضة، وهي التي تتوسط جملة أخرى، تكون تقريراً لمعناها، كما أن الجملة الطلبية للتعظيم أو التهويل تقرن بما يحقق ذلك بجملة أخرى، نحو قوله تعالى ﴿ ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾، ثم قال ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ﴾ [الحاقة: 1-4]، وقوله تعالى ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: 1-2]، ثم قال ﴿ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ ﴾ [القارعة:4]، لأن (يوم) معمول لما دلت عليه (القارعة) وهو ظرف لها والمعنى في الحاقة: "تفخيم شأنها واللفظ لفظ استفهام، كما تقول: زيد ما هو على تأويل التعظيم

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 345- 346.

(2) الأمالي النحوية ، لابن الحاجب: 4/ 80.

لشأنه في مدح كان أو ذم"[1]، و"لما ذكرها وفخمها اتبع ذكر ذلك ذكر من كذب بها وما حلّ بهم بسبب التكذيب تذكيراً لأهل مكة وتخويفاً لهم من عاقبة تكذيبهم"[2].

فإنّ الشأن في الابتداء وتفخيمه وتهويله بوضع الظاهر موضع المضمر، وذلك بتكريره، لأنه أهول لمعناه، وهو خبر للأول، لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى، ثم تبع ذلك بجواب آخر، ولكن بالصيغة للدلالة على تحقيقه بما جرى في الواقع، لأن الأحكام اللغوية تثبت به، ولا تثبت بالقياس القائم على الأحكام العقلية، لأنها لا تعلل بالنظر إلى الواقع، واللغة لا تثبت بالقياس، بل لابد من إثبات ذلك بالواقع ومقتضياته، لأن الأحكام تثبت بالمعاني المستنبطة من الواقع بحسب القياس اللغوي، وليس بحسب القياس المنطقي، لأنه يسلك مسلك العقل لا غير، فالأحكام تستنبط بدلائل لغوية، وهي أدوات الدلالة الكلية للكلام، لأنها أدوات للتفكير ولجمع الحقائق للوصول إلى نتائج سليمة بخطوات منظمة لمعالجة مسألة لغوية سواء أكانت طلباً أم جواباً بكشف طريقته، فإن النغمة الصوتية والصيغة الصرفية وما ناب عنها من الحروف، والابتداء والاعتراض والتوكيد والتكرار والرتبة، ونحو ذلك دلائل لغوية تشارك الوصل الصرفية والنحوية في بيان المراد من الكلام، لأن الزوائد الصرفية والنحوية مما يغير الجهة النحوية للكلام، فقد تأتي (فعل) دالة على مطاوعة الطلب في حين تأتي (افتعل) للطلب والتصرف فيه، نحو قوله تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286]، أي ما أصابت من خير وما تطلب من شر فأما "كسب فإنه يقول أصاب وأما اكتسب فهو التصرف والطلب"[3]. فأتى " بكسبت في الحسنات وأتى باكتسبت بالسيئات والمعنى: أن الأقل في الحسنات معتد به ولا يعتد له في السيئات الأقل، ولذلك عدل إلى اكتسبت، وهو من لطيف المعنى لطفاً منه سبحانه ورحمة"[4]، لأن "الاكتساب اعتمال فلما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه

(1) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 213.

(2) الكشاف: 4/ 149.

(3) كتاب سيبويه: 4/ 74.

(4) الأمالي النحوية: 3/ 115.

وأمارة به كانت في تحصيله أعمل وأجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه، ولما لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال"[1]. فقد عدل عن المطاوعة أو الإيجاب إلى الطلب بدلالة الصيغة، لأن (فعل) تأتي للمطاوعة، و "نظير فعلته فانفعل وافتعل: أفعلته ففعل، نحو أدخلته فدخل وأخرجته فخرج، ونحو ذلك"[2].

وكذلك (أفعل) تأتي لمعنيي الإيجاب والطلب، لأن "أصاب الشيء وجده وأصابه أيضاً أراده وبه فسر قوله تعالى ﴿ تَجْرِي بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴾ [ص:36]، قال: حيث أراد"[3]، أو "حيث قصد وأراده حكى الأصمعي عن العرب: أصاب الصواب فأخطأ الجواب وعن رؤبة أن رجلين من أهل اللغة قصداه ليسألاه عن هذه الكلمة، فخرج إليهما، فقال: أين تصيبان؟ فقال: هذه طلبتنا ورجعا"[4].

إنّ الصيغة الصرفية قد تدل على الإثبات أو على الطلب بحسب السياق، فتكون وصلة نحوية في التركيب بالمجاورة، فهي توجه الكلام إثباتاً أو نفياً أو طلباً "تقول: استجدته أي أصبته جيّداً، واستكرمته أي أصبته كريماً واستعظمته أي أصبته عظيماً واستسمنته أي أصبته سميناً... وتقول: استعطيت أي طلبت العطية، واستعتبته أي طلبت إليه العتبى. ومثل ذلك استفهمت واستخبرت أي طلبت إليه أن يخبرني.. وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا وذلك قولك استنوق الجمل واستتيست الشاة"[5]. فإنّ أصل الإنباء يكون بالصيغة الصرفية ذاتها أما الإنباء ذاته، فيكون بالحروف النائبة عنها إثباتاً ونفياً وليس كذلك الإعلام، لأنه يتم بالابتداء، وذلك بالإسناد وهو بخلاف النسبة، فإنها تتم بالصيغة وما يتعلق بها إثباتاً ونفياً، لأن الإسناد يعلق جزأيه وكذلك النسبة إلاّ أنها تتخصص بذكر متعلقاتها وتعم بحذفها ويبالغ فيها بحذف بعضها، لأنها موضع الإنباء، بدليل الحذف منها والزيادة عليها، فهي لا تقتصر على الجزأين كالإسناد

(1) الكشاف: 1/ 408.

(2) كتاب سيبويه: 4/ 65.

(3) لسان العرب: مادة (صوب).

(4) الكشاف: 3/ 375- 376.

(5) كتاب سيبويه: 4/ 70- 71.

وقد قيل: "وإنما كان الإنشاء بالحروف، لأنه معنى يتعلق بجزأين مسند ومسند إليه، إذ الجمل الإنشائية كالاخبارية في الإسناد، فكما أن المعاني التي تتعلق بالجزأين في الاخبار لا تكون إلاّ بالحروف، كأنْ ولام الابتداء وأشباههما والنفي، فكذلك المعاني التي تتعلق بالجزأين في الإنشاء كحرف الاستفهام وليت ولعل ولام الأمر ولا في النهي وأشباه ذلك، فإذا وجد معنى إنشاء من غير حرف دلَّ عليه، فإما أن يكون محذوفاً كهمزة الاستفهام في مثل قوله تعالى عند بعضهم ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾[الأنعام: 76]، وإما أن يكون الفعل أو الاسم أو الجملة قد ضمّنت ذلك مثل قوله: بعت، ومن أبوك، وأنتِ طالق"[1].

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

الأول: إنّ الإنشاء لا يكون بالحروف إلاّ إذا نابت عن الصيغ الصرفية، ودلت دلالتها إيجاباً وإثباتاً ونفياً ونهياً.

الثاني: الإنشاء ليس معنى يتعلق بجزأين، بل هو أعم من ذلك، لأن الإسناد هو الذي يعلق وليس الإنشاء.

الثالث: الإنشاء لا يقتصر على الإسناد، لأن الإسناد أساس الإعلام، والأصل في الإنشاء أن يكون بالصيغة الصرفية، وما ناب عنها، لأنه إنباء قد يتحقق وقد لا يحصل.

الرابع: ليس الحرف أصلاً للإنشاء، بل الصيغة.

الخامس: لا يكون الفعل وحده أو الاسم أو الجملة إنشاءً إلاّ على مذاهب التقطيع اللغوي التي جعلت الكلام موزعاً على الحرف والفعل والاسم والجملة في نطاق ضيق، كما في الشرط والقسم.

السادس: الآية الكريمة (هذا ربي) ليست إنشاءً بل حكاية قوم كانوا يعبدونه فقوله ردّ على إدعائهم، إذ "قال لهم هذا ربي أي في زعمكم، كما قال الله جل وعز ﴿ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص:62]، فأضافه إلى نفسه حكاية لقولهم"[2]، فهو "قول من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكي قوله كما هو غير

(1) الأمالي النحوية: 4/ 64.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 266.

متعصب لمذهبه، لأن ذلك أدعى إلى الحق وأنجى من الشغب، ثم يكر عليه بعد حكايته فيبطله بالحجة "[1].

السابع: لقد عوّل على الظاهر بحسب الطريقة المعيارية فخلط بين الإنشاء والخبر اللذين تتضمنها الجملة، فقد تكون (بعتُ) إنشاءً، وذلك إذا كانت شرطاً وقد تكون خبراً على القطع بالصيغة "ومن صوره أن تقول: بعتك هذا بعشرين على أن تبيعني ثوبك بعشرة "[2]، وأما الخبر فإن الصيغة دالة على معنى الإثبات، لأن أمر البيع أو الشراء قد وقع حتماً، لأن (بعتُ) من الأضداد[3]، أي بمعنى اشتريت فقد حصل الإثبات بنسبة الصيغة إلى متعلقها أما قوله أنت طالق، فإنه إعلام واقع بالإسناد إلى الضمير وفيه الخطاب، وهو أيضاً مرفوع المحل على الابتداء، وهو إثبات، بدليل حكايته، كما أن صيغة خبره دالة على الثبوت، لأنها للنسب لتجريدها من علامة التأنيث، فإن دخول التاء للحدوث والتجدد، وسقوطها للثبوت على النسب لأنا " نقول امرأة حائضة غدا ومرضعة غدا فلا ينزعون الهاء، لأنه شيء لم يثبت، وإنما الإخبار عنه على لفظ الفعل، وهو قولنا: تحيض غدا وترضع غدا"[4]، وكذلك طالق، فما " كان على فاعل مما لا يكون للمذكر وصفاً، فهو بغير هاء قالوا: امرأة طالق وحامل وطامث"[5].

فإنّ الثبوت لا يكون في الإنشاء، لأنه طلب فيكون قوله أنت طالق جواباً له، لأن الإعلام فعل المتكلم بناءً على طلب سابق وكلامه ردّ على ما عرض عليه، وقد تكون الجملة دالةً على الجواب، لأنه " لا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطاً كان أو قسماً أو غيرهما، ألا تراك لا تقول: أقُمْ إن تقم، فأما قولك أقوم إن قمت، فإن قولك: أقوم

(1) الكشف: 2/ 31.

(2) لسان العرب: مادة (بيع).

(3) ثلاثة كتب في الأضداد ، للأصمعي وللسجستاني ولابن السكيت ، دار المشرق ، بيروت: 225.

(4) المخصص: 16/ 121.

(5) أدب الكاتب: 230.

ليس جواباً للشرط ولكنه دال على الجواب، أي إن قمتَ قمتُ، ودلّت أقوم على قمت، ومثله أنت ظالم، إن فعلت، أي إن فعلت ظلمت، فحذفت (ظلمت) ودلَّ قولك: أنت ظالم عليه"[1].

إنَّ المحذوف من الجملة بمنزلة المذكور، لأن الرد ينبغي أن يكون مطابقاً للطلب من جهة معنى الثبوت والتجدد، فإن دلالة (أنت ظالم) بخلاف (ظلمت)، لأن النسبة لا تماثل الإعلام، لأنه أثبت وأدوم، والجواب المناسب فأنت ظالم، ولم يذكر لدلالة الظاهر عليه فقدم ما يدل عليه لغرض القطع في الإثبات، فيكون صادراً عن يقين بالجزاء، لأن الأجوبة متفاوتة قوةً وضعفاً بحسب دلائلها، نحو قوله تعالى﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ ⁽٧⁾ أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةُۢۗ بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ فِي ٱلۡعَذَابِ وَٱلضَّلَٰلِ ٱلۡبَعِيدِ ﴾ [سبأ: 7-8]، فقد أجاب الله تعالى بما يناسب قولهم، فجعل ﴿بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ﴾ ردّا على قولهم ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾، فليس "محمدﷺ من الافتراء والجنون في شيء، وهو مبرأ منهما، بل هؤلاء القائلون الكافرون بالبعث واقعون في عذاب النار وفيما يؤديهم إليه من الضلال عن الحق وهم غافلون عن ذلك، وذلك أجن الجنون وأشده إطباقاً على عقولهم، جعل وقوعهم في العذاب رسيلا لوقوعهم في الضلال كأنهما كائنان في وقت واحد، لأن الضلال لما كان العذاب من لوازمه وموجباته جعلا كأنهما في الحقيقة مقترنان"[2]. فقد ردّ تعالى إنكارهم البعث وأثبت أن دعواهم على غير بصيرة، لأن الافتراء أخص من الكذب، لأنه بمعنى الاختلاق العجيب، و"الفرية: الكذب فرى كذباً فرياً وافتراه اختلقه... وفرى فلان كذا إذا خلقه وافتراه اختلقه والاسم الفرية"[3]. فقد بيّن تعالى ضلالهم بوصفه بالبعد، وهو للمكان، لأنهم نسبوا الجنون إلى عاقل قادر على اختلاق العجيب، وليس إلى كاذب مع أنهم أجابوا ما يطابق، وهم لم يعتقدوه في قولهم تعالى

(1) الخصائص: 2/ 387- 388.

(2) الكشاف: 3/ 280.

(3) لسان العرب: مادة (فرا).

﴿إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: 7]، وما لا يطابق الواقع، لأنهم جعلوا الرسالة مفتراة وذلك "ردّ من الله تعالى عليهم ترديدهم وإثبات لهم ما هو أفظع من القسمين وهو الضلال البعيد عن الصواب بحيث لا يرجى الخلاص منه، وما هو مؤداه من العذاب وجعله رسيلاً له في الوقوع ومقدماً عليه في اللفظ للمبالغة في استحقاقهم له والبعيد في الأصل صفة الضال ووصف الضلال به على الإسناد المجازي"[1]. فإنّ الجواب المحكم يكشف حقيقة السائل، ويبين مقدار تهكمه وسخريته، فيردعه بالحجة المناسبة التي تصحح إخراجه لسؤاله، كما أخرج المشركون سؤالهم تعالى﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾ [سبأ: 7]، بطريقة المتجاهل المتلهي لأنهم "كانوا يقصدون بذلك الطنز والسخرية، فأخرجوه مخرج التحلي ببعض الأحاجي التي يتحاجى بها للضحك والتلهي متجاهلين به وبأمره"[2]، وذلك غاية اعتقادهم ودليل عنادهم في إبطال الرسالة، و"هذا كقول القائل في الاستبعاد: جاء رجل يقول إنَّ الشمس تطلع من المغرب إلى غير ذلك من المحالات"[3]، وذلك لأن "لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً، وذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً وكذلك مررت برجل أيّما رجل، لأن (ما) زائدة، وإنما كان كذلك، لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله: من الخبرية"[4]، وكذلك السخرية لما طرأت على السؤال جعلته خبراً عن السائل نفسه وهو لا يدرك عاقبته عليه، لأن طريقة التركيب والنغمة الصوتية، والوقف والابتداء، والرتبة والمشترك اللفظي، والإعلام والإنباء، والمطاوعة والطلب في بناء الصيغة الصرفية، والوصل النحوية، ونحو ذلك من الدلائل الكلامية هي التي تخصص العموم اللغوي لمجتمع ما، وليست الصناعة اللفظية التي وضعت معايير عقلية لتحديد

---

(1) أنوار التنزيل: 566.

(2) الكشاف: 3/ 281.

(3) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 25/ 244.

(4) الخصائص: 3/ 269.

عملية التفكير اللغوي في الأصل والفرع، بدليل قوله تعالى ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [محمد: 30]، أي "في نحوه وأسلوبه.. وقيل: اللحن أن تلحن بكلامك أي تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية، قال:

ولقد لحنت لكم لكيما تفقهوا والللحن يعرفه ذوو الألباب

وقيل للمخطئ: لاحن، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب"[1]، وذلك لأن اللغة عامة في أنظمتها ورموزها، إلاّ أنها خاصة في استعمالاتها، لأن الكلام فردي، والأفراد مختلفون، ولكل واحد نغمته الخاصة وطريقته وأسلوبه فيميل بكلامه إلى جهة نحوية معينة كالذكر والحذف والإظهار والإضمار والتعريض، والتورية ونحو ذلك في صور الطلب والجواب والتفسير، والاعتراض إعلاماً أو إنباءً بحسب الغرض المقصود توليدا للمعاني الجديدة، وتوسيعاً لها، برموز محدودة تخرج الكلام بشكل مناسب للمراد تقديماً وتأخيراً مما يجعل طريق المعاني أوسع من طريق اللفظ، وقد قيل بخلاف ذلك، بدليل التقدير النحوي للمتعلقات واتحاد معنى الجملة الفعلية في التقديم بالجملة الاسمية "من قبل أن هذه إنما هي صناعة لفظية يسوغ معها تنقل الحال وتغيرها، فأما المعاني فأمر ضيق، ومذهب مستصعب، ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا: قام زيد سمّيته فاعلاً، وإن سئلت عن زيد من قولنا: زيد قام سميته مبتدأ لا فاعلا، وإن كان فاعلا في المعنى، وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاختلفت السمة فأما المعنى فواحد فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى"[2].

إنَّ المعاني الوضعية تختزل في التركيب، والمعاني النحوية تتبع الموضع أو الموقع والرتبة، ولكن المعاني الدلالية أوسع من ذلك بكثير بدليل الإيحاء والإشعار وخروج المعنى النحوي العام في صور مختلفة، ولكل صورة معنى مختلف، بدليل مجيء الطلب في

(1) الكشاف: 3/ 538.

(2) الخصائص: 1/ 342- 343.

صورة الجواب وبالعكس وليس الإعلام بمعنى الإنباء، لأن الإسناد بخلاف النسبة، فالخبر "ما أتاك من نبأ عمن تستخبرئ"[1]، والابتداء في حقيقته إخبار، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، فهو في حقيقته جواب لطلب سابق، بدليل ضمير الشأن والفصل، ومجيء الخبر في صورة الطلب وبالعكس، والابتداء بالنكرة للدعاء، نحو سلام، وويل ونحوهما، لأنهما أثبت وأدوم من النسبة في الدعاء واشتراك حروف الاستفهام والعطف بين الطلب وجوابه تقريراً وتحقيقاً لغرض التعظيم والتحقير والتهكم والاستخفاف والاستدلال للكشف عن كوامن الوجدان ونحو ذلك. وكذلك خروج الصيغة الصرفية إلى معنى الإيجاب في المطاوعة لاختصاصها بالانفعال والافتعال والتفاعل مع الأحداث فجاءت أوزانها معبرة عن طبيعة المطاوع لبيان صفة التمكن والتقدم فيها استجابة لإرادة المتكلم، لأن المفعول قد لا يستجيب فلا يمتثل للإرادة.

الرصف اللغوي:

إنّ الدراسة الصوتية والصرفية والنحوية تعتمد الطرق المتبعة في الرصف المعبر للإفادة، وقوامه شد الأجزاء في البناء اللغوي بعضها إلى بعض، لأن "الرصف: ضم الشيء بعضه إلى بعض ونظمه رصَفَه يرصفه رصْفاً فارتصف وترصّف وتراصف، ورصف الحجر يرصفه رصفاً: بناه فوصل بعضه ببعض والرصف: الشدُّ والضم، وعملٌ رصيف وجواب رصيف، أي محكم رصين"[2].

والرصف بخلاف الرصّ، وذلك لأن الصاد مطبق والفاء مفتوح. والإطباق: "أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى، مطبقاً له ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والضاد سينا"[3]، فأفاد الإطباق والتضعيف إطالة الصوت وإحكام الشدّ في الجمع والضم حتى

---

(1) لسان العرب: مادة (خبر).

(2) لسان العرب: مادة (رصف).

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 70.

الإلصاق، و "كل ما أُحكم وضم فقد رصّ، ورصصت الشيء أرصّه رصّاً، أي ألصقت بعضه ببعض ومنه بنيان مرصوص وكذلك الترصيص"[1].

فشبّه اجتماع الكلمة الدالة على تلاصق النيّات في الموالاة بالبنيان المرصوص لإحكامه في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ [الصف: 4]. فإن "من يثبت في الجهاد في سبيله ويلزم مكانه كبيوت البناء المرصوص ويجوز- والله أعلم- أن يكون عني أن تستوي نياتهم في حرب عدوهم حتى يكونوا في اجتماع الكلمة وموالاة بعضهم بعضاً كالبنيان المرصوص"[2]. فإنّ المصفوفين متراصون فيما بينهم من غير فرجة أو خلل بدليل تداخل الحالين (صفا) و (كأنهم بنيان)، وذلك أقوى وأثبت من الرصف، لانخفاض الفاء واستعلاء الصاد بدليل منع الإمالة، لأن "الصاد أحد الحروف المستعلية التي تمنع الإمالة... فمن قال في عابد: عِابد لم يقل في صالح صِالح"[3].

ومزية الرصف اللغوي الجمع بين المتناقضات تبعاً للمراد، لاختلاف الدواعي والغايات بحسب تباين المواقف والأحوال و"ليس كل كلام إعادة لكلمات سابقة فقط، بل هو في نفس الوقت إنشاء لنطق جديد، لأنه لا يمكن لموقف من المواقف، أو لدافع من الدوافع إلى الاتصال، أن يكون كالموقف أو الدافع السابق في كل تفاصيله. ومن هنا نجد المرء في الموقف الجديد موكولاً لا إلى ذاكرته اللغوية فحسب، بل إلى قدرته اللغوية على الإنشاء كذلك[4]، فيحدث تغييرات في نظامه الصرفي أو في الروابط التي تجمع بين دوال النسب التامة والناقصة، و"من ثم كان إلصاق العناصر التي كانت منعزلة في بادئ أمرها يسمح للغات بأن تجدد نظامها الصرفي ومن جهة أخرى كثيراً ما يعمل البلى الصوتي على اختزال طول الكلمات وهدم الإعراب وإرجاع الكلمات التي كانت

(1) لسان العرب: مادة (رصص).

(2) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 164.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 218.

(4) اللغة بين المعيارية والوصفية: 31.

قد صارت متعددة المقاطع إلى حالة وحدة المقطع، أي إلى إحياء حالة الإلصاق من جديد... إنّ اللغة لا توجد خارج أولئك الذين يفكرون ويتكلمون. إنها تمد جذورها في أعماق الضمير الفردي، ومن هنا تستمد قوتها لتتفتح على شفاه الناس. غير أن الضمير الفردي ليس إلا عنصراً من عناصر الضمير الجمعي الذي يفرض قوانينه على كل فرد من الأفراد، وعلى هذا فتطور اللغات ليس إلا مظهراً من مظاهر تطور الجماعات"[1]، بل هو مظهر من مظاهر غلبة الرصف الفردي، لأن التعبير اللغوي في حقيقته بيان الإبداع الفردي في الرصف بنوعيه الإلصاقي في النظام الصرفي والجمعي للأنظمة الصرفية مع ما تتطلبه من أسماء المحسوسات لاختصاص النظام الصرفي بإيجاد المعاني في غيره من أنظمة المصفوفات اللغوية غيرها من المصفوفات في رصف العبارات اللغوية، وهي التي يستعملها الفرد للتواصل مع غيره من أبناء لغته، لأن الرصف المفيد مركّب من أنظمة مختلفة، وهي مركبة من الكلمات المفردة، والمفردة مركبة من الحروف، ولها هيأة تلتحم فيها وتظهرها بصورة معينة حتى تكون تامة، و"الحروف على قسمين، بعضها بيّنة المخارج ظاهرة المقاطع، وبعضها خفيّة المخارج مشتبهة المقاطع، وحروف العرب بأسرها ظاهرة المخارج بيّنة المقاطع، ولا يشتبه شيء منها بالآخر. وأما الحروف المستعملة في سائر اللغات فليست كذلك، بل قد يحصل فيها حرف يشتبه بعضها بالبعض، وذلك يخلّ بكمال الفصاحة، وأيضاً الحركات المستعملة في سائر لغة العرب حركات ظاهرة جليّة، وهي النصب والرفع والجر، وكل واحد من هذه الثلاثة فإنه يمتاز عن غيره امتيازاً ظاهراً جلياً، وأما الاشمام والروم فيقل حصولهما في لغات العرب، وذلك أيضاً من جنس ما يوجب الفصاحة"[2].

فإنّ الصيغ الصرفية تجمع الصلب والرخو والمتقارب في المخارج والمتباعد، وهي تتوالى في الرصف بحسب الاختيار المناسب للمراد، وتنضبط بأوزان لها دلالات عرفية، قابلة لظلال من المعاني الجديدة بالرصف الماهر نسجاً وتنظيماً وترتيباً، و"إذا كان صحيحاً

(1) اللغة، لفندريس: 423- 434.

(2) التفسير الكبير: 27/ 97.

أن الطفل يكتسب اللغة بالاحتكاك بمن حوله، فيتعلم بالمشاركة والمحاكاة فإن هاتين الأداتين (المشاركة والمحاكاة) تؤثران في الكبير كما تؤثران في الطفل، وإذا كان أثرهما على الطفل إعانته على مطابقة الاستعمالات في داخل الأسرة التي هي مجتمعه وعالمه، فإن الكبير سيجد في فسحة الاختلاط العام أسرة تشمل المتكلمين بلهجات، أو ربما بلغات مختلفة، وسوف لا تكون المشاركة والمحاكاة هنا عاملين من عوامل المطابقة فحسب وإنما قد تكونان كذلك من عوامل التشعب وعدم التجانس في العادات النطقية للمتكلمين بلهجة واحدة"[1].

إنّ التطابق غير حاصل في التطبيق العملي للغة لاختلاف الألسنة باختلاف البيئات والشرائع الاجتماعية فقد قال تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴾ [الروم: 22]، والمراد بالألسنة " اللغات أو أجناس النطق وأشغاله، خالف عزّ وعلا بين هذه الأشياء حتى لا تكاد تسمع منطقين متفقين في همس واحد ولا جهارة ولا حدّة ولا رخاوة ولا فصاحة ولا لكنه ولا نظم ولا اسلوب ولا غير ذلك من صفات النطق وأحواله، وكذلك الصور وتخطيطها، والألوان وتنويعها، ولاختلاف ذلك وقع التعارف، وإلاّ فلو اتفقت وتشاكلت وكانت ضرباً واحداً لوقع التجاهل والالتباس، ولتعطلت مصالح كثيرة، وربما رأيت توأمين يشتبهان في الحلية فيعروك الخطأ في التمييز بينهما، وتعرف حكمة الله في المخالفة بين الحلي، وفي ذلك آية بيّنة، حيث ولدوا من أب واحد وفرعوا من أصل فذّ، وهم على الكثرة التي لا يعلمها إلاّ الله مختلفون متفاوتون"[2]. لذلك فإن المطابقة في الاستعمال لا تحصل لاختلاف النغمة الصوتية في الرصف التقليدي، كما أن المحاكاة بخلاف المشاركة، لأن التقليد ليس كالمحادثة، لأنها تجاذب الحديث بين طرفين في أمر ما، ولو تطابقا لم يحصل مبرر للمشاركة، لأن كل ما يحتاجه المتحدث من لغته هو عناصرها العرفية، أما رصفها ونظمها وتأليف عباراتها فراجع إلى المعبّر نفسه وليس إلى العادات،

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية: 72.

(2) الكشّاف: 3/ 218.

لأنها معلومة عرفاً عاماً والفرد لا يخرج عنها بالمحاكاة بل بقدراته الفكرية والوجدانية، إذ يتم عدم التجانس والتشعب بحسب التعبيرات الاجتماعية والثقافية والظروف التاريخية، لأن "التطور اللغوي يعتمد اعتماداً وثيقاً على الظروف التاريخية، فبين التطور اللغوي والظروف الاجتماعية التي تتطور فيها اللغة صلة وثيقة، إذ أن تطور المجتمع يستتبع تطور اللغة في طريق معينة، لذلك يحق لنا أن نتساءل عما إذا كان تاريخ اللغة يمثل مرآة ينعكس فيها تاريخ الحضارات، وإذا نظرنا إلى مسألة تقدم اللغة هذه النظرة رأيناها تبدو أمام أعيننا في وضع جديد"[1].

إنّ الوضع الجديد يحدثه المبدعون، وهم بدورهم يخلقون المبدعين الذين يفرضون طرقاً رصفية لغوية تكون أساساً للتشعب وعدم التجانس سواء كانت إلصاقية أم نظمية تأليفية هذا فضلاً على التنغيم بأنواعه الصرفية والنحوية والدلالية فإن طرائق الرصف الصوتي تحدث تغييراً نغمياً متجدداً "فكل لغة لها نغمة خاصة بها، وذلك أن مقاطع الكلام تختلف في ألحانها الموسيقية، فمنها ما هو عالٍ، ومنها ما هو واطئ تتدرج بين تلك الغايتين.. وبعض اللغات تضيف إلى النغمة التي وصفناها: الضغط، يعني أنها تفرق بين المقاطع والكلمات بمقدار القوة التي تنطق بها أيضاً فبعض المقاطع قوي، كأنه يصاح به، وبعضها ضعيف كأنه يُهْوَ به"[2]. والنطق قابل للتغيير؛ لأنه فردي والفرد متغير في رصف نغماته بحسب قدراته وما يطرأ عليه من ظروف وأحوال "فإذا صادف ما أبدعه قبولاً عاماً في المجتمع كان هذا الفرد إلى جانب كونه خاضعاً للمستوى الصوابي خالقاً له ومشتركاً في القيام عليه، وبهذا يكون من المحتمل بالنسبة للفرد أن يكون مؤثراً أو متأثراً بالنسبة للمستوى الصوابي"[3].

إنّ المصادفة والاحتمال يجعلان الفرد أسير قيود قد لا يجد خلاصاً منها والحقيقة بخلاف ذلك، لأن النظام الصوتي والصرفي والنحوي للغة في متناول أفرادها وهم الذين

(1) اللغة: 427.

(2) التطور النحوي للغة العربية: 71.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية: 64.

يرصفون أجزاءه في الاستعمال بحسب الحاجة، ففي "كل لغة ترتبط الأصوات بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، فهي تكون نظاماً متجانساً مغلقاً، تنسجم أجزاؤها كلها فيما بينها، هذه هي أول قاعدة من قواعد الصوتيات، وهي ذات أهمية قصوى، لأنها تثبت أن اللغة لا تتكون من أصوات منعزلة بل من نظام من الأصوات"(1)، كما تثبت خضوع القواعد للنظام الصوتي المتغير بالرصف المتجدد للاستعمال الفردي، إذ تكتسب الأصوات صفاتها بالمجاورة سواء بالإلصاق في النظام الصرفي أم بالتركيب في النظام النحوي، لأنه لا يحدث التغير للصوت منعزلاً عن عملية الرصف بأنواعه المختلفة، لذلك فإن التغيير الصوتي يحدث تدريجياً ولا يفرض، لانصهاره في جملة الكلام كما أنه لا يحدث فجأةً كما قيل "وثمة أسباب فجائية للتطور الصوتي، كأن يحدث التغير في صفة من صفات صوت من أصوات الفونيم، فتتبعه بقية أصوات الفونيم في هذا التغير للرغبة في خلق انسجام في النطق وظناً من المتكلمين أن ذلك تصحيح طبيعي للنطق ويبدأ ذلك في كلمة واحدة وعلى لسان واحد أو في كلمات متفرقة على ألسنة متعددة ثم يعم المجتمع، وقد يكون تحول الضاد العربية في النطق من هذا القبيل، وكذلك حلول التاء محل الثاء وحلول الدال محل الذال"(2).

لقد عوّل القائل على الظن جرياً وراء فكرة التطور لتفسير الظواهر اللغوية بدون برهان أو دليل علمي يركن إليه، إذ لم يقدم سوى الرغبة في خلق الانسجام الصوتي متناسياً أن الكلام كله قائم على رصف المتناقضات والعناصر المتباينة بدليل اختلاف مخارج الأصوات وصفاتها وكثرة الأوزان والروابط التي تجمع فيما بين أسماء المعاني وأسماء المحسوسات فإنها جميعاً تذوب في قوالب فنية بحسب القدرات الفردية في رصف النظم المختلفة، فلا أحد يعلم يقيناً نسبة التغيير الصوتي إلى فرد بعينه أو يعرف علة حقيقية للانقلابات الصوتية "فإن تساء لنا: أية علة أوجبت هذه الانقلابات الصوتية القانونية، أي المطردة؟ لن يمكننا أن نرد جواباً شافياً، فإنا لا نعلم علل تغيرات النطق

(1) اللغة ، لفندريس: 62.

(2) اللغة بين المعيارية والوصفية: 96.

علماً بيناً يقينيا"(1). فقد ألهم الله تعالى الإنسان الصناعة اللغوية، كما علمه الصناعات الأخرى بما حباه من نعمه وأفضاله فرفعه بها بأن مكّنه منها ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس:35- 36].

إنّ الإنسان يحتفظ في ذاكرته بأنظمة لغته التي تعلمها من محيطه، فتكتسب أعضاؤه مرونة في استعمالها، بعد أن يستقر النظام اللغوي فيه، فيتولى آلياً الرصف تبعاً لمراده، وهذا الرصف خلق جديد لعناصر قديمة، لأن الكلام في حقيقته عملية رصف فردية خلاقة لروابط نظمه، لأن "القوانين الصوتية لا تشبه حتى قوانين الطبيعة والكيمياء، فالذي يجمع بين حالين متتابعين في لغة واحدة إنما هو رباط تخلقه وليس رباطاً طبيعياً، لذلك لا يمكن أن نعرف مقدماً كيف يتطور هذا الصوت أو ذاك، لأنه يوجد دائماً في تطور الأصوات عدد يكثر أو يقل من العوامل غير المنظورة التي تنتج أثرها، ومع ذلك فالقانون الصوتي، بوصفه تعبيراً عن تغير وقع في الماضي له صفة الإطلاق، هذه الصفة نتيجة لانسجام النظام الصوتي وإطراد التغيرات، ولما كان التغير لا ينحصر في كلمة منعزلة، بل في آلية النطق نفسها، فإن جميع الكلمات التي تتبع آلية واحدة في النطق تتغير بنفس الصورة هنا مبدأ القوانين اللغوية بأسره وهذه القوانين ليست إلا عبارات تلخص هذه العمليات وإلا قواعد من الارتباطات"(2).

إنّ الكلام عملية عضوية ترصف بانتظام وانسجام عالٍ جميع المتناقضات والعناصر المتباعدة والأجزاء المختلفة و" مما يدل على أن الكلام هو الجمل المتركبة في الحقيقة قول كثير(*):

لَو يَسْمعونَ كما سَمِعتُ كلامَها ... خَرّوا لعَزَّة رُكَّعاً وسُجودا

فمعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجي ولا تحزن ولا تمتلك قلب السامع، وإنما ذلك

(1) التطور النحوي للغة العربية: 27.

(2) اللغة ، لفندريس: 72.

(*) ديوانه: 97.

فيما طال من الكلام وأمتع سامعيه لعذوبة مستمعه ورقة حواشيه "[1]، كما أنه دليل كوامن نفس صاحبه فيما يرصف في نحو قوله وأسلوبه وجهات مكوناته، كما قال تعالى ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾[محمد: 29- 30]، أي " في نحوه وأسلوبه وعن ابن عباس: هو قولهم: ما لنا إن أطعنا من الثواب ولا يقولون: ما علينا إن عصينا من العقاب. وقيل: اللحن أن تلحن بكلامك أي تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية، قال:

ولقد لحنت لكم لكيما تفقهوا ... واللحن يعرفه ذوو الألباب

وقيل للمخطئ لاحن، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب"[2].

وإمالة جهة الكلام تكون بإنشاء علاقات بأدوات رابطة تخرج به عن التصريح، وذلك لا يتم إلا بعمليات رصف متتابعة يكمل بعضها بعضاً في تلاحم دقيق مناسب للمقصود، فإن الكلام يظهر الضمائر ويبرز السرائر بدلائل رصفه وما توحي به من معانٍ وما تشعره من دلالات، وهذا الرصف المنظم أقوى تعريفاً بصاحبه من ظاهر علاماته، وأصدق هوية له، فقد أكد الله تعالى معرفة مرضى القلوب بتوكيدات تحقيقاً للكشف المبين لما يبطنون، ودفعاً لما يظنون، فإن " الإراءة بمعنى التعريف وقوله ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ ﴾ لزيادة فائدة، وهي أن التعريف قد يطلق ولا يلزمه المعرفة، يقال عرّفته ولم يعرف وفهّمته ولم يفهم، فقال ههنا ﴿ فَلَعَرَفْتَهُم ﴾ يعني عرّفناهم تعريفاً تعرفهم به إشارةً إلى قوة التعريف، واللام في قوله ﴿ فَلَعَرَفْتَهُم ﴾ هي التي تقع في جزاء (لو) كما في قوله ﴿ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ ﴾ أدخلت على المعرفة إشارةً إلى أن المعرفة كالمرتبة على المشيئة كأنه قال: ولو نشاء لعرفتهم، ليفهم ان المعرفة غير متأخرة عن التعريف، فتفيد تأكيد التعريف، أي لو نشاء لعرفناك تعريفاً معه المعرفة لا بعده، وأما اللام في قوله تعالى ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ ﴾

---

(1) لسان العرب: مادة (كلم).

(2) الكشاف: 3/ 538.

جواب لقسم محذوف كأنه قال ولتعرفنهم والله"[1]، فإن ﴿ لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ هو الوجه الخفي لقائله، لأنه يميل به عن غيره فيعرف به، فإن "اللحن ما تلحن إليه بلسانك أي تميل إليه بقولك، ومنه قوله عز وجل ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ أي نحو القول، دل بهذا أن قول القائل وفعله يدلان على نيته وما في ضميره"[2].

فإنّ نحو القول دليل حاجةٍ نفسية، تتجلى فيه بطريقة رصف أنظمته المختلفة، فيكوّن الرصف النظمي صورة النفس الحقيقية كما قال تعالى ﴿ وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَاهَا ﴾ [يوسف: 68]، و"هي شفقته عليهم وإظهارها بما قاله لهم ووصاهم به"[3]، فقوله أظهر مكنونات نفسه وهي التي تأمر صاحبها وتزين وتحسّن له المكروه، وإذا حصلت النفرة فيها عن شيء ما منعتها من التدبّر والوقوف على دقائقه، فتعرض عن قبوله، ولا يؤثر فيها بيانه بأي رصف مهما بلغت جودته في تفصيل معانيه وتفريق مبانيه ورقّة حواشيه، بدليل قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ [فصلت: 5]، لأنهم نفروا منه، فكانت النفرة حجاباً مانعاً من قبول الحق لعدم فهمه، وقد "وقع الاقتصار على هذه الأعضاء الثلاثة، وذلك لأن القلب محل المعرفة وسلطان البدن، والسمع والبصر هما الآلتان المعنيتان لتحصيل المعارف، فلمّا بيّن أن هذه الثلاثة محجوبة كان ذلك أقصى ما يمكن في هذا الباب"[4].

فإنّ شدّة النفرة منعت عمل القلب والجوارح عن إدراك فضيلة الرؤية الصائبة لتغلف القلب بها وتمكّنها فيه، كما ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة: 88]، فلا تفقه شيئاً لنفرة النفس الشاعرة بالمعرفة، لأنها مطبوعة على الشح وتميل إلى الشهوات وتسخر الجوارح لمرادها، وتستعمل القوى الكلامية لتحقيق مآربها، بدليل

(1) التفسير الكبير: 28/ 69- 70.

(2) لسان العرب: مادة (لحن).

(3) الكشاف: 2/ 333.

(4) التفسير الكبير: 27/ 98.

قوله تعالى ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾[النساء: 128]، فقد جعلها حاضرةً للشح، لأنها مطبوعةً عليه إلا من عصمه الله فيصرفها عن الإساءة كما قال يوسف عليه السلام ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾[يوسف: 53]، فإن النفس تحمل صاحبها على كل أمر، وهي التي تتولى الرصف اللغوي بنوعيه المسموع والمكتوب وما ينتج عنهما من عمل الأعضاء ومنها أعضاء النطق، وما يترتب على عملها من سعادة أو شقاء، كما قال تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: 105]، فهي "لا تتكلم بما ينفع وينجي من جواب أو شفاعة"[(1)]، وهو "نظير قوله ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [النبأ: 38]، فإن قلت كيف يوفق بين هذا وبين قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ [النحل: 111]، وقوله تعالى ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: 35- 36]، قلت: ذلك يوم طويل له مواقف ومواطن، ففي بعضها يجادلون عن أنفسهم، وفي بعضها يكفّون عن الكلام فلا يؤذن لهم، وفي بعضها يُؤذن لهم فيتكلمون، وفي بعضها يختم على أفواههم وتكلم أيديهم وتشهد أرجلهم (فمنهم) الضمير لأهل الموقف، ولم يذكروا، لأن ذلك معلوم، ولأن قوله ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ يدل عليه"[(2)]. فإنّ تنكير (نفس) يدل على الإحاطة والعموم والشمول لكل نفس، كما أنه يلفت الانتباه إلى عظيم ما تتكلم به أو تقوله، لأنها المسؤولة عن كل ما يصدر عنها، لأنها أساس كل رصف، وهي العامل الحقيقي الذي يؤثر في التراكيب النظمية بدليل قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: 16- 18]، أي ما "تحدث به نفسه وهو ما يخطر بالبال والوسوسة الصوت الخفي"[(3)]، و"وسوسة النفس: ما يخطر ببال الإنسان ويهجس في ضميره من

(1) أنوار التنزيل: 306.

(2) الكشاف: 2/ 293.

(3) أنوار التنزيل: 687.

حديث النفس، والباء مثلها في قولك صوّت بكذا وهمس بـه، ويجـوز أن تكـون للتعديـة والضمير للإنسان: أي ما تجعله موسوساً و(ما) مـصدرية، لأنهـم يقولـون حـدّث نفـسه بكذا كما يقولون حدّثته به نفسه"[1]. فإنّ النفس تجعل الإنسان متحـدثاً عمـا فيهـا فـيلفظ أو ينطق أو يخط بيمينه بشكل يتناسب مع ما تمليه عليه نظمـاً وترتيبـاً، لأن الغـرض مـن الألفاظ المعاني التي تحملها، والمعاني تحقق ما تريده بوساطة الرصف اللغوي وهو الظـاهر شكلاً لما يخفيه وما يكنه في نفسه فهو دليل تمكن النفس من صاحبها لذلك يلحقها الويـل والندامة على تفريطها وتزيينها وتطويعها واستعمالاتها لأعضائها نطقاً وخطأً، كمـا قـال تعـالى﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٥٥﴾ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ ﴿٥٦﴾ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الزمـر: 55- 58]، أي "وكراهـةَ أن تقول مثل هذا القول الذي يؤدي إلى مثل هذه الحال التي الإنسان فيها في الـدنيا، لأن الله قد بين طريق الهدى، الحي في نيته بمنزلة من قد بعث، لأن الله خلقه مـن نطفـة وبلغـه أن مَيّز فالحجة عليه"[2].

إنّ أقوال النفس المتحيرة بين الندامة على التفـريط في الطاعـة وبـين تمـني الرجعـة متحققة فعلاً في النظم المطابق لوجودها عند بعثهـا، ولـيس الكراهـة مـن قولهـا، لأنـه لا يؤدي حالها في الدنيا بدليل تمـني الرجعـة والجـواب عمـا قالـت في قولـه تعـالى﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [الزمـر:59]. قال الزمخشري: "فإن قلت: هلا قرن الجـواب بمـا هـو جـواب لـه وهـو قولـه ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ ولم يفصل بينهما بآية. قلت: لأنه لا يخلو إما أن يقدم على أخرى القرائن الثلاث فيفرق بينهن، وإما أن تؤخر القرينة الوسطى فلم يحسن الأول لما فيـه مـن تبـتير الـنظم

(1) الكشاف: 4/ 5.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 395.

بالجمع بين القرائن. وأما الثاني فلما فيه من نقض الترتيب، وهو التحسر على التفريط في الطاعة ثم التعلل بفقد الهداية ثم تمني الرجعة، فكان الصواب ما جاء عليه، وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها ثم أجاب من بينها عما اقتضى الجواب"[1].

إنّ ترتيب القرائن بحسب ما رصفته النفس المذهولة بالأهوال التي تنتظرها فهي مترددة متحيرة بدليل (أو) فقد جاءت "للدلالة على أنها لا تخلو من هذه الأقوال تحيراً وتعللاً بما لا طائل تحته"[2]، فإن التقديم يخل بالنظم المطابق، كما أن الترتيب يحكي الواقع فعلاً لذلك جاء الجواب مثبتاً لما نفته النفس عنها مؤكداً بـ(قد)، والفعل الماضي الدال على تحقق الوقوع وبيان حال النفس الكافرة استكباراً في الدنيا، كما بينت القرائن حالها في الدار الأخرى، فكان الرصف اللغوي كاشفاً لحقيقة الحالين معاً بدلائل القرائن اللفظية، لأن الرصف اللفظي في حقيقته وصف لحال النفس في موقف ما، وذلك يتضح في المقابلات المتناقضة، ففي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴿٤٥﴾ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحۡكُمُ بَيۡنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴿٤٦﴾ وَلَوۡ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفۡتَدَوۡاْ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلۡعَذَابِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمۡ يَكُونُواْ يَحۡتَسِبُونَ ﴿٤٧﴾ وَبَدَا لَهُمۡ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿٤٨﴾ فَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ضُرّٞ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلۡنَٰهُ نِعۡمَةٗ مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمِۭۚ بَلۡ هِيَ فِتۡنَةٞ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [الزمر:45- 49]. فقد "تقابل الاستبشار والاشمئزاز، إذ كل واحد منهما غاية في بابه لأن الاستبشار أن يمتلئ قلبه سروراً حتى تنبسط له بشرة وجهه ويتهلل، والاشمئزاز: أن يمتلئ غماً وغيظاً حتى يظهر الانقباض في أديم وجهه. فإن قلت ما السبب في عطف هذه الآية ﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ﴾ بالفاء وعطف مثلها في أول السورة بالواو ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾؟ قلت: السبب في ذلك أن هذه وقعت مسببة عن قوله ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ ﴾ على معنى أنهم يشمئزون عن ذكر الله

(1) الكشاف: 3/ 405.

(2) أنوار التنزيل: 615.

ويستبشرون بذكر الآلهة، فإذا مس أحدهم ضر دعا من اشمأز من ذكره دون من استبشر بذكره وما بينهما من الآي اعتراض"[1]. فأخبر تعالى عن حالين متناقضتين قد غلبتا على النفس الإنسانية، والعطف بالفاء دون الواو "لبيان مناقضتهم وتعكيسهم في التسبب بمعنى أنهم يشمئزون عن ذكر الله وحده ويستبشرون بذكر الآلهة فإذا مسهم ضر دعوا من اشمأزوا من ذكره دون من استبشروا بذكره وما بينهما اعتراض مؤكد لإنكار ذلك عليهم ﴿ ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً ﴾ أعطيناه إياها تفضلاً فإن التخويل مختص به ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ على علم مني بوجوه كسبه أو بأني سأعطاه لما لي من استحقاقه أو علم من الله بي واستحقاقي والهاء فيه لما أن جعلت موصولة وإلا فللنعمة والتذكير، لأن المراد شيء منها ﴿ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ ﴾ امتحان له أيشكر أم يكفر؟ وهو رد لما قاله وتأنيث الضمير باعتبار الخبر أو لفظ النعمة ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ذلك وهو دليل على أن الإنسان للجنس"[2].

فإنّ انبساط النفس وانقباضها مرهون بما تنطوي عليه من طيب أو خبث يظهر ذلك بما ترمي به من قول أو بما تخطه جارحتها، بدليل ظهور ذلك في البشرة أولاً لذلك وصف تعالى أهل الحق بالبياض وأهل الباطل بالسواد في قوله ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [آل عمران: 106- 107]، "فمن كان من أهل نور الحق وسم ببياض اللون وإسفاره وإشراقه وابيضت صحيفته وأشرقت وسعى النور بين يديه وبيمينه، ومن كان من أهل ظلمة الباطل وسم بسواد اللون وكسوفه وكمده واسودت صحيفته وأظلمت وأحاطت به الظلمة من كل جانب"[3]. فإنّ السواد والبياض دلائل مادية ظاهرة على حقائق نفسية باطنة، يقابل ذلك

(1) الكشاف: 3/ 401- 402.

(2) أنوار التنزيل: 613- 614.

(3) الكشاف: 1/ 453.

دلائل أخرى محسوسة لفظاً وخطا، تعد وسائل رصفية لبيان عمل القلب وحركة الوجدان، وهي عوامل ارتباط النظم وتعليق بعضه ببعض، فقد عوّل النحويون على الأثر والمؤثر والعلامات الدالة على ذلك الأثر في حين أنها قرائن الرصف اللفظي الدال على المعنى وهو الرابط الحقيقي للفظ، لأن الإعراب "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"[1]. فمتانة الكلام بقوة العلائق التي تشده في الرصف، ولها دلائل لفظية وهي الأصوات القصيرة وما ناب عنها ففي قوله تعالى﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: 67]. قال الفراء "ترفع السموات بمطويات إذا رفعت المطويات، ومن قال (مطوياتٍ) رفع السموات بالباء التي في يمينه، كأنه قال: والسموات في يمينه، وينصب المطويات على الحال أو على القطع والحال أجود"[2].

إنّ العلم بالعلامات من حيث الدلالة متوقف على الرصف التعبيري عن الإرادة الذاتية في موقف ما أو الرؤية الفكرية في مسألة ما أو الجهة الانفعالية بتأثير معين، وقد يكون رداً لإثبات ما يخالف ذلك، والآية الكريمة تفصح عن القدرة الإلهية الباهرة "والأفعال العظام التي تتحير فيها الأفهام والأذهان ولا تكتنهها الأوهام هينة عليه هواناً لا يوصل السامع إلى الوقوف عليه إلا إجراء العبارة في مثل هذه الطريقة من التخييل ولا ترى باباً في علم البيان أدق ولا أرق ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله تعالى في القرآن وسائر الكتب السماوية وكلام الأنبياء فإن أكثره وعليته تخييلات قد زلت فيها الأقدام قديما، وما أتى الزالون إلا من قلة عنايتهم بالبحث والتنقير حتى يعلموا أن في عداد العلوم الدقيقة علماً لو قدروه حق قدره لما خفي عليهم أن العلوم كلها مفتقرة إليه وعيال عليه، إذ لا يحل عقدها المؤرّبة ولا

(1) الخصائص: 1/ 35.

(2) معاني القرآن: 2/ 425.

يفك قيودها المكربة إلا هو، وكم آية من آيات التنزيل وحديث من أحاديث الرسول قد ضيم وسيم الخسف بالتأويلات الغثة والوجوه الرثة، لأن من تأول ليس من هذا العلم في عير ولا نفير ولا يعرف قبيلاً منه من دبير"(1).

إنّ الرد على من لم يقدر عظمة الله في نفسه حق تعظيمه فيجعل له شريكاً أو يصفه بما لا يليق به لا بد أن ينبه برصفٍ لغوي مناسب "على طريقة التمثيل والتخييل من غير اعتبار القبضة واليمين حقيقة ولا مجازاً كقولهم شابت لمة الليل"(2).

إنّ موضع قوله تعالى ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[الزمر: 67]، موضع التفخيم والتعظيم، وهو يقتضي صياغة معينة تظهر حقيقة القدرة الإلهية لمن تجاهلها استكباراً وطغياناً إذ ﴿ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾ [الزمر: 8]، فجاء الرصف اللغوي معبراً عن الإرادة الإلهية بلا تمثيل أو تخييل بدليل الإخبار بالمصدر (قبضة)، وهي "المرة من القبض ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه: 96]، والقبضة بالضم: المقدار المقبوض بالكف، ويقال أيضاً أعطني قبضة من كذا تريد معنى القبضة تسمية بالمصدر، كما روي أنه نهى عن خطفة السبع وكلا المعنيين محتمل، والمعنى: والأرضون جميعاً قبضته: أي ذوات قبضته يقبضهن قبضة واحدة: يعني أن الأرضين مع عظمهن وبسطتهن لا يبلغن ألا قبضة واحدة من قبضاته"(3)، فإن المصدر بين أن الأرض بجملتها مقدار قبضة وفيه أشعار بالإقناط التام لكل من لم يقدر الله حق قدره، وكذلك ما يشعر به قوله ﴿ مَطْوِيَّاتٌ ﴾ على قراءة الرفع، وهي خبر للمبتدأ ﴿ السَّمَاوَاتُ ﴾ فإن طويها أمر محقق لا بد منه بدليل الصيغة، لأنها أثبت من الصيغة الفعلية لما فيها من معنى التغير والتجدد والحدوث، كما قال تعالى ﴿ يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: 104]. فإن "﴿ وَعْداً ﴾

(1) الكشاف: 3/ 409.

(2) أنوار التنزيل: 616.

(3) الكشاف 3/ 409.

منصوب على المصدر، لأن قوله ﴿ نُعيدُهُ ﴾ بمعنى وعدنا هذا وعداً وقوله ﴿إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ أي قادرين على فعل ما نشاء"[1]. و"الكتاب أصله المصدر كالبناء ثم يوقع على المكتوب، ومن جمع فمعناه للمكتوبات: أي لما يكتب فيه من المعاني الكثيرة... والكتاب على هذا اسم الصحيفة المكتوب فيها"[2].

فإنّ ترتيب الأخبار بالصيغ المناسبة للمعنى الأبلغ يظهر أن البيان بالتعبير اللغوي أوسع مما حده البلاغيون في قولهم "هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، ودلالة اللفظ إما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على خارج عنه"[3]، لأن الصور المختلفة والتراكيب المتباينة في الرصف اللغوي لا تؤدي معنىً واحداً فلكل صورة أو تركيب معنى لا يطابقه معنى صورةٍ أخرى أو تركيب مختلف، فإن إبراز المعنى الواحد في صور مختلفة غير متحقق فعلاً في الرصف اللغوي، لاختلاف المراد بحسب ما يضم فيه تبعاً لإرادة الناظم بما يناسب غرضه وغايته، لأن الصورة اللفظية إنما تمثل نفس مصورها، فهو "اعتبار معنوي لا لفظي... وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيءٍ غيره وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ"[4]. فقد يشتمل المعنى النحوي العام على أكثر من صورة، ولكن طريقة الضم تختص بمعنى معين لا تطابقها طريقة أخرى، إذ يحصل بالجوار وبالصيغة والنغمة الصوتية دلالة معينة، كما أن المتلقي أو المخاطب يتحكم في الاختيار

(1) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 406.

(2) الكشاف: 2/ 585.

(3) التلخيص في علوم البلاغة: 235- 236.

(4) الخصائص: 1/ 109- 110.

الرصفي ونوع العلاقات ودرجة النغمة وطريقة الرصف بحسب مكانته ومنزلته في نفس الراصف أو المعبّر أو القائل، كما قال تعالى ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ [التوبة: 127]. فقد أظهر التعبير القرآني حال الساخرين بالوحي والمنكرين له، فإنهم "يقولون ذلك إيماءً لأنهم منافقون لا يظهرون ذلك"[1]، فلم يواجههم الله تعالى بالخطاب ترفعاً عنهم واحتقاراً لهم في حين واجه المؤمنين بالقول ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: 128]، فأظهر حرص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على إيمانهم وصلاح شأنهم، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم "من جنسكم ومن نسبكم عربي قرشي مثلكم، ثم ذكر ما يتبع المجانسة والمناسبة من النتائج بقوله ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ أي شديد عليه شاق، لكونه بعضاً منكم، عنتكم ولقاؤكم المكروه، فهو يخاف عليكم سوء العاقبة والوقوع في العذاب ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ حتى لا يخرج أحد منكم عن إتّباعه والاستسعاد بدين الحق"[2].

فقد رتب الحرص والرأفة والرحمة على المجانسة والمناسبة علاوة على التكريم بالمواجهة في حين رتب الغفلة وعدم التدبر والانسلال واللواذ والدعاء بالخذلان وصرف القلوب عن الانشراح للحق على تغامز عيون المنافقين وترامقهم بالمشاورة خوف الفضيحة وغير ذلك "من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس ألا ترى إلى قوله:

تَقُولُ- وَصَكّتْ وَجْهَهَا بيَمينِهَا- أَبَعْلِي هَذا بالرَحَى الُمتقَاعِسُ

بفلو قال حاكياً عنها: أبَعْلي هَذا بالرَحَى المُتقَاعِسُ- من غير أن يذكر صك الوجه- لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحال فقال: (وَصَكّتْ

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 476.

(2) الكشاف: 2/ 223.

وَجْهَهَا) علم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل (ليس المخبر كالمعاين) ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: وَصَكَّتْ وَجْهَهَا، لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها"[1].

وكذلك إذا كان المتكلم واثقاً من سامعه، فإنه يرصف بالإجمال من غير تعيين في التفصيل، كما في اللّف والنشر "وهو ذكر متعدد على التفصيل، أو الإجمال، ثم لكل واحد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرده إليه فالأول ضربان، لأن النشر إما على ترتيب اللف نحو ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [القصص: 73]، وإما على غير ترتيبه، كقوله:

كَيفَ أسْلو وأنْتَ حِقْفٌ وغُصْنٌ   وغَزال لَحْظا وقَدّاً ورِدْفا

والثاني نحو قوله تعالى ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ البقرة: 111]، أي قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى فلف لعدم الالتباس للعلم بتضليل كل فريق صاحبه، ومنه الجمع: وهو أن يجمع بين متعدد في حكم كقوله تعالى ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[الكهف: 46] "[2]. فإنّ المتلقي مشارك في عملية الرصف اللغوي، لأنه يكلف المنتج اللغوي طريقة الرصف "أو لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه، وينعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه، فيقول له: يا فلان، أين أنت، أرني وجهك، أقبل عليّ أحدثك، أما أنت حاضر يا هناهْ، فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه، وعلى ذلك قال:

---

(1) الخصائص: 1/ 245- 246.

(2) التلخيص في علم البلاغة: 361- 362.

العَيْنُ تُبْدي الَّذي في نَفْسِ صاحِبِها مِنَ العَداوَةِ أو وِدٌّ إذا كانا

وقال الهذلي:

رَفَوْني وَقالوا: يا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ فَقُلْتُ -وَأَنكرتُ الوجوهَ-: هُمُ هُمُ

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلاً على ما في النفوس، وعلى ذلك قالوا: (رب إشارةٍ أبلغ من عبارة) وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة"(1).

وقد يكون المتلقي حاضراً ولكنه لا ينوي الاستماع والإصغاء أو لا يدرك ما يقال، كما قال تعالى ﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: 198]، فإنهم "يشبهون الناظرين إليك، لأنهم صوروا أصنامهم بصورة من قلب حدقته إلى الشيء ينظر إليه ﴿وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ وهم لا يدركون المرئي"(2). أو يحضر على غير نية خير، كما قال تعالى ﴿فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: 19].

وقد يحضر متظاهراً الحرص على الإفادة ولكنه في حقيقة نفسه مستعلم استخفافاً واستهزاءاً كما قال تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [محمد: 16]. فقد "كانوا يسمعون خطبة النبي ﷺ فإذا خرجوا سألوا أصحاب رسول الله استهزاءاً وإعلاماً أنهم لم يلتفتوا إلى ما قال، فالمعنى ماذا قال من أول وقت يقرب منا"(3). وقد يقبل بنظره وهو كالأعمى، لأنه مبغض أو جاهل، كما قال تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يونس: 42-43]، أي "ومنهم ناس يستمعون إليك إذا قرأت القرآن

---

(1) الخصائص: 1/ 246- 247.

(2) الكشاف: 2/ 138.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 10.

وعلمت الشرائع، ولكنهم لا يعون ولا يقبلون، وناس ينظرون إليك ويعاينون أدلة الصدق وإعلام النبوة ولكنهم لا يصدقون ثم قال: أتطمع أنك تقدر على إسماع الصم ولو انضم إلى صممهم عدم عقولهم؟ لأن الأصم العاقل ربما تفرس واستدل إذا وقع في صماخه دوي الصوت فإذا اجتمع سلب السمع والعقل جميعاً فقد تم الأمر، وأتحسب أنك تقدر على هداية العمي ولو انضم إلى العمى، وهو فقد البصر فقد البصيرة، لأن الأعمى الذي له في قلبه بصيرة قد يحدس ويتظنن، وأما العمى مع الحمق فجهد البلاء: يعني أنهم في اليأس من أن يقبلوا ويصدقوا كالصم والعمى الذين لا بصائر لهم ولا عقول وقوله (أفأنت-أفأنت) دلالة على أنه لا يقدر على إسماعهم وهدايتهم إلا الله عز وجل بالقسر والإلجاء، كما لا يقدر على رد الأصم والأعمى المسلوبي العقل حديدي السمع والبصر راجحي العقل إلا هو وحده"[1].

إنّ راجح العقل لا يكون مسلوبه، لأن الرجاحة قبول الحق والمقصود من الآية الكريمة المستمعون الذين يعون مضمون ما يسمعونه ولكنهم لا يقبلونه، لأنهم ذرء النار، قد طبع على قلوبهم فكانوا أضل من الصم والعمي وهم الذين ﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ [النساء: 46]، أي "سمعنا قولك وعصينا أمرك ﴿وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ أي مدعواً عليك بلا سمعت لصم أو موت أو أسمع غير مجاب إلى ما تدعو إليه واسمع غير مسمع كلاماً ترضاه أو اسمع كلاماً غير مسمع إياك، لأن أذنك تنبو عنه فيكون مفعولاً به أو اسمع غير مسمع مكروهاً من قولهم أسمعه فلان إذا سبّه، وإنما قالوه نفاقاً ﴿وَرَاعِنَا﴾ أنظرنا نكلمك أو نفهم كلامك ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ فتلاً بها وصرفاً للكلام إلى ما يشبه السب حيث وضعوا ﴿رَاعِنَا﴾ المشابه لما يتسابون به موضع انظرنا وغير مسمع موضع لا سمعت مكروهاً أو فتلاً بها وضماً ما يظهرون من الدعاء والتوقير إلى ما يضمرون من السب والتحقير نفاقاً"[2]. فهم الذين يلوون رصف ما يسمعونه لصرفه إلى ما يشتهون لغلبة الباطل والهوى على عقولهم لعدم قبولهم الحق،

(1) الكشاف: 2/ 238- 239.

(2) أنوار التنزيل: 113.

لذلك لا يقدر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على إسماعهم كما قال تعالى ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: 19]، بدليل وضع اسم الموصول موضع الضمير فلم يقل تنقذهم للدلالة على أنهم أصحاب النار، لأنهم "كانوا يلوون ألسنتهم حتى يصير قولهم ﴿رَٰعِنَا﴾ راعينا، وكانوا يريدون أنك كنت ترعى أغناماً لنا، وقوله ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ قال الواحدي: أصل ﴿لَيًّا﴾ لوياً، لأنه من لويت، ولكن الواو أدغمت في الياء لسبقها بالسكون ومثله الطي وفي تفسيره وجوه: الأول: قال الفراء: كانوا يقولون: راعنا ويريدون به الشتم، فذاك هو اللي وكذلك قولهم ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ وأرادوا به لا سمعت فهذا هو اللي. الثاني: أنهم كانوا يصلون بألسنتهم ما يضمرونه من الشتم إلى ما يظهرونه من التوقير على سبيل النفاق. الثالث: لعلهم كانوا يفتلون أشداقهم وألسنتهم عند ذكر هذا الكلام على السخرية، كما جرت عادة من يهزأ بإنسان بمثل هذه الأفعال"[1].

إنّ الغرض من الفتل واللوي هو التأويل الباطل وهو أخطر من الشتم والسخرية لامتداده كالنار في الهشيم بالتقليد الأصم والإتباع الأعمى، فضرب الله تعالى الأمثال ليعقلها العالمون، فقال ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤٢﴾ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: 41- 43]، أي "لا يعقل صحتها وحسنها وفائدتها إلا هم، لأن الأمثال والتشبيهات إنما هي الطرق إلى المعاني المحتجبة في الأستار حتى تبرزها وتكشف عنها وتصورها للإفهام، كما صور هذا التشبيه الفرق بين حال المشرك وحال الموحد، وعن النبي ﷺ أنه تلا هذه الآية فقال (العالم من عقل عن الله فعمل بطاعته واجتنب سخطه)"[2].

الرصف الرباني يبين مراد الله تعالى ولا يعمل بطاعته إلا العلماء العاملون فيصرفوه إلى جهات الخير، لأنهم أقبلوا عليه بنوايا سليمة أما من خبث في نفسه فهو

(1) التفسير الكبير: 10/ 122- 123.

(2) الكشاف" 3/ 206- 207.

المخبث الذي يعلم الناس التأويلات الفاسدة بتحريف المرصوف لفظاً بغية التضليل والزيغ بالتبديل والتغيير، كما قال تعالى ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 75]. فهم يؤولونه ويفسرونه بما تشتهي أنفسهم من بعد فهم علاقاته وإدراك علاماته مع علمهم أنهم مبطلون لدلالة قرائنه بتغيير رصفه، لأن التحريف هو "التغيير والتبديل وأصله من الانحراف عن الشيء والتحريف عنه، قال تعالى ﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ [الأنفال: 16]، والتحريف هو إمالة الشيء عن حقه يقال: قلم محرف إذا كان رأسه قطّ مائلاً غير مستقيم"[1].

إنّ تغيير الرصف اللفظي بإزالته عن مواضعه بالزيادة أو النقص، وتغيير مضمونه بالتأويلات البعيدة عن استقامة رصفه الحقيقي، كما فعل الذين أوتوا نصيباً من الكتاب، فعمدوا إلى تغيير رصفه ليلائم أهواءهم، فقال تعالى ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النساء:46]، و﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: 41]. قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف قيل ههنا ﴿عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ وفي المائدة ﴿مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾؟ قلت: أما ﴿عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ فعلى ما فسرناه من إزالته عن مواضعه التي أوجبت حكمة الله وضعه فيها بما اقتضت شهواتهم من إبدال غيره مكانه، وأما ﴿مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾، فالمعنى: أنه كانت له مواضع هو قمن بأن يكون فيها، فحين حرفوه تركوه كالغريب الذي لا موضع له بعد مواضعه ومقارّه والمعنيان متقاربان"[2].

إنّ إيجاد الشبه الباطلة والتأويلات المضللة لا يكون إلا بصرف أنظمة الكلم الإفرادية بتغيير ضبط أصولها أو ملحقاتها أو تبديل رتبها بالقلب المكاني أو بالإعلال أو بالإدغام أما المواضع فإن تغييرها يتم بطريقين: الأول بإزالة أعلامها وهي علامات الضبط التركيبي في رصف الكلام والثاني بتغيير المرتبة تقديماً وتأخيراً وعلى ذلك فإن الفرق: "إذا فسرنا التحريف بالتأويلات الباطلة فههنا قوله ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن

(1) التفسير الكبير: 3/ 144.

(2) الكشاف 1/ 530.

مَوَاضعه﴾ معناه: أنهم يذكرون التأويلات الفاسدة لتلك النصوص وليس فيه بيان أنهم يخرجون تلك اللفظة من الكتاب، وأما الآية المذكورة في سورة المائدة، فهي دالة على أنهم جمعوا بين الأمرين، فكانوا يذكرون التأويلات الفاسدة، وكانوا يخرجون اللفظ أيضاً من الكتاب، فقوله ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ ﴾، إشارة إلى التأويل الباطل وقوله ﴿مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾، إشارة إلى إخراجه عن الكتاب"(1).

إنّ التأويل الباطل لا يحصل إلا بوجود الحيل لصرف اللفظ عن جهته لارتباط التغيير الظاهري بالمحتوى أو المضمون، أما الإخراج فهو بخلاف الحذف أو الإضمار، لأنه ترك لإهمال مضمونه وإزالته من الرصف، وذلك يخل بعملية التأويل ذاتها بدليل قوله تعالى﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: 79]، و﴿ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الطور: 41]، و﴿ يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: 78]، أي "يفتلونها بقراءته عن الصحيح إلى المحرف. ويجوز أن يراد يعطفون ألسنتهم بشبه الكتاب لتحسبوا ذلك الشبه من الكتاب، وقرئ (ليحسبوه) بالياء بمعنى يفعلون ذلك ليحسبه المسلمون من الكتاب ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللهِ﴾ تأكيد لقوله ﴿هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وزيادة تشنيع عليهم وتسجيل بالكذب ودلالة على أنهم لا يعرّضون ولا يورّون وإنما يصرحون"(2).

إنّ التصريح بالقول وليس باللوي، لأن إمالة المرصوف عن المنزّل إلى المحرف يعد ليّاً لا قراءة، لأن القراءة تعني ضم الأصوات والتلفظ بها مجموعة و"الأصل في هذه اللفظة الجمع وكل شيء جمعته فقد قرأته، وقرأت القرآن لفظت به مجموعاً"(3). أما اللوي فهو "عبارة عن عطف الشيء ورده عن الاستقامة إلى الاعوجاج يقال: لويت يده، والتوى الشيء إذا انحرف والتوى فلان عليّ إذا غير أخلاقه عن الاستواء إلى ضده، ولوى لسانه

(1) التفسير الكبير: 10/ 121- 122.

(2) الكشاف: 1/ 439.

(3) لسان الغرب: مادة (قرأ).

عن كذا إذا غيره ولوى فلاناً عن رأيه إذا أماله عنه... إن ليّ اللسان تثنيته بالتشدق والتنطع والتكلف، وذلك مذموم فعبّر الله تعالى عن قراءتهم لذلك الكتاب الباطل بلي اللسان ذماً لهم وعيباً ولم يعبّر عنها بالقراءة و﴿يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم﴾، معناه أن يعمدوا إلى اللفظة فيحرفونها في حركات الإعراب تحريفاً يتغير به المعنى[1].

إنّ التحريف لا يقتصر على تغيير حركات الإعراب بل يشمل حركات البناء وعلامات الوقف والابتداء والوصل والفصل والتنكير والتعريف وما يتبع ذلك في الخط من علامات الترقيم ونحو ذلك مما يميل بالمنزّل عن استقامته فيلحق ذلك تغيير في معاني المرصوفات اللغوية لاعتمادها على العلاقات الرابطة بين رموزها وأنظمتها، وتغيير حركات الأبنية وعلامات الإعراب يستلزم تغيير العلاقات، إذ توجه بحسب المقاصد، فيحصل الغرض من اللوي بالتوجيه المتعمد لتبديل دلالة الرصف اللغوي، وذلك مما يختص به التعبير اللغوي دون غيره من التعبيرات الجسدية وغيرها، لأنه أشدها خطورة وأطولها امتداداً، وأكثرها تأثيراً، لذلك قال تعالى ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران:79]، فإن "الرباني منسوب إلى الرب بزيادة الألف والنون، كما يقال رقباني ولحياني، وهو الشديد التمسك بدين الله وطاعته، وقيل علماء معلّمين وكانوا يقولون الشارع الرباني العالم العامل المعلم ﴿بِمَا كُنتُمْ﴾ بسبب كونكم عالمين وبسبب كونكم دارسين للعلم أوجب أن تكون الربانية التي هي قوة التمسك بطاعة الله مسببة عن العلم والدراسة، وكفى به دليلاً على خيبة سعي من جهد نفسه وكد روحه في جمع العلم ثم لم يجعله ذريعة إلى العمل، فكان مثله مثل من غرس شجرة حسناء تونقه بمنظرها ولا تنفعه بثمرها.. وفيه أن من علم ودرس العلم ولم يعمل به فليس من الله في شيء وأن السبب بينه وبين ربه منقطع حيث لم يثبت النسبة إليه إلا للمتمسكين بطاعته"[2].

إنّ هذه النسبة لا تتحقق إلا بسبب تعلم الرصف الرباني والمواظبة على دراسته

---

(1) التفسير الكبير: 8/ 117- 118.

(2) الكشاف: 1/ 440.

وتدريسه وقد علّم الله تعالى الإنسان رصف الألفاظ تعبيراً عن نفسه، فأراد منه أن يكون متعلماً ودارساً بما علمه إلهاماً وبما مكّنه من التعلم بما وهب له من قدرات عقلية وعضلية وأن يسخرها لتقوية صلته بالله ليصير عالماً بطرائق الرصف البياني، فيكون ربانياً وليس المراد تحقق النسبة فعلاً، بل المراد تحقق الإرادة بسرعة التكوين الرباني بالتعليم، كما قال تعالى ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: 65]، وهو "ليس بأمر، لأنهم ما كانوا قادرين على أن يقبلوا أنفسهم على صورة القردة بل المراد منه سرعة التكوين كقوله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: 40]، وكقوله تعالى ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: 11]، والمعنى أنه تعالى لم يعجزه ما أراد إنزاله من العقوبة بهؤلاء، بل لما قال لهم ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ كذلك أي لما أراد ذلك بهم صاروا كما أراد"[1]، بل أراد سرعة مسخ القلوب والختم عليها بالصغار والذلة، لأن من صار قرداً فعلاً لا يبقى معه ما يعذبه لسلب الفهم والعقل منه فيكون ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[الجمعة: 5].

وسرعة إيجاد النسبة وإحداثها والمبالغة فيها تقتضي الطلب بوقوعها فعلاً أي اطلبوا علم البيان الرصفي لتكونوا ربانيين و"الربانيون أرباب العلم والبيان أي كونوا أصحاب علم، وإنما زيدت الألف والنون للمبالغة في النسب، كما قالوا للكبير اللحية لحياني ولذي الجمة الوافرة جُماني ﴿بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ﴾، أي بعلمكم ودرسكم علموا الناس وبينوا لهم وجاء في التفسير ﴿كُونُواْ رَبَّانِيِّينَ﴾، أي علماء فقهاء ليس معناه كما تعلمون فقط ولكن ليكن هديكم ونيتكم في التعليم هدي العلماء والحكماء، لأن العالم إنما ينبغي أن يقال له عالم إذا عمل بعلمه وإلا فليس بعالم"[2]، لأن "العلم والتعليم والدراسة توجب على صاحبها كونه ربانياً والسبب لا محالة مغاير للمسبب، فهذا يقتضي أن يكون كونه ربانياً أمراً مغايراً لكونه عالماً ومعلماً ومواظباً على

(1) التفسير الكبير: 3/ 118.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 435- 436.

الدراسة وما ذاك إلا أن يكون بحيث يكون تعلمه لله وتعليمه ودراسته لله وبالجملة أن يكون الداعي له إلى جميع الأفعال طلب مرضاة الله، والصارف له عن كل الأفعال الهرب عن عقاب الله... دلت الآية على أن العلم والتعليم والدراسة توجب كون الإنسان ربانياً، فمن اشتغل بالتعلم والتعليم لا لهذا المقصود ضاع سعيه وخاب عمله وكان مثله مثل غرس شجرة حسناء مونقة بمنظرها ولا منفعة بثمرها ولهذا قال عليه الصلاة والسلام (نعوذ بالله من علم لا ينفع وقلب لا يخشع)"[1].

لا يكون الإنسان ربانياً إلا إذا أدرك فائدة النسب الرابطة للمرصوفات اللغوية من أسماء المعاني بجهاتها الصالحة لها بحسب ما انتظمت لأجله، والغرض الذي نظمت نسبه التامة والناقصة لبيان العلاقات المبنية على أساسها، لأن "الفائدة في الإتيان بالأسماء أبلغ منها هي الفائدة بأسماء المعاني كل صنف من هذه، لأن الحجة في هذا أن الخيل إذا عرضت فقيل ما اسم هذه، قيل خيل، فأي اسم وضع على هذه أنبأ عنها، وإنما الفائدة أن تنبئ باسم كل معنى في كل جنس، فيقال هذه تصلح لكذا، فهذه الفائدة البينة التي يتفق فيها أن تسمي الدابة والبعير بأي اسم شئت والمعنى الذي فيها وهو خاصها معنى واحد وإن اختلفت عليه الأسماء"[2]. فليست الفائدة تامة برصف أسماء الأجناس دون معرفة النسب التي تربطها بأسماء المعاني، ولا تكمل المنفعة إلا بمعرفة جهات انتسابها، لأن "العالم بانتساب شيء إلى شيء عالم لا محالة بكلا الطرفين، فلما كان العلم الضروري بهذه المنسوبية حاصلاً كان العلم الضروري بماهية العلم حاصلاً"[3]، فإذا اقترن العمل بالمنسوبية للعلم بمآلها وعاقبتها حصلت ماهية العلم المطلوب من أولي الألباب، كما قال تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: 9]، فقد "أراد بالذين يعلمون العاملين من علماء الديانة كأنه جعل من لا يعمل

(1) التفسير الكبير: 8/ 124.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 111.

(3) التفسير الكبير: 2/ 221.

غير عالم، وفيه ازدراء عظيم بالذين يقتنون العلوم ثم لا يقنتون ويقتنون ثم يفتنون بالدنيا فهم عند الله جهلة حيث جعل القانتين هم العلماء، ويجوز أن يرد على سبيل التشبيه: أي كما لا يستوي العالمون والجاهلون كذلك لا يستوي القانتون والعاصون"[1].

إنّ فضل العلم ومزيته تكمن في إعلاء منزلة الإنسان وتحقيق كرامته وتهذيب سلوكه لأنه يجعله ناقداً غير منقاد لرغبات الطواغيت أو لهواه لكونه من ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر 17- 18]، فإن الحصر يقتضي "وجوب النظر والاستدلال وذلك لأنه تعالى بين أن الهداية والفلاح مرتبطان بما إذا سمع الإنسان أشياء كثيرة، فإنه يختار منها ما هو الأحسن الأصوب. ومن المعلوم أن تميز الأحسن الأصوب عما سواه لا يحصل بالسماع، لأن السماع صار قدراً مشتركاً بين الكل، لأن قوله ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ ﴾ يدل على أن السماع قدر مشترك فيه فثبت أن تمييز الأحسن عما سواه لا يتأتى بالسماع، وإنما يتأتى بحجة العقل، وهذا يدل على أن الموجب لاستحقاق المدح والثناء متابعة حجة العقل وبناء الأمر على النظر والاستدلال"[2]، وذلك يجعلهم يميزون بين الحق والباطل، لأنهم أعرضوا عن عبودية كل ما سوى الله تعالى فرجعوا إليه بالكلية باتباع الأحسن مما سمعوا بالاستدلال العلمي لامتلاكهم ناصيته فآثروا الأفضل فالأفضل لوعيهم باستخراج الأدلة من القرائن بعد الإصغاء وحضور الذهن والفطنة ولا تستحضر الحجة من غير إصغاء بدليل قوله تعالى ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق 37]، أي " قلب واع يتفكر في حقائقه ﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ ﴾ أي أصغى لاستماعه ﴿ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ حاضر بذهنه ليفهم معانيه أو شاهد بصدقه فيتعظ بظواهره وينزجر بزواجره وفي تنكير القلب وإبهامه تفخيم وإشعار بأن كل قلب لا يتفكر ولا يتدبر كلا قلب"[3].

(1) الكشاف: 3/ 390.

(2) التفسير الكبير: 26/ 261.

(3) *أنوار التنزيل*: 689.

فالأصل الإفادة بالفهم والإفهام عن طريق التعلم وهو لا يتم بغير الإصغاء، فإن البيان الرباني واضح ولا خفاء فيه، وظواهره الرصفية لا يعيها إلا "من صرف قلبه إلى التفهم ألا ترى أن قوله ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ [البقرة 18]، أنهم لم يستمعوا استماع متفهم مسترشد فجعلوا بمنزلة من لم يسمع. ومعنى ﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ ﴾ أي استمع ولم يشغل قلبه بغير ما يسمع، والعرب تقول: الق إليّ سمعك، أي استمع مني ومعنى ﴿ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ أي وقلبه فيما يسمع"[1]، حتى يحفظ ولا ينسى، إذ يجريه على لسانه فليس فيه خفاء "لمن كان له قلب ما ولو كان غير كامل، كما يقال أعطه شيئاً ولو كان درهماً، ونقول الجنة لمن عمل خيراً ولو حسنة، فكأنه تعالى قال: إن في ذلك لذكرى لمن يصح أن يقال ﴿ لَهُ قَلْبٌ ﴾، وحينئذ فمن لا يتذكر لا قلب له أصلاً، كما في قوله تعالى ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾، حيث لم تكن آذانهم وألسنتهم وأعينهم مفيدة لما يطلب منها كذلك من لا يتذكر كأنه لا قلب له، ومنه قوله تعالى ﴿كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ [الأعراف:179]، أي هم كالجماد وقوله تعالى ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ ﴾ [المنافقون 4]، أي لهم صور وليس لهم قلب للذكر ولا لسان للشكر"[2].

إنّ التعبير بالقلب، لأنه مقر الفهم والتدبر سواء كان المرصوف مسموعاً أم مكتوباً، لأنه يكشف ما انطوت عليه القلوب، فإذا كانت مقفلة بما ختم عليها مما اكتسبت من الشر، فهي لا تفهم شيئاً من الخير ولا يخرج منها شيء منه، لأنها طبعت على الباطل فهي مخدوعة فيه لانفتاحها عليه مكراً واحتيالاً ودهاءً، كما قال تعالى ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل:50]، فقد ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [البقرة 7]، و﴿ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [محمد: 16]، فلن يدخلها الحق، لأنها حجبت عنه، كما قال تعالى ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: 24]، لأن ﴿ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ ﴾ [إبراهيم 43]، أي "منحرفة لا تعي شيئاً من الخوف"[3]، لأنها "خالية عن الفهم لفرط الحيرة والدهشة ومنه يقال

(1) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 48- 49.

(2) التفسير الكبير: 28/ 182.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 166.

للأحمق وللجبان قلبه هواء أي لا رأي فيه ولا قوة، وقيل: خالية عن الخير خاوية عن الحق"[1]، فلا تعقل الحق ولا تعي شيئاً منه ولكنها تعي الباطل، لأنها متلبسة به ومنغمسة فيه فتبالغ بإخراجه مكراً وخداعاً، كما قال تعالى ﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم: 46]، أي "مكرهم العظيم الذي استفرغوا فيه جهدهم ﴿وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾ لا يخلو إما أن يكون مضافاً إلى الفاعل كالأول على معنى: ومكتوب عند الله مكرهم فهو مجازيهم عليه بمكرٍ هو أعظم منه أو يكون مضافاً إلى المفعول على معنى: وعند الله مكرهم الذي يمكرهم به وهو عذابهم الذي يستحقونه يأتيهم من حيث لا يشعرون ولا يحتسبون وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدة، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدته، أي وإن كان مكرهم مسوّي لإزالة الجبال معداً لذلك، وقد جعلت (إن) نافية واللام مؤكدة لها كقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ [البقرة: 143]، والمعنى ومحال أن تزول الجبال بمكرهم على أن الجبال مثل الآيات لله وشرائعه، لأنها بمنزلة الجبال الراسية ثباتاً وتمكناً وقرئ (لتزول) بلام الابتداء على وإن كان مكرهم من الشدة بحيث تزول منه الجبال وتنقلع من أماكنها "[2].

إنّ الكيد يبلغ بالخدع إلى إزالة الجبال مكراً في الرصف ليمنع الحق ويحرم القلب من الإيمان حتى "يقال أخدع من ضب، إذا كان لا يقدر عليه من الخدع، والعرب تقول: إنه لضب كلدة، لا يدرك حَفراً ولا يؤخد مذنّبا، الكلدة: المكان الصلب الذي لا يعمل فيه المحفار، يضرب للرجل الداهية الذي لا يدرك ما عنده"[3]، لأنه لا يظهر ما يخفيه وإنما يراوغ لئلا ينكشف وذلك بخلاف من شرح صدره للحق، فإنه يتسع لقبوله حتى يتمكن فيه بيسر كما قال تعالى ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الزمر:22]، فمن "عرف الله أنه من أهل

(1) أنوار التنزيل: 312.

(2) الكشاف: 2/ 383.

(3) لسان العرب: مادة (خدع).

اللطف فلطف به حتى انشرح صدره للإسلام ورغب فيه وقبله كمن لا لطف له فهو حرج الصدر قاسي القلب، ونور الله هو لطفه ﴿ مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ من أجل ذكره: أي إذا ذكر الله عندهم أو آياته اشمأزوا وازدادت قلوبهم قساوة كقوله تعالى ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ ﴾ [التوبة: 125]، وقرئ ﴿عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ فإن قلت: ما الفرق بين (من) و(عن) في هذا؟ قلت: إذا قلت قسا قلبه من ذكر الله فالمعنى: ما ذكرت أن القسوة من أجل الذكر وبسببه وإذا قلت عن ذكر الله فالمعنى غلظ عن قبول الذكر وجفا عنه ونظيره سقاه من العيمة: أي من أجل عطشه وسقاه عن العيمة: إذا أرواه حتى أبعده عن العطش[1].

إنّ نفور القلب من الحق يجعله غير مطمئن بشيء فيكون جافياً غليظاً في معالجة ما يعرض منه لتحقيق انحرافه، لأنه من ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٠٨﴾ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [النحل: 108- 109]، فكان الموجب لذلك الخسران والغضب والعذاب، لأنهم استحبوا العاجلة فصرفوا إليها كل قواهم لغفلة قلوبهم، وذلك يدل على أن القلوب محل المعاني لكل ما يرصف من أشكال نظمية، لأنها صور مجسدة لما يعتلج فيها من هموم في الصدور وما تقاسيه من شدائد، فجاءت المرصوفات اللغوية بياناً لما في الصدر، كما قال تعالى ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا ﴾ [النحل: 106]، أي "فتحه ووسعه لقبول الكفر وانتصب صدراً على أنه مفعول لشرح، والتقدير: ولكن من شرح بالكفر صدره، وحذف الضمير، لأنه لا يشكل بصدر غيره، إذ البشر لا يقدر على شرح صدر غيره فهو نكرة يراد بها المعرفة"[2]، وذلك لأن الرصف اللغوي شرع فردي يتحكم فيه القلب، لأن "الشرح: الكشف، يقال: شرح فلان أمره، أي أوضحه وشرح مسألة مشكلة بينّها، وشرح الشيء يشرحه شرحاً وشرّحه، فتحه وبينه وكشفه، وكل ما فتح من

(1) الكشاف: 3/ 394.

(2) التفسير الكبير: 20/ 125.

الجواهر فقد شرح أيضاً تقول: شرحت الغامض إذا فسرته. الشرح الحفظ والشرح الفتح والشرح البيان والشرح الفهم والشرح الافتضاض للإبكار"[1].

وفتح الرصف اللغوي يتم بالطرق الآتية:

- رصد العلاقات المتسلسلة والمرتبة على مبدأ الرصف، لأنها تتحدث عنه وتبين سبب البناء عليه، وذلك ببيان معاني النسب التامة والناقصة.
- تحديد المعاني الزائدة على معاني الأبنية، وما جاء به الراصف من خلال الحروف الزائدة عليها إثباتاً أو سلباً أو طلباً أو استخباراً أو مبالغة ونحو ذلك.
- بيان معنى المشترك اللفظي من الحروف والأفعال والأسماء، لأن تحديده يبين المراد من استعمال الراصف له باختيار ما يخصه من خلال الموضع والنسب والمتعلقات والسوابق واللواحق.
- تتبع قرائن العموم والخصوص والمطلق والمقيد والمنقول عن ظاهر لفظه مدحاً أو ذماً أو تبكيتاً أو تعظيماً أو تحقيراً أو تعجباً ونحو ذلك والمعدول به من الصيغ الصرفية سواء كانت أفعالاً أم صفات أم أسماء، وذلك كما في أفعال المدح والذم والتعجب والرجاء والصفات نحو عمر وزفر وزحل والأسماء في الجموع والنسب.
- كشف ما جرى مجرى غيره وصلاً وفصلاً وتعدية ولزوماً وأصلاً وزيادة وإضافة وإفراداً وجمعاً وإعراباً وبناءاً وموقعاً كالكاف ومثل لمجيء الكاف جارة غير جارة وإسماً وحرفاً.
- تعيين طريقة إخراج الرصف اللغوي خبراً أو طلباً حقيقةً أو مجازا، شكاً أو يقيناً فقد يخرج الخبر مخرج الطلب وبالعكس، لأنه قد يعرض عن التصريح إلى التلميح أو الإشعار، كما يلتفت من شكل إلى آخر فينقل إلى غيره لضرب من المبالغة أو لإرادة القلة أو الكثرة، كما في إخراج المذكر مخرج المؤنث وبالعكس وإخراج جموع القلة مخرج الكثرة وبما يخرج به عن ظاهر لفظه كإخراج المفرد

(1) لسان العرب: مادة (شرح).

مخرج الجملة وبالعكس بدليل المحل الإعرابي وحاجة الجملة إلى جملة أخرى، كما في الشرط أو القسم؛ لأن المفرد في حقيقته منظوم أو مرصوف من أجزاء مختلفة فشابه الجملة في الرصف بدليل التقديم والتأخير والقلب المكاني والذكر والحذف والزيادة والنقصان فهما في ذلك مشتركان فأخرجت الجملة إخراج المفرد، لأنه أصلها، خبراً وصفة وحالاً.

استخلاص معاني الجوار الصوتي المتصل في الصيغ والأبنية والمنفصل في النظم، وترتيب الصفات والأخبار والأحوال، كما ترتب الإدغام والتفخيم والترقيق والإمالة والإعلال بأنواعه والإبدال بما يقابل المعنى قوة وضعفاً وتوسيعاً وتضييقاً أو تصحيحاً لغلط في المجاورة نقلاً أو سماعاً أو مكراً وخداعاً لأن استعمال الرصف اللغوي فردي والأفراد مختلفون ومتباينون في اتجاهاتهم لتباين النوايا والأهواء لميل الراصف في الغالب لتحقيق ما يمليه عليه هواه، بدليل قوله تعالى ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28]، يظهر ذلك فيما يرصف مكراً وكيدا وخداعاً وتحريفاً للحق أو كتمانه، كما قال تعالى ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:42]، إذ يغطون الحق بالباطل مع علمهم بما يقومون به، كما قال تعالى ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:71]، فإن معاني التفخيم بخلاف الترقيق، والإدغام بخلاف الفك، والاستعلاء بخلاف الإمالة وكذلك الإطباق، والنبر ونحو ذلك. فليست اللام في الصلاة بمثل اللام في السلام، وليست (بسطة) بمعنى (بصطة)، ولا (إثاقل) كتثاقل، ولا (يضرعون) كيتضرعون، ولا (يخصمون) كيختصون، ولا (عتوّ) كعتي، فلكل منها معنى تختص به، بدليل مناسبتها لما ترصف فيه قوةً وضعفاً واستطالةً وقطع وقطعاً.

الرصف اللغوي ترتيب للمتناقضات وتنسيق للمتغاريات وتنظيم للمتفرقات، وهو صورة مجسدة لما يعتلج في الصدور ويعمل في القلوب ويفيض من المشاعر فلا يعالج مجزءاً مقطعاً، لأنه كيان متكامل شكلاً ومضموناً، لبناء آخره على أوله وارتباط أوله بآخره بدليل السجعة والقافية والفاصلة القرآنية.

يرتبط الرصف اللغوي بعضه ببعض بالجهات الصرفية، لحاجتها إلى ما يتمم معانيها بدليل اختصاصها بالمعاني، لأنها موجدة لها، فكانت عرضة للتصريف والزيادة

والحذف والاشتقاق وما يتبع ذلك من متعلقات بدليل العامل النحوي والتضمين والمبالغة بالحذف وتبعاً لذلك تتغير النسب الرابطة فتوجه المعاني بحسبها.

متابعة معاني الحروف لافتقارها إلى ما يوضحها وما يبين طريقة نيابتها عما نابت عنه لزيادة اختصاصها فيه، بدليل حرمانها من التصريف والإعراب لملازمتها لما وضعت له أصلاً أما تعاقبها على المعنى فليس دقيقاً، لأنها لا تتطابق بالمعنى ذاته بل تتقارب فيه صناعةً ولكن يبقى لكل حرف معنى خاص به بدليل حاجة كل حرف لرصف خاص به، فليست (هل) مطابقة للهمزة في الاستفهام، بدليل مجيء (هل) بمعنى (قد) والنفي ولا أن حرف الجواب (نعم) مثل (بلى) أو (لا) أو (إي)، وهكذا اللامات وحروف (النفي) و(النهي)، وكذلك الجر والنصب والجزم والزيادة والتوكيد فهي لا تتعاور، ولكن اقتضت الصناعة الجمع في أبواب بسبب الاشتراك في الأساليب وهذا لا يقتضي المطابقة التامة، لاستحالة تطابق الأساليب في الرصف اللغوي؛ لأنه فردي، والاشتراك في المصطلح العلمي لا يلغي الفروق الدقيقة للمعنى العام، لأن الرصف اللغوي دليل عليها، وليس منهج التقطيع اللغوي، لأنه جمعي للمشترك في ظاهرة عامة، ولكن الاستعمال الفعلي لها لا يكون إلا خاصاً لاختصاص كل رصف بصاحبه.

قطع الرصف اللغوي اعتراضاً بنظم مُغاير لما يترتّب على أوّله بالاستئناف أو بالجملة الاعتراضية أو بالإعراب، كما في قطع الصفة مخالف للاقتطاع في الحذف، كما في البسملة؛ لأن الحال تُنبئ بالمحذوف، فالباء بعض (بدأت)، فإن " الجالب للباء معنى الابتداء، كأنّك قلت: بدأت باسم الله الرحمن الرحيم، إلاّ أنه لم يحتج لذكر (بدأت)؛ لأن الحال تُنبئ أنك مبتدئ"[1]. وفي قوله تعالى ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة:6]، قيل: " إن الباء هنا أول كلمة (بعض)، ثم حذف الباقي"[2]. فإن الاقتطاع يتعلّق بالراصف أو بالمُنتج، في حين أن القطع يتعلّق بالمُتلقّي؛ لأن الحذف بأنواعه المختلفة يُعدُّ إيجازاً لغرض المبالغة في المعنى، وذلك يتوقّف على مهارة الراصف، وقد جعله ابن جنّي مقدماً في باب

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 39.

(2) البرهان في علوم القرآن: 3/ 117.

شجاعة العربية، فقال: "اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى والتحريف... فأمّا قوله:

إذا قيل مهلاً قال حاجزه قد

فيكون على هذا أي قد قطع (واغنى)، ويجوز أن يكون معناه: قَدْك! أي حسبك، كأنّه قد فرغ مما قد أريد منه، فلا معنى لردعك وزجرك"[1].

أما القطع فمن باب الإطناب والاحتياط للمعنى المراد بغية تقريره في أذهان المتلقين، واعتماداً على ما علموه مسبقاً، أو على تنزيلهم منزلة من عرف، فيبني عليه الراصف جديداً يحقق مراده؛ لأن "الكلام عند اختلاف الإعراب يصير كأنّه أنواع من الكلام وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً وجملة واحدة"[2]. فإن تغيير الراصف يزيد معناه لإظهار مزية جانب منه تعظيماً أو تشنيعاً أو تنويهاً بعدم خفائه على أحد، نحو قوله تعالى ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [النساء: 162]، وقوله: ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ﴾[البقرة:177]، وقوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة: 69]، فإن تقديم الصابئين على النصارى جعل الكلام جملتين للدلالة على أنهم أوغل الناس في الكفر، وفائدة ذلك "التنبيه على أن الصابئين يُتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم، وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدّهم غيّاً، وما سمّوا صابئين إلاّ لأنهم صبئوا عن الأديان كلها، أي خرجوا... ومجرى هذه الجملة مجرى الاعتراض في الكلام"[3]. والاعتراض أو الالتفات "أن يؤتى في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى، بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه، ولا يفوت بفواته، فيكون

(1) الخصائص: 2/ 360- 361.

(2) التفسير الكبير: 5/ 48.

(3) الكشّاف: 1/ 632.

فاصلاً بين الكلام والكلامين لنكتة"[1]، فإن القطع بتغيّر الإعـراب أو الفـصل لـيس تركـاً لأول الرصف وإضراباً عنه إلى غيره، بل زيادة في الحديث عنـه، لأنـك "لم تـرد أن تحـدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً... واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صـفة يحـسن أن يعظـم بها. لو قلت: مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزاز، لم يكن هذا مما يعظـم بـه الرجل عند الناس ولا يفخم به، وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم، فإن تذكر رجـلاً ليس بنبيه عند الناس ولا معروف بالتعظيم، ثم تعظمه، كما تعظم النبيه، وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيماً لله عزّ وجل يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين لو قلـت: الحمـد لزيد تريد العظمة لم يجز، وكان عظيماً، وقد يجـوز أن تقـول: مـررت بقومـك الكـرام إذا جعلت المخاطب كأنّه قد عرفهم، كما قال: مررت برجل زيد فتنزله منزلة مـن قـال لـك من هو، وإن لم يتكلّم به فكذلك هذا تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم"[2].

فإن الرصف يرتب بحسب المتلقي، لأنّ تغييره يترتب عليه تصحيحاً لمعرفته بالخبر، فيحرص الراصف على إفادته بشيء جديد، وقـد كانـت " العـرب تعـترض مـن صـفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذّم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنّهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير مُتّبع لأول الكلام، من ذلك قول الشاعر:

لا يبعـدن قـومي الـذين هـم ... سـم العـداة وآفـة الجـزر
النـازلين بكـل معـترك ... والطيـبين معاقـد الأزر

وربما رفعوا (النازلون) و (الطيبون)، وربما نصبوهما على المدح، والرفـع علـى أن يتبع آخر الكلام أوّله... ولكن العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكـلام في النـاقص وفي التام كالواحد"[3].

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 56.
(2) كتاب سيبويه: 2/ 65- 70.
(3) معاني القرآن: 1/ 105- 107.

فإنّ نقص الرصف بالتغيير لا يُعدّ نقصاً في الكلام، بل يُعدّ إتماماً للمراد، فإن تصحيح وهم أو تخصيص جزء منه، فإن ذلك تقريراً لجملته وتقويةً لمعناه؛ لأن فيه إظهاراً لمزية معينة، ولولا القطع لفاتت الفائدة، ولضاقت دلالة الكلام، فإن احتمالات المعاني في القطع وقطعها في الإتباع، ففي البسملة "خفضت هذه الصفات؛ لأنها ثناء على الله- عزّ وجل- فكان إعرابها إعراب اسمه، ولو قلت في غير القرآن: بسم الله الكريمَ والكريمُ، والحمد لله ربِّ العالمين، وربُّ العالمين: جاز ذلك، فمن نصب ربَّ العالمين فإنما ينصب؛ لأنه ثناء على الله، كأنّه لما قال: الحمدُ لله، استدل بهذا اللفظ أنه ذاكر الله، فقوله: ربَّ العالمين كأنه قال أذكر ربَّ العالمين، وإذا قال: ربُّ العالمين، فهو على قولك: هو ربُّ العالمين. قال الشاعر:

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميراً أطاعت أمر غاويها

الظاعنين ولما يظعنوا أحداً والقائلين لمن دار نخلّيها

فيجوز أن ينصب (الظاعنين) على ضربين: على أنه تابع نميرا، وعلى الذّم، كأنّه قال: أذكر الظاعنين ولك أن ترفع تريد هم الظاعنون، وكذلك لك في (القائلين) النصب والرفع، ولك أن ترفعهما جميعاً، ولك أن تنصبهما جميعاً، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني، ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني. لا خلاف بين النحويين فيما وصفنا"[1]. وفي ذلك استيفاء لما يدور في ذهن المتلقي، في حين أن الإتباع يتمم الحديث ولا يأخذ بهذه الاحتمالات، فإن "أصل المدح والذم من كلام السامع، وذلك أن الرجل إذا أخبر غيره فقال له: قام زيد فربما أثنى السامع على زيد وقال ذكرت والله الظريف، ذكرت العاقل، أي هو والله الظريف، هو العاقل فأراد المتكلّم أن يمدح بمثل ما مدحه به السامع، فجرى الإعراب على ذلك"[2]، لتذكير السامع بما يعلمه وزيادة، وليس ترديداً لما يريده من المتكلم. قال سيبويه في "باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم، وما أشبهه، تقول: أتاني

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 43- 44.

(2) التفسير الكبير: 5/ 48.

زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ: لم يرد أن يكرره ولا يُعرّفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه بذلك، وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [المسد:4]، لم يجعل الحمّالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنّه قال: أذكر حمّالة الحطب شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره. وقال عروة الصعاليك العبسي:

سقوني الخمر ثم تكنفوني عُداة الله من كذبٍ وزور

إنّما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين"[1]. وذلك بنصب (عداة) ولو رُفع لكان مُخبراً، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ﴾ [المسد:4]، "ترفع الحمّالة وتُنصب، فمن رفعها فعلى جهتين: يقول: سيصلى ناراً جهنم هو وامرأته حمّالةُ الحطب تجعله من نعتها، والرفع الآخر وامرأتهُ حمالةُ الحطب، تريد: وامرأتهُ حمّالة الحطب في النار، فيكون في جيدها هو الرافع، وإن شئت رفعتها بالجملة كأنّك قلت: ما أغنى عنه ماله وامرأته هكذا، وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعل الجملة قطعاً؛ لأنها نكرة، ألا ترى أنك تقول: وامرأته الحمّالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة. والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم. وفي قراءة عبد الله ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةً لِلْحَطَبِ ﴾ نكرة منصوبة، وكانت تنم بين الناس، فذلك حملها الحطب، يقول: تحرش بين الناس وتوقد بينهم العداوة"[2]. وقال الزمخشري: "والفعل يشعر بالتغير لدلالته على التجدد والحدوث، وقرئ حمالة الحطب بالنصب على الشتم، وأنا أستحب هذه القراءة، وقد توسّل إلى رسول الله ﷺ بجميل من أحبَّ شتم أم جميل"[3].

فإنّ القطع أبلغ من الإتباع؛ لأن فيه معنىً زائداً على الخبر المجرّد، إذ صوّرها بصورة من تحمل الأوزار بمعاداة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وبأنها توقد نار

(1) كتاب سيبويه: 2/ 70.

(2) معاني القرآن: 3/ 298- 299.

(3) الكشّاف: 4/ 297.

الخصومة بالنميمة، فهي تُعدّ نفسها لحمل حُزم من حطب جهنّم على ظهرها بما اكتسبته من تأجيج نار الفتنة وتصويرها بصورة الحطّابة التي تحمل الحزمة وتربطها في جيدها تحقيراً لشأنها. فإن تغيّر الرصف بالقطع يدل على تعدد الصور، إذ الفصل يولد جديداً بخلاف الوصل، كما أن استحضار حال سابقة وكأنّها مشاهدة الآن، يختلف عن الإخبار عنها، فإنها تدفع المتلقي إلى المشاركة بدليل تقدير الفعل؛ لأنه عامل النصب، لذلك قال تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [البقرة: 159]، بدليل قوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾ [البقرة: 161]، فإن الإثم مباعد عن رحمة الله تعالى في دنياه وآخرته في صورة من يحمل على ظهره وزره؛ لأنه ممن ﴿ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ﴾ [الأحزاب: 58]، فهم ﴿ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡ ﴾ [الأنعام: 31]، وليس من ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ﴾ [الأنعام: 82]؛ لأنهم علموا مراد الله تعالى، فتركوا الجهل بالتعلّم، كما قال تعالى في حق آدم ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: 31]، فانكبّوا على تعلّم الرصف الرباني، فركنوا إلى القول الثابت في قلوبهم اعتقاداً وسلوكاً، كما قال تعالى ﴿ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر: 28]، و﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ [آل عمران: 7]؛ لأنهم اقتحموا عقبة الجهل فتجاوزا ظلامه بإتّباع أحسن القول، لعلمهم بحسن رصفه، ولم تنفر قلوبهم من ذكر الله وحده، وذلك بخلاف الذين سلكوا بالرصف مسالك التضليل، بدليل قوله تعالى﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴾ [الزمر: 45]، فإنّ القلوب ينابيع الرصف اللغوي، وهي التي تطبعه بطابعها، لذلك عطف عليه بالفاء في قوله ﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ضُرّٞ دَعَانَا ﴾ [الزمر: 49].

الفصل الثاني

وظيفة الشكل

الفصل الثاني
وظيفة الشكل

إنّ اللغة بشقّيها المسموع والمرئي تعرض فكراً وخبرات اجتماعية وحالات نفسية ومذاهب عقلية وعقدية، سواء كانت انفعالية أم هادئة تدركها الباصرة والبصيرة، وتعيها أذن واعية بأصوات ورموز معبّرة عن المُراد، إذ تتشكّل أبنية وتراكيب مفردات موصولة ببعضها بروابط لفظية ومعنوية، فالأصوات تنتظم مع ما تنسجم به وإن اختلفت صفته، والمفردات تأتلف في سياق يضمّها وقالب يمسك أجزاءها، فتنصهر فيه مُحدثةً بناءً متكاملاً مناسباً للمراد، وحاكياً عن دقائقه وما خُفي منه بدلائل لغوية يدركها المتأمل في شكل أبنية أسماء المعاني ورتب أصول ما غيّر منها تقديماً وتأخيراً، إذ تتحوّل الجمل بالنظم إلى لبنات في بناء واحد متكامل، كما تتحوّل الأصوات المختلفة إلى هيأة منسجمة في صيغة موحية بمعانٍ مركّبة تقتضي متعلقات مقيدة لها، إذ يتوقّف عددها ونوعها على شكل الصيغة، كما يترتّب شكل الاسلوب على نوع أداته الحرفية أو ما غلب عليه معناها، فكانت الأشكال الصرفية والنحوية والبلاغية مُلبّية لدواعي الكلام وأغراض المتكلمين ومُبيّنة لمقاصدهم ومتطلبات مقاماتهم بأشكال لا لبس فيها سواء كانت قطعية أم احتمالية، فثمّة توافق معنوي وانسجام تركيبي بين الشكل الإفرادي للصيغ، والشكل النظمي الذي تُساق فيه، فصيغ الفعل الاصطلاحي تتطلّب سياقات مناسبة لدلالتها الوضعية تختلف عن انتظام الصفات والمصادر، كما أنّ السياقات وما تضمّه من سوابق ولواحق ولواصق تحدد دلالة الصيغ فيها وتوجهها توجيهاً زائداً على دلالة كل صيغة، إذ حتمية وقوع الحدث بخلاف استمراره وطلبه، والاقتصار على وصف الفاعل للمبالغة بالإخبار عنه يختلف عن وصف المفعول، لأن الإخبار عن وصول الفعل إلى غير فاعله بخلاف وصفه به للدلالة على الإنباء به عن معنى في الذات، وما كان مُنبئاً عن ذات واحدة بخلاف غيره، وكذلك ما دلّ على حركة علاجية بخلاف غيرها، وصياغة المعلوم بخلاف المجهول، والمجرّد بخلاف الزائد، والمُضمّن بخلاف غيره، والمطاوع بخلاف غير

المطاوع، والإسناد الحقيقي بخلاف المجازي، وهكذا. والصفات والمصادر متنوّعة ومتعددّة في صيغها، وقد يعبّر بإحداها عن الأخرى للمبالغة، وتختلف صيغها بحسب ما يلحقها من تنوين أو موصول حرفي أو إضافة، ولكل ما يناسبها من سوابق ولواحق ومتعلّقات تحدد معناها، وما يتبعها من دلائل التوابع يكشف عن دلالتها، وقد تتحوّل إلى أعلام فتسلب معانيها الذاتية فتقتصر على الإنباء عن مسمّياتها فتقتضي أشكالاً مناسبة لها، وكذلك الأفعال، إذ تسلب دلالتها الإنبائية عن صدور الحدث أو وقوعه إلى الدلالة على الحقيقة، فلا تثبت على حال معينة، وهذا كلّه يتم في التركيب وليس خارجه، وقد عوّل النُحاة قديماً على دلالته على الحدث المقترن بالزمن، فجعلوه جزءاً مقوّماً لحقيقة الفعل في مقابل الاسم لعدم دلالته عليه، كما جعلوا الناقص دليلاً زمنياً على الجملة الاسمية، لخلوّه من الحدث فأسسوا قواعد ظنّية قائمة على المنطق وليس على الاستقراء الشامل لحقيقة اللغة ومنطقها، وحقيقة الصيغة تحديد الإنباء عن مادتها اللغوية، فهي توجّه معنى الحدث؛ لأنها آلة رابطة له بالذات، ولا علاقة للصيغة بالزمن، فإن ذلك للسوابق واللواحق ومجرى السياق، وقد بنى النحاة حدود الفعل على ما جاء في عبارة سيبويه، في قوله: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع..."[1].

فقصد بالأمثلة وبناء ما مضى الصيغ الزمنية الدالة على الوقوع أو المطلوب وقوعه أو الواقع فعلاً، فأخرج الفعل عن حقيقته في الاستعمال المسموع، فمضت القرون تردد رأيه وما جاء بخلافه أوّل بأدلّة خارجية لا علاقة لها بوظيفته اللغوية، وقد جعل ابن جنّي دلالة صيغته الزمنية دلالة صناعية لفظية؛ لأنها "إن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها، فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى الملفوظ المنطوق به"[2]، فإن صورة الفعل هي مثاله ولا تقوم على لفظه بل على مادّته المنتظمة فيها، لذلك قال الرضي: "إن الحدث مدلول حروفه المرتبة والإخبار عن

(1) كتاب سيبويه: 1/ 12.

(2) الخصائص: 3/ 98.

حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعاً معيناً، والحركات مما يتلفّظ به فهو إذن كلمة مركّبة من جزئين، يدل كل واحد منهما على جزء معناه"[1]، فقد جعل الفعل مركّباً ولكن تركيبه مما لم يعقل جزؤه الأول لعدم تشكّله، فلا يدل على معنى معين؛ لأن مادته من الحروف المقطّعة، وهي تنطق بأسمائها لا بصورتها المفهومة، فلا يمكن فصل مادته عن صيغته؛ لأنها شكله المعبّر عن معناه وهو مدار الفائدة منه، لولاه لم يكن له وجود أصلاً إلاّ في أذهان من يفرض القواعد مُسبقاً، فيحاول إيجاد ما يؤيدها من مسوغات منطقية، وإلاّ فما يقولون في دلالة الصيغة على النسبة، فكيف تجمع الصيغة كل هذه الدلالات الشكلية والتضمينية والزمنية والنسبة إلى فاعل ما مع عدم إمكانية الفصل للحصول على ما يدعم رأيهم في ثقل الدلالات الفعلية،"فمتأخرو النحويين إذن متفقون على دلالات الفعل الثلاثة: (الحدث) وهو معنى مستقل في نفسه، تدل عليه صيغة الكلمة، والمادة والصيغة هما لفظ الفعل، فهو يدل بلفظه (مطابقة) على الحدث والزمن و (تضمّنا) على كل منهما، أما دلالته على النسبة، وهي معنى حرفي غير مستقل في نفسه، فقد اختلفوا في دلالته عليها أدلالة تضمن هي أم التزام،"والظاهر أن هذا النزاع في دخول النسبة، وفي تعيين الفاعل أمر نشأ في الدراسة النحوية بتأثير أصول الفقه"[2]؛ لأنهم جعلوا الفعل الاصطلاحي دالاً على مصدره بمادّته، وعلى الزمن بصيغته؛ "لأن الفعل في الحقيقة ما يدل على المصدر، وأما صيغة الفعل فإخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته، ولعل القارئ يرى أن النحاة هنا قد خرجوا في محاجتهم عن شكلية اللغة إلى مضايق المنطق والفلسفة.

إن دلالة شكل الصيغة لا تتعدد، فهي موجدة لمعنى رابط، وهذا المعنى هو الذي يقتضي نسبته إلى ذاتٍ ما، أما تحليله فمهمة الباحث اللغوي وليس المنتج، لأن مهمته

(1) شرح الكافية: 1/ 5- 6.

(2) البحث النحوي عند الأصوليين: 144- 145.

الإخبار فيبحث عن الشكل المناسب لخبره، لأن المعنى غير المستقل لا يمكن إظهاره لوحده والمتكلم لا يفكر بمفردات بل بجمل وعبارات يرتبها لفظياً بحسب ترتيبها في ذهنه، فتكون الصورة الشكلية دليلاً لفظياً على ما يدور في ذهنه، فإذا كانت الجملة هي أصغر وحدة معنوية تركيبية مفيدة، فكيف يكون لجزء كلمة غير مستقل معنى مفيد؟ فمدلول الصيغة نسبتها التامة أو الناقصة، وهي لا تتم إلاّ بذكر طرفيها ومتعلقاتها، وقد تعسّف النحويون طريق الوصول إلى المراد من الفعل بإقحامهم الدلالة الزمنية فيه؛ لأن المدلول الزمني يحدده الشكل التركيبي للجملة بتمامها، أما الصيغة فإنها مُنبئة عن علاقة الحدث بالذات، وهي علاقة متغيرة وغير مستقرة، فمن الحصول والانقطاع إلى الاستمرار والتجدد ثم إلى الدوام والمبالغة، فقد تكون الذات قيداً للحدث، أو يكون الحدث قيداً للذات إخباراً وصفةً أو تجسيماً للذات كما في المصادر الواقعة خبراً أوصفةً أو حالاً. والتحليل التركيبي للصيغ لا يصح إلاّ في الصفات لتضمّنها الذات المقيّدة بدليل أحرف الزيادة، أما الفعل فلا يصلح لذلك، وما فيه من أحرف الزيادة فلغرض إيضاح دلالة الفعل؛ لأنها مخصصة لعموم الفعل بدليل اللزوم والتعدّي والتضمين، فالزيادة دليل معانٍ فعلية مقيدة بدليل تعدد معاني الحرف الزائد ومساهمتها في تنوّع المعاني باختلاف الصيغ؛ لأن الحركات والحروف الزائدة على أصول المادة تكوّن الهيآت المنسوبة إلى الذات، وهي التي تتحكم في الأشكال المطلوبة، لحاجتها إلى ما يتمم معانيها، والزوائد تشكّل الصيغ وكذلك حركات البناء، وهي في حقيقتها ليست كلمات لها معانٍ مستقلّة، لأنه لا تركيب في الأفعال، وجيء بها لزيادة تحصيل التخصيص، فإن نسبة الفعل المجرّد بخلاف المزيد، ونسبة الوصف بخلاف الفعل والمصدر، وهي دوال نسب فعلية؛ لأنها مقيدة لإطلاق الحدث وأصول المادة جزء الصيغة، وهي أساس التشكيل الصرفي، فإذا صوّرت في بناء ما كان لها معنى، وتشكيله بحسب الحركات والزوائد؛ لأنها دوال تقييد المُطلق وتجسيده، فهي في الأفعال والصفات مجددة لنسبتها الفعلية، وفي المصادر مبيّنة لمعاني الحدث نفسه، والأحداث معان ذهنية عارضة على الذات، ومواكبة لأحوالها وصفاتها بدلائل لغوية طارئة على الوضع اللغوي لها، فإن اللغة وضعت للأحداث صيغاً دالة عليها، كما وضعت للذوات المُشخّصة، فإذا احتاجت إلى بيان العلاقة بينهما استعانت بالحركات

والزوائد؛ لأن الزوائد دوال معانٍ تشكيلية، وأدوات سعة لغوية تحيط بأحوال الذات المتغيّرة، بدليل قبولها لحركات البناء في مواضع التشكيل اللغوي لصيغ المُشتقات نحو (مفعل) و (مفتعل) و (مستفعل) ونحوها وسُمّيت (زوائد) صرفياً تفريقاً لها عن الزوائد النحوية؛ لأن النحوية تثبت معنى موجود أصلاً توكيداً له، أما الصرفية فإنها توجِد معنىً زائداً على أصل الحدث تقييداً له، وذلك بخلاف حروف المعاني، فإنها تركيبية؛ لأنها تؤلف بين المعاني الوضعية للكلمات المتباينة توحيداً لمعانيها فتجعلها مؤدّية لمعنى تركيبي واحد مفيد، وذلك بربط المفردات بعضها ببعض، فإن الصيغ هيآت تأليفية لأصوات متباينة والجمل وحدات كلامية مترابطة بحروف المعاني، وبناؤها التركيبي له دلالة مفيدة للسامع، فإن الصيغ مقيدة للأحداث المعنوية، وحروف المعاني مقيدة لمتعلقاتها بدليل التعلّق المعنوي الرابط للأحداث بمتعلقاتها الذاتية لحلولها فيها أو تلبّسها بها إخباراً أو وصفاً، إذ تُساهم الزوائد الصرفية في بناء المفردات، كما توّظف حروف المعاني في بناء المركبات الجملية، أي أن الأشكال الصرفية تدخل في المعاني التركيبية؛ لأن العلاقة متبادلة بين الشكل الصرفي والنحوي، فإنّ النحوي مقيد لمعنى الوحدة الصرفية، كما أن الصرفي موجد لمعاني الأحداث المطلقة، وهي تفتقر إلى مقيدات موضحة أو مُخصصة لتعلّقها بها، فجاء التركيب مقيداً للصيغة، والصيغة بدورها تكون طرفاً إسنادياً، وحرف المعنى لا يصلح لذلك إلاّ مع مدخوله بالتعلّق، فكان للصيغ معانٍ إفرادية ووظائف تركيبية لحاجتها إلى ما يبينها ويقيّد عمومها، والمعنى التركيبي ينشئه المُنتج والمعنى الإفرادي عرفي بدليل سلبه في التركيب، إذ يضفي التأليف معنى لا يحضر في ذهن السامع، بخلاف المعاني الإفرادية فإنها حاضرة في أذهان أبناء اللغة الواحدة، والغرض من تأليف المعاني الإفرادية هو الإفادة بحسب إرادة المنتج، لذلك كانت حروف المعاني روابط التأليف، لظهور فائدتها فيه، أما الصيغ فقد جمعت بين الإفرادي والتركيبي، لاحتفاظها بالصيغة، ولكل صيغة معنى ولقيام التأليف ببيان المراد منها فلم تدخل الحروف ميدان الصرف لثباتها على أبنيتها، وكان التغيير والتحويل من نصيب الصيغ، لكثرة المعاني التي تنهض بها ودخلت النحو بوصفها عوامل مؤثرة، كما دخلت حروف المعاني فيه، لإحداثها الربط التأليفي لتعلّقها بالأحداث تقييداً لها، فهي ليست كلمات فارغة، كما ذهب

فندريس في دوال النسبة؛ لأنه "من المستحيل ترجمة هذه الكلمات في قاموس، إذ ليس لها معنى مُشخّص، بل هي عوامل تقويم، أو أسس أو قيم جبرية أكثر منها كلمات، ومن ثمّ لم تكن توجد منعزلة، أو تأخذ معناها إلاّ إذا وصلت بعنصر لغوي آخر فتكون معه كُلاً يظهر للعقل كأنّه وحدة"[1].

إنّ وصلها بمدخولها يُحدد معناها، وليس جبراً له بدليل تغيّر معناه باختلاف التراكيب، فهو موجد للمعاني في غيره، ولو كان خلواً من أي معنى لما تعلّق بالحدث توضيحاً وبياناً وتقييداً لإطلاقه، لذلك قال سيبويه: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل... وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة ونحوها"[2]. أي ما أفاد معنى، وهو في حقيقته ليس اسماً ولا فعلاً، كما أنه لا يعني أن يكون في اسم أو فعل؛ لأن المعنى التركيبي مُفتقر إلى وصله بغيره اسماً كان أم فعلاً أم حرفاً، فإن معاني الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة لا يحددها المعنى الإفرادي واللغة لا تعني به إلاّ ما جاء عرفاً في معجماتها، والمعوّل عليه هو المعنى التأليفي، فقد تسلب الكلمات فيه معانيها الإفرادية فتفقد خصائصها وتنصهر في بناء يُضفي عليها معاني لا تحضر في ذهن السامع، وذلك ما تحدثه الحروف في التراكيب المختلفة، لأنها موجدة لأساليب الكلام، وهي دلائله، وما يرشد إليه، وهذا لا يعني أن الحرف لا معنى له في ذاته كما قيل: "فالحرف وحده لا معنى له أصلاً، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة ما، فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً فظهر بهذا أن المعنى الإفرادي للاسم والفعل في أنفسهما وللحرف في غيره"[3].

إنّ تخصيص عموم الأسماء والأفعال وتضييق دلالتها وتوجيه استعمالها في الأشكال التعبيرية المختلفة، هي المعاني الوظيفية التي تستحضر في أثناء التكلم وتوجد

(1) اللغة لفندريس: 117.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 12.

(3) شرح الكافية: 1/ 10.

الربط بين مفرداته، وغرض المتكلم إفادة حالات خاصة من المعاني الاسمية والفعلية، وتوجيه استعمالها، وذلك ما يوجده حرف المعنى والصيغة الاشتقاقية في الاستعمال الفعلي لإحضار المعاني في ذهن السامع، فهو لا يحتاج إلى مطلق الابتداء والانتهاء والتبعيض وغيرها من المعاني العامة المطلقة، وإنما هو بحاجة إلى حصّة منها تتعلّق بالاعيان والمعاني وتربط بينها، وهذه الحصة هي التي وضع الحرف بإزائها، كما وضعت الصيغة للمعاني المطلقة، وعلامات الإعراب في تحديد الوظيفة التركيبية للأسماء في الجملة طلباً للدقة المعنوية، ورفعاً للبس واحتمالات تعدد الوظائف، فلا معنى للقول بأن الحروف لم توضع لمعنى أوليس لها معنى أصلاً أو أنها فارغة في مقابل المليئة، إذ يضمّها الشكل التعبيري الواحد المتجانس ليؤدي معنىً مفيداً واحداً، وهو ما تساهم فيه جميع الكلمات الموضوعة فيه،"فالحروف والصيغ الاشتقاقية والهيآت التركيبية الناقصة كالإضافة والتبعية والحال والتميز والاعتراض والتفسير، كلّها تدل على تضييق المعاني المطلقة للأسماء وتقييدها بقيود خارجة عن حقيقتها، ويشمل ذلك كل الحروف الداخلة على المعاني الإفرادية أو المركبات الناقصة كحروف الجر والعطف والاستثناء وأمثالها. أما الحروف الداخلة على المركبات التامة أو ما في حكمها كحروف التمنّي والترجّي والاستفهام والتشبيه والنداء، فهي موضوعة لما وضعت له الجمل الإنشائية، والموضوع له فيها هو قصد المتكلم إبراز أمر نفساني، فحرف النداء (يا) مثلاً وضع لإبراز قصد النداء وتوجيه المخاطب إليه، وحروف الاستفهام موضوعة لإبراز طلب الفهم وحروف التمنّي لإبراز التمنّي وهكذا"(1).

إنّ التضييق والتخصيص تابعان للنسب التامة والناقصة، وهي تحددها الأشكال التعبيرية المختلفة، فإنّ العطف والاستثناء والإضراب والتفسير لا تقتصر على تخصيص المعاني الاسمية المطلقة، بل توجّه الاستعمالات اللغوية للجمع بين المتغايرين أو للإخراج من النسبة للحكم المذكور أو لإثبات معنى مختلف أو تكون توضيحاً وبياناً وتفصيلاً لإجمال سابق، فإن الحروف مُوجّهة للجهة التركيبية؛ لأنها مخصصة لها، فكان لها

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 233- 234.

معنى تركيبي مختلف عن غيرها، فهي التي توجد النسب التامة، كما في الصيغ الاشتقاقية أو مخصصة للمعاني الاسمية والفعلية كحروف المعاني يدل على ذلك الزوائد الصرفية والنحوية وما تحمله من تغييرات تعبيرية، تظهر دلائلها في الأشكال المُساقة فيها؛ لأنها آلات سياقية موجهة لاستعمالات لغوية بحسب المراد؛ لأنها دلالات على المعاني النسبية الموضحة للشكل التعبيري ودلائله لفهم معاني الكلام وأساليبه المختلفة، وهي معانٍ زائدة على معان مفرداته اللغوية الإفرادية؛ لأنها تحصل من التراكيب لا من المفردات منعزلة عنها؛ لأنه لا يفهم منها إثباتاً أو نفياً أو حقيقةً ومجازاً، فالإسناد في النسبة التامة وقيوده من النسب الناقصة في التبعية والإضافة والصلة كلها معان زائدة على الأصل اللغوي لمفرداته ومدلولاتها عرفية، وهي لا تهم السامع بقدر ما يهمّه ما تحمله تراكيبها المنتظمة في جمل مفيدة بأشكال موحية بظلال المعاني التركيبية، وهي غير موجودة في مفردات الكلم خارج التركيب؛ لأنه محط عناية النحويين والبلاغيين والأصوليين، وفيه يمثل طرفا النسبة شكلاً تعبيرياً يفهم منه اتحاد المعنى التركيبي بالإسناد الرابط بينهما تحقيقاً للوصف بالذات أو اتصاف الذات بالوصف، والأساس الشكلي له علاقة بالمدلول التركيبي، نحو زيد أخوك وأخوك زيد، فجملتهما اتحادية النسبة، إذ الخبر هو المبتدأ في المعنى، وهو المعنى الاسمي الدال على الثبوت، أما الفعلية فليست اتحادية بل تعليقية تقييدية، إذ تتعلّق بالحدث تعييناً وتقييداً بمتعلقات توضّحه، والأحداث بخلاف الأعيان وهما لا يتحدان، وإنما يقيد بعضهما الآخر وقوعاً أو صدوراً بدليل الصيغة وما يدخلها من زوائد أوقد يُراد بالصيغة تحقيق الحدوث، ولا يراد بها التعبير عمّن صدر، وذلك ببنائها للمجهول أو صياغة المطاوع منها للدلالة على سرعة تحقق الحدث، ولكل لغة وسائلها الضخمة في التعبير عن الجهة، فالهمزة والتضعيف، وتشديد العين، وحروف الزيادة، فما زاد على الثلاثة والإضافات الظرفية، والحال، والتمييز تعبيرات شكلية عن الجهة في اللغة العربية، بمعنى أنها تقييد لعموم الدلالة بما يقيد النظر إلى جهة معينة في تطبيق فهم الفعل.. وما يسمونه حرف المطاوعة وتاء الافتعال وكل حروف الزيادة التي تأتي لمعنى وظيفي، هي في الواقع تعبيرات شكلية عن الجهة، تُضيف معنى وظيفتها إلى المفهوم العام للفعل، لتخصيصه في الدلالة، والجهة تعبير يستغرق كل تصريفات الفعل،

بمعنى أنه يلحظ في كل شكل من الأشكال التصريفية للمادة"[1]، إذاً الجملة الفعلية يعبّر عن (الحدث) مسنداً إلى زمن منظوراً إليه باعتبار مدة استغراقه منسوباً إلى فاعل، موجهاً إلى مفعول إذا لزم الأمر أسمع الموسيقى، بيير كان يشرب نبيذاً، سيجرّ الحصان العربة.. الخ، فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث أو أن تقرر حدثاً أو أن تتخيّل حدثاً وتختلف الجملة الاسمية كل الاختلاف عن الجملة الفعلية، فهي تعبّر عن نسبة صفة إلى شيء: البيت جديد، الغداء حاضر، الدخول إلى اليمين، قمبيز ملك، زيد حكيم، والجملة الاسمية تتضمّن طرفين: المُسند إليه والمُسند وكلاهما من فصيلة الاسم"[2].

ويستدل على وصفية الجملة الاسمية بصحة إضافة الثاني إلى الأول أي مصدر الخبر يُضاف إلى المبتدأ؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء، وهي نسبة ناقصة بينهما لغرض التوضيح والتخصيص على سبيل التعيين، وصلاحهما لأن يكونا طرف نسبة تامة إسنادية، وذلك لا يصح في الجمل الفعلية، وقد فصل الأصوليون بينهما فجعلوا الجملة الاسمية"تمتاز عن الفعلية بشيئين:

إنّها ذات ركنين كل منهما عمدة في الركنية هما الموضوع والمحمول، والفعلية ذات ركن واحد هو (الحدث)، أما الآخر فهو متعلّق الحدث.

إنّ الجملة الاسمية تتضمن حكماً بـ(اتحاد) الموضوع والمحمول- المبتدأ والخبر- في الخارج واتصافه به فجملة (زيد أخوك) تحكي عن واقع خارجي واحد (يصدّق) عليه الطرفان، فزيد هو أخوك وأخوك هو زيد. أما الجملة الفعلية فليس فيها هذا الحكم (باتحاد) الفاعل مع الفعل خارجاً، وإنما تحكي عن وقوع (حدث) منسوب إلى (مُحدث)"[3].

إنّ الإخبار بالاسم يختلف عن الفعل؛ لأن الاسم مستقل بمعناه الذاتي، أما الفعل فإنّه جزء كلمة، والجزء لا يحسن الوقوف عليه؛ لأنه يتم بفاعله أو ما ناب عنه، فهما

(1) مناهج البحث في اللغة: 246- 247.

(2) اللغة لفندريس: 162- 163.

(3) البحث النحوي عند الأصوليين: 250.

كالكلمة الواحدة، فإنهما يشكّلان طرفاً إسنادياً واحداً في الشرط وغيره؛ لأن الفعل مُنبئ بمعنى عام بدليل تنكيره بوصف النكرة، فكان لابد من تخصيصه وتقييده، فكان لكل فعل فاعل، وذلك بخلاف الاسم، لذلك اشترطت المطابقة في الخبر تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً. أما الفعل فلم يطابق فاعله إلاّ إذا وقع خبراً بالتأويل، فكان الأصل في الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه يُعرف بالإسناد إلى المبتدأ المُعرّف إلاّ إذا أُريد به الإبهام فيخبر عنه لغرض التعظيم أو التهويل أو نحو ذلك، فكانت المطابقة في الشكل دليلاً على الاتحاد بالنسبة الوصفية، لعدم إمكان الفصل بينهما كالألوان والأمراض والعوارض الأخرى لتلبّس الذات الموصوفة بها لحلولها فيها، وذلك بخلاف الفعل الدال على حركة متغيرة متجددة، وقد تكون منقطعة لزوالها أو تجددها، وفي حال المبالغة فيها لاستمرارها تتحوّل إلى وصف ثابت فقد فصلت الصيغ بين المعاني، لإحداثها التغيير فيها، و"والصيغة ملخص شكلي لطائفة من الكلمات، تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته"(1)، فكانت أبنية المعاني باباً لسعة اللغة وطواعيتها لوصف الأحداث ومواكبتها، وكانت المعيار الحقيقي للفصل بين الجمل الاسمية والفعلية؛ لأن اشتراط (التعريف) و (التطابق) في الجملة الاسمية دون الفعلية للتفريق الشكلي بينهما قد أُعيد النظر فيهما بالتعويل على حصول الفائدة، "فإن عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت (زيد قائم) عُدّ لغواً، ولو لم يعلم كون رجل ما قائماً في الدار جاز لك أن تقول: (رجل قائم في الدار) وإن لم تتخصص النكرة بوجه، وكذا تقول: (كوكب انقض الساعة)، قال الله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ [القيامة: 22]، وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: (قام زيد) ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول: (قام في الدار رجل)"(2).

لا يكفي جهل السامع أو المخاطب بالخبر أن يكون مسوغاً للابتداء بالنكرة؛ لأن الأصل فيه أن يكون مجهولاً حتى تتحقق الفائدة منه، ولكن إذا صحب الخبر غرابة

(1) مناهج البحث في اللغة: 207.

(2) شرح الكافية: 1/ 88- 89.

أو تهويل أو تعظيم أو أمر آخر كان تقديم النكرة دليلاً عليه، وهذا المعنى الزائد حصل بتغيير الشكل المعتاد للجملة الخبرية بتحويلها من ركن حدثي واحد إلى ركنين مختلفين موضوع ومحمول أو مبتدأ وخبر بنسبة اتحادية تجمع طرفين مستقلين في ركنيها خبراً عن شيء موصوف بالأهمية والعناية بدليل تقدمه وليس مجهولاً كغيره من النكرات وذلك بخلاف جهل فعله، فإنه يقدم للإنباء به فيشكّل طرفاً إسنادياً مع متعلقاته، ولكن بدلالة مخالفة للابتداء بفاعله، وذلك باعتماد الشكل التعبيري لاستنباط المعاني المطلوبة من تغييره؛ لأن إهماله يفوّت على السامع أو القارئ المقصود منه تقديماً وتأخيراً؛ لأن الطرف الإسنادي الفعلي مبيّن للحدث، في حين أن الطرفين الإسناديين مُبينين لأحوال الذات الثابتة بدليل توكيدها بالنواسخ بخلاف الفعلية، فإنها تؤكد الحدث بقد والسين وسوف، والفائدة الحقيقية لا تحصل بإهمال الرتبة، بل باستنباط المعاني منها، وقد قيل:"وإذا انتفى هذا الفارق بين المبتدأ والفاعل وأصبح المسوّغ لتنكيرهما معاً هو حصول الفائدة انهدم الأساس الذي ابتنى عليه التفريق بين الجملة الاسمية والفعلية، وذلك لأن جملة (رجل جاء) كجملة (جاء رجل) إن حصلت بهما الفائدة صحت الجملة وإن لم تحصل لم تصح سواء كانت الجملتان فعليتين أم كانت الأولى اسمية والثانية فعلية"[1].

إنّ فائدة جملة (جاء رجل) بخلاف فائدة جملة (رجل جاء)، بدليل اختلاف مقيّدات الأولى عن الثانية، فإن الأولى يمكن أن تقيّد بالحال أو بالتبعية، في حين أن الثانية تقيّد بالنواسخ، كما أن المعوّل عليه في الأولى الفعل وفي الثانية الذات، فإن المجيء قد تحقق بصيغة الفعل الماضي بدليل قبوله (قد)، أما الثانية فإنها تؤكّد بـ(إن) تحقيقاً للنسبة إلى الذات؛ لأن الشك فيها لا بالفعل، ومن أهمل الأمر الشكلي أدخل الجملة الشرطية فيما يعبّر عنه بالفعلية أيضاً[2]، لأن تركيب الفعلية يعبّر به عن (حدث) منسوب إلى (مُحدث) سواء كان هذا الحدث واقعاً في الخارج كالماضي والحاضر أم مُتخيّل الوقوع كالمستقبل أم مطلوب الوقوع كالأمر، وليس هذا محصول التركيب الشرطي فإن نسبته تعليقية وليست

---

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 254.

(2) ينظر: اللغة لفندريس: 163.

حدثية أو اتحادية، وهي غير حادثة؛ لأنها لم تتحقق بدليل مجيء الجزاء جملة اسمية مربوطة بالفاء أو فعلية مؤكّدة بـ(قد) والتسويف مقيدة بحكم وقوع الشرط، لـذلك جعلـت جملـة الشرط جملة، وجملة الجزاء كلاماً؛ لأنه مقصود لذاته بخلاف الجملـة؛ لأن الـشرط قيـد في الجزاء[1]؛ لأن"الغرض من التركيب الشرطي هو تعليق الحكم الذي يتضمّنه الجزاء بالحكم الذي يتضمّنه الشرط، وليس هو ربط الحدث بمحدثه في فعل الشرط لتكون الجملة فعلية، فالنسبة التامة الشرطية إذن تختلف في طبيعتها عن النسبة التامة في كل من الجملة الاسمية والفعلية؛ لأنها ليست نسبة بين مُسند ومُسند إليه، بل هي نسبة بين تركيبين كانا مـستقلين ثم فقدا استقلالهما ليكونا جزءين من تركيـب جديـد يعبّـر فيـه الأول عـن المعلّـق عليـه والثاني عن المعلّق"[2].

إنّ الاستقلال بالتركيب يفيد معنىً مختلفاً عن عدم الاسـتقلال، والـشرط لم يحـوّل من معنى إلى معنى آخر، بل الغرض هو تعليق حدثين أحدهما بالآخر على سبيل التقييـد لا التحقيق الفعلي، فلم يثبت استقلالهما أصلاً حتى يجعل منهما تركيباً جديـداً، بـل هـو معقود أصلاً على التعليق بدليل ربط طرفيه بالفاء، وهـي تجمـع بـين المتجانـسين بخـلاف الواو التي تجمع بين المتغايرين، فهما متمـاثلان في عـدم الوقـوع، والجملـة الفعليـة بمثابـة طرف واحد لصلاحها للوصفية صدوراً أو وقوعـاً، كمـا في الـصفات المـشتقّة، والجملـة الشرطية لا تصلح لذلك؛"لأنها افتراض وقوع وليس حدثها واقعـاً فعـلاً، والنـسبة التامـة تـربط الحـدث بالـذات، ولا تكـون في الـشرط؛ لأنـه يـربط حـدثين بتعليـق أحـدهما بالآخر، بدليل حاجته إلى فعلين غير واقعين أصلاً، بل مُعلّـق أحـدهما بـالآخر، كمـا أنّ الإسناد معنى رابط، والتعليق الشرطي معنى رابـط، فهمـا متـدافعان، فـلا يـصح القـول بفقدان الاستقلالية؛ لأنه لم يثبت علمياً أنهما كانا في الأصل مستقلين بمعنييهمـا ثـم فقـدا ذلك الاستقلال بدخولهما في طرفي نسبة تعليقية، وإنما ذلك لأجل إيجـاد اسـلوب خـاص يتـضمّن تعليـق حـدثين مـرتبطين بـشكل مخـالف للأسـاليب الأخـرى ونـسبته إيجاديـة

(1) ينظر: شرح الكافية: 1/ 8.

(2) البحث النحوي عند الأصوليين: 257..

تعليقية، والتعليق فيه مرتبط بالأداة، وهي التي تفصله عن غيره من الأساليب الإنشائية والخبرية، لأن ترتيب وقوع حدث ما على آخر خاص بالشرط، أما طلب إيجاده فيجري بأساليب أخر، والإيجاد بالدال وهو اللفظ على معنى يُنشئه المتكلم يختلف عن حكايته؛ لأنه موجود أصلاً، وذلك أنك إذا قلت: (نِعْمَ الرجل زيد)، فإنّما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إيّاه حتى يكون خبراً، بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجاً، ولو كان إخباراً صرفاً عن جودته خارجاً لدخله التصديق والتكذيب"[1].

إنّ إحداث المعنى بتغيير شكل الصيغة بدلالة جودها لملازمتها للمدح وليس الإخبار؛ لأنه مدلول اللفظ عموماً إلاّ إذا حدث فيه تغيير ما، لأداء وظيفة معينة، أما أساليب الطلب الخبري والإنشائي فلها صيغ معينة وأدوات دالة على نسب خاصة بما يناسب ما تحدثه من أشكال تعبيرية تكشف عن المقصود، كما تكشف الصيغ الخبرية عن المراد بأشكالها التعبيرية التي تحكي المراد منها، فيكون المتكلم حاكياً لواقع خارجي إنباءً عن حدث أو وصفاً ثابتاً لذات معينة، وذلك بالفعل الاصطلاحي أو بالصفات المشتقّة، كما في الجمل الفعلية والاسمية، وما يلحقها من حروف إثباتاً ونفياً بما يظهر شكلاً فهو دال على أغراض ومقاصد تختلف بحسب المراد، وأما "مدلول الجملة الإنشائية مثل (اضرب) هو النسبة الطلبية الخاصة، ومدلول الجملة الخبرية مثل (أطلب منك الضرب) هو نسبة الطلب إلى المتكلم والجملتان وإن تضمّن كل منهما (طلب الضرب من المخاطب) إلاّ أن الطلب في الأولى (معنى حرفي) لم يكن ملحوظاً بذاته، بل بما هو نسبة بين المتكلم والمخاطب والمادة- أي الحدث- فصيغة (أفعل) موضوعة بإزاء هذا الطلب غير الملحوظ مستقلاً، أما الطلب في الجملة الخبرية (أطلب منك) فهو (اسمي) لوحظ مستقلاً؛ لأنه مدلول مادة الفعل المنسوبة بصيغة (يفعل) نسبة صدورية، وفرق واضح بين نسبة الطلب إلى المتكلم في الجملة الخبرية وبين الطلب الواقع نسبة في الجملة الإنشائية"[2].

---

(1) شرح الكافية: 2/ 311.

(2) البحث النحوي عند الأصوليين: 264.

إنّ مدلول الحرف ليس مرتبطاً بالنسبة؛ لأنه لا يصلح لأحد طرفيها، بل مدلوله مطابق لتركيبه؛ لأن دلالته ليست مستقلة بذاتها بدليل استعماله بلفظه لمعانٍ مختلفة، وذلك بخلاف دلالة الصيغ فإنها نسبية؛ لأنها تنسب إلى ما يتمم معناها والنسب تختلف باختلاف الصيغ، فهي في أمر المواجه غير متحققة إلاّ بالمطاوعة، وكذلك مع الغائب، كما أنّ الأمر قد يأتي بصيغة المصدر للمبالغة في الخبر، نحو قوله تعالى﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ ﴾ [يوسف: 18].

فإنّ اختلاف شكل المصدر مبين لدلالته الفعلية أو الاسمية، وكذلك تنوين أسماء الأفعال بخلاف ترك تنوينها قوة وضعفاً لدلالته على تمكين المعنى الاسمي في الأسماء، والفعلي في الصفات والمصادر بدليل عملها فلا يبقى عندئذ للمعنى الحرفي فيها وجود والمعنى الحرفي الملحوظ في صيغ أسماء المعاني والأفعال المجردة والمزيدة يقوم على حاجة هذه الصيغ إلى ما يوضحها ويتمم معناها، فكانت أدوات نسب رابطة لمضمون جملها، كما أنها موجدة للمعاني في غيرها فشابهت الحروف في وظيفتها، ولم تبن لغلبة الفعلية عليها بالتصريف أو بالتنوين أو الاسمية بالإضافة إلى معمولاتها، أما ما نقل من بابه كأفعال المدح والذم والتعجّب، فقد جمد لغلبة الحرفية عليها، لملازمتها لمعانيها التي نقلت إليها، والتخصيص معنى حرفي؛ لأنه مقيّد لغيره في التركيب، كما أنّ نسبة صيغة أمر المواجه لا يظهر فيها أهم أركانها، وهو المسند إليه إلاّ تقديراً، فكيف يكون مدلول (اضرب) هو النسبة؟ وهو طلب محتمل الوقوع. أما دلالة (أطلب) فهي دلالة منسوب؛ لأنه مسند بدلالة حرف المضارعة وهو إخبار، لذلك قيل: إنّ بناء (افعل) خلو من الإسناد؛ لأن إسناده إنما يقتصر على ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة أو ياء المخاطبة أو الضمير المستتر في (افعل) المقدّر بأنت كما يزعمون، ولا إسناد في رأينا إلى مثل هذه الكنايات؛ لأنها ليست أسماء أو ضمائر، كما يزعم النُحاة، بل هي كنايات أو إشارات تُشير إلى جنس المخاطب أو عدده، وكان النحاة قد صرّحوا بغير موضع بحرفية الواو في مثل قوله تعالى ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء: 3]. وفي مثل قول العرب: أكلوني البراغيث، إذ أعربوا الاسم الموصول في الآية، والبراغيث في المثال فاعلين، كما أنهم يؤكدون حرفية ألف الاثنين وواو الجمع في المثنى وجمع المذكر السالم،

فإذا كانت هذه الأدوات التي تتصل ببناء (افعل) أو فعل الأمر- كما يقولون- حروفاً لا ضمائر لم يكن في بناء (افعل) إسناد، وليس من شأنه أن يكون فيه إسناد، لأنه لا يُشير إلى تلبّس الفاعل بالفعل في حال، وكل ما يُشير إليه، أو يدل عليه هو طلب الفعل من المواجه بالطلب أو الأمر[1].

إنّ التغيير الشكلي للصيغ الفعلية بالزيادة والحذف يتبعه تحوّل في الأساليب وتبدّل في الدلالة، فكما أنّ الحروف تجعل مدخولاتها مُنبئة عن معانيها لإبهامها، فكذلك الصيغ المقيّدة للحدث العام بمتعلّقاتها تجعلها مُنبئة عن معانيها خبراً أو إنشاءً، فإن صيغة (افعل) إنشائية، وهي متصرّفة من (يفعل) الخبرية، وهمزة الوصل مجتلبة للتوصل إلى الثاني الساكن بعد حذف حرف المضارعة، بدليل مطاوعة (فَعَل) له؛ لأن الخبرية متحققة الوقوع فيه بخلاف الطلب، والنسبة في الخبرية ثابتة للمنسوب إليه، وهي غير ثابتة في الإنشائية لحاجتها إلى التحقيق بالوقوع، كما في الاستفهام والتمنّي والترجّي ونحو ذلك، والحروف في ذلك دوال نسب خاصة على فرض أن الأصل هو الخبر، ونسبته تامة، فهي تحوّل النسب التامة إلى ناقصة، كما في الإضافة والتبعية، فكذلك صيغة الطلب حوّلت النسب التامة في (فعل) و (يفعل) إلى نسبة خاصة تفيد معنى الطلب وليس معنى الطلب ذاته، كما إذا صرّح بالطلب أو الاستفهام أو التمنّي أو نحو ذلك، فإذا أراد المتكلم الحكاية عنها، جاء بها خبرية تامّة متحققة، وإن أرادها بعينها جاء بدوالها للتعبير عنها في نسب غير متحققة فعلاً إلاّ بالمطاوعة أو الحكاية عنها بصفتها أخباراً متحققة، فالذي يفصل بين الإنشائية والخبرية هو التحقق أو الوقوع، والحكاية عنها بالقول وما تضمّن معناه، أو بالصيغ الدالة على المطاوعة أو بما تدل عليه حروف الزيادة (أنيت)، فالخبرية تامة بمدلولها المناسب لشكلها، والإنشائية خاصة بالمتكلم فجاءت الصيغة بشكل يناسبه هو أولاً لبيان هيأته آمراً أو متمنّياً أو راجياً أو متعجّباً أو نحو ذلك، لذلك جعلت نسبته دالة على ذلك وليست مستقلّة؛ لأنه لا يوقف عليها في ذاتها، لأنها دوال على معانٍ ينشئها المتكلّم في نفسه، وهي مدلولات الحروف والصيغ الطلبية، وليس الإخبار عنها؛

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 120- 121.

لأنها غير واقعة فعلاً أو مُتحققة بدليل استحالة بناء صيغة الأمر للمجهول، بخلاف الصيغ الطلبية الأخرى؛ لأنها غير خبرية وذلك بدلالة الجمل الاسمية على الثبوت، والفعلية على الحدوث بدلائل الصيغ الوصفية والفعلية في نسبتها الثابتة والمتجددة، وهي الخبرية لتحقق مدلولها فعلاً؛ لأن الثبوت والتجدد يُنافي مدلول الإنشائية؛ لأنه غير متحقق، والحكم يكون على المتحقق؛ لأنه معلوم، بخلاف غيره، لأنه غير واقع، والنسبة التامة لا تكون بغير طرف رابط بين ركنيها، وهو الحكم، فإذا كان متحققاً ثابتاً، فالجملة خبرية، وبخلاف ذلك فهي الإنشائية. أما الصيغ المشتركة بينهما كأفعال العقود والتي يشترك فيها الفاعل والمفعول أو المصدر والزمان والمكان، فإن الذي يحدد دلالتها سواء كانت قطعية أم احتمالية، هو ما سيق مُتنامياً على مبدأ الشكل توضيحاً وبياناً بما يناسب الحال والمقام لعموم صيغ المعاني بدليل افتقارها إلى متعلّقات تبيّنها، فإن الخبرية منها يكون مدلولها من شكلها الكاشف عن معنى موجود قبله، أما الإنشائية فإن مدلولها بشكلها نفسه وليس قبله، "فالنسبة الخبرية نسبة تامة، وهي قابلة للحكاية والإنباء عنها، والنسبة الإنشائية نسبة خاصة غير قابلة للحكاية؛ لأنها مدلول الحروف والأدوات التي تجعل الجمل التامة في سياق الاستفهام والتمني والترجّي والتعجّب وأمثالها"[1]، وهذا بناءً على أن للحروف نسباً خاصة بالمتكلم قائمة على افتراض تحويل النسب التامة إلى خاصة بإدخال حروف دالة على معاني مدخولاتها، كما جُعلت النواسخ نسباً خاصة؛ لأنها جرت مجرى الحروف في نسبة معانيها إلى جمل تامة تحقيقاً وتوكيداً لمدلولاتها، كذلك جُعلت الصيغ دالة على معانٍ ملحوظة، لكونها قيداً لإطلاق الحدث، ولها وظائف تركيبية نحوية، لافتقارها إلى متعلّقات توضّحها وتُبيّن المقصود من استعمالها، كما أن وظائف أدوات الشرط والحصر والاستثناء وغيرها نحوية لدلالتها على معنى مخالف للمعنى الظاهر المنطوق به؛ لأنها دوال على معانٍ وظيفية رابطة للمعاني العرفية المستقلّة في تراكيب النسب الناقصة، وذلك بخلاف الصيغ التصريفية، فإنها دوال على النسب الرابطة للأحداث بذوات تقييداً لها صدوراً عنها أو وقوعاً عليها أو تلبساً بها، وما يطرأ

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 271.

عليها من علامات دالّة على وظائفها في الإطار العام لتشكّلها تركيبات مختلفة بحسب المقصود من استعمالها في أساليب متنوّعة، ولكل تركيب معنى خاص به يربط مفرداته بالصيغ والحروف المناسبة لمعناه، وهي دوال النسبة التامّة والناقصة في تراكيب لغوية لها معانٍ وظيفية رابطة لمفرداتها، لتأدية أغراض المتكلمين ومقاصدهم، عن طريق معرفة دلالة شكل التركيب العام وكيفية نظمه وترتيبه وصورته الإجمالية تعبيرية مقصودة، لقيامها على ترابط النسب المختلفة فيه بعضها ببعض بالتعليق المعنوي، وهو معنى زائد على معاني مفرداته الوضعية أو العرفية سواء أكانت مستقلّة في معانيها الإفرادية أم غير مستقلّة؛ لأنها تحوّلت إلى لبنات في شكل جديد، فلم يبق من معانيها الأولى إلاّ وظائفها التركيبية بحسب إرادة المنتج، لأنه يعبّر بلغة قومه عن فكره ومشاعره وأحوال ما يخبر به، وقد يكون هادئاً نفسياً أو منفعلاً أو متردداً أو واثقاً وغير ذلك مما لا تضبطه قوالب بعينها أو ضوابط تركيبية تفرض عليه سوى الضوابط التي يوصل بها ما يريد لغيره بما يناسب قواعد لغته، فالشكل نسق من الجهات الفعلية المخصصة للصيغ والوظائف التي تُستعمل لها، وعلاقاتها بالأسماء والحروف، إذ ترتبط الناحية الشكلية للكلمات في السياق بعلاقاتها بما قبلها وما بعدها، وقد رأينا كيف كانت أداة التعريف دليلاً على اسمية ما بعدها، وأداة ياء النسب دليلاً على اسمية ما قبلها، كما أنّ سوف تقوم دليلاً على فعلية ما يليها[1]، وليس ثمّة قاعدة كلامية تُلزم المتكلّم بشكل معين، فلكل شكل دواعيه وأغراضه، وهي متباينة ومتعددة، فقد وضعت العربية حروفاً لربط المعاني المستقلّة في ذاتها، كما وضعت غيرها تكثيراً لصيغ المعاني، لتلبّي حاجات الكلام المختلفة، كما ضبطت أشكال أسماء المعاني والأعيان والأجناس إعراباً وبناءاً وتثنيةً وجمعاً، وجعلت التنوين تابعاً للإعراب وتركه دالاً على معانٍ مُناقضة لإثباته بدليل منع المركبات المزجية والإسنادية وذات البناء العارض والغاياتبش منه، وذلك بخلاف المركبات المعربة بالنسبة التامة والناقصة في الجملة المفيدة والإضافة والمنادى والمنفي بلا المضافين، وما اقترن بلام التعريف، وإن المعاني النحوية لا تقتصر على الفاعلية والمفعولية

(1) مناهج البحث في اللغة: 233.

والإضافة، وإنما تتسع لأشكال المركبات المبنية والمعربة، وتمام الشكل في مناسبته للمراد، والجملة قد لا تكون تامة؛ لأنها غير مقصودة لذاتها بخلاف الشكل التام للعبارة، لاستيفائه المعنى، أما المركّب التام، فإن تمامه بالإسناد أو النسبة التامة، لكونه أساس المعنى النحوي، وقد قيل:

"المركّب التام هو موضوع دراسة جديدة يبحث فيه من حيث كونه الأساس الذي يبني عليه الحديث، وإذا تناول الكلمة بالبحث فإنما يتناولها من حيث هي مؤلفة مع غيرها، ومن حيث كونها مسنداً إليه، أو مسنداً، ومن حيث كونها منسوباً إليها نسبة لا تعبّر عن فكرة تامة، ولا يصح الاكتفاء بها، أوالسكوت عليها، وهي النسبة التي يسميها النحاة بالإضافة، وإذا كان موضوع هذه الدراسة الجديدة هوالجملة فهذه الدراسة إذن تعني بكل ما يطرأ على الجملة من طوارئ، تعنى بأحوال أجزائها الرئيسة وغير الرئيسة من حيث تقديم بعضها على بعض، وتأخير بعضها عن بعض، ومن حيث ذكره وحذفه، ومن حيث التصريح به أو إضماره، كما تعني بأحوال الجملة بوصفها كلاً من حيث كونها في سياق نفي أو استفهام أو توكيد أو شرط أو غير ذلك. إنّ هذه الدراسة هي دراسة النحو وموضوعها الذي أشرت إليه هو موضوع تخصص النحوي"[1].

إنّ الفكرة التامة وغير التامة تفهم من خلال ما يؤديه الشكل اللفظي بالاختيار المناسب لترتيبها في الذهن، إذ يعرضها الشكل المنطوق أو المرئي بصورة تامة أو غير تامة، وهذه الصورة التعبيرية محط الفائدة، فقد يبالغ فيها بما يجعلها مجسّمة للسامع أو ينقلها مهللة ضعيفة أو ملبسة وذلك يتوقّف على ضبط الشكل والعناية فيه بالدلائل والقرائن، فلا يكفي أن يكون المعنى مفهوماً، لأن العبرة في التوصّل إلى المعنى المطلوب بشكل تعبيري صحيح سليم جارٍ على سُنن الكلام الفصيح من الناحية اللغوية لتوقّف دلالته عليها إثباتاً أو نفياً وحقيقةً أو مجازاً، فإنها قد تكون قطعية أو احتمالية، وذلك بحسب انضمام المفردات إلى بعضها، وانتظامها في التعبير عن المقصود تقديماً وتأخيراً وإظهاراً وإضماراً وذكراً وحذفاً ونحو ذلك مما اعتنى به علم المعاني، فإن شكل العبارة نظماً

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 37.

وترتيباً يدل على معناها، كما يدل شكل الصيغة نظماً وترتيباً لأصواتها على معناها بدليل العناية بالأصول والزوائد والإلحاق والقلب المكاني لاستنباط معاني الأبنية وكشف علاقاتها في نظم الكلام لارتباطهما في تحديد دلالة التعبير، إذ تنتظم الأصوات المختلفة في البناء الصرفي، فتتحوّل إلى حروف بناء صيغ تحدّ بين الكلمات، كما أنها تكون سوابق ولواحق وأدوات ربط تأليفي، فتشكّل أساليب مختلفة تُبنى عليها، فكان منها حروف مبان ومعان، وهي صوامت فاحتاجت إلى صوائت تبيّنها؛ لأنها وسيلة إخراجها، وارتباطها مع بعضها، وانعدامها لا يكون إلاّ في البناء بإعانة المجاورة بدليل انتقال الأصوات القصيرة عند الوقف على المتحرّك إنْ سبقه ساكن، وإن الصوت القصير إذا مُدّ تحوّل إلى حرف، بدليل تسكين أحرف المد لمجانستها لحركة ما قبلها، واستحالة تحريك الألف لملازمة الفتحة للحرف الممدود للدلالة على إطلاقه وقلب الواو والياء ألفاً إذا تحرّكا وكان ما قبلهما مفتوحاً، وقلب الواو والألف ياءاً إذا سبقا بكسر الصحيح قبلهما، كما في التصغير والجمع، ومدّ الصحيح سواء أكان فاءاً أم عيناً أم لاماً لإيجاد صيغ جديدة لمعانٍ طارئة على الأصل، كما أنها تفصل بين الأصول الفعلية بدليل الأبواب الستة للمجرد، ومشابهة المُعتل للصحيح في المثال، فإنه يشاركه في الوزن (فَعل) نحو وصل ويسر، وفتحت الواو والياء لّما تصدّرتا الصيغة فلم تتأثرا بحركة سابقة، فاستحقا أن يكونا صحيحين بدليل تحريكهما؛ لأنهما أضيق مخرجاً من الألف، فترددتا بين المدية واللين، والحركة وعدمها دليل التفريق بينهما، وكذلك الحذف، فإن الحركة المجانسة تكون دليلاً على المحذوف، كما أنها دليل على مد الصوت، وإن الأصوات الثلاثة سواء كانت قصيرة أم طويلة تكون دلائل على معان، كما أنها من أدلة الصناعة؛ لأنها أساس القواعد اللغوية في جميع مناهجها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، لاشتراكها في المعاني الحرفية؛ لأنها من حروف الزيادة، وفي المعاني الفعلية إعلالاً وإبدالاً وتصريفاً، وفي المعاني الاسمية لقيامها مقام المُسند إليه، ولفصلها بين المشتقات الوصفية والاسمية، كما في أسماء الآلة والمكان والزمان وأسماء المصادر، كما أنها تفصل بين المفرد والمجموع، بعلامات الإعراب الأصلية والفرعية، وتفصل بين جموع السلامة والتكسير، وبين المُكبّر والمُصغّر، فكانت ميداناً لدراسات لغوية كثيرة لسعة التصرّف بها تبعاً لسعة مخارجها

ولصفتها الصوتية الجهرية، ولمناسبتها لحركات الفم الثلاث فتحاً وضماً وكسراً أو نصباً ورفعاً وجرّاً، فجرت مع النفس فاشتركت مع أصوات الغنّة، وذلك لخروجها من الأنف، فتنوعّت الأصوات مدّاً وليناً وغنّةً ورخاوةً وشدّة، كما اختلفت قوةً وضعفاً، والجهر والغنّة تقويان الصوت، فكانت الأصوات المجهورة أكثر من المهموسة، ومن الطبيعي أن تكون كذلك، وإلاّ فقدت اللغة عنصرها الموسيقي ورنينها الخاص الذي نميّز به الكلام من الصمت.. ولم يقف النطق الإنساني عند مرحلة الصياح بأصوات مجهورة أو مهموسة ذات درجات صوتية متباينة، طوراً تعلو وطوراً تنخفض، بل تطورت إلى كلمات مستقلة تكونّت منها لغات ذات قواعد وأصول. وبذلك امتاز نطقه عن غناء الطيور وأصوات الحيوانات. وقد رمزّت تلك الكلمات وهي مركّبة في صور جمل إلى خبر ما يدور في الذهن الإنساني من أفكار فعبّرت عن سريرة نفسه واستغلّت كأداة بين أبناء جنسه، يضمنها مكنون أفكاره خيرها وشرّها أيضاً[1]، وليس استعمالها لغرض الفصل بين الكلام والصمت، بل للفصل بين معاني الكلام؛ لأن الصمت ضد الكلام، والرنين للغنّة مع الجهر للمبالغة في المعنى، ففي قوله تعالى ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: 1]، نجد صيغة (الرَّحْمَن) مزيدة بالإطلاق والغنّة، فكانت أوضع في السمع من (الرَّحِيم)؛ لأن الألف حرف اتّسع لهواء الصوت، مخرجه أشدّ من اتّساع الياء والواو[2]، لذلك كان أعلى منهما مرتبة في الإطلاق؛ لأنه مجهور، أما النون فهو من الخياشيم[3]؛ أنفي مجهور، فقيّد السعة بالغنّة، كما قيّدت الميم لما فيها من غنّة سعة الياء في (الرَّحِيم)، وللمشاكلة الصوتية بين (الرَّحْمَن) و (الرَّحِيم)؛ لأنهما من أصلٍ واحد، فلم يفصل بينهما؛ لأن المبالغة في الامتلاء تقتضي إدامته، فتبع (الرَّحِيم) الدال على الثبوت والدوام (الرَّحْمَن) الدال على التجدد والحدوث، بدليل قوله تعالى ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِ﴾ [الإسراء: 100]، والامتلاء يقتضي السعة، فناسب أن تدلّ عليها الياء

(1) الأصوات اللغوية: 21- 22.

(2) كتاب سيبويه: 4/ 435- 436.

(3) ينظر: المقتضب: 1/ 330، سر صناعة الإعراب: 1/ 48.

وكأنّها تسحب ما حواه من رأفة ورقّة، كما امتدت الميم الشفوية المشوبة بالغنّة لتشمل الكون كلّه بعناية اللطيف الخبير الذي وسعت رحمته كلّ شيء، ولذلك أشبعت فتحة الميم فصارت حرفاً، كما أشبعت حركة الحاء في (الرَّحِيم)؛ لأن "الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمّة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدّمو النحويين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمّة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة، ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هنّ حروف توام كوامل، قد تجدهنّ في بعض الأحوال أطول وأتمّ منهن في بعض... فإذا أوقعت بعدهنّ الهمزة أو الحرف المُدغم، ازددن طولاً وامتداداً وذلك نحو يشاء... وتقول مع الإدغام شابة.. أفلا ترى إلى زيادة المد فيهنّ بوقوع الهمزة والمُدغم بعدهن، ويدلّك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنّك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه.. فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها، ولا كانت تابعة لها"[1]، فإن طول الصوت يعتمد على تشكيله مع ما يجاوره ولما كانت الهمزة في حقيقتها ألفاً ممدودة طال المد معها، وكذلك التضعيف؛ لأن سكون الأول منه يقتضي السكت الخفيف عليه؛ لأن المجاورة تنقل الحركة إلى الساكن، كما أن المُدغم مفتوح والفتحة بعض الألف، فجاء التطويل مذموماً لذلك. وقد اهتم المحدثون بكمية الحروف ومدّة الصوت للتفريق بين الدلالات الصوتية، إذ "تقوم الكمية في الحروف بدور القيم الخلافية التي تفرّق بين معاني الكلمات، كما يبدو ذلك في التفريق من جهة المعنى بين (عَبَدَ) و (عبَّدَ) و (ضرب) و(ضرباً)، وما أشبههما من الموازنات... إنّ النظرة اللغوية الحديثة تحتّم اعتبار الكمية في الفونولوجيا (التشكيل الصوتي)، كما يحتّم اعتبار المدّة في الفوناتيك (الأصوات)"[2].

إنّ الكمية لا تفرّق بين الأصلي والزائد والملحق مما يخصص المعنى العام للصيغة،

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 19- 20.

(2) مناهج البحث في اللغة: 28.

فإن معاني المجرّد تختلف عن المزيد والملحق، يدل على ذلك معاني أحرف الزيادة والإلحاق، إذ يجري الملحق في الوزن مجرى الأصل؛ لأنّما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هومن نفس الحرف، وذلك نحو (فعللت)، ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت، والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو جلببت جلببة، وشمللت شمللة"[1]، وهوإلحاق اللفظ باللفظ نحو شملل وجهور وبيطر، فتنكبوا إلحاقها بها صوناً للمعنى وذبّاً عنه أن يستهلك ويسقط حكمه"[2]، بل لإيجاد معنى آخر مختلف وليس صوناً للمعنى الأول؛ لأنّمعنى حوقل مخالف لمعنى (حقل) وشملل مخالف لشمل معنى، وكذا كوثر ليس بمعنى كثرُ... حقلت الإبل من باب تعب يتعب أصبيت بالحقلة، وهي من أدواء الإبل، وأما حوقل فمعناه ضعف، وكذلك شملت الريح.. وشمل الرجل وانشمل وشملل أسرع وشمّر"[3].

وأما الألف فإنه يلحق الكلمة آخراً نحو عقلى وأرطى[4]، وتقلب ياء في رأيت أريطيا وأراطي لكسرة ما قبلها[5]، لمجانسة الياء؛ لأن أحرف المد لإطلاق الحركة، وهي أصوات طويلة لا يسبقها ما يخالف جرسها، وكذلك ما يلحقها مما يجاورها، ولكن القدماء قد ضلّوا الطريق السوي حين ظنّوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد، فقالوا مثلاً إن هناك فتحة على التاء في (كتاب) وكسرة تحت الراء في (كريم) وضمّة فوق القاف في (يقول)، والحقيقة أن هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع، فالتاء في (كتاب) محرّكة بألف المد وحدها، والراء في (كريم) محرّكة بياء المد وحدها، والقاف في (يقول) محرّكة بواو المد وحدها، ويظهر أن الكتابة العربية في صورتها المألوفة

---

(1) كتاب سيبويه: 4/ 286.

(2) الخصائص: 1/ 224.

(3) شرح الشافية: 1/ 52- 53.

(4) ينظر: الممتع في التصريف: 2/ 601- 602.

(5) ينظر شرح الشافية: 1/ 57.

من وضع فتحة على التاء في (كتاب) وكسرة تحت الراء في (كريم) وضمّة فوق القاف في (يقول) قد جعلت القدماء يتوهّمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع"[1].

إنّ المد للحركة الموجودة أصلاً في الصامت قبله، ولمّا كانت الحركة بعضه، ظنّ أن إتمامه بتطويلها، وليس كذلك، فإن الحركة بخلاف الحرف، يدل على ذلك بقاؤها عند حذفه نحو فَعَل وفَاعَل وكَتَبَ وكِتَاب، أوفي التصغير نحو كتيب وعليم؛ لأن التصغير يعيد الكلمات إلى أصولها، فإن الحركات تساهم في التشكيل الصوتي، كما تساهم الحروف، بدليل مجيئها أصلاً، كما جاءت زائدة وملحقة، وذلك بخلاف الحركة، فإنها ملازمة للتشكيل؛ لاستحالة وجوده بدونها، بدليل تفخيمها وإمالتها؛ لأن أحرف المد سواكن دائماً، فتبعض بخلاف الحركة فإنها تشم بحركة مخالفة لها، نحو قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ يَـٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَـٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾ [هود: 44].

إنّ الحركة أساس التشكيل الصوتي، كما أن مبدأ الكلام المفيد أساس تشكيله التركيبي، إذ يستدعي بعضه بعضاً تقييداً وتخصيصاً، ومما يدل على قوة الحركة قلب أحرف المد إلى ما يجانسها ويوافقها؛"لأنك إذا بدأت بالكسرة، فقد جئت ببعض الياء وآذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أول قولك بآخره وخالفت بين طرفيه، وكذلك إذا بدأت بالضمة ثم جئت بعدها بالياء، فقد جئت بأمر غيره المتوقع؛ لأنك لمّا جئت بالضمّة توقعت الواو، فإذا عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أوّله"[2]؛ لأن الأصوات يجذب بعضها بعضاً بحسب التآلف فيما بينها، كما تجذب المفردة أختها في البناء المؤتلف مع بعضه، يدل على ذلك تحصّن الحرف بالحركة وإن خالفت ما قبلها، نحو عِوَض وحِوَل، وامتداد الحركة إذا اتصلّت بأخرى مطابقة لها، وإن اختلف الحرف، بدليل قلب الواو والياء ألفاً إن تحركتا وكان ما قبلهما مفتوحاً، إذ الفتحة تقلب الواو والياء، نحو قام وباع وخاف وطال، امتداداً لها وحفاظاً عليها بالألف لسكونه وسعته بالجهر، ولمقاربتها بالانفتاح، والواو والياء لا تتناسبان بالجهر بالفتح؛ لأنهما أضيق

---

(1) الأصوات اللغوية: 39.

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 22.

من الألف بدليل تحملهما الحركة بخلاف الألف، وإن كان الأصل في قام: قوَم، وفي خاف: خوِف، وفي طال: طَوُل، وفي باع: بَيَع، وفي هاب: هَيَبَ، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة والواو أو الياء، وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف وسوغها أيضاً انفتاح ما قبلها، فهذا هو العلّة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع، لا ما ادّعاه السائل من أن الفتحة قويت على قلب الحرف المتحرّك"[1]، بل العلّة في تحصن الحركة الأولى بأخرى تقويها لإيجاد شكل مناسب للمعنى يوظّف تركيبياً لدلالة أخرى يحتاج إليها بدليل ارتباط الصيغ بمتعلّقاتها تبعاً لأشكالها المختلفة، كما يرتبط حرف المعنى بمدخولاته لبيان الاسلوب، وذلك لاشتراك الحرف والصيغة في إيجاد المعاني التركيبية بدليل المعاني المحتملة للحروف والصيغ المشتركة لفظاً، نحو (إنْ) و (ما) واللام والواو، وزوائد صيغ المعاني الصرفية،"فقد تشترك صيغة أو بناء في الدلالة على أكثر من معنى، وذلك نحو (فعيل)، فقد يشترك هذا البناء في المصدر نحو صهيل، والصفة المشبّهة نحو كريم، واسم المفعول نحو طريد، والمبالغة نحو سميع، و(فَعول) قد يشترك في مبالغة اسم الفاعل نحو صبور، واسم المفعول نحو رسول، و(فُعول) قد يشترك في المصدر والجمع نحو قُعود وسجود وما إلى ذلك، وقد ترد صيغة في عبارة تحتمل أكثر من معنى فتكون دلالة الجملة غير محددة بل تحتمل أكثر من معنى، وذلك نحو قوله تعالى﴿ إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ [الزخرف: 26]، فكلمة (براء) تحتمل المصدر على المبالغة فيكون من الإخبار بالمصدر عن الذات، كقوله تعالى﴿ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾ [هود:46]، وتحتمل أنها صفة مشبّهة على وزن (فَعال) كجواد وصناع، ومثل (مفتون) و(مجلود) و (ميسور)، فهذه تحتمل المصدرية بمعنى الفتنة والجلد واليسر، وتحتمل اسم المفعول، ولذا اختلفوا في قوله تعالى ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ [القلم: 6] أهو: بأيكم الفتنة أي الجنون أم أيكم المفتون أي الجنون والباء زائدة"[2].

---

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 25.

(2) الجملة العربية والمعنى: 14.

إنّ دلالة شكل الصيغة مرتبطة بدلائل شكل العبارة عموماً، وما يضبط هيأتها من الحركات تكون علامات دالّة على علاقاتها الرابطة لها بغيرها، وهي تُعرف حديثاً بالعلامات الدالة على المورفيمات؛ لأنّ"العلامة هي العنصر الذي يعبّر عن المورفيم تعبيراً شكلياً، وتوجد في النطق، وهي إما أن تكون عنصراً أبجدياً أو فوق الأبجدي، بمعنى أنها تكون في شكلها كمية أو نبراً أو تنغيماً، ويعبر عنها إما إيجابياً بوجودها أو سلبياً بعدمه، إذ ربما يكون هناك ما يسمى العلامة صفر والصيغ الصرفية وحركات الإعراب والإلحاقات وهلمّ جرّاً، تكون نظاماً من العلامات لنظام من المورفيمات يعبّر عن نظام من الأبواب يتكوّن منه الصرف والنحو الغربيين. إن علاقة العلامة بالمورفيم أشبه ما تكون بعلاقة الصوت بالحرف، وعلاقة المورفيم بالباب مثل علاقة الحرف بما ارتبط معه في مخرج تقسيمي واحد وعلاقة الباب بنظام الأبواب كعلاقة طائفة من الحروف مرتبطة بمخرج تقسيمي واحد بالأبجدية التشكيلية بصفة عامة"[1]، فلا تؤخذ الصيغة بمفردها لبيان دلالتها، كما يؤخذ حرف المعنى منعزلاً عن التركيب، فإن القرائن اللفظية والمعنوية كفيلة بمعرفة المقصود من الألفاظ المشتركة ومن الذكر والحذف والإظهار والإضمار وخروج الكلام عن ظاهره، والحمل على اللفظ أو المعنى وغير ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة في التعبير وشكل الكلام في تواصله واتصال بعضه ببعض، وهو ما يُعرف بالسياق وتسلسله في المكوّن العام المنعقد فيه الكلام يُعدّ أهم القرائن الدالة على المعنى المراد، ودلالته هي دلالة السياق عينها، أما"دلالة السياق فإنها ترشد إلى تبيين المُجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المُطلق وتنوّع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالّة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظراته. وأنظر إلى قوله تعالى ﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴾ [الدخان:49]، كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير"[2].

فإنّ هذا الأمر على غير ظاهره، لأنه ضمن سلسلة شكلية من الأوامر تقيّده وتُبيّن

(1) مناهج البحث في اللغة: 206- 207.

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 200- 201.

حقيقته، فقد قال تعالى ﴿ خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ صُبُّوا۟ فَوْقَ رَأْسِهِۦ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ ﴿٤٨﴾ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: 47 - 49].

ونحوه قوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: 87]، فإن القصد ليس الثناء والتكريم، بل الاستهزاء بدليل المكون العام المنعقد به الشكل، فقد قال تعالى ﴿ قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: 87]، فإن التوكيد بـ(إن) واللام دليل على الإنكار والشك في نسبة الحلم والرشد إليه بإجابتهم عمّا تهكّموا به أولاً، وكذلك قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ [الأعراف: 82]، فإن شكل العبارة في سياق المتكلمين يُثبت خلاف قولهم، فقد جاء فيهم ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ [الأعراف: 82]، ففهم من خلال تشكّله مع غيره الذم وليس المدح؛ لأن"شكل الشيء: صورته المحسوسة والمتوهمة، وتشكّل الشيء تصوّر وشكّله: صوّره"[1]، فإن مجيء (إنّ) متصلة بضميرهم دليل على ارتباط مدخولها بما سيق الكلام فيه؛ لأنها أداة ربط وعلّة وإشعار بسؤالٍ مُقدّر بـ(لماذا)، إذ بني جوابهم على قولهم بالإخراج من القرية، فنبّه ذلك على تكامل الفكرة وتحصيل المعنى وفهمه من متابعة بعضه لبعض في تواصله، إذ بني بعضه على بعض في صورة شكلية متّحدة المعنى، ففسّر المحسوس من الصورة ما أُبهم وغمض منه، وذلك بتتبّع ما ارتسم في الظاهر مما سيق الكلام فيه وهو ذم قوم لوط لكفرهم بسبب فجورهم وضلالهم، فنبّه جوابهم على علّة كفرهم، فإن الطُهر نقيض الدنس.

إنّ إدراك المعنى الكلي يتم تحصيله بتتبع صوره المرتبطة ببعضها، فإن المُفصّل يتبع المُجمل والمُقيّد يشرح المطلق، والمُبهم توضّحه الصلة، والعموم يعينه الخصوص بعده، كما يدل الجواب على السؤال والتفسير على المفسّر، نحو قوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: 2]، تفسيره ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: 3- 4]. فإنّ تحصيل الفائدة من الكلام في شعبه المبنية على أوله

(1) لسان العرب: مادة (شكل).

إيضاحاً وبياناً، فقد يكون بيانه منفصلاً عنه في السورة معه أوفي غيره، كقوله تعالى ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: 4]، وبيانه في سورة الانفطار بقوله ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ ﴾ [الانفطار: 17- 19]، وقوله في سورتي النمل والقصص ﴿ مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا ﴾ [النمل 89؛ القصص 84]، ولم يبيّن في ليل ولا نهار، وبيّنه في سورة الدخان بقوله ﴿ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ [الدخان: 3]، ثمّ بيّنها في ليلة القدر بقوله ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ﴾ [القدر: 1]، فالمباركة في الزمان، هي ليلة القدر في هذه السورة؛ لأن الإنزال واحد، وبذلك يردّ على من زعم أن المباركة ليلة النصف من شعبان وعجب كيف غفل عن ذلك"[1].

فإنّ تعليق الكلام متمم لفائدته، وذلك في تتابع متعلّقاته تفصيلاً لمجمله أو تقييداً لمطلقه أو تفسيراً لمُبهمه أو تخصيصاً لعمومه، ولا يقتصر على تعلّق الاسم بالاسم خبراً عنه أوحالاً منه أو تابعاً له أو يكون الأول مضافاً إلى الثاني، ولا على تعلّقه بالفعل بأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً أو ظرفاً، ولا على تعلّق الحرف بهما أو بمجموعهما في الجملة كتعلّق حرف النفي والاستفهام والشرط بل على إرادته جملة واحدة وتحصيل معناه كاملاً في تسلسل صوره المُكمّلة لشكله العام وإطاره الموحّد لجهاته الاسمية والفعلية والحرفية، فإنها تساهم في رسم شكله المُبيّن لمعناه الخاص أو المقيّد أو المفصّل أو المُفسَّر؛ لأنه قد يُساق عاماً أو مطلقاً أو مجملاً أو مبهماً بحسب إرادة المُنتج، والنحو لتحوله إلى علم الإعراب، لم يعد كافياً لفهم جملة الكلام، لخروج منهجه عن منطق اللغة ومتطلباتها فكان جل عنايته بالجزئيات لا بالكليات المبينة للمقصود، لأن الإعراب دال من دواله وليس جميع دلائله التي يضمّها شكل الكلام بتمامه لبيان معناه، والترغيب فيه بإصلاح منهجه الفلسفي وليس ببيان الحاجة إليه، كما قيل: "وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم- أي الزهد في رواية الشعر وحفظه- وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه،

(1) البرهان في علوم القرآن: 2/ 188.

ذاك لأنهم لا يجدون بدّاً من أن يتعرّفوا بالحاجة إليه فيه، إذ كان قد علم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المُستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"[1].

إنّ بيان ما يشكل من التراكيب، وحل ما ينعقد من مبهمات، والكشف عمّا يُخفى من مجازات القول يكون في تلاحم الصور التعبيرية وانسجامها في الشكل العام للكلام لتضمنه معناه ودلائله تبيّن الغرض منه وتجلى مقاصده وتظهر محاسنه ومزاياه بالموازنة بين شتّى العبارات التي يمكن ورودها للمعنى الواحد، واختلاف الصور باختلاف المراد، وتفسير ذلك بمناسبة الشكل للمعنى ومحاكاته لمقاماته وأحواله المختلفة، وقد أدرك القائل أنّ الإعراب لا يستخرج ذلك كله إلى القول: "وجدت المعوّل على أن هاهنا نظماً وترتيباً وتأليفاً وتركيباً وصياغةً وتصويراً ونسجاً وتحبيراً، وأنّ سبيل هذه المعاني في الكلام الذي هي مجاز فيه سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها، وأنه كما يفضل هناك النظمُ النظمَ والتأليفُ التأليفَ والنسجُ النسجَ والصياغةُ الصياغةَ، ثمّ يعظم الفضل وتكثر المزية، حتى يفوق الشيء نظيره، والمجانس له درجات كثيرة، وحتى تتفاوت القيم التفاوت الشديد كذلك يفضل بعض الكلام بعضاً ويتقدم منه الشيءُ الشيء ثم يزداد من فضله ذلك ويترقّى منزلة فوق منزلة ويعلو مرقباً بعد مرقب ويستأنف له غاية بعد غاية، حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع وتحسر الظنون وتسقط القوى ويستوي الإقدام في العجز"[2].

إنّ الصورة التي يكون بها الكلام بانضمام مفرداته إلى بعضها بحسب الغرض، لأنه يشكّلها تعبيراً عن المراد، ويصوغها شكلاً بما يتلاءم ومهارة المتكلم اللغوية تحصيلاً للإفادة من دلالة الصوت والصيغة والرتبة وحرف المعنى والزائد، إذ تتنازع الأصوات والمعاني في العبارة فيخلص منها ما يظهر المزية تنغيماً وصياغةً وترتيباً وذكراً وحذفاً وإظهاراً وإضماراً إثباتاً أو نفياً خبراً أو إنشاءً."فالنبر إذاً موقعية تشكيلية ترتبط بالموقع في

(1) دلائل الإعجاز: 23- 24.

(2) دلائل الإعجاز: 29.

الكلمة وفي المجموعة الكلامية، وحده أنه وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم[1]؛ لأن النبر أو الضغط والإعلال والإبدال والإدغام والفك والقلب المكاني والإمالة والوقف والابتداء وزيادة الصيغ وتجريدها وضبطها بالعلامات وتقييدها بالمتعلقات أو إطلاقها وموافقة حرف المعنى للمقصود ومواقع الجمل والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع بأنواعه والتصغير والنسب والإلحاق ونحو ذلك، مما يعلق أجزاء الصورة ببعضها ويرسم شكلها بما يناسب دواعيها والغاية منها بانسجام الصور المكوّنة للشكل الكلي المعبّر عن الاختيار المقتضي لصياغة الشكل عموماً على بناء علاقات تركيبية اسمية أو فعلية في نسب تامّة أو ناقصة ترتبط ببعضها تؤسس على مبدأ يستدعيها إتماماً للشكل المناسب لمعناه وما يشعر به ويلمّح إليه، فإن التشكيل الصوتي والموقعي، وما فيهما من تغيير خارج عن المألوف يؤسسان هيكلاً تشكيلياً يخدم الغرض لدلالتهما على العلاقات المعبّرة عن الأفكار في التعبير، إذ تتغيّر الدلالة بحسب التقديم والتأخير والنبر أو الضغط، فإن التخصيص قد يكون بدلائل صوتية أو موقعية، والمخصص قد يقدّم أو يؤخّر في الشكل لبيان أهميته فيه وإشعاراً بأنّ بناء الشكل في العربية له مزية خاصة في الأداء المعبّر عن المراد، فقد يكون العموم مرتباً على الخصوص أوقد يكون الخصوص مرتباً على العموم، والفرق بينهما إزالة الإبهام عن الذات أو الوصف نحو تقديم الفاعل في نحو زيد جاء،"فتقديم الفاعل عبارة عن أن الأهم، كون زيد هو الفاعل لا كونه فعل الفعل، وما ينبّه به السامع على هذا المعنى الخاص شيئان، الأول: تغيير الترتيب العادي، فكل شيء يخالف العادة هو أكثر تأثيراً في الفهم من المألوف، والثاني أن أول كلمة في الجملة، هي على العموم المضغوطة في اللغة العربية إذا صرفنا نظرنا عمّا تبتدئ به الجملة من الأدوات كان وأخواتها إلى غير ذلك، وقد يكون آخر الجملة أشد ضغطاً من أولها وذلك إذا قدمت كلمة (إنّما) فهي تغير نظام ضغط الجملة، وتنقل أقوى الضغط إلى آخرها مثاله في القرآن الكريم ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾ [يونس: 23]، وضدها (أما) فهي تشدد الضغط على أول الجملة[2].

---

(1) مناهج البحث في اللغة: 194.

(2) التطور النحوي للغة العربية: 133.

إنّ التخصيص والتعيين يرفعان الاحتمالات الذاتية والوصفية فيبنى الشكل باستعمال أدوات توظّف لتكوينه، كبناء الصيغة الصرفية، فما بُني على صوت حلقي بخلاف المبني على شفوي، فثمّة فرق معنوي بين حمد ومدح، فاختص الحمد بالحي بخلاف المدح فإنه أعم، لأنّالمدح قد يحصل للحي ولغير الحي، الا ترى أن من رأى لؤلؤةً في غاية الحسن أو ياقوتة في غاية الحسن، فإنه يمدحها ويستحيل أن يحمدها فثبت أن المدح أعم من الحمد. هناك فرق آخر بين الحمد والمدح وهو أن في الحمد تعظيماً وإجلالاً ومحبة ما ليس في المدح[1]، وهذا يدل على أن ما بني على ما في القلب أبلغ مما بني على الشفاه، بدليل قوله تعالى ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف 5]، وكذلك ما بني على المكرر أبلغ نحو رحم ومرح، فإن الرحمة انعطاف قلبي وميل بحنو وإشفاق، والمرح ميل ظاهري، وكذلك بناء الصيغة للمجهول، فإن بناء الشكل يُبنى عليها بصورة تختلف عن بنائها للمعلوم، نحو قوله تعالى

﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: 44]، وذلك أنّمبدأ العظمة في أن نوديت الأرض، ثم أمرت، ثم في أن كان النداء بـ(يا) دون (أي) نحويا أيتها الأرض، ثم إضافة الماء إلى الكاف دون أن يُقال: ابلعي الماء، ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو شأنها، نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصّها، ثم أن قيل وغيض الماء فجاء الفعل على صيغة (فُعِل) الدالّة على أنه لم يغض إلاّ بأمر آمر وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى (وَقُضِيَ الأَمْرُ)، ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور، وهو (اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ)، ثم إضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن ثم مقابلة قيل في الخاتمة بقيل في الفاتحة، أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة وتحضرك عند تصوّرها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلّقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق

(1) التفسير الكبير: 1/ 218- 219.

العجيب[1]، لغرض تكامل الصورة المعبّرة عن الإرادة الإلهية في عقوبة القوم الظالمين وسرعة استجابة الأرض والسماء للنداء وامتثالهما للأمر وتحققه فيهما فناسب أول الكلام نهايته، إذ بدأ بصيغة المبني للمجهول للدلالة على التهويل والتعظيم والتخصيص، وذلك لهول الحدث وعظمة المحدث لتفرّده سبحانه بذلك وتخصيص الحدث بالصيغة المقيدة له بالمطاوعة السريعة بالامتثال المناسب لسرعة الإجابة، فجاء (وَغِيضَ ٱلْمَاءُ) بالواو تحقيقاً وليس بالفاء المعقبة، كما جاء مناسباً لحذف (أي) واللام فلم يقل يا أيها الأرض مُعظّماً لها؛ لأنها في قبضته ورهن يمينه، وكذلك السماء وللدلالة على مناسبة الحذف لسرعة الاستجابة، كما دلّ (اسْتَوَتْ) على تحقق الاستواء، كما تحقق إبعاد الظالمين عن الرحمة، فجاء الشكل العام معبّراً عن تحقق الوقوع بشكل حتمي لجميع الأحداث لمجيئها بصيغ الماضي الدالّة على تحقق وقوع الأحداث وانقطاعها، ودلّ بناؤها للمجهول على أنها مأمورة ومطيعة وسريعة الامتثال للأمر وغير مترددة في إجابته، ودلّت (الواو) على توكيد التحقق، لاختصاصها بالجمع للأشياء المختلفة في الحكم بخلاف (الفاء) فإنها للأشياء المتجانسة. وختم القول بالظالمين لمناسبة معنى الفعلية فيه المصدر المنصوب (بعداً)، وذلك بخلاف جمع التكسير الدال على الاسمية لثبوته والمنصوب من المصادر بخلاف المرفوع لدلالته على الاسمية، بدليل قوله تعالى ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: 2]، وقوله ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ ﴾ [يوسف: 18]، فإن معنى الفعلية في المصدر والجمع يشعر باستمرار الإبعاد لكل ظالم ترهيباً من الظلم، فناسب هذا الترهيب هول الحدث عموماً.

إنّ الترهيب قد صوّر مرتباً بشكل متكامل مع البيان الواصل إلى القلوب مع وصول اللفظ إلى الأسماع، فمعلومية الأمر العظيم بالحدث وتخصيص المأمور بالنداء والتصريح بالأمر مع إثبات تحقق الإجابة السريعة ومبادرة المأمور للامتثال له بلا مراجعة ولا تأخر مع تحقق استقرار السفينة ونجاة من كان فيها، يتبعه تحقق هلاك الظالمين مع الوعيد الشديد بإبعاد من اتصّف بالظلم، فقد ترتبت الألفاظ في الذكر وتشكّلت الصور

(1) دلائل الإعجاز: 37.

بموجب المعاني وذلك لسرعة فهم الغرض، لارتباط شكل التعبير بمحتواه، فإذا لم يحسن الترتيب، فإن الشكل لا يوصل إلى الغاية المطلوبة لفهم مضمونه لحصول التنافر بينهما، "فخذ إليك الآن بيت الفرزدق الذي يُضرب به المثل في تعسّف اللفظ (من الطويل):

وما مثله في الناس إلاّ مملّكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه

فانظر أيتصور أن يكون ذمك للفظه من حيث إنك أنكرت شيئاً من حروفه أو صادفت وحشياً غريباً، أو سوقيّاً ضعيفاً، أم ليس إلاّ لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتب المعاني في الفكر فكدّ وكدّر ومنع السامع أن يفهم الغرض إلاّ بأن يقدّم ويؤخّر، ثم أسرف في إبطال النظام وإبعاد المرام وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صوره ولكن بعد أن يراجع فيها باب من الهندسة لفرط ما عادى بين أشكالها، وشدّة ما خالف بين أوضاعها"[1].

فإنّ الشكل اللغوي نظام لفظي منسجم تأليفاً وفكراً، فالترتيب الشكلي تقديماً وتأخيراً بحسب المرام مفهم للغرض المراد بتأليف صوره المعبّرة عنه، وذلك لا يتوقّف عند الرتبة، فإن الصيغ وحروف المعاني بدلالاتها المتنوّعة تكون آلات تشكيل تعبيري مصوّر للمعاني المختلفة، حقيقةً كانت أم مجازية، بدليل ترتيب الصور التشبيهية وبناء بعضها على بعض، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: 24]، فإن صور الجمل تداخلت في بعضها في الشكل المعبّر عن الحياة الدنيا كأنّها جملة واحدة، وذلك بإتباع الصيغ الفعلية الدالّة على وحدة المعنى بالحروف الرابطة لها، إذ ترتبت معاني الصيغ الدالة على تحقق الوقوع وحتميته بالحرف الجامع لها تحقيقاً لدلالتها يجعل المعاني الإفرادية المستقلّة والمختلفة كأنّها جملة واحدة؛ لأن التعقيد المعنوي إنما يحصل في تنافر الدلالات الوضعية للصيغ والحروف الرابطة لها في الترتيب

(1) أسرار البلاغة: 20- 21.

غير المناسب لانسجام المعاني والغرض منها وسوء نظامها مشوّه لصورتها ومُبعد لشكلها عن المقصود منه، وأما التعقيد فإنما كان مذموماً لأجل أن اللفظ لم يرتّب الترتيب الذي بمثله تحصل الدلالة على الغرض حتى احتاج السامع إلى أن يطلب المعنى بالحيلة ويسعى إليه من غير الطريق كقوله:

ولذا اسم أغطية العيون جفونها   من أنها عمل السيوف عوامل

وإنما ذمّ هذا الجنس؛ لأنه أحوجك إلى فكر زائد على المقدار الذي يجب في مثله وكدّك بسوء الدلالة وأودع المعنى لك في قالب غير مستو ولا مملّس، بل خشن مضرس حتى إذا رمت إخراجه منه عسر عليك، وإذا خرج خرج مشوّه الصورة ناقص الحس"[1]، إذ قابل الصيغ بما لا يشاكل بعضها بعضاً ولا يحسن الشكل في تنافر الصيغ والمعاني، فلا مناسبة بين غطاء العين وعمل السيف، كما أن الجفون ليست عوامل إلاّ بجامع الأسر بسحر العيون كما يؤسر بعمل السيف، وشتّان ما بين العملين. والجرح النفسي بلحاظ العين لا بالجفن؛ لأن جفن السيف غطاؤه، وهو ليس آلة للجرح أو القتل، والمشهور طرف العين والجفون الناعسة أو طرفٌ ناعس، ثم عود الضمير ملبس، أهو يعود إلى العيون أم إلى الجفون، وهل الأغطية وُجدت لأجل عمل السيوف أومن نتاجها، فإن الشطر الأول لا يشعر بعجزه، كما أنّ عجزه لا يرتبط بصدره إلاّ على تأويل بعيد، فإن التشكيل البلاغي يُبنى على النحوي، والنحوي يبنى على الصرفي، والصرفي يبنى على الصوتي بدليل الترتيب المألوف وغير المألوف والزيادة والحذف وتغيير الأساليب، لذلك قامت الدراسات اللغوية على كشف العلاقات وبيان وظائف الأصوات والكلمات والجمل في إيجاد الأشكال المناسبة للمقصود واهتمت بالمتكلم والسامع والأداة الموصلة بينهما لبيان المراد عن طريق تتبع الارتباطات المعنوية في التشكيل العام الموجد لها بالجهات النحوية لأجزائه، فإن الصيغة الصرفية وملحقاتها توجه الكلام عموماً وخصوصاً بحسب تصريفها، وتقييده بالزوائد أو الملحقات، ففي قوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة 2]، نجد الصيغة مطلقة لا تختص بفاعل معين، وهذا أولى، فإنك إذا قلت:

---

(1) أسرار البلاغة: 129- 130.

أحمدُ الله أخبرت عن حمدك أنت وحدك، ولم تفد أن غيرك حمده، وإذا قلت: نحمد أخبرت عن المتكلمين ولم تفد أن غيركم حمده، في حين أن عبارة (الْحَمْـدُ للّـهِ) لا تختص بفاعل معين، فهو المحمود على وجه الإطلاق منك ومن غيرك"[1]؛ لأنه لو قال أحمدُ الله أفاد ذلك كون ذلك الفاعل قادراً على حمده، أما لّما قال (الْحَمْدُ للّهِ) فقد أفاد ذلك أنه كان محموداً قبل حمد الحامدين وقبل شكر الشاكرين، فهؤلاء سواء حمدوا أولم يحمدوا وسواء شكروا أولم يشكروا فهو تعالى محمود من الأزل إلى الأبد بحمده القديم وكلامه القديم...، ومعلوم أن اللفظ الدال على كونه مُستحقاً للحمد أولى من اللفظ الدال على أن شخصاً واحداً حمده[2]، وكذلك صيغة الأمر استدعت (إن) للربط والتعليل، نحو قوله تعالى ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾ [القيامة: 16-17]، وقوله ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾ [التوبة: 103]، والعلامة الإعرابية وحركات البناء وما تبع ذلك من التنوين وعدمه والإضافة وقطعها والإتباع وقطعه والحال والتمييز كلها مخصصة لعموم دلالة مبدأ الشكل ومركزه وأساسه وبؤرته، ومقيدة لإطلاقه، وتغيير الحال الإعرابية هو تغيير للشكل عن صورته المعبّرة، فإن لكل صورة تعبيرية معنى خاص بها بحسب نظام التأليف اللغوي، وجاء الرفع في قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ للّه﴾ ليدل على عموم الحمد وثباته دون تجدده وحدوثه"[3]، كما أن اللامين الملحقين بالصيغة تجعلان المعنى المستغرق فيه شمولاً ملكاً خاصاً لله تعالى للدلالة على الاستحقاق الكامل له بلا منازع، لذلك لا يصح إدخال (إن) عليه للدلالة على المناسبة في القدم، إذ لا سؤال ولا جواب ولا شك أو تردد، فكانت عبارة الحمد الواردة في السورة، أعني: ﴿ الْحَمْدُ للّه ﴾ أولى من (إن الحمد لله) من أكثر وجه، ذلك لأنه ليس المقام مقام شك أو إنكار فيحتاج إلى التوكيد، فإنها توجيه للمؤمنين الذين يقرون ذلك ولا ينكرونه، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إن عبارة (الحَمْدُ لله) تحتمل الخبر وإنشاء التعظيم... فتجمع المعنيين معاً، ولو قلت إن الحمد لله لأصبحت خبراً محضاً لا تحتمل الإنشاء ونظير ذلك الدعاء: رحمة الله عليه والله يغفر له دعاء، فإن أدخلت (إن) عليه فقلت: إن رحمة الله عليه وإنّ الله يغفر

(1) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 13.

(2) التفسير الكبير: 1/ 219.

(3) أنوار التنزيل: 3.

له، كان الكلام خبراً لا دعاء"[1]، بل يكون جواباً محققاً لسؤال مقدّر أو تعليلاً لطلب سابق، والدعاء لا يصح فيه ذلك لتضمّنه الطلب ومجيئه بصيغة الماضي للدلالة على القطع بتحققه ثقةً بالله تعالى بدليل قوله ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 56]، و ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: 60]، فالشكل وظّف صيغة الماضي للدلالة على حصول الطلب وتأكيد تحققه إشعاراً باليقين الإيماني بالغيب، بدليل قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: 2- 3]، فلابد أن يربط الشكل بدواعيه الاجتماعية والنفسية والإيمانية للوصول إلى وظائفه، لذلك لا يمكن عزل منهج اللغة الشكلي عن مناهج العلوم الأخرى؛ لأن الفكر الإنساني يعالجها جميعاً بها، وقد قيل:"اللغة باعتبارها مجموعة من النظم الوضعية الاجتماعية ذات أقسام من الأنماط والعلامات وجدنا أن من الممكن أن تستقل بمنهجها عن مناهج العلوم، ويأخذ منهجها في اعتباره الشكل والوظيفة باعتبارهما أساسين من أسس بنائه يطبقان في كل فرع من فروع الدراسات اللغوية، هذه الدراسات ليست إلاّ مجموعة متناسقة متكاتفة متلاحمة من المناهج الفرعية لتناول الأحداث اللغوية منطوقة أو مكتوبة، ولقد وضعت هذه المجموعة من المناهج لتصل بنا إلى علاج اللغة علاجاً منظّماً أمبركالياً تحليلياً مستقلاً، بمعنى أنه لا يتخذ نقطة بداية له في أي علم غير علم اللغة نستطيع أن نسمي هذا المنهج شكلياً أو وظيفياً ووجهة النظر الوظيفية لم تختر اعتباطاً، وإنما جاءت من أن اللغة تستخدم وسيلة من وسائل الاجتماع وأداةً ذات غرض محدد"[2].

إنّ تعدد مناهج اللغة يدل على شمولها روافد الفكر الإنساني؛ لأنها منبعه وصورته الشكلية مرتبطة به تعبيراً عنه، وإنما اختلفت مناهجها لاختلاف فروعها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية تبعاً لمكوناتها وانسجامها في النظم المعبّر عن المراد، وإن خالف مضمونه ظاهره مجازاً واستعارةً وتغيّراً في الدلالة بحسب الظروف التاريخية والاجتماعية لارتباطها بالذهن؛ لأنه"ليس في الذهن كلمة واحدة منعزلة، فالذهن يميل دائماً إلى جمع الكلمات، إلى اكتشاف عُرى جديدة تجمع بينها، والكلمات تتشبّث دائماً

(1) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 19.

(2) مناهج البحث في اللغة: 37.

بعائلة لغوية بواسطة دال المعنى أو دوال النسبة التي تميزها، أو بواسطة الأصوات اللغوية التي تتركب منها.. فالذهن يميل إلى أن يصل بين الكلمات تبعاً لشكلها الخارجي وأحياناً على عكس ما يقتضي المعنى، بل على عكس ما يقتضي العقل السليم"[1]؛ لأنه يرفض التحليل الشكلي المستقل عن منتجه وما يُحيط به، لميله الدائم إلى كشف المناسبة بين الشكل ومحتواه؛ لأن الشكل لا يتم بمجموع مكوناته ولا يصل بينها إلاّ الذهن، وهو ليس منعزلاً عن صاحبه وبيئته ودواعي إنتاجه، كما أن ذهن متلقّيه يميل دائماً إلى الوصول إلى فهمه وبيان المراد منه سواء أكان منطوقاً أم مكتوباً، فالنطق لا يكون بنغمة صوتية واحدة عند الجميع، حتى أنه يختلف عند الشخص الواحد بحسب سنّه وظرفه، واختلاف الصوت والتركيب والاسلوب يدل على استحالة دراسة الشكل التعبيري مستقلاً، وقد أدرك أصحاب المنهج المقارن ذلك، فوصلوا النطق بصاحبه وظرفه"فلا يغرنّك إذاً أن تسمع المتكلم الأجنبي يأتي في كلامه بأصوات تذكرك لغتك، فتظن بادئ ذي بدء أن هذا هو عين الصوت الذي تتكلّم به أنت، فأنت إذا دققت السمع وجدت فرق ما بين السماء والأرض بين صوتك الذي في كلامك وصوته الذي في كلامه، وذلك فرق يبدو بدقّة الملاحظة، يرجع إلى اختلاف نوع التكييف العضلي الذي يصحبه، وهذا التكييف أمر فردي في طابعه حتى ليختلف الأخوان في طريقة النطق ويختلف الشخص نفسه من نطق إلى نطق بحسب ظروفه العضلية والنفسية"[2]، وذلك لأنه لا يعبّر بالصوت منفرداً بل مجموعاً بنظام تشكيلي صياغة ومبنى، والمجاورة الصوتية للأصوات المختلفة مخرجاً وصفةً تجعل منها شكلاً ملتحماً يصعب فيه فصل بعضها عن بعض، وكذلك تأليف الكلمات في سياق الشكل المعبّر عن وحدة المعاني المستقلة في صيغها، لارتباطها بعلاقات تفصح عن فكر أصحابها، لذلك لم يصل علم الدلالة الشكلي المستقل، وهو"مصطلح تحويلي أطلقه

(1) اللغة، لفندريس: 232- 233.

(2) مناهج البحث في اللغة: 74.

بعض التحويليين ومنهم تلميذ تشومسكي جون ليونز على ما كان يعني في الأصل التحليل الدلالي للأنظمة الشكلية، ومعنى النظام الشكلي أو اللغة الشكلية هو ما أنشأه علماء المنطق لتحقيق أغراض فلسفية... ولعل أهم ما يُلتفت إليه في هذا المجال أن علم الدلالة الشكلي يرتبط بنظرة ضيقة إلى معنى الجملة"[1]، لارتباط الصوت في التشكيل الصوتي بالتشكيل العام بحسب الجهات التي تشرحها مكوناته اللغوية والتغالب فيما بينها في النظام الشكلي غير المستقل عن صاحبه وظروفه الاجتماعية والنفسية؛ لأنه"من العسير أن تكون عناصر الكلمة الصوتية متساوية القيمة في داخلها، فمنها القوي ومنها الضعيف، منها ما يسود ومنها ما يُساد، ومنها ما يقاوم آثار العوامل الهدامة، ومنها ما يستسلم لها بسرعة: السيادة والغلبة، هاتان هما الصفتان الجوهريتان اللتان على مؤرخ اللغة قبل كل شيء أن يعين حدودهما وأسبابهما في داخل النظام الصوتي للغة التي يدرسها والواقع أن التكوين الصوتي لكل لغة يقضي بوجود أنواع من السيادة ومن المقاومة الخاصتين، ولا يمكن أن تختلف اللغات بعضها عن بعض في التطور الصوتي إلاّ بصراع ينشأ بين الأصوات من جرّاء التوازن، غير أنه فيما عدا التأثيرات الصوتية الخاصة بكل لغة توجد تأثيرات عامة تتجلّى في كل اللغات، وهي نتيجة لاتجاهات طبيعية فسيولوجية ونفسية معاً"[2].

وكذلك يصعب تجزئة الشكل العام بفصل مكوناته ودراستها منعزلة عنه؛ لأنه متكامل مبدءاً بجهاته المتنامية ونهاية؛ لأن اللغة أفكار مترابطة،" فتقسيم اللغة إلى عناصر ثلاثة هي الأصوات والصيغ النحوية والكلمات، تلك العناصر التي خصصنا لدراستها الفصول السابقة ما هو إلاّ تقسيم اصطناعي محض؛ لأن هذه العناصر ترتبط بعضها ببعض ولا توجد منفصلة إطلاقاً مهما بدا من اختلافها، بل تنصهر كلها في تلك الوحدة

(1) علم اللغة المعاصر: 87.

(2) اللغة، لفندريس: 90-91.

التي هي اللغة نفسها، فالعالم اللغوي إذن لا ينتهي من مهمته بمجرد أن يفرغ من تحليل هذه العناصر، بل يبقى عليه أن يدرس كيف شأنها عندما تجتمع أو بالاختصار كيف تؤدي اللغة وظيفتها[1]؛ لأن التقسيم يمزّق المعنى الواحد، ولا يُعطينا المراد من الشكل العام الموحّد للكلام.

إنّ تمام الشكل تظهر فيما يأتي:

- سرعة الفهم في مطابقة الشكل للمضمون.
- حسن الترتيب في تتابع تأليف الصورة.
- ملاءمة الصيغ للمعنى المقصود تخصيصاً لعموم الحدث.
- كفاية الحرف الرابط لأجزاء التشكيل.
- تحقيق المعنى بالتبعية والتوكيد.
- الاسلوب المناسب للمقام إطناباً وإيجازاً.
- الزيادة والحذف تخصيصاً وكثرة.
- الإظهار والإضمار لغرض المبالغة في التخصيص.
- التقديم والتأخير لغرض العناية بالمخصص.
- التعريف والتنكير تخصيصاً وتعميماً.
- تداخل الصور التعبيرية في بعضها من أجل تمكين المعنى الكلي.

توجيه الزائد الصرفي للشكل المطلوب مع الصيغة إثباتاً أو سلباً أو نسباً أو مطاوعة.

فالمجرّد من الأفعال بخلاف المزيد في إيجاد المعاني التركيبية، بحسب معاني الأبواب وأحرف الزيادة، وهي كثيرة، ولكل صورة شكلية يظهر فيها له متعلقات تناسب ما يحدثه، فقد يكون المجرد مطاوعاً للزائد، وقد يحصل خلاف ذلك، وكذلك الحذف والتضعيف والفك والإدغام بدليل التعدّي واللزوم والتضمين والإسناد المجازي والاستعارة، وكذلك استعمال المعتل صحيحاً، كما في قوله تعالى ﴿وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ﴾

(1) اللغة لفندريس: 293.

[هود: 43]، جاء (حال) معتلاً لمعنى، في حين جاء صحيحاً لمعنى آخر كما في قوله تعالى ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾ [الكهف: 108]، واستعمال المبني للمعلوم لغرض مخالف للمجهول، نحو قوله تعالى ﴿ وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ﴾ [الفجر:23]، و﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾ [الزمر:71]، وغير ذلك من الاستعمالات الفعلية المتنوعة تصريفاً واشتقاقاً ونقلاً وجموداً ونقصاً وإتماماً مما يُبنى عليه من متعلقات ومقيدات ومؤكدات حقيقية كانت أو مجازاً، وإثباتاً أو نفياً. كل ذلك يصوّر الأحداث في الأشكال الدالة على المراد منها والمُصوّرة لما في الأذهان والمشاعر، ولا يقتصر ذلك على الأحداث ذاتها طولاً أو قصراً، ولا على الزمن[1]، لأنه"يحذف من الفعل للدلالة على أنّ الحدث أقل مما لم يحذف منه، وأنّ زمنه أقصر، ونحو ذلك، فهو يُقتطع من الفعل للدلالة على الاقتطاع من الحدث، أو يُحذف منه في مقام الإيجاز والاختصار، بخلاف مقام الإطالة والتفصيل، فإذا كان المقام مقام إيجاز، أُوجز في ذكر الفعل، فاقتُطع منه، وإذا كان في مقام التفصيل لم يُقتطع من الفعل، بل ذكره بأوفى صورة.. نحو قوله تعالى ﴿ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴾ [الكهف:97]، وذلك في السدّ الذي صنعه ذو القرنين من زبر الحديد والنحاس المُذاب، وقد ذكرنا أن الصعود على هذا السد أيسر من إحداث نقب فيه لمرور الجيش، فحذف من الحدث الخفيف، فقال (فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ)، بخلاف الفعل الشاق الطويل، فإنه لم يُحذف، بل أعطاه أطول صيغة له، فقال (وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً)، فخفّف بالحذف من الفعل الخفيف بخلاف الفعل الشاق الطويل، ثمّ أنه لمّا كان الصعود على السدّ يتطلّب زمناً أقصر من إحداث النقب فيه، حذفَ من الفعل وقصّر منه ليجانس النطق الزمن الذي يتطلّبه كل حدث"[2].

إنّ الحدث معنى غير مُشخّص أو محسوس لا علاقة له بالزمن الذي تتحكّم فيه دورة الأفلاك، وإن صيغه تقيّده بالذوات المتّصفة به صدوراً أو قبولاً أو وقوعاً، ولها دلالة الانقطاع أو الاستمرار أو الطلب؛ لأنها موجدة لمعناه أو مُنبئة به مع السوابق

---

(1) ينظر: التعبير القرآني: 82، معاني النحو: 1/ 248.

(2) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 11- 12.

واللواحق، كما أنها تمثل المعنى المركزي الذي يتشكل الكلام به عموماً، والمعاني الإفرادية له مطلقة تقيّدها متعلّقاته بدليل حاجته إليها لإكمال الصورة التعبيرية وطول الحدث أو امتداده واقتطاعه، إنما يُظهره المتصفون به لتلبُّسه بهم بدلائل صوره التي تُبنى على صيغه، وهي التي تحدد وقوعه أو عدم وقوعه وامتداده أو انقطاعه؛ لأن الصور التعبيرية تتلاحق فيكمّل إحداها الأخرى في سلسلة علاقات النسب بعضها ببعض، لانصهارها في شكل موحّد لمعانيها الصرفية والنحوية والبلاغية بدلالة معبّرة عن المراد، أما الصيغة بمفردها فهي إحدى دلائله؛ لأنها لا تشكّل الصورة التامّة للحدث؛ لأن الاقتطاع قد يتم في الصيغة، في حين الحدث لم يقع، فكيف يحكم على طوله أو قصره؟ وذلك في الشرط والنفي والمجاز ونحو ذلك، فدراسة الفعل بمعزل عن شكل عبارته لا تفي بالغرض المطلوب؛ لأن صيغته لا تحدد مقام الإطالة والتفصيل أو خلافه؛ لأن المقام يستدعي شكلاً ملائماً له في مقال متكامل الأبعاد لاستيفائه بدليل اختلاف أشكالها التعبيرية لكثرة دواعيها المقتضية للتوافق، وما الصيغة إلاّ دالة من دوال ذلك، ومنه قوله تعالى ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: 78]، وقوله ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: 82]، "بعدم الحذف من الفعل (تستطع) في الآية الأولى، وحذف التاء منه في الآية الثانية، وذلك أنّ المقام في الآية الأولى مقام شرح وإيضاح وتبيين، فلم يُحذف من الفعل، وأما الآية الأخرى، فهي مقام مفارقة، ولم يتكلّم بعدها بكلمة، وفارقه فحذف من الفعل"[1].

إنّ مقام المصاحبة أو المفارقة لم تكشفه الصيغة الفعلية بمفردها، بل كشفته القصة بتمامها، يدل على ذلك شكل الشرح المفصّل والمؤكد بالسين والإخبار عنه بصيغة الوعد بالإنباء لثقله عليه، فلم يملك القدرة على تحمّله، في حين كشف الشكل تمكّن المتكلم منه فختم كلامه بإجمال التفصيل المتقدم بقوله (ذَٰلِكَ) فخفّ حمله بالشرح، فأشار إلى ذلك بالحذف وليس بالمفارقة، وقد شعر القائل بضعف دليله فاتبعه ما يستدرك به ذلك بقوله،"ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا

(1) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 19.

﴿تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾
[الأنعام: 80]. هذا كلام سيدنا إبراهيم مع قومه ومحاجّته لهم وهم ناس عريقون في الشرك وعبادة الأوثان، فهم محتاجون إلى التذكّر، وإدامة التفكّر والتأمّل ليهتدوا إلى التوحيد، كما فعل سيدنا إبراهيم، وهو ينظر في ملكوت السماوات والأرض، يبحث عن ربّه وخالقه، فظنّه الكوكب بادئ ذي بدء، ثم ظنّه القمر، ثم ظنّه الشمس، حتى اهتدى إلى خالقه بعد التأمّل والنظر والتفكّر، وهذا الأمر ذكره ربّنا قبل هذه الآية ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٔافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: 75- 79]، ثم انتهى إلى المحاجة مع قومه ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾
[الأنعام: 80]، فهذا مما يحتاج إلى طول تذكّر وتفكير، فجاء بالفعل كاملاً لم يحذف منه شيئاً (أفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ)، كما ناسب من ناحية أخرى مقام التفصيل والإطالة فيما حكى عن سيدنا إبراهيم واهتدائه إلى الحق من رؤية الكوكب فالقمر ثم الشمس، ثم انتهى إلى الحقيقة الكبرى، حقيقة التوحيد[1].

إنّ قوله تعالى (أفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ) يقتضي التفصيل لبيانه؛ لأنه قيل في مقام التقريع وليس التفصيل، وإنما الشكل العام الذي يُشير إليه فيه تفصيل بدليل حذف العائد تهكّماً بهم بالهمزة، والإطالة في حكاية إبراهيم عليه السلام، لا علاقة لها بإطالة الفعل (تتذكرون)؛ لأن تلك في التوحيد، وهذه في المحاجة، وكلامه عليه السلام معهم مؤكّد بـ(قد هدانِ) ومُصرّح فيه بعدم الخوف لثقته التامة بالله تعالى، فجاء كلامه متهكماً بهم ومقرعاً لهم بالشرك، ومُشعراً بغفلتهم عن دعوته بدليل محاججّته، فناسب آخر الكلام

(1) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 19.

أوّله، كما حذف الياء من (هدانِ) للدلالـة علـى أن المقـصود بالهدايـة قومـه، فلـم يُطـل الصوت؛ لأنه لم يطلبه لنفسه، لذلك قرّعهم؛ لأنه أراد هـدايتهم فلـم يخـصص، فـإذا بُـني الشكل أولاً عاماً يتبع بصيغ وحروف دالّة على ذلك، فيكون آخره كأوّلـه، كمـا جـاء في سورة الفاتحة، فإن (الحمد) أعمُّ من الشكر؛ لأنه لا يختص بالنعمـة، بـل يـشمل صـفات المحمود الذاتية؛ لأن الحمد والشكر متقاربان، والحمد أعمّهما؛ لأنك تحمـد الإنـسان علـى صفاته الذاتية وعلى عطائه ولا تشكره على صفاته[1]، فعرّفـه بــ(أل) لاسـتغراق الحمـد كلّه، وجاء مرفوعاً ليَعُم، وإنّما عدل عنه إلى الرفع ليـدل علـى عمـوم الحمـد وثباتـه دون تجدده وحدوثه[2]؛ لأن الجملة الاسمية أثبت وأدوم من الفعليـة، فكـان (الْحَمْـدُ للهِ)أولى من: المدح لله أو الشكر لله، وأولى من أحمدُ الله أو نحمـدُ الله أو اِحمـد الله (بـالأمر)، وأولى من الحمدَ لله، وأولى من حمداً لله، وأولى من إنّ الحمدَ لله، وأولى من لله الحمـد، وأولى مـن الحمد للحي أو القادر أو العليم، ونحو ذلك الصفات والأسماء[3]. وذلك مـا يـدل عليـه بناء الشكل التعبيري العام للسورة بتمامها، بدلالة الصيغ الـصرفية والتراكيـب النحويـة، ففي قوله تعالى (رَبُّ العَالَمِيْن)، فإن الرّب هو المالك والسيد والمُربّـي والقـيّم والمُـنعم[4]، وجمع العالم ليشمل كل جنس مما سمّى به، فإن للعالمين آحاداً كل منها يسمّى عالماً، فهناك عالم الإنسان وعالم الحيوان وعالم الحشرات، وكل صنف وكل جنس يسمّى عالماً أيـضاً[5]، وغلّب العقـلاء بجمعـه سـالماً؛ لأن الكـلام خـاص بـالعقلاء، وهـم المختـصون بالعبـادة والاستعانة وطلب الهداية دون غيرهم من الأجناس الأخرى، والله تعـالى هـو الهـادي إلى سواء السبيل، فاختص الله تعالى بعموم الحمد؛ لأنه تعالى المُنعم والمالـك والـسيد والمُربّـي والقيّم، وهو تعالى (الرَّحْمَنُ الرَّحِيْم) لعموم رحمته، ووقوعهما بعد كلمة (الرَّب) أحـسن

(1) لسان العرب: مادة (حمد).

(2) أنوار التنزيل: 3.

(3) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 24.

(4) لسن العرب: مادة (رب).

(5) ينظر: الكشاف: 1/ 43.

موقع، فإن هذا الرّب الذي لا ربَّ غيره، والسيد الذي لا سيد سواه رحيم بعباده، فتنبسط نفوس العباد ويقوى أملهم برحمته، وفيه إشارة إلى أن المربّي ينبغي أن يتحلّى بالرحمة، وأنه لا ينبغي أن يقسو على من يُربّيهم ويُرشدهم، كما أن فيه إشارة إلى أن الرحمة ينبغي أن تكون صفة الرَّب بكل ما تحتمل من معان، فالمالك ينبغي أن يكون رحيماً بما يملك وبمن يملك، والمربّي ينبغي أن يكون رحيماً، والسيّد ينبغي أن يكون رحيماً، والمصلح ينبغي أن يكون رحيماً، فالرحمة ينبغي أن تكون وصف الرّب بكلٍّ معانيها(1).

إنّ (الرَّحْمَنُ الرَّحِيْم) لم يقعا بعد (الرَّب)، بل وقعا بعد (رَبِّ العالمين)، فناسب شمول الرحمة للعقلاء وغيرهم، وإن كان التغليب لهم، وفيه إشارة إلى حثّهم على رحمة ما وقع تحت أيديهم من أجناس أخرى وشمولها بذلك، كما يُشير اختصاص العقلاء بشمول الرحمة بالمؤمنين أسوةً برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لاتصافه بها، كما جاء في قوله تعالى ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: 128]، وكذلك قال تعالى ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: 4]، ولم يقل (ملك)؛ لأن المالك ينبغي أن يكون رحيماً، بخلاف الملك، ولم يقل يوم القيامة "مراعاةً للفاصلة وترجيحاً للعموم، فإن الدين بمعنى الجزاء يشمل جميع أحوال يوم القيامة من ابتداء النشور إلى السّرمد الدائم، بل يكاد يتناول النشأة الأولى بأسرها على أن يوم القيامة لا يُفهم منه الجزاء مثل يوم الدين"(2).

وأضاف (مالك) إلى (يوم الدين) "لقصد العموم، فملك اليوم هو ملك لما فيه ومَن فيه، فمالكه مالك لما اشتمل عليه من أمور مادية ومعنوية، فملكية اليوم هي ملكية لكل ما يجري ويحدث في ذلك اليوم، فهي إضافة عامّة شاملة لا تقوم مقامها إضافة، ونظيره في كلام الناس: (خليفة العصر والزمان)"(3). فناسب عموم الملكية عموم الحمد والربوبية

(1) لمسات بيانية في نصوص التنزيل: 34.

(2) روح المعاني: 1/ 85.

(3) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 39.

والرحمة، كما ناسب تخصيص العقلاء تغليباً بطلب الهداية لاختصاص الله تعالى بالحمد كلّه والربوبية كلّها والمُلكية كلها والرحمة كلها، فكان تعالى المختص بالعبادة والاستعانة، فقال تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5]، فناسب قوله تعالى (لله) لما فيه من مناسبة للعبودية، فقدّم (نعبد) على (نستعين)؛ لأن "العبادة واجبة حتماً لا مناص للعباد من الإتيان بها حتى جُعلت كالعلّة لخلق الإنس والجن، فكانت أحقُّ بالتقديم"[1]. لذلك كرر الضمير (إيّاكَ) تقرّباً إلى الله تعالى حصراً، طلباً لمرضاته سبحانه لئلاّ يُتزلّف إليه بغيره، فدفع احتمال ذلك بالتخصيص ليناسب قوله تعالى (الحَمْدُ لله)؛ لأنه تعالى الحي القيّوم المُستحق للحمد؛ لأن الحمد لا يكون إلاّ للحي العاقل؛ لأن "المدح قد يحصل للحي ولغير الحي، ألا ترى أن من رأى لؤلؤة في غاية الحُسن أو ياقوتة في غاية الحُسن، فإنه قد يمدحها ويستحيل أن يحمدها، فثبت أنّ المدح أعمُّ من الحمد"[2]. لذلك وضع كُلاً في موقعه، فناسب العموم بالعموم والخصوص بالخصوص في كلام واحد مُعجز، فسبحانه ما أعظم كلامه وما أحسن ترتيبه. فجاء "اختيار كلمة (صراط) دون كلمة (طريق) أو (سبيل) له سببه. ذلك أن (صراط) على وزن (فِعال) من (صرط)، وهو من الأوزان الدالّة على الاشتمال كالرباط والشداد، فيشتمل على كل السالكين، ولا يضيق بهم، فهو واسع رحب بخلاف كلمة (طريق)، فإنها (فعيل) بمعنى (مفعول) من (طرق) بمعنى (مطروق)، وهذا لا يدل في صيغته على الاشتمال، فقد يضيق بالسالكين ولا يستوعبهم، وكذلك كلمة (السبيل)، فهي كأنّها (فعيل) بمعنى (مفعول) من أسْبلت الطرق إذا كثرت سابلتها كالحكيم بمعنى المحكم والسابلة من الطرق المسلوكة، يُقال: سبيل سابلة أي: مسلوكة"[3].

وقد جاء الصراط مفرداً معرّفاً وموصوفاً بالاستقامة ليناسب المقصود من الدعاء بالهداية للوصول إليه تعالى بنيل رضاه، ولا طريق سواه يوصل إليه تعالى؛ لأنه "ذكر

(1) روح المعاني: 1/ 88.

(2) التفسير الكبير: 1/ 218.

(3) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 58.

الصراط المستقيم منفرداً معرّفاً بتعريفين، تعريفاً باللام وتعريفاً بالإضافة، وذلك يفيد تعيينه واختصاصه، وأنه صراط واحد، وأما طرق أهل الغضب والضلال فإنه سبحانه يجمعها ويفردها، كقوله ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: 153]، فوحّد لفظ الصراط وسبيله، وجمع السُبل المخالفة له؛ لأنّ الطريق الموصل إلى الله واحد، وهو ما بعث به رُسله وأنزل به كتبه، لا يصل إليه أحد إلاّ من هذه الطريق، ولو أتى الناس من كل طريق واستفتحوا من كل باب، فالطرق عليهم مسدودة والأبواب عليهم مغلقة إلاّ من هذا الطريق الواحد"[1]. فالذين اتّبعوا سبيله طريقهم واحد، وهم أهل التوحيد؛ لأنهم ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: 119]، والذين اتّبعوا السُبل الأخرى طُرقهم متعددة ومعوجة، وهم الذين استحقوا الغضب، فوحّد الفعل وجمع أهل الضلال فحذف فاعل الغضب للإشارة إلى عمومه في مقابل تخصيص المنعم،"فإن قال قائل: لِمَ لَمْ يجمع فيقول غير المغضوبين؟ فالجواب في ذلك أن "الفعل إذا لم يستتر فيه الضمير كان موحداً، فالتقدير غير الذين غُضب عليه"[2]، وذلك للمبالغة في الغضب، فجعل وصفاً دالاً على الثبوت ليقابل ثبوت الحمد في الشكل الموحد لأهل الطاعة والعصاة والكفرة، فصرّح بالمُنعم وبنى فعله للمعلوم للدلالة على تجدده،"وأما المغضوب عليهم، فقد بناه للمفعول ليعمّ الغضب عليهم: غضب الله وغضب الغاضبين لله، ولا يتخصص بغاضب معيّن، فهم مغضوب عليهم من كل الجهات، بل إن هؤلاء سيغضب عليهم أخلص أصدقائهم وأقرب المقرّبين إليهم، يوم ينقطع حبل كلّ مودّة في الآخرة غير حبل المودّة في الله، وتنقطع كل العلائق غير العلائق في الله، كما قال تعالى ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: 94]، وقال ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [العنكبوت: 25]، فيغضب بعضهم على بعض، ويتبرّأ بعضهم من بعض حتى يتبرّأ الإنسان من جلده وجوارحه التي تشهد عليه، فهم مغضوب عليهم من كل شيء ومن كل أحد"[3].

(1) التفسير القيّم: 14- 15.

(2) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 33.

(3) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 66.

فجاء عموم الغضب مقابلاً لعموم الحمد وثباته بالوصف مقابلاً لثبات الحمد بالاسمية، كما جاء ذكر المُنعم في مقابل حذف الغاضب، وجاء تقديم المغضوب عليهم على الضالّين في مقابل تقديم الحمد، لدلالة السورة على أنّ المكلفين ثلاث فرق: أهل الطاعة، وإليهم الإشارة بقوله ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾، وأهل المعصية، وإليهم الإشارة بقوله ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾، وأهل الجهل في دين الله والكفر، وإليهم الإشارة بقوله ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾، فإن قيل لِمَ قدّم ذكر العصاة على ذكر الكفرة؟ قلنا لأن كل واحد يحترز عن الكفر، أما قد لا يحترز عن الفسق، فكان أهم، فلهذا السبب قدّم[1]، بل ذلك ما اقتضاه نظام الشكل العام الموحد بالترتيب وذلك بتقديم صفات العموم وتأخير ذواتها، فقدّم الغضب ليقابل تقديم الحمد بجامع العموم، وقدّم الضمير المختص (إيّاك) ليناسب تقديم الرحمن على الرحيم، وقدّم الرحمن على الرحيم؛ لأن الرحمن اسم خاص لله والرحيم اسم مشترك، يُقال رجل رحيم ولا يُقال رحمن، فقدّم الخاص على العام[2]، لذلك تناسب قوله ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ وقوله ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾، فإن الحمد مُطلق غير مقيّد بزمن ولا بفاعل معيّن، وهو دائم ثابت، وهؤلاء مغضوب عليهم وضالّون على جهة الثبوت والدوام. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أنّ من لم يحمد الله، فهو مغضوب عليه وضال، ومن لم يقر بأنّ الله ربّ العالمين فهو مغضوب عليه وضال، ومن لم تدركه رحمة الله الرحمن الرحيم فهو مغضوب عليه وضال، ومن لم يؤمن بيوم الدين وأنّ الله مالك ذلك اليوم فهو مغضوب عليه وضال، ومن لم يخص الله بالعبادة والاستعانة فهو مغضوب عليه وضال، ومن لم يهتدِ إلى الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم فهو مغضوب عليه وضال، فما أجلّ هذا الارتباط[3].

إنّ الارتباط بمزية ترتيب أجزاء الصورة الموحدة للشكل العام في بناء بعضها على بعض، وتقديم بعضها على بعض، وفي مناسبة الأجزاء بعضها لبعض، وفي تشكيل العام

(1) التفسير الكبير: 1/ 266.

(2) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 13.

(3) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 70- 71.

والخاص، فلما كان مبدأ الشكل هو (الحمد) وهو يجمع العموم في لفظه والخصوص في معناه، بنى عليه ما كان عاماً وخاصاً تقديماً وتأخيراً، فقدّم لفظ الجلالة؛ لأنه لا ينبغي إلاّ لله جلّ ثناؤه، بدليل قوله تعالى﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم: 65]، فناسب (الحمد) له؛ لأنه لا يُقال إلاّ للحي القيوم، ثم بنى عموم الرب والرحمة والمبالغة فيها بالجمع بين صيغتين دالّتين على الثبوت والشمول وعموم الملكية على عموم الحمد وثباته ودوامه لله تعالى بالرفع والجملة الاسمية، ثم التفت تخصيصاً للحي القيوم بناءاً على ما جاء من تخصيص الحمد له تعالى تقرّباً إليه لحضوره، فإن مخاطبة الحاضر بخلاف مخاطبة الغائب تأسّياً بالُمنعم عليهم من الرسل والأنبياء لحضورهم بالمشاهدة والسلوك، وفيمن تبعهم بإحسان؛ لأن صلة الموصول الاسمي ينبغي أن تكون معلومة للمخاطبين تكريماً للموصوفين بها، فناسب تخصيص عمومهم بالصلة الموضحة لهم، كما ناسب إبهام الصلة إبهام الموصول بالغضب والضلال تحقيراً لهم ونفوراً منهم تقرّباً إلى الله تعالى، فقدّم المختصين بالنعمة لتقدّمهم بالحمد والمرتبة والتكريم، وأخّر المغضوب عليهم لانحطاط مرتبتهم؛ لأن ﴿ بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [آل عمران: 19]، ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: 85].

إنّ رعاية الشكل تقود إلى فهم المعنى الكلي للكلام ودلالته، وتهدي إلى بيان المقصود من تأليف صوره الُمشعرةُ بوحدته لإتمام غايته في الغرض المعقود له، فيرتّب بحسبه ابتداءً، إذ تتلاحق علاقاته توضيحاً وتخصيصاً لإطلاقه وتقييداً لعمومه بمتابعة ما بني على مركزه وأساسه لارتباط آخره بأوّله في سلسلة متجاورة الحلقات بالتعليق التركيبي الرابط لمعانيه الإفرادية المختلفة، حتى ينسجم البناء مع الفكرة في شكلٍ معبّرٍ عن المراد بالاختيار المناسب للصيغ والحروف بوصفها أدوات ربط وخلق جديد بحسب التنظيم في الترتيب الشكلي للعبارة عن المضمون المرتّب في الذهن، وصولاً إلى الفهم والإفهام والتجويد والابتكار في خلق الصور الجميلة المؤدية للغرض المقصود، مع زيادة تبلغ به درجة التماسك العضوي المتين الموحد لأجزائه، حتى يحيله إلى بناء نابض بالحياة يحكي آخره أوّله، ويشعر أولّه بآخره، فقد ألمح إطلاق الحمد في الفاتحة لاختصاصه بالحي

القيوم بجميع صفاته تعالى غير المقيدة بحدود لتناسب استغراق جنس الحمد، كما حكى إطلاق الغضب وجمع الضالّين لتقييد الصراط المستقيم بالمُنعم عليهم، وهم الحامدون الشاكرون والمقرّون بالربوبية وبيوم الدين، أولئك المهديّون إلى صراطه المستقيم بنعمة الله تعالى عليهم وفضله وإحسانه بالرحمة، وضدّها الغضب والسخط على من ضلّ عن سبيله فأبعدته السُبل المتفرّقة عن سواء السبيل الموصل إلى الله تعالى بأقصر طريق، فاستحق غضبه تعالى على ضلاله، كما يُشعر ثبوت الحمد في شكل الجملة الاسمية بشمول السورة مبدأ الخلق ونهايته، وذلك في بناء الترتيب على الإلوهية والربوبية وملكية يوم الدين، كما يُشعر ترتيب سورة الناس التصاعدي المتكامل مع تدرّج الإنسان في الحياة، فهو يلوذ أولاً بالمُربّي ثمّ بالسلطان ثمّ بالإله، فجاءت آخر آية مبيّنة لأوّلها ترتيباً وبناءاً؛ لأن القرآن جملة واحدة يبين بعضه بعضاً؛ لأن الضلال بخلاف الهداية، فإن سبيل الهداية يقتضي طلبه من المربّي المبالغ بالرحمة، وهو تعالى القادر عليه؛ لأنه الملك، وذلك بإخلاص العبودية له تعالى؛ لأنه المعبود بالحق، فجاء الترتيب موضحاً لذلك في قوله تعالى ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: 1- 6]، فيضلّهم بإتباع سُبله المعوجّة، فاستحقّوا بذلك غضب الجبار، فكانوا من المغضوب عليهم، وفي تكرار كلمة (النّاس) إشعار بعلّة الضلال المُستحق للغضب؛ لأنهم المُضلّون، فينبغي الركون إلى خالقهم ومالك أمرهم، وهو الحي القيّوم، وليس إلى سلطانهم، فإنه زائل؛ لأن ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 26- 27]، فقد بنيت السورة على صيغة (أعوذ) ومادته، إذ جاءت دالّة على المتكلّم المستمر على التعوّذ، فهو مأمور باللجوء إلى الركن الحصين والمنيع بصورة متجددة من شرور شياطين الجن والإنس، وتعلّقت أشباه الجمل به تقييداً لمعناه؛ لأن فيها بياناً للوسواس، كما أنّ فيها تخصيصاً للعموم في السورة المتقدمة (الفلق)، وذلك لّما كانت الاستعاذة في السورة المتقدمة من المضار البدنية، وهي تعمُّ الإنسان وغيره، والاستعاذة في هذه السورة من المضار التي تعرض للنفوس البشرية وتخصّها عمم الإضافة ثمّة، وخصصها بالناس ههنا فكأنّه قيل أعوذ من شر الموسوس إلى الناس بربهم الذي يملك أمورهم ويستحق عبادتهم...

وفي هذا النظم دلالة على أنه تعالى حقيق بالإعاذة، قادرٌ عليها، غير ممنوع عنها، وإشعار على مراتب الناظر في المعارف فإنه يعلم أولاً بما يرى عليه من النعم الظاهرة والباطنة أنّ له ربّاً، ثم يتغلغل في النظر حتى يتحقق أنه غني عن الكل، وذات كلّ شيءٍ له ومصارف أمره منه، فهو الملك الحق، ثم يستدل به على أنه المستحق للعبادة لا غير، ويدرج في وجوه الاستعاذة المعتادة تنزيلاً لاختلاف الصفات منزلة اختلاف الذات، إشعاراً بعظم الآفة المُستعاذ منها[(1)].

ولّما كان القرآن من أجلّ النعم، افتُتِح بالحمد وخُتم بالمعوذتين، فجاء بعضه مرتبطاً ببعض تفصيلاً وتفسيراً وتخصيصاً، فقد خصّص من العالمين في (رَبِّ العَالَمِيْن) الفلق: وهوما انفلق من عمود الصبح، وقيل: هو الصبح بعينه، وقيل: هو الفجر، وكل راجع إلى معنى الشق، قال الله تعالى ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ﴾ [الفلق: 1]. قال الفرّاء: الفلق الصبح، يقال: هو أبين من فلق الصبح وفرق الصبح، وقال الزجّاج: الفلق بيان الصبح[(2)]. أمّا (رَبِّ العَالَمِيْن) فإنّه شامل جميع الأجناس؛ لأنه لّما قصد ههنا شمول الأجناس وشمول أفرادها مبالغة، اختير لفظ ينبئ عن تناول المتعدد بوجهين، فالجمعية لشمول الأجناس بمساعدة التعريف، والتعريف لشمول الأفراد بمعونة المقام، فالمعنى: ربُّ كلّ جنسٍ من الأجناس، وربُّ كلّ فردٍ منه، وقيل في توجيه نظم القرآن إنّ التعريف للاستغراق والجمع للدلالة على أن العالم أجناس مختلفة، كما قيل في جمع السموات وتوحيد الأرض، وبيان المناسبة أن الحقائق المختلفة إذا اشتركت في مفهوم اسم، فهي من حيث اختلافها تقتضي أن يعبّر عن كل واحد بلفظٍ على حِدة، ومن حيث اشتراكها في ذلك المفهوم تقتضي أن يعبّر عن الكل بلفظٍ واحد فروعي الجهتان بصيغة الجمع، فإنها لفظة واحدة صورة، وألفاظ متعددة معنى[(3)]. وهذه الأجناس مفتقرة إلى المُحدث والمُوجد لها كافتقارها إليه في حال بقائها في قيد الحياة، فإن الله تعالى هوالحقيق بالحمد لا أحد أحقُّ

(1) أنوار التنزيل: 815.

(2) لسان العرب: مادة (فلق).

(3) الكشّاف: 1/ 55.

به منه، بل لا يستحقّه على الحقيقة سواه، فإن ترتّب الحكم على الوصف يشعر بعليته له، وللإشعار من طريق المفهوم على أن من لم يتّصف بتلك الصفات لا يستأهل لأن يُحمد، فضلاً عن أن يُعبد ليكون دليلاً على ما بعده، فالوصف الأول لبيان ما هو الموجِب للحمد، وهو الإيجاد والتربية، والثاني والثالث للدلالة على أنه متفضّل بذلك مُختار فيه ليس يصدر منه الإيجاب بالذات أو وجوب عليه قضية بسوابق الأعمال حتى يستحق به الحمد، والرابع لتحقيق الاختصاص، فإنه مما لا يقبل الشركة وتضمين الوعد للحامدين والوعيد للمعرضين"[1].

وترتيب الاستعاذة على الإيجاد يدل على الإبداع في التكوين والخلق، لأن"كل ممكن فلابد من مؤثّر فيه حال حدوثه ويبقيه حال بقائه، فإن الممكن حال بقائه يفتقر إلى المؤثر والتربية إشارة لا إلى حال الحدوث بل إلى حال البقاء، فكأنّه يقول: إنك لست مُحتاجاً إلى حال الحدوث فقط بل في حال الحدوث وحال البقاء معاً في الذات، وفي جميع الصفات، فقوله ﴿ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ يدل على احتياج كل ما عداه إليه حالتي الحدوث والبقاء في الماهيّة والوجود بحسب الذوات والصفات، وسر التوحيد لا يصفو عن شوائب الشرك إلاّ عند مشاهدة هذه المعاني"[2] بارزة في معرض الشكل المناسب لها تعميماً وتخصيصاً، وفي ذلك نقل للصورة، فتخصيص (الفلق) أفاد"الإشعار بأن من قدر أن يزيل ظلمة الليل عن هذا العالم قدر أن يزيل عن العائذ ما يخافه، ولفظ الرّب ههنا أوقع من سائر أسمائه؛ لأن الإعاذة من المضار تربية"[3]، وقد كساها أبهة وضاعف من قدرها تعميمها أولاً ثم تخصيصها، وفي مقابلة العام للعام والخاص للخاص، فإن الإيجاد العام قابله تعميم الإضافة في قوله تعالى ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ فهو عام في كل ما يُستعاذ منه، ثم نبّه على أعظم الشرور بالتخصيص. قال الزمخشري:"فإن قلت: قوله- من شرِّ ما خلق- تعميم في كل ما يُستعاذ منه فما معنى الاستعاذة بعده من الغاسق والنفّاثات والحاسد؟ قلت: قد

(1) أنوار التنزيل: 4.

(2) التفسير الكبير: 32/ 191- 192.

(3) أنوار التنزيل: 814.

خصّ شر هؤلاء من كل شر لخفاء أمره وأنه يلحق الإنسان من حيث لا يعلم كأنّما يغتال به، وقالوا: شر العداة المداجي الذي يكيدك من حيث لا تشعر، فإن قلت: فَلِمَ عرّف بعض المستعاذ منه ونكر بعضه؟ قلت: عرفّت النّفاثات؛ لأن كل نفّاثة شريرة، ونكّر (غاسق)؛ لأن كل غاسق لا يكون فيه الشّر، إنما يكون في بعض دون بعض، وكذلك كل حاسد لا يضر، ورُبَّ حسدٍ محمود، وهو الحسد في الخيرات"[1]. وإنما خصّهم بذلك لغلبة صفة الشرّ عليهم؛ لأن (ما) تختص بغير العاقل وبصفة العاقل، فأدخلهم فيها إتماماً للشكل المعبّر عن المضار؛ لأنه"يريد من شر أصناف الحيوانات المؤذيات كالسباع والهوام وغيرهما، ويجوز أن يدخل فيه من يؤذيني من الجن والإنس أيضاً، ووصف أفعالها بأنها شر، وإنما جاز إدخال الجن والإنسان تحت لفظة (ما)؛ لأن الغلبة لما حصلت في جانب غير العقلاء حسن استعمال لفظة (ما) فيه؛ لأن العبرة بالأغلب أيضاً، ويدخل فيه شرور الأطعمة الممرضة وشرور الماء والنار"[2].

فإنّ المعنى العام للشكل يكتسي حسناً بخروجه بعد عمومه إلى أن يصير مخصوصاً حقيقياً كان أم مجازياً؛ لأن الإضافة تعمّ كالإسناد وذلك لأن"الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل، فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز، فهو واجب في إسناد الفعل"[3]، فإن الشكل تأليف اختياري بين العام والخاص أو المطلق والمُقيّد أو المُجمل والمُفصّل أو المُبهم والمُفسّر ونحو ذلك، لغرض الإحاطة بالمطلوب. وهو أوسع من الجملة؛ لأنها مبدؤه وأساسه، وكل ما كان"من حكم ما عدا جزيئ الجملة- الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر- أن يكون تحقيقاً للمعنى المثبت والمنفي...؛ لأنه لا يتصوّر تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا إثبات ولا ما كان في سبيلهما من الأمر به والنهي عنه والاستخبار عنه"[4].

---

(1) الكشّاف: 4/ 301.

(2) التفسير الكبير: 32/ 192-

(3) أسرار البلاغة: 351.

(4) دلائل الإعجاز: 417- 418.

والمعنى لا يتم بالإسناد أو الإضافة؛ لأنهما قيّدا الاسم، وهو مفتقر إلى تفصيل أحواله وصفاته وما تعلّق به إثباتاً ونفياً؛ لأن عموم الإسناد أو الإضافة بحاجة إلى تخصيص، وكذلك الإطلاق والإجمال والإبهام، كما أن تثبيت المعنى يُحاط بشكل يمنع المخاطب من أن يقع في الوهم أو اللبس أو يفوّت عليه شيء منه فلا يُكتفى بدلالة السياق والقرائن، بل بدلائل الشكل عموماً للإحاطة بكل دقائقه، فقد يلمّح إلى المعنى المراد ولا يصرح به، كما في المجاز والكناية والأمثال والتضمين وعود الضمير وما حمل على المعنى والزيادة والحذف والتأويل والإشعار ونحو ذلك، مما يقتضي متابعة تداخل الصور في بعضها والمتعلّقات والتوابع وجميع مقيّدات المعنى العام؛"لأن العرب إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له"[1]، لئلا يلتبس بغيره لكثرة المشترك من الأسماء والأفعال والحروف، ولذلك تجد الشيء يلتبس منه حتى على أهل المعرفة، كما رُوي أن عديّ بن حاتم اشتبه عليه المراد بلفظ الخيط في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: 187]، وحمله على ظاهرة، فقد رُوي أنه قال: لمّا نزلت هذه الآية، أخذت عقالاً أسود وعقالاً أبيض، فوضعتهما تحت وسادتي، فنظرت فلم أتبيّن، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: إنّ وسادك لطويل عريض إنما هو الليل والنهار"[2]؛ لأن الجملة أصغر وحدة بيانية في الشكل التام المعبّر عن المقام والحال، فلا بد من إتباعها بما جاز من التصرّف، وصولاً إلى البيان الوافي عن المراد، ومن ذلك تعليق الظرف بالحدث المرتبط بالذات المتحدّث عنها، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: 8- 9]،"أي يرجعه يوم تُبلى السرائر، فدلّ (رجعه) على يرجعه، ولا يجوز أن تعلّق (يوم) بقوله (لقادر) لئلاّ يصغر المعنى؛ لأن الله تعالى قادر يوم تُبلى السرائر وغيره في كل وقت وعلى كل حال على رجع البشر وغيرهم"[3]، والضمير في (إنّه) مرتبط بما

(1) الخصائص: 3/ 101.

(2) أسرار البلاغة: 297.

(3) الخصائص: 2/ 403.

قبله؛ لأنه "للخالق ويدل عليه (خلق)، يعني قوله تعالى ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق: 5–6]، و﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ [الطارق: 9]، تتعرّف ويميّز بين ما طاب من الضمائر وما خُفي من الأعمال وما خبث منهما، وهو ظرف لرجعه"[1]. وذلك من مواضع الحمل على المعنى؛ لأن ظاهره فيه تقديم وتأخير، وهو من دلائل ترابط الشكل الموحّد للمعنى الإجمالي للكلام، كما قيل في قوله تعالى ﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴾ [الناس:4- 6]، "إنه أراد: من شر الوسواس الخناس من الجنة والناس الذي يوسوس في صدور الناس، ومنه قوله - عزّ اسمه - ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ [النمل: 28]، أي اذهب بكتابي هذا فالقه إليهم فانظر ماذا يرجعون، ثمّ تولّ عنهم، وقيل في قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المجادلة: 3]، إن تقديره والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة، ثم يعودون لما قالوا، ونحو من هذا من الاعتراض في نحو قوله تعالى ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة: 75-77]، تقديره - والله أعلم- فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم وإنه لقسم عظيم لو تعلمون"[2].

لا حاجة لهذه التقديرات مادام الشكل بدلائله مُغنٍ عنها، كما أن تغيير الترتيب مُخل بالمعنى المراد، لإحداث علاقات جديدة لم تكن بالاختيار المناسب لها مما يذهب بهاء المعنى المنتظم بشكله المختار بمواقع مقصودة فيه، وذلك لأن السورة الأولى مرتّبة بشكلٍ يناسب سابقتها؛ لأن "المُستعاذ به في السورة الأولى مذكور بصفة واحدة، وهي أنه ربّ الفلق والمُستعاذ منه ثلاثة أنواع من الآفات، وهي الغاسق والنّفاثات والحاسد، وأما في هذه السورة، فالمُستعاذ به مذكور بصفات ثلاثة: وهي الرب والملك والإله، والمُستعاذ منه آفة واحدة، وهي الوسوسة، والفرق بين الموضعين أن الثناء يجب أن يتقدّر بقدر المطلوب،

(1) أنوار التنزيل: 794.

(2) الخصائص: 2/ 410.

فالمطلوب في السورة الأولى سلامة النفس والبدن، والمطلوب في السورة الثانية سلامة الدين، وهذا تنبيه على أن مضرّة الدين، وإن قلّت، أعظم من مضار الدنيا وإن عظمت[1].

أما الآية الثانية فليس معناها على التقديم والتأخير؛ لأن التولّي ليس بمعنى رجوعه من عندهم، بل معناه تنحّ عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقولونه بمسمع منك، و (يرجعون) من قوله تعالى ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ﴾ [سبأ: 31][2]، أي يتحاورون ويتراجعون القول[3]، وحجّة من قال بالتقديم والتأخير أنّ معناه اذهب بكتابي هذا فالقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تولّ عنهم، وقال هذا؛ لأن رجوعه من عندهم والتولّي عنهم بعد أن ينظر ما الجواب[4]، والجواب بخلاف الحوار بدليل الجمع؛ لأنه قال: وجدتها وقومها يسجدون للشمس، فقال: فالقه إلى الذين هذا دينهم اهتماماً منه بأمر الدين واشتغالاً به من غيره، وبنى الخطاب في الكتاب على لفظ الجمع لذلك[5]؛ لأنه بدأ الكتاب بالبسملة الدالّة على ذات الصانع العظيم وصفاته، وهو تعالى المعبود الحقيقي المستحق لأن يُستعان به في جميع الأمور، وفيها إشعار التوجّه إليه والانشغال بذكره والاستمداد به عن غيره.

أما الآية الثالثة، وهي قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المجادلة: 3]، فلا يصح تقديره: والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة ثم يعودون لما قالوا؛ لأن تحرير الرقبة مُلزم مع كل ظهار بدليل صيغة المضارع والعطف عليه بالصيغة ذاتها، ومجيء الفاء في الخبر؛ لأن الموصول كالشرط في الإبهام، أي فعليهم أو فالواجب إعتاق رقبة والفاء للسببية، ومن فوائدها الدلالة على تكرر وجوب التحرير

(1) التفسير الكبير: 32 – 198.

(2) الكشّاف: 3/ 145 – 146.

(3) أنوار التنزيل: 570.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 117.

(5) الكشّاف: 3/ 146.

بتكرر الظهار"[1]، و"(الذين) رفع بالابتداء وخبرهم فعلهم تحرير رقبة، ولم يذكر (عليهم)؛ لأن في الكلام دليلاً عليه، وإن شئت أضمرت فكفارتهم تحرير رقبة"[2]. ففي التقدير فصل بين المعطوف والمعطوف عليه وإخراجه من الحكم، وتغيير للشكل الموحد له؛ لأن المعنى في تكرار عودتهم بعد كل ظهار تحرير رقبة، وليس الحكم على الظهار الأول دون العودة؛ لأن (ثم) تقتضي التراخي، فإن قوله تعالى (ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا)"يحتمل أن يكون المراد ثم يعودون إليه بالنقض والرفع والإزالة، ويحتمل أن يكون المراد منه ثم يعودون إلى تكوين مثله مرّةً أخرى"[3].

أما فصل الشكل بين المتلازمين بالاعتراض في قوله تعالى ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: 75- 77]، فإنه"اعتراض بين المُقسم والمُقسم عليه و (لَو تَعْلَمُونَ) اعتراض بين الموصوف والصفة"[4]، وهو"اعتراض في اعتراض؛ لأنه اعترض به بين المُقسم والمُقسم عليه، وهو قوله (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ)، واعترض بـ(لَو تَعْلَمُونَ) بين الموصوف وصفته"[5]. وفائدته"الاهتمام بقطع اعتراض المعترض؛ لأنه لمّا قال (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ) أراد أن يصفه بالعظمة بقوله (عَظِيم)، والكفّار كانوا يجهلون ذلك ويدّعون العلم بأمور النجم وكانوا يقولون لو كان كذلك فما باله لا يحصل لنا علم وظن، فقال (لَو تَعْلَمُونَ) لحصل لكم القطع"، وجوابه محذوف بدليل الاعتراض الدال على توكيد القول بجهلهم؛ لأنهم لو علموه لعظّموه، ولكنهم لا يعلمون، فلم يفعلوا، فأكّد النفي بحذف مفعول (تَعْلَمُونَ) مع حذف جواب (لو)؛ لأن المراد تعظيم المُقسم عليه ببيان عظمة المُقسم به، كما أن"القسم لفظه كلفظ الخبر ومعناه الإنشاء والالتزام بفعل المحلوف عليه أو تركه، وليس إخبار عن شيء وقع أولا يقع، وإن

(1) أنوار التنزيل: 720.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 134.

(3) التفسير الكبير: 29– 257.

(4) أنوار التنزيل: 713.

(5) الكشّاف: 4/ 58– 59.

كان لفظه المضي أو الاستقبال وفائدته تحقق الجواب عند السامع وتأكّده ليزول عنه التردد فيه"[1].

إنّ القسم بلفظه ومعناه إخبار عن الجزم بالأمر والقطع بوقوعه والعلم بحقيقته، والإنشاء غير واقع ولا متحقق إلاّ بذكره، كما أن التأكيد زيادة تحقيق وبيان وتخصيص بزيادة التأكيد، و"هو عند النحويين جملة يؤكّد بها الخبر، حتى إنهم جعلوا قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: 1] قسماً، وإن كان فيه إخبار، إلاّ أنه لمّا جاء توكيداً للخبر سمّي قسماً"[2]. والضمير العائد في قوله تعالى (إنَّهُ) على القرآن يدل على تعظيم شأن المُنزّل وهو القرآن، وفيه "وجهان (أحدهما) إلى معلوم، وهو الكلام الذي أنزل على محمد (ص) وكان معروفاً عند الكل، وكان الكفار يقولون إنه شعر وإنه سحر، فقال تعالى ردّاً عليهم(إِنَّهُ لَقُرْآنٌ) عائد إلى مذكور، وهو جميع ما سبق في سورة الواقعة من التوحيد والحشر، والدلائل المذكورة عليهما، والقسم الذي قال فيه (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ)، وذلك لأنهم قالوا هذا كلّه كلام محمد ومُختَرع من عنده، فقال ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾ [الواقعة: 7-78]"[3]، وفيه حمل على المعنى بدليل تذكيره وإفراده، فإن دلائل تمام الشكل يعضّد بعضها بعضاً في إيضاح المقصود من ترتيبه، وهيأة صيغه وروابطه المعنوية والحرفية؛ لأن الحرفية مشبّهة بمعاني الصيغ الفعلية، وإن كان للحروف تقدّم وتأخّر تتبعها المعاني بخلاف الصيغ، فإن المعنى قد يتقدّمها بدليل العمل والفصل بين الفاعل والمفعول وغيرهما، و"من ذلك إثباتهم التعلّق والاتصال فيما بين الكلم وصواحبها تارةً، ونفيهم لهما أخرى، ومعلوم علم الضرورة أن لن يتصوّر أن يكون للفظة تعلّق بلفظة أخرى من غير أن تعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك، ويراعى هناك أمر يصل إحداهما بالأخرى"[4]، وهذا الأمر في حاجة إلى بيان بالتخصيص أو

(1) البرهان في علوم القرآن: 2/ 374.

(2) نفسه: 3/ 40.

(3) التفسير الكبير: 29/ 191.

(4) دلائل الإعجاز: 311.

بالإجابة، فثمّة أدوات للوصل تؤدي وظائف مهمة في ترابط الصور التعبيرية بعضها ببعض، ومنها الموصولات الحرفية: ما وأنْ وأن وأيّ، والموصولات الاسمية، وهي كالأسماء المستقلة بذاتها؛ لأنها تشكّل ركناً إسنادياً أو إضافياً واحداً لتعلّقها بما قبلها، وما بعدها يبنى عليها بحسب متعلقات الشكل التعبيري للمعنى الواحد، إذ تترتّب فيه النسب التامة والناقصة وتتآلف مع بعضها لإيضاح أساسه الذي بني عليه إثباتاً أو نفياً أو نسخاً أو شرطاً أو استفهاماً أو توكيداً ونحوها، ولا يكفي الإقرار بأصل التعبير في التقديم والتأخير أو الزيادة والحذف دون الإقرار بأصل الشكل التعبيري المُبيّن بمتعلّقاته مما بني عليه تفريعاً وتأسيساً بدليل تداخل الصور التعبيرية في بعضها إتماماً للمعنى المقصود؛ لأن القصد في التخصيص والتقييد لا في التعميم أو الإطلاق، بدليل بناء الأساليب العديدة على المبهم من الحروف، وما تضمّن معانيها وحاجة الكلام إلى الروابط المعلّقة بعضه ببعض، والتوابع والاستثناء وافتقار الاستفهام والقسم والنداء إلى الجواب، وتعلّق أشباه الجمل بالأفعال وما تضمّن معناها، وارتباط النواسخ بأخبارها بدليل الوقف والابتداء والوصل والفصل والاعتراض؛ لأن "الكلام يكون له أصل ثم يتّسع فيه فيما شاكل أصله، فمن ذلك قولهم زيد على الجبل، وتقول: عليه دين، فإنّما أرادوا أنّ الدين قد ركبه وقد قهره"[1].

والمشاكلة في بناء الصور التعبيرية الموضحة للأصل الذي يقوم عليه الشكل بتمامه؛ لأنه "نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وأنه نظير الصياغة والتحبير والتفويف والنقش وكل ما يقصد به التصوير، وبعد أن كنّا لا نشك في أن لا حال للفظة مع صاحبتها تعتبر إذا أنت عزلت دلالتهما جانباً، وأي مساغ للشك في أن الألفاظ لا تستحق من حيث هي ألفاظ أن تنظم على وجه دون وجه، ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم"[2]، وهذا الترتيب يتوقّف على قبول الكلمة للزيادة فيها على معناها العرفي

(1) المقتضب: 1/ 46.

(2) دلائل الإعجاز: 41.

وعلى تشكيلها للصور الفرعية التي تبنى على الأصول، فقد ترتّب تصاعدياً للمبالغة في المعنى أو للتشبيه والاستعارة، وقد يمكن المعنى بالزيادة أو يوسع بالحذف أو بالتأسيس أو بالقطع أو بتغيير الصيغة والعلامة أو الموقع وغير ذلك من التغييرات الشكلية التي تتبعها تحويلات وظيفية تغيّر الشكل العام للتعبير، فيتبعه محصول مختلف للمعنى، وذلك بحسب اختيار المنتج اللغوي، "فإن من شأن حكم المحصل أن لا ينظر في تلاقي المعاني وتناظرها إلى جمل الأمور والى الإطلاق والعموم، بل ينبغي أن يدقق النظر في ذلك ويراعي التناسب من طريق الخصوص والتفاصيل"[1]، فقد يغير الترتيب لأجل المبالغة في المعنى، وذلك بتحويل المرفوع وهو العمدة في الإسناد إلى فضلة فينصب طلباً للعموم، نحو قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [غافر: 7]،"أي وسعت رحمته وعلمه فأزيل عن أصله للإغراق في وصفه بالرحمة والعلم والمبالغة في عمومهما، وتقديم الرحمة؛ لأنها المقصودة بالذات ههنا"[2]، أو يضمر الناصب لدلالة مصدره عليه، فيعلّق به تعليلاً للحكم العام للمصدر، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَـٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [غافر: 10]، فإن"(إذ) هذه في المعنى متعلّقة بنفس قوله (لَمَقْتُ اللهِ)، أي يقال لهم لمقت الله إيّاكم وقت دعائكم إلى الإيمان، فكفركم أكبر من مقتكم أنفسكم الآن، إلاّ أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي (إذ) وبين الموصول الذي هو (لَمَقْتُ اللّهِ)، فإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه، أضمرت ناصباً يتناول الظرف ويدل المصدر عليه حتى كأنّه قال بأخرة مقتكم إذ تدعون"[3]؛ لأنهم "لّما رأوا أعمالهم الخبيثة مقتوا أنفسهم فنودوا لمقت الله. وقيل معناه: لمقت الله إيّاكم الآن أكبر من مقت بعضكم لبعض، كقوله تعالى ﴿ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ [العنكبوت: 25]، و (إِذْ تُدْعَوْنَ) تعليل،

(1) أسرار البلاغة: 258.

(2) أنوار التنزيل: 618.

(3) الخصائص: 3/ 256.

والمقت أشدّ البُغض، فوضع في موضع أبلغ الإنكار وأشدّه"[1]، فتعليق (إذ) بالمصدر أبلغ من تعليقه بفعل يدلّ عليه المصدر المذكور، يدل على ذلك المبالغة في وضع المصدر موضع فعله خبراً أوصفةً أوحالاً، كما أن المصدر مضاف إلى مفعوله، وهو يعمل عمل فعله، فلا ما نع من الإعراب ولا داعي إلى الإضمار؛ لأن المقت حاصل بعلّة الكفر حين دعوا إلى الإيمان فاختاروا الكفر عليه، فهم في القيامة ينالون عاقبته، فقد خصص المقت الأول بقوله (أَكْبَرُ مِن) و (أَكْبَرُ) خبره، و (اللام) في (لَمَقْتُ اللَّهِ) جواب ندائهم، و (إِذ) تعليله، وفي الصيغة (تُدْعَوْنَ)، و (فَتَكْفُرُونَ) إشعار بتجدد المقت بتجدد رفض الإيمان واختيار الكفر، كما ناسبت الجملة الاسمية (لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ) جواباً مؤكداً باللام لسابقتها (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ)، وهي أيضاً جواب مؤكّد بـ(إن) الرابط بينهما تفسيراً للمُبهم، وهو النداء، كاحتياج ضمير الشأن إلى جملة"من حيث كان ضمير الشأن والقصة لابد له أن تفسّره الجملة، نحو قول الله عزّ وجل ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: 1]، فقولنا (اللَّهُ أَحَدٌ) تفسير لـ(هو)، وكذلك قوله تعالى ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الحج: 46]، فقولك (لا تَعْمَى الأَبْصَارُ) تفسير لـ(ها) من قولك: فإنها من حيث كانت ضمير القصة"[2].

والجمل المفسرة من دلائل الشكل الرابطة لأجزائه؛ لأنها متممة لما قبلها ولاحقة به، و"تفعله العرب في مواضع التعظيم، كقوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: 255]، أنّ قوله (لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ) تفسير للقيوم. ومتى كانت الجملة تفسيراً، لم يحسن الوقف على ما قبلها دونها؛ لأن تفسير الشيء لاحق به ومُتمّم له وجارٍ مجرى بعض أجزائه، كالصلة من الموصول والصفة من الموصوف، وقد يجيء لبيان العلّة والسبب، كقوله تعالى ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [يس: 76]، وليس هذا من قولهم وإلاّ لما حزن الرسول، وإنما يجيء به لبيان

(1) الكشّاف: 3/ 417.

(2) الخصائص: 1/ 105.

السبب في أنه لا يحزنه قولهم"[1]. فقد انعقد الكلام على المفسَّر بياناً وتعليلاً فارتبطا معاً في الشكل، كارتباط التابع بالمتبوع بوساطة الحرف،"ألا ترى أن العطف نظير التثنية ومحال أن يُثنّى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلاّ وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة"[2].

وفي غيره يتبع الاسم لتخليصه من الشركة ولتخصيصه، وقد يقطع التابع للدلالة على الذم، نحو قوله تعالى ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: 4]، بنصب (حَمَّالَةَ) على الشتم[3] والمدح، كما في البسملة "كأن يقرأ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ برفع الصفتين جميعاً على المدح، ويجوز (الرَّحْمنَ الرَّحِيمَ) بنصبهما جميعاً عليه، ويجوز (الرَّحْمنُ الرَّحِيمَ) برفع الأول ونصب الثاني، ويجوز (الرَّحْمنَ الرَّحِيمُ) بنصب الأول ورفع الثاني، كل ذلك على وجه المدح وما أحسنه ههنا، وذلك أن الله تعالى إذا وصف فليس الغرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته؛ لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه فيحتاج إلى وصفه لتخليصه؛ لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه، وبقية أسمائه - عزّ وعلا - كالأوصاف التابعة لهذا الاسم، وإذا لم يعترض شك فيه لم تجئ صفته لتخليصه بل للثناء على الله تعالى، وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص والتخصيص، فإذا هو عُدل به عن إعرابه علم أنه للمدح أو الذم في غير هذا عزّ الله تعالى، فلم يبق فيه هنا إلاّ المدح"[4]، ونحوه في المدح قوله تعالى ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: 162]، "فانتصب (المقيمين) على القطع وهو من صفة المرفوع الذي هو(المؤمنون)، وقيل: بل انتصب بالعطف على قوله (بما أنزل إليك) وهو مجرور، وكأنه قال: يؤمنون بالذي أنزل إليك وبالمقيمين، أي بإجابة المقيمين، والأول أولى؛ لأن الموضع

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 36 – 37.
(2) الخصائص: 1/ 107.
(3) ينظر: الكشّاف: 4/ 297، أنوار التنزيل: 813.
(4) الخصائص: 1/ 398 – 399.

للتفخيم، فالأليق به إضمار الفعل حتى يكون الكلام جملةً لا مفرداً"[1]، فقد نصب (الْمُقِيمِينَ) على المدح لبيان فضل الصلاة"على معنى أذكر المقيمين الصلاة وهم المؤتون الزكاة، وأنشدوا بيت الخرنق بنت بدر بن هفان:

لا يبعدن قومي الذين همو سمّ العداة وآفة الجزر

النازلين بكلّ مُعترك والطيّبون معاقد الأزر

على معنى اذكر النازلين رفعه ونصبه على المدح، وبعضهم يرفع النازلين وينصب الطيبين وكلّه واحد جائز حسن"[2]. و"زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنّه قال: وأذكر المقيمين ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره"[3].

ونحوه قوله تعالى ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾ [البقرة:177]، فإن قطع تتابع جزئيات الشكل الواحد يزيده معنى الاختصاص، أما زيادته لفظاً فإنها تجعله ناقصاً، و"ذلك قولك: قام زيد فهذا كلام تام، فإن زدت عليه فقلت: إن قام زيد صار شرطاً واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل، فإذا زاد عليه (أن) المفتوحة فقال (أن زيداً منطلق) احتاج إلى عامل يعمل في (أنّ) وصلتها فقال: بلغني أن زيداً منطلق، ونحوه، وكذلك قولك: زيد أخوك، فإن زدت عليه (أعلمت) لم نكتفِ بالاسمين فقلت: أعلمت بكراً زيداً أخاك"[4]، والحذف بخلاف ذلك، فإنه يزيد المعنى فخامةً وتعظيماً "لما فيه من الإبهام لذهاب الذهن في كل مذهب وتشوفه إلى ما هو المراد فيرجع قاصراً عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه، ويعلو في النفس مكانه، الا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخلص للمذكور.. وما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلاّ

(1) البرهان في علوم القرآن: 2/ 447.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 132.

(3) كتاب سيبويه: 2/ 65 – 66.

(4) الخصائص: 2/ 272.

وحذفه أحسن من ذكره"[1]، وقد حذفت العرب الجملة والمفردة والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[2]. ولا دليل على المحذوف أقوى من حاجة الشكل العام الموحد لمعنى الكلام الكلي، لتشكّله بالنسب والرتب والروابط المبيّنة لمعاني الصيغ والحروف، بدليل الاعتراض والقطع والتعدّي واللزوم والزيادة الصرفية والنحوية والأساليب المبينة لمعاني الحروف وحاجتها إلى الجواب كالاستفهام والشرط والقسم، وكذلك قطع الإضافة والنعت والمبالغة في المعنى بالنقل والاقتصار والاختصاص والمطاوعة في الصيغ والتعلّق بها، نحو قوله تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: 1]، فإن"اللفظ يدل على أن فيه حذفاً؛ لأن حرف الجر لابد له من متعلّق، ودلّ الشروع على تعيينه، وهو الفعل الذي جعلت التسمية في مبدئه من قراءة أو أكل أو شرب ونحوه، ويقدر في كل موضع ما يليق، ففي القراءة: أقرأ وفي الأكل آكل ونحوه"[3].

ويعني باللفظ جهته النحوية التي تربطه بغيره في الشكل المعبّر عن مساهمته المعنوية فيه؛ لأن المعاني التركيبية زائدة على المعاني الإفرادية المستقلّة بذواتها المتباينة والتي يوحدها المعنى العام للشكل من مبدئه حتى ختامه، وهو الذي يربطه بغيره في سلسلة متواصلة من الصور التعبيرية المتلاحقة التي لا تنفصم عُراها بالحذف الظاهر بل إنها لتزداد متانة وسعة وفخامة بأقل جهد وأوجز عبارة وأقصر مدّة، بما يناسب الحال والمقام وقدرة المنتج في الرصف والترتيب المتماسك بالعلاقات المُشعرة بالغرض واللفظ المنفرد لا يدل على ذلك؛ لأن الحذف"باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبية بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن"[4]؛ لأنه باب الاجتهاد في

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 104 – 105.

(2) الخصائص: 2/ 360.

(3) البرهان في علوم القرآن: 3/ 110.

(4) دلائل الإعجا 146.

التنقيب عن المراد من خلال الاستنباط والإشعار والإيحاء، والتأمّل في الجهات النحوية والنسب التامّة والناقصة وحروف المعاني واستعمالاتها المتعددة، وتوظيفها مع الصيغ في التشكيل المناسب للمراد، فكان الحذف ميدان رياضة فكرية وموطن خلاف في تقديره تطبيقاً للمناهج المختلفة بحسب الآراء والمذاهب المعبّرة عن اتجاهات أصحابها وميولهم وقدراتهم الكلامية والمنطقية، وهي التي أبعدت الدارسين عن كشف الحقائق فتعسّفوا طريق الوصول إلى الفهم والإفهام، ففي قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان: 59]، اختلف[1] في إعراب (الرَّحْمَنُ)، كما اختلفوا في معنى (اسْتَوَى)، فجعلوا (الرَّحْمَنُ) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ومبتدأ خبره (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً) وبدلاً من الضمير المستتر في الفعل (اسْتَوَى) أو مبتدأ وخبره (الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ)، ولابد أن يكون لكل وجه إعرابي دليل من سياق الآية وتتابع بنائها الجامع لحلقاتها الموصلة إلى الغاية، فإن إعرابه خبراً يجعله مُفسّراً للضمير (هو) المقدّر مع تقدّم ما يُشير إليه حصراً لعلم المخاطب به بدليل صلة الذي، وهي متحققة معلومة يعرفها المتلقّي، فكيف يقدّر (هو) وما فيه من إبهام إلاّ على سبيل الحصر وذلك في ذكر الضمير لا في حذفه وتقديره، أما إعرابه (مبتدأ) ففيه ضعف من ناحيتين، الأولى فصله عن خبره بالفاء على جعل (أل) فيه بمعنى الموصول المشابه للشرط في العموم والإبهام، كما أن الخبر لا يكون طلباً؛ لأنه غير متحقق، أما جعل خبره (الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ) ففيه تعسّف، إذ جعلوا العام مُقيّداً للخاص، إذ (الرَّحْمَنُ) مُختص بالله تعالى بدليل إعرابه (بدلاً) من لفظ الجلالة في البسملة، وفي ذلك تقطيع لأوصال الشكل الموحّد للمعنى الكلّي، وتمزيق لصورته المعبّرة عن مبدئه وما رتّب عليه تخصيصاً وتقييداً وتفسيراً بتعليق بعضه ببعض بياناً للمراد؛ لأن خلق السموات والأرض وما بينهما بحاجة للحي القيّوم لتدبيرهما، ومدبّرهما كتب على نفسه الرحمة وبالغ فيها، فكان تعالى الرحمن الذي وسعت رحمته كلّ شيء، وقد جاء تفصيل رحمته بتعداد النعم في سورة الرحمن، وأعظم نعمة تعليم القرآن بدليل تقديمه على

(1) ينظر: الكشّاف: 3/ 98، التفسير الكبير: 24/ 105، أنوار التنزيل: 483.

خلق الإنسان، لذلك غضب عليه بقوله (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً) فاطلب الرحمة من الحي القيوم والخالق المبدع للكون في مدّة (سِتَّةِ أَيَّامٍ) مما تعد؛ لأن اليوم وقع بعد الخلق وليس قبله بحركة الأفلاك، فالذي دبّر وقدّر وملك اقتضت حكمته تعالى أن يشمل ما خلق رحمةً تفضّلاً منه وإحساناً؛ لأنه تعالى (رَبُّ العَالَمِيْن) و (رَبُّ الفَلَق)، فجعل تعالى إيجاد الأشياء واستمرار بقائها في الدنيا والآخرة في نعمه رأفةً منه تعالى ورحمةً، وصولاً بها إلى مراتب نعمه؛ لأنه تعالى (الرَّحْمَنُ الرَّحِيْم) فلم يفصل بينهما للدلالة على المبالغة في الرحمة، وإشعاراً بأن إحداهما تكمل الأخرى استمراراً وتجدداً وثبوتاً، فجاء اختلاف الصيغ مع وحدة المادة دليلاً على ما تزيده الصيغة على معنى الأصل، فجمع بين الصيغتين تعظيماً ومبالغة، كما جاء تعدّي السؤال بالباء لتضمّنه معنى الاعتناء؛ لأن"السؤال كما يتعدى بعن لتضمّنه معنى التفتيش يعدى بالباء لتضمّنه معنى الاعتناء، وقيل إنه صلة (خبيراً)"[1]، وقرئ (فسل) والباء في (به) صلة (سل) كقوله تعالى ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [المعارج:1]، كما تكون (عن) صلته في نحو قوله ﴿ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [التكاثر: 8]، فسأل به كقوله به واعتني به واشتغل به، وسأل عنه كقولك بحث عنه وفتّش عنه ونقر عنه أو صلة (خبيراً) وتجعل (خبيراً) مفعول (سل)، يُريد فسل عنه رجلاً عارفاً يخبرك برحمته، أو فسل رجلاً خبيراً به وبرحمته، أو فسل بسؤاله خبيراً كقولك: رأيت به أسداً: أي برؤيته، والمعنى إن سألته وجدته خبيراً، أو تجعله حالاً عن الهاء تريد فسل عنه عالماً بكل شيء"[2].

إنّ تحديد معنى نهاية الكلام يعتمد على مبدئه؛ لأن المبني عليه يقيده لتعلّقه به، فإن مبدأ الشكل المصوّر المتنامي بسلسلة مترابطة في نسق يوضح بعضه بعضاً، فإن الآية الكريمة بدأت بصيغة (توكّل)، والتوكّل يقتضي التسليم والاطمئنان إلى ركن منيع يلجأ إليه؛ لأنه الكافي الذي ينبغي أن يقصد في جميع الحاجات؛ لأنه المبالغ في الإحسان والفضل مشفوعاً بالمبالغة في الرحمة، ولا يقدّر ذلك حقّ قدره إلاّ الخبراء العالمون

(1) أنوار التنزيل: 483.

(2) الكشّاف: 3/ 98.

العاملون بخبرتهم والمشتغلون بالـدلائل الموصـلة إلى الـيقين بتغليـب رحمتـه علـى غـضبه تفضّلاً منه تعالى ومنّة، إذ بنى (الرَّحْمَن) بدلاً من (الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ) للدلالة على أن الخالق المتصرّف في جميع الأشياء والمُدبّر لها رؤوفٌ رحيم، مُبالغ في الرّحمة؛ لأنه التوّاب الغفور الودود، لـذلك فـإن صـورة المبـدأ موحيـة بنهايته، وقد قيل"الشكل: طريقة التعبير عن الفكرة التي تُراد الإبانة عنها"[1]، بل هو ترتيب البنى بعلاقات متنامية بياناً لمبدأ الكلام حتى ختامه، يدل على ذلك الاختيارات التعبيريـة بحسب المقامات تقديماً وتأخيراً، واستعمال الحروف تأسيساً لأساليب متنوّعة تتناسب مـع الحال، وتجري بشكل متكامل يعضد بعـضه بعـضاً، فـإن ترتيـب الـصيغ الفعليـة بخـلاف الوصفية والمصدرية، والأسماء الجامدة بخلاف المُشتقّة، والخبر بخلاف الطلب، وعلامـات الإعراب بخلاف حركات البناء، والبناء العـارض بخـلاف البنـاء الـلازم، وأشـباه الجمـل بخلاف الجمل الاسمية، ومعنى الاسمية بخلاف الفعلية، وجمود الأفعال في الإنشاء بخلاف المُتصرّفة، كما أن الوقف بخلاف الوصل، وكذلك الإعمال بخـلاف الإلغـاء، ومعنـى كـل صورة تعبيرية يختلف عن غيره، وترجيح صـورة علـى أخـرى مـرتبط بـالمراد منهـا، و"لا يذهبنّ بك الظن إلى أنك يمكن أن تختار أي وجه يجوّزه لك النُحاة لتؤدي المعنى نفسه، بل إن اختيار وجه ما يعني اختيار معنى معيّن، فإنك إذا قـرأت في كتـب النحـو يجـوز كـسر وفتح همزة (إن) في هذا الموضع، فلا يعني ذلك أنهما بمعنى واحد، بـل إذا اخـترت فـتح الهمزة فقد اخترت معنىً معيناً، وإذا اخترت كسرها فمعنى ذلك أنك اخترت معنىً آخر، وهكذا شأن مسائل الجواز الأخـرى"[2]، وذلـك لأن كـسرها يقتـضي شـكلاً مختلفـاً عـن فتحها، يدل على ذلك تغلّب معنى الحرفيـة علـى المكـسورة، والاسميـة علـى المفتوحـة، لوقوعها موقع الأسماء، وقيل:"إنّ كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغـيره ولا مُقتضٍ لسواه، فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدت عليه شيئاً مقتضياً لغـيره معقوداً به عاد الكلام ناقصاً، لا لحاله الأولى، بل لما دخل عليه معقوداً بغيره، فنظير الأول

(1) المعجم الأدبي: 154.

(2) الجملة العربية والمعنى: 270.

قولك: زيد قائم، وما زيد قائم، وقائماً على اللغتين، وقولك قام محمد، وقد قام محمد، وما قام محمد، وهل قام محمد، وزيد أخوك، وكان زيد أخاك، وظننت زيداً أخاك. ونظير الثاني: قام زيد، وإن قام زيد، فإن جعلت (إنْ) هنا نفياً بقي على تمامه، ألا تراه بمعنى ما قام زيد. ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك: يقوم زيد، فإن زدت اللام والنون فقلت: ليقومن زيد، فهو مُحتاج إلى غيره، وإن لم يظهر هنا في اللفظ، ألا ترى أنّ تقديره عند الخليل أنه جواب قسم، أي قسم ليقومن[1].

فإنّ هذا القول فيه نظر من وجوه:

الأول: لا يبقى الكلام على تمامه مع الزيادة، وليس ثمّة أصل حقيقي للكلام، فلكل صورة تعبيرية معنى، يدل على ذلك الزوائد الصرفية والنحوية، فإن زيادة حرف على الصيغة يُغيّر معناها ويوجّه ترتيب ما بعدها توجيهاً آخر بدليل التعدّي واللزوم والتوكيد؛ لأن الاحتمال واقع مع عدم التوكيد والقطع بخلاف الاحتمال، كما أن الإثبات بخلاف النفي، والرفع بخلاف النصب، فكيف يكون الإثبات كالنفي والاستفهام كالخبر والجواب المؤكد بنفي الشك كالتصديق، وثمّة فرق بين إثبات الذات المتّصفة تحقيقاً بالنسبة، وبين إثبات الوصف للذات تحقيقاً بالفطرة والسجيّة والطبيعة، ولا يستوي الخبر المبني على اليقين وآخر على الظن والشك، فإن الدلالة الاحتمالية بخلاف القطعية بزيادة السوابق واللواحق، نحو (قد) والسين و (سوف) ونون التوكيد ولام الابتداء ولام التعريف في الاسم والوصف وضمير الفصل والذكر والحذف والإظهار والإضمار، وذلك أن الظاهر تصريح بالاسم، وأما الضمير فهو كناية عنه، فإذا أرادت العرب العناية بذكر الاسم الظاهر وبيان أن الحكم مُتعلّق به ذكرته وأعادت ذكره احتياطاً للمعنى، وذلك أنه إذا ذكر الاسم ثم جاء بعده كلام فقد يكون المخاطب لم يسمع الاسم أو ينصرف ذهنه إلى غيره فتحتاط لذلك بأن تكرره لتقوية المعنى وتثبيته وإزالة اللبس عنه ورفع احتمال التوهّم فيه،

(1) الخصائص: 2/ 272-273.

وذلك كقوله تعالى ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴿٢٧﴾ لَا تُبْقِى وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: 26-28]، فإنه كرّر (سقر)، ولم يقل: وما أدراك ما هي؟"[1].

الثاني: ليس معنى إنْ قام زيد بمعنى ما قام زيد؛ لأن النفي عارض على الأولى ومُلازم للثانية، بدليل توكيد الثانية بالزائد دون الأولى، ألا ترى أن (إنْ) شبّهت بـ(ما) في النفي ولم تشبه (ما) بـ(إنْ).

الثالث: ما دلّ على المحذوف يقوم مقام ذكره، ولا يعود به الكلام ناقصاً لقيام القرينة التي تمنع اللبس.

الرابع: إنّ استقلال الكلام بتمام شكله المُعبّر عن تمام معناه التركيبي؛ لأن التركيب أصل الفائدة، ولكل تركيب شكله المناسب له بحسب الاختيار، فلا يتحوّل المستقل إلى غيره إلاّ على سبيل التدريب والتعليم، ولا تفرض القواعد على الكلام التام؛ لأن القاعدة مُستنبطة منه، وليس بناؤه قائماً على قاعدة معينة مُلزمة له إلاّ بما يتناسب مع ظرفه وحاله والمقام الذي يكتنفه ويُحيط به.

الخامس: إنّ حروف المعاني نائبة عن الصيغ المقيّدة للأحداث، فلازمت أشكالاً ومواقع في التراكيب، لدلالتها على الأحداث أنفسها دون وقوعها أو تجددها، لذلك اختلفت صورها وتعددت بحسب تعدد المعاني، وإذا دقت المعاني تقاربت في الأصل بدليل الاشتقاق والتصريف والمشترك اللفظي، لذلك تشابهت بعض الحروف في الأصول دون التخصيص، لاختصاص كل حرف بمعنى معين، بدليل ملازمتها للبناء، فإن (إنْ) وإن أشبهت (ما) في معنى النفي، إلاّ أنهما مختلفان تخصيصاً، واستعمال إحداهما مكان الأخرى لا يؤدي الغرض ذاته؛ لأن (إنْ) فيها معنى توكيد الذات المتّصفة، في حين أن (ما) وُضعت أصلاً لنقض الوصف بدليل دخول الزائد على الوصف دون الذات، نحو قوله تعالى ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: 2]، وقوله تعالى ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة: 145]، أما (إنْ) فإنّ الزائد

(1) الجملة العربية والمعنى: 143.

يلحق الذات، نحو قوله تعالى ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: 44]، وقد جمعهما امرؤ القيس زيادة في توكيد النفي، في قوله[1]:

فقالت: يمين الله مالك حيلة ... وما إنْ أرى عنك الغواية تنجلي
حلفت لها بالله حلفة فاجرٍ ... لناموا فما إنْ من حديث ولا صال

السادس: إنّ التعويل على شكل التأليف الظاهري دون مضمونه المرتبط بخارجه لا يكشف سر نظمه، ويسلبه مزيته، "فليس الكلام أصله مثبت صحيح المعنى، ثم نفي، فإذا حذف النافي عاد صحيح المعنى، وليس الكلام غير متمنّى ثم تمّني، فإذا حذف التمنّي عاد صحيح المعنى، وليس الكلام مبنياً على اليقين ثم دخله الظن، فإذا حذف الظن عاد إلى اليقين. إن الكلام قد يكون منفياً ابتداءً، وقد يكون مُثبتاً ابتداءً، وقد يكون مُتمنّى ابتداءً، وقد يكون مُتيقّناً ابتداءً، وقد يكون مظنوناً ابتداءً، فليس الكلام بعضه أصل لبعض على سبيل الدوام. إنه لم يقل أحد أن ما كان أصله مبتدأ وخبراً إذا حذف ما دخل عليه صحّ ذلك في المعنى، بل المقصود أنّ أصله مبتدأ وخبر في التأليف لا في المعنى"[2].

إنّ المقصود من التأليف ترتيب الأبنية بحسب متعلّقاتها المرتبطة بالأساس الذي بُنيت عليه وتلاحقت النسب بأنواعها بياناً للمراد بدليل انصهارها في بناء واحد متكامل متماسك الأجزاء، فلم توضع لبنة منه إلاّ بداعٍ يقتضيها؛ لأن المواقع أو المواضع لها دلالات معينة بدليل التقديم والتأخير، ولكل لبنة شكل مقصود بالمناسبة والانسجام بالجهة التأليفية التي تضمّها إلى مجاورتها؛ لأن الفعل والفاعل والمضاف والمضاف إليه والمعطوف والمعطوف عليه تتآلف مع بعضها فتكون مفيدة بالغرض المطلوب، وهكذا التوابع والصلات والأساليب التي تضمّها في صور تعبيرية متداخلة في أشكال متنامية تأسيساً للبيان الدقيق عن المراد؛ لأنه الغاية من الترتيب المنظّم للمعاني الاسمية والفعلية

(1) ديوانه: 40، 141.

(2) الجملة العربية والمعنى: 293.

والحرفية، فما بُني على الاسم إخباراً وإنشاءً بخلاف ما بني على الفعل والحرف، ولكل طريقة في النظم بدليل التقديم والتأخير، ولولا التعليق المعنوي في النسب التامة والناقصة لما كان تقديم أو تأخير، إذ تكمل الناقصة منها التامة تقييداً لعموم الاسم والفعل وما ناب عنه، وإنما قيل:"إنّ الأصل أن يتقدم الفعل فالفاعل فالمفعول به، فإن حصل أي تغيير في هذا الترتيب كان من باب التقديم والتأخير وانبنى على ذلك تغير ما في المعنى، فإنّ أصل الكلام أن تقول مثلاً (ذبح خالد خروفاً)، وهذا هو التعبير الأصلي، فإن أجريت أي تغيير في موقع الكلمات كان خروجاً عن الأصل، وكان من باب التقديم والتأخير، فإن قلت: (خالد ذبح خروفاً) أو (خروفاً ذبح خالد) أو (ذبح خروفاً خالد) كان ذلك من باب التقديم والتأخير، ولابد أن يكون ثمّة سبب دعا إلى هذا التغيير"[1].

إنّ الأصل للمعنى الذي يُنبئ عنه الفعل ويثبته وقوعاً أو تصويراً أو طلباً له بصيغه بالزيادة والحذف منها بدليل اختلاف متعلّقاته تبعاً لصورته لزوماً وتعديةً وبناءاً للمعلوم أو للمجهول، فهو أصل بناء الشكل، وليس أصل الكلام أن يبدأ بفعل بدليل بنائه على فاعله بتقديمه لغرض العناية والاهتمام والتخصيص والتعظيم والتعجّب ونحو ذلك، أوقد يبنى الكلام على حرف متعلّق به، نحو قوله تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: 1]، فإن الكلام بحسب مبدئه وليس أصله الجملة الفعلية أو الاسمية لاختلاف الغرض، فلا يؤخذ تركيب من تركيب؛ لأن كل تركيب له معنى خاص به، كما أنه لا تؤخذ صيغة من صيغة أخرى؛ لأن"القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج الحديث، فلا يطبّق هذا المنهج اصطلاحات مثل نائب الفاعل؛ لأن في ذلك تلميحاً إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بُني للمجهول، وليس ذلك كذلك، ووجه القول كما أراه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، أنّ مسألة الاشتقاق تقوم على مجرّد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معيّن خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع"[2]، وإنّما

(1) الجملة العربية والمعنى: 294.

(2) مناهج البحث في اللغة: 215 – 216.

الأصل طلب المعنى ببناء الصيغة؛ لأن لكل معنى صيغة تناسبه، فإذا قصدت ذاته استحضرت بالحرف الدال عليها، وإذا قصد اسمه جيء بمصدره للدلالة عليه، وإذا قصدت نسبته أُضيف أو نوّن للدلالة على المبالغة في الوصف، وإذا قُصد حدوثه أو تجدده أو طلب حدوثه جيء بفعله الاصطلاحي بحسب الاختيار لا بافتراض أصل الكلام؛ لأن الأصل الإفادة بالشكل المناسب للمراد من مبدئه والاتساع فيه بما يشاكل المبدأ، وختامه بما يبين المقصود يدل على ذلك تفسير المُبهم من الضمائر والموصول الاسمي والشرط، كذلك انعقاد النسب التامة والناقصة والتوابع والحال والتمييز ونحو ذلك، بدليل حروف الزيادة التي تزيل الاشتراك في النسب، نحو (من) والباء و (لا) ومجيء فاء الجواب للدلالة على إرادة معنى الشرط وضمير الفصل أو العماد لتوكيد النسبة، ولكل صورة تعبيرية معنى خاص بها، فإن حصل فيها تقديم أو تأخير أو تغيير في علامات الإعراب وحركات البناء أو زيادة أو حذف ونحو ذلك، خرجت إلى معانٍ متعددة بحسب التغيير فلا وجود لأصل حقيقي للكلام إلاّ ما افترضه العلماء لغرض التعليم؛ لأن المعاني توجد بالمجاورة والضم وتتولد بذكر القيود وتختلف باختلاف الصور والأشكال التعبيرية، فلا أصل بدون ترتيب، ولا ترتيب بدون شكل موحّد، ولا شكل بدون معنى، ولا معنى بغير شكل يصوره، فكان لكل شكل دلائله الخاصة به؛ لأنه يعبّر عن معنى معين يتلاشى فيه اللبس ويرفع الاحتمال، ويظهر المقصود مبدءاً وبناءاً ونهايةً، بمعونة الدلائل والقرائن والترتيب والتشكيل الصوتي للصيغ المجردة والمزيدة ولحروف المعاني والزوائد المؤكدة للمعنى الذي ينبع به بناء الشكل المتماسك والمناسب للمطلوب منه، والمُنسجم في علاقاته الإسنادية والإضافية والتبعية مع أصله، وهو مبدؤه والمبيّن في سلسلة ترابطه حتى نهايته حيث يتعين المقصود منه، نحو قوله تعالى﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴾ [الرعد: 2]، إذ بيّن قوله (تُوقِنُونَ) بناء الشكل على لفظ الجلالة والحديث عنه تعالى بالتدبير وتفصيل الآيات بما يتلاءم والقدرات البشرية في

الوصول إلى مراد الله تعالى ليكون اليقين بلقائه دافعاً إلى الاعتقاد به معبوداً، وهو ما أشعر به ابتداؤه بـ(الله)، كما بنى آياته وفصّلها في سورة الرحمن على مبدئها وهو (الرحمن) لبيان رحمته تعالى بتعداد نعمه بدون فاصل، للدلالة على استقلاله بكل نعمة منها، وأما قوله ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾، فليس بتكرار؛ لأنه سبحانه ذكر نعمة بعد نعمة، وعقّب كل نعمة بهذا القول، وإنما عنى بالتنبيه الجن والإنس، ومعلوم أن الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة أخرى، وإن كان اللفظ واحداً، فإن قيل: فقد ذكر تعالى في سورة الرحمن ما ليس من النعم وعقبه بهذا القول؛ لأنه قال ﴿ هَٰذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ ﴿٤٣﴾ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ ﴾ [الرحمن: 43- 44]، ثم قال ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴾ [الرحمن: 35]، وذلك يطعن فيما قلتم، فنقول له إنّ جهنّم والعذاب وإنْ لم يكونا من آلاء الله، فإن ذكره تعالى لهما ووصفه لهما على طريق الزجر عن المعاصي والترغيب في الطاعات من الآلاء والنِعم[1]. فكان التكرار الظاهري تأسيساً لمعنى يتناسب والغرض الذي بني الشكل المصوّر له، فلا تناقض، فلم ينفِ ما أثبته أولاً، بل أحاط بالنعم كلها ترغيباً وترهيباً، رحمةً منه تعالى، وفي الترهيب تغليب لرحمته تعالى على غضبه لتكون سبباً لشكر المُنعم وعبادته رغبةً ورهبة، وفي ذلك تفصيل لما ورد أولاً في فاتحة الكتاب مجملاً بإسناد النعمة إليه تعالى، كما أن تدبير الأمور وتفصيل الآيات يقتضي الثناء الجميل على (ربّ العالمين) والإعراض عمّا يُغضبه، إذ جعل كتابه العزيز هادياً إلى (الصراط المستقيم) وزاجراً عن المعاصي، ومحذّراً من الكفر، كذلك حثّ المؤمنين على تدبّره، فقد بنى سورة البقرة على قوله ﴿ الم ﴾ إشعاراً بصلتها بقوله تعالى في ختام الفاتحة ﴿ الضَّالِّين ﴾؛ لأن من لم يأخذ بأسباب تعلم لغته ويجهل أسرارها، فهو من الضالين، إذ عظّمه بالإشارة إليه بقوله ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ ﴾ للإشارة إلى علو شأنه، ولم يفصل بينهما للدلالة على تعلقها به، كما أكّد (ذَلِكَ الكِتَابُ) بقوله ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾؛ لأنه ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: 195]، وهو الفيصل بين الإيمان

(1) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 196.

والكفـر؛ لأن المـتقين يؤمنـون بـه، والكـافرين يـصرّون علـى الإعـراض عنـه عنـاداً وجهلاً،"فقوله (لاَ رَيْبَ فِيهِ) تأكيد لقوله (ذَلِكَ الكِتَابُ) بمنزلة أن يقول هو ذلك الكتاب، وكـذلك قولـه تعـالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6]، إلى قوله ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 7]، فقوله (لاَ يُؤْمِنُونَ) تأكيد لقوله (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)، وقوله ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: 7] تأكيد ثانٍ أبلغ من الأول، وكذلك قوله تعـالى ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: 8-9]، ولم يقل ويخـادعون الله؛ لأن هـذه المخادعة ليست شيئاً غير قولهم آمنّا مع أنّهم غير مؤمنين، وكذلك قوله تعالى ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقـرة: 14]؛ لأن معنى قولهم (إِنَّا مَعَكُمْ) إنّا لم نؤمن، وقولهم (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) مُتضمّن له"[1].

فقد تتابعت أجزاء الصورة توكيداً؛ لأن اللُحمة المعنويـة توصـل بـين المتـشابهات، بخلاف التغاير، فإنه يقتضي إدخال العاطف للتشريك في الحكم؛ لأن المتحدّث عنـه لـيس واحداً، فإذا لم يشتركا في حكمٍ ما، تُرك العاطف بينهما ليكونا شكلين مختلفين لا مناسـبة تجمعهما، وأساس ذلك وحدة المعنـى التركـيبي، إذ تتحـوّل فيـه المفـردات المـستقلّة ذاتيـاً بمعانيها الإفرادية، والجمل وأشـباهها وتوابعهـا مـن المفـردات، والجمـل ومـا بـني عليهـا تخصيصاً وتوضيحاً وتفسيراً وتأكيداً إلى جهات لنسب تامّة بالإسناد، أو ناقصة بالإضافة، والتبعية تكون دلائل على مبدأ الشكل ونهايته في صورة تعبيرية ملتحمة بالعلاقـات الـتي تربطها بالأصل، وهو مبدأ الشكل، بياناً له، كما تكون نهايته مبنية للغرض منـه ومُـشعرة بما يليها، لصلاحها للارتباط بوحدة معنوية أخرى إجمالاً وتفصيلاً، أو إطلاقاً وتقييداً، أو تعميماً وتخصيصاً، أو إبهاماً وتفسيراً لاعتمادها التعلّق المعنوي المُبـيّن للأشـكال المختلفـة بحسب أصولها وما بُني عليها ونهاياتها في سلسلة متواصلة الحلقات، وصـولاً بالوحـدات المعنوية الصغرى إلى وحدة معنوية متماسكة الأجزاء، لترسم شكلاً مناسباً للحال والمقـام

(1) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 165.

تنغيماً وصياغةً وتركيباً، إثباتاً ونفياً وخبراً أو إنشاءً بلحمة الشكل المُنبئ عن أصله كما تُنبئ الصيغة المنظمّة للأصوات المختلفة عن معناها.

النسخ النحوي:

جعل النحاة للكلام أصلاً قاسوا عليه تغيير الأحكام النحوية للجمل الاسمية، لأن الأصل فيها أن تكون مستقلة في مفهومها التركيبي، فتحتاج إلى روابط تربطها بعضها ببعض كما في الشرط والجمل الحالية والعطف، وظنوا أنها خالية من الدلالة الزمانية، لأن الاسم مطلق في دلالته لحاجته إلى التقييد بالإضافة. فاحتاجت الجملة الاسمية إلى ما يقيدها زماناً أو يقررها توكيداً ، ولتحملها الموضع الإعرابي لحلولها محل المفرد، فكان لها عوامل تعمل فيها ولو تأويلاً، لأنها لا تفارق الإسناد فلا تقبل تأثير العامل لفظاً، ولكن ثمة عوامل يظهر تأثيرها على طرفي الإسناد أو واحد منهما فجعل ذلك نسخاً لحكم الرفع، وهو علم الإسناد، لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، لأنه يشترط التجريد، فاختصت النواسخ بالجمل، لأنها مزيلة للابتداء، قال ابن مالك[1]:

ترفع (كان) المبتدأ اسماً والخبر   تنصبه ككان سيداً عمر

والحقيقة بخلاف ذلك، لأن الكلام لا يعلم أصله، إنما يصدر تلبية لحاجة ما، وليس الأصل الإثبات أو الإيجاب ثم ينفي، وليس الأصل فيه أن يكون غير منسوخ ثم ينسخ، لأن حذف الحرف أو الفعل من الكلام المسموع يخل بمعناه، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:46]، و ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: 64]، و ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 56].

إنّ الناسخ يزيل المصطلح ولا يزيل حكماً، لأنه يحكم على ذات موصوفة بالكينونة العامة أو الخاصة، فيكون قيداً لها ابتداء، كما أن الابتداء قيد للذات لغرض الاهتمام به بجعله رأس جملة بدليل تخصيصه بتقديم شبه الجملة عليه، كما يخصص بتقديمه للإخبار عنه دون غيره، بدليل الاشتغال عن المتكلم وليس عن المشغول عنه،

(1) شرح ابن عقيل: 1/ 261.

والعامل دال على نسبة تامة أو ناقصة بدليل حاجة العوامل إلى معمولاتها، أما الناقصة فإنها موجدة لنسبتين إحداهما ذاتية والأخرى وصفية، ولم تقتصر على الوصفية كالفعل التام كأفعال الظن واليقين فانها تثبت نسبة الظان وهو المتكلم بياناً لرأيه في المخبر عنه، فالنواسخ في حقيقتها تعليلية رابطة لنسبتين، والحرفية منها مبينة لنسبة واحدة تعليلاً أو استدراكاً أو تشبيهاً أو تمنياً، بدليل تحويل الجملة إلى مفرد باستعمال (أن) بالفتح لأنها تحول الذات المشخصة إلى معنى، ومصاحبة لام الابتداء لـ(إن) في الإثبات، ولام الجحود لـ(كان) في النفي تأكيداً للنسبة للمبالغة في الإثبات والنفي، ولام الابتداء تدل على نسبة بدليل مجيئها مقوية لها في قوله تعالى ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: 221]، وقوله ﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: 8]، وقوله ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران: 179]، وقوله ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال 33].

وللتفريق بين النسبة الفعلية والحرفية جاءت أخبار الفعلية من النواسخ منصوبة، لأن النصب دليل الفعلية، فشابهت الأحوال في بيان كينونة الفعل ووضحت الإبهام في النسبة الوصفية، كما أوضح التمييز إبهامها، أما الحرفية فجاءت أخبارها مرفوعة، لأنها مؤكدة للنسبة والرفع أوكد من النصب، فغيرت المنسوب إليه لا المنسوب، للدلالة على أن الحديث تحول من المخبر عنه إلى المتكلم، وهو الذي أكد النسبة إليه بدليل مجيء (إن) للرد على المتردد أو الشاك في الخبر، كما أنها لا تدخل على أسماء الاستفهام والشرط، ولا يكون خبرها طلبياً أو إنشائياً لحصول التناقض، لحاجة الاستخبار إلى الخبر وهو لم يقع بعد، وما ليس معلوماً لا يحقق، وكذلك الشرط لم يقع، والطلب لا يعلم مطاوعته فكيف يحقق، والإنشاء ليس له واقع خارجي يصدقه لأنه ليس خبراً فلا يحقق توكيداً.

ولو كانت الجمل المنسوخة فرعاً لما دخلتها الزوائد، كما دخلت المنفي توكيداً، ودخولها المثبت يدل على أن الكلام لا أصل له سوى ضم الرموز إلى بعضها بحسب المراد، ولا وجود لأصل غير ما تعورف عليه للإفادة، بدليل التقديم والتأخير للعناية وللزيادة المعنوية بلا زيادة في اللفظ، لأن ترتيب الكلمات يجري تواصلاً بضوابط متعارف عليها، وتغييرها لغرض فردي، وكذلك التكرار والإلحاق والزيادة والحذف بدليل تقديم

ما حقه التأخير وتأخير ما حقّه التقديم، كما في مجيء اللام مع (إن) تشديداً على المنكر، فانّحق هذه اللام أن تقع صدر الجملة، وإنما أخرت لضرب من استحسان وهو إرادة الفصل بينها وبين (إن) لاتفاقهما في المعنى، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخرت اللام إلى الخبر لفظاً وهي في العامل مؤخرة، كما تعلقه إذا كانت مصدرة"[1].

لقد أخرت اللام، لأن المقصود نفي الإنكار تشديداً في الجواب، بدليل تصدر جواب القسم بـ(إن) وتكون اللام موطئة له والذيّيدل على أن لها أصلاً في الجواب أنا رأيناهم قد ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم نحو: والله إن زيداً منطلق، وامتنعوا من أن يقولوا والله زيد منطلق، ثم إنا إذا استقربنا الكلام وجدنا الأمر بينا في الكثير من مواقعها إنه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ﴾ [الكهف: 83 – 84]، وكقوله عز وجلّ في أول السورة ﴿نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ﴾ [الكهف: 13]، وكقوله ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: 216]، وقوله ﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحجر: 89]، وأشباه ذلك مما يعلم به إنه كلام أمر النبي صلّى الله عليه وآله وسلم بأن يجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه، وعلى ذلك قوله تعالى ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: 16]، وذاك إنه يعلم أن المعنى فأتياه، فإذا قال لكما ما شأنكما وما جاء بكما وما تقولان فقولا إنا رسول رب العالمين وكذا قوله ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: 104]، هذا سبيله[2].

إنّ الناسخ دال على أن مدخوله نسبة اسنادية تامة وليس طرفاً منها، لأن الإفادة تكون في التركيب إثباتاً أو نفياً وجملة (إن) مؤكدة لنسبة تامة مظنونة بدليل مجيئها أداة رابطة لنسبتين ليس على سبيل التصديق أو التصور أو إثبات المنفي أو للردع، كما في أحرف الجواب بل جاءت (إن) تقريراً للنسبة وتحقيقاً لها، فلذلك نصبت اسمها للدلالة

---

(1) شرح المفصل: 8/ 66.

(2) دلائل الإعجاز: 249 – 250.

على أنه معلوم بذاته للمخاطب بخلاف صفته، فإنها غير محققة، فجاء الخبر مرفوعاً لإثبات النسبة، لأن الرفع أثبت وأدوم من النصب والجر، لأنه علم العمدة، كما أن الحرف يعمل في مدخوله أو يركب معه كما تركبت (لا) النافية للجنس مع اسمها أو يخصص معناه كما في التعريف ونون التوكيد، و (إن) قريبة الشبه بنون التوكيد الثقيلة التي تؤكد الفعل غير أنها مسبوقة بالهمزة ومن أوجه الشبه بينهما أن كلتيهما للتوكيد وأن نون التوكيد يفتح معها الفعل وهذه ينتصب معها الاسم وأنها تخفف كما تخفف تلك[1]، أو يزيده تعييناً وتقييداً، كما حققت (قد) و (السين) و (سوف) معنى الفعل وكذلك اللام المزحلقة فان أدخلت اللام، وقلت: إن زيداً لقائم ازداد معنى التوكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات، وكذلك (أن) المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، ولذلك يحسن السكوت عليها، لأن الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه فلا فرق بين قولك: إن زيداً قائم، وبين قولك: زيد قام، إلا معنى التأكيد[2].

ليس الفرق في التأكيد بل في المقام، لأن الغرض يتحقق في المناسبة، فمناسبة الأولى للمخاطب الشاك والمتردد في قبول الخبر، والثانية لخالي الذهن، لأنها إخبار مقبول من ظاهره، لعلم المخاطب بالمخبر عنه وغير شاك في خبره فلا حاجة إلى توكيده، وإن كان الخبر مجهولاً، فإنه موفٍ بالغرض، وذلك بخلاف الخبر المعلوم بدليل التردد والشك في قبوله، فهو بحاجة إلى تكريره بزيادة وتغيير علامة تحقيقاً لنسبته وتقويته لخبره بما يناسب ظن المخاطب به فجاءت (إن) دالة على إزالة التردد في قبوله وإثبات خلاف ذلك عند المتكلم ففي (إن) إشعار بإرادة المتكلم لإثبات صفة المخبر عنه في حين أن الثاني لا يشعر بذلك وليس فيه ما يدل على تحول الغياب، لأن (إن) مشبهة للفعل، ولا فعل بدون فاعل بدليل نيابة الحروف عن الأفعال إيجازاً واختصاراً، فليس (أوكد) بمثل (إن) اسلوباً ودلالة ومناسبة للمقام وإيفاء بالغرض، لأن إثبات معنى التأكيد بخلاف التأكيد نفسه،

(1) معاني النحو: 1/ 264.

(2) شرح المفصل: 8/ 59.

لأن (أوكد) لا يحتاج إلى تكرير الجملة لفظاً، ولا يدل على ذلك، وذلك دليل لفظه، أما (إنَّ) فمدلولها جملة، وليس مفرداً وثمة فرق ظاهر بين التركيب والإفراد، لأن التركيب يشترط النسبة، والمفرد يعتمد العرف، وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر، و (إنَّ) لتوكيد الاسم، فهو منقول عن الكسائي، وفيه تجوز، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر، وعن (ثعلب) وقوم من الكوفيين أن قولك: إن زيداً منطلق جواب ما زيد منطلق، وإن زيداً لمنطلق جواب ما زيد بمنطلق[1]، وأكثر مواضع (إن) بحكم الاستقراء هو الجواب، لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ظن بخلاف ما أنت تجيبه به، فأما أن تجعل مرد الجواب أصلاً فيها فلا، لأنه يؤدي إلى قولك (صالح) في جواب: كيف زيدٌ حتى تقول: إنه صالح ولا قائل به بخلاف اللام فانه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب وقد يجيء مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس كقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٞ ﴾ [الحج: 1]، أمرهم بالتقوى ثم علل وجوبها مجيباً لسؤال مقدر بذكر الساعة وأهوالها بأهول وصف ليقرر عليه الوجوب[2]، وذلك بخلاف (إنه صالح)، فإنه جواب عن شأن من شؤونه أو عن قصته، بدليل حاجة الضمير إلى تفسير لعمومه، وذلك لمن يظن غير ما يعتقد، وقال أهل علم المعاني إذا ألقيت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغني عن موكدات الحكم فيقال: زيد ذاهب ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً وإذا ألقيت إلى طالب لها متردد في الحكم حسن تقوية الحكم بمؤكد، وذلك بإدخال (إن) نحو إن زيداً ذاهب أو اللام نحو لزيد ذاهب ويسمى هذا النوع طلبياً وإذا ألقيت إلى منكر للحكم وجب توكيدها بحسب الإنكار فتقول إني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ فيه وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره ويسمى هذا النوع إنكارياً، وعليه قوله تعالى ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: 13][3].

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 130.

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 405-406.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 130-131.

تختلف (إن) عن أحرف الجواب، لأنها لا تصدق بل تعدل عن السؤال المنفي إلى الإثبات وتزيد تعليأ وبياناً لعلة التردد وكشفاً عن حقيقة السائل، فهي ليست لإثبات المنفي، نحو (بلى) في قوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾[الأعراف:172]، لأنهم لا يظنون خلاف ذلك والجواب ينبغي أن يكون مطابقاً للسؤال ولا يعدل عنه إلا لغرض كالوعيد والتهديد، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: 165]، لأنه في مناظرة الكفار بدليل قوله تعالى قبله ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 159]، في حين قال في اليهود ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: 167]، فناسب زيادة (اللام) لزيادة التعنت والإنكار، كما ناسب تقديم العقاب ترهيباً وزجراً فجاء الجواب مثبتاً ما خالفه ومناسباً لظن السائل وكاشفاً لحقيقته ومبيناً لاعتقاده، وهو تقريع وزجر وعقاب آجل وعاجل، فهو آجل للكفار وعاجل لبني إسرائيل، بدليل قوله تعالى ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [الأعراف:167]، فقد وصف العقاب ولم يضفه إلى نفسه ووصف ذاته بالمغفرة وضم إليه الوصف بالرحمة وأتى ببناء المبالغة واللام المؤكدة تنبيهاً على أنه تعالى غفور بالذات معاقب بالعرض كثير الرحمة مبالغ فيها قليل العقوبة مسامح فيها[1]، فجاء قوله (إنه) معبراً عن وصف الذات، فوصل (إن) بالضمير العائد وليس بالاسم الظاهر للدلالة على تفرّده بالوصف المذكور ردّاً على المنكر بدليل اللام، لأن (إن) تثبت الذات المظنون نسبة الخبر إليها وتبدل الشك يقيناً وتربط الرد الدامغ وتعلل الدوافع وتكشف إرادة المتكلم، كما تظهر النسبة وتزيل الإبهام عن الذات، لذلك أشبهت الفعل، والفعل الذي أشبهته مثبت للذات الموصوفة، وليس مثبتاً للوصف، فهو يشبهها في إزالة إبهام النسبة، والنسبة التامة لا تكون إلا جملة، والفعل لا يدخل على فعل، ولا على ما أشبهه، فكانت (إن) و (كان) وما لحقهما من الحروف والأفعال من النواسخ المزيلة للشك والمراد إزالة ما يدور في خلد المخاطب وإثبات خلافه والحرف مثبت معناه في مدخوله والفعل في صفته فاختلفا في العمل، وإن اشتركا في الإجابة، نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا

(1) أنوار التنزيل: 199.

رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب: 73]، وهذا عندنا يتخرج على أنه جواب لمن سأل: هل كان الله غفوراً رحيماً"[1]، فزاد الفعل بما يحمل من معنى ذاتي على الحرف المشبه به في بيان كينونة الذات الموصوفة ووجودها للفصل بين ما كان وصفاً مركوزاً في الذات المخبر عنها وما اعتاد عليه وبين ما كان عارضاً منقطعاً أو في حال الشروع به وتصويره، فجعل الناقص دالاً على ما أثبت الإجابة عن الذات الموصوفة، لأنه فعل إجابة بدليل مشابهته للحرف في النسبة إلى معنى تركيبي إسنادي والفعل العام ينسب إلى مفرد، لاقتصاره على الوصف، لأنه مثبت له دون بيان وجود أو حصول الذات فاحتاج إلى مفعول لإتمام معناه، وصلح للتفضيل للاشتراك فيه، وللمفعول، لأن الوصف ليس من طبيعته ولا من اختياره أو إرادته بدليل قبول الفعل التام ضمير الغائب نحو ضربه وقرأه وذلك بخلاف الناقص، فإنه لا يقبل ذلك فلم يأت منه (كانه) ولا أكون منه ولا مكون فنقص بذلك عن الفعل التام، ولا علاقة لذلك بالاقتصار الزمني أو سلب الحدث أو هو فعل عبارة، كما قيل بحجة أن"الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان... وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، ويكون تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل: أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لا حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنه سمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل أفعال عبارة إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهاً بالفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، فقالوا: كان زيد قائماً وأصبح البرد شديداً وحيث كان المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين أفرد الكلام عليه في باب منفرد ولم يذكر في باب الفاعل والمفعول، ولذلك قيل

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 125.

لمرفوعها اسم ولمنصوبها خبر فرقوا بينها وبين الفاعل والمفعول، والذي يدل أن أصلها المبتدأ والخبر انك لو أسقطت هذه الأفعال عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر، نحو قولك في كان زيد قائماً إذا أسقطت (كان) (زيد قائم)"[1].

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

إنّ الفعل الحقيقي لا يدل بذاته على معنى الزمن، فلا علاقة للفعل بالحقيقة الزمنية، لأن صيغته معنى حرفي زائد على الأصل يحدد جهته النحوية لزوماً وتعدياً بدليل التضمين ونزع الخافض وذلك لقبوله الزوائد والسوابق واللواحق المحددة لمعناه.

إنّ (كان) ليس ظرفاً زمنياً حتى تقتصر دلالته على إفادة الزمن فقط، لتصرفه بحسب المراد كغيره من الأفعال، كما أنه ليس فعل عبارة لدلالته على معنى الوجود والحدوث والوقوع وكان رفعه للمبتدأ ونصبه للخبر، لأنهما مبنيان لجهته، لأنها فعل إجابة وليس على أنها ظرف، لأن الظرف لا يعمل، ولا يكون الخبر عوضاً عن الحدث، لأنه لم يتجرد أصلاً منه بدليل التصريف، ثم إذا جردّ الحدث اختل المعنى بدليل أن حذفه من الكلام يخل بمعنى الكلام لانعقاده أصلاً عليه وليس على أن الأصل مبتدأ وخبر، لأنه لم يثبت نقلاً أنه ينقله من الإجابة والرد إلى الإخبار الابتدائي وكذلك أي فعل أو حرف ناسخ، لأن حذفه يعني موافقة المتردد والشاك والظان على ما هو عليه، فلم تبقَ حاجة إلى الرد عليه لقيام الكلام أصلاً عليه، فلو حذف لذهب المراد، نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [القيامة: 37-38]، فلو حذفنا (يك) و (كان) لما بقي من الكلام ما يفيد، ولو اقتصرت على الزمن لما صلحت لتعليله في قوله تعالى ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الانسان: 7]، وإذا كان (يوماً) مجرداً من الظرفية لكونه مفعولاً به، فكيف تكون (كان) ظرفاً له وهي تدل على الماضي والمقصود يوم القيامة والماضي منقطع، فهل انقطعت الصلاة في قوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: 103]، ومجيئها خبراً لـ(إن) يدل على تشابههما في الدلالة على الجواب، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا

(1) شرح المفصل: 7/ 89-90.

﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: 2 - 5]، إجابة عن (هل أتى على الإنسان) في أول السورة، ثم إجابة عن الذي حصل بعد الخلق، لأن "معنى (هل أتى) قد أتى على الإنسان أي ألم يأتِ على الإنسان حين من الدهر"[1]، ما كان فيه شيئاً مذكوراً "أي كان شيئاً منسياً غير مذكور نطفة في الأصلاب"[2]، وإجابة عن الشراب، لأن "الكأس في اللغة الإناء إذا كان فيه الشراب فإذا لم يكن فيه الشراب لم يسمَ كأساً"[3].

إنّ مرفوعه ليس فاعلاً له ومنصوبه ليس مفعولاً له، لأن المرفوع موصوف، لأنه منسوب إليه، والمنصوب متعلق بالفعل، لأنه مقيد به، و (كان) لا ينسب إلى مفرد وليس وصفاً كالفعل التام فلا يطلب موصوفاً، لأنه مثبت للذات وليس للوصف لذلك لا يأتي منه اسم تفضيل، ولا يتعجب منه، وكان مرفوعه ومنصوبه حقيقة واحدة، لأنه يجيب عن ذات واحدة موصوفة، وليس كالفعل التام الذي يحتاج إلى مفعول لبيان الموصوف به بعد إثبات تجاوزه بذكر المجاوز لإتمام النسبة إليه.

إنّ العربية باستعمالها النواسخ تشعر بأن الكلام ليس إخباراً ابتدائياً بل هو جواب لسؤال يعتقد المتكلم باستحضار المخاطب للذات مع شكّه في وصفها، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[الأحزاب: 56]، فإن الآية الكريمة جاءت رداً على المشككين في الخبر الذي سيناله الرسول الكريم صلّى الله عليه وآله وسلم في الدنيا والآخرة، "فإن الله وملائكته يعتنون بإظهار شرفه وتعظيم شأنه، فاعتنوا أنتم أيضاً فإنكم أولى بذلك، وقيل: وانقادوا لأوامره"[4]، ومما يدل على أنها ليست خبراً ابتدائياً تصديرها بـ(إنّ) المشعرة بأن مدخولها

(1) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 257.

(2) الكشاف: 4/ 194.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 258.

(4) أنوار التنزيل: 562.

جواب لسؤال، فكانت النواسخ مخالفة لغيرها بذلك لأنها مزيلة للشكوك والظنون في الذوات الموصوفة فتأتي لدفعها وإثبات ما يضادّها ويخالفها، لذلك خالفت غيرها من الأفعال التي تثبت الأوصاف والحروف النائبة عن الأفعال استفهاماً ونفياً وشرطاً، وحروف الجواب غير المظنون تصديقاً وتصوراً، وحروف الإضافة بالوساطة لتأدية كشف المراد من استعمال الفعل، لأنالحرف عنصر أساس من عناصر تأليف الجملة، فالجملة العربية تتكون من كلمات ذات معانٍ مختلفة متباينة لا يمكن أن تؤدي معنىً موحداً مفيداً للسامع ما لم ترتبط هذه الكلمات بعضها ببعض، والعنصر الذي يربط هذه الكلمات المتباينة هو الحرف، وهذا الحرف قد يكون كلمة مستقلة لها معنى خاص كالابتداء والانتهاء والاستفهام والتمني وأمثالها تؤديه ضمن وظيفة الربط بين المفردات، وهو ما اصطلح عليه بـ(حروف المعاني)، وقد يكون حروفاً وحركات غير مستقلة عن أصول الكلمات ولكنها تمتزج معها بحيث تساهم في بناء معنى المفرد، أو في بناء معنى المركب، وقد اصطلح عليها – عند الأصوليين – بـ(الهيئات) وعند النحاة بـ(الصيغ)، ولهذه الصيغ أو الهيئات، كما للحروف، معانٍ نسبية تؤديها ضمن وظيفة الربط كالنسبة الصدورية والنسبة الوقوعية وأمثالهما[1]، فلايمكن الإقرار بأن أصل الكلام الإيجاب أو أن أصل الكلام الخبر أو أن أصل المنسوخات المبتدأ والخبر على معنى أن الكلام كان موجباً فنفي أو كان خبراً فأصبح إنشاء أو كان غير منسوخ فصار منسوخاً ولكن هذا أمر افتراضي وليس حقيقة تعبيرية على معنى أننا إذا حذفنا أدوات النفي صار الكلام إثباتاً، وإذا حذفنا النواسخ صار الكلام مبتدأ وخبر من غير نظر إلى بقاء المعنى صحيحاً أو غير صحيح، إننا إذا حذفنا النواسخ من قولنا: ليس الفيل حصاناً، ولا خلود في الدنيا عاد الكلام مبتدأ وخبر أي متألفاً من اسمين مرفوعين فنقول: الفيل حصان وفي الدنيا خلود سواء كان المعنى مستقيماً أم لا[2].

لا تدل (كان) على الزمان فقط بل تدل على الوجود أو الحصول العام يحدده

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 199.

(2) الجملة العربية والمعنى: 293 – 294.

الوصف المتعلق بها كما تقيد المتعلقات الفعل العام وتقييده متمم لفائدته، ولما كان الخبر هو المتمم للفائدة أطلق على مقيدها خبراً، كما أطلق على متعلق الفعل العام مفعولاً به لاشتراكهما في النصب بسبب التخصيص، فإن المفعول به مخصص لعموم الفعل، وخبر (كان) مخصص لعمومها مع اختلافهما في الوصف، فان الفعل العام وصف للذات الفاعلة والمفعول بها، في حين أن (كان) لا تصف بذاتها إلا مع تمام متعلقاتها كغيرها من الجمل التي تقع وصفاً للنكرة، بدليل أن خبرها هو وصف لاسمها أو هو اسمها بالمعنى، في حين أن المفعول غير الفاعل وجعل منصوبها خبرها، كما جعل وصف المبتدأ خبراً له، لأنه هو المبتدأ في المعنى، لذلك"إذا اجتمع معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة، لأن المعنى على ذلك، لأنه بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت كان زيد قائماً، فقائم هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد، كما كان في الابتداء كذلك وقول النحويين خبر كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ، لأن الأفعال لا يخبر عنها ولو قلت: كان رجل قائماً أو كان إنسان قائماً لم تفد المخاطب شيئاً، لأن هذا معلوم عنده أنه قد كان أو قد يكون والخبر موضوع للفائدة، فإذا قلت كان عبد الله فقد ذكرت له اسماً يعرفه، فهو يتوقع الفائدة فيما تخبر به عنه، ولذلك لو قربت النكرة من المعرفة بالأوصاف جاز أن تخبر عنها، لأن فيها فائدة وذلك قولك: كان رجل من بني تميم عندي، لأنه بالصفة قد تخصص فقرب من المعرفة"[1]، فخبر كان بمنزلة خبر المبتدأ من جهة إتمام الفائدة ولكنه يختلف عنه من ناحية النسبة، فإن نسبة خبر المبتدأ تامة، لأنه مسند بدليل الرفع ونسبة خبر كان ناقصة بدليل النصب، لأنه فرع الإسناد تخصيصاً، ولكنه جرى مجرى الحال المتممة للخبر نحو جاء زيد راكباً، فالركوب مخصص للمجيء ومبين له لأنه قد يكون ماشياً أو راكضاً ونحو ذلك، لذلك فان (كان) لا تدل بذاتها على دوام أو انقطاع أو استقبال، وإنما ذلك دلالة الخبر والقرائن، وقد قيل: إن"كان في القرآن على خمسة أوجه: بمعنى الأزل والأبد، كقوله تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 170]، وبمعنى المضي المنقطع، كقوله ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: 48]، وهو الأصل في معاني

(1) شرح المفصل: 7/ 91.

(كان)، كما تقول: كان زيد صالحاً أو فقيراً أو مريضاً أو نحوه، وبمعنى الحال، كقوله تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [آل عمران:110]، وقوله ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴾ [النساء: 103]، وبمعنى الاستقبال، كقوله تعالى ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الانسان: 7]، وبمعنى صار كقوله ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: 34][1].

إنّ القرائن اللفظية والمعنوية هي المعول عليها في الدلالة الزمنية وليست (كان)، ولو اقتصرت دلالتها على الزمان، كما قيل لما اختلفت دلالتها، وهي في ذلك بحسب القرائن كغيرها من الأفعال، إذ لا تتقيد الدلالة بالصيغة وحدها، لأن القيود المتعلقة بها كفيلة ببيان دلالتها لذلك احتاجت إلى الاسم والخبر ابتداءً وليس الأصل فيها الابتداء والخبر وليست وصفاً كالفعل العام وتصرفها مبين لجهتها وليس قائماً على الزمن بدليل عدم استغنائها عن الخبر المخصص لعمومها، لأنها لا تبنى للمجهول وتباشر الأفعال وتلحقها السوابق واللواحق كغيرها من الأفعال ولكنها اختصت بالذات المقيدة، في حين اختص الفعل العام بوصف الذات لا إثباتها، فإذا نفي نفيت نسبته إلى الذات بدليل إعرابها فاعلاً، وإذا نفيت (كان) بقيت نسبتها إلى الذات، لأن نفيها يتسلط على خبرها دون اسمها، وللمبالغة في النفي تلحقها (لام) الجحود، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [آل عمران: 179]، و ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: 40]، فإثباتها إثبات للخبر ونفيها نفي له لأنها تلازم إثبات الذات، وهذا ما يفصلها عن غيرها من الأفعال، لأنها موضوعة أصلاً لها وغيرها من الأفعال موضوع لوصفها، كما وضعت (كاد) للمقاربة وليس للفعل نفسه، لذلك فإن إثباتها نفي ونفيها إثبات، فإذا قيل: كاد يفعل، فمعناه أنه لم يفعله، بدليل قوله تعالى ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ [الإسراء: 73]، وإذا قيل: لم يكد يفعل، فمعناه أنه فعله، بدليل قوله تعالى ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة:71]، وذلك لأن معناها المقاربة، فمعنى: كاد يفعل قارب الفعل، ومعنى: ما كاد يفعل، لم يقاربه فخبرها منفي دائماً، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلاً عدم حصوله، ويدل له قوله تعالى ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ [النور: 40]، وهذا

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 127.

كان أبلغ من قوله: لم يرها، لأن من لم يرَ قد يقارب الرؤية. وأما قوله تعالى ﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: 74]، فالمعنى على النفي، وأنه صلّى الله عليه وآله وسلم لم يركن إليهم لا قليلاً ولا كثيراً من جهة أن (لولا) الامتناعية تقتضي ذلك، وانه امتنع مقاربة الركون القليل لأجل وجود التثبيت لينتفي الكثير من طريق الأولى"[1]. وقيل:"ولولا تثبيتنا لك وعصمتنا لقاربت أن تميل إلى خدعهم ومكرهم، وهذا تهييج من الله له وفضل تثبيت وفي ذلك لطف للمؤمنين"[2]. ومنع مقاربة القليل يعني عدم فعله وكذلك كثيره، فهو صلّى الله عليه وآله وسلم لم يقرب لا قليلاً ولا كثيراً لتحصنه صلّى الله عليه وآله وسلم برعاية الله تعالى وهو تعالى لا يخفى عليه القليل فما بالك بالكثير، يدل على ذلك المصدر المؤول (أن ثبتناك) وهو مجرد من أية صفة بخلاف الصريح فان فيه معنى الوصفية، فثمة فرق بين التأويل والتصريح نحو: يعجبني أن تمشي ويعجبني مشيك، ففي الأخير معنى الوصف بخلاف الأول، فهو تعبير عن الرغبة في مجرد المشي.

إنّ (كان) ليست ناقصة الدلالة، لملازمتها للنسبة كغيرها من الأفعال، لأن استيفاء المعنى من تمام نسبتها، و (كان) تزيد على التام بلزوم الفرعية لها في حين قد يقتصر في التام على الفاعل فينزل المتعدي منزلة اللازم للمبالغة في وصف الفاعل، نحو قوله تعالى ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: 9]، في حين لا يصح حذف الخبر، لأنه غير معلوم بخلاف اسمها فإنه معلوم للسامع، لأن جملة (كان) مضنّة الجواب، وذلك بخلاف الفعل التام، فإن فاعله غير معلوم، فإن كان بحاجة إلى نسبتها الفرعية كحاجة الفعل التام إلى النسبة الأصلية، فإن الفعل التام هو الذي نقص عن الناسخ لاقتصاره على الإسناد، في حين أنّ الناسخ يضم نسبتين أحداهما اسنادية، وأخرى فرعية، ولا تكون الأصلية فرعية إلاّ مع النواسخ، وهي تدل على الكينونة العامة أو الخاصة أو المستمرة، فلم تنقص الحدث، لأنها مثبتة للذات بدليل النفي، لأن نفيها يعني نفي أصل

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 136 – 137.

(2) الكشاف: 2/ 460.

الحدث لا الذات، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ [يونس:37]. وهذا جواب لقولهم إئت بقرآن غير هذا أو بدله، وجواب لقولهم افتراه، والمعنى: وما كان هذا القرآن لأن يفترى من دون الله، ويجوز أن يكون المعنى: وما كان هذا القرآن افتراء، كما تقول: وما كان هذا الكلام كذباً[1].

إنّ التوكيد لاحق لمعنى سابق ظاهر أو مقدّر، والنواسخ تأتي للتوكيد، فإن كان تأتي للمعني وللتوكيد وبمعنى القدرة، كقوله تعالى ﴿ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ [النمل: 60]، أي ما قدرتم[2]، فهي ليست فعل عبارة أو فعلاً لفظياً، بل فعل حقيقي، لأنها لو خلت من المعنى، وهو الحدث، لما أكّدت، يدل على ذلك زيادة التوكيد بلام الجحود للمبالغة في نفي الخبر، نحو قوله تعالى ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: 179]، و ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال: 33]، و ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: 168]، ويؤكد المنفي منها بالزائد للمبالغى فيه، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [آل عمران: 99].

وكانت (ليس) من النواسخ، لأنها للنفي العام المستغرق به الجنس، نحو قوله تعالى ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴾ [الغاشية: 6]، يعني أنّ طعامهم من شيء ليس من مطاعم الإنس، وإنما هو شوك، والشوك مما ترعاه الإبل وتتولّع به، وهذا نوع منه تنفر عنه ولا تقربه، ومنفعتا الغذاء منتفيتان عنه، وهما إماطة الطوع وإفادة القوة والسمن في البدن، أو أريد أن لا طعام لهم أصلاً، لأن الضريع ليس بطعام للبهائم، فضلاً عن الإنس، لأن الطعام ما أشبع أو أسمن، وهو منهما بمعزل، كما تقول ليس لفلان إلاّ ظل الشمس، تريد نفي الظل على التوكيد[3]، والحصر من التوكيد.

ومجيء (كان) خبراً لـ(إنّ) فيه مزيّة توكيد الجواب، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُتْرَفِينَ ۝٤٥ وَكَانُوا۟ يُصِرُّونَ عَلَى ٱلْحِنثِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة: 45-46]، ولما في (كان) من معنى

(1) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 20.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 311.

(3) الكشاف: 4/ 246.

التوكيد أكدت بالخفيفة مع المفرد والثقيلة مع الجمع، نحو قوله تعالى ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: 32]، وقوله ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: 149]. يدل على ذلك أن توكيده يفيد الإلهاب والتهييج، نحو قوله تعالى ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [يونس: 94-95]، لأن الزيادة في التثبيت ليست مما يبطل صحة القصد، ويجوز أن يكون على طريق التهييج والإلهاب ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓا۟ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٦﴾ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [القصص: 86-87]، ولزيادة التثبيت والعصمة[1].

خالفت النواسخ أفعالاً كانت أم حروفاً غيرها من الأفعال والحروف في النسبة والتوكيد لاختصاصها بالإجابة والتقرير المقطوع لما حصل فاقتضى ذلك تغييراً إعرابياً مناسباً للدلالة على بيان نسبتين إحداهما للمتكلّم وأخرى للغائب، فقاسوا الغائب على المتكلم، لأنه الأقوى بالحضور والكلام عن نفسه، فإنه يثبت أولاً ثم يخبر عنها، بدليل تعذّر مباشرة الضمير الغائب للفعل الناسخ، واختصاص أفعال القلوب باجتماع ضميري الفاعل والمفعول لمخبر عنه واحد، لأنها تعبّر عن حقيقة واحدة، ودخول نون الوقاية مع ضمائر المتكلمين في الأحرف المشبهة بالفعل، أما الغائب مع الأحرف المشبهة، فإنه للشأن والقصة والحديث، وذلك يقتضي التفسير لإبهامه بخلاف ضميري التكلّم والخطاب، نحو قوله تعالى ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: 26]، و﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ [مريم: 7]، وقوله ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: 41]، وقوله ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: 32].

إنّ النواسخ لا تخبر بنفسها، لأنها تثبت معلوماً للسامع بخلاف غيرها من الأفعال، لأن الأصل في الفعل الوصف، وهو خبر، وإنما أخبارها هي التي تخبر، لذلك قيل:(خبر كان)، وجعل منصوباً للدلالة على أنه بخلاف خبر المبتدأ لغلبة معنى الفعلية عليه، وليس حالاً، لأن الحال متممة للخبر، وليست خبراً، ولا مفعولاً به، لأن (كان) ليست فعلاً

(1) الكشّاف: 2/ 253.

متعدياً، لأنها لا تصف، والمفعول موصوف، لذلك لم يأتِ منها اسم مفعول ولا اسم تفضيل، ولا يتعجّب منها، وقد قيل:إن الإخبار بتلك الأفعال الدالة على الكينوية الخاصة أو الكينونة المستمرة، وبالوجودات التي أسندت إليها تلك الأفعال، إخبار لا يصح السكوت عليه، ولا تتم به الفائدة المتوخّاة، لأنها إنما تدل على وجود يعرفه كل من المتكلم والسامع، فلابد أن يستكمل الخبر فائدته بذكر المنصوب الذي نؤيد الكوفيين في تسميته حالاً لا خبراً، كما زعم البصريون، لأنه إنما يبين هيأة خاصة للموجود المتحدث عنه[1].

إنّ الخبر محط الفائدة وتمامها بذكره، و(كان) تدل على وجود يعرفه كل من المتكلّم والسامع، كما يقول، فكيف يصح الإخبار بها وشرط الخبر أن يكون مجهولاً؟ ولا يصح أن يكون خبرها حالاً، لأنها لا تخبر فكيف يتمم خبرها بالحال؟

اختصّت النواسخ بالجواب مقرونةً بالواو الرابطة للدلالة على الجمع بين الوبين مختلفين لأجل توكيد الصلة بين السؤال وجوابه، لأن العاطفة تشرك في الإعراب والحكم، والحالية تبين كينونة حصول الفعل لا كينونة الذات، والنواسخ تثبت الذات وليست استئنافية، لأن الجملة متعلّقة بما قبلها في المعنى، وواو الاستئناف ويقال: واو الابتداء، وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلّقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب، ويكون بعدها الجملتان الاسمية والفعلية، فمن أمثلة الاسمية، قوله تعالى ﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾[الأنعام: 2]، ومن أمثلة الفعلية قوله تعالى ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ [الحج: 5]، وقوله ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾[مريم: 65-66]، وهو كثير[2]، لأن الاستفهام استعلام عن نسبة، والنسبة لابد أن تكون مفيدة، لأنها أداة الإخبار بجمع طرفيها، والناسخ يزيدها توجيها بإثباتها حديثاً عن كينونة الشيء وتوكيداً إثباتاً ونفياً لطرفيها، وهي تتعلّق بالنسبة الاستفهامية، لأنه لا يستفهم عن طلب ولا يستفهم عن إنشاء، لأن الفهم يتعلّق بالنسبة فتطلب استعلاماً

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 182.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 163.

عنها، وهي متحققة بالرابط اللفظي والمعنوي، لأن الفعل الناسخ مثبت للنسبة، لأنه مُنبئ عن وجودها بصفة ما والحرف مُحقق لإثباتها، وهي ليست نسبة إخبارية ابتدائية، لأنها ليست ابتدائية، بل هي اسلوب خاص مقرر لها وجوداً وتحقيقاً وتقريراً، إثباتاً ونفياً، لأن السامع يجهل تحققها.

النواسخ أدوات تقرير وتحقيق الوجود الذاتي وتوكيد نسبة وليس تصديقها فقط، كما في (نعم)، ولا إثباتها كما في (بلى)، ولا نفيها كما في (لا)، وهي بخلاف (ليس) فإنها مثبتة للذات لصلتها المعنوية بالمستفهم عنها استعلاماً لتحقيق نسبتها أو نفيها بدليل تركيبها، لأن ليس مركّب من (لا و أيس)، فهي دالة على نفي الوجود، وقد نزلت في الاستعمال منزلة الكلمة الواحدة، واستعملت استعمال الأدوات فانتهت إلى أنها لا تدل إلاّ على ما تدل عليه (لا) في النفي وإن احتفظت بخصائص الفعل الأولى، من اتصال بتاء التأنيث الساكنة وضمائر الرفع، ليستْ، لستُ، ليسا، ليسوا، لسنَ إلى غير ذلك، فأي جامع بعد هذا الذي بسطناه، يجمع بين (ليس) و (كان) في باب واحد فتكون من أخوات (كان)؟"[1].

إنّ دلالة النفي مختلفة، لأن نفي الصفة بخلاف نفي الوجود بدليل إطلاق (لا) لنفي الماضي والحال والاستقبال وتقييد (ليس) بالوجود الذاتي، وهو ما جمعها بالنواسخ، وهي أشبه بـ(ما) النافية لعمومها، لأنها لنفي الصفة ومثبتة للذات، نحو قوله تعالى ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم:2]، في حين قال ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة: 31]، و﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ [البلد:11]، وتركيبها جعلها ناسخة، لاقتضائه الذات بخلاف (لا)، "لأنها قد تكون زائدة لتوكيد النفي... ومنه قوله تعالى ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: 7]، فـ(لا) زائدة لتوكيد النفي، قالوا: وتعين دخولها في الآية، لئلا يتوهم عطف (الضالين) على الذين"[2].

ليس النسخ للابتداء، لأنه لا وجود له أصلاً لا في الاستفهام ولا في جوابه، ولا

---

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 179.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 301.

يتعلّق الأمر به من قريب أو بعيد، لأن الابتداء معنى تركيبي يقوم على الاهتمام والعناية بدلالة التقديم، وفي النواسخ الاهتمام منصّبٌ عليها بدليل تقديمها وعملها، والافتراض يدحضه الدليل اللفظي والمعنوي، لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، والمقصود بالعامل اللفظي، هو الناسخ للعامل المعنوي، وهو الابتداء، هذا على فرض الأصل، وهو مردود بأفعال التحويل والصيرورة، لأنها لا تدخل على ما كان أصله مبتدأ وخبراً، لذلك قيل:"ينبغي أن نفصل (صار) من هذه المجموعة، لأنها إنما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ وخبراً، لأنك تقول: صار الطين إبريقاً، وصار الحق باطلاً، ولو حذفت (صار) من هذين المثالين لكان الكلام: الطين إبريق، والفقير غني، والحق باطل، والباطل حق، وليس هذا بالمقبول، فليس الطين إبريقاً، ولا الفقير غنياً، ولا الحق باطلاً، ولا الباطل حقاً، والمنصوب بعدها - فيما يبدو لي- ليس خبراً ولا مفعولاً، وإنما هو تمييز، وظيفته إماطة إبهام في نسبة الصيرورة إلى الفاعل، فإذا قيل: تحوّل الطين، أو صار، كان في الأمر إبهام وموضعه نسبة التحوّل إلى الطين، فأتي بكلمة (إبريقاً) لتزيل ذلك الإبهام، كما أزيل الإبهام عن النسبة بكلمة (عسلاً) في قولنا: امتلأ الوعاء عسلاً، فنسبة الامتلاء إلى الإناء مبهمة، تفتقر إلى ما يوضحها، ويميط الإبهام عنها، فإذا قيل عسلاً، بان المعنى، وزال الإبهام"[1].

جرت أفعال التحويل والصيرورة مجرى النواسخ، لأنها كالنواسخ ليست داخلة على جملة اسمية أصلاً، والنسخ ليس للمبتدأ، لأنه لا وجود حقيقي له، إلاّ في أذهان المناطقة الذين احتالوا لمنطقهم، وأخضعوا اللغة لمقاييسه، لأن النسبة التحويلية تقتضي تغييراً في المسنوب إليه لصيرورته شيئاً آخر، فهو ليس مفعولاً به، لأنه متحوّل من حال إلى أخرى، فهو حقيقة واحدة وليس حقيقتين مختلفتين، كما في الفاعل والمفعول، وليس تمييزاً، لأن التمييز مفسّر لتغيير النسبة، وليس لتحقيقها بدليل التقديم والتأخير، لأن التحويل في المنسوب إليه من العمدة إلى الفضلة، لأن النصب موضح للإبهام، أما المقادير، فإن الإبهام في ذاتها كالعقود والمكاييل والموازين، وليس في النسبة، لأنه في

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 178-179.

المقدار وفي الذات، أما الذات في النسبة التحويلية، فهي معلومة قبل تحويلها، في حين أنها في التمييز هي المفسرة، لأنها مجهولة، لأن الإبهام يكون في جملة ومفرد، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض ولذلك سُمّي تمييزاً وتفسيراً، وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد، فالجملة قولك طاب زيد نفساً... وأما المفرد، فنحو قولك عندي راقود خلاً ورطل زيتاً ومنوان سمناً، فالتمييز في هذه الأشياء لم يأتِ لرفع إبهام في الجملة، وإنما لبيان نوع الراقود، إذ الإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوعي، وكذلك قولك عندي رطل زيتاً، التمييز فيه لإبهام الرطل، إذ الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن"[1].

إنّ النواسخ إنما نصبت الخبر، لأنه عين المسؤول عنه أو صفته إثباتاً ونفياً، وللإشعار بأنه ليس خبراً ابتدائياً ولزيادة تخصيصه، والمخصص منصوب، ونصب اسم (إن) تخصيصاً لعموم النسبة رفعاً لاحتمال الظن في تثبيت خبر المنسوب إليه وتوكيداً لنسبته إليه لتركبه مع (إنّ)، لمشابهتها الفعل بالمعنى، فهي غير مستقلة بمعناها الذاتي لحرفيتها بدليل ملازمتها للنسخ، في حين أن الفعل يكون تاماً بنسبته إلى مفرد، وناسخاً في نسبته إلى جملة بدليل مجيء الفعل خبراً لها، نحو ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾ [النساء: 103]، تقوية للنسبة في الجواب، كما تأتي اللام مقوّية لها، في حين تأتي الحروف الزائدة مقوّية للأفعال الناسخة، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: 91]، تشديداً للتوكيد، لذلك لم تأتِ (إن) خبراً عن الفعل الناسخ، لأن الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، بخلاف الفعل فإنه يخبر به. و(إنّ) - المشددة المكسورة - لها موضعان تكون تحقيقاً وصلة للقسم كقولك: إن زيداً قائم ووالله إن أخاك عالم، وتكون بمعنى (أجل) فلا تعمل شيئاً، كقول القائل لابن الزبير: لعن الله ناقةً حملتني إليك فقال: إن وراكبها معناه أجل، كقول الشاعر:

---

(1) شرح المفصل: 2/ 70.

ويقلـــن شـــيب قـــد عـــلاك   وقـــد كـــبرت فقلـــت إنّـــه

و (أنّ) المشددة المفتوحة تكون مع صلتها بمعنى اسم علم يحكم عليه بالإعراب[1].

تفيد النواسخ معنىً زائداً على أصل النسبة، والمعنى الزائد لا يحصل إلاّ بعد الفراغ من تحقيق النسبة توضيحاً للزيادة وبياناً لها جاءت عاملة، بدليل عدم صحّة دخول (هل) عليها، لأنها أداة يُستفهم بها عن النسبة سواء أكانت اسمية أم فعلية، فلا تصحب هل (إن) التوكيدية لتقريرها النسبة وإثباتها لها، لأنه لا يستفهم بها عن جملة مصدرة بإن في التوكيد، لأن وجود (إنّ) في الكلام يدل على إرادة توكيد مضمون ما بعدها، ومعنى هذا: إن مضمون ما بعدها مفروغ من تحققه، فإذا كان ما بعدها واقعاً ومؤكداً، فلا سبيل إلى الاستفهام عنه[2]، كما لا تحذف (هل) لذهاب دلالتها، وهي الاستفهام عن النسبة، لأن (إن) جواب استفهام، فكيف يجمع بين السؤال وجوابه في جملةٍ واحدة؟ بدليل مجيئها جواباً للقسم، نحو قوله تعالى ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [يس: 1- 3]، ويسأل عن كيفية حصول النسبة، وإن كانت مُحققة، نحو قوله تعالى ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا وَقَدۡ بَلَغۡتُ مِنَ ٱلۡكِبَرِ عِتِيّٗا﴾ [مريم: 8]، بدليل تحقق الجواب، فجاءت (أنّى) لبيان الدهشة والتعجّب من تحققه لغرابة حصوله في العادة، لأن (أنّى) "مشتركة بين الاستفهام والشرط، ففي الشرط تكون بمعنى (أين) نحو أنّى يقم زيد يقم عمرو، وتأتي بمعنى (كيف)، كقوله تعالى ﴿أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ [البقرة: 259]... وتجيء بمعنى (من أين) نحو ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ﴾ [آل عمران: 40]. قال ابن فارس: والأجود أن يُقال في هذا أيضاً (كيف). وقال ابن قتيبة: المعنيان متقاربان"[3]، والأظهر أنها لاستعظام الأمر تعجّباً، ففي قوله تعالى ﴿أَنَّىٰ يُحۡيِي﴾ "اعتراف بالعجز عن معرفة طريقة الإحياء، واستعظام لقدرة المحيي"[4].

---

(1) حروف المعاني: 56.

(2) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 267.

(3) البرهان في علوم القرآن: 4/ 249.

(4) الكشّاف: 1/ 389.

تفيد النواسخ توكيد الجواب، بإثبات المسؤول عنه، فكان ذكره تكراراً لفظياً له، لأنه لا جواب إلاّ بعد استفهام، والنواسخ تستغرق الوجود العام للذات المسؤول عنها، فهي مفتقرة إلى التخصيص، ويتم ذلك بذكر الخبر بدليل نصبه ويقدر الكون العام في أشباه الجمل، لأن الوجود الذاتي أصل كل فعل أو صفة أو حال أو صلة، لأنها مبينة له، لأن الظرف لا يخبر به، لأنه وعاء للوجود الذاتي، وهو معلوم بخلاف الوجود فيه، لأن السامع قد يجهله أو يجهل صفته، فإذا جهل وجوده أفاد الفعل ذلك فكان تاماً، وإذا جهل صفته مع علمه بوجوده كان الفعل ناسخاً لجهله، فلا مناص من استحضار فعل الكون في الذهن، ولا يغني ذكر الظرف عن ذلك، لتلازمهما في الوجود الحقيقي والتصريح بالزمان أو المكان لا يفي بالغرض من أشباه الجمل، ومدار الفائدة في الربط لأجل الفهم، وقيل إن فائدة الخبر إنما تستند إلى التصريح بالمكان، فالمكان هو الخبر الذي يتم به الإخبار، وهو معقّد الفائدة المتوخّاة من الخبر، فإذا أُريد إلى إعراب مثل قولنا: محمد في الدار قيل: محمد: مسند إليه أو مبتدأ مرفوع. في الدار: مسند أو خبر. ولا يحتاج المعرب إلى أن يعلّق هذا الخبر بشيء مقدّر، وهو الوجود العام أو الكينونة العامة، ويجد نفسه في دوّامة من التقديرات، هذا يقدره فعلاً كان أو استقر، لأن الأصل في العامل أن يكون فعلاً، وهذا يقدره اسماً مفرداً كائن أو حاصل أو مستقر، لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، مع أن ذلك مما لم ينعقد عليه الخبر، لأنه معلوم للمتكلم والسامع، ولأن ذلك ليس هو الخبر، لأن الفائدة لا تتم به، فلو كان هو الخبر لجاز للمتكلم أن يقتصر على قوله محمد استقر، أو محمد كان أو محمد حصل ويسكت ولاكتفى المخاطب به، ولكن واقع الأمر غير ذلك[1].

اختصّت النواسخ ببيان هيأة المتحدث عنه بعد إثباته، وبذلك خالفت الأفعال التامة، لأنها للوصف إخباراً تاماً مفيداً بذكر متعلقاتها من المفاعيل والأحوال والظروف، لصلاحها جواباً عن الكيفية العامة، لأنها للكينونة العامة، في حين أن الأحوال تصلح لبيان الكيفية الخاصة بدليل ارتباطها بالفعل المذكور، بخلاف النواسخ، لأنها جاءت

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 181.

لتخصيص الوصف وتعيينه بدليل دخول اللام الفارقة على إخبارها، لأن اللام للتوكيد، لإفادتها الرد على المنكر، نحو قوله تعالى﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: 102]، و ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [الشعراء: 186]، وبذلك استدلوا على اختصاصها بالمبتدأ والخبر، لأن الأفعال الواقعة بعد (إنْ) المخففة تكون خبراً لها، والمخففة لا يكون خبرها إلاّ جملة، فقد قيل:"لا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلاّ من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأن (إنْ) مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما ألغيت ووليها فعل كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأنها، وإن كانت أفعالاً، فهي في حكم المبتدأ والخبر، لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر أو الشك فيه لا لإبطال معناه"[1].

إن المخففة يغلب عليها المعنى الحرفي لضعف مشابهتها للفعل، لذلك تعزز باللام لتقوية الجواب، ولما كان الجواب مؤكداً لبيان هيأة الوجود تخصيصاً لناجية منه اقتضى ذلك ذكر المتحدث عنه، لذلك جعل خبرها جملة، لأن الجملة تؤوّل بمفرد، وأما ملازمة أفعال الوجود والقلوب للجملة الاسمية، فهو محض افتراض ينقضه تحويل الحديث من الغائب إلى المتكلم، فهي تخبر عن المتكلم، أما الجملة الاسمية، فإنها تتحدث عن الغائب، لأن الاسم الظاهر غائب بدليل الضمير العائد، كما أن المعنى مختلف، فإن معنى الاسمية بخلاف الفعلية، ومعنى المفعول بخلاف معنى الابتداء والخبر، فلبعد أن كانت نسبة ثبوتية تحوّلت إلى متغيرة متجددة، كما ألغي استقلالها بالخبر المفيد صارت بعد النسخ مفعولية مخصصة له، لأن الكلام بُني أصلاً على ظن المتكلم أو يقينه، وليس على الإخبار الابتدائي عن غائب ومواجهة المخاطب بالظن غير مواجهته باليقين، فأظنّك كاذباً ليس بمعنى أنت كاذب، فالأول الحديث عن المتكلم، والثاني عن المخاطب، وكذلك وجدته فاسقاً غير معنى هو فاسق، وتختلف هذه الأفعال عن غيرها، بدليل وجوب إثبات مفعوليها الأول والثاني، لأن الأول دال على المتحدث عنه، والثاني دال على الحديث عنه، فلا يقتصر على أحدهما، لأن الفائدة منوطة بهما، وإلغاؤها يُخرج الكلام من معنى إلى آخر، لذلك شُبّهت بـ(كان)، كما شُبّهت (كان) بها في الإلغاء، وشُبّهها بـ(ظننت) إذا ألغيت، نحو قولك زيد ظننت منطلق، فالظنّ مُلغى هنا لم تعملها، ومع ذلك فقد أخرجت

(1) شرح المفصّل: 8/ 72.

الكلام من اليقين إلى الشك، كأنك قلت زيد مُنطلق في ظنّي"[1]، بل أخرج الكلام من الشك في الإعمال إلى اليقين بالإلغاء، لأن الكلام في الإلغاء بُني على اليقين أولاً، وذلك بخلاف الإعمال بدليل تقدّم الظن، وفي الإلغاء يكون الحديث عن الغائب، وفي الإعمال عن المتكلم.

تخرج بعض النواسخ عن إثبات الذات الموصوفة، للدلالة على غلبة معنى الفعلية فيها، لأنها عندئذ تقتصر على الوصف العام غير المخصص، كما تنزل الأفعال المتعدية منزلة اللازم للمبالغة في وصف الفاعل، فالفعل إما أن يثبت الذات الموصوفة، فيعبّر عن رأي المتكلم فيما يخبر به، وإما أن يخبر بدون أن يشعر السامع بنسبة ما إلى المتكلم، فجعل الأول ناقصاً، فلازم الجمل الاسمية، فنسب إلى جملة، لافتقاره إلى اسم وخبر، والجملة الاسمية مستقلة بمعناها التركيبي بالإسناد الأصلي، ووقوعها خبراً يلزم العائد الرابط، أما الرابط في النسخ فمعنوي وهو المتكلّم بدليل قيام الضمير مقام الاسم، ومطابقة الجواب للسؤال، نحو كيف كنت؟ كنت قائماً، والخبر دلّ عليه اسم الاستفهام، ونقول: ما كان زيد؟ وجوابه كان شاعراً، لأن (ما) يُسأل بها عن صفة من يعقل، وذلك بخلاف التام، لأنه يُخبر تخصيصاً وليس جواباً لسؤال، فالتام إخبار بوصف معين، والناسخ جواب، والجامد منه مختص بمعنى معين لغلبة معنى الحرفية عليه، ومنه (عسى)، و"معناه المقاربة على سبيل الترجّي.. ولما كانت فعلاً افتقرت إلى فاعل ضرورة انعقاد الكلام، وهي في ذلك على ضربين (أحدهما) أن تكون بمنزلة كان الناقصة، فتفتقر إلى منصوب ومرفوع، ويكون معناها قارب.. نحو قولك: عسى زيد أن يقوم، ولا يكون الخبر إلاّ فعلاً مستقبلاً مشفوعاً بأن الناصبة للفعل. قال الله تعالى ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: 52].

والضرب الثاني: أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقار إلى منصوب، وتكون (عسى) بمعنى قرب، إلاّ أن مرفوعها لا يكون إلاّ أن والفعل، نحو قوله تعالى ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: 216]، فإن تكرهوا بموضع رفعٍ بأنه فاعل، ووقت الكفاية به لتضمّنه معنى الحدث الذي كان في الخبر"[2].

---

(1) شرح المفصل: 7/ 99.

(2) شرح المفصّل: 7/ 115 – 118.

إنّ النسخ تخصيص بإزالة إبهام عموم نسبة بتعليقها بنسبة تقييدية خاصة موضحة ومبينة، ومدار الفائدة على تعليق نسبتين فرعية بأصلية، وليس نسخاً للابتداء والخبر، لأنّ الأفعال في غاية الإبهام والتنكير، فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف ولا تخصيص، فلم يكن في الإضافة إليها فائدة"[1].

والإضافة من خصائص الأسماء وعلمها الجر، وهو ذو نسبة ناقصة، والنصب مثله ذو نسبة ناقصة، لعدم صلاحه لأحد طرفي الإسناد، فنصبت الأفعال تخصيصاً، ورفعت إسناداً، لأن الفعل يلزمه الفاعل، لأنهما كالكلمة الواحدة بدليل وقوعه خبراً وصفةً مؤولاً بوصف يكون اسماً للفاعل أو للمفعول، فالأسماء تخصص بالإضافة والأفعال بالإسناد، وما كان أعم من غيره وأكثر إبهاماً تخصص بنسبتين، أصلية وفرعية تخصص الثانية الأولى، والأولى تؤكد الثانية، بخلاف اسلوب التوكيد المعتاد، مثل القسم، فإنه جملة تؤكد بها جملة أخرى، لأن القسم يؤكد الخبر، نحو قوله تعالى ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 85]،"أراد لا تفتؤ فحذف حرف النفي، لأنه لا يلتبس بالإثبات، لأنه لو كان إثباتاً لم يكن بدّ من اللام والنون، ومعنى لا تفتؤ: لا تزال، وعن مجاهد: لا تفتر من حبّه، كأنه جعل الفتوء والفتور أخوين، يُقال: ما فتئ يفعل"[2].

الفرق بين النسخ والتعدّي، إن النسخ مُنبئ بجواب مؤكّد عن سؤال يطلب فيه بيان الكينونة بدليل صلاحه للإجابة عن (كيف)، لأن الإخبار فيه عن ذات واحدة، وهي المخبر عنها، أما التعدي، فإنه جواب عن سؤال يطلب فيه تخصيص عموم الفعل بذكر من فعل به الفعل والإخبار به عن ذاتين مختلفين، هما الفاعل والمفعول، "لأنّ الأفعال على ضربين، متعدٍّ وغير متعدّ، فالمتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل والتعدي التجاوز، يقال عدا طوره، أي تجاوز حدّه، أي إن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت؟ فيقال: فعلت بفلان، فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل فهو متعدّ، نحو ضرب وقتل، الا

(1) شرح المفصّل: 7/ 11.

(2) الكشّاف: 2/ 339.

ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً، وما لم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدّ نحو قام وذهب، ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب، ولذلك لا يُقال هذا الذهاب بمن وقع؟ وكذلك القيام بخلاف ضرب وأشباهه فإنه لا يكون ضرباً حتى يوقعه فاعله بشخص"[1]. فإنّ التعدي تعريف بالذات التي اتصفت بصفة ما، وذلك بخلاف النسخ، فإنه تعريف الشيء على صفة ما برأي المتكلم، لأنه المجيب، أما التعدي فإنه إخبار المتكلم عمّن وقع عليه فعله.

إنّ عمل النواسخ دال على وظيفتها في نفي الشك والتردد في نسبة الخبر إلى الذات الموصوفة وليس قائماً على افتراض محض غريب، بل يفرضه الاستعمال، وليس كما قيل إن"من أمات المسائل التي يقوم عليها نحو القرآن وينبغي اعتماده في نحو العربية إلغاء فكرة إعمال (إنّ) وأخواتها، وإلغاء كل ما يترتب على القول بإعمالها"[2].

إنّ هذا القول مردود بنحو القرآن الكريم نفسه، لأنه يثبت خلاف ما يقول، ثم ماذا يقول بما "أجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً بـ(إنّ) وأخواتها، وأجازه الفراء في (ليت) خاصة، ونقل عنه أنه أجاز في (لعل) أيضاً، وممن ذهب إلى جواز ذلك في (إنّ) وأخواتها ابن سلام في (طبقات الشعراء)، وزعم أنها لغة رؤبة وقومه، وقال ابن السيد: نصب خبر (إنّ) وأخواتها لغة قوم من العرب، والى ذلك ذهب ابن الطراوة والجمهور على أن ذلك لا يجوز"[3]، والظاهر أن النصب لغة عامة العرب، ونصبها ليس لأجل تطبيق نظرية العامل، لأن النظرية رأي الباحث في اللغة وليس هو بمنطقها في الاستعمال، ولكل لغة أساليبها الخاصة في التعبير، ولها دوال للدلالة على المراد، لأن الغرض من العلامات الإبانة عن المعاني يفهمها أصحابها، والغاية الفهم والإفهام، وذلك لا يكون إلاّ بالتفريق بين الكلمات للإيضاح عن الوظائف المختلفة التي تؤديها داخل التراكيب، إذ لا قيمة لهذه العلامات خارجها، كما أن نصب الاسم ظاهرة قديمة،

---

(1) شرح المفصّل: 7/ 62.

(2) قضايا نحوية: 58.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 393 – 394.

قال براجشتراسر: "ومبتدأ الجملة الاسمية منصوب بعد (إنّ) وأخواتها، وكثرة ذلك من خصائص العربية، مع كون أصله سامياً شائعاً في غير العربية أيضاً، ومما يدل على أن (إنّ) وهي أقدم الكل كانت تعمل النصب في الأصل كما تعمله في العربية"[1]، ونصبها يفيد الشك والإنكار عن المنسوب إليه، لأنها تفيد توكيد النسبة إليه، وذلك بخلاف الفعل الناسخ، فإن الشك في المنسوب لا المنسوب إليه، لأنه معروف، لذلك نصبت الخبر، "ومن لطيف مواقعها - أي (إنّ) - أن يدعى على المخاطب ظن لم يظنه، ولكن يُراد التهكّم به، وأن يقال: إن حالك والذي صنعته يقتضي أن يكون قد ظننت ذلك، ومثال ذلك قول الأول:

جاء شقيق عارضاً رمحه إن بني عمك فيهم رماح

إنّ مجيئه هكذا مدلاً بنفسه وبشجاعته، قد وضع رمحه عرضاً، دليل على إعجاب شديد وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد حتى كأنّ ليس مع أحد منّا رمح يدفعه به، وكأنّا كلنا عزّل، وإذا كان كذلك وجب إذا قيل إنها جواب أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن في المسؤول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به فإما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيه فلا"[2]، لأن التوكيد ملازم لها حيث وردت، نحو قوله تعالى ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف:51]، "فانظر كيف جاء بالجملة الأولى غير مؤكدة (أنا راودته)، والثانية مؤكدة، وسر ذلك والله أعلم، أن هذا على لسان امرأة العزيز، وقد فعلت فعلاً لا يليق بالنساء، وهي الآن في موطن أقرار بالذنب، واعتراف بالخطأ، فذكرت ما صدر عنها غير مؤكد، إذ لا يحسن في مثل هذا الفعل التوكيد، وهي تريد أن تفر وتتوارى من فعلتها، وقد أنكرت فيما مضى أن تكون قد صنعته، بخلاف نسبة الصدق إلى سيدنا يوسف عليه السلام، فجاءت به مؤكداً بـ(إنّ واللام)"[3]، وتوكيد النسبة يعني نفي الشك والإنكار عن المنسوب إليه بدليل نصبه، أما الفعل الناسخ، فإن الشك في الخبر بدليل

(1) التطور النحوي للغة العربية: 140.

(2) دلائل الإعجاز: 251.

(3) معاني النحو: 1/ 262.

مجيئه شرطاً بخلاف الاسم فإنه لا يكون اسم شرط، لأنه مبهم، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [الصافات: 35].

ويأتي فعل شرط مشكوكاً فيه للدلالة على نفي أصل كل فعل، نحو قوله تعالى ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ [المائدة: 116]، وقوله ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾ [يوسف: 27]، و (إن) للمشكوك في تحققه، لأن الأصل فيه عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط، وعيسى عليه السلام جازم بعدم وقوع قوله[1]. وبعد (لولا) الامتناعية، نحو قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [يونس: 98]، فقدزعم علي بن عيسى والنحاس أنّ (لولا) تأتي بمعنى (ما) النافية، وحملا على ذلك قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ ﴾، أي ما كانت قرية[2].

و(كان) تحقق الخبر، كما أن (إنّ) تحقق الاسم بدليل العمل، لأن (كان) لا يكون خبرها جملة طلبية، لأن الطلب غير محقق إلاّ بالمطاوعة، وتحقيق النسبة هو المعوّل عليه في النسخ، وليس نقصان الحدث أو الاقتصار الزمني، فقد قيل في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُواْ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ [النساء:101]، أي منذ القديم بخلاف قولنا (هم لكم عدو)، فإنه ليس فيه الوغول في القدم[3]. إنّ الفرق بين القولين هو تحقيق وثبوت نسبة عداوة الكافرين، بدليل تخصيصها بالكافرين، بخلاف (هم)، لأنه إخبار بدون تحقيق، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ [القصص: 58]، وقوله ﴿ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: 79]. وقيل في قوله تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: 110]، (كان) عبارة عن وجود الشيء في زمانٍ ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ[4].

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 215.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 608.

(3) معاني النحو: 1/ 195.

(4) الكشّاف: 1/ 454.

إنّ المُبهم لا يقطع بتحققه، والخبر في الآية الكريمة محقق الخبرية فيه، لأن الماضي مقطوع بوقوعه، لأنه حتمي، وليس فيه انقطاع لاستمرار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا أمرتم بالمعروف ونهيتم عن المنكر، فقد تحققت الخبرية في الإخراج، لأن المعوّل عليه تحقيق النسبة إلى المخاطبين وليس الزمن الماضي المبهم، كما تحققت العجلة في قوله تعالى ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: 11]، والظلم والجهل، في قوله تعالى ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: 72]، لأن ذلك ليس متوقفاً على الزمن الماضي، فهو متحقق ومقطوع في وقوعه في كل وقت، والصفات والأفعال سواء في ذلك، لأن الفعل في حقيقته وصف، والوصف فعل مبالغ فيه، إلاّ أن الوصف أثبت في الوصف من الفعل، ودلالة (كان) تحقق وجود الشيء على صفة، وليس الدلالة على الحال، كما قيل[1] في قوله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: 110]، وقوله ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: 103]، لأنها بمعنى تحقق الفرض، لأنها بمعنى كتبت كتاباً، لأن (كان) أصل لكل فعل، كما جعل (فعل) أصلاً لكل ما يصدر كالكتابة والقراءة وغيرهما، فكتب فعل وقرأ فعل وهكذا. والذي عوّل على ربط الفعل بالزمن قال:"والذي أراه أنها بمعنى المغني، فمعنى قوله ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾، وجدتم خير أمة، وقيل كنتم في علم الله خير أمة، وقيل كنتم في الأمم مذكورين بأنكم خير أمة موصوفين به، وقوله ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: 103]، أي فرضت عليهم أو كتبت عليهم، كما قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183]، فهي مفروضة على المؤمنين منذ القديم وكذلك البواقي"[2]، بل إن ذلك مقطوع به محقق، لأنه حتم واجب، ولا علاقة له بالقدم، لاستمرار فرضه وعدم انقطاعه، وجعلت[3] (كان) بمعنى (صار) في قوله تعالى ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: 19-20]، وقوله ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾ فَكَانَتْ هَبَآءً

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 127.

(2) معاني النحو: 1/ 196.

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 127.

﴿مُّنۢبَثًّا ۝٦ وَكُنتُمۡ أَزۡوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: 5-7] و ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 34]، لأن العرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض، فأوقعوا (كان) هنا موقع (صار) لما بينهما من التقارب في المعنى، لأن (كان) لما انقطع وانتقل من حال إلى حال، ألا تراك تقول: قد كنت غائباً وأنا الآن حاضر، فصار كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال، نحو قولك: صار زيد غنياً، أي انتقل من حال إلى هذه الحال، كما استعملوا (جاء) في معنى (صار) في قولهم: ما جاءت حاجتك، لأن (جاء) تفيد الحركة والانتقال، كما كانت (صار) كذلك"[1].

إنّ (كان) تفيد تحقيق الوجود، و (صار) تحقق التحويل وليس إحداهما بمعنى الأخرى، لذلك قيل: "والذي أراه أنه ليست (كان) بمعنى (صار)، وإنما لها معنى آخر، فإنك لو أبدلت (صار) بـ(كان) ما سدّت مسدّها، فإذا قلت بدل قوله تعالى ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: 37] فصارت وردة، أو بدل قوله تعالى ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبًا ۝١٩ وَسُيِّرَتِ ٱلۡجِبَالُ فَكَانَتۡ سَرَابًا﴾ [النبأ: 20]، فصارت أبواباً وسرابا، لم تجد المعنى كما كان ثم، فإن المقصود بـ(صار) هو التحوّل والصيرورة، وقد يكون هذا التحوّل بعد مدة كأن تقول: صار الطين حجراً، وصار محمد شيخاً، فالصيرورة قد تقتضي الزمن الطويل، بخلاف (كان)، فإنها تطوي الزمن، فقوله تعالى ﴿فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبًا﴾، أي كان هذا شأنها منذ الماضي وكأنّ هذا هو وجودها، ونحوه ﴿وَبُسَّتِ ٱلۡجِبَالُ بَسًّا * فَكَانَتۡ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾، كأنّ حالتها الجديدة حاصلة قبل النظر والمشاهدة، وكأنها هي هكذا منذ القديم"[2].

لا علاقة لهذه الأفعال بالزمن تدريجاً أو طوياً له، وإنما الغرض الإفادة من تحقق ذلك بالخبر وليس بالزمن، لأن الخبر مقطوع بوقوعه حتماً بدليل صيغة الماضي، لأن دلالة الصيغة على القطع وليس الزمن لتعارضه مع وقت الحصول، لأن جملة (كان) في آية الرحمن جاءت جواباً لشرط مُحقق الوقوع، كما تحقق فتح السماء بالأبواب وسير

(1) شرح المفصّل: 7/ 102.

(2) معاني النحو: 1/ 197-198.

الجبال بتحقق الشراب، وتحقق البس بالهباء، والوجود بالأزواج الثلاثة، لأنها إجابة عن الفتح والتيسير والبس والوجود في اليوم الآخر، كما كان قوله تعالى ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 34]، إجابة لسؤال ممّ كان؟ أي من جنس كفرة الجن وشياطينهم فلذلك أبى واستكبر كقوله ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: 50][1].

ابتداء الخبر باليقين أو الشك ليس خبراً ابتدائياً، بل هو جواب عن سؤال يطلب فيه بيان الرأي في أمر يستدعي التدبّر، يدل على ذلك فتح همزة (إن) إلاّ إذا صحبتها اللام تشديداً في الإنكار، لأن الفتح يحوّل المحسوس إلى متصوّر ذهني، فتكون (أن) حرفاً موصولاً مصدرياً، والمصدر معنى مجرّد، نحو قوله تعالى ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: 53]. وصلة (أنّ) ذهنية متوقعة، وصلة الاسم الموصول معروفة واقعة، نحو قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 46]. وقيل:"إنّ كل ظن يتصل بعد (أنْ) الخفيفة فهو شك، كقوله تعالى ﴿أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 230]، وقوله ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾ [الفتح: 12]، وكل ظن يتصل به (أنّ) المشددة، فالمراد به اليقين، كقوله ﴿إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: 20]، و﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة: 28]، والمعنى فيه، (أنّ) المشددة للتأكيد فدخلت على اليقين، و (أن) الخفيفة بخلافها، فدخلت في الشك، مثال الأول، قوله سبحانه وتعالى ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: 66]، ذكره بـ(أنّ)، وقوله ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: 19]، ومثال الثاني ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: 71]، والحسبان الشك، فإن قيل: يرد على هذا الضابط قوله

﴿وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: 118]، قيل لأنها اتصلت بالفعل"[2].

إنّ صلة (أن) المخففة بخلاف (أنْ) المصدرية، لأن المخففة تفسّر الأمر بدليل خبرها، وهو جملة اسمية أو فعلية مصدّرة بحرف توكيد، نحو (قد) والسين وسوف إثباتاً، و (لن) نفياً ، واليقين والشك للفعل الذي يسبقها يقيناً أو شكاً، نحو قوله تعالى ﴿وَأَنَّا

(1) الكشاف: 1/ 273.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 156-157.

ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ ٱللَّهَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُۥ هَرَبًا ﴾ [الجن: 12]، وهو ظن غالب يفيد اليقين. والمصدرية جاءت في موطن اليقين نظراً للفعل السابق، نحو قوله تعالى ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [القيامة: 24-25]، وهو أيضاً (ظن) غلب عليه اليقين، إلاّ أن (أن) المخففة أوكد من المصدرية بدليل توكيدها بـ(قد)، والمصدرية مجردة منه بدليل عدم حصوله، لأن (أن) المصدرية تفيد المستقبل، بدليل قوله تعالى ﴿ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ ﴾ [المائدة: 29]، والمخففة يدخلها النفي، وهو يعقب حدثاً سابقاً، نحو قوله تعالى ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: 39]، وقوله ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الحج: 15]، و"المعنى: أن الله ناصر رسوله في الدنيا والآخرة، فمن كان يظن من حاسديه وأعاديه أنّ الله يفعل خلاف ذلك ويطمع فيه ويغيظه أنه يظفر بمطلوبه، فليستقص وسعه وليستفرغ مجهوده في إزالة ما يغيظه بأن يفعل ما يفعل مَنْ بلغ منه الغيظ كل مبلغ حتى مدّ حبلاً إلى سماء بيته فاختنق، فلينظر وليصور في نفسه أنه إنْ فعل ذلك، هل يذهب نصر الله الذي يغيظه"[1]، وقد خالفت أفعال الظن واليقين غيرها من الأفعال ببيان رأي المتكلم في الأحداث والأحوال بدليل اختصاصها بالاتصال بضميرين لمسمى واحد فاعلاً ومفعولاً، وبالإلغاء والتعليق، فـ"لا يقتصر على مفعولها الأول، وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبيّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكّاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو فإنّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكّاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه باليقين"[2].

وثمّة فرق بين الإقرار والاعتراف واليقين والظن، فالإقرار تأكيد تحقيق النسبة والاعتراف بوجودها للموصوف، حاضراً كان أم غائباً، وبين مطابقة ما يخبر به لما يدور في الذهن، ولما يختلج في الصدور، وإن كان الخبر في الحالين فيه إشعار بالمتكلم بنسبة زائدة على الخبر، فقد جعلت النواسخ مختصّة بالجمل الاسمية، لأن الأصل في الخبر أن

(1) الكشّاف: 3/ 8.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 40.

يكون ابتدائياً لخالي الذهن، فإذا عرض شك في أو تردد أو إنكار، دلّ عليه بالحرف أو الفعل الناسخ من أول الكلام، للإيذان بأنه قد عدل به عن المعتاد العام لغلبته بالعرف، يدل على ذلك وقوع الأفعال الناسخة إخباراً عن الحروف الناسخة وبالعكس، نحو قوله تعالى ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم﴾ [الحشر 2]، وقوله﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: 66]، وقوله﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾ [الأعراف: 171]. فالنواسخ مبينة للأحوال الخارجية للأشياء والداخلية، بدليل السؤال عنها بـ(كيف)، نحو قوله تعالى ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: 40]، و﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: 51]، و﴿فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: 36].

كما تأتي تعليلاً وأداة ربط وتقريراً محققاً للصفة الذاتية، نحو قوله تعالى ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء:3]، أي"لا تشركوا بي، لأن نوحاً عليه السلام كان عبداً شكوراً، وأنتم ذرية من آمن به وحمل معه، فاجعلوه أسوتكم كما جعله آباؤكم أسوتهم، ويجوز أن يكون تعليلاً لاختصاصهم والثناء عليهم بأنهم أولاد المحمولين مع نوح، فهم متصلون به فاستأهلوا لذلك الاختصاص"[1].

وتأتي الواو رابطة لجملة الناسخ تعليلاً، نحو قوله تعالى ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: 11]، أي"يدعو الله تعالى عند غضبه بالشر على نفسه وأهله وماله أو يدعوه بما يحسبه خيراً وهو شر دعاءه بالخير مثل دعائه بالخير (وكان الإنسان عجولاً) يسارع إلى كل ما يخطر بباله لا ينظر عاقبته"[2].

إنّ (الإنسان) واحد بمعنى الجميع، لأنه بمعنى الناس، فهو نكرة، والواو بعد النكرات تقتضي تحقيق الوصف المتقدم وتقريره، فجاءت (كان)، وهي لمزيد التأكيد لدلالتها على الفطرة والغريزة والطبيعة المركوزة، وجاءت بصيغة الماضي للقطع بالوصف وحتميته، فإن الإنسان مجبول على المسارعة وعدم التأنّي والتبصّر، فناسب مجيء الواو للاهتمام والتحقيق والتوكيد، و"هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة،

---

(1) الكشّاف: 2/ 438.

(2) أنوار التنزيل: 372.

كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة، في نحو قولك: جاءني رجل ومعه آخر، ومررت بزيد وفي يده سيف، ومنه قوله تعالى﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ [الحجر: 4]، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتصافه بها أمر ثابت مستقر[1].

وقيل: إنهاللتأكيد، نحو: ما رأيت رجلاً إلاّ وعليه ثوب حسن، وفي قوله تعالى ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٌ لَّكُمۡ ﴾ [البقرة: 216]، يجوز أن تكون الجملة في موضع نصب صفة لشيء وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً، وفي قوله تعالى ﴿عَلَىٰ قَرۡيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾ [البقرة: 259]، الجملة في موضع جر صفة لقرية[2].

إنّ حقيقة الحال أن تكون وصفاً نكرة لمعرفة، لأنها في المعنى خبر ثان، ألا ترى أن قولك: جاء زيد راكباً، قد تضمّن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة، لأنها مستفادة، وأيضاً فإنها تشبه التمييز في الباب، فكانت نكرة مثله، وإنها تقع في جواب كيف جاء، وكيف سؤال عن نكرة، وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر ثان، والخبر عن النكرة غير جائز، ولأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة، ولا حاجة إلى مخالفتها إيّاه في الإعراب، إذ لا فرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى، وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة، وهي في تأويل النكرات[3]. وإذا كانت جملة لزم تعليقها بصاحبها بالواو للدلالة على المغايرة، لأنها وصف مبين للفعل، ولما كانت النواسخ ليست أوصافاً في حقيقتها، لأنها مقررة ومؤكدة للذوات على صفة معينة، وهي جمل مستقلة بمعناها، فلزم ربطها بما قبلها، إما بالضمير وإما بالواو، ولما صلحت جواباً عن (كيف)، وهو للسؤال عن النكرة، فجاءت مؤكدة بالرابط، وهو الواو، يدل على ذلك أنهالا تدخل على المبتدأ اللازم الصدر

(1) الكشّاف: 2/ 479.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 440-441.

(3) شرح المفصّل: 2/ 62.

كأسماء الشرط والاستفهام والمقرون بلام الابتداء، عدا ضمير الشأن، ولا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف، كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا ما لزم الابتداء كقولهم: أقل رجل يقول ذاك، ولله درّك، وما التعجبيّة، وما تضمّن معنى الدعاء كقولهم: سلام عليك وويل له، وكذا مصحوب لولا الامتناعية، وإذا الفجائية، كما لا تدخل على الخبر، إذا كان جملة طلبية، فلا يقال: كان زيد أضربه، وشرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها، ودام وزال وأخواتها، زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره فعلاً ماضياً، فلا يقال: صار زيد علم، وكذا البواقي، لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والماضي يفهم الانقطاع، وهذا متفق عليه[1]، وذلك لأن الشرط لم يتحقق، والناسخ إنما يأتي لإزالة الوهم أو الشك لتقرير ما ثبت عند المتكلم في المتحدث عنه، وكذلك الاستفهام، لأنه يقوم مقام جوابه، فلا يجتمع السؤال وجوابه في خبر واحد، وأما اللام، فإنها رد على المنكر بدليل مجيئها في خبر الحروف الناسخة، ودليل تقرير النواسخ أنها تقع مفسّرة لضمير الشأن، وتتصل به في الصدارة، لأن جملتها توضيح له، لأهميته وللمبالغة، لأن الشيء إذا أبهم ثم فسّر، كان أبلغ من مجيئه بلا إبهام سابق، وأما المبتدأ اللازم الحذف، فإنه يتناقض وتوكيد الوصف للذات، لأن المبهم لا يؤكد، لأن النعت المقطوع للمدح والتعظيم أو للذم والتحقير، أما ما لازم الابتداء، فإنه لا يحتاج إلى تقرير لملازمته التقديم عنايةً به، وأما التعجب فإنه انبهار من شيء لا تعرف علّته، وإنه انفعال ذاتي وليس تقريراً لوصف معتاد، وكذلك الدعاء، فإنه لا يعلم تحققه، ومصحوب (لولا) فإن وصفه ممتنع لدلالتها على النفي، فكيف يحقق أو يقرر، وكذا الخبر المفاجئ، فإنه حادث بلا تدبير مُسبق، فلا يقرر ولا يخبر عن الناسخ بالطلب، لأنه جواب مقرر لطلب سابق، فلا يقرر الطلب إلاّ بمطاوعته، فإذا تحققت المطاوعة، فإنها تُنسخ بمحقق يزيلها أو يثبتها ويؤكدها، والتحويل والصيرور يقتضيان الانتقال من حالٍ إلى أخرى للذات الواحدة، فلابد من وجود الحالة الأولى لمعرفة الثانية، وكذلك الاستمرار والمداومة تقتضي ذكر الذات لإثبات ديمومة الوصف لها أو استمراره، إلاّ إذا أفادت (ما) معنى الظرفية فتكون خبراً، ولا

(1) معاني النحو: 1/ 189 – 190.

تحتاج إلى الإخبار عنها فتكون تامة. ولقد قيل إنّ الأفعال الناسخة أو الناقصة"لا تختلف عن أفعال العربية الأخرى في شيء من عناصر الفعلية، وهو الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما، ولا نستطيع سلب الحدث من هذه المواد، فتصبح كأنها المواد الجامدة، وحقيقة الاستعمال لا تؤيد وجود هذه الصفة في هذه الأفعال، والذي يجب أن نقوله في هذه الأفعال أنها تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها، كما هي الحال فيما أسموه بـ(كان) التامة التي يتضح فيها الحدوث"[1].

وهذا القول فيه نظر، لأنه جاء تفسيراً للحدود الموضوعة للكلم العربي، التي خرقها الاستعمال اللغوي الصحيح الموثوق به، ثم إنه يفتقر إلى الدليل التاريخي الذي يثبت تطور الأفعال التامة حتى أصبحت ناقصة، فلم تكتفِ بمرفوعها فافتقرت إلى وصف آخر، وهو ما أخبر به عنها أو صار حالاً بدخولها.

إنّ النسخ اسلوب خاص كالنفي، فإنه "إنما يكون على حسب الإيجاب، لأنه إكذاب له فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما، إلاّ أن أحدهما نفي والآخر إيجاب"[2]، فإن النسخ ليس للزمن كما قيل[3]، فيوجده بعد أن لم يكن أو يغيّره بعد أن كان، لأن الناسخ ليس ظرفاً، ولا يزيل الشيء أو يبدله إلاّ نظيره، بل هو مثبت لمعنى على حساب معنى سابق تقريراً وتحقيقاً، لأنه مزيل للشك أو الإنكار أو التردد أو مظهر لوجوده اعتياداً واستمراراً، أو فطري غريزي مركوز وليس له علاقة بالوقت، فإذا كان طرف نسبة تامة، فهو تام، وإن افتقر إلى نسبة فرعية خاصة بالمتكلم نفسه أو رأيه في غائب فهو الناسخ، لأنه مزيل للوهم ونافٍ له ومُقرر لما يخالفه ومُحقق له، لذلك خالفت القياس، فجاء"دخول كان على المبتدأ والخبر على خلاف القياس، لأنها أفعال، وحق الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل، فإن ذلك للحروف، نحو (هل، ليت، ما) في قولك: هل جاء زيد، وليته عندنا، وما أحد أفضل منك، ولكنهم توسعوا في

(1) الفعل زمانه وأبنيته: 56 – 57.

(2) شرح المفصّل: 8/ 107.

(3) ينظر: الزمن في النحو العربي: 81.

الكلام، فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف فنسبوا معانيها إلى الجمل، وذلك كان وأخواتها، فإنهم أدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيهاً بالمفعول سواء تقدّم أو تأخّر، نحو كان زيد قائماً وكان سيداً عمر[1].

إنّ التوسع يختلف عن النقل من باب إلى آخر، فإن النواسخ وجدت لأغراض تختلف عن الفعل العام التام، وهذه الأغراض تؤديها الحروف، لأنها الأصل في مجيء المعاني في غيرها، ولكن النواسخ لها معنى ذاتي بدليل تصريفها، ولم تتضمن معنى الحرف كأسماء الاستفهام والشرط والموصولة، ولم يجمد منها إلاّ المركب كـ(ليس) والذي خالف معناه لفظه كـ(عس)، وليست أدوات زمنية حتى تجعل محددة بزمن معين، ويطلق على التوقيتات، وتكون لها مميزات وصفات تنفرد بها... منها:

تدخل (كان) الناقصة على فعل تام عمدة في الكلام، نحو: كان يكتب، كاد يكتب، أصبح يكتب، ولا يجوز ذلك في الفعل التام إلاّ إذا كان الأخير فضلة.

لا يكنّى عنه بخلاف التام، فيجوز في نحو ضربت زيداً، أن يقال: إذا كني عنه فعلت بزيد، ولا يجوز ذلك في كان زيد مسافراً.

لا يتعجب منه.

لا يستعمل غير (كان) الناقصة ومشتقاتها بعد نفي حين إرادة إفادة الجحد، نحو ما كان محمد لينغمس في الضلال.

لا يبنى للمفعول.

يحذف مع بقاء ضمائمه على حالها، نحو: التمس ولو خاتماً من حديد.

تسمّى الجملة المصدّرة بـ(كان) الناقصة جملة اسمية[2].

إنّ التفرّد بتلك الصفات يدل على أنها اسلوب خاص وليس على أنها توقيتات زمنية، كما يدل على أن الفعل عموماً لا علاقة له بالزمن، وإنه ليس جزءً من تكوينه،

(1) شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: 128.

(2) الزمن في النحو العربي: 81-82.

وإنما هو مثبت لوصف ثابت للذات، أو منقطع أو مستمر بحسب الأحوال المتغيرة لها، لأن النسخ "عبارة عن التبديل والرفع والإزالة يقال نسخت الشمس الظل أزالته، وفي الشريعة بيان انتهاء الحكم الشرعي"[1]، والتبديل برفع حكم الشك والوهم بدليل معنوي، فإن النسخ معنى تحقيق الوصف أو النسبة، لأنها توقع التعلّق بالناسخ، وليس زمناً محضاً، لأن جملة الناسخ اسمية والاسم لا علاقة له بالزمن، لأنه "لا يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه"[2]، فإذا كان شاكاً في ثبوت الوصف أو متردداً، فإن التعليق يفيد التحقيق والإقرار، وهذا معنى النسخ، "ألا ترى أن الفعل الذي هو موضع للمعاني لا يضعف ولا يؤكد تكريره إلاّ بالعين"[3]، والنواسخ لا حاجة بها إلى التضعيف، لأنها في ذاتها مؤكدة، فإن "أول ما ينبغي أن يعلم منه أنه يقسم إلى خبر هو جزء من الجملة، لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأول خبر المبتدأ كـ(منطلق) في قولك: زيد منطلق، والفعل، كقولك: خرج زيد. فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة، والثاني هو الحال، كقولك: جاءني زيد راكباً، وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل"[4]، والثالث ما يثبته الناسخ في الخبر من فائدة التبديل والتصحيح والتحقيق والرفع للشك والوهم وعدم استحقاق النسبة إليه في ذاته نصب أو في الوصف نصب، لأن النصب وضع لإزالة الإبهام، و"نحن نفكر بجمل... والتأليف وحده هو الذي يهم علم اللغة، ويهمه بدرجة قصوى، لأن الاختلافات في البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات المتنوعة التي تتوقف عليها عملية التأليف... دال النسبة في غالب الأحيان عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو

(1) التعريفات: 131.

(2) دلائل الإعجاز: 315.

(3) الخصائص: 2/ 156.

(4) دلائل الإعجاز: 132-133.

عدّة مقاطع أحياناً) يُشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض... وكذلك على العلاقة التي تربطها بكلمات الجملة الأخرى، فهذه عناصر دوال النسبة... ففي العربية الفصيحة كان زيد يقتل، معناها فقط (Zaid tuait) ذلك أن المضارع في العربية يسبق بفعل الكون ليدل على الاستمرار في الماضي، ويتصرّف الفعلان كل منهما على حدته: الشخص الأول كنت أقتل، الشخص الثاني المفرد المذكر كنتَ تقتل، الشخص الثاني المفرد المؤنث منتِ تقتلين، الشخص الثالث المفرد المذكر كان يقتل، الشخص الثالث المفرد المؤنث كانت تقتل. فالعقل يحس الفعلين وكأنهما وحدة، رغم أنه يمكن وضع كلمة بينهما، فالفعل الأول من دوال النسبة"[1].

فإن (كان) دال على نسبة تقريرية محققة وليس أداة زمنية، لأنه ليس ظرفاً بل رابطاً لنسبة خبرية، ومُعلّلاً لحكم سابق وكاشفاً لوجود ذات موصوفة بصفة ما بدليل مباشرته للفعل التام، لأن الأصل في الفعل الوصف، فصلح أن يكون خبراً وصفةً وحالاً وصلةً، بخلاف الناسخ، فإنه مقرر لذلك،"فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدئ به فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً كقولك: زيد المنطلق. واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير، ومما يوهم ذلك قول النحويين في (باب كان) إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً كقولك: كان زيد أخاك وكان أخوك زيداً، فيظن من ههنا أنّ تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثنّي بذاك"[2]، فبين الكلامين فرق ظاهر، لأن الغرض مختلف، فإن الأول يحقق الأخوة لزيد، لأنها المشكوك فيها بدليل النصب، والثاني يحقق الذات بأنه هو الأخ دون غيره، لأن الإبهام فيه بدليل نصبه، فالغرض في الأول تحقيق الخبر، لأن الذات معلومة فكررت مرفوعة، والثاني تقرير المشكوك في نسبة الخبر إليه،

(1) اللغة: لفندريس: 104-107.

(2) دلائل الإعجاز: 144-145.

لأنه لا يعلم استحقاقه له، فيحقق بتكريره منصوباً، لبيان التبديل ورفع الإشكال فيه، نحو قول امرئ القيس[1]:

وقوفاً بها صحبي عليَّ مطيّهم يقولون لا تهلك أسىً وتجمّلِ
وإنّ شفائي عبرة مهراقة فهل عند رسمٍ دارسٍ من معولِ

فقد أمروه بالصبر، ونهوه عن الجزع حتى لا يهلك من فرط الحزن وشدّة الهم، ويبرأ من دائه ومما أصابه، فكان جوابه محققاً لإشفاقهم عليه، فلم يجد سوى البكاء، وهو لا يرد حبيباً، ولا يعوّل عليه عند رسم دارس، فلا شفاء ببكاءٍ غير نافع، فاثبت الداء ونفى الشفاء، فقد استطاع الشاعر"أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة حتى يجعل ذلك من صنيعه مزية يعبّر عنها بالفصاحة"[2]، وذلك بتعليق البكاء الذي لا يجدي بداءٍ لا شفاء منه للدلالة على هلاكه المُحقق، لأن (إنّ) تفيد تحقيق النسبة، بدليل قوله تعالى ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾ [طه: 10-11].

أما (كان) فإنها لتحقيق الخبر، بدليل قوله تعالى ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا﴾ [مريم: 71]، "كان ورودهم واجباً أوجبه الله على نفسه، وقضى بأن وعد به وعداً لا يمكن خلفه، وقيل أقسم عليه"[3]، وقيل: "وعزم على أن لا يكون غيره"[4].

فالناسخ يؤدي معنىً وظيفياً خاصاً بالنسبة الخبرية لغرض تعليقها بنسبة سابقة توكيداً وإجابةً وتحقيقاً، وليس معنىً وظيفياً خاصاً بالمسند والمسند إليه، فقد قيل إن الاستفادة من خصوص الوظيفة، إذ"تتضح المعاني الوظيفية التي تستفاد من (كان) الناقصة وأخواتها وما حول لبابها من أفعال في ثلاث نقاط:

الأولى: النسخ: وهو إثبات معنى وظيفي خاص للمسند والمسند إليه.

---

(1) ديوانه: 31.

(2) دلائل الإعجاز: 308.

(3) أنوار التنزيل: 410.

(4) الكشّاف: 2/ 520.

الثانية: إفادة زمان معين يحدده السياق لجملة كانت عارية عنه.

الثالثة: إفادة تعبير عن الجهة ويلحظ ذلك في وضوح حين تستعمل أخوات (كان)، صار، أمسى، بات، ظل، ما دام.. الخ، غير أن الجهة تستفاد من الصيغة لا من الوظيفة، ولهذا تشاركها (كان) التامة في هذا، ويلاحظ أن (إنّ) وأخواتها تشارك التوقيتات في كثير من المعاني السابقة، غير أن (كان) اختصّت بتحديدها للزمان وتفسيرها لجهة الحدث. هذا مع ملاحظة اختلاف الوظيفتين الإعرابيتين، أما (كاد) فتتفق مع (كان) في إفادة الزمان المعين والجهة وإن خالفتها في السلوك الإعرابي"[1].

إنّ وظيفة الناسخ تقريرية في التركيب وليست داخلة على جملة كانت عارية عنها، فإنها وجدت أصلاً لتثبيت الخبر، وذلك لا يكون بالفصل بينهما، ولا دليل ينهض قاطعاً للأمر إلاّ في التدريبات التعليمية الأولية، وإلاّ فما حاجة المتكلم إلى التحقيق إذا كان السامع لا يتردد في قبوله، فهو قد علم المنسوب إليه ولم يتحقق من نسبة الخبر إليه، وهذا يدل على أن النسخ ليس خبراً ابتدائياً ثم إذا شاء المتكلم حوله إلى خبر محقق، بل هو إثبات أو نفي لما خالف ذلك عند السامع، والخبر في الأصل إعلام بما يجهل، في حين أن التقرير يكون للمعلوم أصلاً أو للمشكوك فيه وللمتردد، ولا علاقة للنسخ بالزمن، فكيف تشارك (إن) التوقيتات في الإفادة الزمنية، وهي حرف، وإنما المشاركة في تحقيق النسبة بدليل حاجتها إلى الاسم والخبر، أما الجهة النحوية، فالمعوّل فيها على ما تفيده الصيغة الفعلية في تصريفها تحديداً للمقطوع به أو بياناً للاستمرار فيه أو طلب وقوعه، وجهة (إنّ) تحقيق الجواب ونفي الوهم ورفع التردد بدليل توكيدها بزيادة (ما) فتفيد القصر، لأن"موضوع (إنّما) على أن تجيء لخبر لا يجهله ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة، تفسير ذلك أنك تقول للرجل: إنما هو أخوك وإنما هو صاحبك القديم، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقرّ به، إلاّ أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من الأخ وحرمة الصاحب.. ومثاله من التنزيل قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ

(1) الزمن في النحو العربي: 80/ 81.

يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنعام: 36]، وقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [يس: 11]، وقوله تعالى ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴾ [النازعات: 45]. كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم، وذلك أنّ كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلاّ ممن يسمع ويعقل ما يقال له ويدعى إليه، وإن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب، وكذلك معلوم أنّ الإنذار إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة فأمّا الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد"[1]، فاختصاص (إنّ) بالجمل الاسمية وعملها، إنما كان للدلالة على تحقيق النسبة، وزيادة (ما) للدلالة على الأمر الثابت المعلوم، إذ لا يتبيّن المراد إلاّ في التركيب والإبانة عن المشكوك فيه تكون بالعلامة وهي الدال على المعنى التركيبي الزائد على المعاني الوضعية ولتكون دليلاً على الإفادة الوظيفية لـ(أنّ) تعبيراً عن الإفادة عن الدقّة المعنوية والسعة اللغوية بإيراد المعاني المختلفة، وقد قيل:"ولا يعمل من الحروف عملين إلاّ ما أشبه الفعل كـ(إن) التي تنصب الاسم وترفع الخبر، ومن الحروف التي أشبهت الفعل - زعموا - فعملت الرفع والنصب: ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بـ(ليس)، وإنما عملت عملين، لأنها أشبهت (ليس)، و (ليس) فعل، لأنها تقبل علامات الأفعال، على أن ما حرروه هنا لم يكن دقيقاً، ولم يكن سليماً، فـ(ما) و (لا) و (إنْ) مثلاً يعملن في زعمهم، وهن غير مُختصات، لأنهن يدخلن على الجملة الفعلية، وعلى الجمل الاسمية، يقال: ما أنتم بناجحين، وما نجح أحد إلاّ زيد، ويقال: لا رجل في الدار، ولا يجيء رجل بعد الآن، ويقال: إنْ هذان إلاّ شاعران وإنْ كنتم إلاّ شعراء، فأين ما زعموا وأصلوه؟"[2].

إنّ الفرق بين الإعمال والإهمال يرتبط بمعنيين مختلفين، وهما النسخ، إذ تؤدي المشبهات بـ(ليس) وظيفتها مع اختلاف دلالة كل أداة منها عن الأخرى، وإلاّ لما تعددت، وليس الحرف كالفعل في الوظيفة لاختلاف الدلالة، وأما المعنى الثاني، فهو القصر أو الحصر، إذ تحدد الصفة لحصرها على موصوف بعينه باسلوب النفي والإثبات،

---

(1) دلائل الإعجاز: 254-255.

(2) قضايا نحوية: 209-110.

لأن نفي النفي إثبات، والقصر هنا يجمع بين النفي الظاهر والضمني، في حين أن الإعمال يزيد على الإهمال بالتوكيد، إذ يقرر إثبات الذات المنفي عنها الوصف، ولا يقتصر على إثبات الوصف كما في الحصر وتوكيد النسبة مع النفي الضمني في (إنّ) أو الإخراج من الحكم، كما في الاستثناء، أو الإقرار بالوجود المقيّد بالوصف كما في الأفعال الناقصة، نحو قوله تعالى ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [ص: 73-74]، فأكّد إجماعهم على السجود بالتوكيد المعنوي وأخرج (إبليس) لاستكباره، لأنه جعل منهم، لكينونته المتعالية والمتمردة الرافضة للطاعة، فقدتعظّم وصار من الكافرين باستكباره أمر الله واستنكافه عن الطاعة[1]، فقد قال تعالى﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ [الحجر: 30-33]، إذ أكد نفي فعل السجود أصلاً بـ(لام) الجحود تأكيداً للنفي، فتحقق بعده عن الساجدين، يدل عليه قوله تعالى﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [الأعراف: 11]، وإبليس مستثنى وليس من الملائكة، إنما هو من الجن، كما قال عزّ وجل ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ [الكهف: 50]، المعنى لكن إبليس أبى أن يكون[2]، أواستثنى إبليس من الملائكة، لأنه كان بينهم مأموراً معهم بالسجود، فغلب اسم الملائكة، ثم استثنى بعد التغليب كقولهم رأيتهم إلاّ هنداً، و (أبى) استئناف على تقدير قول قائل يقول: هلاّ سجد؟ فقيل أبى ذلك واستكبر عنه[3]، وإن جعل متصلاً كان استئنافاً على أنه جواب سائل قال: هلاّ سجد؟[4]. فجاءت (كان) تحقيقاً لجواب سائل في إثبات كينونة ذاته، ونفيها جاء محققاً لإبعاد أصل الفعل وهو السجود عنه مع إثبات ذاته، فقاربت بذلك (ليس) في نفي الوصف عن الذات.

---

(1) أنوار التنزيل: 605.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 179.

(3) الكشّاف: 2/ 390.

(4) أنوار التنزيل: 346.

وقيل إنّ"(ليس) ليست أصلاً في النفي، بل الأصالة في النفي، إنما هي لـ(لا) و (ما)، فلو عكس الأمر فقيل: (ليس) و (لات) المشبهتان بـ(ما) و (لا) لكان أصوب... ونصب الخبر بعد (ليس) ليس كما زعموا أنها من أخوات (كان) وأنها من نواسخ المبتدأ والخبر، وأنها ترفع المبتدأ فيكون اسماً لها وتنصب الخبر، فيكون خبراً لها، لأن (كان) وأخواتها أفعال كينونة ووجود، أما (ليس) فهي في الأصل لنفي الوجود، وقد فرغها الاستعمال من هذا المعنى فعادت أداة تستعمل استعمال أدوات النفي كقولهم: ليس خلق الله مثله، أي ما خلق الله مثله، ومن التمحل أن يبحث عن اسم لها وخبر"[1].

إنّ دلالة الفعل المتغيرة والمتجددة تختلف عن دلالة الحرف الملازمة لمعنى معين، كما أن الفائدة من الفعل أتمّ من الحرف بدليل صحة الإخبار به عن الاسم والحرف لا يصلح لذلك إلاّ بتعلقه مع مدخولها بالفعل لنيابته عنه في كثير من المواضع، فليس أنفي بمعنى ذات النفي أو النفي نفسه، كما أن النسخ بالفعل يختلف عن الحرف بدليل مشابهته للفعل، وهذا يدل على أن الأصل للفعل وليس للحرف، فكان توكيد النفي الحرفي بالزائد أقوى من توكيد الفعل، لأن توكيد الحرف يعني توكيد النفي نفسه، أما توكيد الفعل فيعني توكيد نفي الحدث، نحو قوله تعالى ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾ [القلم: 2]، و﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾[آل عمران: 182]، و(ليس) تنفي حقيقة الذات، نحو قوله تعالى ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]، وقوله ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: 11]، "هذه الكاف مؤكدة والمعنى ليس مثله شيء"[2]، و"المراد من مثله ذاته كما في قولهم: مثلك لا يفعل كذا على قصد المبالغة في نفيه عنه فإنه إذا نفي عمّن يناسبه ويسد مسدّه كان نفيه عنه أولى"[3]، فالمراد نفي المماثلة، وهي صفة، في حين أكد نفي الشريك بـ(ما)، في قوله تعالى﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: 59]، وهو نفي للذات.

وقيل:"(ليس) و (ما) ليستا متماثلتين في النفي تماماً، بل بينهما أوجه شبه وأوجه

(1) قضايا نحوية: 211.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 395.

(3) أنوار التنزيل: 639.

مخالفة، فهما أداتان تستعملان للنفي، وقد تعملان عملاً واحداً، وهما لنفي الحال عند الإطلاق، ولكن بينهما خلافاً، وليس من حكمة العربية أن تجعل أداتين مختلفتين متشابهتين تماماً في المعنى، ولابد أن يكون لكل واحدة منهما خصوصية ليست في الأخرى، فـ(ليس) فعل أو استعملت استعمال الأفعال، و (ما) حرف ولا يكون الفعل كالحرف والعربية... تميل إلى التفريق والتخصيص"[1]. فثمّة فرق في الاستعمال والدلالة بين الفعل والحرف يقوم على اختلاف المعنى الذاتي لكل منهما وعلى إفادة التجديد والثبوت، لأن الغالب على الجمل الفعلية معنى الوصفية، وهو غير ثابت كالاسمية، لأنها أثبت وأدوم، ووظيفة الحرف إيجاد المعاني في الاسم والفعل، فكانت (ليس) لنفي الوجود المقيّد بالوصف، في حين أن (ما) موضوعة للنفي نفسه، يدل على ذلك تركيب (ليس) من (لا) و (أيس)[2]، و"(لا) حرف موضوع لنفي المستقبل، وكذلك إذا قال ليفعلن وأريد النفي قيل لا يفعل، لأن النون تصرّف الفعل للاستقبال وربما نفوا بها الماضي، نحو قوله تعالى ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[القيامة:31]، أي لم يُصدّق ولم يصلّ"[3]، في حين أن (ما) مفردة مبهمة فاحتاجت إلى التوكيد، "فقد وردت (ليس) في القرآن الكريم في (41) واحد وأربعين موطناً، اسمها نكرة لم تدخل (من) الزائدة المؤكدة على موطن واحد منها، بل كلها مجردة منها، في حين وردت (ما) في القرآن في (91) واحد وتسعين موطناً مرفوعها نكرة، كلها دخلت (من) الزائدة الدالة على الاستغراق والتوكيد"[4].

فقد جرت المشبهات بـ(ليس) مجراها في النسخ إلاّ أنها لم تطابقها في الدلالة لحرفيتها، كما جرت (ليس) مجرى الأفعال الناسخة الأخرى في مخالفتها للفعل التام إثباتاً للذات الموصوفة بصفة ما ونفياً للوصف مع إثبات الذات، في حين اقتصر التام على الوصف، فالناسخ يثبت الذات تحقيقاً لإثبات صفتها وينفيها لإثبات الذات على صفة

(1) معاني النحو: 1/ 230.

(2) ينظر: لسان العرب: مادة (ليس).

(3) شرح المفصّل: 8/ 108.

(4) معاني النحو: 1/ 230.

أخرى تضادها، فكان لها اسماً وليس مبتدأ، كما أن لها خبراً، وليس خبراً ابتدائياً لخالي الذهن، لأن النسخ قائم على كلام أو مفهوم معلوم سابق، وذلك بخلاف الفعل العام بدليل حاجته إلى التخصيص بالتعدية والزيادة في الوصف بالتفضيل، وصلاحه للبناء للمفعول، وما جمد منه للإنشاء لغلبة معنى الحرفية عليه، وما جمد من النواسخ فإنه يزيد عليه بارتباطه بمفهوم سابق واختصاصه الذاتي، لأن النسخ هدم لبناء سابق أو تبديله أو تصحيحه أو تحقيقه، لملازمته للنسبة، والنسبة لابد لها من تعلّق بشيء لبيانها، لذلك جعلت من العوامل المختصة بالجمل، لأن الجملة لا تخلو من النسبة بدليل تأويلها بمفرد، فاحتاجت للتعلّق، وهو أساس إفادتها فجاءت أدوات رابطة لملازمتها للذات الموصوفة إثباتاً ونفياً لتوجه النسخ للإقرار والتحقيق وليس للوصف المجرّد، كما في التام، لذلك لم تطلب فاعلاً ومفعولاً، لأنها لم توضع أصلاً للوصف، فلم يتوسع في تصريفها واشتقاقها، لمخالفتها الفعل التام في الوظيفة التركيبية، إثباتاً ونفياً، فهي تشعر بمحذوف وتلمح إلى رأي المتكلم فيما يتحدث عنه، كما تشير إلى حال السائل، وتبيّن أن الكلام جاء تصحيحاً لوهم وإثباتاً لمنكر أو متردد أو شاك، ودال على طبيعة مركوزة في المخبر عنه، في حين أن الفعل التام هو الخبر ذاته، والخبر في حقيقته وصف، فكان الفاعل موصوفاً، وكذلك المفعول، وذلك بخلاف الناسخ.

المبهمات:

إنّ البيان عن المراد يقتضي قيام القرائن اللفظية والمعنوية بوظائفها التركيبية في التأليف المُنسبك شكلاً ومحتوى، بحسب الاختيار المناسب للمقام بدوال مفضية إلى المقصود والتنصيص عليه برفع الاحتمالات، وإيضاح العلاقات بما يعود عليها، ويفصّل مجملها، ويكشف الغاية منها، وذلك باستعمال أسماء سُلب منها معنى المُسمّى المعيّن، فلم تكن مستقلّة في مفهومها الذاتي، فجاءت دالّة على المبهم، فتوسع في استعمالها لأغراض الربط الحسّي والمعنوي، إيجازاً واختصاراً وإشعاراً بمعاني التعظيم والتحقير والتفخيم والتهويل والوعد والوعيد وغير ذلك، فكانت مبنية لملازمتها وظيفتها البيانية في النظم، فأشبهت الحروف في أدائها المعاني في غيرها، وكذلك الأفعال في النص على

المعنى العام في مصادرها، إذ تحدده صيغها وما يزيد فيها، فإن المبهمات في الإشارة والموصولات الاسمية والضمائر وأسماء الاستفهام والشرط تفتقر إلى ما يكشف إبهامها، وهي بدورها تساهم في إبانة المقصود تعريفاً وتغليباً ودلالةً وإشعاراً وتلميحاً بما يزيد المعنى سعةً ومبالغة فيه، وصولاً إلى الغاية القصوى تأثيراً وتبليغاً لإرادة المتكلم أو المنتج اللغوي فيما يريد إيصاله بأوجز عبارة وأكثر فائدة وأبلغ تأثيراً، فلا يقتصر في الإشارة على المدلول المعيّن، بل يحملها معاني التعظيم أو التحقير، وكذلك الموصولات، فإنّه فيها لا يعني الوصف بالجمل حتى يتجاوزه إلى معنى تحقيقه إثباتاً، ولا يقصد بالضمير الكناية عن الاسم الظاهر فحسب، فقد يقصد العناية والاهتمام به، وذلك بالحديث عنه تخصيصاً، أو يعني الالتفات إلى غيره تشويقاً للسامع، أو وعيداً وتهديداً، أو قد يريد تعظيمه أو تحقيره، وكذلك في التنكير والتعريف إذا كان المراد منهما العموم والشمول، فقد يراد منهما في التركيب تغليب شيء منها على عموم الظاهر منه، وكذلك الأمر في التثنية والجمع، فقد ورد التغليب في القرآن الكريم بياناً لإجمال نسبة المفردات في النظم، ودالاً على ظهور معنى على غيره لشموله غيره وإحاطته به أو لقوّته تذكيراً أو عقلاً أو كثرةً لغرض العناية به تشريفاً له أم تعظيماً أو تحفيزاً ونحو ذلك بدلائل الإفراد والتثنية والجمع في الأسماء، والتجريد والزيادة في الأفعال والأسماء التي دخلها التغليب تضم الضروب الآتية:

المفرد والمثنى والجمع

كان اللفظ للمغلَّب بعيداً عن اللبس إيجازاً وتنبيهاً لأمر المغلَّب، لأهميته في بيان المقصود على أكمل وجه، وبناء النكت المعنوية عليه مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، وتفصيل ذلك كما يأتي:

المفرد:

إنّ التغليب يكون في المفرد كما يكون في غيره، وذلك إذا كان المراد بالمفرد العموم أو الشمول، نحو قوله تعالى ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن

﴿تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [البقرة: 266]، ففي قوله (جنّة) تغليب[1]، لأن المراد بالجنة هنا الأشجار المثمرة عموماً، وغلّب النخيل والأعناب، فجعل الجنة منهما. ونظيره قوله تعالى ﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإسراء: 91]، أي أو يكون لك بُستان يشتمل على جنة من نخيل وعنب[2]، فغلّب الجنة لاشتمالها على ذلك.

المثنى:

وهو ضم اسمين متطابقين لفظاً ومعنىً، وهو الحقيقي، أما التغليبي فهو يضم اسمين مختلفين، وذلك نحو قوله تعالى ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: 7]، و (الوالدان) تثنية والد ووالدة، وليس تثنية والد وحده، لأن الوالد: الأب، والوالدة: الأم، وهما الوالدان[3]. وقيل في قوله تعالى ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [البقرة: 83]، والوالدان تثنية والد، لأنه يُطلق على الأب والأم[4]، وإنّما ثُنّيا على لفظ (والد) تغليباً[5]، لأن الوالد لا يقال إلاّ للأب دون الأم، وهذا جارٍ على وفق القاعدة العربية في تغليب المذكر. ونظيره تغليب الأب على الأم في التثنية فثنيا على أبوين في قوله تعالى ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: 11]، وقوله ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: 11]، وقوله ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: 27]، وقوله ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ [الكهف: 80]، فقال في تثنية الأب والأم أبوان[6]، ولم يثنِّ على لفظ الأم، غير أن لفظ الوالد مشترك بين

---

(1) ينظر: الكشاف: 1/ 395-396، مفاتيح الغيب: 7/ 63، أنوار التنزيل: 61، حاشية الكازروني: 1/ 265، حاشية الشهاب: 2/ 343.

(2) ينظر: أنوار التنزيل: 383.

(3) اللسان: مادة (ولد).

(4) روح المعاني: 1/ 421.

(5) ينظر: تاج العروس: 2/ 543.

(6) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 3/ 133، 6/ 196، مجمع البيان: 3/ 13.

الاثنين بخلاف الأب والأم، فكيف ثنيا على لفظ أحدهما وهو الأب؟ قال سيبويه:"إنما قالوا: أبوان؛ لأنهم جمعوا بين أبٍ وأبةٍ، إلاّ أنه لا يكون مستعملاً إلاّ في النداء إذا عنيتَ المذكر واستغنوا بالأم في المؤنث عن أبة، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا، فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين، وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد، وكأنّ مؤنثه أبة، كما أنّ مؤنث الوالد والدة"[1]. فالأبوان متفقان في اللفظ، لأنهما في الأصل أب وأبة، ثم استغني بالأم عن أبة، لالتباسه بالمذكر في النداء، إذ تلحقه الهاء بدلاً من ياء الإضافة،"لأنه من قال: يا أبي لا تفعل، ويا أمي لا تفعلي لم يقل: يا أمِّ، ويا أبِ، ولكن يقول: يا أبةِ لا تفعل، فجعل الهاء بدلاً من الياء"[2]. وكثيراً ما نجدهم يشبهون تثنية الأبوين بالقمرين ناظرين إلى أن الأبوين هما الأب والأم، ولم يعرجوا على أصل الأم إلاّ نادراً، في حين أن تثنية الأبوين تختلف عن تثنية القمرين، لأن القمرين هما الشمس والقمر.

جاء في تفسير قوله تعالى ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: **11**]، المراد بالأبوين الأب والأم، فغلّب جانب الأب لشرفه، ومثله من التغليب في التثنية القمران والعمران والخافقان[3]. وقال آخر: وأبواه هما أبوه وأمه، وغلّب لفظ الأب في التثنية، كما قيل: القمران، فغلّب القمر لتذكيره على الشمس[4]. وتجد من المفسرين من تنبه إلى هذا الأصل وأجرى الأبوين عليه، كالرازي والقرطبي، فقد ذكرا في تفسيرهما للآية الكريمة أن الأصل في الأم أن يقال لها أبة، وأبوان تثنية أب وأبة، وقد استغني بلفظ الأم عن أن يقال لها أبة[5].

وقيل في قوله تعالى ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [يوسف: **100**]، هما أبوه وخالته، لأنه يقال للأب والخالة أبوان، كما يقال للأب والأم أبوان[6]. وقيل بل كانا أباه وأمه،

(1) الكتاب: 2/ 112، المخصص: 13/ 172.

(2) المقتضب: 3/ 169.

(3) ينظر: غرائب القرآن: 4/ 206.

(4) ينظر: البحر المحيط: 3/ 182.

(5) ينظر: مفاتيح الغيب: 9/ 220، الجامع لأحكام القرآن: 5/ 68.

(6) ينظر: ليس في كلام العرب: 342، المغني: 2/ 686.

كما ذهب الطبري[1]؛ لأنه الأولى في استعمال الناس والمتعارف بينهم في الأبوين. ويؤيد هذا الرأي الرجوع إلى أصل الأم وأنها أبة أخرجت من الأب كغيرها من الأسماء المؤنثة الجارية على الفعل. وشرط ابن الحاجب أن يغلّب الأدنى على الأعلى في المثنى بالتغليب، كما فعلوا في القمرين؛ لأن القمر دون الشمس في الرتبة[2]، وشرط غيره تغليب الأعلى، وحجته البحران للملح والعذب وللمالح أعظم[3]، والذي نرجحه أن المذكر إنما يُغلّب، لأنه الأصل، وهو الأخف، كما سبق تقريره.

الجمع:

وهو ضم المختلف من الأسماء إظهاراً لأحدها، فقد ورد في جمعي المذكر السالم وجمع التكسير، والملاحظ فيما ورد من جمع المذكر السالم أن التغليب إنما يكون فيما يفرق بين مذكره والتكسير مؤنثه بالتاء من الصفات[4]، أو مما يغلّب فيه العاقل على غيره، فمن الأول قوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ﴾ [التوبة: 83]، أي مع النساء والضعفاء من الرجال فغلّب المذكر[5]. قال الطبري:"فاقعدوا مع مرضى الرجال وأهل زمانتهم والضعفاء منهم والنساء، وإذا اجتمع الرجال والنساء في الخبر، فإن العرب تغلّب الذكور على الإناث، ولذلك قيل: فاقعدوا مع الخالفين"[6]. وإنما صلح الخالفون للمذكر والمؤنث، لأن مفرده يفرق فيه بين المذكر والمؤنث بالتاء، لأنه بُني على الفعل، فإذا أخبر به عن جمع فيه ذكور وإناث غُلّب التذكير، كما سبق تقريره.

أما الخوالف في قوله تعالى﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: 93]، فهو مختص بالنساء كالقواعد، و (خالفة) صفة غلبت عليها الاسمية، ولم تجر على الفعل لذلك جُمعت جمع تكسير.

(1) ينظر: جامع البيان: 13/ 43.

(2) ينظر: الأمالي النحوية: 4/ 33.

(3) ينظر: شرح عقود الجمان: ورقة (30)، شروح التخليص: 2/ 54.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 183.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 8/ 217.

(6) جامع البيان: 10/ 141.

والتغليب للذكور قد يكون ذماً لهم، كما في (الخالفين) و (القاعدين) في قوله تعالى ﴿وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ [التوبة: 46]، أي مع النساء والصبيان وأهل الأعذار، وفي ذلك ذم لهم لاختلاطهم في القعود مع هؤلاء[1]. وقد يكون ذماً للإناث أيضاً، كما قال تعالى ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ [يوسف: 29]، وإنما قال (من الخاطئين) ولم يقل (من الخاطئات) تغليباً للذكور على الإناث، لأنه قصد الإخبار عن الذكور والإناث، والمعنى من الناس الخاطئين، أو من القوم الخاطئين[2]، ومثله قوله تعالى ﴿إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [النمل: 43]. قال تعالى ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [الأعراف: 83]، وإنما قال (من الغابرين) على جمع المذكر تغليباً للمذكر على المؤنث إذا اجتمعا[3].

وقد يكون التغليب مدحاً للإناث، كما في قوله تعالى ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم: 12]، وإنما لم يقل(من القانتات)؛ لأنه أراد: وكانت من القوم القانتين، أي من عداد المواظبين على طاعة الله والمقيمين عليها، لأن القنوت صفة تشمل من قنت من القبيلين، لأنه تعالى أخبر عنها، كما يُخبر عن الذكور[4]، فالقانتون أعم من القانتات، لأنه يُطلق على الذكور والإناث بالتغليب، وكذلك قوله تعالى ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: 43]، وجاء مع الراكعين دون الراكعات، لأن هذا الجمع أعم، إذ يشمل الرجال والنساء على سبيل التغليب[5].

---

(1) ينظر: معترك الاقران: 2/ 279.

(2) ينظر: الكشاف: 2/ 316، الجامع لأحكام القرآن: 9/ 175، البحر المحيط: 5/ 298.

(3) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 10/ 55، الكشاف: 2/ 93، أنوار التنزيل: 213.

(4) ينظر: مجاز القرآن: 2/ 261، الكشاف: 4/ 132، مفاتيح الغيب: 30/ 51، الجامع لأحكام القرآن: 8/ 204، أنوار التنزيل: 748، شروح التلخيص: 2/ 52.

(5) ينظر: معالم التنزيل: 1/ 347، لباب التأويل في معاني التنزيل: 1/ 347، غرائب القرآن: 3/ 196، البحر المحيط: 2/ 457، روح المعاني: 3/ 139.

قال المبرد: ولو قلت: كانت من المجتهدين وأنت تعني امرأة كان أفصح، لأنك تريد رجالاً ونساءً هي إحداهم، كما قال عـز وجـل ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: 12]، وقال جلّ ثناؤه ﴿إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الشعراء: 171][1].

وقيل: إنّ خطاب الذكور الذي يمتاز عن خطاب الإناث بعلامة كالمسلمين وفعلوا لا يدخل فيه الإناث على الصحيح[2].

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

قد صحّ إطلاق الجمع السالم على المختلط من الرجال والنساء تغليباً للمـذكر لغةً وحكماً، بدليل شمول النساء في الأحكام الشرعية ومعظمها جاء بصيغة التذكير كالمؤمنين والمسلمين وغيرهما كثير، ثم في خطابهم جميعاً بـ(يا أيها الذين آمنوا) وبـ(افعلـوا)، نحـو قولـه تعـالى ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقـرة: 36]، وقولـه تعـالى ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: 61]، فهل كان الخطاب للرجال دون النساء ؟

وصيغة (فعلـوا) كـذلك شـاملة للقبـيلين بطريـق التغليـب، بـدليل قولـه تعـالى ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 135]، وقوله ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [النساء: 66]، فهل الذكر والخير للرجال دون النساء؟

قد ورد التصريح بذكر النساء بصيغة جمع الإناث إلى جانـب ذكـر الرجـال بـصيغة جمـع المـذكر، نحـو قولـه تعـالى ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحـزاب: 35]، وقولـه تعـالى ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الفتح: 5]، وإن كنّ داخلات في قوله (المسلمين والمؤمنين) تغليباً للمذكر فذكرهن بلفـظ يخـصهن إزالـة للـشبهة[3]، لأن الموضـع يـوهم اختـصاص الرجـال بـالحكم[4].

(1) الكامل: 3/ 247.

(2) نهاية السول: 2/ 359 – 630، وينظر: الإتقان: 2/ 18.

(3) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 8/ 342.

(4) ينظر: مفاتيح الغيب: 28/ 82 – 83، 101.

وقد يرد التصريح بذكر النساء إلاّ أنهم يدخلن مع الرجال حكماً، نحو قوله تعالى ﴿ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ﴾ [البروج: 7]، ففي (المؤمنين) تغليب[1]، لأن المراد (بالمؤمنين والمؤمنات)، بدليل قوله تعالى في سياق السورة ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴾ [البروج: 10]، وهم أصحاب الأخدود[2]. وقوله تعالى ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾ [الفتح: 27]، تدخل المؤمنات المسجد الحرام آمنات ومقصرات لا يخفن، كما يدخل الرجال، إلاّ أن التحليق والتقصير جميعاً للرجال، والحلق أفضل، لذلك غُلّب المذكر على المؤنث وليس للنساء إلاّ التقصير[3]، ولم يخصصهن بالصيغة لدخولهن مع الرجال في (مقصرين)، كما دخلت حواء في الخطاب مع آدم في قوله تعالى ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة: 36]، لأنه خاطب آدم وامرأته[4]. ومن الثاني أعني ما غُلّب فيه العاقل على غيره قوله تعالى ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ [البقرة: 116]، فقال (قانتون)؛ لأن في جملة ذلك من يعقل فغلّب، وحكم الآية عام في جميع الخلق، لأن لفظ (كل) يقتضي الإحاطة[5]، فقال (قانتون) على تغليب أولي العلم[6]. وجعل بعضهم منه قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [البقرة: 159]، فقيل: وإنما قال (اللاعنون)؛ لأن من يعقل في جملة اللاعنين فغلّبهم[7]. ومما ورد من التغليب في

(1) ينظر: روح المعاني: 30/ 90.

(2) ينظر: أنوار التنزيل: 793.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 16/ 291.

(4) ينظر: معاني القرآن: 1/ 31.

(5) ينظر: جامع البيان: 1/ 507، معالم التنزيل: 1/ 100.

(6) ينظر: أنوار التنزيل: 49، حاشية الكازروني: 1/ 183، حاشية الشهاب: 2/ 228، روح المعاني: 1/ 503.

(7) ينظر: مفاتيح الغيب: 4/ 182، الجامع لأحكام القرآن: 2/ 186، روح المعاني: 2/ 24.

جموع التكسير قوله تعالى ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾ [النساء: 75]، خص (الولدان) بالذكر تغليباً للذكور، وهو جمع (وليد) مع أن المراد الذكور والإناث من العبيد والجواري، إذ يُقال للجارية والأمة (وليدة) وجمعها (الولائد)، فجاء التعبير على طريق التغليب[1]. وقال تعالى ﴿كَانُوٓاْ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: 176]، المراد بالإخوة: الإخوة والأخوات تغليباً لحكم الذكورة بقرينة قوله (رجالاً ونساء) الواقع بدلاً[2]. ونحوه قوله تعالى ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: 89]، فقال (مساكين) بلفظ المذكر تغليباً للتذكير في كلامهم، لأنه لا خلاف أنه لو أطعم الإناث لأجزأه[3].

الضمير:

وهو المُكنّى به عن المغلّب، وذلك نحو قوله تعالى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: 221]، فذكر الضمير في (يدعون)، مع أن المراد الذكور والإناث؛ لأن (أولئك) إشارة إلى المذكورين في قوله تعالى ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: 221]، من المشركين والمشركات فغلب المذكر على المؤنث في (يدعون)[4]. ونحوه قوله تعالى ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: 124]. فأولئك إشارة إلى الصالحين والصالحات، فأخبر عنهم بصيغة التذكير بقوله: (يدخلون)، لكونها صالحة لهم جميعاً بالتغليب. وقال تعالى ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ [النساء: 12]، أي الإخوة والأخوات من الأم المدلول عليهم بما تقدم، والتذكير

---

(1) ينظر: الكشاف: 1/ 543، مفاتيح الغيب: 10/ 187، اللسان: مادة (ولد)، غرائب القرآن: 5/ 101، روح المعاني: 5/ 74.

(2) ينظر: الكشاف: 1/ 590، أنوار التنزيل: 139، حاشية الشهاب: 3/ 209، روح المعاني: 6/ 41.

(3) ينظر: البيان في تفسير القرآن: 4/ 14.

(4) ينظر: نواهد الأبكار: ورقة 201.

في ضمير (كانوا) للتغليب[1]؛ لأن الكلالة الاخوة للام خاصة بدليل قراءة أبيّ (وله أخ أو أخت من الأم) وقراءة سعد بن أبي وقاص[2]. وله أخ أو أخت من أم). وقوله تعالى ﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: 237]، جاء الضمير في (تعفوا) و (تنسوا) مذكراً للتغليب؛ لأن الخطاب للرجال والنساء، لأن العفو من الطرفين يكون أقرب إلى حصول التقوى، فغلّب الذكور لأنهم أولياء العقود[3]. قال الرازي: "هذا خطاب للرجال والنساء جميعاً إلا أن الغلبة للذكور إذا اجتمعوا مع الإناث"[4]. وقال تعالى ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾[النور: 32]، جاء ضمير (يكونوا) مذكراً؛ لأنه عاد إلى مختلط، فالايامى و (الصالحين) للرجال والنساء[5].

ومن التغليب بدلالة سياق الكلام قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33]، فذكر الضمير في (عنكم) و(يطهركم) تغليباً[6] للذكور على الإناث، لأن الآية في نساء النبي صلى الله عليه وآله والمخاطبة لهن. قال تعالى ﴿إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: 32-33]، وقال تعالى ﴿ٱذْهَب بِّكِتَـٰبِى هَـٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ [النمل: 28]، فقال لفظ الجمع ولم يقل إليها، مع تقدم ذكر المرأة التي تملكهم؛ لأنه قال ﴿وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [النمل: 24]، فكأنه قال: فألقه إلى الذين هذا دينهم، اهتماماً منه بأمر الدين واشتغالاً به

---

(1) ينظر: روح المعاني: 4/ 207.

(2) ينظر: الكشاف: 1: 510، أنوار التنزيل: 105.

(3) ينظر: معالم التنزيل: 1/ 244، الجامع لأحكام القرآن: 3/ 208، لباب التأويل في معاني التنزيل: 1/ 244، غرائب القرآن: 2/ 382.

(4) مفاتيح الغيب: 6/ 156.

(5) ينظر: الكشاف: 3/ 63.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 14/ 183.

عن غيره، وبنى الخطاب في الكتاب على لفظ الجمع لذل[1] مغلباً الذكور عليهن، فجاء الضمير في التذكير دون التأنيث لأنه لما جمعهما غلب المذكر.

ويغلب التذكير في الضمير العائد إلى ما يصح وقوعه على المذكر والمؤنث، نحو قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةٌ فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ﴾ [الأنعام: 139]، في قراء[2] رفع (ميتة) تذكير الضمير (فيه) على التغلي[3]، لأن المراد بالميتة ما يعم الذكر والأنثى، فكأنه قيل: وإن يكن ميت فهم فيه شركاء. على أن كان تامة[4]. أما إذا نصب (ميتة) فلا يحتاج إلى التغليب لرجوع الضمير إلى (ما)[5]. ونحوه قوله تعالى ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ [النساء: 124]، فذكر الضمير في (وهو مؤمن) لتغليب[6] الذكر على الأنثى، كما غلّبه في قوله تعالى ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ ﴾ [النساء: 125]، ومثلها في التغليب قوله تعالى ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: 11]، فالضمير في (يذرؤكم) يرجع إلى الأنفس والأنعام فغلّب فيه العقلاء على غيرهم[7].

---

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 113/ 190. ومثله قوله تعالى { فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ } [البقرة 232]، فذكر الضمير في (تراضوا) مع تقدم ذكر النساء تغليباً للأزواج أو الأولياء عليهن، لأنه إما أن يخاطب به الأزواج الذين يعضلون نساءهم بعد انقضاء العدة ظلماً وقسراً وإما أن يخاطب به الأولياء في عضلهن أن يرجعن إلى أزواجهن. ينظر: الكشاف: 1: 369، روح المعاني: 2: 125.

(2) وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر وابن عامر. ينظر: التيسير في القراءات السبع: 107، النشر: 2/ 216، الإتحاف: 218.

(3) ينظر: أنوار التنزيل: 193، غرائب القرآن: 8/ 32.

(4) ينظر: الكشاف: 2/ 55.

(5) ينظر: حاشية الشهاب: 4/ 130.

(6) ينظر: روح المعاني: 5/ 138.

(7) ينظر: الكشاف: 3/ 462، مفاتيح الغيب: 27/ 150، مفتاح العلوم: 450، أنوار التنزيل: 639، غرائب القرآن: 25/ 27، حاشية الشهاب: 7/ 412، روح المعاني: 25، 16.

ولم يقل "يذرؤها" و"كم" في "يذرؤكم" هو نفسه في (جعل لكم من أنفسكم) وهم المخاطبون العقلاء الذين يتدبرون في هذا التكثير ويعتبرون به، فخصهم في الخطاب، وإن اشتركوا مع الأنعام في التوالد والتناسل، إلا أنه تعالى ميزهم بالعقل فغلّبهم على غيرهم، ولولا التغليب لكان القياس أن يقال يذرؤكم وإياها[1]. ومنه قوله تعالى ﴿وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: 28]، فذكر الضمير في (الوانه) لكون الإنسان من جملة المذكورين تغليباً له[2] على غيره، ولو أنّثه لرجع إلى الدواب والأنعام، ولكنه غلّب العاقل على غيره. ومنه قوله تعالى ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: 75-77]، رجع الضمير في (فانهم) إلى المشركين وأصنامهم مذكراً للتغليب؛ لأن معناه: إن عباد الأصنام مع الأصنام عدو لي، إلا أنه غلب من يعقل[3].

ويجوز أن يكون منهم من يعبد الله مع عبادته الأصنام فغلّب من يعقل، كما قال تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: 3]، ولذلك استثنى رب العالمين من جميع المعبودين، وجاء الضمير (هم) كناية عما لا يعقل؛ لأنهم لما ادّعوا أنها تضرُّ وتنفع وجب أن يعتقدوا فيها كونها عاقلة فاهمة[4]، ونحوه قوله تعالى ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: 63]، فغلب التذكير للتبكيت. وقال تعالى ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟﴾ [الأعراف: 194]، وقال ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ﴾ [الصافات: 93].

الاسم الموصول

وهو المبين بالصلة لعمومه، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور: 45]، فجاء بـ(مَنْ) تغليباً للعاقل على غيره، الا ترى أن الماشي على رجلين فيه

---

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 307.

(2) ينظر: مفاتيح الغيب: 26/ 21، غرائب القرآن: 22/ 89.

(3) ينظر: مجمع البيان: 7/ 193.

(4) ينظر: مفاتيح الغيب: 15/ 94.

عاقل وغير عاقل كالطائر[1]. فوقعت (مَنْ) عليهما تغليباً للإنسان على غيره، وذلك أن (مَنْ) للعاقل وتشمل غيرهم بحكم التغليب[2].

ونظيره قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ [الحجر: 20]، قيل المراد به الوحوش والبهائم[3]. لقوله تعالى ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [هود: 6]، وقعت (مَنْ) على العاقل وغيره بحكم التغليب، لاشتراكهم في طلب الرزق وشمول رزقه تعالى لهم جميعاً، كما شملهم الفناء في قوله تعالى ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن: 26]، يعني بني آدم وغيرهم من الحيوان، وعبر بـ(مَنْ) تغليباً[4] لمن يعقل؛ لأنه المنتفع بالتخويف دون غيره، فغلّبه بذكر (مَنْ) كما إنه المقصود في الإنكار في قوله تعالى ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: 17]، لأنه تعالى أراد كل ما عُد من دونه، فشمل الملائكة وعيسى عليه السلام وغيرهم من أولي العلم وأتى بـ(مَنْ) تغليباً[5] لهم على غيرهم مما عبد من الأصنام والأوثان. وقيل المراد به الأصنام[6]، وهو بعيد؛ لأن (مَنْ) لا تقع على غير العاقل إلا بالتغليب، وهو المناسب للمقام؛ لأن الذين عبدوهم، وإن امتلكوا العقل، فهم لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون فكيف بالأصنام التي لا تملك شيئاً ؟

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ ﴾ [الصافات:11]، فقال: (أم من خلقنا)، ومنهم

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: 1/ 175.

(2) ينظر: شرح المفصل: 3: 144 – 145، شرح الرضي على الكافية: 2/ 55، البحر المحيط: 5/ 176، البرهان في علوم القرآن: 4/ 412، المطالع السعيدة: 1/ 239.

(3) ينظر: معاني القرآن: 2/ 86.

(4) ينظر: أنوار التنزيل: 706، لباب التأويل في معاني التنزيل: 7/ 5، البحر المحيط: 8/ 192، معترك الأقران: 2/ 440، حاشية الشهاب: 8/ 134.

(5) ينظر: مفاتيح الغيب: 20/ 12، الجامع لأحكام القرآن: 10/ 93، أنوار التنزيل: 353، غرائب القرآن: 14/ 53، حاشية الشهاب: 5/ 320.

(6) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 412.

(الملائكة) وهي عاقلة، فغلَّب[1] ذلك على ما لا يعقل، لأنه تعالى خلق من خلائقه الملائكة والسموات والأرض والمشارق والكواكب والشهب والثقب والشياطين والمردة، ثم كنى عنهم بـ(مَنْ) تغليباً[2] لمن يعقل على غيره.

إنّ التغليب قد يكون بدليل عموم لفظ متقدم، وقد يكون بغير عموم سابق، وإنما يكون لاحقاً لـ(مَنْ) كما تقول: اشترِ مَنْ في الدار غلاماً كان أو جارية أو فرساً[3]، فهو بمنزلة من يقول: رأيت ثلاثة: زيداً وعمراً وحماراً[4]؛ لأن (مَنْ) في وجهها لذوي العلم، وتقع على ما لا يعلم تغليباً بدليل عموم سابق أو لاحق يشمل الجنسين عند اشتراكهما في وصف ما كقوله تعالى ﴿ءَامِنًا ﴾[آل عمران:97]، فمن قال: إنه أمان عام للناس وغيرهم[5]، فإنما جوز أن يدخل في صفة الأمن به الوحش والطير أيضاً، لأنه يُعبَّر بـ(مَنْ) عن الجنسين جميعاً إذا جاز دخولهما تحتها لتغليب من يعقل على ما لا يعقل عند الاشتراك في الصفات، كما اشتركا بصفة المشي في قوله تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ [النور: 45]، فإنه سبحانه كما قال (فمنهم) فغلّب[6] العقلاء في الضمير جاز أن يعبِّر بـ(مَنْ) عما لا يعقل لوقوع الاشتراك. وهذا يدلّك إلى غلبة صفات من يعقل على صفات ما لا يعقل في كلامهم، وإن كان جنس من يعقل في اللفظ المذكور أقل من جنس ما لا يعقل[7].

ومن ذلك قوله تعالى ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [آل عمران: 83]،

(1) ينظر: البيان في تفسير القرآن: 8/ 486.
(2) ينظر: الكشاف: 3/ 337، أنوار التنزيل: 590، حاشية الشهاب: 7/ 263.
(3) ينظر: شرح الكافية، للرضي: 2/ 55.
(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 305.
(5) ينظر: حقائق التأويل في متشابه التنزيل: 5/ 189.
(6) ينظر: شرح الكافية، للرضي: 2/ 55.
(7) ينظر: حقائق التأويل في متشابه التنزيل: 5/ 189-190.

فإسلام من في الأرض يشمل غير العقلاء كالبهائم على أن معناه الاستسلام ههنا[1]. وعبر بـ(مَنْ) لاختلاط العقلاء بها في استيطان الأرض، ومثلها في قوله ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [النور: 41]، فعبر عنهم بـ(مَنْ) للتغليب[2] وإن كان تسبيح المطيعين من العقلاء دون غيرهم فقد كنى عن الجميع بـ(مَنْ) تغليباً للعقلاء على غيرهم. وقد يُغلَّب غير العاقل لكثرته العددية على العاقل إذا اجتمعا، وأريد معنى التعظيم والإكبار أو الإنكار والاحتقار، وذلك باستعمال (ما)، لأنها تخص[3] أو تغلب[4] في غير العاقل، نحو قوله تعالى ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: 96]، وهو الأصل[5]، والمشهور في استعمالها هذا إذا أريد بها الذات[6]، أما إذا أريد الوصف أو النوع فليس من التغليب، ذلك لأن (ما) تستعمل لصفات العقلاء، كما تستعمل لذوات غير العاقل فيكون الاستعمال في طرف واحد، والتغليب يوجب اجتماع طرفين تقول: مَنْ عندك؟ فيقول: زيد، فتقول ما زيد؟ فيقول جواد أو بخيل أو نحو ذلك، وتقول: ما عندك؟ فتجيب عن كل شيء ما خلا مَنْ يعقل إلا أن تقول: رجل فتخرجه إلى باب الأجناس[7]، نحو قوله تعالى ﴿طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: 3]، وإنما قال (ما طاب) ولم يقل: من طاب، لأنه أراد به الجنس[8]. وقيل: أريد به الصفة[9]، وقد جاء للعاقل، بدليل قوله تعالى حاكياً عن امرأة عمران ﴿مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: 35]،

(1) ينظر: اللسان، مادة (سلم).

(2) ينظر: أنوار التنزيل: 471، روح المعاني: 18/ 169.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 135.

(4) ينظر: المطالع السعيدة: 1/ 239، معترك الأقران: 2/ 557، حاشية الشهاب: 3: 101.

(5) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 171، البرهان في علوم القرآن: 4/ 399.

(6) ينظر: المقتضب: 1/ 441، 3/ 63.

(7) ينظر: نفسه: 1/ 41، 2/ 52، 4/ 217.

(8) ينظر: مفاتيح الغيب: 9/ 179، غرائب القرآن: 4/ 183.

(9) ينظر: الكشاف: 2/ 496، أنوار التنزيل: 107.

لأن المبهمة تقع على كل شيء ولا اختصاص لها. أما المختصة فإنها تقع على من يعقل في الجملة تغليباً بدليل المقام، نحو قوله تعالى ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: 116]، وإنما جاء بـ(ما) التي لغير أولي العلم تغليباً[1]، لأنه إنما غلّب غير العقلاء تحقيراً[2] لشأن أن يجعلوا آلهة أو أبناء لله تعالى، فكأنهم في حكم غير العقلاء بالنظر إلى مقام الألوهية، والدليل على دخول العقلاء في (ما) أن الكلام في نفي الولد والمفروض في الولد أن يكون من العقلاء وإنه قال بعد ذلك: (كل له قانتون) حيث جمعه بالواو والنون مغلباً فيه العقلاء؛ لأن المخلوقات كلها تقنت لله تعالى، وقنوت الجمادات في ظهور صنعة الخالق عليها[3]، أو إن ذلك من قنوتها والله أعلم، ومن ذلك قوله تعالى ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ [الأنبياء: 98]، فشمل قوله (وما تعبدون من دون الله) العقلاء وغيرهم، والدليل على دخول المعبودين من العقلاء على جهنم مع من عبدوهم نزول الآية بعدها مخصصة[4]، إذ قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم﴾ [الأنبياء: 101]، فأخرج تعالى من عبد من الملائكة والأنبياء عليهم السلام وبقي الشياطين والفراعنة وغيرهم فغلّب عليهم الأصنام وما لا يعقل عموماً[5]، تحقيراً لشأنهم وشأن من أشرك بالله تعالى.

ومنه قوله تعالى ﴿أَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَٰؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ [الفرقان: 17]، فقد استعمل (ما) لتغليب[6] الأصنام وغيرها مما لا يعقل تحقيراً لهم. ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [النحل: 49]، فعبر عن

(1) ينظر: أنوار التنزيل: 49، حاشية الكازروني: 1/ 183، حاشية الشهاب: 2/ 228، روح المعاني: 1/ 503.

(2) ينظر: الكشاف: 1/ 307.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 2/ 86.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 339.

(5) ينظر: الكشاف: 3/ 84.

(6) ينظر: أنوار التنزيل: 478.

الساجدين بـ(ما) لا بـ(من)، لأنه قد تقدم[1] ذكر الأصنام والكفار، في حين قال في سورة الحج ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الحج: 18]، فعبّر بـ(مَنْ)، لأنه تقدم[2] ذكر المؤمنين وسائر الأديان فقدم (من في السموات) تعظيماً لهم ولها فتبين أنه أورد كل آية بما يليق بمقامها[3] وقد أتي بما للتغليب[4]؛ لأن الحكم للأغلب.

وقيل: إن التغليب بـ(ما) للكثرة إذ أكثر المخلوقات لا تعقل. قال أبو حيان: وحيث جيء بـ(ما) كان تغليباً للكثرة[5]. وقد قال تعالى ﴿ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [آل عمران: 109]، فجاء الخبر بـ(ما) للتغليب[6]؛ لأن ما لا يعقل أكثر ممن يعقل في العدد والحكم للأغلب، كما أن (ما) أكثر وقوعاً في الكلام من (مَنْ) فأعطوا ما كثرت مواقعه للتكثير وما قلت للتقليل[7]. ومنه قوله تعالى ﴿ بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ ﴾ [العاديات: 9]، وإنما لم يقل (من) في القبور، بل قال (ما في القبور) بحكم التغليب[8] فإن أكثر ما في الأرض ليسوا مكلفين وكذلك قوله تعالى ﴿ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾ [الحج: 2]، فجاء بـ(ما) لكثرة غير العقلاء وغلبتهم على العقلاء أو لشدّة الهول تتعطّل جميع القوى العقلية، فتكون الغلبة للكثرة وبخاصّة الرضيع لضعفه بقلّة حيلته فهو في عداد ما لا يعقل.

---

(1) وهو قوله تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ..... أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ ﴾ [35- 45].

(2) وهو قوله تعالى { هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ } [القيامة 17].

(3) ينظر: غرائب القرآن: 13/ 78-79.

(4) ينظر: معالم التنزيل: 4/ 94، لباب التأويل في معاني التنزيل: 4/ 94.

(5) البحر المحيط: 5: 176.

(6) ينظر: معالم التنزيل: 4/ 94، لباب التأويل في معاني التنزيل: 4/ 94.

(7) ينظر: معترك الأقران: 2/ 557-558.

(8) ينظر: مفاتيح الغيب: 32/ 68، غرائب القرآن: 30/ 151.

اسم الإشارة

ورد تغليب المُشار إليه لفظاً وذلك بإخراج غير العاقل مخرج العاقل إذا أشرك بينهما بجعل اللفظ المختص بأحدهما واقعاً عليهما تغليباً للعاقل على غيره، نحو قوله تعالى ﴿يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: 18]، فقال (هؤلاء) مع أنها حجارة، والمستعمل في الكلام ذه، تغليباً للعاقل، لاعتقادهم أنها تشفع لهم[1]. ونظيره قوله تعالى ﴿نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: 65]، وقوله ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ۝٩٨ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: 98-99]، بدليل الإخبار عنها بالواو والنون، وهما مختصان بالعاقل تغليباً له عليها لتبعيته لها تحقيراً له، ولولا التغليب لظن خلاف ذلك.

تغليب العلم

وذلك إذا اشتهر اسم على أحد المسمين به بكثرة الاستعمال غُلّب عليه، فصير علماً له، لا بوضع واضع معين، بل لأجل الغلبة؛ لأنها تمنع تطرق احتمال الشركة إليه، فيصير كالعلم الخاص في دلالته على الذات المعينة بحيث لا يحتاج إلى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه[2]، فقد يكون للفظ عموم بحسب المعنى فيحصل له بحسب الاستعمال تخصيص ببعض أفراده الموضوعة له[3]، وذلك بالألف واللام أو بالإضافة؛ لأن الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعاً أن يكون باللام والإضافة.. وأن المضاف وذا اللام الغالبين في العملية يجب كونهما أشهر فيما غُلّبا فيه منهما في سائر الأفراد التي شاعا فيها قبل العملية[4].

---

(1) ينظر: مجاز القرآن: 1/ 276، 2/ 38، 42، الكشاف: 2/ 230، أنوار التنزيل: 275.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 47، 2/ 136.

(3) ينظر: الفوائد الضيائية: 1/ 223، حاشية الكازروني: 1/ 16، حاشية الشهاب: 1/ 51، 60.

(4) شرح الرضي على الكافية: 1/ 43، 2/ 136.

إنّ التعيين بالتغليب قسيم للتعيين بالوضع؛ لأن الاسم إذا غلب صار كالمتواضع عليه وجرى مجرى العلم في إفادة التعريف[1]، نحو قوله تعالى ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 175]، وقيل ويعني به إبليس[2]، لأنه علم له بالغلبة[3]. ولكن المغلّب من الأعلام ليس علماً على الحقيقة؛ لأن العلم معرفة بالوضع، والمغلَّب يكون بالألف واللام بالإضافة[4]، وهو ما لم يوضع بوضع خاص، والعلم موضوع[5]. ولا يدل على وجود لا في مسماه[6]، والمغلَّب قد غلب على بعض ما له معناه واشتهر به اشتهاراً تاماً[7]. وهو أعرف من العلم، لأنّ كل معرفة غلبت من غيرها فهي أعرف منها[8]، والعلم لا يلزم الألف واللام؛ لأنه إن سمي به من دونهما امتنع ذكرهما وإن كانت التسمية مقارنة للألف واللام وجب ذكرهما قال ابن الحاجب: إن سُمِّي بالألف واللام وجبت وإنْ سُمِّي بغيرها امتنعت [9].

أما المغلَّب فإنه يلزمها ولا يحذفان منه، لأنّ من قاعدتهم الممهدة أن لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه إذا لم يكن مضافاً إلا معرفا بلام العهد سواء كان علماً أم لا كالبيت والنجم[10]، ومن ذلك قوله تعالى﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125]، و (البيت): الكعبة، كما قال تعالى ﴿الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ﴾

(1) ينظر: شرح المفصل: 1/ 40.

(2) ينظر: الكشاف: 1/ 481، أنوار التنزيل 97.

(3) ينظر: روح المعاني: 4/ 115.

(4) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 156.

(5) ينظر: الأمالي النحوية، لأبن الحاجب: 2/ 166، 4/ 132، الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 82.

(6) ينظر: شرح المفصل: 1/ 40.

(7) ينظر: شرح الألفية، لأبن الناظم: 103.

(8) ينظر: كشف المشكل: 2/ 85.

(9) ينظر: الأمالي النحوية: 4/ 38.

(10) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 188.

[المائدة: 97]، وهو اسم غالب على الكعبة، كالنجم على الثريا[1]، فتلزمه اللام أو الإضافة، لأنهما هما المعرفة في الحقيقة، وبغيرهما يصبح الاسم نكرة. وقد غلّب البيت على الكعبة حتى إذا أطلق لا ينصرف إلى غيره، وصار علماً بالغلبة كالنجم والدبران والعيوق.

وقال تعالى ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: 1]، (والنجم): الثريا، وهو اسم غالب لها[2]، واصل النجم أسم جنس لكل كوكب ثم صار علماً بالغلبة[3]. وإنما قيل: أصله اسم جنس، لأن الأصل في الوضع العموم، إذا كان المفهوم من اللفظ أمراً كلياً صالحاً، لأن يشترك فيه كثيرون، ثم أنه في العرف يختص بشيء بعينه مثل النجم، فإنه في الأصل اسم لكل نجم، ثم اختص في العرف بالثريا[4]. واللام في النجم لازمة، كما في البيت؛ لأنه لم يصر علماً إلا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم فلو لم تكن مقصودة قصد الجيم من جعفر لم يؤت بها[5]. قال المبرد:"فأما قولهم (النجم) إذا أردت الثريا فإنه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علما وإن فارقتاه رجع إلى أنه نجم من النجوم"[6]. ولا يجوز أن تقول: هذا النجم، وأنت تعني غير الثريا إلا أن تخرجه على العهد، فتقول: هذا النجم الذي تعلم، كما تقول: هذا الكوكب الذي تعلم[7]. وذلك إن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب[8]. قد جرى ذكره من قبل، وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر

---

(1) ينظر: الكشاف: 1/ 309، أنوار التنزيل: 51، الجنى الداني في حروف المعاني: 218، حاشية الشهاب: 2/ 236، روح المعاني: 1/ 519.

(2) ينظر: الكشاف: 4/ 27، الجامع لأحكام القرآن: 17/ 82، أنوار التنزيل: 697.

(3) ينظر: حاشية الشهاب: 8/ 109، روح المعاني: 27/ 38.

(4) ينظر: مفاتيح الغيب: 1/ 51.

(5) ينظر: ينظر الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 100، شرح الرضي على الكافية: 1/ 139.

(6) المقتضب: 4/ 324 – 325.

(7) ينظر: المخصص: 9/ 9.

(8) ينظر: شرح المفصل: 2/ 9.

لشهرته، فاللام التي في الأعلام الغالبة من القسم الثاني[1]؛ لأنه كان بين المتخاطبين فيها عهد، ثم غلبت لكثرة استعمالها[2]. فاللام في الأصل لتعريف العهد، ثم يعرض للام العهدية الغلبة كالبيت[3]؛ فهي لام الغلبة التي كانت في الأصل للعهد[4] قبل أن تعرض لها الغلبة.

واللام العهدية لا تفيد تغليباً؛ لأن المسمى بها يبقى في نطاق التعريف العهدي ما لم يكثر في الاستعمال ويشتهر، فإذ غُلِّب أفادت تغليباً؛ لأن المغلَّب كان معهوداً للمخاطبين قبل أن يُغَلَّب.

والفرق بين العهدية والتغليبية أن التغليبية تكسب المسمَّى بها شيئاً زائداً على ما كان يكسبه مع العهدية؛ لأنها حينما تدخل على الاسم يتعين المسمى دون غيره من الأسماء قاطبة، ولأنها في التغليب تصبح جزءً من الكلمة مقصودة مع حروفها؛ لأنها إن نزعت خرجت من التغليب.

قال سيبويه في باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم:"وأما ما لزمته الألف واللام فلم يسقطا منه، فإنما جُعل الشيء الذي يلزمه ما يلزم كل واحد من أمته وأما الدَّبران والسِّماك والعيوق وهذا النحو، فإنما يلزم الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه"[5]. فقد تحولت هذه الأوصاف بالتغليب إلى أعلام دالة على ما غلبت عليه ولزمت الألف واللام، لأنهم أرادوا فيها معنى الصفة[6]. فكانتا دليلاً على تغليب الوصفية فيها، وليس التغليب بزيادة (أل) لتكون رمزاً دالاً على المعنى القديم تلميحاً فوق دلالته على المعنى الجديد كما قيل[7]، وإنما ذلك يعود إلى اختصاصها بموصوفاتها،

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 136.

(2) ينظر: شرح المفصل: 1/ 41.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 131.

(4) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 218، المغني: 1/ 51.

(5) الكتاب: 2/ 101 – 102.

(6) ينظر: شرح المفصل: 1/ 42.

(7) ينظر: النحو الوصفي من خلال القرآن: 436.

لأنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الأبنية التي هي الدِّبران والسِّماك والعيُّوق ولا يطلق عليها الدابر والعائق والسامك، وإن كانت بمعناها للفرق، كما أن الألف واللام لا تلزمان كل الأعلام الغالبة من الصفات، فالحارث والعباس وما كان مثلهما تدخلهما اللام تغليباً للوصفية ولا تلزمهما؛ لأن تعريفهما بالوضع والعلمية دون الألف واللام[1]، لأنهما لم يحدثا تعريفاً[2]، والتغليب في قولنا: حارث وعباس للاسمية؛ لأن الألف واللام لا تلزم الاسم فالتغليب قد صيَّر هذه الأوصاف أعلاماً وأسماء لشهرتها بكثرة الاستعمال.

وكما غلبت الأعيان كالنجم والبيت كذلك غلبت في المعاني، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [الأعراف: **130**]، (بالسنين) أي بسني القحط والجدب، والسنة من الأسماء الغالبة كالدابة والنجم[3]؛ لأنها غلبت على عام القحط لكثرة ما يذكر عنه ويؤرخ[4]. والسنة تطلق على الحول وعلى الجدب ضد الخصب، ولكن التخصيص يقتضي كونها علماً كسائر أخواتها، فصار علماً على عام القحط منصرفاً إليه عند الإطلاق كسائر الأعلام الغالبة وفي تشبيهها بالدابة والنجم دليل على أن تغليبها كان بحكم العرف.

وقد جعلها الزمخشري ضمن أسماء الجنس الغالبة فقال: "والإله من أسماء الأجناس كالرجل والفرس اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل، ثم غلب على المعبود بحق، كما أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وكذلك السنة على عام القحط والبيت على الكعبة والكتاب على كتاب سيبويه"[5].

ومنه قوله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾ [الأعراف: **187**]، والساعة من

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 1/ 43.

(2) ينظر: شرح الألفية، لابن الناظم: 102.

(3) ينظر: الكشاف: 2/ 104-105، غرائب القرآن: 9/ 28.

(4) ينظر: أنوار التنزيل: 219، البحر المحيط: 4/ 369، روح المعاني: 9/ 28.

(5) ينظر: الكشاف: 1/ 36.

الأسماء الغالبة كالنجم للثريا والكوكب للزهرة[1]. وقيل: "علم بالاستقراء أن مثل هذه الأسماء إنما تكون لموجودات محققة لا لأمور مفروضة مقدرة إلا نادراً كالساعة"[2]. إن (الساعة) ليست نادرة في هذا الباب فهناك الطامة، والآزفة، والصاخة، والقارعة، والقيامة، والحاقة، والواقعة وغيرها، وكلها أسماء غالبة[3] جاءت بالهاء للتهويل؛ لأنها شاملة لجميع الخلق دفعة واحدة. قال أبو حاتم الرازي: "والقيامة هو فعل قد يكون من جميع الخلائق دفعة واحدة فلذلك أدخل فيه الهاء فقيل يوم القيامة ولم يقل يوم القيام"[4].

ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: **196**]، الحج لغة: القصد، والاعتمار: الزيارة، فغلبا على قصد البيت وزيارته للنسكين المعروفين[5]. وقد صارا غالبين، لاستعمالهما في نوع مخصوص ينصرف الفهم إليه عند الإطلاق كما غلب اللقاء على القتال كالنزال[6]، والنبذ على ما ينسى[7]، والسلم على الصلح[8]، والجنة على دار الثواب[9]، والإحسان على الفضل[10]، والحرور على السموم[11]، فمنها ما لحق

(1) ينظر: الكشاف: 2/ 134، 3/ 227، مفاتيح الغيب: 15/ 84، أنوار التنزيل: 230، 541، روح المعاني: 9/ 116.

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف: 1/ 256.

(3) ينظر: روح المعاني: 27/ 61، 111.

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف: 1/ 256.

(5) ينظر: الكشاف: 1/ 324، مفاتيح الغيب: 4/ 175- 176، أنوار التنزيل: 57-58، اللسان: مادة (حجج) و (عمر).

(6) ينظر: الكشاف: 2/ 162، غرائب القرآن: 10/ 7، روح المعاني: 10، 12.

(7) ينظر: أنوار التنزيل: 21.

(8) ينظر: مفاتيح الغيب: 5/ 223.

(9) ينظر: الكشاف: 1/ 256، حاشية الجرجاني: 1/ 257.

(10) ينظر: الفروق اللغوية: 162.

(11) ينظر: أنوار التنزيل: 577.

بالأعلام كالجنة[1]، والكتاب ونحوهما، ومنها ما لم يلحق كالحج والعمرة ونحوهما لاشتهارهما في نوع مخصوص لا أنهما علمان[2].

تغليب الوصف

إذا عرض التخصيص للصفة، لشهرة الموصوف أخرجها عن الوصفية وصيرها علماً بالغلبة، فتجري مجردة عن الموصوف بخلاف الصفة الصريحة فإنها تلزم الموصوف ولا تفارقه، لأنه لا يحسن استعمالها مفردة والاقتصار عليها يجعل الكلام ملبساً وغير مفيد."فلا يحسن أن تقول: جاءني طويل ورأيت جميلاً أو قبيحاً وأنت تريد: جاءني رجل طويل ورأيت رجلاً جميلاً أو قبيحاً ولا تقول: سكنت في قريب تريد في مكان قريب مع دلالة السكنى على المكان"[3]. ومع الصفة الغالبة لا يكاد يذكر الموصوف؛ لأن"خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلة في مفهوم الوصف مع ملاحظة اتصافه بمفهوم المشتق منه فلا يصح إجراؤه على غيره"[4]. فحذف الموصوف إنما هو شيء قام الدليل عليه، وهو غلبة استعمال الصفة مفردة على موصوفها، لشهرته بها، لاختصاص الصفة به بكثرة الاستعمال لأنه إذا استبهم أمر الموصوف كان حذفه غير لائق. يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ أَنِ اَعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [سبأ: 11]، أي دروعا واسعات[5]، و"سابغة"من الصفات التي غلبت عليها الاسمية حتى ترك ذكر موصوفها[6]. قال عنترة بن شداد: (طويل)

إذَا مَا مَشَوا في السَّابِغَاتِ حَسِبْتَهُمْ سُيُولاً وَقَدْ جَاشَتْ بِهِنَّ الأَبَاطِحُ

(1) ينظر: الكشاف: 1/ 256.

(2) ينظر: حاشية الشهاب: 2/ 260.

(3) ينظر: التفسير القيم/ 268.

(4) ينظر: حاشية الكازروني: 1/ 62.

(5) ينظر: الكشاف: 3/ 282، أنوار التنزيل: 567.

(6) ينظر: غرائب القرآن: 22/ 45.

وقال عبد الله[1] بن الزَّبِيْرِ الأسدي: (طويل).

وَسَابِغَةٍ تَغْشَى البَنَانَ كأنَّها أَضَاةٌ بِضَحْضَاحٍ مِنَ الماءِ ظَاهِرِ

فجاء بها مفردة بغير موصوفها بتغليب الاسمية عليها فاستعملها مفردة كما غلَّب جانب الاسمية من قرأ[2] قوله تعالى ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة: 60]، إذ قرأه[3] (عُبَّدَ الطاغوتِ) وأصله الصفة[4]، ولكنه استعمل استعمال الأسماء وجرى في بناء الصفات على أصله كما استعملوا الأبرق والأبطح استعمال الأسماء فكسر تكسير الأسماء فقيل: الأباطح والأبارق ولم يصرفا كأحمر واصلهما الصفة. فالتغليب في الصفة إنما هو في جريها مجرى الأسماء فتجيء غالباً من دون موصوفها كالأسماء. وقيل"إن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إنما يحسن بشرطين أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره، الثاني: أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم والجاهل والمتلقي والرسول والنبي ونحو ذلك مما غلب استعمال الصفة فيه مجردة عن الموصوف فلا يكاد يجيء ذكر الموصوف معها"[5].

فالتغليب شرط لإقامة الصفة مقام موصوفها، لاستعمالها من دونه بعد أنْ اختصت به فعرف بها لاشتهارها بغلبتها عليه، لأن"معنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف لفظاً عن كونه وصفاً، أي لا يتبع الموصوف لفظاً"[6].

(1) ينظر: اللسان: مادة (سبغ)، خزانة الأدب: 1/ 345، تاج العروس: 6/ 15.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 231.

(3) وهي قراءة الأعمش. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 33.

(4) ينظر: الكشاف: 1/ 625-626، أنوار التنزيل: 155.

(5) التفسير القيم: 267-268.

(6) شرح الرضي على الكافية: 1/ 47.

فالصفة الغالبة، لاختصاصها بما وضعت له، لا تحتاج إلى موصوف لتعين دلالتها، لأنها أقيمت مقامه، لاشتهاره بها إذ كثر في كلامهم ودليل ذلك ما ذكره سيبويه أنهم يحذفون التنوين من كل اسم غالب وصف بابن ثم أضيف إلى اسم غالب فقال في باب ما يحرك فيه التنوين في الأسماء الغالبة:"إلاّ أن يكون شيء من ذا يغلب عليه فيعرف به كالصعق وأشباهه فإذا كان ذلك لم ينون وتقول: هذا زيدٌ ابنُ عَمْرِكَ إلا أن يكون ابنُ عَمْرِكَ غالباً كابن كُراع وابن الزبير وأشباه ذلك"[1]. فلما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا منها التنوين وكذلك الصفة الجارية مجرى الاسم بالتغليب وفي ذلك يقول سيبويه:"وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم فإذا كان كذلك حسن فمن ذلك: الأبرق والأبطح واشباههما"[2]، وذلك لما غلب عليهما حكم الأسماء أجروهما مجرى الأسماء، لأن التغليب في الصفة قد جعلها كأنها الموصوف بعينه، فجاءت مجردة عنه وجارية مجراه في الأخبار، كما صيرها كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف، وذلك قولهم الأبطح واصله أن يقال مكان أبطح، ثم غلبت الصفة، وصارت كاسم الجنس ومثله الفارس والصاحب والراكب أصل ذلك الصفة وإنما غلبت فصارت كاسم الجنس، ولذلك تجمع جمعه فيقال: فارس فوارس، وصاحب صواحب، وراكب رواكب، كما يقال: كاهل كواهل، فالفارس راكب الفرس خاصة، والراكب راكب الجمل خاصة[3]. وجاء في المخصص: "وربما جمعت العرب الاسم الذي أصله صفة على لفظ الصفة كأنهم يذهبون به إلى أنه صفة غلبت كما سمّوا بما فيه الألف واللام وتركوا الألف واللام بعد التسمية كالحسن والعباس والحارث كأنهم قدروا فيه الصفة.. ولو جمع إنسان الحارث على ما توجبه الصفة فقال: الحُرَّاث لجاز، لأنه صفة غلبت"[4].

إنّ الصفة وإنّ غلبت عليها الاسمية، يلمح فيها معنى الوصف وعلى ذلك ادخلوا

(1) الكتاب: 3/ 504، 507.

(2) نفسه: 1/ 228.

(3) ينظر: شرح المفصل: 3/ 63.

(4) 17، 86.

الألف واللام على الحارث والعباس تغليباً لجانب الوصفية وكسَّروهما فقالوا: الحوارث والعوابس تغليباً لجانب العلمية، كما يغلب العلمية من يقول: حارث وعباس. قال سيبويه:"إن الذين قالوا: حارث قالوا: حوارث إذا أرادوا أن يجعلوا ذلك اسماً ومن أراد أن يجعل الحارث صفة كما جعلوه الذي يحرث جمعوه كما جمعوه صفة، إلا أنه غالب"[1]. فإقرار اللام للإيذان ببقايا أحكام الصفة، ومن لم يثبت اللام خلصهما اسمين، وعرَّاهما من مذهب الوصفية في اللفظ[2]، وكذلك"الأبرق والابطح، وان استعملا استعمال الأسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة أنهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت أنّ معنى الوصف مقر فيهما"[3]. فإثبات الألف واللام في الأعلام الغالبة من الصفات تغليب لجانب الوصفية سواء كان ذلك مدحاً أم ذماً، يدل على ذلك قراءة من قرأ[4] قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: **199**]، بكسر السين من (الناس)، أي الناسي[5]، وهو آدم عليه السلام من قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ ﴾ [طه: **115**]، فصارت (الناسي) صفة غالبة كالنابغة والصعق، وكذلك الحارث والعباس والحسن والحسين هي، وإن كانت أعلاماً، فإنها تجري مجرى الصفات، لأن ما جاء من الأعلام وفيه لام التعريف فإنما لما فيه من معنى الفعل والوصفية ثناء عليه كان ذلك أو ذماً له[6].

فمن الصفات الغالبة ما يصل إلى حد العلمية، ومنها ما لا يصل ولكن تجري عليها أحكام الاسم، لغلبة الاسمية عليها، فتستعمل مفردة - أي من دون موصوفها - ومكسَّرة كما تكسّر الأسماء.

---

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 404-405.

(2) ينظر: شرح المفصل: 1/ 43.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 47-48.

(4) وهي قراءة سعيد بن جبير. ينظر مختصر في شواذ القرآن: 12.

(5) ينظر: المحتسب: 1/ 119، الكشاف: 1: 349، أنوار التنزيل: 68.

(6) ينظر: المحتسب: 1/ 119-120.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: 56]، وقوله ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ ﴾ [البقرة: 285]، و﴿ وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا ﴾ [الفرقان: 27]، و ﴿يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة: 273]، و ﴿وَكَانَ ٱلۡكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرٗا ﴾ [الفرقان: 55].

ومن الجمع قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ ﴾ [الانفطار: 13-14]، وقوله ﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴾ [الحجر: 45]، و ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ ﴾ [الأحزاب: 35]، و ﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [البقرة: 254]، وهو كثير جداً في القرآن وكلام العرب[1]. فقد جاءت الصفات من دون ذكر موصوفاتها، لغلبة الاسمية عليها، كما جاء الكثير منها مجموعاً جمع سلامة لقوة الجمع السالم في الصفات؛ لأنه الأصل[2].

فالصفات التي يغلب عليها جانب الفعلية تجمع جمع سلامة، والتي يغلب عليها جانب الاسمية تجمع جمع تكسير، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ ﴾ [المائدة: 4]، والجوارح من الطير والسباع والكلاب ذوات الصيد، والواحدة جارحة، وهي صفة غالبة، إذ لا يكاد يذكر معها موصوف[3]، لغلبة الاسمية عليها فكسرت تكسير الأسماء في الجمع نحو: أفكل وأفاكل، وأرنب وأرانب[4]، كما كسرت (قاعدة) على القواعد في قوله تعالى ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ ﴾ [البقرة: 127]، وهي الأساس والأصل لما فوقه، وهي صفة غالبة ومعناها الثابتة[5]. أما القواعد من النساء فواحدها قاعد بغير هاء، وهو من القعود عن الحيض[6]. وأريد به النسب ولم يجر على الفعل[1]

---

(1) ينظر: التفسير القيم: 268.

(2) ينظر: شرح المفصل: 5/ 24، 28.

(3) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 1/ 207.

(4) ينظر: شرح المفصل: 5/ 64.

(5) ينظر: الكشاف: 1/ 311، مفاتيح الغيب: 4/ 62، أنوار التنزيل: 51.

(6) ينظر: جامع البيان: 1/ 546، المذكر والمؤنث، الأنباري : 1/ 154.

وجرت (قاعدة) التي بنيت على الفعل مجرى (قاعد) في الجمع، لأنها صفة غالبة فكسّرت تكسير الأسماء في الجمع تغليباً لجانب الاسمية على الفعلية، كما غُلّب جانب الاسمية في (دابة) فحذفوا الموصوف لكثرته في كلامهم. وكسَّروها، وإن كانت في الأصل صفة، لأنها من دَبَبْتَ[2]، أو من دبَّ يدبُّ فهو دابٌّ إذا مشى مشياً فيه تقارب خطو[3]، وقد غلبت على ما يركب من الدواب[4]، فجرى مجرى الأسماء، كما أن أبطح صفة واستعملت استعمال الأسماء فقالوا: الأباطح، وكنّا في الأبطح ونزلنا في البطحاء، فلا يذكرون الموصوف كأنها اسم والأصل: أن يقال مكان أبطح، ثم غلبت الصفة وصارت كاسم الجنس[5]، فلما غلب حكم الأسماء على (دابة) أجروها مجراها، فاستعملت بغير الألف واللام كسائر الأسماء، لأن الألف واللام لا تلزم الاسم[6].

جاء ذلك في قوله تعالى ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ [النمل: 82]، وقوله ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾ [العنكبوت: 60]، وجاءت مكسرة في قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: 18] و ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: 28]، ومن ذلك (الجوابي) في قوله تعالى ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾ [سبأ: 13]، وهي جمع جابية من الجباية، والجابية: الحوض الذي يجبى فيه الماء للابل، وهي من الصفات الغالبة كالدابة[7]، و (غائبة) في قوله تعالى ﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: 75]، أي

=

(1) ينظر: المخصص: 16/ 97.

(2) ينظر: الكتاب: 3: 563، المخصص: 17/ 114.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 6/ 419.

(4) ينظر: اللسان: مادة (دبب).

(5) ينظر: الكتاب: 3/ 563، المخصص: 17/ 115.

(6) ينظر: المخصص: 6/ 100.

(7) ينظر: أنوار التنزيل: 567، اللسان: مادة (جبى).

خافية فيهما، وهما من الصفات الغالبة، والتاء فيهما للمبالغة، كما في الراوية[1]. وقد تدخل التاء على الوصف الغالب فتنقله إلى الاسمية كما في قوله تعالى ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾ [المائدة: 3]، لأنه ليس كل منطوح نطيحة، وإنما هو مختص بالشاة الميتة بالنطح كالذبيحة والاكيلة والضحية والرمية[2]. فكان دخولها أمارة للنقل من الوصفية إلى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالباً غير محتاج إلى الموصوف[3]، لاختصاصه ببعض ما وقع عليه في الأصل وغلبته فيه، وبهذا فغائبة وخافية اسمان لما يغيب ويخفى، والهاء فيهما بمنزلتها في العافية والعاقبة والفاتحة والخاتمة[4]، فهي أوصاف في أصولها ثم اختصت فجعلت أسماء بالغلبة والفرق بين الوصف الذي تدخل عليه هاء المبالغة والذي تدخل عليه هاء النقل أن الأول يجوز إجراؤه على موصوف مذكر بخلاف الثاني[5]. لظهور الوصفية في الأول وضعفها في الثاني، لدلالتها على الثبوت فتكون أسماء وأعلاماً بالغلبة.

والصفات الغالبة التي على وزن"فعولة"تلحقها التاء للنقل إلى الاسمية كما في"فعيلة"، لأنها لا يذكر معها الموصوف البتة وكل فعولة بمعنى مفعول هكذا[6]. ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: 26]، البعوض في أصله صفة على"فعول"كالقطوع فغلبت أسميته[7]، وهو"فعول"من البعض[8] بمعنى المقطوع[9]، والبعض مصدر بعضه البعوض يبعضه بعضاً عضه وآذاه، ولا يقال في غير

(1) ينظر: أنوار التنزيل: 508.

(2) ينظر: شرح الشافية: 2/ 143.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 164.

(4) ينظر: الكشاف: 3/ 158 – 159، مفاتيح الغيب: 24/ 215، أنوار التنزيل: 508، حاشية الشريف الجرجاني: 1/ 22.

(5) ينظر: حاشية الشهاب: 7/ 57.

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 164.

(7) ينظر: الكشاف: 1: 265، مفاتيح الغيب: 2/ 148.

(8) ينظر: أنوار التنزيل: 21.

(9) ينظر: حاشية الشهاب: 2/ 90.

البعوض[1]، وهو القطع كالبضع والعضب غلب على هذا النوع كالخموش في لغة هذيل[2]. أما الصفات الغالبة التي تلحقها هاء التأنيث فلا تكون أعلاماً، وإنما هي من الصفات الغالبة التي لا يذكر الموصوف معها لجريها مجرى الأسماء وتجمع جمع السلامة، نحو قوله تعالى ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: 25]، و (الصالحات) جمع صالحة، وهي من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الأسماء كالحسنة[3]. وقد غلبت عليها الاسمية فذكرت من غير موصوف، كما ذكرت (الحسنة) و(السيئة) من غير موصوف في قوله تعالى﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ﴾[فصلت: 34]، ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ ﴾ [الرعد: 6]، ﴿وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: 22]، وقد جاءتا مجموعتين جمع سلامة في قوله تعالى﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾[هود: 114]، ومنه قوله تعالى ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة: 233]، والوالد والوالدة غالبتان[4]. لا يذكر الموصوف معهما.

وقوله تعالى﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ ﴾ [البقرة: 267]، أي الرديء[5]، وهو كالطيب من الصفات الغالبة التي لا تذكر موصوفاتها. وقوله تعالى﴿وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: 4]، و (الآخرة) تأنيث الآخر الذي هو نقيض الأول، وهي صفة الدار بدليل قوله تعالى ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ ﴾ [القصص: 83]، وهي من الصفات الغالبة وكذلك الدنيا. ومنه قوله تعالى ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ ﴾ [الإسراء: 18]، والمراد الدار العاجلة، فعبَّر بالنعت عن المنعوت[6]، فالتغليب في الصفات بمعنى اشتهارها في نوع مخصوص، مع بقاء أصل الصفة فيما غلبت عليه، لأن الوصف الغالب لا ينفك عن مراعاة معنى

(1) ينظر: اللسان: مادة (بعض).

(2) ينظر: حاشية الشهاب: 2

(3) ينظر: أنوار التنزيل: 19، حاشية الكازروني: 1/ 118.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 184.

(5) ينظر: أنوار التنزيل: 86.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 10/ 235.

الوصف[1]، وكون الكلمة من الصفات الغالبة لا ينافي ذكر الموصوف معها في بعض الأحوال؛ لأن الوصف الغالب قد يوصف به دون الاسم الغالب[2]، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: 32]، فالمتبادر من الآخر عند الإطلاق الدار مع بقاء مفهوم الأصلي، وهو التأخير، وكذلك الدنيا يفهم منها الدار مع الأصل، وهو الدنو، وقد ذكر ههنا موصوفهما. ومن الصفات الغالبة ما يلحق بالأعلام لاختصاصها بموصوفها استعمالاً ومعنى كالرحمن إذ اختص بالله تعالى فصار كالعلم[3]، ومثله النبي والرسول والدبران والعيوق والصعق[4]، لأنك لا تجد اسماً يغلب على أمته وفيه اللام لازمة إلا وهو مشتق صفه[5]. وأل في الرحمن للغلبة كهي في الصعق فهو وصف لم يستعمل في غير الله كما لم يستعمل اسمه في غيره[6]، والوصف الغالب، لاختصاصه، يصير كالاسم بعد الاسم كما في قولنا: عمر الفاروق [7]، لهذا يقبح وضع النعت موضع المنعوت غير المخصوص[8].

ومنها مالا يلحق بالأعلام، ولكنه يُغلّب فيصير كالاسم فلا يكاد يذكر الموصوف معه مثل الأبطح والأبرق[9]، لأن الصفات الغالبة تدل على ذات الشيء[10]، وإن كانت تدل على بعض أحوال الذات[11].

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 56.

(2) ينظر: روح المعاني: 1/ 168.

(3) ينظر: أنور التنزيل: 3.

(4) ينظر: الكشاف: 1/ 42،265،أنوار التنزيل: 19،حاشية الكازروني: 1/ 118، حاشية الشهاب: 2: 61.

(5) ينظر: شرح المفصل: 1/ 43.

(6) البحر المحيط: 1/ 15.

(7) ينظر: مفاتيح الغيب: 29/ 84.

(8) ينظر: الكامل: 4/ 22.

(9) ينظر: املاء ما منّ به الرحمن: 2/ 37.

(10) ينظر: الكامل: 1/ 52.

(11) ينظر: المفصل: 114.

أما تغليب معنى الفعلية، فإنه لا يقتصر على الفعل الاصطلاحي، وذلك إذا تجرّد الفعل من علم التأنيث تغليباً للاسم المغلّب، لأنه المُتمم له، لأنهما كالكلمة الواحدة بدليل الوصف، نحو قوله تعالى ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ ﴾ [الرعد: 4]، فقد قال: (يسقى) بالياء على التذكير لتغليب المذكر[1]، وهو الصنوان[2]. على المؤنث، وهو الجنات. ومن قرأ[3] بالتاء أعاد الضمير إليها. وقال تعالى ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾ [القيامة: 9]، ولم يقل جمعت على تغليب المذكر[4]، وهو القمر على الشمس. وذهب الكسائي إلى أنه محمول على المعنى، كأنه قيل: وجمع الضياءان[5]، وذهب الفراء إلى أن معناه وجمع بينهما[6]، وذهب المبرد إلى أن التأنيث غير حقيقي فصلح بتجريده فحذف التاء، وكان الحذف جيداً، نحو هُدِمَ دارُك وعُمِر بلدتك؛ لأنه تأنيث لفظ لا حقيقة تحته[7]، وهو الصواب فيما يبدو لي.

وقال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [الرعد: 31]، والتذكير في (كلم) لتغليب المذكر من الموتى على غيره، لاشتمال الموتى على المذكر الحقيقي[8]، فكان حذف التاء للتغليب وأثبتت مع الجبال والأرض، لأنهما ليسا كذلك، فإثبات علم التأنيث أو حذفه بحسب المعنى المُراد، وهو دليل على أنّ الفعل مُثبت للمعنى الحقيقي في الكلام، وما تلحقه من زوائد دليل على تخصيصه بشيء من متعلقاته دون

(1) ينظر: مفاتيح الغيب: 19/ 9.

(2) ومفرده الصنو وهو المِثل، ينظر: اللسان: مادة (صنا).

(3) وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: التيسير/ 131.

(4) ينظر: مجاز القرآن: 2/ 277، جامع البيان: 29/ 113، مفاتيح الغيب: 30/ 220، الجامع لحكام القرآن: 19/ 96.

(5) ينظر: معاني القرآن: 3/ 209، الجامع لأحكام القرآن: 19/ 96.

(6) ينظر: معاني القرآن: 3/ 209.

(7) ينظر: المقتضب: 2/ 146.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2: 759، أنوار التنزيل: 332، روح المعاني: 13/ 138.

غيره، لأنه المقصود، وإليه تتجه عناية المتكلم تغليباً لمعنى على غيره بدليل ملازمته للأصل، وإنْ كان الظاهر يستدعي خروجه عنه، وهذا ما يمليه سياق الكلام وحاجة الفعل إلى السوابق واللواحق والزوائد لإيضاح معناه، لأن تجريده منها له دلالة تختلف عن إلحاقها، لأنه دائم النسبة، وهو الموجه لها، وعلى تجريده أو زيادته تتوقف الأصول والفروع، ومنها تؤخذ المعاني وتُستنبط الدلالات.

الوقف والوصل

الوقف استراحة قصيرة للفصل بين شيئين للدلالة على المعاني الافرادية والتركيبية، لأن ترك العلامة له دلالة مختلفة عن إثباتها، وذلك لأن معنى الكلام تتنازع فيه أجزاؤه تقديماً وتأخيراً وذكراً وحذفاً ووصلاً وفصلاً، ولكل جزء مكانه وموقعه فيه، وكذلك تتجاذب علامة الوصل لقوتها بالحركة وعلامة الوقف لضعفها بالترك أو القطع، والعربية معربة بالعلامات، لا تلتزم نظاماً بعينه في بناء جملها لبيان المراد من الكلام، فإن التنازع ركن أساس من أسس المعنى يوجه نظام الجملة العربية، وعلامة الإعراب مع حركة البناء تتضافران لبيان المقصود وكذلك الوقف والوصل، إذ تجتمع العلامتان للتعبير عن المراد ولا يحصل قطع يخل بالمقصود، فقد جعل الوقف دليلاً كالوصل في الإفادة، لأن المعاني كثيرة، والرموز الصوتية محدودة سواء أكانت صامتة أم صائتة، وسواء كانت للمباني أم للمعاني، فجاء الموقوف عليه مغايراً للمبدوء به، لأن الوقف مظنة التغيير بخلاف الوصل الذي يعيد الكلمات إلى أصولها، "وذلك قول بعض العرب: هذا بكُرْ، ومِن بكِرْ. ولم يقولوا: رأيت البكَرْ، لأنه في موضع التنوين وقد يلحق ما يبين حركته، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم"[1]، فنقلت حركة الراء لمجاورتها الساكن، وذلك بخلاف الوصل، لأنه"ما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير ألا ترى أن من قال من العرب في الوقف: هذا بَكُرْ، ومررت بِبكِرْ، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته فقال: هذا بكرٌ ومررت ببَكْرٍ

(1) الكتاب: 4/ 173.

وكذلك من قال في الوقف هذا خالدّ، وهو يجعلّ، فانه إذا وصل خفف الدال واللام، فقال: هذا خالدُ وهو يجعلُ"[1].

ففي الوقف على الصحيح يضعف بالزيادة وهوأن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفا مثله فيلزم الإدغام نحو هذا خالدّ وهذا فرجّ، وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف فإذا وصلت وجب تحريكه وسقطت هذه الزيادة"[2]، لأن قطع حركة الحرف يوهنه، فيحتاج إلى ما يبينه هذا إذا كان صحيحاً، أما إذا كان معلولاً، فيحذف لقيام بعضه مقامه. والإبدال من دلائل الوقف، إذ يبدل التنوين ونون التوكيد الخفيفة ألفاً، لأن الوقف يلحق جميع الكلم ولا يقتصر على الاسم، والتنوين يتبع المعرب وهو نون ساكنة، لأنه جاء لمعنى، فشابه نون التوكيد، فإنهافي الفعل بمنزلة التنوين في الاسم، فإذا كان ما قبلها مفتوحا أبدلت منها الألف، وذلك قولك: اضربَنْ زيداً فإذا وقفت قلت: اضربا وكذلك: والله لتضربَنْ زيداً فإن وقفت قلت: لتضربا، كما قال تعالى﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق: 18]، فإذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً كان الوقف بغير نون ولا بدل منها، لأنك تقول في الأسماء في النصب: رأيت زيداً فتبدل من التنوين ألفاً وتقول في الرفع: هذا زيد وفي الخفض: مررت بزيد فلا يكون الوقف كالوصل، وكذلك هذه الأفعال تقول للجماعة – إذا أردت النون الخفيفة – اضربُنْ زيداً فإن وقفت قلت: اضربوا واضربنْ زيداً يا امرأة. فإن وقفت قلت: اضربي"[3]. وإنما اختصت الألف بالتعويض دون الواو والياء، لأنها ساكنة دائماً ولا تقبل أية حركة، فشابهت النون في سكونها لذلك جعلت"الألف التي هي عوض من التنوين في الوقف"[4]. وقيل"العلة في ذلك شبه النون هاهنا بالتنوين في الأسماء ألا ترى أنهما من حروف المعاني ومحلهما آخر

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 176.

(2) شرح المفصل: 9/ 67.

(3) المقتضب: 3/ 17.

(4) سر صناعة الإعراب: 1/ 84.

الكلمة وهي خفية ضعيفة وقبلها فتحة فأبدل منها الألف كما أبدل من التنوين وقد قيل في قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

أراد قفن ونظائر ذلك كثيرة"[1].

وقال سيبويه في باب الوقف عند النون الخفيفة:"اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثم وقفت جعلت مكانها ألفاً، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت، وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان والنون الخفيفة ساكنة، كما أن التنوين ساكن، وهي علامة توكيد، كما أن التنوين علامة المتمكن، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف. وذلك قولك: اضربا إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة وهذا تفسير الخليل"[2]. وإنّما خفّت النون لسعة مخرجها في الفم والخيشوم، فتشابهت الألف بالسعة والامتداد، لما يصحبهما من صويت الخنة، وهي الغنة التي اختصت بها النون، وقد شاركتها الميم، لأنهما من الحروف التي تدغن في غيرها مجموعة في قولهم (يرملون)، فجعلت من حروف الزيادة والإبدال، وكانت الألف والنون علامتين فرعيتين في الإعراب للمشابهة في العلّة بالتغيير. وإنّ الألف مد للفتحة أو فتحة مشبعة، والنون المحذوفة ساكنة، فأشبعت الفتحة عوضاً عن النون بدليل اشتراطهم الفتح وذلك بخلاف الضم والكسر، لأنّ"بين الياء وبين الواو قرباً ونسباً ليس بينهما وبين الألف، الا تراها تثبت في الوقف في المكان الذي تحذفان فيه، وذلك قولك: هذا زيد ومررت بزيد ثم تقول: ضربت زيدا"[3]، فهذه الألف ليست صورة النون بل مد للفتحة، يدل على ذلك أن الألف لا تكون لينا فلا تأتي في أول الكلمة، بخلاف الواو والياء، وقيل "لم تسقط خطأً، بل رسمت ألفاً، قلنا: هذه الألف ليست صورة النون بل صورة بدلها"[4]، لذلك قيل في

---

(1) شرح المفصل: 9/ 20 – 21.

(2) الكتاب 3/ 521.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 23.

(4) الجنى الداني في حروف المعاني: 144.

حد التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل، وإنما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة، لأن الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجرّاً، فلذا كتب في حال النصب ألف، لأنها تقلب ألفاً فيها[1].

إنّ الوقف موضع تغيير، والتنوين علامة التمام، والكلمة في الوقف تقطع، لأنّ الوقف في اللغة: الحبس، والوقف في القراءة قطع الكلمة عمّا بعدها[2]، لذلك فإنّ النون تحذف ولا تقلب، وإنّما مدت الفتحة عوضاً عنها بدليل عدم تعويضها في المرفوع والمجرور، وزيادتها لبيان الحركة في الوقف، فإنّ الألف الزائدة في الوقف لبيان الحركة، وذلك ألف (أنا) على مذهب البصريين، والألف المزيدة في آخر المبهمات، إذا صغرت عوضاً عن ضمّ أولها، نحو: ذيّا والذيّا والألف التي تلحق (من) في الاستثبات حال النصب نحو (منا) لمن قال: رأيت رجلا[3]، كما أنها تُزاد حفاظاً على الحركة في الندبة والاستغاثة والتعجب، وفي الفعل المسند إلى واو الجماعة في حالتي النصب والجزم فصلاً له عن نون الرفع، ولا تزاد في المسند إلى ياء المخاطبة للكسرة المصاحبة للياء، وكذلك المسند إلى ألف الاثنين لوجود ضمير الفاعل، وهو الألف، وإنما يبدل التنوين والنون الخفيفة ألفاً في الوقف إذا كان قبلهما فتحة، يدل على ذلك، الوقوف على الاسم المقصور المنصرف، نحو فتى ورحى ومثنى، فإذا دخل التنوين، سقطت الألف التي بين الفتحة والتنوين، وإذا وقف عليه لم يبدل من التنوين، وكذلك إذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرفع، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة: هل تضربينْ وهل تضربونْ، وهل تضربانْ ولا تقول: هل تضربونا فتجريها مجرى التي تثبت مع الخفيفة في الصلة[4]. وذلك للفصل بين نون الرفع ونون التوكيد، فلو قُلبت

---

(1) شرح الكافية: 2/ 402.

(2) التعريفات: 138.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 178.

(4) الكتاب: 3/ 522.

ألفاً لدلَّ على النون المحذوفة، ولالتبس المعرب بالمبني، فإذا حذف النون أعيد إلى الفعل الموقوف عليه ما أزيل في الوصل بسببها من الواو والياء وحدهما، كما تقول في اضربُنْ واضربِنْ واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي، أو من الواو والياء مع النون التي بعدها.. وهذا أيضا بناء على أنهم قدّروا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من أصلها لعدم لزومها للفعل، بخلاف التنوين فإن الوقف في جاءني قاضٍ بغير رد الياء على الأوضح، لكون التنوين لازمة إذا لم يكن مانع فكأنها ثابتة أيضاً مع عروض الحذف[1]، ولقصد التفرقة بين النون الأصلية والنون التي تلحق الكلمة بعد تمامها. يدل على ذلك الوقف على نون (إذن)، تقول: أزورك إذا تريد: إذن. وإنما جاز ذلك في (إذن) وإن كانت النون من نفس الكلمة لمضارعتها نون الصرف ونون التأكيد في السكون وانفتاح ما قبلها، وكونها قد جاءت بعد حرفين، وهما أقل ما يكون عليه الاسم المتمكن، نحو (يد) و (دم)، وليست كذلك في (إن) و (لن) و (عن) لمجيئها بعد حرف واحد فلم تشبه لذلك التنوين[2]، فالعلة في القلب سكون النون وفتح ما قبلها في الوقف سواء أكان اسماً أم فعلاً، ومعرباً كان أم مبنياً، يدل على ذلك الاسم المنقوص، فإن كان منصوباً لم يجزْ في الوقف عليه إلاّ وجه واحد، وهو أن تبدل من التنوين ألفاً فتقول: رأيت قاضياً وعارياً[3]، وإنما أبدل من التنوين ألف في حال النصب، لأن التنوين زائد يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعاً لحركات الإعراب، فكما أنّه لا يوقف على الإعراب، فكذلك التنوين لا يوقف عليه، ولأنهم أرادوا أن لا يكون كالنون الأصلية في نحو حسن وقطن، أو الملحقة في نحو رعشن وضيفن، هذا مذهب أكثر العرب... ولا يكون هذا الإبدال إلاّ في النصب، ولا يستعملونه في الرفع والجر، إذ لو أبدلوا من التنوين في الرفع لكان بالواو، ولو أبدلوا في الجر لكان بالياء، والواو والياء يثقلان وليسا كالألف في

(1) شرح الكافية: 2/ 407.

(2) المُمتع في التصريف 1/ 409.

(3) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: 2/ 431.

الخفة"[1]، لأن الألف ساكنة دائماً ولا تقبل أيّة حركة، بخلاف الواو والياء. والوقف يجمع بين ساكنين، يدل على ذلك"المكرر، وهو الراء، وذلك أنّك إذا وقفت عليه، رأيت طرف اللسان يتعثّر بما فيه من التكرير، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين، واعلم أنّ من الحروف حروفاً مشربة، تحفز في الوقف وتضغط عن مواضعها، وهي حروف القلقلة، وهي القاف والجيم والطاء والدال والباء، لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلاّ بصوت، وذلك لشدة الحفز والضغط، وذلك نحو الحق واذهب واخلط واخرج، وبعض العرب أشد تصويتاً"[2].

فإنّ الوقف يظهر الصوت الموقوف عليه كاملاً مستوفياً كل صفاته، لأنه لم يشغل بحركة مجاورة، لذلك"يجوز في الوقف الجمع بين ساكنين، لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه، فيجري ذلك مجرى الحركة لقوة الصوت واستيعابه، كما جرى المد في حروف المد مجرى الحركة، وليس كذلك الوصل، لأن الأخذ في متحرك بعد الساكن يمنع من امتداد الصوت لصرفه إلى ذلك المتحرك، الا ترى أنك إذا قلت: بكر في حال الوقف تجد في الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حال الوصل"[3]، فإذا "أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً، لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقرّه، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به... فأما إذا وصلت هذه الحروف، فإنك لا تحسّ معها شيئاً من الصوت كما تجده معها إذا وقفت عليها"[4]، فإنّ الوقف يبيّن حقيقة الصوت باستيعابه بتمامه دون أن يشوبه صوت آخر، فيظهر التكرار، وهو الإتيان بالصوت مرة بعد أخرى، لأن"التكرار عبارة عن الإتيان بشيء مرة

(1) شرح المفصل: 9/ 69-70.

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 72-73

(3) شرح المفصل: 9/ 71.

(4) سر صناعة الإعراب: 1/ 7.

بعد أخرى"[1]، والضغط هو النبر تحقيقاً للصوت، ونحوهما الجهر والهمس ونحو ذلك بحسب مخارج الأصوات الملفوظة. وقد يسكن أحد الصوتين المتجاورين، ويدرج الأول في الثاني بالإدغام، فيلبث الصوت في مخرجه بمقدار إخراج الصوتين معاً نحو مدّ وعدّ، مما يجعل الوقف مقياساً لصدى الأصوات، ومبيّناً لصفاتها ومخارجها، وذلك بخلاف وصلها بالحركات أو باجتماعها في الأبنية والتراكيب فيحصل التجاذب والتغالب فيما بينها، و"إنّما سُميّت هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضمة تجتذبه نحو الواو، ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها، تكملت له الحركات حروفاً، أعني ألفاً وياءً وواواً"[2].

فبالوقف تتبين قوة الأصوات، وبه تحدد المقاطع والكلمات، وعليه يتوقف بيان المعاني، لأنه يفصل بين الأصوات التي هي مادة اللغة ورموزها، وهي أوعية المعاني، ومدار الفائدة، والعربية جمعت بين الضغط والنغمة في بيان السلم الموسيقي لأصواتها، وقد زعم برجشتراسر أنّه اتضّح من"اللغة العربية نفسها ومن وزن شعرها، أنّ الضغط لم يوجد فيها، أو لم يكد يوجد، وذلك أنّ اللغة الضاغطة كثيراً ما يحدث فيها حذف الحركات غير المضغوطة، وتقصيرها وتضعيفها ومد الحركات المضغوطة، وقد رأينا أنّ كل ذلك نادر في اللغة العربية"[3]. وليس كذلك، فإنّ دلائل الوقف تبين وجود الضغط في أصوات العربية على درجات قوة وضعفاً، ولكنه لم يتتبع ذلك عند أئمة اللغة، فقد قال سيبويه:"واعلم أن من الحروف حروفاً مشربة ضغطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صُوَيْت ونبا اللسان عن موضعه وهي حروف القلقلة.. وذلك القاف والجيم والطاء والدال والباء، والدليل على ذلك أنّك تقول: الحِذْق فلا تستطيع أن تقف إلاّ مع الصُوَيْت لشدّة ضغط الحرف، وبعض العرب أشدّ صوتاً كأنهم الذين يرومون

---

(1) التعريفات: 41.

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 30.

(3) التطور النحوي للغة العربية: 72.

الحركة. ومن المشربة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحو النفخة، ولم تضغط ضغط الأولى، وهي الزاي، والظاء، والذال، والضاد، لأنّ هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسل آخره، وقد فتر من بين الثنايا، لأنّه يجد منفذاً فتسمع نحو النفخة، وبعض العرب أشدّ صوتاً، وهم كأنهم الذين يرومون الحركة، والضاد تجد المنفذ من بين الأضراس، واعلم أن هذه الحروف التي يسمع معها الصوت والنفخة في الوقف لا يكونان فيهن في الوصل إذا سكن، لأنك لا تنتظر أن ينبو لسانك ولا يفتر الصوت حتى تبتدئ صوتاً، وكذلك المهموس، لأنّك لا تدع صوت الفم يطول حتى تبتدئ صوتاً"[1].

لقد حددّت صفات الأصوات وعرفت مخارجها، وقسّمت بحسب ذلك مما لا يدع مجالاً لاتهام بضعف أو قصور، وكان للوقف والوصل نتائج باهرة في دراسة الأصوات، ومنها المجهورة والمهموسة والمطبقة، ولولا الإطباق لصارت الطاء سيناً والصاد سيناً والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام.. وأما حروف القلقلة فهي خمسة.. وهي حروف تخفى في الوقف وتضغط في مواضعها، فيسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه، وإذا شددت ذلك وجدته، فمنها القاف تقول الحق ومنها الكاف، إلاّ أنها دون القاف، لأن حصر القاف أشد، وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإن وصلت لم يكن ذلك الصوت، لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر فحلت بينه وبين الاستقرار، وهذه القلقلة بعضها أشد حصراً من بعض، وسمّيت حروف القلقلة، لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلاّ بصوت، وذلك لشدة الحصر والضغط نحو الحق"[2]، فإنّ نطق الصوت الموقوف عليه يتغير في درج الكلام بما يجذبه من أصوات مجاورة، لهذا كان الوقف موضع زيادة أو حذف أو نقل أو إبدال، كما أنّه موطن تحقيق الصوت وتمكينه، ومقياس لقوته وضعفه وحصره وامتداده ومراتب صفته ومخرجه واتساعه وضيقه ونحو ذلك، هذا فضلاً عن تأثيره المعنوي لارتباطه ببناء المفردة والجملة، بدليل تفريقهم بين الوقف والسكت والوصل والفصل والقطع والائتناف، وتحديد أنواع الوقف التام أو التمام والحسن

(1) الكتاب: 4/ 174-175.

(2) شرح المفصل: 10/ 129-130.

والكافي والصالح والجيد والبيان والقبيح، كما جعلوا لكل نوع موضعاً يكون عليه، وفي الفرق بين الوقف والقطع والسكت، فإنّ"القطع عندهم عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة.. والوقف عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله.. والسكت: هو عبارة عن قطع الصوت زمناً، هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس"[1]، بل هو ترك وصل القراءة زمناً أقصر من الوقف مع القدرة على المواصلة والتنفس. وأما الحاجة إلى معرفة النحو وتقديراته في صحة الوقف، فقد قالوا:"لا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته، ولا على الشرط دون جوابه، سواء كان الجواب مقدماً أو مؤخراً ولا على الرافع دون مرفوعه، ولا على الناصب دون منصوبه، ولا على المؤكد دون توكيده، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على المبدل دون البدل، ولا على (إنّ) أو (كان) أو (ظنّ) أو أخواتهن دون اسمهن، ولا على اسمهن دون خبرهن، ولا على المستثنى منه دون المستثنى. ولا يوقف على الموصول دون صلته، ولا على الفعل دون مصدره، ولا على حرف دون متعلقه، ولا على صاحب الحال دون الحال، ولا على المبتدأ دون خبره، ولا على المميز دون مميزه، ولا على القسم دون جوابه، ولا على القول دون مقوله، فمواضع القطع والائتناف مرتبطة بالمعنى أولاً، وبالحكم الإعرابي ثانياً"[2]، لذلك قيل: "لا يقوم بالتمام في الوقف إلاّ نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن"[3]، وذلك لأنّ معنى الكلام يقوم على تعلّق كلماته أو أجزائه بعضها ببعض، لأنّ النحو يعنى بالتأليف والعلاقات القائمة بين مفرداته، فكانت الحاجة شديدة إلى أحكامه، لأنه"علم بأصول يعرف بها صحة الكلام

(1) النشر في القراءات العشر: 1/ 239-240.

(2) القطع والإئتناف: 12.

(3) الإتقان في علوم القرآن: 1/ 78.

وفساده"[1]، فلأن"من قال في قوله تعالى ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾[الحج: 78]، إنه منصوب بمعنى (كمِلَّة) أو أعمل فيها ما قبلها، لم يقف على ما قبلها"[2]. فقد اختلف في تقدير الناصب، فذهب الفرّاء إلى أنّ"(مِلَّة أبيكم) نصبتها على: وسع عليكم كملة أبيكم إبراهيم، لأنّ قوله ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ﴾ [الحج:78]، يقول: وسعه وسمحه كملة إبراهيم، فإذا ألقيت الكاف نصبت، وقد تنصب (مِلَّة إبراهيم) على الأمر بها، لأن أول الكلام أمر كأنه قال اركعوا والزموا مِلَّة إبراهيم[3]. وقد اعترض على رأيه الأول، "لأنّ حذف الكاف لا يوجب النصب، وقد أجمع النحويون أنه إذا قيل: زيد كالأسد، ثم حذف الكاف لم يجز النصب، وأيضاً فإنّ قبله ﴿ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾ [الحج: 77]، فالظاهر أن يكون هذا على الأمر، أي أتبعوا مِلَّة أبيكم إبراهيم"[4].

إنّ الكاف يجوز فيه معنى الحرفية والاسمية، ولعلّ الفرّاء أراد أنه بمعنى (مثل)، فإذا حذف المضاف، قام المضاف إليه مكانه، كما أن"جميع حروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به إلاّ الزوائد.. وذهب الفارسي إلى أنّ الكاف لا تتعلق بشيء، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه، ونقل عن الأخفش، وهو ضعيف"[5]، لذلك فإنّ (ملّة) قوله تعالى ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾[الحج: 78]، "منتصبة على المصدر بفعل دل عليه مضمون ما قبلها بحذف المضاف، أي وسع دينكم توسعة ملّة أبيكم أو على الإغراء أو على الاختصاص[6]، كذلك المجرور فإنه منصوب المحل بدليل العطف والتبعية ونزع الخافض، لأن"حرف الجر إذا دخل على الاسم المجرور، فيكون موضع الحرف الجار والاسم المجرور

(1) التعريفات: 131.

(2) البرهان في علوم القرآن: 1/ 344.

(3) معاني القرآن للفرّاء: 2/ 231.

(4) القطع والإئتناف: 497.

(5) الجنى الداني في حروف المعاني: 86.

(6) أنوار التنزيل: 450.

نصباً بالفعل المتقدم"[1]، لأن حرف الجر يوصل الفعل وما أشبهه بالاسم، وهو دليل التعدية، وهي تقتضي التغيير اللفظي والمعنوي في أواخر الكلم في الوقف اقتصاراً، وللوقف في كلام العرب أوجه متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة، السكون والروم والإشمام والإبدال والنقل والإدغام والحذف والإثبات والإلحاق. فأما السكون فهو الأصل في الوقف على الكلمة المحركة وصلاً، لأن معنى الوقف الترك والقطع، ولأنه ضد الابتداء، فكما لا يبتدأ بساكن، لا يوقف على متحرك"[2]، لذلك قيل:"الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المُجيز أن لا يجيز أحداً إلاّ بعد معرفته الوقف والابتداء"[3]، و"إن أكثر القرّاء يبتغون في الوقف المعنى، وإن لم يكن رأس آية.. وأكثر أواخر الآي في القرآن تام أو كاف، وأكثر ذلك في السور القصار الآي نحو الواقعة"[4]، وقيل:"فالوقف التام أكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القصص نحو الوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، والابتداء(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، ونحو الوقف على ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، والابتداء ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾"[5].

وقال بعض النحويين: الجمل التأليفية إذا عرفت أجزاؤها وتكررت أركانها، كان ما أدركه الحس في حكم المذكور، فله أن يقف كيف شاء وسواء التام وغيره، إلاّ أن الأحسن أن يوقف على الأتم وما يقدر به"[6]، ولكن"ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين، أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء، مما يقتضي وقفاً أو ابتداء، ينبغي أن يتعمد الوقف عليه، بل ينبغي تحرّي المعنى الأتم والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف على ﴿وَارْحَمْنَا أَنتَ﴾ [البقرة: 286]، والابتداء ﴿مَوْلَانَا فَانصُرْنَا﴾ [البقرة: 286]، على معنى

(1) شرح المفصل: 8/ 9.
(2) الإتقان في علوم القرآن: 1/ 89.
(3) النشر في القراءات العشر: 1/ 225.
(4) البرهان في علوم القرآن: 1/ 350.
(5) النشر في القراءات العشر: 1/ 226.
(6) البرهان في علوم القرآن: 1/ 354.

النداء"[1]، فمن حق المولى أن ينصر عبيده، لأنّه متولي أمرهم، وهذا المعنى لا يتحقق على ما ذكر، لمجيء الفاء، لأنها اختصت بمعنى المجازاة والتعقيب، وعطف المفصل على الجمل مع الترتيب والسببية،"وأما الفاء الجوابية: فمعناها الربط وتلازمها السببية"[2]، ويتحقق المعنى بالوقوف على قوله تعالى ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا﴾ [البقرة: 286]، فأما (أَنتَ مَوْلَانَا)، فأصحاب التمام يمنعون من الوقف عليه عندهم، ولو كان (وانصرنا) لجاز الوقف عليه عندهم، والفرق بين الفاء والواو، أن في الفاء طرفاً من معنى المجازاة، تقول: أنت صاحبي فأكرمني، وليس هذا في الواو، وقد تؤول في الابتداء بالفاء خلافاً على ما تقدم، إذا قال له علي دينار فدرهم، لم يجب له عليه إلاّ دينار، والقطع التام آخر السورة"[3]، لأنه وقف على دينار، ثم استأنف فلم يدخل الدرهم، فكان عليه دينار، وهذه بخلاف الفاء الجوابية، لأنها رابطة، وكذلك المصادر المنصوبة على المعنى، فإنّها يستؤنف بها جملة فعلية، لأنّ المنصوب من المصادر تغلب عليه الفعلية بخلاف المرفوع، فلا"تقف على (الْحَمْدُ)، لأنه مبتدأ لم يأت خبره، والوقف على (لله) جائز، إلاّ أنه لا ينبغي أن يفعل ذلك، لأن قوله ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ نعت وهذا التمام"[4]، وكذا الوقف على قوله) وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: 1]، ثم يبتدئ ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف: 2]، لئلا يتخيل كونه صفة له، إذ العوج لا يكون قيماً"[5]، فهذا الوقف هو"التمام الكافي من الوقف، ثم قال الله عز وجل (قيماً) فنصبناه، لأنه جرى مجرى المصادر، أي أنزله قيماً"[6]. وقيل:"وانتصابه بمضمر تقديره جعله قيماً، أو على الحال من الضمير في (له) أو من (الكتاب)، على أن الواو في (ولم يجعل)

(1) النشر في القراءات العشر: 1/ 231.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 66.

(3) القطع والإئتناف: 209.

(4) نفسه: 108.

(5) البرهان في علوم القرآن: 1/ 344.

(6) القطع والإئتناف: 433.

للحال دون العطف، إذ لو كان للعطف، كان المعطوف فاصلاً بين أبعاض المعطوف عليه، ولذلك قيل فيه تقديم وتأخير[1]، فيكون المعنى: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، وهو تفسير، وليس بتوقيف على التمام، وليس يجوز أن يكون التمام (قيماً)، لأنّ بعده لام كي، في قوله ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: 2]، ولابد من أن تكون متعلقة بما قبلها[2]، وقيل: الأحسن أن ينتصب بمضمر ولا يجعل حالاً من الكتاب، لأن قوله (ولم يجعل) معطوف على أنزل فهو داخل في حيز الصلة، فجاعله حالاً من الكتاب فاصل بين الحال وذي الحال ببعض الصلة، وتقديره: ولم يجعل له عوجاً، جعله قيماً، لأنّه إذا نفى عنه العوج فقد أثبت له الاستقامة[3].

إنّ الواو في قوله تعالى (وَلَمْ نَجْعَل) للحال وليست للعطف، لأن الحال من تمام الخبر وهي قيد له، لأنها بمنزلة (إذ) كقولك: مررت بزيد وعمرو جالس، معناه، إذ عمرو جالس، قال الله تعالى ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: 154]، معناه، إذ طائفة في هذا الحال[4]، ولأنّ الخبر والصفة والحال نفس الجملة لا شيء من أجزائها[5]، والواو تجمع بين المتغايرين، فيكون المعطوف بها فاصلاً بين أجزاء المعطوف عليه، وذلك بخلاف واو الحال، لأنها تغني عن ضمير صاحب الحال، كما أنها تدخل ليتأكد لصوق الصفة بالموصوف، الدالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، كذلك ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ﴾ [الصافات:7]، أي وحفظاً فعلنا ذلك[6]، ليست هذه الواو واو الصفة بل هي للعطف، لأن الوقف على قوله تعالى ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: 6]، ليس بتمام، لأن ﴿وَحِفْظًا﴾ [الصافات: 7] منصوب بمعنى وحفظناها

(1) أنوار التنزيل: 386.

(2) القطع والإئتناف: 444.

(3) الكشّاف: 2/ 471-472.

(4) حروف المعاني: 36-37.

(5) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 168.

(6) البرهان في علوم القرآن: 4/ 440-441.

حفظاً، وهو معطوف على (زينا)"[1]، وقيل "(وحفظاً) مما حمل على المعنى؛ لأن المعنى: إنّا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظاً من الشياطين، كما قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ ﴾ [الملك: 5]، ويجوز أن يقدّر الفعل المُعلّل كأنه قيل حفظاً (من كل شيطان) زيناها بالكواكب، وقيل: وحفظناها حفظاً"[2]. وفي الحمل تغليب للمعنى تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً وربطاً للجمل بعضها ببعض، و"الحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً، ومنه قول الله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾ [البقرة: 258]، ثم قال ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾ [البقرة: 259]، قيل فيه: إنه محمول على المعنى، حتى كأنه قال: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربه، أو كالذي مر على قرية، فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك"[3]، وهو من باب الوصل بين الكلامين والتشريك بينهما، وإن تمام الوقف يعني استيفاء معنى الكلام واستجلاء مضمونه، وذلك مرتبط بالمعنى والحمل عليه، وهو يعني "غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً له مُشيداً به، وأنه إنما جيء به له ومن أجله، وأمّا غير هذه الطريق: من الحمل على المعنى وترك اللفظ، كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف والأجزاء التوام والجمل وغير ذلك حملاً عليه وتصوراً له"[4]، وإضمار الفعل لدلالة المصدر المنصوب عليه، كإضمار الخبر لدلالة المصدر المرفوع عليه، ووصل الجمل وفصلها ترجيح للمقصود بإظهار المعنى، لأن الفصل والوصل من وسائل توليد المعاني في الجمل، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران: 7]، "فالوقف التام قوله (وَمَا يَعْلَمُ

---

(1) القطع والإئتناف: 603.

(2) الكشاف: 3/ 335.

(3) الخصائص: 2/ 423.

(4) الخصائص: 1/ 237.

تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ) أي لا يعلم أحد متى البعث غير الله"[1]، "ثم ابتدأ والراسخون في العلم يقولون آمنا به ولا يعلمون تأويله"[2]. ومنهم من وقف على (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)، أي"لا يهتدى إلى تأويله الحق الذي يجب أن يحمل عليه إلاّ الله وعباده الذين رسخوا في العلم: أي ثبتوا فيه وتمكنوا وعضّوا فيه بضرس قاطع.. ويقولون كلام مستأنف موضح لحال الراسخين، بمعنى هؤلاء العالمون بالتأويل (يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ)، أي بالمتشابه (كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا)، أي كل واحد منه ومن المحكم من عنده أو بالكتاب كل من متشابهه ومحكمه من عند الحكيم الذي لا يتناقض كلامه ولا يختلف كتابه"[3]، فقد حصل باختلاف الوقف معنيان متضادان، لأن الاستئناف له معنى غير معنى العطف، فالأول جعل الراسخين لا يعلمون تأويله، والثاني يعلمونه، والترجيح للتأويل الحق للمتشابه والمحكم، و"نحوه أن تقول: محمد مسافر أخواه غاضبان عليه، فإذا وقفت على (مسافر) كانت جملة (أخواه غاضبان عليه) خبراً ثانياً أو جملة حال، وتكون على النحو الآتي (محمد مسافر) (أخواه غاضبان عليه)، وإذا وقفت على (أخواه) كان المسافر أخويه، و (غاضبان عليه) خبراً ثانياً، وتكون على النحو الآتي (محمد مسافر أخواه) (غاضبان عليه)"[4]، ففي الأولى يكون محمد مسافراً، وفي الثاني يكون أخواه مسافرين، وهو لم يسافر، وقيل: هذا من باب الموصول لفظاً المفصول معنى، و"هو نوع مهم جدير أن يفرد بالتصنيف، وهو أصل كبير في الوقف، وبه يحصل حل إشكالات وكشف معضلات كثيرة... من ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ﴾ [آل عمران: 7] ، فإنه على تقدير الوصل يكون الراسخون يعلمون تأويله، وعلى تقدير الفصل بخلافه وقد أخرج ابن أبي حاتم عن أبي الشعثاء وأبي نهيك قالا: إنكم تصلون هذه الآية، وهي مقطوعة، ويؤيد ذلك كون الآية دلّت على ذم متبعي

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 378.

(2) القطع والإئتناف: 213.

(3) الكشاف: 1/ 413.

(4) الجملة العربية والمعنى: 234.

المتشابه ووصفهم بالزيغ[1]، ونحو ذلك قوله تعالى ﴿ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الأعراف: 110]، فقوله: (يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ) من الملأ، (فَمَاذَا تَأْمُرُونَ) من كلام فرعون، جاز ذلك على كلامهم إياه، كأنه لم يحك وهو حكاية، فلو صرحت بالحكاية لقلت: يريد أن يخرجكم من أرضكم فقال: فماذا تأمرون. ويحتمل القياس أن تقول على هذا المذهب قلت لجاريتك قومي، فإني قائمة تريد، فقالت: إني قائمة، وقلّما أتى مثله في شعر أو غيره، قال عنترة:

الشاتمي عرضي ولم أشتمهما   والناذرين إذا لقيتهما دمي

فهذا شبيه بذلك، لأنه حكاية، وقد صار كالمتصل على غير حكاية، ألا ترى أنه أراد: الناذرين إذا لقينا عنترة لنقتلنه، فقال: إذا لقيتهما، فأخبر عن نفسه، وإنما ذكراه غائباً، ومعنى لقيتهما: لقياني[2]، فقد تأتي العرب بكلمة إلى جانب أخرى كأنها معها، وهي غير متصلة بها، وفي القرآن (يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم) هذا قول الملأ، فقال فرعون (فَمَاذَا تَأْمُرُونَ) ومثله ﴿أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾، فقال يوسف ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ [يوسف: 52]، ومثله ﴿ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ﴾، هذا منتهى قولها، فقال تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النمل: 34]، ومثله ﴿مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: 52]، انتهى قول الكفار، فقالت الملائكة ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ ﴾ [يس: 52]. وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة في هذه الآية، فقال: آية من كتاب الله أولها أهل الضلالة، وآخرها أهل الهدى ﴿ قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾[يس: 52]، هذا قول أهل النفاق، وقال أهل الهدى حين بعثوا من قبورهم ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: 52][3].

إنّ الموصول لفظاً المفصول معنى يختلف عن الفصل والوصل في البلاغة، لأنّ

(1) الإتقان في علوم القرآن: 1/ 90.

(2) معاني القرآن، للفراء: 1/ 387. وينظر: القطع والإئتناف: 338-339.

(3) الإتقان في علوم القرآن: 1/ 91. وينظر: القطع والإئتناف: 536، 599-600.

الأول كلامان لاثنين مختلفين، والثاني كلام لواحد، لأن الجمل فيه "على ثلاثة أضرب: جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه، وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلاّ أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فيكون حقها العطف، وجملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم، لا يكون منه في شيء فلا يكون إياه، ولا مشاركاً له في معنى، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلاّ بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله، لعدم التعلق بينه وبينه رأساً، وحق هذا ترك العطف البتة، فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين وكان له حال بين حالين"[1]، لأن العطف يشعر بوحدة الغرض من اجتماع الجملتين وذلك بخلاف الفصل، فإن لكل جملة غرضاً، وهو ما ينفرد به الاستئناف، وكذلك الغرض من القطع أو الفصل والوصل، أو الوقف والابتداء، فإنّ الوقف ينشئ معنى جديداً بخلاف الوصل، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة: 14 – 15]، فإنّ قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ حكاية عنهم وليس بخبر عن الله تعالى، وقوله ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ خبر عن الله تعالى أنه يجازيهم عن كفرهم ويستهزئ بهم، فلو عطف عليه لخرج عن كونه خبراً عن الله وصار خبراً عنهم، وأن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم أن الله يستهزئ بهم، وليس كذلك الحال في قوله ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ [النساء: 142] ، ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: 54]، لأن كل واحد من الجملتين خبر عن الله تعالى، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ [البقرة: 11 – 12]، إنما جاء (إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ) مستأنفاً بألا، لأنه خبر عن الله تعالى، بأنهم كذلك والذي قبله من قوله (إِنَّمَا

(1) دلائل الإعجاز: 187–188.

﴿نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ حكاية عنهم، فلو عطف لزم أن يكون خبراً عن اليهود ووصفاً منهم لأنفسهم بأنهم المفسدون[1]، فإن الاستئناف أو الفصل أو الابتداء يمنع تداخل كلامين في بعضهما، والوقف بحسب الواقف، فإنّه يولد المعاني الجديدة ولاسيما الوقف على المبنيات، لأنها مظنة الاحتمالات، نحو قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: 2-3]، فإنّ (ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) إما موصول بالمتقين على أنه صفة مجرورة، أو مدح منصوب أو مرفوع بتقدير، أعني الذين يؤمنون أو هم الذين يؤمنون، وإمّا مقتطع عن المتقين مرفوع على الابتداء مخبر عنه بأولئك على هدى، فإذا كان موصولاً كان الوقف على (المتقين) حسناً غير تام، وإذا كان مقتطعا كان وقفاً تاماً[2]، فإن (الذين) يجوز أن يكون موضعه الجر تابعاً للمتقين، وأن يكون رفعاً على السؤال والجواب، كأنّه لمّا قيل هدى للمتقين، قيل من هم، فقيل (ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ)، ويجوز أن يكون نصباً على المدح كأنه قيل أذكر الذين، وكذلك المقصور فإنّ موضع (هدى) نصب، ومعناه بيان، ونصبه من وجهين، أحدهما أن يكون منصوباً على الحال من قولك: القرآن ذلك الكتاب هدىً، ويجوز أن يكون انتصب بقولك: لا ريب فيه في حال هدايته، فيكون حالاً من قولك لا شك فيه هادياً ويجوز أن يكون موضعه رفعاً من جهات: إحداها أن يكون خبراً بعد خبر كأنه قال: هذا ذلك الكتاب هدىً، أي قد جمع أنه الكتاب الذي وعدوا به وأنه هدى، كما تقول: هذا حلو حامض، تريد أنه قد جمع الطعمين، ويجوز أن يكون رفعه على إضمار هو، كأنه لما تم الكلام فقيل (الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ) قيل: هو هدى[3]، وذلك لأنّ (هدى) مصدر يعني الدلالة الموصولة إلى البغية، والمصادر يؤتى بها للمبالغة في الخبر، لأن الأصل فيه أن يكون وصفاً مشتقاً، وبه تتم فائدة الكلام، والحال قيد للخبر، ولا يصح الوقوف على (هدى)، لأنّه موصول بـ(المتقين)، لأنه مجرور باللام، والجار والمجرور لابد

(1) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 167.

(2) الكشاف: 1/ 123.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 70.

لهما من التعلق، كما أن (المتقين) رأس آية، وهي فاصلة يوقف عليها، وموضع (هدى) نصب أبلغ لدلالته على توكيد الخبر (فيه)، لأن جملة (لا) النافية للجنس جواب لسؤال مقدّر، فلا يصح الاستئناف بعدها على تقدير سؤال آخر، ولأن الخبر قد تم بقيد الحال، لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكباً، لزيد، إلاّ أنّ الفرق أنّك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء"[1]. وقيل: "يجوز أن يكون (لَا رَيْبَ) التمام، لأن معناه حق، ويكون (فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) مستأنفاً، ويجوز أن يكون التمام (لَا رَيْبَ فِيهِ) ويكون (هُدًى) مبتدأ والخبر (لِّلْمُتَّقِينَ) ويجوز أن يكون بمعنى (هو هدى للمتقين)، وفي المتقين تقديرات: يكون تماماً على أن يجعل (الذين) في موضع رفع بالابتداء، ويكون الخبر (أولئك على هدى)، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، أي (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) هم المذكورون، ويجوز أن يكون التقدير: هم الذين، وأن يقطع عند (للمتقين)، لأنه رأس آية، ويجوز أن يكون بمعنى: أعني الذين، فإن جعلت (الذين) نعتاً للمتقين أو بدلاً منهم، لم يتم الكلام على (المتقين)"[2].

وإنما جازت هذه التقديرات بسبب الوقف، لأنه موضع قطع اللفظ، ثم استئنافه، والقطع يفصل بين كلامين تامّين، فيتكون بذلك عدد من الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها من الإعراب كالجمل المستأنفة، فيتغير المعنى العام للعبارة الواحدة إلى عدّة احتمالات فيه، مما يفتح الباب للنكت المعنوية الرابطة للجمل ويظهر العلاقات فيما بينها، على غرار العلاقات بين المفردات، ففي قوله تعالى ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 1-2]،"أربع جمل متناسقة تقرر اللاحقة منها السابقة، ولذلك لم يدخل العاطف بينها، فـ(الم) جملة دلّت على أنّ المتحدى به هو المؤلف من جنس ما يركبون منه كلامهم، و (ذلك الكتاب) جملة ثانية مقررة لجهة التحدي، و (لا

(1) دلائل الإعجاز: 133.

(2) القطع والإئتناف: 113 – 114.

ريب فيه) جملة ثالثة تشهد على كماله بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال، ثم سجل على كماله بنفي الريب عنه، لأنه لا كمال أعلى مما للحق واليقين، و (هدىً للمتقين) بما يقدر له مبتدأ جملة رابعة تؤكد كونه حقاً لا يحوم الشك حوله بأنه هدى للمتقين، أو تستتبع كل واحدة منها ما تليها استتباع الدليل للمدلول... وفي كل واحدة منها نكتة ذات جزالة، ففي الأولى الحذف والرمز إلى المقصود مع التعليل، وفي الثانية فخامة التعريف، وفي الثالثة تأخير الظرف حذراً من إيهام الباطل، وفي الرابعة الحذف والتوصيف بالمصدر للمبالغ[(1)]، لقيامه مقام اسم الفاعل، للدلالة على أنّ الذات الموصوفة به قد تجسّدت منه، فإن تغليب المعنى في الوقف مرتبط بمقصود الكلام ودلالته، ولأهمية الوقف في الدلالة على المراد من الكلام لاحتياجه إلى المعنى، كان منه الواجب للفصل بين المعاني، والنأي بها عن الوهم والخلط، نحو قوله تعالى ﴿قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [يوسف: 66]، فيقف على (قال) وقفة لطيفة، لئلا يتوهم كون الاسم الكريم فاعل (قال)، وإنّما الفاعل يعقوب عليه السلام[(2)].

ومنه ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه لازم وعبّر عنه بعضهم بالواجب.. فمن التام الوقف على قوله ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾[يونس: 65]، والابتداء ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: 65] لئلا يوهم أن ذلك من قولهم، وقوله ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: 32]، والابتداء ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزمر: 33] لئلا يوهم العطف، ونحو قوله ﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: 6]، والابتداء ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ [غافر: 7] لئلا يوهم النعت، وقوله ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِى وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَىٰ﴾ [إبراهيم: 38]، والابتداء ﴿وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [إبراهيم: 38] لئلا يوهم وصل (ما) وعطفها[(3)]، ولذلك أكدّ أيضاً بعض العلماء الوقف على قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾

(1) أنوار التنزيل: 8.

(2) البرهان في علوم القرآن: 1/ 345.

(3) النشر في القراءات العشر: 1/ 232.

[يوسف: 24]، والابتداء بقوله (وَهَمَّ بِهَا) وذلك للفصل بين الخبرين، وذكر بعضهم أنه على حذف مضاف، أي هم بدفعها، وعلى هذا فالوقف على (هَمَّتْ به) كالوقف على قوله تعالى ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [الحج: 5]، والابتداء بقوله (وَهَمَّ بِهَا)، كالابتداء بقوله ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الحج: 5]، ومثله الوقف مراعاة للتنزيه على قوله ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: 3][1]، في قوله تعالى ﴿وَهُوَاللّهُفِي السَّمَاوَاتِوَفِي الأَرْضِيَعْلَمُسِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ﴾، فإن ﴿وَهُوَاللّهُ﴾ وقف كاف، ثم يبتدئ ﴿فِي السَّمَاوَاتِوَفِي الأَرْضِيَعْلَمُ سِرَّكُمْوَجَهرَكُمْ﴾[2]، وقال أبي: (وهو الله في السماوات) وقف كافٍ، ثم يبتدئ (وفي الأرض...)، لأن الضمير (هو) لله تعالى، و (لله) خبره، لأنّه بمعنى المستحق للعبادة أو المعبود، بدليل أنّ الجار والمجرور (في السموات)متعلّق بمعنى اسم الله، كأنه قيل وهو المعبود فيها، ومنه قوله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: 84]، أو وهو المعروف بالإلهية أو المتوحد بالإلهية فيها أو وهو الذي يقال له فيها لا يشرك به في هذا الاسم[3]. لهذاأجمعوا على لزوم إتباع رسم المصاحف العثمانية في الوقف إبدالاً وإثباتاً وحذفاً ووصلاً وقطعاً، إلاّ أنّه ورد عنهم اختلاف في أشياء بأعيانها، كالوقف بالهاء على ما كتب بالتاء، وبإلحاق الهاء فيما تقدم وغيره، وبإثبات الياء في مواضع لم يرسم بها، والواو في ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: 11]، ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: 6]، ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: 18]، ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى: 24]، والألف في ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور:31]، ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: 49]، ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: 31]، وتحذف النون في (وكأين) حيث وقع[4].

لقد بني الخط القرآني على الوقف والوصل، في رسم التاء وهاء السكت، ودخلت الهاء للسكت، لتتبين بها حركة ما قبلها، وهي في القرآن في سبعة مواضع ﴿لَمْ

(1) البرهان في علوم القرآن: 1/ 346 – 347.

(2) القطع والإئتناف: 301.

(3) الكشاف: 2/ 5.

(4) الإتقان في علوم القرآن: 1/ 90.

يَتَسَنَّهْ ﴾ [البقــرة: 259]، و ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقــة: 29]، و ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقــة: 28]، و﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقــة: 26]، و ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَاهِيَهْ﴾ [القارعـــة: 10]، و ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة 25] و ﴿أَقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: 90]، والقرّاء كلـهم يقفـون عليهـا بالهـاء إن وقفـوا، إتباعاً للمصحف، فإذا أدرجوا اختلفوا.

إنّ هذه الهاء للوقف، فمتى وصلت حذفت، والعرب تقـول: ارمِ يـا زيـد وارمِهْ، واقتدِ يا زيد واقتدِهْ، ومن أثبت بعضاً دون بعض أعلمك أن القراءتين جائزتان[1]، وهـذه الهاء للسكت تُزاد لبيان الحركة زيادة مطردة، في نحو قولك فيمه ولمه وعمّـه، والمـراد فـيمَ ولِمَ وعمَّ، والأصل فيما ولما وعمّا دخلت حروف الجر على ما الاسـتفهامية، ثـم حـذفت الألف للفرق بين الإخبار والاستخبار وبقيـت الفتحـة تـدل علـى الألـف المحذوفـة، ثـم كرهوا أن يقفوا بالسكون، فيزول الدليل والمدلول عليه، فأتوا بالهاء ليقطع الوقـف عليهـا بالسكون، وتسلم الفتحة التي هي دليل على المحذوف.. وزيادتها في ذلـك علـى ضـربين: لازمة، وغير لازمة، فاللازمة إذا كان الفعل الداخلة عليه على حرف واحد، نحو عه، قه، شه، وغير اللازمة إذا كان ما دخلت عليه علـى أكثـر مـن حـرف واحـد[2]، وذلـك لأن الوقف بالسكون يسقط الحركـات القـصيرة، كمـا أنّ الوقـف علـى حـرف اللـين ينقـصه ويستهلك بعض مدّه، ولذلك احتاجوا لهن إلى الهاء في الوقف ليبين بها حرف المد[3]، أمـا في المبنيات التي تنتهي بحركة متوغلة في البناء، فإنّ موضعها أن تقع بعد حركة بناء متوغلـة في البناء، نحو حسابيه وكتابيه وثمه، ولا تدخل على حركة بناء تشبه الإعراب، فلا تدخل على فعل ماضٍ نحو ضربه، ولا في يا زيده، لأنهما مشبهان المعرب، وإذا لم تدخل على ما يشبه المعرب كان دخولها على المعرب نفسه أبعد، وذلـك محافظـة علـى حركـات البنـاء، لأنها موضوعة للزوم والثبات. وقد وردت هذه الهاء لبيـان ألـف الندبـة نحـو وازيـداه و

(1) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 164.

(2) شرح المفصل: 9/ 45.

(3) الخصائص: 1/ 235.

وغلاماه، لأنّ هذه الألف خفية والوقف عليها يزيد خفاءها فبينوها بالهاء"[1]، فإنّ المتكلم يحرص على إظهار الحركات القصيرة إذا كانت من بنية الكلمة، لذلك لم تلحق الهاء حركات الإعراب، لأنها طارئة وليست جزء من بنية الكلمة، فإن الواقف"ينفر من الوقف على المقطع المفتوح، فيطيل نفسه بعد هذه الحركة بحيث تتولد هاء، فيكون ذلك أمارة على أنّ الحنجرة قد لفظت آخر أصواتها الكلامية، وتكون وظيفة هذه الهاء تبيين الحركة التي قبلها"[2].

وهذه الهاء لخفائها شابهت أحرف المد في إظهار الحركة، فإن الفتحة إذا أشبعت صارت ألفاً، وكذلك الضمة والكسرة، أما الهاء المدّية، فإنها اختصت بالفتحة، لأنها شابهت الهمزة في الخفاء، ولأن الهمزة أصلها ألف، فإذا حرّكت الألف صارت همزة، وهذه الهاء بخلاف هاء الضمير، لأنه كناية عن اسم ظاهر أو للشأن، فإذا وقف عليه، نقلت حركته إلى ما قبله، قال سيبويه في"باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار ليكون أبين لها كما أردت ذلك في الهمزة، وذلك قولك: ضربتُهْ، واضربُهْ، وَقَدُهْ ومِنُهْ، وعَنُهْ، سمعنا ذلك من العرب، ألقوا عليه حركة الهاء حيث حركوا لتبيانها"[3]،"فأسكنوا الهاء للوقف وقبلها ساكن فالتقى ساكنان، فأرادوا التحريك لالتقاء الساكنين، ولأن سكون ما قبلها يزيدها خفاء، فحركوه، لأنه أبين لها، وذلك بأن نقلوا إليها حركة الهاء الذاهبة للوقف"[4]. وهذه الهاء ليست للتأنيث، وهي التي يفرّق بها بين المذكر والمؤنث في الصفات، فأمّا"الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث، نحو نخلة وتمرة، إنما الأصل التاء والهاء بدل منها في الوقف"[5]، فإن"قيل: وما الدليل على أنّ التاء هي الأصل وأنّ الهاء بدل منها؟ فالجواب أنّ الوصل مما تجري فيه الأشياء على

(1) شرح المفصل: 10/ 2.

(2) رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية: 275.

(3) الكتاب: 4/ 176.

(4) شرح المفصل: 9/ 71.

(5) المقتضب: 1/ 63.

أصولها، والوقف من مواضع التغيير.. فلما كان الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها في غالب الأمر، ومطرد اللغة، وكان الوقف مما يغير فيه الأشياء عن أصولها، ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء، نحو قائمتان وقائمتكم، وفي الوقف هاء نحو ضاربه وقائمه، علمنا أنّ الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل"[1].

وقد وردت هذه التاء في الرسم العثماني هاء، "وإنما كتبوها في المصحف بالهاء، لأنهم بنوا الخط على الوقف، والمواضع اللاتي كتبوها بالتاء الحجة فيها أنهم بنوا الخط على الوصل"[2]، والمراد"بالخط الكتابة، وهو على قسمين، قياسي واصطلاحي، فالقياسي ما طابق فيه الخط اللفظ، والاصطلاحي ما خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو وصل أو فصل ، وله قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها ولا يُتعدّى إلى سواها"[3].

إنّ دراسة الوقف في حقيقتها دراسة صوتية، لأن الوقف موضع تغيير صوتي، يظهر أثره في الحروف، وهي رموز عرفية اصطلح عليها، وما خرج عن المنطوق أو خالفه بزيادة أو حذف أو قلب أو إبدال، وفي الرسم والخط، نحو ذلك اقتضاه الوقف للفصل بين المعاني وتوجيهها بحسب المقصود رفعا للاحتمالات والأوهام والتأويلات غير المرادة، وبخاصّة الرسم العثماني، لارتباطه بالوقف والوصل والإمالة والتفخيم والإطباق والقلقلة والإظهار والإخفاء والمد بأنواعه، وهذا ما يدحض زعم المحدثين أنّ الإملاء العربي يتسم بالنقص من نواحي عنايته برموز الحروف الصحيحة دون تمثيل الحركات في الكتابة، حتى أصبح من الممكن أن تسمى الكتابة العربية كتابة تتسم بالمقطعية أكثر مما تتسم بالأبجدية، لإهمالها حروف العلة والحركات، وأنّه لا يدع فرصة الانسياب ليد الكاتب، لاستخدامه العلامات الإضافية التي هي النقط والشكل في الكتابة، مما يجعله بعد

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 176، 180.

(2) رسم المصحف: 271.

(3) النشر في القراءات العشر: 2/ 128.

فراغه من كتابة الكلمة يعود إلى هذه الكلمة مرة أخرى ليكملها نقطاً وشكلاً، لهذا دعا إلى الأخذ باشتقاق رموز عربية من الأبجديتين الإغريقية واللاتينية، لأن فيها علاجاً من عيوب الكتابة العربية، لأنّ النظام الأبجدي الجديد لو أحسن القيام على تنظيمه، فسوف يكون ألف مرة خيراً من النظام الحالي المعيب، وأنّ طبيعة العلاقة بين الرمز وبين مدلوله في اللغة لا تسمح بالتعبد باستخدام رمز دون أخر، فالعلاقة عرفية يحددها المستخدمون للغة، وليست توقيفية من السماء، ولا طبيعة من الأرض، إنها علاقة تخضع للوصف، ويحدد العرف معيارية دلالتها على ما تدل عليه[1]. إنّ هذا الرأي مردود، فقد ثبت عجزه عن حل المشكلات التي جاء بها الخط العربي، ومعايب الإملاء التي تواجه الثقافة العالمية والتطور كما يزعم صاحبه، بما حصل للأتراك لّما تنكروا لمقدساتهم وقطعوا أنفسهم عن التركة الثقافية حين نبذوا الحروف العربية، فبعد أن كانوا رأس الأمة الإسلامية، ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا تبعاً لغيرهم فضاعوا وأضاعوا.

إنّ رموز الخط العربي، تبين المراد، لأنها بنيت على إبانة المعني وقفاً وغيره، بحسب المقصود، والفصل بين المعاني المختلفة يتطلب دراسة الصوت والصيغة والتركيب والدلالة، فضلاً عن الخط، فلا يقع القصور إلاّ على الذي لا يلم بعلوم العربية، ولا يسبر أسرار اللغة، بالبحث عن دواعي التغيير الذي يحدثه قطع اللفظ والابتداء بغيره، أو الاستئناف بجملة جديدة لغرض يريده المتكلم أو المنتج اللغوي، والكاتب حين يقف أو يصل، إنّما يريد إفهام المعاني عن طريق تفريق بعضها عن بعض، بترك مسافة ما بين الشيئين، بقطع الصوت ممثلاً بالدليل عليه، لذلك جاء الفصل والوصل للإبانة، وهي الغرض منه، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [فصلت 3]، فقدّميزت وجعلت تفاصيل في معانٍ مختلفة من أحكام وأمثال ومواعظ ووعد ووعيد وغير ذلك، وقرئ (فُصِلَتْ) أي فرّقت بين الحق والباطل أو فصل بعضها من بعض باختلاف معانيها من قولك فصل من البلد[2]، وفصل القوم عن مكان كذا فارقوه، والفواصل أواخر

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 145 – 153.

(2)الكشاف: 3/ 441.

الآي، وفصل الخطاب ما فيه قطع الحكم، والفصال التفريق بين الصبي والرضاع[1]، والفواصل حروف متشاكلة المقاطع، يقع بها إفهام المعاني، وتقع الفاصلة عند الاستراحة في الخطاب لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يباين القرآن بها سائر الكلام وتسمى فواصل، لأنه ينفصل عندها الكلامان، وذلك أن آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها، ولم يسموها أسجاعا[2] للتفريق بينهما، وذلك لأن الفاصلة هي الكلام المنفصل عمّا بعده، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية وغير رأس، وكذلك الفواصل يكنّ رؤوس آية وغيرها، وكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية[3]، والذي دعاهم إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل، ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعاً، رغبتهم في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروي عن الكهنة وغيرهم[4].

وقد اختلف القرّاء في الوقف والابتداء، فمنهم من يتعمد الوقف على رؤوس الآي، وآخر يقف عند انقطاع النفس، وغيره يراعي حُسن الوقف والابتداء بحسب المعنى، ورسم الفواصل دليل على ملاءمة الخط العربي لإظهار المعنى المقصود، وقدرته على استيفاء المراد منه، فإن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول[5]، من حذف الياءات وزيادة حروف المد والهاء والإمالة والعدول من صيغة إلى أخرى، لأن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل، حيث تطرد متأكد جداً، ومؤثر في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه من النفس تأثيراً عظيماً، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في مواضع[6]، ولهذا كانوا يتعلمون ما ينبغي أن يوقف عنده، كما يتعلم القرآن، وإن هذا إجماع من الصدر الأول[7]، لأن الفواصل بُنيت على الوقف، ولأداء

(1) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 395.

(2) البرهان في علوم القرآن: 1/ 53 – 54.

(3) الإتقان في علوم القرآن: 1/ 96 – 97.

(4) البرهان في علوم القرآن: 1/ 58.

(5) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 99.

(6) البرهان في علوم القرآن: 1/ 60.

(7) القطع والإئتناف: 90.

وظيفة صوتية تنغيمية تساهم في بيان معاني كلماتها، فقدكثر في القرآن ختم الفواصل بحروف المد واللين وإلحاق النون، وحكمته وجود التمكن من التطريب بذلك إذا ترنموا يلحقون الألف والياء والنون، لأنهم أرادوا مدّ الصوت، ويتركون ذلك إذا لم يترنموا، وجاء في القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع[1]، ولهذاألحقت الألف بـ(الظنون) في قوله تعالى ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب 10]، لأن مقاطع فواصل هذه السورة ألفات منقلبة عن تنوين في الوقف، فزيد على النون ألف لتساوي المقاطع، وتناسب نهايات الفواصل، ومثله ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: 67]، ﴿وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب 66][2]، كما ناسب زيادة الألف المعنى، لأنهم ظنّوا ظنوناً مختلفةً، ظنَّ المنافقون أنّ المسلمين يستأصلون، وظنَّ المؤمنون أنّهم يبتلون، وقرئ الظنون بغير ألف في الوصل والوقف وهو القياس، وبزيادة ألف في الوقف زادوها في الفاصلة، كما زادها في القافية من قال * أقلي اللوم عاذل والعتابا * وكذلك الرسولا والسبيلا، وقرئ بزيادتها في الوصل أيضاً إجراء له مجرى الوقف[3]. ولمدّ الصوت يُقلب التنوين ألفاً، بدليل تنوين الممنوع من الصرف ثم قلبه ألفاً، فقدصرف ما أصله ألا ينصرف، كقوله تعالى ﴿قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنسان 15–16] صرف الأول، لأنه آخر الآية، وآخر الثاني بالألف فحسن، جعله منونا ليقلب تنوينه ألفاً، فيتناسب مع بقية الآي، كقوله تعالى ﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان: 4]، فإنّ (سَلاسِلا) لما نظم إلى (أَغلالاً وَسَعِيراً) صرف ونون للتناسب، وبقي (قواريرا) الثاني، فإنه وإن لم يكن آخر الآية، جاز صرفه، لأنّه لما نوّن (قواريراً) الأول، ناسب أنّ ينوّن (قواريرا) الثاني ليتناسبا، ولأجل هذا لم ينوّن (قواريرا) الثاني إلاّ من ينون (قواريراً) الأول[4]، فقدقرئا غير منونين وتنوين الأول وتنوينهما، وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق، لأنّه فاصلة، وفي الثاني لاتباعه الأول[5].

(1) الإتقان في علوم القرآن: 1/ 105.

(2) البرهان في علوم القرآن: 1/ 61.

(3) الكشاف: 3/ 253 – 254.

(4) البرهان في علوم القرآن: 1/ 66.

(5) الكشّاف: 4/ 198.

وقيل: الأجود في العربية ألاّ يصرف (سلاسل)، ولكن لمّا جُعلت رأس آية صرفت، ليكون آخر الآي على لفظٍ واحد[1]، وهذا مردود، لأن (سلاسلاً) ليس رأس آية، ولا (قواريراً) الثاني، وإنّما صرفت للتناسب، واجتماعه مع غيره من المنصرفات، فيُردّ إلى الأصل ليتناسب معها[2]، فقد أبدل (قواريراً) الأول ألفاً لإطلاق الفتحة، لأنه فاصلة للوقف، وأطلق (قواريرا) الثاني إتباعاً للأول للمجاورة، وقُرئ (سلاسل) غير منون، و(سلاسلاً) بالتنوين، وفيه وجهان: أحدهما أن تكون هذه النون بدلاً من حرف الإطلاق، ويجري الوصل مجرى الوقف. والثاني: أن يكون صاحب القراءة به ممن ضرى برواية الشعر، ومرّن لسانه على صرف غير المنصرف[3].

وهذا الإطلاق يجري على الهمزة الساكنة، فتخفف بأن تبدّل بحركة ما قبلها، إنْ كان قبلها ضم أبدلت واواً، وإن كان قبلها كسر أبدلت ياءً، وإن كان قبلها فتح أبدلت ألفاً، لأنّ الهمزة لمّا سكنت للوقف، فالغلبة تكون لحركة ما قبلها، فتقلب ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، وتقلب واواً وياءً تبعاً لحركة ما قبلها، لأنّ الوقف محل استراحة القارئ والمتكلم، ولذلك حذفت فيه الحركات والتنوين وأبدل فيه تنوين المنصوبات، وجاز فيه الروم والإشمام والنقل والتضعيف، فكان تخفيف الهمز في هذه الحالة أحق وأحرى[4]، فالساكن في الوقف يحرّك بحسب حركة مجاوره، كما يمال ما لا يمال أصلاً للمجاورة، فإمالة ما أصله ألا يمال كإمالة ألف ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: 1– 2]، ليشاكل التلفظ بهما التلفظ بما بعدهما. والإمالة أن تنحو بالألف نحو الياء، والغرض الأصلي منها هو التناسب، وعبّر عنه بعضهم بقوله: الإمالة للإمالة، وقد يمال لكونه آخر مجاور ما أميل آخره، كألف (تلا) في قوله تعالى ﴿وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: 2]، فأميلت ألف (تلاها)، ليُشاكل اللفظ بها اللفظ الذي بعدها مما ألفه غير ياء، نحو (جلاها) و (غشاها).

(1) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 258.

(2) البرهان في علوم القرآن: 1/ 66.

(3) الكشاف: 4/ 195.

(4) النشر في القراءات العشر: 1/ 429.

فإن قيل: هلاّ جعلت إمالة (تلاها) لمناسبة ما قبلها، أعني (ضحاها) قيل: لأن ألف (ضحاها) عن واو، وإنّما أميل لمناسبة ما بعده[1]، أو يقلب إلى حرف مجانس ويُدغم، وذلك إذا كان الساكن فيما آخره همز بعد ياء، أو واو زائدتين، فإنّه يوقف عليه بالإدغام بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله نحو النسيء وبريء وقروء[2]، فإن الهمزة متحركة وما قبلها ساكن، فإذا وقف عليها، وكان الساكن قبل الهمزة ياءً، أو واواً زائدتين، فإنّه لم يرد في الياء إلاّ في (النسيء)، (وبرئ) ووزنهما فعيل، ولم يأت في الواو إلاّ في (قروء) ووزنه فعول، وتسهيله أن يبدّل الهمز من جنس ذلك الحرف الزائد ويدغم الحرف فيه، وأمّا إن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف، فتسهيله أن تنقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن ويحرك بها، ثم تحذف هي، سواء كان ذلك الساكن صحيحاً أو ياءً أو واواً أصليين، وسواء كانا حرفي مد أو حرفي لين بأي حركة تحركت الهمزة. وتخفيف الهمز في الوقف مشهور عند علماء العربية، أفردوا له باباً وأحكاماً، واختص بعضهم فيه بمذاهب عرفت بهم ونسبت إليهم[3].

إنّ الهمزة المتحركة بعد ساكن، عند تخفيفها في الوقف، تنقل حركتها إليه، وتسقط دون أن يخلفها شيء، وذلك بخلاف الياء إذا سقطت في الوقف، تخلفها الكسرة، نحو قوله تعالى ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: 4]، وذلك لأن أحرف المد لها ابعاض من الحركات، وذلك بخلاف الهمزة، فإن أصلها الألف، وهو لا يقبل أيّة حركة، فيحذف لالتقاء الساكنين، بعد نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فلم يخلف الهمزة شيء، وياء (يسر) تحذف في الدرج اكتفاء عنها بالكسرة، وأمّا في الوقف فتحذف مع الكسرة.. وأكرمن وأهانن في قوله تعالى ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ [الفجر:15]، ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: 16]، بسكون النون في الوقف فيمن ترك الياء في الدرج مكتفيا منها بالكسرة[4]، ونحوه قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ جَابُواْ ٱلصَّخۡرَ بِٱلۡوَادِ﴾

(1) البرهان في علوم القرآن: 1/ 67.

(2) الإتقان في علوم القرآن: 1/ 89.

(3) النشر في القراءات العشر: 1/ 429 – 432.

(4) الكشاف: 4/ 249 – 252.

[الفجر: 9]، والأصل بالوادي، فاستثقلوا الكسرة على الياء فحذفوها، فمن القرّاء من يثبّت الياء على الأصل، ومنهم من يحذف، فيقول الواد اجتزاء بالكسرة، وكذلك (أكرمن) و (أهانن) و ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾[1]، فقد نابت الحركة عن الحرف المحذوف، لأنها بعضه وهو إمتداد لها، ومنه قوله تعالى ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ [الزمر: 16]، وهو كثير، وكذلك جاءت الضمة في قوله تعالى ﴿ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ ﴾ [الشورى: 24]، و ﴿ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [القمر: 6]، و ﴿ سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ [العلق: 18]، وكُتب ذلك بغير واو دليلاً في الخط على الوقوف عليه بغير واو في اللفظ، وله نظائر، وهذا في المفتوح قليل لخفة الألف[2]، لأن الألف أوسع مخرجاً من الياء والواو، وهي الحروف التي اتسعت مخارجها.. وأوسعها وألينها الألف[3].

والوقف قطع للصوت، والفتحة أخف الحركات، فيضعف الصوت بالوقف ويزداد ضعفه إذا كان خفياً كالألف، لأن الوقف يضعف الحرف، ألا تراك تحتاج إلى بيانه فيه بالهاء، نحو واغلاماه، ووازيداه، وواغلامهوه وواغلاميه، وذلك أنّك لما أردت تمكين الصوت وتوفيته ليمتد ويقوى في السمع، وكان الوقف يضعف الحرف، ألحقت الهاء ليقع الحرف قبلها حشوا فيبين ولا يخفى[4]، ولضعف الألف لا يأتي أول الكلمة، وإنّما يأتي عينها أو لامها، ويحذف مع لام التعريف لفظاً في الوصل، لأن الوصل يُعيد الأشياء إلى أصولها والوقف ممّا يغير فيه الأشياء عن أصولها[5]، وذلك لأن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف، وذلك أنّ الكلام إنّما وضع للفائدة، والفائدة لا تجني من الكلمة الواحدة، وإنّما تجنى من الجمل ومدارج القول، فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف، ويدلك على أنّ حركة الآخر قد تعتد لازمة، وإن كانت في

(1) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 77.

(2) الخصائص: 3/ 134.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 8.

(4) الخصائص: 2/ 328.

(5) سر صناعة الإعراب: 1/ 180.

الوقف مستهلكة أنك تقلب حرف اللين لها وللحركة قبله، فتقول: عصا، وقفا، وفتى، ودعا، وغزا، ورمى، كما تقلبه وسطاً لحركته وحركة ما قبله، نحو دار ونار وعاب وقال وقام وباع[1]، وذلك لأنّ الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه[2]، والواو والياء إذا تطرفا وكانا في الأصل متحركين وما قبلهما مفتوح، تتصل حركتهما الأصلية، وإن كانت غير ظاهرة، بحركة ما قبلهما لتزداد الفتحة إشباعاً فتقلب الواو والياء ألفاً، لأن صوتهما قد اختزل بالوقف، والألف أخف منهما، لسكونه واتساع مخرجه فكان خفياً، ولبيان الفتح احتاج إلى هاء السكت، لأنها خفية مثله، وقد ألحقوا هذه الهاء مع الألف في لوقف، وذلك لخفاء الألف وتسفلها[3]، فكانت بحاجة إلى ما يبينها، فقد كثر في القرآن الكريم ختم كلمة المقطع من الفاصلة بحروف المد واللين وإلحاق النون، وحكمته وجود التمكن من التطريب بذلك[4]، وهم إذا ترنموا فإنّهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادوا مدّ الصوت[5]، كما أنهم خرجوا عمّا يقتضيه الأعراب واللغة في سجعهم وفي القوافي للمجانسة الصوتية وتوحيد النغمة الإيقاعية والمزاوجة بين الأسجاع، لأنها موضوعة على أن تكون ساكنة الأعجاز، موقوفاً عليها، لأنّ الغرض المجانسة بين القرائن والمزاوجة، ولا يتم ذلك إلاّ بالوقف، ولو وصلت لم يكن بدّ من إجراء كل القرائن على ما يقتضيه حكم الإعراب، فعطلت عمل الساجع وفوت غرضهم. وإذا رأيتهم يخرجون الكلم عن أوضاعها لغرض الازدواج، فيقولون: آتيك بالغدايا والعشايا، مع أنّ فيه ارتكاباً لما يخالف اللغة، فما ظنّك بهم في

(1) الخصائص: 2/ 331 – 332.
(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 90.
(3) شرح المفصل: 9/ 85.
(4) البرهان في علوم القرآن: 1/ 68.
(5) الكتاب: 4/ 204.

ذلك[1]، ولعله أراد اللغة التي تفصل بين جمع السلامة والتكسير، لأنّ جمع السلامة بمعنى الفعل، والتكسير للأسماء للدلالة على الثبوت والدوام، بدليل قوله تعالى﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴾ [النور: 36]، أي بالغدوات، فعبّر بالفعل عن الوقت، كما يقال: أتيتك طلوع الشمس، أي في وقت طلوع الشمس، ويقال: غدا الرجل يغدو، فهو غاد. وقالوا: إني لآتية بالغدايا والعشايا، والغداة لا تجمع على الغدايا، ولكنهم كسروه على ذلك، ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا، فإذا أفردوه لم يكسروه.. أرادوا جمع الغداة، فأتبعوها العشايا للازدواج، فإذا أفرد لم يجز، ولكن يقال غداة وغدوات لا غير[2]، فلولا المجانسة والمتابعة بسبب المجاورة، للوقوف على التنغيم المتجانس، لما جاز جمع غداة على (غدايا)، وترك غدوات، للدلالة على دوام الإتيان في كل غداة، يدل على ذلك أنّ بعض العرب يقول أوكل فيتم، كما أن بعضهم يقول في غد: غدو[3]، فإنّ تمامه بالواو كما تم (كل). والحكمة في الجمع بين اللغتين القوية والضعيفة في كلام واحد: هو أن يروك أنّ جميع كلامهم - وإن تفاوتت أحواله - على ذكر منهم وثابت في نفوسهم نعم، وليؤنسوك بذاك، حتى إنّك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يقوى وما يضعف في عقد واحد، ولم يتحاموه ولم يتجنّبوه، ولم يقدح أقواهما في أضعفهما[4].

ولإفهام المعاني وتجويدها وتحسين ديباجتها وبلوغها المقصود منها، جاء الوقف دليلاً مقروناً بالقرائن اللفظية والمعنوية، فيحسن الصوت إيقاعياً بتماثل وتقارب حروف المقاطع المتتابعة، مع استراحة لطيفة للمتكلم والقارئ، وقد بنيت الفواصل على الوقف، فجاءت بدلالات ونكت معنوية، علاوة على انسجامها الصوتي المناسب للمعاني، لهذا قسمت بحسب المتماثل والمتقارب من حروفها، لأنّ فواصل القرآن الكريم لا تخرج عن

(1) البرهان في علوم القرآن: 1/ 71.

(2) لسان العرب: مادة (غدا).

(3) الكتاب: 4/ 219.

(4) الخصائص: 3/ 317.

هذين القسمين، بل تنحصر في المتماثلة والمتقاربة[1]، وعلى الازدواج، نحو قوله تعالى ﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝٣ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: 1 – 4]، فحذفت الياء من (يسر) طلباً للمتماثلة والموافقة في الفواصل، وقوله تعالى ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: 1]، وجميع فواصل هذه السورة قائمة على الازدواج. وأما المتقارب في الحروف، فنحو قوله تعالى ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 3-4].

أما البديعيون فكانوا أشد عناية بالفاصلة، لأنها تحسن الكلام، فأجروها مجرى القافية، فمنها مطرف ومتوازٍ ومرصع ومتوازن ومتماثل، فالمطرف أن تختلف الفاصلتان في الوزن وتنفقا في حروف السجع، نحو ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝١٣ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: 13 – 14]، والمتوازي أن يتفقا وزناً وتقفية، ولم يكن ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية في الوزن والتقفية نحو ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝١٣ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: 13– 14]، والمتوازن: أن يتفقا في الوزن دون التقفية نحو ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ۝١٥ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: 15– 16]، والمرصع: أن يتفقا وزنا وتقفية، ويكون ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية كذلك، نحو ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: 25 – 26]، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: 13-14]، والمماثل أن يتساويا في الوزن دون التقفية، وتكون إفراد الأولى مقابلة لما في الثانية، فهو بالنسبة إلى المرصع كالمتوازن بالنسبة إلى المتوازي، نحو ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ ۝١١٧ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: 117–118]، فالكتاب والصراط يتوازنان، وكذا المستبين والمستقيم، واختلفا في الحرف الأخير[2]. وقد ائتلفت الفواصل مع دلالة الكلام، لأنها جاءت مناسبة للمعنى المذكور، فإنّ من المواضع التي يتأكد فيها إيقاع المناسبة مقاطع الكلام وأواخره، وإيقاع الشيء فيها بما يشكاله، فلا بد أن تكون مناسبة للمعنى المذكور أولاً، وإلاّ خرج بعض الكلام عن بعض، وفواصل القرآن العظيم لا تخرج عن ذلك، لكن منه ما يظهر، ومنه ما يستخرج بالتأمل للبيب،

(1) البرهان في علوم القرآن: 1/ 75.

(2) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 104.

وهي منحصرة في أربعة أشياء: التمكين، والتوشيح، والإيغال، والتصدير، والفرق بينها أنّه إن كان تقدم لفظها بعينه في أول الآية سُمّي تصديراً، وإن كان في أثناء الصدر سمي توشيحياً، وإن أفادت معنى زائداً بعد تمام معنى الكلام سُمّي إيغالاً، وربما اختلط التوشيح بالتصدير لكون كل منهما صدره يدل على عجزه، والفرق بينهما أنّ دلالة التصدير لفظية، ودلالة التوشيح معنوية، وهذا الباب يطلعك على سر عظيم من أسرار القرآن، فاشدد يديك به، ومن أمثلته، قوله تعالى ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًا وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: 25]، فإنّ الكلام لو اقتصر فيه على قوله ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾، لأوهم ذلك بعض الضعفاء موافقة الكفار في اعتقادهم أنّ الريح التي حدثت كانت سبب رجوعهم، ولم يبلغوا ما أرادوا، وأنّ ذلك أمر اتفاقي، فأخبر سبحانه في فاصلة الآية عن نفسه بالقوة والعزة، ليعلم المؤمنين ويزيدهم يقيناً وإيماناً على أنّه الغالب الممتنع، وأنّ حزبه كذلك[1]، فقد كشفت الفاصلة عن معنى يثبت الصادقين في إيمانهم ويزيد أعداءهم إذلالاً وإحباطاً، ويعرض بالمنافقين ومرضى القلوب، وهو أنّ الله تعالى هو الغالب الذي لا يغلبه أحد أبداً، لدلالة كان على الديمومة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وكذلك صيغة (فعيل) الدالة على الثبوت والدوام، كما تطلق على الصفات الخلقية الثابتة، كقصير وطويل، وعلى المبالغة فيها، كقوي وعزيز، والغالب لا يكون إلاّ قوياً، فقد جمع القوي والعزيز توكيداً، لأنّ معنى العزيز"هو القوي الغالب كل شيء، وهو الممتنع فلا يغلبه شيء"[2]، فجمع بين صفتين تمكيناً للمعنى وتأكيداً، والجمع بين صفتين تكمل إحداهما الأخرى، نحو ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 209]، فإنّه قد يظن ظان أنّ عزّته قد تدعوه إلى الظلم والتهور، فاحتاط لذلك بوصف نفسه بالحكمة، ونحو ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: 61]، فجمع بينهما لكمال الوصف، ذلك أنّه لو اقتصر على أحداهما لظن ظان أنه يسمع لا يبصر أو يبصر لا يسمع، فجمع بينهما

(1) البرهان في علوم القرآن: 1/ 78 - 79.

(2) لسان العرب: مادة (عزز).

لدفع هذا الظن[1]، والوقف يزيل حركات الأعراب الثلاث، لأنّه لا يوقف على معرب، فإنّ التماثل يبدو واضحاً في الفواصل، لأنّها بنيت على الوقف، ولهذ أساغ مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس، كقوله تعالى ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصافات: 11]، مع قوله ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ [الصافات: 9]، و ﴿فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: 10]، وقوله ﴿بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾ [القمر:11]، مع قوله ﴿قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر: 12]، و ﴿وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: 2]، وقوله﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: 11]، مع قوله ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: 12][2].

فإنّ رعاية التشابه في الفواصل، لازمة للوقوف عليها بالسكون، وبتماثل الحروف وتقاربها، واختلاف الفاصلتين في موضعين والمحدث عنه واحد لنكتة لطيفة، وذلك قوله تعالى في سورة إبراهيم ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [ابراهيم:34]، ثم قال في سورة النحل ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: 18]، أي إذا حصلت النعم الكثيرة، فأنت آخذها وأنا مُعطيها، فحصل لك عند أخذها وصفان: كونك ظالماً وكونك كفّاراً، ولي عند إعطائها وصفان، وهما: إني غفور رحيم أقابل ظلمك بغفراني وكفرك برحمتي، فلا أقابل تقصيرك إلاّ بالتوفير، ولا أجازي جفاءك إلاّ بالوفاء، وهو حسن، ولكن بقي سؤال آخر، وهو: ما الحكمة في تخصيص آية النحل بوصف المنعم، وآية إبراهيم بوصف المنعم عليه؟ والجواب، أنّ سياق الآية في سورة إبراهيم في وصف الإنسان وما جُبل عليه، فناسب ذكر ذلك عقيب أوصافه، وأمّا آية النحل، فسيقت في وصف الله تعالى، وإثبات إلوهيته وتحقيق صفاته، فناسب ذكر وصفه سبحانه[3]، وقد تزيد فاصلة على نظيرتها في سورة أخرى للمناسبة، ففي قوله تعالى ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ﴾ [المعارج: 9]، و ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: 5]، جاءت (المنفوش) في آية القارعة، ولم تذكر في آية المعارج،

---

(1) الجملة العربية والمعنى: 154.

(2) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 105.

(3) البرهان في علوم القرآن: 1/ 86.

لأنّ القارعة من القرع، وهو الضرب بالعصا وناسب ذلك ذكر النفش، لأنّ من طرائق نفش الصوف أن يقرع بالمقرعة، كما ناسب ذلك من ناحية أخرى، وهي إنّ الجبال تهشم بالمقراع (وهو من القرع)، وهو فأس عظيم تحطم به الحجارة، فناسب ذلك ذكر النفش أيضاً، فلفظ القارعة أنسب شيء لهذا التعبير. قال في سورة القارعة ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة:1 – 3]، فكرر ذكرها وعظمها وهولها، فناسب هذا التعظيم والتهويل أنّ يذكر أنّ الجبال تكون فيه كالعهن المنفوش، وكونها كالعهن المنفوش أعظم وأهول من أن تكون كالعهن من غير نفش، كما هو ظاهر، وإنّ الفواصل في السورتين تقتضي أن يكون كل تعبير في مكانه، ففي سورة القارعة ﴿يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ۝٤ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة:4-5]، وفي سورة المعرج قال ﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ ۝٨ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ﴾ [المعارج:8-9]، فناسب (العهن) (المهل)"[1]، لأنّ وجه الشبه اختلاف ألوان الأجزاء المتطايرة، لاختلاف ألوان الجبال فناسب لذلك، لأنّ معنى (كالمهل)"كدردي الزيب، وعن ابن مسعود: كالفضة المذابة في تلونها (كالعهن) كالصوف المصبوغ ألواناً، لأنّ ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: 27]، فإذا بُسّت وطُيّرت في الجو، أشبهت العهن المنفوش إذا طيّرته الريح"[2]، فزادت آية القارعة بالمنفوش لتفرق أجزاء الجبال المختلفة بألوانها بسبب القرع، وشبّه الجبال بالعهن، وهو الصوف المصبوغ بألوان مختلفة والمتطاير بالقرع.

وقد تختلف الفواصل لتحيط بالمعاني المتقاربة تعميماً وتخصيصاً، لبيان أنّ الموصوف بها قد استحقها جميعاً، وكأنّ المعنى واحد احتياطاً لتمكينه وزيادة في فائدته، نحو قوله تعالى ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: 44]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: 45]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: 47]، ونكتته أنّ الأولى نزلت في أحكام المسلمين، والثانية

---

(1) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 198 – 199.

(2) الكشاف: 4/ 157.

في اليهود، والثالثة في النصارى، وقيل الأولى فيمن جحد ما أنزل الله، والثانية فيمن خالف مع علمه ولم ينكره، والثالثة فيمن خالفه جاهلاً، وقيل الكافر والظالم والفاسق كلها بمعنى واحد وهو الكفر عبّر عنه بألفاظ مختلفة لزيادة الفائدة، واجتناب صورة التكرار[1]، وليس كذلك، فإنّها تختلف في الخصوص وتتقارب في العموم، وهو البعد عن الفطرة السليمة، ومخالفتها في وضع الأشياء في غير موضعها الصحيح، والخروج بالنفس عن صفائها وسكونها، والمكابرة والعناد في البعد والخروج عن الفطرة بسترها، لأنّ الكفر في اللغة ستر الشيء، والظلم وضع الشيء في غير موضعه المختص به إمّا بنقصان أو بزيادة، وإمّا بعدول عن وقته أو مكانه، وفسق خرج عن حجر الشرع، فالفاسق أعمّ من الكافر والظالم أعمّ من الفاسق[2]، وإنّ الكفر المطلق هو أعمّ من الفسق، وإذا قيل للكافر الأصلي فاسق، فلأنّه أخلّ بحكم ما ألزمه العقل واقتضته الفطرة، فالظلم أعم الجميع، لأنه من كفر فقد ظلم، وكذلك من فسق، بدليل قوله تعالى ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: 254]، و ﴿رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِى فِى ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المؤمنون: 94]. والكفر أعظم الظلم، ولذلك قال تعالى ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: 13]، ثم ظلم الناس لأنه تعالى ﴿لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: 57]، وكلّها خروج بالأشياء عن مواضعها، إذ الظلم ظلمات في العاقبة ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: 39]، فقد لحق عموم الخروج خصوص، لأنّ الكافر أو الفاسق ظالم لنفسه، لخروجه عن سواء السبيل، وهو ظلم لنفسه ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [فاطر: 32]. ومنه قوله تعالى ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: 4]، و ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: 5] و ﴿لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: 13].

إنّ صفة القوة المتهيئة لقبول العلم الذي يستفيده الإنسان بتلك القوة والموصلة إلى المعلوم بحسب نظر العقل فوق المعرفة والدراية هي اليقين، لأنّ الفكر إعمال الخاطر في

(1) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 103.

(2) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 326، 394 ،451، 452.

الشيء، والتفكر التأمل[1]، وإنّ العباد إذا نظروا في السموات والأرض النظر الصحيح، علموا أنّها مصنوعة، وأنّه لابد لها من صانع، فآمنوا بالله وأقرّوا، فإذا نظروا في خلق أنفسهم، وتنقلها من حال إلى حال وهيأة إلى هيأة، وفي خلق ما على ظهر الأرض من صنوف الحيوان، ازدادوا إيماناً وأيقنوا وانتفى عنهم اللبس، فإذا نظروا في سائر الحوادث التي تتجدد في كل وقت، كاختلاف الليل والنهار، ونزول الأمطار، وحياة الأرض بعد موتها، (وتصريف الرياح) جنوباً وشمالاً وقبولاً ودبوراً، عقلوا، واستحكم علمهم، وخلص يقينهم[2]، فإنّ المؤمنين يوقنون بالآيات الدالّة على الصانع الحكيم، والعقلاء من الناس إذا نظروا إلى ما خلق الله تعالى ودقّة صنعه، علموا أنّ المخلوقات لا تصنع بعضها، وإنْ احتيج إلى العقل في الجميع، إلاّ أنّ ذكره ها هنا أنسب بالمعنى الأول، إذ بعض من يعتقد صانع العالم ربما قال: إنّ بعض هذه الآثار يصنع بعضاً، فلا بد إذاً من التدبر بدقيق الفكر وراجح العقل[3]، فإنّ الحاجة إلى العلم بالأشياء وإزاحة الشك عنها وتحقيق الأمر فيها تتطلب التأمل والنظر وإعمال الخاطر، وذلك لا يكون إلاّ للعقل، لأنه به تكون العبرة وتتم العظة، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الصافات: 137 – 138]، إذ عطف (بالليل) على المعنى، أي تمرّون إلى منازلهم في متاجرهم على الشام ليلاً ونهاراً، فما فيكم عقول تعتبرون بها[4]، والفاصلة (أفلا تعقلون) لا تقع إلاّ في سياق إنكار فعل غير مناسب في العقل، نحو قوله تعالى ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: 44]، لأنّ فاعل غير المناسب ليس بعاقل[5]. لذلك كان الوقف التام على (أفلا تعقلون)، وهو التمام بإجماع[6]،

(1) اللسان: مادة (فكر).

(2) الكشاف: 3/ 509.

(3) البرهان في علوم القرآن: 1/ 83.

(4) الكشاف: 3/ 305.

(5) البرهان في علوم القرآن: 1/ 84.

(6) القطع والإئتناف: 3/ 607.

لتعلق (بالليل) برأس الآية (مصبحين)، لذلك قيل كثر في الفواصل التضمين والإبطاء، فالتضمين أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقاً بها، كقوله تعالى ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ* وَبِاللَّيْلِ ﴾، والإبطاء تكرر الفاصلة بلفظها، كقوله تعالى في الإسراء ﴿ هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴾ [الاسراء:93]، وختم بذلك الآيتين بعدها[1]، وهما ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٤﴾ قُل لَّوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَّسُولًا ﴾ [الإسراء: 94-95]، والمضمّن من أبيات الشعر ما لم يتم معناه إلاّ في البيت الذي بعده، والإبطاء إتفاق قافتين على كلمة واحدة معناهما واحد، وأصله: أن يطأ الإنسان في طريقه على أثر وطء قبله، فيعيد الوطء على ذلك الموضع[2]، وذلك لأنّ المراد بالفواصل رؤوس الآي ومقاطع الكلام، وذلك أنهم قد يطلبون منها التماثل، كما يطلب في القوافي، والقوافي يشترط فيها ذلك، ولذلك سمّيت قافية، مأخوذ من قولهم قفوت، أي تبعت، كأنّ أواخر الأبيات يتبع بعضها بعضاً فتجري على منهاج واحد، فإذا وقفوا عليها، فمنهم من يسوّي بين الوصل والوقف، كأنهم يفرقون بين الشعر والكلام[3]، وقد يراعى في الوقف الازدواج، فيوصل ما يوقف على نظيره مما يوجد التمام عليه، وانقطع تعلقه بما بعده لفظاً، وذلك من أجل ازدواجه، نحو ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ﴾ [البقرة: 134]، ونحو ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ – مع – وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: 203]، ونحو ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: 286]، ونحو ﴿ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ [آل عمران: 27]، و ﴿ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [آل عمران: 27]، وهذا اختيار نصير بن محمد ومن تبعه من أئمة الوقف[4]. وليس كذلك، لأنه جمع بين الأضداد، والازدواج المشابهة والتعلق، وازدوج الكلام وتزاوج: أشبه بعضه بعضاً في السجع أو الوزن، أو كان

(1) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 105.

(2) لسان العرب: مادة (وطأ).

(3) شرح المفصل : 9/ 78.

(4) النشر في القراءات العشر: 1/ 237.

لأحدى القضيتين تعلق بالأخرى(1)، وقد جمع بين متضادين مع مراعاة التقابل، فهو طباق إيجاب. وقد تتعلق الآية بما قبلها بالتبعية لفظاً، فلا يحسن الوقوف عليها، لأنّ التابع متمم أو مكمل لمتبوعه، وقيل:إن تعلّقت الآية بما قبلها تعلقاً لفظياً، كان الوقف كافياً، نحو ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة: 5-6]، وإن كان معنوياً، فالوقف على ما قبلها حسن كاف، نحو ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: 1]، وإن لم يكن لا لفظياً ولا معنوياً، فتام(2)، وليس كذلك، لأنّالابتداء بـ ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، و ﴿ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾، و﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾، و ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾، و ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ ﴾ [الفاتحة: 3 – 7]، لا يحسن لتعلقه لفظاً، فإنّه تابع لما قبله، إلاّ ما كان من ذلك رأس آية.. وقد يكون الوقف حسناً على تقدير، وكافياً على آخر، وتاماً على غيرهما(3).

والوقف القبيح يخل بالمعنى إلاّ لأجل التنفس، فيرجع إلى ما قبله حتى يصله، أما الذي يحيل المعنى، فأنه لا يصحّ، كالوقف على قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسۡمَعُونَۘ وَٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ [الأنعام: 36]،إذ الوقف عليه يقتضي أن يكون الموتى يستجيبون مع الذين يسمعون، وليس كذلك، بل المعنى أنّ الموتى لا يستجيبون، وإنّما أخبر الله تعالى عنهم، أنّهم يبعثون مستأنفاً بهم، وأقبح من هذا، ما يحيل المعنى ويؤدي إلى مالا يليق والعياذ بالله تعالى، نحو الوقف على ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ ﴾ [البقرة: 26]، و﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ ﴾ [البقرة: 258]، و ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ﴾ [النحل: 37]، و ﴿ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ ﴾ [النحل: 38]، و ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ﴾ [الماعون: 4]، فالوقف على ذلك كله لا يجوز إلاّ اضطراراً، لانقطاع النفس أو نحو ذلك من عارض لا يمكنه الوصل معه(4)، لأنه قطع له عن صلته وما يتممه أو يكمله. وذهب الجمهور إلى أنّ الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تام وشبيه به، وناقص وحسن وشبيه به، وقبيح وشبيه به، وصنّفوا فيه تصانيف، فمنها ما

---

(1) لسان العرب: مادة (زوج).

(2) البرهان في علوم القرآن: 1/ 353.

(3) النشر في القراءات العشر: 1/ 229.

(4) النشر في القراءات العشر: 1/ 229 – 230.

أثروه عن النحاة، ومنها ما أثروه عن القراء، ومنها ما استنبطوه، ومنها ما اقتدوا فيه بالسنة فقط، كالوقف على أواخر الآي، وهي مواقف النبي (ص)"[1].

وكلما أجازوا الوقف عليه، أجازوا الابتداء بما بعده، وقد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما، امتنع الوقف الآخر، كمن أجاز الوقف على ﴿ لَارَيْبَ ﴾[البقرة: 2]، فإنّه لا يجيزه على فيه[البقرة 2]، والذي يجيزه على (فِيهِ) لا يجيزه على (لاَ رَيْبَ)"[2]، لأنّ الواقف على (رَيْبَ) لابد أن ينوي خبراً، ويوصل (فِيهِ هُدًى) ليكون الموقوف عليه مفيداً، ونحوه قوله تعالى ﴿ قَالُواْ لَاضَيْرَ ﴾ [الشعراء: 50]، أما الواقف على (فيه) فلا ينوي تقدير الخبر، لأنّ الموقوف عليه جملة واحدة وليس جملتين كالواقف على (ريب)، كما أنّ موضع (هدى) على القراءة الأولى يكون رفعاً على أنّه مبتدأ خبره مقدّم عليه، وعلى الثانية يكون نصباً على الحال، ولا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة، وكذلك وصل (فيه) بخلاف الوقف عليه، ففي الوصل تزاد الياء لإظهار الهاء لخفائها، وتسقط (الياء) في الوقف، لأنه يجوز في الكلام وفي القراءة لو كان قرئ به (فيهي هدى) بإثبات الياء، و (فيهو هدى) بإثبات الواو"[3]، لأجل ضمة هاء (هدى)، كما تمطل وتمد الحركات في الوقف للدلالة على عدم إتمام الكلام عند التذكر، وإنما مطلت ومدّت هذه الأحرف في الوقف، وعند التذكر، من قبل أنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدة، فقلت: ضربا وضربوا واضربي وما كانت هذه حاله، وأنت مع ذلك متذكر، لم توجد في لفظك دليلاً على أنّك متذكّر شيئاً، ولأوهمت كل الإيهام أنّك قد أتممت كلامك، ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك، لكنك لما وقفت ومطلت الحرف، علم بذلك أنّك متطاول إلى كلامٍ تالٍ للأول منوط به، معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته"[4]، لأنّ إتمام المعنى

(1) البرهان في علوم القرآن: 1/ 354.

(2) النشر في القراءات العشر: 1/ 237.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 69.

(4) الخصائص: 3/ 128.

الذي يثبته الفعل بحاجة إلى متعلقات تقيده كالمفعولات والأحوال، أو نحو ذلك حتى يستوفي المعنى المثبت كل قيوده. ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه: قالا فيمد قال، ويقولو، فيمد يقول، ومن العامي فيمد العام سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكر به ولم يقطع كلامه، فإذا اضطروا إلى مثل هذا في الساكن كسروا، سمعناهم يقولون: إنّه قَدِي في (قَد)، ويقولون: ألي في الألف واللام يتذكر الحارث ونحوه[1]، ومن العرب من يقرأ ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: 16]، ومنهم من يكسر فيقول: (اشتروِا الضلالة)، ومنهم من يفتح فيقول: (اشتروَا الضلالة)، فان مطلت متذكراً قلت على من ضم: اشترُوا، وعلى من كسر اشتروِي، وعلى من فتح اشتروَا.. وكلّما جاز شيء من ذلك عند وقفة التذكر، جاز في القافية البتة. وعليه تقول: عجبت منا إذا أردت: مِنَ القوم على من فتح النون ومن كسرها، فقال مِنِ القوم قال مِنِي[2]. ففي وقفة التذكر تمد الحركة، لأنّ الأصل في الوقف أن يكون ساكناً، لأنّه انقطاع للصوت، ولا يوقف على متحرك، ولكنهم لما أرادوا الإشارة إلى مواصلة الكلام ومتابعته بعد التذكر، جعلوا أمارة على ذلك مطل الحركات، لأنّ الوقوف على حروف المد يضعفهن فيتبعوهن الهاء في الندبة، فإنْ أوصلوهن سقطن، وقد احتاجوا إلى إطالة الصوت، لأجل التذكر، وللدلالة على مواصلة الحديث، بدليل مد الحركات حتى تصير حروفاً، وهي بخلاف مد ضمة (ها) الضمير وكسره بالواو والياء، لأنّهما يسقطان في الوقف، وذلك في (عليهم) ضم الهاء وكسرها، ويجوز عليهمو بالواو، والأصل في هذه - الهاء في قولك: ضربتهو يا فتى ومررت بهو يا فتى - أن يتكلم بها في الوصل بواو، فإذا وقفت قلت: ضربته ومررت به.. وإنّما زيدت لخفاء الهاء، وذلك أنّ الهاء تخرج من أقصى الحلق، والواو بعد الهاء أخرجتها من الخفاء إلى الإبانة، فلهذا زيدت، وتسقط في الوقف كما تسقط الضمة والكسرة، في قولك: أتاني زيد ومررت بزيد، إلاّ أنّها واو وصل، فلا تثبت لئلا يلتبس الوصل بالأصل، فإذا قلت: مررت بهو يا فتى، فإن شئت قلت مررت بهي، فقلبت الواو

(1) الكتاب: 4/ 216.

(2) الخصائص: 3/ 132-133.

ياء لانكسار ما قبلها، أعني الياء المنكسرة والهاء ليست بحاجز حصين، فكأنّ الكسرة تلي الواو، ولو كانت الهاء حاجزاً حصيناً ما زيدت الواو عليها[1].

أما أحرف التذكّر، فإنّها تسقط في الوصل وتثبت في الوقف، ومن كان من لغته أن يفتح أو يضم لالتقاء الساكنين، فقياس قوله أن يفتح أيضاً أو يضم عند التذكر، روينا ذلك عن قطرب: قم الليل وبع الثوب فإذا تذكرت قلت: قما وبعا، وفي سر: سرا.. ومنهم من يقول: شم يا رجل، فإن تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة فوفيتها، فقلت: شمو[2]، وكذلك هاء السكت تثبت في الوقف وتسقط في الوصل: لأنّه يؤتى بها لبيان الحركات وأحرف المد،لئلا يزيل الوقف ما فيها من المد، ولا تكون هذه الهاء إلاّ ساكنة، لأنّها موضوعة للوقف، والوقف إنّما يكون على الساكن، وتحريكها لحن وخروج عن كلام العرب، لأنّه لا يجوز ثبات هذه الهاء في الوصل فتحرك، بل إذا وصلت استغنيت عنها بما بعدها من الكلام، ومن العرب من يبدل كاف المؤنث شيناً في الوقف حرصاً على البيان، لأنّ الكسرة الدالة على التأنيث تخفى في الوقف، فاحتالوا للبيان بأن أبدلوها شيناً، فقالوا عليش في عليك، ومنش في منك، ومررت بش في بك، وقد يجرون الوصل مجرى الوقف، قال المجنون [3]:

فعيناش عيناها وجيدش جيدها ... سوى أن عظم الساق منش دقيق

فاحتاطوا لبيان الكسرة الدالة على التأنيث، بإبدال الكاف شيناً حتى لا تخفى في الوقف، حرصاً على الوضوح لئلا تلتبس بالمذكر، وربّما زادوا على الكاف في الوقف شيناً حرصاً على البيان أيضاً، فقالوا: مررت بكش وأعطيتكش، فإذا وصلوا حذفوا الجميع[4].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 50.

(2) الخصائص: 3/ 131 - 132.

(3) شرح المفصل: 9/ 46 – 48.

(4) سر صناعة الإعراب: 1/ 217.

هـذه الزيـادة محـدودة، ولا تـصلح للقواعـد العامـة والأحكـام الثابتـة للفـصحى السليمة، وهي كشكشة بني أسد وتميم، وأمّا كسكسة بكر، فإنّهم يزيدون على كاف المؤنث سيناً غير معجمة لتبين كسرة الكـاف، فيؤكـد التأنيـث، فيقولـون مـررت بكـس ونزلـت عليكس، فإذا وصـلوا حـذفوا لبيـان الكـسرة[1]، ولقـد حـصل الإبـدال في الوقـف دون الوصل، لأنّ الوقف موضع استراحة، وفيه متسع مـن الخفـاء، لانعـدام التحريـك الـذي يميل بالصوت نحو الحرف الذي تمثله الحركة، لأنّ الأصل في الوقف السكون، وهو انعدام الحركة، والحرف الصحيح لا يستوفي صدى صوته كاملاً إلاّ بالحركة، لأنّه لا يمكن النطـق به وهو ساكن، إلاّ إذا سُبق بهمزة الوصل مكسورة، لأنّه لا يبتدأ بساكن، أمّا في الكـلام، فإنّ الوقف عليه يضعفه، فيحتاج إلى ما يبين حركته، فمن أبـدل بمـا يوافـق القبائـل الـتي نطقت لغة القرآن، دخل في التقعيد والأحكام اللغوية العامة، وبخلاف ذلك كان نـادراً أو شاذاً، وليست الكشكشة ولا الكسكسة ولا الفحفحـة، ولا العجرفيـة، ولا العجعجـة، ولا الشنشنة، ولا غيرها من اللهجات التي عُدّت مذمومـة، تمثـل ظـاهرة لغويـة متميـزة، بحيث يمكن الاعتداد بها واتخاذها أساساً لوضع القواعـد والأحكـام، وليـست في الواقـع تعني شـيئاً إذا مـا قيـست بأصـول العربيـة الفـصيحة الـتي أعتمـدها الدارسـون مـصادر لدراساتهم، ووضع قواعدهم[2]، خدمةً للقرآن الكريم، وليس خلطاً في الـتفكير اللغـوي أو عدم التجديد في مناهج دراسة اللغة، حتى اتسمت الدراسات اللغويـة العربيـة بـسمة الصعوبة، وأحياناً بسمعة التعقيد، كما رأى الـدكتور تمـام حـسان في دعوتـه للتجديـد في مناهج دراسة العربية، وحجته نعت الدراسات العربية هـذه النعـوت، إنّمـا جاءهـا لعـدم التجديد في منهجها، فما ورثناه عن آبائنا من خلط في التفكير اللغـوي لا يـزال كمـا هـو لسببين: أولهما الاعتقاد بأنّ الأوائل قد أتوا بما لا يمكـن أن يزيـد عليـه الأواخـر، وتلـك نظرة جعلت الأتراك، في مرحلة من المراحل، يقفلون بـاب الاجتهـاد، أو بعبـارة أخـرى، يُحرّمون البحث العلمي تحريماً تامـاً، والـسبب الثـاني، ضـيق النظـرة إلى اللغـة العربيـة،

(1) شرح المفصل: 9/ 49.

(2) عيوب اللسان واللهجات المذمومة: 238، مجلة المجمع العلمي العراقي.

واعتبارها مرتبطة بالقرآن احتراماً أو امتهاناً، وقد أدّى ذلك إلى قطع الصلة بينها وبين اللهجات العربية الأخرى القديمة والمعاصرة، وإلى تحريم الترخيص، بالإضافة إلى محصولها، حتى إنّ بعضهم ليلزم استعمال ما جاء في المعاجم فحسب، ولا يسمح للوليد من الكلمات أن يدخل حظيرة الاستعمال اللغوي"[1].

وفيما قاله نظر، لأنّ اللغوي العربي اهتم بالمألوف العام في التقعيد والكشف عن القوانين لكل ظواهر اللغة في جميع لهجاتها، وأخرج من الأحكام المستنبطة ما رآه العرب أنفسهم مذموماً، لأنّ العربي البدوي كان يجد في مثل هذه اللهجات عيباً في لسان بعض العرب، قبل أن يضع النحاة أيديهم على سائر هذه العيوب، وقبل أن يشيروا إلى كونها مذمومة أو مستحسنة، ومن الظلم أن ترد مثل هذه الأحكام إلى النحويين أو اللغويين، فمن الواضح أنّ اللغوي، ولاسيما راوي اللغة، كان لا يقف في جمع اللغة على سماعها وتدوينها، بل كان يتحرّى في البدوي الأعرابي الذي ينقل عنه اللغة، أن يكون عارفاً بالفصيح، فينقل عنه ما هو فصيح في عرفه، وما هو مذموم أو رديء أو متروك، وعُرف الأعرابي الفصيح - هنا - ليس عُرفاً شخصياً مقصوراً عليه، بل هو يمثل عُرف سائر أبناء قبيلته، فهذا رجل بدوي يدخل على معاوية بن أبي سفيان، فيسأله معاوية عن أفصح الناس، فيجيبه، قوم ارتفعوا عن لخلخانية الفرات، وتيامنوا عن عنعنة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، وليست لهم عجعجة قضاعة، ولا طمطمانية حمير. قال: من هم؟ قال: قريش"[2].

وليس في ذلك الوقت دراسات لغوية يعوّل عليها في وضع المناهج، فلم يظهر النحو إلاّ في أواخر القرن الأول ومطلع الثاني، ولم تنضج الدراسات اللغوية إلاّ في أواخر القرن الثاني، كما أنّ هذه العيوب اللسانية مقصورة على أصحابها ولا تتجاوزهم، ومع ذلك حفظت وسجلت واعتني بها، إلاّ أنها أبعدت عن الأحكام اللغوية العامة، لأنها خاصة ضيّقة بحدود القبيلة الواحدة، ومنها ما هو خاص بالوقف دون

---

(1) مناهج البحث في اللغة: 12.

(2) عيوب اللسان واللهجات المذمومة: 239-240.

الوصل، لأنها فيه تسقط، إلاّ من أجرى الوصل مجرى الوقف، وهو قليل، فلم يدخل في اللسان المقعد ذي الخصائص الثابتة والقوانين العامة المشتركة، والتي تمثل قوانين العربية السليمة التي يتفق جمهور القبائل العربية على استعمالها، والالتزام بها لا يعني تحريم الاجتهاد بل حتى يوصل ما يريد إلى الآخرين ما تعارفوا عليه، وإلاّ خرج عن لغتهم، وأمّا تحريم الأتراك للاجتهاد، فليس الغرض منه الحفاظ على اللغة، بل الدعوة إلى هجرها والتوسل بغيرها من الأبجديات، حتى يسيروا مع التيار العالمي، فآثروا التتريك على التعريب وصولاً إلى تحقيق مآرب خاصة، أمّا العربية فحسبها شرفاً أن اختارها الله تعالى لتكون لسان كتابه القرآن الخالد والشريعة السمحاء، كما سمحت قوانين لغتها للمتكلم، أن يبدع تقديماً وتأخيراً وإضماراً وإظهاراً وإيجازاً وإطناباً ووقفاً وابتداءً وتعريفاً وتنكيراً وغير ذلك كثير مما اتصفت به هذه اللغة بمزاياها الجمة، وأمّا من ضلّ فإنّما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي خوطب الكافّة بها، وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها[1]، وقد قال تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: 28].

إنّ الدعوة إلى إحلال العامّية محل الفصحى، وإحلال الحرف اللاتيني محل الحرف العربي، وغير ذلك من الدعوات، التي ردد فيها أصحابها ما نشره اليهودي يعقوب صنوع المولود في مصر عام 1839م، والمتوفى في باريس 1912م، الذي أصدر جريدة منذ عام 1879م، تتحدث بالعامية المصرية، وكان اسمها (أبو نظارة زرقا)[2]، فإنّ هذه الدعوات إذا خمدت حيناً، فإنّها لا تلبث أن تعود للظهور حيناً آخر، بالوجه نفسه، أو بوجه مغاير، اعتماداً على أنّها في كل مرة تخاطب جيلاً غير الجيل الذي سمع الرد عليها، فلعلها إذا لم تنجح مع الجيل الأول، أن تنجح مع الجيل الثاني، بغية النيل من اللغة التي شرّفها الله تعالى وعظّمها، فإنّهم ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [التوبة: 32].

---

(1) الخصائص: 3/ 245.

(2) ينظر: العربية والتحدي: 71-72، مجلة الضاد.

لقد نزل القرآن، هذا الدستور الإلهي الخالد، بلغة العرب، فأعطاها مثلاً في الصياغة اللغوية، كانت به بين اللغات مثلاً فريداً في الإعجاز اللغوي، وفي ضوء هذه الحقيقة، تحكم للغة العربية بمغايرتها لسائر اللغات.. وإنّ القرآن بالنسبة إلى العرب جميعاً، كتاب لبست فيه لغتهم ثوب الإعجاز، وهو كتاب يشد إلى لغتهم مئات الملايين من أجناس وأقوام يقدسون لغة العرب، ويفخرون بأن يكون لهم منها نصيب"[1]. وقرّاء القرآن لا يتحصل لهم تجويده وفهم المراد، إلاّ بمعرفة الوقف ومواضع قطع الصوت فيه، وقطع الكلمة عما بعدها، وجوباً أو جوازاً أو اختياراً، وهو قطع النطق عند آخر اللفظة، والحرف الذي يوقف عليه لا يكون إلاّ ساكناً، لأنّ السكون"هو الأصل والأغلب الأكثر، لأنّه سلب الحركة، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة"[2]، وهو غير الوقف الذي يكون استثباتاً وإنكاراً وترنّماً، لأنّ الاستثبات والإنكار يكونان في الاستفهام، وتلحقهما الزيادة بحسب حركة الحرف الذي يسبق الساكن، فتحل حركته فيه وتمد، لئلا يلتبس الوقف بالوصل، وللدلالة على معنى الاستثبات أو الإنكار،"فمما تحرك من السواكن وتبعته الزيادة قول الرجل: ضربت زيداً، فتقول منكراً لقوله أزيدنيهْ، وصارت هذه الزيادة علماً لهذا المعنى، كعلم الندبة وتحركت النون، لأنّها ساكنة، ولا يسكن حرفان... واعلم أنّ من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إن) فيقول: أعُمَرُإنيهْ، وأزيدانيهْ، فكأنّهم أرادوا أن يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً، كما قالوا: ما إن فأكدوا بأنْ، وكذلك أوضحوا بها ها هنا، لأن في العلم الهاء، والهاء خفية والياء كذلك، فإذا جاءت الهمزة والنون، جاء حرفان لو لم يكن بعدهما الهاء وحرف اللين كانوا مستغنين بهما، ومما زادوا به الهاء بياناً قولهم: اضربهُ، وقالوا في الياء في الوقف: سعدج يريدون سَعْدِي"[3]، فقد تنوعّت مواطن الوقف وتعددت لأغراض متعددة، وللدلالة عليها، جعلت دلائل ترشد إليها، وتبين المراد، وتبعد القارئ عن اللحن الخفي في الأصوات، لذلك عني علماء

---

(1) نحو وعي لغوي: 7-8.

(2) شرح المفصل: 9/ 67.

(3) الكتاب: 2/ 419-422.

التجويد بالحرف المُسكّن وحرصوا على تخليته من الحركات الثلاث من غير وقف شديد، ولا قطع مسرف عليه سوى احتباس اللسان في موضعه قليلاً في حال الوصل.. وكذلك السكون ينبغي ألاّ تستوفيه إشباعاً، فيخرج إلى التشديد أو السكوت، ومساواة حال قطع الكلام بوصله، ولا يزعجه وينفر فيصير حركة أو بعضها، بل يجعل الحركات والسكنات وزناً واحداً وقدراً معلوماً.. وتنبّه علماء التجويد إلى ما يمكن أن يلحق الحرف الساكن من محاذير عند الوقف.. ويحذر في الساكن من عيبين، أحدهما: السرعة به حتى يصير متحركاً، والثاني: التشديد له حتى يزيده ثقلاً[1]، لأنّ الوقف ليس موضعاً للاستراحة فحسب، بل لأداء المعاني المختلفة، فإذا أسرع فيه أو زيد حرف، تغيّر المراد منه، لأنّه موضع تغيير زيادةً أو حذفاً أو نقلاً، أو تضعيفاً أو روماً أو إشماماً، فأما الذين أشموا، فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل، وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال، وأما الذين لم يشموا، فقد علموا أنّهم لا يقفون أبداً إلاّ عند حرف ساكن، فلمّا سكن في الوقف، جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال، لأنّه وافقه في هذا الموضع، وأمّا الذين راموا الحركة، فإنّهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يعلموا أنّ حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، وذلك أراد الذين أشموا، إلاّ أنّ هؤلاء أشدّ توكيداً، وأمّا الذين ضاعفوا فهم أشدّ توكيداً، أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركا، لأنه لا يلتقي ساكنان، فهؤلاء أشد مبالغة وأجمع، لأنك لو لم تشم، كنت قد أعلمت أنها متحركة في غير الوقف، ولهذا علامات فللإشمام نقطة، وللذي أجرى مجرى الجزم والإسكان الخاء، ولروم الحركة خط بين يدي الحرف وللتضعيف الشين[2]، فإنّ الوقف على الحرف المتحرك في الوصل بغير زيادة يعرض له الروم، والإشمام إشارة إلى كيفية الحركة في الوصل طلباً للبيان، والأصل أن يوقف عليه بالسكون، لأنّه ضد الوصل، لأنّ الوقف ترك الحركة، والروم أتم من الإشمام، لأنه تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، فيسمع لها

(1) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 518-519.

(2) الكتاب: 4/ 168-169.

صويت خفي يدرك معرفته الأعمى بحاسة سمعه، ويستعمل في الحركات الثلاث، إلاّ أنّ عادة القراء أن لا يروموا المنصوب ولا المفتوح لخفتهما وسرعة ظهورهما إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضها، فيبدو الإشباع لذلك، وأمّا الإشمام فلرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالشفتين إلى الحركة بعد إخلاص السكون للحروف، فلا يقرع السمع، ولذلك لا يعرف إلاّ البصير، ويستعمل فيما يعالج بالشفتين من الحركات، وهو الرفع والضم لا غير»[1]، وإنّ الروم والإشمام يعرضان للمعرب والمبني من الأسماء والأفعال، لأنّ «الفعل على ضربين صحيح ومعتل، فالصحيح يوقف عليه كما يوقف على الاسم، فيسوغ فيه الإسكان والإشمام والروم والتضعيف، لأنّ العلّة واحدة»[2]، والمعتل منه يوقف عليه بالهاء، و«ذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام في حال الجزم: اِرمه، ولم يغزُهْ واِخشَهْ، ولم يقضِهْ ولم يرضَهْ، وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً، فلمّا كان ذلك إخلالاً بالحرف، كرهوا أن يسكنوا المتحرك، وكذلك كل فعل كان آخره ياء أو واواً، وإن كانت الياء زائدة، لأنّها تجري مجرى ما هو من نفس الحرف»[3].

ففي الأمر والمجزوم تحذف اللامات المعتلة وتبقى الحركات قبلها دليلاً عليها، «فإذا وقف عليه لزم حذف الحركات، إذ الوقف إنّما يكون بالسكون لا على حركة، فشحّوا على الحركات أن يذهبها الوقف، فيذهب الدال والمدلول عليه، فألحقوها هاء السكت، ليقع الوقف عليها بالسكون وتسلم الحركات»[4]. أمّا المعتل من الأسماء والأفعال في غير مواضع الجزم والأمر والتنكير، فإنّ لاماتها تحذف في الفواصل والقوافي، وتبقى الحركات دالة عليها من غير زيادة هاء السكت، للتفريق بين المجزوم والمرفوع من الأفعال، والمعرّف والمنكر من الأسماء، ومما خرج منها إلى شبه الحرف، نحو «قولهم: (أنا) فإذا وصل قال: أنَ أقول ذاك، ولا يكون في الوقف في (أنا) إلاّ الألف، لم تجعل بمنزلة (هو)، لأنّ (هو)

---

(1) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 509-510.

(2) شرح المفصل: 9/ 77.

(3) الكتاب: 4/ 159.

(4) شرح المفصل: 9/ 77.

آخرها حرف مد والنون خفية، فجمعت أنّها على أقل عدد ما يتكلم به مفرداً، وأنّ آخرها خفي، ليس بحرف إعراب، فحملهم ذلك على هذا[1]، وذلك لأنّ (أنا)الاسم فيه الإلف والنون، والألف دخلت لبيان الحركة في الوقف، يدل على ذلك أنّك إذا وصلت سقطت الألف، فتقول: أن فعلت، والوصل مما يرد الأشياء إلى أصولها في الغالب. ومن العرب من يثبت هذه الألف في الوصل، فيقول: أنا فعلت، وقد قرأ به نافع في قوله تعالى ﴿أَنَا أُحْيِۦ وَأُمِيتُ ﴾ [البقرة: 258]، و ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ ﴾ [النمل: 39][2]، ولعل ثبوت الألف في (أنا) عند الوقف لئلا تلتبس بالحرف (أن)، كما أنّ النون خفيّة لما فيها من غنة، فضلاً عن قلة حروف الضمير (أنا)، وذلك بخلاف هو وهي، إذ يمكن الوقوف عليهما بالسكون، لامتداد الواو والياء، لأنهم قالوا: هيه، وهم يريدون (هي) شبهوها بياء بعدي، وقالوا: هوه، لما كانت الواو لا تصرف للإعراب كرهوا أن يلزموها الإسكان في الوقف، فجعلوها بمنزلة الياء، كما جعلوا كيفه بمنزلة مسلمونه[3]، ومنهم من يقف بالسكون، فيقول في الوقف (هو) و (هي) بخلاف (أن) فأنّه لا يوقف عليها بالسكون، فلا يُقال في جواب من فعل (أن)، كما قيل هو وهي، وذلك أن (أن) يُضاف إلى قلة حروفها أن آخرها نون وهي خفية، وليست هنا حرف إعراب كآخر يد ودم فاجتلب لخفاء النون وقلّة الحروف، وأن آخرها ليس بحرف إعراب الألف في الوقف، ولزمت ذلك بخلاف هو وهي، فإن آخرهما حرف مد ولين، وهذا أبين من النون، هذا على لغة من فتح، فأمّا من أسكن فليس فيه إلاّ الوقف بالسكون لا غير[4].

اختصت الألف بالمد بخلاف الواو والياء، لاتساع مخرجها، فكانت صالحة للوقف لعدم قبولها الحركة، ولخفائها، شابهت هاء السكت في الوقف، ولمّا كان الوقف عليها يضعفها، اجتزئت بالفتح لأنه أصله. والنون الخفيفة عند الوقف تبدل ألفاً للمشابهة في

(1) الكتاب: 4/ 164.

(2) شرح المفصل: 9/ 83.

(3) الكتاب: 4/ 163.

(4) شرح المفصل: 9/ 85.

الضعف والخفاء وسعة المخرج، لما في النون من الغنة فتبدل ياء أو واواً في الإدغام، كما أنها من حروف المعاني وموطنها آخر الكلمة، وللفصل بين النون الأصلية ونون التوكيد الخفيفة في الأفعال والتنوين في الأسماء، بدليل تحصن النون المتحركة بالحركة، أما نون (أنْ) فإن النون فيه أصل فلا تبدل بدليل قبوله تاء الخطاب، وهي حرف معنى، وليست ضميراً، وإذا تحركت النون مدت حركتها، كما في الضمير (أنا)، بدليل الوقف عليه بالفتح (أنَ)، ومد حركة الحكاية في الاستفهام (منو) و (منا) و (مني). وكسرها في إمالة (نا) في قوله تعالى ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: 156]، وإنما كُسرت في (إنّا لله)، لأنها استعملت فصارت كالحرف الواحد، فأشير إلى النون بالكسر لكسرة اللام التي في (لله)"[1]، لأن الألف حاجز غير حصين، ففي الوقف تغلبه الفتحة، وفي الإمالة تغلبه الكسرة بالمجاورة، ففي قوله تعالى ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: 63]، قيل:"إن الألف في (هذان) غلبت عليها الفتحة التي قبلها، فلم تخط إلى الياء، كما غلبت الفتحة على الألف في قولهم: رأيت كِلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين"[2]، وتزاد هاء السكت حفاظاً على الفتحة، لئلا يزيلها الوقف فيزول الدليل والمدلول عليه بخلاف الوصل، فإن الحركة تثبت فيه، فلم تكن حاجة إلى الهاء، والوقف إنما يكون على الساكن، فإذا وصلت استغني عنها بما بعدها، لأنها موضوعة للوقف، وهو موضوع لسلب الحركة استحساناً وتوليداً للمعاني والفصل بين كلامين، فضلاً عن غرض الاستراحة وتحصيلها بما يناسب المتكلم والقارئ، فجاء الوقف بالزيادة حفظاً للحركة وبمضاعفة الحرف الصحيح الموقوف عليه بالإدغام وبالروم وبإبدال التنوين ألفاً في حال النصب وبحذفه رفعاً وجرّاً وحذف ياء المنقوص النكرة وبنقل الحركة إلى ما قبل الموقوف عليه، لأن أصل الوقف السكون، وهو انعدام الحركة، فيضغط على الحرف الموقوف عليه حتى يجري مجرى الحركة، لذلك جاز الجمع بين ساكنين في الوقف، وليس كذلك الوصل، لأن المتحرك بعد الساكن يكون عوضاً عن امتداده للمجاورة لغلبته بالحركة، كما أن الساكن المجاور للمتحرك، لا يمنع من انتقال

(1) معاني القرآن، للفرّاء: 1/ 94.

(2) مقدمتان في علوم القرآن: 109.

الحركة إليه لضعفه، لأن الحرف يتحصن بالحركة، ويقوى بها على الساكن، لأن"الصوت إذا لم يجد منفذاً انضغط في الحرف الموقوف عليه، ويوفر فيه، فلذلك يجوز الجمع بين ساكنين في الوقف، ولا يجوز في الوصل"[1]، لأن الضغط يتمكن في الموقوف عليه بخلاف الموصول، فكان الوقف بخلاف الوصل، إذ يفصل في الوقف بين حروف القلقلة والمشربة بصويت النفخ، وهي أحرف الصفير، فكان بعضها أشد تصويتاً من بعض،"ومن الحروف ما لا تسمع بعده شيئاً، لأنه لم ينضغط، ولم يجد منفذاً، وهي الهمزة والعين، والغين، واللام، والنون، والميم، وجميع هذه الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتاً متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت، لأن أخذك في صوت آخر، وحرف سوى الأول يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً، وذلك نحو قولك: خذْها وحُزْه واخفضْه واحفظْه، إلاّ أنك مع ذلك لا تحصر الصوت عندها حصرك إياه مع الهمزة، والعين، والغين، واللام، والنون، والميم"[2]، لأنها"لم تضغط ضغط القاف ولا تجد منفذاً وذلك اللام والنون، لأنهما ارتفعتا عن الثنايا فلم تجدا منفذاً، وكذلك الميم، لأنك تضم شفتيك ولا تجافيهما كما جافيت لسانك في الأربعة، حيث وجدن منفذاً وكذلك العين والغين والهمزة، لأنك لو أردت النفخ من مواضعها، لم يكن كما لا يكون من مواضع اللام والميم... واعلم أن هذه الحروف التي يُسمع معها الصوت والنفخة في الوقف لا يكونان فيهن في الوصل إذا سكَنَّ، لأنك لا تنتظر أن ينبو لسانك، ولا يفتر الصوت حتى تبتدئ صوتاً، وكذلك المهموس، لأنك لا تدع صوت الفم يطول حتى تبتدئ صوتاً"[3].

إنّ الوقف بخلاف الوصل في بيان الصفة الصوتية لاعتماده الضغط حصراً للصوت حتى يستوفي صفته كاملة، فلا يتأثر بالمجاورة التي تجذبه نحو حركة المجاور، فيغلب الصوت الأقوى فيهما بدليل الإمالة والإدغام والإعلال والإبدال، فإن الوقف موضع تصنيف الأصوات، وبيان صفاتها وليس كذلك الوصل، لأنها لا تكون إلاّ عند الوقف.

(1) شرح المفصّل: 9/ 71.

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 73.

(3) الكتاب: 4/ 175.

قال المبرّد:"واعلم أن من الحروف حروفاً محصورة في مواضعها، فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه، وهي حروف القلقلة، وإذا تفقدت ذلك وجدته، فمنها القاف والكاف، إلاّ أنها دون القاف، لأن حصر القاف أشد، وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإن وصلت لم يكن، لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر فحلت بينه وبين الاستقرار، وهذه المقلقلة بعضها أشد حصراً من بعض"[1]، لأن الوقف يمكن صوت الموقوف عليه ويستوفيه، فإن"قلقل الشيء قلقلة وقلقالاً فتقلقل، أي حرّكه فتحرك واضطرب"[2]. و"سميت هذه الحروف بذلك، لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقف وغيره، والى زيادة إتمام النطق بهن، فذلك الصوت في سكونهم أبين منه في حركتهن، وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القاف، لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلاّ مع صوت زائد لشدة استعلائه"[3]. فإن"القلقلة نبرة لطيفة يأتي بها القارئ في الحرف المقلقل، إلاّ أنه يتوقف فيه، وقال الخليل القلقلة شدة الصياح وذلك لا يفهم أن القلقلة تحريك الحرف، فإذا كان حرف القلقلة في آخر الكلمة ووقف عليها، كانت القلقلة شديدة جداً وسميت قلقلة كبرى، وإذا كان الحرف ساكناً في وسط الكلمة كانت أخف وسميت قلقلة صغرى"[4].

وكذلك حرفا الغنة (النون والميم)، فإنهما في الوقف من الأنف بخلاف الوصل،"فهذه النون مخرجها من الخيشوم، وإنما يكون مخرجها من الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والزاي والطاء والظاء والدال والتاء والذال والثاء والفاء، فهي متى سكنت وكان بعدها حرف من هذه الحروف، فمخرجها من الخيشوم لا علاج على الفم في إخراجها، ولو نطق بها الناطق مع أحد هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اختلالها، وإن كانت ساكنة

(1) المقتضب: 1/ 196.

(2) لسان العرب: مادة (قلل).

(3) النشر في القراءات العشر: 1/ 203.

(4) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 309.

وبعدها حرف من حروف الحلق الستة، فمخرجها من الفم من موضع الراء واللام، وكانت بينة غير خفية وذلك من قبل أن النون الخفية إنما تخرج من حرف الأنف الذي يحدث إلى داخل الفم لا من المنخر، فلذلك خفيت مع حروف الفم، لأنهن يخالطنها، وتبينت عند حروف الحلق لبعدهنّ عن الحرف الذي يخرج منه الغنة، فإذا لم يكن بعدها حرف البتة، كانت من الفم وبطلت الغنة كقولك من وعن ونحوهما مما يوقف عليه"[1].

فإنّ الغنة تظهر كاملة في الوقف، لأن فيه استطالة للصوت، لما في الوقف من تشديد على الحرف الموقوف عليه بدليل التضعيف في الصحيح، و"ليست الغنة إلاّ إطالة لصوت النون مع تردد موسيقي محبب فيها، لكن الذي عليه جمهور العلماء هو أن الغنة يقصد بها مجرد خروج النفس المجهور من الأنف، قليلاً كان ذلك النفس أم كثيراً أم قصيراً"[2]، وهي في الوقف أكمل من الوصل، لأن السكون يستوفي الصوت، بخلاف تحريكه،"فأمّا النون الساكنة فمخرجها من الخياشم، نحو نون منك وعنك، وتعتبر ذلك بأنك لو أمسكت بأنفك عند لفظك بها لوجدتها مختلّة، فأما النون المتحركة فأقرب الحروف منها اللام، كما أن أقرب الحروف من الياء الجيم، فمحل اللام والنون والراء متقارب بعضه من بعض"[3]، فإنها في الوصل تقلب للتقارب، فيحصل التنازع بالمجاورة"كما قلبوا النون ميماً مع الباء، إذ كانت الباء في موضع حرف تقلب النون معه ميماً، وذلك الحرف الميم"[4]، فقد"أبدلت إبدالاً مطرداً في كل نون ساكنة وقعت بعدها باء، فإنها تقلب ميماً، نحو (عنبر وشمباء) وعم بكر، وذلك من قبل أن النون حرف ضعيف رخو يمتد في الخيشوم بغنة، والباء حرف شديد مجهور مخرجه من الشفة، وإذا جئت بالنون الساكنة قبل الباء، خرجت من حرف ضعيف إلى حرف يضاده وينافيه، وذلك مما يثقل، فجاءوا بالميم مكان النون، لأنها تشاركها في الغنة وتوافق الباء في المخرج لكونهما من

(1) شرح المفصّل: 1/ 126 – 127.

(2) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 312.

(3) المقتضب: 1/ 193.

(4) الكتاب: 4: 479.

الشفة، فيتجانس الصوت بهما ولا يختلف، ألا ترى أنهم قالوا صراط بالصاد، والأصل سراط بالسين، لأنّه من سرطت الشيء إذا ابتلعته، كأن الطرق يبتلع المارة، ولّما رأوا السين حرف ضعيف مهموس منسل، والطاء شديد مطبق، جاءوا بالصاد لتوافق السين في الهمس والصفير، وتوافق الطاء في الإطباق فيتجانس الصوت ولا يختلف"[1].

فإنّ الوصل تتنازع فيه الأصوات القوية والضعيفة، بخلاف الوقف، فالجهر والشدّة والصفير والإطباق والاستعلاء من علامات قوة الصوت والهمس والرخاوة والخفاء من علامات ضعفه، لأن "الأصوات اللغوية يتأثر بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء نطقاً طبيعياً لا تكلّف فيه، نلحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في بعض، كما نلحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضاً لهذا التأثر، على أن نسبة التأثر تختلف من صوت إلى آخر، فمن الأصوات ما هو سريع التأثر، يندمج في غيره أكثر مما قد يطرأ على ما سواه من الأصوات، ومجاورة الأصوات بعضها لبعض في الكلام المتصل هي السر فيما قد يصيب بعض الأصوات من تأثر"[2]، فإن صفات الأصوات تتعرض للتغيير الجزئي أو الكلي بالمجاورة، في حين تستوفي صفاتها الذاتية كاملة في الوقف، لأنها لا تتأثر بالمجاورة كما في الوصل، بدليل إدغام الموقوف عليه بتضعيفه بذاته لا بصوت مجاور له، وكذلك زيادة هاء السكت لبيانه، وقلب النون ألفا للمماثلة دون قلبها ميماً أو ياءً.

ففي الوقف، تتبين مخارج الأصوات وصفاتها مفردة، وفي الوصل تظهر الآثار التركيبية بالتنازع فيما بينها "فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته موف حقه، فليعمل نفسه بأحكامه حالة التركيب، لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد، وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب وقوي وضعيف ومفخم ومرقق، فيجذب القوي الضعيف ويغلب المفخم المرقق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلاّ بالرياضة الشديدة حالة

---

(1) شرح المفصّل: 1/ 34 – 35.

(2) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 386.

التركيب، فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب"[1]، فإن حكم الوصل غلبة الأقوى لكل متجاورين متماثلين أو متقاربين إقبالاً أو إدباراً. وللوقف حكم السكون أو الروم أو التضعيف أو النقل أو الحذف أو الإبدال، لأنه قطع عمل اللسان بسلب الحركة من غير إسراف في تصويت الموقوف عليه.

إنَّ معرفة مواطن الوقف، وصفات الحروف الموقوف عليها يرسخ فصاحة النطق العربي، ويبين مدلوله بما يكشف من أسراره ونكته، كما يزيل اللبس في الخط العربي لاعتماده الوقف والوصل في الرسم، وهو دليل التجويد الصوتي، وإتقانه ينهض بالدراسات الصوتية العربية، لأنه يفصل فيما بينها، من ذلك"المكرر وهو الراء، وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين"[2]. كما أنه دليل الأصل، إذ لا يوقف على الزائد والطارئ بالتركيب من الإعراب،"فإن وقفت على المرفوع والمجرور حذفت التنوين، لأنه زائد لا يوقف عليه، واسكنت آخرهما، لأن العرب إنّما تبتدئ بالمتحرك وتقف على الساكن"[3]. وإذا وقف على المقصور والمنقوص حذف آخر الموقوف عليه منهما لضعفه، فتغلبه نون التنوين لالتقاء الساكنين بدليل إثباته مع الألف واللام والإضافة، لأنه"في الوقف، يجوز الجمع بين ساكنين، فيكون الوقف كالسادّ مسدّ الحركة كقولك: قام زيد، وهذا بكر. وإنّما سدّ الوقف مسدّ الحركة، لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف ويوفر الصوت عليه، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له، ألا ترى أنك إذا قلت عمرو ووقفت عليه وجدت للراء من التكرر وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره، وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى جرس الحرف الذي منه حركته، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة لا يستطيع الوقوف عليها إلاّ بصوت، وذلك لشدة الحفل والضغط... فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتاً وأقوى جرساً من المتحرك، فسدّ

(1) النشر في القراءات العشر: 1/ 214-215.

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 72.

(3) اللمع في العربية: 61.

ذلك مسدّ الحركة، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله"[1]، وذلك بخلاف الوصل، لأنه موضع الاشتراك والتنازع الصوتي بين حركته من جهة، وبين ما يجاوره من متقارب أو متماثل، فيغلب الصوت الأقوى طلباً للتجانس والخفّة.

وإنما كان الوقف خروجاً عن الأصل، لأنه قطع لتنازع الأصوات بعضها مع بعض، لأن الأصل أن تنصهر الكلمات في النظم، لا أن تكون فرادى، إذ الغاية من تركيبها إتمام الفائدة، وهي لا تحصل إلاّ بالتركيب وانتظام الكلمات في سياقه، وذلك لا يتم إلاّ في وصلها بعلاقات رابطة تشد بعضها إلى بعض، فكان "الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها في غالب الأمر ومطرد اللغة، وكان الوقف مما يغير فيه الأشياء عن أصولها"[2]، والتنازع إنّما ينشأ بالتقريب والمجاورة بأن يجذب الحرف بالحركة التي تقلقله وبالانتقال إلى مجاوره، كما تتجاذب معاني الكلمات في النظم، وهو ما يُعرف بالعامل لظهور أثره في غيره، وذلك بخلاف الوقف، إذ ينشغل اللسان بالموقوف عليه، فيظهر شدّته وقوته بقطعه عن تأثير مجاوره، حتى يستوفي حقه كاملاً، وتتضح معالم صفته وأبعاد مخرجه فصلاً عن غيره لبعده عن تأثير لاحقه، وعن الحركة التي تجذبه نحو مدّها لتكون حرفاً آخر ينازعه في التركيب، لهذا جاز في الوقف التقاء الساكنين، كما جاز نقل علامة الإعراب إلى السابق رفعاً وجرّاً عن الحرف الموقوف عليه إذا كان صحيحاً، لأنه في حال النصب يبدل التنوين ألفاً إشباعاً للفتحة، لئلاّ يلتبس بالمرفوع والمجرور، لأن الألف مد وليس ليناً لعدم قبوله الحركة، ولمشابهته النون في الخفاء وسعة المخرج بدليل قبوله هاء السكت، وزيادتها بعد الياء الموقوف عليها بياناً للفتحة، لأن الوقف يُضعف مدّها، لأنه موضع التغيير، بخلاف الوصل، إذ فيه تُحذف الزيادة، ويعود المحذوف من المقصور والمنقوص في الإضافة، لأنها صلة، كما يعود مع الألف واللام، يدل على ذلك أنهما لا يجتمعان في المضاف، لأنه يتم بالمضاف إليه، كما يتم الاسم بالألف واللام، فإنهما متعارضان بدليل الوقف، فإنه لا يوقف على المضاف، كما يوقف على المعرف بالسكون،

---

(1) شرح المفصل: 9/ 120-121.

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 180.

ويوقف على المضعف من أفعال الأمر وإن التقى فيه ساكنان، لقيام الخطاب بإتمام المعنى، نحو غُضّ وشُدّ ورُدّ، والأصل اغضض واشدد واردد، وحملت الأسماء عليها بإدخال الهمزة عليها، لأنه لا يبدأ بساكن. وسمّيت همزة وصل، لأنها تسقط في الوصل، لقيام ما تقدم من الكلام عليها بإتمام المعنى نظيرة هاء السكت نحو عه، وشه، فقدأتي بها وصلة إلى الوقف على المتحرك، فإذا وصل بكلام بعده سقطت الهاء، فهذه الزيادة في هذا الطرف كذلك الزيادة في الطرف الآخر، قال:

نسب اليوم ولا خلة   إتسع الخرق على الراقع

فاثبت همزة (إتسع) في حال الوصل ضرورة، وهو ههنا أسهل، لأنه في أول النصف الثاني، فالعرب قد تسكت على أنصاف الأبيات وتبتدئ بالنصف الثاني، فكأن الهمزة وقعت أولاً، فأمّا الألف التي مع اللام، فإنها لا تسقط لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، لأنهما مفتوحتان بل تبدلها ألفاً"[1].

كما زيدت التاء طرفاً أولاً في المطاوعة والخطاب، وآخراً تأنيثاً وجمعاً بدليل إبدالها هاء في الوقف، لأنّه موضع تعيير، فإذا وصلت عادت إلى الأصل، لأن الوصل يعيد الكلمات إلى أصولها، لأن الهاء تُزاد زيادة مطردة في الوقف لبيان حركة المبني، ولبيان ألف الندبة لسعة مخرجها فأتبعوها بالهاء للمشابهة في الضعف لخفائهما، لأن الهاء حرف مهتوت وذلك لما فيها من الضعف والخفاء"[2]، لأن الوقف عارض، فجاز فيه الجمع بين ضعيفين ساكنين، بخلاف الوصل، ومما يستوي فيه الوقف والوصل الاسم المنقوص المقترن بالألف واللام، عند الوقف عليه،"فتقول في الوقف هذا الرامي والغازي والقاضي يستوي فيه حال الوصل والوقف.. فأمّا إذا ناديت، فالوجه إثبات الياء، وذلك لأن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين لا في حال وقف ولا وصل، والذي يسقط الياء هو التنوين، لأن النداء باب حذف وتغيير، فإذا جاز الحذف في غير النداء، كان في النداء

(1) شرح المفصّل: 9/ 137-138.
(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 74.

أولى"[1]. وأمّا المقصور فإن ألفه تسقط في الوصل لضعفها بالسكون، لالتقائها بسكون التنوين وتعود في الوقف لخفّتها، وكان الوقف عليها بخلاف الياء، فإنها تحذف في الوقف لأجل التنوين أو الوقف على مرسوم الخط[2]، نحو قوله تعالى ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: 7]، و﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: 9]، و﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [ق: 41].

والفعل الموقوف عليه بخلاف الاسم، فإنه يستوي فيه الوقف والوصل، إلاّ المجزوم والأمر، فإن الأجود إلحاق هاء السكت فيه، فإن كان معتلاً، فالوقف على المرفوع والمنصوب بإثبات لامه من غير حذف وليس كالاسم، وإنما كان كذلك من قبل أن الفعل لا يلحقه تنوين في الوصل يوجب الحذف كما وجد في الاسم، فلذلك جرى حاله في الوقف كحاله في الوصل... فإذا وقفت أسكنت، فأمّا الوقف على المجزوم من ذلك فلك فيه وجهان، أجودهما أن تقف بالهاء... وكذلك في الأمر المبني، نحو اغزه وارمه واخشه... ووجهه أن الوقف عارض وإنما الاعتبار بحال الوصل... فإذا وقفت عليه بالسكون، فيكون إجحافاً، فوجب أن تأتي بالهاء ليقع السكون عليها وتسلم الحركة دليلاً على المحذوف، لأن الابتداء بالحرف يوجب تحريكه، والوقف عليه يقتضي إسكانه، والحرف الواحد يستحيل تحريكه وإسكانه في حالٍ واحدة"[3].

ويستوي الوقف والوصل في مخالفة الأصل، وذلك في الضمائر وأسماء الإشارة والحروف، إذ تحذف الياء والواو فيها وقفاً ووصلاً طلباً للخفة نحو ضربكم وضربهم وعليهم وبهم، "فإنّك تقف عليها بسكون الميم لا غير، وتحذف الياء والواو منها، لأنهما زائدان، وقد يحذفان في الوصل كثيراً، والأصل أن يلحق الميم الواو نحو ضربكمو وضربهمو وبهمي، بدليل ثبوتها في التثنية، نحو ضربكما وضربهما وبهما، وإنّما حذفوا الواو لضربٍ من التخفيف لكثرة الاستعمال، وثقل اجتماع ضمّتين مع الواو في

(1) شرح المفصّل: 9/ 75.

(2) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 138.

(3) شرح المفصل: 9/ 77 – 78.

ضربكمو وضربهمو، فإن وقفت لم يكن إلاّ الحذف ولزم ذلك إن كنت تحذف في الوصل... وكذلك الوقف على (منه وضربه) بالإسكان والأصل وصلهما بحرف مدّ نحو منهو وضربهو يدل على ذلك ثبوتها مع المؤنث نحو منها وضربها... وأمّا الهاء في هذه أمة الله فليست زائدة، وإنّما هي بدل من الياء في هذي... فأمّا الوقف فبإسكان الهاء لا غير وحذف الياء في كلتا اللغتين، أمّا من أسكنها في الوصل، فالأمر فيه ظاهر تتساوى حال الوصل والوقف، لأن الياء لم تكن موجودة في الوصل فلا تثبت في الوقف، وأما من وصلها بالياء، فإنه يحذفها في الوقف، كما يحذفها من بهي وعليهي، فأمّا (حتّام وفيم وعلام) فالهاء في هذه الحروف أجود، نحو قولك في الوقف حتامهْ وفيمه وعلامهْ، لأنّك حذفت الألف في (ما)، وبقيت الفتحة دليلاً على المحذوف فشحّوا على الفتحة أن يحذفها الوقف فيزول الدليل والمدلول عليه، فألحقوها هاء السكت، فيقع الوقف عليها وتسلم الفتحة، فصار ذلك كالعمل في اغزه وارمه"[1]، وهذه الهاء"لا تدخلها الإمالة، لأن من ضرورة إمالتها كسر ما قبلها، وهي إنّما أتي بها بياناً للفتحة قبلها، ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي من أجلها اجتلبت"[2]، وإنّما لم تمل، لأن المراد بيان إشباع الفتح في الألف، والإمالة تنحو به نحو الكسر، فلازمت السكون، لأنها طرف الكلمة، وذلك بخلاف الطرف الأول، فإنه يحرّك للابتداء به، كما حركت همزة الوصل لالتقاء الساكنين، لأنها أول الكلمة، وحركت نون التثنية والجمع والتنوين وهن سواكن لما اجتمع ساكنان، وللتفريق بين المعاني، لأن حرف المعنى ساكن، ولاحظ له في الإعراب، واختصت الهمزة بالفعل وما حمل عليه من الأسماء بخلاف الهاء، فإنها مشتركة، فإذا كان موضعها وسط الكلمة، فإنه يدخلها السكت فتخفض دون الوقف ولا تحذف كهمزة الوصل، لأنهم"أرادوا حرفاً يتبلغ به في الابتداء ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله، فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة"[3].

---

(1) شرح المفصّل: 9/ 86-87.

(2) النشر في القراءات العشر: 2/ 88.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 128.

والسكت أقصر زمناً من الوقف، لأنه لو طال لصار وقفاً، وإنّما يتأتى السكت حال وصل الساكن بما بعده. أمّا إذا وقف على الساكن فيما يجوز الوقف عليه مما انفصل خطاً، فإن السكت المعروف يمتنع ويصير الوقف المعروف... فإن كان الهمز متوسطاً (كالقرآن، والظمآن، وشيئاً، والأرض) فالسكت أيضاً، إذ لا فرق في ذلك بين الوقف والوصل، وكذا إن كان مبتدأ ووصل بالساكن قبله، وإن كان متطرفاً وقف بالروم، فكذلك، فإن وقف بالسكون امتنع السكت من أجل التقاء الساكنين وعدم الاعتماد في الهمز على شيء[1]، لأنّ الوقف على الهمزة يلزم تحقيقها، والسكت يسهلها، يدل على ذلك إدغام لام التعريف بالسكت عليها دون الوقف لأنهاتتصل بالاسم اتصال بعض حروفه، لأنه لا يوقف عليها، فلهذا لزم الإدغام فيها[2]، لأن الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة، والسكت لا يكون معه تنفس[3]، فالتحقيق في الوقف، لاستيفاء صفات الصوت الموقوف عليه جميعها، والتخفيف في السكت للإعلام عن معانٍ يقصد بيانها به، كالسكت في (عوجا) من قوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ① قَيِّمًا﴾ [الكهف: 1-2]، لبيان أنّ (قيماً) ليس متصلاً بما قبله في الإعراب، وانتصابه بمضمر تقديره جعله قيماً، أو على الحال من الضمير في (له)، أو من الكتاب على أنّ الواو في (ولم يجعل) للحال دون العطف، إذ لو كان للعطف كان المعطوف فاصلاً بين ابعاض المعطوف عليه، ولذلك قيل فيه تقديم وتأخير[4]، أو للفصل بين كلامين كالسكت في (مرقدنا) من قوله تعالى ﴿قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس: 52]، وهو بيان أن كلام الكفّار قد انقضى، وأن قوله (هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ) ليس من كلامهم، فهو إمّا من كلام الملائكة، أو من كلام المؤمنين[5].

---

(1) النشر في القراءات العشر: 1/ 426-427.

(2) شرح المفصّل: 10/ 141.

(3) النشر في القراءات العشر: 1/ 243.

(4) أنوار التنزيل: 386.

(5) النشر في القراءات العشر: 1/ 426.

وقد يقصد بالسكت إظهار الصوت الموقوف عليه للفصل بين كلمتين، لئلا يلحقه الإدغام، نحو قوله تعالى ﴿وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ﴾ [القيامة: 27]، و﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ﴾ [المطففين: 14]، بالسكت على نون (من) ولام (بل)، والوجه أن يقال قصد الوقف على (من) و (بل) فأظهرهما ثم ابتدأ بما بعدهما[1]، فقدقصد بيان اللفظ ليظهر أنهما كلمتان مع صحة الرواية في ذلك[2]، لأنه قرئ بإدغام اللام في الراء وبالإظهار[3]، إذقرأ حفص (بل ران) بإظهار اللام[4]، وقيل الإدغام أجود لقرب اللام من الراء ولغلبة الراء على اللام، وإظهار اللام جائز، إلاّ أن اللام من كلمة والراء من كلمة أخرى[5]، وإنّما جاء السكت لبيان المعنى، إذ الفصل بخلاف الوصل.

---

(1) التفسير الكبير: 30/ 231.

(2) النشر في القراءات العشر: 1/ 426.

(3) الكشّاف: 4/ 232.

(4) أنوار التنزيل: 789.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 299.

الفصل الثالث

إحناء المعاني

الفصل الثالث
أحناء المعاني

ضمّت أسماء المعاني مُتشابهاتها بالاشتقاق والتصريف بالزيادة والحذف والقلب، فجمعت أحناءها تلبيةً للمُراد منها، فشملت أموراً قد فرغ منها في أكثر الكتب المُصنّفة فيها، تقريراً لأوضاعها ومباديها، وسرت أحكامها على مُجمل الأحناء والأضداد، فإن"أحناء الأمور: أطرافها ونواحيها، وحنو العين: طرفها، وأحناء الأمور: ما تشابه منها، ومُتشابهاتها"[1]. وإنما تشابهت دوال المعاني؛ لأنها اتّسعت بما جرى بعضها مجرى بعض، حتى تداخلت فقرُبت معانيها، فقد"يُشبّهون الشيء بالشيء، وليس مثله في جميع أحواله"[2]، فجرت الأفعال والصفات والمصادر والأسماء بأطراف المعاني ونواحيها بالاتّفاق أو التشابه؛ وذلك"أن الفعلين إذا اتّفقا في المعنى جاز أن يُحمل مصدر أحدهما على الآخر؛ لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه، وذلك نحو قولك أنا أدعك تركاً شديداً، وقد تطويّت انطواءً؛ لأن تطوّيت في معنى انطويت"[3]؛ لأن أصلهما واحد، وما زِيدَ عليه يؤذن بزيادة معناه؛"لأن قوّة اللفظ تؤذن بقوّة المعنى"[4].

لذلك فإن"المثال والمصدر واسم الفاعل كل واحد منهما يجري عندهم وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة، حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعلّة ما أوجبوه في الآخر، وإن عُرّي في الظاهر من تلك العلّة، فأما في الحقيقة فكأنّها فيه نفسه، ألا ترى إذا صحّ أن جميع هذه الأشياء، على اختلاف أحوالها، تجري عندهم مجرى المثال الواحد، فإذا وجب في شيء منها حكم، فإنّه لذلك كأنّه أمرٌ لا يخصّه من بقية الباب، بل هو جارٍ في

(1) لسان العرب: مادة (حنا).

(2) كتاب سيبويه: 1/ 182، 397.

(3) المُقتضب: 1/ 73- 74.

(4) شرح المُفصل: 6/ 56.

الجميع مجرىً واحداً"[1]، لقيام التعويض بالزيادة عن المحذوف في الباب الواحد؛ لأن المصدر يدلّ على جنس الفعل، فإذا قلت: ضرب أو قتل دلّ على الضرب والقتل الذي يتناول جميع أنواع الضرب والقتل"[2]. كما أن الفعل يُفاد منه معنى الجنسية، فقولك: قام زيد، معناه: كان منه القيام، أي هذا الجنس من الفعل، ومعلومٌ أنّه لم يكن منه جميع القيام؛ وكيف يكون ذلك، وهو جنس، والجنس يُطبّق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات من كل من وجد منه القيام، ومعلوم أنّه لا يجتمع لإنسانٍ واحد في وقتٍ واحد، ولا في مائة ألف سنة، مضاعفة القيام كلّه الداخل تحت الوهم، هذا مُحال عند كُلِّ ذي لُبّ. فإذا كان كذلك علمت أن (قام زيد) مجاز لا حقيقة، وإنّما هو على وضع الكل موضع البعض للاتّساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير"[3].

إنّ الفعل الاصطلاحي بخلاف مصدره أو ما اشتُقّ منه من الصفات والأسماء، فهو مُثبت للحدث على سُبل مختلفة بحسب صيغه المقيّدة بالنسبة الإسنادية إلى مفرد أو مجموع حقيقةً أو مجازاً، وهو في ذاته عامل على إثبات النسب، لأنه لا يتمّ إلاّ بها، والاتّساع والمبالغة والتشبيه تظهر في الصفات والمصادر بدليل النقل والعدول والزيادة والتضعيف والاستعارة، لأن شأن الفعل أن يُثبت المعنى الذي اشتق منه للشيء في الزمان الذي تدل صيغته عليه، فإذا قلت (ضرب زيد) أثبت الضرب لزيد في زمانٍ ماضٍ، وإذا كان كذلك فإذا استعير الفعل لما ليس له في الأصل، فإنه يُثبت باستعارته له وصفاً هو شبيه بالمعنى الذي ذلك الفعل مُشتق منه، بيان ذلك أن تقول: (نطقت الحال بكذا) و (أخبرتني أسارير وجهه بما في ضميره) و (كلّمتني عيناه بما يحوي قلبه)"[4].

والفعل يُحدّد ببنائه سعة معنى مصدره، ويحصرها في ذات بعينها بالنسبة، كما تُحدّد الإضافة في المصدر معناه، والفرق إن الخبر بالفعل مُنبئ بالمعنى، في حين أن المصدر

---

(1) الخصائص: 1/ 114.

(2) شرح المفصّل: 6/ 57.

(3) الخصائص: 2/ 447- 448

(4) أسرار البلاغة: 48.

هو المعنى الحقيقي، وإنما لُقّب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف، وخُصّ بهذا اللقب، لأنه دال على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقي، فلُقّب بما دلّ عليه"[1]. وتصريفه دليل حصره للمعاني، لأن الصرف"ردُّ الشيء عن وجهه، وصرّف الشيء أعمله في غير وجه، كأنّه يصرفه عن وجه إلى وجه، والصرف: الميل والعدل"[2].

وإن المصدر"اسم الحدث الذي تُصرف منه الأفعال، نحو الضرب تصرف منه ضرب يضرب وسيضرب، والمصدر للفعل كالمادة المشتركة، ولذلك سمتّه الأوائل مثالاً، وسمّوا ما اشتقّ منها تصاريف ونظائر، وأما التصاريف فهي التي نُسمّيها نحن الأمثلة"[3].

والغرض من التصريف إظهار البيان من المصدر والفهم والعلم، وليس المبالغة، لأنه ليس منقولاً على أساس التشبيه كما في الاستعارة، وهي"نقل الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه على حدّ المبالغة... ولن يكون النقل بديعاً حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة"[4]. ولمّا كان الفعل دالاً على المصدر بلفظه، فإن المصدر يحلّ محلّه للمبالغة، و"هذا مذهبهم في الاختصار للكلام، كما قالوا: عبد الله إقبال وإدبار، أي مُقبل ومُدبر، أحلّوا المصدر محل الفعل"[5]، لما كثر منه الإقبال والإدبار، وصار وصفاً ثابتاً له حتى غلب عليه فعُرف به، وذلك بخلاف الفعل، لافتقاره إلى التأليف، و"هو إسناد فعل إلى اسم أو اسم إلى اسم، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلّم، فلا يصير (ضرب) خبراً عن زيد بواضع اللغة، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له، وهكذا (ليضرب زيد) لا يكون أمراً لزيد باللغة، ولا (اضرب) أمراً للرجل الذي تخاطبه وتقبل عليه من بين كل من يصحُّ خطابه باللغة، بل بك أيها المتكلم، فالذي يعود إلى واضع اللغة أن (ضرب) لإثبات الضرب وليس

---

(1) شرح المفصّل: 7/ 3- 4.

(2) لسان العرب: مادة (صرف).

(3) المخصص: 14/ 127.

(4) أسرار البلاغة: 368، 371.

(5) لسان العرب: مادة خرج.

لإثبات الخروج، وأنه لإثباته في زمانٍ ماضٍ وليس لإثباته في زمان مستقبل، فأما تعيين من يثبت له فيتعلّق بمن أراد ذلك من المخبرين بالأمور والمُعبّرين عن ودائع الصدور والكاشفين عن المقاصد والدعاوى، صادقة كانت تلك الدعاوى أو كاذبة، ومُجراة على صحتها أو مُزالة عن مكانها من الحقيقة وجهتها، ومُطلقة بحسب ما تأذن فيه العقول وترسمه، أو معدولاً بها عن مراسمها نظماً لها في سلك التخييل، وسلوكاً بها في مذهب التأويل[1]، وكذلك المصدر، لأنه خبر بدليل حاجته إلى الذات الصادر منها أو القائم فيها، لإضافته إلى فاعله أو مفعوله، والإضافة معنى جامع للنسبة، وهي لا تتم إلاّ بطرفين، وتنوينه يمكن فيه معنى الفعلية بدليل عمله، والفعل نكرة بدليل وصفه النكرة، فجرى مجرى فعله ليس باعتبار الأصل والفرع، بل باعتبار الثبوت والحدوث، ولّما كان الاسم أثبت وأدوم من الفعل، فالحدث أثبت من الحدوث، فصار المصدر معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب أو المشي، أو لم يصدر كالطول والقصر، والجري في كلامهم يستعمل في أشياء، يُقال هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل، أي أصل له، ومأخذ اشتق منه[2]، وذلك لاشتراكهما في المادة واتفاقهما في الفعلية، واختلاف الصيغة دليل مطابقة المقام والمقصود والمراد للعلم والفهم والإفهام، لذلك كثرت صيغ أسماء المعاني ولحقتها السوابق واللواحق والزيادة والحذف والإبدال والإعلال والنقل والعدل ونحو ذلك، للإحاطة بأطراف المتشابهات من كل وجه، مُستعينة بحركات البناء وعلامات الإعراب، لاستيفاء المطلوب من وضعها وتصريفها واشتقاقها، لذلك جرى المصدر مجرى فعله في التعدّي واللزوم، لأنّ الأفعال كلّها تدلّ على الصفة التي على طريقة فاعل، فما كان منها يدلّ مع ذلك على الصفة التي على طريقة مفعول فهو مُتعدٍّ وما لم يدلّ على ذلك فليس بمُتعدٍّ[3].

وتعدية اللازم إلى مصدره ليست من باب المفعول، لأن المفعول ليس في حقيقته

---

(1) أسرار البلاغة: 376 – 377.

(2) شرح الكافية: 2/ 191.

(3) المُخصص: 14/ 129.

فعلاً، وذلك بخلاف المُطلق فهو في حقيقته فعل بدليل مجيئه للتوكيد، والمُؤكَّد من جنس المُؤكَّد، وذلك"أن الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه، لأنّه إنما يُذكر ليدل على الحدث، الا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب، وإذا قلت ضرب عبد الله لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو، ولا يدلّ على صنف، كما أن ذهب قد دلّ على صنف وهو الذهاب"[1].

فالاصطلاحي يدل على الفعل الحقيقي، وهو في المقابل يؤكّد دلالته بدليل نيابته عنه في الدعاء والإغراء والتحذير،"وذلك قولك سقياً ورعياً... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت: سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً وخيّبك الله خيبةً، فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب، وإنما اختزل الفعل هاهنا، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جعل الحذر بدلاً من احذر، وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ورعاك الله ومن خيبك الله"[2]، ونيابة المصدر تعني الاختصار، وتدل على الثبوت، فبدلاً من تكرار الفعل وإطالة الكلام، ولغرض الدلالة على ثبوت الخبر لتحققه عند المُخبر، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾[هود: 46]، فإن"الرجل إذا كثر عمله وإحسانه، يُقال له: إنه علم وكرم وجود، فكذا ههنا لمّا كثر إقدام ابن نوح على الأعمال الباطلة حُكم عليه بأنه في نفسه عمل باطل"[3]. كما أنه يُخبر به عن المذكر والمؤنث بلفظٍ واحد، و"ذلك نحو رجل خصم وامرأة خصم، ورجل عدل ورجل ضيف وامرأة ضيف ورجل ضيف ورجل رضا وامرأة رضا، وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلين رضا وعدل وقوم رضا وعدل، وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أن التذكير إنما أتاها من قبل المصدرية، فإذا قيل: رجل عدل فكأنه

(1) كتاب سيبويه: 1/ 34- 35.

(2) المصدر نفسه: 1/ 312.

(3) التفسير الكبير: 18/ 4.

وصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنُبل، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً"[1].

فالمصدر صيغة صرفية عامة تخصص بالتصريف، ومُطلقة تُقيّد بالزوائد والحركات والتنوين والإضافة والتعريف، فهي تجمع معاني الفعلية، بدليل العمل والاسمية، بدليل قبولها علامات الاسم والحرفية، بدليل بنائها وخروجها عن القياس، ومجيئها بمعنى الفاعل أو المفعول واشتراكها، لأنها تلتبس بالظرف والجمع والمفعول في الميميّات، والفاعل بزيادة التاء القصيرة أو الهاء، فهي صورة مُنبئة بحدثٍ ما قابلة للتشكيل تبعاً لحركته ودلالتها الصناعية عماد علم الصرف وأساسه، وفي النحو مسألة خلاف[2]، ويذهب أكثر الأصوليين إلى دلالتها على النسبة الناقصة التقييدية"[3]، وذلك بخلاف النسبة التامة للفعل، لأن نسبة المصدر توطئة لإفادة نسبة أخرى، فهي قيد لأحد طرفيها، وهي عند المُحدثين غير كافية للدلالة على المورفيم، لوجود الغموض فيها، فهي إذاً في حاجة إلى المثال ليوضّح ما فيها من غموض، خُذ مثلاً صيغة (فَعْل) تجدها مُشتركة بين الصفة المُشبّهة وبين المصدر، وتجد من أمثلتهم (شَهْم) و(ضَرْب)، فإذا وقع الغموض في الصيغة هنا، فلن يقع في الأمثلة، لأن هذه الأمثلة إما أن تكفي بمفردها لشرح معنى الصيغة، كالمثالين المذكورين، وإما ألاّ تكفي كما في (عَدْل) التي تصلح لمعنى الصفة، كما تصلح لمعنى المصدر، فإذا جاء هذا الغموض في المثال كما جاء في الصيغة، اضطررنا إلى الاستعانة بوسيلة نحويّة في تحديد معانٍ صرفيّة، تلك الوسيلة النحوية هي السياق، ومثل ذلك يُقال في صيغة (فعيل) التي تأتي صفة مُشبّهة ومصدراً وبمعنى اسم الفاعل واسم

(1) الخصائص: 2/ 202

(2) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 235 (مسألة: 28).

(3) البحث النحوي عند الأصوليين: 114.

المفعول، و(فعال) التي تأتي صيغة لمفرد ككتاب، ولجمع ككلاب، ولمصدر كقتال، ولا يطعن ذلك أبداً في محدودية المعنى الوظيفي للصيغة، لأن هذا المعنى بحكم تسميته وطبيعته إنما يكون في تحليل السياق[1].

إنّ الغموض في الأمثلة الصناعية يظهر في دراستها بحسب مناهج التقطيع اللغوي، وهي سُبل اللبس، لأنها تُحمّل الصيغة عدّة معانٍ مجموعة بطريقة غير مُنظّمة بُغية التأويل والتحريف، لأنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة من غير أن تُغيّر من لفظه شيئاً أو تُحوّل كلمة عن مكانها إلى مكان آخر، وهو الذي وسع مجال التأويل والتفسير حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر، ويُفسّرون البيت الواحد عدّة تفاسير، وهو على ذاك الطريق المزلة الذي ورّط كثيراً من الناس في الهلكة، وهو مما يعلم به العاقل شدّة الحاجة إلى هذا العلم، وينكشف معه عوار الجاهل به، ويفتضح عنده المظهر الغني عنه، ذاك لأنه قد يدفع إلى الشيء لا يصحّ إلاّ بتقدير غير ما يُريه الظاهر ثمّ لا يكون له سبيل إلى معرفة ذلك التقدير إذا كان جاهلاً بهذا العلم فيتسكّع عند ذلك في العمى ويقع في الضلال[2].

إنّ الصيغة دالّة لغوية يستعملها المتكلّم لغرض مُحدد، وهي لا تفي بمفردها للدلالة عليه، لأنها تحتمل عدّة معانٍ، فلابُدّ من قرائن أخرى تكشف المُراد من استعمالها لإثبات معنى ما، وذلك لا يحصل إلاّ بالجملة التي هي تأليف بين حديث ومُحدّث عنه، ومُسند ومُسند إليه، علمت أن مأخذه العقل، وإنه القاضي فيه دون اللغة، لأن اللغة لم تأتِ لتحكم بحكم أو لتُثبت وتنفي وتنقض وتبرم، فالحكم بأن الضرب فعل لزيد أو ليس بفعلٍ له، وأن المرض صفة له أو ليس بصفة له شيءٌ يضعه المتكلّم ودعوى يدّعيها، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب، واعتراف أو إنكار، وتصحيح أو إفساد، فهو اعتراض على المتكلّم وليس اللغة من ذلك بسبيل ولا منه في قليل أو كثير[3].

---

(1) مناهج البحث في اللغة: 208.

(2) دلائل الإعجاز: 286 – 287.

(3) أسرار البلاغة: 345.

فالصيغ كغيرها من دوال الربط اللغوي، تُستعمل للدلالة على التعظيم أو التفخيم أو التخصيص أو التكثير أو التقليل، وهي في حقيقتها أخبار مُقيّدة بنسب تامّة في الإسناد، أو غير تامّة في التوابع والجر، كما أنها مُقيّدة بمُلحقات وسوابق ولواحق توجّه دلالتها بحسب المُراد منها، ولكن مناهج التحليل اللغوي قديماً وحديثاً أتّبعت سُبل الجمع والأصل والفرع، فخرجت بأحكام لأدلّة الصناعة اللغوية وليس لأدلّة التعبير اللغوي، لذلك"وحّد الأصوليون بين معاني الصيغ ومعاني الحروف من جهتين: دلالتهما على الربط، وعدم استقلالهما بالمفهومية"[1]، لأن الصيغة كالحرف في عدم الاستقلال بالفهم، لأنهما من دوال النسبة، وهي أيضاً غير مُستقلّة، لأنها معنى حرفي مُفتقر إلى إتمام طرفيه، في حين عوّل المُحدثون على اللغة المنطوقة وعدّوها معياراً للأحكام اللغوية، فكما "يتشقق المعنى إلى عناصره الأصواتية والتشكيلية والصرفية والنحوية وهلمّ جرّاً، يجري تحليل الكلام المنطوق إلى عناصره التي يمكن تشقيق بعضها، وهو الأصوات إلى عناصره أيضاً، فهذه الأصوات يمكن تحليلها بطرق مُتعددة"[2]، في محاولة لتحديد علاقة التنغيم بالصيغة ليشمل مُشتقّاتها ومُركّباتها، وذلك بالاستعانة بالمُتكلّم الأصلي للغة لجمع الصيغ المتشابهة جهراً وهمساً ونبراً وضغطاً ونحو ذلك، لأن"القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى ممّا يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث"[3].

إنّ ثبوت الدليل في التركيب على مُراد المتكلّم باختياره لرموزه وطريقة ربطها بحسب غرضه ومناسبته للمقام والحال، يتوضّح منهج البحث التحليلي، فلا يغلب جانب على آخر، لأن الغاية معرفة الوظائف التركيبية للرموز المستعملة وبيان دلالتها الخاصة بالمتكلّم نفسه، وكيفية تناولها، وما تضمّنته الصيغ الصرفية من متشابهات ومتناقضات، فإن"العرب قد تُجري الشيء مجرى نقيضه، كما تُجريه مجرى نظيره، ألا تراهم قالوا:

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 180.

(2) مناهج البحث في اللغة: 290-291.

(3) المصدر نفسه: 215.

جوعان كما قالوا شبعان، وقالوا عِلم كما قالوا جهل، وقالوا كثيراً ما تقومنّ كما قالوا قلّما تقومنّ، وذهب الكسائي في قوله:

إذا رَضِيتْ عليّ بنو قشير　　　لعمر الله أعجبني رضاها

إلى أنّه عدّى (رضيتْ) بعلى لما كان ضد سخطت، وسخطت ممّا يتعدّى بعلى[1].

فإنّ رصد الصيغ التصريفية يكشف العلاقات الدالّة على ارتباط الذوات بالأحداث إنباءً عن الصدور أو الوقوع أو الإزجاء أو الثبوت بمعونة القرائن اللفظية والمعنوية، ففي قوله تعالى ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[الأنبياء:37]،"قال أهل اللغة: المعنى خُلقت العجلة من الإنسان، وحقيقته يدل عليها ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴾ [الإسراء:11]، وإنما خوطبت العرب بما تعقل، والعرب تقول للذي يُكثر الشيء خُلقت منه، كما تقول: أنت من لعب وخُلقت من لعب. تُريد المبالغة بوصفه باللعب"[2]. والذي سوّغ ذلك جعلهم (مِنْ) مبيّنة للجنس، لأن منهم من ذهب إلى أن (مِنْ) بمعنى على، فقد قال الفرّاء في تفسيرها"على عجل كأنّك قلت بنيته وخلقته من العجلة وعلى العجلة"[3]، فالذي ذهب إلى المعنى اللغوي العرفي العام للصيغة قلبَ المعنى، والذي ذهب إلى معنى الأداة تصوّر التعاقب، "وذلك لكثرة فعله إيّاه واعتياده له، وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد خلق العَجل من الإنسان، لأنه أمر قد أطرد واتّسع محمله على القلب، يبعد في الصنعة ويصغر المعنى، وكأن هذا الموضع لمّا خُفي على بعضهم قال في تأويله: إن العَجل هنا الطين، ولعمري إنه في اللغة كما ذكر، غير أنه في هذا الموضع لا يُراد به إلاّ نفس العجلة والسرعة، ألا تراه- عزّ اسمه- كيف قال عقبه ﴿ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ [الأنبياء:37]، فنظيره قوله تعالى ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴾ [الإسراء:11]، ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء:28]؛ لأن العجلة ضربٌ من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة، فلمّا كان

(1) الخصائص: 2/ 389.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 392.

(3) معاني القرآن: 2/ 203.

الغرض في قولهم: رجل عدل وامرأة عدل، إنما هو إرادة المصدر والجنس جعل الأفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكر"[1]. إنّ إرادة الوصفيّة بخلاف إرادة الذات، لأن الوصف يصلح لكلّ ذات، أما الذات فإنها تقتضي التشخيص، لذلك قيل:"العَجل ههنا الطين والحمأة، وهو العَجلة أيضاً"[2].

إنّ زيادة التاء تعني تحويل البناء من الوصفية إلى الاسمية، كما في (العافية) و(العاقبة) و (الفاتحة) و (الخاتمة) و (الفريضة) و (العقيقة) و (العاجلة) و (الآجلة)، وأوصاف يوم القيامة، كالحاقّة والقارعة والطامّة، وأوصاف الإناث إلى أفعال غير اصطلاحية، نحو مُرضعة وقاعدة وحاملة، وأوصاف الذكور إلى التأنيث بمعنى الغاية، نحو راوية وطاغية وجارحة، والوصف المفرد إلى جمع، نحو مُرتزقة وبررة وكتبة وكسبة وفجرة وكفرة، والموضع المُخصص لشيء مُعيّن إلى مواضع كثيرة، نحو مُقبر ومقبرة ومدرس ومدرسة ومطبع ومطبعة ومزرع ومزرعة، وحذفها قد يدلّ على الجمع، نحو العجل والعجلة، فإن"العجلة الدولاب، وقيل المحالة، وقيل الخشبة المعترضة على النعامتين، والجمع عَجَل"[3]، لأن التذكير والإفراد من خصائص المصدرية، والتأنيث يُخرجها من الآحاد المُتباعدة ظرفاً إلى الجمع في ظرف واحد، نحو القيامة."فإن قلت فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنّثاً، نحو الزيادة والعبادة والضئولة والجهومة والمحميّة والمُوجدة والطلاقة والسباطة، وهو كثير جداً، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً فما هو في معناه، ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيثه. قيل: الأصل - لقوّته - أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه، وذلك أن الزيادة والعبادة والجهومة والطلاقة، ونحو ذلك، مصادر غير مشكوك فيها، فلحاق التاء لها لا يُخرجها عمّا ثبت في النفس من مصدريّتها، وليس كذلك الصفة، لأنها ليست في الحقيقة مصدراً، وإنما هي متأوّلة عليه ومردودة بالصنعة إليه، فلو قيل: رجل عدل وامرأة عدلة - وقد جرت صفة كما ترى - لم يؤمّن أن يُظنّ بها أنها صفة حقيقية

(1) الخصائص: 2/ 203-204.

(2) لسان العرب: مادة (عَجل).

(3) لسان العرب: مادة (عَجل).

كصعبة من صعب، ونَدْبة من ندب، وفخمة من فخم، ورطبة من رطب، فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر، نحو الجهومة والشهومة والطلاقة والخلاقة، فالأصول لقوّتها يتصرّف فيها، والفروع لضعفها يتوقّف بها، ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها[1].

إنّ القوة والضعف ليسا في الأصالة والفرعية، بل في إصابة الغاية من استعمال الصيغ الصرفية في مكانها المناسب، فلا أحد يُثبت بالدليل القاطع على أيّهما أصل أو فرع، وإنما ذلك فرض المنطق، واللغة لا تعرف الحدود المانعة الشاملة لمواكبتها حاجات الناس وتلبيتها لمطاليبهم، وتحقيقها لأغراضهم، ولخضوع مفرداتها للتطوّر الدلالي، ولقدرات المبدعين فيها، لأنّ النظام الصرفي في كل لغة حيّة لا يثبت على حال... وقصارى القول إن النظام الصرفي لدى كل متكلّم يحمل في نفسه من أسباب التغيير بقدر ما يحمله النظام الصوتي... يسود التغييرات الصرفية اتّجاهان عامّان: الأول مبعثه الحاجة إلى التوحيد، ويميل إلى إقصاء العناصر الصرفية التي أصبحت شاذّة، والآخر مبعثه الحاجة إلى التعبير، ويميل إلى خلق عناصر صرفية جديدة[2]، لذلك فإنّ أكثر الأسماء المبنيّة على الأوزان، هي أسماء المعاني والصفات، فلكل وزن منها حيّز في المعنى والخدمة، وكل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيّز، يُبنى على ذلك الوزن، مع أن كثيراً من الأوزان تجمع بين معانٍ مختلفة، وكثير من المعاني يُؤدّى بها بأوزان مُتعددة، ولذلك سببان، أولهما: أنه يوجد بين أسماء المعاني والصفات ما هو أقدم من الأوزان شبيهاً بالأسماء الدالّة على الأشياء المادية المحسوسة، والسبب الثاني: أن طرقات القياس قد كثُرت واشتبكت بعضها ببعض، فكان يُخالط اشتقاق الأسماء على الأوزان شيء من الاتّفاق والاضطراب[3].

لقد اتُّخذت المصادر شاهداً ودليلاً على ضبط النظام الصرفي، فقيس عليها الشبيه

---

(1) الخصائص: 2/ 204-205.

(2) اللغة لفندريس: 203-205.

(3) التطور النحوي للغة العربية: 100-101.

والضد والمزيد والمُعتل والمنقول والمعدول، وذلك للكشف عن الحدود لكثرة أسماء المعاني، فاتّخذت أوزان المصادر معياراً للقياس عليها، لأن "القياس هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظتهُ ووعته من تغييرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت، وهذا القياس هو الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتّساعها، وقد يعرض للمتكلم مثلاً فعل ثلاثي لم يقف على شكله، ولم يدرِ أ هو مفتوح العين أم مكسورها أم مضمومها، ولم يسمعه مضبوطاً، ولكنه يعرف مصدر هذا الفعل، فهنا يمكن الالتجاء إلى القياس، إلى قياس هذا الفعل على فعل مصدره كمصدر هذا الفعل المجهول شكله وضبطه"[1]، ومعرفة المتكلم للمصدر، لأنه معنى ذهني عام يمكن أن يُقام لأي ذات، وأن يتجزّأ صدوراً منها أو وقوعاً عليها، أو لم يصدر كالجمال والطول والقصر والعدم والسكون، كما أنها تُضبط بأوزان لمعرفة الأشباه والنظائر وما جرى بالضدّ من ذلك، و"ظاهر الأمر أن توازن هذه الأسماء ناشئ عن أحد سببين، أولهما: أنها اشتُقّت من أفعال، أو بالأحرى من مواد ثلاثية، وبقيت على وزنٍ واحد، والآخر: أن أحدها كان هو الأسوة، وأن الباقية شُبّهت به، ومثل ذلك كثير في تاريخ اللغات"[2]، و"اللغة العربية محظوظة جداً بوجود هذه الصيغ الصرفية، لأن هذه الصيغ تصلح لأن تُستخدم أداةً من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق. ويشكو معظم لغات العالم من عدم وجود مثل هذا الأساس الذي يمكن به أن تحدد الكلمات"[3]، كما أن الصيغ وسائل ربط لما تحمل من معانٍ، وهي صور ذهنية تعكسها بضمّ الأصوات المُتباينة إلى بعضها في هيأة إلصاقية تكشف المُراد منها، وهي الأصل الذي يُبنى عليه بحسب الحاجة، بدليل قبولها الزيادة والحذف والسوابق واللواحق، لأن "الأصل في العربية لا يتميّز إلاّ بسواكنه، أما عن الحركات فكلّ ساكن من سواكن الأصل يُمكن أن يتبع بالفتحة القصيرة أو الطويلة، أو بالكسرة القصيرة أو الطويلة، أو بالضمّة القصيرة

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه: 20.

(2) التطور النحوي للغة العربية: 99.

(3) مناهج البحث في اللغة: 210.

أو الطويلة، أو بالصفر، فعندنا سبع صور وكل واحدة من هذه الصور السبع تستخدم للدلالة على الوظيفة النحوية، وذلك يسمح للغات السامية بصياغة عدد من الكلمات المُشتقّة دون حاجة إلى لواصق، ففي العربية، كتب وكاتب وكتاب... الخ[1]، وهي موضع النسب المختلفة، وأداة الربط، وأساس السعة اللغوية، وصور أحناء المعاني لتداخل المتشابهات والمتناقضات بكثرة التداول، لصلاحها للوصف العام والخاص والثابت والمستمر والمُنقطع والمُطلق والمُقيّد، وهي في حقيقتها أخبار وإن ابتُدئ بها وأخبر عنها، فقد تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات، وذلك قولك: الحمد لله والعجب لك والويل لك والتراب لك والخيبة لك، وإنما استحبّوا الرفع فيه، لأنه صار معرفةً، وهو خبر، فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل والذي تعلم، لأن الابتداء إنما هو خبر[2].

والخبر وصف المُخبر عنه في حالة الثبوت كما في المصادر، أو الازجاء كما في الأفعال، وصيغ المصدر تدلّ على الثبوت والازجاء بدوال الرفع والنصب. وقد جُعل الإخبار بالمصدر مجازاً عقلياً، والمجاز العقلي أو الحكمي هو في حقيقته تداخل في المعاني بين أصل المُشتقّات، وهو المصدر وما يُشتقّ منه من الأفعال والأوصاف، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المُشبّهة، فيسند ما هو لاسم المفعول مثلاً إلى اسم الفاعل، نحو قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [القارعة: 6-7]، أي أنها مرضيٌّ عنها[3].

إنّ التداخل حصل بتردد الصيغ الصرفية بين معاني الاسمية والفعلية في دلالتها على الثبوت والحدوث، وصيغة فاعل قد تدلّ على النسب، وهو معنى اسمي، كما في قوله تعالى ﴿ قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: 43]، معناه لا ذا عصمة، كما قالوا (عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ) معناه مرضيّة، وجاز

(1) اللغة ، لفندريس: 113.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 328.

(3) نحو المعاني: 123.

راضية على جهة النسب، أي في عيشة ذات رضا"[1]، وذلك بخلاف معنى المصدر، فهو أعم واشمل، لأنه"ينتظم كل معنى من معاني ما يُشتق منه، ممّا يصلح ويستحق أن يوصف به ذلك الموصوف، مثال ذلك قوله تعالى ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجۡعِ ﴿١١﴾ وَٱلۡأَرۡضِ ذَاتِ ٱلصَّدۡعِ ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ لَقَوۡلٞ فَصۡلٞ ﴿١٣﴾ وَمَا هُوَ بِٱلۡهَزۡلِ﴾ [الطارق: 11-14]، فالفصل والهزل مصدران جيء بهما للوصف، ليصحّ بذلك وصف هذا الموصوف، وهو الكتاب الحكيم، بكل ما يصلح أن يوصف به مّما يُشتقّ من المصدر علاوةً عليه"[2]، بل أريد بهما معنى الاسمية، وهو الثبوت والدوام بأمارة التنكير والتوكيد، وهما يقومان مقام التعريف، لأن"النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء، وذلك قولك: سلامٌ عليكَ ولبّيكَ وخيرٌ بين يديكَ وويلٌ لكَ وويحٌ لكَ... فهذه الحروف كلّها مُبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهنّ أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى، كما أن حسبك فيها معنى النهي، وكما أن رحمة الله عليه فيه معنى رحمه الله، فهذا المعنى فيها ولم تجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كُنت في حال ذكرك إيّاها تعمل في إثباتها وتزجيتها، كما أنهم لم يجعلوا سقياً ورعياً بمنزلة هذه الحروف"[3].

فإنّ رفع المصدر وتنكيره بخلاف نصبه وتعريفه، كما أن تعريفه بالألف واللام بخلاف تعريفه بالإضافة بدليل حاجته فيها إلى فاعله أو مفعوله، لغلبة معنى الفعلية عليه، لأنه وصف، وحقُّ الوصف أن يكون منصوباً، فكان أوسع دلالةً من الفعل الاصطلاحي، وقيل في المصدر المر فوع (الحمد لله) أصله النصب بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مُضمرة في معنى الإخبار، كقولهم شكراً وكفراً وما أشبه ذلك، ومنها سُبحانك ومعاذ الله يُنزلونها منزلة أفعالها ويسدّون بها سدّها، ولذلك لا يستعملونها معها، ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة، والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، ومنه قوله تعالى ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ

(1) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 54.

(2) نحو المعاني: 123.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 330.

سَلَٰمٌ ﴾[هود: 69]، رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حيّاهم بتحيّة أحسن من تحيّتهم، لأن الرفع دلّ على معنى ثبات السلام لهم دون تجدّده وحدوثه، والمعنى نحمد الله حمداً، ولذلك قيل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[الفاتحة: 5]، لأنه بيان لحمدهم له، كأنّه قيل: كيف تحمدون؟ فقيل إيّاكَ نَعْبُد[1].

إنّ المصدر بخلاف فعله الاصطلاحي بدليل الصيغة، فإن صياغة المصادر سماعيّة لا تنضبط، لأنها تتنوّع بحسب المعاني، وهي أوسع الصيغ وأكثرها، لأنها مُطلقة، لثبات معانيها، فكان الوصف بها أو الإخبار بها، وكذلك الإخبار عنها أبلغ من الصيغ الأخرى، ولم يقطع بصحّة اشتقاقها من الفعل الاصطلاحي، وقد قيل: إن الجد الأول للإنسانية لم يُعبّر عمّا فكّر فيه، لأنه كان يُفكّر، بل فكّر لأنه تكلّم، وهو لم يتحدّث إلاّ بعد أن انتهى من الحركة، فللأفعال (أي ما يُقابل الأسماء) الأسبقيّة، المكان الأول[2]. وليس كذلك، بل كلّف أول الأمر بما يُخالف طبعه، ففكّر أولاً، ثمّ عمل، بدليل قوله تعالى ﴿عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾[الأحزاب:72]، فإنّ الله عزّ وجل ائتمن بني آدم على ما افترضه عليهم من طاعته، وائتمن السماوات والأرض والجبال على طاعته والخضوع له، فأعلمنا الله أنه قال ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت:11]، وأعلمنا أن من الحجارة ما يهبط من خشية الله، وأن الشمس والقمر والنجوم والملائكة وكثيراً من الناس يسجدون لله، فأعلمنا الله أن السماوات والأرض والجبال لم تحتمل الأمانة، أي أدّتها، وكل من خان الأمانة فقد احتملها، وكذلك كل من أثِم فقد احتمل الإثم، قال الله عزّ وجل﴿ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾ [العنكبوت: 13]، فأعلم الله أن من باء بالإثم يُسمّى حاملاً للإثم، فالسماوات والأرض والجبال أبين أن يحملن الأمانة وأدّينها، وأداؤها طاعة الله فيما أمر به، والعمل به، وترك

(1) الكشّاف: 1/ 48- 49.

(2) تأملات في اللغو واللغة: 73.

المعصية... الكافر والمنافق حملا الأمانة ولم يُطيعا"[1]. فإنّ التكليف قبل العمل بالطاعة أو المعصية، و"الإنسان من شأنه الظلم والجهل، فلمّا أودع الأمانة بقي بعضهم على ما كان عليه، وبعضهم ترك الظلم، كما قال تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:82]، وترك الجهل، كما قال تعالى في حقّ آدم عليه السلام ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: 31]، وقال في حق المؤمنين عامّة ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: 7]، وقال تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟﴾ [فاطر:28]"[2]. فقد خلق الله تعالى الإنسان مُدركاً مُفكّراً بعواقب الأمور، وعارفاً بمشقّة التكليف، بدليل قوله تعالى ﴿أَن يَحْمِلْنَهَا﴾ وقال تعالى ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ [الأحزاب:72]، وفيه إشارة إلى ذلك بخلاف يقبلنها وقَبِلَها، لأنه مأجور على حملها، لذلك فإن المعاني الذهنية المُتصوّرة هي الأساس لكل فعل يصدر أو يقع، كما أن المُدرك الذهني من ظاهر اللفظ هو مفهومه، لأن "الصور التي تخطر في ذهن المُتكلّم يمكن انعكاسها في ذهن السامع بواسطة ألفاظ لها طبيعة (المرآة) العاكسة، فاللفظ مرآة والمعنى صورة واللفظ مُشير والمعنى مُشار إليه، واللفظ دال والمعنى مدلول عليه"[3].

وقد تتراكم المعاني على لفظٍ بعينه بحكم بنيته الصرفية العامة، ولكن "السياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المُتنوّعة التي في وسعها أن تدلّ عليها، والسياق أيضاً هو الذي يُخلّص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية، ولكن الكلمة بكل المعاني الكامنة توجد في الذهن مُستقلّة عن جميع الاستعمالات التي تُستعمل فيها، مُستعدّة للخروج والتشكّل بحسب الظروف التي تدعوها... ليس في الذهن كلمة واحدة مُنعزلة، فالذهن يميل دائماً إلى جمع الكلمات، إلى اكتشاف عُرى جديدة تجمع بينها، والكلمات تتشبّث دائماً بعائلة لغوية بواسطة دال المعنى أو دوال النسبة التي تُميّزها أو بواسطة

(1) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 238.

(2) التفسير الكبير: 25/ 237.

(3) البحث النحوي عند الأصوليين: 295.

الأصوات اللغوية التي تتركّب منها لا أكثر من ذلك، فنحن نشعر بأن الكلمات: إعطاء، عطيّة، عطاء، مُعطٍ، مُعطى... الخ تُكوّن عائلة قائمة بذاتها، تتميّز بعنصر مُشترك هو الأصل (ع ط ى) مهما تنوّعت معاني المُشتقّات[1].

وهذا الأصل الثلاثي يُمكن أن يتشكّل بهيآت مختلفة بحسب المراد ترتيباً وتقديماً وتأخيراً وزيادةً وحذفاً، وقد تتقارب أصواته لتُحاكي المعنى المُراد، نحو قوله تعالى﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ [مريم: 83]، أي تُزعجهم وتُقلقهم، فهذا معنى تهزّهم هزّا، والهمزة أُخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة، لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ، لأنك قد تهزّ ما لا بال له كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك[2]. ولَعلّ من أهم الأسباب التي ميّزت أساليب العربية بمثل هذه المزيّة قدم اللسان العربي وطول تداوله، وكثرة تصرّفه في المعاني، مُضافةً مجاورة لمعانيها الأصليّة، فتمتد هذه فضل امتداد، حتى تصير المعاني المجاورة بعد لأيٍ وطول الإلف كأنّها جزء من تلك المعاني الأصليّة أو قرين مُقارن مُساوٍ لها في الدلالة[3]، وذلك بالعلاقات التي تُنشئها البنية الصرفيّة بإيجاد النسب المختلفة، ويُمثّل اعتبار المستوى الصرفي، مستوى البنية في النظام اللغوي ملحظاً إضافيّاً ثابتاً في مناهج التحليل النحوي الحديث، وهذا بعض ما عرفه للعرب مُؤرّخو علم اللغة، إذ يعتدونهم من أول من اعتبر العلاقة بين صيغة الكلمة على مستوى الصرف ووظيفتها في التركيب على مستوى النحو[4].

ولقد تنوّعت العلاقات الإسنادية والنسبية تبعاً للصياغة الصرفية، ولما يلحقها من سوابق ولواحق، فتوزّعت أبواب النحو على مقدار ما تحتاجه الصيغة من مُتعلّقات تُكمل معناها، كما تعدّدت أبواب الصرف بحسب نوع الصيغة، ولّما كان المصدر جامعاً لمعاني

(1) اللغة لفندريس: 231-232.

(2) الخصائص: 2/ 146.

(3) نحو المعاني: 124.

(4) نظرية النحو العربي: 70.

وخصائص الأفعال والأسماء، عُدّ أصلاً تفرّعت منه جميع الصيغ، لذلك قيل: "المصدر لفظ واسع الدلالة، كثير تداوله في الكلام، لأن فيه من الاسم والفعل خصائص ومعاني عدّة، فهو على الرأي الراجح أصل ترجع إليه الأفعال، ويُشتقّ منه كثير من الأسماء، وهو أيضاً اسم ذو علاقة بأسماء الذوات، ثمّ تطوّرت دلالته حتى أصبح يدلّ على المعنى، أو ما يُقال له عند النُحاة معنى الحدث، لأن الأصل في ألفاظ اللغة أنها تُوضع للمحسوس، ثمّ تتحوّل عنه إلى المُدرك بالعقل"(1).

إنّ الأصل هو المعنى الذي تُظهره الصيغة المُنظّمة للأصول الثلاثية وغيرها، بدليل ارتباطها به في جميع تقلّباته مُحاكاةً له تصريفاً واشتقاقاً بهيآت وأبنية مُتعدّدة، ولمّا كان"معنى المصدر عرض لا بُدّ له في الوجود من محلٍّ يقوم به"(2)، وهو الفاعل أو المفعول، فإن المُدرك الذهني هو الأصل، ثمّ تحوّل عنه فوضع للمحسوسات لعموم الصفات وخصوص الذّوات، لأن الوصف قيدٌ للذات وليس العكس، يدلّ على ذلك كثرة مجيء المصدر وصفاً بنسبة تامّة أو ناقصة، نحو قوله تعالى﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ ﴾ [الإسراء: 47]، و﴿ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ۝٤٠ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا ﴾ [الكهف 40-41] ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ [الفرقان: 63]، و ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [فصلت: 49]، و ﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾ [ص: 24].

ولقد خرّج النحويون الإخبار بالمصدر على وجوهٍ من"التأويل بتقدير مُضاف حتى يكون هو والمصدر صالحاً لوصف اسم الذات أو الإخبار عنه، وإما إلى تفسيره على صورة المبالغة والمجاز، على أن شيوع هذا الاستعمال ووفرته يُشعران بأن التأويل والتقدير وصرف المعنى إلى المجاز والمبالغة أمور لا ضرورة لها ولا سبب، بل إنها قد تُخرج العبارة عن المعنى الذي قصدت إليه"(3).

إنّ جعل لفظٍ ما بإزاء معنى لغرض تخصيصه بشيء يُدركه المُتلقّي عقلاً أو حسّاً

(1) نحو القرآن: 68.

(2) شرح الكافية: 2/ 192.

(3) نحو القرآن: 70 – 71.

بالبصر أو بغيره، وهو الصورة الذهنية التي تحصل في العقل عن اللفظ، ولقصد اطراد قواعد الصناعة يختلف عن قصد جمع المعاني، لأن التأويل "نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ، هو من آل الشيء يؤول إلى كذا، أي رجع وصار إليه، يُقال ألتُ الشيء أؤوله إذا جمعته وأصلحته، فكان التأويل جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظٍ واضح لا إشكال فيه"[1]. فقد نظر إلى المصدر من وجهين مختلفين، الأول: إنه اسم جنس يضمّ آحاداً مُتشابهة إلى حدّ التطابق، والثاني: اسم يُدرك بالعقل دون حاسة بصر، وبذلك لا يصلح لأن يكون خبراً عن ذات، لأن "الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة، ودلّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الأمر الذي وقع به التشابه، فإن ذلك الاسم يُسمّى اسم الجنس... والمعاني عبارة عن المصادر كالعلم والقدرة مصدري علم وقدر، وذلك مما يُدرك بالعقل دون حاسّة البصر، وكلاهما ينقسم إلى اسم هو صفة وغير صفة، فالاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل، والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب من الصفات الفعلية، وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الخلية، وبصري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة، كل هذه صفات تعرفها بأنها جارية على الموصوفين"[2].

وفيما تقدّم نظر من وجوه:

الأول: إن دلالة (الاسم) لا تقتصر على ما اصطلح عليه، فإن "الاسم باعتبار الاشتقاق ما يكون علامة للشيء ودليلاً يرفعه إلى الذهن من الألفاظ والصفات والأفعال، واستعماله عرفاً في اللفظ الموضوع لمعنى، سواء كان مُركّباً، أو مفرداً مُخبراً عنه، أو خبراً، أو رابطة بينهما واصطلاحاً في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مُقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[3]. والمصدر بلفظه أو بصيغته دليل يرفعه إلى الذهن كغيره من الألفاظ، فهو علامة للوصف العام.

---

(1) لسان العرب: مادة (أول).

(2) شرح المفصّل: 1/ 26.

(3) أنوار التنزيل: 24.

الثاني: الجنس لا يعني التشابه التام، لأن"الجنس اسم دال على كثيرين مُختلفين بالأنواع"[1]. والمصدر ليس نوعاً واحداً بدليل اختلاف صيغه السماعية والقياسية، تبعاً لاختلاف معانيه.

الثالث: دلالة المفرد على أشياء كثيرة مُتشابهة، بخلاف دلالته في النظم، وهو المُعوّل عليه، لأنه"لا يتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم إفراداً ومُجرّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر مُتفكّر في معنى فعل من غير أن يُريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يُريد إعمال فعلٍ فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يُريد منه حُكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يُريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفةً أو حالاً أو ما شاكل ذلك"[2].

الرابع: إنّ معنى الفعلية، وهو الحدوث والتجدّد لا يقتصر على ما ذُكر من الصفات، فإن المصادر المنصوبة تدلّ عليه، ففي قوله تعالى ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء 24]، "مصدر مؤكّد، أي كتب الله عليكم تحريم هؤلاء كتاباً"[3]، وهو "منصوب على التوكيد محمول على المعنى، لأن معنى قوله ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ [النساء: 23]، كتب الله عليكم هذا كتاباً، كما قال الشاعر[*]:

ورُضت فذلّت صعبة أي إذلال

لأن معنى رضت أذللت"[4].

---

(1) التعريفات: 48.

(2) دلائل الإعجاز: 314.

(3) أنوار التنزيل: 108.

(*) وهو امرؤ القيس، وصدره (وصرنا إلى الحسنى ورقّ كلامنا)، ديوانه: 140. وفي خزانة الأدب: 4/ 24-25، و "وذلّت من ذلت الدابة ذلاً بالكسر سهلت وانقادت فهي ذلول، وذللتها بالتثقيل في التعدية، وكذلك أذللته بالهمزة، وقوله أي إذلال مفعول مُطلق عامله رضت".

(4) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 36.

وقد جعل سيبويه في المصدر المرفوع معنى الفعلية، فقال: "واعلم أن (اَلْحَمْدُ للهِ) وإن ابتدأته، ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك أحْمدُ الله"[1]، لأنه خبر لدلالته على الثبوت، وذلك بخلاف المنصوب، "تقول: زيد سيراً سيراً، وإن زيداً سيراً سيراً، وكذلك في ليت ولعلّ ولكن وكأنّ وما اشبه ذلك، وكذلك إن قلت: أنت الدهرَ سيراً سيراً، وكان عبد الله الدهرَ سيراً سيراً، وأنت مذ اليوم سيراً سيراً، وأعلم أن السير إذا كُنت تُخبر عنه في هذا الباب، فإنما تُخبر بسير مُتّصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان، وأما قولك إنما أنت سير، فإنما جعلته خبراً لأنت ولم تُضمر فعلاً"[2]، لأنه بدل من اللفظ بالفعل وهو الخبر، وكذلك المصدر، إلاّ أن المصدر أثبت وأدوم وأجمع لصفات الجنس من الفعل، لأنه يُساق في الكلام لإحداث معنى لم يثبت، لأنه قد ينقطع، وذلك بخلاف المصدر.

الخامس: المصدر لا يجري على موصوفه تأنيثاً وتثنيةً وجمعاً، إذ يستوي فيه المفرد المُذكّر المُؤنّث، والمُثنّى والمجموع، لعمومه وثبوته، بخلاف الصفات، لذلك كان الوصف به إخباراً أو صفةً أو حالاً أبلغ منها لإطلاقه، لأنه "موضوع لساذج الحدث... إن وضع الفعل على أن يكون مصدره مُسنداً إلى شيء مذكور بعده لفظاً، بخلاف نفس المصدر، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ"[3].

إنّ المصدر كغيره من المُشتقّات، لأن صيغته لها دلالة الفعلية بدليل عمله، إلاّ أنها اختصّت بمزايا أعمّ وأثبت، أما الصيغ الأخرى فيغلب عليها الاختصاص، فجرت مجرى الموصوفين بها، وقد ذهب الأصوليون إلى رفض "ما قيل من أصالة المصدر أو الفعل، لأن كُلاًّ منهما له مادة وصيغة يؤدّي بهما معنى يُباين

(1) كتاب سيبويه: 1/ 329.

(2) المصدر نفسه: 1/ 335- 336.

(3) شرح الكافية: 2/ 193- 194.

المعنى الحاصل من مادة الآخر وصيغته، فلا يُعقل أن يكون أحدهما مبدأ اشتقاق الآخر، فمصدر الاشتقاق إذن هو (المادة) العارية عن كل صيغة، وإذا كانت المادة (ض ر ب) هي مصدر الاشتقاق، فلنعد إلى تلك المادة، لنجد من سبكها بتكلّم الصيغ نوعين مُتمايزين من المُشتقّات:

نوعاً يُؤلّف مع المادة معنىً إفرادياً مُتحصّلاً في الذهن بصورة مُستقلّة، أي من دون حاجة لتركيبه مع شيء آخر بواسطة (النسبة التامة)، وهذا النوع يشمل المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وأمثالها من المُشتقّات الاسمية، على اختلاف معانيها.

ونوعاً آخر يُؤلّف مع المادة معنىً تركيبياً غير مُستقل بالمفهومية إلاّ من جهة تركّبه وإسناده، أي من جهة نسبة مادّته إلى فاعل ما، وهذا النوع يشمل صيغ الأفعال"[1].

إنّ النوعين يفتقران إلى التركيب، لأن الإضافة في المصادر والصفات كالإسناد في الفعل، والمعاني الإفراديّة تنصهر في المعنى العام للكلام، ولا وجود لمعنى مُنفصل عن الآخر، لأن المعاني تتداعى، "لأنّ كل واحد من عناصر الكلمة ليس له وجود مُستقل، لا الأصل الذي سبق ولا اللاحقة ولا اللاصقة ولا الزائدة، كلّها لا توجد خارج ذلك التركيب أو التراكيب المُماثلة له، فهي قطع تغيير لا أكثر، إذ أننا نستطيع تنويع الأصل واللاحقة والزائدة على السّواء، ولكن الذي يُعطي للكلمة وحدتها وتآلفها رغم تعقّد عناصرها، إنما هو كون كلّ واحد من هذه العناصر له ترتيب ثابت لا يقبل التغيير، فهي تُمسك بعضها بعضاً وتُقوّي بعضها بعضاً، وتظهر للعقل في طابع تصوّر واحد"[2]، وقد ذهب المُحدثون إلى جمع المفردات المُشتركة في المعنى برابط الأصول المُتقاربة، في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، وهو ما فطن إليه

---

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 68-69.

(2) اللغة لفندريس: 112-113.

القُدماء بتغيير في مصطلح الاشتقاق من نزع صيغة من أخرى، إلىأن مسألة الاشتقاق تقوم على مُجرّد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء مُعيّن، خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع... والقدر المُشترك بين الكلمات المُترابطة من الناحية اللفظية واضح كلّ الوضوح، ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة، فأنت إذا نظرت إلى (ضرب) و (ضارب) و (مضروب) و(مضرب) و (مضارب) و (ضرب) وما تفرّع من ذلك رأيت أنها جميعاً تشترك في (ض ر ب) وتتفرّع منها، فطن إلى ذلك المعجميون ولم يفطن إليه الصرفيون، فهذه الحروف الثلاثة الصحيحة جذور اللغة العربية التي تتفرّع منها الكلمات"[1].

لقد راعى الصرفيون، علاوةً على ما ذُكر، الرُتبة والتقارب في المعاني والاشتراك في الأصول، بدليل أبواب المُجرّد والمزيد والقلب المكاني والإعلال والإبدال والإدغام والإمالة، وهي ترمي إلى كشف أسرار المعاني من خلال تلاقي المعاني وافتراقها، والغرض من الزيادة والحذف، ونحو ذلك كثير، إلاّ أن جهودهم لم تكن مُنصبّة على الجمع اللغوي، كما فعل المعجميون، لاختلاف المنهج والسبيل. والقدر المُشترك بين الكلمات لا يقتصر على الجذور، فأبواب السلب والمطاوعة والمبالغة والنقل والنسب والمصادر القياسية ونحو ذلك، قائمة على معاني حروف الزيادة، لأنهم عوّلوا على المُشابهة المعنوية أكثر من المُشابهة اللفظية، فقد ذكر الرضي[2] أربعة عشر معنى لزيادة التاء القصيرة أو الهاء في باب المُذكّر والمُؤنّث.

السادس: جعل ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل، نحو رجل وفرس وعلم وجهل، اسماً، وما كان مأخوذاً من فعل صفة، فخلط بين أجناس المعاني والأعيان، وكلاهما يُنسب إليه بالياء ويلحقه التصغير، فيكون صفةً، ويجري على موصوفه.

(1) مناهج البحث في اللغة: 215-216.

(2) يُنظر: شرح الكافية: 2/ 162-164.

السابع: المصدر من صفات النسبة سواء أكانت بالياء أم بالصيغة أم بالإسناد أم بالإضافة، لأنه عَرَض، والأعراض طارئة على الذوات، فهو أساس كل صفة بدليل وقوعه على القليل والكثير بلفظٍ واحد، لأنه وُضع صالحاً لأكثر من فردٍ واحد بمعنى جامع بينهما، لذلك اختلف عن الصفات الحقيقية، لأنها مُكمّلة ومُوضّحة، في حين أن المصدر جاء للمبالغة، لأنه معنى جامع لجميع آحاد الصفة المعيّنة، فجاء مُفرداً مُذكّراً، ولم يجرِ على الموصوف لذلك، وإنّما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لّما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تُؤكّد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أوّل أحواله، ألا ترى أنك إذا أنّثت وجمعت سلكتَ به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها، نحو قائمة ومُنطلقة، وضاربات ومكرمات، فكان ذلك يكون نقضاً للغرض، أو كالنقض له، فلذلك قلّ حتّى وقع الاعتذار لما جاء منه مُؤنّثاً أو مجموعاً"[1]. وإنما قلّ، لأنه بخلاف الصفات الأخرى، فلا توصف به الذات إلاّ بعد ملازمة وطول عهد به، لأنّ اسم المعنى يصحّ وقوعه خبراً عن اسم عين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين، حتى صار كأنّه هي هذا من قبيل زيد عدل، وفيه ثلاث توجيهات، أحدها مكونه مجازاً عقلياً بحمله على الظاهر، وهو جعل المعنى نفس الغير مبالغةً، والثاني أن المصدر في تأويل اسم الفاعل في نحوه، وتأويل اسم المفعول في نحو زيد خلق أي مخلوق، والثالث أنه على تقدير مُضاف محذوف"[2]، أي على النسب، وهو بعيد، لأن المصدر، بخلاف الاسم، بدليل صلاحه للوصف، والاسم لا يصلح له، فإنّ الاسم إذا وُصف بالمصدر كان واحده وجميعه سواء، وكذلك مُذكّره ومُؤنّثه، كان بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل، يُقال: (ماء غور) و (مياه غور) أي غائر، وإنما هذا مصدر غار الماء يغور غوراً، و (يوم غمّ) بمعنى غائم،

(1) الخصائص: 2/ 207.

(2) خزانة الأدب: 1/ 207.

و(أيّام غم) و (رجل نوم) بمعنى نائم، و (رجل صوم) أي صائم، و (رجل فطر) أي مُفطر... و (لبن حلب) أي محلوب... و (هذا الدرهم ضرب بلد كذا) أي مضروب، و (هذا خلق الله، وهؤلاء خلق الله) أي مخلوقو الله. كل هذه مصادر لا تُجمع ولا تُؤنّث، وتقول (هو قريبٌ منك، وهم قريبٌ منك)، و (هو أمَمٌ، وهم أمَمٌ)، و (هو قَمَن، وهم قَمَن)، و (هو حَرًى، وهم حَرًى)، فإن أدخلت الياء في قَمَن قلت قمين، ثنّيت وجمعت وأنّثت"[1].

إنّ مجيء المصدر بمعنى الفاعل أو المفعول يدلّ على ثبوت الوصف به، وليس على حدوثه، لذلك كان الوصف به أبلغ من اسم الفاعل أو اسم المفعول، لأنهما قيدان لآحاد الذوات، بخلاف المصدر، فإن الذات تتقيّد به لتحويله المحسوس إلى مُتصوّر ذهني حتى كأنها قد تجسّمت منه، في حين أن اسم الفاعل، لجريانه على الفعل، يدلّ على تمكّن معناه فيه بدليل تنوينه، نحو قوله تعالى ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30]، و﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ ﴾ [الكهف:6]، و ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ﴾ [البقرة:145].

وقد يصل إلى أقصى غاية في دلالته على النسب، نحو لابن وتامر، لأنه قيد للذات المُبهمة، في حين أن المصدر قيّد لجميع آحاده، لأن المصدر يدلّ على جنس الفعل، فإذا قلت ضَرْبٌ أو قَتْلٌ، دلّ على الضرب والقتل الذي يتناول جميع أنواع الضرب والقتل... وجملة الأمر أن الفرق بين اسم الفاعل والمصدر من وجوه ستّة، أولها: إن الألف واللام في اسم الفاعل تُفيد التعريف مع كونها بمعنى الذي، والألف واللام في المصدر تُفيد التعريف لا غير. الثاني إن اسم الفاعل يتحمّل الضمير كما يتحمّل الفعل، لأنه جار عليه، والمصدر لا يتحمّل ضميراً، لأنه بمنزلة أسماء الأجناس، والفاعل يكون معه منويّاً مُقدّراً غير مُستتر فيه. الثالث إن المصدر يُضاف إلى الفاعل والمفعول، واسم الفاعل لا يُضاف إلاّ إلى المفعول لا غير. الرابع: إن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل في الحال والاستقبال. الخامس: إن المصدر لا يتقدّم عليه ما يعمل فيه

(1) أدب الكاتب: 503-504.

سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن، واسم الفاعل يتقدّم عليه ما ينصبه إذا لم تكن فيه الألف واللام. السادس: إن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله، والمصدر يعمل مُعتمداً وغير مُعتمد، فممّا جاء مُعملاً من المصادر مُنوّناً، قوله تعالى ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [البلد: 14- 15]، فيتيماً منصوب بالمصدر الذي هو (إطعام)، والتقدير أو إطعام هو فيكون الفاعل مُقدّراً محذوفاً[1].

إنّ القدر المُشترك بين المصدر والوصف الصريح هو المادة الواحدة، وإن الصيغة الصرفيّة هي التي توجهّها بحسب المراد، إذ لا معنى للأصول بغيرها، كما لا تصحّ الموازنة بين المسموع والمقيس، لأن الغالب على المصادر السماع، بخلاف الوصف الصريح، لأن لكل صيغة معنى مختلف، فكيف يقيس المؤتلف على المختلف، في حين أنهم عوّلوا على اختلاف الصيغ فأخرجوا أسماء الأفعال من الأفعال، وإن كان المصدر أصلاً لها، والذي حملهم على أن قالوا إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفةً لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرّف تصرّفها، ويلحق اللام بعضها والتنوين بعضها الآخر.

إنّ جميع أسماء الأفعال منقولة إما عن المصادر الأصلية أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً أو عن الظروف أو عن الجار والمجرور، فلا تقدح إذن باعتبار الأصل لا في حدّ الاسم ولا في حدّ الفعل، وعدم استعمال بعضها على أصله لا يضرّ لما ثبت كونه عارضاً بالدليل، إذ رُبّ أصلٍ مرفوض وعارض لازم[2]، لأن المقصود معنى الصيغة لا المادة المُشتركة، فإذاأدركنا الفروق المعنوية بين هذه المصادر المُشتركة بمادة واحدة، استطعنا بيُسر أن نعزل معنى المادة المشتركة (الحدث) عن معاني الصيغ المختلفة من صدور الحدث من الذات أو المبالغة في صدوره أو الاتّصاف به أو اتّخاذه زيّاً وحرفة وأمثال ذلك من معانٍ، وكل هذه المعاني نسبية، لأن الصيغ كالحروف، لا تدلّ إلاّ على نسب خاصة في مدخولاتها، فإذا كان مدخول هذه الصيغ واحداً هو (الحدث)، فلابُدّ أن يكون

(1) شرح المُفصّل: 6/ 57، 61.

(2) شرح الكافية: 2/ 66-67.

معنى الصيغ مُتعدّداً، أي أن مدلول كل صيغة هو (نسبة) هذا الحدث بطريقة تختلف عن نسبته في الصيغة الأخرى، وإلاّ فليس بينها هذه الفروق المعنوية التي نحس بها والتي نصّ عليها النُحاة والصرفيون"[1].

إنّ رصد التغييرات الصرفية للصيغ المشتركة يُظهر العلاقة بين المعنى الأصلي وما نُقل منه أو عدل عنه، فليس"هناك علم للدلالة بلا دراسة للصرف، أي دراسة الصيغ، ويجب هنا أن نُخطط طريقة لوصف الصيغ، وأن نرى المقصود بالوظيفة الأصواتية، والوظيفة الصرفية، والوظيفة النحوية كأجزاء من مركّب وظيفي يلمح في دراسة أي صيغة لغوية"[2].

إنّ اشتراك الصيغ في المادة لا يعني قيام إحداها بوظيفة الأخرى، بل يعني ملاحظة المقصود من التغييرات فيها، لأنها تكشف العلاقات بين الحدث والذات، لذلك كانت عاملاً نحوياً، ودالة على القصد لدلالتها على النسبة بأنواعها، "فذلك من جهة ملاحظة قصد المُتكلّم في إفهام المخاطب، فإن كان المخاطب في نظره جاهلاً بالنسبة، كان قصد المتكلّم إفادتها والإخبار عنها بالأصالة، فيقول: (ضرب زيدٌ)، وإن كان المخاطب في نظره عالماً بالنسبة، فإنه في هذه الحالة يجعل نسبة الضرب إلى زيد توطئة وتبعاً لإفادة نسبة أخرى، هي موضع غرضه من الكلام مثل أن يقول: (ضرب زيد تأديب) أو ظلم، أو قصاص، ومثل: (زيد الضارب مؤدّب... أو ظالم... أو مُقتص)، فالتّمام إذن ناشئ من قصد الشيء بالأصالة، والنقص ناشئ من قصد الشيء بالتبع"[3]، فإن الصيغة الصرفية تفصل بين المُتشابهات كما تفصل حروف المعاني بين المُتشابهات في التضمين والتعليق، فلا تقوم صيغة بدل أخرى، ولا يعاقب حرف حرفاً آخر مع بقاء المعنى على حاله،"وذلك أن في الكلام ألفاظاً مُترادفة مُتقاربة المعاني في زعم أكثر الناس، كالعلم والمعرفة والشّح والبُخل، والنعت والصفة، وكذا بلى ونعم، ومن وعن، ونحوها من الأسماء والأفعال

---

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 110.

(2) مناهج البحث في اللغة: 287- 288.

(3) البحث النحوي عند الأصوليين: 108.

والحروف، والأمر فيها عند الحذاق بخلاف ذلك، لأن كل لفظة منها خاصة تتميّز بها عن صاحبتها في بعض معانيها، وإن اشتركا في بعضها"[1].

إنّ جريان صيغة على أخرى في العمل لا يُحقق الغاية المطلوبة لبيان دلالة التغيّر الصرفي في المُتشابهات بدليل اختلاف ما تحتاجه لإتمام معانيها بحسب مدخولاتها. قال سيبويه:"هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبت من ضربٍ زيداً فمعناه أنّه يضرب زيداً وتقول: عجبت من ضرب زيداً بكرٌ ومن ضرب زيدٌ عمرا، إذا كان هو الفاعل، كأنّه قال: عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمرا، ويضرب عمراً زيدٌ، وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلاً ومفعولاً، لأنك إذا قلت: هذا ضارب، فقد جئت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: عجبت من ضربٍ فإنّك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل، وإن كان فيه دليل على الفاعل، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول، ولم تحتج حين قلت: هذا ضارب زيداً إلى فاعل ظاهر، لأن المُضمر في ضارب هو الفاعل"[2].

فإذا كان المصدر اسماً بمعنى الفعل، فالأولى أن يُشبه في جريه على اسم آخر فيه معنى الفعل، كذلك"إذا جاز لأحمد، وهو اسم معرفة علم، أن يُشبه بـ(أركب)، وهو فعل نكرة كان أن يُشبه اسم سُمّي به الفعل في الخبر باسم سُمّي به الفعل في الأمر أولى، ألا ترى أن كل واحد منهما اسم وأن المُسمّى به أيضاً فعل، ومع ذا فقد تجد لفظ الأمر في معنى الخبر، نحو قول الله تعالى ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: 38]، وقوله عزّ اسمه ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم: 75]، أي فليمدنّ، ووقع أيضاً لفظ الخبر في معنى الأمر، نحو قوله سبحانه ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا ﴾[البقرة: 233]، وقولهم: هذا الهلال، معناه انظر إليه، ونظائره كثيرة، فلمّا كان أف كصه في كونه اسماً للفعل، كما أن صه كذلك، ولم يكن بينهما، إلاّ أن هذا اسم لفعل مأمور به، وهذا اسم لفعل مُخبر به، وكان كل واحد من لفظ الأمر والخبر قد يقع موقع صاحبه، صار كأن كل واحد منها هو

(1) البرهان في علوم القرآن: 2/ 105.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 189.

صاحبه، فكأن لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى، وما كان على بعض هذه القُربى والشُبكة الحق بحكم ما حمل عليه، فكيف بما ثبتت فيه ووقت عليه واطمأنت به"[1].

فإنّ المُتشابهات بسبب الحروف الأصلية تتطلّب قرائن تفصل فيما بينها، فليس"راكب بمفرد ركب وإن اتّفق اشتراكهما في الحروف الأصلية، وإنما قلنا ذلك، لأنها لو كانت جموعاً لهذه الآحاد لم تكن جموع قلّة، لأن أوزانها محصورة، بل جموع كثرة، وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه، بل يُردّ إلى واحده... والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير، لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال، ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس، وإن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد مُتميّز أما بالياء أو التاء، بخلاف اسم الجمع"[2]. كما أنها تؤخذ بحسب مراد المتكلّم، فقد يريد الصفة فيطابق. قال سيبويه:"واعلم أن العرب يقولون: قوم معلوجاء وقوم مشيخة وقوم مشيوخاء، يجعلونه صفة بمنزلة شُيوخ وعُلوج"[3]، وكذلك المصدر، لأن "الوصف الذي كان في الأصل مصدراً نحو صوم وغور فيجوز أن يعتبر الأصل، فلا يُثنّى لا يُجمع ولا يؤنّث، قال الله تعالى ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [الذاريات: 24]، وقال ﴿نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: 21]، ويجوز اعتبار حاله المُنتقل إليها فيُثنّى ويُجمع، فيُقال: رجلان عدلان ورجال عدول، وأما تاء التأنيث فلا تلحقه، لأنها لا تلحق من الصفات إلاّ ما وضع وصفاً"[4]، لأن المصدر وُضع لمعنى الفعل، و"الفعل لا يصحّ فيه معنى التأنيث، وذلك من قبل أنه دال على الجنس، والجنس مُذكّر لشياعه وعمومه. والشيء كلّما شاع وعمّ، فالتذكير أولى به من التأنيث، ألا ترى أن شيئاً مُذكّرة هو أعم الأشياء وأشيعها"[5].

(1) الخصائص: 2/ 301.

(2) شرح الكافية: 2/ 178.

(3) كتاب سيبويه: 2/ 35.

(4) شرح الكافية: 2/ 179.

(5) شرح المُفصّل: 9/ 27.

إنّ التذكير المعنوي بخلاف التذكير اللفظي، لأن المعنى الاسمي بخلاف المعنى الوصفي، والمعنى الوصفي في حقيقته معنى فعلي بدليل المبالغة في الفعل، ولكن الاستعمال قد يأتي مُخالفاً للقياس، و"مّا جاء مُخالفاً للمصدر لمعنى قولهم: أصاب شِبعَه وهذا شبعُه إنما يُريد قدر ما يُشبعُه، وتقول: شبعت شبعاً، وهذا شبع فاحش، إنما تُريد الفعل"[1]، والتذكير فيه معنوي بخلاف الفعل الاصطلاحي، فإن التذكير فيه قائم على المضارعة أو المشابهة، والعموم في المصدر لمعنى الجنس، أما العموم في الاصطلاحي فإسنادي، لأنه مُسند دائماً، لأن"الفعل والفاعل جميعاً كالجزء الواحد"[2]. كما أن الاصطلاحي لا يُراد منه معنى الاسمية، بخلاف المصدر، لذلك يُمنع من الصرف لو سُمّي به مُؤنث. قال سيبويه:"وأمّا نِعمَ وبِئسَ ونحوهما فليس فيهما كلام، لأنهما لا تغيَّران، لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف، ولا تجريهنّ إذا كُنّ أسماءً للكلمة، لأنهن أفعال والأفعال على التذكير، لأنها تُضارع فاعلاً"[3]، فالأفعال في حقيقتها صفات، وهذا يؤكّد أن معنى العموم للمصدر، وليس للاصطلاحي، بدليل تخصصه بالتأنيث وبحروف النسبة (الزيادة)، وبغلبة المعنى الحرفي، بدليل جموده، لذلك قال سيبويه:"واعلم أن نعم تؤنّث وتُذكّر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلت: نعم المرأة، كما قالوا ذَهَبَ المرأة"[4]، فقد خالف الفعل فاعله مع قوة امتزاجهما،"فقولهم: كنتي وإقرارهم التاء التي هي ضمير الفاعل مع ياء الإضافة، يدلّ على أنهم أجروا الضمير الفاعل مع الفعل مجرى دال زيد من زايه ويائه، وكأنّهم نبّهوا بهذا ونحوه ممّا يجري مجراه، على اعتقادهم قوة اتّصال الفعل بالفاعل، وأنهما قد حلاّ جميعاً محل الجزء الواحد"[5]، وذلك بخلاف المصدر، فإنه في

(1) كتاب سيبويه: 4/ 42.

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 229.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 266.

(4) المصدر نفسه: 2/ 178.

(5) سر صناعة الإعراب: 1/ 230.

حقيقته وصف، لأن"الصفة إنما هي لفظ زائد على الموصوف"[1]، وليس جزءاً من موصوفه كالفعل الاصطلاحي، بل هو عارض عليه، والفعل بصيغه المُجرّدة والمزيدة مُنبئ عنه، بدليل عموم المصدر لتردّده بين الاسمية والفعلية، واقتصار الفعل على الإنباء عن آحاد جنس الوصف، وهو المصدر، لذلك قيل فيه معنى المصدر، بدليل قيام المصدر مقامه،"فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك إظهاره من نحو سقياً ورعياً وحنانيك ولبّيك وويله وويحه وما أشبه ذلك ممّا دُعي به من المصادر، فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبها على سبيل الدُّعاء، وذلك نحو قولهم ترباً لك وجندلا، ومعناه ألزمك الله أو أطعمك الله ترباً أي تراباً وجندلاً أي صخراً، واختزل الفعل ههنا، لأنهم جعلوه بدلاً من قولك ترُبت يداك وجندلت"[2].

وكذلك أجروا الصفات مجرى المصادر، واختزلوا أفعالها، و"ذلك قولك: هنيئاً مريّاً كأنّك قلت ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهنأه ذلك هنيئاً، وإنما نصبته، لأنّه ذكر لك خيراً أصابه رجل، فقلت هنيئاً مريئاً، كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً أو هنّأه ذلك هنيئاً فاختزل الفعل، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك هنّأك"[3]، فإن حال الفعل مُخبر بأجزاء الوصف العام ومُنبئ بآحاده، وليس"حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من وضع الفعل، لأنه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب، مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنّهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر، فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان"[4]، فليس الزمن من حقيقته، وإنما هو دال على الإنباء بصيغته واختلافها للدلالة على مواكبة حركة المُنبأ عنه في دائرة الوصف العام. أما الزمن فله قرائن تأليفية أخرى تضبطه، إذ لا يعوّل على الصيغة فيه، لأنها لم توضع أصلاً للرصد الفلكي، بل هي صورة للوصف المُراد الإنباء عنه، فلا تكون الصورة

(1) شرح المُفصّل: 5/ 115.

(2) شرح المُفصّل: 1/ 122.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 316-317.

(4) شرح الكافية: 2/ 192.

قبل المعنى، لأن اللفظ يحمله، وهو لا يصدر بدون إرادة سابقة، وقد جعل ابن جني الصورة أقوى من المعنى، لاعتماده على دلالتها المرئية، لأنه جعل اللفظ أقوى دلالات الفعل، فقال: "فأقواهنّ الدلالة اللفظية، ثمّ تليها الصناعية، ثمّ تليها المعنوية... وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية، من قبل أنها، وأن لم تكن لفظاً، فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المُعتزم بها... وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيّز الضروريّات"(1).

إنّ الصيغة دال على مدلول، فلا يكون الدال أقوى من المدلول، بدليل الزيادة والحذف والنقل والعدول ونحو ذلك، دليل معانٍ، وثمّة إرادة سابقة، ففي باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت قال سيبويه: "فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر، كما أنك قلت في فَعَلت فعّلت حين كثّرت الفعل، وذلك قولك في الهذر: التهذار، وفي اللعب: التلعاب، وفي الصفق: التصفاق، وفي الرّد: الترداد، وفي الجولان: التجوال، والتنقال والتسيار، وليس شيء من هذا مصدر فعّلتُ، ولكن لمّا أردت التكثير بنيت المصدر على هذا، كما بنيت فَعَلَت على فعّلت"(2). فإن تغيير البناء لداعٍ يقتضيه، "فليس في هذه المصادر ما هو جارٍ على فعل، لكن لمّا أردت التكثير عدلت عن مصادرها وزدت فيها ما يدلّ على التكثير، لأن قوّة اللفظ تُؤذن بقوة المعنى، ألا ترى أنهم يقولون خشن الشيء، وإذا أرادوا الكثرة والمبالغة قالوا اخشوشن، وقالوا أعشبت الأرض، وإذا أرادوا الكثرة قالوا اعشوشبت، فهي مصادر جرت على غير أفعالها... فأمّا التبيان فلم ترد التاء فيه للتكثير، ولو كانت كذلك لفُتحت، لكنّها زيدت لغير علّة، والبيان والتبيان واحد، وكذلك التلقاء واللقاء واحد"(3).

إنّ العدول من صيغة إلى أخرى بالزيادة أو بالحركات دليل على تغيّر المعنى، لأنه محالأن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما ظنّ كثير من النحويين واللغويين... وقال

(1) الخصائص: 3/ 98.

(2) كتاب سيبويه: 4/ 83-84.

(3) شرح المُفصّل: 6/ 56.

المحققون من أهل العربية لا يجوز أن تختلف الحركتان في الكلمتين ومعناهما واحد... وإذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعاني، فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون كذلك"[1]، بل اختلاف الإرادة والحال والمقام والمخاطب يوجب اختلاف الصورة، فإن البيان هو الكلام، وإنما سُمّي الكلام بياناً لكشفه عن المعنى المقصود إظهاره، نحو ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ ﴾[آل عمران: 138]، وسُمّي ما يُشرح به المُجمل والمُبهم من الكلام بياناً، نحو قوله ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [القيامة: 19]، ويُقال بيّنته وابنته إذا جعلت له بياناً، نحو ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: 44]"[2]. وأما التبيان فهو: "الإيضاح، وقوله عزّ وجل ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل: 89]، أي بيّن لك فيه كل ما تحتاج إليه أنت وأمّتك من أمر الدين، وهذا من اللفظ العام الذي أُريد به الخاص"[3]، فثمّة فرق بين ما يُظهر البيان، وهو الكلام، وبين توضيحه وكشفه، فالأول عام، والثاني خاص، بدلالة الزيادة، كما أن التاء الزائدة غلب عليها معنى المطاوعة، فليس كل كلام يقتضي التبيان، لذلك قلّ هذا المصدر فجاء مكسور التاء كالتلقاء. قال الفرّاء: "والتبيان جاء مكسور الأول، وهو مصدر بيّنت تبييناً وتبياناً، مثل كرّرته تكريراً وتكراراً، ولا يكون في الكلام التِّفعال إلاّ أسماً موضوعاً مثل التمثال والتقصار والتلقاء... وإنما شبّهوا التبيان بالعصيان والنسيان"[4]، فجعل (التلقاء) اسماً، لأنه استُعمل ظرفاً، بخلاف اللقاء، نحو قوله تعالى ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ﴾ [يونس: 15]، أي: "من قبل نفسي، وهو مصدر استعمل ظرفاً"[5].

فإنّ اللقاء أعم من التلقاء، لأن فيه تخصيصاً بدليل قوله تعالى ﴿ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾

(1) الفروق اللغوية: 12-13.

(2) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 67.

(3) لسان العرب: مادة (بين).

(4) أدب الكاتب: 489.

(5) أنوار التنزيل: 275.

[الأعراف: 47]، و ﴿ تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ ﴾ [القصص: 22]، فاستعمل اللقاء مصدراً، في حين استعمل التلقاء استعمال الأسماء، لدلالتها على مُسمّيات مُعيّنة، بخلاف المصادر، وقيل:"ليس في كلام العرب اسم على تِفعال بكسر التاء ولا صفة إلاّ نحو تسعة عشر حرفاً... فإمّا تلقاء وتبيان فمصدران في القرآن"[1]، أي أنهما استُعملا بمعنى الفعل، وقد فصل سيبويه بين الاسم والمصدر فسمّاه الفعل، ويُسمّيه سيبويه الحدث والحدثان، وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تُحدثها، والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء، وهم الفاعلون، وربّما سمّاه الفعل من حيث كان حركة الفاعل"[2]، فلم يجعل التبيان والتلقاء من المصادر في باب ما تكثّر فيه المصدر من (فَعَلت)، فقال:"وأما التبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بُني هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرئمان، وهو من الثلاثة، وليس من باب التَّقتال، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء، فإنما هي من (بيَّنتُ) كالغارة من أغرت والنبات من نبت ونظيرها التلقاء، وإنما يُريدون اللُّقيان"[3]، فجعلهما اسمين، لأنه قاس (فَعَلتُ) على (فعّلتُ)، فما جاء لغير التكثير مع الزيادة عوضاً عن تضعيف العين خرج عن المصدرية أو معنى الفعلية اعتماداً على اللفظ دون المعنى، فإن في التبيان معنى تكثير التبيين إيضاحاً للمراد، بدليل قوله تعالى ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾[النحل: 89] ، فجعل "(تبياناً) بياناً بليغاً ونظير تبيان تلقاء في كسر أوّله، وقد جوّز الزجّاج فتحه في غير القرآن، فإن قلت: كيف كان القرآن تبياناً (لكلّ شيء)؟ قلت: المعنى أنه بيّن كل شيء من أمور الدين حيث كان نصّاً على بعضها، وإحالة على السُّنّة، حيث أمر فيه بإتّباع رسول الله (ﷺ) وطاعته، وقيل ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النجم: 3]، وحثّاً على الإجماع في قوله ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

(1) ليس في كلام العرب: 278- 279.

(2) شرح المُفصّل: 1/ 110.

(3) كتاب سيبويه: 4/ 83- 84.

﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: 115]... فكانت السُّنّة والإجماع والقياس والاجتهاد مُستندة إلى تبيان الكتاب فمن ثمّ كان تبياناً لكلّ شيء"[1].

فالمبالغة في البيان تعني تكثير الإيضاح بدليل عطف المصادر هدىً ورحمةً وبُشرى عليه، كما أن المصدر يرد بلفظ المفرد، ويُراد به معنى الجمع، ففي قوله تعالى ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ [الكهف: 50]، و ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ [مريم: 82]، قال الرضي:"فليس باسم الجنس إذ يُقال عدوّان وضدّان، لا لاختلاف النوعين ولا مُشتركاً بين الواحد والجمع، كهجان، لأنهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كإبل، لوقوعهما على الواحد أيضاً، ولا ممّا هو في الأصل مصدر، إذ لم يُستعملا مصدرين، بل هما مفردان أُطلقا على الجمع"[2]، لأنهما صفتان يستوي فيهما المُذكّر والمُؤنث والواحد والجمع، فعدو وصف،"وأمّا عِدًى وعُدًى فاسمان للجمع، لأن فِعَلا وفُعَلا ليسا بصيغتي جمع إلاّ لفِعَلة أو فُعَلة، وربما كانت لفِعَلة، وذلك قليل كهضَبة وهِضَب وبَذْرَة وبِذَر"[3]، و"قد كسروا شيئاً منه من بنات الواو على أفعال، قالوا: أفلاء وأعداء، والواحد فلوّ وعَدُوّ، وكرهوا فُعْلا كما كرهوا فُعال، وكرهوا فِعْلانا للكسرة التي قبل الواو، وإن كان بينهما حرف ساكن، لأنه ليس حاجزاً حصيناً، وَعَدُوّ وصَفٌ، ولكنّه ضارعَ الاسم"[4]، أي غلبت عليه الاسمية، لأن (فَعُول) من صيغ المبالغة، فَكُسّرت تكسير نظيرتها (فَعِيل)، كما اكتسبت معنى الثبوت، لأن الصيغ تُبنى بموجب المُضارعة أو المُخالفة، لأن عدو ضدّ وليّ ونصير وصديق، و"يكون للذكر والأنثى بغير هاء، والجمع أعداء وأعادٍ وعِداة وعِدي وعُدي، فأوهم أن هذا كلّه لشيء واحد، وإنما أعداء جمع عدو أجروه مجرى فعيل صفة كشريف وأشراف ونصير وأنصار، لأن فعولاً وفعيلاً مُتساويان في العدة والحركة والسكون، وكون حرف اللين ثالثاً فيهما إلاّ بحسب اختلاف حرفي اللين، وذلك لا يوجب اختلافاً في

(1) الكشّاف: 2/ 424.

(2) شرح الكافية: 2/ 179.

(3) لسان العرب: مادة (عدا).

(4) كتاب سيبويه: 3/ 608.

الحكم في هذا، ألا تراهم سوّوا بين نوار وصبور في الجمع فقالوا نُور وصُبر، وقد كان يجب أن يكسّر عدوّ على ما كسّر عليه صبور، لكنهم لو فعلوا ذلك لأجحفوا، إذ لو كسّروه على فُعُل لزم عُدُوٌّ، ثمّ لزم إسكان الواو كراهيّة الحركة عليها، فإذا سكنت وبعدها التنوين التقى ساكنان، فحُذفت الواو فقيل عُدّ وليس في الكلام اسم آخره واو قبلها ضمّة، فإن أدّى إلى ذلك قياس رُفض فقُلبت الضمّة كسرة، ولزم ذلك انقلاب الواو ياء، فقيل عُدٍ فتنكبت العرب ذلك في كلّ مُعتلّ اللام على فُعُولٍ أو فَعِيل أو فَعال أو فِعال أو فُعال على ما أحكمته صناعة الإعراب[1].

إنّ المُعتل بخلاف الصحيح، فقد اختصّ بأشياء تحكمها الصناعة الصرفية، وإن جرت على المُشابهة أو المُخالفة، لأنّ من كلامهم أن يُشبّهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء[2]، فإن الإعلال والإبدال والتضعيف وكميّة الأحرف وهيآتها، علاوةً على تقارب المعاني وأضدادها أدّت إلى كثرة صيغ أسماء المعاني والجموع بأنواعها، فقد جرى الضدّ مجرى الندّ للمُشاركة في التضعيف والعدد، والمخالفة في المعنى، فإنّ الضد مثل الشيء، والضدّ خلافه... ويُقال لقي القوم أضدادهم وأندادهم، أي أقرانهم، والندّ: الضدّ والشبه، وفي التنزيل ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: 22]، أي أضداداً وأشباهاً، ندّ الشيء مثله، وضدّه خلافه[3]، وليس الندّ هو المثيل في الصفة، بل هو المثيل المُخالف، ففي قوله تعالى ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: 22]، قال الزمخشري: "الندّ المثل، ولا يُقال إلاّ للمثل المُخالف المُناوي، قال جرير:

أتيما تجعلون إليّ ندّا   وما أتيم لذي حسب نديد

ونادَدتُ الرجل خالفته ونافرته من ند ندوداً: إذا نفر، ومعنى قولهم: ليس لله ندّ ولا ضدّ، نفي ما يسدّ مسدّه، ونفي ما يُنافيه، فإن قلت: كانوا يسمّون أصنامهم باسمه ويُعظّمونها بما يُعظّم به من القُرب، وما كانوا يزعمون أنها تخالف الله وتُناويه، قلت: لمّا

(1) لسان العرب: مادة (عدا).

(2) كتاب سيبويه: 3/ 278.

(3) لسان العرب: مادة (ضدد).

تقرّبوا إليها وعظّموها وسمّوها آلهة، أشبهت حالهم حال من يعتقد أنها آلهة مثله قادرة على مُخالفته ومُضادّته، فقيل لهم ذلك على سبيل التهكم، وكما تهكّم بهم بلفظ الندّ شنّع عليهم واستفظع شأنهم بأن جعلوا أنداداً كثيرة لمن لا يصحّ أن يكون له ندٌّ قط، وفي ذلك قال زيد بن عمرو بن نفيل حين فارق دين قومه:

أ ربّاً واحداً أم ألف ربّ   أدين إذا تقسّمت الأمور

وقرأ محمد بن السميفع (فلا تجعلوا الله نداً)[1]، فقد جرى المُعتل مجرى المُضعف، لاشتراكهما في الوصفية، وتقاربهما في معنى المُخالفة، كماقالوا دام يدوم دواماً وهو دائم، وزال يزول زوالاً وهو زائل، وراح يروح رواحاً وهو رائح، كراهيةً للفُعُول، وله نظائر أيضاً الذهاب والثبات[2].

إنّ العدول من صيغة إلى أخرى لا يتوقّف على توالي الياءات مع الكسر أو الواوات مع الضم، فإن ذلك لا يطرد، بل العدول بحسب المعنى قوّة وضعفاً، فالجمع بخلاف المصدر والاسم والوصف، فإن فُعُول إذا كانت جمعاً فحقّها القلب، وإذا كانت مصدراً فحقّه التصحيح، لأن الجمع أثقل عندهم من الواحد[3].

فإن (العتو) جاء على (فُعُول)، لأنه تجبّرٌ وطُغيان وتكبُّر، وهوالنبو عن الطاعة، يُقال: عتا يعتو عتوّاً وعتيّاً، قال ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: 21]، ﴿فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الذاريات: 44]، ﴿بَل لَّجُّوا۟ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾ [الملك: 21]، ﴿مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم:8]، أي حالة لا سبيل إلى إصلاحها ومُداواتها[4].

وجاء (النثو) على (فَعَال)، لأنه أخفّ منه، لأن الفتح أخفّ من الضّم، وهوما أخبرت به عن الرجل من حسن أو سيء، وتثنيته نثوان ونثيان، يُقال: فلان حسن النثا

(1) الكشّاف: 1/ 236-237.

(2) كتاب سيبويه: 4/ 52.

(3) لسان العرب: مادة (غنا).

(4) مفردات معجم ألفاظ القرآن: 333.

وقبيح النثا[1]، فإن المُعتل وإن اختص بالتغيير، إلاّ أن صيغه تُبنى بحسب ما يعرض للمعنى من تقارب أو تباعُد، ومن مُشابهة أو مُخالفة، وذلك بإرادة السعة والمُناسبة، فقد"قالوا عتا يعتو ودنا يدنو وثوى يثوي ثوياً ونمى ينمي نماءً وبدا يبدو بداء ونثا ينثو نثاء وقضى يقضي قضاء، وقد قصر بدا ونثا، وإنما كثر الفعال في هذا كراهية الياآت مع الكسرة والواوات مع الضمّة، يُريد أنهم عدلوا عن (فُعُول) إلى (فَعَال)، لأنهم لو جاءوا به على (فُعُول) قالوا بدا بُدوّا ونثا نثو وقضى قضيا، كما قالوا ثوى ثوياً ودنا دنوا"[2]، ولئلا تلتبس الصيغ بعضاً في بعض بفعل التداخل بالمُشابهة والمُخالفة والتقارب والتخفيف بدليل المُشترك منها في المصادر والصفات والجموع، فقد اختلفوا في قوله تعالى ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: 69]، فقيل: "العتي ههنا مصدر، وقيل هو جمع عات[3]. وقيل:"وعُتيّا بالكسر والضم، ومعناه لننزعنّ من كل أمّة ومن كل فرقة الأعتى فالأعتى منهم، كأنهم يُبدأ بتعذيب أشدّهم عتيّاً ثمّ الذي يليه"[4]، أي بيّن تعالى"أنه ينزع من كل فرقة من كان أشدّ عتواً واشدّ تمرّداً ليعلم أن عذابه أشدّ، ففائدة هذا التمييز التخصيص بشدّة العذاب لا التخصيص بأصل العذاب، فلذلك قال في جميعهم ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴾ [مريم: 70]، ولا يُقال أولى إلاّ مع اشتراك القوم في العذاب"[5].

إنّ خروج اسم المعنى من الوصفية إلى الذاتية لتحقّقه عقلاً بكثرة وقوعه استعمالاً على الموصوفين به، لذلك اشترك المصدر والجمع بالصيغة، لأن المصدر يضمّ آحاداً قد تجتمع على موصوف بعينه لكثرة مزاولته، وبذلك"تستطيع الصفة بدورها أن تصير اسماً، وهذا يحدث كُلّما أُضيف الوصف العام الذي يُعبّر عنه بالصفة إلى فردٍ خاص، أي كلّما

(1) لسان العرب: مادة (نثا).

(2) المُخصص: 14/ 162.

(3) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 333.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 339.

(5) التفسير الكبير: 21/ 243.

صارت الصفة - وهي شائعة بطبيعتها معرفة، وهذا الفرق على درجة جعلت معظم اللغات تدلّ عليه. وقد غلب التخفيف على (فُعُول) لاعتلاله فصار عِتيّاً وعُتيّاً، لأن الأهمية صوتياً[1]، لأن الأصل عُتُوّ ثمّ أبدلوا إحدى الضمّتين كسرة فانقلبت الواو ياءً، فقالوا: عُتيّاً، ثم اتّبعوا الكسرة الكسرة فقالوا: عِتيّاً ليؤكّدوا البدل، ورجل عات وقوم عُتي، قلبوا الواو ياءً[2].

فمن قرأ بالضم جعله جمعاً، ومن قرأ بالكسر جعله مصدراً، والراجح من السياق أن يكون النزع وما فيه من شدّة مناسباً للشد تمرّداً وكبراً وتجبّراً وضلالاً، والمصدر هو الوصف الجامع لكل صفات العاتي، لأن العتو المبالغة في المكروه، فهو دون الطغيان، ومنه قوله تعالى ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 8]، قالوا كل مبالغ في كبر أو كفر أو فساد فقد عتا فيه، ومنه قوله تعالى ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: 6]، أي مبالغة في الشدّة، ويُقال جبّار عات أي مبالغ في الجبرية، ومنه قوله تعالى ﴿عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الطلاق: 8]، يعني أهلها تكبّروا على ربّهم فلم يُطيعوه[3]، ويعضده التمييز لغلبة إفراده، لأنه تعالى يُريد تمتاز من كل طائفة من طوائف الغي والفساد أعصاهم فأعصاهم، وأعتاهم فأعتاهم، فإذا اجتمعوا طرحناهم في النار على الترتيب، نقدم أولاهم بالعذاب فأولاهم، أو أراد بالذين هم أولى بها صلياً المنتزعين كما هم، كأنه قال: ثم لنحن أعلم بتصلية هؤلاء وهم أولى بالصلى من بين سائر الضالّين ودركاتهم أسفل وعذابهم أشد، ويجوز أن يُريد بأشدّهم عتيّاً رؤساء الشيع وأئمّتهم لتضاعف جرمهم بكونهم ضُلالاً ومُضلّين، قال الله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: 88]، ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: 13][4].

---

(1) اللغة ، لفندريس: 175.

(2) لسان العرب: مادة (عتا).

(3) الفروق اللغوية: 190.

(4) الكشّاف: 2/ 519.

إنّ الوعيد مُوجّه للعُتاة لضلالهم وإضلالهم وصدّهم عن سبيل الله، والنزع لمن اتّصف منهم بكمالها وبالغ فيها، ولا يصلح لذلك سوى المصدر، لأن أصل النزع الجذب والقلع، ومنه نزع الميّت روحه، ونزع القوس إذا جذبها[1]. فإنّ نزع العاتي من فرقته أو طائفته تخصيص له بالتبكيت والتحقير ردّاً على نفوره عن الحق، يؤيّد ذلك اشتراك (فُعُول) في المصدر والجمع، فإن القرّاء اختلفوا في (عُتيا وجثيا وصليا وبكيا)، فقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل الأربعة، وافقهما حفص إلاّ في (بكيا)، وقرأ الباقون بضمّ أوائلهن[2]، والضم والكسر لا يخرج ببناء (فُعُول) إلى غيره بسبب طلب الخفّة، وذلك بخلاف الفتح فإنه يلتبس بـ(فَعُول) و (فَعِيل) كما في قوله تعالى ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[مريم: 20]، وهو فَعول من البغي قلبت واوه ياءً وأدغمت ثم كسرت الغين إتباعاً، ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء، لأنه للمبالغة أو للنسبة كطالق[3].

إنّ التاء تحوّل (فعيل) إلى معنى الاسمية كفريضة، و (فعيل) إذا كانت بمعنى فاعل، تلحقه التاء نحو كريم وكريمة، وحُجّة من قال أنها فعيل، ولو كانت فَعُولا لقيل بغو كما قيل نهو عن المُنكر[4]، ولكن الواو إذا تطرّفت قُلبت ياء ثمّ تتبعها حركة العين، وقد اختُلف في معنى مصدره فقيل: البغاء مصدر بغت المرأة بغاء زنت، والبغاء مصدر باغت بغاء إذا زنت، والبغاء جمع بغي ولا يُقال بغيّة[5]، لأن فَعول إذا كانت بمعنى فاعل، تأتي بلا تاء كعذول وعجوز وكسول، ونقيض ذلك إذا كان قوياً على الفعل قيل فَعول مثل صبور وشكور[6]، لأن فعولاً إذا كان بتأويل فاعل لم تدخله هاء التأنيث إذا كان نعت المؤنّث تقول امرأة ظلوم وغضوب وقتول، معناه امرأة ظالمة فصرف عن فاعلة إلى فَعُول،

---

(1) لسان العرب: مادة (نزع).

(2) النشر في القراءات العشر: 2/ 317.

(3) أنوار التنزيل: 404.

(4) الكشّاف: 2/ 505.

(5) لسان العرب: مادة (بغا).

(6) الفروق اللغوية: 12.

فلم تدخله هاء التأنيث، لأنها لم تُبنَ على الفعل، وذلك أن فاعلاً مبني على (فَعَل) و(مُفْعِلا) مبني على (أفعل) و (فعيلا) مبني على (فَعُل) و (فَعِلا) مبني على (فَعِل) فلمّا لم يكن لفعول فِعْل تدخله تاء التأنيث تُبنى عليه لزمه التذكير لهذا المعنى، فإذا كان (فعول) بتأويل مفعول دخلته الهاء ليُفرّقوا بين ما له الفعل وبين ما الفعل واقع عليه"[1].

وللتفريق بين الإزجاء والحدوث وبين الثبوت والدوام، أو للتفريق بين معنى الاستمرار على الفعل وبين ما يكون مادة له تستنفد فيه، لأن"هذا البناء في المبالغة منقول من أسماء الذوات، فإن اسم الشيء الذي يفعل به يكون على (فَعُول) غالباً كالوضوء والوقود والسحور والغسول والبخور، فالوضوء هو الماء الذي يتوضأ به، والوقود هو ما توقد به النار، والسحور لما يتسحّر به، وكذا الفطور لما يفطر عليه، والغسول ما يغسل به، والسجور ما يسجر به التنور، وكذا أكثر الأدوية تُبنى على (فَعُول) كاللعوق والسعوط والسفوف والنشوق والبرود أي الكُحل. ومن هنا استعير البناء إلى المبالغة، فعندما تقول (هو صبور) كان المعنى أنه كأنّه مادة تستنفد في الصبر وتُفنى فيه كالوقود الذي يُستهلك في الاتّقاد ويفنى فيه"[2].

إنّ دلالة الثبوت تعني غلبة معنى الاسمية على الفعلية، ولا تعني الاستعارة، لأن العدول من صيغة إلى أخرى يكون بحسب المراد، لأن لكل صيغة معنى مختلف، "فقد يكون الاسمان مُشتقّين من شيء والمعنى فيهما واحد وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مُختصّاً به شيء دون شيء ليُفرّق بينهما"[3]، فاختص (فَعُول) بالدلالة على الزيادة في ثبات الوصف علة موصوفه، بدليل مجيئه مُذكراً، ويُجمع جمع تكسير، لأن التكسير أثبت من السلامة، لدلالته على معنى الفعلية بدليل عمله، فلم"يجمع صبور، وكأنه جمع في المؤنّث والمُذكّر جمع السلامة، لأن صبوراً قد استُعملت للمُؤنّث بغير هاء من أجل أنها لم تجرِ على الفعل، فلمّا طرحت الهاء في الواحدة، وإن كان التأنيث يوجب

(1) المُخصص: 16/ 138.

(2) معاني الأبنية في العربية: 115.

(3) كتاب سيبويه: 2/ 102.

الهاء كرهوا أن يأتوا بجمع يوجب ما كرهوه في الواحد فعدل به عن السلامة إلى التكسير في المُؤنث، فلمّا عدل به عن التكسير في المُؤنث أجرى المُذكّر مجراه"[1]. فاختص هذا البناء بالزيادة في الصفة وليس بمعنى النفاد، لأنه لا يعقل أن تنفد الذات الموصوفة به، فحين تقول (هو جزوع) كان المعنى أنه ذات تستهلك في الجزع وكذا الغفور أي كلّه مغفرة وهكذا، ومما يُستأنس به في ذلك أنه لا يؤنّث ولا يُجمع جمع مذكر سالماً مُراعاة للأصل الذي نُقل عنه"[2].

إنّ الجزع أخص من الحزن، فإذا ثبت بازدياد الحزن صار الإنسان جزوعاً، لأن"الجزع أبلغ من الحزن، فإن الحزن عام والجزع هو حزن يصرف الإنسان عمّا هو بصدده ويقطعه عنه، وأصل الجزع قطع الحبل من نصفه، يُقال جزعته فانجزع"[3]، فإن أصله الفعل وليس الاسم، ولو روعي أصله لجمع جمع مذكر سالماً، ولكن أخذ معنى الصيغة، لأنها لم تجرِ على الفعل، وكذلك الغفور، فليس معناه كلّه مغفرة كما قال، بل ثبوت كثرة المغفرة بما يُحيط بجميع صفات الذوات المغفور لهم، بدليل تعدّد صيغها بحسب المراد، لأن"الغفر والمغفرة: التغطية على الذنوب والعفو عنها، وقد غفر ذنبه يغفره غفراً وغفرةً حسنة وغفراناً ومغفرةً وغُفُوراً وغفيراً وغَفيرة... وامرأة غفور بغير هاء، والغُفرة: ما يُغطّي به الشيء، وغفر الأمر بغفرته وغفيرته: أصلحه بما ينبغي أن يصلح به، يُقال: اغفروا هذا الأمر بغفرته وغفيرته: أي أصلحوه بما ينبغي أن يصلح"[4]. فالغفور هو الذي يستر الذنوب جميعاً لغرض الإصلاح، لأنه يقتضي إسقاط العقاب، وذلك يوجب الثواب، لأن"الفرق بين الغفران والستر أن الغفران أخص، وهو يقتضي إيجاب الثواب والستر سترك الشيء يستر، ثمّ استعمل في الإضراب عن ذكر الشيء، فيُقال: ستر فلان على فلان إذا لم يذكر ما اطّلع عليه من عثراته، وستر الله عليه خلاف فضحه ولا يُقال

(1) المُخصص: 16/ 140.

(2) معاني الأبنية في العربية: 115 – 116.

(3) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 90.

(4) لسان العرب: مادة (غفر).

لمن يستر عليه في الدنيا إنه غفر له، لأن الغفران يُنبئ عن استحقاق الثواب، ويجوز أن يستر في الدنيا على الكافر والفاسق"[1].

إنّ تخصيص الغفران بالثواب، لأن الغرض منه الصلاح، وذلك بخلاف الستر، كما أن البناء يجمع بين معنى المصدرية والجمع، لأنه الوصف الثابت الجامع لآحاده مع الزيادة بدليل زيادة الألف والنون، وإنه من أبنية التكسير، وجمع التكسير تغلب عليه الاسمية بخلاف جمع السلامة،"لأن الأسماء أشدّ تمكّناً في التكسير... وقالوا (فُعلان) في الصفة، كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم، وهي إليه أقرب من الصفة إلى الاسم، وذلك راع ورعيان وشاب وشبّان"[2]، فإن الوصف الغالب يُجمع جمع تكسير، وذلك بخلاف الوصف الجاري على الفعل لغلبة معنى الفعلية عليه لدلالته على الحدوث، ومجيء الجمع على وزن المصدر يدلّ على غلبة معنى الاسمية عليه، لأن الجمع من خصائص الأسماء، وليس على معنى الفعلية، لأن التكسير مُختص بالأسماء والصفات الغالبة،"وقد يُؤتى بالجمع على وزن مصدر فعله كالحضور والسجود والقعود والقيام والصيام، ويكون للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل، وإنّما جيء بالجمع على وزن مصدره للإشارة إلى هذا الأمر"[3].

إنّ المعنى الحقيقي للفعل هو الإنباء بالحدث، وليس لإثبات معنى الحدث كالمصدر، فإذا تكرّر الفعل واستمر تحوّل إلى وصف، والوصف إذا غلب على موصوفه يُعامل مُعاملة الأسماء فيأتي بلا موصوفه ويُجمع جمع تكسير، "وأمّا ما كان أصله صفة فأُجري مجرى الأسماء فقد يبنونه على (فُعلان) كما يبنونها"[4]، لأنه بغلبة الاسمية عليه ابتعد عن معنى الحدوث والإزجاء والإنباء، وهو معنى الفعل، "فكل ما كان أقرب إلى الفعل كان من جمع التكسير أبعد، وكان الباب فيه أن يُجمع جمع السلامة... وقد تكسر

(1) الفروق اللغوية: 195-196.

(2) كتاب سيبويه: 3/ 630، 632.

(3) معاني الأبنية في العربية: 159.

(4) كتاب سيبويه: 3/ 614.

الصفة على ضعف لغلبة الاسمية، وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفية وقلّ دخول التكسير فيها، وإذا قلّ استعمال الصفة مع الموصوف وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسمية عليها وقوي التكسير فيها، وتكسير الصفة على حدّ تكسير الاسم"[1].

إنّ اشتراك الوزن يوجب التشابه في معنى الاسمية أو الفعلية، كما اشترك المصدر واسم المكان واسم الزمان والمفعول فيها، فجاءت كبناء المفعول، فيما جاوز ثلاثة أحرف، و"هم ممّا يُشبّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع حالاته"[2]. فإن المُشابهة في المعنى يُظهرها اللفظ، فلمّا كان المصدر"معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي، أو لم يصدر كالطول والقصر"[3]، جرى مجرى الأعيان بالغلبة، لاشتراكها في الاسمية، لأن"الاسم باعتبار الاشتقاق ما يكون علامة للشيء ودليلاً يرفعه إلى الذهن من الألفاظ والصفات والأفعال، واستعماله عرفاً في اللفظ الموضوع لمعنى، سواء كان مُركّباً أو مُفرداً مُخبراً عنه أو خبراً أو رابطة بينهما واصطلاحاً في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مُقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[4].

فإنّ للمعاني الذهنية أسماءً موضوعه كما وضعت للأعيان المُتشخّصة أسماء، وكذلك معنى الحدوث والثبوت والقطع والاستمرار والقلّة والكثرة ونحو ذلك من المعاني الإفرادية، وهكذا المعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية والإضافة، فهي مُشتركة في الاسمية، فالاسم يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مُضافاً أو مُضافاً إليه مُخبراً عنه أو خبراً، لذلك فإن "تصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمال الصرف العام الذي لا يزال حتى الآن ينشد من يقوم بعمله"[5]، لأن المعاني النحوية تظهرها دوال النسبة في الصيغة

(1) شرح المُفصّل: 5/ 24.
(2) المُخصص: 14-197.
(3) شرح الكافية: 2/ 191.
(4) أنوار التنزيل: 25.
(5) اللغة ، لفندريس: 126.

الصرفية، لهذا فإن"المصدر إذا كان لفعل زائد على الثلاثة كان على مثال المفعول، لأن المصدر مفعول، تقول أدخلته مدخلاً وأخرجته مخرجاً، كما قال تعالى ﴿أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾ [المؤمنون: 29]، وقال ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: 41]، والمفعول به مدخل ومخرج، وكذلك لو بُنيت من الفعل اسماً للمكان والزمان كان كل واحد منهما على مثال المفعول، لأن الزمان والمكان مفعول فيهما والفعل يعمل فيها كلّها عملاً واحداً، فلمّا اشتركت في وصول الفعل إليها ونصبها، اشتركت في اللفظ فقالوا في المكان والزمان مُمْس ومصبح، وكذلك إذا أرادوا المصدر"[1].

إنّ الاشتراك يكون في الجذر اللغوي أو في دوال الماهيّة، وليس في دوال النسبة،"فالصيغة العربية قتل صيغة واحدة... إذ أنها تشتمل على دالة ماهيّة هي الأصل (ق ت ل) ودوال نسبة تميّز صيغة قتل عن جميع الصيغ المأخوذة من نفس الأصل قاتل وتقاتلا ومقتول واقتل ويقتل ويقاتل وقاتل... الخ"[2]، وذلك بخلاف الاشتراك المعنوي فإن المعاني المُتشابهة تقتضي اشتراكاً في الصور اللفظية التي تتجلّى في الصيغ، وكذلك اشترك المصدر والتكسير في الصيغة لكثرة آحادهما المشتركة في الوصف، كما اشتركت الجموع في معنى القلّة والكثرة، وقيل"جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة، والظاهر أنهما لُمطلق الجمع من غير نظر إلى القلّة والكثرة، فيصلحان لهما واستدلّوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلّة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت، واعلم أنه إذا لم يأت للاسم إلاّ بناء جمع القلة كأرجل في الرجل أو إلاّ جمع الكثرة كرجال في الرجل، وكذا كل جمع تكسير للرباعي الأصلي حروفه، ولما لا يجمع إلاّ جمعه كأجادل ومصانع فهو مشترك بين القلّة والكثرة، وقد يُستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228]، مع وجود إقراء"[3].

(1) شرح المُفصّل: 6/ 53.

(2) اللغة ، لفندريس: 113.

(3) شرح الكافية: 2/ 191.

ولا يقتصر الأمر على معنيي القلّة والكثرة بل يتّسع لمعنيي الاسمية والفعلية، فإن (فُعُول) مُشترك بين الوصف والجمع لدلالته على المُبالغة والعدد في الحقيقة للمصدر لعمومه، وهو الدخول في القرء، فإن ٱلقرء في الحقيقة اسم للدخول في الحيض عن طُهر، ولّما كان اسماً جامعاً للأمرين الطُهر والحيض المُتعقّب له أطلق على كل واحد منهما، لأن كل اسم موضوع لمعنيين معاً يُطلق على كل واحد منهما إذا انفرد كالمائدة للخوان وللطعام، ثمّ قد يُسمّى كل واحد منهما بانفراده به، وليس القرء اسماً للطُهر مُجرّداً ولا للحيض مُجرّداً بدلالة أن الطاهر التي لم تر أثر الدم لا يُقال لها ذات قرء، وكذا الحائض التي استمر بها الدم والنفساء لا يُقال لها ذلك، وقوله تعالى ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: 228]، أي ثلاثة دخول من الطُهر في الحيض(1). وإنما جمع القرء معنيين مُتضادّين، وهو مختص بالحيض، لأنه لا يكون إلاّ بعد طُهر، فإن المصدر يُطلق على المعنى وعلى نقيضه لعمومه، والقرء هو الحيض بدليل قوله عليه الصلاة والسلام (دعي الصلاة أيّام أقرائك)، وقوله (طلاق الأمة تطليقتان وعدّتها حيضتان)، ولم يقل طُهران، وقوله تعالى ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: 4]، فأقام الأشهر مقام الحيض دون الأطهار، ولأن الغرض الأصيل في العدّة استبراء الرحم، والحيض هو الذي تُستبرأ به الأرحام دون الطُهر، ولذلك كان الاستبراء من الأمة بالحيضة، ويُقال: أقرأت المرأة: إذا حاضت(2).

وكذلك (فُعْلان) مُشترك بين الوصف والجمع، بدليل مجيئه مصدراً نحو غفران وكفران، والوصف منهما غفور وكفور، وهما للمبالغة فيه، فاشتركت في معنى الكثرة، ولا تعني العدد الكثير فحسب، بل تعني ثبوته على صاحبه لكثرته منه، وهو معنى الاسمية، وهي لا تعني القلّة بل الثبوت والدوام، وقد قيل: إن هذا - أي فُعْلان - من أبنية جموع الأسماء لا الصفات، وأن ما جُمع من الصفات هذا الجمع فلقُربه من الاسمية أو لإرادة الاسمية، فالسود جمع أسود والسودان جمع أسود أيضاً، غير أن السودان اسم

(1) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 413.

(2) الكشّاف: 1/ 365.

لهؤلاء الصنف من الناس، والعُمي جمع أعمى، ولكن العميان اسم لهؤلاء الصنف من الناس الفاقدي البصر، فتقول: أقبل العميان، كما تقول: أقبل القضاة والباعة والصاغة. وقد استعمل القرآن هذا الجمع للقلّة النسبية، قال تعالى في وصف عباد الرحمن ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: 73]، فقد وردت لفظة (عميان) مرة واحدة، ووردت لفظة (عُمي) في سبعة مواطن... فجاء بهذا اللفظ مع عباد الرحمن الذين هم قلّة للدلالة على القلّة النسبيّة[1]. وليس كذلك، فإن (عُمي) و (عميان) كليهما جمع (أعمى)، ولا يقتصران على عمى العين، بل يُطلقان على فقد البصيرة أو عمى القلب، وافتقاد البصر أقلّ شأناً بجنب افتقاد البصيرة أما القلّة والكثرة، فإنّما ينظر إليهما في وزن (افعل) وليس (فُعُل) أو (فُعلان)، فإنّ وزن (أفعل) في معنييه، وهما التفضيل واللون أو العيب لا يوجد في أيّة لغة من اللغات السامية حتى الحبشية، فهو مرتجل في العربية جديد، فأفعل إذا كان للتفضيل هو أكثر تخصيصاً وتحديداً من بين سائر أبنية الاسم، فاختراع العربية له من علامات ميلها إلى التخصيص والتعيين، و (أفعل) مع ذلك ممّا يُسهّل تركيب الجملة، والتعبير عن الأفكار المُشكّلة بالتركيبات المُشتبكة... وممّا يدلّ على حداثة وزن (أفعل) أن حروف العلّة تبقى سالمة فيه، نحو: (أبيض) وما أحوجه إلى ذلك، فلو أن الوزن عتيق لكان الأحرى أن تعتل بعض الاعتلال[2]، فماكان لصاحبه فيه فعل يقلّ أو يكثر فيكون (أفعل) دليلاً على قلّة الشيء وكثرته، ألا ترى أنّك تقول فلان أقوم من فلان وأجمل، لأن قيام ذا يزيد على قيام ذا، وجماله يزيد على جماله، ولا تقول للأعميين هذا أعمى من ذا ولا لميّتين هذا أموت من ذا... وقولهم ما أعماه إنما يُراد به ما أعمى قلبه، لأن ذلك ينسب إليه الكثير الضلال، ولا يُقال في عمى العيون ما أعماه، لأن ما لا يتزيّد لا يتعجّب منه[3].

وما ورد في القرآن من ذمّ العمى، فإنما المقصود به افتقاد البصيرة، قال تعالى

---

(1) معاني الأبنية في العربية: 157 – 158.

(2) التطور النحوي للغة العربية: 104 – 105.

(3) لسان العرب: مادة (عمى).

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: 46]، وقد جاء فيه (عمي) و (عميان) للذّم، قال تعالى ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:171]، وقوله ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء97]، وقوله ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾[النمل 81، الروم 53]، وقوله ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَمَن كَانَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الزخرف 40]. وأما قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: 73]، "فالمراد من النفي نفي الحال دون الفعل"[1]، أي نفى عنهم صفة المنافقين الذين يتظاهرون بالحرص، لأنه "ليس بنفي للخرور، وإنما هو إثبات له، ونفي للصمم والعمى، كما تقول: لا يلقاني زيد مُسلّماً، هو نفي للسلام لا للقاء، والمعنى: أنهم إذا ذُكّروا بها أكبّوا عليها حرصاً على استماعها واقبلوا على المُذكّر بها، وهم في أكبابهم عليها سامعون بآذان واعية مُبصرون بعيونٍ راعية، لا كالذين يُذكّرون بها فتراهم مُكبّين عليها مُقبلين على من يُذكر بها، مُظهرين الحرص الشديد على استماعها، وهو كالصّم والعميان حيث لا يعونها ولا يتبصّرون ما فيها كالمُنافقين وأشباههم"[2]. والمنافقون كثيرون، كما قال تعالى ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: 103]، فقد جاء (فعلان) للمُبالغة في الكثرة وليس للدلالة على القلّة النسبية، لأن الصيغ دوال على معانٍ تأليفية، لأنها دوال نسبة، فليس معنى المصدر مُشابهاً تماماً لمعنى الاسم، وكذلك الوصف والفعل، وقد تتشابه الصيغ المُعتلّة لاشتراكها في اعتلال أحد أصولها، ولتقارب أحرف العلّة بعضها من بعض، لاشتراكها في المدّ والقلب، فقد قال الفرّاء"في قول العرب (صار صيرورة) و (حاد حيدودة) و (وسار سيرورة): وهو خاص لذوات الياء من بين الكلام، إلاّ في أربعة أحرف من ذوات الواو، وهي (كينونة) و (ديمومة) و (هيعوعة) و (سيدودة)، وإنما جُعلت بالياء وهي من الواو، لأنها جاءت على بناء لذوات الياء، للواو فيه حظ، فقيلت بالياء، كما قالوا (الشكاية) وهي من ذوات الواو، لما جاءت على مصادر الياء نحو

(1) أنوار التنزيل: 484.

(2) الكشاف: 3/ 102.

السعاية والرماية. وقال البصريون: (كينونة) وأخواتها، أريد بهنّ (فيعلولة) فخففن كما خفف الميّت، قال الفرّاء: أريد بهن (فُعلولة) ففتحوا أوّلها كراهية أن تصير الياء واواً، وأما (فيعلولة) فإنها صورة لم تأتِ لسقيم ولا صحيح، ولو كانت للمُعتل على مذهبهم لوجدتُها تامّة في شعر أو سجع، كما وجدت الميّت والميْت"[1].

فإنّ الصورة أو المثال أو الصيغة أو البناء مقياس الصحة والاعتلال، كما أنه دال على معنى الاسمية أو الوصفية أو الفعلية، وعلى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والقلّة والكثرة، وقد اتّسعت صيغ المصدر بنوعيه المُجرّد والمزيد لدلالاتٍ كثيرة، لأنه اسم المعنى العام، لدخوله في جميع آحاده بالزيادة والحذف والقلب والإلحاق والاشتقاق والتصريف، فهو مورد كل معنى، ومصدر كل مُشتق ومُتصرّف، كما أنه مُشترك بين الاسمية والفعلية، لأنه وصف يتردّد بينهما بحسب الصيغة وما يلحقها من سوابق ولواحق، لأنها تُخصصه بشيء مُعيّن وترفع عنه كثرة الاحتمالات، لوجود المُتشابهات، ولا تعني السعة اللغوية عموم الصيغة بكثرة الاحتمالات، بل تعني إصابة أدق المعاني، لأن وظيفة الصيغة التخصص وليس الاشتراك، لأنه مُلبس، والمتكلّم يُريد معنىً خاصاً بحسب مراده، إلاّ أنه قد يُبهم في أحوال مُعيّنة لغرضٍ ما، ولكن هذا لا يعني اطراد الاحتمال، ففي قوله تعالى ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: 245]، قيل: "جاء بالفعل ولم يأتِ بمصدره وهو الإقراض، بل جاء بمصدر الفعل الثلاثي، وهو القرض، والقرض يحتمل معنيين: معنى الإقراض فيكون مفعولاً مُطلقاً، ويحتمل ما يقرض من المال فيكون مفعولاً به، والمعنيان مرادان، وهما الإقراض الحسن والمال الحسن، ومعنى الإقراض الحسن أن يكون خالص النيّة لله مُحتسباً أجره، عنده طيبة به نفسه، لا يمنّ ولا يكدر على آخذه، ومعنى المال الحسن أن يكون حلالاً طيباً"[2].

(1) أدب الكاتب: 496.

(2) الجملة العربية والمعنى: 175.

وليس كذلك، لأنه لو كان قرضاً ههنا مصدراً، لكان إقراضاً، ولكن قرضاً ههنا اسم لكل ما يلتمس عليه الجزاء"[1]. فقد جاء المصدر (قرضاً) مُجرّداً على أصله للدلالة على كل ما يتعارف به من الإحسان، وليس مقتصراً على المال الحسن، فكل ما كان قرضاً حسناً يدخل فيه، فهو أشمل وأوسع من الإقراض، لأنه يعني الفعل فقط بدليل التوكيد، فعدل به عن ذلك إلى كل ما يقتطع إحساناً كالكلمة والبشاشة، وكل ما يفتح باب الخير ويغلق الشر، فقد تُقيّد المصدر بالوصف، فكان اسماً له، والفعل لا يوصف، لأنه في حقيقته وصف، وكذلك قوله تعالى ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ [آل عمران: 37]، فإن "القبول اسم ما تقبّل به الشيء كالسعوط واللدود لما يسعط به ويلد، وهو اختصاصه لها بإقامتها مقام الذكر في النذر، ولم يقبل قبلها أنثى في ذلك، أو بأن تسلّمها من أمّها عقيب الولادة، قبل أن تنشأ وتصلح للسدانة... فأخذها في أول أمرها حين وُلدت بقبول حسن، (وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا) مجاز عن التربية الحسنة العائدة عليها بما يُصلحها في جميع أحوالها"[2].

فإنّ تقييد المصدر بالوصف يدلّ على الإحسان في الذات وفي تنميتها، وذلك بخلاف التقبّل والإنبات، لأنهما مُختصّان بالفعل، فكان التعظيم في الإيجاد والتنشئة، لأن "الأصل في العربية: بتقبّل حسن، ولكن (قبول) محمول على قوله قبلها قبولاً حسناً، يُقال: قبلت الشيء قبولاً حسناً... ومعنى (أَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا) أي جعل نشوءها نشوءاً حسناً، وجاء (نباتاً) على غير لفظ (أنبت) على معنى نبتت نباتاً حسناً"[3] ،أي نبتت هي نباتاً، لأن "النبت والنبات ما يخرج من الأرض من الناميات سواء كان له ساق كالشجر أو لم يكن له ساق كالنجم، ولكن اختصّ في التعارف بما لا ساق له، بل قد اختصّ عند العامّة بما يأكله الحيوان، وعلى هذا قوله ﴿ لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا ﴾ [النبأ:15]، ومتى اعتبرت الحقائق

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 325 ، وينظر: التفسير الكبير: 6/ 181.

(2) الكشّاف: 1/ 426 – 427.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 402 – 403.

فإنه يستعمل في كل نام نباتاً كان أو حيواناً أو إنساناً، والإنبات يُستعمل في كلّ ذلك"[1]، أي أن الشروع في إيجاده بخلاف نمائه، لأن الفعل بخلاف الاسم، وقيل:"كل ما أنبت الله في الأرض، فهو نبت، والنبات فعله، ويجرى مجرى اسمه، يُقال: أنبت الله النبات إنباتاً ونحو ذلك. إن النبات اسم يقوم مقام المصدر. قال الله تعالى ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران: 37]... ونبت وأنبت مثل قولهم مطرت السماء وأمطرت، وكلّهم يقول: أنبت الله البقل والصبى نباتاً"[2]، على معنى الأخذ في النمو وليس على توكيد الإنبات، فلا يكون نبت وأنبت بمعنى، لأن الهمزة تأتي للسلب وللصيرورة والجعل، كذلك قَبِل وتقبّل، فقد قيل:"قَبِل الشيء قَبُولاً وقُبُولاً وتقبّله كلاهما أخذه... وقد جاء الوضوء والطهور والولوع والوقود وعدتها مع القبول خمسة، يُقال: على فلان قَبول إذا قبلته النفس، وفي الحديث: ثمّ يوضع له القَبول في الأرض، وهو بفتح القاف المحبة والرضا بالشيء وميل النفس إليه"[3].

فإنّ القَبُول بخلاف التقبّل، لأن اسم المصدر لا يكون بمعنى المصدر، إذ الاسم بخلاف الفعل، بدليل اختلاف القَبُول بالفتح عن القُبُول بالضّم، فكيف يكون قبل وتقبّل بمعنى واحد، لذلك قيل في قوله تعالى (فَتَقَبَّلَهَا): "معناه قبلها، وقيل معناه تكفّل بها... وإنما قيل (فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ) ولم يقل بتقبّل للجمع بين الأمرين: التقبّل الذي هو الترقّي في القبول، والقبول الذي يقتضي الرضا والإثابة، وقيل: القبول هو من قولهم فلان عليه قَبول إذا أحبّه من رآه"[4]، فليس المُجرّد كالمزيد، لأن الزيادة تُخصص البناء بمعنى مُعيّن، وكذلك ليس اسم المصدر كالمصدر، لاختصاص الاسم وعموم المصدر، لأن القُبُول الأخذ العام، في حين أن القَبُول الأخذ مع الرضا والمحبّة، فإن العام بخلاف الخاص، فلم يجمع بين معنيي العموم والخصوص بلفظٍ واحد، بل عدل عن العموم إلى الخصوص

(1) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 501-502.

(2) لسان العرب: مادة (نبت).

(3) المصدر نفسه: مادة (قبل).

(4) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 406.

باستعمال اسم المصدر، وذلك بخلاف ما قيل في قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: 17]،"فنبات في الحقيقة مصدر (نبت) والمعنى أنبتكم فنبتّم نباتاً، أي طاوعتم أمره فجمع بين معنيي الإنبات والنبات، ولو قال (إنباتاً) لم يزد على معنى (أنبت)"[1]، لاختصاص النبات وعموم الإنبات، بدليل حرص الناس والكائنات الأخرى على الحياة، كما قال تعالى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[البقرة: 96]، وقال ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾[القيامة: 20]، لأن الخاص يُفسّر ويُوضّح ويُعيّن العام، كما أن المُفصّل يُبيّن المُجمل، والضمير يُخصص الظاهر، نحو قوله تعالى ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف 53]، فإنه "لو قيل: إنها لأمّارة لاقتضى تخصيص ذلك، فأتى بالظاهر ليدلّ على أن المراد التعميم مع أنه بريء من ذلك بقوله بعده ﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾، وقوله ﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ولم يقل: إنه إما للتعظيم وإما للاستلذاذ"[2]، فإن الضمير يخصص اسم الجنس، كما تخصص حروف الزيادة الصيغة الصرفية، وكذلك الرتبة، فإن التقديم يخصص المعنى العام للكلام، لأن"ترتيب الكلمات هنا دالّة من دوال النسبة"[3]، فإن الرتبة تفصل بين المشتركات في المعنى العام وإن تقاربت كأسماء الجنس والمصادر.

إنّ أسماء الأجناس مشتركات في أمر معنوي مُحقق، وكذلك المصادر مشتركات في عموم الوصف، وإن اختلفت آحادها فيه قوة أو ضعفاً، كثرةً أو قلّة، سجيّة أو مكتسبة، مؤقّتة أو دائمة، بدليل قبولها الألف واللام، وهما للجنس، لقيامهما مقام الجمع في أسماء الجنس، كذلك تسد المبالغة في الصيغة، كما في صيغ المبالغة، لاشتراكها في الضم اختصاراً، فإن"ضروباً ناب عن قولك: ضارب وضارب وضارب"[4]، فإنّ صيغ المبالغة والجمع والمصادر وأسماء الجنس اشتركت في معنى ضم الآحاد للدلالة على

(1) الجملة العربية والمعنى: 175.

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 495.

(3) اللغة ، لفندريس: 112.

(4) البرهان في علوم القرآن: 2/ 502.

الكثرة، فإذا أُريد بالمصدر الدلالة على المبالغة في الكثرة أو القلّة، جيء بـه مفـرداً مـذكراً نكرة، وإذا أُريد به الوصف العام الشامل لجميع آحاده جيء به مفرداً مذكراً معرفة، فـإذا كثر الوصف به تحوّل إلى وصـف غالـب فيُعامـل معاملـة الأسمـاء فيُثنّـى ويُجمـع، "لأن المصدر موحد لا يُثنّى ولا يُجمع، لأنه جنس يدلّ بلفظه على القليـل والكـثير، فاسـتغني عن تثنيته وجمعه، إلاّ أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيّز الـصفات لغلبـة الوصـف به، فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعـه"[1]، لأن التثنيـة أو الجمـع نظـير العطـف بـالواو، فبالغلبـة يحصل الاتفاق، فتجري مجرى التثنية أو الجمع، ولولا ذلك لاحتاجت إلى الـواو لـدلالتها على الجمع، فإن أُريد بالمصدر معناه، وهـو الحـدث، لم يُجمـع، وإن أُريـد لفظـه الغالـب جُمع لظهور الذات فيه علـى المعنـى، نحـو قولـه تعـالى ﴿ أَوْكَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ [البقرة: 19]، قال الزمخشري: "فإن قلـت: هـلاّ جمـع الرعـد والـبرق أخـذاً بالأبلغ كقول البحتري:

يـــا عارضـــاً مُتلفّعـــاً بـــبروده ... يختـــالُ بـــين بروقـــهِ ورعـــودهِ

وكما قيل ظلمات. قلت: فيه وجهان، أحدهما أن يُراد العينان، ولكنهمـا لّمـا كانـا مصدرين في الأصل، يُقال رعدت السماء رعداً وبرقت برقاً، روعي حكـم أصـلهما بـأن ترك جمعهما، وإن أُريد معنى الجمع، والثاني: أن يراد الحدثان كأنه قيل وإرعـاد وإبـراق، وإنما جاءت هذه الأشياء منكرات، لأن المراد أنواع منها، كأنّه قيـل فيـه: ظلمـات داجيـة ورعد قاصف وبرق خاطف"[2].

إنّ الإفراد والتنكير يدلاّن على المبالغة في الوصـف لا في الـذات، وذلـك بخـلاف (ظلمات) لتعدّدها وتشعّبها بدليل جمعهـا وإفـراد النـور في قولـه تعـالى ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾[البقرة: 257]، فقابل تعدد أولياء الكفر تعدد طرق الـضلال والغـي

(1) شرح المفصّل: 3/ 50-51.

(2) الكشّاف: 1/ 215-216.

لكثرتها واختلافها، وذلك بخلاف النور فإنه واحد، لأنه طريق الحق. أما سُبل الباطل فمتعدّدة، لذلك جمع الظلمات، كما في قوله تعالى ﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾ [النور: 40]، "فإن أعمالهم لكونها لاغية لا منفعة لها كالسراب، ولكونها خالية عن نور الحق كالظلمات المُتراكمة من لجّ البحر والأمواج والسحاب"[1]، فقد جُمعت للدلالة على التنويع والتقسيم لغلبة الذاتية عليها، كما غلبت على الصفات الغالبة، فجاءت بلا موصوفاتها، لأنها عوملت معاملة الأسماء، وجُمعت جمعاً سالماً للدلالة على معنى الفعلية فيها، وهو الأصل فيها، لأنه جمع المادة الأولى التي تجلّت بالصيغة الأولى المُجرّدة، فصار لها معنى قابل للتغيير تعميماً أو تخصيصاً، وتكثيراً أو تقليلاً، وتعظيماً أو تحقيراً، وتثبيتاً أو تزجيةً ونحو ذلك بالزيادة والقلب والنقل والعدول للوصول به إلى أقصى غاية في الدلالة، لأن الصيغة دليل معنى زائد على المادة، لأنها توجّهها بحسب المراد لمرونتها في التشكّل، فهي الهيأة التي تعرض المادة الأولى في بناءٍ دالٍ على تركيبها الصوتي، بدليل المجاورة الصوتية وما تُحدثه فيه من تغييرات في صفاتها وصلاً أو فصلاً أو تصغيراً أو نسباً، فإن الصيغة دال صوتي وصرفي معاً، وأما البناء فإنه يتجاوز ذلك ليكون دالاً نحوياً وبلاغياً بدليل العلاقات التي يقتضيها، والأساليب التي ينشئها، والحدود التي يفصل بها بين الكلمات وما يتعلّق بها أو يُبنى عليها، ففي قوله تعالى ﴿ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ﴾[الناس: 4]، فإن فتح الواو بخلاف كسرها، لأن الوسواس "هو الشيطان، يُقال وسوس في صدره ووسوس إليه، والوسوسة الكلام الخفي في اختلاط، والوساس اسم منه، وفُسّرت هنا بأن المعنى من شر ذي الوسواس، أي الشيطان، فيكون الوسواس مصدراً، وهذا الوزن يأتي في المضعف نحو زلزال وهو قليل من غيره نحو تحنان. (الخناس) صيغة مبالغة من خنس بمعنى انقبض وتأخّر، والمصدر خنوس كجلوس، والمادة كلّها تدور على هذا الأصل"[2]، فقد صيّر البناء أصل الصيغة مبالغاً فيها بحيث غلبت الذاتية فيه على الوصفية، لأن الوسواس اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال بمعنى الزلزلة، وأما المصدر فوسواس بالكسر

(1) أنوار التنزيل: 471.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 381.

كزلزال، والمراد به الشيطان، سُمّي بالمصدر كأنه وسوسة في نفسه، لأنها صنعتهُ وشغلهُ الذي هو عاكف عليه... و (الخنّاس) الذي عادته أن يخنس منسوب إلى الخنوس وهو التأخّر كالعوّاج والبتّات"[1].

فإنّ البناء بمعونة السياق والقرائن يُحدد المراد، ويكشف عن المُتشابهات، كما أنه يُعينُ على فهم ما بُني عليه من المُبهمات، ففي قوله تعالى ﴿ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ﴾[الناس: 5]، يجوز الإتباع والقطع، لأنه"يجوز في محلّه الحركات الثلاث، فالجر على الصفة، والرفع والنصب على الشتم، ويحسن أن يقف القارئ على (الخنّاس)، ويبتدئ (الذي يوسوس) على أحد هذين الوجهين"[2]، أي معنى الاسمية والفعلية، لأن "المراد به الموسوس، وسُمّي بفعله مُبالغةً"[3]، لأن المصدر يأتي بمعنى الفاعل أو المفعول، فيوصف لغلبة الاسمية عليه، أو يُثنّى ويُجمع ويُقطع كما قطع الوصف الموصول بالجملة تعظيماً أو تحقيراً، فيكون خبراً لمُضمر، لأنه معلوم لوقوعه بكثرة، أو يتعلّق بفعل على المدح أو الذم والشتم، كما في قوله تعالى ﴿حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: 4]، وذلك يدل على أن الفعل الماضي المُجرّد أصل الوصف، ومنه انتقل إلى الاسمية بالمُلازمة، بدليل دلالة الماضي على القطع والتحقق، فاستُعمل في الدعاء ووصف به ما كان مقطوعاً بوقوعه حتماً كأوصاف يوم القيامة وأحوال الناس فيه، لذلك قبل الماضي الزيادة فيه ليواكب الموصوف به استمراراً وتجدداً وحدوثاً، بدليل التصريف والاشتقاق، فإن"العربية ابتدعت ماضياً مُتعدّياً دالاً على عمل اختياري على صيغة (فَعَلَ)... وإنها ابتدعت مضارعاً منصوباً، علاوةً على المجزوم والمرفوع مُختصّة بذلك وحدها دون سائر أخواتها، فالخصائص المذكورة تميّز العربية عن سائر اللغات السامية، ومما يزيدها تميّزاً عن سائرها تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها"[4]، فإن الصيغة المُجرّدة الأولى لكل مادة لغوية هي أصل لمُتشابهات المعاني، وسُمّي فعلاً لعروضه على الذات المُتشخّصة لبيان أحوالها الظاهرة والباطنة، وليس

---

(1) الكشّاف: 4/ 302.

(2) التفسير الكبير: 32/ 197.

(3) أنوار التنزيل: 815.

(4) التطور النحوي للغة العربية: 88 – 89.

لدلالته على المصدر، لأن المصدر مُشتقّ منه، لاقتصاره على الوصف المُجرّد بدليل تردده بين الفعلية والاسمية تنويناً وتنكيراً وتعريفاً وإضافةً، لأنه عامل كفعله وجارٍ مجراه صحّةً وإعلالاً ولزوماً وتعدّياً، كما يتشابهان في التنكير، لأنّ أصل وقوع الفعل صفة للنكرة، كما لا يكون الاسم كالفعل إلاّ نكرة"[1]، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، فإن الفعل كالمصدر، لأنهما اشتركا في الاشتقاق من الجذر اللغوي لمادة الصيغة المُجرّدة لذلك جرياً في التعدّي واللزوم والمُشابهة والمُخالفة، نحو قول الشاعر[2]:

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

فلما كان (رضيت) ضد (سخطت) عديّ (رضيت) بعلى حملاً للشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً، فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر"[3]. وكذلك فإن "الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل، فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز، فهو واجب في إسناد الفعل"[4]، وهذا الوجوب تقتضيه الصيغة، لأنها تنظيم يُفيد الوصف، والخبر في حقيقته وصف، فاشتركت المُشتقّات جميعاً فيه، فكان لها أحناء من متشابهات المعاني، لتداخلها في المُتشابهات والمُخالفات لجريانها على النظائر والأضداد، لأنها تُصاغ بأوزان واحدة قياسية سواء أكانت مُجرّدة أم مزيدة، فلم تؤخذ صيغة من الأضداد وأخرى من النظائر، لأنه تشكيل صوتي له دلالة قياسية تضمّ المُتشابهات والمُتخالفات من المعاني، ولقد نُظر إلى الفعل بوصفه دالاً على مصدره، وإن صيغته أقوى من معناه، لأنهم ظنّوا أن الزمن من حقيقة وجود الفعل، فجعلوه أصلاً لغيره أو فرعاً من غيره، فقدّموا دلالته الصناعية على دلالة معناه، وإنّما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكُن لفظاً، فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المُعتزم بها،

(1) كتاب سيبويه: 1/ 131.

(2) خزانة الأدب: 4/ 247.

(3) الخصائص: 2/ 311.

(4) أسرار البلاغة: 351.

فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة، وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيّز الضروريات"[1].

إنّ مراد المتكلم هو الذي يفرض المثال المُعتزم، فيكون دالاً على المقصود، وليس المثال هو المقصود إلاّ من وجهة نظر أهل الصناعة، كما ذهب سيبويه في قوله:"وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[2]، لأن"الفعل إنما يُشتق من الحدث لا من الجوهر، ألا ترى إلى قوله (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء)"[3].

إنّ الفعل مُنبئ بالحادث الفطري أو المُكتسب، وليس مُنتزعاً من الحدث، لأنه"موضوع للتأثير في وجود الحادث في اللغة"[4]، فهو موضوع للإفادة كغيره من المُشتقّات مع اختلاف دلالة الصيغ بدليل إطلاقهم مُصطلح الفعل على الصناعي وعلى الوصف والمصدر، فقد قال سيبويه:"فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتّة، لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلمّا أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنه إنما شبّه بما ضارعه من الفعل، كما شبّه به في الإعراب، وذلك قولك: هذا ضارب عبد الله وأخيه وجه الكلام وحده الجر، لأنه ليس موضعاً للتنوين"[5]، لأن التنوين يدلّ على تمكّن الفعلية فيه، والفعل نكرة بدليل افتقاره إلى الإسناد، لأنه كجزء كلمة، وذلك بخلاف الإضافة، لأنها تغلب جانب الاسمية فيه، وليس المقصود المشابهة، لأن دلالة اسم الفاعل تختلف عن مضارعه بدليل الزيادة على

(1) الخصائص: 3/ 98.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 12.

(3) الخصائص: 1/ 119.

(4) أسرار البلاغة: 348.

(5) كتاب سيبويه: 1/ 171.

الصيغة الأولى، وهي أصل التشابه، لامتداد أصولها مع الزيادات، وهذه الزيادات هي التي توجّه الصيغ تخصيصاً للمعاني المُرادة، علاوةً على أصل الصيغة، فإن الزيادتين في جمع السلامة يختلفان عمّا شابههما في (يفعلان) و (يفعلون) و (تفعلين)، لأنها ضمائر مُسند إليها، وهي كناية عن الأسماء، والنون في الأفعال الخمسة علامة رفع وليست بدلاً من التنوين، وقد وهم فندريس في زعمه أن العربية"ملأى بالعلامات المشتركة بين التصريفين الاسمي والفعلي، إذ نرى النهاية- ونا"لتي تستخدم في المضارع المُسند إلى الشخصين الثاني والثالث المُذكّرين في حالة الجمع تستخدم أيضاً علامة للجمع في كثير من كلمات اللغة المذكورة، وفي حالة المثنى تستخدم لنفس الشخصين المتقدّم ذكرهما العلامة - ان"التي هي علامة الاسم المثنى الوحيدة، ولا تقتصر العلامة بين التصريف الاسمي والتصريف الفعلي في العربية على بعض وجوه الشبه في العلامات، بل إنها تمسّ جوهر الأشياء في ذاته، فهناك توافق غريب بين الحالات الإعرابية وحالة المفعول غير المباشر، وبين حالات المضارع الإعرابية الثلاث (المرفوع والمنصوب والشرطي أو المجزوم كما يُسمّيه بعضهم)"[1].

لقد فطن النُحاة إلى ما ذكر وفصلوا بين المتشابهات إعراباً ودلالةً، فليس الحرف كالضمير، كما أن رفع الاسم إسناداً إليه بخلاف رفع الفعل، لأنه لا يُسند إليه، كما أن دلالة الحال بخلاف غيرها، كما أن الجمع ليس نسبة ناقصة، فالمُشابهة الشكلية يعتمدها أهل الصناعة في المنهج الجمعي لا المنهج التحليلي لدوال اللغة، فإن جمع السلامة دليل معانٍ تختلف عن جمع التكسير، كما أنهما يختلفان عن الفعل الاصطلاحي، فإن تكسير الصفات أبلغ من سلامتها، لأن السلامة تعني اشتراك جملة من الموصوفين بها على وجه أثبت من وصفهم بالفعل الاصطلاحي، في حين أن تكسيرها يدلّ على غلبتها على الموصوفين بها لملازمتهم لها بدليل اشتراك التكسير وصيغ المبالغة والمصادر وجمع السلامة في وصف المتعدد لغلبة الذاتية عليها، وهي في الأصل أجناس للوصف العام، إذا أفردت، فقد ورد المصدر في القرآن الكريم مجموعاً ومفرداً، فمنه"أنه حيث ورد ذكر الأرض في

---

(1) اللغة ، لفندريس: 158 – 159.

القرآن، فإنها مفردة، كقوله تعالى ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[الطلاق: 12]، وحكمته أنها بمنزلة السفل والتحت، ولكن وُصف بها هذا المكان المحسوس فجرت مجرى امرأة زور وضيف، فلا معنى لجمعهما، كما لا يُجمع الفوق والتحت، والعلو والسفل، فإن قصد المُخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعيّن قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفل الذي هو في مقابلة العلو، فجاز أن تُثنى إذا ضممت إليها جزءاً آخر... وأما جمع السماوات، فإن المقصود بها ذاتها دون معنى الوصف، فلهذا جُمعت جمع سلامة، لأن العدد قليل، وجمع القليل أولى به، بخلاف الأرض، فإن المقصود بها معنى النحت والسفل دون الذات والعدد"[1].

ومن ذلك إفراد السمع وجمع البصر في قوله تعالى ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: 7]، للتفريق بين الوصف والجارحة، لأن "السمع مصدر في أصله والمصادر لا تُجمع، فلمح الأصل يدلّ عليه جمع الأذن في قوله ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: 5]"[2]، فإن إدراك الحس بخلاف الجارحة أو عضو السمع، فإن الجوارح والأعضاء تُجمع بخلاف الإدراك، لأنه يعني الإصغاء والقبول، فلمّا لم يستعملوا هذه الحواس، صاروا كمن لم يسمع ولم يعقل، لأنه لا يعمل بما يسمع، وإن كان يسمع لسلامة جارحته، لذلك مجّت أسماعهم قول الحق فامتنعوا عن الموافقة مُدّعين الصمم، فجمعت الجوارح للدلالة على وجود المانع وهو الوقر، "وأصله الثقل"[3]، لأن العضو ظرف له بدليل (في)، لأن "معناه الوعاء، الظرفية"[4]، فهم "لا يقبلون ولا يُطيعون من قولك تشفّعت إلى فلان فلم يسمع قولي، ولقد سمعه ولكنه لمّا لم يقبله ولم يعمل بمقتضاه فكأنه لم يسمعه"[5]، فجاء (السمع) مفرداً للدلالة على العمل، وهو الطاعة

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 6.

(2) الكشّاف: 1/ 164.

(3) أنوار التنزيل: 620.

(4) صرف المعاني: 12.

(5) الكشّاف: 3/ 441 – 442.

والقبول، لذلك قيل سمعاً وطاعةً، لأنه لا فائدة من السمع بلا قبول وطاعة، لأن المصدر هو الفعل الحقيقي الصادر من الذات. أما الفعل الاصطلاحي، فهو "كناية عن كل عمل مُتعدٍّ أو غير مُتعدّ... والعرب تشتق من الفعل المُثل للأبنية التي جاءت عن العرب"[(1)].

فإن المُثل أو الأوزان الصوتية صيغت لضبط الأنظمة الصوتية المُمتزجة بالتركيب للفصل بين المعاني الإفرادية للأبنية المسموعة بوضع حدودها للقياس عليها فيما يستجد أو لم يُسمع، وللوقوف على مُتشابهاتها لبنائها على النظائر والأضداد، لذلك غلب القياس على أسماء المعاني بدليل كثرتها وتداخلها في غيرها، وصولاً إلى أعلى مراتب البيان عن المراد من التعبير اللغوي، لتعلّق بعضه ببعض، تأكيداً أو تفسيراً أو اعتراضاً وتشديداً، بدليل العطف، فإنه يجعل المتعاطفين كالنظيرين والشريكين، وإن كانا مختلفين، و"قد تكون العلاقة بينهما المضادّة، وهذا كمناسبة ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب والرغبة بعد الرهبة، وعادة القرآن العظيم إذا ذكر أحكاماً ذكر بعده وعداً ووعيداً، ليكون ذلك باعثاً على العمل بما سبق، ثمّ يذكر آيات التوحيد والتنزيه؛ ليعلم عظم الآمر والناهي، وتأمّل سورة البقرة والنساء والمائدة وغيرها تجده كذلك"[(2)]، وذلك لأن التعويل على معاني الصيغ يوقع في متاهات الاحتمالات الكثيرة للدلالات الإفرادية، بيد أن النسب تؤلّف بين المعاني المُنتظمة فيها، ويُعيّن السياق والحال والمقام دلالة الصيغة، لاستحالة تحليلها بمعزل عن العلاقات التي تربطها بدوال أُخر، والسياق هو الذي يُحدّد معناها تحديداً يُناسب الغرض من استعمالها، ويُخلّصها ممّا تراكم عليها تضييقاً أو اتساعاً أو انتقالاً وعدولاً وتحويلاً، لأن "قُدرة الكلمات على اتخاذ دلالات مُتنوّعة تبعاً للاستعمالات المختلفة التي تُستعمل فيها، وعلى البقاء في اللغة مع هذه الدلالات... وحركة التغيّرات المعنوية لا تسير دائماً في خط مستقيم، بل تسير في كل الاتّجاهات حول المعنى الأساسي، وكل واحد من المعاني الثانوية يُمكن أن يصير بدوره مركزاً جديداً

---

(1) لسان العرب: مادة (فعل).

(2) البرهان في علوم القرآن: 1/ 40.

للإشعاع المعنوي"[1]. وذلك بالقياس وبالغلبة، لأن الصفة إذا غلبت تحوّلت إلى اسم للذات المعيّنة على حساب صفاتها الأخرى.

إنّ استنباط المعنى المراد من النصوص بحاجة إلى وضع أسس تفصل بين جزئيات لا حصر لها من المواد المختلفة التي تدخل في تراكيب الكلام وأساليبه وبخاصة صيغ أسماء المعاني وملحقاتها وما يتعلّق بها، لأن مدلولاتها تقع على كل مادة معجمية اشتقّت منها هذه الأسماء، كما أن مواضعها الرئيسة في التراكيب تتردّد بين الخبر والتوابع، فهي أصل الفائدة من الكلام توضيحاً وتخصيصاً وتكميلاً، لأنها قيود الذات المُتحدّث عنها، فكانت أجناساً لصفاتها بالملابسة والتداخل، ثمّ بولغ فيها تجسيماً وتشخيصاً للمداومة وطول أمد مزاولتها فنسب إليها كما نسب إلى الذوات، بدليل قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ﴾[الفرقان: 54].

وإنّ أحوال الذات مُتباينة خلقةً واكتساباً واستمراراً، لاختلاف الطباع والأشكال والقدرات، كما قال تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴾ [الروم: 22]، وقوله ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴾ [الذاريات: 7-9]، فإن عروض الصيغ على المادة المعجمية لإفادة النسب المختلفة، لأنها لا تسري في المُشتقّات بقيد واحد، بل بقيود مختلفة، لإحداث المعاني الجزئية، لذلك حصلت الفروق الدقيقة بين الأخبار، فقال عبد القاهر الجرجاني:"هل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر، وبين كل واحد منها، وبين الحال؟ وهل عرفتم أن هذه الثلاث تتّفق في أن كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثمّ تختلف في كيفية ذلك الثبوت؟"[2]، فإن الصيغ والمواقع دلائل المعاني العامة القابلة للتخصيص بالسوابق واللواحق، وبالنقل والعدول والزوائد، وهي موارد السعة اللغوية، كما أنها أمارات التضييق الدلالي رفعاً للاحتمالات العامة لقطع الاشتراك بالدليل، فلا يعدل عن صيغة لزيادة معنى مع الاحتفاظ بالمعنى المعدول عنه تكثيراً له، لإظهار الاحتمالات بتعدّد

(1) اللغة لفندريس: 254.

(2) دلائل الإعجاز: 26

المعـاني للتعبير الواحـد، لأنهـا متاهـات ملبسة تـصرف عـن المـراد منـه، لأن العـدول تخصيص وليس كسباً لأكثر من معنى. وقـد قيـل في قولـه تعـالى ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف:56]، "فإنه لو قال (ادعوه خائفين وطامعين) لكان المعنـى واحـداً، هـو الحاليـة، ولكن بعدوله إلى المصدر اتّسع المعنى، وأصـبح يـؤدي ثلاثـة معـانٍ في آنٍ واحـد، وهـي الحالية، أي خائفين، والمفعول لأجله، أي للخوف والطمع، والمفعولية المُطلقة، أي تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً أو دعاء خوف وطمع، وهذه المعاني كلّهـا مُـرادة، فإننـا ينبغـي أن ندعو ربّنا في حالة خوف وطمع، وندعوه للخوف والطمع، ونـدعوه ونحـن نخـاف خوفـاً ونطمع طمعاً، فجمعها ربّنا في تعبيرٍ واحد بعدوله من الوصف إلى المصدر، فهـو بـدل أن يقول: ادعوه خائفين وطامعين، وادعوه للخوف والطمع، وادعوه دعاء خوف وطمع، أو تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، جمعها كلّها في هذا التعبير القصير"[1].

إنّ الجمع ليس بإيراد الأوجه الإعرابية المحتملة للمصدر، بل بوجه إعرابـي واحـد، لأن المصدر يأتي حالاً كما جاء خبراً، فهو الوصف الأبلغ لدلالته على جميع آحـاده، وفي ذلك تعظيم للإلوهيّة والربوبية معاً، لأنه تعالى الواهـب بـلا مقابـل، والقـادر علـى مـنح النعمة كبيرها وصغيرها دون غيره، لأنه هو المُنعم والمالك ليوم الدين، لأنه تعالى الـرحمن الرحيم، فهو عزّ وجل المُتصرّف في الدارين معاً، فلا بُدّ من استحضار كل ذلـك في حـال الدعاء، وليس لأجل الخوف أو توكيداً له، لأنه إخبار من الله تعالى جـاء بطريقـة الطلـب لغرض التنبيه رحمةً منه تعالى بعباده، "وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبـت بها المعنى لذي الحال، كما تُثبِته بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعـل، ألا تـراك قـد أثبـتّ الركوب في قولك: جاءني زيد راكباً لزيد، إلاّ أن الفرق أنـك جئـت بـه لتزيـد معنـى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيأة في مجيئه ولم تجرّد إثباتك للركوب ولم تُباشره به بل ابتدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبـات علـى سـبيل التبـع للمجيء وبشرط أن يكون في صلته"[2]، فإنّ اتّساع المعنى لا يقتـصر علـى المفـردة، لأنهـا

(1) الجملة العربية والمعنى: 178 – 179.

(2) دلائل الإعجاز: 133.

عرضة للتضييق والانتقال والعدول والتخصيص أو التعميم، وإنما يحصل ذلك بدلائل منها الصيغة وصلاتها وملحقاتها وسياقها، فإن الصيغة المصدرية أوسع صيغ المُشتقّات دلالةً، لأنها قادرة على جمع معاني الفعلية والاسمية، من غير أن تتقيّد بجزئية منها، كما في الصفات بدليل مجيئها وصفاً للمبالغة، وتوصل بجملة، لأن المصدر كالفعل يطلب فاعلاً ومفعولاً، هذا علاوةً على الوظيفة النحوية التي ينهض بها، لأنه لا يلحظ مجرّداً من النسبة إلاّ إذا غلب عليه معنى الاسمية، ومعيار ذلك هو النظم الذي يُساق فيه وإليه ترجع التغييرات المختلفة التي تُصيب الكلمات من حيث المعنى، وهي ثلاثة أنواع: التضييق، والاتّساع، والانتقال، فهناك تضييق عند الخروج من معنى عام إلى معنى خاص... وهناك اتّساع في الحالة العكسية، أي عند الخروج من معنى خاص إلى معنى عام... وهناك انتقال عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص، كما في حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال أو من السبب إلى المُسبّب، أو من العلامة الدالّة إلى الشيء المدلول عليه الخ... وأن انتقال المعنى يتضمّن طرائق شتّى"[1]. فقد لوحظ في المصدر نسبته، فأعرب حالاً، لأن الحال قيد للخبر، وليس كذلك المُطلق والمفعول لأجله، لأنه لا يلحظ فيهما النسبة، فهما غير موصولين، وذلك بخلاف الحال، لأنها موصولة بالخبر، كما أنها مفعول فيه، لتضمّنها معنى (في)، فالدعاء ينبغي أن تكون في كل حال بدليل قوله تعالى ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾ [الأعراف: 205]، أي "مُتضرّعاً وخائفاً"[2]، لأن التفعّل يُبيّن حال الداعي بالاستجابة والمطاوعة، وكذلك (فِعْلة)، فإنها لبيان الهيأة، وهي هيأة المُتذلّل الخائف.

ولا إشكال في مجيء الصيغة على هيأة تخالف فيها الظاهر فاعلاً أو مفعولاً وإفراداً أو جمعاً وتذكيراً أو تأنيثاً، لأن الصيغة عارضة على المادة اللغوية، وهي تنظيم صوتي له دلالة زائدة على الأصل، ولولاها لما أمكن رفع المكنون من منتجه ولاستحال تجلّيه،

(1) اللغة لفندريس: 256.

(2) الكشّاف: 2/ 140.

لأنها أداة إظهاره، فكانت مرنة لدواعيه بحسب قدرات مُبدعها بناءً بزيادةٍ أو نقص أو قلب أو صحّة أو إعلال، لأنها نُظّمت لأداء معنى تأليفي بدليل تعلّقها وارتباط حروف المعاني بها، واختلاف معانيها بالزيادة والنقص، وبالسوابق واللواحق، وإنما الإشكال في التخريج، فبدلاً من البحث عن أسرار مخالفتها الظاهر، يلجأ إلى حل الإشكال بإقامة صيغة مقام أخرى بحجّة عدم جواز الإخبار عن الذات باسم المعنى، إلاّ أنه يقيّد بما يدل عليها، كالصفات مُعوّلين على اللفظ العامل، مع أن اسم المعنى هو الوصف الحقيقي، لأن"العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات"[1]، وهي دلائل على توجيه الكلام بحسب الغرض المُراد، لأنها أخبار، والخبر هو المُخبر عنه في المعنى بدليل انتقالها إلى معنى الاسمية، فتأخذ خصائصها، فيُخبر عنها، نحو قوله تعالى ﴿بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّـٰتٌ﴾ [الحديد: 12]، فقد قيل: "التقدير: بشراكم دخول جنّات أو خلود جنّات، لأن البُشرى مصدر والجنّات ذات، فلا يُخبر بالذات عن المعنى"[2]، بل أخبر عن اسم المعنى أو اسم المصدر، وهو بمعنى الجمع بالجمع، لأن بُشرا مصدر وبُشرى اسمه، فرّق بين الاسم والمصدر بالتنوين، كما فرّق بين ذكر وذكرى، فجاء الاسم على مثال طوبى، كما يأتي (فُعُل) جمعاً كرُسُل، لأن"بُشرا جمع بشير، وبُشرا بتخفيفه وبَشر بفتح الباء مصدر من بشره بمعنى بشّره"[3]، فإن (بُشرا) بخلاف (بُشرى) بدليل دخول ياء النداء ولا النافية للجنس عليه، نحو قوله تعالى ﴿يَـٰبُشْرَىٰ هَـٰذَا غُلَـٰمٌ﴾ [يوسف: 19]، وقوله ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: 22]، والإخبار عنه في قوله تعالى ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [يونس: 64]، في حين جاءت (بُشْرا) حالاً بمعنى الجمع في قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾[الأعراف: 57]، فمن "قرأ (الرياح) بالجمع حسُن وصفها بقوله (بشرا)، فإنه وصف الجمع بالجمع.ومن قرأ

---

(1) شرح الكافية: 1/ 87.

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 296.

(3) الكشّاف: 2/ 84.

(الريح) واحدة قرأ (بشرا) جمعاً، لأنه أراد بالريح الكثرة كقولهم كثير الدرهم والدينار والشاه والبعير، وكقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: 2-3]، فلمّا كان المُراد بالريح الجمع وصفها بالجمع، وقرأ ابن عامر (نشرا) بفتح النون وإسكان الشين، والنشر مصدر نشرت الثوب ضد طويته، ويُراد بالمصدر ههنا المفعول[1]، أي بمعنى مُنتشرات و (بُشرا) مثله، لأنّبُشرا، وبُشُورا وبُشرا وبَشَره به بَشرا، وبَشَر يَبْشُرُ بَشْرا وبُشُورا والاسم البشرى[2]، كما أن (المعنى) توسّع فيه من القصد إلى الأجسام والاعراض، فإنّالمعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه، وقد يكون معنى الكلام في اللغة ما تعلّق به القصد... والمعنى مقصور على القول دون ما بقصد، الا ترى أنك تقول معنى قولك كذا ولا تقول معنى حركتك كذا، ثمّ توسع فيه فقيل ليس لدخولك إلى فلان معنى، والمراد أنه ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول... هذا على أنهم سمّوا الأجسام والأعراض معاني، إلاّ أن ذلك توسّع، والتوسّع يلزم موضعه المُستعمل فيه ولا يتعدّاه[3].

وبذلك يصح الإخبار بالذات عن اسم المعنى وعكسه، لأن المعنى يُقصد بهما للإفادة فلا داعي إلى تقدير محذوف، لأن اسم المعنى يقع على القليل والكثير، كما يقع على الذات، وعلى وصفها، فقد "يخرج الإنسان من فصيلة الأسماء المُجرّدة (أسماء المعنى) إلى فصيلة الأسماء المُشخّصة (أسماء الذات)، لأن الاسم المُجرّد كثيراً ما يُستعمل بقيمة مُشخّصة، ذلك أن ما يعبّر عنه اسم المعنى بقوة يظهر للعقل يسيراً عند تحقّقه في الواقع... والنتيجة الأخيرة لتطوّر كلمة مُجرّدة نحو الذاتية، هي أن يعمل منها صفة[4].

وقد تشابهت المعاني لتداخلها بالتوسّع بدليل كثرة أوزان أسماء المعاني وتحوّل الوصف

---

(1) التفسير الكبير: 24/ 144 – 145.

(2) لسان العرب: مادة (بشر).

(3) الفروق اللغوية: 22.

(4) اللغة ، لفندريس: 172 – 173.

بالغلبة إلى ذات مُجسّمة منه، كما تتحوّل الذات إلى وصف بياء النسب، كما ينسب إلى الصيغة، فكانت أسماء المعاني قياسية للتفريق بين مُتشابهاتها، فلا يصحّ الفصل بين اسم المعنى والوصف، لأن كليهما اسم جنس يضمّ أنواعاً مختلفة، لذلك قيل: "أكثر الأسماء المبنيّة على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات"[1]، لأن الصفة أخص من الوصف، فهي تفصل بين المشتركين في الاسم دون الفعل، لأن الحال تفصل فيه، "لأن الوصف مصدر والصفة فعلة، وفعلة نقصت فقيل صفة وأصلها وصفة، فهي أخص من الوصف، لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله، والصفة ضرب من الوصف مثل الجلسة والمشية، وهي هيأة الجالس والماشي، ولهذا أُجريت الصفات على المعاني، فقيل العفاف والحياء من صفات المؤمن، ولا يُقال أوصافه بهذا المعنى، لأن الوصف لا يكون إلاّ قولاً، والصفة أُجريت مجرى الهيأة وإن لم تكن بها، فقيل للمعاني نحو العلم والقدرة صفات، لأن الموصوف بها يعقل عليها، كما ترى صاحب الهيأة على هيأته وتقول هو على صفة كذا، وهذه صفتك، كما تقول هذه حليتك ولا تقول هذا وصفك، إلاّ أن يعني به وصفه للشيء"[2]، فقد جعل ما يُعبّر به عن الحقيقة حقيقة، وهو الذات فاستعملا في القول وغيره بصفة دوال على نسب مختلفة مُعبّرة عن العلاقات الرابطة فلحقتها زوائد نفصل بين الحدود، هذا علاوةً على الضغط الصوتي على مقاطع منها، والوقف أو السكت والابتداء، لأن "النبر ينفث الحياة في هيكل الأصوات العظمي، أو على حد تعبير مجازي لقدامى النُحاة، النبر روح الكلمة، فهو الذي يُعطي للكلمة طابعها وشخصيتها سواء أكان نبر علو أم نبر شدّة، ولكن النبر مع كل هذا لا يكفي لتحديد الكلمة"[3]، لأن القياس على الأوزان أظهر في اللغة المكتوبة لاعتمادها على الشكل بدليل علامات الترقيم، لذلك فإن "العربية لمّا لم تكتفِ بصيغ قليلة مثل سائر اللغات السامية، كانت تميل

(1) التطور النحوي للغة العربية: 100.

(2) الفروق اللغوية: 19.

(3) اللغة لفندريس: 87.

إلى كثرة الأشكال والتفنُن في الصيغ الكثيرة[1]، وذلك لمرونة مفرداتها تصريفاً واشتقاقاً وتركيباً وزيادةً وحذفاً وتغليباً، لأن من يغلب عليه الوصف قد يُسمّى به للدلالة على المبالغة في استعمال جارحته، فيكون آلة للوصف، نحو قوله تعالى ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾ [التوبة: 61]، فإنّ الأذن: الرجل الذي يُصدّق كل ما يسمع، ويقبل قول كل أحد سمي بالجارحة التي هي آلة السماع كان جملته أذن سامعة، ونظيره قولهم للربيئة عين[2]، فلا يخبر بالمصدر إلاّ باعتبار الدليل، وكذلك ما كان آلة له، وهو الدلالة على أن الذات قد بلغت فيه الغاية القصوى، فصارت قيداً له بعد أن كان الوصف قيداً لها، يدلّ على ذلك ارتباط الآلة بالذات بوصفها عضواً فاعلاً، فإن لم تفعل ذلك فكأنها غير موجودة أصلاً، كما في قوله تعالى ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق: 37]، فإن التذكرة تنفع من كان له قلب،أي قلب واعٍ يتفكّر في حقائقه (أو ألقى السمع) أي أصغى لاستماعه (وهو شهيد) حاضر بذهنه ليفهم معانيه، أو شاهد يصدقه فيتّعظ بظواهره وينزجر بزواجره، وفي تنكير القلب وإبهامه تفخيم وإشعار بأن كل قلب لا يتفكّر ولا يتدبّر كلا قلب[3]. لذلك خالفت أسماء المعاني أفعالها، فلم يقتصر على اللفظ، بل تولّدت المعاني من الآلات والأعضاء والمواضع للمُلابسة، فلا يتقيّد معنى الفعل باللفظ إلاّ عند أهل الصناعة، فإنه أوسع مما ذكر، كما أنه ليس أمثلة أُخذت من لفظ الأحداث، لأن الأحداث هي الأفعال الصادرة أو الواقعة، وهي مرتبطة بالذوات في حركتها الظاهرة أو الباطنة بدليل شمول أوزانها المُتشابهات والمتخالفات من الصفات، لذلك فإنّ طرقات القياس قد كثرت واشتبكت بعضها ببعض، فكان يُخالط اشتقاق الأسماء على الأوزان شيء من الاتّفاق والاضطراب، ومع كل ذلك فالقياس على الأوزان أقوى بكثير عند أسماء المعاني والصفات منه عند غيرها من الأسماء، وذلك لأن

(1) التطور النحوي للغة العربية: 103.

(2) الكشّاف: 2/ 199.

(3) أنوار التنزيل: 689.

أسماء المعاني والصفات قريبة جداً إلى الأفعال، والأفعال غلب عليها القياس غلبةً تكاد أن تكون كاملة[1]، لأنها بُنيت لبيان أحوال الذات، وهي تضمّ النظائر والأضداد من حركاتها الظاهرة والباطنة، وهي لا تخرج عن التشابه أو المخالفة، لأن التقدير يكون على النظير وعلى النقيض، فإمّا أن يردّ إلى نظيره أو نقسضه، وذلك"ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا: إن كان هذا جسماً فهو مُتحيّز، لكنّه جسم، ينتج: أنه مُتحيّز، وهو بعينه مذكور في القياس، أو لكنه ليس بمُتحيّز، ينتج: أنه ليس بجسم، ونقيضه قولنا: إنه جسم مذكور في القياس"[2].

والمعنى يُستنبط من النظائر كما يُستنبط من النقائض، لأن القياس مظهر للحكم لا مثبت، والذي يثبت الحكم هو الفعل بدليل ثبوته في الصفات والمبالغة فيه وتحوّله إلى الصفات الغالبة والأسماء الغالبة، فتوصف ولا يوصف بها. قال الزمخشري في لفظ الجلالة والرحمن"فإن قلت: هل لهذا الاسم اشتقاق؟ قلت: معنى الاشتقاق أن ينتظم الصيغتين فصاعداً معنىً واحداً وصيغة هذا الاسم وصيغة قولهم أله إذا تحيّر، ومن أخواته دله وعله ينتظمهما معنى التحيّر والدهشة، وذلك أن الأوهام تتحيّر في معرفة المعبود وتدهش الفطن، ولذلك كثر الضلال ونشأ الباطل وقلّ النظر الصحيح... و(الرحمن) فلان من رحم كغضبان وسكران من غضب وسكر، وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم، ولذلك قالوا: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا، ويقولون: إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى... وهو من الصفات الغالبة كالدُبران والعيوق والصعق لم يستعمل في غير الله عزّ وجل، كما أن الله من الأسماء الغالبة"[3].

فإنّ عموم الوصف يختص بالغلبة، لأن"الإله في أصله لكل معبود ثمّ غلب على المعبود بحق... والأظهر أنه وصف في أصله، لكنّه لمّا غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره

(1) التطور النحوي للغة العربية: 101.

(2) التعريفات: 102.

(3) الكشّاف: 1/ 39-42.

وصار له كالعلم مثل الثريّا والصعق أجرى مجراه في إجراء الأوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرّق احتمال الشركة إليه، لأن ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيقي أو غيره غير معقول للبشر[1]. فإنّ تخصيص الوصف بالغلبة في الاستعمال يُحدّد المعنى الإفرادي عند الاشكال بالردّ إلى النظير أو النقيض، أما المعنى التركيبي كالجمل، فإن دلالة السياق يعنيها، لأنها تُرشد إلى تبيين المُجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المُطلق وتنوّع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالّة على مراد المتكلّم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظراته، وانظر إلى قوله تعالى ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: 49]، كيف تجد سياقه يدلّ على أنه الذليل الحقير[2].

إنّ الإشكال في متشابهات المعاني يظهر في كثرة الاحتمالات وعدم القطع بمعنى معيّن، بسبب التعويل على مناهج التقطيع اللغوي والقياس على النظير دون النقيض، بدليل المضارعة التي اعتمدت في الوصف بوصفه عاملاً، كما اتّخذت أساساً للفصل بين المُعرب والمبني منه، ممّا جعلهم يختلفون في مسألة الأصل والفرع، نظراً إلى العمل بالأثر والمؤثّر، كما جعلوا الزمن وتقسيماته الفلكية مُنبثة عن الفعل، وليس الفعل مُنبئاً بالمعاني، فخلطوا بين الزمن الصرفي والنحوي، لأن الصيغة ليست قاطعة فيه، لأنهم أخرجوها عن وظيفتها التأليفية بوصفها آلة للربط بما تحمل من معنى قياسي وتصريفي واشتقاقي، بدليل تغيّرها بحسب رتبة أصول الصيغة وتجرّدها وزيادتها، فإن القلب المكاني يخلق أصولاً لغوية جديدة وكذلك أحرف الزيادة، بدليل السلب واللزوم والتعدّي والصيرورة والتضمين والنقل والعدول والنسب والتخصيص بالغلبة والسوابق واللواحق ومجرى السياق والصياغة على النظير والنقيض ونحو ذلك، مما يُزيل اللبس ويحلّ الإشكال ويُبيّن المراد بالقرائن والأدلّة اللغوية، فإنّ الفعل من أهم أجزاء الجملة، بل هو أهمّها، فهو لا

(1) أنوار التنزيل: 3.

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 200-201.

يقتصر على الدلالة على الحدث حسب، ولكنّه يُحدّثنا عمّا فعل الشخص أو الشيء، وعمّا يفعلان وعمّا سيفعلان: كتب خالد، يكتب خالد، سيكتب خالد، نزل المطر، ينزل المطر، سينزل المطر، وهو بالإضافة إلى ذلك يُساعد على الإسناد ويُعبّر عن سؤال وعن أمر وغيرهما. والجملة الفعلية، وهي الجملة التي يكون فيها المُسند فعلاً - أكثر شيوعاً في الاستعمال، بل تُعدّ أساس التعبير في العربية[1]، لأن الفعل في حقيقته وصف عام يصلح للإنباء عن كلّ شيء، لأنه أساس أسماء المعاني جميعاً ومصدر تصريفها واشتقاقها ومقياسها وميزان مُتشابهاتها من النظائر والأضداد، بدليل تعلّق حرف المعنى به وكأنّه جزء منه- كما أنه جزء من فاعله بدليل مجيئه مُسنداً بنسبة تامّة، وقيداً بنسبة ناقصة في الصفات والمصادر، وهي في حقيقتها أفعال مُبالغ فيها بأمارة عملها، لأنها إخبار لقيود الذوات أو للذوات المُجسّمة منها، فتكون قيوداً لأحداثها. لقد كانت الأسماء والصفات تُمثّل عناصر اللغة الحيّة، وفي ذلك مقابلة الأدوات النحوية (من حروف جر وحروف وصل وأدوات وضمائر)، فنرى أنه لا يستحيل تصنيف الكلمات تصنيفاً عاماً يقوم على خطّة يُبرّرها المنطق ولا يُناقضها نحو اللغات الهامّة، فأنواع الكلمة المختلفة تتميّز غالباً في كل لغة بدوال نسبة خاصة[2].

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه: 207.

(2) اللغة ، لفندريس: 175.

دلائل الترادف

اللغة بصفتها أصواتاً مسموعة ورموزاً مرئية، وأشكالاً تصويرية فريدة بخصائصها الاجتماعية والتاريخية والفنية والفلسفية، فهي مُعبّرة بالتنغيم والرسم عن الفكر والوجود الإنساني، وعلاقته بالحياة ووسائل استمرارها الروحية والمادية، ومُشعرة بهما؛ لأنها مُنظمّة لهما إيحاءً وتجسيداً، وهي مزيّة الإنسان ظاهراً وباطناً؛ لأنها تتكلّم به، وهو يتكلّم بها؛ لأنها سر وجوده وكينونته، وسجل ماضيه وحاضره ومستقبله، تحيا به ويحيا بها، وهي حاضرة حيّة بعد فنائه تشهد عليه، وهو يستشهد بها، وتحكم عليه، وهو يحكم بها، وتقيّده بما حوله، وهو يتقيّد بها، إذ ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق: 18]، و ﴿ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴾ [يونس: 21]، و ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر:10]، وعند بعثه يقول ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة: 19]. كما أنها زيادته أو نقصه. قال زهير بن أبي سُلمى[1]:

وكائن ترى من صامت لك معجب ... زيادتــه أو نقــصه في الــتكلّم

لسان الفتى نـصفٌ ونـصفٌ فـؤاده ... فلم يبقَ إلاّ صورة اللحم والـدم

لا تكون إلاّ به، ولا يكون إلاّ بها، فهي ترفض الانفصال عنه، وهو يأبى الانفصام عنها، كما أنها وحدة متكاملة لا تقبل التجزئة، إذ تنصهر لبناتها في بنائها، وتتلاحم بعلاقات تربطها، حتى تجعل آخرها يُعانق أولها، وأولها يستدعي ما علق به في سلسلة مترابطة الحلقات، يوضّح بعضها بعضاً أو يُخصصه أو يُفسّره أو يُكمّله ويُبيّنه كأنّه جزؤه، فيدرس مجاوراً لا منفرداً؛ لأن اقتطاعه يُميته، ويُذهب بهاء نسجه، ويفصم عُرى وشائجه، فإن الأصوات المختلفة تكتسب صفاتها بالمجاورة بدليل الإدغام والإمالة والوقف، والكلمات تكتسب معانيها التأليفية أو النحوية بالمجاورة في الجمل وأشباهها كذلك، بدليل المحل الإعرابي، ودراسة المفردات لبيان جهاتها النحوية وصولاً إلى علاقاتها الرابطة للكشف عن ضيق دلالتها أو سعتها وهي داخل التركيب، فقد تكون

(1) شرح المعلّقات السبع: 154.

عامة أو مُبهمة أو مُطلقة أو مُقيّدة أو خاصّة أو مركّبة أو رابطة أو منقولة أو مُشتركة ونحو ذلك، فإن لكل متطلّباتـه الـتي تُبيّن دلالتـه لبيـان المـراد مـن موضـعه وصـيغته ورُتبتـه، والتقسيم المنطقي لا يكشف عن جميع العلاقات بدليل النقل الوظيفي، وسـلب الاسميـة أو الفعلية؛ لأن للغة منطقها الخاص بها، وهي تتمرّد أبداً على الأسـس الفلـسفية بـدليل خرق الحدود، ومرونة المُفردة في الاستعمال بحسب المُراد، وعجـز القواعـد المعياريـة عـن مواكبة الاستقراء اللغوي، لـسبر أسـرار الأشـكال التـصويرية المُعبّـرة عـن المقـصود مـن صياغتها وإيحاءاتها، إذ التزمتْ بالتقسيم المنطقي الصارم، ولم تُولِ قضية الفهـم والإفهـام ما تستحق من تتبُّع المعاني في حركاتها وتقلّباتها بحسب المقامـات والأحـوال، إذ لا تخلـو كلمة ما من جهة تربطها بغيرها، وهي التي توضّحها أو تُخصصها أو تُكملها، ولكل لغـة وسائلها الضخمة في التعبير عـن الجهـة، فـالهمزة والتـضعيف وتـشديد العـين وحـروف الزيادة فيما زاد على الثلاثة، والإضافات الظرفية والحال والتمييز تعـبيرات شـكلية عـن الجهة في اللغة العربية، بمعنى أنها تقييد لعموم الدلالة بمـا يُفيـد النظـر إلى جهـة مُعيّنـة في تطبيق فهم الفعل، وما يُسمّونه حرف المطاوعة وتاء الافتعال، وكل حـروف الزيـادة الـتي تأتي لمعنى وظيفي، هي في الواقع تعبيرات شكلية عن الجهة، تُـضيف معنـى وظيفتهـا إلى المفهوم العام للفعل لتخصيصه في الدلالة، والجهة تعبير يستغرق كـل تـصريفات الفعـل، بمعنى أنه يلحظ في شكل من الأشكال التصريفية للمادة[1].

إنّ الفعل بمفهومه العام لا يقتصر علـى ذلـك؛ لأنـه موضـوع أصـلاً للإنبـاء عـن المعاني؛ لأنه هو الموجد لها والمُتصرف فيها بدليل تصريفه وزيادته وحذفه، والمبالغـة فيـه، بحيث يصل إلى الغاية المطلوبة؛ لأنـه في حقيقتـه وصـف، فهـو بحاجـة أبـداً إلى موصـوف يصدر منه أو يقع عليه، كما أنه مُفتقر إلى ظرف وعلّة ومُـصاحبة وتوكيـد وتـابع وحـال، تُبيّن كيفية حصوله، وكذلك الأساليب مع ما ناب عنه مـن الحـروف كالقـسم والـشرط والاستفهام ونحوها، والعموم فيه لا يقتصر على الاصطلاحي منـه، فـإنّ مـا شـابهه مـن الصفات والمصادر تجري مجراه، بدليل حاجتهـا إلى النـسبة والتنـوين، ومجيئهـا صـلة (أل)

(1) مناهج البحث في اللغة: 246-247.

لغلبة معنى الفعلية فيها، كما أن منه ما غلبت عليه الحرفية، فجُعل خاصاً بالتعجّب والمدح والذم، ومنه المنقول إليها، ومنه العام الذي يصلح لكل ما يصدر من الموصوف، نحو (فعل)، ومنه ما يكون أصلاً لكل فعل وجواباً عنه، نحو (كان) وأخواتها أخص منها، كما أن التام منه ما كان علاجياً ظاهراً، فيكون له ضد ما يُخالفه، نحو قام وقعد، وما دلّ على لون أو مرض أو عيب، وما دلّ على سجيّة أو فطرة، فيكون نفسياً باطناً، نحو فرح وحزن وطرب وشجع وكرم، وهو المعروف باللازم. أما ما كان ذهنياً منه، نحو علم وفهم، فهو المُتعدّي، ومن النفسي ما يكون عاماً لصدور أفعال بسببه، كالوجود الذاتي الذي يصلح لصفاتٍ كثيرة، فإن الوجود النفسي يصلح أيضاً لصفات كثيرة، نحو رحم وسخط وغضب وعفا وغفر وأصفح، فإن (رحم) أعمّ من (رأف)، وإن قيل:"الرحمة: الرأفة والتعطّف، والمرحمة مثله، والرحمة: المغفرة"[1]؛ لأن"الفرق بين الرحمة والرأفة، أن الرأفة أبلغ من الرحمة، ولهذا قال أبو عبيدة، إنّ في قوله تعالى ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:117، 128، النور: 20، الحشر: 10] تقديماً وتأخيراً، أراد أن التوكيد يكون في الأبلغ في المعنى، فإذا تقدّم الأبلغ في اللفظ، كان المعنى مُؤخّراً"[2]. فإن الرأفة"أشدّ الرحمة، والرأفة أخص من الرحمة وأرق، والرأفة أرق من الرحمة، ولا تكاد تقع في الكراهة، والرحمة قد تقع في الكراهة للمصلحة"[3]، وليست الرحمة هي المغفرة؛ لأن"أصل الغفر التغطية والستر، غفر الله ذنوبه، أي سترها"[4]. وأصل الرحمة الرقّة، و"الفرق بين الرحمة والرقّة أن الرقّة والغلظة يكونان في القلب وغيره خلقة، والرحمة فعل الراحم، والناس يقولون رقّ عليه فرحمه، يجعلون الرقّة سبب الرحمة"[5].

تحصل الرحمة بالإحسان والإنعام على المُحتاج، والمُفتقر إليهما بعد الرأفة والرقّة

(1) لسان العرب: مادة (رحم).

(2) الفروق اللغوية: 161.

(3) لسان العرب: مادة (رحم).

(4) نفسه: مادة (غفر).

(5) الفروق اللغوية: 161.

والتعطّف، فيصل فعل الراحم والمُنعم؛ لأنّه قد يرقُّ قلبه رأفةً وتعطّفاً، ولكن لا يستطيع إيصال شيء إلى من يطلبه؛ لأن "الرحمة رقة تقضي الإحسان إلى المرحوم، وقد تُستعمل تارةً في الرقّة المجرّدة، وتارةً في الإحسان المُجرّد عن الرقّة، نحو: رحم الله فلاناً، وإذا وُصف به الباريء، فليس يُراد به إلاّ الإحسان المُجرّد دون الرقّة، وعلى هذا رُوي أن الرحمة من الله إنعام وإفضال، ومن الآدميين رقّة وتعطّف... فركّز تعالى في طبائع الناس الرقّة، وتفرّد بالإحسان"[1].

لا يتم الإحسان ولا يحصل إلاّ بعد فعل باطن لغرض الانتفاع به، وهو تفضّل، و"الفرق بين الإحسان والإفضال أن الإحسان النفع الحسن، والإفضال النفع الزائد على أقل المقدار، وقد خصّ الإحسان بالفضل، لم يجب مثل ذلك في الزيادة؛ لأنه جرى مجرى الصفة الغالبة، كما اختص النجم بالسماك، ولا يجب مثل ذلك في كل مرتفع"[2].

والدعاء بالرحمة لغرض الإحسان إلى المرحوم، ولا يصدر الدعاء إلاّ بعد فعل قلبي، يدل على ذلك تقديم الرأفة على الرحمة في قوله تعالى (رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ). كما أن "الراء والهمزة والفاء كلمة واحدة تدل على رقّة ورحمة، وهي الرأفة"[3]؛ لأن "الرأفة مبالغة في رحمة خاصة، وهي دفع المكروه وإزالة الضرر... أما الرحمة فإنها اسم جامع يدخل فيه ذلك المعنى، ويدخل فيه الإفضال والإنعام، وقد سمّى الله تعالى المطر رحمة، فقال ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشۡرًۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦ ﴾[الأعراف: 57]؛ لأنه إفضال من الله وإنعام"[4]. فإذا تمّ دفع المكروه وإزالة الضرر بفعل واصل، فذلك هو الرحمة، والإفضال والإنعام قد وصلا بفعل المطر، فقد أتبع الرأفة رقّة، وأُردفت الرقّة بالرحمة، فتوالت الأفعال دفعاً للمكروه وإزالةً للضرر، ولا يكون الضرر كلّه إساءة، وكذلك الإحسان؛ لأنه قد "يكون من الإحسان ما هو ضرر، مثل تعذيب الله تعالى أهل النار، وكل من جاء

(1) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 196 (رحم).

(2) الفروق اللغوية: 162.

(3) معجم مقاييس اللغة: 2/ 471 (راف).

(4) التفسير الكبير: 4/ 93.

بفعل حسن، فقد أحسن، ألا ترى أن من أقام حدّاً فقد أحسن، وإن أنزل بالمحدود ضرراً، ثمّ استعمل في النفع والخير خاصّة، فيُقال أحسن إلى فلان إذا نفعه، ولا يُقال أحسن إليه إذا حدّه، ويقولون للنفع كلّه إحساناً، ولا يقولون للضرر كلّه إساءة، فلو كان معنى الإحسان هو النفع على الحقيقة، لكان معنى الإساءة الضرر على الحقيقة؛ لأنّه ضدّه"[1].

إنّ الفعل العام يتخصص بمتعلّقاته من حيث التركيب؛ لأنه موجِد للمعاني الوصفية فيها، وقد تكون الأوصاف مُنقطعة أو مُستمرّة مُتجددة بحسب الغاية منها، وأما الأفعال القلبية والنفسية، فإنها تُتبع بما يُحققها ظاهراً، فإن الإحسان والإنعام والإفضال ومثلها العفو والصفح والغفران من دلائل الرحمة بشقّيها النافع والضار، يدل على ذلك ما جاء في سورة الرحمن من تعداد النعم والنقم، وأفضلها تعليم القرآن، بدليل تقديمه على خلق الإنسان وما فيه من ترغيب وترهيب، وإنزال الكتب وبعث الرُسل، وما تبع ذلك من غزوات، كل ذلك كان رحمة للعالمين، بدليل قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: 107]. وكذلك ترك العقاب، أو تركه مع الستر، أو ترك التثريب، والإعراض عن المُذنب وترك لومه، وهذا الترك من دواعي الرحمة لأجل الإصلاح، فتبع الظاهر الباطن، وإن جمعها معنى عام، وهو ترك العقوبة عمّن يستحقّها، ليس على سبيل التطابق؛ لأن لكل مُفردة معنىً خاصاً بها، ولكن على سبيل التتابع بحسب الأحوال والمقامات؛ لأن"الغرض الأصلي من وضع المفردات لُسمياتها أن تضم بعضها إلى بعض، ليحصل منها الفوائد المُركّبة، وهكذا جميع المفردات مع ما يتركّب منها، واعلم أنه يلزم مما بيّناه أن يكون ذكر المفردات وحده بمنزلة نعيق الغراب في الخلوّ عن الفائدة"[2].

إنّ الفعل عموماً يثبت وصفاً لذاتٍ ما، وهذا الإثبات أو الإيجاد في الغالب يكون عن سبب خارجي أو نيّة مُبيّته أو آنية تنشأ انبهاراً أو استفساراً، مما يستدعي انفعالاً بما يجري في الحياة العامة والخاصة، ودراسة الفعل بمعزل عن موجباته ومُتعلّقاته، وكذلك

(1) الفروق اللغوية: 159.

(2) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 71.

الأوصاف والمصادر وما شابهها أدى إلى ظهور مُصنّفات كثيرة جمعت الخلاف اللغـوي في المفردات، وما دار من جدال بين من أثبت ظواهرها المُشتركة لفظاً أو معنىً وبين مـن أنكرها، وحُجج الطرفين وطُرق استدلالهم، ثم تلتها مُصنّفات أخرى تتناول الخلاف النحوي، وكلّها انشغلت في الجزئيات، إذ تتبعت الألفاظ ومعانيها الوضعية والعرفية والأصلية والفرعية والحقيقية والمجازية والصرفية والنحوية إعراباً وبناءً، بمنهج معياري تعليمي صارم، أحال اللغة، على سعتها ومرونة مفرداتها، وتقلّبها في التراكيب المختلفة بحسب المقامات والأحوال، إلى جملة قواعد مُستقاة من القديم؛ لأنه قديم، كان دارسها معلماً لا باحثاً عن الحقائق اللغوية التي لا تخضع للحدود المنطقية، ولا الأهواء الشخصية التي جعلت الدرس اللغوي صنعةً لها وحرفة تمتهنها، لتصل بها إلى تحقيق غاية فردية، فعنيت بالمفردة مُعتمدةً في ذلك تقسيمات سيبويه للألفاظ واسلوبه التعليمي، إذ يقول:"اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين... فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، هو نحو: جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مُختلف قولك وجَدْتُ عليه من المَوْجِدة، ووجدَت إذا أردت وِجدان الضالّة، وأشباه هذا كثير"[1].

إنّ اختلاف لفظتين أو اتفاقهما لا يُعدّ كلاماً يُعوّل عليه لمعرفة القصد؛ لأن المعاني الإفرادية تنصهر في المعنى التركيبي العام الموحّد للكلام بأجمعه، كما أن"كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه"[2]؛ لأن الاستعمال يُكسبها معنىً تركيبياً زائداً على معناها الإفرادي، إذ يذوب في السياق ليحل محلّه المقصود من استعمالها فلا يبقى سوى مدلولها التركيبي وموقعها فيه؛ لأن اللغة ليست قوالب جاهزة تُستعمل بحسب إرادة من أعدّها وهيأها، بل هي أمر آخر مُختلف تماماً عمّا قعّد لها وأسس، إذ قد تنقلب على مُستعملها نفسه فتوقعه في الهلكة أو ترفعه

(1) كتاب سيبويه: 1/ 24.

(2) المزهر: 1/ 399-400.

فوق ما يتوقّع، وذلك يُحدده المُتلقّي والظروف المُحيطة بالكلام وصاحبه، وهي لا تُضبط بزمان ولا مكان، يدل على ذلك تضارب آراء دارسي المفردات قديماً وحديثاً في جميع الظواهر اللغوية التي تبنّوها في معالجة معانيها الإفرادية، ومنها الترادف، فإن "طبيعة الخلاف والجدل الذي نشب بين العلماء حول الترادف في اللغة، لم يتناول الجمل والعبارات، وإنما كان يتّصل بالألفاظ، وهي مُنفردة، بل لا نكاد نجد خلافاً حول إمكانية التعبير عن المعنى الواحد بعدّة جمل وتعابير مختلفة"[1]، وذلك لالتزامهم الشديد بما جاء في الكتاب، لاعتقادهم بصحّة كل ما ورد فيه، وعليهم النسج على منواله؛ لأنه لا يرقى إليه شكٌّ لثقتهم بصاحبه، فلا تطابق في التعابير، فإن لكل تعبير معنى يختص بشكله مبدءاً ونهاية، وحتى التعبير يختلف معناه باختلاف النغمة الصوتية لقائله أو قارئه، والترادف لا يعني الاتحاد في مفهوم لفظين مختلفين على معنى واحد، كما قيل في حدّه "الترادف لغة ركوب أحد خلف آخر، وعند أهل العربية والأصول والميزان، هو توارد لفظتن مُفردين أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة، وتلك الألفاظ تُسمّى مُترادفة... ويقابل الترادف التباين"[2].

وليس كذلك، بل الترادف يعني التتابع بدليل تاء المطاوعة؛ لأن "الردف ما تبع الشيء، وكل شيء تبع شيئاً فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف، وترادف الشيء تبع بعضه بعضاً، والترادف التتابع، وأردف الشيء بالشيء وأردفه عليه أتبعه عليه"[3].

ولا يُقصد بالتابع نحوياً، بل هو المطاوع، وهو المُمتثل للإرادة والمُستجيب لها بلا تردد، وليس تفسيراً لكلمة ما أو بياناً لها أو تعريفاً قاموسياً بحسب الأشهر والأعرف في اللهجات أو اللغات، وكذلك يختلف الاسم لدلالته على المُسمّى عن وصفه لدلالته على حالة من أحواله المختلفة، فليس الوصف رديفاً للاسم إلاّ إذا غلب، فيُجعل من الصفات

(1) الترادف في اللغة: 5.

(2) كشّاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: 3/ 578.

(3) لسان العرب: مادة (ردف).

الغالبة، وهي تجري مجرى الأسماء في الدلالة على الذات، كماأن المُحدثين لا يشترطون الاتفاق التام في المعنى حسب، إنما يرون أيضاً أن مقياس الترادف في ألفاظ اللغة يقوم على مبدأ الاستعاضة الذي يعني استبدال الكلمة بما يُرادفها في النص اللغوي دون أي تغيير في المعنى، وقد جعلوا من هذا مقياساً للتحقق من الترادف في الألفاظ، وهذا هو المفهوم الدقيق للترادف في فقه اللغة المُعاصر[1].

إنّ مبدأ الاستعاضة مُخالف للمفهوم من التطابق الذي يقتضي الاتحاد في البيئة والعصر، لحصوله في غير بيئته أو عصره، فيدخل ضمن التطوّر الدلالي للمفردات، فيكون بديلاً توسيعاً أو تضييقاً، وذلك أن اللغة ليست جامدة بحال من الأحوال، على الرغم من أن تطورها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان، وتغيّر المعنى ليس سوى جانب من جوانب التطوّر اللغوي الذي يتم ضمن طبيعة اللغة الخاصة، فلا شيء ثابت أو مُستقر فيها بصورة تامّة، فكل صوت وكل كلمة أو تعبير أو اسلوب يكون شكلاً أو صورة مُتغيّرة ببطء، بقوّة غير مرئية أو مجهولة، وتلك هي حياة اللغة [2]، فليس من اليسير الكشف عن العوض؛ لأنه يحدث تدريجياً بانتقال اللغة من عصرٍ إلى آخر بموجب الاستعمال لأسباب لغوية وتاريخية واجتماعية، وهي بحاجة إلى مزيد من البراهين والأدلّة قبل الحكم بصحّتها، كما أنكُتب اللغة لا تُشير إلى اللفظة المُفردة وطرائق استعمالها عبر العصور، وذلك أن أصحابها مُقلّدون في بحثهم اللغوي للفكرة الأولى التي قيّدت الفصاحة والبلاغة بحقبة معيّنة لا تتعدّاها إلى غيرها، وأصحابنا من المعنيين باللغة وبأساليب القول فيها بدع بين أقرانهم من علماء اللغات الأخرى، فاللغوي الحديث يؤمن بالنظرة التاريخية وبالتطوّر الذي تستدعيه عوامل التطوّر المختلفة[3].

ولقد فُهم التتابع على أنه أسماء تتوالى على مُسمّى واحد، كما يتتابع الراكبون على مركوب واحد في محاولة لعقد الصلة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي،

---

(1) الترادف في اللغة: 67.

(2) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 152.

(3) التطور اللغوي التاريخي: 29.

فقيل: "المترادف ما كان معناه واحداً وأسماؤه كثيرة، وهو ضد المشترك، أخذا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأن المعنى مركوب، واللفظان راكبان عليه كالليث والأسد"[1]، وذلك معنى الرديف وليس الترادف؛ لأن المجرّد بخلاف المزيد؛ لأن الترادف تابع المؤثّر بالاستجابة من غير إكراه، وذلك بخلاف الرديف، كما أن المركوب هو اللفظ وليس المعنى؛ لأن اللفظ وعاء له يحلّ فيه، والظاهر هو اللفظ وليس المعنى، فإن في التتابع امتثالاً وسرعة استجابة ما ليس في التابع؛ لأنه مُكمّل لمتبوعه توضيحاً وتخصيصاً، ففي المصطلح تصرف وتزيد، حيث جعل التوافق والتقارب في المعاني مُطابقة، فهو من باب الاختلاف في الألفاظ والاتفاق في المعنى، وليس كل ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه هو من قبيل الترادف؛ لأن (تفاعل) تأتي لمعانٍ مختلفة، كالمشاركة بين اثنين فأكثر في الحدث، وبمعنى (افتعلت) وهو للمطاوعة، وبمعنى التكلّف، وهو التظاهر بالفعل، وبمعنى التدرّج في حصول الحدث، وبمعنى مطاوعة (فاعَل) مثل باعدته، أي أبعدته فتباعد، وتابعته فتتابع[2]، فترادف بمعنى أردفه فترادف، ومنه المصدر الترادف والوصف المترادف، والذي يُحدد جهته ومعناه بدقّه هو الشكل المُساق فيه الكلام مبدأً ونهاية بعلاقات جهاته النحوية، وما اكتسب من سوابقه ولواحقه وصيغته، وما زيد فيه أو حُذف منه، فقد يكون المُترادف مُشاركاً لغيره في الحدث أو مُطاوعاً له، أو مُتظاهراً به، أو مُكرهاً عليه، أو مُخصصاً لعموم، وقد يُستعمل دون مراعاة للفروق اللغوية، فقد "يستخف الناس ألفاظاً ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها، ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلاّ في موضع العقاب أو في موضع الفقر المُدقع والعجز الظاهر، والناس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة، وكذلك ذكر المطر؛ لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلاّ في موضع الانتقام، والعامّة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث... والجاري على أفواه العامة غير ذلك، لا يتفقّدون من الألفاظ ما هو

(1) التعريفات: 210.

(2) ينظر: أدب الكاتب: 358 ، عمدة الصرف: 38-39.

أحق بالذكر وأولى بالاستعمال"[1]. فليس الغيث بمعنى المطر مطابقاً، ولا السغب بمعنى الجوع كذلك، ولا المسغبة في قوله تعالى ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ [البلد: 14]، بمعنى الجوع، دون فرق، إذ قيل"والمسغبة والمقربة والمتربة: مفعلات من سغب: إذا جاع وقرب في النسب"[2]، بدلالة الزيادة، فإن الصيغة المزيدة ليست بمعنى المُجرّدة، وإن كان أصلهما واحداً، فليست المرحمة كالرحمة في الدلالة، والملاحظة اللغوية الوصفية التحليلية تختلف عن المعيارية، وجهل العامّة بالفروق الدقيقة بين الدلالات في الاستعمال، لا اختلاف لغات القبائل، ولا التطوّر الدلالي يكون مُبرراً للجمع العشوائي للمفردات، بحجّة أنها مترادفة، يقول ابن قتيبة (ت 276 هـ):"فما رأيت أحداً منهم يعرف فرق ما بين الوكع والكوع، ولا الحنف من الفدع، ولا اللمى من اللطع، فما أن رأيت هذا الشأن كل يوم إلى نقصان وخشيت أن يذهب رسمه ويعفو أثره، جعلت له حظّاً من عنايتي، وجزءً من تأليفي"[3].

ومن لا يُدقّق المعاني، ولا يُريد أن يعرف الأصول اللغوية للتفريق، يركن إلى التطوّر الدلالي فيجعله كالمجاز والمُعرب والدخيل واختلاف اللغات أثراً في ظاهرة الترادف؛ لأنه"لا يمكن تفسير وقوع الترادف بسبب بعينه، وذلك أن ثمّة أسباباً كثيرة لحدوثه، لكل منها أثره وطبيعته، وأهم سبب لوقوع الترادف، هو حقيقة التطور في الاستعمال لا التعدد في الوضع كما ذهب كثير من اللغويين القدماء والمُحدثين، كما أن للمعرب والدخيل واختلاف اللغات أثراً في ذلك أقل شأناً، وإذا ما توسّعنا في فكرة التطوّر اللغوي يمكننا القول أن الترادف كان نتيجة لهذا التطوّر بمعناه الواسع؛ لاقتران حدوثه بالظروف اللغوية عامة، وبالتطوّر الدلالي خاصّة. وعلى هذا يمكننا القول أن معظم المترادفات تفتقر إلى الأصالة"[4]، وذلك لأنه لم يُحدد معنى الترادف تحديداً دقيقاً،

---

(1) البيان والتبيين: 1/ 20.

(2) الكشّاف: 4/ 256.

(3) أدب الكاتب: 8.

(4) الترادف في اللغة: 305-306.

فلحقه ما ليس منه بسبب الخلط والاضطراب في النظر إلى وقوع كلمة بمعنى الأخرى تماماً. "فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد، فأبى المحققون أن يقولوا بذلك، وقال به من لا يتحقق المعاني"[1]؛ لأن كل واحد من اللفظين يُفيد ما لا يُفيده الآخر، وحتى البناء الواحد يخرج عن معناه إذا تغيّرت أو اختلفت حركة من حركات فائه أو عينه أو لامه، ففي قوله تعالى ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسۡتَوۡقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 17]. قال الزمخشري: "والمثل (بالفتح) في أصل كلامهم بمعنى المثل (بالكسر)، وهو النظير، يُقال مَثل ومِثل ومثيل كشَبه وشِبه وشبيه"[2]، وقد أنكر عليه الترادف بين المَثل والمِثل؛ "لأن المِثل (بالكسر) عبارة عن شبه المحسوس، وبفتحتها عبارة عن شبه المحسوس، وبفتحتها عبارة عن شبه المعاني المعقولة، فالإنسان مُخالف للأسد في صورته مُشبّه له في جرأته وحدّته، فيُقال للشجاع أسد، أي يُشبه الأسد في الجراة... ولو كان المِثل والمَثل سيان للزم التنافي بين قوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَىۡءٞ﴾[الشورى: 11]، وقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النحل: 60]، فإن الأولى نافية له، والثانية مُثبتة له"[3]، فكيف تعقب كلمة أخرى أو تُرادفها والمعنى واحد، لهذا قيل "وهذا يعني أن الترادف نوع من الترف اللغوي ليس ثابتاً في الألفاظ، قلّما تجود به اللغة بيُسر بسبب من تطوّر اللغة نفسها، وتغيّر معاني ألفاظها بمرور الزمن؛ ولأن من طبيعة اللغة توزيع الألفاظ على الاستعمالات المختلفة، وظهور التباين في دلالاتها على وجه العموم"[4].

إنّ الترادف بمعناه اللغوي حاجة وضرورة لغوية لإزالة الإشكال واللبس على المخاطب، وليس نوعاً من الترف الذي نقصد به التكثير؛ لأنه لا يقوم على دليل علمي، والخلاف في وقوع الظاهرة يعود إلى اختلاف اللغويين في المعنى اللغوي وتباين مناهجهم في المعالجة اللغوية للمفردات، وهي معالجة غير مُجدية؛ لأنها أوصال كيانات لغوية

(1) الفروق اللغوية: 13.

(2) الكشّاف: 1/ 195.

(3) البرهان في علوم القرآن: 1/ 490.

(4) الترادف في اللغة: 306.

مُتباعدة في بيئاتها وأوقاتها، ومختلفة في مقاماتها وظروفها وقدرات مُنتجها، وهي عرضة للتغيير دائماً، وهكذا حال الذين درسوا حروف المعاني، إذ خرجوا بالتعاقب، والحقيقة بخلاف ذلك؛ لأن الحرف أو الكلمة المفردة يكتسبان المعاني داخل التراكيب وليس خارجها، ولو كانت معانيها متطابقة لما صحّ العطف في المفردات التي ظن ترادفها، ومعلوم أن من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه ليصح عطف ما عُطف به عليه، إلاّ إذا عُلم أن الثاني ذُكر تفخيماً وأُفرد عمّا قبله تعظيماً، نحو عطف جبريل وميكائيل على الملائكة في قوله تعالى ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [البقرة: 98].

وقال بعض النحويين لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تُضاف علامة لكل واحد منهما، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطب، وليس من الحكمة وضع الأدلّة المشكلة، إلاّ أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علّة، ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلاّ ما شذّ وقلّ، وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلاّن على معنى واحد؛ لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه[1]، وكذلك البلاغة لا تحصل بسبب العلم بمفهومات الألفاظ، مثل أن الواو للجمع والفاء للتعقيب بغير التراخي، وثم له مع التراخي، و (إنْ) لكذا، و (إذا) لكذا، بل بسبب العلم بالمواضع التي تليق بها معاني هذه الحروف، حتى يضع المتكلّم كل واحد منها في الموضع الأليق به، ولنُؤكّد الآن ذلك زيادة تأكيد، فنقول: إن النظم لا يحصل في الكلمة الواحدة، بل في كلمات يُضمّ بعضها إلى بعض، وذلك النظم يعتبر فيه أحوال المفردات وأحوال انضمام بعضها إلى بعض، فأمّا أحوال المفردات فلا يخلو، إمّا أن يعتبر حال دلالة تلك الألفاظ أو حال دلالة أحوالها من حركاتها وسكناتها، وذلك هو الإعراب، وهذه أقسام ثلاثة ليس لها رابع، والنظم الكامل إنما يحصل إذا أُختير من هذه الأمور الثلاثة في كل موضع ما هو الأليق والأوفق[2]، ولعلّه قصد بالثالث البناء لغلبة

(1) الفروق اللغوية: 12.

(2) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 143-144.

الإعراب عليه، وثمّة دلالة رابعة، وهي دلالة الصيغة بحركاتها وسكناتها، ولكل حال منها دلالة، بدليل التصريف والاشتقاق والزيادة والحذف والتضمين والمطاوعة والنقل الوظيفي والمبالغة باستعمال المصادر وأسماء الآلة بدل الصفات،فإذا كان الرجل عدّة للشيء، قيل فيه (مفعل) مثل مرحم ومحرب، وإذا كان قوياً على الفعل، قيل (فعول) مثل صبور وشكور، وإذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت، قيل (فعّال) مثل علاّم وصبّار، وإذا كان ذلك عادةً له، قيل (مفعال) مثل معوان ومعطاء ومهداء، ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كلّه يفيد المبالغة فقط، وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة، تُفيد المعاني التي ذكرناها[1]، وذلك بالنقل الوظيفي لدلالة الصيغ على ما وُضعت له أصلاً، فاستعمال صيغ الآلة والحرفة لتكثير الحدث أو الذوات المُتصفة به إلى أقصى حد، حيث يبلغ به المتكلّم النهاية، فيصل إلى الغاية المطلوبة، إذ يكتسب أصل المادة بصياغته معنىً زائداً بحسب ما يُزاد عليه ونوعه، فلكل حرف مزيد دلالة توجّه الأصل نحو المراد منه فتنعقد صلات الصيغة التركيبية بموجبه، فليس المجرّد من الأفعال كالمزيد، كما أن المزيد بحرف ليس كالمزيد بحرفين أو أكثر، وكذلك تصريفاتها وما اشتقّ منها ومصادرها وأسماؤها والمُشترك منها بخلاف غيره، نحو (فعيل) و (فعول)، والمنقول يتضمّن من المعنى أكثر مما تضمّنه أولاً، نحو (مِفعل) و (مَفعلة) و (مِفعال) حتى تكون الذات الموصوفة قيداً للحدث بعد أن كان الحدث قيداً لها، كما في الصفات، وقد تكون الزيادة في الوصف ذاته أو الزيادة في عدد الموصوفين به، وذلكأن صيغ المبالغة قسمان: أحدهما ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل، والثاني: ما تحصل المبالغة فيه بحسب تعدد المفعولات، ولاشك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة مُتعددين، وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى ويرتفع الإشكال، ولهذا قال بعضهم في (حكيم): معنى المبالغة فيه تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع[2]، فإن الإشكال في وصول الحدث إلى أقصى مُنتهاه، ولا نهاية تحد أوصاف الله تعالى، فلذلك تفهم الصيغ

(1) الفروق اللغوية: 12-13.

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 507-508.

والمفردات عموماً ضمن سياقاتها، ولا تجرّد عنها لاكتسابها فيها على ما يوجهها بعلاقات ترتبط بمبدأ الكلام وختامه، وما الصيغ وما يلحقها من سوابق ولواحق وإسناد أو نسبة أو تنوين إلاّ دلائل على معنى الكلام إثباتاً أو نفياً وخبراً أو استخباراً أو إنشاءً ونحوها، فلا يحكم على أيّة ظاهرة لغوية إلاّ من خلال نظم الكلام بأجمعه بدليل التفريق بين الظواهر بالاستعمال، وأمّا ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها فأشياء كثيرة، منها اختلاف ما يُستعمل عليه اللفظان اللذان يُراد الفرق بين معنييهما، ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما، ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان، ومنها اعتبار الحروف التي تعدّى بها الأفعال، ومنها اعتبار النقيض، ومنها اعتبار الاشتقاق، ومنها ما يوجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يُقاربه، ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة[1]، والأشياء الكثيرة التي تفرق بين المعاني لا يمكن أن تُظهرها الألفاظ بمفردها ولا الأمثلة التي تُضرب توضيحاً لقاعدة ما، بل ما سيق الكلام بجملته لأجله، وما نسق على مبدئه، وما ختم به بدليل الفاصلة القرآنية والسجعة في النثر والقافية في الشعر، وما غلب في الاستعمال تلبيةً لحاجة ما سواء كانت للمنتج أم للمتلقي، وما يهم المخاطب أولاً تحقيق الخبر وتمام وقوعه أو حدوثه، ومعرفة الغاية منه أو الغرض من عقده، والكشف عن مقصوده، ولا يحصل ذلك إلاّ بمراعاة جميع جهات الخطاب، وربط آخره بأوله، بدليل كثرة أساليب الخطاب والجواب، واعتماد الزيادة والحذف والإطناب والإيجاز والحقيقة والمجاز والتوكيد باختلاف أنواعه بحسب المقامات وظروف الكلام، وأحوال المتكلمين وقدراتهم وحُسن اختيارهم لمفردات التراكيب؛ لأن الأحكام الفردية ثابتة عرفاً، والفصاحة لا تعود إليها، بل تعود إلى ترتيبها في النظم، وهو أمر فردي، في حين أن ترتيب حروف الكلمة أمر وضعي، كما أن التفسير ليس كالمفسّر؛ لأنه أمر معنوي والتفسير لفظي، يدل على ذلك أن الكناية أبلغ من الإفصاح والاستعارة أوقع في القلوب من التصريح بالتشبيه؛ لأن فيها إخراج الذات المشبّهة من حيز التوهّم إلى القطع في أنها المشبّه به، فتُفيد المبالغة بالمعنى، كالإخبار بالمصدر عن الذات تجسيماً لها

---

(1) الفروق اللغوية: 14.

منه، ومن ظن أن التفسير مرادف للمُفسّر جعل الفصاحة في الألفاظ دون المعاني، مُستدلّين بالبدائل اللفظية المُفسّرة لأبيات مُختارة للحطيئة والبحتري والمتنبي، ظانين أنها مترادفة، كالشح والبخل والعلة والمرض ومساعدي ومعاوني، ويروع ويخوف واقعد واجلس، لما وجدوا تفاوتاً بين المعاني، وذلك التفاوت بسبب أن المفردات التي أبدل بعضها ببعض غير مُترادفة، أما الأول فلأنّ الشح هو شدّة البخل، ولذلك قالوا: زيد شحاح إذا لم يور ناراً، والمبالغة غير لائقة ببيت البحتري، يدل عليه أنّا إذا نظرنا إلى بيت أبي نواس:

وهُوَ بالمَالِ جَوَادٌ وَهو بالعرضِ شَحِيح

وجدنا للفظة (الشحيح) فيه قبولاً في النفس، بحيث لو قال (وهو بالعرض بخيل) لم يكن كذلك؛ لأن الموضع موضع مبالغة من حيث كان الغرض من البخل بالعرض صيانته، فلمّا جعله شديد البُخل به كان قد جعله شديد الصون له، وفي كلام الناس هو أشح بدينه ومروءته من ذلك، وأما امتناع إبدال موافقي بمساعدي فلان المساعدة إنما تُستعمل فيما إذا حمل الإنسان نفسه على فعل من أجل صاحبه، يدلك عليه أنه يصلح (يوافق) فيما لا يصلح فيه (يُساعد)... أو ما كبلت نفسي في موضع قيدت فسبب قبحه أن الكبل القيد الثقيل الذي تقيد به اللصوص، يُقال أتى به مكبّلاً، وهو لا يصلح أن يُستعار إلاّ في الموضع المكروه... وأما يخيف في يروع فالفرق بينهما أن راع يدل على هزّة وقلق يعرض في قلب الإنسان من شيء يرد عليه ويظهر له بغتة، وإن كان قد يكون عن خوف فليس هو نفس الخوف، يدل عليه قولهم راعني حسنه بمعنى أعجبني، ولولا ما ذُكر لما جاز ذلك؛ لأن استحسان الشيء لا يقتضي الخوف، وأما وما بك مرضة فظاهر الركاكة؛ لأنه يُقال مرض مرضة أي مرة، ويُقال هو صحيح ما به علّة ولا يُقال ما به مرضة[1].

إنّ الفتحة الاستبدالية تكشف عن حقيقة أصل الوضع ولا تتبع ما تؤدّيه عناصر المفردة من وظائف صوتية وتشكيلية وصرفية ونحوية؛ لأن المعنى الإفرادي يحلل بحسب

(1) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 52-53.

الوظائف التي تنهض بها عناصر المعنى المركّب من دلالات معجمية وصرفية ونحوية؛ لأن اللغة مترابطة العناصر والعلاقات، وإن تغيّر الدلالة من عصرٍ إلى عصر ليس إلاّ ربط الفكرة بصيغة جديدة، أو ربط الصيغة بفكرة جديدة"(1)، فلا ثبات لدلالة كلمة على ما وضعت له، كما أنها تختلف من سياق إلى آخر،"فلو أن صيغتين مُتّحدتي الشكل اتحاداً تاماً أريد بهما أن تدل كل منهما على معنى يختلف عن معنى الأخرى لتعذّر هذا الاختلاف في الدلالة، وأصبحنا بحاجة ماسة إلى وسائل غير صرفية في تحديد هذه الدلالة، ومن هذه الوسائل معونة السياق كالذي يحدث في صيغة (فَعْل) كـ(عَدْل)، إذ تدل أحياناً على معنى المصدر وأحياناً أخرى على معنى الصفة المشبّهة، ولكن السياق، وهو وسيلة نحوية غير صرفية يدخل في تحديد المعنى الصرفي المراد عند الحاجة، الأصل إذاً أن تدل الصيغة من صيغ المنظمة الصرفية على معناها أولاً بنفسها، وثانياً بسبب الاختلاف بينها وبين الصيغ الأخرى، وتلك هي النقطة التي تعتمد فيها على التحديد السلبي للمعنى عن طريق القيم الخلافية، فتقول مثلاً إن لصيغة (فاعل) معنىً صرفياً معيناً، أما جانبه الإيجابي فيأتي عن طريق شكل الصيغة وكونها كما هي، وأما جانبه السلبي أو قيمته الخلافية فهو أنه ليس مفعولاً ولا منفعلاً ولا مستفعلاً ولا غير ذلك"(2).

إنّ الصيغة بمفردها تحتمل المعاني الإيجابية من خلال صورتها وهيأتها، كما تحتمل المعاني السلبية، إذ تتحدد بحسب ما تزيده في الاستعمال، فإن (فاعل) قد تأتي بمعنى مفعول أو تدل على النسب، أو تأتي بمعنى المصدر أو بمعنى الاسمية أو يغلب عليها معنى الفعلية، ولا يقطع في هذه الاحتمالات إلاّ ما يلحقها من سوابق ولواحق، ويعني بالمعنى الإيجابي المفهوم من ظاهر الصيغة، ودلالتها الأصلية، وأما السلبي فهو مخالفتها لغيرها من الصيغ، وهو بذلك لم يخرج على ما تفيده الصيغة أصلاً، فليس القصد سلبياً بل هو إيجابي أيضاً، إذ المفهوم من السلب الخروج عن المعنى الأصلي، ومُخالفتها لغيرها لا يُعدّ سلباً؛ لأن المدلول لم يتغيّر، وهو الذي يفصل بين الصيغ المختلفة، فإذا جاءت

(1) مناهج البحث في اللغة: 275.

(2) اللغة بين المعيارية والوصفية: 181-182.

(فاعل) بمعنى (مفعول) فإن ذلك يُعدّ سلباً لمعنى صدور الحدث؛ لأنها تعني وقوعه لا صدوره، وكذلك إذا جاءت بمعنى المنسوب إليه أو بمعنى المبالغة في الوصف إذا كانت بمعنى المصدر، إذ تتحوّل فيه الذات المشخّصة إلى معنى، وفي ذلك سلب للذات المقيّدة بالحدث، ويصبح المعنى بالعكس، وهو الحدث المقيّد بالذات، فإن القيمة الظاهرة للصيغة تخالف المقصود منها؛ لأن الصورة الشكلية ترتبط بفكرة الأصالة فيها، فلا ترادف الصيغة في موضعها ذاتها في موضع آخر، ولكل سياق حكم يختلف عن غيره وإن كان شكل الصيغة واحداً، إذ تكتسب الصيغة في سياقها الأول معنىً تركيبياً زائداً على المعنى الأصلي، والزائد لا يمحو الأصل تماماً لطروئه عليه، ولكن يوجهه بحسب المراد باحتمالات توسّع دلالته وتكسبه علاقات جديدة، مما يُعدّ إيجابياً لا سلبياً، فإذا كان القصد مخالفاً للقيمة الظاهرية فلا يصح الترادف بالمعنى الاتحادي الذي فهمه المحدثون من اللغويين؛ لأن الاستجابة مختلفة لاختلاف القصد، وقد أثبت التحليل اللغوي للمفردات، أنها تجمع وظائف عناصر مختلفة، كالقصد والقيمة والمدلول عليه والعاطفة، لأننا "حينما نتكلّم عن قيمة الكلمة نفكر قبل كل شيء في ما يجعلها تدل على فكرة، وهذه جهة من جهات القيمة على أي حال، ولكن ما الفرق بين هذه القيمة وبين القصد، وهل يصحّ أن تكون هاتان الكلمتان مترادفتين؟ إن دي سوسور لا يعتقد ذلك، فالقيمة من ناحيتها الفكرية عنصر من عناصر القصد بلا شك"[1].

فإذا كانت القيمة عنصراً من عناصر القصد، فإن العناصر الأخرى لا تطابقها وبخاصة المدلول عليه والعاطفة؛ لأنهما غير ثابتين لأيّة صيغة؛ لأن التحليل اللغوي يدخل فيه حال المتكلم والسامع والرمز والمقصود، وهي لا تتطابق في القصد بصيغة واحدة في الاستعمالات المختلفة للشخص الواحد، لاختلاف أحواله وتباين المقاصد واختلاف السامعين، وإن كان الرمز واحداً؛ لأنه جزء بنّاء مُتكامل من الأنظمة الصوتية والتشكيلية والصرفية والنحوية؛ لأنّ "أي نموذج في اللغة سواء أكان نموذجاً صوتياً أم صرفياً أم نحوياً أم غير ذلك، لابدّ إذاً أن يكون نتيجة تعارف، وهو بوصفه وحدة من

(1) مناهج البحث في اللغة: 278.

وحدات نظام مكوّن منه ومن غيره من النماذج، لا يمكن أن يكون فردياً، ولقد سبق قولنا إن في اللغة جانبين أحدهما شخصي والآخر نوعي، أو بعبارة أخرى يرجع أحدهما إلى شخصية الفرد، ويرجع الآخر إلى الطابع التنظيمي للغة، أو بعبارة ثالثة يوصف أحدهما بالذاتية والآخر بالموضوعية، أو بعبارة أخيرة أحدهما فردي والآخر اجتماعي[1].

إنّ التعارف ليس نوعاً من التفريق بين الشخصي والنوعي، أو بين الذاتي والموضوعي، أو بين الفردي والاجتماعي، كما أنه ليس فرقاً بين الكلام واللغة، بل هو يصلح للتفريق بين لغة وأخرى أو بين اللغة المشتركة واللهجة، أما في الوحدة اللغوية سواء أكانت فردية أم مركّبة فإن التعارف كفيل ببيانها لأصحاب اللغة الواحدة، ولكن التفريق يكمن في الغرض الذي استُعملت له، والأغراض كثيرة ومتباينة، والتراكيب لا تضبط بالعرف وحده؛ لأنها فردية بحسب المنتج والمقام والحال، والغرض من التفريق بيان المراد ووضوح الغاية من الكلام عموماً، وذلك بتتبّع الآتي:

النغمة والضبط الصوتي أو النبر، فإنهما لا يتطابقان لصيغة واحدة في استعمالين مختلفين، وإن اتحدا في التشكيل الصوتي، فلكل استعمال نغمة تناسب الغرض بدليل اختلاف الأساليب، وخروج الاسلوب الواحد عمّا تعورف عليه كخروج الخبر إلى الطلب وبالعكس والنفي إلى الإثبات والنداء إلى التخصيص والاستفهام إلى التقرير والقسم إلى التوكيد، وغير ذلك كثير.

اختلاف المواضع التي تقع فيها المفردة الواحدة، فإن ذلك يحملها المعاني المختلفة.

المجاورة الصوتية، إذ تحصل تغيرات صوتية إدغاماً أو إبدالاً أو مداً أو قطعاً للصوت أو إمالة ونحو ذلك، مما يُكسب الكلمة الواحدة معاني جديدة بالتركيب.

الزيادة والحذف والتضمين بسبب السوابق واللواحق، ولكل حرف مزيد أو محذوف معنى مختلف عن الآخر، وكذلك حروف التعدية والجر.

---

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية: 184.

إنّ القاعدة النحوية بخلاف العرف، فإنها استقرائية، وهي نتاج الباحث وليس العرف، وهي لا تفرض شيئاً بل تصف؛ لأن اللغة قبل القاعدة، وليست التراكيب نتيجة التعارف، بل نتيجة التواصل للحاجة إلى الفهم والإفهام، وهما لا يعرفان إلاّ بعد الكلام وليس قبله.

إنّ الطابع التنظيمي للغة يراعي الفروق المعنوية للمفردة في نظمها المختلفة، وليس منفصلاً عنها؛ لأنها وجدت لبيان المراد بدقّة، وليس جامداً في قوالب يرددها الجميع بلا تفريق.

إنّ التنغيم والنبر والصياغة والتركيب ونحوها نتيجة استجابة لأمر ما يستدعيها بحسب المواقف والأحوال، وليس نتيجة تعارف؛ لأن السامع أو المتلقّي ينتظر تحقيق الخبر أو عدمه، وذلك بتتابع النسق فيما بني على مبدأ الكلام وختامه، ومن ذلك ظهر الترادف في اللغة.

لا يمكن إلغاء الفردية في أي مثال لغوي؛ لأن الكلام فردي سواء أكان منطوقاً أم مُقيّداً، ويتم ذلك بالاكتساب والتقليد ثم بالكفاية اللغوية بحسب الحاجة، والقدرة على الإبداع، والمحاكاة دليل الفردية، وكذلك النسج على المنوال، والصناعة اللغوية والتكسّب وحب الظهور، وطلب الغلبة.

إنّ للغة منطقها الخاص بها، وبه تختلف عن غيرها، فلا تعامل إلاّ على أساس الجمع بين الشخصي والنوعي والفردي والتنظيمي والذاتي والموضوعي، والفردي والاجتماعي لارتباط أحدهما بالآخر، ولا يمكن وضع الحدود المانعة بينهما، فإن الشخصي مُلازم للنوعي؛ لأنه لا يكون إلاّ نوعياً، وكذلك الفردي لابد أن يكون تنظيمياً، والذاتي من الموضوعي، كما أن الفردي لابد أن يكون اجتماعياً؛ لأنه يتعامل مع نفسه، وكذلك الكلام لغة، واللغة في الاستعمال لابد أن تكون فردية؛ لأن الناس لا يتكلمون دفعة واحدة في آنٍ واحد في كل الأحوال، كما أن المجتمع ينتظر من المتكلم الفائدة وتحقيق ما يخبر به، وذلك بتتابع مفرداته ومقاطعه ووقفاته وابتداءاته واستئنافه، فليس جانبا اللغة مُنفصلين تماماً، كما يشعر التفريق بينهما؛ لأن قيمة الواحد منها متوقفة على وجود الآخر، لارتباط الفكرة بالرمز وذلك بالتداعي، فأحدهما يستدعي الآخر.

إنّ الترادف بمفهومه اللغوي وليس بمفهومه الاصطلاحي، يدل على تمثيل الإرادة والاستجابة الطوعية بالامتثال والتحقيق، ودلائله النغمة الصوتية الدالة على الإرادة في النداء والاستفهام والعرض والتحضيض، وفي الصيغ الصرفية الدالة على مطاوعة الإرادة وأحرف الزيادة أو الحذف منها وحروف التوكيد والجواب والعطف ونحوها نتيجة تنفيذ الإرادة وليس التعارف، والتفريق الذي يهم اللغوي يكون بين الإرادة وتنفيذها بالطواعية أو بالإكراه، وبالسرعة أو بالتدرّج، وبالحب أو بالبُغض.

لا يقتصر العرف اللغوي على أسماء الأشياء المادية أو المعنوية، بل يقتضي تعرّف أحوالها المختلفة للتفريق فيما بينها، من خلال أحوالها المتباينة، والشيء يوجد على صفة ما، ثمّ تتابع صفاته بمرور الزمن، وقد تغلب صفة من صفاته لداعٍ يقوّيها على غيرها، فتحل محل اسمه، فيظن أنه رديفه، والوصف الغالب ليس كالاسم؛ لاختلاف الدلالة بينهما، فإن الاسم يدل على مُسمّاه غير مُرتبط بصفته؛ لأنه علّق عليه من غيره، في حين أن الوصف الغالب صدر منه أولاً، ثم غلب عليه فاختص به دون غيره، فإن الاسم يُطلق والوصف يصدر، ثم يُتداول ويُشتهر، ولا يتعارف بعد الاستعمال، فالتعارف نتيجة الاستعمال وليس العكس صحيحاً.

إنّ التفريق بين المترادفات اصطلاحاً يكشف عن الفرق بين الاسم والصفة، والوصف العام والغالب والذاتي والموضوعي والفردي والاجتماعي والشخصي والنوعي.

لا يفصل بين الصوت وتشكيله ولا بين المثال الصرفي والنحوي، إذ لا قيمة عرفية للمثال وحدهُ مُنعزلاً عن سياقه أو مُنسلخاً عن جسده المتكامل، فكيف يتعارف ما كان فارغاً من الدلالة؟ إن الأمثلة تصدر وتبعاً لجودتها ينسج على منوالها، فتعرف بحسن سبكها وجزالة مفرداتها وانسجام تنغيمها، وعلو مرتبتها، وغير ذلك.

إنّ دلالة الكلام قائمة على ما تؤديه أجزاؤه التي تُشكّلها منها، وعلى وظائفها فيه، لارتباطها بعلاقات تمثّل طابعه التنظيمي، وهي تتناسق مع بعضها بحسب وظائفها، مكوّنة معناه العام، وذلك بدراسة وحداته، وهي مرتبطة بجهاته النحوية، فليس ثمّة نموذج صوتي مُنفصل، ولا صرفي ولا نحوي ولا غير ذلك، وإنما هي جهات ووظائف ودلائل

على المعنى العام المُفيد فائدة تامّة تكون وافية بالمقصود من الكلام أصلاً، فلا عبرة للنماذج أو الأمثلة المصنوعة إلاّ في مجال التعليم تسهيلاً على المتعلّم، أما البحث اللغوي فيدرس المعاني بالأدلة مجتمعة في كيانها المنظم لها، وليست خارجه في أشكال هامدة لا روح فيها.

إنّ الترادف يجمع بين المتكلم والسامع، أو بين صاحب الإرادة ومنفّذها، بدلائل التشكيل الصوتي والصياغة الصرفية ،والروابط النحوية، إذ يعرف المتلقي حصول الأمر وبلوغ المتكلم غايته، كما يكشف حال المأمور ومدّة تنفيذه من خلال الصيغة، كما تظهر مكانة الآمر من خلال سرعة الامتثال، وذلك بتجميع الدلائل، وهي في نظامها، ومقابلة الفكرة برمزها المنظوم في سياق الكلام، وليس على شكل نماذج منفصلة صوتياً أو صرفياً أو نحوياً، فهي بمجموعها تدل على المراد، ولا تكون نتيجة التعارف، بل يكون التعارف نتيجة لاجتماعها في نظام لغوي معلومة مفرداته عرفاً وليس نظماً؛ لأن ذلك بحسب الناظم.

إنّ مناهج التقطيع المعنوي قديماً وحديثاً لم تفسد المعنى العام فحسب، بل منعت الدارسين الإطلاع على الحقائق اللغوية، وحرمتهم الوصول إلى مناهلها النقية لتعسفهم الطريق بالتحمل والخلط والتساهل في الجمع العشوائي للألفاظ، وحشر الظواهر اللغوية دون قيد ضابط يفصل بينها، فظهر الكثير من التداخل والوضع والوهم والتزيد والمغالاة والتحيل بغية إخراج المصنّفات التي أسرفت في جمع المفردات المختلفة على أنها ظواهر لغوية تعالج اللفظ والمعنى سواء أكان اللفظ ضداً أم مشتركاً أم مترادفاً بلا استقراء دقيق لمفردات الظاهرة زماناً ومكاناً وصياغةً ووظيفةً في التراكيب والأحوال والمقامات المختلفة، ومن ذلك الترادف، إذ بدا الخلط الكثير الذي وقع فيه الذين وضعوا معجمات خاصة بالترادف، سواء كانوا قدامى أم مُحدثين، إذ أنهم أغفلوا هذه الأمور- أي التصحيف والتحريف والإبدال والقلب- في جمعهم للألفاظ المترادفة، مما نجم عنه ازدحام تلك المعجمات بما هو مترادف حقاً، وما هو ليس منه البتّة، كأن يكون من باب التطور الصوتي أو الخطأ والوهم أو التصحيف والتحريف، أو من قبيل الألفاظ المتقاربة في المعنى، أو من قبيل التراكيب والتعبيرات لا المفردات، كما أنهم لم يراعوا اتحاد الألفاظ

المترادفة ببيئة معينة واستعمالها الفعلي، من غير تقييد لها بزمان ومكان معينين، إضافة إلى إهمالهم التطوّر الدلالي وأثره في حدوث الترادف أو في تباينه بمرور الزمن، وكأن الترادف حقيقة ثابتة مطلقة في ألفاظ اللغة، فكان طبيعياً أن تكثر المترادفات لديهم نتيجة هذا الخلط ولابتعادهم عن المفهوم الدقيق للترادف، ولنظرتهم المنهجية الخطأ في التصنيف فيه على هذا النحو[1].

وفيما ورد ذكره نظر من وجوه:

إنّ المترادف الذي رآه حقاً هو ما اصطلحوا عليه في تسمية الألفاظ التي تتوالى على معنى واحد أو مُسمّى واحد، فوقع بما عاب غيره عليه، إذ عوّل على المعنى الحقيقي للترادف في اللغة، وهو ركوب أحد خلف آخر، ولم يعتمد معنى التتابع، وهو المعنى الذي يكشف حقيقة الترادف؛ لأن التابع غير المتبوع، وهما شخصان مختلفان وإن اجتمعا على مركوب واحد، كما أنهما غير مركوبهما.

لا يمكن اتحاد ألفاظ مختلفة في أوزانها وتشكيلاتها الصوتية بالمعنى، فلكل بناء معنى مختلف تماماً عن غيره بدليل تغيّر معناه بتغيير حركة فيه أو زيادة حرف أو أكثر عليه أو الحذف منه، أما مجيء بناء بمعنى آخر فلغرض المبالغة لتحمّله معنى الأصل وزيادة، أو بالنقل الوظيفي كاستعمال أسماء الآلة للوصف وأبنية جموع التكسير والمصادر، فقديؤتى بالجمع على وزن مصدر فعله كالحضور والسجود والقعود والقيام والصيام، ويكون للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل، وإنما جيء بالجمع على وزن مصدره للإشارة إلى هذا الأمر[2].

لا علاقة للتطور الصوتي أو الخطأ أو التصحيف والتحريف بالمعنى الحقيقي للترادف؛ لأنه ليس من باب الأسماء الدالة على مُسمّياتها، بل من باب الأفعال وما جرى مجراها، إذ الفعل يتابع فعلاً آخر للدلالة على المطاوعة، والمرادف هو المتابع طوعاً لمتبوعه، فإذا داوم المتابعة واشتهر بها، صار وصفاً غالباً فيجري مجرى الأسماء، فيكون

---

(1) الترادف في اللغة: 301.

(2) معاني الأبنية في العربية: 159.

رديفاً مُلازماً لاسم متبوعه؛ لأن الوصف في حقيقته فعل مُبالغ فيه، ولأجل الإفادة المعنوية فإن أصلها عائد إلى انتقال الذهن من مفهوم اللفظ إلى ما يلازمه من اللوازم، ثم اللوازم كثيرة، وهي تارة تكون قريبة، وتارة تكون بعيدة، لا جرم صح تأدية المعنى الواحد بطرق كثيرة، وصحّ في تلك الطرق أن يكون بعضها أكمل من بعض في إفادة ذلك المعنى وتأديته، وبعضها أنقص وأضعف"[1].

ومن لوازم الإرادة والطلب بيان تحقيقهما للسامع؛ لأن المعنى المفيد لا يتم باللفظ ذاته، بل بطريقة ما بُني عليه وأسلوب تناوله، والتطور الصوتي إبدالاً كان أو إعلالاً أو قلباً مكانياً ليس من الترادف في شيء، لارتباط صورة الكلمة بمعناها ووظيفتها، ولكل شكل منها دلالة يختص بها، ويدل على ذلك دلالة أسماء المعاني من المصادر والصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة، كما أن الإبدال والإعلال والقلب المكاني ونحوها ليست تغيرات شكلية لا مساس لها بتغيّر المعاني، وليست من قبيل التطوّر الصوتي، كما قال براجشتراسر: "هذه التغيّرات كلها مما سماه القدماء العرب أصولاً مُطردة، ونحن نُسمّيه قوانين صوتية"[2]، بل هي تغيّرات مقصودة لاستيفاء الدقّة في المعاني، فإن الأصل الواحد يأخذ بالتشكيل مساحة واسعة منها، وليست هذه التغيرات ظاهرية فحسب، كما قيل، "وإنما هي كلمات كانت ذات أصل واحد، ثم تطورت صورتها بسبب من عوامل التطور الصوتي، وما هذا الاختلاف الذي يبدو في صورة الكلمة الواحدة إلاّ اختلاف ظاهري، وقد أصاب المحققون من المُحدثين كثيراً حين اشترطوا لتحقق وقوع الترادف ألاّ يكون أحد اللفظين نتيجة تطوّر صوتي للفظ الآخر، وعدّوا أمثال هذه الكلمات مُترادفات وهمية"[3].

إنّ الأصل الواحد يعني الاشتراك في أصل المعنى، ولا يعني الاتحاد بالمعنى، فلكل صيغة معنى مختلف عن صيغة أخرى، ولا يعوّل في ذلك على التطور الصوتي لاستحالة

(1) نهاية الإعجاز في دراية الإيجاز: 41.

(2) التطور النحوي للغة العربية: 16.

(3) الترادف في اللغة: 284.

ضبطه زماناً ومكاناً، وقد وجد المحدثون فيه مخرجاً من تتبّع دلالات التغيير الصوتي، حتى قالوا: "نستطيع أن نقرر أن ما يُسمّى في كتب اللغة والنحو (لغة) من الاستعمالات غير المألوفة، أو قُل غير الصحيحة، تلك الاستعمالات التي نُسبت إلى هذيل أو عقيل أو أسد أو طيء أو غير هؤلاء، لم يكن إلاّ من قبيل هذا التطوّر في اللغة، ثم نُسب اعتباطاً لفئة معيّنة من الناس"[1].

إنّ الاعتباطية يمكن أن تُنسب إلى أصل الوضع وليس إلى التغييرات في صور الأصول، وقيل في ذلك أيضاً: "حين نستعرض تلك الكلمات التي فُسّرت على أنها من الإبدال حيناً، أو من تبادل اللهجات حيناً آخر، لا نشك لحظةً في أنها جميعاً نتيجة التطوّر الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نُطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها، نستطيع أن نُفسّرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطوّرٌ عنها"[2]، وليس كذلك، فإن أدنى تغيير يتبعه تغيير في المعنى، ويحوّل البناء إلى كلمة أخرى، من ذلك تحريك الساكن، فإن "الفرق بين المَيْل والمَيَل أن المَيْل مصدر، ويُستعمل فيما يرى وفيما لا يرى، مثل ميلك إلى فلان، ومال الحائط مَيْلاً، و(مَيَل) بالتحريك اسم يُستعمل فيما يرى خاصة، تقول في العود مَيَل، وفي فلان مَيَل، إذا كان يميل في أحد الجانبين من خلقه"[3]، أو تغيير حركة في البناء "كالضَرّ والضُرّ، فهو بالفتح الضرر في كل شيء، وبالضم الضرر في النفس من مرض وهُزال، قال تعالى ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [الأنبياء: 83]، وقال تعالى ﴿ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ﴾ [الرعد: 16]، فالضر عام مقابل النفع فرق بين البناءين لافتراق المعنيين"[4].

---

(1) التطور اللغوي التاريخي: 23.

(2) من أسرار اللغة: 75.

(3) الفروق اللغوية: 176.

(4) معاني الأبنية في العربية: 19- 20.

وكذلك الإبدال والإعلال والزيادة والحذف، فإن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلاّ لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه، وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء، وإليه أشار المبرّد في تفسير قوله تعالى ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]، قال: فعطف (شِرْعَة) على منهاج؛ لأن الشرعة لأول الشيء، والمنهاج لمعظمه ومُتّسعه واستشهد على ذلك بقولهم: شرع فلان في كذا إذا ابتدأه، وأنهج البلى في الثوب إذا اتّسع فيه. قال: ويعطف الشيء على الشيء وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد إذا كان في أحدهما خلاف للآخر، فأمّا إذا أريد بالثاني ما أُريد بالأول فعطف أحدهما على الآخر خطأ لا تقول جاءني زيد وأبو عبد الله إذا كان زيد هو أبو عبد الله[1].

فليس من الصواب قصر العلاقة بين كلمتين من أصل واحد وبينهما اختلاف في البناء على التطوّر الصوتي، لذلك لا يمكن عدّ مثل هذه الألفاظ المبدلة أو المقلوبة أو التي فيها اختلاف طفيف في البنية أو الحركات من المترادفات، خلافاً لمن ذهب من القدامى إلى ذلك، متوهمين أنها لغات مختلفة لمعانٍ مُتفقة، وخلافاً لمن تابعهم من المحدثين، وهذا أحد أسباب مغالاة القائلين بالترادف وإسرافهم فيه بعدهم هذه الكلمات من المترادفات، وهي ليست منه بمعنى الترادف الدقيق، وإذا ما علمنا أن هناك العشرات من هذا الضرب من الألفاظ، وأن الكلمة الواحدة قد تختلف بنيتها فتتعدد صورها، فتبلغ عشراً أو أكثر أدركنا ما لهذا السبب من أثر في كثرة الترادف في العربية[2]. وحال هؤلاء كحال القائلين بتعاقب الجموع وحروف الجر والأبنية الصرفية، وإذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعاني، فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون كذلك، ولهذا المعنى أيضاً قال المحققون من أهل العربية أن حروف الجر لا تتعاقب، حتى قال ابن درستويه في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها، والقول بخلاف ما يوجبه العقل والقياس، وذلك أنها إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها، ووقع كل واحد منهما بمعنى

(1) الفروق اللغوية: 11.

(2) الترادف في اللغة: 287.

الآخر، فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنىً واحد، فأبى المحققون أن يقولوا بذلك، وقال به من لا يتحقق المعاني[1]؛ وذلك لأنهم لم يكونوا يهدفون من وراء ذلك إلى غاية لغوية بقدر ما هو منافسة في المفاخرة والمباهاة بجمع الأسماء الكثيرة للشيء الواحد، فلم يتحرّج بعضهم من القول أنه يعرف للشيء العشرات أو المئات من الأسماء، جاعلين من ذلك آية على سعة حفظهم ومعرفتهم اللغوية، كما جعلوا منها مأثرة للعربية وسمة انفردت بها على بقية اللغات، وللتدليل على أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها، وأن هذه مما اختصّت به دون سواها... ومن أجل هذا راحوا يجمعون مختلف الألفاظ للشيء الواحد حتى وإن كانت متقاربة في المعنى أو من باب المشترك اللفظي أو مما اختلفت صورها اختلافاً طفيفاً أو مما هو من صفات الشيء وأنواعه، أو ما كان مهجوراً مماتاً، أو من الألفاظ الغريبة أو النادرة أو التي ليست بثبت، ولم ترد عن العرب، فكان أن تزيدوا فيها كثيراً وأغربوا جاعلين من ذلك مسألة تعجيزية أضفوها على اللغة وعلى أنفسهم من أجل شهرة أو حظوة أو حباً في المبالغة[2].

إنّ اللمحات البيانية البديعة تظهر في المقابلات والموازنات بين الأبنية في كياناتها التعبيرية بمنهجية تعتمد الفروق اللغوية وتنأى عن التقليد؛ لأن اختلاف المعاني هو السبب في تعدد واختلاف المصادر والصفات والأفعال، وفي اختلاف أوزانها وسوابقها ولواحقها ومتعلقاتها، بدليل اختلاف معاني البناء الواحد باختلاف التراكيب والأساليب، وكذلك الأسماء في تثنيتها وجمعها وتصغيرها والنسب إليها وتذكيرها وتأنيثها وتعريفها وتنكيرها وإضافتها، وذلك يتطلّب التحقق بعد الشك في تقارب المعاني أو تباعدها؛ لأن الفرق بين العالم والمتحقق أن المتحقق هو المتطلّب حق المعنى حتى يدركه كقولك تعلّم أي أطلب العلم، وقيل التحقق لا يكون إلاّ بعد شك تقول تحققت ما قلته فيُفيد ذلك أنك عرفته بعد شك فيه[3].

(1) الفروق اللغوية: 13.

(2) الترادف في اللغة: 287- 288.

(3) الفروق اللغوية: 65.

فإنّ طلب المعنى يبدأ بأصغر وحدة لغوية، وهي الكلمة، ثم يجمع في أصغر وحدة كلامية، وهي الجملة بحسب منهج لغوي يصل إلى بيان مقصود الكلام بأجمعه بدلائل لغوية. أما المنهج الجمعي للقطع المتناثرة زماناً ومكاناً ومقاماً وقصداً فلا يستدل به على ظاهرة ما سوى الجمع؛ لأنّ الكلام نوع من الدراما التي تحتاج على الأقل إلى اثنين من الممثلين، والى منظر أو موقف خاص، والى عقدة أو شيء مقصود والى كلمات مُرتجلة[1]، فإن الاستعمال يوجه المفردة الوجهة المطلوبة منها، أو يرتجل وحدات مناسبة للموقف، ومن شروط تحقق وقوع الترادف الاتحاد في البيئة اللغوية والاتحاد في العصر، أي أن تكون الألفاظ المترادفة مقيدة بزمان ومكان معينين، غير أن القدامى أغفلوا هذا الجانب وتتبعوا الكلمات الدالة على معنى واحد في مختلف العصور غاضّين النظر عن اتحادها في الزمان والمكان والبيئة حتى وإن كانت هذه الكلمات مهجورة أو مماتة، فكل كلمة تدل على السيف أو على الأسد أو على الجمل جمعوها، وإن اختلف زمانها ومكانها ثم عدّوها من المترادف[2]؛ لأنّ اللغة نتاج اجتماعي بلا شك، ويتطلّب الكلام في حالاته النموذجية تبادل النطق والسماع، أي أن فيه خصائص اجتماعية كما في اللغة، وهذا الجانب الاجتماعي في اللغة ليدفعنا إلى الكلام عن معنى اجتماعي هو المعنى الدلالي الذي يتوافر فيه الخصوص الذي افتقدناه في المعنى المعجمي هو معنى الكلمة، فليس المعنى الدلالي إلاّ معنى المنطوق الذي هو نشاط نطقي أولاً وقبل كل شيء[3]، بل هو المستعمل فعلاً في سياق يُحدد معناه ويُخصصه، والجمع غير المُنضبط دفع بعض اللغويين والرواة إلى الاختلاق والاصطناع في المعاني والألفاظ لتأييد مسألة معينة أو بسبب ما كان من المنافسة الشديدة بينهم بغية أن يبزّ أحدهم الآخر وليظهر أنه عارف باللغة فرائدها وغريبها ونوادرها ولئلا يُحرج في مناظرة أو مجلس أو لينال حظوة أو شهرة، فربما قضى على عالم سئل عن كلمة لم يعرف معناها، أو عن مُسمّى يجهل اسمه وغير ذلك من

(1) مناهج البحث في اللغة: 47.

(2) الترادف في اللغة: 290.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية: 123.

الدوافع التي كانت تحمل بعضهم على الكذب والاختلاق والتزيد، وهذا أمر معروف لدى الدارسين، وقد كان من آثاره تكذيب بعضهم بعضاً وقدح بعضهم في بعض، وقد عرف بعضهم بهذا واشتهر وليس أمر حماد الراوية وخلف الأحمر بخاف[1]، وذلك لأنهم لم يعتمدوا منهجاً لغوياً يجمع أنظمة اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والدلالية فقطعوا أوصالها بمناهج مُتعددة لا رابط يوحّدها للكشف عن أسرارها؛ لأن الاختيار والترتيب والوصل والفصل والوقف والابتداء والمجاز والاستعارة والكناية والاسلوب ونحو ذلك من الصور المتلاحمة بعضها في بعض، والتي يتبع بعضها بعضاً لإتمام الغرض من صدوره ولبيان الغاية من مبدئه وختامه وتناسق وحداته ومجموع ذلك يكون اللغة؛ لأنها متجانسة في أنظمتهافلها نظامها الأصواتي الموزّع توزيعاً لا يتعارض فيه صوت مع صوت، ولها نظامها الصرفي الذي لا يتعارض فيه موقع مع موقع، ولها نظامها التشكيلي الذي لا يتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب، ولها بعد ذلك نظام للمقاطع ونظام للنبر ونظام للتنغيم، فهي منظمة من النظم، ويؤدي كل نظام منها وظيفته بالتعاون مع النظم الأخرى[2]، فاقتطاع أي نظام يذهب رونقه ويخل بمعناه ويجعله عرضة للتزيد والاختلاق والاحتمالات البعيدة عن المراد من سياق الكلام برمّته، لذلك فقدتساهل كثير من علماء العربية في نظرتهم إلى الترادف حتى عدّوا كثيراً من الألفاظ مترادفة لأدنى تقارب في المعنى، ولأيسر تشابه في الدلالة، ويتجلّى هذا التساهل عند القائلين بالترادف والمؤيدين له، فالتشابه عندهم في المعنى كافٍ للحكم بالترادف من غير نظر إلى تحقق التطابق التام في المعنى[3].

إن التقارب في المعاني يُشير إلى أبنية المعاني، وهي المشتقات وليس الأسماء؛ لأنه مدعاة إلى اللبس بدليل حاجة الاسم إلى الإخبار عنه لفصله عن غيره؛ لأنه لا تطابق ولا توافق في معنى اسمين مختلفين؛ لأن كل اسم يدل على مُسمّاه، ولا تطابق بين ذاتين

---

(1) الترادف في اللغة: 293.

(2) مناهج البحث في اللغة: 66.

(3) الترادف في اللغة: 295.

أو شيئين إلاّ في الجنس أو النوع أو الوصف العام، وهو تقارب في حقيقته لا تطابق تام، وهو ما دعا العسكري إلى"الكلام في الفرق بين معانٍ تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة والفطنة والذكاء والإرادة والمشيئة والغضب والسخط والخطأ والغلط والكمال والتمام والحسن والجمال والفصل والفرق والسبب والآلة والعام والسنة والزمان والمدة وما شاكل ذلك، فإني رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها كتاباً يكفي الطالب ويقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه"[1].

فإنّ الوقوف على الفروق اللغوية يؤدي إلى معرفة وجوه الكلام، وهي متباينة ومتباعدة لاختلاف المقاصد والأغراض باختلاف المتكلمين وتباين أحوالهم وظروفهم ومقاماتهم وقدراتهم وتباعد اختياراتهم، وإن اتحدوا بلغة واحدة، فقد قيل:"لا شيء أخطر من تصوّر سهولة تقرير معاني الكلمات وخاصّةً إذا كانت كثيرة التداول بين الناس"[2]، فإن العرف لا يلغي شخصية الفرد ويطمس معالمها؛ لأن اللغة بخلاف العادات والتقاليد والملابس التي يفرضها عرف مجتمع ما وليس العرف"هو الذي يحدد معايير الاستعمال في اللغة، وإذا كان الفرد خاضعاً دائماً لما يحدده العرف،"وهو الذي يُحدد معايير الاستعمال في اللغة، وإذا كان الفرد خاضعاً دائماً لما يحدده العرف من المقاييس الاجتماعية، فهو خاضع أيضاً لما يحدده العرف من معايير اللغة، فالمتكلم الذي يستعمل لغة المجتمع الذي نشأ فيه، يستعمل أصواتها وصيغها ومفرداتها وتراكيبها حسب أصول استعمالية معيّنة يحذقها بالمشاركة في التخاطب، ويمرّن عليها ويطابقها دون تفكير في جملتها أو تفصيلها، وقلّما يرد عليه موقف من المواقف يدفعه إلى التفكير في السبب الذي من أجله يتكلم بطريقة خاصة، وإذا دفعه إلى ذلك سبب من الأسباب وقف حائراً دون الإجابة عليه، وإنما يكون جوابه ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: 22]، وسيكون هذا جوابه على كل سؤال يدور حول الأمور العرفية التي ذكرناها كالعادات

(1) الفروق اللغوية: 7.

(2) نظرية المعنى في النقد العربي: 151.

والتقاليد والملابس وهلم جرّاً، وسيجد المتكلم أن اللغة منظمة اجتماعية عرفية، قوامها عدد من الأجهزة التي تمثّل في نظره معايير معيّنة[1]، ولكن لا يستعملها دون تفكير في جملتها أو تفصيلها فيطابقها في تراكيبها؛ لأن الكلام فردي بحسب الحاجة، ولا تتطابق حاجة المجموع في آنٍ واحد، وليس الاستعمال اللغوي تطبيقاً غير واعٍ لأسس الكلام؛ لأن المتكلم ليس آلة يُذاع من خلالها دون تدخّل فردي؛ لأن الصوت صوته والتنظيم والترتيب والتقديم والتأخير ونحو ذلك راجع إليه، وليس إلى غيره، والاختيار دليل الوعي بما يناسبه، والتفكير بذلك فردي، واللغة فكر وليست مجموعة من الأجهزة الآلية، حتى تتطابق التراكيب والألفاظ فيها بمعانيها واستعمالاتها، والتطابق غير حاصل لا في الألفاظ ولا في التراكيب، وإن الترادف غير واقع بالمفهوم المُصطلح عليه، وما وصل إليه صاحب الترادف في اللغة في قوله:"إن الترادف واقع في العربية لا سبيل إلى إنكاره، وهو موضوع يُنمّيه التطور ويدعمه الاستعمال ويشهد به الواقع اللغوي، أما هذه الكثرة فلا صحة لها بالمعنى الدقيق للترادف، والترادف حالة تعرض لألفاظ من اللغة في أثناء حياتها وتطورها، ومن الجائز أن يكون ما كان مترادفاً في مرحلة ما متبايناً في مرحلة أخرى، والعكس صحيح أيضاً، مادامت ألفاظ اللغة جميعاً عرضة للتطوّر الدلالي"[2]، يناقض ما أثبته من شروط تحققه؛ لأن التطور لا يتم في زمان ومكان معينين أو عصر واحد، كما أن الاستعمال الدقيق لا يدعم رأيه ويدحضه الواقع اللغوي ويشهد بخلافه، وليس الترادف حالة تعرض لألفاظ من اللغة، بل هو يعرض إعلاماً بالغلبة وتنفيذ الإرادة والامتثال السريع أو المتدرّج لرغبة صاحبها بدلائل صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وليس على ألفاظ لا جامع لها سوى رغبة عارضة مُختلقة، ثم ما الدليل على تحوّل المترادف إلى متباين، والمتباين إلى مترادف؟ فقد عوّل على أدلة ظنيّة لا تثبت أمام الواقع اللغوي الذي يغلّب صفة ما على غيرها لداعٍ ما من دواعي التغليب، فظنّ أنه صورة من صور التطوّر الدلالي في الألفاظ؛ لأن الصيغة وإن غُلّبت لا تطابق الاسم، وإن

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية: 11.

(2) 306.

جرت مجراه بترك الموصوف والإخبار عنها واستعمالها بالتعريف، يدل على لمح الصفة فيها وليس الاسمية، فقد"جمعت العرب الاسم الذي أصله صفة على لفظ الصفة، كأنهم يذهبون به إلى أنه صفة غلبت كما سموا بما فيه الألف واللام وتركوا الألف واللام بعد التسمية كالحسن والعباس والحارث، كأنهم قدروا فيه الصفة"(1).

وثمّة فرق بين تخصيص الوصف بموصوف معين، وانتقال الصفة إلى الاسم، فإن الصفة الغالبة تقوم مقام موصوفها، وتُستعمل من دونه لاشتهارها عليه؛ لأن "معنى الغلبة تخصيص اللفظ بمعنى ما وُضع له، فلا يخرج عن مُطلق الوصف، بل إنما يخرج عن الوصف العام، أي لا يطلق على كل ما وضع له، بلى يخرج الوصف لفظاً عن كونه وصفاً، أي لا يتبع الموصوف لفظاً"(2).

فليس انتقال الصفة نتيجة التطوّر اللغوي، بل نتيجة التخصيص بالغلبة، فتقوم الصفة مقام موصوفها، مع بقاء أصل الصفة فيما غلبت عليه، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: 32]، فجاءت (الدنيا) صفة للحياة، كما جاءت (الآخرة) صفة للدار، وهما من الصفات الغالبة مع بقاء مفهومهما، وهو الدنو والتأخّر، وقد جعل صاحب الترادف في اللغة التغليب ناتجاً عن التطوّر اللغوي، وبه فسّر الترادف، كما جعله سبباً من أسباب الترادف، فقال:"والملاحظ أن انتقال الصفة إلى الاسمية غالباً ما يكون له سبيلان، أولهما الصفة الشائعة والغالبة التي تُستعمل بالتعريف، وهو من باب إقامة وصف الشيء مقام اسمه، وثانيهما هو عن طريق الإضافة، حيث يُحذف المُضاف ويقوم المُضاف إليه مقامه، وهو من باب إضافة الموصوف إلى صفته، وفي هدى هذا نُفسّر ترادف كلمات مثل الدنيا والحياة والأصل الحياة الدنيا... وتبعاً لمبدأ انتقال الصفة إلى الاسمية نتيجة التطور اللغوي، يمكن أن نقرر أن الصفة بهذا المعنى، هي من أسباب وقوع الترادف في اللغة، ويُثبت هذا أن البحث في الألفاظ المترادفة

(1) المخصص: 17 / 86.

(2) شرح الكافية: 1/ 47.

من الناحية اللغوية التاريخية يكشف لنا بوضوح أن كثيراً من الألفاظ إنما هي في أصولها صفات، ثمّ صارت أسماء بفعل الاستعمال"[1].

إنّ الوصف الغالب لا يصير اسماً؛ لأنه لا ينفك عن مراعاة معنى الوصف [2]، كما أن الدنيا والحياة ليسا من باب إضافة الموصوف إلى صفته؛ لأن (الدنيا) جرى وصفاً للحياة، ولم تُضف إلى الدنيا بحسب ما قال"والأصل الحياة الدنيا"، ولا ترادف بينهما؛ لأن الدنيا غلبت على الدار، وليس على الحياة بدليل عطف الآخرة عليها في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [النور:19]، لاتفاقهما في الوصف الغالب والعام لوردهما صفتين للدارين، كما جاءت (العاجلة) صفة غالبة على الحياة الدنيا في قوله تعالى ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴾ [الإسراء: 18]، كما أن الترادف لا علاقة له بالناحية اللغوية التاريخية، إذ يشترط فيه أن يكون في زمان ومكان معينين وليسا متباعدين، بل الناحية اللغوية التاريخية تكشف عن غلبة الصفات وليس ترادفها، والوصف بخلاف الاسم، لذلك جعل الترادف متوقفاً على حس المتكلم، فقال "إن القول بالترادف أو بالتباين في مثل هذه الألفاظ يتوقّف على حس المتكلم ونظرته اللغوية إلى حدٍّ كبير، فمن شاء عدّها مترادفة وذلك بالنظر إلى اتحاد دلالتها على الذات دون التفات إلى ما فيها من الوجوه والاعتبارات، وهو الغالب في الاستعمال، ومن شاء عدّها متباينة، وذلك بالنظر إلى ما في دلالتها من تلك الوجوه والاعتبارات، وهو القليل في الاستعمال إن لم يكن نادراً، ولهذا ليست النظرة المتطرّفة بصائبة في الحكم على مثل هذه الألفاظ من حيث ترادفها، وليس من الصواب القطع بشيء من هذا لنرجّح هذه الألفاظ بين الوصفية والاسمية وعدم قوة الفرق ووضوحه فيها، مما جعل النظرة إزاءها مختلفة"[3].

(1) 143 – 144.

(2) ينظر: شرح الكافية: 1/ 56.

(3) الترادف في اللغة: 147 – 148.

إنّ الترادف بمعناه الدقيق ليس ضدّاً للتباين، وإلاّ جُعل ضمن ظاهرة أخرى، وهي الأضداد، أما بمعناه الاصطلاحي فمن غير المعقول أن يكون الكلام مُلبساً يجمع فيه المتكلم المؤتلف والمختلف في اللفظ الواحد، وقد عقد ابن جنى باباً في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المُعتاد بيّن فيه الاتفاق في المعنى الواحد مع زيادة إفادة، فقال: "اعلم أن هذا موضع قد استعملته العرب، واتبعتها فيه العلماء، والسبب في هذا الاتساع أن المعنى المراد مفاد من الموضعين جميعاً فلما آذنا به وأدّيا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه... وهذا ونحوه- عندنا- هو الذي أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معانٍ مُتّفقة، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود، كأنه لم يأت إلاّ به ولا عدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد، وكل واحد منهما لصاحبه مرافد، وكان أبو علي- رحمه الله- إذا عبّر عن معنى بلفظٍ ما فلم يفهمه القارئ عليه وأعاد ذلك المعنى عينه بلفظٍ غيره ففهمه، يقول: هذا إذا رأى ابنه في قميصٍ أحمر عرفه، فإن رآه في قميصٍ كحلي لم يعرفه"[1]، وذلك يعني تغييراً في الصفة، وإن كانت الذات واحدة، فلم يرد المعنى بعينه؛ لأن فيه زيادة فائدة، كما أن المعنى لا يتولّد عن حروف مُقطّعة، بل عن كلمة، أو على الأصح عن كلمات نُظمت على نسقٍ خاص، ففي داخل هذا النسق تأخذ كل كلمة كثافتها قد تقع ولادة المعنى دفعة واحدة كالبرق، ولكن غالباً ما يحصل المعنى بشيء من التدرّج، مثله في ذلك مثل زيت أو مداد فوق الورق النشّاف ينتشر حوله بسرعة وتدريجياً في آنٍ واحد، فاللغة تستهدف خلق أفق يتعدّى نطاق الكلمات في- الكلمات- وبـ- الكلمات، ولكنه فوق- الكلمات، وأبعد- من الكلمات"[2]، وذلك لا يحصل في الكلمات بشكل مُنعزل، بل يتم من خلال أنظمتها المختلفة؛ لأنها تكتسب ظلال المعاني الزائدة بالمجاورة والعلاقات النحوية، وبغير نظمها لا يمكن تحديد معناها وبيان وظيفتها فيه، إذ لا يقطع باحتمالاتها الكثيرة إلاّ فيه بدلائل السوابق واللواحق والزوائد والتنغيم والنبر؛ لأنها تذوب في سلسلة متواصلة يكمل بعضها بعضاً، وفي إيراد المعنى المراد بغير

---

(1) الخصائص: 2/ 466- 468.

(2) تأملات في اللغو واللغة: 48.

اللفظ المعتاد"اتجه التحويليون إلى فحص هذا البُعد من أبعاد الظاهرة اللغوية وطرحوا هـذا التساؤل: كيف ندل على المعاني المُتفقة بألفاظ مختلفة؟ إيماناً منهم بأن التعـبير عـن المعنـى المتوحّد يتّخذ في اللغة أشكالاً مُتعددة"، فاتجهوا "إلى تقدير أصل للجملة غير ما يكون لها في ظاهر اللفظ... وقد وضـع التحويليـون قواعـد حـاولوا بهـا تفـسير العلاقـة بـين البنـى السطحية والبنى العميقة الكامنة تحتها أو بين برّاني الكـلام وجـوّاني اللغـة وذلـك حـين يكون هناك تغاير بين المستويين، وقد افترضوا لتلك القواعد نسقاً مخصوصاً تتسلسل تبعـاً له سمّوه: ترتيب الأحكام"[1].

إنّ المعنى الواحد لا يتخذ أشكالاً مختلفة؛ لأن الترتيب يقتضي العناية بـالمبني عليـه شكل الكلام، فإذا تغيّر تبعه معنىً آخر، كما أن التقديم والتـأخير يفيـد زيـادة في المعنـى بدون زيادة في اللفظ، والزيادة تقتضي التخصيص والحذف مدعاة للاحتمالات الكـثيرة، واعتراضهم على البنوية بإجراء التحويلات من تقـديم وتـأخير وحـذف لا يحـصل دون تبديل في المعنى؛ لأن "الروابط التي توجد بين الأشياء لن تستطيع أبـداً أن تظهـر لنـا لـولا وساطة الكلمات، أي الإشارات الفكريـة الـتي نـستعملها للتقـدير، والترتيـب، والفهـم، وغالباً ما تصاحب الكلمة حركات (ابتسامة، أو دمعة، أو تهديد بضم الأصابع في الكـف مع مد اليد)، فالكلمـات بوصـفها إشـارات، لابـد لهـا أن تتـشيأ (Sechosifier) في بيئـة بشرية، حيث تخبر، وتغير، وتدفع إلى التفاعل، فالكلمات نقطة انطلاق الأعمـال الفرديـة والجماعية، إنها منبع الحياة ومنبع الوجـود بالنـسبة للـصور والأفكـار"[2]. فلكـل ترتيـب للمفردات صورة تختلف عن غيره، كما أن للتقدير احتمـالات لارتباطـه بالحـذف، وهـو باب واسع لا تضبطه قواعد واحتمالات معاني الجمل البـسيطة، كاحتمـالات المفـردات؛ لأنها أيضاً بحاجة إلى تقييدات تحدد معناها، فقـد يكـون أحـد مكوناتهـا مـشتركاً لفظيـاً، فيجعل معناها احتمالياً إلاّ أن تقوم قرينة تقطع بمعنى معين، وقد "كان من مبادئ اعتراض التحويليين على البنيوية أن في اللغة، كل لغة، جملاً يكون للواحدة منها غير معنـى، وقـد

(1) نظرية النحو العربي: 75- 76.

(2) تأملات في اللغو واللغة: 49.

يكون سبب تعدد معنى جملة ما أن إحدى مفرداتها لها معانٍ متعددة، كما في جملة: جلست إلى جانب العين، فتعدد معاني هذه الجملة يعود إلى تعدد معاني كلمة عين"[1].

وذلك يدل على ارتباط الكلمة بالتركيب؛ فلا فصل بينهما لمعرفة الظواهر اللغوية، وبيان مفهومها الدقيق لئلا تلتبس ببعضها فتضيع الفائدة من إخراج ما ليس منها، لاعتماد ظلال المعاني المكتسبة والزائدة في التراكيب، وليس في المفردات بمعزل عن أنظمتها المصوّرة للفكرة المقصودة، والمطلوب من المتلقّي استخراجها، لذلك قال العسكري:"فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما فاعلم أنهما من لغتين مثل القدر بالبصرية والبرمة بالمكية، ممثل قولنا الله بالعربية وآزر بالفارسية"[2]، فلا يركن إلى الظاهرة إلاّ بعد التدقيق، ولا تصح المبالغات الكثيرة في ورودها، وذلك"أن القلّة من الألفاظ المترادفة هي التي يمكن تفسيرها بهذا السبب، وأما الكثرة منها فلا يصدق عليها هذا التفسير، والواقع أن هذا السبب، وإن كان وجيهاً وواضحاً لا يفسّر لنا هذه الكثرة من المترادفات التي قد تصل إلى المئات والألوف؛ لأنها أكثر من عدد القبائل أضعاف المرات... كما نلاحظ أن البحث في المترادفات والنظر فيها لا يؤيد مثل هذا الرأي، فإن معظمها قد جاء بسبب التطوّر الدلالي"[3].

إنّ التطور الدلالي لا يفسّر الترادف بل يُفسّر انتقال الدلالة إلى غيرها؛ لأن الألفاظ تكتسب صوراً جديدة لم تكن معروفة من قبل؛ لأن المعاني والألفاظ تتحد لتخرج الصورة الجديدة، وليس الألفاظ وحدها ولا المعنى وحده يُحقق الغاية، ومعلوم أن اللغة تتطوّر بتطوّر الحياة وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والبيئات الاجتماعية، وتتأثر بالأحداث الكبرى، فقدكان لنزول القرآن الكريم أثر في تطوّر دلالة الألفاظ، فقد تركت ألفاظ كانت مُستعملة في الجاهلية، ومن ذلك تسميتهم للخراج (أتاوة)، وكقولهم للرشوة ولما يأخذه السلطان (الحملان والمكس)، كما تركوا (أنعم صباحاً) و (أنعم ظلاماً)،

---

(1) نظرية في النحو العربي: 63.

(2) الفروق اللغوية: 16.

(3) الترادف في اللغة: 163.

وصاروا يقولون (كيف أصبحتم؟) و (كيف أمسيتم؟)، وتركوا أن يُقال للملك أو السيّد المُطاع (أبيت اللعن)، وترك العبد أن يقول لسيده (ربي)، كما يقال: (رب الدار) و (رب البيت)، وتركوا أن يقولوا لقوام الملوك (السدنة) وقالوا (الحجبة)... واستحدثت أسماء لم تكن قد اشتقّت من أسماء متقدمة على التشبيه... وأصبحت كلمات كثيرة مصطلحات جديدة اقتضتها نهضة العرب العلمية بعد الإسلام... ولم يقف الأمر عند هذا التطوّر، وإنما دخلت اللغة العربية ألفاظ أجنبية، وهذا أمر طبيعي بعد أن اتصل العرب بالأقوام المختلفة وامتزجوا بهم"[1]، فأخذوا منهم ما خفّ وجدّ واستطرف مما له نظائر عندهم، فأصبح المقترض هو المستعمل دون نظيره العربي، وقد يكون غالباً في بيئة دون أخرى؛ لأن الحواضر أكثر اتصالاً بغيرهم من أهل البوادي، فظن جامعو المفردات أنهما يستعملان معاً في زمان ومكان معينين، فجعلوا الدخيل مرادفاً للعربي، وقال صاحب الترادف في اللغة:"والذي يعنينا من أمر المعرّب والدخيل تلك الألفاظ التي اقتبستها العربية من اللغات الأعجمية، ولها نظائر عند العرب من حيث الدلالة، ومن هنا كان المعرّب والدخيل من أسباب وقوع الترادف في العربية، وذلك باستعمال الكلمة المعرّبة والدخيلة مع نظيرتها العربية التي تحمل الدلالة ذاتها"[2].

لا يحمل المعرّب والدخيل دلالة النظير ذاتها بدليل اختلاف الأزمنة؛ لأن الجديد يحل محل القديم المقارب له في الدلالة، إذ لا يستعملان معاً في مكان بعينه، فلا يمكن عدّهما من أسباب الترادف بل من أسباب التقارب والتجديد والتغالب اللغوي؛ لأن معاجم المترادفات"تقتصر مادتها اللغوية على مستوى لغوي بعينه، ولا يجوز الخلط بين المستويات المختلفة، فالاستخدام العربي الحديث يعرف مثلاً عدداً من الألفاظ المترادفة، وينبغي أن نوضح هنا المعنى الحديث للترادف، ففي ظل مبدأ نسبية الدلالة يندر أن تكون هناك كلمات تتفق في ظلال معانيها اتفاقاً كاملاً، ومن الممكن أن تتقارب الدلالات لا أكثر ولا أقل، فالألفاظ المترادفة هي بهذا المعنى: الألفاظ ذات الدلالات

(1) البلاغة عند الجاحظ: 46- 49.

(2) 167.

المتقاربة، ومن ثمّ كان من واجب معجم المترادفات ذكر الألفاظ في مجموعات مع تحديد علاقاتها وظلال معانيها والفروق بينها[1]. فإنّ المعرّب بخلاف الدخيل؛ لأن المعرّب قد ابتعد عن صورته الأصلية نُطقاً ووزناً وبنية؛ لأن"المعرّبات لم تكن مستعملة عند جميع العرب، فالكلمة الفارسية المعرّبة التي يستعملها أهل العراق قد لا يعرفها أهل الشام، والكلمة الرومية المعرّبة التي يستعملها أهل الشام قد لا يعرفها أهل العراق، وقس على هذا بالنسبة للأقاليم الأخرى، وذلك تبعاً لصلة الإقليم بما يجاوره من اللغة الأعجمية وأخذه عنها... فمن المعربات ما استعمل استعمالاً محلياً، ولم يكن معروفاً عند الجميع، وهذا مما يقلل من شأن هذا السبب وأهميته في حدوث الترادف؛ لأن الترادف حقاً هو استعمال الألفاظ المختلفة بمعنى واحد، ولابد من شرط الاستعمال للتحقق من وقوع الترادف في الألفاظ"[2]، والاستعمال الفعلي للألفاظ المختلفة يجعل معانيها مختلفة، فلا مُبرر لجمع الألفاظ المتباينة مع اتحادها في المعنى دون أي اختلاف، ولاسيما في لغة واحدة، وفي زمان ومكان محددين، وحتى اللفظة الواحدة يختلف معناها بحسب نغمتها الصوتية فكيف يكون الأمر في الألفاظ المختلفة، و"التنغيم مرتبط بالارتفاع والانخفاض في نطق الكلام نتيجة لدرجة توتر الوترين الصوتيين، مما يؤدي إلى اختلاف الوقع السمعي، ومن هنا نجد كلمات كثيرة تتعدد طرق تنغيمها لتؤدي وظائف دلالية مختلفة، فإذا كانت (نعم) للإجابة اختلف تنغيمها عنها للاستفسار، والتنغيم لا يقتصر على الكلمة الواحدة، بل يتجاوزها إلى التركيب، فالتحية (سلام عليكم) لها تنغيم يختلف عن التنغيم في حالة الغضب"[3].

فالقول بالترادف قائم على الظن والتخمين؛ لأنه من غير المعقول أن تضع لغة واحدة عشرات أو مئات الألفاظ لمعنى واحد في وقت واحد، أما التطور اللغوي، فإن العربية تفتقر إلى معجم لغوي تاريخي يؤرّخ للألفاظ تبعاً لتطورها واستعمالها بحسب

---

(1) مدخل إلى علم اللغة: 79.

(2) الترادف في اللغة: 178- 179.

(3) مدخل إلى علم اللغة: 48.

الزمان والمكان، وكذلك القول بالتباين والترادف نتيجة التطور،كأن هذه المترادفات لم تكن كذلك من قبل؛ لأن النضج الذي اكتسبته تلك المترادفات لابد أن يكون بفعل التطور الدلالي وأثر الزمان والمكان فيها، وقد يحدث العكس في اللغة، فثمّة ألفاظ قد كانت مترادفة ثم صارت متباينة بسبب التطور في الاستعمال أيضاً، فمن ذلك مثلاً أن كلمة (السبت) في اللغة كانت تعني الدهر مطلقاً، ثم خصّت في الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع، وكلمة (الصلاة) كانت تعني في الأصل الدعاء، ثم تخصصت بعد ظهور الإسلام في معنى العبادة بشروطها وكيفيتها المعروفة، ومثلها كلمة (الحج) التي كان معناها مجرد القصد، ثم تخصص في القصد إلى بيت الله الحرام في أيام معلومة لأداء شعائر معينة، وكلمة (البأس) التي كانت في أصل معناها خاصة بالحرب، ثم صارت تُطلق على كل شدّة على سبيل التعميم[1].

إنّ التعميم والتخصيص لا يقعان في وقت واحد وفي بيئة معينة، فلا يستدل بهما على الترادف؛ لأن العام والخاص في المفردات لا يستعملان معاً في وقت واحد؛ لأن ذلك يؤدي إلى اللبس، وحُجّة القائل بالترادف أن "الإنسان يزيد من مفرداته ولكنه يُنقص منها أيضاً ويغيّر الكلمات في حركة دائمة من الدخول والخروج، ولكن الكلمات الجديدة لا تطرد القديمة دائماً، فالذهن يروض نفسه على وجود المترادفات والمتماثلات ويوزعها على وجه العموم على استعمالات مختلفة"[2].

إنّ النقصان والزيادة لا يحصلان للفرد الواحد باطراد، فإن ذلك يتم ببطء ويظهر للمتابع بالتعاقب،"فإذا ما وقع هذا الترادف التام، فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة، حيث أن الغموض الذي يعتري المدلول والألوان أو الظلال المعنوية ذات الصيغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه، وكذلك سرعان ما تظهر بالتدرّج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ

(1) الترادف في اللغة: 189.

(2) اللغة ، لفندريس: 246- 247.

المترادفة، بحيث يصبح كل لفظ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد، كما أننا سنلاحظ في الوقت نفسه أن ما يرتبط بهذه الألفاظ من عناصر عاطفية وتعبيرية وإيحائية خاصة سوف تأخذ في الظهور والنمو ممتدّة في خطوط متباعدة"[1]، فالمعاني الجديدة تقضي على القديمة، وتأخذ المفردات العامة تخصيصها باستمرار، ولا تتحد أو تتطابق في معانيها، فالتطور سبب التباين وليس الترادف؛ لأن الفروق المعنوية الدقيقة تندرج بالتباعد في العبارات، لاكتساب المفردات معانيها التركيبية بحسب المقصود من التركيب اللغوي مصوّراً للمراد في الاستعمالات المختلفة، ولا تبقى المفردة على حال ثابتة، والحكم الحقيقي على الكلام بتمامه وليس على كلمة منه؛ لأن حكم المفردة مُكتسب بالنظم، وهو المعوّل عليه، وليس المنهج الإفرادي الجمعي الذي اهتدى إليه الرواة نتيجة ولعهم بالتماس فرائد العربية ونوادرها وغريبها؛ لأن "كلام العرب يُصحح بعضه بعضاً، ويرتبط أوّله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلاّ باستيفائه واستكمال جميع حروفه"[2]، فلا تدل الألفاظ المختلفة على معنى واحد، وكذلك لا تدل اللفظة الواحدة على الشيء وضدّه في الوقت نفسه، أما خصوصيّة الترادف فهي مُستفادة من خارج اللفظة؛ لأن في الكلام من القرائن والمجوزات ما يؤدي إلى التوسّع في المعنى، كما تؤدي الدلائل على القطع فيه ودفع الاحتمالات.

دلالة التعلق النحوي

يُعدُّ التعلّق المعنوي للألفاظ والجمل مدار الفائدة في الدراسات النحوية، إذ توظّف الكلمة في الجهة النحوية المناسبة لدلالتها العرفية حقيقةً أو مجازاً لإثبات المعنى للذات المُخبر عنها أو نفيه، واستخباراً كان الكلام أم خبراً في الجواب عن المتقدم أو المقدّر، لأن الجواب يجري مجرى طلبه في التعلّق تقديماً أو تأخيراً بحسب العناية بالمقدم، كما أن التعلّق المعنوي يبين الحذف بأنواعه، ويكشف عن دواعيه، ويظهر النكت المعنوية والمبالغة فيها،

---

(1) دور الكلمة في اللغة: 97.

(2) التطور اللغوي التاريخي: 97.

لأن التعلّق مثبت للمعاني التركيبية الزائدة على المعاني الوضعية للمفردات، إذ تتحد بمعنى جامع لها، لتؤدي غرضاً يمثل قصد المتكلم لا الواضع، لأن الكلام عملية فردية، والوضع عرفي لا تفاضل فيه ولا مزية، لأنه مشترك جامع لأفراد أمة ما يفصلها عن غيرها، وكذلك التعلّق بالتركيب موحّد لمعاني المفردات المستقلة، لدلالته على فكر منتجه يفصله عن غيره في حال الإجادة أو الإساءة، لأن المعنى العام يؤدى بطرق مختلفة تعبيراً عن المقامات والظروف المختلفة، لذلك استقلّت الجمل المفيدة بمعانيها التركيبية فاحتاجت إلى رابط لفظي يوصلها بغيرها من الجمل، كما استقلّت صيغ المشتقات، فكان للصيغة معنى زائد على الأصل فنسبت إلى الاسم بالإسناد أو بالإضافة، لأنها صفة عامة بحاجة إلى تخصيص الفاعل بتقدّم الفعل عليه أو تأكد بتقديمه في الابتداء للعناية به وبُيّن بمتعلقاته ذكراً وحذفاً للمبالغة في صفة الفاعل، لأنه منسوب إليه، وذلك بفعل المتكلم، وهو المخبر لأنه" لا يتصور الخبر إلاّ فيما بين شيئين مخبر به ومخبر عنه، فينبغي أن يعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث، وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون ههنا خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقاً وبالكذب إن كان كذباً، أفلا ترى أن من المعلوم أنه لا يكون إثبات ونفي حتى يكون مثبت ونافٍ يكون مصدرهما من جهته، ويكون هو المزجّي لهما والمبرم والناقض فيهما، ويكون بهما موافقاً ومخالفاً، ومصيباً ومخطئاً ومُحسناً ومُسيئاً"[1]، فإن ضم المفردات بعضها إلى بعض لأجل الإخبار بها عن معنى معين يقصده المخبر من خلال إيجاد التعليق المناسب للمعاني العرفية والتأليف بين جهاتها بحسب اختيار المتكلم، فهو يثبت المعنى المركزي بالإسناد فينسب إلى المخبر عنه بالوصف الدال عليه بالصيغة الملائمة لمراده من خبره ثم يحققه إثباتاً أو نفياً بما يزيد على ما يعرف بالعمدة تحقيقاً بالفضلات، لأنها مكملات للنسبة الأساسية التي بُني عليها الكلام، لأن الفعل وما أشتق منه لا يخبر بنفسه إلاّ إذا ضُمّ إلى المخبر عنه، ولا تصح الضمائم إلاّ بالتعليق المفيد بدليل توضيحه أو تخصيصه بالبيان عنه بالخبر، لأن الخبر ينبغي أن يكون هو المخبر عنه في المعنى. قال

(1) دلائل الإعجاز: 406.

سيبويه: "واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو أو يكون في مكان أو زمان وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ"[1]، وهو يشير بذلك إلى الوصف المشتق لتحمله الضمير العائد والى الفعل لتعلّق المكان والزمان به، وقال المبرد: "واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلاّ شيئاً هو الابتداء في المعنى نحو زيد أخوك وزيد قائم.. فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال"[2]، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة، فإنها تتعلق به تخصيصاً لحدثه، إذ تبين الحدث المنسوب إلى محدثه زماناً أو مكاناً، فهي مقيدة لنسبته، كما قيد الفعل فاعله بصيغته الدالة على معنى معين زائداً على النسبة بدليل مصدره المقيد لفاعله أو مفعوله بالإضافة، لأن إسناد الفعل يعني تقييداً لفاعله بالوصف، أما إضافة المصدر إلى فاعله فإنها بخلاف إضافته إلى مفعوله، فإن الأولى تثبت وجوده والثانية لا تثبته، لأنك تقول "ليس الخروج في مثل هذا الوقت من عادتي، ولا تقول: ليس خروجي في مثل هذا الوقت من عادتي وكذلك تقول: ليس ذم الناس من شأني، ولا تقول: ليس ذمي الناس من شأني: لأن ذلك يوجب إثبات الذم ووجوده منك، ولا يصح قياس المصدر في هذا على الفعل أعني به أنه لا ينبغي أن يظن أنه كما يجوز أن يقال: ما من عادتها أن تحفظ الأشياء، كذلك ينبغي أن يجوز ما من عادتها حفظها الأشياء، ذاك أن إضافة المصدر إلى الفاعل يقتضي وجوده وأنه قد كان منه يبين ذلك أنك تقول: أمرت زيداً بأن يخرج غداً، ولا تقول: أمرته بخروجه غداً"[3]، وذلك لأن دلالة المؤول التجريد من الوقوع الحتمي أو المتوقع، أما الصريح فإنه مثبت للوصف بدليل مجيئه للمبالغة في الخبر والصفة أو الحال، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾[هود: 46]، و﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: 18]، و﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[البقرة: 260]، و﴿أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: 30]، و﴿وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا﴾ [الفتح: 12]، لذلك جاء نفي توقع المغفرة لمجرد الشرك دالاً على نفيه أصلاً للمغفرة في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ

(1) كتاب سيبويه: 2/ 127.

(2) المقتضب: 4/ 127 – 128.

(3) دلائل الإعجاز: 424.

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء: 116]، فلا غفران للشرك مجرداً فما تظن بالذي تلبسه أي نوع من الشرك أو كان ديدنه وقد تمكن فيه؟ لأن "وضع الفعل على أن يكون مصدره مسنداً إلى شيء مذكور بعده لفظاً بخلاف نفس المصدر، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ، وإنما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل، لأنه مقتضاه والمقتضى مرتبته التقدم على مقتضاه، وكان حق الفعل أن لا يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلاّ فيه، لأنه ليس موضوعاً لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعاً لاقتضائه للفاعل وضعاً وعمله فيه، لأنه فتح باب الطلب والعمل فصار الفعل أصلاً للعمل في المسند إليه وغيره، وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعاً عليه، وإن دلّ كل واحد منها أيضاً على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما، وذلك طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي وأما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي، وقد طرأ الوضع على العقلي وأزال حكمه، لأن الواضع نظر في المصدر إلى ماهيّة الحدث لا إلى ما قام به فلم يطلب إذن في نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً وكذا اسم الفاعل فإن لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظاً آخر دالاً عليه، وكذا اسم المفعول فإنه وضع دالاً على المفعول فكان حق هذه الأشياء أن لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهه اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر لفظاً ومعنى"[1].

(1) شرح الكافية: 2/ 193 – 194.

وهذا القول مبني على المضارعة التي اعتمدتها المدرسة المعيارية تعليلاً لتغير علامات الإعراب باختلاف صيغ المشتقات الداخلة لتضمنها الحدث وهو الذي يطلب حقيقة محدثاً ومحلاً لإتمام فائدته، فلما تشابهت بالتضمن عملت وإن اختلفت في صيغها، لأن "العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به الحال بينهما ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه"[1].

إنّ المتكلم لا تعنيه المشابهة الشكلية بقدر ما يعنيه دقّة المعنى، والتعبير عن المراد بما يدل عليه، لأن "الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد.. والدليل على ذلك أنّا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها لأدّى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا: رجل وفرس ودار لما كان يكون لنا علم بمعانيها، وحتى لو لم يكونوا قالوا: فعل ويفعل: لما كنا نعرف الخبر في نفسه ومن أصله ولو لم يكونوا قد قالوا: افعل: لما كنا نعرف الأمر من أصله ولا نجده في نفوسنا، وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنا نجهل معانيها فلا نعقل نفياً ولا نهياً ولا استفهاماً ولا استثناء وكيف والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلاّ على معلوم.. لو كان لذلك مساغ في العقل لكان ينبغي إذا قيل: زيد: أن تعرف المسمى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة.. كقولنا: زيد خارج: فما عقلناه منه وهو نسبة الخروج إلى زيد لا يرجع إلى معاني اللغات، ولكن إلى كون ألفاظ اللغات سمات لذلك المعنى وكونها مرادة بها"[2]. فإن المتكلم مُنتج للمعاني التركيبية بخلاف الواضع فإن مفرداته معلومة، والكلام عملية فردية ليست معلومة إلاّ في حالة ضم ما يراد الإخبار

(1) الخصائص: 1/ 304.

(2) دلائل الإعجاز: 415- 416.

عنه وطريقة نظمه وما يعلّق به من خلال انضمامه إلى بعضه بعلاقات تفصح عن المراد، فاستعمال الفعل ليس كاستعمال مصدره وذلك بخلاف استعمال الصفات أو المشتقات وليست المشابهة لفظية، لاختلاف دلالة الصيغ بعضها عن بعض معنى واستعمالاً فما صلح منها للإسناد فله دلالة تختلف عمّا يصلح للإضافة، لأن المعنى الواحد لا تنهض به صيغ عديدة، فلكل صيغة معنى تختص به دون غيرها، وإن تقاربت في تضمنها للحدث الواحد، وقيام الدليل المعنوي يغني عن الشبيه، لذلك قيل: "أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير..، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه، فأمّا إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير.. وكذلك في الرد على من ادعّى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعة: لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[الشعراء: 49]، فجعل عدم النظير رداً على من أنكر"[1].

إنّ المفهوم من الدال لغة عموم دلالته لاشتراكها أو لتضادها، وقد يكون فيه دليل على متعدد كالتنكير في أسماء الأجناس، لأنه "قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنّه لم يدخل في دلالة اللفظ"[2]، لأن حصر الدلالة في جهة معينة يحصل في النظم وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص، ووجه ضبطه أن الحكم المستفاد من النظم إما أن يكون ثابتاً بنفس النظم أو لا، والأول إن كان النظم مسوقاً له فهو العبارة وإلاّ فالإشارة، والثاني إن كان الحكم مفهوماً من اللفظ لغةً فهو الدلالة"[3]، ولكن هذا الحكم يوجّه بحسب متعلقاته ومدخلاته التركيبية، فتتغير تبعاً لذلك دلالته تقديماً وتأخيراً وتعريفاً وتنكيراً وإظهاراً وإضماراً وذكراً وحذفاً وغيرها فتتغير علاقة الكلمة بغيرها، وتختلف دلالة التعليق بالنقل

(1) الخصائص: 1/ 197.

(2) دلائل الإعجاز: 111.

(3) التعريفات: 61.

من باب إلى آخر أو بتنزيل الكلمة منزلة أخرى، كما في الأفعال المتعدية فإن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرّضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهي، ويضر وينفع وكقولهم: هو يعطي ويجزل، ويقري ويضيف، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت صار إليه الحل والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي وضر ونفع وعلى هذا القياس"[1]. فقد تحولت دلالة التعليق من المفعول إلى المبالغة في وصف الفاعل فتغيرت دلالة الفعل من المزاولة إلى الثبوت فصار سمة لصاحبه تفصله عن غيره ممن يزاولون الفعل ذاته، وكذلك الأمر بزيادة أوّله أو آخره تختلف دلالة تعليقه و"يدلّك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل، إذ كنّ دلائل على الفاعلين من هم، وما هم، وكم عدتهم، نحو أفعل، ونفعل، وتفعل، ويفعل، وحكموا بضد هذا للفظ، ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان- يريد المازني- في الإلحاق: إنّ أقيسه أن يكون بتكرير اللام، فقال: باب شمللت، وصعررت، أقيس من باب حوقلت، وبيطرت وجهورت، أفلا ترى إلى حروف المعاني: كيف بابها التقدم وإلى حروف الإلحاق والصناعة: كيف بابها التأخر، فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم وعلق في تصورهم إلاّ بتقدم دليله، وتأخر دليل نقيضه، لكان مغنياً من غيره كافياً"[2].

إنّ أدلة أحرف الزيادة توجه دلالة الصيغة، وهي غير كافية ما لم تذكر متعلقاتها، لأن منها ما يأتي لسلب الدلالة كالهمزة والتضعيف، ومنها ما يحول المتعدي إلى اللازم

(1) دلائل الإعجاز: 118 – 119.

(2) الخصائص: 1/ 225.

وبالعكس، ومنها ما يسلب دلالة الفعل على الحدث، فيجعله أداة طلب دون تحقيق نسبته، فتقوم دلالة الخطاب مقامها، والكلام لا ينعقد حقيقة إلاّ بوجود أطراف النسبة، فتتم الفائدة بتعليق بعضه ببعض بحسب قصد تثبيت المعنى وليس بطلبه، كما فهم النحويون الكلام، فبنوا قواعدهم على أساسه لخلوه من النسبة الموجهة له بحسب المراد، لأن الطلب معنى حرفي يفتقر إلى مدخول والى موافقة حصوله، لذلك فقول ابن مالك:

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقمْ واسمٌ وفعلٌ ثمّ حرف الكلمْ

يهمل تحقيق الفائدة، لأنالكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه، وهذا ما أراده بقوله: مفيد كاستقم، كأنه قال: الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها كالفائدة في (استقم) فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل، ولابد للكلام من طرفين مُسند ومُسند إليه ولا يكونان إلاّ اسمين نحو زيد قائم أو اسماً وفعلاً نحو قام زيد ومنه استقم فإنه مركب من فعل أمر وفاعل هو ضمير المخاطب تقديره أنت[1]، لأن الكلام عرفاً هو ما تعلقت أقسامه بانضمامها إلى بعضها بالنسبة،ألا ترى أن الاسم يدل على مسمّاه ويكون مع ذلك فاعلاً ومفعولاً ومجروراً إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور، وكذلك الفعل يدل على حدث وعلى زمان ويكون موجباً ومنفياً ومستفهماً عنه إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور الأفعال، وأما الحرف فلا يعطي في حين واحد أكثر من معنى واحد في غيره[2]، فإن التعليق معنى تركيبي زائد على معاني الأقسام الوضعية المؤتلفة مع بعضها بالنسبة، والفرق بين الجملة والكلام إن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أُسندت إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس[3]، لذلك فإن

(1) شرح الألفية ، لابن الناظم: 20.

(2) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور: 1/ 89.

(3) شرح الكافية: 1/ 8.

قوله (استقم) لا يشكل حتى جملة، لأنه لم يستوف الإسناد الأصلي، وفاعله المستتر وجوباً لا يمكن إظهاره لأنه يكون عندئذ توكيداً، وليس فاعلاً، لأن"تركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى، فعرفك بقوله: أسندت إحداهما إلى الأخرى، أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة"[1]، لأن التعلَق يقتضي طرفين يبنى أحدهما على الآخر، بعد ذكر المخبر عنه، إذ"المراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن الأخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به.. وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ولابد له من طرفين مُسند ومُسند إليه"[2]، وللازمته لطرفيه جعله سيبويه بناء، فقال:"وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر"[3].

إنّ الطلب لا تنعقد فيه النسبة، فكيف يكون خبراً؛ لأنه طلب من المخاطب أن يخبرك و"كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: خرج زيد: لتعلمه معنى خرج في اللغة ومعنى زيد، وكيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟ ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً"[4]، لذلك فإن الأمر معنى حرفي لا يصلح للإخبار به، وإنما هو طلب الإخبار وليس الطلب كالخبر، فإن الفعل قد يكون خبراً أو

(1) شرح المفصل: 1/ 20.

(2) شرح الكافية: 1/ 8.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 138.

(4) دلائل الإعجاز: 315.

صفة، أما الأمر فليس من ذلك في شيء بدليل صيغته المقتطعة من غيره، وقيام لام الأمر مقامه، لذلك قال سيبويه في باب الأمر والنهي"والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام، لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنهما لا يقعان إلاّ بالفعل، مظهراً أو مضمراً"[1]، وإنما اختير نصب الاسم وليس رفعه ترجيحاً لمعنى الطلب على الإخبار، و"الحمل في هذا كله على الفعل أحسن منه على الابتداء، لأن الأمر والنهي والدعاء لا يكون إلاّ بالفعل، والخبر يكون بالفعل وغيره فلذلك اختير الحمل على إضمار فعل، وزعم بعضهم أن الذي أوجب اختيار الحمل في هذا على إضمار فعل أنك إذا لم تحمل على الفعل ورفعت على الابتداء وقع موقع خبر المبتدأ ما ليس بمحتمل للصدق والكذب؛ لأن هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب، فيضطر في ذلك إلى الحمل على الفعل، وهذا خطأ لما تبين قبل هذا من أن الخبر لا يشترط فيه ذلك أعني خبر المبتدأ ولا يحتاج إلى إضمار القول في: زيدٌ اضربه وعمرو لا تشتمه وبكر غفر الله له وأمثال ذلك"[2]، وفيه إقرار بصحة ما رده، إذ لا يكون الأمر والنهي والدعاء إلاّ بالفعل ويعني الأمر، لأنه طلب في حين أن الخبر لا يكون طلباً، وقد جاء الماضي المقطوع بوقوعه خبراً ودعاءً ثقةً بالمدعو بخلاف الأمر، وأكبر الظن أن بناء (اِفْعل) ليس بفعل، كما يفهم من هذه الكلمة، لأن الفعل يتميز بشيئين: أولهما: أنه مُقترن بالدلالة على الزمان، وثانيهما: أنه يُبنى على المُسند إليه ويحمل عليه، وبناء (اِفْعل) خلو من هاتين المزيتين، فلا دلالة له على الزمان بصيغته، ولا إسناد فيه. أما كونه خلواً من الزمن، فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، ولا دلالة على شيء من هذا. إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل حسب، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل. وأما كونه خلواً من الإسناد، فإن إسناده المزعوم إنما يقتصر على ألف الاثنين أو واو الجماعة

(1) كتاب سيبويه: 1/ 137.

(2) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور: 1/ 364- 365.

أو نون النسوة أو ياء المخاطبة أو الضمير المستتر في (افعل) المقدّر بأنت كما يزعمون ولا إسناد في رأينا إلى مثل هذه الكنايات، لأنها ليست أسماء أو ضمائر، كما يزعم النُحاة، بل هي كنايات أو إشارات تُشير إلى جنس المخاطب أو عدده"[1]، بل هي"دلائل على الفاعلين من هم؟ وما هم؟ وكم عدتهم"[2]، كما في أحرف المضارعة "أنيت"والفرق بينهما تأخيرها في الصيغة، في حين أن أحرف المضارعة تقدمت عليها، لأن الكنايات تعني الضمائر وهي مؤكدات للدلائل في أفعال الأمر، إن أظهرت، كما في قوله تعالى﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾[البقرة: 35]، و ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ [المائدة: 27]، ولو صلح الأمر للإخبار لأكد بـ(قد) الدالة على تحققه، وبالسين وسوف، إن كان يدل على معنى الفعلية ولكان بُني للمجهول، وذلك لغلبة معنى الحرفية عليه، كما سلب الضمير معه معنى الاسمية، فجاء مؤكداً كالحرف بدليل سلب الموضع الإعرابي منه،"لأن الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ولا يتأتى من فعل وحرف ولا حرف واسم، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً"[3]، وأما طرفا الإسناد فهما"ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"[4]، ولو بلغ الكلام الغاية في الإطالة والإيجاز، لأن "الإطالة والإيجاز جميعاً إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه، ولو بلغ به الإيجاز غايته لم يكن له بدٌّ من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنه لابد فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت من ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب"[5]، لأنه "لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 120.
(2) الخصائص: 1/ 225.
(3) شرح المفصل: 1/ 20.
(4) كتاب سيبويه: 1/ 23.
(5) الخصائص: 1/ 30.

ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر مفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفةً أو حالاً أو ما شاكل ذلك"[1]، ويكمل التعلق الظرفي المعنى الفعلي المثبت في الاسم توضيحاً وتخصيصاً للحدث الذي يتضمنه الفعل وبيان وقوعه أو توقّع وقوعه، كما بينت لام الابتداء، و"قد"والسين وسوف تحققه، إذ يستدل به على ثبات أمر ما، كما يستدل به على ضده نحو رغبت في ورغبت عن وغيره مما يصل إلى الاسم بحرف الجر"فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول: أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به، ألا ترى أن الباء في نحو: مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو أمررت زيداً، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به، فكما أن همزة (أفعل) مصوغة فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضاً من جملة الفعل، لمعاقبته ما هو من جملته فهذا أوجه، والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره، ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك فتقول: مررت بزيد وعمراً، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجار والمجرور لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد، أفلا تراك كيف تقدر اللفظ الواحد تقديرين مختلفين وكل واحد منهما مقبول في القياس"[2]، فقد اعتنت مناهج الدرس الصرفي بالكلمة المفردة، فتناولتها من حيث بنيتها ومن حيث زنتها واشتقاقها وتجردها وزيادتها وتكبيرها وتصغيرها وتثنيتها وجمعها والنسب إليها ونحو ذلك. في حين اهتمت مناهج الدرس الصوتي بمخارج الأصوات وصفاتها وامتزاجها بالالتصاق أو بالمُجاورة ونتائج قوتها أو ضعفها، وتأثير بعضها ببعض تقديماً وتأخيراً، وهو ما قامت عليه الدراسة الصرفية إعلالاً وإبدالاً وذكراً وحذفاً وإدغاماً وإمالة، كما أنه محور الدراسة النحوية التي اعتنت بالكلمة مؤلّفة مع غيرها ورتبتها وتأثير بعضها ببعض في التركيب أو في النظم، وذلك من خلال الجملة المفيدة

---

(1) دلائل الإعجاز: 314.

(2) الخصائص: 1/ 106- 107.

وغير المفيدة، فكان للجملة محل من الإعراب أو لا محلّ لها من الإعراب بحسب وظيفتها في الكلام، فعوملت الجملة معاملة الكلمة المفردة، وهو ما قامت عليه الدراسة البلاغية في أساليب الخبر والإنشاء، ثمّ جاءت الدراسة الدلالية لتخرج بما آلت غليه الأصوات والمفردات والتراكيب والأساليب من معانٍ إفرادية وتركيبية واسلوبية، للوقوف على التقليد والتجديد. والحقيقة أن التقسيمات اللغوية مُصطنعة لتحليل العناصر اللغوية، وهي جميعاً تصبّ في رافد واحد، وهو الحاجة إلى التوحيد أو إلى التعبير عن المُراد بحسب حال المنتج بدلائل التغييرات الصرفية، وهي التي يُعوّل عليها في معرفة دواعي الحاجات الكلامية، إذيسود التغييرات الصرفية اتّجاهان عامّان: الأول مبعثهُ الحاجة إلى التوحيد، ويميل إلى إقصاء العناصر الصرفية التي أصبحت شاذّة، والآخر مبعثهُ الحاجة إلى التعبير، ويميل إلى خلق عناصر صرفية جديدة"[1].

إنّ التعبير اللغوي بخلاف التعبيرات غير اللغوية، فهو مُتفرّد بخصائص نفسية واجتماعية وأحوال شخصية ومقامات مُتباينة، لأنه جامع لأمور مختلفة لا توجد في غيره، فالحاجة إلى التوحيد لا تظهر إلاّ بالتعبير، كظهورها في التجديد، لضآلة التغيير عند كل مجدد، وذلك لأن الصرف في حقيقته نظام يعتمد القياس في تنظيم أصوله، لذلك قال أبو علي الفارسي (ت 377هـ)" أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أُخطئ في واحدة من القياس"[2]، لقيامه على معلوم، لأن القياس في اللغة"عبارة عن التقدير يُقال قستُ النعل بالنعل إذا قدرته وسوّيته، وهو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره"[3]، فهم يبنون التصريف على الشبيه وعلى ضدّه أيضاً، "لأنهم كثيراً ما يبنون الشيء على بناء ضدّه"[4]، فقد "قالوا: زَهَدَ، كما قالوا: ذَهَبَ، وقالوا: الزُّهد، كما قالوا: المكْث... وجاءوا بضدّ الزُّهد والغرض على بناء الغرض، وذلك هوي يهوى هوًى وهو هوٍ. وقالوا قَنِع يَقنع قناعة، كما قالوا

---

(1) اللغة لفندريس: 204- 205.

(2) الخصائص: 2/ 88 ، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: 233.

(3) التعريفات: 102.

(4) أدب الكاتب: 471.

زهد يزهد زهادة، وقالوا قانع، كما قالوا: زاهد وقنع، كما قالوا: غرض، لأن بناء الفعل واحد وأنه ضد ترك الشيء"[1]، وقاسوا على مثل الضد، فقد "قالوا: شديد ولم يأت له ضد استغني بضد مثله عن ضدّه، مثل قوي وضعيف، وقد جاءت أشياء على غير هذا البناء، قالوا حَسَن ولم يقولوا حَسين كما قالوا جميل، وقالوا جريء وشجيع ولم يقولوا جبين من الجبان، وقالوا عظيم ولم يقولوا ضخيم، وقالوا كميش فاستغنوا بضدّ مثله عن ضدّه، مثل سريع وبطيء وقالوا عن ضده وهو عاقل وجاهل، وقالوا: شحيح وضنين وبخيل، ولم يأت في ضدّ ذلك إلاّ سخي على هذا البناء"[2].

فلا يقتصر القياس على "حمل مجهول على معلوم وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجدّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت، وهذا القياس هو الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتّساعها"[3]، بل الاتّساع على الشبيه والضد، وفي التغيير الصرفي غالباً، لأن "الحقيقة أن القياس أساس لكل صرف، فالإنسان يتبع القياس دائماً في كلامه، وما جداول التصريف والإعراب التي تُذكر في كتب النحو إلاّ نماذج يُطلب إلى التلميذ مُحاكاتها"[4]، وذلك لأن القياس يحتكم إليه تعليماً ونطقاً، لأنه أساس التقعيد ومعيار التجديد وميزان النباهة، و"ذلك أن مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"[5]، لإطراد حكمه في جميع أمثاله وأضداده وأمثال أضداده، "فإذا جمعت المقصور بالواو والنون حذفت الألف لاجتماع الساكنين وبقيت ما قبله على الفتح، فقلت في موسى وعيسى وحبلى مُوسَون وعيسَوْن وحُبْلَوْن، ولا يجوز غير ذلك عند جميع النحويين وهو القياس وكلام العرب، فأمّا كلام العرب فقولهم المصطَفون والأعَلوْن ورأيت المصطفَين والأعلَيْن، وأما القياس فلأن الحرف الثابت في الواحد ليس لنا حذفه من الكلمة إلاّ

(1) كتاب سيبويه: 4/ 16- 17.

(2) أدب الكاتب: 472- 473.

(3) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 20.

(4) اللغة ، لفندريس: 205.

(5) الخصائص: 2/ 88.

للضرورة عند اجتماع ساكنين، وهو مقدّر كقولنا راضُون وراموْن، فلو قلنا عيسوْن وموسوْن لكنّا نقدّر حذف الألف فيهما من قبل دخول علامة الجمع، ولو جاز هذا لجاز أن نقول في حبلى حُبْلات وفي سكرى سكرات ، وليس أحد يقول هذا فوجب أن علامة الجمع إنما تدخل على عيسى وموسى والألف فيهما، ثمّ تسقط الألف لاجتماع الساكنين ويبقى ما قبلها مفتوحاً[1].

فضبط التغييرات الصرفية يتم بالقياس، فقدْيعرض للمتكلم مثلاً، فعل ثلاثي لم يقف على شكله، ولم يدر أهو مفتوح العين أم مكسورها أم مضمومها، ولم يسمعه مضبوطاً، ولكنه يعرف مصدر هذا الفعل، فهنا يمكن الالتجاء إلى القياس إلى قياس هذا الفعل على فعل مصدره كمصدر هذا الفعل المجهول شكله وضبطه[2]، أي بالرجوع إلى القاعدة الصرفية، فإن القياس أساس التقعيد لما يحصل من التغييرات الصرفية، والقياس الصرفي أولى من القياس النحوي، لقيام الثاني عليه،"فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مَقيساً مُنقاداً وسمّوه بمواسمه وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز، ثمّ لمّا تجاوزوا ذلك إلى ما لا بدّ من إيراده ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته، إذ لم يجدوا منها بُدّاً ولا عنها مُنصرفاً، ومعاذ الله أن ندّعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلّة قياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبّهنا عليه كما فعله من قبلنا ممّن نحن له مُتّبعون وعلى مثله وأوضاعه حاذون"[3]. فإن الاختصار والإيجاز يُشكّلان القواعد عموماً، ولكن القياس الصرفي يُظهر المُطرد في الاستعمال ويكشف عن الشّاذ فيه، لأن"إقصاء العناصر الصرفية الشاذّة يكون بردّها إلى القاعدة، أي أن الحاجة إلى التوحيد تقنع بطريقة القياس، ويُطلق القياس على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف"[4].

(1) المخصص: 17/ 80.

(2) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 20.

(3) الخصائص: 2/ 43.

(4) اللغة ، لفندريس: 205.

إنّ الصيغ الصرفية المبنيّة على أمثلة معروفة بخلاف التي تأتي بتغييرات خارجة عن المألوف فتُعدّ شاذّة، وحاجة التوحيد تقرب من حاجة التجديد في القياس على الأبنية، لأن عملية الخلق ترد إليها أيضاً، ولكن في الشكل دون المحتوى، فيكون القياس عندئذ مُتجلّياً في التبعية الصرفية بدليل التزامها بالهيآت العامة الموحّدة لعمليتي الانتماء والخلق اللغوي، لأنه فيهما سواء، فلا تعارض بين السماع والقياس، لأن القياس في حقيقته تلخيص وإيجاز للمسموع، لأنه يؤدي إلى تنظير ما لا يمكن الإحاطة بجميع جزئياته، وليس إلى ردّ ما يجد عندالمنتج، لأنه"قد يحتاج إلى تسمية ما يجد في حياته من مُسمّيات لها أسماء أجنبية، أو يحتاج إلى اشتقاق من كلمة أجنبية، فيلجأ إلى القياس اتباعاً للعرب في تعريب الدخيل قديماً، ومُحاكاة لهم في طريقتهم في التعريب، فإذا فعل المتكلّم ذلك كان قياسه صحيحاً، لأنه لم يتخطّ اسلوب العرب في ذلك"[1]، أي شكل الصيغة لكثرة تداوله عادةً،"فالعقل لا يُغيّر مُطلقاً نظامه الصرفي تغييراً كاملاً، ولا يوجّه مجهوده في الوقت الواحد إلاّ إلى جزء من النظام يُعدّ جدّ ضئيل، ولمّا كان الأثر الواقع منه على الأجزاء المختلفة لا تقوده مُطلقاً إرادة مُنفّذة لخطة منهجيّة، بل كان تابعاً لوحي المصادفة والظروف المختلفة كانت النتيجة في مجموعها خالية على وجه العموم من الترابط والتجانس"[2].

إنّ التغيير الصرفي الضئيل لا يتناقض مع الترابط والتجانس، لأن"القياس حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لوجه من الشبه، وقيل: حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل"[3]، لذلك روعي الشبه الشكلي لغلبة الظن بالحمل على النظير أو على الضد، لأنه يأتي مُنسجماً مُحاكاةً للنظام الصرفي عموماً برابط القياس الصرفي، لأنه لا يُقاس على الشاذ، لتمكّن القياس في نفوس المُنتجين وضعف الشاذ لقلّته. قال ابن جنّي: "واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كُنت عليه، إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 20.

(2) اللغة ، لفندريس: 211.

(3) الفروق اللغوية: 60- 61.

مثل ما أجزته فأنت فيه مُخيّر، تستعمل أيهما شئت، فإن صحّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتّة، وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة، لأنه على قياس كلامهم"[1].

إنّ التعليل العقلي مُلازم للقياس القائم على المُشابهة والمُخالفة، توحيداً وتجديداً في عملية استعمال الصيغ، وهي لا تقتصر على المسموع منها، لأن ذلك لا يحصل إلاّ في اللغة المثاليّة، "فالصيغ ذات الغلبة تصير مراكز إشعاع قياسي، وتجذب إليها غيرها من كل جانب لأسباب مُتنوّعة، بعد ذلك توجد خطط قياسية مُتضاربة متقاطعة لا يستطيع عقلنا القاصر أن يوفّق بينها، ذلك أن اللغة المثالية حلم من الأحلام، تُذكّرنا ببستاني بذر في بقعة منظمة الأرجاء بذوراً متماثلة كل التماثل، وأخذ يولي كلاً منها قدراً مُتماثلاً من عنايته أملاً منه في أن تنبت حديقته أشجاراً متساوية الحجم ، تجري على نظام واحد، وتُثمر عدداً متساوياً من الأزهار والأثمار، بل إن هناك كثيراً من الأسباب التي تجعل الظروف البيولوجية تحيد عن سمتها، ومن هذه الأسباب ما يعلو على قدرة الإنسان، وكذلك الحال في اللغويات التي يقف فيها القياس في غالب الأحوال موقفاً مُغايراً للمنطق، على الرغم من أنه ينبعث من الحاجة إلى التوحيد، ويستخدم التعليل العقلي بطريقة تُرضي العقل"[2]، فلا يقف القياس الصرفي حائلاً دون التغيير اللغوي، لأن الصيغ تقتضي ملحقات وزوائد وسوابق تغيّر أصولها، فلا تثبت على حال معينة، وإن اتّفقت أصلاً وتقاربت معانيها، لاختلاف الزوائد والحروف الموصلة للصيغ بما قبلها وما بعدها، لأنها أساس المعاني، إذ يُبنى الكلام على ما تُنبئ به لمرونتها فيه بدليل النقل والتحويل والتعدية واللزوم والتضمين والاقتصار ونحو ذلك ممّا يلحق الصيغ الفعلية، علاوةً على ما يتّصل بها من ضمائر، و"ذلك أن الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع، ألا ترى أن من قال أعطيتكم درهماً فحذف الواو

---

(1) الخصائص: 1/ 125- 126.

(2) اللغة ، لفندريس: 213.

التي كانت بعد الميم، وأسكن الميم إذا أضمر الدرهم قال: أعطيتكموه فردّ الواو لأجل اتّصال الكلمة بالمُضمر"[1].

وكذلك حروف الجر تُغيّر معاني الصيغ وتوجّه بناءها بحسب المراد منها، ففي تعدية الفعل بحرف مُعيّن تحديد لمعناه، فمعنى"عثر في ثوبه عثاراً وعثر عليهم يعثر عثراً وعُثوراً أي أطلع، وأعثرت فلاناً على القوم من قول الله عزّ وجل ﴿وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الكهف:21]"[2]، أي"أطلعنا عليهم ليعلم الذين أطلعناهم على حالهم"[3]، فإن (عثر) مختلف بحسب الحرف، فالمتعدّي بـ(في) بمعنى (كَبَا)، و"كَبَا لوجهه يكبو كبْواً سقط وكَبَا كبْواً عَثَر"[4]، و"يقال: عثر به فرسه فسقط وعثر على الأمر يعثر عثراً وعثوراً: اطلع وأعثرته عليه أطلعته"[5]، فإن الصيغة الواحدة توجّه بحرف الجر إلى أكثر من معنى واحد، فالفرق"بين قولك جئته وجئت إليه أن في قولك جئت إليه معنى الغاية من أجل دخول (إلى)، وجئته قصدته بمجيء، وإذا لم تعده لم يكن فيه دلالة على القصد كقولك جاء المطر"[6]، فجرت حروف الجر مجرى الزوائد والتضعيف في تغيير معاني الصيغ، فإن"أعجمت وزنه أفعلت، وأفعلت هذه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب، نحو أكرمت زيداً أي أوجبت له الكرامة وأحسنت إليه أثبت الإحسان إليه، وكذلك أعطيته وأدنيته وأسعدته وأنقذته، فقد أوجبت جميع هذه الأشياء له، فقد تأتي (أفعلت) أيضاً يُراد بها السلب والنفي وذلك نحو أشكيت زيداً إذا زُلت له عمّا يشكوه... ونظيره أيضاً أشكلت الكتاب، أي أزلت عنه

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 117.

(2) أدب الكاتب: 257.

(3) الكشّاف: 2/ 477.

(4) لسان العرب: مادة (كَبَا).

(5) نفسه: مادة (عَثَر).

(6) الفروق اللغوية: 252.

إشكاله وقد قالوا أيضاً عجّمت الكتاب، فجاءت (فعّلت) للسلب أيضاً كما جاءت (أفعلت)"[1].

فإنّ الزوائد الصرفية التي تلتصق بالصيغة لغرض توجيهها بحسب المراد تكشف عن سر التغييرات الصرفية، كما أنها دوال النسبة، لأنها تُعبّر عن العلاقة التي تربط الصيغة الصرفية بغيرها من الكلمات، لأن التغيير لا ينحصر في الصيغة ذاتها، وإنما تتبعه تغييرات تبنى عليها، وهي بمثابة تقييدات أخرى تُبيّن جهتها الكلامية تحديداً، وكذلك حروف الجر، فإنها توجّه الصيغة إثباتاً وسلباً وتزيد بمعنى آخر يرتبط بالاسم، لأن الجر دال على نسبة غير تامة لنيابته في المعنى عن الفعل، فإذا"قلت أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك أمسكته مباشراً له وملاصقة يدي له، وإذا قلت: أكلت من الطعام، فقد نابت (من) عن البعض، أي أكلت بعض الطعام، وكذلك بقية ما لم نسمه"[2]، فلازم كل حرف معنى معيناً، لذلك خرج عن القياس لملازمته، فجمد ولم يتصرّف، لذلك بُني، فإذا"تركنا عملية القياس جانباً نجد الصرف يستعيض في الواقع عن خسائره بتحويل الكلمات المليئة إلى كلمات فارغة، فالأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلاّ بقايا من كلمات مستقلّة قديمة، أفرغت من معناها الحقيقي واستعملت مُجرّد موضحات، أي مُجرّد رموز"[3]، لذلك فإن "حروف الجر وسائر الحروف العربية الأخرى لم تكن حروفاً بادئ ذي بدء، ولكنها استعملت أسماءً أو أفعالاً دالات على معانٍ تامّة مستقلّة، ثمّ تعرّضت لتأثيرات الاستعمال فأفرغت من معانيها... وقد جرى في العربية ما جرى في غيرها من إفراغ ففيها أدوات للإضافة، أفرغت من معانيها القديمة إفراغاً تاماً كالباء، وفي ومِن وغيرهن"[4]، وعلى ذلك فإن ما كان اسماً ثم أفرغ لم يعمل نحو (قد) والسين وسوف و (أل)، لأن الاسم غير عامل، وأما ما كان فعلاً ثمّ أفرغ فإنه يعمل، لأن الفعل عامل لقيام معنى الكلام عليه، لأنه الموجد له والمُنبِئ عنه،

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 42- 44.

(2) الخصائص: 2/ 274.

(3) اللغة ، لفندريس: 216.

(4) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 79- 80.

ولكونه عاماً لصلاحه لجميع الذوات العاقلة وغيرها افتقر إلى مقيّدات تخصصه،" وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلّم بآلة الإعراب، إلاّ أن النُحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثّرة وإن كان علامة لا علّة ولهذا سمّوه عاملاً"[1]، فإن الفعل وما أشبهه وما ناب عنه دوال نسب مختلفة، فاختص ما كان اسماً بالفعل، وما كان فعلاً بالاسم كحروف الجر، لأن"حرف الجر يتنزّل منزلة جزء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب، وبمنزلة جزء من الفعل من حيث تعدّى به، فصار حرف الجر بمنزلة الهمزة والتضعيف من نحو أذهبت زيداً وفرحته"[2]، فاختص بالجر لإيصاله معنى الفعل إلى الاسم، فكانت نسبته إلى الاسم ناقصة، لأنه يصفه لتعلّقه بالفعل المذكور، بدليل نزع الخافض والتضمين، فصار عاملاً لذلك، لارتباط النسبة الناقصة بالتامة، كما ارتبطت الإضافة بالنسبة، لأنها تُشكّل طرفاً منها بدليل اكتساب المضاف التعريف والتخصيص والتذكير والتأنيث والإعراب والبناء من المضاف إليه، فصار المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه، لأنهم"أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثانية التعريف والتخصيص حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة"[3]، فقصد المضاف بالنسبة دون المضاف إليه، في حين اختص المضاف إليه بالجر، لأنه منسوب إليه نسب غير تامّة فصلاً له عن المنسوب إليه بنسبة تامة، لأنه في المعنى مقيد للمضاف، فكذلك المجرور بوساطة حرف الجر، إذ تقيّد بإضافة معنى الحدث إليه، فصار حرف الجر ذا قيمة صرفية لتوجيهه الفعل المذكور بحسب المراد، وذا قيمة نحوية، لأنه موجد لعلاقة تربط الحدث بالذات، فعبّر حرف الجر عن المعاني الفعلية بالتعلّق وعن الاسمية بالإخبار عنها لاختصاصه بها، وعن الحرفية لإيجاده المعاني في غيره، فكان ذا قيمة دلالية لتضييقه عموم دلالة الحدث، لكونه قيداً مخصصاً بدليل المبالغة بالحدث، وذلك بالاقتصار أو بنزع الخافض، لأنه دال على الارتباط بين المعاني الفعلية والاسمية، و"مع أن دوال النسبة تكوّن مع دوال الماهيّة في غالب الأحيان جسماً واحداً إلى حد يجعل تحليل

(1) شرح الكافية: 1/ 18.

(2) شرح المفصّل: 8/ 10.

(3) شرح الكافية: 1/ 273.

الكلمة أمراً مستحيلاً، فإن الصرف مستقل عن قيمة الكلمات المعنوية وقيمتها الصوتية على السواء، وما نسمّيه بالمفردات هو مجموع الكلمات في إحدى اللغات باعتبار قيمتها المعنوية، فهذه النظم الثلاثة: نظام النطق ونظام الصيغ النحوية ونظام المفردات تستطيع أن تصوّر منفصلة كل منها عن الآخرين، تحت تأثير أسباب مختلفة"[1].

فإنّ الصيغة الصرفية تستقل بقدرتها على التصريف والاشتقاق لقبولها الزيادة والحذف، ولكنها لا تستقل في النظم لافتقارها إلى السوابق واللواحق، ولتقييدها تخصيصاً بحرف الجر، لارتباطهما معنوياً، فلا يقتصر التعلّق على شبه الجملة، بل يضم جميع أنواع الجمل لقيامها على الصيغة بدليل تردد شبه الجملة بين الفعلية والاسمية بالتعلّق، لأن"التعلّق ههنا هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث وتمسكها به، كأنها جزء منه لا يظهر معناها إلاّ به، ولا يكتمل معناه إلاّ بها، ذلك لأن شبه الجملة ترد تكملة للحدث الذي تقيّده، فيتم معناها بهذا التعلّق المُقيّد.. ومن هذا تلمس أهمية العلاقة بين كل من الظرف والجار مع المجرور، وبين الحدث الذي يقيدانه ويتعلقان به، ومعنى هذه العلاقة أن بين الجانبين تأثيراً متبادلاً، فشبه الجملة تفيد الحدث في إيضاح معناه وتكميله، إذ تحدد زمانه أو مكانه أو سببه... والحدث يفيد شبه الجملة، إذ يظهر معناها، ويربطه بعمل يملؤها، وينصبها ظاهراً أو تقديراً، وهذا التأثير المتبادل بين الجانبين، هو المراد بما نسميّه تعلّق شبه الجملة أو تعليقها"[2].

إنّ التأثير المتبادل يضم جميع الكلم ولا يقتصر على الحدث، لحصوله بين الأسماء وحروف المعاني، بل التعلق يتجلّى في توجيه الصيغة الصرفية بمقيّدات، لأن الحدث يتقيّد أولاً بالصيغة، ثمّ يحتاج إلى ما يوصله أو يربطه بغيره، بدليل تعلّق شبه الجملة بالجوامد والنواسخ وحروف المعاني، وبالإسناد وما فيه رائحة الفعل، فالأصل تعلّق الصيغة الصرفية بحرف المعنى، لأنها وعاء اسم المعنى، وهو ميدان القياس الصرفي، وإن حرف المعنى دال

---

(1) اللغة ، لفندريس: 225.

(2) إعراب الجمل وأشباه الجمل ، للدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، ط4 ، 1403هـ- 1983م: 261.

على الصيغة التي بمعناه، وذلك" لأن عامة حروف المعاني إنما أتـي بهـا عوضـاً مـن الأفعـال لضرب من الإيجاز والاختصار"[1]. وأسماء المعاني في أصولها أفعال لازمت أصحابها حتـى تحوّلت إلى صفات، بدليل غلبة بعضها وقيامه مقام موصوفه، كمـا أن"أكثـر الأسمـاء المبنيـة على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات... فالقياس على الأوزان أقوى بكثير عند أسماء المعاني والصفات منه عند غيرها من الأسماء، وذلك لأن أسماء المعـاني والـصفات قريبـة جداً إلى الأفعال، والأفعال غلب عليها القياس غلبة تكـاد أن تكـون كاملـة"[2]، ولمّـا كانـت الأفعال مُفتقرة إلى ما يتممها من الأسمـاء تخصيـصاً، فقـد جـرت حـروف المعـاني مجراهـا وزادت عليها بحاجتها إلى الفعل المذكور، لأنها"صارت لواحق بعد أن أفرغـت مـن معانيهـا الحقيقية أخذت قيمة تجريدية جعلتها قابلة للتعبير عن فصيلة صرفية، فبعـضها يميّـز أسمـاء الأحداث"[3]، فتحوّلت إلى مقيّدات لأحكام أسماء المعاني، وكلما زادت قيود الحكـم زادت فائدته، لأن"الحكم العاري عن القيود لا يزيد عن فائدة نسبة المحكوم به للمحكوم عليه، بـل ربما كان ذلك الحكم معلوماً عند السامع، فلا يفيد، فإذا زيد قيد كان فيه فائدة غريبة، وكلما كثرت قيوده كثرت فوائده"[4]، فكان التعلّق النحوي زائـداً علـى معـاني المفـردات العرفيـة ووسيلة لإيصال المـراد بدقّـة منعـاً للـبس والاشـتراك، لاشـتراك الـذوات في الوصـف، إذ يرتبطان معاً بهيأة صيغة صرفية قابلة للتخصيص بقيود زائدة عليها، لإنـشاء علاقـات بـين المعاني العرفية للكلم وبين المعاني النحوية أو التأليفية فيما ينظم مـن كـلام مفيـد، ولا تـتم الفائدة المطلوبة من النظم إلاّ بارتباط المعاني بعضها بـبعض، بـأن تلـزم كـل كلمـة جهتهـا النحوية فيه وتتشبّث بما يجاورها، وتتمسّك بما يوصل بعضها إلى بعـض للبيـان عـن المـراد، لأنه"كما لا تكون الفضة خاتماً أو الذهب سواراً أو غيرهما مـن أصـناف الحلـي بأنفـسهما،

(1) شرح المفصّل: 8/ 120- 121.

(2) التطور النحوي للغة العربية: 100- 101.

(3) اللغة ، لفندريس: 221.

(4) التلخيص في علوم البلاغة ، لمحمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب ، ضبطه وشرحه عبـد الـرحمن البرقوقي ، ط2 ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، 1350هـ- 1932م: 108- 109.

ولكن بما يحدث فيهما من الصورة، كذلك لا تكون الكلم المفردة التي هي أسماء وأفعال وحروف كلاماً وشعراً من غير أن يحدث فيها النظم الذي حقيقته توخي معاني النحو وأحكامه[1].

فالتعلق لا يقتصر على بيان ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي تقيّده وتتضمنه وتستدعيه لطلب الفائدة واستقامة الكلام، ويكون هو ناصباً لها... وممّا يدل على أن الحدث ينصب شبه الجملة، أنها قد تحل محل قولنا: يصام شهر رمضان، سُتِرَ داخلنا، لا يقام في دار بخيل، لن يعنى بحاجة كسول، وإنما يكون نائب فاعل ما أصله المفعول، ومن هذا كلّه ترى أن شبه الجملة، بشطريها محلّها النصب وناصبها هو الحدث الذي تقيّده وتتعلّق به[2].

فإنّ للحدث قيوداً صرفية ونحوية، فالصيغة وما زيد فيها وما حذف منها، وجميع ملحقاتها وسوابقها، لأنها توجّه الحدث في نسبته التامّة أو الناقصة، ونسبته قيد له، لأنها تخصصه، فتجعله مفيداً، وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه، فلتربية الفائدة، والمقيد في نحو كان زيد منطلقاً هو (منطلقاً) ى (كان)[3]، لعموم معنى الفعل، فهو مفتقر أبداً إلى ما يخصصه، فقداجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتقّ منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب نفسه[4].

فإنّ الفعل قد أوجد معنى تركيبياً زائداً على معاني مدخولاته، فانصهرت فيه، كما أنها قيّدت الفعل، لأنه منسوب إليها، فكلا الطرفين- الفعل ومدخولاته- يستدعي الآخر، بدليل تغيير بناء الفعل بالزيادة أو ببنائه للمجهول، وكذلك الزيادة والحذف في مدخولاته تُبيّن قوّته وضعفه بدليل التضمين ونزع الخافض، والاقتصار بالحذف للمبالغة في الفعل،

---

(1) دلائل الإعجاز: 373.

(2) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 262- 263.

(3) التلخيص في علوم البلاغة: 108- 109.

(4) دلائل الإعجاز: 118.

فالارتباط المعنوي ليس محصوراً بتعلّق شبه الجملة، ولكن ذكر الظرف أو الجار يستدعي الحدث الذي يدل عليه الفعل الاصطلاحي أو الوصف الصريح، لملازمة الظرف والجار للفعل أو ما أشبهه، لأنهما قيدان له يتخصص بهما، وهما يكملان معناه، فالتكملة تُشير إليه أينما وُجدت وفي أي موضع ذكرت، لذلك اقترنت شبه الجملة بالتعلّق، بياناً للحدث، فلم يكن لها معنى مستقل كالجملة بنوعيها، وتأويلها بمفرد يكون له المحل الإعرابي، في حين أن المحل الإعرابي يكون لمتعلّق شبه الجملة، وهما قيدان للمبتدأ والفاعل والمعرفة والنكرة في التبعية، فقد جمع التعلّق النحوي بين المتفرقات برباط معنوي واحد، لأن دلائله هي دوال النسبة التامة والناقصة وذلك في الإسناد، لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى، والخبر هو المبتدأ، والفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، لارتباط الحدث بالذات، بدليل امتزاجهما في صيغ المشتقات، أما النسبة الناقصة فهي التي تُشكّل طرفاً إسنادياً، كما في الجمل وأشباهها أو ما يكمل الركن الإسنادي ممّا يتبعه توضيحاً وتخصيصاً، ولمّا كانت شبه الجملة غير مستقلة بمعناها الذاتي كالجملة، فإنها مفتقرة دائماً إلى ما يوضّحها، فهي واجبة التعلّق، وقد قيل إن حرف الجر الأصلي يؤدي في الكلام معنى متميزاً، ويصل بين معنى الحدث والاسم المجرور، وهو واجب التعلّق إلاّ في حالات أربع: أولاها: أن ينوب الجار والمجرور عن الفاعل.. والثانية: أن يقع الجار والمجرور تابعين في عطف أو بدل أو توكيد.. والثالثة: أن يقع الجار والمجرور في محل نصب على الاستثناء، فإنهما حينذاك ينتقلان من حيّز التعدية والتقييد إلى حيّز النصب على التمام.. والرابعة: أن يحذف الجار الأصلي وينصب الاسم بعده لفظاً أو تقديراً[1].

إنّ الجار كالجزء من مجروره، لأنه يُشكّل معه نسبة ناقصة، لأن الجر إخبار، والحدث هو الخبر، والحدث مُفتقر إلى الاسم، وكذلك الاسم مُفتقر إلى الحدث، فبينهما تبادل تشبّث ولزوم، كما أن النائب عن الفاعل في الأصل مفعول، ومحل الجار والمجرور النصب، والتابع على نيّة تكرار العامل بديل التوكيد، لأنه تقوية للمؤكّد، لأن نفي النفي إثبات، والاستثناء بـ(إلاّ) والنفي، أما نزع الخافض فهو دليل المحل الإعرابي والسعة اللغوية، فإن الحرف

(1) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 311- 313.

يقتضي التعلّق، وكذلك الظرف، والانتقال من حال إلى أخرى في الكلام يضمّ جميع الكلم ولا يقتصر على حرف الجر، لأنها لا تخرج عن المعاني التركيبية، فـإذا "رفـع معـاني النحـو وأحكامه ممّا بين الكلم حتى لا تراد فيها في جملة ولا تفصيل خرّجت الكلم المنطوق ببعضها في إثر بعض في البيت من الشعر والفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وُضعت فيها موجب ومقتضى، وعن أن يتصوّر أن يقال في كلمة منها إنها مرتبطة بصاحبة لها ومتعلّقة بها وكائنة بسبب منها"[1]، فإن الأدوات التي تعلّق الكلم بعضه ببعض وتربط معانية حتى تجعله كتلة واحدة، لا بُدّ أن تتعلّق بالفعل، ومعمول الفعل مُتعلّق بعامله، لهذا قيل في قوله تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: 1]، تعلّقت "الباء بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو، لأن الذي يتلو التسمية مقروء، كما أن المسافر إذا حلّ أو ارتحل فقال: بسم الله والبركات، وكان المعنى بسم الله أحلّ وبسم الله أرتحل، وكذلك الذابح، وكل فاعل يبدأ في فعله ببسم الله كان مُضمراً ما جعل التسمية مبدأ له ونظيره في حذف مُتعلّق الجار قوله عزّ وجل ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ﴾[النمل: 12]، أي اذهب في تسع آيات"[2]، فإن الباء أنبأت بالفعل المُنبئ عن معنى الابتداء، "لأن الموجد للمعاني بحسب المقام وحال المتكلّم، فإن الجالب للباء معنى الابتداء، كأنك قلت: بدأت باسم الله الرحمن الرحيم، إلاّ أنه لم يحتج لذكر (بدأت)، لأن الحال تُنبئ أنك مبتدئ"[3]، فالإنباء لا يقتصر على الفعل وما شابهه وما ناب عنه، وإنما دلالة التعلّق بحسب الحال أو المقام، كما أن التعلّق يستدعي أن يكون العامل معمولاً أيضاً، فإن حرف الجر عامل بما بعده وهو معمول بالتعلّق، لأن "حروف الجر إنما عملت لشبهها بالأفعال واختصاصها بالأسماء"[4]، والمُشابهة بحسب الأصل وليس بالشكل، فإن "باء الجر إنما هي للإلزاق بالسوط: ألزقتَ ضربك إيّاه بالسوط، فما اتّسع من

(1) دلائل الإعجاز: 404.

(2) الكشّاف: 1/ 26- 27.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 39.

(4) شرح المفصّل: 8/ 9.

هذا في الكلام فهذا أصله[1]، أي أن أصله للإلصاق ومعناه اختلاط الشيء بالشيء، ويكون حقيقة، وهو الأكثر، نحو (به داء)، ومجازاً كـ(مررت به)، إذ معناه: جعلت مروري ملصقاً بمكان قريب منه لا به، فهو وارد على الاتساع[2]، فإن الأصل لا يعني المُشابهة وإنما يعني التصرّف بدوال معيّنة على نسب مختلفة، فبعضها يقتضي النسبة التامّة، وأخرى خالفتها شكلاً فاقتضت نسبة ناقصة، لأن المشابهة في النواسخ بخلاف أحرف التوكيد، وهي بخلاف الجر، كما أ، الجر بخلاف العطف ونحوها ما لم يعمل، لأن حرف الجر دال على الفعل بدليل تبعيّة المحل، لو قلت: مررت بعمرو وزيداً لكان عربياً، فكيف هذا؟ لأنه فعل، والمجرور في موضع مفعول منصوب ومعناه أتيت ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى[3]، وكذلك الصفة نحو مررت بزيد الظريف بالنصب والظريف بالخفض فهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب، ولذلك قال سيبويه: إنك إذا قلت مررت بزيد فكأنك قلت: مررت زيداً، يريد أنه لو كان مما يجوز أن يستعمل بغير حرف جر لكان منصوباً[4]، فإن معنى النصب وموضع النصب هو أساس تعلّق شبه الجملة، لأن النصب علم الفعلية، ولمّا خرجت الحروف عن التصرّف والاشتقاق والزيادة والحذف ولازمت هيأة واحدة جعل لها الجر ليفصل بها عن غيرها، فإذا قلت مررت بزيد، وعمراً مررت به، نصبت وكانت الوجه، لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسماً تبنيه لا يصل إليه إلاّ بحرف الإضافة، فكأنك قلت مررت زيداً ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام زيداً مررت به، وقمت وعمراً مررت به ونحو ذلك قولك: خشّنت بصدره، فالصدر في موضع نصب وقد عملت الباء، و ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[الإسراء: 96]، إنما هي كفى الله، ولكنك لمّا أدخلت الباء عملت،

---

(1) كتاب سيبويه: 4/ 217.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 252.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 94.

(4) شرح المفصّل: 8/ 10.

والموضع موضع نصب وفي معنى النصب[1]، فإن الجر بالحرف دليل الصيغة الفعلية، والجر بالإضافة دليل الاسمية، لأن موضعها الجر، بخلاف الجار والمجرور فإن موضعهما النصب، فتعلّق الحرف في الجر ولم يتعلّق الاسم في الإضافة، لأن موضعه الجر، لارتباطه بالمضاف، وهو مذكور بدليل تحمّل المضاف علامات المحل وملازمة المضاف إليه للجر، وقيام المضاف إليه مقام المضاف إذا حذف، نحو قوله تعالى ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾[يوسف: 82]، والمراد واسأل أهل القرية، إلاّ أنه حذف المضاف للإيجاز والاختصار[2]، في حين أن المجرور بالحرف لا يقوم مقام عامله، لأنه ليس تاماً بمعناه الإفرادي، فكان جزء كلمة فوجب تعلّقه، لذلك "لا يجوز أن تضمر فعلاً لا يصل إلاّ بحرف جر، لأن حرف الجر لا يُضمر، ولو جاز ذلك لقلت: زيدٍ تريد مُرَّ بزيد"[3]، فاختص كل فعل بحرف مُعيّن يوصله، فكان الحرف دالاً عليه، لتعلّقه به لإتمام معناه، وكذلك الفعل مُتعلّق به، لأنه مُوضّح ومُبيّن، لأن الفعل مُنبئ بأصل المعنى، والحرف ناب عنه لدلالته عليه، فإذا حذف الحرف لم يبق ما يدلّ على معنى الفعل، فقد "خصّ كل قبيل من هذه الأفعال تقبيل من هذه الحروف، وقد تداخلت فيشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصلة، وجعلت تلك الحروف جارّة ولم تفض إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها، لأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجعلت هذه الحروف جارّة ليخالف لفظ ما بعد الفعل القوي، ولما امتنع النصب لم يبق إلاّ الجر، لأن الرفع قد استبدّ به الفاعل واستولى عليه، فلذلك عدلوا إلى الجر، لأن الجر أقرب إلى النصب من الرفع، لأن الجر من مخرج الياء والنصب من مخرج الألف، والألف أقرب إليها من الواو"[4].

(1) كتاب سيبويه: 1/ 92.

(2) التفسير الكبير: 18/ 194.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 94.

(4) شرح المفصّل: 8/ 8- 9.

إنّ اختصاص الصيغة بالحرف المُعيّن، دليل الارتباط المعنوي والاختصار والإيجاز، وأما التداخل فلا يعني التعاقب أو التعاور لمعنى بعينه، بل هو دليل الزيادة المعنوية مع الإيجاز، لأن تغيير الحرف يؤدي إلى تغيير المعنى بدليل التضمين، إذ يخصص الفعل بالحرف، لأنه قيده، بدليل التعلّق الذي يجعل الحرف دالاً على معنى الفعلية بالموضع، لأن الحرف لا يُخبر عنه ولا يُخبر به، والمحل الإعرابي للصيغة، وأما المتعلّق بها فهو في محل نصب، والنصب دليل الفعلية، وهي التي تفصل بين التعلّق وغيره، والمجرور مفعول، كما أنك إذا قلت هذا ضاربُ زيدٍ غداً تجر بكف التنوين، وهو مفعول بمنزلته منصوباً منوناً ما قبله[1]، وكذلك ما كان في محل رفع فهو مفعول، لأن الموضع في حقيقته نصب، فصار للصيغة، لأنها مُتعلّق بها، وهي التي تُشكّل جملة تُؤوّل بمفرد يكون له المحل الإعرابي، فإنّ الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو زيد في الدار وعمرو عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد في شيء وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك، فهذه هي الاخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها... والأمر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لا بُدّ لهما من مُتعلّق به، والأصل أن يتعلّق بالفعل، وإنما يتعلّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل، ومن لفظه ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى[2]، وذلك لأن بناء الكلام على الفعل يتطلّب النصب، إذ يتخصص الحدث الذي يدلّ عليه الفعل، فإن القيود لعموم الحدث تبدأ بالصيغة الفعلية، ثمّ ما تعلّق بها تخصيصاً وتحديداً زمانياً ومكانياً، فإن دلالة تعلّق الجار تختلف عن دلالة تعلّق الظرف، لاختلاف معاني الحروف، وهي تكشف عن دقائق المعاني، لا تنهض بها الجملة الاسمية والفعلية من نواح الإيجاز والإشعار بالمعاني الفعلية بدوال حرفية تضيّق الحدث وتوجهه بحسب القيد، وهو الذي يوجد علاقة بين الصيغة والمجرور أو المضاف إليه، ففي قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ﴾[الأنبياء: 101]، أفاد الفعل (سبق) النفع

(1) كتاب سيبويه: 1/ 96.

(2) شرح المفصّل: 1/ 90.

بدلالة السلام، في حين أفاد (سبق) في قوله تعالى ﴿وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ﴾ [هود:40]، معنى القهر بدلالة (على)، فقد جعل الحرف المعنى وضدّه للصيغة نفسها أو قد يتناسب مع حرف الزيادة في الصيغة، نحو قوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286]، فإن الطاعة لنفعها والمعصية لضررها، فلا يؤاخذ أحداً بذنب غيره، فقد أفاد (كسب) الطاعة و (اكتسب) المعصية بدلالة اللام و (على) فكان (لها ما كسبت) "من خير (وعليها وما اكتسبت) من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعاصيها غيرها، وتخصيص الكسب بالخير والاكتساب بالشر تشتهيه النفس وتنجذب إليه فكانت أجدّ في تحصيله وأعمل بخلاف الخير"[1]، فإن التعليق ملازمة الحرف للصيغة لغرض تقييدها بمعناه من خلال النسبة إليها، أو الإضافة فإذا "قلت مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء، وكذلك هذا لعبد الله، وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف، وإذا قلت: أخذته من عبد الله، فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بـ(مِنْ)، وإذا قلت: مُذ زمان، فقد أضفت الأمر إلى وقت من الزمان بـ(مُذ)، وإذا قلت: أنت في الدار، فقد أضفت كينونتك في الدار إلى الدار بـ(في)، وإذا قلت: فيك خصلة سوء، فقد أضفت إليه الرداءة بـ(في)، وإذا قلت: رب رجل يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ(رب)، وإذا قلت بالله وتالله فإنما أضفت الحلف إلى الله سبحانه، كما أضفت النداء باللام إلى زيد، أضفت الرواية إلى زيد بـ(عن)"[2].

إنّ الجار دال على الخبر وهو الفعل بدليل مجيئه مُسنداً مُخبراً به لا مُخبراً عنه فتصرف، فإذا غلب عليه معنى الحرف جمد، لتحوّله من الإزجاء إلى المبالغة في الحدث بالعموم، لأن الفعل موجد لمعنى الحدث لدلالته عليه بالتضمّن، فإذا تغيّر الحرف الواصل به إلى الاسم تغيّر المراد منه، لذلك تلازما في الإخبار، فكان تعلّق الجار به دالاً على تمام الإفادة منه، بدليل افتقارهما إليه، فكان الإخبار بالحرف دالاً على نسبة ناقصة، أما الإخبار بالفعل فدال على النسبة التامة، لأن الحرف لا يُخبر به بل يؤكّد به الخبر، في حين أن الفعل

(1) أنوار التنزيل: 66.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 421.

هو الخبر، لأنه وصف فاحتاج إلى متعلّقات به لإتمامه، أما الحرف فيتعلّق بالفعل لدلالته عليه التزاماً عقلياً لا شروعاً به، لذلك كان الحرف الزائد سالباً لمعنى الفعل كما في التضعيف وهمزة التعدية أو يُزيده أو يؤكّده أو يجعله مطاوعاً لغيره أو دالاً على المبالغة وما أشبه ذلك توسيعاً أو تضييقاً، وتعميماً أو تخصيصاً، وإطلاقاً أو تقييداً، ممّا يؤكّد تصرّف الحرف في الفعل، ويدل على متانة العلاقة بينهما بالتعلق حتى جعلت الصيغة الفعلية في ذاتها معنى حرفياً للدلالة على ملازمة الحرف للفعل بدليل حروف الزيادة والتوكيد والنصب والجزم والجر، لأنها تتحكّم بتعلّق الفعل، فهي من خصائصه اللفظية والمعنوية، في حين أن الجر من خصائص الاسم اللفظية، لأنها تتصل به كأنها جزؤه، إذ تُشكّل معه نسبة ناقصة، وكانت كذلك، لأنه لا يُخبر إلاّ عن الاسم، فهي بذلك قد أكملت فائدة الخبر، إذ وجّهت الفعل نحو المراد منه، فلم يبق على جهة صيغته، وإنما سُمّي فعلاً للفصل عن غيره، فقد قيل: إنما لُقّب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف، وخُصّ بهذا اللقب، لأنه دال على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقي، فلُقّب بما دلَّ عليه[1].

والتعلق معيار التقسيم المعنوي، لأن الغرض مختلف بدليل الاشتراك في الحروف والأفعال والمصادر، لصلاحها لأكثر من معنى واحد، فإن الغرض في المصدر إذا تجرّد من الصفة أو التعريف أو عدد المرّات، فإنما هو لتوكيد الفعل[2]، وجاءت الحروف مؤكّدة لنيابتها عن الجمل، ولا تقتصر على إيجاد المعنى في غيرها، لذلك قيل: من زعم أن الحرف ما دلّ على معنى في غيره فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلّها حروفاً، لأنها تدلّ على معانٍ في غيرها[3]، وإنما دلّت على معنى يتعلّق بالحدث لا الحدث ذاته، لنيابتها عمّا يدل عليه، وإنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، هو أنك إذا قلت ما قام زيد، فقد أغنت (ما) عن (النفي)، وهي جملة فعل وفاعل... وإذا قلت: ليس بزيد قائم، فقد نابت الباء عن (حقاً)، و (البتّة)، و (غير ذي شك)... وإذا قلت: أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك:

---

(1) شرح المُفصّل: 7/ 3- 4.

(2) الخصائص: 2/ 379.

(3) شرح المُفصّل: 8/ 3.

أمسكته مباشراً له وملاصقة يدي له... فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّذا هو أكثر منها من الجمل وغيرها، لم يجز بعد ذا أن تتخرّق عليها فتنتهكها وتجحف بها"[1].

فما تعلّق بفعل فهو حرف، وما تعلّق باسم فهو فعل، وما لم يتعلّق فهو زائد لإفادة تقوية بيان، لأن الحرف"دخل الكلام على ثلاثة أضرب، لإفادة معنى فيما يدخل عليه ولتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به، لزيادة ضرب من التأكيد"[2]، ومما يدل على قوة صلة الفعل بحرف الجر، فإن منه ما يعامل معاملة الحرف كأفعال الاستثناء وعلى، وذلك لاشتراكهما في الإخبار عن الاسم وفي وصفه، لذلك فإن حروف الجر لا بُدَّ لها مما تتعلّق به ظاهراً أو مضمراً إلاّ حروف الجر الزوائد نحو بحسبك زيد وأمثاله، ألا ترى أن الباء ليس لها ما تتعلق به، وكذلك (من) في نحو: هل من أحد قائم؟ ليس لـ(مِن) ما تتعلّق به"[3]، وإنما زيدت هنا لتمكين المعنى الموجود فعلاً، لا أن تقيد فعلاً موجوداً فيدل الجار الأصلي بتعلّقه بالفعل على أن الفعل معنى عام تقيده النسبة وتخصصه المتعلقات وشيوع حدّه بالاقتران الزمني ليس جامعاً لأنواعه ولا مانعاً لخرقه بالحرف بسبب تطفّله عليه في الجوامد لإنشاء معانٍ خاصة مُلازمة لأفعال المدح والذم والتعجّب، ولنيابة الحرف عن الفعل للمشابهة اختصاراً، وإشعاراً بالمعنى المراد إيجازاً، بغية تعدد الأساليب لتستجيب لمختلف الدواعي بحسب اختلاف الأحوال والمقامات، لأن الأصل في الأفعال الإخبار، وهي في حقيقتها صفات تعبّر عن أحوال الذات الملازمة لها، أما الحروف، فهي دوال على تلك الأحوال، وليس تعبيراً عنها بالألفاظ، لذلك تعلقت الحروف بالأفعال، وقد قيل:"فإذا كانت هذه الحروف نائبة عن الأفعال على ما زعمتم والأفعال معناها في نفسها ولِمَ كانت الحروف معناها في غيرها والخلف لا يخالف الأصل في حق الحكم؟ فالجواب: إن كل فعل متعدٍّ بنفسه وبواسطة فإنما هو عبارة ولفظ دال على فعل واصل إلى المفعول، فإذا قلت ادعو غلام زيد فادعو ليس واصلاً بنفسه إلى غلام زيد، وإنما هو دال على

(1) الخصائص: 2/ 274.

(2) شرح المُفصّل: 8/ 4.

(3) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور: 1/ 482.

الدعاء الواصل إلى الغلام، فحروف أدعو عبارة عن حروف الدعاء وليس كذلك قولك يا غلام زيد، فإن إضافة (يا) إلى ما بعدها فهم معنى الدعاء الدال عليه أدعو، فأنت إذا قلت: يا غلام زيد، فهو نفس الدعاء، وإذا قلت أدعو كان إخباراً عن وقوع الدعاء، وكذلك إذا قلت استفهم كان عبارة عن طلب الفهم، وإذا قلت: أقام زيد كان نفس الطلب، فلما افترق معناهما افترق حكمهما[1]، فكان الحرف دالاً على ذات الطلب، والفعل مُخبر به بدليل مجيء الفعل خبراً عن الذات العاقلة وغيرها أو وصفاً لها، فكما طاوع الفعل المعنى الحرفي المعلّق له بالطلب ذاته، قام الحرف دالاً على الفعل الذي يتم معناه، كما في حروف المعاني، لأن الحرف ليس معناه في ذاته منفرداً، بل يتحصل مع مدخوله بدليل تعليقه لفظ بآخر وربطه به أو توكيده لمعنى موجود أصلاً بسبب تكثيره بها، كما في الحروف الزائدة، وإنما زيدت لملازمتها المعاني الفعلية، وهي أصل الإخبار والصفات في الجملة العربية بدليل تعليق الحروف بها خبراً وصفةً وحالاً ونحوها، لأن الحروف لا تصلح للبيان عنها إلاّ بالتعلّق لارتباطهما بالمعنى، وقد قيل إن قولنا: زيد في الدار كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلّت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك، وكذلك يقولون في (رأيت الذي في الدار) تقديره (رأيت الذي استقر في الدار) وكذلك (مررت برجل من قريش) تقديره (كائن من قريش) وكذلك (رأيت في الدار الهلال في السماء) تقديره (كائناً في السماء)، وهذا كلّه كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر)، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار[2].

إنّ افتقار الحرف إلى ما يوضحه ويبينه وهو الفعل، لأنه هو المُنبئ بالمعنى ألا ترى أن الفعل الذي هو موضع للمعاني لا يُضعّف ولا يؤكّد تكريره إلاّ بالعين[3]، أو ما أشبهه لنيابته عنه، لأن الحرف لا يخبر به، لأنه ليس المبتدأ في المعنى، والخبر ينبغي أن

(1) شرح المفصل: 8/ 7.

(2) الرد على النحاة: 87.

(3) الخصائص: 2/ 156.

يكون هو المبتدأ فاحتاج إلى ذكر ما تعلّق به لبيان ما ارتبطت بـه شـبه الجملـة، لكونهـا لا تصلح للتأويل بمفرد كالجملة، وكان الحرف دليلاً على الخبر، وهو الفعل، وليس الحـرف هو الخبر نفسه، ففي التعليق دلالة عليه فكأنه في حكم المذكور، ولـيس في الكـلام حـرف جر إلاّ وهو متعلّق بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير، أمـا اللفـظ فقولـك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلى بكر، فالحرف الذي هو (إلى) متعلّـق بالفعـل الـذي قبلـه، وأما تعلقه بالفعل في المعنى فنحو قولك: المال لزيد تقديره: المـال حاصـل لزيـد وكـذلك زيد في الدار، تقديره: زيد مستقر في الدار أو يـستقر في الـدار فثبـت بمـا ذكرنـاه أن هـذه الحروف، إنما جيء بها مقوية وموصلة لما قبلها من الأفعال أو ما هو في معنـى الفعـل إلى ما بعدها من الأسماء"[1]، وأما دلالة (في) على النسبة فليس صـحيحاً، لأن النـسبة صـلة معنوية بين طرفين يتم بهما الكلام، و (في) دال على المنسوب لا المنسوب إليه، لأنه مُسند والمُسند في الحقيقة الفعل أو ما أشبهه وليس الحرف، يدل على ذلك الاسـتفهام والنفـي، ففي الاستفهام نقول: هل كان زيد في الـدار؟ أو هـل كـان زيـد موجـوداً أو مـستقراً في الدار؟ أو هل زيد في الدار، لأن (هل) يستفهم بها عـن تحقـق النـسبة، كمـا ينفـي أصـل الفعل بـ(كان)، لأن (الدار) لا تصلح أن تكون منسوباً، لأنهـا ليـست المبتـدأ في المعنـى، وإنما هي وعاء، والظرف لا يصف وإنما الذي يصف هو الحدث الواقع فيه فبينهما تـلازم وهو التعلق الذي يبنيه الفعل المعلّق به، لأنه الارتباط المعنوي الذي يتمم فائـدة الكـلام، وليس العامل"ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[2]، أو"مـا أثـر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف"[3]، بل"العامل ما به يتقـوّم المعنـى المقتـضي"[4]، لأنه الجهة النحوية للكلمة التي تربطها بغيرها، وهي الـتي تقتـضي التقـدير لإتمـام المعنـى باستيفاء جهات الربط المعنوي، وهي المعاني الزائدة علـى المعـاني الوضـعية أو العرفيـة،

(1) شرح المفصل: 8/ 9.

(2) التعريفات: 84.

(3) شرح الحدود النحوية: 84.

(4) شرح الكافية: 1/ 25.

وهي لا تقتصر على الإضافة، فقد تكون تامة، كما في الإسناد، وعلم النسبة الناقصة هو الجر، وأما التامة فعلمها الرفع ويكملها النصب، لأنه من متعلقاته، لأن الإعراب"إنما أتي به للفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن اسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى، فأما إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تصوته غير معرب، وقوله وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً إشارة إلى أن العامل في المبتدأ والخبر تجريدهما من العوامل اللفظية"[1]، بل هو الإسناد، لأن المبتدأ في الغالب فاعل في الأصل مقدم للعناية تحقيقاً وتوكيداً"فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل"[2]، لأنه هو الذي يجمع بينهما بمعنى نحوي يؤلف منهما، لأن "الشيئين إذا تركّبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب"[3]، لأن معنى الفاعلية أو المفعولية وكذلك الإضافة هو معنى تركيبي يكون بتعلّق أحدهما بالآخر يقوم على الجهة النحوية للكلمة سواء أكانت اسماً أم فعلاً، إذ يجمع بينهما التعلّق بانضمامهما إلى بعضهما بالإسناد أو بالنسبة، أما الحرف فإنه دال على مدلولات صرفية ونحوية واسلوبية وبلاغية تتحكم في الأبنية بالزيادة وفي الجمل بإدخالها في أساليب متنوعة مع الإيجاز والاختصار اللفظي المفضي إلى المبالغة في المعاني، كما أنه قرينة لفظية دالة على التفريق بين الكلم، لأن منه ما يختص بالاسم ومنه ما يختص بالفعل، إلاّ أنه لا يخرج عن تعلّقه بالفعل وما أشبهه لتفسيره الفعل المقدّر، وهو"حرف يؤدي معنى الفعل مثل (أنّ) الموضوعة للثبوت والتحقق، فهي إذن دالة على (ثبت) و (تحقق) والتزم أن يكون خبرها فعلاً ليكون (أنّ) مشعراً بمعنى الفعل المقدّر وخبرها في صورة ذلك الفعل، أعني الفعل الماضي، فيكونان معاً كالفعل الصريح المفسّر وذلك بعد (لو) خاصةً نحو قوله تعالى ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾ [الزمر:57]، أي لو ثبت وتحقق أن الله

---

(1) شرح المفصل: 1/ 84.

(2) شرح الكافية: 1/ 25.

(3) شرح المفصل: 1/ 85.

هداني، فأن مع ما في حيّزه فاعل ذلك المقدّر"[1]، وإنما أشعرت (أن) بمعنى الفعل، لحاجتها مع مدخولها إلى التعلّق بالفعل لإتمام النسبة وتحصيل الفائدة، لأنها لا تفيد إلاّ باستيفاء ركنيها، والمفيد هو الفعل وما أشبهه، لافتقاره إلى متعلقاته، "وبهذا يفرق بينهما وبين (إنّ) المكسورة، فإن التأكيد في المكسورة للإسناد، وهذه لأحد الطرفين"[2]، وأحد الطرفين لابد أن يكون اسماً للإسناد إليه، كما أن الأصل في المسند أن يكون وصفاً، والفعل في حقيقته وصف، لذلك قال سيبويه: "أما (أنّ) فهي اسم وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة، وتكون (أن) اسماً. ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلق فأنك في موضع اسم منصوب، كأنك قلت: قد عرفت ذاك. وتقول: بلغني أنك منطلق فأنك في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت: بلغني ذاك، فإن الأسماء التي تعمل فيها صلة لها"[3]، والذي يفصل بينهما دلالة تعلقهما بالنسبة، فإن المكسورة تقوي النسبة التامة، و(أن) المفتوحة تثبت النسبة الناقصة، لأن التامة تكون صدراً لطرفي الإسناد، فتؤكد النسبة بينهما تحقيقاً للذات، في حين أن المفتوحة مفرد بمعنى الاسم بدليل قبولها حرف الجر، لأن الجر إذا دخل على (إنّ) لفظاً أو تقديراً فتح همزتها لغرض التعليل الإفرادي، فإن "(أنّ) إذن تحوّل المحسوس إلى معقول، والمتشخص إلى ذهني، ولذا يصح أن تقول: (ظننت محمداً إنه عاقل) ولا يصح أن تقول: (ظننت محمداً أنه عاقل) بالفتح، فإنه لا يخبر بالذهني عن المتشخص، فإن المعنى يكون بمنزلة ظننت محمداً عقلاً وهذا لا يصح"[4]، وذلك بخلاف المصدر الصريح، فإنه يصح الإخبار به للمبالغة في تحوّل الذات إلى معنى، لأن الصريح يأتي بمعنى الفاعل والمفعول، كما تقول هم معشر كرم، وهم خلق عدل، والمؤول ليس كذلك، لأنه يقع موقع الفاعل أو المفعول، "والذي يدلك على أن (أن) المفتوحة في معنى المصدر وأنها تقع موقع المفردات أنها تفتقر في انعقادها جملة إلى

(1) شرح الكافية: 1/ 77.

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 407.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 119- 120.

(4) معاني النحو: 1/ 270- 271.

شيء يكون معها ويضم إليها، لأنها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول، فلا يكون كلاماً مع الصلة إلاّ بشرع آخر من خبر يأتي به أو نحو ذلك، فكذلك (أن) المفتوحة، لأنها في مذهب الموصول، إلاّ أنها نفسها ليست اسماً، كما كانت الذي كذلك، ألا ترى أنها لا تفتقر في صلتها إلى عائد، كما تفتقر في الأسماء الموصولات إلى ذلك، وإذا ثبت أنها في مذهب المفرد، فهي تقع فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومجرورة... فلذلك تعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها"[1]، فجاءت المفتوحة دليلاً على التعلّق بالفعل وما ناب عنه، لأنها معمولة له، لأنها تقتضيه لإتمام المعنى، لذلك لا تقع المفتوحة في صدر الكلام، لأنه موقع عاملها، في حين جاءت المكسورة دليلاً على تمام النسبة، فصارت توكيداً لها، فكان لها الصدارة كما أكدت المفتوحة تعلقها بالفعل لإتمام الفائدة فلا تلحقها لام الابتداء، لأنها معلّقة بخلاف المكسورة، و"فائدة هذه اللام توكيد مضمون الجملة، وكذلك (إنّ) وإنما اجتمعا لقصد المبالغة في التوكيد، وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر و (إنّ) لتوكيد الاسم، فهو منقول عن الكسائي. وفيه تجوز، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر، وعن ثعلب وقوم من الكوفيين أن قولك: إن زيداً منطلق، جواب: ما زيد منطلق وإن زيداً لمنطلق، جواب: ما زيد بمنطلق"[2]. وهذا يدل على أن (إن) جواب سؤال مقدر لذلك لزمت الجمل الاسمية فكانت "جواباً للقسم، نحو: والله إن زيداً منطلق، ثم إنّا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بيناً في الكثير من مواقعها أنه يقصد بها إلى الجواب، كقوله تعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الكهف: 83- 84]، وكقوله عزّ وجل في أول السورة ﴿ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴾ [الكهف: 13]، وكقوله تعالى ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [الشعراء: 216]، وقوله تعالى ﴿ قُلْ إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [غافر: 66]، وقوله ﴿ وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ ﴾[الحجر: 89]، وأشباه ذلك مما يعلم به

(1) شرح المفصل: 8/ 59.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 130.

أنه كلام أمر النبي (ﷺ) بأن يُجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه[1]، ولا يُجاب بها إلاّ بشرط أن يكون للسائل فيه ظن بخلاف ما أنت تجيبه به، فإما أن تجعل مرد الجواب أصلاً فيها فلا، لأنه يؤدي إلى قولك: صالح في جواب: كيف زيد؟ حتى تقول: إنه صالح، ولا قائل به، بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب[2].

إنّ الجواب بها يقرر نسبة موجودة أصلاً وليس لإيجادها بدليل إفادتها التوكيد، فقيل: إذا ألقيت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغني عن مؤكدات الحكم، فيقال: زيد ذاهب ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً، وإذا ألقيت إلى طالب لها، متردد في الحكم حسن تقوية الحكم بمؤكد وذلك بإدخال (إنّ) نحو: إنّ زيداً ذاهب. أو اللام، نحو: لزيد ذاهب. ويسمى هذا النوع طلبياً وإذا ألقيت إلى منكر للحكم وجب توكيدها بحسب الإنكار فتقول: إني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ فيه، وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره، ويسمى هذا النوع إنكارياً، وعليه قوله تعالى ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[يس: 13] إلى آخرها[3]. وقد يجيء مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس، كقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: 1]، أمرهم بالتقوى، ثم علل وجوبها مجيباً لسؤال مقدّر بذكر الساعة، واصفاً لها بأهول وصف ليقرر عليه الوجوب[4]. فقد دلّت (إنّ) على ربط النسب بعضها ببعض وتقريرها بعد توكيدها بما أفادت من معنى الجواب فكانت مظنّة لتقدير سؤال، لأن الطلب مفتقر إلى الجواب، كما في قوله تعالى

(1) دلائل الإعجاز: 249.

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 405- 406.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 130 – 131. وتمام الشاهد قوله تعالى ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ * قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ * قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس 14- 16].

(4) البرهان في علوم القرآن: 2/ 406.

﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [يونس: 65]، وفي القسم، نحو قوله تعالى ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: 1- 3]، لأنه لا يصح أن يكون قوله (إنّ العزّة لله) من قولهم، ولا المبالغة في الجواب إلاّ رداً على الإنكار الشديد الذي واجهه رسول الله (ﷺ) في دعوته. والتصريح بالمؤنث بعد انضوائه في جمع المذكر تغليباً في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾[الأحزاب: 35]، يدل على أن الآية الكريمة جاءت جواباً لسؤالهن عن أجرهن،"لما نزل في نساء النبي (ص) ما تنزل قال النساء من المسلمات فما نزل فينا نحن شيء، فأعلم الله عزّ وجل، أن النساء والرجال يجازون بأعمالهم المغفرة والأجر العظيم"[1]، وقيل: إن النسبة نوعان"نسبة مجردة.. ونسبة مخصوصة، فالنسبة المجردة هي مدلول صيغة (فعل يفعل) الدالة على نسبة الحدث إلى طرف ما هو (مذكر مفرد غائب). والنسبة المخصوصة هي مدلول بقية صيغ الأفعال المتحملة لعلامات صوتية زائدة على بناء الصيغتين المجردتين، تدل هذه العلامات بوضعها على أن طرف النسبة فيه خصوصية ما من كونه مؤنثاً، أو مثنى أو مجموعاً، أو متكلماً، أو مخاطباً فالنسبة المجردة هي (المدلول الاطلاقي) لصيغة (فعل يفعل)، أما النسبة المخصوصة فهي (المدلول الوضعي) لبقية الصيغ ذات العلامات (المقيدة) لإطلاق الصيغة والصارفة لها إلى هذه الأطراف المعينة"[2].

إنّ النسبة لا تتجرد، لأنها معنى رابط لطرفين بالجهة النحوية، والصيغة الفعلية المجردة أو المزيدة من دوالها وهي مقيدة بطرفيها وتخصيصها بمتعلقات الفعل أما الزوائد فتأتي بمعان أخر زائدة على أصل النسبة بدليل تحقيق ثباتها أصلاً بـ(إنّ) ودفع إنكارها باللام مع (إنّ)، ولولا ذلك لصارت نوعاً ثالثاً للنسبة وهي النسبة المحققة وأخرى رادعة وغيرها متعدية ولازمة ومطاوعة وهكذا أو نسبة أصلية إذا أخذ الأصل اللغوي الذي لا يحتاج إلى وضع علامة كالتذكير والإفراد والغيبة وفرعية بالعلامة، لأن التأنيث فرع التذكير والتثنية والجمع فرع الإفراد والتكلم والخطاب فرع الغيبة، في حين أن النسبة

(1) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 227.

(2) البحث النحوي عند الأصوليين: 193.

تعليق اسنادي وهو أصل الكلام وفرعي في المفعولية والإضافة والتبعية، لأنها من قيود الأصلي، بدليل مجيء (إن) للإسناد الأصلي و (أن) لفرعه المكمل له، لأن (إن) مع مدخوليها كلام تام، وليس كذلك (أن) مع مدخوليها، فلا تصلح أن تكون جواباً لسؤال مقدر ولا تلحقها اللام، وكان حق هذه اللام أن تقع صدر الجملة، وإنما أخرت لضرب من استحسان وهو إرادة الفصل بينهما وبين(إنّ) لاتفاقهما في المعنى، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخرت اللام إلى الخبر لفظاً وهي في الحكم والنية مقدمة والموجود حكماً كالموجود لفظاً، فلذلك تعلق العامل مؤخرة كما تعلقه إذا كانت مصدرة، فتقول: قد علمت أنّ زيداً قائم، فتفتح (أن) لتعلقها بما قبلها، فإذا أدخلت اللام علقت العامل وأبطلت عمله في اللفظ، وأتيت بالمكسورة، نحو قولك: قد علمت إنّ زيداً لقائم. قال الله تعالى ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ﴿٩﴾ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ﴿١٠﴾ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾[العاديات: 9- 11]، ومن ذلك ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون: 1]، فعلّق العامل في ثلاثة مواضع، والتعليق ضرب من الإلغاء، لأنه إبطال عمل العامل لفظاً لا محلاً، والإلغاء إبطال عمله بالكلّية، فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقاً[1].

إنّ الأفعال المعلقة ضمّت نسبتين إحداهما صادرة أو واقعة، وأخرى تفيد الإعلام يقيناً أو ظنّاً بوقوعها بدليل أنها لا تُبطل المعنى الحاصل بالأولى لوجود المعلّق، أما في حال حذفه، فإنها تفيد نسبة واحدة وتكون النسبة الأصلية قيداً لها، لأن المفعول من مكمّلات النسبة وليس من طرفيها، فجرت بذلك مجرى الأفعال الناقصة والتامّة في إثباتها لنسبتين، إحداهما تثبت وجود الذات وأخرى تثبت صفتها بدليل نفيها للصفة مع ثبوت الذات في اسلوب النفي، وكذلك هذه الأفعال في حال إلغائها فإنها تثبت الأصلية وتُبطل الدخيلة عليها، لأن الجملة الاسمية أثبت من الفعلية بدليل إعراب الملغى مبتدأ وخبراً، تقول: أظن عمراً منطلقاً وبكراً أظنّه خارجاً، كما قلت: ضربت زيداً وعمراً كلمته، وإن شئت رفعت على الرفع في هذا، فإن ألغيت قلت: عبد الله أظن ذاهب وهذا إخال أخوك وفيها

(1) شرح المفصل: 8/ 66.

أرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد"[1]، فأما الأولى فالمخاطب فيها خالي الذهن لا يعلم شيئاً عن الخبر، فجئته بالتعبير الطبيعي وهو الفعل ثم المفعول الأول ثم الثاني، وأما الثانية فبنيت أولاً على يقين المتكلم ثم اعترضه الظن وهو يتكلم فجاءت جملة (أظن) اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وأما التعليق فإن ما بعد أداة التعليق متعلّق بالفعل، و"من ذلك: قد علمت لعبد الله خير منك، فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام، لأنها إنما هي لام الابتداء، وإنما أدخلت عليه علمت لتؤكد وتجعله يقيناً قد علمته ولا تحيل على علم غيرك، كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عمرو، أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثمّ، وأردت أن تسوي علم المخاطب فيهما، كما استوى علمك في المسألة حين قلت أزيد ثمّ أم عمرو"[2].

إنّ التعلُّق عملية ذهنية رابطة لأجزاء الكلام تقوم على المعاني اللغوية الإفرادية للكلم، ولها دلائل تفيد السامع أو القارئ معنى مستقلاً يحمل بين طرفيه فكرة تامة ينشأ من التآلف الصوتي إعلالاً وإبدالاً وإدغاماً مما يساهم في تآلف الأبنية بعضها مع بعض في وحدات الكلام المعبر عن الأفكار، وما يطرأ عليها من مطالب التفاهم، وأساسها الفعل وما أشبهه وما ناب عنه، لأن دلالة الكلام تقوم على ما تفيده صيغه وقيودها، وهي متعلقات المعنى المركزي الذي يوجده، وهو المعنى النحوي العام الذي تخصصه متعلقات الفعل المبينة لجهته النحوية إثباتاً ونفياً لنسبته المقطوع في تحققها أو المتوقعة أو المتجددة أو المستمرة ونحوها، ولملازمته النسبة بالتعلّق جعل عاملاً قوياً يعمل ظاهراً أو مضمراً، فحل اللفظ محل المقتضي لإتمام فائدته بتعلّق المعاني الوضعية برابط، فصارت الفضلات مكملات، وهي في حقيقتها قيود موجهة للنسبة الأصلية، كما وجهت الأفعال الناقصة وأفعال القلوب، و (إنّ) و (أنّ) النسب الأصلية بحسب المراد بدليل تفريعها للنسب الأصلية فتكون الجملة التامة طرفها و(إنّ) تحوّل الخبر الابتدائي إلى جواب سؤال مقدّر،

(1) كتاب سيبويه: 1/ 119.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 236.

وقد قيل إنّ من أمات المسائل التي يقوم عليها نحو القرآن وينبغي اعتمادها في نحو العربية: إلغاء فكرة إعمال (إنّ) وأخواتها وإلغاء كل ما يترتب على القول بأعمالها[1].

وهذا القول مردود لورودها عاملة في القرآن، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[الأحزاب: 35]، والاستشهاد بالقراءة التي توافق قواعد العربية بوجه من الوجوه يدل على أن المعاني المستفادة من الدوال اللفظية يمكن الوصول إلى المناسب منها للمقام واختيار الأبلغ والأقوى، أما استدلاله بقراءات غير متواترة وخارجة عن القواعد العامة فلا ينهض دليلاً على دعواه، لذلك قيل على المفسر تجنب الأعاريب المحمولة على اللغات الشاذّة، لأن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش، ولا يعمل فيه إلاّ ما هو فاش دائر على ألسنة فصحاء العرب، دون الشاذ النادر الذي لا يعثر عليه إلاّ في موضع أو موضعين[2]، فليس قراءة قوله تعالى ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه: 63]، وقوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ﴾[الأحزاب: 56]، برفع ملائكته يشفع له بتعميم الإلغاء والإهمال في كلام الله تعالى، لأن الإعمال له معنى يختلف عن الإهمال، إذ الإعمال يوجد نسبة مضافة إلى النسبة الأصلية ويغير دلالة الكلام، في حين أن الحرف الزائد لا يغير النسبة الأصلية بل يدعمها ويحافظ عليها بتقويتها، ففي قوله تعالى ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه: 63]، قرأ أبو عمرو (إن هذين لساحران) على الجهة الظاهرة المكشوفة، واين كثير وحفص (إن هذان لساحران) على قولك: إن زيد لمنطلق، واللام هي الفارقة بين (إن) النافية والمخففة من الثقيلة، وقرأ أبي (إن ذان إلاّ ساحران)، وقرأ ابن مسعود (أن هذان ساحران) بفتح (أن) وبغير لام بدل من النجوى. وقيل في القراءة المشهورة (إن هذان لساحران) هي لغة بلحرث بن كعب، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألف كعصا وسعدى فلم يقلبوها (ياء) في الجر والنصب، وقال بعضهم: إن بمعنى نعم، وساحران خبر مبتدأ محذوف، واللام داخلة

---

(1) قضايا نحوية: 58.

(2) البرهان في علوم القرآن: 1/ 304.

على الجملة تقديره لهما ساحران[1]. أما الآية الثانية، فإن المعنى على القراءة المشهورة أبلغ في تعظيم النبي (ﷺ) لأنهم جميعاًيعتنون بإظهار شرفه وتعظيم شأنه[2]. وقراءة (ملائكته) بالرفع عطفاً على محل (إن) واسمها وهو ظاهر على مذهب الكوفيين ووجهه عند البصريين أن يحذف الخبر لدلالة (يصلون) عليه[3]، أي والملائكة يصلون أيضاً ولا حاجة إلى هذا التقدير في القراءة المشهورة.

إنّ دوال النسبة في حقيقتها دلائل التعليق النحوي المفيد بالنسبة التامة في الإسناد وأصله الفعل وما أشبهه والنسبة الناقصة في المفعولية والإضافة والتبعية، لأنه لا يوقف عليها لنقصان دلالتها في النسبة إلاّ بعد تحليلها كما في الصفات، وعلامات الإعراب ليست هي المعاني النحوية، بل هي دلائل التعليق النحوي المبين بالعلامة بدليل فقدانها لدلائل تعليق المعاني النحوية في المبنيات، وذلك بخلاف دلائل التعليق الأخرى كالصيغ والحروف، وفي كل لغة (دوال ماهية) و (دوال نسبة) ودوال الماهية هي مواد اللغة المعجمية، ودوال النسبة هي ما يطرأ على هذه المواد في أثناء تركيبها من تقديم وتأخير وصيغ ولواحق وزوائد وعلامات وأدوات نحويه هي (كلمات فارغة) من المضمون المعجمي، ولكنها حين توصل بغيرها تعطي مضمونها النسبي الرابط كالحروف والأدوات والأفعال المساعدة. والنحو هو البحث في دلالة (دوال النسبة) هذه على الفصائل والمعاني النحوية المختلفة.. ولكن الإعراب ليس هو المعنى النحوي ولا الدال على المعنى النحوي، بل هو (علامة) أن الكلمة تحمل معنى نحوياً خاصاً، فالفاعلية والمفعولية مثلاً معنى من هذه المعاني النحوية دل عليه إسناد الفعل بدال هو: إما تركيب الجملة كاملة أو صيغة الفعل، وعلامة ذلك (الضمة) أو (الفتحة) بدليل أن هذه العلامة تفقد

---

(1) الكشاف: 2/ 543.

(2) أنوار التنزيل: 562.

(3) الكشاف: 3/ 272.

(علاميتها) أحيانا- كما في المبنيات- مع بقاء المعنى النحوي، وهذا يدل على أنه أثر من آثار الإسناد لا الإعراب[1].

والعامل النحوي دال من دوال التعليق في التأليف وإلغاء مصطلح العامل لا يكشف شيئاً يُغني الباحث عن المعنى النحوي، لأنه لا يخلو من دال عليه سواء أكان فعلاً أم حرفاً أم غير ذلك، والمهم هو كشف العلاقات القائمة فعلاً بين الكلم للوصول إلى المعنى اللغوي وليس ما أصطلح عليه العلماء، فإن المصطلحات وُضعت للفصل بين الأبواب، فهي وسيلة وليست غاية، لأن البحث يقتضي الدلائل العلمية الموصلة إلى كشف المراد بدوال دالة عليه من تركيبة ما يعبر عنه، فقد يعبّر عن أمر معين بأساليب مختلفة بحسب المقام، فإذاقال ليته عندنا يحدثنا، فإن معنى هذا الكلام: إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر، وإذا قال: لو نزلت، فكأنه قال: انزل[2]، فقد عبّر عن الشرط بالتمني للتقارب في طلب المحبوب، ودلّ (عندنا) على الوجود، لتعلّق الظرف بالحضور، أي في حضرتنا لتضمن الظرف معنى الجر، وإن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به، الا ترى أن الباء في نحو مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو: أمررت زيداً، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به، فكما أن همزة (افعل) مصوغة فيه كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضاً من جملة الفعل لمعاقبته ما هو من جملته، والآخر: أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره، الا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب، فيعطف عليه، فينصب لذلك، فتقول مررت بزيد وعمراً، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجار والمجرور لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد، الا ترى أن العطف نظير التثنية، ومحال أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلاّ وحالهما في الثبات والاعتداد واحد، فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلّق به الظرف وأنه ليس أصلاً متروكاً ولا شرعاً

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 298- 299.

(2) كتاب سيبويه: 3/ 94.

منسوخاً[1]، لأنه دال على تعلّق النسبة غير التامة، والنسبة تكون بين طرفين، فإذا اتحدا في صيغة تجمعهما وصفاً للذات المنسوب إليها، فهي التامة، وإذا لم يتمكن من اتحادهما ولو تأويلاً، فإنهما يكونان نسبة غير تامة تكمل التامة تقييداً لها، لأن أجزاء الكلام المفيد ترتبط ببعضها بوصفها دوال نسبة عارضة على معانيها اللغوية تقوم على تعلّق نسب التأليف الجزئي أو الفرعي بالنسبة الأصلية التي تكون أساساً لضم النسب الفرعية إليه، وهي المنصوبات والمجرورات والتوابع، يدل على ذلك ارتباطها الوظيفي بالمعنى المركزي الذي تفيده النسبة الأصلية بدليل تعلّق الظروف والمجرورات والمفعولات بالفعل أو ما أشبهه فإن المفردات في التركيب دوال نسبة لا فرق في ذلك بين أقسامها، يرتبط بعضها ببعض بالجهة النحوية لأداء وظيفة المنسوب والمنسوب إليه، ثم تتعلّق النسب ببعضها موجدة معنى واحداً تذوب فيه استقلالية المفردات، لقيامها بوظائف دوال النسب المرتبطة بالجهة النحوية للمعنى النحوي العام للكلام، وقد جعل البحث اللغوي الحديث"الأدوات النحوية (كلمات فارغة) تحدّرت عن (كلمات مليئة) قطع صلتها بمعناها القديم، ولم يعطها معنى جديداً تؤديه ضمن وظيفة الربط بين أطراف الجملة كالابتداء والانتهاء والظرفية والغاية وأمثالها من معانٍ خاصة نسبتها اللغة إلى هذه الأدوات، في حين أعطاها البحث الأصولي ذلك، وحلل تأديتها لهذه المعاني الخاصة ضمن وظيفة الربط، تحليلاً جيداً... إن معنى الحرف كمعاني الأسماء والأفعال موجود ذهني قبل الجملة، ووجوده في الذهن يؤدي نفس الوظيفة التي يؤديها في الخارج من كونه رابطاً بين معاني المفردات، أي أن الإنسان حين يفكّر يفكّر (بجمل ذهنية) لها روابطها ومعانيها النسبية الخاصة، وهي مساوية تماماً (للجمل اللفظية) التي توصل أفكاره بالآخرين ويستحيل أن تدّعي: أن (الصورة الخارجية) لأفكارنا، أي الجمل المترابطة، هي نفس (الصورة الذهنية) لهذه الأفكار، وهي جمل لا روابط فيها"[2].

---

(1) الخصائص: 1/ 106- 107.

(2) البحث النحوي عند الأصوليين: 238.

إنّ الجمل نظائر المفردات في الدلالة وفي التركيب، فإن المفردة تنتظم فيها أحرف البناء بانسجام أصواتها بحسب دلالتها، فقد تكون ذات دلالة واحدة أو متعددة ولها جهة نحوية تربطها بغيرها، ويحصل فيها القلب المكاني والإعلال والإبدال والإدغام وأصوات التفخيم والترقيق والإمالة وغيرها، فكذلك الجملة في نظامها الداخلي وعلاقتها بغيرها بدليل دخولها في أساليب متعددة فتكون بمجموعها دال على نسبة ناقصة تفتقر إلى ما يتممها وذلك قولك: قام زيد، فهذا كلام تام فإن زدت عليه فقلت: إن قام زيد صار شرطاً، واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل فإذا زاد عليه (أن) المفتوحة، فقال: أن زيداً منطلق احتاج إلى عامل يعمل في (أن) وصلتها، فقال: بلغني أن زيداً منطلق ونحوه، وكذلك قولك: زيد أخوك، فإن زدت عليه (أعلمت) لم تكتف بالاسمين فقلت: أعلمت بكراً زيداً أخاك وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدت عليه شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقصاً لا لحاله الأولى بل لما دخل عليه معقوداً بغيره[1].

إنّ بذل الجهد في البحث عن تأثير الصيغ والأدوات النحوية انطلاقاً من فكرة كونها عوامل لا بصفتها دوال نسب رابطة لأجزاء الكلام قد حوّل الدرس النحوي عن خطه اللغوي ونأى به عن معرفة دلالة الأجزاء التي يتركب منها الكلام ووظائفها النسبية ودلائل تعليقها المفضية إلى فهم معاني الكلام وأساليبه المختلفة، فإن الصيغ والحروف قد تحتمل دلالات متعددة أو متضادّة فتجعل دلالة الكلام احتمالية، ومنها ما تجعل دلالته قطعية، لأن الزيادة بخلاف الحذف، والإظهار بخلاف الإضمار، وكذلك التعريف والتنكير والحقيقة والمجاز والتقديم والتأخير والتعدي واللزوم وغير ذلك كثير مما يعول عليه في استنباط المعاني، وليس العامل سوى دال من تلك الدوال الكثيرة لنسب التعليق المعنوي الرابط للوحدات الكلامية المنتظمة في السياق والمتحدة بالتعليق المعنوي لدوال النسبة ولا يخلو كلام مفيد منها، ولكنه قد يخلو من العامل اللفظي، لأن لكل عامل خصائص

(1) الخصائص: 2/ 272.

وموجبات لا يشاركه غيره فيها، كما أن ليس كل كلام بحاجة إلى التأكيد بـ(إن) أو غيرها إلاّ إذا كان المخاطب يظن خلاف ما يخبر بـه أو كـان منكـراً أو مـتردداً في قبولـه أو كـان الخبر جواباً لسؤال مقدّر يظن المتكلم حصوله وغايته أن يربط كلامـه بمـا قبلـه وإن كـان مستأنفاً، وذلك أنه هل شيء أبين في الفائـدة وأدل علـى أن لـيس سـواء دخولهـا وأن لا تدخل من أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحـد بـه حتـى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغاً واحداً وكأن أحدهما قد سبك في الآخر؟ هذه هي الصورة حتى إذا جئت إلى (إن) فأسقطتها رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول وتجافى معناه عـن معناه ورأيته لا يتصل به ولا منه بسبيل حتى تجيء بالفاء.. ثم لا ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الإلفة وترد عليك الذي كنت تجد بـ(إن) من المعنى[1]، فليس العامـل ما به يتقوّم المعنى المقتضي، ويعني بالتقوّم نحواً من قيام العرض بـالجوهر[2]، لأن المعـاني ليست قائمة فيه بل هو دال على إيجادها بالنسبة التامة أو الناقصة، وهي العلاقـة القائمـة بينهما، وعلاقات النسب تعليقية رابطة بينها لا بين الكلمات، لأنهـا دوال النـسب، فقـد قيل إن النحو دراسة العلاقات بين أبوابه، ممثلة في الكلمات الـتي في الـنص، فـنحن حـين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب، ليمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقاتها النحويـة، فـإذا أعربنا (ضرب محمد علياً)، لم نقنع بضرب كما هي، وإنما سميناها باسم بـاب نحـوي هـو الفعل الماضي، ولم نقنع بمحمد كما هو، فسميناه باسم باب آخر هـو الفاعـل، ولا بعلـي على حاله، فسميناه باسم باب المفعـول، والـسبب الـذي نحـوّل مـن أجلـه الكلمـات إلى أبـواب واضـح جـداً، وهـو كمـا ذكرنـا أن النحـو دراسـة العلاقـات بـين الأبـواب لا بين الكلمات[3].

إنّ علاقات الأبواب لا تفسّر اتحادها في الكلام، لأنها لا تفصل بـين العلاقـة الـتي تجعل كلمتين كأنها كلمة واحدة، كما في علاقة الفعل بفاعله، أمـا علاقـة الاسمـين فهـي

(1) دلائل الإعجاز: 243.

(2) شرح الكافية: 1/ 25.

(3) مناهج البحث في اللغة: 226.

علاقة إضافية، نحو: زيد أخوك، فإن الثاني في حقيقته مضاف إلى الأول، لأننا نستطيع أن ندرك أخوة زيد في الإخبار عنها بأنها قوية أو ضعيفة، فإذا أخبر بزيد عن (أخوك) فقيل: أخوك زيد، فهذا يدل على أن (زيد) هو الأخ وليس غيره، لأنّا لا نعلم المراد إلاّ من خلال النظر في وجوه كل باب والفروق المعنوية فيها، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفةً أو حالاً أو تمييزاً أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس[(1)].

فإنّ الكلمات ترتب بحسب معانيها لا بحسب الأبواب، لأنه قد تتعلق ببعضها، وهي من باب واحدة كالإضافة واسلوب الشرط، ودراسة الصرف والنحو لا تقتصر على دراسة مجموعة الطرق المتبعة في رصف الكلمات، وعلى الباحث في هذه الحالة أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل[(2)]، بل يكشف اختلاف الدلالة باختلاف الصيغ بوصفها دوال نسبة وصفية مقطوعة أو متجددة أو ثابتة أو مستمرة أو مبالغ فيها، كما في صيغ المبالغة أو باستعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول أو باستعمال أسماء الآلة خبراً، لذلك ينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج وإن خرجتَ خرجتُ وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج إن خرجت وأنا إن

(1) دلائل الإعجاز: 44- 45.

(2) اللغة بين المعيارية والوصفية: 18.

خرجت خارج، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعاً وجاءني يسرع وجاءني وهو مسرع أو هو يسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع، فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه"[1].

وخروج الفعل من باب إلى آخر يغير نسبته فيفيد المبالغة في معناه، نحو"هيُؤ الرجل من الهيأة، فوجهه أنه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم: قضُو الرجل، إذا جاد قضاؤه ورمُوَ، إذا جاد رميه، فكما بني (فَعُل) مما لامه ياء، كذلك خرج هذا على أصله في (فَعُل) مما عينه ياء، وعلتهما جميعاً أن هذا بناء لا يتصرّف لمضارعته- بما فيه من المبالغة- لباب التعجّب، ولنعم وبئس، فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفاً للباب"[2].

وقد تقصر الأفعال عن الوصول إلى المنسوب إليه فترفد بحروف الجر، و"خُصّ كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تتداخل، فيشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصلة.. فإن قلت: فقد تقول: المال لك، وإنما أنا بك، وأنا منك ونحو ذلك مما لا تصل هذه الحروف فيه الأفعال بالأسماء، فالجواب: إنه ليس في الكلام حرف جر غير زائد، إلاّ وهو متعلّق بالفعل في اللفظ أو المعنى، أما في اللفظ فقولك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلى بكر، وأما في المعنى فقولك المال لزيد تقديره: المال حاصل أو كائن لزيد وكذلك زيد في الدار إنما تقديره: زيد مستقر في الدار"[3].

إنّ وظيفة حروف الجر إضافة الأفعال إلى الأسماء، لأن الإضافة"لغة الإسناد والإلصاق، وفائدة الإضافة التعريف والتخصيص والتخفيف، أو رفع القبح وتصح بأدنى ملابسة.. وإن العامل في الثاني الجر هو الأول"[4]، والفعل يخصص بالمفعول فكان

(1) دلائل الإعجاز: 64.

(2) الخصائص: 2/ 348.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 140- 141.

(4) شرح الحدود النحوية: 134- 135.

الجار والمجرور في محل نصب بدليل العطف، فاختص الفعل بالوصول إلى مفعوله بالجر، كما وصل إلى فاعله بالزائد نحو ما جاء من أحد، كذلك اختص الاسم بالإضافة بدون حرف جر، لاشتراكهما بالتخصيص، فصار الإسناد نسبة تامة، والإضافة نسبة ناقصة، لأنها طرف الإسناد، فالفعل أعم من الاسم، لصلاحه للإسناد والإضافة بوساطة الحرف، وفيهما تكون نسبته تامّة، لتشبثّه بهما ولزومه لهما في حالتي اللزوم والتعدّي، وهو أصل التعلّق، لأنه أساس النسبة الأصلية والفرعية، أما الاسم فاختص بالناقصة، لاستقلال مفهومه الذاتي بخلاف الفعل، ولاشتراكهما في النسبة والتركيب الإسنادي أجروا الفعل والفاعل في قولهم (حبّذا) مجرى الجزء الواحد من النسبة، لأن الفعل الذي هو (حبّ) والفاعل الذي هو (ذا) قد قرن أحدهما بصاحبه، ومع ذلك فلم يستقلا، ولم يفيدا شيئاً حتى تربط بهما اسماً بعدهما، فتقول: حبذا زيد، وحبذا محمد، فلولا أنهما قد تنزّلا منزلة الجزء الواحد لاستقلا بأنفسهما، كما يجب في الفعل والفاعل[1]، فلا يفهم المراد منهما إلاّ بتمام التعليق بالنسبة، لأنهما جُعلا طرفاً دالاً، فلا يصح الوقوف عليهما، كما لا يحسن الابتداء بالمجرور، لأن حروف الخفض لابد أن تتعلّق بشيء[2]، والمجرور في حقيقته مفعول متعلّق بالنسبة، لأنه مخصص للفعل بدليل نزع الخافض، نحو قوله تعالى ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾[الأعراف: 155]، في الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين، فإن حروف الجر قيود للفعل، لأنها دوال تعلّقه اللفظي والمعنوي، لأنها آلة تعديته، لإتمام نسبته الأصلية بالإسناد والإضافة، لأن الفعل لا يضاف إلاّ بها، فإن التصاق الفعل بغيره لا يتم إلاّ بالإسناد المعنوي أو بالإضافة بوساطة الحرف، في حين أن الاسم يضاف بنفسه، كما يكون طرف إسناد معنوي، لذلك لا يوقف عليه دون أن يتم نسبته، كما لا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب ولا عكسه، ولا على المؤكد دون التأكيد ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على (إن) وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 228.

(2) القطع والائتناف: 705.

دون خبره، وكذا ظننت، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء ولا على المفسّر عنه دون التفسير، ولا على المُترجَم عنه دون المُترجِم، ولا على الموصول دون صلته، ولا على حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه، ولا على حرف الجزاء دون الفعل الذي بينهما، ولا على الذي يليه دون الجواب.. والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلّق البدل بالمبدل منه أو أقوى لا يجوز الوقف عليه"[1]، فكما أن الوقف دال صوتي كذلك فإنه دال على تمام النسبة الأصلية في الإسناد وفرعها النسبة الناقصة في الإضافة وفي التوابع، ولا يقتطع منها شيء لإخلاله بمعنى الكلام المتحد بتعليق نسبته والمتماسك بدوالها وعلى ذكرها أو حذفها تتوقف الغاية منه بدليل الإسناد المجازي والإضافة المجازية في الكناية والتشبيه والاستعارة وغيرها من أنواع المجاز باستعمال الدال اللفظي في غير ما وضع له أصلاً، لأن المعوّل عليه في البلاغة والبيان والبراعة أن تجد "نظماً وترتيباً وتأليفاً وتركيباً وصياغة وتصويراً ونسجاً وتحبيراً، وأن سبيل هذه المعاني في الكلام الذي هي مجاز فيه سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها، وأنه كما يفضل هناك النظمُ النظمَ والتأليفُ التأليفَ والنسجُ النسجَ والصياغةُ الصياغةَ، ثم يعظم الفضل وتكثر المزية حتى يفوق الشيء نظيره والمجانس له درجات كثيرة وحتى تتفاوت القيم التفاوت الشديد، كذلك يفضل بعض الكلام بعضاً ويتقدم منه الشيءُ الشيءَ، ثم يزداد من فضله ذلك ويترقى منزلة فوق منزلة ويعلو مرقباً بعد مرقب ويستأنف له غاية بعد غاية حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع وتحسر الظنون"[2].

والمزية في الكلام تظهرها معاني نسبه المُعلّقة بعضه ببعض واتحادها في الصلة، نحو قوله تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ ﴾[البقرة: 16]، فقد علق (بالهدى) بـ(اشتروا) لاستبدال الضلالة به، لأنهم تركوه إلى (الضلالة)، وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف أسند الخسران إلى التجارة وهو لأصحابها؟ قلت: هو من الإسناد المجازي، وهو أن يسند الفعل إلى شيء يتلبّس بالذي هو في الحقيقة له كما تلبسّت

(1) البرهان في علوم القرآن: 1/ 355.

(2) دلائل الإعجاز: 29.

التجارة بالمشترين، فإن قلت: هل يصح ربح عبدك وخسرت جاريتك على الإسناد المجازي؟ قلت: نعم إذا دلّت الحال، وكذلك الشرط في صحة رأيت أسداً وأنت تريد المقدام إن لم تقم حال دالة لم يصح، فإن قلت: هب أن شراء الضلالة بالهدى وقع مجازاً في معنى الاستبدال فما معنى ذكر الربح والتجارة كأن ثم مبايعة على الحقيقة؟ هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا، وهو أن تُساق كلمة مساق المجاز ثم تقفي بأشكال لها وأخوات إذا تلاحقن لم ترَ كلاماً أحسن منه ديباجة"[1]، وذلك بالارتباط المعنوي للنسب، لأن التعليق قائم على وحدة المعاني بدليل تعليق أفعال القلوب بما له صدر الكلام، وهو ذو نسبة تامة للفصل بين ما كان على نسبة واحدة وما اقتضى نسبتين لإتمام معناه، لأن الأفعال ليست سواء في اقتضاء النسب، فمنها ما يصف ذاتاً معينة، ومنها ما يخبر عن الذات الموصوفة يقيناً أو شكّاً، وهذه تعلق لبيان تداخل النسب، لهذا علقت لفظاً لا معنى، لأن الارتباط ليس برصف المباني بل بمعانيها، والمفردات دوال نسب والنسب آلات ربط المفردات، وصولاً إلى تعليق النسب بعضها ببعض، وهو الموجد للمعنى النحوي العام للكلام بدليل صحة ربطه بكلام آخر بدال العطف أو التوكيد أو الاستئناف أو التفسير بدليل الضمير العائد والإشارة وحروف النتيجة والمفاجأة وغير ذلك، لأن الجمل نظائر المفردات، فإن الجمل تعلق بالنسب التامة والمفردات بالناقصة، لأنها أجزاء التامة، والتمام باستقلال المفهوم التركيبي الصالح لأن يكون من تمام نسبة مستقلة أخرى تعلق بالمعنى المركزي للكلام حتى تتحد مع بعضها وتتماسك لبيان المراد من التعبير سواء أكان إسناداً حقيقياً أم مجازياً، فإن التعليق معنى رابط لمعاني النسب المختلفة المتآلفة بانضمام بعضها إلى بعض في نظام المعنى النحوي العام بدليل تحمّل المفردات المستقلة بمفهومها الذاتي للمعاني النحوية الزائدة عليها، فتكون دوال نسب تامة بالإسناد أو ناقصة بالإضافة أو بالتبعية واشتراك الفعل والحرف في الافتقار والحاجة إلى غيرهما لإبهامهما بالعموم لذلك كثرت متعلّقات الفعل وتعددت أساليب الكلام لاختلاف المعاني التي توجدها في مدخولاتها، لملازمتها التعلّق الفعلي بدليل سعة

(1) الكشّاف: 1/ 191- 193.

التصرّف بهما وقبولهما نون الوقاية والزيادة والحذف والتوكيد وإيجاد المعاني في غيرهما لكونهما دالين على نسب ناقصة بحاجة إلى إتمامها لذلك كان الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، وجرت الأفعال الناقصة مجرى الحروف في نسبتها إلى الجمل كما جرت الحروف المشبهة بها في النسبة لتضمنها المعاني الفعلية فاحتاجت إلى اسم وخبر كاحتياج الفعل إلى فاعل ومفعول، فقام الحرف نيابة عن الفعل لتعلقه الدائم به بوظيفة طرف النسبة خبراً أو صفةً أو صلةً أو حالاً، كما جاء الحرف دالاً على التضمين والسلب والتعليق اللفظي والمعنوي للأفعال، لذلك فالجملة المفيدة لا تنعقد بتركيب فعل وحرف، كما لا تنعقد بين فعلين،"لأن الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ولا يتأتى من فعل وحرف ولا حرف واسم، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاما"[1]، ولما كان الحرف من متعلقات الفعل ناب عنه اختصاراً فلم"يجز أن تعمل في شيء من الفضلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك وعلته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه وتراجعوا عمّا اعتزموا"[2]، وذلك لأن الفضلات مخصصات لعموم الفعل وقيود له كالحروف المقيدة له فلم تعمل فيها لتعلقها بالفعل، كما تعلق الحرف به، أما عمله في الاسم فلأن الجر والنصب مكملات نسبته لتعلقهما به لاشتراكهما في التخصيص إخباراً وصفةً كما اختص الفعل بالجزم للقطع بعدم وقوعه سابقاً ولاحقاً، لأنه ينفي الوصف لا الذات بدليل القلب الزمني للفعل المجزوم، وغير المجزوم قد ينفي الذات الموصوفة مع تقديم المنفي، وذلك أنه يصح لك أن تقول: ما ضربت زيداً ولكني أكرمته، فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده ولا يصح أن تقول: ما زيداً ضربت ولكني أكرمته، وذاك أنك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك، فالواجب إذن أن تقول: ما زيداً ضربت ولكن عمراً، وحكم الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب، فإذا قلت: ما أمرتك بهذا، كان المعنى على نفي أن تكون

(1) شرح المفصل: 1/ 20.

(2) الخصائص: 2/ 274.

قد أمرته بذلك ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء غيره"[1]، وذلك لأن المجرور بالحرف منصوب المحل لتعلّقه بالفعل فجرى مجرى المفعول في إثبات الفعل ونفيه في تقديم المفعول على الفعل بدليل العطف عليه نحو ما أمرتك بهذا ولا بغيره، ولا يصح ما بهذا أمرتك ولا بغيره، لأنه أثبت الأمر أولاً ثم نفاه وفيه تناقض، كما أن حذف حرف الجر يعني أن الإضافة بالحرف تفيد التوكيد بدليل النصب، قال سيبويه:"واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب حقاً إذا قلت إنك ذاهب حقاً، فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكده بالحق ويجر بحروف الإضافة، كما يجر حق إذا قلت: إنك ذاهب بحق وذلك قولك: اللهَ لأفعلّن"[2]، والمفعول المطلق مصدر مؤكد لمعنى فعله، لذلك تعلّق الجار به، لأن"التعلّق أو الارتباط ليس مختصاً بالجار والمجرور والظرف، وإن كان النُحاة لا يذكرونه في غيرهما، بل هو جار في كثير من التعبيرات في الجملة العربية، لأنه لابد من ارتباط بين الكلمات أحياناً ليتضح المعنى المقصود، ومثال التعلّق أو الارتباط في غير الظرف والجار والمجرور، قوله تعالى ﴿وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [الرعد: 22]، في (سراً وعلانية) مفعولان مطلقان أو حالان، وهما متعلقان بأنفقوا لا برزقناهم، لأن المعنى على ذاك يكون رزقناهم سراً وعلانية، وليس المراد، بل المراد أنهم ينفقون سراً وعلانية، والنُحاة يسمّون هذا المتعلّق به عاملاً، فيقولون: إن العامل في (سراً وعلانية) هو (يُنفقون)"[3]. لأن الحال من مقيدات الخبر، والفعل في حقيقته خبر، بدليل مجيء الأحوال والصفات متعلقات بالظروف وحروف الجر لتضمنها معنى الفعل، لأنها مبينة له، ومما يدل على شدّة الاتصال بين الأفعال والظروف والحروف استعمالها بديلاً عن الأفعال، لأداء معنى الانفعال السريع للمبالغة في معنى الفعل مع الإيجاز والاختصار، نحو عليك، وإليك، ودونك، ووراءك، وأمامك، ومكانك، و"هذه الظروف من متعلقات الأفعال، ولكن كثر استعمالها وحدها لتؤدي الأغراض التي تؤدى بالأفعال في أقصر لفظ وأسرع

(1) دلائل الإعجاز: 98.

(2) كتاب سيبويه: 3/ 497.

(3) معاني النحو: 3/ 100.

دلالة، فكأنها تحملّت معاني الأفعال التي تعلّقت بها، وليست هي الأفعال ولا بأسماء الأفعال، ولكنها ظروف استعملت حيث تستعمل الأفعال التي لم يصرّح بها بدلالة قرائن القول ومناسباته"[1]. وإنما ألحقت هذه المركبات بمعاني الأفعال، لغلبة المعاني الحرفية بدليل جمودها، والمعنى الحرفي متعلّق أصلاً بالفعل، لأنه من مقيداته، وهو لم يفارق الفعل بدليل أن الصيغة تدل على معنى حرفي، ومنه فعل الأمر واختلافهم في (ليس) و (عسى) وأفعال المدح والذم والتعجّب، و"مع ذلك فإنهم أبعدوا أحوالها من أحوال الفعل المسمّى بها، وتناسوا تصريفه، لتناسيهم حروفه، يدل على ذلك أنك لا تقول: صه فتسلم، كما تقول: أسكت فتسلم، ولا مَهْ فتستريح، كما تقول: أكفف فتستريح، وذلك أنك إذا أجبت بالفاء، فإنك إنما تنصب لتصورك في الأول معنى المصدر، وإنما يصح ذلك لاستدلالك عليه بلفظ فعله، ألا تراك إذا قلت: زرني فأكرمك، فإنك إنما نصبته، لأنك تصورت فيه، لتكن زيارة منك فإكرام منّي فـ(زرني) دلّ على الزيارة، لأنه من لفظه، فدلّ الفعل على مصدره، كقولهم: من كذب كان شراً له، أي كان الكذب فأضمر الكذب لدلالة فعله- وهو كذب- عليه، وليس كذلك صه، لأنه ليس من الفعل في قبيل ولا دبير، وإنما هو صوت أوقع موقع حروف الفعل، فإذا لم يكن صه فعلاً ولا من لفظه، قبح أن يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه"[2].

إنّ الطلب معنى حرفي وليس مستنبطاً من المصدر، لأنه لم يقع فيخبر عنه، فهو كأسماء الأصوات الدالة على مخاطبة ما لا يعقل أو على حكاية صوته، وليس الصوت الملفوظ كاسمه ولا الفعل كاسمه، وقيل إن"هذه الكلمات وأمثالها أسماء، لامتناع كونها حروفاً من قبل الاكتفاء بها وامتناع كونها أفعالاً من قبل أنها لا تدل على الحدث والزمان"[3]، بل هي مركبات صوتية غلب عليها المعنى الحرفي طلباً وحكاية، كما غلب

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 204.

(2) الخصائص: 3/ 47.

(3) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم: 615.

على الأفعال الدالّة على الطلب أو الإنشاء بدليل سلبها الحدث، وهو الفعل الحقيقي بدليل جمودها، ولا يتصرف فيها تقديماً وتأخيراً كالأفعال، لأنها ليست أخباراً وإنما أدوات طلب، ونسبتها لا تتم إلاّ بالحكاية عنها أو بتعلّقها بما يقارب معناها من الأفعال، لأن الطلب ليس حدثاً يخبر عنه، لأنه لا يخبر عن المعنى الحرفي ولا يخبر به، وكذلك ما قيل من أن"(فعالِ) من الأبنية التي تدل على ما تدل عليه صيغة (اِفعلْ) من طلب إيقاع الفعل فوراً، ولا يدخل التنوين الذي تذرّع البصريون به إلى تسمية هذه الأفعال بأسماء الأفعال، فهي بعيدة كل البعد عن أن تكون أسماء، فعزلها من الأفعال القياسية، وجعلها مما يسمّى بأسماء الأفعال تحكم ليس له ما يصححه"[1]. وهذا القول فيه نظر، لأنه جعلها من الأفعال القياسية، في حين أنها أصلاً معدولة عن غيرها وما دل منها على الطلب ضرب من أربعة أضرب، تجيء (فعال) دالة عليها، فمنه"بمعنى (اِفعل) في الأمر نحو قولك: نزال ودراك معناه اِنزل وأدرك.. ومنه ما وقع في النداء معدولاً نحو قولهم للأمة يا خباث ويا غدّار ولا يقال إلاّ في النداء.. ومنه ما جاء معدولاً عن فاعله إلى (فعال) في المعرفة نحو حذام وقطام ورقاش وغلاب، ومنه ما جاء معدولاً نحو فجار ويسار"[2]، وإنما عدل لأجل المبالغة في الوصف، فقرب بذلك من الصفات المشتقة الدالة على المبالغة ولكنه ليس منها، لأنه لا يدل على ذات مقيدة بالحدث، وإنما يدل على الطلب، وهو معنى حرفي، فابتعد عن الفعل وعن الوصف المشتق منه لغلبة المعنى الحرفي، وهو الطلب عليه، والأمر"في الحقيقة إنشاء وليس بخبر، ومعنى الزمن لا يكون إلاّ في الخبر، وجدير بنا أن نلاحظ في هذا الشأن أن الأمر أو الطلب معنى من المعاني كان يستحق أن يؤدى- كباقي المعاني- بحرف أو حروف مما تدخل على الفعل، وهذا واقع فعلاً وموجود حقيقة ودليله

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 205- 206.

(2) شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام: 307- 308.

لام الأمر حين تتصل بالفعل المضارع، في نحو قوله تعالى ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [الطلاق: 7]، و (لا) الناهية في نحو قوله تعالى﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ ﴾ [يوسف: 5]، وفعل الأمر إذن قد قام مقام حرف المعنى واستعمل استعماله، وهو إذن قد فارق بعض صفة الفعلية، وفقد من معناها شطراً كبيراً[1]، وكذلك ما حمل عليه في دلالته من الكلمات التي دلّت على الطلب، فخرجت عن الفعلية، أي عن الخبر إلى الإنشاء فجمدت، لأن الخبر ما تم تعليقه بالنسبة إلى مخبر عنه، فيصح السكوت عليه، وذلك بخلاف الإنشاء، لأنهقد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه[2]، فلا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر لاختلاف المقصود والغرض بينهما، لأن الخبر معلوم بتخصيص النسبة بدلالة تعليقها لاكتمال طرفيها، أما الطلب فإن نسبته غير مخصصة، لأنه لم يعلم مطاوعة المخاطب له إلاّ بذكر مطاوعه، فإذا لم يذكر فلا تتعلّق نسبته بنسبة غيره، إذ لا وجود لها، لأن معناه طلب إيجادها، وهي لم تحصل، وإنما يتوقع حصولها بالمطاوعة، ولهذا منع الناس من (الواو) في (بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على محمد)، لأن الأولى خبرية والثانية طلبية.. ومنه قوله تعالى ﴿ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾[الشورى: 24]، فإنه علّة تامة معطوفة على ما قبلها غير داخل تحت الشرط، ولو دخلت كان ختم القلب ومحو الباطل متعلقين بالشرط، والمتعلّق بالشرط معدوم قبل وجوده، وقد عدم ختم القلب وَوُجد محو الباطل، فعلمنا أنه خارج عن الشرط[3]، فجواب الشرط محذوف والواو استئنافية، لأن المعنىلو افترى على الله الكذب لفعل به ذلك، فإن قلت: إن كان قوله- ويمح الله الباطل- كلاماً مبتدأ غير معطوف على

---

(1) نحو التيسير: 103- 104.

(2) التعريفات: 27.

(3) البرهان في علوم القرآن: 4/ 102- 104.

يختم فما بال الواو ساقطة في الخط؟ قلت: كما سقطت في قوله تعالى ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء: 11]، وقوله تعالى ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: 18]، على أنها مثبتة في بعض المصاحف[1]، والدليل على أنها ابتداء إعادة الاسم في قوله (ويمح الله) ولو كانت معطوفة على ما قبلها لقيل (ويُمْحَ الباطل) ومثله ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[الحج: 5][2]، إذ لو كانت للعطف لأنتصب (نقر)، ولكنها جاءت للاستئناف لفقدان المشاكلة والمشاركة بالعطف لربطه بين النسب المتحدة في المعنى الواحد، وذلك بالإتباع في الإعراب، ولما لم تتبع فلدلالة أخرى تربطها بما سبق، لأن محو الباطل محقق، و (إن) للمشكوك في تحقيقه، فلم تعلق نسبة (يدع) بها بل بالمشيئة بقضاء الله تعالى بدليل عدم وقوع الختم وثبوت المحو فصحّ تعليقهما بمشيئة الله تعالى بالواو الجامعة بين النسب، لأن الواو أم باب حروف العطف، لكثرة مجالها فيه، وهي مشركة في الإعراب والحكم. ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق أو مطلق الجمع بمعنى أي جمع كان سواء كان مرتباً أم غير مرتب[3]. أما الاستئنافية فهي تقطع ولا يتعلّق ما بعدها بما قبلها في المعنى، لذلك قيل والظاهر أنها الواو العاطفة ولكنها تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط، وإنما سميّت واو الاستئناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها[4]، لأن التعلّق يقتضي وحدة المعنى المخبر به، والتبع الإعرابي لا يفصل وحده في ذلك، لاهتمامه بالمفردات، وهي دوال نسب تتعلّق ببعضها بالمعنى لا باللفظ، والاستئناف لا يقطع صلة الكلام، لأنه يقع عادةً في الأخبار المتعددة للذات

(1) الكشاف: 3/ 468.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 104.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 158، 162.

(4) البرهان في علوم القرآن: 4/ 437.

الواحدة، ولذلك كان من المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف يبدأون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاماً آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ[1]، كما يتعلق الجواب بسؤاله، وقد تتعدد الأجوبة للسؤال الواحد، إذ يستؤنف فيه بكلام آخر، لأن الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، إذا كان السؤال متوجهاً وقد يعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال تنبيهاً على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ويسميه السكاكي الاسلوب الحكيم، وقد يجيء الجواب أعم من السؤال للحاجة إليه في السؤال وأغفله المتكلم، وقد يجيء أنقص لضرورة الحال[2].

ومن ذلك أجوبة موسى عليه السلام لفرعون، كما جاء في قوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[الشعراء: 23- 28]، فأجابه بما يستدل به عليه من أفعاله الخاصة وسؤاله عن حقيقته وهو يذكر أفعاله أو يزعم أنه رب السموات عدولاً إلى ما لا يمكن أن يتوهم فيه مثله ويشك في افتقاره إلى مصور حكيم ويكون أقرب إلى الناظر وأوضح عند التأمل (لمجنون) أسأله عن شيء ويجيبني عن آخر وسمّاه رسولاً على السخرية[3]، فقد جاءت الأجوبة أقوالاً مستأنفة بلا عطف، لأن التعلّق المعنوي مدرك ذهنياً وملائم بين النسب المترابطة، كما جعلت جملة (كان) جواباً محققاً للنسبة في قوله تعالى ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب: 73]، وهذا يتخرج على أنه جواب لمن سأل: هل كان الله غفوراً رحيماً؟[4]، لأن (هل) تأتي لتقرير النسبة وإثباتها، وتدخل على

(1) دلائل الإعجاز: 113.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 42.

(3) أنوار التنزيل: 487.

(4) البرهان في علوم القرآن: 4/ 125.

الأسماء والأفعال لطلب التصديق الموجب لا غير"[1]، لأنها للترغيب فيه، نحو قوله تعالى ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾[النازعات: 18]، أي هل لك في كذا وهل لك إلى كذا، كما تقول: هل ترغب فيه وهل ترغب إليه"[2]، وقيل: "بمعنى (أدعوك) فالجار والمجرور متعلّق به"[3]، و (كان) تثبت كينونة الذات المتصفة بصفة الوجود الثابت وتقرره لها، لأنها أصل الوجود الذاتي، والتقرير بعد الإثبات أبلغ في الإخبار، كما أن الإبانة والبيان بعد الإبهام أكثر قبولاً في تقريره، و"ذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبداً لطفاً ونبلاً لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك وأنت إذا قلت: لو شئت: علم السامع أنك قد علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء فهو يضع في نفسه أن ههنا شيئاً تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون... وكذا الحكم في غيره من حروف المجازاة أن تقول: إن شئت قلت وإن أردت دفعت، قال الله تعالى ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَ﴾[الشورى: 24]"[4]، فإن تعليق الجزاء بالشرط مبين لمعناه، وكذلك تعليق النواسخ بسؤال مقدّر أو بطلب مبيّن للإبهام المُصاحب للفعل عموماً والحرف، لذا لم يكونا بمعزل عن التعلّق، لارتباطهما بما يتعلّق بهما، لاشتراكهما في إيجاد المعاني تعبيراً عن المراد خبراً أو إنشاءً، وإثباتاً أو نفياً، إذ التعليق المعنوي يجعل المفردات المختلفة أدوات دالّة على نسب مختلفة ومتباعدة يلزم بعضها بعضاً ويتشبّث بأهدابه تفسيراً وإيضاحاً وتخصيصاً في بناء متماسك منتظم الأجزاء موصول بالمعاني العرفية وما يزيده المنتج اللغوي من إبداعه وقدراته، فيطبعه بطابعه الخاص، فالتعليق ليس خاصاً بباب نحوي دون آخر، وليس باسلوب واحد، فهو يضم كلّ أنواع التأليف اللغوي، ولكنه قد يتعلّق بمعين لاشتهاره به.

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 341.

(2) الكشّاف: 4/ 213.

(3) البرهان في علوم القرآن: 4/ 434.

(4) دلائل الإعجاز: 126- 127.

الفصل الرابع

الترك اللغوي

الفصل الرابع
الترك اللغوي

مقدمة

إنّ الدال اللغوي علم على مدلوله يرمز إليه عند التركيب، لأنه إنما وضع لينتظم مع غيره حتى يكون مفيداً في موضعه بحسب اختيار المنشئ له تلبية لغرض ما يقصده، ولا يتحقق الغرض بالجملة المفيدة سواء أكانت اسمية أم فعلية، لأنها جزء الكلام المفيد وهو الذي يفي بالغرض، وهو الذي يحظى بعناية دارس اللغة، وهو أخص من الجملة، لأن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها، وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً، وأنه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة وعلى ما هو اعتقاد ورأي لا لفظ وجرس[1]، لأن الظاهر منه تعبير عن اعتقاد ورأي، وذلك لا يقتصر على المنشئ له، لأنه مدار الأمر والشأن فيكون الظاهر منه موحياً بغيره أو مشعراً بما يتعلق به أو يكون جواباً لسؤال واقع أو متصور، وذلك بدعائم ودلائل لفظية ومعنوية تقتضيه بغية ارتباطه بغيره حتى تتم الفائدة منه وإنما لم يظهر ما يستدعيه اعتماداً على علم سابق أو أمر مألوف أو ضيق وقت أو للتأثير والاقتناع أو للتشويق وإبعاد الملل أو تحاشي التكرار وتقليل الجهد أو لقصد التعميم وذهاب الذهن كل مذهب بما لا يحيط به المذكور مهما طال فيعوّل على الإيجاز والاختصار، لأنه أوفى بالغرض من إظهاره، لذلك اتسعت جهات الاستغناء فشملت أضرب الكلام المختلفة لكثرة فوائده ببيان الغرض من

(1) الخصائص: 2/ 32.

ترك إظهار بعض الكلام اكتفاء بما يدل عليه، وهو مختلف بحسب مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والدلالية.

إنّ تحصيل مكنونات الفرد والجماعة لا يتم إلا بالتعبير اللغوي، إذ لا تمرّ معلومة أو معرفة مفيدة إلا بدوال لغوية توصل الفرد بما حوله، كما تجمعه بمن سبقه، وذلك بمواد كتب لها الخلود بعد منشئيها، وهي التي تكشف ما خفي وما عُدَّ غيباً، فلا عجب أن ألهم الله تعالى خليفته على الأرض الإبداع اللغوي برموز ترتبط مع بعضها لإيجاد الصور التي يُدركها الذهن تُرجماناً للوجدان البشري، ليجمع فيها ما تُدركه حواسه من الظواهر، وما يستنبطه فكره من تلاحمها، لذلك لا يُعدُّ الظاهر اللغوي كافياً لفهم المراد منها، فلابدَّ من التعويل على المتروك منه لغرض إدامة الحوار اللغوي، فإنّ بيان المراد يستدعي الكشف عن غير الظاهر من الكلام لمعرفة أحوال متلقيه، لذلك فإنّ المنهج اللغوي لا يستغني عن معرفة حال المتلقي ودواعي المُنشئ ليجمع بين طرفي الحوار اللغوي، فإنّ نجاح المنهج التعليمي يتحقق بإظهار ما خفي بدلالة الظاهر، وذلك بتحليل بديله لاستقصاء ما يُحيطه احتياطاً لإتمام الكشف المعنوي، وذلك بمعرفة الاستغناء اللغوي والكلامي، لأن اللغة نظام من الرموز المدركة بالحواس بشكل مقاطع متجاورة لإظهار صور متلاحقة يتبع بعضها بعضاً، لغرض الإبانة عن صور ذهنية مشتركة، لأن المُنشئ أو المتكلم يكشف بكلامه عما يجول في خاطره بحسب مقتضى حال المتلقي، إذ يستغني بقدر معين من الصور عن غيرها اعتماداً على دلالة الحال المُشاهدة، وعلم المخاطب بالأمر أو الشأن، وذلك بدلائل تشير إليها.

ولسعة باب الاستغناء اقتضت دراسته تقسيمه على مبحثين، تناول الأول دلالة الظاهر وهو ما يبين دواعي الاستعمال بترك المألوف من دال الإسناد أو النسبة أو ما يقيدهما، وهو ما يُعرف بإتمام فائدة العمدة والفضلة، لأن الجملة تتم بركنيها بنسبة تامة بين المسند والمسند إليه، وهي التي يستغنى فيها بالسكوت عليها، لذلك افتقرت إلى ما

يربطها بغيرها، كما في أساليب الطلب والجواب، وعمد المبحث الثاني إلى دلالة البديل المستغنى به، وهو المعدول به عما يقتضيه الظاهر لضرب من المناسبة للمقام أو الحال لما بينهما من المشاركة في معنى المصدرية أو المشابهة لقصد التوكيد والمبالغة، لأن العدل أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر[1].

(1) اللمع في العربية: 258.

المبحث الأول
دلالة الظاهر

إنّ الاستغناء يُقصد به طلب الغنية بالمذكور عن المراد مبالغة فيه تلميحاً وإيماءً وإشعاراً في إيجاز اعتماداً على علم المخاطب وإشراكاً له وتحفيزه للتأثير عليه، وذلك بالاقتصار والاختزال والاقتطاع والاحتباك في اللفظ اكتفاءً بما يذكر لقيام الدليل وشهادة الحال به، وهو ضد الاستبهام، لذلك فإن العرب لا يستعملون المستغنى عنه "لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً"[1]، فيصير متروكاً من كلامهم البتة.

فكان الاستغناء باباً واسعاً لغلبته على طرق البيان، فورد في مستويات العربية كافة بدلالة العقل فضم التنغيم والحذف والإضمار فأغنى عن التقديرات وجنب النصوص العالية العبث فيها ونفذ إلى دقائق المعاني للكشف عن المراد، فكان رأس مزايا العربية، فقد عقد ابن جني باباً له في كتابه الخصائص[2]، تناول فيه بعض فنونه ثُمَّ عقد باباً في شجاعة العربية فقدمه على غيره للدلالة على سعته، ففصل القول في ضرب من ضروبه، وهو الحذف، فقال:" اعلم أن معظم ذلك - أي شجاعة العربية - إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف"[3].

والحقيقة أن معظم الشجاعة اللغوية تتجلى في الاستغناء بمشاركة المتلقي، وهو ما يعرف حديثاً في علم اللغة النفسي (Psycholinguistics)، إذ يتعين المستغنى عنه بحسب الظروف المحيطة بالمنتج فيستغني بالنبر عن الجملة، وبالوقف عن الحركة، وبحرف المعنى عن الجملة، وبالمصدر عن فعله، وبالفعل عن مصدره، وبالمفرد عن الجملة، وبالمضاف

(1) الكتاب: 3/ 121، وينظر: الخصائص: 1/ 266.

(2) 1/ 266-271.

(3) الخصائص: 2/ 360.

عن المضاف إليه، وبالصفة عن الموصوف، وكيف تضرف الكلام، فلابد من الاستغناء، وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله... وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً ! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخّلاً أو نحو ذلك"[1].

فاستغنى بالنبر عن سلسلة من الصفات جاعلاً تحقيق صوت مغنياً عن ذكر كلمات ولو لم تكن مرادة لما كانت الحاجة إلى تغيير التنغيم تفخيماً أو تطويلاً، لأنها إذا لم تكن مرادة لجرى الصوت بدون نبر، إذ يكتفى فيه إيجازاً وتهييجاً للتأثير على المتلقي أو المخاطب بما يناسب المقام، لأن المستغنى به يعقب المستغنى عنه، فإن "الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه، من ذلك الظرف إذا تعلق بالمحذوف، فإنه يتضمن الضمير الذي كان فيه ويعمل ما كان يعمله من نصبه الحال والظرف وعلى ذلك صار قوله: (فاه إلى فيّ) من قوله: (كلمته فاه إلى فيّ) ضامناً للضمير الذي كان في (جاعلاً) لما عاقبه والطريق واضحة فيه متلئبة"[2]. فإن المستغني عنه غير مسقط كلية لقيام الدليل عليه، فكأنه مذكور ولكن بشكل مبالغ فيه بحسب قدرة المتكلم فيستغني بأسلوب عن آخر وبكلمة عن آخر مرادفة لها لذلك: "استغنت العرب عن ذلك، أي أظننت زيداً عمراً عاقلاً - بقولهم جعلته يظنه عاقلاً، ومن ذلك استغنائهم بواحد عن اثن وباثنين عن واحدين وبستة عن ثلاثتين، وبعشرة عن خمستين وبعشرين عن عشرتين ونحو ذلك"[3].

(1) الخصائص: 2/ 370-371.

(2) نفسه: 2/ 381.

(3) نفسه: 1/ 271.

وكذلك استغنوا بجمع عن آخر لغرض المشاكلة في المحبوب أو المكروه، كما استغنوا بالبناء الخفيف عن الثقيل وذلك بالقلب والإبدال وصولاً إلى الانسجام الصوتي مع زيادة الفائدة مع حذف فضول القول "ألم تسمع ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول فمن ذلك قولك: كم مالك، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك: أعشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً، لأنه غير متناه فلما قلت (كم) أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة.. وكذلك بقية أسماء العموم في غير الإيجاب، نحو أحد وديار وكتيع وأرم وبقية الباب، فإذا قلت هل عندك أحد، أغناك ذلك عن أن تقول: هل عندك زيد أو عمرو أو جعفر أو سعيد أو صالح فتطيل ثُمَّ تقصر اقصار المعترف الكليل وهذا وغيره أظهر أمراً وأبدى صفحة وعنواناً"[1]، على مزية الاستغناء في البيان عن المراد بإيثار قوة الإيجاز وحذف فضول القول، "لأنهم إلى الإيجاز أميل وبه أعنى وفيه أرغب، ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف كحذف المضاف وحذف الموصوف والاكتفاء بالقليل من الكثير كالواحد من الجماعة وكالتلويح من التصريح"[2]، فاستغنى عن أحد المذكورين لكون الآخر تبعاً له ومعنى من معانيه "من قبل أن الحذف ضرب من الإعلال والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات لقوتها"[3]، فقد "علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلاَّ تحصين المعاني وحياطتها فالمعنى إذا هو المكرم المخدوم واللفظ هو المبتذل الخادم"[4].

وإنما يُقتصرمن اللفظ على قدر الحاجة، فإذا زيد فيه أو أسقط منه فلغرض ارتباط الدال بالمدلول، فتعلقت الدوال بعضها ببعض بوشائج وأدوات لإثبات المقصود منها

---

(1) الخصائص: 1/ 82.

(2) نفسه: 1/ 86.

(3) نفسه: 1/ 89.

(4) نفسه: 1/ 150.

ويختلف ذلك بحسب المقام وحال المخاطب أو المتلقي والمنشئ أو المنتج بذكر المناسب، فالاستغناء نوع من الدلالة اكتفاءً بدلالة الحال ، لأن لسانها أنطق من لسان المقال، لأن المقال قد يصحبه الأطناب لاستقصاء جميع الخواطر فيتناول المعنى الواحد من جميع جهاته"فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتية بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً.. مثاله قوله تعالى﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ ﴾ [البقرة:266]، فإنه تعالى لو اقتصر على (جنة) لكفى، ولم يقتصر حتى قال في تفسيرها ﴿ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ فإن مصاب صاحبها بها أعظم، ثُمَّ زاد ﴿ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ متمماً لوصفها بذلك، ثُمَّ كمّل وصفها بعد التتميمين فقال ﴿ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ فأتي بكل ما يكون في الجنان ليشتد الأسف على إفسادها، ثُمَّ قال في وصف صاحبها ﴿ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ ﴾ ، ثُمَّ استقصى المعنى في ذلك بما يوجب تعظيم المصاب بقوله بعد وصفه بالكبر ﴿ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ﴾، ولم يقتصر حتى وصف الذرية بالضعفاء، ثُمَّ ذكر استئصال الجنة التي ليس لهذا المصاب غيرها بالهلاك في أسرع وقت، حيث قال ﴿ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ ﴾، ولم يقتصر على ذكره للعلم بأنه لا يحصل به سرعة الهلاك فقال ﴿ فِيهِ نَارٌ ﴾، ثُمَّ لم يقف عند ذلك حتى أخبر باحتراقها لاحتمال أن تكون النار ضعيفة لا تفي باحتراقها لما فيها من الأنهار ورطوبة الأشجار فاحترس عن هذا الاحتمال بقوله ﴿ فَٱحْتَرَقَتْ ﴾ فهذا أحسن استقصاء وقع في القرآن وأتمه وأكمله، كذا في الإتقان في نوع الأطناب"[1].

إنَّ الاستقصاء اللفظي لجوانب المعنى إذا كان غير مألوف، أما إذا كان مألوفاً فلا حاجة للزيادة فيه، لأنه معلوم، لأن"حذف المألوف ذكره إنما يراد به غالباً ضرب من المشاركة بين المنشئ والمتلقي (قارئاً أو سامعاً) في تصور المعنى العام حتى يكون ذلك أبلغ في التأثير وأدعى إلى الامتناع، وهذا الاسلوب في فن التعبير مزية بارزة من مزايا القرآن"[2]، وذلك بالاستغناء عن فضول القول والاحتراز عن العبث لظهوره، وفيه فوائد

(1) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 75 ، كشاف اصطلاحات الفنون: 3/ 582.

(2) نحو القرآن: 13.

لا تحصل بالاستقصاء اللفظي فمنها "التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وإنَّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾[الشمس: 13]، ومنها التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام، إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه أو يقصد به تعديد أشياء فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف ويكتفي بدلالة الحال وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفي بالحال عن ذكرها ولهذا القصد يؤثر في المواضع التي بها التعجب والتهويل على النفوس ومنه قوله في وصف أهل الجنة ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ فحذف الجواب إذا كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه وتركت النفوس تقدر ما شاءته ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك، وكذا قوله ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[الأنعام:27، 30] أي لرأيت أمراً فضيعاً لا تكاد تحيط به العبارة"[1]، وذلك لأن "من خصائص أساليب العربية ومن أعلى مزاياها تنشيط السامع أو القارئ بإشراكه في صوغ العبارة ليكون أوعى بما يلقى إليه وأحرص على الانتفاع به والتأثر بمعناه، لأنه أدرك بعضه بنفسه ولم يتلقه كما يتلقى الخبر القابل للتصديق والتكذيب وإن من براعة الأديب والمنشئ أن يكون بصيراً بمواطن الإيحاء والإشعاع في الألفاظ وفي التراكيب فيكون ذكره إياها والاكتفاء بما توحي به وما تدل عليه من ألفاظ وتراكيب سبيلاً إلى حذف ما يقدر أنه غير محتاج إلى ذكره فيكون الحذف حذف الإيجاز وهو ميدان من ميادين البلاغة والقدرة في فن التعبير"[2].

فإن الاستغناء بالمذكور عن المحذوف بدليل معنوي لا يقتصر على ضرب معين من ضروب القول بل هو باب يضم مستويات اللغة كافة يقوم على ظهور الصوت الأقوى والمفرد المشحون بالإيحاء والإشعار صرفاً ونحواً وبلاغة، لأنه ميدان علم الدلالة "لأنهم مما مستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطا"[3]، لفظاً مراداً للمشاركة

(1) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 57.

(2) نحو المعاني: 83.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 121.

واستخفافاً بكثرة الاستعمال واختصاراً واحترازاً واكتفاءً بعلم المخاطب"فالفعل الذي هو أهم مقومات الجملة والذي ينبغي أن يحرص على ذكره ليستوفي الكلام كل دلالته يترك إظهاره أحياناً لدلالة القرائن والملابسات عليه دلالة يصير ذكره معها تطويلاً لا غناء فيه وهو إنما يترك إظهاره في حالين: الأولى: أن تتضافر الدلائل والقرائن والملابسات المحيطة بالقول على الإشعار به وإن لم يسبق له ذكر في الكلام، كما ترك إظهاره في مثل قولهم مرحباً وأهلا وهنيئاً مريئاً وأتميمياً مرة وقيسياً أخرى إلى غير ذلك من الصور التي عرضت في هذا الفصل. والثانية: أن يسبق له ذكر في هذا الكلام فلا يرى المتكلم أن هناك حاجة إلى ذكره مرة أخرى اقتناعاً من المتكلم أن السامع على علم به لطروقه سمعه في أثناء الكلام وذلك كقوله تعالى ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًا﴾[النحل: 30]، أي قالوا أنزل خيراً ولو شاء لأعاد لفظ الفعل ولكنه ترك إظهاره أو ذكره هنا اكتفاء بوروده في مفتتح الآية"[1].

وثمة حالة ثالثة شائعة في أسلوب الاستغناء تناولها الدارسون في باب الوصل والفصل في أسلوب الحوار من قصص القرآن الكريم، نحو قوله تعالى﴿إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾[الذاريات: 25]، ولعل علة الفصل في مثل هذا الموضع شبيهة بعلة الفصل إذا اختلف التركيبان خبراً وإنشاء فكأن الجملة الثانية وهي بمثابة جواب عن سؤال مقدر أو متصور قد نزلت منزلة الجزء من السؤال، إشعاراً به ودلالة عليه فعدت بمنزلة الاستفهام وهو إنشاء وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع يصار إليه إلاّ لجهات لطيفة أما لتنبيه السامع على موقعه أو لإغنائه أن يسأل أو لئلا يسمع منه شيء أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه أو القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا المسلك"[2].

فإن الاستغناء عن أداة الوصل وهي الواو له أسبابه وأغراض لا تقل أهمية عن غيرها لبيان نظم الكلام وارتباطه بغيره ليزيد في تنبيه من يتلقاه بغية مشاركته للتأثير عليه

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 222-223.

(2) نحو المعاني: 102-103.

وصولاً إلى استحضار ذهنه للاقتناع بما يسمع وذلك في محاورته للوقوف على مراده وحقيقة أمره لإزالة ما يوهم من إيهام، لذلك كثر حذف الفعل (قال) استغناءً بالجواب عن السؤال الواقع أو المقدر، نحو قوله تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[لقمان: 25] "لوضوح الدليل المانع من إسناد الخلق إلى غيره بحيث اضطروا إلى إذعانه، لما تقرر في العقول من وجوب انتهاء الممكنات إلى واحد واجب الوجود"[1].

ونحو قوله تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[العنكبوت: 63]، وقوله ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[البقرة: 135] "تنصب الملة على تقدير؛ بل نتبع ملة إبراهيم ويجوز أن تنصب على معنى: بل نكون أهل ملة إبراهيم، وتحذف الأهل، كما قال الله عز وجلّ ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: 82]، لأن القرية لا تسأل ولا تجيب"[2].

وقد يستغني بجواب لسؤال مقدر، نحو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾[الزمر: 3]، أي "إذا قالوا لهم ما بالكم تعبدون الأصنام؟ قالوا ما نعبدهم إلاّ ليقربونا إلى الله زلفى"[3].

ويستغني بالطلب بعد الخبر عن إرادة القول في الحكاية وهو كثير، فقد "كثر في القرآن العظيم حتى إنه في الإضمار بمنزلة الإظهار كقوله تعالى ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ ﴿٨٠﴾ كُلُوا﴾ [طه: 80-81]، أي وقلنا: كلوا أو قائلين، وقوله ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾[البقرة: 60]، أي قلنا، وقوله ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا﴾[البقرة: 63]، أي وقلنا خذوا"[4]. فقد جاء الطلب على إرادة القول[5] استغناء به ليوافق نظم الكلام.

(1) أنوار التنزيل: 533 ، 546.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 213.

(3) الكشاف: 3/ 386.

(4) البرهان في علوم القرآن: 3/ 196.

(5) ينظر: الكشاف: 1/ 283-284، أنوار التنزيل: 37-38.

وكذلك استغنى بالعطف عن الفعل (قال) لوصل الطلب بالخبر، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾[البقرة: 125]، فجاء (واتخذوا) على إرادة القول: أي وقلنا اتخذوا منه موضع صلاة تصلون فيه[1]، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾ [البقرة:127]. أي يقولان ربنا تقبل منا وقد قرئ به والجملة حال منهما[2]، فالاستغناء عن الفعل (قال) يصلح أن يكون دليلاً على الجواب عن سؤال، أي ماذا قالا، كما أنه يمثل جملة تبين حالهما وقت أداء الفعل، وهذا الفعل في محل النصب على الحال وقد أظهره عبد الله في قراءته ومعناه يرفعانها قائلين ربنا[3]، فقد استغنى عن الفعل بدلالة الطلب، لأن المعنى يقولان (ربنا تقبل منا) ومثله في كتاب الله ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ﴾[الأنعام: 93]. ومثله ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ [الرعد: 23-24]، أي يقولون سلام عليكم[4]، وقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾[آل عمران:106]، أي فيقال لهم، لأن (أما) لا بد لها في الخبر من فاء فلما أضمر القول أضمر الفاء[5]، فجاء الاستغناء بالاستفهام عن الفعل لغرض التوبيخ لان المعنى على إرادة الفول، أي فيقال لهم أكفرتم والهمزة للتوبيخ والتعجب من حالهم وهم المرتدون أو أهل الكتاب[6]، فقد تغير النظم بالاستغناء للدلالة على التعجب أو للاستغاثة بغية الاعتبار به، نحو قوله تعالى ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا ﴾[السجدة: 12]، أي يقولون ربنا[7]، لأنهم يستغنون بقولهم

(1) الكشاف: 1/ 310.

(2) أنوار التنزيل: 52.

(3) الكشاف: 1/ 311.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 208.

(5) البرهان في علوم القرآن: 3/ 197.

(6) أنوار التنزيل: 85.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 206، البرهان في علوم القرآن: 3/ 197.

(ربنا أبصرنا وسمعنا) فلا يغاثون يعني أبصرنا صدق وعدك ووعيدك وسمعنا منك تصديق رسلك أو كنا عميا وصما فأبصرنا وسمعنا"[1]، أو لدلالة على الندم والحسرة، نحو قوله تعالى ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴿٦٦﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴾ [الواقعة: 65-67]،أي يقولون قد غرمنا وذهب زرعنا"[2]، أي"لملزمون غرامة ما أنفقنا أو مهلكون لهلاك رزقنا من الغرام وهو الهلاك"[3].

وقد يستغني عن الفعل للدلالة على التكريم، نحو قوله تعالى ﴿ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: 103]، أي"يقولون لهم ذلك"[4]، إذ "تستقبلهم (الملائكة) مهنئين على أبوب الجنة ويقولون هذا وقت ثوابكم الذي وعدكم ربكم قد حل"[5]، فإن قول الملائكة على أبواب الجنة يعد زيادة في ثوابهم تكريماً لهم والاكتفاء بدلالة الحال على إرادة القول ضرب من ضروب الإيجاز استغناءً بالمذكور، لأنه"يفترض ويطلب من المنشئ والمتكلم أن يتمثل حال من يلقى إليه الكلام واستعداده لتلقي ما يلقى إليه ولوصل أجزاء الكلام بمعانيها وما يراد بها أو قطع بعضها عن بعض ذلك فوق وضوح المعنى وإصابة غرضه وتقسيمه أجزاء يأخذ بعضها برقاب بعض متصلاً بعضها ببعض أو مستقلاً بعضها عن بعض ومتى ينتفع بأداة الربط (العطف) ومتى يستغنى عنها ومتى يتعين عليه أن يقطع ويستأنف ليزيد في تنبيه من يتلقى عنه وفي ابتعاث نشاطه وحضور ذهنه ومشاركته في شعوره، وفي حذف ما يصح الاستغناء عنه والاكتفاء عنه بغيره، وما يحسن بالمنشئ أن يضرب عنه صفحا ليشترك المتلقي في إكمال صورة الكلام، أو لتعمد الإبهام وعدم التصريح"[6]، فإن الاستغناء بالمذكور لا يعني أن

---

(1) الكشاف: 3/ 242.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 114.

(3) الكشاف: 4/ 57.

(4) البرهان في علوم القرآن: 3/ 197.

(5) الكشاف 2/ 585.

(6) نحو المعاني: 104-105.

المستغنى عنه قد أسقط تركاً له، بل هو مطلوب للمشاركة لغرض وصل الكلام، فهو وصل قائم على ما ظاهره فصل، وذلك لوصل القول بقائله والجواب بالسؤال، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ [النساء: 163]، فهو جواب لأهل الكتاب عن سؤالهم رسول الله (ص) أن ينزل عليهم كتاباً من السماء، واحتجاج عليهم بأن شأنه في الوحي إليه كشأن سائر الأنبياء الذين سلفوا[1]، فإن حذف الفعل والاستغناء عنه بمعموله يوسع المعنى ويؤدي الغرض بالمشاركة ويحقق الدلالة المقصودة وذلك بخلاف ذكره، لأنه نقيض الغرض ومن ذلك باب الاختصاص والمدح والذم، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِ﴾[البقرة:177]. فإن النعت إذا طال وكثر رفع بعضه ونصب على المدح وقوله عز وجل (والصابرين) في نصبها وجهان: أجودهما المدح المعنى أعني الصابرين[2]، فقد أخرج (الصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال[3].

ونحوه قوله تعالى ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 162]، فإن (المقيمين الصلاة) نصب على المدح إن جعل (يؤمنون) الخبر لأولئك[4]، ولسيبويه والخليل وجميع النحويين في هذا باب يسمونه باب المدح قد بينوا فيه صحة هذا وجودته، وقال النحويون: إذا قلت مررت بزيد الكريم وأنت تريد أن تخلص زيداً من غيره فالجر هو الكلام حتى يعرف زيد الكريم من زيد غير الكريم، وإذا أردت المدح والثناء نصبت فقلت: مررت بزيد الكريم كأنك قلت اذكر الكريم، وإن شئت قلت بزيد الكريم على تقدير: هو الكريم وجاءني قومك المطعمين في المحل والمغيثون في الشدائد، على معنى أذكر المطعمين، وهم المغيثون في الشدائد وعلى هذه الآية، لأنه لما قال: ﴿يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ

(1) الكشاف: 1/ 582.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 247.

(3) الكشاف: 1/ 331.

(4) أنوار التنزيل: 136.

﴿إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ علم أنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة، فقال: (والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) على معنى أذكر المقيمين الصلاة وهم المؤتون الزكاة"[1]، فقد استغني عن الفعل وإن كان موجداً لأصل المعنى للدلالة على مزيته وتنبيهاً على فضله، لأن "(المقيمين)" نصب على المدح لبيان فضل الصلاة وهو باب واسع قد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد، ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان"[2].

إنّ الاختصاص بخلاف المدح والذم، وإن اشتركا في الحذف، لأن الاختصاص خبر والمدح والذم طلب فإذا"كان المنعوت متعيناً لم يجز تقدير ناصب نعته بأعني، نحو الحمد لله الحميد، بل المقدر فيه وفي نحوه أذكر وأمدح فأعرف ذلك والذم، نحو قوله تعالى ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: 4].. وأعلم أن مراد المادح إبانه الممدوح من غيره، فلابد من إبانه إعرابه عن غيره، ليدل اللفظ على المعنى المقصود ويجوز فيه النصب بتقدير أمدح والرفع على معنى (هو) ولا يظهران لئلا يصيرا بمنزلة الخبر"[3].

إنّ النعت المقطوع لا يراد به التوضيح أو التخصيص، بل يراد منه المدح والثناء أو الذم والترحم، والاختصاص بخلاف ذلك، لأنه تعيين بالنسبة، وذلك يعرف بالقرائن، "لأن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل"[4]، فإن العامل في باب المدح والذم يستغنى عنه، وهو متروك إظهاره، لأن إظهاره ينقض الغرض منه، كما أن النصب بخلاف الرفع، لأن الرفع إخبار دال على الثبوت، وهو جواب لسؤال عن

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 131-132.

(2) الكشاف: 1/ 582.

(3) البرهان في علوم القرآن: 3/ 198.

(4) شرح المفصل: 1/ 125.

الذات، أما النصب فهو جواب طلب يختص بالحدث، لأنه قيده، إذ يتخصص الناصب بالمنصوب كما يخبر بالفعل المفسر بعد المرفوع بدلالة الشرط وما فيه صلة بالفعل كالظرف، ويخصص الفعل بتقديم معموله للعناية بالمتقدم، لأن تقديم الفاعل بخلاف تقديم المفعول، لأن الفاعل متحدث عنه والمفعول مخصص للفعل، والتقديم فضل عناية واهتمام، وإذا كان الفعل المضمر مستغنى عنه، لأنه قد ترك إظهاره في الاستعمال فالمذكور ليس تفسيراً له لقيام القرائن مقامه، لاختلاف دلالة المرفوع عن المنصوب، وكذلك تختلف دلالة المنصوب في باب الاختصاص عن المنصوب في باب الاشتغال وهما بخلاف باب المدح والذم، ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم بإضمار أريد أو أعني أو اخص فالاختصاص ضرب من التعظيم والشتم بل هو أخص منهما، لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم فمن ذلك الحمد لله الحميد والملك لله أهل الملك وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره وتقول: أتاني زيد الخبيث الفاسق ومنه قراءة من قرأ (وامرأته حمالة الحطب) بالنصب على الذم والشتم ومن ذلك مررت به البائس المسكين، فيجوز خفض البائس والمسكين على البدل ولا يجوز أن يكون نعتاً، لأن المضمرات لا تنعت ويجوز نصبه على الترحم بإضمار أعني وهو من قبيل المدح والذم[1].

إنّ تقدير الفعل المضمر في المنصوبات والمرفوعات لا يفي بالغرض، لأنه مستغنى عنه، إلا أنّ الصناعة النحوية اقتضت ذلك، لأن القطع قد يكون إلى الرفع أو النصب، فقد يقطع من المنصوب إلى الرفع ومع المرفوع إلى النصب، ومع المجرور إلى الرفع أو النصب فتقول: مررت بمحمد الكريمُ أو الكريمَ وتقول: رأيت خالداً الكريمُ وأقبل سليم البائسَ في حين أن الاختصاص لا يكون إلا نصباً، نحو إنا بني نهشل لا ندعي لأب فدلّ

(1) شرح المفصل: 2/ 19.

على أن هذا غير ذاك"[1]، لأن الاختصاص إخبار على جهة الفخر والمدح والذم طلب والاشتغال إخبار، لأنه تخصيص نسبة معتنى به وليس طلباً، لأن "الفعل المفسر كالمتسلط على المذكور، ولكن لا يتعين إلا بعد تقدم إبهام، ولقد يزيده الإضمار إبهاماً إذا لم يكن المضمر من جنس الملفوظ به، نحو ﴿أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: 31]"[2]، وفي ذلك دليل على أن المذكور ليس تفسيراً للمضمر لاختلافه عنه في اللفظ والمعنى، فقيل: "نصب الظالمين، لأن قبله منصوباً، المعنى يدخل من يشاء في رحمته ويعذب الظالمين أعدّ لهم عذاباً أليماً، ويكون أعدّ لهم تفسيراً لهذا المضمر"[3]، وقيل: "نصب (الظالمين) بفعل يفسره أعدّ لهم نحو أوعد وكافأ وما أشبه ذلك"[4]، وقيل: "نصبت الظالمين، لأن الواو في أولها تصير كالظرف لأعدّ"[5]، لذلك جعل من باب الاشتغال، لأنه عطف جملة فعلية على جملة فعلية[6]، في حين قطع في قوله تعالى ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشورى: 8]، فإنما ارتفع، لأنه لم يذكر بعده فعل يقع عليه فينصبه في المعنى، فلم يجز أن يعطف على المنصوب قبله فارتفع بالابتداء وههنا قوله (أعد لهم عذاباً أليماً) يدل على الناصب المضمر"[7].

إنّ تقدير العوامل المضمرة بما يماثل الأفعال المذكورة دعت إليه نظرية العامل ولم تستدعه دلالة النص، بل هو ينقض الغرض، فقد كفاهم الاستغناء عن البحث في المنصوبات المتقدمة، لأن الاستعمال الفعلي للغة بخلاف ما توجبه اللغة المنطقية، لأن اللغة المثالية غير متحققة في الواقع. وقد ذكر سيبويه علة الحذف الواجب بدليل

(1) معاني النحو: 2/ 107.
(2) البرهان في علوم القرآن: 3/ 199.
(3) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 264.
(4) الكشاف: 4/ 201.
(5) معاني القرآن ، للفراء: 3/ 220.
(6) يُنظر: البحر المحيط في التفسير: 10/ 370 ، إعراب القرآن: 5/ 311.
(7) التفسير الكبير: 30/ 263.

الاستعمال إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر"[1]، والتفسير بخلاف المماثلة اللفظية، كما ذهب إليه جمهور النحويين، لأن هذا التقدير دعت إليه صنعة الأعراب، لأن كل منصوب لا بد له من ناصب عند النحاة ولما لم يجدوا ناصباً للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير.. إنّ هذا التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للمعنى مفسد للجملة فأن الجملة تتمزق وتنحل بتقديرنا أكرمت خالد أكرمته وسررت خالداً أحببت رجلاً يحبه وبنحو ذلك من التقديرات.. وحقيقة الأمر فيما نرى أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى وإنما هو اسلوب خاص يؤدي غرضاً معيناً في اللغة ومما يدل على ذلك قولهم محمداً سلمت عليه وخالداً أكرمت أخاه وسعيداً انطلقت مع أخيه، فأي اشتغال في هذا وهل يمكن تسليط الفعل على الاسم المنصوب المتقدم، فأن الفعل قد يكون لازماً كما ترى"[2].

إنّ الاستغناء باب واسع لا غنى للغة الحوار وتبادل الحديث عنه للفهم والإفهام والتأثير والإقناع والرد وتصحيح الرأي وتوجيه الفكر بمعونة الحال المشاهدة وعلم المتلقي، وما دعت إليه مقتضيات ظروف الكلام من قرائن عقلية ودلال لفظية ومقامية تدخل في اهتمامات نحو الدلالة لا يكشفها نحو الإعراب الذي يعد الفعل أقوى العوامل إذ رتب العوامل بحسب التأثير الظاهر دون الأخذ بحال المتلقي وما يقتضيه التواصل من مشاركات وردود وما توحي به التركيبات وما يشعر به نظمها من معان زائدة على الظاهر، وهي الغاية المقصودة من اسلوب الاستغناء، لأنه من باب الإيجاز البليغ وليس من باب الإطناب، إذ لا فائدة ترتجى من كثرة التقديرات التي توجه الكلام إلى غير المراد منه، فلا حاجة إلى الخلاف في إظهارها مقدمة أو مؤخرة، لأنها تتعارض مع غرض الاستغناء، وهو الاعتناء بالمتقدم للتنبيه على إطالة التأمل فيه لأهميته وإدراك خطره أو منزلته لتظهر فائدة تقدم رتبته وليس لإظهار عامله حتى يفيد الاختصاص إذا قدر مؤخراً أو يفيد التأكيد إذا قدر مقدماً، فأن للاستغناء فوائد جمة لا يكاد يحصيها أصحاب نظرية

---

(1) الكتاب: 1/ 81.

(2) معاني النحو: 2/ 109-110.

العامل مهما كثرت تقديراتهم، لأنه"ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره"[1]، لأن"المركوز في الطبع إن الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاشتياق إليه ومعاناة الحنين نحوه كان نيله أحلى وبالمزية أولى، فكان موقعه من النفس أجلّ وألطف وكانت به أضن وأشغف... ألا تراهم قالوا: إن خير الكلام ما كان معناه إلى قلبك اسبق من لفظه على سمعك"[2]، لذلك كان الاستغناء بدلالة الحال عن المتروك أو المستغنى عنه يقتضي إطالة التأمل لأن الحذف "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فأن ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن"[3]، وكذلك الاكتفاء بدلالة الحال أولى من تكلف التقدير، فقد "يكون الفعل يصح تسلطه على الاسم المتقدم بنفسه وقد يكون لا يصح تسلطه عليه بنفسه، نحو خالداً سلمت عليه وأخاك مررت به، وكقوله تعالى ﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان:31] فـ(أعد) متسلط على (عذاب) ولا يصح أن تسلط على (الظالمين) بنفسه هنا"[4].

والاستغناء يطرد فيه الترك بدلالة الحال والقرائن لتترك نفس المتلقي تجول فيما تتوقعه من الأشياء المكتفي بالحال عن ذكرها على حال واقعها، لذلك يستغنى عن الجواب في الشرط والقسم والطلب، كما يستغنى بالجواب عن السؤال والشرط ونحوهما، لأن الاستغناء لا يشكل به المعنى لقوة الدلالة عليه، نحو قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[الزمر: 73]، فقد ترك الجواب لأن في الكلام دليلاً عليه، وإنما حذفه لأن في صفة ثواب أهل الجنة فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف وحق موقعه ما بعد (خالدين)[5]، لأن"وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 105.

(2) أسرار البلاغة: 126 – 127.

(3) دلائل الإعجاز: 112.

(4) معاني النحو: 2/ 108.

(5) الكشاف: 3/ 410 – 411.

الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تقدر ما شأنه، ولا يبلغ مع ذلك كنه ما هنالك، لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر). وهذا من باب الاختصار ومن جوامع الكلم المتحملة مع قلتها للمعاني الكثيرة[1].

وكذلك يستغنى كثيراً عن القسم بجوابه المؤكد بالنون يقول النحاة أنه قد يستغنى بجواب القسم عن القسم، فيكون الجواب دليلاً على القسم المحذوف وذلك كأن يؤتى باللام الواقعة في جواب القسم كقولك لأذهبن إليه وقولك: لقد رددت عليه فاللام واقعة في جواب قسم محذوف، والتقدير: والله لأذهبن إليه أو لقد رددت عليه، قال تعالى ﴿ كَلَّآ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾[الهمزة: 4] وقال ﴿ وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ ﴾ [آل عمران: 152][2].

فلابد أن يكون فيما يستغنى به دليل على ما استغني عنه ويقصد في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس، وذلك سبيل الاستغناء في كل شيء فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به[3]، فكان للاستغناء مواضع التفخيم والتعظيم والتهويل بدلائل لغوية ونحوية فقد يجتمع أكثر من دليل على الاستغناء، نحو قوله تعالى ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ ﴾ [فاطر: 8]، فكان الجواب متبعاً بقوله ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ ﴾ [فاطر: 8]، واكتفي بإتباع الجواب بالكلمة الثانية، لأنها كافية من جواب الأولى: ولو أخرج الجواب كله كان: أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك أو تذهب نفسك، لأن قوله (فلا تذهب) نهي يدل على أن ما نهى عنه قد مضى في صدر الكلمة ومثله في

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 106.
(2) معاني النحو: 4/ 154.
(3) دلائل الإعجاز: 117.

الكلام إذا غضبت فلا تقتل، كأنه كان يقتل على الغضب، فنهي عن ذلك[1]، فإنّ الجواب ههنا على ضربين أحدهما يدل عليه (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات)، ويكون المعنى أفمن زين له سوء عمله فأضله الله ذهبت نفسك عليه حسرة، ويكون (فلا تذهب نفسك) يدل عليه... ويجوز أن يكون الجواب محذوفاً ويكون المعنى أفمن زين له سوء عمله كمن تعداه الله ويكون دليله ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾[2].

وزاد الزمخشري دليلاً ثالثاً فقال: "يعني أفمن زين له سوء عمله من هذين الفريقين كمن لم يزين له، فكأن رسول الله (ص) قال لا فقال ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ﴾ [فاطر: 8][3]. لقد استغنى عن خبر المبتدأ (من) وخبره "حذف من الكلام ذهبت نفسك عليهم حسرات اكتفاء بدلالة قوله ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ﴾ [فاطر: 8]، وقوله ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾[4]. وهذا ما ذهب إليه الكسائي، وهو أحسن ما قيل في الآية لما ذكره من الدلالة على المحذوف والمعنى أن الله عز وجل نهى نبيه عن شدة الاغتمام بهم والحزن عليهم، كما قال عز وجل ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ ﴾ [الكهف: 6][5].

إنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى العرفي والتركيبي معاً فإذا تضافرت القرائن عليه اشعر بمعنى آخر، فأن المبتدأ من المبهمات لعمومه وقد سبق بهمزة التقرير والفاء لإظهار السبب فلا بد من ذكر المسبب حتى تتم الفائدة لذلك جاء الاستغناء مناسباً للنهي عن الحزن، فقد تقدمه ما يوضحه وهو قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ [فاطر: 7]، فقوله (أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً) "تقرير له أي فمن زين له سوء عمله بأن غلب وهمه وهواه على عقله

(1) معاني القرآن: 2/ 366 – 367.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 264.

(3) الكشاف: 3/ 301.

(4) تفسير الطبري: 22/ 140.

(5) الجامع لأحكام القرآن: 13/ 210.

حتى انتكس رأيه فرأى الباطل حقاً والقبيح حسناً كمن لم يزين له بل وفق حتى عرف الحق واستحسن الأعمال واستقبحها على ما هي عليه فحذف الخبر لدلالة ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾... والفاءات الثلاث للسببية غير أن الأولين دخلتا على السبب والثالثة دخلت على المسبب وجمع الحسرات للدلالة على تضاعف اغتمامه على أحوالهم"[1].

إنّ الاستغناء بالدليل لغرض التقرير ليس مقصوراً على الخبر، فقد يستغنى عن المبتدأ في اسلوب الجواب فيكون الخبر دليلاً على المبتدأ، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، فيجمع الاستغناء طرفي الكلام لغرض التواصل وصيانة لذكره أو صيانة اللسان عنه تهيباً له وتفخيماً أو تحقيراً لشأنه، نحو قوله تعالى ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: 23-28]، فقد استغنى موسى عليه السلام في جوابه بما هو دليل على الله تعالى فحذف المبتدأ في ثلاثة مواضع، و"يقول القائل: أين جواب قوله (قال لمن حوله ألا تستمعون) فيقال: إنه إنما أراد بقوله (ألا تستمعون) إلى قول موسى، فرد موسى، لأنه المراد بالجواب فقال: الذي أدعوكم إلى عبادته (ربكم ورب آبائكم الأولين) وكذلك قوله: (قال رب المشرق والمغرب) يقول أدعوكم إلى عبادة رب المشرق والمغرب وما بينهما"[2].

لقد اقتصر في الجواب على ما يستدل به من أفعاله الخاصة به استغناء بما يعجز غيره من المخلوقين عن أن يأتوا بمثله ليصل به إلى أن الله تعالى ليس كمثله شيء، و"الذي يليق بحال فرعون ويدل عليه الكلام أن يكون سؤاله هذا إنكاراً، لأن يكون للعالمين رب سواه لإدعائه الإلهية، فلما أجاب موسى بما أجاب عجب قومه من جوابه حيث نسب الربوبية إلى غيره، فلما ثنى بتقرير قوله جننه إلى قومه وطنز به حيث سماه رسولهم فلما

(1) أنوار التنزيل: 575.

(2) معاني القرآن ، للفراء: 2/ 279.

ثلث بتقرير آخر احتد واحتدم وقال: (لئن اتخذت إلهاً غيري) وهذا يدل على صحة هذا الوجه الأخير[1]، وهو إدعاؤه للإلوهية فقد عدل إلى التهديد عن الحاجة بعد الانقطاع وقد زاد الاستغناء ذلك الحوار بياناً بما يدل على الصانع الحكيم، لأن "موسى (عليه السلام) استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال تهيباً وتفخيماً فاقتصر على ما يستدل به من أفعاله الخاصة به ليعرفه أنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير"[2].

ويكثر الاستغناء في اسلوب الجواب، وذلك في باب المدح والذم، وهو "من المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف يبدأون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاماً آخر وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمور بخبر من غير مبتدأ"[3]، نحو قوله تعالى ﴿ صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾ [البقرة: 18]. فقد "رفع على خبر الابتداء كأنه قيل: هؤلاء الذين قصتهم هذه القصة ﴿صُمٌّ بُكۡمٌ عُمۡيٌ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾"[4]، فالرفع أثبت وأقوى دلالة على بيان حالهم الدائمة، لأن"الكلام تمّ وانقضت به آية ثم استؤنفت (صم بكم عمي) في آية أخرى فكان أقوى للاستئناف ولو تم الكلام ولم تكن آية لجاز أيضاً الاستئناف، قال الله تبارك وتعالى ﴿ جَزَآءٗ مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابٗا ٣٦ رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِنۡهُ خِطَابٗا ﴾ [النبأ: 36-37] (الرحمن) يرفع ويخفض في الإعراب وليس الذي قبله بآخر آية فأما ما جاء في رؤوس الآيات مستأنفاً فكثير.. وفي قراءة عبد الله (صماً بكماً عمياً) بالنصب ونصبه على جهتين، إن شئت على معنى: تركهم صماً بكماً عمياً، وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات ثم تستأنف (صماً) بالذم لهم والعرب تنصب بالذم والمدح، لأن فيه مع الأسماء مثل معنى قولهم: ويلاً له وثواباً له وبعداً وسقياً ورعياً"[5].

---

(1) الكشاف: 3/ 109.

(2) البرهان في علوم القرآن: 3/ 107.

(3) دلائل الإعجاز: 113.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 93.

(5) معاني القرآن ، للفراء: 1/ 16.

تختلف مذاهب العرب في الاستغناء بالمنصوب عن الفعل المحذوف فمنه لا يظهر أصلاً ومنه يجوز إظهاره، فالاختصاص بخلاف أساليب الترحم والدعاء والتعظيم والشتم"فنصبه على أعني، وهو فعل لا يظهر، لأنه لم يرد أكثر من أن يعرفه بعينه، ولم يرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذماً"[1]، وذلك بخلاف الرفع، فإن الاستغناء فيه عن المبتدأ أو الخبر، لأن كل واحد منهما يفسر بصاحبه، فقد "حذف الخبر أيضاً، كما حذف المبتدأ، وأكثر ذلك في الجوابات، يقول القائل من عندك؟ فتقول زيد والمعنى زيد عندي إلا أنك تركته للعلم به، إذ السؤال إنما كان عنه، ومن ذلك قولهم: خرجت فإذا السبع"[2]، وكذلك في القطع والاستئناف ففي باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، قال سيبويه:"وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته"[3]، واختيار الرفع أثبت وأقوى لدلالة النصب على الحدوث والتجدد، وهكذا في الجواب عن السؤال الواقع أو المقدر، نحو قوله تعالى ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ﴾[الأحقاف:35]، أي ذلك أو هذا بلاغ أو هذا الذي وعظتم به كفاية في الموعظة أو هذا تبليغ من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم[4]، فقدتم الكلام ههنا ثم قال تعالى (بلاغ) أي هذا بلاغ ونظيره قوله تعالى ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم: 52].. فهل يهلك إلا الخارجون عن الاتعاظ به والعمل بموجبه"[5]. فالرفع إخبار للتعريف أما النصب فيغلب في الثناء والمدح والذم، فقد"زعم الخليل أن نصب هذا - أي ما ينتصب على التعظيم والمدح - لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر يجهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل.. ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره"[6]، وهو الفعل

(1) الكتاب: 2/ 74.

(2) شرح المفصل: 1/ 94.

(3) الكتاب: 2/ 62.

(4) يُنظر: الخصائص: 2/ 362 ، الكشاف: 3/ 528.

(5) التفسير الكبير: 28/ 36.

(6) الكتاب: 2/ 65-66.

المتروك الذي يستغنى عنه بدلالة النصب، لأن الفعل يترك إظهاره في أبواب من المنصوبات الشائعة التي لا يمكن حملها على إسناد ولا على إضافة، وقد عولجت هذه المنصوبات في الكتاب معالجة لغوية حسنة، وكان سيبويه قد اتخذ من أقوال الخليل المبثوثة في هذه الأبواب أساساً لتفسير النصب، فلم تنصب هذه الموضوعات، لأنها معمولات لأفعال (محذوفة)، أو منصوبات بأفعال (محذوفة)، كما تراءى ذلك للمتأخرين الذين لم يتبينوا وجهة نظر الخليل، بل لأنها وقعت في سياق فعلي، غير محمولة على إسناد ولا على إضافة[1]، بل جاءت في باب الاستغناء اكتفاءً بالنصب، لأنه دليل الفعلية، ولو أظهر لذهب الغرض مدحاً أو ذماً أو افتخاراً أو ترحماً "فالاختصاص يراد به توضيح الضمير المذكور وتخصيصه وتخليصه من غيره وتمييزه عنه والباعث عليه فخر، نحو عليّ أيها الكريم يعتمد ونحو بنا تميماً يكشف الضباب أو تواضع نحو أنا المسكين محتاج إلى إعانتك أو بيان المقصود إنا معاشر الأنبياء لا نورث ونحو نحن الطلبة نريد حقوقنا[2].

وفي باب المدح والذم، و"ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه تقول: أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره ولكنه شتمه بذلك.. وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره.. وزعم يونس أنك إن شئت رفعت على الابتداء تضمر في نفسك شيئاً لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعا[3]، وذلك في قطع الصفة لغرض إدامة المدح أو الذم، وهو بخلاف النصب الذي يدل على التجدد والحدوث، لأن الرفع علم الإسناد وما يتبعه للإعلام وتحقيقه، والنصب علم النسبة وما يتبعها للإنباء وتقييده، والإعلام أثبت وأدوم من الإنباء، لأن الإعلام يكون عن ذات والإنباء عن حركتها، فالإسناد إعلام وهو تصور ذهني في حين أن النسبة إنباء عن حدث لذلك "أخذت العربية تستغني عن استخدام فعل الكينونة للدلالة على تحقق الإسناد استعاضت عنه باستعمال الضمير (هو) الذي يسميه البصريون فصلاً، ويسميه الكوفيون (عماداً) وذلك في الجمل

(1) في النحو العربي: 218.

(2) معاني النحو: 2/ 102.

(3) الكتاب: 2/ 70 – 71.

الاسمية غالباً وفي الجمل الاسمية التي يكون المسند إليه والمسند فيها معرفة، كقولهم: محمد الشاعر وخالد الفقيه وهاتان الجملتان تامتان مستوفيتان كل المتطلبات التي يقتضيها الإسناد ولكن الأمر فيهما قد يكتنفه اللبس فيظن أن (الشاعر) و (الفقيه) نعتان لا مسندان، فإذا جيء بهذا الضمير زال اللبس وكان الكلام نصاً في الإسناد[1].

إنّ العربية استغنت بالضمير عن الاسم الظاهر الصريح، لأنه فعيل بمعنى المفعول، وذلك لأنك بالضمير تستر الاسم الصريح فلا تذكره، فإذا قلت (أنا) فأنت لم تذكر اسمك وإنما سترته بهذه اللفظة وكذا إذا قلت (أنت وهو وهي)، ألا ترى أنك تطرق على أحد بابه فيقول: من؟ فتقول: أنا ويقول لك: ومن أنت؟ فتقول له: فلان، فأنت لم تذكر اسمك صراحة بقولك (أنا) فطلب منك ذكر اسمك الصريح، فأخذ مصطلح الضمير من هذا، لأنه يستر به الاسم الصريح[2].

والضمير ليس عوضاً عن الفعل، لأن الفصل لغرض توكيد الإعلام، بدليل القصر أو الحصر على جهة المبالغة، نحو قوله تعالى ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ﴾ [البقرة: 12]، و ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾[البقرة: 13]، ولو كان الضمير عوضاً عن فعل الكينونة فاستغنى به لما جاء فصلاً مع النواسخ، وقال سيبويه في باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخوتاهن فصلاً اعلم أنهن لا يكن فصلاً إلا في الفعل ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلاماً بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما ينتظر المحدّث ويتوقعه منه مما لابدَّ له من أن يذكره للمحدَّث، لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر هو ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه هذا تفسير

(1) النحو العربي نقد وتوجيه: 32.

(2) معاني النحو: 1/ 39.

الخليل رحمه الله[1]، أي يستغنى بالضمير المنفصل لتحقيق فصل الخبر عن النعت والبدل، لأنه مرفوع المحل، بدليل توكيد النسبة بـ(أنّ) وتقريرها بـ(كان) لقيام الفصل مقام الحصر والقصر، لأن الضمير لابدَّ له من اسم يعود إليه فجاء ضمير الغائب بلا علامة بخلاف المتكلم والمخاطب وهما مما يستغنى بهما عن (أنا) وأنت كما استغني بالغائب عن الاسم الظاهر والمضمرات لا توصف ولا تضاف.

والإسناد عملية ذهنية تربط مجهول بمعلوم والمعلوم هو المبتدأ، لأنه مدار الأمر والشأن الذي يهم المخاطب أو المتلقي، والابتداء معنى رابط بكلام سابق والذي يقوم به المتكلم هو الإعلام عنه بما يجهله السامع بناءً على طلبه، والتحقيق أن المبتدأ ما كان معلوماً عند المخاطب، والمجهول هو الخبر، فتاتي بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ ثم تأتي بالمجهول عنده فتجعله خبراً عن المبتدأ، وذلك نحو أن يعرف المخاطب زيداً ولكنه يجهل أنه أخوك وأردت أن تعرفه بأنه أخوك قلت له زيدٌ أخي وإذا عرفت أن لك أخاً وعرف زيداً ولكنه يجهل أنه أخوك وأردت أن تعلمه بأن أخاك هو زيد قلت له أخي زيد فكأن الأولى جواب عن سؤال من زيد؟ والثانية جواب عن سؤال: من أخوك؟ ونحو هذا قولك: زيد القائم والقائم زيد فإذا رأى شخص ما رجلاً قائماً ولكنه يجهل أنه زيد وهو يعرف زيداً في الأصل، فأردت أن تعرفه بأن القائم هو زيد قلت له: القائم زيد وإذا كان لا يعرف زيداً في الأصل، فأردت أن تعرفه له بأنه هو القائم قلت له: زيد القائم[2]، فاستغنى المبتدأ بالخبر فبني على المبتدأ برابط عقلي بدلالة الحال، بدليل اقتضاء جملة الخبر إلى عائد ومجيء النواسخ دلائل على تحقيق الأجوبة وتوكيدها بالفصل، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الزخرف: 76]، كماأن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك قولك: حسبت زيداً هو خيراً منك، وكان عبد الله هو الظريف وقال الله عز وجل ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[سبأ: 6][3].

(1) الكتاب: 2/ 389.

(2) معاني النحو: 1/ 154.

(3) الكتاب: 2/ 390.

ودليل التوكيد في الفصل معاملة الضمير كحرف زائد فإذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية وابتززته إياه وآصرته إلى حيز الحروف وألغيته، كما تلغى الحروف، نحو إلغاء ما في قوله تعالى ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[آل عمران: 159]، فلا يكون له موضع من الإعراب لا رفع ولا نصب ولا خفض وليس ذلك بأبعد من إعمال ما عمل ليس لشبهها بها والقياس أن لا تعمل ونظير ذلك من الأسماء التي لا موضع لها من الإعراب الكاف في ذلك وأولئك ورويدك والنجاءك ونحو ذلك"[1]، وكان الخليل يقول: والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً، لأن هو بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة ليس وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كأنما وإنما"[2].

إنّ سلب الاسمية من الضمير دليل على الاستغناء به عن البدلية، وإن ما بعده هو المقصود بالإخبار عن مدار الكلام وموضوعه، بدليل اقترانه بلام التأكيد التي تدل على الجواب لوقوعها مؤكدة لحرف الجواب المحقق بـ(إنّ) أو (كان) وليس عوضاً عن فعل الكينونة، لأن لام التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل فتقول في الفصل: إن كان زيد لهو العاقل وإن كنا لنحن الصالحين، ولا يجوز ذلك في التأكيد والبدل، لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الأول في البيان"[3]. فإنّ الفصل يخلّص الإسناد من اللبس، ويقوي صلة الكلام بما قبله، ويؤكد الاستغناء بالجواب عن السؤال الواقع أو المقدر، لأن الإسناد قد يقع جواباً لسؤال واقع أو متصور الوقوع، فيكون موضوع السؤال هو الذي يعتمد في وضعه موضع المسند إليه، فإذا قيل في السؤال من المنطلق؟ قيل في الجواب زيد منطلق أو المنطلق"[4]. فإذا كان المبتدأ معلوماً للمخاطب بدليل الاستغناء عنه بدلالة الحال والمقام، لأنه مدار الشأن وموضوع

---

(1) شرح المفصل: 3/ 113.

(2) الكتاب: 2/ 397.

(3) شرح المفصل: 3/ 113.

(4) نحو المعاني: 28.

الكلام فإن فهم المراد يكون بالتطلع إلى خبره، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلقٌ وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق"[1]، لأن الحكم بالخبر لابد أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ، ولا يستغنى عنه إلا إذا سدّ مسده وصف يقوم مقامه، بدليل الاستغناء بالمصدر المرفوع عن المبتدأ، كما استغني بالمنصوب عن الفعل، نحو قوله تعالى ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ ﴾[يوسف: 18]، فإنه "مرفوع على ضربين، المعنى فشأني صبر جميل والذي اعتقده صبر جميل ويجوز أن يكون على فصبري صبر جميل وهذا لفظ قطرب فصبري صبر جميل والأول مذهب الخليل وجميع أصحابه، ويجوز في غير القرآن فصبراً جميلا"[2].

ويُستغنى عن الخبر إذا كان المبتدأ مصدراً، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى فصح الاستغناء بالحال عنه، كما استغني بالمصدر عن الخبر والحال والصفة للمبالغة في الوصف، لأن "المصادر معناها الإخبار فإذا حمل على حذف المبتدأ، فقد أجرى على أصل معناه من استعماله خبراً، وإذا حمل على حذف الخبر فقد أخرج عن أصل معناه"[3]، وذلك لتضمن المصدر المرفوع معنى الأمر والشأن، لأنه الحدث والاستغناء به عن المبتدأ أحسن، نحو قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ ﴾[النساء: 81]، وذلك أولى من التقدير، لأنه يفوت الفائدة من الاستغناء، فقد "قال النحويون تقديره: أمرنا طاعة، وقال بعضهم: منا طاعة والمعنى واحد، إلا أن إضمار أمرنا أجمع في القصة وأحسن"[4]، وهو أحسن لدلالة المصدر على الأمر والشأن، لأنه في مقام التبكيت ولا يصلح للإجابة في مثل هذا المقام إلا المصدر، لأن "الأمر إذا أمرتهم بشيء (طاعة) بالرفع أي أمرنا وشأننا طاعة"[5].

---

(1) دلائل الإعجاز: 64.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 96.

(3) البرهان في علوم القرآن: 3/ 143.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 81.

(5) الكشاف: 1/ 546.

وقال سيبويه:"وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناء عليه كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله وثناء عليه، ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن مبتدأ ليبني عليه، ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أظهر"[1]، لأن الرفع يدل على الثبوت بخلاف النصب، ونحوه قوله تعالى﴿ قُل لَّا تُقْسِمُوا۟ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ﴾[النور: 53]، أي"أمركم والذي يطلب منكم طاعة معروفة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخلص من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره لا أيمان تقسمون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها أو طاعتكم طاعة معروفة بأنها بالقول دون الفعل"[2]، فاستغني عن المبتدأ واكتفي "بالخبر حيث لا حاجة لذكر المبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ ﴾ وقوله تعالى﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [محمد: 21]"[3]، أي"أمرنا طاعة وقول معروف"[4]، وذلك لإظهار ما أمروا به في سياق الوعيد، بدليل قوله تعالى﴿ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٠﴾ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [محمد: 20-21]، وقيل:"إن شئت كان على طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما وإن شئت كان على أمرنا طاعة وقول معروف"[5].

وليس الأمر كذلك، لأن الجواب يقتضي الثاني وليس الأول، لأن الآية محكمة لا تحتمل وجهاً إلا وجوب القتال والمنافقون معروفون بدليل قوله تعالى بعدها في السورة ذاتها ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَٰلَكُمْ ﴾ [محمد: 30]. قال سيبويه:"وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

فقالت حنانٌ ما أتى بك ههنا   أذو نسب أم أنت بالحي عارف

(1) الكتاب: 1/ 319-320.

(2) الكشاف: 3/ 73.

(3) نحو المعاني: 67.

(4) الكشاف: 3/ 536.

(5) الخصائص: 2/ 362.

لم تُرد (حِنٌ) ولكنها قالت: أمرنا حنان أو ما يصيبنا حنان.. ومثله في انه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل ﴿قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 164] لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تعظون قوما؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم ولو قال رجل لرجل معذرة إلى الله واليك من كذا وكذا يريد اعتذارا لنصب.. ومثل الرفع ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف:18] كأنه يقول: الأمر صبر جميل. والذي يرفع عليه (حنان) و (صبر) وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه"[1]. وهكذا يكون الحذف حيث لا تكون للذكر حاجة، فيطلق لذهن من يتلقى الكلام أن يشارك في استكمال أجزائه ويكون بذلك أنشط في تلقيه وأكثر قدرة على التأثر به والانتفاع بمعناه أو حيث يكون ذكر في مواضع هو الأصل الذي يقوم عليه المعنى ويعدل عن الذكر إلى الحذف استغناء واكتفاء واقتصارا كما يقول النحاة في حذف المفعول"[2].

إنّ الاستغناء عن أحد ركني الإسناد بخلاف الاستغناء عن أحد متعلقاته أو قيد من قيوده، لأن الأول يعني بالأمر المهم الذي يعلمه المخاطب، لأنه يطلب بيانه أو ما يفترض فيه ذلك على تنزيل السامع منزلة السائل تحريكاً له للتأثير عليه وبلوغ المراد من الكلام، أما النسبة فهي للإنباء عن حدث وليس عن ذات موصوفة، لأن النسبة تثبت الوصف للذات، بدليل حاجتها إلى قيود وفي حالة تركها للقيود، فإن ذلك يعني العناية بعموم الوصف، كما في الاقتصار على الفاعل دون المفعول. أما الاستغناء في الإسناد فهو بيان لاستحضار ذهن المتلقي للمشاركة الوجدانية والفكرية لغرض التواصل، لأن الإسناد في حقيقته جواب عن سؤال واقع أو متصور لإدامة الحوار بغية الإقناع والتأثير، وهو الباعث على إنشاء المحاورة والكلام أصلا، لذلك غلب بعد الفعل (قال) للدلالة على الإجابة عن سؤال فماذا قال؟ أو إخبار بقولهم، نحو قوله تعالى ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ

(1) الكتاب: 1/ 320 – 321.

(2) نحو المعاني: 75.

سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[الكهف: 22]، أي هم ثلاثة وهم خمسة وهم سبعة، كما يكثر الاستغناء في اسلوبي الاستفهام والشرط للدلالة على التبكيت أو التقريع أو التقرير في مقامات التفخيم والتعظيم والتهويل والوعيد والتهديد ونحو ذلك، لان الاستغناء بأحد ركني الإسناد يستدعي إعمال الذهن لإيجاد المقتضي للاستغناء، وهو الإشعار بأن دواعيه تقوم أساساً على علاقة المنشئ بالمتلقي، وغايته إقامة أواصر قوية بينهما بوشائج دالة شكلاً ومضموناً، لأن الاكتفاء بطرف وطوي ذكر الآخر لا يؤخذ على ظاهره لطلب التقديرات التي خرجت بالنصوص عن القطع بالمراد إلى كثرة الاحتمالات البعيدة لأجل التدليل على صحة التأويلات المفروضة لتوجيه الكلام بحسب متطلبات منطقية لدعم وجهات نظر معينة، لأن التعبير اللغوي ترجمان الوجدان، وهو متغير وليس العقل وحده حتى يحكم بمعاييره، وقد ظهر في الاستغناء البون الواسع بين التأويل وبين المعنى المقصود بلا زيادة تخرج النص عن جهته، لأنه يستغني بالاكتفاء عن كل تقدير يقدم عليه أو يؤخر عنه، وقد قيل:إنّ الاكتفاء بالاسم المرفوع العمدة في العبارة القرآنية على الأغلب في أربع صور: الأولى: جملة الشرط حين يقع الجواب جملة، فيكتفي فيها بأحد الركنين دون أن يكون الآخر مذكوراً في كلام متقدم إلا إشارة أي إشارة إليه. الثانية: حين يكون موصوفاً. الثالثة: في مواضع معينة بعد الاستفهام سواء أكان حقيقياً أم غير حقيقي، كأن في الاستفهام دلالة على عجب أو إعجاب أو استنكار يستغنى به عن الركن الآخر في التركيب. الرابعة: بعد القول وهذا كثير كثرة تلفت النظر[1].

ولقد اكتفى بذلك استغناء بدلالة الحال والسياق، لأن في المذكور إشارة إلى المستغنى عنه لغرض إيجاد الفائدة المطلوبة منه، لأن رفع المصدر بخلاف نصبه، والمصدر هو المعول عليه في المعاني بدليل مجيئه بمعنى الفاعل والمفعول وقيامه مقام فعله وقدرته على المبالغة في المعنى في الإسناد والنسبة، لأن الصيغة الصرفية هي التي تتحكم في المراد لتحملها المعاني الزائدة على الأصل بالتصريف والاشتقاق والإلحاق والزيادة والحذف فإن رفع المصدر أو نصبه يكون كافياً للاستغناء به عن الاسمية والفعلية، لأنه في الرفع

(1) نحو القرآن: 23 – 24.

يكون إخباراً عن الأمر أو الشأن، فهو ركن إسنادي في اسلوب الجواب وفي النصب يكون قيداً لنسبة الحدث لنيابته عن فعله، فهو يشكل جملة فعلية دالة على الحدوث فيكتفي به عن الفعل المتروك إظهاره، لذلك"ساق سيبويه رأيه في نصب المنصوبات، حاملاً نصبها على إضمار الفعل المتروك إظهاره والقول بالإضمار أولى من القول بالحذف الذي أخذ به المتأخرون، لأن القول بالحذف اقتضى التقدير حتى صار التقدير أصلاً من أصول الدرس، أما القول بإضمار الفعل فيقوم على أساس من فهم ظروف القول وسياقه وربما أعفي الدارس من النص على عامل بعينه، كما تعمّل المتأخرون"[1].

إنّ علامة نصب المصدر أغنت عن جملة فعلية اكتفاء بقيدها وهو المصدر دالاً عليها لغرض النقل بالمصدر من الإخبار إلى الإنشاء، بدليل العدول به من النصب إلى الرفع للدلالة على الثبوت للمبالغة في الحدث، لأن" ترك إظهار الفعل أو إضماره ظاهرة ملحوظة في العربية، ففي كثير من التعبيرات يضمر لفظ الفعل، ولا يراد إلى ذكره، ولا تكون بالمتكلم أو السامع حاجة إلى تقديره، لأنه من الوضوح في درجة لو ذكر معها لكان الكلام حشواً لا جدوى منه"[2]، بل إن إظهاره ينقض الغرض من الاستغناء، لأنه يجعل الإنشاء إخباراً ويحول المصدر النائب إلى مؤكد، لأن إظهار المستغنى عنه يغير الحكم، كما تغير الزيادة الصرفية والنحوية الكلام عن جهته، وحجة من أوجب التقدير"إن مدار الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي.. فإن الإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له.. وكذلك النفي يقتضي منفياً ومنفياً عنه.. فلما كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلق الإثبات والنفي بهما فيكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له وكذلك يكون أحدهما منفياً والآخر منفياً عنه فكان ذانك الشيئان المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وقيل للمثبت وللمنفي مسند وحديث وللمثبت والمنفيّ عنه مسند إليه ومحدث عنه، وإذا رمت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده صرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً ومثبتاً له ومنفياً ومنفياً عنه وذلك محال"[3].

---

(1) قضايا نحوية: 130.

(2) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 207-208.

(3) أسرار البلاغة: 338-339.

وهذه الحجة مردودة إذا نظرنا إلى الكلام بوصفه اسلوباً، إذ تكتسب الكلمة فيه ظلال معانيها، كما أنها تقتضي فيه معنى ما يجاورها والكلام على اسلوب الاستغناء يتصل اتصالاً وثيقاً بالكلام على أساليب الطلب والجواب، لأنه يجمع بينهما بما يحقق المشاركة الوجدانية بين المنشئ والمتلقي، وهو يتعارض مع الطريقة التي تهمل علاقة طرفي الكلام وهما المتكلم والمخاطب، لهذا "خلت كتب النحو أو كادت من الكلام على (الجواب) بوصفه اسلوباً ومن دراسة أدواته"[1]، كما أنها تعرضت للاستغناء في أبواب متفرقة لا يجمع فيما بينها جامع للوقوف على مزاياه لانشغالها بنظرية العامل، فقد "توجب صناعة النحو التقدير وإن كان المعنى غير متوقف عليه.. وإنما يقدر النحوي ليعطي القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهوماً، وتقديرهم.. ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالاً، لا من حيث المعنى"[2]، وإن كان الكلام وجد أصلاً ليكون وعاءً له، وذلك لأن "شغف النحاة بمناهج المتكلمين والأصوليين كان قد حملهم على تناول اللغة، وكأنها درس نظري، ونظروا إلى قوانينها وكأنها قوانين عقلية، فتباعد ما بين قواعده وموضوع دراستهم وصاروا يتكاثرون بالتعمق ويتبارون في الإبعاد في التأويل حتى صار النحو مجموعة من الأصول النظرية الجافة، ولكن النحو أبعد ما يكون عن الجفاف والجمود، بل لا تعرف دراسة أمتع ولا أكثر حيوية منه، لأنه ظاهرة إنسانية يستمد حيويته من الإنسان نفسه"[3]، وامتناع حمل الكلام على ظاهره لا يعني اللجوء إلى التقدير، بل يعني البحث عن صلاته وأواصره ودواعيه لإظهار فوائده، وقد قيل: "ومما يجب ضبطه هنا أيضاً أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكور كان على وجهين: أحدهما: أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلم والوجه الثاني: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه: 277.

(2) البرهان في علوم القرآن: 3/ 115 – 116.

(3) قضايا نحوية: 42.

جزأي الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[يوسف: 18]، وقوله ﴿ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴾ [النحل: 117] لابد من تقدير محذوف ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه سواء كان في التنزيل أو في غيره"[1].

إنّ تقدير المحذوف"قاعدة تقوم على المنطق ولا تعبأ بالأصل العلمي الذي لا يجوز له أن يفترض في مادة البحث مهما كانت ما ليس موجوداً فيها، ثم إن هذا الافتراض أو التقدير أو الإصرار على وجود محذوف يذهب بما قصد إليه الكلام من تأثير بعينه في نفس القارئ أو السامع، ولو إننا عرضنا ما يذكره المعربون من تقديرات في هذه المواضع وسواها لوجدناهم يتكلفونها من بين ثنايا العبارة ولو صرح بها في الكلام لخرج عما قصد إليه"[2]، وللوصول إلى المراد مع الحفاظ على إيجاز الكلام واختصاره مراعاة علاقته بالمتلقي بما يوحي به الطرف المذكور، نحو قوله تعالى ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ﴾، وقوله تعالى ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأَخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾[الزمر: 9]، فإن"من مبتدأ خبره محذوف تقديره: أمن هو قانت كغيره، وإنما حذف لدلالة الكلام عليه وهو جرى ذكر الكافر قبله وقوله بعده ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[الزمر: 9]، وقيل معناه: أمن هو قانت أفضل أمن هو كافر أو أهذا أفضل أمن هو قانت على الاستفهام المتصل"[3]، فإذا كان ما قبله وما بعده يدلان عليه فما الحاجة إلى التقديرات المخلة بالنظم، فقد اكتفي بالمبتدأ واستغني عن الخبر لدلالة السياق عليه، وهو"مما يوحي فيه الطرف المذكور من طرفي الإسناد بصورة الإسناد كاملة فيكتفي بها حتى كأن المعنى المراد يشع منها ويفيض"[4]، وذلك من خلال التركيب بدلالة الحال والسياق، لأن المعنى النحوي زائد على المعنى العرفي أو المعجمي، وهو غير ثابت لاختلاف الدواعي والأحوال والقدرات الفردية، لأن الاستعمال فردي والذي

(1) أسرار البلاغة: 387 – 388.

(2) نحو القرآن: 21.

(3) الكشاف: 3/ 390.

(4) نحو المعاني: 67.

يستخلص من الأمثلة"حقيقة ذات طرفين: الأول: أن بعض الأسماء التي يؤتى بها في حالة الإسناد تكون مشحونة بالمعنى والإيحاء بحيث لا تحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسند إليها. الثاني: الاكتفاء بمجمل ما يدل عليه السياق من معنى الوصف والإسناد دون التقيد بورود لفظ يشار إليه بضمير أو نحو ذلك وهذه كلها طرق في التعبير الفني جنى عليها تمسك النحاة بأجزاء الجملة ولاسيما طرفاها اللذان يعرفان بالعمدة وتقدير ما لم يذكر منهما وتأويل الكلام بحيث تذهب روعته ويضمحل أثره في النفس"[1].

يرتبط المستغنى به بروابط معنوية مشتركة تجعل الاكتفاء بأحدهما مغنياً عن الآخر لإشعاره به وإظهاره خلاف المقصود، فإن علامة الإسناد لها أمارة ودلائل كالاسمية والتعريف والرتبة وعود الضمير، وكذلك علاقات النسبة التامة والناقصة لها دلائلها الصرفية والنحوية، فقد يستغنى فيها عن الفعل أو الفاعل أو المفعول به إذا دلت الصيغة الفعلية على ذلك في اسلوب الاستفهام والشرط[2]، والاقتصار في الأفعال المتعدية[3]، وقد"جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ويريدون بالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [البقرة: 60]، أي أوقعوا هذين الفعلين والتحقيق أن يقال يعني، كما قال أهل البيان تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ومن أوقع عليه فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل للفاعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفاً، لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له"[4].

إنّ الاستغناء عن المفعول اقتصاراً لا يصح بغير دليل، لأن" الفعل قد يقع مستغنياً عن المفعول البتة حتى لا يكون فيه مضمراً ولا مظهراً وذلك نحو قولك: تكلم زيد وقعد

---

(1) نحو القرآن: 25.

(2) يُنظر: الخصائص: 2/ 379-380.

(3) يُنظر: دلائل الإعجاز: 118-119.

(4) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 58.

عمرو وجلس خالد وما أشبهه من الأفعال غير المتعدية"[1]، كما أن الفعل له مفعوله اللازم له وهو مصدره، "فجميع ما تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعداه فعله. واعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل- أي نائب فاعل- في التعدي والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعل الفاعل، لأن معناه متعدياً إليه فعل الفاعل وغير متعد إليه فعله سواء ألا ترى أنك تقول ضربت زيداً فلا تجاوز هذا المفعول وتقول ضُرِب زيدٌ فلا يتعداه فعله، لأن المعنى واحد"[2]، فإنّ التعدي والاقتصار يتعاقبان على الفعل عامة، لأن الدليل في الفعل ذاته لعمومه وصلاح وقوعه على أجزائه" فكل ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود"[3]، لذلك جعل الفعل عامة من المجاز "لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه، أما الاتساع فانك وضعت اللفظ المعتاد للجماعة على الواحد وأما التوكيد فلأنك عظمت قدر ذلك الواحد بان جئت بلفظه على اللفظ المعتاد للجماعة، وأما التشبيه فلأنك شبهت الواحد بالجماعة، لأن كل واحد منها مثله"[4]، وذلك نحو قوله تعالى ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: 6]، فإنّ الغسل والمسح متقاربان، لأن أصلهما واحد وهو الماء، لذلك استغنى عن الفعل (امسحوا) لدلالة ما قبله عليه، وهذا أولى من الجر على الجوار.

إنّ الاستغناء دليل على تخصيص الفعل وبيان معناه، لعدم استغنائه عن مقيداته سواء أكان لازماً أم متعدياً، لأن الاستغناء يدل على ضابط العناية فيه، فمتى كانت العناية متوفرة على مجرد إثبات الفعل لا على أن يعلم المفعول فالأولى أن يحذف المفعول وعليه قوله تعالى ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ﴾[القصص:23]،

(1) المقتضب: 4/ 50.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 42.

(3) المقتضب: 4/ 311.

(4) الخصائص: 2/ 449.

ففيها حذف المفعول في أربعة مواضع، إذ المعنى وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم ومواشيهم وامرأتين تذودان غنمهما وقالتا لا نسقي غنمنا فسقى لهما غنمهما، والسبب ما قلنا من أن المقصود أنه كان من الناس في تلك الحالة سقي ومن المرأتين ذود وإنهما قالتا لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء وإنه كان من موسى (عليه السلام) بعد ذلك سقي فأما ما كان المسقي غنماً كان أو إبلاً فخارج عن الغرض وموهم خلافه[1]، لأن إثبات المعنى يشترك فيه المتعدي واللازم، لذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد ويأمر وينهي ويضر وينفع، وكقولهم: هو يعطي ويجزل ويقري ويضيف، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت صار إليه الحل والعقد وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي وضر ونفع وعلى هذا القياس، وعلى ذلك قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]، المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له من غير أن يقصد النص على معلوم وكذلك قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: 43-44]. فان الفعل لا يعدى هناك، لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى[2]، لأن المفعول غير مقصود أصلاً، لأن من كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً[3]، ومنه الاقتصار بتنزيل الفعل المتعدي منزلة القاصر، وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط، وجعل المحذوف نسياً منسياً، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل، فلا يذكر المفعول ولا يقدر غير أنه لازم الثبوت عقلاً لموضوع كل فعل متعد، لأن الفعل لا يدرى تعيينه وبهذا يعلم أنه ليس كل ما هو لازم من موضوع الكلام

(1) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 172.

(2) دلائل الإعجاز: 119.

(3) المقتضب: 2/ 201.

مقدراً فيه كقوله تعالى ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ ﴾ [البقرة: 24]، وقوله ﴿ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ ﴾[البقرة: 60]، لأنه لم يرد الأكل من معين وإنما أراد وقوع هذين الفعلين[1].

لقد استغنى بالفعل، لأنه بصيغته ودلالة مصدره كان جامعاً لأشياء يقتضي ذكر بعضها مستدعياً لآخر، بدليل الاكتفاء بالسبب عن المسبب وبالعكس، نحو قوله تعال ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [النحل: 98]، أي إذا أردت قراءة القرآن فاكتفى بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة... وقوله تعالى ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[البقرة: 60]، أي فضرب فانفجرت فاكتفى بالمسبب الذي هو الانفجار من السبب الذي هو الضرب، وإن شئت أن تعكس هذا فتقول اكتفى بالسبب الذي هو القول من المسبب الذي هو الضرب[2].

وكذلك استغني عن الفعل لارتباط صيغه بحروف الجر، بدليل التضمين، وكثيراً ما يجري التعبير القرآني على صور من الإيجاز والاكتفاء لا تحيط بها قواعد النحو مثل الاكتفاء من الجملة الفعلية أو الاسمية بجار ومجرور، كقوله تعالى ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾[الإسراء: 7]، و ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾[البقرة:239]، فقد اكتفى من جملة الجواب بالحال دون ذكر الفعل وفاعله ومفعوله، لأنه معلوم لا حاجة لذكره[3].

إنّ الفعل كالابتداء يستغنى به عن الطرف الآخر وهو دليل الربط للإشعار به، فهو موضوع الكلام والأمر والشأن له، لأنه مفتقر إلى قيود تخصصه، لذلك صارت متعلقاته مرتبطة به تطلبه ويطلبها فقد "يترك الفاعل إيجازاً واختصاراً، لأن غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير فترك الفاعل إيجازاً للاستغناء عنه فإذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول وإقامته مقام الفاعل وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة"[4]، لذلك

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 175-176.

(2) الخصائص: 3/ 173-174.

(3) نحو القرآن: 47-48.

(4) شرح المفصل: 7/ 70.

فإن الصيغة الفعلية وهيأتها هي التي توجه الكلام بحسب الغرض المراد مما جعل المحدثين يذهبون إلى ربط الصيغة بالجملة، فاتجهوا إلى "تعريف الجملة بالصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات، والجملة كالصورة اللفظية عنصر الكلام الأساسي، فبالجمل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما، وبالجمل حصلنا لغتنا، وبالجمل نتكلم، وبالجمل نفكر أيضاً، الصورة اللفظية يمكن أن تكون في غاية التعقيد، والجملة تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعاً، فهي عنصر مطاط وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة (تعال) و (لا) و (وأسفاه) و (صه) كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه"[1]، لأن الاكتفاء "أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفي بأحدهما عن الآخر ويُخصّ بارتباط فإن الارتباط خمسة أنواع وجودي ولزومي وخبري وجوابي وعطفي"[2].

لذلك فإن "حروف المعاني جمع جيء بها نيابة عن الجمل ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار"[3]، فاستغنى بها عن الفعل، كما أنها تشكل مع الفعل مدار الأمر والشأن والعناية بأحدهما دون الآخر بالاستغناء تبعاً لأغراض المنشئين وأحوال المتلقين، "لأن اللغة تظل خاضعة للحياة في تطورها الذي لا ينتهي إلى حد فقوة الحياة التي لا تقهر تتغلب على القواعد وتحطم قيود التقاليد فليس من الباطل إذن أن يقال بأنه يوجد من اللغات قدر ما يوجد من الأفراد"[4]. فقد استغنى عن بعض الحروف لاشتراكها في المعنى، كما استغنى عن بعض الأفعال المشتركة، فإذا "كان العطف بلكن في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها، لأنه قد استغنى عنها ببل في الإيجاب، لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان بمعناه ألا ترى أنهم استغنوا باليك عن حتاك وبمثلك عن كك وكذلك استغنوا عن ودع

---

(1) اللغة لفندريس: 101.

(2) البرهان في علوم القرآن: 3/ 118.

(3) شرح المفصل: 8/ 7.

(4) اللغة لفندريس: 6 – 7.

بترك، لأنه في معناه، وكذلك استغنوا به عن (وذر) وكذلك استغنوا بمصدر ترك واسم الفاعل منه عن مصدر ودع ووذر وعن اسم الفاعل منهما، فيقال ترك تركا فهو تارك ولا يقال ودع ودعا وهو وادع ولا وذر وذرا فهو واذر"[1]، فمتى"رأيناهم قد حذفوا حرفاً فقد أرادوا غاية الاختصار، ولولا ذلك الذي أجمعوا عليه واعتزموه لما استجازوا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز ولا حذف ما وضعه على نهاية الاختصار، فقد استغنى عن حذفه بقوة اختصاره"[2]، كما استغنى عن بعض الحروف ببعض، بدليل الاشتراك، لأن "الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل"[3]، لأنه ليس المراد بالاستغناء الاكتفاء بأحد المشتركين كيفما اتفق، بل لأن فيه نكتاً تقتضي الاحتكام إليه، و"من عادة العرب إذا ذكرت شيئين مشتركين في المعنى تكتفي بإعادة الضمير على أحدهما استغناء بذكره عن الآخر اتكالاً على فهم السامع"[4]، لأن الفعل وما أشبهه يتضمن الضمير العائد لذلك استغنت الجملة الاسمية عن فعل الكون بالخبر، كما استغنت بشبه الجملة عن الفعل لتعلقها به وتحملها الضمير العائد، بدليل استغناء الفعل عن الفاعل والمفعول، فإن "هذا الاسلوب في الاستغناء عن الفاعل والمفعول والاكتفاء بالفعل يدل على أن الفعل وحده قد يكون وافر الدلالة واسع المعنى بحيث يقوم وحده مقام التركيب بطرفيه وهذا أمر لم يقدروا على التصريح به وأنى لهم أن يقبلوا به وهم يبدأون بحثهم للنحو بتعريف الكلام إنه اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها"[5].

والسكوت يحسن بذكر طرفي الكلام، إذ لا يستغني أحدهما عن الآخر في الإسناد

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 257 – 258.

(2) سر صناعة الأعراب: 1/ 271.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 255.

(4) البرهان في علوم القرآن: 3/ 127.

(5) نحو القرآن: 36.

والنسبة بدليل التعلق، لذلك يستغنى بالحرف عن الفعل لعلم المتلقي به، كما استغنى بالفعل عن الحرف في فعل الأمر، لأن" الأصل في الأمر للمواجه في نحو افعل أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، كما قالوا (أيشٍ) والأصل: أي شيء، وكقولهم: عم صباحاً والأصل فيه: أنعم صباحاً من نَعِمَ ينعمُ بكسر العين في أحد اللغتين وكقولهم ويلمه والأصل فيه: ويل أمه، إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك هاهنا: حذفوا اللام لكثرة الاستعمال وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها ولا مبطلاً لعملها"[1]، والجامع لذلك معنى الطلب، كما استغنى باللام عن القسم بجامع التوكيد والتوثيق، لأنه "يستغنى كثيراً عن القسم بجوابه إن أكد بالنون نحو لاضربنك"[2]، إذ"يستغنى بجواب القسم عن القسم، فيكون الجواب دليلاً على القسم المحذوف، وذلك كأن يؤتى باللام الواقعة في جواب القسم، كقولك: لأذهبن إليه وقولك لقد رددت عليه فاللام واقعة في جواب قسم محذوف والتقدير والله لأذهبن إليه، أو لقد رددت عليه، قال تعالى ﴿ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴾[الهمزة: 4]، وقال ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ [آل عمران: 152]"[3]، وكذلك التمني فقد"يستغني بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء نحو لو كان لي مال فأحج أي أتمنى وأود ولو كان لي مال قال تعالى ﴿ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[الزمر: 58]"[4].

ولقد استغنى عن فعل القسم بأحرف القسم عدا الباء فان الفعل يجوز إظهاره[5]، وذلك بخلاف ما كان فرعا عليها، فإن"واو القسم لها ثلاثة شروط أحدها حذف فعل

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 274 مسالة (72).

(2) شرح الكافية ، للرضي: 2/ 341.

(3) معاني النحو: 4/ 154.

(4) شرح الكافية ، للرضي: 2/ 387.

(5) يُنظر: الجُنى الداني في حروف المعاني: 45.

القسم معها فلا يقال: أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالاً من أصلها أي الباء.. وأبدلت الواو منها، لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفهيتين ومعنوياً ألا ترى أن في واو العطف واو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق"[1]، فقد استغنى بالواو لقوة دلالتها على الاجتماع عن الباء وهي الأصل في التعدية، بدليل معاقبتها لهمزة التعدية "فالواو إذا لم تكن بدلاً من الحرف الجار لزمته الدلالة على الاجتماع كلزوم الفاء الدلالة على الإتباع، وهي مع ذلك تجيء على ضربين أحدهما أن تأتي دالة على الاجتماع متعرية من معنى العطف.. والآخر أن تأتي عاطفة مع دلالتها على الاجتماع.. وجميع الباب الذي يسمى المفعول معه غير معطوف على ما قبله، لأنه غير داخل معه في جنسية إعرابه، وإنما هو معمول الفعل الذي قبل الواو بتوسط الواو.. وإنما سمّى النحويون هذه الواو بمعنى مع الاجتماع، لأن معنى مع الصحبة والصحبة اجتماع... وقد تجيء الواو غير عاطفة على غير هذا الوجه في نحو قوله تعالى ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: 154]، وإنما الكلام مجموعه في موضع نصب بوقوعه موقع الحال فهذا ما ينبئك عن استحكام الواو في باب الدلالة على الاجتماع، إذ كان حكم الحال أن تكون مصاحبة لذي الحال فإن جاء شيء ظاهره على خلاف الاجتماع ردّ تأويله إليه"[2].

إنّ الاستغناء عن معنى مشترك لا يعد بدلاً، بل هو اكتفاء بمعنى واستغناء به عن الآخر بحسب الدلائل المعنوية، فإن"واو العطف فيها معنيان: العطف ومعنى الجمع، فإذا وضعت موضع (مع) خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف، نحو قولهم استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة ومن ذلك فاء العطف، فيها معنيان العطف والإتباع، فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للإتباع وذلك قولك: إن تقم فأنا أقوم ونحو ذلك"[3].

(1) شرح الكافية ، للرضي: 2/ 344.

(2) المخصص: 14/ 47-48.

(3) الخصائص: 2/ 196.

إنّ الواو لا تستغني عن معنى الجمع، كما أن الفاء لا تستغني عن الإتباع والتعليق، وقد اختلف في الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية نحو خرجت فإذا الأسد[1]، لأنهلو كان في الكلام معنى شرط لاستغنى بما في (إذا) من معنى الإتباع عن الفاء، كما استغني عنها في قوله عز اسمه ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم: 36]، الا ترى أنهم يقولون: لن نفعل وهي نفي وسنفعل ولم يقولوا لن سنفعل وإن كانت لن نفياً لها، لأنهم استغنوا بما في (لن) من معنى الاستقبال عن إعادة السين التي للاستقبال فكذلك كان ينبغي لو كان في الكلام معنى شرط، أن يستغنوا بما في (إذا) من معنى الإتباع عن الفاء الموضوعة للإتباع[2]، وقد جمع الحرف الواحد أكثر من معنى لنيابته عن الفعل الموضوع أصلاً لإيجاد المعاني في غيره فاستغنى بالحرف عن الكلام الطويل كحروف الجواب والمبهمات التي أشبهتها لغلبة معنى الحرفية عليها، بدليل جمودها لملازمتها إيجاد المعاني وإحداثها في غيرها، وذلك بخلاف الصيغ الصرفية فإنها متغيرة بحسب المراد بالسوابق واللواحق، علاوة على معنى البناء، فكانت دوال النسبة الفعلية والاسمية فهي تتردد بينهما بالاستغناء عن معنى بدال من دواله، وقد يستغنى عن الصيغة وما تعلق بها بألفاظ العموم، بدليل ملازمتها للبناء لجمعها بين معنيي الحرفية والاسمية، الا ترى أنالأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول، فمن ذلك قولك: كم مالك، الا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك: أعشرة مالك أم عشرون، أم ثلاثون، أم مائة، أم ألف، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً، لأنه غير متناهٍ فلما قلت: (كم) أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة وكذلك أين بيتك قد أغنتك (أين) عن ذكر الأماكن كلها وكذلك من عندك؟ قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم، وكذلك متى تقوم قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بعده.. وكذلك الشرط في قولك: من يقم أقم معه، فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس وكذلك بقية أسماء العموم في غير الإيجاب، نحو أحد وديار وكتيع وارم

(1) يُنظر: الجَنى الداني في حروف المعاني: 73.

(2) سر صناعة الأعراب: 1/ 264.

وبقية الباب[1]، لذلك فلا حاجة إلى كثرة الاحتمالات والبحث عن تقديرات لا تغني عن المراد من وضع المبهمات والحروف وبخاصة في تقدير أجوبة الاستفهام والشرط والقسم، لأنه ينقض الغرض من استعمالها، فالجواب قد يكون غير مقصود بعينه وإنما يتسع لكل ما يحتمله المقام، فلا ينصرف الذهن إلى شيء بعينه بل يدعه يذهب كل مذهب مما يحتمله سياق الكلام ومقامه فيكون كله مراداً أو محتملاً مراده، وذلك نحو قوله تعالى ﴿قٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١ بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ فَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ ۝٢ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ ۝٣ قَدۡ عَلِمۡنَا مَا تَنقُصُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۡهُمۡۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ [ق: 1- 4]. ونحو قوله تعالى ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ ۝٢ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ ۝٣ وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ ۝٤ أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾ [ص: 1- 5]، فيحتمل أن يكون الجواب (لنهلكنهم)، بدليل قوله تعالى ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ﴾، ويحتمل أن يكون: لقد عجبوا من إنذارك أو ليعجبن، بدليل قوله ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ ويحتمل أن يكون الجواب أنه لذكر لهم أي شرف لهم، بدليل قوله ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ ويحتمل أن يكون الجواب: ما الذي كفروا نازلين على حكم الحق بل الذين كفروا في عزة وشقاق، كل ذلك يحتمله السياق ويحتمل غيره وهذه المعاني كلها مرادة أو محتملة المراد، فيكون المعنى قد اتسع بحذف الجواب وشمل أبعاداً لم يكن يشملها الذكر وعلى هذا فالغرض من الذكر هو القصد إلى جواب بعينه وأما الحذف فيحتمل أن يكون المراد منه الإيجاز ويحتمل أن يكون المراد منه سعة المعنى وشموله وذهاب الذهن كل مذهب[2].

إنّ الاستغناء عن الجواب، لإفادة معنى لا يؤديه أي احتمال من الاحتمالات السابقة، لأنه يتعارض مع الغاية التي حصل بها الاستغناء بالقسم تحقيقا لإثبات التحدي والتنبيه على الإعجاز وتوثيق حال الذين لا يؤمنون به، لأن قوله تعالى ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ يمين اعترض كلام دون موقع جوابها، فصار جوابها جوابا للمعترض ولها فكأنه أراد: والقرآن

(1) الخصائص: 1/ 82.

(2) معاني النحو: 4/ 161.

ذي الذكر لكم أهلكنا فلما اعترض قوله: ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾ صارت (كم) جوابا للعزة ولليمين، ومثله قوله ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾[الشمس: 1] اعترض دون الجواب قوله ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا ﴾ [الشمس: 7- 8]، فصارت (قد أفلح) تابعة لقوله (فألهمها) وكفى من جواب القسم وكأنه كان: والشمس وضحاها لقد أفلح[1]، وقيل: الجواب ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾[ص: 64] في أواخر السورة، وقيل: الجواب ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ ﴾ [ص: 3]، ومعناه لكم أهلكنا قبلهم من قرن فلما طال الكلام بينهما حذفت اللام [2]، وقيل: الجواب محذوف دل عليه ما في (ص) من الدلالة على التحدي أو الأمر بالمعادلة أي أنه لمعجز أو لواجب العمل به. كأنه قال والقرآن ذي الذكر أنه لكلام معجز[3]، وقد يكون الجواب مدلولاً عليه بالحرف (بل) إذ استغنى به عن جهة الترك للانتقال من غير أبطال[4]، لغرض التقرير واليقين، نحو قوله تعالى ﴿ قٓ ۚ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ۝ بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ﴾[ق: 1- 2]. فقد استغنى عن الجواب بما أفادت (بل) من تقرير استبعاد إنكارهم لتعجبهم مما ليس بعجب وهو أن ينذرهم أحد من جنسهم وأن يبعثوا بعد الموت، بدليل قوله تعالى ﴿ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ۝ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ۖ ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾ [ق: 2- 3]، وفيه دلالة على أن تعجبهم من البعث أدخل في الاستبعاد وأحق بالإنكار.. للشهادة على أنهم في قولهم مقدمون على الكفر العظيم وهذا إشارة إلى الرجع (ذلك رجع بعيد) مستبعد مستنكر كقولك هذا قول بعيد وقد ابعد فلان في قوله ومعناه بعيد من الوهم والعادة ويجوز أن يكون الرجع بمعنى المرجوع وهو الجواب ويكون من كلام الله تعالى استبعاداً لإنكارهم[5]. فإن الإنكار الأول قد قررته وحققته (بل) و (ذلك) فقد استبعد إنكارهم الثاني بالهمزة، فتكون (بل)

(1) معاني القرآن، للفراء: 2/ 397.

(2) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 319.

(3) يُنظر: الكشاف: 3/ 359، التفسير الكبير: 26/ 174، أنوار التنزيل: 599.

(4) يُنظر: الجُنى الداني في حروف المعاني: 235.

(5) الكشاف: 4/ 4.

جواب القسم و (ذلك) جواب الاستفهام الذي خرج إلى الإنكار، وقيل: "وجواب القسم في (ق والقرآن المجيد) محذوف يدل عليه (أئذا متنا وكنا تراباً) المعنى والله أعلم: والقرآن المجيد إنكم لمبعوثون فعجبوا، أي انبعث إذا متنا وكنا تراباً وقوله (ذلك رجع بعيد) أي يبعد عندنا أن نبعث بعد الموت، ويجوز أن يكون الجواب (قد علمنا ما تنقص الأرض منهم) فيكون المعنى ق والقرآن المجيد لقد علمنا ما تنقص الأرض منهم وحذفت اللام، لأن ما قبلها عوضاً عنها"[1].

وليس كذلك فإن "معنى (بل) توكيد الأمر بعده، فصار مثل (إن) الشديدة تثبت ما بعدها، وإن كان لها معنى آخر في نفي خبر متقدم كأنه قال: إن الذين كفروا في عزة وشقاق.. إنّ النحويين قالوا: إن (بل) تقع في جواب القسم، كما تقع (إن)، لأن المراد بها توكيد الخبر، وذلك في (ص والقرآن...) الآية وفي (ق والقرآن...) الآية وهذا من طريق الاعتبار، ويصلح أن يكون بمعنى (إن)، لأنه سائغ في كلامهم، أو يكون (بل) جواباً للقسم، لكن لما كانت متضمنة رفع خبر وإتيان خبر بعده كانت أوكد من سائر التوكيدات، فحسن وضعها موضع (إن)"[2].

فقد يستغنى عن الجواب بما يدل عليه، نحو قوله تعالى ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[فاطر: 4]، قال الزمخشري: "فأن قلت: ما وجه صحة جزاء الشرط ومن حق الجزاء أن يتعقب الشرط وهذا سابق له؟ قلت: معناه وإن يكذبوك فتاس بتكذيب الرسل من قبلك، فوضع- فقد كذبت رسل من قبلك- موضع فتأس استغناء بالسبب عن المسبب: أعني بالتكذيب عن التأسي"[3]، فلا يستغني عن شيء إلا بدليل يشير إليه يخرجه من العموم والإبهام إلى التعيين، لتعلق الجزاء بالشرط، إذ يسري الحكم على كل من اتصف به، وفائدة الاستغناء زيادة التقرير والتحقيق للوصول إلى الإحاطة بالمعنى المراد، بدليل تقديم ما حقه التأخير، ونحوه قوله ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ

(1) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 41-42.

(2) البرهان في علوم القرآن: 3/ 193.

(3) الكشاف: 3/ 300.

إِلَيْكُمْ ﴾[هود: 57]" ليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه على قولهم والتقدير: فإن تولوا فلا ملام عليّ، لأني قد أبلغتكم، وقوله ﴿وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال: 38] أي يصيبهم ما أصاب الأولين"[1].

وهكذا يستغنى عن الجواب، إذا تقدمه ما يدل عليه، لذلك" لا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطاً كان أو قسماً ألا تراك لا تقول: أقم إن تقم فاما قولك أقوم إن قمت، فإن قولك: أقوم ليس جواباً للشرط ولكنه دال على الجواب، أي إن قمتَ قمتُ ودلت أقوم على قمتُ ومثله أنت ظالم إن فعلت أي إن فعلت ظلمت فحذفت (ظلمت) ودل قولك: أنت ظالم عليه"[2].

ويستغنى بالاستئناف عن الجواب إذا لم يكن مطابقاً للسؤال، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [النحل: 24]، فقوله (أساطير الأولين) "ليس بجواب لقوله للكفار (ماذا أنزل ربكم)، إذ لو كان جواباً له لكان المعنى هو أساطير الأولين، أي الذي انزله ربنا أساطير الأولين والكفار لا يقرون بالإنزال، فهو إذن كلام مستأنف، أي ليس ما تدعون إنزاله منزلاً، بل هو أساطير الأولين"[3].

والغرض من الاستغناء عن الجواب الاستخفاف والسخرية، بدليل قوله تعالى ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ﴾[النحل: 30]، قال الزمخشري: "فإن قلت: لم نصب هذا ورفع الأول؟ قلت: فصلاً بين جواب المقر وجواب الجاحد، يعني أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا وأطبقوا الجواب على السؤال بيناً مكشوفاً مفعولاً للإنزال، فقالوا: خيراً، أي أنزل خيراً وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤل فقالوا: هو أساطير الأولين وليس من الإنزال في شيء"[4]، فإن الاستغناء بالرفع عن ضمير الشأن لغرض إثبات دوام السخرية، كما استغني عن ضمير العموم، ولا يحصل ذلك ابتداءً، بل جواب عن سؤال

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 209.

(2) الخصائص: 2/ 387-388.

(3) شرح الكافية ، للرضي: 2/ 59.

(4) الكشاف: 2/ 407.

سابق، فيستغنى عن الضمير لعلم المخاطب، نحو "مررت بكل أي مررت بكلهم ومررت ببعض أي مررت ببعضهم فيستغنى بما جرى من الكلام ومعرفة المخاطب بما يعني عن إظهار الضمير وصار ما يعرف المخاطب مما يُعنى به مغنياً عن وصفه ولم يوصف به أيضاً، لأنهم لما أقاموه مقام الضمير والضمير لا يوصف به إذ لم يكن تحلية ولا فيه معنى تحلية"[1]، لذلك استغنوا بتاء التأنيث في الفعل الماضي عن إظهاره وبحروف المضارعة أن يضعوا ضميراً بارزاً استغناء بقرينة التكلم، فقد "وضعوه في الفعل المضارع المتكلم مستتراً لا غير، لأن قرينة التكلم، وإن كانت همزة، فقد علم أنها للمفرد، وإن كانت نوناً استغنوا بقوة قرينة التكلم في الدلالة على من هو له عن أن يضعوا له ضميراً بارزاً وضعوه في الصفات بجملتها إذا جرت على من هي له مستتراً كأنهم استغنوا بتثنيتها وجمعها وتأنيثها وتذكيرها عن أن يبرزوا ضمائر لدلالة هذه الأشياء عليها"[2].

لقد استغنى بالقرينة العقلية عن إظهار الضمير المتحدث عنه اكتفاء بدلالة الحرف الزائد عليه، لقيامه برفع لبس عموم الفعل، إذ لا يكتفي بتقديم من يعود عليه الضمير، لأن الضمير من المبهمات ولو اكتفي بالاسم الظاهر لاستغنى عن الضمير، ولقد قيل: "الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ومن الألف في (أعلم) أنه متكلم ومن النون في (نعلم) أنه متكلمون ومن التاء في (تعلم) أنه مخاطب أو غائبة ووقع الاشتراك هنا، كما وقع في (يعلم) وما أشبهه بين الحال والمستقبل وتعرف من لفظ (علم) أن الفاعل غائب مذكر وعلى هذا فلا ضمير، لأن الفعل يدل بلفظه عليه، كما يدل الزمان فلا حاجة بنا إلى إضمار"[3].

إنّ للإضمار دلالة تختلف عن الإظهار، ولا يمكن الاستغناء عنها، كما لا يتم ذلك مع الذكر والحذف والتقديم والتأخير، بدليل وجوب إظهار الضمير في حال التثنية

(1) المخصص: 17/ 132.

(2) الأمالي النحوية: 4/ 77.

(3) الرد على النحاة: 92.

والجمع حتى ينتظم الكلام فلا يستغنى عن الضمير المستتر لدلالة القرائن عليه تحقيقاً للغرض من إضماره، وقيل:"إن توجيه ابن مضاء هذه المسألة بمقالته هذه يدل على صدق النظرة ودقة الملاحظة ويومئ وإن لم تتضح لديه، إلى أن هذه الزوائد التي صدر بها (يفعل) أعني الهمزة والنون والتاء والياء والتي يسمونها أحرف المضارعة أو (أنيت) إنما ضمائر، وهي كذلك في أكبر الظن وليست زوائد زيدت كما زعم النحاة"[1].

إنّ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني وليست الضمائر، لأن الضمائر قد يستغنى عنها بالأسماء الظاهرة، ولا يستغنى عن الحرف إلا لإثبات معنى آخر، فإن حذف حرف المضارعة استغناء عنه بدلالة الحال يحول الفعل المضارع إلى أمر فيخرج من الإعراب إلى البناء، كما أنه لا يجتمع ضميران لفاعل واحد، كما في الأفعال الخمسة، فإن كان الزائد ضميراً فما الحاجة إلى إبراز ضمير آخر يدل على الفاعل، فقد استغني عن همزة (أفعل) بزيادة حرف مضارعة آخر، فلم يقولوا (يؤفعل)، كما استغنوا بـ(يذر) عن (يؤذر)، فلم يستعمل ماضيه استغناءً بالأخف مع قوة دلالة الحال على المتكلم، لأن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة، وأما الأفعال الناقصة، فقد استغنت بالجملة الاسمية عن فاعلها ومفعولها، لأنها لتقرير الذات على صفة معينة، لأن "المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين"[2].

إنّ الفعل يستغنى بلفظه عما قلّ وما كثر إذا أخبر به عن ظاهر، و"إنما قالت العرب: قال قومك وقال أبواك، لأنهم أكتفوا بما اظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا"[3]، فإذا تقدم الاسم احتاجوا إلى عائد للربط وليس للوصف، لذلك استغنى بالصفة عن الضمير، لأن الوصف في حقيقته فعل مبالغ فيه لذلك تضمن الضمير، بدليل التثنية والجمع، لأنه إذا لم يتضمن ضميراً لم تلحقه علامة تثنية ولا جمع، نحو قام أبواك وقام إخوتك، لأن "الغرض في استعمالها - أي

(1) قضايا نحوية: 145.

(2) شرح المفصل: 7/ 90.

(3) كتاب سيبويه: 2/ 36 – 37.

الحروف - إنما هو الإيجاز والاختصار والاكتفاء من الأفعال وفاعليها، فإذا زيد ما هذه سبيله، فهو تناه في التوكيد به"[1]، فإن الغرض من الحرف الزائد يختلف عن الغرض من الإضمار، بدليل الاختلاف في إعراب قولهم: أكلوني البراغيث، وفي تنازع العاملين، فإن علامات الإعراب والزوائد النحوية والصرفية وتغيير بناء الصيغ والحذف والإضمار إنما هي دلائل في نحو الدلالة وليس في نحو الإعراب، فقد استغنى به عما لم يستعمل، و"ذلك نحو جُنّ وسُلّ وزكم وورد، وعلى ذلك قالوا: مجنون ومسلول ومزكوم ومحموم وموروود وإنما جاءت هذه الحروف على جننته وسللته وإن لم يستعمل في الكلام، كما أن يدع على ودعت ويذر على وذرت وإن لم يستعملا استغنى عنهما بتركت واستغنى عن قَطِع بقُطِع، وكذلك استغنى عن جننت ونحوها بأفعلت فإذا قالوا جُن وسُل، فإنما يقولون جُعل فيه الجنون والسل وإذا قالوا جُننت فكأنهم قالوا جعل فيك جنون، كما أنه إذا قال أقبرته، فإنما يقول وهبت له قبراً وجعلت له قبراً"[2].

وكذلك استغنوا بالوصف الغالب عن موصوفه فيستعمل استعمال الأسماء "تقول ثلاثة دواب إذا أردت المذكر، لأن أصل الدابة عندهم صفة، وإنما هي من دببت فأجروها على الأصل وإن كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلم بالأسماء، كما أن أبطح صفة واستعمل استعمال الأسماء. وإنما كانوا قد حذفوا الموصوف في دابة لكثرته في كلامهم، كما أن أبطح صفة في الأصل لأنهم يقولون أبطح وبطحاء، كما يقال أحمر وحمراء، وهم يقولون كنا في الأبطح ونزلنا في البطحاء فلا يذكرون الموصوف كأنهما أسمان"[3]، وذلك لأن "الصفة ربما كثرت في كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء، كما يقولون: الأبغث"[4]، وهذا الأصل لكل متلازمين لاشتراكهما في

---

(1) الخصائص: 2/ 284.

(2) كتاب سيبويه: 4/ 67.

(3) المخصص: 17/ 114-115.

(4) كتاب سيبويه: 3/ 201.

المقصود فيشعر إحداهما بالآخر ويوحي به كالأسماء المتضايفة كـالأب والأخ والـصديق ونحو ذلك مما يستدعي استحضار الآخر في الذهن، هذا عـلاوة علـى الأسمـاء المتـضادة والمتشابهة، فإن الضد يقتضي ذكر ضده، والشبيه يستدعي استحضار مـا يـشبهه في ذهـن المخاطب أو المتلقي والمنشئ الفطن يعوّل على ذلك في جميع ما يصدر منه، وهو ما ينـتظم جملاً بعلاقات إسنادية ونسبية ترتبط بجمل تفسيرية أو تعليلية أو تذييليـة تكمـيلاً لمعانيهـا واحترازاً من توجيهها لغير المقصود تتميماً للفائدة منها واحتياطاً من اللبس والاحـتراس من الاحتمال البعيد بتخصيص الحدث لعمومه، فإذا أمن اللبس ووضعت القرائن دلائـل على المراد فيسلك بالاستغناء توجيهاً للكلام بحسب المراد، أمـا بالاقتطـاع وذلـك بحـذف أجزاء الكلمة أو بالاقتصار وذلك بحذف المفعول للمبالغة في الحدث أو بالاحتباك وذلـك بالحذف التقابلي في أساليب الطلب والإنشاء أو بالاختزال وذلك بحذف كلمـة أو حـرف أو أكثر لكثرة الاستعمال طلبـاً للخفـة والاختـصار أو لغـرض معـين، وهـو الغايـة مـن الاستغناء للكشف عن المراد، وذلك بمشاركة المتلقي بمـا يتطلـب براعـة في تقـدير مطابقـة الكلام لمقتضى الحال وفي رعاية أحوال من يتلقى عنه الكلام فيه جانـب ذاتـي يتمثـل في تصور أحوال المتلقين قياساً على حاله، وفيه جانب موضوعي يجتهد في تفحص أحـوالهم في تجرد وفي احتكام إلى الدقة والإصابة[1]، وذلك بمعرفة الجامع الذي يجمع المـشتركين في المعنى ودواعي الاستغناء عن أحدهما والغرض من ذلك فقـد جـرى الاسـتغناء بـدلائل نحوية وصرفية وبلاغية ودلالية للتعبير عن المشاركة الحقيقة برموز لغوية إيحائية بين طـرفي اللغة للإشعار بتداعي المعاني واختيار المناسب للمقـام بـصورة تجمـع المتـصور بالمـشاهد اعتماداً على حال المتلقي وعلمـه، كالاسـتغناء في حـال الإغـراء والتحـذير والجـواب إذا اختلف التركيبان خبراً وإنشاءً فكأن الجملة الثانية، وهي بمثابة جواب عن سؤال مقدر أو متصور قد نزلت منزلة الجزء من السؤال إشعاراً به ودلالة عليه فعدت بمنزلـة الاسـتفهام

(1) نحو المعاني: 103.

وهو إنشاء، وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة إما لتنبيه السامع على موقعه أو لاغنائه أن يسأل أو لئلا يسمع منه شيء أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه أو القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا السلك[1].

وكذلك استغنوا عن جمع بآخر، وبصيغة عن غيرها كأشتد وافتقر عن شدد وفقر[2]، بشرطأن لا يكون مؤكداً، لأن الحذف منافٍ للتأكيد، إذ الحذف مبني على الاختصار والتأكيد مبني على الطول، وأن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر ومن ثم لم يحذف اسم الفعل، لأنه اختصار للفعل، وأن لا يكون المحذوف عوضاً عن شيء[3]، وربما استغنى عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل وذلك قولهم: طردته فذهب ولا يقولون فانطرد ولا فاطرد يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذا كان في معناه[4]، أي كان بمعنى ما طاوعه وليس بمعنى المطاوع، ولو كان بمعناه لكان مرادفه وليس مستغنى عنه، لأنه لا يظهر، كما امتنعوا أن يثنوا (عشرين) حين لم يجيزوا (عشرونان) واستغنوا عنها بأربعين، ولو قلت ذا لقلت مائتانان والفانان واثنانان وهذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب[5].

وكذلك استغنوا في الجمع بالسالم عن المكسر فقالوا: سموات، وبالقلة عن الكثرة فقالوا:"شبر وأشبار وستر وأستار وطمر وأطمار استغنوا بأفعال هنا كما استغنوا بأفعال نحو رسن وأرسان وقدم وأقدام عن بناء الكثرة وكما استغنوا بافعل في كف واكف ولم

(1) نحو المعاني: 102-103.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 4/ 33-36.

(3) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 59-60.

(4) كتاب سيبويه: 4/ 66.

(5) المصدر نفسه: 3/ 393.

يتجاوزوه، وقد جاءوا به على فِعَلة: قرد وقردة.. جعلوه للقليل قالوا ثلاثة قردة كأنهم استغنوا بقردة عن أقراد وقد كسروه على فعلان بضم الفاء قالوا ذئب وذؤبان.. وعلى فعلان بكسر الفاء قالوا رئد ورئدان... قالوا: ضلوع وأروم ولم يقولوا عنوب ولا معيٍ اجتزأوا عنه بمثال القلة كما اكتفوا بأرسان عن رسون[1].

إنّ الاكتفاء دليل الترك والإسقاط، ولا يتم ذلك إلا بالاستغناء اللغوي، وهو دليل السعة لوجود البدائل المناسبة والأحوال والمقامات ومتطلباتها، إذ يتصرف بالصيغة الصرفية بالتحويل عن جهتها بوقوعها على غير ما وضعت له أو بالزيادة فيها أو إلحاقها بغيرها ليتم بالتصريف البيان، وذلك بإمالة الكلام بحسب المراد فيستغنى عن معنى بآخر، فكان الصرف ميدان الاستغناء فيترك فيه القياس، والأصل لقيام المستغنى به مقامه، مع زيادة فائدة الإيجاز والاختصار مع السعة اللغوية بتوليد المعاني غير المتناهية برموز قليلة، تحمل دلائل على ما استغني عنه بما فيها من الإيحاء والإشعار بالمقصود مما لم يستطع إظهاره الإتيان بها.

إنَّ الاستغناء بالصيغة الصرفية وما ناب عنها من أحرف المعاني دليل السعة اللغوية وأداة التصرف في الكلام بحسب فطنة المنشئ ومقتضى حال المتلقي، فالأصول المختلفة للصيغة الواحدة مع تقارب المعاني دليل التمكن اللغوي بالتعويل على القياس مع التحكم بالاختيار المناسب للحال فقد يقتضي السياق بحسب متطلبات الأحوال الاستغناء بالمصدر الصريح عن المؤول أو بالمؤول عن الصريح، كما يستغنى به عن التأنيث والتثنية والجمع، فقد تصرفت العربية بالمصدر تصرفاً واسعاً فاستغنت به عن الفعل بعلامة نصبه وعن المبتدأ أو الخبر بعلامة رفعه وعن اسم الفاعل والمفعول فأوقعته عليهما وهما على الحقيقة له وذلك لغرض الوصف بجميع الجنس، بدليل مجيء الجمع على وزن المصدر كالحضور والسجود والقعود والقيام والصيام للدلالة على أن المصدر هو الفعل الحقيقي المنجز بالحركة الظاهرة أو الباطنة للتفريق بين الجمع المكسر والمصحح

---

(1) شرح المفصل: 5/ 19.

وهو الفرق بين معنيي الاسمية والفعلية أو الثبوت والحدوث مما يدل على علاقة الشكل بالمضمون وهي علاقة قائمة على معرفة المنشئ بالمتلقي وعلم المتلقي بما يسقطه المنشئ، فيظهر الشكل المعبر عن المراد والمعبر عن كوا من كل من المتكلم والمخاطب وذلك من خلال اعتماد المنهج اللغوي السليم وهو المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المراد وبيان مراتب المتكلمين ومنازل المخاطبين، لذلك فإن الاستغناء باب مشاركة المتلقي لاستكمال ما استغنى عنه وحثه على المساهمة في الحوار وفيه كشف عن قدرته في تبادل الحديث، لإظهار فطنته في المتابعة والانتفاع بما لديه إلى حد التأثير عليه وإقناعه بدلائل عقلية ممثلة برموز لغوية لها القدرة على الإيحاء والإشعار بفيض من المعاني تشغله وتحصل منه ما يكتفي به في المواصلة وهكذا يكون الاستغناء حين لا يكون للذكر حاجة أو يكون عبثاً ومغيراً جهة الكلام عن المراد، فإن العربية وضعت دليلاً على كل مستغنى عنه إعراباً وبناءً وتذكيراً وتأنيثاً وتكبيراً وتصغيراً وإفراداً وجمعاً ومشابهة ومضادة وتعويضاً لفظياً في بناء الصيغ والتراكيب، كما في مصادر معتل الفاء فإن التاء أو الهاء تقوم مقام الفاء كصفة وزنة في حين تقوم الألف في حصان ورزان وصناع ونحو ذلك مقام تاء التأنيث ونو التثنية والجمع تقوم مقام التنوين، كما يقوم التنوين مقام الإضافة وقيام الحال مقام الخبر.

كما استغنوا بالتاء عن التكسير في السماء والأرض وبافتعل عن فَعُل فقالوا اشتد وافتقر وبافعال عن فَعِل فقالوا احمارّ واصفار واخضار، كما استغنوا بارتفع عن رَفُعَ وبانفعل في المطاوعة عن المفعول وكذلك جميع صيغ المطاوعة للدلالة على السرعة في الاستجابة مع الانقياد والمحبة وفي المصادر استغنوا بتفعال ومفعلة عن فِعَال وغيرها للدلالة على كثرة الفعل في المكان فاستغنوا بهما عن ظرف المكان، نحو تلقاء وتبيان والمحمية والمعصبية والمعرفة والملحمة والمسبعة فيما اشتق من الثلاثي، بدليل التصريح بالكثرة فيما زاد على الثلاثة كما قالوا كثيرة الثعالب ونحو ذلك.

كما استغنوا بالمفعول عن المفعل في المصادر عن ظروف المكان فقالوا الموضوع

والمرفوع والمعقول ونحو ذلك، فالذي يحدد قيمة الصيغة في الكلام ليس السياق بل الاستغناء ببناء عن آخر لفائدة زائدة، لأن الصيغ كالحروف في إيجاد المعاني في غيرها، ولكل صيغة قيمة معنوية، كما لكل حرف من حروف المعاني معنى وضع له، فيجري على معنى مقصود دون غيره من المعاني المتراكمة بالاستغناء عن الاشتراك والعموم بتخصيص جهته في الكلام، لأن لكل كلمة جهة في النظم، والذي يحدد جهتها فيه هو الاستغناء، إذ يكتفي فيه بالمذكور مع الدلائل التي توجهه نحو المراد وإن خالف الظاهر، بدليل الحمل على المعنى دون اللفظ كالاستغناء بالأم عن تأنيث أبة، بدليل تثنيته على أبوين وعن والدة في تثنيته على والدين تغليباً للمذكر على المؤنث لعموم التذكير لوقوعه على كل شيء فاستغنوا به عن التأنيث، كما استغنوا بالمجرور عن التنوين في الإضافة.

واستغنوا بالكاف في رأيتك عن رأيت إياك، وبالكسرة عن الياء، نحو قوله تعالى ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[الزمر: 16]، واستغنوا بـ(يا) عن (أل) والإضافة و (هذا) في التعريف نحو يا رجل، واستغنوا بالتعريف الذاتي في (هذا) عن إضافته وبالصلة في (الموصول الاسمي) عن الإضافة والصفة، واستغنوا بتصغير الذي والتي واللاتي لاختصاصها عن تصغير (من) و (ما) لاشتراكهما بالاستفهام والشرط، واستغنوا بشبه الجملة عن الجملتين الفعلية والاسمية للإحاطة بجميع ظروف المتلقي، كما استغنوا بتنوين (كل) عن الإضافة للإحاطة بالجميع وبـ(كلا) للإحاطة بكل تثنية، بدليل الإخبار عنهما بالجمع والتثنية أو بالإفراد حملاً على اللفظ، كما استغنوا بـ(أل) في التفضيل عن (من) والإضافة للدلالة على خروجه عن معنى الفعل إلى معنى الفاعل بدليل تأنيثه وتثنيته وجمعه على اللفظ فتقول الفضلى والأفضلان والأفضلون والأفاضل.

فالاستغناء مبرر لغوي لظاهرة الشذوذ عن القواعد المعيارية، لأنه يدل على السعة اللغوية في توليد المعاني بحسب فطنة المنشئ وعلم المتلقي، لزيادة الفائدة من الخروج عن القياس في تصريف الأسماء والصفات وبناء الجمل على غير قياس القوالب المنطقية، فيكون الاستغناء خرقاً للحدود اللغوية والنحوية جرياً على القدرة اللغوية التي تتمرد على الحدود، بدليل التراكم الدلالي في الأبنية الصرفية وما ناب عنها من حروف المعاني،

ليكون الاستغناء وجهاً دلالياً يوجه الكلام لإظهار المقصود منه بمشاركة متلقية للوصول إلى المراد منه، بدليل التنغيم والنبر والقلب المكاني والمطاوعة والزيادة والحذف والمجاورة الصوتية والنحوية في المقاطع الصوتية القصيرة والطويلة المغلقة والمفتوحة وهي أساس بناء الكلم وفي الوصل يستغنى بالمقطع الكلامي عن المقطع اللغوي، بدليل همزة الوصل، وجعل المقطعين مقطعاً واحداً، إذ يتم الاقتطاع والتعويض والإبدال والنقل فيستغنى بالبنية المقطعية عما قررته القواعد وهذا التغيير المقطعي يغير جهة الكلام عما كان عليه في الصيغ المفردة بالإطالة في تمكين الصوت أو النبر أو قصر المد يكشف عن قيمة التنغيم والنبر في الاستغناء بمعنى عن آخر بتحديد المقاطع بإظهار الغنة والإدغام والقلب والإبدال أو بتحديد الإطالة لأصوات اللين أو تقصيرها بالاختلاس في المقاطع المنبورة وغير المنبورة في الوقف والابتداء، بدليل الاستغناء عن الهاء في الوصل، لأنهم ألزموها في الوقف لإظهار الحركة، كما في النداء والندبة، لأنهم يستغنون عنها في المتحرك عند الوصل، إذ تتشكل مقاطع كلامية يستغنى فيها عن المقاطع اللغوية المفردة، إذ تتابع صوتياً فتتنوع بين القصيرة والمتوسطة والطويلة، فيستغنى بالمغلقة عن المفتوحة في مواضع ضمائر الرفع المنفصلة، كما يستغنى بالمفتوحة في إطلاق أصوات المد في مواضع المد الصوتي بحسب الجوار اللغوي ومواطن الوقف والابتداء، إذ تخضع في سياق النظام عند الأداء في الاستعمال للتعديل والتغيير فيغلب نظام التركيب النحوي على نظام المقطع الإفرادي بالاستغناء عن الغلق بالفتح وبالمد في الوصل وبالعكس في الوقف لهذا كان الوصل أعلى مرتبة من القطع لكثرته وقلة الوقف، بدليل اختلاف المقاطع الصوتية في المقاطع الكلامية بين الفتح والغلق والقصر والتوسط والطول عند الأداء في الاستعمال الفردي للغة، وترك القياس في الصيغ مع أن الأصل فيها القياس، لأنها دوال على معاني الكلام اكتفاء بغيرها لأداء الغرض كأن يترك معنى الفعل استغناء بمعنى الوصف للدلالة على معنى أكثر دواماً وثباتاً أو يترك معنى الوصف استغناء بمعنى الأسمية فيجعل الصيغة دالة على غلبة الاسمية فيخرج عن القياس وعن المألوف اكتفاء بدلائل تحقق أمن اللبس وترفع

تعدد الاحتمالات، ومنها الجمع والزيادة، نحو قوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾ [الحجر: 22]، فإن فواعل بخلاف مفاعل، لدلالة فواعل على النسب، أي بنسب إلى الرياح أسباب الخير، كما ينسب إليها العذاب، بدليل قوله تعالى ﴿ وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴾ [الذاريات: 41]، إذ لم يرد معنى الفعل وإلا لجاء ملاقح، لأن الريح ملقحة، ولكن جاء على لاقح لإفادة النسب، فاستغنى بفاعل عن مفعل، كما قالوا يافع ولابن وتامر، وقد يستغنى عن الصيغة بياء النسب لغرض تحويل الجامد إلى وصف، بدليل عمله وجمعه مصححاً، لأن التصحيح على إرادة معنى الفعل، والتكسير على إرادة معنى الاسمية، لذلك كان الوصف به أبلغ من التصحيح لدلالته على النسب لكثرة المزاولة أما المصحح فيدل على القيام بالحدث كالفعل ولا يدل على تكثير القيام به، بدليل اتفاق أوزان المبالغة في المفرد ووزن التكثير في الجمع، نحو فُعّال وفعلة فقالوا هو قراء وهم قراء، وهو لمزة وهم رماة وقضاة، فإذا طلب الحديث أو معنى الفعل استغني بالسالم، وأما إذا قصد معنى الاسمية لشريحة من الموصوفين به على جهة الثبوت والدوام فيستغنى بالتكسير.

المبحث الثاني
دلالة البديل

وهو ترك لفظ يحتمل غير المراد إلى آخر رفعاً للبس الاشتراك وقطعاً بالمقصود دون غيره، وذلك دليل السعة اللغوية والاحتراس والاحتياط تحقيقاً للمعنى المطلوب وإبعاد الاحتمالات التي تخرج بالكلام عن جهته هذا فضلاً على اختيار الأخف وإن كانت صيغته أثقل بناءً، فإنّ"العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف.. وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان فيخفا على اللسان، وذلك نحو الحيوان"[1]، في قوله تعالى ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾[العنكبوت: 64]، فقد استغنى بالحيوان عن الحياة تنبيهاً على تعظيم حياة الآخرة، لأنّ"معناه هي دار الحياة الدائمة"[2]، وهي"ليس فيها إلا حياة مستمرة دائمة خالدة لا موت فيها فكأنها في ذاتها حياة، والحيوان المصدر حيي وقياسه حييان فقلبت الياء الثانية واواً، كما قالوا حيوة في اسم رجل وبه سمى ما فيه حياة حيوانا، قالوا: اشتر من الموتان ولا تشتر من الحيوان وفي بناء الحيوان زيادة معنى ليس في بناء الحياة وهي ما في بناء فعلان من معنى الحركة والاضطراب كالنزوان والنغصان واللهبان وما أشبه ذلك.. فمجيئه على بناء دال على معنى الحركة مبالغة في معنى الحياة ولذلك اختيرت على الحياة في هذا الموضع المقتضي للمبالغة"[3]، فاستغنى بالحيوان للدلالة على الحركة والتقلب بخلاف الحياة التي هي نقيض الموت، و"من المصادر التي جاءت على مثال واحد حيث تقاربت المعاني قولك النزوان والنقزان وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع"[4]، لأنها "تأتي للاضطراب والحركة"[5].

---

(1) الخصائص: 3/ 18.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 173.

(3) الكشاف: 3/ 212.

(4) كتاب سيبويه: 4/ 14.

(5) الخصائص: 2/ 152.

إنّ دال اسم المعنى تحكمه الصيغة، وهي عرضة للزيادة والحذف، ولكل بناء منها معنى يختص به وما تصرف منها بخلاف الجامد، ولكنها تشترك في توجيه الحديث وصفاً له على جهة الحدوث أو الثبوت أو التكثير أو التفضيل أو الامتلاء ونحو ذلك، لذلك تضمنت الأفعال والصفات معنى المصدر لدلالته على جنس الوصف، فكان الجامع بينها معنوياً وإن اختلفت في الصياغة، فإذا احتيج على ما يناسب المقام أو الحال اختيرت صيغة ملائمة لذلك اكتفاء بدلالتها على المراد وترك نظيرها على سبيل الاستغناء بالبديل لاختصاصه بالمعنى المراد، وليس على سبيل العدول أو النقل أو التحويل إلا للمبالغة، وذلك بخلاف الاستغناء لأن المستغنى عنه متروك لا يظهر اكتفاءً بالصيغة المستغنى بها"فإن قال قائل: أيقال لكل شيء صار خلف شيء دَبَران، ولكل شيء علق عن شيء عيوق، ولكل شيء سمك وارتفع سِماك، فإنك قائل له: لا، ولكن هذا بمنزلة العدل والعديل، والعَديل: ما عاد لك من الناس، والعدل لا يكون إلا للمتاع، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره. ومثل ذلك بناء حصين وامرأة حصان، فرقوا بين البناء والمرأة، فإنما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ إليه، وأن المرأة محرزة لفرجها ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد، والمرأة رزان، فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل في مجلسه فلم يخف. وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الأبنية"[1].

إنّ (فعيلاً) بخلاف (فِعال) في التخصص وإن اشتركا في الأصول، لذلك يستغنى بإحداهما عن الأخرى ليس على سبيل التعاور، كما قيل: "رجل كهام وكهيم للذي لا غناء عنده ورجل شجاح وشجيح وصحاح الأديم وصحيح وعقيم وبجال وبجيل وهو الضخم الجليل"[2]. وقيل: "إنما هو عدول من (فعيل) إلى (فَعال) لزيادة الوصف، فإننا نرى

(1) كتاب سيبويه: 2/ 102.

(2) المخصص: 15/ 87.

أن فعالاً أبلغ من فعيل في الوصف لزيادة مدة الألف على مدة الياء ولخروج (فعال) عن بابه، فإنّ الباب (فعيل) وهو القياس والخروج عن الباب يكون للمبالغة في الوصف"[1].

إنّ المبالغة في (فعال) ليس بالعدول بها عن (فعيل) بل في الاستغناء بها وترك (فعيل)، و"ذلك أنك في المبالغة لابدّ أن تترك موضعاً إلى موضع إما لفظاً إلى لفظ وإما جنساً إلى جنس فاللفظ كقولك: عُراض، فهذا قد تركت فيه لفظ عريض، فعراض إذاً أبلغ من عريض وكذلك رجل حُسّان ووضاء فهو أبلغ من قولك: حَسَن ووضيء وكُرّام أبلغ من كريم، لأن كريماً على كرُم وهو الباب وكُرّام خارج عنه، فهذا أشد مبالغة من كريم"[2].

إنّ الاشتراك في المبالغة لا يمنع الاستغناء بل يدعمه لإظهار فائدة المستغنى به، لأن المبالغة لا تحصل إلا بترك المستغنى عنه، لقيام المستغنى به بديلاً عنه فيها، ففي قوله تعالى ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا كُبَّارٗا﴾[نوح: 22]، قيل:"مكر كبير وكُبّار في معنى واحد"[3]، وليس كذلك، فقد"قرئ كُبّار وكِبار بالتخفيف والتثقيل، وهو مبالغة في الكبير فأول المراتب الكبير والأوسط الكبار بالتخفيف والنهاية الكبار بالتثقيل ونظيره جميل وجِمال وجمّال وعظيم وعِظام وعظّام وطويل وطِوال وطوّال"[4]، لذلك"قال المحققون من أهل العربية لا يجوز أن يختلف الحركتان في الكلمتين ومعناهما واحد قالوا فإذا كان الرجل عدة للشيء قيل فيه (مِفْعَل) مثل مرحم ومحرب وإذا كان قوياً على الفعل قيل (فَعُول) مثل صبور وشكور وإذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل (فعّال) مثل علاّم وصبّار، وإذا كان ذلك عادة له قيل (مِفْعَال) مثل معوان ومعطاء ومهداء ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها... وإذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعاني فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون

---

(1) معاني الأبنية في العربية: 104.

(2) الخصائص: 3/ 46.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 230.

(4) التفسير الكبير: 30/ 142.

كذلك"[1]. وذلك لأن الحركات أعلام على معان، بدليل تعاقبها على الصيغة الواحدة، إذ يستغنى بحركة عن أخرى لاختلاف المعنى، كما يستغنى بصيغ المبني للمجهول عن الفاعل، استغني بصيغ المبالغة للمفعول عن الفاعل، فإن "الضُحَكَة ذم وفُعَلة مطرد في جميع الفعل الثلاثي بناء يدل على الفاعل وفُعْلة مطرد في جميعه يدل على مفعول، فما كان من هذين النحوين لاطرادها"[2].

فمنه قوله تعالى ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾[الهمزة: 1]، لأن" بناء (فُعَلة) يدل على أن ذلك عادة منه قد ضرى بها، ونحوهما اللعنة والضحكة، وقرئ (ويل لكل همزة لمزة) بسكون الميم وهو المسخرة الذي يأتي بالأوابد والأضاحيك فيضحك منه ويشتم"[3]. فإن فتح العين بخلاف سكونها، لأن الاستغناء عن الفتحة يخرج بناء (فَعَلة) من باب الفاعل وإن اجتمعا في المبالغة في الذات، إلا أن ذلك لا يعني النقل، لأن الصيغة الصرفية لا تكون أصلاً لصيغة أخرى، فلكل بناء معنى وقيل: "إن ما عدل من صيغة مفعول إلى صيغة أخرى يفيد المبالغة عموماً، وذلك لأن النقل يفيد المبالغة في الغالب"[4].

وليس كذلك، فإن الاستغناء جعل "فُعْلة من صفات المفعول، وفُعَلة من صفات الفاعل"[5]، فصار المستغنى عنه وصفاً للمفعول، فكان باباً مختلفاً، لأن "فُعَلة للفاعل وفُعْلة للمفعول وكلا البابين مطرد في جميع الأفعال الثلاثية المتعدية وغير المتعدية"[6]، فإن "كل مادة مصوغة لا تقبل عروض الصيغة الأخرى، لأنها مغالطة"[7]، لأن الصيغة معنى زائد على الأصل المشتق منه، بدليل تغيير بنائها بحسب المراد بالزيادة والحذف، والحركات فيها

(1) الفروض اللغوية: 12-13.

(2) المخصص: 2/ 144.

(3) الكشاف: 4/ 283.

(4) معاني الأبنية في العربية: 73.

(5) أدب الكاتب: 435.

(6) المخصص: 16/ 171-172.

(7) البحث النحوي عند الأصوليين: 302.

دوال على معان صرفية تتحكم في أبـواب الـصفات، ولقـد جمـع بـين المبالغـة في العمـل والمبالغة في المعنى، لذلك عوّل على العدول والنقل والتحويل، انطلاقاً من دلالـة الفعـل على التجدد والحدوث ودلالة الوصف على المبالغة في المعنى، بدليل صيغ المبالغة، لتردده بين معاني الفعلية وذلـك بـدليل عملـه وبـين معـاني الاسميـة لـدلالتها علـى الثبـوت، والإخبار بالوصف فيه زيادة مبالغة، لأنه تكثير لمعنى الفعل، فيستغنى بالوصـف للدلالـة على الزيادة في المبالغة، لأن الفعـل في حقيقتـه وصـف للـذات فاعلـة كانـت أم مفعولـة وسواء أكانت النسبة حقيقية أم مجازية، فإذا بولغ في معنى الفعل استغنى عنـه بالوصـف، بدليل إجراء الصفات مجرى أفعالها في التعـدي واللـزوم، كمـا تجـري مجـرى الأسمـاء في الإضافة والتنوين، وكـذلك يـستغنى بوصـف عـن غـيره لأجـل الوصـول بـه إلى الغايـة القصوى بحسب المراد، وهو ما يعرف بالعدل، لأنّ صفات المبالغة إذا كانت معدولة جـاز أن تتعدى فمن ذلك: فعول ومفعال وفعال فهكذا سبيل فعيل إذا كـان معـدولاً كقولـك رحيم من راحم وعليم من عالم فيجوز زيد رحيم عمرا، كما تقـول: راحـم عمـرا، لأنـه معدول عنه"[1].

إنّ العدول يتعارض مع التعدي واللزوم، لأن الصفة المشبهة"ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت و (قوله لازم) يخرج اسمـي الفاعـل والمفعـول المتعـديين و (قوله لمن قام به) يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة"[2]، وذلك بخلاف الاستغناء بجـامع الاشـتراك في الـصفة، إذ يـستغنى عـن صيغة بغيرها مما تشترك معها في قيود الذات المتجددة أو الملازمة، لأنها غير مستغنية عـن موصوفها إلا إذا غلبت عليها بكثرة الاستعمال فتستغنى عنها لتعامـل معاملـة الأسمـاء، كما أن هذه الصفات كانت مشتركة في الاشتقاق إلا أن كـل واحـدة منهـا بـاب مختلـف، لأنها على "ثلاث مراتب صفة بالجاري كاسم الفاعل واسم المفعول وهي أقواها في العمل

(1) شرح المفصل: 6/ 73.

(2) شرح الكافية ، للرضي: 2/ 205.

لقربها من الفعل وصفة مشبهة باسم الفاعل فهي دونها في المنزلة، لأن المشبه بالشيء أضعف منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبه ثم المشبهة بالمشبهة وهي المرتبة الثالثة"[1].

إنّ مراتب الشبه قائمة على أساس العمل في المنهج المعياري لافتراضه أصل لجميع الصفات ويقيس قوة عملها وضعفه بمقدار القرب من الأصل وهو الفعل أو البعد عنه، لأن"المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة إنما كانت تعمل لما أمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لأفعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقام"[2].

إنّ الاستغناء عن الفعل بالوصف يقتضي أن يكون الفعل متروكاً، لأن تقديره يخل بالكلام ويغير جهته، فلا يصح أن تعمل الصفات بحسب المشابهة، بل تعمل على أنها أفعال مبالغ فيها بالملازمة والثبوت بدلالة القرائن في السياق "فالفعل الذي هو من أهم مقومات الجملة، والذي ينبغي أن يحرص على ذكره ليستوفي الكلام كل دلالته، يترك إظهاره أحياناً لدلالة القرائن والملابسات عليه، دلالة يصير ذكره معها تطويلاً لا غناء فيها.. ولذلك كانت تقديرات القوم عند معالجة هذه الموضوعات ومقالتهم بأن الأصل في هذا: كذا وكذا وهماً وصنع خيال"[3].

وكذلك التحويل من الحدوث إلى الثبوت أو العدول من الثبوت إلى الحدوث، كما في تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة أو العدول بالصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل، لأن اسم الفاعل موضوع للحدوث إذا ما قورن بالصفة المشبهة ويدل على الثبوت بالموازنة مع الفعل، لأن الأصل في العمل للفعل ثم ما أشبهه أو قام مقامه، لأن"صيغة الفاعل موضوعة للحدوث والحدوث فيها أغلب، ولهذا أطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضايق عند قصد النص على الحدوث... إنّ الصفة المشبهة، كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع

(1) شرح المفصل: 6/ 82.

(2) شرح الكافية ، للرضي: 2/ 206.

(3) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 222 – 223.

الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى (حسن) في الوضع إلا ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقية في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن.. فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً[(1)]، لأنه رهين بجهته النحوية في السياق، لأن الذي يعين قيمة الكلمة في كل الحالات.. إنما هو السياق، إذ أن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها، والسياق أيضاً هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية، ولكن الكلمة بكل المعاني الكامنة توجد في الذهن مستقلة عن جميع الاستعمالات التي تستعمل فيها مستعدة للخروج والتشكل بحسب الظروف التي تدعوها[(2)].

إنّ الاستغناء بشيء عن آخر يقتضي التعويل على القرائن اللفظية والمعنوية والسياق والمقام والحال والزيادة وطريقة الصياغة ودلالة البناء والتنغيم لاعتماده على العلاقة القائمة بين المنشئ والمتلقي فيجتزئ جزءً من كلامه بناء على علم سابق للمخاطب أو ذكر متقدم، أما العدول عن الصيغة أو التحويل أو النقل لأجل المبالغة فلا دليل عليها وإنما الاستغناء بشيء عن شيء للمشابهة أو التضاد، لأنهما اقرب حضوراً في الذهن من الأصل المفترض التزاما بالقواعد المنطقية، لان اللغة تتمرد عليها ولا تلتزم بها، ولاسيما اللغة الانفعالية قياسا على المنطوقة في الاستعمال الفردي، فهي لا تخضع لقوانين اللغة المنطقية، فقد استغنى بأسماء الأفعال عن الأفعال التي بمعناها لمناسبتها للمقام والحال، وكون أسماء الأفعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والأصل في كل معدول عن شيء أن لا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذاً من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية، وأما المبالغة فهي ثابتة في

(1) شرح الكافية في النحو: 2/ 205.

(2) اللغة ، لفندريس: 231-232.

جميع أسماء الأفعال[1]، و"معنى قول النحويين أسماء الأفعال المراد به إنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها فقولنا بعُد دال على ما تحته من المعنى وهو خلاف القرب وقولك هيهات اسم للفظ (بعد) دال عليه وكذلك سائرها، والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكنت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة"[2].

فليست أسماء الأفعال بمثل أفعالها حتى يصح العدول إليها، لأن"عَدَل الشيء بفتح العين - مثله: قال الله سبحانه وتعالى ﴿أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[المائدة: 95] وعِدل الشيء بكسر العين - زنته"[3]، كما أن معانيها ليست مطابقة لمعاني أفعالها، بدليل المبالغة فيها وليس بأفعالها لذلك استغنى بها، لملاءمتها للمقام، لأن"الغَنَاء - المقام"[4]، وكذلك تحويل الصفات إلى أبنية الصفة المشبهة لتفيد ثبوت الوصف في موصوفها لغرض المدح والذم إلى (فعُل)، لأن أفعال السجايا والغرائز تكون عينها مضمومة في الماضي، نحو قبُح وحسُن وبطُل، فإذا"أردنا جعل الفعل الثلاثي للمدح أو الذم حولناه إلى (فعُل) بضم العين أياً كانت حركة عينه في الأصل فيشبه عند ذاك نعم وبئس ويكون ما لهما من الأحكام تقول: فهم الرجل المسألة بالكسر فإذا أردت مدحه بالفهم قلت: فهم الرجل خالد وتقول: حفظ خالد القصيدة فإذا مدحته بالحفظ قلت: حفظ الرجل خالد وتقول: سَبَقَ سعيد فإذا أثنيت عليه بالسبق قلت: سبُق الفتى سعيد"[5]. و"قد يحول إلى هذا الوزن للتعجب، وذلك نحو قوله تعالى ﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةً تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[الكهف: 5] أي ما أكبرها"[6].

(1) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 76.
(2) شرح المفصل: 4/ 25.
(3) أدب الكاتب: 239.
(4) المخصص: 12/ 159.
(5) معاني الأبنية في العربية: 101.
(6) الجملة العربية والمعنى: 208.

إنّ تغيير اللفظ القياسي دلالة على التغيير في المعنى، فالاستغناء ببناء (فَعُل) إيجازاً واختصاراً للجمع بين معنيي المدح أو الذم والتعجب للدلالة على أن ذلك الوصف ثابت في الموصوف وكأنه خلقة أو أنه معتاد عليه كالسجية في الملازمة ليزداد المعنى قوة، بدليل قراءة قوله تعالى (كلمة)"بالنصب على التمييز والرفع على الفاعلية، والنصب أقوى وابلغ، وفيه معنى التعجب كأنه قيل ما أكبرها كلمة"[1]، و"معنى التمييز أنك إذا قلت كبرت المقالة أو الكلمة جاز أن يتوهم أنها كبرت كذباً أو جهلاً أو افتراء فلما قلت كلمة ميزتها من محتملاتها فانتصبت على التمييز والتقدير كبرت الكلمة فحصل فيه الإضمار أما من رفع فلم يضمر شيئاً، كما تقول عظم فلان فلذلك قال النحويون والنصب أقوى وابلغ"[2]، فان الاستغناء بالنصب عن الرفع أفاد زيادة الإنذار قوة، لأن المعنى كبرت مقالتهم (اتخذ الله ولداً) فأغنى ذلك ذماً لافترائهم عن الاسلوب المألوف في الذم والتعجب مع زيادة فائدة بإظهار ما طبعوا عليه من الكذب حتى صار سجية لهم، وذلك بخلاف التحويل لافتقاره إلى أصل محول عنه وكذلك العدل، و"إنما كان العدل فرعاً، لأنه لابد من أصل هو معدول عنه، فالمعدول عنه هو الأصل تحقيقاً أو تقريراً"[3]، لأن النصب دليل الفعلية، والرفع دليل الاسمية، ففي المصادر يستغنى عن أفعالها بالنصب، نحو قوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة: 2]. فإن (الحمد) رفع بالابتداء.. ويجوز في الكلام أن تقول (الحمدَ) تريد أحمدُ الله الحمدَ فاستغنيت عن ذكر (أحمد)، لأن حال الحمد يجب أن يكون عليها الخلق، إلا أن الرفع أحسن وابلغ في الثناء على الله عز وجل"[4]، وذلك "للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، ومنه قوله تعالى ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود:69]، رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم (ع) حياهم بتحية أحسن من تحيتهم، لأن الرفع دلّ على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه"[5].

(1) الكشاف: 2/ 472.

(2) التفسير الكبير: 21/ 79.

(3) الأمالي النحوية: 4/ 127.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 45.

(5) الكشاف: 1/ 48.

وأما الصفات فإن الاستغناء فيها يقوم على المعنى، وذلك لأن صياغة تفيد معنى زائداً على الأصل فجعلت على أبواب لاختصاص كل باب بمعنى معين لقيام المعنى على الشبه والضد بدليل الاستغناء بصيغة عن أخرى في المبالغة والجمع، وذلك لأنهم يجرونها بحسب معنى الفعلية أو الاسمية فيجمعونها جمع سلامة أو جمع تكسير، لاختصاص جمع التكسير بالأسماء، وقد تكسر الصفة على ضعف لغلبة الاسمية وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفية وقل دخول التكسير فيها وتكسير الصفة على حد تكسير الاسم[1]. فإن فاعلاً يكسر على فعلاء للدلالة على لزوم الوصف فيستغنى عن جمعه بالواو والنون، كما جمعوا شاعر وعالم وجاهل ونحوها مراعاة لمعنى السجية والطبيعة وطول المزاولة، وأما قولهم شاعر وشعراء فإنما جاء على المعنى، لأنه بمنزلة (فعيل) الذي هو في معنى الفاعل نحو كريم وكرماء وظريف وظرفاء، وإنما يقال ذلك لمن قد استكمل الظرف وعرف به فكذلك جميع هذا الباب، فلما كان (شاعر) لا يقع إلا لمن هذه صناعته، وكان من ذوات الأربعة بالزيادة وأصله الثلاثة كان بمنزلة (فعيل)[2].

فإذا لحقت الهاء فعيلاً للتأنيث، فإن المؤنث يوافق المذكر على (فِعال)، وذلك نحو صبيحة وصباح وظريفة وظراف، وقد يكسر على (فعائل) كما كسرت عليه الأسماء وهو نظير أفعلاء وفعلاء ههنا وذلك: صبائح وصحائح وطبائب وقد يدعون فعائل استغناء بغيرها، كما أنهم قد يدعون فعلاء استغناء بغيرها، نحو قولهم ! صغير وصغار ولا يقولون: صغراء وسمين وسمان ولا يقولون سمناء.. وقالوا: خليفة وخلائف فجاءوا بها على الأصل، وقالوا خلفاء من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر، فحملوه على المعنى وصاروا كأنهم جمعوا خليف، حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير[3]. وإنما استغنوا عن فعائل وفعلاء بفعال للدلالة على تغير هذا الوصف، لأنه عارض غير ثابت،

(1) شرح المفصل: 5/ 24.

(2) المقتضب: 2/ 220.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 636.

وقيل:"ذكر سيبويه أن العرب قد يدعون فعلاء استغناء بغيرها نحو قولهم صغير وصغار ولا يقولون صغراء وسمين وسمان ولا يقولون سمناء، والذي أراه أن هذا ليس من باب الاستغناء وإنما هو لما ذكرت من أنها لا تكون للجانب المعنوي"[1]، ودليله مجيء (فِعال) للوصف الحسي المادي، فما كان من (فعيل) ولم يجمع على فعلاء فلأنه ليس فيه جانب معنوي، وقيل:"وافق الذين يقولون (فعيلاً) الذين يقولون (فعالاً) لاعتقابهما كثيراً"[2]، وليس كذلك، فإن ما كان ثابتاً في الوصف فإنه يجمع على (فعلاء) وما كان عارضاً وقابلاً للتغير فيجمع على (فعال)، "فلما لم يتمكن هذا في الصفة كتمكن أحمر أجري مجرى أجدل وأفكل كما قالوا الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء، وإن شئت قلت الأصغرون والأكبرون فاجتمع الواو والنون والتكسير ههنا"[3].

إنّ الاستغناء دليل تحكم المنشئ في الصيغ الصرفية لاشتراكها في المعاني الحسية والعقلية ولغلبتها على موصوفاتها ولترددها بين معنيي الفعلية والاسمية وليس المقصود الفعل الذي هو قسيم الاسم بل معنى التجدد والحدوث والثبوت، "ودلالة الاسم على الثبوت والفعل على التجدد والحدوث هو المشهور عند البيانيين.. وأكثر الأسماء دلالتها على معانيها فقط، وإنما ذاك في الأسماء المشتقة"[4]، لاشتراكها في الوصف الموجه بالصيغة وما يقيدها من سوابق ولواحق وتغيير بناء إعلالاً وإبدالاً وتقديماً وتأخيراً وزيادةً وحذفاً وتثنيةً وجمعاً، فكانت الصيغ مشتركة في مطلق الجمعية والثبوت والحدوث، لأنها دوال النسبة لغلبة القياس عليها، فإن"أكثر الأسماء المبنية على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات، فلكل وزن منها حيز في المعنى والخدمة، وكل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيز، يبنى على ذلك الوزن مع أن كثيرا من الأوزان تجمع بين معان مختلفة وكثير

(1) معاني الأبنية في العربية: 170.

(2) لسان العرب: مادة (صغر).

(3) كتاب سيبويه: 3/ 644.

(4) البرهان في علوم القرآن: 4/ 72.

من المعاني والصفات منه عند غيرها من الأسماء، وذلك لان أسماء المعاني والصفات قريبة جدا إلى الأفعال والأفعال غلب عليها القياس غلبة تكاد أن تكون كاملة[1]، وذلك لأن الأفعال عبارة عن حركة الفاعلين الظاهرة والباطنة، فإذا بولغ فيها أو كانت خلقة وطبيعة وسجيه صارت صفات دالة على الثبوت أو الحدوث بحسب المزاولة والمداومة والاستمرارية والتجدد فلما تقاربت معانيها بذلك ضبطت بأوزان على الشبه والضد فأجروا بعض الأبنية في الجمع مجرى ما يشابهها أو يضادها لغرض الإحاطة بالمعنى أو المبالغة فيه، فقد جاء عنهم من تكسير (فعيل) على (أفعال)، نحو يتيم وأيتام وشريف وأشراف حتى كأنه إنما كسر (فَعِل) لا (فعيل)، كنمر وأنمار وكبد وأكباد وفخذ وأفخاذ[2]، فاستغنى بأفعال عن (فعلاء) وعن (فِعال)، وذلك لأن الأسماء التي بنيت على (فعيل) تجيء وأضدادها على بناء واحد، وما أقل ما تختلف، قالوا: كثير وقليل وكبير وصغير.. وقالوا: عظيم ولم يأت له ضد، استغنوا بضد مثله عن ضده وهو كبير وضده صغير، وقالوا: اسمين ولم يأت له ضد على بنائه، فأما قولهم هزيل فإنما هو فعيل بمعنى مفعول وقالوا: شديد ولم يأت له ضد، استغني بضد مثله عن ضده مثل قوي وضعيف وقد جاءت أشياء على غير هذا البناء، قالوا حَسَن ولم يقولوا حَسِين كما قالوا جميل وقالوا جريء وشجيع ولم يقولوا جبين من الجبان وقالوا: عظيم ولم يقولوا ضخيم وقالوا كميش فاستغنوا بضد مثله عن ضده مثل سريع وبطيء وقالوا: لبيب ولا ضد له استغني بضد مثله عن ضده وهو عاقل وجاهل، وقالوا: شجيع وضنين وبخيل ولم يأتِسش في ضد ذلك إلا سخيّ على هذا البناء[3].

وبذلك اكتفى بقليل الكلام عن كثيره في باب الاستغناء وهو دليل على السعة المعنوية إشعاراً وإيحاءاً بذكر الشبيه والضد وما يقرب منهما بالمقابلة والمجاورة للوصول

(1) التطور النحوي للغة العربية: 100 - 101.

(2) الخصائص: 3/ 53.

(3) أدب الكاتب: 472 – 473.

إلى أدق المعاني مع الإيجاز والاختصار فيستغنى بـ(ساء) و (حبذا) عن بئس ونعم، لأن"حبذا تقارب في المعنى نعم، لأنها للمدح، كما أن نعم كذلك إلا أن حبذا تفضلها بأن فيها تقريباً للمذكور من القلب وليس كذلك نعم"[1]. وإذا دخل (لا) على حبذا وافق بئس معنى مع زيادة، لأن"التركيب أزال اسمية (ذا)، لأن الفعل هو المقدم فالفعلية له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله"[2]. ويلزم حالة واحدة للدلالة على تحميله معنى زائداً على الأصل لاستغنائه بالتركيب عن المألوف في المدح والذم، بدليل عدم التصرف، لأن ما بعده يفسره، "لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب"[3]، فإذا" قلت نعم الرجل رجلاً زيد فقولك (رجلاً) توكيد، لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وإنما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً، إنما ذكرت الدرهم توكيداً ولو لم تذكره لم تحتج إليه"[4].

فإن الإبهام والعموم مفسر بالتمييز فاستغني به مع زيادة فائدة، ففي" إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس"[5]، وكذلك الإبهام في اسلوب الرجاء بعسى، لأنه استغني بالمصدر المؤول في خبرها عن الصريح لمناسبة معنى إنشاء الرجاء والطمع لذلك منعت التصرف،"تقول: عسى أن يفعل وعسى أن يفعلوا وعسى أن يفعلا وعسى محمولة عليها (أن)، كما تقول: دنا أن يفعلوا، وكما قالوا: اخلولقت السماء أن تمطر وكل ذلك تكلم به عامة العرب، وكينونة عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلك على ذلك.. وأعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عَسياً وعَسوا، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه،

(1) شرح المفصل: 7/ 138.
(2) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 318.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 60 ، مسألة (13).
(4) المقتضب: 2/ 150.
(5) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 303..

ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"[1]، وذلك لأن "عسى وضعت لمقارنة الاستقبال و (أن) إذا أدخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال، فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال و (أن) تخلص الفعل للاستقبال ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أن) التي هي علم الاستقبال"[2]، بل وضعت لمقارنة مصدر خبرها"لأنها لمقاربته والمصدر اسم الفعل وذلك قولك: عسى زيد أن ينطلق وعسيت أن أقوم، أي: دنوت من ذلك وقاربته بالنية و (أن أقوم) في معنى القيام، ولا تقل: عسيت القيام وإنما ذلك لأن القيام مصدر لا دليل فيه يخص وقتاً من وقت و (أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع، فمن ثم لم يقع القيام بعدها، ووقع المستقبل. قال الله عز وجل ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[المائدة: 52]، وقال ﴿فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾[التوبة: 18]"[3].

وقيل: "الرأي الراجح هو الذي يذهب إلى أن (أنْ) ليست مصدرية وإنما هي مؤذنة بتراخي الفعل أي جيء بها للدلالة على الاستقبال"[4].

وهذا القول فيه نظر، لأن الإيذان بتراخي الفعل لا يخرج (أن) عن المصدرية بدليل عملها، فهي ناصبة للفعل المضارع و"هي من الحروف الموصولات وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً ومضارعاً وأمراً... وأن المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع، بل هي أم الباب وتعمل ظاهرة ومضمرة على تفصيل مذكور في باب إعراب الفعل، وذهب ابن طاهر إلى أن الناصبة للمضارع قسم غير الداخلة على الماضي والأمر وليس بصحيح"[5]، وذلك يقطع في كونها مصدرية، بدليل الاستغناء، لأنها أظهر ما يستدل بها

(1) كتاب سيبويه: 3/ 158.

(2) معاني النحو: 1/ 246.

(3) المقتضب: 3/ 68-69.

(4) معاني النحو: 1/ 247.

(5) الجنى الداني في معرفة المعاني: 216-217.

عليه، لوقوعها موقع المستغنى عنه مرفوعاً كان أو منصوباً، نحو قوله تعالى ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: 184]، ﴿وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[النساء: 25]، ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾[النور: 60]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[البقرة: 237]، ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ﴾[التوبة: 120]، ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾[يونس: 2]، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[الأعراف: 82]، ﴿كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[يونس: 37]، ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾[المائدة:52]، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[الكهف: 79]، ونحو ذلك وهو كثير.

وقد جعلها سيبويه مع صلتها مثل أنّ المشددة بمنزلة المصدر فقال: " فإنّ الأسماء التي تعمل فيها صلة لها كما أن (أن) الأفعال التي تعمل فيها صلة لها.. تقول: ظننت أنه منطلق، فظننت عاملة كأنك قلت: ظننت ذاك وكذلك وددت أنه ذاهب، لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت: وددت ذاك، وتقول: لولا أنه منطلق لفعلت فأنّ مبنية على (لولا) كما تبنى عليها الأسماء وتقول: لو أنه ذاهب لكان خيراً له، فأنّ مبنية على (لو) كما كانت مبنية على (لولا) كأمك قلت: لو ذاك، ثم جعلت (أنّ) وما بعدها في موضعه.. ولكنهم لا يستعملون الاسم، لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً"(1).

لذلك فإن (أنْ) يستدل بها على أمرين متضادين، لأنها دليل العمل لملازمتها الفعل، ودليل المصدرية للاستغناء بها عن الاسم، لأن "اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازاً صحيحاً أن يستدل به على أمر ما، وأن يستدل به على ضده البتة وذلك نحو مررت بزيد ورغبت في عمرو وعجبت من محمد، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجر، فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به، ألا ترى أن الباء في نحو مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو أمررت زيداً وكذلك أخرجته وخرجت به.. والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره، ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك،

(1) كتاب سيبويه: 3/ 120-121.

فتقول: مررت بزيد وعمراً، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجار والجرور لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد"[1]، وهكذا (أنْ) وصلت بين معنيي الاسمية والفعلية، لأنها موصولة بالفعل، كما أنها تقع مواقع الاسم رفعاً ونصباً وجراً، لأن" (أنْ) بمنزلة (الذي) تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسماً، فيصبح يريد أن يفعل بمنزلة الفعل، كما أن الذي ضرب بمنزلة الضارب"[2]، لذلك وقعت مع صلتها مواقع المضاف إليه وأطرد معها حذف الجر، لأنها بمنزلة المشددة، لأنهم"حملوا (أنْ) على (أنّ) فيه إضمار (من) على قوله لا محالة من أنك ذاهب، كما تقول لابد أنك ذاهب كأنك قلت، لابد من أنك ذاهب حين لم يجز أن يحملوا الكلام على القلب"[3].

وأظهر الأدلة على مصدرية (أن) وقيامها مقام الأسماء الإضافة والجر، نحو قوله تعالى ﴿ قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا ﴾[الأعراف: 129]، وقوله ﴿ قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [الأنعام: 65]، وقد يعرض لـ(أن) هذه حذف حرف الجر كقوله تعالى ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ﴾ [العنكبوت: 2]، أي بأن يقولوا، كما قدرت في قوله تعالى ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ ﴾ [البقرة: 25]، أي بأن لهم، وتقع بعد (عسى) فتكون مع صلتها في تأويل مصدر منصوب، إن كانت ناقصة، نحو عسى زيد أن يقوم ومثله ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡ ﴾[الإسراء: 8]، وتكون في تأويل مصدر مرفوع إن كانت تامة كقولك: عسى أن ينطلق زيد، ومثله ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا ﴾[البقرة: 216]"[4].

وأما قولهم في المثل عسى الغوير أبؤساً، فإنما كان التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤسا، لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرداً، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب، لأن (عسى) فعل واسمها فاعلها وخبرها

(1) الخصائص: 1/ 106- 107.

(2) كتاب سيبويه: 4/ 228.

(3) المصدر نفسه: 3/ 127.

(4) البرهان في علوم القرآن: 4/ 224- 225.

مفعولها ألا ترى أنك تقول: كان زيد ينطلق فموضعه نصب، فإن قلت: منطلقاً لم يكن إلا نصباً. وأما قولهم: عسى أن ينطلق زيد، وعسى أن يقوم أبواك وعسى أن تقوم جواريك فقولك: أن تقوم رفع، لأنه فاعل عسى فعسى فعل ومجازها ما ذكرت لك"(1)، فالمثل دليل على مصدرية (أن)، لأن النصب للموضع، و"المراد أن يأس فقد انكشف الأصل.. ومما يدل أن خبرها في موضع اسم منصوب وإن لم ينطق به أن الفعل في خبرها إذا تجرد من (أن) كان مرفوعاً والفعل إنما يرفع بوقوعه موقع الاسم"(2)، لأن الفعل يدل على مصدره، بدليل الاستغناء به عن فعله لذلك يحذف الموصول الاسمي والحرفي لدلالة صلته عليه، و"حذف الموصول الحرفي لا يجوز إلا في (أن) نحو﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [الروم: 24]"(3). ففي (يريكم) "وجهان: إضمار (أن) وإنزال الفعل منزلة المصدر وبهما فسر المثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"(4). بل يستغنى بالمضارع للمشابهة عن المصدر، لأنه"مقدر بأن كقوله:

ألا بهذا الزاجري أحضر الوغى وأن اشهد اللذات هل أنت مخلد

أو الفعل فيه منزل منزلة المصدر"(5)، بل استغنى عن ذكرها في الأول لظهورها في الثاني، بدليل العطف فجمع بين المصدرين المؤولين، لأنه لا يصح عطف مصدر متأول على فعل صريح"فلو كان الأول مصدراً صريحاً لجاز لك أن تظهر (أن) في الثاني، نحو قوله:

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

ولو قال وأن تقر عيني لجاز، لأن الأول مصدر فلبس عباءة مبتدأ وتقر عيني في موضع رفع بالعطف عليه وأحب إلي الخبر.. فلما كان المعنى يعود إلى ضم تقر عيني إلى

(1) المقتضب: 3/ 70.

(2) شرح المفصل: 7/ 116-117.

(3) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 63.

(4) الكشاف: 3/ 218.

(5) أنوار التنزيل: 537.

لبس عباءة اضطر إلى إضمار (أن) والنصب[1]، وليس الاضطرار يصلح لذلك، بل الاستغناء للمشاركة، بدليل العطف، وهو ما يعرف بالحذف المقابلي أو الاحتباك، وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه، كقوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴾[هود:35]، الأصل فإن افتريته فعليّ إجرامي وأنتم برآء منه وعليكم إجرامي وأنا بريء مما تجرمون فنسبة قوله تعالى: (إجرامي) وهو الأول إلى قوله (وعليكم إجرامي) وهو الثالث كنسبة قوله (وأنتم برآء منه) وهو الثاني إلى قوله تعالى (وأنا بريء مما تجرمون) وهو الرابع، واكتفى من كل متناسبين بأحدهما[2]، فاستغنى من الأول ما ذكره في الثاني بحكم المشاركة، بدليل العطف وقيل: وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول كقوله تعالى ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ ﴾ [البقرة: 171]، التقدير ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعق والذي ينعق به فحذف من الأول الأنبياء لدلالة الذي ينعق عليه ومن الثاني الذي ينعق به لدلالة الذين كفروا عليه، وقوله ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ ﴾[النمل: 12]، التقدير تدخل غير بيضاء وأخرجها تخرج بيضاء فحذف من الأول تدخل غير بيضاء ومن الثاني وأخرجها[3].

إنّ السياق دليل قاطع على الإيجاز بالاستغناء لظهور المستغنى به فيه مع زيادة فائدة، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴾[فاطر: 19]، فإنّ دخول (لا) على نية التكرار كأنه قال: ولا الظلمات والنور ولا النور والظلمات، واستغنى بذكر الأوائل عن الثواني، ودلّ بمذكور الكلام على متروكه[4]، فقد استغنى بـ(لا) عن التأكيد، لأن الأعمى يشارك البصير في الإدراك

---

(1) شرح المفصل: 7/ 25.

(2) البرهان في علوم القرآن: 3/ 129.

(3) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 61.

(4) البرهان في علوم القرآن: 3/ 123.

ولا مشاركة بين الظلمات والنور والظل والحرور والأحياء والأموات، فقد كرر كلمة النفي بين الظلمات والنور والظل والحرور والأحياء والأموات ولم يكرر بين الأعمى والبصير، وذلك لأن التكرير للتأكيد والمنافاة بين الظلمة والنور والظل والحرور مضادة فالظلمة تنافي النور وتضاده والعمى والبصر كذلك أما الأعمى والبصير ليس كذلك، بل الشخص الواحد قد يكون بصيراً وهو بعينه يصير أعمى فالأعمى والبصير لا منافاة بينهما إلا من حيث الوصف والظل والحرور والمنافاة بينهما ذاتية، لأن المراد من الظل عدم الحر والبرد فلما كانت المنافاة هناك أتم أكد بالتكرار، وأما الأحياء والأموات وإن كانوا كالأعمى والبصير من حيث أن الجسم الواحد يكون حياً محلاً للحياة فيصير ميتاً محلاً للموت ولكن المنافاة بين الحي والميت أتم من المنافاة بين الأعمى والبصير، كما بينا أن الأعمى والبصير يشتركان في إدراك الأشياء ولا كذلك الحي والميت كيف والميت يخالف الحي في الحقيقة لا في الوصف"[1]. فإن الاستغناء بـ(لا) للاكتفاء بغيرها لغرض الدلالة على الاشتراك في المحل الواحد أو الذات مع تضادهما، كما قال تعالى﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ [الحج: 46]، فإنّ أبصارهم صحيحة سالمة لا عمى بها وإنما العمى بقلوبهم، أو لا يعتد بعمى الأبصار فكأنه ليس بعمى بالإضافة إلى عمى القلوب"[2].

فإن الضد يقتضي ما يبينه كما يقتضي النظير ما يماثله، وكذلك المجمل يقتضي التفصيل ونحو ذلك، فإن الحروف صلحت لأكثر من معنى واحد كالأفعال، لقيامها مقامها، فإنّ"(لا) و (إنْ) ونحو ذلك لم يقتصر بها على معنى واحد، لأنها حروف وقعت مشتركة كما وقعت الأسماء مشتركة"[3] لأن فائدة الكلام تقتضي ضم أجزائه إلى بعضها، ولا يترك جزء منه إلا لغرض وذلك في الاستغناء بقسم منه عن آخر، بدليل قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ ﴾ [القصص: 67]،

---

(1) التفسير الكبير: 26/ 16.

(2) الكشاف: 3/ 17.

(3) الخصائص: 3/ 110.

فلم يذكر القسم الآخر الذي تقتضيه (أما) إذ وضعها لتفصيل كلام مجمل، واقل أقسامها قسمان ولا ينفك عنهما في جميع القرآن إلا في موضعين هذا أحدهما والتقدير: وأما من لم يتب ولا يؤمن ولم يعمل صالحاً فلا يكون من المفلحين والثاني في آل عمران ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: 7] إلى قوله (إلا الله) هذا أحد القسمين والقسم الثاني ما بعده وتقديره: وأما الراسخون في العلم فيقولون[1].

فإنّ الاستغناء بالجزاء عن الشرط اكتفاء بالدليل لغرض مشاركة المتلقي، لأن الشرط معلوم، فأما (أما) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً[2]، ولا تحذف إلا مع قول أغنى عنه المحكي به، كقوله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: 106]، أي فيقال لهم أكفرتم[3]. فقد حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزاء موقعة شيئان مقصودان مهمان أحدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم أعني الشرط، وحصل أيضاً من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر ألا ترى أن خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوباً إلا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده[4]. فما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حذف إلى عوض وبدل، فهو في حكم الثابت[5].

فقد يجتمع شرطان فيستغنى بجواب أحدهما عن الآخر، نحو قوله تعالى ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: 88- 89]، أي أما يكن شيء فإن كان من المقربين فله روح وريحان فقوله (فروح) جواب استغني به عن جواب (إن)

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 122.

(2) كتاب سيبويه: 4/ 235.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 523.

(4) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 396.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 220.

والدليل على أنها ليست جواب (إن) عدم جواز أما إن جئتني أكرمك بالجزم ووجوب أما إن جئتني فأكرمك مع (إن) نحو إن ضربتني أكرمك بالجزم أكثر من نحو إن ضربتني فأكرمك، قال تعالى﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ ﴾[الفجر: 16]، أي أما يكن من شيء فإذا ابتلاه يقول[1].

ففي الكلام استغناء أفصحت عنه الفاء لكون فاء الجزاء لربط الجملة بالشرط، وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ، كما تكون في الجزاء كذلك من نحو قولك: إن تحسن إلي فالله يجازيك وإنما أخرت إلى الخبر مع (أما) لضرب من إصلاح اللفظ وذلك أن (أما) فيها معنى الشرط وأداة الشرط يقع بعدها فعل الشرط ثم الجزاء بعده، فلما حذف فعل الشرط هنا وأداته وتضمنت أما معناهما كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما فقدموا أحد جزأي الجواب وجعلوه كالعوض من فعل الشرط[2]، فقد استغني بالمبتدأ عن فعل الشرط بدليل اقتران خبره بالفاء، لأنهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسط الفاء بينهما فكأنهما ليستا مبتدأ وخبر[3]، لتحول الابتداء إلى الحرف (أما)، وقيل الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل إلا أنه لا بد من الفاء، لأنها جواب الجزاء، ألا تراه قال عز وجل ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ ﴾[فصلت: 17]، كقولك: هود هديناهم[4]، وليس كذلك، لأن الكلام ليس أصله النسبة الفعلية التي تفيد الإنباء بالحدث ثم تحول إلى الإسناد للإعلام تفصيلاً للمجمل وليس النصب كالرفع، لأن قوله هود هديناهم يصح فيه النصب على الاشتغال، نحو قوله تعالى﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴾ [يس: 39].

فالحديث فيه يختلف عن الابتداء لتقديم قيد الفعل للاهتمام به وأما الابتداء فالحديث فيه عن الاسم، لأنه الأمر والشأن الذي يهم المتلقي لاستعلامه عنه، وذلك

(1) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 396- 397.

(2) شرح المفصل: 9/ 11.

(3) شرح الكافية في النحو: 2/ 399.

(4) المقتضب: 3/ 27.

بخلاف الأمر في النسبة الفعلية، لأنها متغيرة وقد تكون منقطعة، وقد اعتمد الاستغناء عنده على أصل الكلام، وأصله تمام الإسناد والنسبة فخلط بين الكلام والجملة، وبينهما عموم وخصوص، لأن الكلام أخص لارتباطه بالمقصود وليس بالإسناد الذي جعله أصلاً لكل كلام، فقد قال: "والكلام يكون له أصل ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله، فمن ذلك قولهم: زيد على الجبل، وتقول: عليه دين قائماً أرادوا أن الدين قد ركبه وقد قهره"[1]، أي يستغنى عن الوصف بما يتعلق به، إذ يصح الاستغناء بالجملة التامة لأنها تعبر عن أصل الصورة الذهنية المفيدة وهي لا تمثل إلا جانباً تعليمياً وليس منهجاً وصفياً تحليلياً ففي باب المسند والمسند إليه قال: "وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره وما دخل عليه، نحو (كان) و (إنّ) وأفعال الشك والعلم والمجازاة..لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام"[2]، أي الجملة، لأن "الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس"[3].

فالاستغناء بالجملة لإتمام الإسناد، وليس لبيان المقصود من الكلام، والاستغناء البياني، هو ترك جزء من الكلام إيجازاً واختصاراً لقيام الدليل على المستغنى عنه ولإغراض يعجز الإسناد المذكور عن أدائها، و "لا يمثل ذلك إلا جانباً ضئيلاً من جوانب الدرس النحوي الحق، الذي استأثر به دارسون آخرون سموا بعلماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعم وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى أمام وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بأن يستفاد منها، لقد صنفت الكتب ووضعت المطولات والمختصرات

(1) المصدر نفسه: 1/ 46.

(2) المصدر نفسه: 4/ 126.

(3) شرح الكافية في النحو: 1/ 8.

والمتون وتعددت الشروح والتعليقات وتألفت لما كانوا يسمونه بالنحو مكتبة ضخمة قبل أن يتاح لغير النحو مثلها، ولكنها كلها تدور في حلقة مفرغة لا أول لها ولا آخر"[1]، لقيامها على نظرية العامل وليس على متطلبات الكلام وملابساته ومقتضياته "فليس الكلام أصله مثبت صحيح المعنى، ثم نفي، فإذا حذف النافي عاد صحيح المعنى، وليس الكلام غير متمنى ثم تمني فإذا حذف التمني عاد صحيح المعنى، وليس الكلام مبنياً على اليقين ثم دخله الظن، فإذا حذف الظن عاد إلى اليقين. إنّ الكلام قد يكون منفياً ابتداءً وقد يكون مثبتاً ابتداءً وقد يكون متمنى ابتداءً وقد يكون متيقناً ابتداءً وقد يكون مظنوناً ابتداءً، فليس الكلام بعضه أصل لبعض على سبيل الدوام"[2]، وذلك لأن الكلام قائم على الحوار مع الذات ومع الآخرين فيستغنى عن الكلام المعلوم والمألوف والمذكور السابق وما لا حاجة إلى ذكره، وما يوجه الكلام إلى غير المقصود أو ما يفوت الفائدة منه وما ينقض الغرض منه، وما يخل بالمعنى، بدليل الحذف الواجب في الإسناد والنسبة وما يقيدهما، والاستغناء بحرف عن آخر وبالمصدر المؤول عن الصريح، فإنما "أوقعت (أن) في خبرعسى دون السين وسوف لأمرين: أحدهما: أنها تؤول بالاسم الذي هو المصدر والمعنى عليه، فكانت أولى مما لا يؤول بذلك وهما السين وسوف والثاني: أن عسى فيها معنى الإنشاء والسين وسوف مع ما بعدهما يستقلان جملة خبرية بخلاف (أن) مع فعلها، فأنها لا تستقل جملة أصلاً، فكان وقوع ما لا تكون فيه في الظاهر منافاة بينه وبين ما هو في حيزه أولى من وقوع ما بينهما المنافاة وهما الإنشاء والخبر، وأما امتناع (لا) و (لن) فواضح، لأنهما للنفي وهذه للإثبات وهما متنافيان"[3]، فما كان جواباً للمثبت بخلاف ما كان جواباً للمنفي، لأن المطابقة تقتضي الاستغناء عما ينقض الغرض، لذلك استغني عن (أن) في النفي بعد لام الجحود، و "أما الدليل على أنه لا يجوز إظهار (أن) بعدها فمن وجهين: أحدهما: أن قولهم: ما كان زيد ليدخل، وما كان عمرو ليأكل جواب فعل ليس

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 28- 29.

(2) الجملة العربية والمعني: 293.

(3) الأمالي النحوية: 4/ 136- 137.

تقديره اسم ولا لفظه لفظ اسم، لأنه جواب لقول قائل: زيد سوف يدخل وعمرو سوف يأكل فلو قلنا ما كان زيد لأن يدخل وما كان عمرو لأن يأكل بإظهار (أن) لكنا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسماً، لأن (أن) مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم فلذلك لم يجز إظهارها، كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك إياك وزيداً والوجه الثاني: أن التقدير عندهم: ما كان زيد مقدراً لأن يدخل أو نحو ذلك من التقدير الذي يوجب المستقبل من الفعل، و(أن) توجب الاستقبال فاستغني بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر (أن)[1].

والغرض من الاستغناء توكيد الجواب بتحقيق نفيه، نحو قوله تعالى ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [آل عمران: 179]، فقدقال المشركون للنبي (ﷺ): ما لك تزعم أن الرجل منا في النار فإذا صبأ إليك وأسلم قلت: هو في الجنة، فأعلمنا من ذا يأتيك منا قبل أن يأتيك حتى نعرفهم فأنزل الله تبارك وتعالى ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ على ما تقولون أيها المشركون (حتى يميز الخبيث من الطيب) ثم قال: لم يكن الله ليعلمكم ذلك فيطلعكم على غيبه[2]، فإن اللام لتأكيد النفي، لأنه مقطوع به ولا يحتمل التراخي في المستقبل فاستغني عن (أن)، لأن المعنى ما كان الله ليؤتي أحداً منكم علم الغيوب فلا تتوهموا عند إخبار الرسول (ص) بنفاق الرجل وإخلاص الآخر أنه يطلع على ما في القلوب إطلاع الله فيخبر عن كفرها وإيمانها[3]. فهي مختصة بتأكيد جواب منفي بعد تحققه بماض منقطع، لأنها الواقعة بعد (كان) الناقصة المنفية الماضية لفظاً أو معنى، نحو ما كان زيد ليذهب، ولم يكن زيد ليذهب وسميت لام الجحود لاختصاصها بالنفي[4]، كما استغني باللام عن (أن) مع فعل الإرادة لغرض تأكيد جواب الأمر والإرادة، نحو قوله تعالى ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 33 ، مسألة (82).

(2) معاني القرآن ، للفراء: 1/ 248.

(3) الكشاف: 1/ 483.

(4) الجنى الداني في حروف المعاني: 116.

[الصف: 8]، و﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [النساء: 26]، و ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[الأنعام: 71].

وقال الفراء في قوله تعالى ﴿ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[الأنعام: 72] "مردودة على اللام التي في قوله (وأمرنا لنسلم) والعرب تقول: أمرتك لتذهب وأن تذهب فأن في موضع نصب بالردّ على الأمر ومثله في القرآن كثير"[1]، و"هذه اللام لا تكون إلا بعد (أردت) و(أمرت) وذلك لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان في الماضي فلهذا جعل معهما بمعنى (أن)"[2]، وذلك لاشتراكهما في نصب الفعل، لأنه غاية الكلام والمقصود منه، كما أن اللام تجر المصدر، لأنه غاية، فاختصت المصدرية بالفعل، كما اختصت اللام بالجواب عن نسبته توكيداً مع (قد) والقسم و (لو) و (لولا)، ففي قوله تعالى﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ قال الزمخشري:"أصله يريدون أن يطفئوا كما جاء في سورة براءة ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ وكأن هذه اللام زيدت مع فعل الإرادة تأكيداً له لما فيها من معنى الإرادة في قولك جئتك لإكرامك، كما زيدت اللام في لا أبالك تأكيداً لمعنى الإضافة في لا أبالك"[3]، و"ربما تركتها استغناء بعلم المخاطب وقد تذكرها توكيداً وإن علم من تعني.. لأن اللام كأنها ههنا لم تذكر"[4]، فإن اللام تفيد مزيد اختصاص وترفع اللبس، فإن اقترنت بـ(أن) أفادت السبق والتقدم في الوصف، ففي قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[الزمر: 11-12]، قال الزمخشري:"فإن قلت: كيف عطف أمرت على أمرت وهما واحد؟ قلت ليسا بواحد لاختلاف جهتيهما وذلك أن الأمر بالإخلاص وتكليفه شيء والأمر به ليحرز القائم به قصب السبق في الدين شيء، وإذا اختلف وجها الشيء وصفتاه ينزل بذلك منزلة شيئين مختلفين ولك أن تجعل اللام مزيدة مثلها في أردت لأن أفعل ولا تزاد إلا مع (أن) خاصة دون الاسم

(1) معاني القرآن: 1/ 339.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 343.

(3) الكشاف: 4/ 99.

(4) كتاب سيبويه: 2/ 280.

الصريح كأنها زيدت عوضاً من ترك الأصل إلى ما يقوم مقامه، كما عوض السين في اسطاع عوضاً عن ترك الأصل الذي هو أطوع والدليل على هذا الوجه مجيئه بغير لام في قوله- وأمرت أن أكون من المسلمين، وأمرت أن أكون من المؤمنين، وأمرت أن أكون أول من اسلم-"[1]، فإن اللام مع المؤول تفيد تقييده بالعلة مع توكيد معنى الفعل، وأما مع الصريح فإنها تجعله غاية الفعل، وذلك بخلاف زيادتها مع المؤول فإنها تقوي إرادة السبق والتقدم في الفعل. قال سيبويه:"وسألته- يعني الخليل- عن معنى قوله: أريد لأن أفعل، فقال: إنما يريد أن يقول إرادتي لهذا، كما قال عز وجل ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزمر: 12]"[2]، فإن اللام هنا للتعليل،و"الإشعاربأن العبادة المقرونة بالإخلاص وإن اقتضت لذاتها أن يؤمر بها فهي أيضاً تقتضيه لما يلزمه من السبقة في الدين ويجوز أن تجعل اللام مزيدة،كما في أردت لأن افعل فيكون أمراً بالتقدم في الإخلاص والبدء بنفسه في الدعاء إليه بعد الأمر به"[3].

فلا يغني حرف عن حرف وإن تقاربا في المعنى، لأن لكل معنى يختص به، ولا يقوم حرف مقام آخر إلا بتوجيه آخر للكلام فليست ثمة معاقبة، لأن الحروف لا تتطابق في المعنى وإن اشتركت في وظيفة ما، وكذلك تقدير (أن) بعد اللام وحتى ونحو ذلك، فإن الاستغناء عنها لغرض تحقيق غاية ما وإلا فأن إظهارها لا يحقق الغاية من الاستغناء عنها، لذلك فإن ظهور (أن) بعد حرف دون آخر لاختلاف الحالات والمتطلبات، فتظهر بعد اللام وإلى ولا تظهر بعد حتى وكي، و"إنما أظهرت (أن) بعد إلى ولم تظهر بعد حتى، لأن (إلى) تلزم الاسم وحتى لا تلزم الاسم، فألزموا (إلى) (أن) لتظهر اسمية ما دخلت عليه وقوة لزومها الجر وكذلك أيضاً يحسن ظهور (أن) بعد لام كي ولم يحسن بعد حتى وكي، لأن اللام تلزم الاسم بخلاف حتى وكي"[4].

---

(1) الكشاف: 3/ 391- 392.

(2) كتاب سيبويه: 3/ 161.

(3) أنوار التنزيل: 608.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 317- 318، مسالة (83).

إنّ معاني الحروف تتشعب بحسب المراد والذي يجمعها النسبة، لارتباط الحروف بالصيغة الصرفية، بدليل التضمين، إذ يستغنى فيه عن الحرف المعتاد لأجل تكثير المعنى، لأن الأحكام اللغوية لا تثبت بقياس وإنما تثبت بالدلائل التي تكشف عن المراد بالقرائن، لذلك فالاستغناء بالصيغ وما يقيدها من الحروف أو يدل عليها يعتمد الإيجاز والاختصار والاقتصار اكتفاء بالقليل من الألفاظ الموحية والمشعرة بعدد لا يحصى منها ويؤدي المبالغة في المعاني ويستخدم في مقامات التهويل والتعظيم والتبكيت ويعول على اللمحات الذكية والتراكيب المتعلقة ببعضها في أساليب الطلب والجواب والمدح والذم والتعجب وكاشفاً عن حقيقة اللغة الانفعالية ومقتضيات الحوار وجدلية الفكر وأحوال المتلقي وفطنته كما يكشف عن دواعي الكلام وأسباب ترك الألفاظ بناءً على الأمر أو الشأن ومتطلباته وسعياً إلى الوصول إلى أعلى مراتب الإفصاح عن المراد بالاستعانة بالبديل الموحي والذكر السابق والمألوف المشاهد والحضور الذهني للنظير والضد، لأن الأصل الحقيقي للكلام استقصاء المعنى المراد والإحاطة بكل جوانبه تكميلاً وتذييلاً واحتراساً وقيل أصل الكلام الإسناد والنسبة، لأنهما أساس بنائه عقلاً وعرفاً ولكن الاستعمال يعول على ترك المألوف والمعتاد لبناء الفوائد والأغراض من ضم الألفاظ بعضها على بعض، لأن المتروك بالدليل حاضر في الذهن، وقد يكون ذكره مخلاً بالمقصود ومضيعاً للفائدة من نظمه وتعد الصيغة الصرفية في تصرفها وجمودها وقبولها للزيادة والحذف وللتقييد بحروف المعاني ودلالة حروف المعاني عليها من أهم دلائل استغناء، فإن (من) التفضيلية تغني اسم التفضيل (أفعل) عن الإضافة، وصيغته تغني عن تنويه إذ يستغنى بأحدهما عن الآخر، لأن الإضافة اتصال والتنوين انفصال فهما متضادان لهذا استغني بـ(من) عن الإضافة وعن التأنيث والتثنية والجمع، لأن "(من) تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة، لأنهما دليلان من دلائل الأسماء فاستغني بأحدهما عن الآخر"[1].

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 259 ، مسألة (69).

وقد تخرج (من) عن التفضيل إلى معنى البعد والمجاوزة" فمعنى قولك أنت أعز عليّ من أن أضربك أي بائن من أن أضربك من فرط عزتك عليّ وإنما جاز ذلك، لأن (من) التفضيلية يتعلق بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية إلا في معنى التفضيل.. ويجب أن يلي من التفضيلية أفعل التفضيل، لأنها من تمام معناه.. فأفعل التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كأحمر والاسم كأفكل في بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كأنها من تمام الكلمة.. فما دام معه (من) لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعاً وتأنيثاً بل يلزم في الأحوال صيغة المفرد المذكر، نحو زيد أو الزيدان أو الزيدون أو هند أو الهندان أو الهندات أفضل من كذا إذ لو ثنى وجمع وأنث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله"[1]، بل لم يجز ذلك لغلبة معنى الفعلية عليه، لأن "(أفعل) اسم مركب يدل على فعل وغيره، فلم يجز تثنيته ولا جمعه، كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان وإنما فعلت العرب ذلك اختصاراً للكلام واستغناء بقليل الكلام عن كثيره، ولم يجز تأنيثه لما ذكرنا من تضمنه معنى المصدر والمصدر مذكر"[2]، لأن الفعل يتضمن معنى مصدره، بدليل الاستغناء عن أحدهما بذكر الآخر، ودليل غلبة فعليته تعديه إلى المفعول بوساطة حرف الجر، وبحسب التعدية يتحدد معناه، لأنه لا يقتصر على (من) فقد يعدى باللام والباء، لأن" اسم التفضيل لا يتعدى بنفسه إلى المفعول، بل يتعدى بوساطة حرف الجر فهو يتعدى إلى المفعول به عموماً، تقول: هو أطلب للثار واضرب منك لزيد وأصله يطلب الثار ويضرب زيداً قال تعالى ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ﴾ [الكهف:12]، وأصله: يحصي ما لبثوا"[3]، وتقديره الأصل بالمضارع يخل بالمعنى، لأن المقصودلنعلم أهؤلاء أحصى للأمد أم هؤلاء ويكون أحصى متعلقاً بـ(لما) فيكون المعنى أي الحزبين أحصى للبثهم في

(1) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 216-217.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 261 ، مسألة (69).

(3) معاني النحو: 4/ 271.

الأمد"[1]، وقيل:"(أحصى) فعل ماضي أي أيهم اضبط (أمداً) لأوقات لبثهم، فإن قلت: فما تقول فيمن جعله من أفعل التفضيل؟ قلت: ليس بالوجه السديد، وذلك أن بناءه من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس، ونحو أعدى من الحرب وأفلس من ابن المذلق شاذ والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع فكيف به؟ ولأن أمداً لا يخلو إما أن ينتصب بأفعل فأفعل لا يعمل وإما أن ينصب بلبثوا فلا يسد عليه المعنى"[2].

وهذا التوجيه بحسب نظرية العامل، ولكن الظرف تكفيه الصيغة لما فيها من معنى الفعلية وهي التي تغني عن العامل الفعلي الذي تعده النظرية أقوى العوامل ويعمل ظاهراً ومضمراً، ولما كان (أفعل) مشتقاً فإن فيه معنى الفعلية، وقيل: "الصواب أن (أحصى) فعل ماض وهو خبر المبتدأ والمبتدأ والخبر مفعول يعلم و (أمداً) مفعول به لأحصى وما في قوله تعالى (لما لبثوا) مصدرية والتقدير أحصى أمداً للبثهم، وحاصل الكلام لنعلم أي الحزبين أحصى أمد ذلك اللبث ونظيره قوله (أحصاه الله) وقوله: (وأحصى كل شيء عدداً)"[3].

إنَّ الاستغناء عن قيد من قيود الصيغة الصرفية في نسبتها أو في بنائها يغير دلالتها وينقلها من باب إلى آخر، لأنها أصل الإثبات والنفي والخبر والإنشاء وموضع الزيادة والحذف والتصريف وحتى جمودها يكشف عن معنى زائد على معنى الفعلية فيها، إذ تتردد بين معنيي الفعلية والوصفية، كما تدخل الاسمية عليها بالغلبة، فإن (أفعل) تشترك بين الفعلية والوصفية والاسمية، إذ يصاغ على مثالها الفعل الماضي الثلاثي بزيادة الهمزة للتعدية والصيرورة والسلب، ونحو ذلك، وكذلك وصف الألوان والعيوب والتفضيل والتعجب والاسم كأرنب، ففي التفضيل تتقيد بحرف الجر أو بالإضافة ومعناها يختلف بحسب ذلك ومجرى السياق، بدليل الاشتقاق، لأن الجذر اللغوي يجري في جميع المشتقات فافعل في التفضيل يتعدى بمن، كما يتعدى بغيره"فإن كان من فعل دال على علم أو جهل

(1) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 271.

(2) الكشاف: 2/ 474.

(3) التفسير الكبير: 21/ 85.

عدي بالباء تقول: هُوَ أعرف به وأدرى بكم وأجهل به، أي يعرفه ويدريكم ويجهله قال تعالى﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ [الإسراء: 54]، وأصله يعلمكم، وهذه الباء قد تستعمل مع مفعول هذه الأفعال، فأنت تقول: هُوَ يعلم به ويجهل به ويدري به قال تعالى﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ [العلق: 14].

وإن كان اسم التفضيل من فعل دال على الحب والبغض عدي باللام إلى ما هُوَ مفعول في المعنى وبـ(إلى) إلى ما هُوَ فاعل في المعنى، تقول: هم أحب الناس إلى خالد أي أن خالد يحبهم وتقول هم أحب الناس لخالد أي هم يحبون خالدا قال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة: 165]، أي يحبون الله وتقول هم ابغض الناس إلى سعيد أي أن سعيد يبغضهم وتقول هم أبغض الناس لسعيد أي هم يبغضونه، وإن كان من فعل يتعدى إلى اثنين عدي إلى أولهما باللام وترك الثاني منصوباً نحو هُوَ أكسى الناس للفقراء الثياب، وإن كان من فعل يتعدى بحرف جر عدي اسم التفضيل بذلك الحرف نفسه تقول: هُوَ أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير[1].

ولا يقتصر استعمال (افعل) على ما ذكر فإن دلالته تختلف بحسب ما يضاف إليه فقد يضاف إلى جماعة يكون المفضل أحدهم، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلاً فيهم كقولك يوسف أحسن أخوته فإن يوسف لا يدخل في جملة أخوة يوسف ولا يكون بعضهم، بدليل أنك لو سئلت عن عدّ أخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم بلى يدخل لو قلت أحسن الأخوة أو أحسن بني يعقوب (ع) وأن تضيفه إلى غير جماعة، نحو فلان أعلم بغداد أي علم ممن سواه وهو مختص ببغداد، لأنها منشؤه أو مسكنه، وإن قدرت المضاف أي اعلم أهل بغداد فهو مضاف إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم[2].

وإنما جاز ذلك، لأن الصيغة الصرفية مركبة، ففيها معنى المصدر، لأنها مشتقة ومعنى الصيغة، وهو معنى زائد على الجذر اللغوي، ولكل وظيفة، لذلك جمعت بين التعدية والإضافة، فثقلت بذلك فاستغنى عن التنوين لمنعها من الصرف، ولإيصاله بغيره

(1) معاني النحو: 4/ 271.

(2) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 216.

فقد يستعان مرة بالتعدية حملاً على المعنى وقد يستغنى عنها بالإضافة على تغليب الفعلية على الاسمية أو الاسمية على الفعلية لاختصاص التعدية بالفعلية، والإضافة بالاسمية، لذلك عاد الضمير على الفعل في قوله تعالى ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: 8]، أي العدل، وهو مضمون الفعل (اعدلوا) لذلك يستغنى بأحدهما عن الآخر كما استغنى بما يدل على الصيغة الفعلية من الزوائد التي تلحق صيغة فعلية لتدل على أخرى، كما في المطاوعة والسلب والمبالغة، وكذلك حروف المعاني، ومنها حروف الجر"فكل حرف من هذه الحروف يغني عن جملة ويوحي معناه بأكثر مما ألف أهل العربية أن يستدلوا عليه.. وهل يكون قول القائل لا يسمعوا هذا القرآن مساوياً من حيث القصد لقوله تعالى ﴿لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [فصلت: 26]، أليس في اللام إشعار بأن القصد لا تنصتوا له ولا تصغوا إليه؟ أي أن السماع مجرداً لا يمكن أن يكون موضع النهي، لأنه قد يتعرض له كل واحد، وإنما الذي ينهى عنه الذين كفروا السماع المقترن بالانتباه والإصغاء والإنصات"[1]. فاستغنى باللام عما ضمن الفعل (تسمعوا) من أفعال أخرى، لأن الفعل يتعدى بنفسه، فجاء الإيجاز بالحرف بديلاً عن الجملة للاكتفاء بالمستغنى به عن المستغنى عنه، وهكذا يكون الاستغناء مدعاة لإطلاق ذهن المتلقي، لأن يشارك في توليد المعاني فيذهب ذهنه كل مذهب لغرض التأثير والإقناع فيعدل بالإيجاز حذفاً وتضميناً واقتصاراً عن الإسهاب بحسب متطلبات القول، لذلك قيل:" ولعل من أشرف فوائد الحذف وأسناها ما يكون من خلق التجاوب بين منشئ الكلام ومتلقيه، بين الكاتب والقارئ، بين السامع والخطيب يكون ذلك بإشراك المتلقي في بلوغ ما يراد إبلاغه إليه، فيلقى إليه بعض الكلام ويترك له تقدير ما حجب عنه وما حذف دونه... وإن من براعة الأديب والمنشئ أن يكون بصيراً بمواطن الإيحاء والإشعار في الألفاظ وفي التراكيب فيكون ذكره إياها والاكتفاء بما توحي به وما تدل عليه من ألفاظ وتراكيب سبيلاً إلى حذف ما يقدر أنه غير محتاج إلى ذكره، فيكون الحذف حذف الإيجاز، وهو ميدان من ميادين البلاغة والقدرة في فن التعبير"[2].

(1) نحو القرآن: 59-60.

(2) نحو المعاني: 83.

فإنّ الاستغناء بقليل الكلام عن كثيره من خصائص العربية ومن أعلى مزاياها، لأن فيه دليلاً على الاكتفاء بالإيحاء والإشعار في الإسناد والنسبة إعلاماً وإنباءً عن ذكر طرفيهما فيكتفي بأحدهما عن الآخر، أو يذكر ما يدل على الصيغة"ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسُن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسُن واستغنى في قولك: هذا عبد الله، وتقول: عبد الله فيها فيصير كقولك: عبد الله أخوك ويدلك على ذلك أنك تقول إنَّ فيها زيداً فيصير بمنزلة قولك إن زيداً فيها، لأن (فيها) لما صارت مستقراً لزيد يستغنى به السكوت وقع موقع الأسماء... لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل وليس بفعل ولكنهن نزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل"[1]، وذلك لارتباط الحرف بالصيغة ففي قوله تعالى ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾ [الأحقاف: 15]، قال الزمخشري:"فإن قلت ما معنى (في)؟ قلت: معناه أن يجعل ذريته موقعاً للصلاح ومظنة له كأنه قال: هب لي الصلاح في ذريتي وأوقعه فيهم"[2]، فاستغنى بالحرف عن الصيغة الصرفية، لأنه ظرف لمصدرها وهو اسم المعنى، إذ يتم الاستدلال بالحرف على توجيه المعنى لنيابته عن الصيغة، بدليل حروف المعاني التي استغنى بها عن معاني الأفعال"لأنهم استغنوا بقولهم أنفع نفسي عن ني وعن إياي"[3].

إنَّ الاستغناء يعيد التراكيب الاسمية والفعلية وما يلحق بهما إلى أصولها، فهو دليل الإسناد والنسبة وما يقيدهما، كما أنه دليل الصيغة الصرفية لقيام القيود مقامها، بدليل الاستغناء بالصيغة عن الاسم، لأن الصيغة تقتضي النسبة بخلاف الاسم فإنه يقتضي الإسناد للحديث عنه، لذلك قيل: "وللفعل في القرآن قوة الاسم، فهو يقع في العبارة القرآنية في موقع الفاعل، نحو قوله تعالى ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف: 35]، وليس هذا بالأمر الغريب فالفعل والاسم في العربية فرعان من أصل واحد، وكلاهما يدل على معناه في نفسه، كما يقول النحاة. ومن

(1) كتاب سيبويه: 2/ 88، 124.

(2) الكشاف: 3/ 521.

(3) كتاب سيبويه: 2/ 367.

بديع الاستعمال في العبارة القرآنية وقوع الفعل فاعلاً للأفعال الناسخة، إذ تكتفي بالمرفوع، وهو أسلوب فيه ما فيه من الإيجاز الرائع والاستغناء عما لا حاجة للكلام به، من ذلك قوله تعالى﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [النمل: 72][1]، بل الاستغناء بالفعل عن مصدره، كما يستغنى بالمصدر عن ذكر فعله لدلالة كل منهما على الآخر، ومن ذلك قول العرب كان شراً له يريد كان الكذب شراً له إلاّ أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله (كذب) في أول حديثه فصار هُوَ وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾[آل عمران: 180]، ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره (يبخلون)[2]، بدليل عود الضمير عليه، لأن الضمير يعيد الكلمات إلى أصولها كالتصغير والتكسير، وذلك أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع[3]، وفيه دليل على أن الفعل دال على مصدره، لذلك استغنى بأحدهما عن الآخر، كما استغنى بالألف واللام عن الضمير، نحو قوله تعالى ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[النازعات: 39-41]، أي مأواه وقد استغنى باللام عنها، لدلالة الألف واللام على الانفصال، والضمير دليل الاتصال، لأنه رابط ما بعده لما قبله، كما يربط ضمير الشأن الجواب بالسؤال، لأنه للأمر المهم، لذلك إذا أدخلت الألف واللام نحو زيد الأفضل خرج عن أن يكون بمعنى الفعل وصار بمعنى الفاعل واستغنى عن (من) والإضافة وعلم أنه قد بان بالفضل فحينئذ يؤنث إذا أريد المؤنث ويثني ويجمع فتقول زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون والأفاضل[4]، لأن الإضافة يستغنى بها عن الألف واللام والتنوين، كما يستغنى بـ(لا) عن نون التوكيد في نفي الفعل، وتدل (لا) على ما لم يقع، كما تدل النون عليه إذا قلت:

(1) نحو القرآن: 30 - 32.

(2) كتاب سيبويه: 2/ 391.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 117.

(4) شرح المفصل: 6/ 96.

والله لأفعلن، ثم نفيت فقلت والله لا أفعل فهذا مبين بأنفس الحروف مستغن فيه عن غيرها، لأن النون إنما دخلت لتفصل بين معنيين، فإذا كان الفصل بغيرها لم تحتج إليها[(1)]. وكذلك كل مستغنى عنه، لأنه لو أظهر لنقض الغرض منه وحرم المتلقي المشاركة في الكلام، وذلك قولك: ليس غير وليس إلاّ كأنه قال ليس إلاّ ذاك وليس غير ذاك ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني.. وذلك قولك ما أتاني القوم ليس زيداً وأتوني لا يكون زيداً وما أتاني أحد لا يكون زيداً، كأنه حين قال: أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد، حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيداً وترك إظهار بعض استغناء كما ترك الإظهار في لات حين[(2)].

ولارتباط الاستغناء بالمعنى، فقد حمل التنوين والإضافة في ألفاظ العموم نحو (كل) إفراداً وجمعاً على المعنى، وأما قوله تعالى ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: 87]، و ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ﴾ [البقرة: 116]، فمحمول على المعنى دون اللفظ وكأنه إنما حمل عليه هنا، لأن (كلا) فيه غير مضافة، فلما لم تضف إلى جماعة عوض من ذلك ذكر الجماعة في الخبر، ألا ترى أنه لو قال وكل له قانت لم يكن فيه لفظ الجمع البتة، ولما قال ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: 95]، فجاء بلفظ الجماعة مضافاً إليها استغنى به عن ذكر الجماعة في الخبر وتقول على اللفظ: كل نسائك قائم، ويجوز: قائمة إفراداً على اللفظ أيضاً، وقائمات على المعنى البتة قال الله سبحانه ﴿يَـٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[الأحزاب: 32]، ولم يقل: كواحدة، لأن الموضع موضع عموم، فغلب فيه التذكير وإن كان معناه ليست كل واحدة منكن كواحدة من النساء لما ذكرناه من دخول الكلام معنى العموم[(3)].

في حين يستغنى بالخصوص عن العموم في خبر (كلا) و (كلتا)، إذا أضيفتا إلى ظاهر، نحو قوله تعالى ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: 33]، فالإخبار عن (كلتا)

(1) المقتضب: 2/ 335.

(2) كتاب سيبويه: 2/ 344 – 347.

(3) الخصائص: 3/ 335 – 336.

بالمفرد دليل على أنها مفرد، إذ لو كان مثنى لقال: آتتا ودليل إضافتها إلى المثنى في قوله ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: 23]، ولو كان مثنى لم يجز إضافته إلى التثنية، لأنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه والفصيح مراعاة اللفظ، لأنه الذي ورد به القرآن، فيقال: كلا الرجلين خرج، وكلتا المرأتين حضرت"[1]، فاستغني فيهما بالمفرد عن المثنى، بدليل عود الضمير إليهما مفرداً، وفيه ما يغني رداً على قول الزمخشري:"ولو قيل آتتا على المعنى لجاز"[2]، لأن الضمير يفسر المعنى المقصود، كما استغنى به عن الفاعل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: 35]، فإن فاعله مستغنى عنه، لأن"الفاعل لبدا ضمير يفسره ما يدل عليه المعنى أي بدا لهم هو، أي رأي أو بداء، كما قال: بدا لك من تلك القلوص بداء"[3].

وكذلك فسّر الضمير معنى (كلا) و (كلتا) في إضافتهما إليه فاستغنى فيهما بالياء عن الألف في حالة النصب والجر دون حالة الرفع، و"إنما لم تقلب الألف فيهما مع المظهر وقلبت مع المضمر، لأنهما لزمتا الإضافة وجر الاسم بعدهما فأشبهتا لدى وإلى وعلى، وكما أن لدى وإلى على لا تقلب ألفها ياء مع المظهر، نحو لدى زيد والى عمر وعلى بكر وتقلب مع المضمر، نحو لديك وإليك وعليك، فكذلك (كلا) و (كلتا) لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر وتقلب مع المضمر"[4]، لأنه يفسر معناهما، وذلك لأن"(كلا) مثل (كل) باعتبار أنه وضع ليدل على تعدد الأجزاء في الذات المضاف هو إليها، ولذلك التزم إضافتهما إلى ما يتبين به مثنى، لأن وضعه لجزأين، والتزم إضافة (كل) إلى متعدد أو جنس فإذا أضافوه إلى متعدد كان معرفة، وإذا أضافوه إلى جنس كان نكرة فتقول: اضرب كل الرجال واضرب كل رجل وكان الأصل أن يضاف إلى المتعدد المعرفة كما في (كلا)

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 326.

(2) الكشاف: 2/ 484.

(3) البحر المحيط في التفسير: 6/ 274.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 239 مسألة (62).

ولكنهم قصدوا إلى إيقاع الجنس موقعه فلما استغنوا عن لفظ التعدد استغنوا عن تعريفه"[1].

كما استغنوا بتنوين (كل) عن إضافتها، وكذلك استغنوا عن ألف (كلا) و (كلتا) في الإضافة إلى مضمر للدلالة على التثنية، وذلك بخلاف إضافتها إلى الظاهر، كما استغنوا عن لام ألفاظ القرابة أب وأخ في الافراد، بدليل عودتها في الإضافة إلى مضمر أبوك وأخوك وذلك عكس (مع) فمع "عكس أخوك ترد لامها في غير الإضافة ويحذف في الإضافة لقيام المضاف إليه مقام لامها"[2]. وقال سيبويه: "وسألت الخليل عن معكم ومَعَ لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معاً وذهبا معاً، وقد ذهب معه ومن معه صارت ظرفا"[3]، لأنها "تضم الشيء إلى الشيء وهي اسم معناه الصحبة وأصلها معاً... والذي يدل على أن (مع) اسم حركة آخره مع تحرك ما قبله وقد يسكن وينون تقول: جاءوا معاً، كنا معاً معناه كنا جميعاً"[4]، فهي تقتضي الاجتماع مكاناً أو زماناً أو "في المعنى كالمتضايفين، نحو الأخ والأب فإن أحدهما صار أخا للآخر في حال ما صار الآخر أخاه، وإما في الشرف والرتبة، نحو: هما معا في العلو، وتقتضي (مع) النصرة والمضاف إليه لفظ (مع) هو المنصور نحو قوله تعالى ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[التوبة: 40]، و ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾[النحل: 128]، وهو ظرف زمان عند الأكثرين، إذا قلت: كان زيد مع عمرو، أي زمن مجيء عمرو، ثمَّ حذف الزمن والمجيء وقامت (مع) مقامهما"[5].

إنَّ الصحبة تقتضي زماناً ومكاناً، فإذا غلب الزمان للعناية به، فإن المكان لا يستغنى عنه لارتباطهما بالحدث، وأما الاستغناء عن ألف (معا) فلأنها بدل التنوين، وهو

(1) الأمالي النحوية: 4/ 79.

(2) شرح الكافية في النحو للرضي: 2/ 127.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 286-287.

(4) لسان العرب: مادة (معع).

(5) البرهان في علوم القرآن: 4/ 428-429.

دليل الانفصال، وذلك بخلاف الإضافة، فيستغنى عن التنوين ونون المثنى والجمع لأجل الاتصال، وكذلك الأسماء التي غلبت عليها الحرفية، فإنها تتضمن معاني زائدة فيعتمد أحدها ويستغنى عن غيره في الاستعمال بحسب ما يدعمه من دلائل وقرائن يدل على ذلك عود الضمير على اللفظ مرة وأخرى على المعنى، أي يستغنى بالإفراد والتذكير عن التأنيث والجمع، كما استغنى بالتقرير والإنكار عن طلب الإفهام في أسماء الاستفهام وبالخبر عن الطلب في (كم)، لأن (كم) اسم مفرد مذكر موضوع للكثرة يعبر به عن كل معدود كثيراً كان أو قليلاً وسواء في ذلك المذكر والمؤنث فقد صار لها معنى ولفظ وجرت في ذلك مجرى (كل وأي ومن وما) في أن كل واحد منها له لفظ ومعنى فلفظه مذكر مفرد وفي المعنى يقع على المؤنث والتثنية والجمع فإذا عاد الضمير إلى (كم) من جملة بعدها جاز أن يعود نظراً إلى اللفظ وجاز أن يعود حملاً على المعنى.. قال الله تعالى ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا ﴾ [النجم: 26]، فجمع الضمير نظراً إلى المعنى ولو حمل على اللفظ لقال شفاعته... ومنه قوله تعالى ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا ﴾ [الأعراف: 4]، فأنث الضمير على المعنى أيضاً، لأن (كم) مفسرة بالقرية ولو جاء على اللفظ لقال أهلكناه ولا يكون الضمير في (أهلكناها) عائداً إلى القرية، لأن خبر المبتدأ إذا كان جملة فالضمير منها إنما يعود إلى المبتدأ نفسه لا إلى تفسيره، ثمَّ قال﴿ أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ﴾ ، لأن المراد بالقرية أهلها[1].

إنَّ الاستغناء بالمبهمات في الاستفهام والشرط يدل على المشاركة اللغوية التي تقوم على الحوار للوصول إلى الغرض لإظهار المعلوم مقروناً بالتعظيم أو التفخيم أو التهويل والتبكيت أو التقليل ونحو ذلك، لأن المتكلم أو المنشئ قد يكون عالماً بالأمر وكذلك المتلقي أو المخاطب قد يكون عالماً به، بدليل الاستغناء بـ(كم) عن العدد الكثير في الإنشاء والخبر معاً، لأن(كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية تدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم أما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية

(1) شرح المفصل: 4/ 132-133.

والخبرية فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف إلا لدليل، كما تقول مثلاً كم عندك؟ إذا جرى ذكر الدنانير أي كم ديناراً أو كم عندي. أي كم دينار"[1]. فالمبهم هو العدد، كما أبهم المكان والزمان والحال للمبهمات أين ومتى وكيف، لذلك احتاجت إلى الجواب، وقد يستغنى عنه اكتفاء بالمقام، كما في (كم) الخبرية لاستعمالها في مقام الافتخار والمباهاة، لأنها للتكثير فناسب التكثير مقامات الفخر والوعيد والتبكيت، نحو قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[يس: 31]، أي"فيخافون أن يعجّل لهم في الدنيا مثل الذي عُجّل لغيرهم ممن اهلك"[2]، وهم كثيرون، بدليل حاجتهما إلى تمييز مجرور كحاجة الأعداد الكثيرة، نحو مائة وألف، فاستغنى بالمجرور والمجموع عن النصب والإفراد للدلالة على التكثير في الخبر ولم ينصب لعلم المخاطب بكثرته، كما قيل:"كان البر قفيزين وكان السمن منوين، فإنما استغنوا ها هنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه، ولأن الدرهم هو الذي يسعّر عليه فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: البر بستين وتركوا ذكر الكر استغناء بما في صدورهم من علمه وبعلم المخاطب، لأن المخاطب قد علم ما يعني، فكأنه إنما يسأل هنا عن ثمن الكر، كما سأل الأول عن ثمن الدرهم"[3].

ويستغنى بالمفرد المنصوب عن المجموع المجرور للمبالغة والتفخيم،و"ذلك في شيئين أحدهما الضمير وهو الأكثر وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب، نحو يا له رجلاً ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلها خطة وما أحسنها مقلة ولله دره رجلاً جاءني وويحه رجلاً لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلاً وبئس عبدا وساء مثلاً ومن هذا الباب أي الذي فيه التفخيم ربه رجلاً لقيته، إذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلاً فكأنه قيل: لقيت رجلاً وأي رجل رداً عليه.. وثانيهما اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾ [المدثر: 31] فيمن قال إنه تمييز لا حال، وكذا قولك حبذا زيد رجلا"[4].

(1) شرح الكافية في النحو للرضي: 2/ 96.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 285.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 393.

(4) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 1/ 218-219.

إنَّ تغيير التركيب عن أصله يجعل المنسوب إليه منصوباً نكرة لإرادة المبالغة في الخبر وكذلك"قولك طاب زيد وتصبب وتفقا لا يوصف زيد بالطيب والتصبب والتفقؤ،... وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيداً ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى ثُمَّ لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل طاب زيد نفساً وكذلك الباقي"[1].

فالاستغناء بالنصب للنص على تحديد المراد لبلوغ الاحتمال وللمبالغة فيه تفخيماً، للاستغناء بالمسبب عن السبب تفسيراً للإبهام وبياناً للعموم، وأما المجرور فإنه لإرادة التعميم والتكثير، بدليل (من) الجنسية، لأن "كل تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فإن (من) لا تدخله إذا كان مفرداً، لأنك لو أدخلتها لوجب الجمع، وذلك قولك: عشرون درهماً ومائة درهم وكل رجل جاءني فله درهم، وهو خير منك عبداً وأفره منك دابة، وعندي ملء قدح عسلا وعلى التمرة مثلها زيداً إلاَّ أن تقول: عشرون من الدراهم، وهو خير منك من الغلمان وعليها من الزبد، فإن كان فيها ذكر الأول دخلت (من) في المخصوص فقلت: ويحه رجلاً وويحه من رجل ولله دره فارساً ومن فارس وحسبك به رجلاً ومن رجل. ولا يكون هذا في المضمر الذي يقدم على شريطة التفسير، لأنه مجمل نحو: ربه رجلاً قد رأيته ونعم رجلا عبد الله"[2].

فإنّ الاستغناء بالنصب عن (من) للتخصيص وذكر (من) لتوكيد النوع، لأن الجر للعموم، بدليل الجمع، فإن "قولك ويحه رجلاً، ولله دره رجلاً وحسبك به رجلاً وما أشبه ذلك وإن شئت قلت: ويحه من رجل وحسبك به من رجل ولله دره من رجل، فتدخل (من) ههنا كدخولها في (كم) توكيداً، وانتصب الرجل، لأنه ليس من الكلام الأول،

(1) شرح المفصل: 2/ 75.

(2) المقتضب: 3/ 67.

وعمل فيه الكلام الأول، فصارت الهاء بمنزلة التنوين، ومع هذا أيضاً أنك إذا قلت: ويحه، فقد تعجبت وأبهمت، من أي أمور الرجل تعجبت، وأي الأنواع تعجبت منه، فإذا قلت: فارساً وحافظاً فقد اختصصت ولم تبهم، وبيّنت في أي نوع هو"[1].

إنَّ النصب يخصص النسبة ويحتمل التمييز والحال والجر يقطع بالتمييز وينص على العموم، لأن (من) لاستغراق الجنس وذكرت" لتفيد التنصيص على العموم، لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة"[2]، وهي"التي لبيان الجنس تقدر بتخصيص الشيء دون غيره"[3]، أي تنص على النوع وذلك بخلاف الاستغناء عنها، لأن النصب يخصص الوصف أو النوع فإن"معنى قولك عشرون درهما: إنما هو عشرون من الدراهم، لأن (عشرون) وما أشبهه اسم عدد، فإذا قلت: هذا العدد فمعناه: من ذا النوع فلما قلت: درهما جئت بواحد يدل على النوع لاستغنائك عن ذكر العدد"[4]، وذلك لاستغناء النصب عن (من) والألف واللام لبيان النوع بالتخصيص، كما منع (آخر) من الصرف لاستغنائه عن (من) والألف واللام، لأن" قياس آخر لما تجرد عن اللام والإضافة أن يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الأحوال فأخر في قولك بنسوة أخر معدول عن آخر من"[5]، ولولا أنّ (آخر) قد استغنى فيه عن ذكر (من كذا) لكان لازماً، كما يلزم قولك: هذا أول من ذاك ولذلك قلت في أخر بغير الصرف، لأنها محدودة عن وجهها، لأن الباب لا يستعمل إلاَّ بالألف واللام أو من كذا، فلما سقط (من كذا) سقط ما يعاقبه فلم يصرف، قال الله عز ذكره ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: 7] فلم يصرف، وقال ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184] فلم يصرف، فهذان دليلان بينان مع المعنى الذي

---

(1) كتاب سيبويه: 2/ 174.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 316.

(3) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 389.

(4) المقتضب: 3/ 66.

(5) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 1/ 42.

يجمعه"[1]. فإنّ الاستغناء قد أخرج (آخر) عن معنى التفضيل وصارت بمنزلة مثنى وثلاث، وأما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية فلا يستعمل لا مع (من) ولا مع الإضافة، بل يستعمل إما مجرداً من اللام أو مع اللام ولما لم يكن معنى (من) مقدراً مع المجرد طابق ما هو له تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً"[2]. وكذلك فارقت أخواتها في منع صرف جمعها قال سيبويه:"قلت فما بال أخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن (أخر) خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطُّوَل والوُسط والكُبَر، لا يكن صفة إلاّ وفيهن ألف ولام، فتوصف بهن المعرفة، الا ترى أنك لا تقول: نسوة صُغَر، ولا هؤلاء نسوة وُسط، ولا تقول: هؤلاء قوم أصاغر فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها"[3]، أي لما استغنوا عن الألف واللام و(من) في أصل الاستعمال لـ(أفعل من) في التفضيل وهو لا يكون إلاّ وصفاً منع من الصرف لأنآخر فارقت أخواتها، والأصل الذي عليه بناء أخواتها، لأن (أخر) أصلها أن تكون صفة بالألف واللام، كما تقول: الصّغرى والصُّغَر والكبرى والكُبَر، فلما عدلت عن مجرى الألف واللام وأصل (أفعل منك) وهي مما لا تكون إلاّ صفة منعت الصرف"[4].

وحقيقة المخالفة في إسقاط ما يلحقها بأخواتها وترك ما يخرجها عن بابها بالاستغناء عن حرف التعريف أو (من) أو حرف العطف أو التنوين، كما حصل النصب بـ(لا)، لأن النصب للفعل"فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها، كما خولف بخمسة عشر، فـ(لا) لا تعمل إلاّ في نكرة، كما أن(رب) لا تعمل إلاّ في نكرة، وكما أن (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلاّ في النكرة، لأنك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئاً بعينه، كما لا تذكر ذلك بعد ربّ، وذلك لأن (رب) إنما هي للعدة بمنزلة (كم)، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها، كما خولف بأيهم حين خالفت الذي، وكما قالوا

(1) المقتضب: 3/ 246-247.

(2) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 219.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 377.

(4) نفسه: 1/ 377.

يا الله حين خالفت ما فيه الألف واللام... فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: يا ابن أمَّ، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر وخولف بخمسة عشر، لأنها إنما هي خمسة وعشرة"[1].

إنَّ ترك الحرف في تركيب النسبة بنوعيها ليطابق مقتضى الحال يجعل التركيب متضمناً لمعناه، بدلالة نقله من حال إلى أخرى لوجود الدليل الذي يمنع اللبس، فإن البناء دليل التضمن وكذلك التنكير دليل التكثير والغرض مطابقة الحال ومناسبة المقام وإجابة السؤال تحقيقاً لمعنى العموم، وذلك للمبالغة في الإثبات والنفي، لأن (لا) "تنفي ما أوجبته (إنَّ) فلذلك تشبه بها في الإعمال، نحو ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾[يوسف: 92]، ﴿لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: 13]، ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل: 62]"[2]. وكلاهما جواب محقق لإثبات أو نفي، بدليل المطابقة "فـ(لا) لا تعمل إلاَّ في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبدٍ أو جارية؟ فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلاَّ نكرة"[3].

فلما كان السؤال عاماً أجيب بما يطابقه والعموم لا يتحقق إلاَّ بـ(من) والتنكير فاستغني بالتركيب عن ذلك، لأنه يقتضي ترك الحرف والتعريف بدليل البناء "لتضمنه لمن الاستغراقية، وذلك لأن قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة، فإنه وإن كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصاً، بل هو الظاهر، كما أن ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل، إذ يجوز أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان في الدار وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض، فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى (من) فبنوها، وإنما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الأصل قبل البناء ولم يبن المضاف

(1) كتاب سيبويه: 2/ 274-275.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 351.

(3) كتاب سيبويه: 2/ 275.

ولا المضارع له، لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب[1].

إنَّ إرادة التنصيص على الاستغراق ليس بالتضمين بل يتم بالاستغناء لأجل المطابقة لقيامه على الحوار ومقتضى الحال إثباتاً ونفياً بحسب السؤال وليس المشابهة في العمل والمضارعة بين الحروف والأفعال لإثبات اثر العامل، فإن الترك الموجب للتركيب بحسب مطابقة الكلام، ودلالة قرائن الأحوال عليها، فإن قولهم: إن مالا وإن ولدا وإن عددا، كأن ذلك وقع في جواب: هل لهم مال؟ وهل ولد؟ وهل عدد؟ فقيل في جوابه إن مالا وإن ولدا وإن عددا أي إن لهم مالا وإن لهم ولدا وإن لهم عددا ولم يحتج إلى إظهار لتقدم السؤال عليه[2].

وكذلك الجواب المنفي المحقق، لأنه كالجواب المثبت في تحققه، لاشتراكهما في المبالغة فيهما، لأن بين (إن) و (لا) التبرئة تنافياً وتناقضاً لا مشابهة ولا مقاربة فعلى هذا تقول إنما لم تعمل في المعرفة، لأن وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة، إذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها، وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه أيضاً، لأن الموجب للبناء تضمن (من) الاستغراقية ودليل تضمنها لاء التبرئة فلما بعد دليلها ضعف أمر التضمن[3].

إنَّ بناء اسم (لا) للدلالة على المبالغة في نقض السؤال والتناهي في الإنكار، وذلك يقتضي ترك (من) والاستغناء عنها بالتركيب الدال على نفي الجنس، وإذا كان السؤال يختص بمعين، فإن جوابه لا يقتضي التركيب، فيفصل بين (لا) و (اسمها) فيستغنى بالإعراب عن البناء سواء أكان معرفة أم نكرة ولزم تكرير (لا) ليطابق السؤال، كما

(1) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 1/ 256.

(2) شرح المفصل: 1/ 104.

(3) شرح الكافية في النحو: 1/ 257-258.

طابق الجواب بـ(إن) رداً على الظن المخالف، لأنها جواب سائل أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن في المسؤول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به"[1].

كذلك الجواب بـ(لا) عن (هل من)، فإن كررتها وأردت إعمالها على هذا الوجه جاز، فقلت لا رجل ولا امرأة ويكون جواب هل من رجل ومن امرأة، فإن كررت (لا) على أنها جواب كلام قد عمل بعضه في بعض من المبتدأ والخبر وتكرر جاء الجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك قولك لا غلام عندك ولا جارية كأن السؤال أغلام عندك أو جارية وهذا سؤال من قد علم أن أحدهما عنده ولا يعرفه نفسه، فسأل ليعرف عينه فان كان عند المسؤول واحد منهما قال غلام، إن كان غلاماً أو امرأة إن كان امرأة، فإن لم يكن عنده واحد منهما قال لا غلام عندي ولا امرأة ولا يحسن أن يقول لا غلام عندي من غير تكرير (لا) من قبل أن هذا جواب من قال: أغلام عندك؟ وجواب مثل هذا أن يقول المسؤول نعم إن كان عنده أو لا إن لم يكن عنده ولا يزيد على (لا) شيئاً كما لا يزيد على نعم شيئاً، فلذلك خالف حال التكرير حال الإفراد ولم يجز الرفع في الإفراد وجاز مع التكرير، وقوله تعالى ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: 197]، ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: 254] شاهد لجواز الرفع مع التكرير"[2]. وذلك من مقتضيات مطابقة الجواب للسؤال إلاّ إذا قصد مخالفته لغرض تصحيحه أو توجيهه وجهة أخرى، كما جرت عليه مناهج التقطيع اللغوي، فجعلته مفيداً بحسب تمام إسناده أو نسبته، غير متصل بما يوضحه ويبين سبب خروجه عن المألوف مما عدّ شاذاً، وهو في حقيقته متصل بغيره بدلالة القرائن اللفظية والمعنوية، لأن المقصود من الإخبار هُوَ الجواب، وطريقة نظم الخبر تكشف عن السؤال الواقع أو المقدر وليس الغرض الاستغناء بالإسناد أو النسبة، بل الغرض بيان المراد بكفاية الردّ على المطلوب أو طلبه لإيضاح الأمر أو الشأن الذي يهم طرفي الحوار اللغوي لغرض الاقتناع أو التأثير في المتلقي لتنفيذ رغبة المنشئ، وذلك بإشراكه في إتمام ما يريده وذلك بإسقاط ما يظن أنه يؤثر على جهة

(1) دلائل الإعجاز: 251.

(2) شرح المفصل: 2/ 111.

الكلام وليس التأثير الظاهر بالعلامات الإعرابية الدالة على الإسناد أو النسبة بنوعيها التامة والناقصة، لأن العوامل في حقيقتها دلائل على المعنى المراد لقيامها بالوظائف اللغوية في توجيه التراكيب النحوية، لذلك تعددت معاني الحرف الواحد بحسب القرائن التي تلازمه في النظم، فقد قيل:"تدخل (لا) لتنفي النسبة المدركة بين المسند إليه والمسند، ولا وظيفة لها إلاّ النفي، أما العمل فمن اختراعهم ومن انخداعهم بظاهرة نصب الاسم بعدها، ويواجهون بعض المشكلات، فيحاولون حلها، ولكنهم لم يوفقوا إلى حل لغوي.. إنّ ارتفاع المعطوف على اسم (لا) يؤيد ما ذهبنا إليه من أن الاسم بعد (لا) لم يخضع لتأثيرها، ولم ينتصب بها، فما يزال مبتدأ، ومن حقه أن يكون مرفوعاً ولكنه انتصب انتصاب المركبات بعد اتصال (لا) به وملازمتها إياه، ومن المعروف عندهم أن (لا) هذه إذا فصلت عن الاسم بطل عملها، وهو دليل آخر على أن الفتح في الاسم كان بسبب التركيب، لا بعمل (لا)، لأن التلازم والتركيب قد انتفيا بالفاصل"[1].

إنَّ الوضع اللغوي بحسب ما يعبّر عنه طبقاً لمقتضيات الحوار، فلابد من وصل الكلام بما يلابسه ويستدعيه مع مراعاة المناسب للحال والمقام، فإن الإعلام بالإسناد لغرض الإجابة عن الشأن الذاتي، وهو بخلاف النسبة، لأنها للإنباء عن الحدث الذي يهم المتلقي، فلا يكون نفي الإعلام كنفي الإنباء، كما أن نفي الجنس بجميع أفراده ليس كنفي فرد منه، فلا يكون اسم (لا) النافية للجنس كاسم (لا) النافية للواحد، وهي المشبهة بليس، لأن الأولى أبلغ، لذلك اختصت بالجملة الاسمية، أما الثانية فتدل على التغير لغلبة الفعلية عليها، بدليل بناء الأول وإعراب الثاني، والبناء للتركيب بعد الاستغناء عن حرف العموم (من) وهذا التركيب أزال الابتداء، لأن الابتداء رابط للإثبات في حين أن التركيب دليل النفي، وهما متضادان، كما أن الفتح لا دليل فيه على الرفع وهو علم الإسناد والنسبة التامة، كما أن الفتح علم التركيب المنزل منزلة الكلمة الواحدة، وهو لا يستغنى به عن غيره لإتمام الإسناد، كما أن فصل (لا) عن اسمها لا يصلح أن يكون دليلاً على الفتح بسبب التركيب لاختلاف جهة الفصل عن جهة الوصل

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 251-252.

في التركيب، فإن الفصل للتخصيص لأن تقديم الخبر يفيد العناية بمتعلقه، أما التركيب فهو للعموم وهما متناقضان، كما أن الاستغناء في التركيب النحوي يجري مجرى الاستغناء في الأبنية الصرفية، لأن البناء الصرفي شبيه بالبناء النحوي بجامع النظام النحوي القائم على النظام الصرفي تقديماً وتأخيراً وزيادة وحذفاً، بدليل القلب المكاني وحروف الزيادة والاستغناء بالحركة عن الحرف وبصيغة جمع عن أخرى، ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملمحة وعليها كسّرت ملامح وبشبه عن مشبه وعليه جاء مشابه... وكذلك استغنوا بذكر عن مذكار أو مذكير وعليه جاء مذاكير، وكذلك استغنوا بأينق عن أن يأتوا به والعين في موضعها فألزموه القلب أو الإبدال، فلم يقولوا (أنْوُق).. وكذلك استغنوا بقسي عن قووس، فلم يأت إلاّ مقلوباً ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة، نحو قولهم أرجل، ولم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك شسوع لم يأتوا فيه بجمع القلة وكذلك أيام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القلة[1]. وربما استغنى عن مفعل بفاعل نحو أعشب فهو عاشب وأورس فهو وارس وأيفع فهو يافع، ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾ [الحجر: 22]، على بعض التأويلات وقد استغنى عن (مفعل) بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو أسهب فهو مسهب وأحصن فهو محصن وألفج أي أفلس فهو ملفج[2].

والتصغير دليل الأصالة في الأبنية كالضمير في النظام النحوي فلا تصغر الأسماء المبهمة، بل صارت يستغنى ببعضها عن بعض، كما استغنوا بقولهم: أتانا مُسَيّانا وعُشيانا عن تحقير القصر في قولهم: أتانا قصراً، وهو العشي[3]. وكذلك الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ويستغنى ببعضها عن بعض ألا ترى أنهم قالوا رسن وأرسان وقلم وأقلام واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة وقالوا رجل ورجال وسبع وسباع ولم يأتوا لهما ببناء قلة، وأقيس ذلك أن يستغنى بجمع الكثرة عن القلة، لأن القليل داخل في الكثير[4].

(1) الخصائص: 1/ 267.

(2) شرح الكافية في النحو: 2/ 199.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 489.

(4) شرح المفصل: 5/ 11.

وقد استغنوا بجمع الكثرة عن القلة في الثلاثي المحذوف اللام، فقد"جاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالألف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك كأمة وشاة وشفة"[1]، فإنهم"استغنوا بشفاه وشياه عن أدنى العدد وإن كانت من أبنية الكثرة، كما استغنوا بجروح عن أجراح"[2]، وقد يستغنون بالتكسير عن جمع السلامة للمناسبة المعنوية والمشاركة في البناء، فإن (فعيلاً) إذا كان بمعنى مفعول يجمع على (فَعْلى) نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى للدلالة على أنه مكروه وغير مرغوب فيه فألحقوا به كل ما كان ابتلاء وإصابة بالشر فقالوا: "مرضي وهلكي وموتى وجربى وأشباه ذلك، لأن ذلك أمر يبتلون به وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى"[3]، فقد استغنوا بفعلى عن جمع السلامة للتقارب المعنوي وإن كان غير بابها، لأن"أفعالها لما سمي فاعله نحو مرض وهلك ومات وجرب ولا تبنى لما لم يسم فاعله فلا يقال مُرِضَ وهُلك، لأنها غير متعدية فبابها أن تجمع جمع السلامة نحو مريضون وجربون، لأنها جارية على أفعالها وتدخلها تاء التأنيث للفرق فيقال مرضت هند فهي مريضة فالقياس مريضون تجمعه بالواو والنون، لأن مؤنثه يجمع بالألف والتاء نحو مريضات فأما جمعهم إياه على (فعلى، فليس بالأصل وإنما هُوَ بالحمل على جريح وجرحى وقتيل وقتلى لمشاركتها فعيلاً في معنى مفعول في المكروه"[4]، لأن العناية بالمفعول دون الفاعل، لأنه صيغ من المبنى للمجهول وجرى مرض وهلك ومات ونحو ذلك مجراه للدلالة على الاستغناء بالمسبب عن السبب، كما استغنوا بالمفعول عن المفعل فقالوا: "دعه إلى ميسوره ودع معسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال: دعه إلى أمر يُوسَر فيه أو يعسر فيه، وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه وكذلك

(1) شرح الكافية في النحو: 2/ 188- 189.

(2) شرح المفصل: 5/ 82.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 648.

(4) شرح المفصل: 5/ 81.

المعقول، كأنه قال: عُقل له شيء، أي حبس له وشدد ويستغنى بهذا عن المفعل الذي يكون مصدراً، لأن في هذا دليلاً عليه[1].

وقد يستغنون بالسبب عن المسبب للدلالة على المطاوعة والمبالغة في الحدث، من ذلك"استغناؤهم باشتد وافتقر عن قولهم فقُر وشدَّ وعليه جاء فقير... ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرداً من الزيادة بما استعمل منه حاملاً للزيادة وهو صدر صالح من اللغة وذلك قولهم (حوشب) هذا لم يستعمل منه (حشب) عارية من الواو الزائدة ومثله (كوكب) ألا ترى أنك لا تعرف في الكلام (حشب) عارياً من الزيادة ولا (ككب) ومنه قولهم (دَوْدَرّى) لأنا لا نعرف (ددر) ومثله كثير في ذوات الأربعة وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة"[2].

وفي مقابل ذلك، استغنوا عن الأصول للدلالة على القرب لكثرة تداوله كالأب والأخ وناس، لأنها من الأسماء المتضايفة، بدليل الاستغناء عن همزة (ابن) عند تصغيرها أو جمعها جمع تصحيح، فقالوا: بُنَي وبَنون، لأن التصغير والجمع يعيدان الكلمات إلى أصولها، فلا يكسر الاسم المصغر ويجمع جمع تصحيح بالألف والتاء، وذلك لمشابهة التصغير للتكسير فيما يزاد فيهما من الزوائد، كما أن التكثير ضد التقليل فلا يجمع المصغر إلا جمع سلامة، لأن "التكسير مما ترد فيه الأشياء إلى أصولها، كما يفعل ذلك في التحقير"[3]، لذلك فتكسير الجمع بخلاف تصحيحه، كما أنهما بخلاف غيرهما من الجموع، فإن المكسر يدل على ثبوت الوصف واستكماله في الموصوف لاختصاص التكسير بالأسماء، أما المصحح فإنه يدل على معنى الفعلية وقد يخرج الجمع عن بابه لمقاربته معنى باب آخر مدحاً أو ذماً أو صنعة بالاستغناء وليس من تركب اللغات لسعة باب الاستغناء لاعتماده المعنى وليس اللفظ، فقد ذهب ابن جني إلى أن شاعر من شعَر لا من شعُر،"ثم استغنى بفاعل عن فعيل وهو في أنفسهم وعلى بال من تصورهم يدل على

---

(1) كتاب سيبويه: 4/ 67.

(2) الخصائص: 1/ 269.

(3) المخصص: 14/ 7.

ذلك تكسيرهم لشاعر: شعراء لما كان فاعل هنا واقعاً موقع فعيل كسّر تكسيره ليكون ذلك أمارة ودليلاً على إرادته وأنه مغن عنه وبدل منه... وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء.. لما كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملابسة صار كأنه غريزة ولم يكن على أول دخول فيه ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً، فلما خرج بالغريزة إلى باب فَعُل صار عالم في المعنى كعليم فكسر تكسيره، ثم حملوا عليه ضده فقالوا جهلاء كعلماء وصار علماء كحلماء، لأن العلم محلمة لصاحبه وعلى ذلك جاء عنهم فاحش وفحشاء لما كان الفحش ضرباً من ضروب الجهل ونقيضاً للحلم"[1].

لقد جاء فاعل للدلالة على الغريزة والسجية كما جاء دالاً على النسب والصناعة، قال المبرد: "فأما قولهم شاعر وشعراء فإنما جاء على المعنى، لأنه بمنزلة (فعيل) الذي هُوَ في معنى الفاعل نحو كريم وكرماء وظريف وظرفاء وإنما يقال ذلك لمن قد استكمل الظرف وعرف به، فكذلك جميع هذا الباب، فلما كان (شاعر) لا يقع إلاّ أن هذه صناعته وكان من ذوات الأربعة بالزيادة وأصله الثلاثة كان بمنزلة (فعيل)"[2]. فقد لحق شاعر وعالم بما كان على (فَعُل) استغناء بالثبوت عن الحدوث، لأن ذلك جاء بحسب المعنى، بدليل الجمع لمناسبته معنى (فاعل) الدالة على النسبة وإجادة الصنعة، لأن "الشاعر مثل لابن وتامر أي صاحب شعر... وليس في (شاعر) من قولهم شعر شاعر معنى الفعل إنما هُوَ على النسبة والإجادة"[3].

فإن الصيغة معنى حرفي زائد على الجذر اللغوي، فكانت مشتركة، كما اشتركت الحروف في المعاني وتقاربت، ولكن الاستعمال يقتضي الاستغناء بمعنى عن آخر، بدليل اشتراك (فعيل) في معاني الصفة المشبهة والمصدر والجمع نحو عبيد، وكذلك جاءت بمعنى فاعل وبمعنى مفعول، فاستغنى بفاعل عن فعيل للدلالة على الصحبة وليس الثبوت كالصفة المشبهة (فعيل)، فإن "كان ذا شيء، أي صاحب شيء بني على (فاعل) فقلت:

(1) الخصائص: 1/ 381-382.

(2) المقتضب: 2/ 220.

(3) لسان العرب: مادة (شعر).

رجل فارس، أي صاحب فرس، ورجل دارع ونابل وناشب أي: هذا آلته"[1]، وهو دليل على تمكن الشاعر في استعمال آلته، قال سيبويه:" وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها، فإنه مما يكون (فاعلاً) وذلك قولك لذي الدرع دارع ولذي النبل نابل ولذي النشاب: ناشب ولذي التمر تامر ولذي اللبن: لابن.. وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته لبّان وتمار ونبّال"[2]. فدلت (فاعل) على النسب، أي الآلة بديلاً عن الوصف الثابت فإن الاستغناء هُوَ الوضع اللغوي الطبيعي الذي يكتفي به عن التقديرات التي تخل بالمعنى تطبيقاً للقواعد المنطقية العامة، لأن الاستعمال اللغوي بحسب مقتضيات الحال ومناسبات القول وملابساته أولى بالأخذ من التعويل على الأصول المفترضة، فإذا"كانت الصفة لازمة تحل محل الصلة في أنه لا يستغنى عنها لإبهام الموصوف لم يكن إلاّ رفعاً، لأنها وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد، لأنك إنما ذكرت ما قبلها لتصل به إلى ندائها فهي المدعو في المعنى، وذلك قولك يا أيها الرجل أقبل، أي مدعو والرجل نعت لها و (ها) للتنبيه، لأن الأسماء التي فيها الألف واللام صفات للمبهمة مبينة عنها"[3].

فكان التركيب في النداء مغنياً عن التصريح بالمدعو، لاختلاف المراد من التركيب الإنشائي عن الإخباري لعلم المتلقي بالغرض فلا حاجة إلى تقدير (المدعو)، لأنهم" يستغنون بالشيء عن الشيء، وقد يستعملون فيه جميع ما يكون في بابه"[4]. فأما قولهم:"يا رجل ويا فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق... وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو هذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولام، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك اضرب عن لتضرب"[5]. فقد استغنى بياء النداء واسم الإشارة عن

---

(1) المقتضب: 3/ 161-162.

(2) كتاب سيبويه: 3/ 381-382.

(3) المقتضب: 4/ 216.

(4) كتاب سيبويه: 3/ 599.

(5) نفسه: 2/ 197.

مواجهة المتلقي بإظهار الخطاب بـ(أنت) ونحوها، لأنها معرفة بالمعنى لعلم المتلقي بالمقصود وهكذا المبهمات يستغنى بها عن إظهار البدائل، لأنها مفسرة بدلائل معنوية لعلم المتلقي بالمراد لأنه يكتفي بالنغمة الصوتية تفخيماً أو ترقيقاً عن الوصف"تقول سألناه فوجدناه إنساناً وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك"[1]، وكذلك"المضمر لا يوصف بالمظهر أبداً، لأنه قد استغنى عن الصفة، وإنما تضمر الاسم حين يستغنى بالمعرفة ألا ترى أنك لو قلت مررت بهو الرجل لم يجز ولم يحسن، ولو قلت مررت بهذا الرجل كان حسناً جميلاً"[2]. لهذا لا تضاف، لأن المعارف لا تضاف، لأن الإضافة للتعريف أو التخصيص، والمبهمات معارف فاستغنى فيها عن (أل) التعريف وعن الإضافة أما الاستغناء عن همزة الوصل في الجمع وفي التصريف فلأنهم"إنما أرادوا حرفاً يتبلغ به في الابتداء ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة، لأن العادة في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف وهي مع ذلك أصل، فكيف بها إذا كانت زائدة ألا تراهم حذفوها أصلاً في نحو خذ وكل ومرّ وويلمه وناس... فلما احتاجوا إلى زيادة حرف في أول الكلمة وشرطوا على أنفسهم حذفه عند الغنى عنه وذلك في أكثر أحواله، لأن الوصل أكثر من الابتداء والقطع فلم يجدوا حرفاً يطرد فيه الحذف اطراده في الهمزة فأتوا بها دون غيرها من سائر حروف المعجم لاسيما وهي أكثر الحروف زيادة في أوائل الكلم فلذلك زادوا همزة الواصل"[3].

وكذلك الاستغناء عن حرف العطف بالواو إذا طال الكلام في الوصل وفهم معنى الجمع من الوصل، نحو قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة: 180]، فإن الآية الكريمة معطوفة بالمعنى على قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ ﴾ [البقرة: 178]، وذلك لأن"قوله عزّ وجلّ (كتب عليكم) المعنى: وكتب

(1) الخصائص: 1/ 371.

(2) كتاب سيبويه: 2/ 88.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 128-129.

عليكم، إلا أن الكلام إذا طال استغنى عن العطف بالواو، وعلم أن معناه معنى الواو، ولأن القصة الأولى قد استتمت وانقضى معنى الفرض فيها، فعلم أن المعنى فرض عليكم القصاص وفرض عليكم الوصية"[1]، كما عُلم من الصفة (مثل) لكثرة استعمالها على موصوف، لأنه"ليس إقامة الصفة مقام الموصوف بالمستحسنة في كل موضع وربما جرت الصفة لكثرتها في كلامهم مجرى الموصوف فيستغنى بها لكثرتها عن الموصوف كقولك مررت بمثلك، ولذلك قال الله عزّ وجلّ ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: **160**]، أي عشر حسنات أمثالها"[2]، فلا يستغنى عن شيء إلا أقيم مقامه ما يدل عليه لذلك قيل في (أمثالها): "على إقامة صفة الجنس المميز مقام الموصوف تقديره: عشر حسنات أمثالها"[3]، فاستغنى بمثل عن الكاف، و"ذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي عنه فأسقطوه واستغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم: رأيتهم حتى ذاك.. كما استغنوا بمثلي ومثله عن كي وكه"[4].

إنَّ البيان عن المراد من الكلام العربي يتم قياسه على اللسان العربي بحسب مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية وحمله على كلام العرب في صياغة أبنيته وتشكيل تراكيبه الأسلوبية، وقد اختص الصرف بصياغة أصول المادة اللغوية وبيانها بالتصريف، لأن الصرف: اسم لكل"ما يتصرف به"[5]، فإن "ردّ الشيء عن حالة إلى حالة أو إبداله بغيره"[6]، لا يكون إلاَّ بمطاوعته للتغيير سواء أكان التغيير مقطعياً للبنى الصرفية أم كان للعلامة الإعرابية، لأن"صرف الكلمة إجراؤها بالتنوين"[7]، فإن التنوين يتبع العلامة

---

(1) معاني القرآن وإعرابه:.1/ 249.

(2) المخصص: 17/ 127.

(3) الكشاف: 2/ 64.

(4) كتاب سيبويه: 2/ 383.

(5) لسان العرب: مادة (صرف).

(6) مفردات ألفاظ القرآن: 482.

(7) لسان العرب: مادة (صرف).

الإعرابية إلاَّ على إرادة التنكير تفريقاً له عن التعريف، وهو دليل الأصالة والخفة فيلحق الصفات لتغليب معنى الفعلية فيها بدليل العمل، كما يلحق الأسماء للدلالة على تصريفها بأمارة الإعراب فليس "التصريف كالصرف إلاَّ في التكثير وأكثر ما يقال في صرف الشيء من حالة إلى حالة ومن أمر إلى آخر"[1]، لأن التاء دليل المطاوعة والتضعيف دليل السلب كما في مرّض، فإن التصريف مختص بالجذر اللغوي لاشتقاق أسماء المعاني سواء أكانت مصادر أم صفات أم أفعالاً، لذلك قال ابن جني: "ومنه تصريف (م ر ض) إنها لإثبات معنى المرض نحو مرض يمرض وهو مريض ومارض ومرضى ومراضى، ثم إنهم قالوا: مرّضت الرجل أي داويته من مرضه حتى أزلته عنه أو لتزيله عنه"[2].

فالتصريف تبيين للصرف، لأنه مطاوع للميل أو العدل أو السلب، لأن "صرفه يصرفه صرفاً فانصرف، وصرفت الرجل عني فانصرف، وصرّفنا الآيات أي بيناها وتصريف الآيات تبيينها، وتصريف الرياح صرفها من جهة إلى جهة والصرف التقلب والحيلة، والصرف الميل والعدل والصرف ما يتصرف به والعدل الميل، وقيل: الصرف الزيادة والفضل وصرف الحديث: تزيينه والزيادة فيه"[3].

فالتصريف بخلاف الصرف، لاختصاصه بتشكيل الجذر اللغوي بصيغ دالة على المعاني، لارتباط البناء بالمعنى وما يزيد عليه أو أسقط منه يغير معناه، لذلك قال ابن جني: "وأكثر ما وجدت هذا المعنى - أي السلب - من الأفعال فيما كان ذا زيادة، ألا ترى أن أعجم ومرّض وتحوّب وتأثّم كل واحد منها ذو زيادة، فكأنه إنما كثر فيما كان ذا زيادة من قِبَل أن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هُوَ الإيجاب، فلما كان السلب معنى زائداً حادثاً لاق به من الفعل ما كان ذا زيادة، من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هُوَ الفاء والعين واللام، كما أن التأنيث لما كان معنى طارئاً على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ علماً له كتاء طلحة وقائمة وألفي بشرى وحمراء

(1) مفردات ألفاظ القرآن: 482.

(2) الخصائص: 3/ 77.

(3) لسان العرب: مادة (صرف).

وسكرى، وكما أن التعريف لما كان طارئاً على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به كلام التعريف في الغلام والجارية ونحوه"[1].

فالصيغة تثبت معنى، والزيادة فيها تصريف لها والأصل هُوَ صياغة الجذر اللغوي للمادة وتغييرها بالزيادة والنقصان بحسب المراد هُوَ تصريف للأصل، كما أن الاسم يتصرف فيه تنويناً وتعريفاً وتصغيراً ونسباً بالياء المشددة وتصحيحاً بالزيادة وتكسيراً بتغيير هيأته، لذلك كان التكسير أقوى من التصغير، لأنه مانع من الصرف بخلاف التصغير فإنه لا يمنع، إذ يتحول به الاسم إلى وصف كالمنسوب إليه بالياء، وإن اشتركا في إعادة الكلمات إلى أصولها للمشابهة فيما بينها بالزيادة، لأن "التكسير مما ترد فيه الأشياء إلى أصولها، كما يفعل ذلك في التحقير"[2]. وكذلك "الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع"[3]، لأن المضمر لا يوصف ولا يضاف "من قبل أن (هُوَ) اسم مضمر والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً، لأنه قد استغنى عن الصفة، وإنما تضمر الاسم حين يستغنى بالمعرفة ألا ترى أنك لو قلت مررت بهو الرجل لم يجز ولم يحسن ولو قلت مررت بهذا الرجل كان حسناً جميلا"[4]، لذلك "فكل ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود"[5]. فجرى في التصريف الاستغناء عن الأصول المكتفى فيها بالفروع، فمن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع تصريف الفعل المعتل والمطاوع، و"ذلك كالثلاثي المعتل العين، نحو قام وباع وخاف وهاب وطال، فهذا مما لا يراجع أصله أبداً ألا ترى أنه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححاً نحو قوَم ولا بيَع ولا خوِف ولا هيب ولا طوُل، وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع ويخاف ويهاب ويطول ومما لا يراجع من الأصول باب افتعل إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاء، فإن تاءه طاء، نحو

---

(1) الخصائص: 3/ 80.

(2) المخصص: 14/ 7.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 117.

(4) كتاب سيبويه: 2/ 88.

(5) المقتضب: 4/ 311.

اصطبر واضطرب واطرد واظطلم، وكذلك إن كانت فاؤه دالا أو ذالاً أو زاياً، فإن تاءه تبدل دالاً، وذلك نحو قولك ادلج وادّكر وازدان، فلا يجوز خروج هذه التاء على أصلها ولم يأت ذلك في نثر ولا نظم"(1).

وفي ذلك دليل على أن الصرف بخلاف التصريف، لأن الرد إلى النظير أو النقيض، بخلاف الكشف عن المجهول بالمعلوم من الأبنية بالتصريف، بدليل الزيادة، لأن" من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وأن لم يكن مثله في جميع الأشياء"(2). فجرى التصريف مجرى القياس في الرد تقديراً، لأن"قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً وأقتاسه وقيّسه إذا قدره على مثاله، والقيس والقاس: القدر، يقال: قيس رمح وهذه الخشبة قيس أصبع أي قدر أصبع، يقال: قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما"(3)، فهو مختص بالاستعمال اللغوي وليس بالمنهج، فثمة فرق بين الاستعمال والنظر وصفاً وتحليلاً، فكان القياس ميداناً للصرف، لأن"القياس هُوَ أساس الصرف، فكلنا يتبع القياس حين يتكلم وإن الجداول التي أعدتها الدراسات الصرفية ليست إلاّ نماذج يطلب إلى التلاميذ أن يطابقوها في الصوغ.. ولاشك أن عملية الصوغ القياسي عملية معيارية إلى أقصى حد... ولكن عملية الصوغ القياسي على معياريتها لا تدخل في صلب المنهج، فهي تتصل بنشاط من يستعمل اللغة، لا بمنهج من يبحث في اللغة، وشتان ما بين من يستعمل اللغة ومن يبحث فيها"(4)، وليس كذلك؛ لأن القياس يبين قدر المنصرف إليه زيادة أو ضبطاً أو قلباً أو حذفاً أو نقلاً بالنسبة للمنصرف عنه، بدليل اشتراط النظير أو النقيض، بدليل الاستغناء بالفرع عن الأصل وهو المقيس عليه.

أما الصرف فإنه عام لكل منصرف عنه سواء أكان بناءً أم حركة أم حرفاً، بدليل مخالفة المنصرف عنه في الإعراب ومنع الصرف للمشابهة، والعدول عن صيغة إلى أخرى،

(1) الخصائص: 2/ 348-349.

(2) كتاب سيبويه: 3/ 278.

(3) لسان العرب: مادة (قيس).

(4) اللغة بين المعيارية والوصفية: 32، 36.

فهو من باب الاستغناء وليس كذلك القياس، لأنه لا يستغنى عن الأصل، فالصرف أساس القياس وليس العكس، لأنه رد الكلمة عن جهتها لغرض إثبات معنى مغاير وليس مقارباً، كما في القياس فيكون القياس بياناً للصرف ودليلاً له للكشف عن المعنى المراد، لأن للصيغة الصرفية معنى زائداً على معنى المعجم، لذلك قيل: "اللغة العربية محظوظة جداً بوجود هذه الصيغ الصرفية، لأن هذه الصيغ تصلح لأن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق، ويشكو معظم لغات العالم من عدم وجود مثل هذا الأساس الذي يمكن به أن تحدد الكلمات"[1]، وكذلك دلت الصيغة بانتظام أجزائها وترتيبها على نظام بناء الكلام تقديماً وتأخيراً وزيادة وحذفاً وتبعية، ولاسيما الأفعال، فإذا" أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفاً زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها والمؤدية إليها، وذلك نحو استفعل، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثُمَّ وردت بعدها الأصول الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدّمه، ثُمَّ وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة، وذلك نحو استخرج، واستقدم، واستوهب، واستمنح، واستعطى، واستدنى"[2].

فكما استغنى بحروف المعاني عن الجمل الفعلية، كذلك استغني بالزوائد عن الجمل الطلبية، علاوة على الإيجاز والاختصار، وهكذا الاستغناء بصيغ المبالغة عن (فاعل) و (مفعول) إذا وصف بها المؤنث، فإن "فعولاً إذا كان بتأويل فاعل لم تدخله هاء التأنيث إذا كان نعتاً لمؤنث تقول: امرأة ظلوم وغضوب وقبول معناه امرأة ظالمة فصرف عن فاعلة إلى (فعول) فلم تدخله هاء التأنيث، لأنها لم تبنَ على الفعل، وذلك أن فاعلاً مبني على (فَعَل) ومُفْعِلا مبني على (أفعل) وفعيلاً مبني على (فَعُل) وفعِلا مبني على

(1) مناهج البحث في اللغة: 210.

(2) الخصائص: 2/ 154.

(فَعِل)، فلما لم يكن لفعول فعل تدخله تاء التأنيث تبني عليه لزمه التذكير لهذا المعنى، فإذا كان (فَعُول) بتأويل مفعول دخلته الهاء ليفرقوا بين ماله الفعل وبين ما الفعل واقع عليه"[1]، وللاستغناء بالتاء عن معنى الفعلية، لأن إسقاطها يدل على غلبة الاسمية، كما استغنوا عن تأنيث أفعال المدح والذم للدلالة على المبالغة"فإذا بالغوا وتناهوا منعوه التصرف فقالوا نعم الرجل وبئس الغلام، فلم يصرّفوها، وجعلوا ترك التصرف في الفعل الذي هُوَ أصله وأخص الكلام به أمارة للأمر الحادث له، وأن حكماً من أحكام المبالغة قد طرأ عليه، كما تركوا لذلك أيضاً تأنيثه دليلاً عليه في نحو قولهم: نعم المرأة وبئس الجارية"[2]، كما دلّ فتح يهلَك على ماضيه، فقد" يجوز أن يكون ماضي يهلَك هلِك كعطِب واستغنى عنه بهلك وبقيت يهلَك دليلاً عليها"[3]. وذلك لأن"العرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره، ألاتراهم قالوا: جوعان كما قالوا شبعان وقالوا: علِم كما قالوا جهِل، قالوا كثُرَما تقومنَّ كما قالوا: قلّما تقومنَّ، وذهب الكسائي في قوله:

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

إلى أنه عدّى (رضيت) بعلى لما كان ضد سخطت وسخطت مما يعدى بعلى"[4].

فالأحكام اللغوية لا تثبت بالقياس بل تثبت بالصرف عن النظير إلى النقيض، كما يثبت السؤال بذكر الجواب دليلاً عليه، نحو قوله تعالى ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾، ثُمَّ قال﴿أَن يَكْفُرُوا﴾ [البقرة: 90]، "على التفسير كأنه قيل له ما هُوَ؟ فقال: هُوَ أن يكفروا"[5]، لأنه المخصوص بالذم فموضع (أن يكفروا) رفع"المعنى ذلك الشيء المذموم أن

(1) المخصص: 16: 138.

(2) الخصائص: 3/ 244.

(3) المخصص: 6/ 127.

(4) الخصائص: 2/ 389.

(5) كتاب سيبويه: 3/ 155.

يكفروا بما أنزل الله[1]، وذلك لتعلق المصدر المؤول بما قبله من جهة المعنى، لأنه بتأويل مفرد كالوقف على ما لا يستغنى ما بعده عما قبله، فإنْ كان له تعلق فلا يخلو إما أن يكون من جهة المعنى فقط وهو المسمى بالكافي للاكتفاء به واستغنائه عما بعده واستغناء ما بعده عنه كقوله ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 3]، وقوله ﴿وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: 4]، وإن كان التعليق من جهة اللفظ فهو المسمى بالحسن.. وقد يكون الوقف حسناً على تقدير وكافياً، أو تاماً على آخر، نحو ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً وهو المسمى بالقبيح[2].

فإنّ الانصراف عن ركن من الكلام أو جملة بالاستغناء لقيام الدليل المعنوي هُوَ المنهج اللغوي السليم الذي يعوّل عليه في الإنشاء والتلقي للفهم والإفهام لملاءمته ظروف القول ودواعيه، لذلك فإن الصرف بخلاف القياس، لأنه لا يعتمد النظير بل يؤسس على عدم النظير بالاستغناء لقيام الدليل، فأما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير وذلك مذهب الكتاب - أي كتاب سيبويه - فإنه حكى فيما جاء على (فِعِل) (إبلا) وحدها، ولم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هُوَ للأنس به، لا للحاجة إليه، فإما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير، ألا ترى إلى عزويت لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظير، فمنعت من أن يكون (فِعْويلا) لما لم تجد له نظيرا، وحملته على (فِعليت) لوجود النظير وهو عفريت ونفريت[3]، لأن الجذر اللغوي أساس التصرف وليس القياس، وكذلك عفريت، لأنها من العِفر، وكذلك: عِزْويت، لأنه ليس في الكلام (فعْويل)، وكذلك الرغبوت والرهبوت، لأنه من الرغبة والرهبة.. وكذلك التتفلة، لأنها سميت بذلك لسرعتها كما قيل ذلك للثعلب[4]. فقد صرفت إلى أوزان جمعت بين

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 172.

(2) الإتقان في علوم القرآن: 1/ 85.

(3) الخصائص: 1/ 197.

(4) كتاب سيبويه: 4/ 316.

الصفات والأسماء وليس لها نظائر في كلامهم فإنه"ليس في الكلام فَعْلِيل ولا فُعْليل ويكون على (فِعْليت) نحو: عفريت وهو صفة، وعزويت وهو اسم، وليس في الكلام فَعْلَيت ولا فُعْلَيت ولا فِعْلَيْل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره"[1].

وكذلك قيل في الردّ على من ادعى أن (السين) و(سوف) ترفعان الأفعال المضارعة:"لم نرَ عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [الشعراء: 49]، فجعل عدم النظير ردّا على من أنكر قوله"[2]. فقد غلّبت الحاجة إلى التصرف في الكلام قياس المناطقة، لأن المعاني أقوى وأكرم وأفخم قدراً من قيود حدودهم فجرى الصرف بالاستغناء،" لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم"[3]، فقد جاء السماع على خلاف قواعدهم"فجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه والمفعول به والجزم بحروف النصب والنصب بحروف الجزم، بل جاء عنهم الكلام سُدّى غير محصَّل وغُفلاً من الإعراب، ولاستغني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه والكُلَف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه"[4]، وذلك لاشتراك الإعراب والبناء بالعلامة أو الحركة واختلافهما في المعنى كاشتراك الصيغ والحروف في الظاهر مع اختلاف المعاني، لأن"اتفاق الإعراب والبناء في اللفظ وافتراقهما في المعنى ولولا مضادة البناء الإعراب من وجه وموافقته من وجه لما احتجنا إلى الإعراب، لأن غرضنا إيضاح المبنيات ولكن الضد لا يتبين إلاّ بضده فالإعراب مبين بالبناء والبناء مبين بالإعراب"[5].

وقد يصرف الكلام عنهما استغناء بدليل الحال والمقام وعلم المتلقي بالمطلوب، كما استغنوا بأحرف الزيادة في الثلاثي عما يلحقه بالرباعي، وذلك لأن"هذه الزوائد في هذه المُثُل إنما جيء بها للمعاني خشوا إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدر أن

---

(1) كتاب سيبويه: 4/ 268-269.

(2) الخصائص: 1/ 197.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 646.

(4) الخصائص: 1/ 244.

(5) المخصص: 14/ 80.

غرضهم فيها إنما هُوَ إلحاق اللفظ باللفظ، نحو شملل وجهور وبيطر، فتنكّبوا إلحاقها بها صوناً للمعنى وذبّاً عنه أن يستهلك ويسقط حكمه فأخلوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية ووقّروا المعنى ورجَّبوه لشرفه عندهم وتقدمه في أنفسهم، فرأوا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً وحجماً محتقراً"[1]. فلم يجعلوا مثل (فاعَل) و (أفْعَل) و(فعَّل) ملحقة بالرباعي، لأن كل واحد منها جاء لمعنى، كما جعلوا (فعلل) و (فيعل) و(فَوْعل) و (فَعَول) و(فَعْلَى) ملحقة بدحرج فاستغنوا بالزيادة لإجراء معاني النقل والسلب والمشاركة والتكثير ونحوها ورفض الأصل الرباعي لذلك، كما رفض أصل الفعل الثلاثي المعتل والمنقوص، نحو عصاً وحصىً وفتىً على أن أصل رمى رَمَيَ وقام قوَم وغزا وغزو وعصا عَصَوٌ وحصىً حَصَيٌ وفَتَيَ فَتَيٌ، فإنّ هذا أصل وإن قامت الدلالة عليه، فإنه مرفوض، كما أن أصل قام قوَم ولكنه لا ينطق به على أصله وهاهنا أشياء كثيرة ترفض أصولها ويقتصر في الاستعمال على فروعها"[2].

وكذلك لم ينطق بأصل استقام ونحوه، وإن استدل بقوله تعالى ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [المجادلة: 19]، على أن الأصل استقوم، ولكن الواو إذا تحركت تحصنت بالحركة فلابد أن تعل بحذف الحركة وكذلك الياء، ثُمَّ استغنى عنهما بمد حركة ما قبلهما بدليل نقل حركتهما إلى الصامت الساكن قبلهما وهي عملية تغيير مقطعي، لأنهما مدان للضمة والكسرة، لذلك قيل: إن النحويين القدماء وإن كانوا ألموا بخواص الحروف الصامتة إلماماً مقبولاً حسناً، فلم يوفقوا إلى معرفة طبيعة الحروف الصائتة، لأنهم كانوا يتأثرون بالخط خلافاً للنطق فرأوا أنه في بعض الأحيان لا يكتب شيء البتة بين الحروف الصامتة نحو (فَعَل)، وأحياناً يكتب بينها حرف من حروف المد نحو (فاعَل)، فلم يدروا أن الحالتين سيان في أن تنطق بعد الفاء حركة في كلتيهما إلاَّ أنها مقصورة في الأولى وممدودة في الثانية، بل ظنوا أنه وإن كانت الفاء متحركة في كلتا الحالتين أضيف إلى

---

(1) الخصائص: 1/ 223-224.

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 277.

الحركة في الحالة الثانية شيء غيرها هُوَ الألف"[1]، وكذلك المعتل، فقد استغنوا فيه بالعلة عن الصحة للحصول على السعة اللغوية بأبنية جديدة لا تلتبس بغيرها، ولتحقيق الخفة، لأن حركة الواو والياء ثقيلة، فإن"إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما، ألا ترى أن الألف حرف ينصرف إليه عن الياء والواو جميعاً، فليس للألف خصوص بأحد حرفي العلة، فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مُقر على بابه، ألا ترى أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء ولا في الأفعال، وإنما هي مؤذنة بما هي بدل منه، وكأنها هي هُوَ، وليست كذلك الواو والياء، لأن كل واحدة منهما قد تكون أصلاً كما تكون بدلاً، فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتدّ ذلك، لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها، والألف لا تكون أصلاً أبداً فيهما فكأنها هي ما قلبت عنه البتة"[2]، وذلك لأنها مدة طويلة، بدليل عدم تحملها لأية حركة سوى الفتحة لخفتها لذلك استغني بها في الماضي عن عين المعتل ولامه نحو قام وغزا لمناسبة حركة ما قبلها ولدلالتها على المستغنى عنه، لأنها لا تكون أصلاً فيه بدليل عودة الواو والياء في المضارع لمجانسة ما قبلهما، فإذا"أزيل ماضيه عن أصله، سرى ذلك في مضارعه، وإذا اعتل مضارعه سرى ذلك في ماضيه، إذ كانت هذه المُثل تجري عندهم مجرى المثال الواحد، ألا تراهم لما أعلّوا (شَقِيَ) أعلّوا أيضاً مضارعه فقالوا يشقيان، ولما أعلّوا (يغري) أعلّوا أيضاً (أغريت) ولما أعلّوا (قام) أعلّوا أيضاً يقوم"[3].

فقد تصرف بالمعتل بالاستغناء أكثر من الصحيح، بدليل مخالفة الصفات والمصادر المعتلة للصحيح في التصريف، نحو سيد وميت وزنة وعدة وكينونة وديمومة وتكسيرها، نحو قضاة وغزاة وفي إسناد أفعالها إلى ضمير المتكلمين فخالفوا ما جاز في القياس، فدل ذلك على أن الأصل الصرف بحسب الحاجة وليس القياس، بدليل الاستغناء بالفرع عن الأصل والتصرف للمشابهة، فقد " قالوا مسكينة شبهت بفقيرة فصار بمنزلة فقير وفقيرة..

---

(1) التطور النحوي للغة العربية: 53.

(2) الخصائص: 1/ 377.

(3) الخصائص: 1/ 377.

وقالوا مساكين كما قالوا مآشير وقالوا أيضاً امرأة مسكين على قولهم امرأة خيار ورسول، وقالوا عدو وعدوة فشبهوه بصديق وصديقة، كما قالوا للجمع عدو وصديق، يقال عدو للواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث.. وقد يدخلون الهاء عليهما، لأنهما لما تضادا جريا مجرى واحداً"[1]، لذلك امتنعوا عن القياس، و"إنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ كاستغنائهم بقولهم ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبه وكاستغنائهم بـ(كاد زيد يقوم) عن قولهم: كاد زيد قائماً أو قياماً... ومثل ذلك استغنائهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب نحو قولهم: ما أحسن زيداً ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل وإن كان الموضع في خبر المبتدأ إنما هُوَ للمفرد دون الجملة ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوغاً قياساً وذر وودع استغني عنهما بترك"[2].

لذلك جعل سيبويه باب التصريف للمعتل دون الصحيح من الأفعال، فقال:"هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال المعتلة وغير المعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف"[3]، كما في مسائل التمرين، أي تبني بناء على وزن ما يبنون، ثم تعمل في البناء الذي بنيته أمثلة، كما يقتضي قياس كلامهم.

(1) المخصص: 16/ 138، 141.

(2) الخصائص: 1/ 391.

(3) الكتاب: 4/ 242.

التعبير اللغوي

إنّ التعبير اللغوي يحظى بمزيّة خاصة في التعبيرات الإنسانية والكونيـة العامـة، لأن أداته المسموعة أو المرئية ترمز إلى إشارات مختلفة بحسب ما يحيطهـا، وقـدرة مُستعملها، وتباين الغرض منها زماناً ومكاناً وغايةً، لأنه فـردي، والأفـراد مختلفـون، كمـا أن المُعبّـر تختلف أغراضه بحسب أحواله وثقافته، فإنه لا تكاد تـسمع مـنطقين متـساويين في النغمـة والكيفية والشكل مع تطابق المراد، لأن النطق عضوي في الطبيعة البـشرية، وظيفتـه تلبيـة الحاجات المختلفة للمُنتج والمُتلقّي ومن يحـضرهما، لـذلك كـان التعـبير اللغـوي وسـيلة للتواصل الجماعي، فإذا قُيّد بالخط أو صُوّر بطريقة مرئية انتقل من المحسوس المؤقـت إلى الدائم، وإن اختلفت صوره، فإنه يُـشير إلى عـالم مفتـوح مـن المعـاني، لأنهـا الرابطـة لـه بالموجود الواقعي، لذلك كانت اللغة مُشتركة حاضرة دائماً مع كل ظـرف، قابلـة للتغـيير بحسب إبداع أصحابها، لأن الإبداع فردي، وهو بـدوره يخلـق المُبـدعين، وهكـذا تتجـدد الاتجاهات الفنية التي تستخدم الألفاظ وسائل تعكـس قـوانين الـصور والأشـكال لخلـق حقائق مختلفة عن الواقع، لأن التأمّل في الذات والعالم المحيط بها يضع الفكر أمام موضوع وإن بدا بديهياً مادة لمُدركات جديدة، لأن التعبير عن شيء يُعدّ خلقاً جديـداً لـه، بحـسب تعيين وتحديد وهوية المُعبّر، إذ يتكيّف في التعبير الوجداني الفردي لـيفهم ذاتيتـه وليظهـر مكنوناته وليتصل بشعور الآخـرين، فلـيس بمقـدور الإرادة الفرديـة القيـام بمهامهـا بغـير الصور الجسدية أو الكلامية، وهذه تقـوم بـربط الأشـياء، فقـد ألهـم الله الإنـسان الخلـق اللفظي للعوالم التي يراها بمدركاته العقلية والوجدانية بعد أن استطاع ربط فكره بمـشاعره الذاتية، وبعد أن سمّى الأشياء للفصل فيما بينها، ثمّ حركها بأشكال تتجاوب مع فرديتـه ونظرته الخاصة للحياة والعالم في نظام لغوي مبني على المشترك مع الآخـرين، مـن حيـث عناصره العرفية، حتى يكون مفهوماً لهم، ولكن بطابع فردي يحمل شحنات دلاليـة تـشير إلى مراده، وترمز إلى غاية فردية بلباس جماعي، مصوّرة بشكل يتضمن صلة معقولة تربطه بفكرة ذاتية تؤدي إلى وصول رسالة ما ويحث علـى تعـبير أخـر بـشكل يتناسـب وقـدرة المتلقي، فإن الرموز الإشارية لها القدرة على تجاوز ماديتها المصورة لها إلى دلالات معنوية

بما تحمل من علامات موجهة للسلوك الفردي والجماعي، لأن التواصل يستلزم التعبير المبدع بنسق من أنماط الوعي الإنساني الفردي والجماعي في صراعاته الحياتية مجسدة بأساليب التعبير المتنوعة بحسب ربط الكلمات من أسماء المحسوسات بأسماء المعاني، إذ تتفاعل داخل الاتساق الموجه لحركاتها لخلق التفاهم، لأنها تضفي على مفرداتها ظلالاً من المعاني، ليست ثابتة فيها، فلكل شكل تعبيري معانيه الصرفية والنحوية والبلاغية، تبديل التقديم والتأخير والإضمار والإظهار والتنكير والتعريف والذكر والحذف والحقيقة والمجاز والتعريض والتصريح بأدوات التعليم التي وضعها الله تعالى في الإنسان، لأنه يولد جاهلاً بتسخيرها لصالحه، كما قال تعالى ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[النحل: 78]، فكان تعطيلها مانعاً عن التعبير لغرض التواصل اللغوي، وسلامتها قوةً ومنعة، كما قال تعالى ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا ﴾ [الروم: 54]، فلا يستوي الأبكم والناطق في المكانة والقدر، فقد ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[النحل: 76] ، لذلك كان الإنسان بحاجة إلى فضل تثقيف وتهذيب لسلوكه بالتعليم، وهو مزية التكريم والنعمة الإلهية الكبرى بدليل تقديمه على خلقه في قوله تعالى ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [الرحمن: 1-4]، فقد جعله مميزاً قادراً على خلق التعبيرات التي تمكنه من تحصيل العلوم والنظر فيها وحرمانه منه إماتة له وإضلال لقدراته فيسخرها لهلاكه، كما قال تعالى ﴿ فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ ۝٥٢ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ ۖ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [الروم: 52]، فقد جعل الإنسان خليفة بقدرته البيانية على تسمية الأشياء والعلم بالأسماء، وهي العلامات الدالة على مدلولات متعارفة في بيئة معينة، وهذا العلم مبنيٌ بكل معرفة، فلا معرفة تمر بدون معرفة باللغة، لذلك كرم الله تعالى الإنسان فجعله قادراً على الإبداع اللغوي الذي بهر به ملائكته فظهر عجزهم فيه فاعترفوا بقصورهم في الخلق اللفظي استحضاراً واستظهاراً كما قال تعالى

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[البقرة: 30-33].

فكان تعليم اللغة أصل الثقافات وأصل الديانات والفنون، والمقصود باللغة الميل إلى النطق وتسمية الأشياء، لأنَّلغا فلان عن الصواب وعن الطريق إذا مال عنه.. واللغة أخذت من هذا، لأن هؤلاء تكلموا بكلام مالوا فيه عن لغة هؤلاء الآخرين واللغو: النطق - يقال هذه لغتهم التي يلغون بها، أي ينطقون"[1].

والميل ليس ثابتاً على حال واحدة أو شكل بسيط أو نمط منعزل عن الحياة ومتغيراتها، فكان التعبير ميلاً نحو إظهار المخفي والمحسوس سمعاً أو بصراً، إذا حصل به الميل عن الصمت فاستطاع الإنسان أن يصنع بالألفاظ إبداعا في خلق جديد، لأن التعبير عن الأشياء ليس نسخاً لها بل رؤية خاصة لجعلها خلقاً آخر يشي بحقيقة أخرى، وقد تكون حقيقة مجهولة فيظهرها التعبير وكأنها حقيقة واقعة، لذلك فإن التأمل في التعبيرات اللغوية يعد فلسفة وعلما، وطريقاً يسلكه قادة الفكر وصانعو الثورات والنحل والمذاهب وقد نهى الله تعالى عن الافتراء وهو افتعال شيْ غير حقيقي واختلاق، لأن "افترى الكذب يفتريه اختلقه وفي التنزيل العزيز ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ أي اختلقه وفري فلان كذا إذا خلقه، وافتراه: اختلقه"[2]. وخلق الشيء إيجاده وإحداثه بعد أن لم يكن، وذلك بالنطق به، وإن كان النطق حقيقة لا شك فيه، ولكن المنطوق في التعبير يحتوي على شيْ قائم بلا دليل لأنه غير حقيقي لذا شبهت الحقيقة بالنطق لوقوعه في قوله تعالى ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ

(1) اللسان: مادة (لغا).

(2) اللسان: مادة (فرا).

وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: 23]،"أي مثل نطقكم، كما إنه لا شك لكم في إنكم تنطقون ينبغي أن لا تشكوا في تحقق ذلك"[1].

والنطق إخراج الكلام وأداته اللسان لغرض التواصل المباشر المبين، لأن"نطق: تكلم والمنطق: الكلام والمنطيق البليغ وكلام كل شيء: منطقه ومنه قوله تعالى ﴿ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ﴾ [النمل: 16]، وتناطق الرجلان: تقاولا وناطق كل واحد منهما صاحبه: قاوله"[2]. وكل لفظ قال به اللسان يسمى قولاً، كما سمي كل تعبير عن رأي أو معتقد قولاً، لأن "الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقام القول من شاهد الحال، فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولاً، إذ كانت سبباً له، وكان القول دليلاً عليها كما يسمى الشيء باسم غيره إذا كان ملابساً له، وكان القول دليلاً عليه، فإن قيل: فكيف عبروا عن الاعتقادات والآراء بالقول ولم يعبروا عنها بالكلام، ولو سووا بينهما أو قلبوا الاستعمال فيهما كان ماذا؟ فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه من الكلام. وذلك أن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره، ألا ترى أنك إذا قلت: قام، وأخليته من ضمير، فإنه لا يتم معناه الذي وضع في الكلام عليه وله، لأنه إنما وضع على أن يفات معناه مقترناً بما يسند إليه من الفاعل"[3]، وإنما شابه القول الكلام لأن الكلام يشترط فيه الإفادة التامة بخلاف القول والقول لا يشترط فيه ذلك، كما أن الكلام يقطع فيه بالصدق بدليل أن القرآن كلام الله، فإذا "قطعنا بصدقة تحقق كونه كلاماً، لأن الصدق من صفات الخبر، والخبر قسم من الكلام"[4]، فما كان مطابقاً للواقع فهو أنفع في الاستخبار، فإن "عيسى عليه السلام كلمة الله، لأنه لما انتفع به في الدين كما انتفع بكلامه سمي به كما يقال: فلان سيف الله وأسد الله"[5]، وذلك باختلاف القول لاحتمال الزيادة

(1) أنوار التنزيل: 691.

(2) اللسان: مادة (نطق).

(3) اللسان: مادة (قول).

(4) شرح الحدود النحوية: 39.

(5) اللسان: مادة (كلم).

والنقص فيه، وهو بذلك يخرج عن العبارة، لأن"العبارة عن الشيء هي الخبر عنه بنا هم عليه من غير زيادة ولا نقصان.. وسميت العبارة عبارة، لأنها تعبر المعنى إلى المخاطب.. والفرق بينهما وبين القول أن القول يقتضي المقول بعينه مفرداً كان أو جملة أو ما يقوم مقام ذلك ولذلك تعدى تعدياً مطلقاً ولو يتعد إلى غير المقول والعبارة تعدت إلى معنى القول بحرف فقيل عبرت عنه"[1].

وكذلك صياغة التفعيل من الكلام والقول مختلفة الدلالة، فإن تكلم: مطاوع لإرادة النطق في حين أن تقول: مطاوع لإرادة الإختلاق، ففي قوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ ﴾ [الطور: 33]، قال الزمخشري:"(تقوله) اختلقه من تلقاء نفسه"[2]، وفي قوله تعالى ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة: 44]، قال: "التقول افتعال القول، لأن فيه تكلفاً من المفتعل.. والمعنى: ولو ادعى علينا شيئاً لم نقله لقتلناه صبرا"[3]. والتقول هو التفعل وليس الافتعال، ولعله عبر عن المعنى ولم يلتزم بالوزن، لإظهار معنى التكلف وليس المطاوعة بدليل التاء المزيدة للدلالة على سرعة الإجابة وتلبية المراد بلا تردد من غير تدبر ونظر وبلا استدلال بين كما قال تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ﴾[النحل: 116]، "أي ولا تحرموا ولا تحللوا بمجرد قول تنطق به ألسنتكم من غير دليل ووصف ألسنتهم بالكذب مبالغة في وصف كلامهم بالكذب كأن حقيقة الكذب كانت مجهولة وألسنتهم تصفها وتعرفها بكلامهم هذا"[4].

ولقد أعطى الله تعالى الدليل بالقسم والإضافة والوصف لإثبات الرسالة بقول رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم في قوله ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الحاقة:38-42]، وهو"إقسام بالأشياء كلها على الشمول والإحاطة لأنها لا تخرج من

(1) الفروق اللغوية: 24-25.

(2) الكشّاف: 4/ 25.

(3) الكشّاف: 4/ 154-155.

(4) أنوار التنويل: 368.

قسمين: مبصر، وغير مبصر... إنّ هذا القرآن (لقول رسول كريم)، أي يقوله ويتكلم به على وجه الرسالة من عند الله (وما هو بقول شاعر) ولا كاهن كما تدعون، والقلة في معنى العدم: أي لا تؤمنون ولا تذكرون البتة، والمعنى ما أكفركم وما أغفلكم"[1]. ولا عجب فقد ﴿ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ﴾[النحل: 4]، فإن النطفة"جماد لا حس لها ولا حراك سيالة لا تحفظ الوضع والشكل (فإذا هو خصيم) منطيق مناظر مجادل مبين للحجة"[2]، فقد انحرف عن الطريق المستقيم حتى تجرأ على خالقه، والله تعالى عليم بحاله لقوله ﴿ وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّهُمۡ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ ﴾ [النحل: 103]، وقيل"اللسان اللغة.. والمعنى: لسان الرجل الذي يميلون قولهم عن الاستقامة إليه لسان (أعجمي) غير بين (وهذا) القرآن (لسان عربي مبين) ذو فصاحة رداً لقولهم وإبطالاً لطعنهم"[3]، فإن اللسان بخلاف اللغة، لأنه غايتها ودليل المحاجة والإقناع والدفاع بدليل قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾[إبراهيم: 4]، لأن التواصل يكون باللسان لا باللغة، لأن "اللسان: جارحة الكلام.. ويقال: رجل لسن بين اللسن إذا كان ذا بيان وفصاحة والإلسان: إبلاغ الرسالة وألسنه ما يقول أي أبلغه وألسن عنه: بلغ.. واللسن: الكلام واللغة ولاسنه ناطقه ولسنه[4] يلسنه لسناً: كان أجود لساناً منه".

إنّ الغاية من نطق الألفاظ أن تصير لغة ومن وظيفة اللغة أن تكون في نطاق لسان لغرض البيان، لأن "البيان في الحقيقة إظهار المعنى للنفس كائناً ما كان فهو في الحقيقة من قبيل القول"[5]، ولكن ليس أي قول، بل هو تعبير منظم خلاق يجسد بشكل محسوس العلاقات الداخلية والخارجية للفرد، ويرتبها بنسق مترابط تتجلّى فيه القدرات العقلية

---

(1) الكشّاف: 4/ 154.

(2) أنوار التنزيل: 351.

(3) الكشّاف: 2/ 429.

(4) اللسان: مادة (لسن).

(5) الفروق اللغوية: 172.

والشعورية، في بناء تتفاعل فيه المحسوسات والمعنويات بدلائل أسمائها المنتظمة فيه بوشائج تكشف الحقائق بصورة جديدة، تمثل رؤية إبداعية قد أودعها الله تعالى في الإنسان، إذ ألقى في روعه تسمية الأشياء للفصل فيما بينها وألهمه قدرة الخلق اللفظي لها بأشكال تنبض بالحياة، وهي عماد الفهم والإفهام فصنع منها رموزاً تشير إلى عوالم يتكيف فيها وجدانه ويتجلى فيه حسه ويتحقق فيها فكره فيتم تواصله بشعور الآخرين حتى بعد فنائه إذ لا تموت صناعته بموته، بل تصنع مبدعين يبدؤون من حيث انتهى، فان البيان تعبير لغوي فني يفصح عن سر الوجود، لأنه دليل كل أمر خفي فيه ومفسر لغموضه وكاشف عن مصيره وموصل لحاضره بماضيه ومنبئ عن مستقبله، ومظهر لماهية المنتج وهويته ومثبت لوجوده لأنه صناعة مميزة خاصة لا تضاهيها أية صناعة أخرى، فإن"معرفة هذه الصناعة بأوضاعها هي عمدة التفسير المطلع على عجائب كلام الله، وهي قاعدة الفصاحة وواسطة عقد البلاغة، ولو لم يحبب الفصاحة إلا قول الله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾[الرحمن: 1-4] لكفى، والمعلومات كثيرة ومنن الله تعالى جمّة، ولم يخصص الله من نعمه على العبد إلا تعليم البيان، وقال تعالى﴿ هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: 138]، وقال تعالى ﴿تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ ﴾[النحل: 89]، ولحذف الواو في قوله تعالى ﴿ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ﴾ نكتة علمية، فإنه جعل تعليم البيان في وزان خلقه، وكالبدل من قوله ﴿ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ﴾ ، لأنه حي ناطق وكأنه إلى نحوه أشار أهل المنطق بقولهم في حد الإنسان: حيوان ناطق. ولا شك أن هذه الصناعة تفيد قوة الإفهام على ما يريد الإنسان ويراد منه ليتمكن بها من إتباع التصديق به وإذعان النفس له"(1). فإنّ الله تعالى خصّ الإنسان بالقدرة على الصناعة اللفظية للتعبير عن كينونته، فجعله مؤنساً بحديثه، وفضّله على غيره بالتمكن في الصناعة، فقال تعالى ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا ﴾[الإسراء: 70] ، فقد كرّمه الله بالعقل والنطق والتمييز والخط والصورة

(1) البرهان في علوم القرآن: 1/ 312.

الحسنة[1]، فألهمه الإفهام بالنطق والإشارة والخط وحسن الصنعة، كما أفهم النحل في قوله تعالى ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾[النحل: 68]، أي ألهمها وقذف في قلوبها.. وإنما سمى ما تبنيه لتعسل فيه بيتاً تشبيهاً ببناء الإنسان لما فيه من حسن الصنعة وصحة القسمة التي لا يقوى عليها حذاق المهندسين إلا بآلات وأنظار دقيقة[2]، فأودعها علماً بالصنعة، كما أودع الإنسان القدرة على خلق المعاني بالتمكن في الصناعة اللفظية، فلم يقتصر على الصنع المادي كالنحل بل تجاوز ذلك إلى آفاق أبعد من أدوات الصناعة وهي القدرة على إيجاد الصلة المدركة بين الرموز والعقل، إذ جعلها فكره ومشاعره وآماله وآلامه وشقاءه وسعادته، فإنها قادرة على الارتفاع والارتقاء من المحسوس إلى الرمزية، ومنها إلى فكر ووجدان غيره وتمتلك خصائص الكائن الحي بالعلاقات والروابط والتأثير، وتزيد عليه بامتزاجها بوجدان وفكر جنسه البشري، وبقائها فاعلة بعد فنائه بتواصل بديع فريد من نوعه زماناً ومكاناً لا يعرف الموانع والحواجز والقيود، موضوعاً في الحياة الأولى والآخرة، بدليل قوله تعالى ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: 49]، لأنه تعالى علمه البيان وهداه بإنزال الكتاب ولكنه أبى إلا أن يكون مخاصماً مجادلاً، فقد قال تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾ [يس: 77]، ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا ﴾[الكهف: 54]، ﴿ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ ﴾ [الكهف: 56]. لذلك حكى الله تعالى شكوى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴾ [الفرقان: 30]، فقد قيل هو من هجر إذا هذى: أي جعلوه مهجوراً فيه فحذف الجار وهو على وجهين: أحدهما زعمهم أنه هذيان وباطل وأساطير الأولين، والثاني أنهم كانوا إذا سمعوه هجروا فيه كقوله تعالى ﴿ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ ﴾[فصلت: 26]، ويجوز أن يكون المهجور

(1) الكشّاف: 2/ 458.

(2) أنوار التنزيل: 360.

بمعنى الهجر كالمجلود والمعقول، والمعنى: اتخذوه هجراً[1]، فلم يكتفوا بترك الإصغاء إليه بل أرادوا أن يصدوا الناس عن الاستماع إليه باللغو فيه لكيلا يصل بالناس إلى الحق المنشود، مبشراً ونذيراً، كما قال تعالى ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الزمر: 41]. فقد أحكمت معانيه وبنيت على الحق والصدق بشكل يناسبها في التخير والإصابة لأجلهم فإنه مناط مصالحهم في معاشهم ومعادهم ملتبساً بالحق (فمن اهتدى فلنفسه) إذا نفع به نفسه (ومن ضل فإنما يضل عليها)، فإن وباله لا يتخطاها (وما أنت عليهم بوكيل) وما وكلت عليهم لتجبرهم على الهدى وإنما أمرت بالبلاغ وقد بلغت[2]، فما عليهم سوى تسخير أدوات التعليم لتحقيق التواصل فلا يعولوا على التقليد، كما قال تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: 36]، أي ولا تتبع ولا تكن في إتّباعك ما لا علم لك به من قول أو فعل كمن يتبع مسلكاً لا يدري أنه يوصله إلى مقصده فهو ضال، والمراد النهي عن أن يقول الرجل ما لا يعلم وأن يعمل بما لا يعلم ويدخل فيه النهي عن التقليد دخولاً ظاهراً، لأنه إتّباع لما لا يعلم صحته من فساده[3]، لأن المقلد قد يكون طاغياً ظالماً، كما قال تعالى و﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾[الزمر: 17-18]، وهم لا يختارون الأحسن والأفضل بما يناسبهم، إلا إذا فهموا القول، وذلك لا يكون إلا بمعرفة جوهر اللغة وإدراك ما تشير إليه رموزها ونظامها المعبّر عن المراد، فاللغة ببيانها كانت المعجزة الأولى التي عبر بها الإسلام عن رسالته، لأنه دين كتابي يتضمن تعبيرات للذين ﴿يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾، وللذين ﴿يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 75]، وللذين ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا

(1) الكشّاف: 3/ 90.

(2) أنوار التنزيل: 612.

(3) الكشّاف: 2/ 449.

بِأَلْسِنَتِهِمْ ﴾[النساء: 46]، وللذين ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾[المائدة: 41]، وكذلك للذين أدركوا أن الغلبة من نصيب التعبير المنظم للفكر والحياة، لا يثبت على حال لإفصاحه عن تاريخ جارف من الأحداث والعواطف في السلم والحرب والعلم والجهل والرقي والتروي، لأنه أساس ديانات الكتب المنزلة والثورات التي طبعت تاريخ الإنسانية، فهو يحيا منغمساً في المجتمعات البشرية غير منفصل عنها، وهي تأبى الانفصام عنه،"ولن تتغير نظرتنا عن الكون والحياة إلا عندما نصل إلى التعبير بوضوح ودقة عن الكون والحياة، أي إلا إذا قمنا بثورة لغوية ولسانية، إذ ذاك، وإذ ذاك وحسب يتغير موقفنا ووضعها فنخرج من عالم الاستهلاك لندخل عالم الإنتاج"[1].

إنّ التعبير الخلاق يصنعه العقل البشري المُحلّل الوثّاب إلى تعزيز كرامة الإنسان، والذي يسعى إلى إحداث أنظمة تُصان فيها الكرامة، وتتجلى فيها تقدير الآثار التي يبدعها على مر العصور بأشكال تخلق وتحافظ وتتجدد باستمرار الحضارة الإنسانية، وهي التي تتوارثها الأجيال فتستغل النتائج من التجارب والمعارف التي شحنت في صورها المُعبّرة لتحقيق علاقة الحياة باللغة فالدين لغة والاقتصاد لغة والفن لغة والعمل لغة، لأنه لا يتم إلاّ بالتواصل اللغوي، فلا حياة بغير تعبير يبعث فيها الروح لتنمو وتتغير بحسب الفهم والإدراك، وأساسه التعليم اللغوي بدليل حرمان الصم والبكم منه لذلك كان السمع والبصر واللسان والفؤاد دليلاً على أن اللغة من الإنسان أكثر مما هي له، لأن الإنسان لسان، لأنه أداة البيان ومظهره بأساليب تعبيرية مختلفة تبعاً لقدراته العقلية والوجدانية والتي تمكنت فيه بفعل السمع والبصر والقلب، ولولا فعلها لما كان شيئاً يذكر يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ﴾[الأنعام: 46]، أي أصمكم وعماكم ﴿ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم ﴾ بأن يغطي عليها ما يزول به عقلكم وفهمكم ﴿ مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ﴾، أي بذاك أو بما أخذ وختم عليه أو بأحد هذه المذكورات"[2]. فإنّ الضمير العائد على واحد مما ذكر يدل

(1) تأملات في اللغو واللغة: 102.

(2) أنوار التنزيل: 175.

على أنها تتفاعل بانسجام وتعطيل واحد منها يكفي ترهيباً لأعتى الطغاة، إذ تنهار بأخذه كبرياؤه فضلاً عما يلحقه به من الصغار وضعف المشاركة الاجتماعية لأن القوى العقلية والقدرات الشعورية والإرادات النفسية لا تتجلى إلا بالتعبير ولا تفهم معانيه إلا بجملة من العمليات الفكرية والوجدانية، إذيتخيل الفكر الأشكال (والعالم كله أشكال) ويدخل التخيل على الأشكال رمزية فتتكون لدينا صور. أما الذاكرة فتحتفظ بشيْ يبتعد عن الشكل (بقدر ما يقترب من الصورة) ويبتعد عن الصورة، لأنه في صميمه شكل هذا هو المعنى، نعني شيئاً بين الشكل والصورة، أما عملية التذكر فجهاز تجاذبي حيث لكل معنى ميل طبيعي للتداعي مع معانٍ أخرى إذ لا حقيقة للمعنى المنفصل"[1].

إنّ المعنى ليس في حقيقته شكل، لأن الشكل يعبر عن الصلة بين الرمز والذهن ليكون مفهوماً ومدركاً لأبناء اللغة الواحدة وترابط الرموز، وإن بدا في ظاهره شكلياً إلا إنه صادر عن ترابط ذهني، وهو غير ثابت لاختلاف التصورات الذهنية التي يشحن بها التعبير الواحد ومفهوماته المتصورة هي التي تربط مدركاته مع بعضها إذ يتم التنسيق فيما بينها بحسب قدراتها ولا يمكن لأية قدرة منها لن تؤدي مهامها بمعزل عما تنهض به الأخريات، في تلاحم بتناغم مع الحدث، فتتولد المعاني الرابطة للأشياء في الوجدان أولاً ثم تتجلى بصور رمزية أو جسدية تنفعل بها الذات المنتجة والمتلقية معاً فيتم التواصل الشعوري والذهني والتقارب أو التباعد فرب تعبير يحمل كبيرة فيؤدي إلى الهلكة لصدوره عن ظن أو جهل، كما قال تعالى﴿ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَآئِهِمْۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف: 5]، لأنه ليس مما يعلم لاستحالته وانتفاء العلم بالشيء إما للجهل بالطريق الموصل إليه، وإما لأنه في نفسه محال لا يستقيم تعلق العلم به فإن كثيراً مما يوسوسه الشيطان في قلوب الناس ويحدثون به أنفسهم من المنكرات لا يتمالكون أن يتفوهوا به ويطلقوا به ألسنتهم بل يكظمون عليه تشوراً من إظهاره، فكيف بمثل هذا المنكر فإن قلت: إلام يرجع الضمير في كبرت؟ قلت: إلى قولهم اتخذ الله ولدا وسميت كلمة كما يسمون القصيدة بها[2].

---

(1) تأملات في اللغو واللغة: 47.

(2) الكشاف: 2/ 472.

ولزيادة الإفهام بقيمة التعبير والتذكير بخطره يضرب الله تعالى الأمثال لتصوير المعاني وتقريب لها من المحسوسات لتدرك فقد قال تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم: 24 - 27]. وقد اختلف في الكلمة والشجرة ففسرت الكلمة الطيبة بكلمة التوحيد ودعوة الإسلام والقرآن والكلمة الخبيثة بالشرك بالله تعالى والدعاء إلى الكفر وتكذيب الحق ولعل المراد بهما ما يعم ذلك فالكلمة الطيبة ما أعرب عن حق أو دعا إلى صلاح والكلمة الخبيثة ما كان على خلاف ذلك ﴿ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ﴾ الذي ثبت بالحجة عندهم وتمكن في قلوبهم ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ ﴾ فلا يتلعثمون إذا سئلوا عن معتقدهم في الموقف ولا يدهشهم أهوال يوم القيامة ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾ الذين ظلموا أنفسهم بالاقتصار على التقليد فلا يهتدون إلى الحق ولا يثبتون في مواقف الفتن[1].

والإبانة عن ذلك لا يكون إلا بالتعبير عنه ألم تكن بشارة مريم كلمة ومعجزة ابنها التكليم في المهد كما قال تعالى ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران: 45-46]، والوجاهة في الدنيا النبوة والتقدم على الناس[2]، بل القدر والشرف، لأنه كلمة الله وروح منه ولأنه الكليم من غير اكتساب أو تقليد ومحاكاة كغيره ثم الإنباء بالمغيبات من أحوال الناس كما جاء في قوله تعالى ﴿ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران:49]، ثم في تعليمه ليكون وجيهاً بدليل العطف لقوله تعالى ﴿ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ [آل عمران: 48]، فإن المنزلة الرفيعة في تعليم الكتابة بعد أن ألهمه النطق المصدق لرسالة من سبقه أو علمه جنس الكتب المنزلة وخص الكتابان

(1) أنوار التنزيل: 340.

(2) الكشاف: 1/ 430.

لفضلهما"[1]، لأن الكتاب "اسم لما كتب مجموعاً والكتاب مصدر"[2]، أي كل ما خط وهو المكتوب، لأن المصدر فيه معنى الفعل كما آثر موسى عليه السلام على أهل زمانه بتكليمه، فقد قال تعالى ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف:144]. وقد خص الله تعالى موسى عليه السلام بمنتهى مراتب الرفعة في قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[النساء: 164]، "فأعلم عزّ وجلّ أن موسى كلم بغير وحي، وأكد ذلك بقوله ﴿تَكْلِيماً﴾ فهو كلام كما يعقل الكلام لا شك في ذلك"[3]، و"لم يلزم من تخصيص موسى (ع) بهذا التشريف الطعن في نبوة سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فكذلك لم يلزم من تخصيص موسى (ع) بإنزال التوراة عليه دفعة واحدة طعن فيمن أنزل الله عليه الكتاب لا على هذا الوجه"[4]. فقد فضل الله تعالى محمداً (ص) بإلزام الناس جميعاً إلى يوم القيامة بإتّباعه، كما جاء في قوله تعالى ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف: 158]، و"النبي (ص) لم يكن يكتب ولا قرأ التوراة والإنجيل، ولا عاشر أهلهما فإتيانه بما فيهما من آيات الله العظام ومحال أن يجيْ مدعٍ إلى قوم فيقول لهم ذكري في كتابكم وليس ذلك فيه، وذكره قد أنبا من آمن من أهل الكتاب به"[5]، وهم ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ﴾ [الأعراف: 157]، و"إنما سماه رسولاً بالإضافة إلى الله تعالى ونبياً بالإضافة إلى العباد ﴿الأُمّيَّ﴾ الذي لا يكتب ولا يقرأ وصفه به تنبيهاً على أن كمال علمه مع حاله إحدى معجزاته ﴿الذي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عندَهُمْ في التَّوْرَاةِ والإِنْجيل﴾ اسماً وصفة"[6].

(1) أنوار التنزيل: 74.

(2) لسان العرب: مادة (كتب).

(3) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 133.

(4) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 11/ 111.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 381.

(6) أنوار التنزيل: 224.

إنّ المتدبر في التعبير اللغوي المنطوق والمقيد بالخط يدرك مقام اللغة من الإنسان، فإنها سمعه وبصره ووجدانه وكيانه ومكنوناته، فهي الوصفة والشهادة والحكمة والرفعة والديمومة والصيرورة والصلة والرسالة والأمانة والعاقبة وفضلى الفضائل، والفكر، والموضوع، إذّلا وسيلة ألا اللغة نتأمل في اللغة، باللغة، فاللغة على هذا موضوع التأمل، وفي آن واحد وسيلة كل تأمل. اللغة ليس شيئاً خارجاً عن تذوته، ولكنه من مكونات الذات بعد من أبعادها العُمقيّة[1]، لأن التعبير اللغوي في حقيقته تعبير نفساني تتجلى فيه بواطنها ومعتقداتها ونباهتها وفطنتها وصحتها وسلامتها كما تظهر فيه غفلتها وجهلها وسفاهتها ومرضها، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ
عَظِيمٌ ﴿٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ
ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ
﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَـٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ
كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَـٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا
وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ
يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾
مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَـٰتٍ لَّا
يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: 6-18]، فإنهم "لما سدوا عن الإصاخة إلى الحق مسامعهم وأبوا أن ينطقوا به ألسنتهم وأن ينظروا ويتبصروا بعيونهم جعلوا كأنما إيفت مشاعرهم وانتقضت بناها التي بنيت عليها للإحساس والإدراك، ومعنى (لاَ يَرْجِعُونَ) أنهم لا يعودون إلى الهدى بعد أن باعوه أو عن الضلالة بعد أن اشتروها، تسجيلاً عليهم بالطبع، أو أراد أنه بمنزلة المتحيرين الذين بقوا جامدين في مكانهم لا يبرحون ولا يدرون أيتقدمون أم يتأخرون؟ وكيف يرجعون إلى حيث ابتدأوا منه، ثم ثنى

(1) تأملات في اللغو واللغة: 44.

الله سبحانه في شأنهم لتمثيل آخر ليكون كشفاً لحالهم بعد كشف وإيضاحاً غب إيضاح، وكما يجب على البليغ في مظان الإجمال والإيجاز أن يجمل ويوجز، فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل والإشباع أن يفصل ويشبع، ومما ثنى من التمثيل في التنزيل قوله ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر: 19-22]، وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً بأخرى مثلها كقوله تعالى ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الجمعة: 5]، الغرض تشبيه حال اليهود في جهلها بما معها من التوراة وآياتها الباهرة بحال الحمار في جهله بما يحمل من أسفار الحكمة وتساوي الحالتين عنده"[1].

إنّ نظم الأصوات المختلفة في مخارجها وصفاتها في هيأة كلمات، وما تحمل من مسميات، تنصهر وتذوب في بناء جديد يخضعها لنظامه ويسوقها لتأدية غرضه إنما يبسط ظواهر تكشف غموض السرائر وما جبلت عليه، لذا تطلب معرفتها مزيد تدقيق في طرق الرصف اللغوي للتعبير عنها وأساليب طرح ما اختلج فيها، فإن العبارة قد تحمل على ظاهرها أو باطنها، لأنها صلة بين اثنين في مشهد معين، وهي دليل ما خفي لولاها لا يظهر ما يشير إلى الهيأة الحادثة في القلوب والضمائر، وما تثيره من انفعالات جسدية مصاحبة لها، وتبعات تجليها على المتلقي لأن التعبير اللغوي بخلاف غيره يختص بما يأتي:

مزية الإنسان الأولى، لأنه سمي بها وفضل وشرف ورفع بها، وهي الملكية الخالدة له في دنياه وآخرته، وهي التي أغاضت إبليس ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: 120]، فإن الملك الحقيقي الذي لا يزول ولا يضعف التعبير اللغوي بنوعيه المسموع والمقروء فكان خلاص آدم ونجاته ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 37]، كما كان نجاة ذريته به كما قال تعالى ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۝١٢٣ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ

(1) الكشاف: 1/ 203-212.

لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ ﴾ [طه: 123-126].

ارتباطه بالقلب والوجدان، فينظم بحسب عملهما، لأنه الموصل لهما بالعقل وبالآخرين، فينبعث من القصد والعزم، وهو ما يحتاجه الآخرون من المنتج، لأن المعنى"القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه، والكلام لا يترتب في الإخبار والاستخبار وغير ذلك إلا بالقصد"[1]، كما إنه الغرض المقصود من عمل الجوارح بدليل تقديمه على العمل في قوله تعالى ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: 10]، لأن"الرافع الكلم والمرفوع العمل، لأنه لا يقبل إلا من موحد"[2]، وذلك أن القصد والاعتقاد من أعمال القلوب، و"نية المؤمن خير من عمله أنه ينوي الإيمان ما بقي، وينوي العمل لله بطاعته ما بقي، وإنما يخلده الله في الجنة بهذه النية لا بعمله ألا ترى أنه إذا آمن ونوى الثبات على الإيمان وأداء الطاعات ما بقي.. ولا نية له فيها أنه يعملها لله فهو في النار؟ فالنية عمل القلب وهي تنفع الناوي وإن لم يعمل الأعمال وأداؤها لا ينفعه دونها"[3]، بل الخلود لما يكتب من أعمال الفجار والأبرار بدليل قوله تعالى ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ﴿٧﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٞ ﴿٨﴾ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ﴿٩﴾ وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴿١١﴾ وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿١٤﴾ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّهُمۡ لَصَالُواْ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١٦﴾ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ﴿٢٠﴾ يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴾ [المطففين: 7-21].

إنّ التعبير تواصل إنساني فطري طبع عليه الإنسان بالغريزة والتكوين العضوي فإن نفسه تحدثه وهو يحاورها ويملي عليها وتملي عليه، كما جاء في قوله تعالى ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: 53]، فقد"أراد الجنس: أي إن هذا الجنس يأمر

---

(1) الفروق اللغوية: 23.

(2) الكشّاف: 3/ 302.

(3) لسان العرب: مادة (نوى).

بالسوء ويحمل عليه بما فيه من الشهوات"[1]، والأمر في حقيقته تعبير عن إرادتها، كما ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: 76]، أي "ومن هو فهم منطيق ذو كفاية ورشد ينفع الناس بحثهم على العدل الشامل لجامع الفضائل"[2]. والنطق يكون بأعضاء من الجسد الإنساني كالحلقوم والفم والخيشوم واللسان والأسنان والشفتين ويتحكم في ذلك العقل بالاستجابة لما يصل من السمع والبصر والقلب بتنسيق منظم تحتفظ الذاكرة بمخزون هائل من الصور الذهنية، وهي انعكاس للوجود المدرك والمتخيل، وهذا المخزون يميل باستمرار للتداعي مع صور وأشكال جديدة بحكم قدرته على التآلف معها في الخلق والتكوين، فيحصل من مجمل العمليات الإبداع المعبر عن الواقع ولكنه ليس نسخاً مطابقاً له في المادة والنوع، بل هو عالم آخر منظم من رموز دالة على أشكال متصورة يدركها الذهن تجمع بين الوجدان والفكر بين المنتج والعالم وقبل هذا وذاك، فإن القدرة التعبيرية الإنسانية تكشف عن سر الوجود كله، فإن الخالق العظيم قد بسط أسماءه وصفاته وشرعه به، وبين حكمته وإرادته في نظمه فجعل خليفته قادراً على صناعة تعبيره ليكون شاهداً عليه وواصفاً له وحاكماً عليه فيحاسبه به، فقد قرر ذلك بقوله تعالى ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ [البلد: 8-10]. أما من ينظر ولا يعتبر ويسمع بغير تأمل وتذكر فهو الغافل عن دلائل ما نصب له مما يرفعه ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾[الأعراف: 172]، واستحق بغفلته أن يكون ممن قال الله تعالى فيهم ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾ [الأعراف: 179]، فهم كالأنعام "في عدم الفقه والنظر للاعتبار والاستماع للتدبر (بَلْ هُمْ

(1) الكشاف: 2/ 327.

(2) أنوار التنزيل: 362.

أَضَلُّ) من الأنعام عن الفقه والاعتبار والتدبر (أُولَـئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ) الكاملون في الغفلة[1]، وذلك لأن مشاعرهم وقواهم متوجهة إلى أسباب التعيش مقصورة عليها (بَلْ هُمْ أَضَلُّ)، فإنها تدرك ما يمكن لها أن تدرك من المنافع والمضار وتجتهد في جذبها ودفعها غاية جهدها وهم ليسوا كذلك بل أكثرهم يعلم أنه معاند فيقدم على النار[2]، لأن الله تعالى أراد أن يكون الإنسان فاعلاً بالحسنى ومنفعلاً بالأحسن قولاً وعملاً، لأنه تعالى ﴿أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: 14]، فخلق ﴿ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: 4]. فمن ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾[لقمان: 22]، و ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[آل عمران: 134]، وهم الذين يحسنون التعبير ويتبعون أحسن ما فيه، و ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[فصلت: 33]، لأن ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[الزمر: 23]، وهم ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[الزمر: 17-18]. فقد أراد الله أن يكونوا مع الاجتناب والإنابة على الصفة، فوضع الظاهر موضع الضمير، وأراد أن يكونوا نقاداً في الدين يميزون بين الحسن والأحسن والفاضل والأفضل، فإذا اعترضهم أمران واجب وندب اختاروا الواجب وكذلك المباح والندب حراصاً على ما هو أقرب عند الله وأكثر ثواباً ويدخل تحته المذاهب واختيار أثبتها على السبك وأقواها عند السبر وأبينها دليلاً وأمارة وأن لا تكون في مذهبك كما قال القائل:

* ولا تكن مثل عيرٍ قيد فانقادا *

يريد المقلد[3]. وهو الذي غلب على أمره فسلم ناصيته بيد غيره فلم ينتفع بما أنعم الله عليه فأورد نفسه الهلكة، لأنه لم يرجع إلى الكتاب فيتدبر ما فيه، ويتأمل معانيه وينظر

(1) الكشاف: 2/ 132.

(2) أنوار التنزيل: 229.

(3) الكشاف: 3/ 393.

فيما يؤول إليه ويتبصر فقد قال تعالى ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: 82]، فآثروا التقليد على النظر في نظمه وبلاغته ومعانيه فقال تعالى فيهم ﴿ فَمَالِ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: 78]، أي "يوعظون به وهو القرآن، فإنهم لو فهموه وتدبروا معانيه لعلموا حديثاً ما كبهائم لا إفهام لهم"[1]، لغفلتهم وهم سيضطرون إلى النظر طويلاً في كتاب أعمالهم مع أن التكليف غير خارج عن حد الوسع والطاقة، وقد قال تعالى ﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَلَدَيْنَا كِتَـٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَـٰذَا وَلَهُمْ أَعْمَـٰلٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَـٰمِلُونَ ﴾ [المؤمنون: 62-63]، "والغمرة: الماء الذي يغمر القامة، فضربت مثلاً لما هم مغمورون فيه من جهلهم وعمايتهم، وكذلك كل ما كلفه عباده وما عملوه من الأعمال فغير ضائع عنده بل هو مثبت لديه في كتاب يريد اللوح أو صحيفة الأعمال ناطق بالحق لا يقرؤون منه يوم القيامة إلا ما هو صدق وعدل لا زيادة فيه ولا نقصان ولا يظلم منهم أحداً"[2]، وذلـــــك إذا ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَـٰبُ وَجِا۟ىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [الزمر: 69].

والتدبر بخلاف القراءة بلا علم بتأويله، فقد يحفظه كله فلا يسقط منه حرف، ولكن يسقطه كله فلا يرى للقرآن عليه من أثر في خلق ولا عمل، لذلك قال تعالى ﴿ كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَـٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [ص: 29]، أي "ليتفكروا فيها فيعرفوا ما يدبر ظاهرها من التأويلات الصحيحة والمعاني المستنبطة وليتعظ به ذوو العقول السليمة وليستحضروا ما هو كالمركوز في عقولهم بما نصب عليه من الدلائل فإن الكتب الإلهية بيان لما لا يعرف إلا من الشرع وإرشاد إلى ما لا تستقل به العقل"[3]، "لأن من اقتنع بظاهر المتلو لم يحل منه بكثير طائل وكان مثله كمثل من له لقحة درور لا يحلبها

---

(1) أنوار التنزيل: 119.

(2) الكشاف: 3/ 34-35.

(3) أنوار التنزيل: 602.

ومهرة نثور لا يستولدها اللهم اجعلنا من العلماء المتدبرين وأعذنا من القراء المتكبرين"[1].

التعبير اللغوي فردي الإنتاج والتكوين، لذلك كان شاقاً لا يتصدى له إلا من صقلت مواهبه وهذبت قريحته بالتثقيف المتواصل فعلم مراده وفهم مقصوده ترتيباً وتنسيقاً لأدواته، فإن"علاقات العالم الداخلي النفساني بالعالم الخارجي تتجسم في التعابير المختلفة توجد بوجودها وتنعدم بانعدامها، إنها شرط وعلة لها وبما أن الموضوع والذات، أي المفعول والفاعل يلتقيان في الشعور الفردي ليتحققا كان لزاماً على الدراسات النفسية أن تبدأ بالتعرف على حقيقة التعبير وأصنافه"[2].

ترتبط حقيقة التعبير بالمنتج وهو لا يولد في فراغ فلا بد له أن يطبع بطابع ثقافة أهله ومجتمعه وعنصره، ثم إنه يولد مجهزاً بما يلزمه للتعبير عن كل ذلك، كما أن مفرداته تحمل حقائق تاريخية وفكرية ونفسية واجتماعية وجغرافية لأمته التي يتكلم بلسانها، ولكنه يخضعه لإرادته ويشكله برؤياه وإحساسه وما كابده، فهو ينظم آلاته العامة بحسب قدراته الذاتية وما يحمل من نوازع نفسية وغايات ذهنية واتجاهات فكرية تظهر علاقته بما حوله، فهو يعبر، لأنه فكر وفهم فأراد التواصل ليجد ذاته فيأنس بها وذلك بمعيار اجتماعي يحصل عليه بعد أن يخوض في غماره ويجني ثماره لأنه في ابتلاء دائم ومكابدة مستمرة بدليل قوله تعالى ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾ [البلد: 4]، أي "تعب ومشقة من كبد الرجل كبدا إذا وجعت كبده ومنه المكابدة، والإنسان لا يزال في شدائد مبدأها ظلمة الرحم ومضيقه ومنتهاها الموت وما بعده"[3]. وأما اختباره في حياته، فقد قال تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: 15-16]، لأن "الله لا يريد من الإنسان إلا الطاعة والسعي للعاقبة وهو مرصد بالعقوبة للعاصي، فأما الإنسان فلا يريد ذلك ولا يهمه إلا العاجلة

(1) الكشّاف: 3/ 372-373.

(2) تأملات في اللغو واللغة: 72.

(3) أنوار التنزيل: 799.

وما يلذه وينعمه فيها، فإن قلت: كيف سمى كلا الأمرين من بسط الرزق وتقديره ابتلاء؟ قلت: لأن كل واحد منهما اختبار للعبد، فإذا بسط له فقد اختبر حاله أيشكر أم يكفر، وإذا قدر عليه فقد اختبر حاله أيصبر أم يجزع فالحكمة فيهما واحدة، ونحوه قوله تعالى ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾[الأنبياء: 35]، فإن قلت: هلا قال فأهانه وقدر عليه رزقه، كما قال﴿ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ﴾ ؟ قلت: لأن البسط إكرام من الله لعبده بإنعامه عليه متفضلاً من غير سابقة، وأما التقدير فليس بإهانة له، لأن الإخلال بالتفضل لا يكون إهانة ولكن تركاً للكرامة[1]، بل لأن فعله أسوأ من قوله لقصور نظره وسوء فكره فإن إكرامه باستحقاق كان قد استوجبه في ظنه على المكرم سبحانه وتعالى، كقوله ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾[القصص: 78]، فإذا أخل المنعم بالتوسعة عليه فابتلاه بالفقر والتقتير فقد حرمه الإنهماك في حب الدنيا، لأنه يقدم الذنب ويؤخر التوبة، كما قال تعالى ﴿بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾ [القيامة: 5]، بدليل استبعاده لقيام الساعة وتعنته واستخفافه كما يظهر في قوله﴿ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[القيامة: 6]، وذلك "ليدوم على فجوره فيما يستقبله من الزمان ﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ﴾ متى يكون استبعاداً واستهزاءاً"[2]، لأنه مطبوع على الاستعجال والضعف فقد ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: 37]، "فقدم أولاً ذنب الإنسان على إفراط العجلة وأنه مطبوع عليها، ثم نهاهم وزجرهم كأنه قال ليس يبدع منكم أن تستعجلوا فإنكم مجبولون على ذلك وهو طبعكم وسجيتكم، فإن قلت: لم نهاهم عن الاستعجال مع قوله ﴿ خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾، وقوله ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾[الإسراء: 11]، أليس هذا تكليف ما لا يطاق؟ قلت: هذا كما ركب فيه الشهوة وأمره أن يغلبها، لأنه أعطاه القدرة التي يستطيع بها قمع الشهوة وترك العجلة"[3]، ولكنه لا يصبر عن الشهوات ولا يتحمل مشاقّ الطاعات كما قال تعالى ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28]، فجاء التعبير الإلهي هادياً ومبيناً لإرادة الخالق

(1) الكشّاف: 4/ 252.

(2) أنوار التنزيل: 772.

(3) الكشّاف: 2/ 572-573.

العظيم وألهم الإنسان القدرة التعبيرية اللغوية، ليخفف عنه معاناته، ولينير له الطريق، ويثبته عليه بذكر مناهج من تقدمه من أهل الرشد، ليسلك طريقهم، فقال تعالى ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾[النساء: 26-28]، فقد كرر إرادة التوبة للتأكيد والمبالغة في الرحمة، كذلك "شرّع لكم الشرعة الحنيفة السمحة السهلة، ورخّص لكم في المضايق"[1]، فكان الغرض من تعليم الإنسان التعبير اللغوي أن يحيط علماً بالكتب والوحي رحمة به فقدم تعليم الكتاب على خلقه إشعاراً بأهمية البيان فقال تعالى﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [الرحمن: 1-4]. فإن"تقديم تعليم القرآن إشارة إلى كونه أتم نعمةً وأعظم إنعاماً ثم بين كيفية تعليم القرآن فقال ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾، وهو كقول القائل علمت فلاناً الأدب حملته عليه وأنفقت عليه مالي فقوله حملته وأنفقت بيان لما تقدم، وإنما قدم ذلك لأنه الإنعام العظيم"[2]. وفي تقديم تعليم القرآن إشارة إلى أنه أعلى الكتب السماوية ومعيارها ومصداقها في حين قدم خلق الإنسان على التعليم عموماً في قوله تعالى ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾، ثم قال ﴿ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴾ [العلق:1-4]، بدليل قوله بعد ذلك ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: 5]، وفيه إشعار بنعمة تعليمه التعبير المبين بتعليم آدم الأسماء، وهي رموز الأشياء للفصل فيما بينها، كما أنها أدوات التعبير المكتوب بدليل قوله تعالى ﴿ نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ [القلم: 1]، فقد"أقسم بالقلم تعظيماً له لما في خلقه وتسويته من الدلالة على الحكمة العظيمة، ولما فيه من المنافع والفوائد التي لا يحيط بها الوصف ﴿ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ وما يكتب من كتب"[3]. فإنّ آلات البيان الإنساني نطقاً أو كتابةً تتعلق به ذاتاً ومكاناً وزماناً وتاريخاً وحاضراً ومستقبلاً بخلاف آلات غيره من الكائنات الأخرى، وتعليم

---

(1) أنوار التنزيل: 109.

(2) التفسير الكبير: 29-86.

(3) الكشاف: 4/ 141.

البيان إشارة إلى أن الإنسان يستطيع معرفة ذاته وما حوله ويفهم ارتباطاته بالعالم وبماضيه ويصنع مستقبله، لأنه لا معرفة تمر دون التعبير عنها، فأن التعبير أساس كل علم وأصل كل معرفة يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾[العلق: 4-5]، أي "الخط بالقلم، وقد قرئ به ليقيد به العلوم ويعلم به البعيد ﴿ عَلَّمَ بالقلم عَلَّمَ الإنسانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ بخلق القوى ونصب الدلائل وإنزال الآيات فيعلمك القراءة وإن لم تكن قارئاً.

وقد عدد سبحانه مبدأ أمر الإنسان ومنتهاه إظهاراً لما أنعم عليه من أن نقله من أخس المراتب إلى أعلاها تقريراً لربوبيته وتحقيقاً لأكرميته وأشار أولاً إلى ما يدل على معرفته عقلاً ثم نبه على ما يدل سمعاً"[1]، فدل "على كمال كرمه بأنه علم عباده ما لم يعلموا، ونقلهم من ظلمة الجهل إلى نور العلم، ونبه على فضل علم الكتابة لما فيه من المنافع العظيمة التي لا يحيط بها إلا هو، وما دونت العلوم ولا قيدت الحكم ولا ضبطت أخبار الأولين ومقالاتهم ولا كتب الله المنزلة إلا بالكتابة ولولا هي لما استقامت أمور الدين والدنيا، ولو لم يكن على دقيق حكمة الله ولطيف تدبيره دليل إلا أمر القلم والخط لكفى به"[2]، فإن التعبير اللغوي بنوعيه المنطوق والمخطوط تدبير رباني محكم أوصل الإنسان بربه ونفسه ومجتمعه وبماضيه وعصره وبيئته فجعله حياً بعد فنائه ومبدعاً خلاقاً، كما كشف به عن فكره وطبعه وهواه وعلمه وجهله وفطنته وغفلته، لذلك قال الله تعالى ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: 3-4]، حتى صار التعبير اللغوي المنطوق لديه معياراً لتحقيق كل ما وعد به في الغيب وثبوت ما وراء الطبيعة مما يدركها ولا يراها، بدليل قوله تعالى ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: 23]، أي "مثل نطقكم كما أنه لا شك لكم في أنكم تنطقون ينبغي أن لا تشكوا في تحقيق ذلك"[3]، و"هذا كقول الناس: إن هذا لحق كما أنك ترى وتسمع ومثل

---

(1) أنوار التنزيل: 8.4.

(2) الكشّاف: 4/ 270-271.

(3) أنوار التنزيل: 691.

ما أنك ههنا[1]. فالنطق دليل الوجود الذاتي تتجلى فيه مواصفات أحواله وتعرف به حقيقته وتتجسد فيه روحه فما الإنسان إلا تعبير رابط لكيانه بروحه، لأنه ماهيته وهويته ومفتاح لما استغلق فيه وسكن وجدانه ومظهر كل أمر وجلاء كل خفي ومستودع كل معجزة ودليل كل فضيلة، فقد قال ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٨﴾ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: 16-19]، فكان تعبيره تشهيراً لنعمة الله وتنويهاً بها ودعاءاً للناس إلى التصديق بذكر المعجزة التي هي علم منطق الطير وغير ذلك من عظائم ما أوتيه والنطق والمنطق في التعاريف كل لفظ يعبر به عما في الضمير مفرداً كان أو مركباً.. ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ تعجباً من حذرها وتحذيرها واهتدائها إلى مصالحها أو سروراً مما خصه الله به من إدراك همسها وفهم غرضها[2].

فإذا كان التعبير لحكمة الإنسان بنفسه وبمحيطه إثباتاً لوجوده ومقياساً لمنزلته ومعياراً لفهمه وترجماناً لعقله وعنواناً لحسه ووجدانه في الدنيا فهو في الآخرة سيكون لحمة لأعضائه به في مشهد درامي تستعرض فيه دنياه كلها لإظهار ما استحضر من أقواله وأعماله مرئية ومسموعة يتجدد بموجبها مصيره، فيساق إليه حيث يلقى الجزاء الأوفى، إذ يعطل تعبير الفم ليبدأ تعبير الأعضاء، وإذا كان التعبير الأول عجيباً فإن الثاني أعجب لشدة خطره فقال تعالى ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾[النور: 24-25]، فإن الأيدي والأرجل تشارك ألسنتهم في الشهادة للتعبير عن عملهم لأن وزرهم الأكبر كان بألسنتهم ولغير هؤلاء ممن كسبوا السيئات تحرم الألسنة من الشهادة، فقال تعالى ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [يس: 65]، لأنهم يجحدون

---

(1) الكشّاف: 4/ 17.

(2) أنوار التنزيل: 501.

ويخاصمون فتشهد عليهم أنفسهم بأن يختم الله على أفواههم فتتكلم أيديهم وأرجلهم معبّرة عن أعمالهم، إذيقول العبد يوم القيامة: إني لا أجيز علي شاهداً إلاّ من نفسي، فيختم على فيه ويقال لأركانه انطقي فتنطق بأعماله، ثم يخلى بينه وبين الكلام، فيقول: بعداً يكن وسحقاً فعنكن كنت أناضل"[1].

أما المجاهر بعداء الله تعالى فيزاد عليه بتعبير آخر أشد وهو جلده بكامله للدلالة على كمال القدرة الإلهية في النفاذ إلى كل ما كان مستورا فقال تعالى﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٠﴾ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[فصلت: 19-21]، وذلك"بأن ينطقها الله ويظهر عليها آثار تدل على ما اقترف بها فتنطق بلسان الحال ﴿ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ﴾ سؤال توبيخ أو تعجب ولعل المراد به نفس التعجب ﴿ قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ أي ما نطقنا باختيارنا بل أنطقنا الله الذي أنطق كل شيْ وليس نطقنا بعجب من قدرة الله الذي أنطق كل حي"[2]، فإن التعبير في الدارين هو العجب الذي بهر الله تعالى ملائكته بخلافة آدم فاعترفوا بعجزهم بقولهم﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾[البقرة: 32]، فصدروا كلامهم بالمصدر (سبحان) مضافاً للدلالة على اعتذارهم عن الاستفسار والجهل بحقيقة تعليم آدم التعبير اللغوي.

التعبير اللغوي غير محدود باعتبار ما يلزم مدلوله من تداعيات تفتح آفاقاً أوسع بكثير من لبناته المنظوم بها وإن كانت محدودة بقواعدها التنظيمية إذ لا يفصل معنى بعينه عن غيره، فإنه يثير جملة من المعاني ترافق تنسيقه وترتيبه فلا حد للجهات التي تصلح لها مفرداته لتعدد الهيآت التي تظهر فيها بنسبها التامة والناقصة ومواضيعها ورتبها وذكرها وحذفها وإظهارها وإضمارها وتنكيرها وتعريفها ونحو ذلك، لأن الغرض من التعبير العلم والفهم، والعلم لا نهاية لقدره وعدده ومدته وكذلك الفهم والإفهام لصدوره عن

(1) الكشّاف: 3/ 328.

(2) أنوار التنزيل: 632-633.

طبائع مختلفة منها ما يكون مشتركاً بين بني الإنسان نفسياً وشعورياً ومنها ما ليس كذلك، فلكل أمةٍ طرائقها في الإعلام عن مشاعرها وإدراكها، كما أن لكل جماعة بيئة يتأثرون بها على نحو معين بدرجات متفاوتة ويعبرون عن تأثيرهم وتأثرهم بأساليب وطرائق خاصة بهم، وكذلك لكل واحد منهم مستوى مُعيّن من الوعي بكيفية وصف مفرداته وحسن اختيارها بما يتناسب ومراده منها بحسب رعايته للتركيب المنظم لأفكاره، فإن للتعبير اللغوي جانباً فنياً لا يحسنه إلا من برع في التأليف وأخذ بسبيل الذوق ودقّة مسالكه ليكون قادراً على تغذية الأفكار وتنشيط المشاعر وتحريك المواهب، لأن المبدع فيه قد وفى بما يختص بمشاعره ووجدانه وما اتقد فيه قلبه وتحصل في لبه واختمر في ذهنه ولم يختر عبارات غيره، فلم يصنع ما توخاه من إفهام غيره مشاعره فسلك به طريقاً فنياً تكامل فيه ثراه اللغوي في التصوير اللفظي فناسب المراد منه إيحاءاً وإشعاراً بجملة من الغايات تفوق عدد العبارات الظاهرة بما يحض على إبداعات أخرى في سلسلة متواصلة الثمار في زيادة الإفهام والتذكير بفنون التعبير بالوسائل المشتركة في الصناعة اللغوية التي اختصت بمزايا تفوق غيرها من وسائل التعبير الإنساني بدليل قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم: 24-27]، وإنما مثل الله سبحانه وتعالى الإيمان بالشجرة، لأن الشجرة لا تستحق أن تسمى شجرة، إلا بثلاثة أشياء: عرق راسخ، وأصل قائم، وأغصان عالية. كذلك الإيمان لا يتم إلا بثلاثة أشياء: معرفة في القلب وقول باللسان وعمل بالأبدان(1)، وليس كذلك، فإن الله تعالى صور المعنى وقربه من الملموس بالحسن باعتماد المثل فشبه التعبير اللغوي الداعي إلى الصلاح والمعبر عن الحق في كثرة منافعه للناس بالشجرة الطيبة لكثرة منافعها، لأن (كَلِمَةً) بدل من قوله (مَثلاً)، و (كَشَجَرَةٍ) صفتها، وشبّه مضار

(1) التفسير الكبير: 19- 122.

الكلمة الخبيثة بمضار الشجرة الخبيثة، وهي الشريرة، لأنّ خبث الشيء يخبث خباثةً وخبثاً فهو خبيث وبه خبث وخباثة وأخبث فهو مخبث إذا صار ذا خبث وشر، والمخبث: الذي يعلم الناس الخبث[1]. وقد قال تعالى ﴿ ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ ﴾[النور: 26]، فإن المعنى الكلمات الخبيثات للخبيثين من الرجال، والرجال الخبيثون للكلمات الخبيثات، أي لا يتكلم بالخبيثات إلا الخبيث من الرجال والنساء، ولا يتكلم بالطيبات إلا الطيب من الرجال والنساء[2]، فإن خبيث الطبع مريض القلب لا يصدر منه إلا الضار من التعبيرات، بدليل قوله تعالى ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾[النور: 15]، وقوله ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ ﴾[النور: 24]، وذلك بخلاف النافع من التعبير، فإنه مُتمكّن في قلوب المتلقين، لأنهم يحيون به ويجنون ثماره الطيبة في الدارين، لذلك قال تعالى ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾[إبراهيم: 27]، وذم المقلدين بقوله ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[إبراهيم: 27]، وهم الذين ظلموا أنفسهم بالاقتصار على التقليد فلا يهتدون إلى الحق ولا يثبتون في مواقف الفتن[3].

وقد وجّه الله تعالى أنظارنا إلى عواقب التعبير الخبيث بقوله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ۖ وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴾[إبراهيم: 28- 29]، لأنّ شكرها الذي وجب عليهم وضعوا مكانه كفراً فكأنهم غيروا الشكر إلى الكفر وبدّلوه تبديلا، ونحوه ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾[الواقعة: 82]، أي شكر رزقكم حيث وضعتم التكذيب موضعه[4]، فإن التغيير بيد الذين يحسنون صناعة التعبير فهم القادرون على تغيير معتقدات ومشاعر الذين يشايعوهم في الكذب والكفر من المغفلين بحملهم على ما يريدون بتعبيرات تروض عقولهم وتستميل قلوبهم وهذا الحال

(1) لسان العرب: مادة (خبث).

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 37.

(3) أنوار التنزيل: 340.

(4) الكشّاف: 2/ 377.

لا يقتصر على وقت دون آخر بل هم مستمر ببقاء التعبير لحفظه بالخط فالصالح منه يثمر صالحاً والخبيث يؤذي بصاحبه ومن يتابعه إلى الهلاك، وقد عرف "السفسطاني (غور غباس) الكلام بأنه قوة بفضلها تقع التحولات، فالذي يستطيع أن يقنع بكلام مبين لا وحالة واصل إلى رتبة الكمال، والقوة الإقناعية فطرية، عند الخطيب الموهوب بها يستطيع أن يخرج إخراجاً قوياً ما في الكلمات من سحر، يرى الفيلسوف اليوناني الحقيقة مرادفة لقوة التعبير، كما أن الحكمة في البيان. وعليه فإنسانيتنا تكتمل بفضل قدرتنا على التعبير ما دامت قوة الإفصاح (البيان) تكسب المرء قدرة يتدرج بها نحو الكمال"(1).

إنّ القدرة التعبيرية دليل الإنسانية لا تكاملها، لأن التكامل إدعاء الكمال والتظاهر تكلف حقيقة الكمال وهو لله تعالى وحده، كما أن الحقيقة ليست مرادفة لقوة التعبير، لأن الحقيقة (فعيلة) بمعنى مفعولة، والتاء فيها ليست للمبالغة وإنما الصيغة بتمامها تدل على اسم ما يثبت ويجب والاسم غير المسمى، "والحقيقة ما يصير إليه حق الأمر ووجوبه، وحقيقة الرجل: ما يلزمه حفظه ومنعه ويحق عليه الدفاع عنه من أهل بيته والحقيقة ما يحق عليه أن يحميه وجمعها الحقائق والحقيقة في اللغة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه"(2)، فإن حقيقة التعبير تكمن في ما يثبته من أمر يتحقق فعلاً، وهذا الأمر ليس هو عين التعبير، بل هو خلق جديد له برؤية تحقق هويته وتحدده بحسب تعيين المُعبّر عنه لا بحسب واقعه، لأن التعبير ليس نسخاً للواقع بل هو تصوير بتشكيل ذهني متخيل لرموز دالة على واقع ما اعتمل في نفس المعبر ووجدانه، وهو توليد لروابط تجمع المنتج بوجدانه وبمن حوله وما يحيط به، لإتمام إنسانيته وليس تكاملها، لأن الإنسانية تظهر في مقدرتها على تسمية الأشياء وتجسيمها في الذهن وتلوينها بالإحساس وصياغتها في الوجدان وبخلاف ذلك تكون الوحشة والغربة والمرض النفسي، لأن التعبير وسيلة لاطمئنان النفس واستقرارها، وهي تنشد الكمال في موافقة الفطرة السليمة التي فطرها الله تعالى عليها، والإنسان لا يملك لنفسه شيئاً ينفعها أو يضرّها لجهله بالغيب، فهو يسعى لنفعها

(1) تأملات في اللغو واللغة: 78-79.

(2) لسان العرب: مادة (حقق).

أو ضررها ولو كان كاملاً لما احتاج إلى بث مكابدته وإلى مناجاة ربه لافتقاره إلى رحمته فقد قال تعالى ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾[الأعراف: 188]، وقال ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴿٢٠٥﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: 205-06]. فالتعبير صلة وقربى وكرامة وفطنة ونباهة وسعادة ونور ينبغي للعاقل أن يذكر ملهمه وموجد آلاته ولا فضيلة تعلو مقامه في الإنسان السوي لأنه يقرب من مالكه وسيده فينال منه ما يريد ويتمنى. قال الزجّاج"فإن قال قائل: الله جل ثناؤه في كل مكان، قال الله تعالى ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: 3]، فمن أين قيل للملائكة (عِندَ رَبِّكَ) فتأويله إنه من قرب من رحمة الله ومن تفضله وإحسانه"[1]، ذلك لمن أسلم وجهه لله تعالى فعبر عن طاعته وخضوعه وسأله الهداية. أما من اتبع هواه فهو الغافل الذي ترك التمسك بالعروة الوثقى فآثر التقليد على التدبر والنظر في العاقبة، فكان من الذين قال الله تعالى فيهم ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: 179]، فقد بلغوا الكمال في الغفلة، بدليل ضمير الفصل و (أل)، وبيان كمال غفلتهم في قوله ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [النحل: 107-108]، فهم"الكاملون في الغفلة الذين لا أحد أغفل منهم، لأن الغفلة عن تدبر العواقب هي غاية الغفلة ومنتهاها"[2]، فاستحقوا بها خذلان الله تعالى لهم وإبعادهم عن رحمته، لأنهم سخروا أعضائهم للتضليل والكذب على الله تعالى ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾[الزمر: 32]، لأنهم جعلوا تعبيرهم تحقيقاً لظن إبليس فيهم،

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 398.

(2) الكشّاف: 2/ 430.

كما قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ:20]، ويقرأ ﴿ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾ رفع إبليس ونصب الظن، وصدقه في ظنه أنه ظن بهم إذا أغواهم اتبعوه فوجدهم كذلك فقال ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [ص: 82-83]، فمن قال (صَدَّقَ) نصب الظن، لأنه مفعول به، ومن خفف فقال (صدق) نصب الظن مصدراً على معنى صدق عليهم إبليس ظناً ظنه، وصدق في ظنه، وفيها وجهان آخران، أحدهما ولقد صدَق عليهم إبليس ظنه، ظنه بدل من إبليس، كما قال تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[البقرة: 217]، ويجوز ولقد صدّق عليهم إبليس ظنّه، على معنى صدق ظن إبليس باتباعهم إياه وقد قرئ بهما(1)، فهم مالوا عن الحق فاتبعوا الباطل وروجوا له بدافع من الوسوسة فزينت لهم ما يقولون وما يكتبون بحبكة شيطانية يخادعون بها أنفسهم، فقد قال تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾[البقرة: 8-10].

وطائفة أخرى عرفت الحق فعدلت عن الباطل والتزمت بهدي ربها، لأنها أدركت عاقبته فعبرت عما يرسخها فيه لتنال أجر من يستوعبه ويعيه ويجعله طريق حياة مطمئنة لسلامته من المكاره التي لا توافق الفطرة السليمة، فقد قال تعالى ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾[الأعراف: 181]. و"ذكر ذلك بعدما بين أنه خلق للنار طائفة ضالين ملحدين عن الحق للدلالة على أنه أيضاً خلق للجنة أمة هادين بالحق عادلين بالأمر، لأن المراد منه أن في كل قرن طائفة بهذه الصفة"(2). فقد عبّر البيان عن نفوس جبلت على الخير وأخرى ظلت طريقها بفعل غفلتها وأعرب عن مآلها، وللناظر في ذلك الاعتبار بالاستدلال على الحقيقة وتفسيرها بأقرب ما يعلمه منها فإن صفحة الوجود كله مبسوطة أمامه بالتعبير لأنه الكلام المبين كل ما دقّ من الأشياء ولطف من جواهرها والجلي خفاءها والمذكر بمبدئها والمعرب عن عاقبتها ما يكون مصيرها ولا تعبر

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 251-252.

(2) أنوار التنزيل: 230.

معلومة ما إلا عليه، وهو يخبر بما يؤول إليه أمرها فإن التعبير مجسد لكل شيء بصورة فريدة تجمع الماديات والمعنويات برموز تخلق عالماً مدركاً بالحواس في نظام دال على فكر منظم بتناسق عجيب بين ثلاثية تمثل الوجود الإنساني في الدارين فإن التعبير يتحدى الفناء الجسدي وهو صلته بالروح ومثبت للنفس الخيرة أو الشريرة ودليل على ما يختلج فيها، وهي التي تتحسر على تفريطها والجسد شاهد عليها بعد أن تُعاد الروح إليها، كما قال تعالى ﴿ وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ بَغۡتَةٗ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ﴿٥٥﴾ أَن تَقُولَ نَفۡسٞ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾ أَوۡ تَقُولَ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾ أَوۡ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلۡعَذَابَ لَوۡ أَنَّ لِي كَرَّةٗ فَأَكُونَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾[الزمر: 55-58]، و"المعنى اتبعوا أحسن ما أنزل خوفاً أن تصيروا إلى حال يقال فيها هذا القول وهي حال الندامة، وكراهة أن تقول هذا القول الذي يؤدي إلى مثل هذه الحال، لأن الله قد بين طرق الهدى والحي في بيته بمنزلة من قد بعث لأن الله خلقه من نطفة وبلغه إلى أن ميز فالحجة عليه"[1]، لأن نفسه تعقله وتعيه وتدركه ﴿يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗا ﴾ [آل عمران: 30]، أي "يوم القيامة حين تجد كل نفس خيرها وشرها حاضرين تتمنى لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهو له أمداً بعيداً"[2]، فهي التي تميز لذلك تقبض فيقطع صلتها بالأبدان في النوم والموت، كما قال تعالى﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَاۖ فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۚ ﴾[الزمر: 42]، أي "ويتوفى الأنفس التي لم تمت في منامها، فالميتة المتوفاة وفاة الموت التي قد فارقتها النفس التي يكون بها الحياة والحركة والنفس التي تميز بها، والتي تتوفى في النوم نفس التمييز لا نفس الحياة، لأن نفس الحياة إذا زالت زال معها النفس والنائم يتنفس فهذا الفرق بين توفي نفس النائم في النوم ونفس الحي"[3]. وقيل "في ابن آدم

(1) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 359.

(2) الكشّاف: 1/ 423.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 356.

نفس وروح، بينهما مثل شعاع الشمس، فالنفس التي بها العقل والتمييز، والروح التي بها النفس والتحرك، فإذا نام العبد قبض الله نفسه ولم يقبض روحه[1]، أي يقبضها عن الأبدان بأن يقطع تعلّقها عنها وتصرفها فيها أما ظاهراً وباطناً وذلك عند الموت، أو ظاهراً لا باطناً وهو في النوم، فيمسك التي قضى عليها الموت ولا يردّها إلى البدن، ويرسل الأخرى أي النائمة إلى بدنها عند اليقظة[2]، فلا وعي فكري أو وجدان دون نفس واعية، ولا نفس دون وعي ولا وعي دون تفكير ولا تفكير دون تعبير ولا تعبير بدون لغة ولا لغة بدون رموز وأسماء ومقاييس وهي التي تضبط تصرف الأنفس بحركاتها الدنيوية كما أنها يشهد عليها عند بعثها فنجد كل ما قدمته في يقظتها حاضراً، ولا تصل إلى حقيقة النفس الإنسانية إلا عندما تصل إلى التعبير بوضوح ودقّة، لأنه يتمركز في نفوسنا فهو محور حياتنا الفكرية والوجدانية والاجتماعية، وعليه يتوقف تعزيز كرامتنا وبه يتقرر مصيرنا يوم نقول ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: 19]. وفيه نجد أنفسنا يوم تشرق الأرض بنور ربها ويوضع كتابنا وفيه خط كل لفظ نطق به لساننا وكل كلمة عبرنا بها كما قال تعالى ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾[ق: 18].

وفي ذلك دليل على أن الإنسان هو الذي يحقق ذاته، يعقد مفردات تعبيره بأحداث علاقات فيما بينها بحسب مراده، كما أنه هو الذي يختار ما يناسبه من لسان قومه، فيوجهه بنسب مختلفة وبأساليب متنوعة، لذلك كان هو المسؤول عن تعبيره، وإن كان مطبوعاً عليه بالغريزة، فيدفع إليه دفعاً لدواعي شتى فلا يجد سوى التعبير اللغوي ملاذاً يركن إليه وهو بذلك يجدد مكانه في الدارين ويكشف عن عاقبته، وكل أمر خفي فيه فيعين به هويته إذ يخرجه تعبيره من ظلام الغموض إلى وضوح الوعي ففي ظل مقاطع تعبيره تعرف بواطن نفسه وتتجلى كوامنه في نسج شكل تعبيره وفي مبدئه ومنتهاه، وفي فواصله ووصله وطريقته وميناه وإيجازه وإطنابه وفي مناسبته للمقام والحال وفي وضوح مسالكه ولطف دقائقه، لذلك فإن التنظير اللغوي قديماً وحديثاً لم يعتمد في منهاجه النزعة

(1) الكشّاف: 3/ 400.

(2) أنوار التنزيل: 612.

التعبيرية الفردية، بل اتجه إلى تجريد أصول مطلقة عامة بغية الوصول إلى قدر مشترك يتمثل في وعي ضمني لقواعد اللغة الأم عند وصفها وتفسيرها مع محاولة تشكيل وعي صريح للتقعيد اللغوي العام وهي لا تقدم أدلة حاسمة لكشف الأبعاد الشخصية بل تنطلق من تصور منطقي غير مقطوع بنتائجه في محاولة للكشف عن القدر المشترك الذي يجمع بين مختلف اللغات الإنسانية في العالم بحجةأن ثلاثة أبعاد من أبعاد النظر في اللغة هي من مستلزمات أية نظرية مشتركة أو ائتلافية في التحليل اللغوي أولها: وصف الظاهر اللغوي باستخراج قواعده الذاتية المتواترة، والثاني: سير الباطن إلى الظاهر لكشف اللبس (على مستوى العلاقة بينهما) وردَّ الفروع إلى الأصول، والثالث: تجاوز النظر اللغوي الخالص إلى اعتبار السياق الخارجي للظاهرة اللغوية في رصد القواعد التي تنضبط بها الظاهرة النحوية[1].

إنّ التحليل اللغوي لا يخرج من تلك الأبعاد إلا بتطبيق مناهج التقطيع اللغوي، وهي لا توصل إلى كشف الأبعاد الذاتية للمعبر بل تجعله آلة مذياع لتمرير ما يريده المنظِر، فلا يعطي للإنسان الثقة بإمكاناته الذاتية التي يحقق بها مصيره كاملاً بخصوصية تتمرّد على كل تقعيد وتخرق كل حد، لأن البعد الأساسي في كل تعبير لغوي ما تظهره النفس الإنسانية من تميّز في صناعته ونسجه وفحواه، لأنه صورة من وجوده وهو لا يتطابق مع غيره إلا تقليداً ومحاكاة ومع ذلك فإن تعبيره يأخذ منحى أخر بالنغمة والانفعال والوقف أو السكت والابتداء والإدغام والإظهار والنبر ونحو ذلك مما يظهر المزية الخاصة به دون غيره كما أن سياق الحال يختلف من شخص لآخر لاختلاف العوامل والظواهر الاجتماعية وتباين المتلقين في الاستجابة والتأثر بحسب المعبر ومركزه الاجتماعي والثقافي، وطبيعة الموقف الذي يعبر عنه.

إنّ خلق الاتصال النفسي والاجتماعي والثقافي والتاريخي والفكري والشعوري لا يكون إلا بالرموز المسموعة والمرئية، لأنها مشحونة بمدلولات معروفة للمجتمعات الإنسانية، وكل مجتمع ارتضى لنفسه مجموعة من الرموز الخاصة به بوصفها علامات دالة

(1) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: 110.

على هويته، وفي ذلك دليل على عظمة الخالق العظيم، وذلك يرجع إلى اختلاف نوع التكييف العضلي الذي يصحبه، وهذا التكييف أمر فردي في طابعه، حتى ليختلف الإخوان في طريقة النطق ويختلف الشخص مع نفسه من نطق إلى نطق، بحسب ظروفه العضلية والنفسية"[1].

وكذلك العلاقات التي تربط الرموز بعضها ببعض بحسب ترتيبها فإن اختيارها مرتبط بحاجات الفرد التعبيرية مدفوع إليها غريزياً فينظمها بما كسب من أصول مجتمعه التي مال بها عن غيره لإيجاد التواصل لتحقيقها فيصوغ الفرد تعبيره بحسب أنظمة مجتمعه الصوتية والصرفية والنحوية من مفردات لسانهم الذي يتواصلون به في حياتهم بما يتناسب مع سياق حاله بحدود المقبول اجتماعياً، لأن المجتمع لا يسمح بالتعبير عن جميع الرغبات الفردية لهذا قال تعالى ترغيباً في الجنة ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾ [الغاشية: **11**]، أي لغواً أو كلمة ذات لغو أو نفساً تلغو، لا يتكلم أهل الجنة إلا بالحكمة وحمداً لله على ما رزقهم من النعيم الدائم"[2].

وفي ذلك دليل على أن النفس الإنسانية إنما تعبر عن مكنوناتها بدءاً وانتهاءً، ولما كانت نفوس أهل الجنة مطمئنة بعطاء ربها وساكنة في رحمته، فلم تطق من يعكر صفاءها، وذلك بخلاف نفوس أهل النار التي تصطلي بنار الحسرة والندامة فيلعن بسياط ما فرط في جنب الله تعالى بإتباع هواه وظنه البائس الذي دفعه إلى الغرور فعبر عن فجوره خصيماً بالباطل فسعى لاهثاً لتصديق ظن إبليس فيه فالجحيم في التعبير المزين للنفس سبل الشر التي تحقق الغفلة الكاملة عن الصراط السوي والنعيم الدائم في التعبير الإلهي الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: **42**]، فهو التعبير الذي لا يتطرق إليه الباطل من جهة من الجهات أو مما فيه من الأخبار الماضية والأمور الآتية ﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ ﴾ وأي حكيم حميد يحمده كل مخلوق بما ظهر عليه من

(1) مناهج البحث في اللغة: 74.

(2) الكشاف: 4/ 247.

نعمة[1]، فأظهر التعبير القرآني كل ما خفي، لأنه أحاط بكل ما يصلح النفس الإنسانية مبدءاً وعاقبة، ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴿١٨﴾ أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢١﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴾ [السجدة: 17-22]، لأن المعرض عنه أظلم من كل ظالم، فإن"الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإنارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل، كما تقول لصاحبك وجدت مثل تلك الفرصة ثم لم تنتهزها استبعاداً لتركه الانتهاز، فإن قلت: هلا قيل إنا منه منتقمون؟ قلت كما جعله أظلم كل ظالم ثم توعد المجرمين عامة بالانتقام منهم فقد دل على إصابة الأظلم النصيب الأوفر من الانتقام ولو قاله بالضمير لم يفد هذه الفائدة[2]، لأن إظهار الجرم في الإعراض أشد وعيداً بدليل الجمع السالم الذي يغلب عليه معنى الفعلية، فإن الذين أجرموا مصرون على كسب المزيد من الأتباع والمقلدين من المغفلين، لأنهم يريدون أن يعرض غيرهم أيضاً لأن فيه كشفاً واضحاً لأحوالهم فكانوا يقولون ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿٢٦﴾ فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ ۖ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ۖ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾[فصلت: 26-28]، لأنهم يعرفون أنها حق فاستحبوا العمى لهم ولغيرهم على الهدى باختيار الضلالة عليه بدليل ما عبروا عنه بإرادتهم وما طبعوا عليه من الشر، فلا ينسب تعبيرهم عن ذلك إلا لما جبلوا عليه من اللغو في الحق،"وهناك حقيقة كثيراً ما دعت إلى أن تمنع الاعتراف باللغة باعتبارها نظاماً عرفياً من العلامات، وغررت بالعقل العام فجعلته ينسب إليها أسساً غرزية ليست لها تلك هي الملاحظة الشهيرة التي

(1) أنوار التنزيل: 636.

(2) الكشاف: 3/ 246.

تقول إنه تحت ضغط العاطفة كالألم والفرح مثلاً ننطق بحالة غير إرادية ببعض الأصوات التي يأخذها السامع دلالة على العاطفة نفسها ولكن هناك بوناً شاسعاً بين هذا التعبير غير الإرادي عن الشعور وبين النوع العادي للتفاهم، وهو الكلام فالنوع الأول غرزي غير رمزي، لأنه لا يدل على نوع العاطفة ولكنه فيضان آلي لطاقة العاطفة، وهو جزء من العاطفة نفسها، ثم هو لا ينقل فكرة على أي حال، فهو كالنباح والصهيل وما إلى ذلك أما اللغة فهي طريقة إنسانية غير غرزية لنقل الأفكار والعواطف والرغبات بواسطة نظام من الرموز التي تستعمل بحسب الإرادة. هذه الرموز سمعية مبدئياً، وهي تنتج عما يسمى عادة أعضاء النطق. وربما جرّ الكلام عن أعضاء النطق إلى الظن بأن الكلام غرزي، ولكن هذه الأعضاء في حقيقتها ليست وظيفتها النطق وإنما تقوم بوظائف حيوية تساعد على جعل استمرار الحياة أمراً ممكناً[1]

إنّ نقل الأفكار والعواطف والرغبات يكون بالتعبير عنها بما خصصته اللغة من رموز صوتية يستعملها الفرد عند الحاجة ولكن بلا تحديد لفكر أو عاطفة أو رغبة، فإذا نظمت أفادت جهة بعينها، والنظم لا يكون إلا في التعبيرات الفردية وليس باللغة، لأنها عامة، أما التعبير غير الإرادي عن الشعور فهو لا يختص بالإنسان، إذ يظهر الانفعال السريع لأي مؤثر وهو ما تتجلى فيه كلمة لغة كلغة العيون والطيور والأنعام والحشرات لأنها تميل عن سكونها بالإيماء أو التصويت بإشارات معينة للدلالة على إرادتها والفارق هو إنشاء العلاقات يكون أظهر وأتم بالرموز المصطنعة لتدخل العقل في نظمها وتناسقها فتنسجم مع إرادته بعد أن تنصهر عناصرها في وحدة متكاملة بالتعبير، فإن التقسيم الشائع لعناصر اللغة لا يوجد منفصلاً إلا في الصناعة اللغوية، فمن المسلّم به أنه لا يتكلم شخصان بصورة واحدة لا تفترق، واللغة محدودة بحدود الفرد عند العالم الصوتي، لأنه لا يستطيع ملاحظتها إلا في خصائصها الفردية... فمن الحق الذي لا ريب فيه أن كل فرد يدخل في اللغة جزءاً من التجديد خاصاً به، فليس من الباطل إذن أن يقال بأنه يوجد من اللغات بقدر ما يوجد من الأفراد ولكن ليس من الباطل أيضاً أن يقال بأنه لا

(1) مناهج البحث في اللغة: 62-63.

توجد إلا لغة إنسانية، لغة واحدة في أساسها في جميع الأقطار والأصقاع، وهذه هي الفكرة التي تعرب عنها محاولات علم اللغة العام(1).

إنّ التجديد يحدث بالاستعمال اللغوي، وذلك في إحداث علاقات جديدة برموز متداولة عامة، لأن التعبير فردي يميل به الفرد عمن سواه في مجتمعه فجعل التعبير مرادفاً للغة، مع أن وظيفة اللغة التعبير، والإنسانية عموماً مالت بأصواتها عن غيرها فشحنتها بمدلولات تعارفت عليها ، ولعل عدد الأصوات المستخدمة في جميع اللغات الإنسانية في كوكبنا هذا لم تستنفد كل الإمكانيات الصوتية في الجهاز النطقي الإنساني ولكن هذه الجمهرة الضخمة من الإمكانيات النطقية لا تستخدم كلها في لغة واحدة، وإنما تختار كل لغة منها طائفة قليلة متباينة يختلف بعضها عن بعض، إما من ناحية مكان التضييق أو الإقفال الذي هو المخرج وإما من ناحية الأثر الصوتي المسموع جهراً كان أو همساً وإما من ناحية الطريقة التي يخرج بها الهواء عبرالمخرج سواء كانت هذه الطريقة انفجاراً أو احتكاكاً أو خروجاً حراً، وإما من ناحيتين أو أكثر من هذه النواحي(2).

وكذلك الفرد يختار من مفردات لغته طائفة معينة ليظهرها في شكل جديد خاص به للتعبير عن المراد، فإن الفرق بين اللغة والتعبيرأن اللغة هي مجموعة الإجراءات الفسيولوجية والسيكولوجية التي في حوزة الإنسان لتمكنه من الكلام أما اللغات (الألسن Langues) فهي استعمال هذه الإجراءات بصورة عملية(3). فإن اللغة أعم من اللسان، لأنها تضم الإنسانية كلها، لأنها مزيتها الأولى، أما اللسان فمختص بالمحادثة فهو التعبير عن المكنونات بدليل قوله تعالى ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: 103]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: 4]. ولما كان لسان موسى لا يطاوعه على الحاجة قال ﴿وَأَخِى هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾

(1) اللغة: 295-296.

(2) مناهج البحث في اللغة: 73-74.

(3) اللغة: 297.

[القصص: 34]، وذلك"بتلخيص الحق وتقرير الحجة وتزييف الشبهة"[1]، فليس"الغرض بتصديقه أن يقول له صدقت أو يقول للناس صدق موسى وإنما هو أن يلخص بلسانه الحق ويبسط القول فيه ويجادل الكفار كما يفعل الرجل المنطيق ذو العارضة، فلذلك جار مجرى التصديق المفيد كما يصدق القول بالبرهان ألا ترى إلى قوله ﴿ وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ ﴾[القصص:34]، وفضل الفصاحة إنما يحتاج إليه كذلك لا لقوله صدقت أو يصل جناح كلامه بالبيان حتى يصدقه الذي يخاف تكذيبه"[2]، فإن التصديق والتكذيب لا يحصلان باللغة ذاتها بل يتحققان بجودة أو رداءة استعمالها لأن أداة التواصل الحقيقية هي العبارات المسموعة أو المرئية واللغة دليل الميل لها بالنظم وعملية نظمها فردية في حين أن اللغة جماعية، لذلك فإن الحقائق التاريخية والثقافية وغيرها والسلوك الفردي والجماعي ونحوهما كل ذلك يتجسد ويتحقق فعلاً بالتعبير وليس باللغة، والبحث عن تلك الحقائق لا يتم باللغة بوصفها مجموعة أنظمة صوتية وصرفية ونحوية، "فتقسيم اللغة إلى عناصر ثلاثة هي الأصوات والصيغ النحوية والكلمات ما هو إلا تقسيم اصطناعي محض، لأن هذه العناصر ترتبط بعضها ببعض ولا توجد منفصلة إطلاقاً مهما بدا من اختلافها، بل تنصهر كلها في تلك الوحدة التي هي اللغة نفسها"[3]، وليس كذلك، بل تنصهر بفعل الإرادة الفردية باستعمال المفردات والعناصر المذكورة لتكون قنطرة لعبور المراد من نظمها بشكل مرتب بعلاقات دالة عليه، وهي صور ذهنية واللغة مجموعة رموز مادية محسوسة قابلة للتنسيق فيما بين عناصرها بفعل الإرادة الفردية بدليل قيام الدراسات اللغوية على الأفراد بوصفهم مساعدين فيها، لذلك"ينظر الباحث إلى اللغة باعتبارها كبرى الحقائق الثقافية، بل باعتبارها أهم مجرى للسلوك الإنساني، وبوصفها وعاءً للتجارب في كل مجتمع من المجتمعات، وعلى الرغم من كون اللغة حقيقة اجتماعية، فإن الباحث يأخذها عن الفرد المتكلم، الذي يسمى

(1) أنوار التنزيل: 515.

(2) الكشّاف: 3/ 176.

(3) اللغة: 295.

حينئذ مساعد البحث ذلك بأن هذا الشخص المتكلم يمثل نموذجاً من نماذج هـذه المنظمـة ذات الأجهزة، أو بعبارة أخرى يعتبر ممثلاً للهجة التي تكلمها من لهجات هذه اللغـة، بـل إن طريقتـه الخاصـة في الكـلام تعتـبر بمفردهـا إحـدى لهجـات هـذه اللغـة المدروسة"[1]، فإن اللغة ثمرة جهود فردية متراكمة بـدليل قـدمها في حـين أن التعـبير بهـا متجدد ومتغيّر بفعل تفاعل الإنـسان مـع الطبيعـة وتعاقـب الأحـداث وتنـامي الخـبرات بالتعليم اللغـوي لخلـق المبـدعين بـالتثقيف والتأمـل بـدليل قولـه تعـالى ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾[النساء: 82]، لأن "تدبر الأمر تأمله والنظر في أدباره ومـا يـؤول إليـه في عاقبتـه ومنتهاه ثم استعمل في كل تأمل فمعنى تدبر القرآن تأمل معانيه وتبصر ما فيه"[2]

---

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية: 16.

(2) الكشّاف: 1/ 546.

النتائج

النتائج

- ويظهر مما تقدم حاجة التعبير الفني إلى الاستدلال والتأمل والنظر في أسليب الجوار في الأشكال المتباينة بحسب اختلاف المراد من الظواهر اللغوية في النظم، لما له من مزايا لفظية ومعنوية لا تصلح بغيره، ولا تتم إلا بتوجيه الكلام بحسب المراد منه، لأنّ الجوار إيجاز لفظي بدليل مذكور يكشف عن العلاقات المترابطة بوشائج جامعة، وهو لا يقتصر على ظاهر الشكل المعبر به، ولكنه يحفز الذهن على استنباط الآتي:
- إنّ الوصل النحوي متممة لعلاقتي الإسناد والنسبة وموجهة لهما بربطهما بغيرهما تحقيقاً أو تفصيلاً أو ردّاً عليهما أو تصحيحاً لهما أو انتقالاً عنهما.
- إنّ الوصلة النحوية رابطة للظاهر من الكلام بغيره، ومبينة لحال المنتج والمتلقي.
- تكشف الوصلة النحوية عن الغرض، لأنها دليله إلى السامع إثباتاً لما ينفي أو نفياً لما يثبت أو طلباً منه أو جواباً عن مراده.
- إنّ حقيقة العامل المعنوي إعلام المتلقي بما أبهم عليه، لأنه جواب الشأن والحديث عنه، بدليل إبهام الضمير المجهول واقترانه بـ(إنّ) الجوابية.
- النواسخ مؤكدة للجواب تحقيقاً للنسبة وتقريراً للوصف، بدليل اقتران أخبارها باللام، أو تخصيصاً له زماناً أو رجاءً وتمنياً بدليل بناء ما دلَّ عليهما وليست للإزالة، لأنها دلائل الجواب.
- مجيء الجواب في صورة السؤال والطلب في صورة الجواب دليل على معانٍ زائدة على أصل الكلام للدلالة على المسارعة في الإجابة أو على تحقيق الجواب والقطع بوقوعه.
- إنّ حذف السؤال بخلاف حذف الجواب، لأن دلائل الجواب تشير إليه، لأنه معلوم للسامع، أما حذف الجواب، فلغرض التهويل والتفخيم والتعظيم

والإبهام ليذهب ذهن السامع كل مذهب فيستحضر كل مـا مـرّ ليـزداد هلعـاً بما يتوقعه.

- إنّ السؤال الواحد قد يكون له أكثر من جواب، ولا يكون للجـواب الواحـد أكثر من سؤال، لأن الجواب مطابق للسؤال، فلكـل جـواب سـؤال، ويمكـن للسؤال أن يكون له أكثر من جواب تمكيناً للمعنى وتثبيتاً للإحاطة بالمقـصود. وقد يكون الجواب مصححاً للسؤال وموجهاً له على خلاف المقصود لغـرض الكشف عن المراد.
- حروف الجواب تشكل أسلوباً تقاس به جميع الأساليب المعروفة، لأنه معيارها تصديقاً وإعلاماً ووعداً ونفياً ونهياً وتحقيقاً، لذلك تنوعت حروفـه وتعـددت لتطابق مختلف المطالب فتقومها وتصحح مسارها بالتذكير والأمر بغيرهـا فـإن (نعم) تذكّر السائل أو المدّعي وعداً وتصديقاً، قال سيبويه: "وأما (نعـم) فعـدة وتصديق"[1]، أي إن كان قبلها طلب فهي عدة لا غير، وإن كان قبلها خبر فهي تصديق لا غير"[2]. وأما (كلا) فردع وزجر"[3]. وتكـون بمعنـى "انتهـوا"[4]، نحـو قولــه تعــالى ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ إلى قولــه ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ﴾ [المطففين: 7]. فقد"ردعهم عما كانوا عليه من التطفيف والغفلة عن ذكر البعث والحساب ونبههم على أنه مما يجب أن يُتاب عنه ويندم عليـه ثـم اتبعـه وعيـد الفجار على العموم"[5]، والوعيد، لأن" (كلا) بمعنى (سوف)"[6]، فكانت (كـلا) صلة للكلام تحقيقاً أو تصحيحياً أو ردّاً أو أمرا.

(1) كتاب سيبويه: 4/ 234.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 506.

(3) كتاب سيبويه: 4/ 235.

(4) حروف المعاني: 12.

(5) الكشاف: 4/ 231.

(6) الجنى الداني في حروف المعاني: 506.

- الابتداء في حقيقته جواب غير مؤكد، بدليل تعريفه بما هو بمعناه، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى لذلك اشترط فيه التنكير، لأنه منسوب إلى معلوم ويتم تحقيق المنسوب إليه بـ(إنّ) وتحقيق المنسوب بـ(كان)، لأن توكيد الخبر هو في حقيقته توكيد للمبتدأ، لذلك اشتركت الحروف والأفعال في النسخ، ولم تنسخ الدعاء، نحو سلام وويل، لأنه ليس في المعنى خبراً، إنما هو دعاء ومسألة أي ليسلم الله عليك وليلزمه الويل[1]، وأعرب مبتدأ، وإن كان مفتقراً إلى الجواب، إجراءً له مجرى التعريف، لأن الداعي مطمئن إلى تحققه ثقة بالمجيب وإيماناً بصدقه، نحو قوله تعالى ﴿ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ ﴾ [غافر: 60]. وقوله ﴿ يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف: 31]، ولذلك قيل في قوله تعالى ﴿ سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ * سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡ * سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾ كل ذلك من الناس بالقول ومن الله تعالى بالفعل وهو إعطاء ما تقدم ذكره مما يكون في الجنة من السلامة[2]. وقام رفعه للدلالة على المبالغة في ثبوته، وهو في الأصل منصوب، لأنه مصدر أو اسم مصدر، مقام التوكيدات فاستعمل للمبالغة في القرب والبعد بالمتاركة والبغض، نحو قوله تعالى ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ (٨٨) فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ وَقُلۡ سَلَٰمٞۚ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ﴾ [الزخرف: 88- 89]، فجاء الأمر بـ(قل) والجواب (سلام) أي تسلم منكم ومتاركة[3]، وهو الأمر الذي ينبغي أن يعتنى به، وإنما جاز الابتداء به لكونه طلباً يوجب الإجابة عنه، فشارك في ذلك الابتداء بمعنى العناية والاهتمام، كما يعنى بالمعرّف الذي يحتم الإخبار عنه، يدل على ذلك الابتداء بالاسم النكرة التي تستلزم الإخبار عنها، لأنها كانت أمراً مهماً يتلقاه المتكلم أو يسمعه، وأما قولهم: (شر أهر ذا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي أي ما

(1) الخصائص: 1/ 318.

(2) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 245.

(3) الكشاف: 3/ 499.

أهر ذا ناب إلاّ شرّ، وإنما كان المعنى هذا، لأن الخبرية عليه أقوى، ألا ترى أنك لو قلت: أهر ذا ناب شر لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد، فإذا قلت: ما أهر ذا ناب إلاّ شرّ كان ذلك أوكد، ألا ترى أن قولك: ما قام إلاّ زيد أوكد من قولك: قام زيد. وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرا عانياً مهماً، وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شر، فقال: شر أهر ذا ناب أي ما أهرّ ذا ناب إلاّ شر، تعظيماً عند نفسه، أو عند مستمعه، وليس هذا في نفسه، كأن يطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشد فلما عناه وأهمه وكّد الإخبار عنه وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه"[1].

- إنَّ الجوار اللغوي دليل ائتلاف الأصوات والصيغ وما ناب عنها وما أشبهها والمركبات المتناقضة صفات ودلالات بأشكال منظمة يشير إلى الرقي الفكري المنظم الذي جعل من المتجاورات فنًا مقنًنا خلاّقا لإبداعات فنية متجددة ومنضبطة بنظام من الرموز الموحية والقادرة على أن تحل محل الواقع المنظور وغير المنظور، للتعبير عن المكنونات بتصور خاص للمحسوس ينظم التصرف مع الحياة، فيوجه التعامل فيها بما يتناسب وحاجات الإنسان الوجدانية والفكرية، فكان الجوار اللغوي صورة حقيقية للجوار الاجتماعي في تقلباته العقدية والشعورية، وسجلاً موثقاً بالدلائل الربانية، والحجج المنطقية، لسبر أغوار النفس الإنسانية، وما ينتابها من نوازع الخير والشر، وانعكاس ذلك على توجهاتها وعلاقاتها الاجتماعية، بدليل قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ۝٣١ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: 31- 32]، فقد جعل الله تعالى عباده أقساما مختلفة فرتبهم بحسب كثرتهم فقدم الجهلة

(1) الخصائص: 1/ 319.

لضلالتهم وأخر العلماء العاملين بالحق لقلتهم فاقتضت مشيئته أن يظهرهم لأولي العلم بأساليب الجوار اللغوي، كما قال تعالى ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾ [محمد: 30].

- الجواب في المطابقة لكشف المعنى كالمثل، لأن يكون على وفق الممثل له من الجهة التي يتعلق بها التمثيل في العظم والصغر والشرف والخسة، فإنَّ رفع الحجاب عن المقصود في صورة المشاهد المحسوس على سبيل المقابلة كإطباق الجواب على السؤال سواء أكان مثبتاً أو منفياً، لأغراض التبكيت والتنكيت والاستغناء بالشاذ عن المطرد المقيس تقريراً وتحقيقاً، ففي قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾[البقرة: 26]، إشارة إلى تعلق الآية بما قبلها، وهي إجابة عن شبهة أوردها الكفار فردوا بالتمثيل تحقيراً بما يقابل حقارة أوثانهم، فقد وقعت هذه العبارة في كلام الكفرة، فقالوا: أما يستحي رب محمد أن يضرب مثلاً بالذباب والعنكبوت؟ فجاءت على سبيل المقابلة وإطباق الجواب على السؤال، وهو فن من كلامهم بديع وطراز عجيب[1]، لأنهم أنكروا تمثيل الله تعالى بهذه الأشياء فأراد الله تعالى بقوله ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ في الصغر أي بما هو أصغر منها والمحققون مالوا إلى هذا القول لوجوه. أحدها: أن المقصد من هذا التمثيل تحقير الأوثان، وكلما كان المشبه به أشد حقارة كان المقصود في هذا الباب أكمل حصولاً، وثانيها: أنَّ الغرض ههنا بيان أن الله تعالى لا يمتنع عن التمثيل بالشيء الحقير وفي مثل هذا الموضع يجب أن يكون المذكور ثانياً أشد حقارة من الأول.. وثالثها: أن الشيء كلما كان أصغر كان الاطلاع على أسراره

(1) الكشاف: 1/ 263.

أصعب فإذا كان في نهاية الصغر لم يحط به إلاّ علم الله تعالى[1]. ويحتمل ماّزاد عليها في الحجم كأنه قصد بذلك ردّ ما استنكروه من ضرب المثل بالذباب والعنكبوت، لأنهما أكبر من البعوضة[2]. وقد ردَّ الله تعالى قولهم بما يطابقه فيما حكى عنهم بقوله: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾، وهو يحتمل وجهين أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) بمعنى الذي وما بعده صلته والمجموع خبر (ما) وأن تكون (ما) مع (ذا) اسماً واحداً بمعنى أي شيء منصوب المحل على المفعولية مثل ما أراد الله. والأحسن في جوابه الرفع على الأول والنصب على الثاني ليطابق الجواب السؤال.. و ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ جواب (ماذا) أي إضلال كثير وإهداء كثير وضع الفعل موضع المصدر للإشعار بالحدوث والتجدد[3]، فقد قابل رفع محل (ماذا) على الابتداء برفع محل (يضل)، لأنه بمعنى الإضلال، ونصب المحل على المفعولية، لأن المصدر منصوب المحل، ونصب (مثلاً) على التمييز للإبهام فقابله (كثيراً)كقولك لمن أجاب بجواب غث ماذا أردت بهذا جوابا؟ ولمن حمل سلاحاً رديئاً كيف تنتفع بهذا سلاحاً؟[4]. فجاء الجواب جملة استئنافية، وهي كالجملة الابتدائية ارتباطاً بسؤال ظاهر أو مقدر بدليل الاستئناف الوارد مع التمثيل في قوله تعالى ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ (١٧) صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ (١٨) أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ (١٩) يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

(1) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 2/ 148- 149.

(2) الكشاف: 1/ 265.

(3) أنوار التنزيل: 21.

(4) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 2/ 150..

[البقرة: 17- 20]، فإن الجمل الفعلية (ذهب) و (يجعلون) و (يكاد) مستأنفة، لأن جواب (لما) مقدَّر، قال الزمخشري"فان قلت: فإذا قدر الجواب محذوفاً فبم يتعلق- ذهب الله بنورهم-؟ قلت: يكون كلاماً مستأنفاً كأنهم لما شبهت حالهم بحال المستوقد الذي طفئت ناره اعترض سائل، فقال: ما بالهم قد أشبهت حالهم حال هذا المستوقد، فقيل ذهب الله بنورهم"[1]. وكذلك يجعلون، لأن"الجملة استئناف فكأنه لما ذكر ما يؤذون بالشدة والهول قيل: فكيف حالهم مع ذلك فأجيب بها.. (يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ) استئناف ثان كأنه جواب لمن يقول ما حالهم مع تلك الصواعق.. (كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم) استئناف ثالث كأنه قيل ما يفعلون في تارتي حقوق البرق وخفيته فأجيب بذلك"[2]، و"هذا التمثيل لشدة الأمر على المنافقين بشدته على أصحاب الصيب وما هم فيه من غاية التحير والجهل بما يأتون وما يذرون"[3]. فقد نسب الأفعال إلى الممثل له على وجه الاستعارة لغرض تبكيت المنافقين، لأنهم مذبذبون لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، فكانوا في حيرة لجهلهم بسواء السبيل، و"الفعل ينسب إلى الحامل عليه كما ينسب إلى الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب؛ إذ للفعل بهذه الأمور تعلقات وملابسات، يصح الإسناد إليها على وجه الاستعارة"[4]، نحو قوله تعالى ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: 62- 63]، فإن"القول فيه أن قصد إبراهيم صلوات الله عليه لم يكن إلى أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم، وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من

(1) الكشاف: 1/ 199.

(2) أنوار التنزيل: 15.

(3) الكشاف: 1/ 219.

(4) البرهان في علوم القرآن: 4/ 51.

إلزامهم الحجة وتبكيتهم، وهذا كما قال لك صاحبك وقد كتبت كتاباً بخط رشيق وأنت شهير بحسن الخط: أأنت كتبت هـذا؟ وصـاحبك أمـي لا يحسن الخط ولا يقدر إلاّ على خرمشة فاسدة، فقلت له: بل كتبته أنت كـأن قـصدك بهـذا الجـواب تقريـره لـك مـع الاستهزاء بـه لا نفيـه عنـك وإثباتـه للأمـي أو المخرمش، لأن إثباته والأمر دائر بينكما للعاجز منكما استهزاء بـه وإثبـات للقادر"[1]، فقد أسند الفعل إليه تجوزاً، لأن غيظه لما رأى من زيادة تعظيمهم لـه تسبب لمباشرته إياه أو تقريراً لنفسه مـع الاسـتهزاء والتبكيـت علـى أسـلوب تعريضي"[2]. قيل: "إنَّ ما بعد (بل) ليس بجواب للهمزة، فإن (بل) لا يصلح أن يصدّر بها الكلام، ولأن جواب الهمزة بنعم أو بلى، فالوجـه أن يجعلـه إخبـار مستأنفاً، والجواب المحقق مقدر، دلّ عليه سياق الكلام، ولو صرح به لقال: ما فعلته بل فعله كبيرهم، وإنما اخترنا تقدير الجملة الفعلية على الجملة المعطوفـة عليها في ذلك"[3]. وليس كذلك، لأن (بل) خلصت للجواب، إذ المقام يقتضي سلب معنى العطف منها، لأن السؤال وقع عن الفاعل فلـم يكـن القـصد أن ينسب الفعل إلى الصنم حقيقة بل القصد إثبات الفعل على طريـق التعـريض ليحـصل الغــرض مــن التبكيــت، وفي ذلــك اعــتراف بإثبــات الفعــل لفاعله، فقد "غاظته تلك الأصـنام حـين أبـصرها مـصطفة مرتبـة، وكـان غـيظ كبيرها أكبر وأشد لما رأى من زيادة تعظيمهم له فأسند الفعـل إليـه، لأنـه هُـوَ الذي تسبب لاستهانته بها وحطمه لها، والفعل كما يسند إلى مباشره يـسند إلى الحامل عليه"[4].

(1) الكشاف: 2/ 577.

(2) أنوار التنزيل: 433.

(3) البرهان في علوم القرآن: 4/ 50.

(4) الكشاف: 2/ 577.

- الرصف تركيب مـواد مختلفـة ليعبّـر عـن أمـور باطنـة بنـسق مُـنظّم للأفكـار والمشاعر، يعقله القلب ويدركه الذهن، فينفعل به اعتقاداً أو انبهاراً أو مُحاكاة أو حثّاً على عملٍ ما، أو نهياً عنه، ونحو ذلك.
- الرصـــف إبـــداع وفـــن ونظـــام مـــن العلاقـــات المتماســـكة، لإدامـــة التواصل، والتفاهم، والتعامـل، والتعاقـد، والتعاهـد، والتناسـل بمرصـوفات مشتركة تُحييها عملية الرصـف الفـردي، وتوجههـا الإرادة ويُرتِّبهـا القلـب، وتمدّها الذاكرة، ويشحذها الذهن.
- الرصف دليل تآلف كل مختلف، وتوافق كل متباين؛ لأنه صورة منسجمة مـن المتناقضات، ومتناغمة من الأصوات المتباعـدة مخرجـاً وصـفة، ومتكاملـة مـن الأجزاء الناقصة، كما أنه دليل كل أمر خفـي، وحـضور كـل غائـب، وقـرب كل بعيد.
- لا سلطان للحق إلاّ بالرصف المـبني عليـه، ولا حُجّـة للباطـل إلاّ بلويـه عنـه تحريفاً وتأويلاً وتقليـداً، بـدليل قولـه تعـالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[الإسراء: 36]؛ لأن الرصف ميدان كـل علـم، وأعـضاءه العاملـة شـاهدة علـى ترتيبـه وتنظيمـه واختيـار علاقاته، والهذيان فيه أساس الجهـل والغفلـة، كمـا قـال تعـالى ﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴾ [الفرقان: 30]، و ﴿ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴾ [فصلت: 26]. واللغو فيه يتم بطرق يتقنها أهل الإلحاد، وهي تخص رصفه المتين، إذ يعمـدون إلى إمالتـه عـن اسـتقامته طعنـاً وتحريفاً وتأويلاً باطلاً، فقـد قـال تعـالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ﴾[فصلت: 40]، أو يقدحون فيها بالاحتيال والمكر، لـدفعها، كمـا قـال تعـــالى ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴾ [يـونس: 21]؛ لأن المكـر الـسيئ يطعن في الرصف بغية تضليل الجهلة والمغفلين للبغـي في الأرض، ولا يـشعر

المبطل وبال ما يبطله عليه وعلى أمثاله؛ لأنه أراد، كما قال تعالى ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾[فاطر:43].

- إنّ النظر الاستدلالي في الرصف اللغوي يبحث فيه تحقيقاً للمراد منه، فيجمع أطرافه ليحدد الطريقة المُتّبعة في رصف مفرداته؛ لأن المطلوب منه يتعيّن بالوقوف على جهات رصفه؛ لأنها تُنشئ علاقاته الرابطة لأجزائه، فإن لكل مرصوف جهة تعلقه بما يتممه وما يكمله، لذلك اختلفت الجهات باختلاف الأنواع والأجناس، بدليل اختلاف المواضع والرتب والعلامات والصيغ وحروف المعاني، وما تُحدثه من نسب رابطة وأساليب متنوعة بقرائن دالّة على المراد منها، نصل إليها بمناهج متعددة؛ لأن الرصف أصدق ميادينها؛ لأنه من الإنسان، بل هو جوهره وتاريخه وبيئته وثقافته ومهارته وخبرته وعبره وعقيدته وفكره ومشاعره وفطنته ومكنونات ضميره واستقامته وضلاله ومقياس طيبه وخُبثه وعدالته ومكره، ونحو ذلك. لذا يختلف الرصف اللغوي من شخص إلى آخر وحتى الشخص نفسه يختلف رصفه تبعاً لاختلاف أحواله وتغيّر الظروف المحيطة به والغرض المقصود؛ لأن الإنسان ليس آلة للرصف، فتصدر قوالب جاهزة لكل طلب، بدليل قوله تعالى ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ [الروم: 22]، فجعل الناس أصنافاً مختلفة، وألهمهم خلق أجناس النطق وأشكال الرصف بكيفيّات وهيآت مُتنوّعة.

- إنّ الصيغة الصرفية توجّه الرصف اللغوي بحسب ما تتطلبه من متعلقات، لأنها الموجدة لمعناه المركزي، فتبنى المرصوفات جميعاً تبياناً وتوضيحاً وتخصيصاً، بدليل إجراء المصدر مجرى فعله، ومجيئه بمعنى الفاعل أو المفعول، وقيام صيغة الفاعل أو المفعول مقامه لمعنى آخر يجمع بين الحدث والذات المُجسّمة له، بدليل عمله عمل فعله، فهو أوفى وأتم وأبلغ منه، لإطلاقه وشموله وإحاطته بجوانب الحدث، بدليل قوله تعالى ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [فصلت: 1-2].

- إنّ الحال والاعتراض والتفسير والقطع دلائل رسم الصورة في الرصف اللغوي؛ لأنها تولّد معنى استحضارها وتقريرها وتحقق دقّتها، وتفضي إلى معنى المدح أو الثناء أو الذم أو التقريع أو القصر ونحو ذلك، مما يؤدي إلى تعاظم الصورة، كما يدل اللف والنشر على مشاركة المتلقي في عملية الرصف اللغوي.
- المعاني المُحتجبة في الأستار يكشفها الرصف الفني، وضرب الأمثال يقرّبها من المحسوسات لتتمكّن في القلوب، فتتصوّر في الأذهان للإفهام، وتُبرزها التشبيهات، فتفصلها عن غيرها لتعقلها وتدركها النفوس.
- الشكل نسق الكلام ونظامه المصوّر لعلاقاته والمُبيّن لارتباطه بغيره.
- يُعنى الشكل بمعاني الإطلاق والتقييد والعموم والخصوص والإبهام والتفسير، فهو أعمّ من الجملة، لدخولها في جزئياته المُشكّلة للصورة التعبيرية الدالّة على المعنى الكلي المراد من النظام الشكلي الظاهر.
- يُبنى الشكل التام أساساً على مبدئه توضيحاً أو تخصيصاً أو تفسيراً لإجمال أو تقييداً لمُطلق.
- يُرتّب الشكل تصاعدياً وأفقياً وتنازلياً، بحسب الخصوص والعموم كما في البسملة وسورة الناس.
- يقتضي إتمام الشكل بيان صلاته الرابطة من الصيغ وحروف المعاني والنسب التامة والناقصة ومجازات القول وشُعبه المُتفرّعة عن المركز.
- متانة الشكل في مناسبة جزئياته بعضها لبعض، وفي تداخل صوره وتلاحمها في بناء متكامل ومنسجم مع مضمونه.
- يرتبط الشكل بقدرة مُنتجه على ترتيب أجزائه لعلاقته بالنظام المعبّر عن فكرته تعقيداً أو إيضاحاً لاعتماد الفهم والإفهام على حُسن الترتيب ومناسبة المقام.

- يوضّح الشكل إبهام ما بُني عليه أو يُقيّد ما أطلق أو يُخصص ما كان عاماً، وذلك بالإحاطة به أولاً وآخراً؛ لأن أوّله يشعر بآخره، وآخره يلمّح إلى أوله لبنائه عليه.
- يضم الشكل النسب التامة والناقصة بالإسناد والإضافة والتعليق؛ لأنه يقتضي توحيد الفكرة بوحدة الشكل وتكامله.
- دلالة الشكل المطلقة أو المقيّدة أو العامة أو الخاصة، تظهر بتتابع علاقاته المبنية بعضها على بعض بدلائل التعريف والتنكير والإظهار والإضمار والذكر والحذف والتقديم والتأخير والتغليب وإرادة المبالغة.
- الشكل منهج شامل لمناهج الصرفيين المبينة لمعاني الأبنية ومناهج علم الإعراب ومناهج البلاغيين في الحقيقة والمجاز والأصوليين في نحو الدلالة؛ لأن الشكل من منهج علم الدلالة.
- دراسة الشكل في حقيقتها نقدية فنية تبين مواطن القوة والضعف والجمال والقبح بدلائل لفظية ومعنوية في حدود ما يظهره الشكل من ترابط صوره وأجزائه.
- يرتبط الشكل بمقام منتجه إيجازاً وإطناباً لمناسبة الشكل للحال التي دعت إليه، فهو جامع للتعبير بدواعيه الاجتماعية والنفسية ومُفسّر لها، كما أنه مُفسّر للمُشكل اللغوي كما فسّرت سورة الإخلاص المراد من (الصمد).
- يكشف الشكل المراد من الدلالة القطعية والاحتمالية بالنص على إحداها بالدلائل التي تدفع الاحتمالية وتؤكد على القطع فيها.
- يُوظّف الشكل لبيان ترابط الأفكار بعضها ببعض وإن تباعدت العبارات مكانياً لتعويله على المناسبات والمجازات القولية، فهو علم بيان المعنى الكلي ودلالته فنية جمالية، لاهتمامه بالأساليب وسياقات الكلام.
- دراسة الشكل، فنيّة جمالية تُعنى بالصور التي تؤلفها اللغة بأساليبها المتنوّعة وجملها المتعلّقة بعضها ببعض، وصياغاتها الصوتية المُنسجمة مع الإيقاعات

الموسيقية صـعوداً وهبوطـاً بـالنبر أو الـضغط والإدغـام والإعـلال والإبـدال والإلحاق والزيادة والحـذف والقلـب المكـاني والوقـف والابتـداء، والتنـوين والإطلاق وحركات البناء الأصلية والعارضة وعلامات الإعـراب، وضـوابط هيآت الأبنية من الـصوائت المُظهـرة للـصوامت الـشديدة والرخـوة والمطبقـة والمستعلية وضدها ونحو ذلك.

- النسخ ليس وصفاً بل تقريراً وتحقيقاً، فخالف غيره في النسبة، لأن غير الناسخ ينسب إلى مفرد، وهو ينسب إلى جملـة لتقريرهـا، لأن الجملـة مـستقلة بمعناهـا الذاتي التركيبي، ولا تركيب للمفرد، لأن النسخ للتركيب، لأنه مصحح وهم.
- النسخ ليس إخباراً ابتدائياً، ولا إنشائياً ولا طلبياً، لأنه مزيل للشك والتردد في قبول الخبر، لذلك اقتضى إثبات الذات الموصوفة، لأنه لـيس وصـفاً بـل هـو مقرر له.
- النسخ الحرفي مزيل للشك في الذات الموصوفة بـدليل عملـه، والفعلـي مقـرر لوصفها ومحققه فاقتضى ذلك عمله في الخبر، لأنـه محـط الفائـدة، في حـين أن الحرف مثبت للمعنى في الذات، فاقتضى ذلك تقديمه وعمله فيها لبيان التغيير الدلالي فيما أثبته، يدل على ذلك تقديمه على الفعل الناسخ، وجيء بالناسـخ لإتمامه وتقرير وصفه.
- ليس النسخ إثباتاً زمنياً، لأنه لا علاقـة للنـسخ بـه، والتـصريف في أفعالـه لـه دلالة القطع والاستمرارية، وليس الاقتصار الزمني، كما أن النسخ لا علاقة له بالابتداء، لأنه ليس أصله للتعارض في غرضهما، فالابتداء له دلالـة التقـديم، والنسخ التحقيق، والابتداء مُثبت لمعنى العناية، والنسخ جواب لسؤال، وليس الابتداء كذلك.
- إنّ منصوب (إن) بخلاف منصوب (كان)، فـإن الأول ذات مـشكوك في نـسبة الوصف إليها، وأما الثاني فإنه وصف مقرر، وإن كان اسماً في الظـاهر، فهـو في الأصل وصف، كما في ألفاظ القرابة كالأب والأخ.

- إنّ النواسخ الجامدة فيها معنى زائد على غيرها لغلبة معنى الحرفية عليها نفياً ورجاءً، بدليل ملازمتها لمعنى النسخ، لأن الفعل إذا لزم معنىً، جمد كأفعال الإنشاء.
- إنّ النسخ اسلوب مفيد تخصيص الذات بالوصف وتحقيق وجوده لها، فهو جواب محقق وليس جواباً محضاً تصديقاً أو تصوّراً، لأنه يُثبت المنفي وينفي المثبت ظنّاً، فيزيل الشك ويقرر ما يضادّه بدليل عمل النواسخ، وعدم الاقتصار عليها دون جملتها، بخلاف أحرف الجواب التي لا عمل لها، فإنه يجوز الاقتصار عليها، لأنها مستوفيةً للمعنى المراد.
- تختلف النواسخ عن الإخبار والأحوال، لأنها ليست إخباراً، كما يخبر بالفعل التام، لأنه مثبت للوصف دون الذات، وليس أحوالاً، لأنها ليست أوصافاً، والأصل في الحال أن يكون وصفاً بدليل أنها تؤكد إخبارها، والحال تؤكد عاملها، وهو فعل أو ما أشبه الفعل، بدليل ملازمتها للنصب لفظاً أو محلاً.
- النسخ بيان تعليق نسبتين أحدهما للمتكلم، لأنه مُصحح للخبر تقريراً وتحقيقاً، والخبر مركّب إسنادي، لذلك ظن أنّ أصله مبتدأ وخبر، وأنه من عوامل الجمل.
- النسخ تعليل رابط، لأنه مبيّنٌ لإزالة الوهم والشك في كلامٍ سابقٍ له بدليل مصاحبته للواو المقررة توكيداً للعلّة.
- النسخ معنى حرفي زائد على أصل التركيب، إيجازاً وتلميحاً وإرشاداً، فإنه يطوي مغالبة، ويكشف حواراً ويُظهر حقائق ظنّية، ويبرز مشكوكاً ورددواً عليها ويرفع احتمالات وأوهاماً ويثبت ما يضادها.
- الإخبار بالنواسخ إقرار وتحقيق، والإخبار بالتام وصف مجرد بدليل حاجته إلى التوكيد بالمصدر، والناسخ لا يؤكد به، لذلك لم يأتِ منه اسم تفضيل أو تعجّب أو اسم مفعول.
- الحرف الناسخ مؤكد لمعنى يوجده الفعل، والزائد منه يؤكد الفعل الناسخ، لأنه جواب سؤال منكر.

- لا يحتاج الفعل الناسخ إلى فاعل ولا إلى مفعول، لأنه يثبت وصفاً لذات معلومة، في حين أن التام يقتصر على إثبات الوصف لذات ما، فكان عاماً مبهماً فافتقر إلى متعلقات تقيده بذات حتى يكون معلوماً.
- إنّ نفي الناسخ يفيد نقض الوصف وإثبات الذات المنفي عنها، بخلاف التام فإن نفيه جامع للذات مع الوصف في الإنكار والجحد والإزالة، فكان الناسخ مثبت للذات الموصوفة إثباتاً ونفياً، في حين أن التام مقتصر على وصفها دون إثباتها.
- الوقف قرينة لفظية ومعنوية، إذ يستدل به على مخارج الأصوات وصفاتها مفردة مع همزة الوصل، كما يفرق بين صحيحها ومعتلها أخر الألفاظ بالسكون والروم والإشمام والحذف والزيادة، كذلك يفصل بين المعاني الإفرادية والتركيبية، لأنه موضع تغيير.
- بنيت الكتابة على الوقف إثباتا وحذفا، كما بنيت الفواصل والقوافي والأسجاع عليه، لأنها جميعا يلحقها التغيير بحسب المراد.
- الوقف علم قائم على علوم العربية، لأنها قواعده وأسسه وتقوم عليه علوم القرآن والشريعة، لاعتماده المعنى.
- الوقف موطن الاستثبات والإنكار، والمعاني البلاغية والتنغيم الصوتي، ضغطاً وإطلاقاً، تفخيماً وترقيقاً وقلباً وإبدالاً، زيادةً وحذفاً، تبعاً للمقصود، وللفصل بين كلامين، ولاستراحة القارئ.
- الوقف الإلزامي بخلاف الاختياري، لأن الأول يعني بالمعنى المركزي للعبارة، والثاني بالمعاني التوليدية، لأنه موضع الاجتهاد والتأويل.
- الترتيل والتجويد هما معرفة الوقف، لأنه موضع تجويد الحروف.
- الفصل والوصل مما حمل على المعنى، وهو من مواطن الوقف.
- الوقف يزيل الوهم في الموصول لفظا المفصول معنى ويفصل بين كلامين مختلفين اختلطا ببعضهما وكأنهما لقائل واحد، والحقيقة أنهما متغايران.

- الوقف يظهر قدرة القارئ والكاتب، كما يكشف منازل المتكلمين، لارتباطه باللفظ والمعنى وما يرمز لهما فصلاً أو وصلاً، وتنزيهاً أو تعظيماً أو بخلاف ذلك.
- بناء الخط القرآني على الوقف، يدل على مزاياه الكثيرة، وقيمته الصوتية والمعنوية والبلاغية والتاريخية والفنية.
- تتنازع الأصوات والمعاني في الوقف، لأنّه يوهن الحرف الموقوف عليه، فيغلبه مجاوره، كما أن المعاني تتغالب فصلاً ووصلاً أو وقفاً واستئنافاً، فحيث يقف القارئ أو يستأنف يتولد معنى، لأنّ الوقف يفصل بين كلامين، فيجعل ما ظاهره جملة واحدة متوزعاً بحسب الوقف على جملتين تبيّن إحداهما الأخرى وتدعمها.
- ليست الفاصلة قافية أو سجعة، بل هي قسم آخر قائم برأسه، يبين المراد ويفصل بين كلامين، ولها دلالة معنوية تختلف عنهما، لائتلافها مع دلالة الكلام في السورة، ومناسبتها لمراد الله تعالى في جميع السور، فلا تناقض ولا تعارض فيما بين الفواصل، بل تدعم إحداها الأخرى وتكملها، لتضمنها المعاني البديعة بين أدعية ووصايا وفرائض ومواعظ وتحميد وتهليل ووعد ووعيد وتبجيل وتعظيم، والحض على الجهاد وصلة الأرحام، ووصف القرآن ومدحه، والرد على من كذّب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وتسليته، والأمر بالتوحيد، وغير ذلك كثير، كما أنّ فيها بياناً للمراد من السورة لمناسبتها لفاتحتها وخاتمة السورة التي قبلها، فالوقف عليها له أغراض ومقاصد كثيرة، وهو تام كاف.
- المصدر مُوجِد للمعنى في غيره، وليس أصل الاشتقاق، لأنه من المُشتقّات بدليل معنى الصيغة، وهي التي تعرض على الجذر اللغوي، ومعناها يعرض على الذات.

- المصدر وصف عـام يتخـصص بالزوائـد ويتعـيّن بالحركـات ويتّـسع بالقلـب المكـاني وتغـيير الحركـات، فيكـون أصـلاً لأكثـر مـن معنـى، ولـيس أصـلاً لمعنى واحد.
- وافق المصدر صيغ جموع التكسير، لاشتراكه معها في معنى التكثير والاسميـة، أمـا جمـع الـسلامة فيغلـب عليـه معنـى الحـدوث بـدليل الزيـادتين والعمـل لاختصاصه بالعقلاء وما جرى مجراهم بالتغليب.
- ضمّت الصيغة الصرفية بأشكالها المختلفة مُتشابهات المعاني، بدليل تداخلها في بعضها لبنائها على المُشابهة والمُخالفة.
- عمل الفعل الإصلاحي في المصدر، لأنه مُثبِـت للنـسبة، ودال علـى مـصدره، بدليل مجيء المـصدر توكيـداً لمعنـاه، لأن المـصدر هـو الفعـل الحقيقـي بـدليل استقلاله وعدم اسـتقلال الفعـل الاصـطلاحي بمفـرده، فجمـع بـين الإثبـات والإنباء، فكـان مُفتقـراً إلى مُتعلّقـات تُكمـل معنـاه، بخـلاف المـصدر، بـدليل اختصاصه بالإضافة، لأن الاصطلاحي لا يُضاف بـل يُـسند، فـصلح المـصدر للإخبار عنه، في حين أن الاصطلاحي لا يُخـبر عنـه، لأنـه هـو الخـبر بـدليل وصفه للنكرة لإبهامه، أما المصدر فعام يصلح لجميع آحاده فجاء للمبالغـة في الخبر بخلاف الاصطلاحي.
- إنّ المصدر موضوع اجتماعي عام، لأنه من واضع اللغة، في حين أن المُشتقّات الأخرى فإثباتها يتعلّق بالفرد المُخبر بها، لأن اللغة لا تُثبت لأحد خبراً، وإنمـا ذلك لمن يستعملها بدليل افتقـار المُـشتقّات إلى الـذات بالإسـناد أو بالزوائـد، بخلاف المصدر، لاستقلاله بمعناه الإفرادي.
- قيام المصدر مقام فعله في الإخبار والطلب ونحو ذلك، لتحققه عند المُخبر بـه، فاختُصر به الكلام بدليل مجيئه بلا فعل، بأمارة النصب والعدول بـه إلى الرفـع للدلالة على دوامه وثبوته دون حدوثه وتغيّره.
- لا يُقطع بمعنى الصيغ بحسب مناهج التقطيع اللغوي، بل بضمّ المناهج اللغوية جميعاً في التحليل اللغوي القائم على الأدلّة مـن القـرائن الـصوتية والـصرفية

والنحوية وظروف الكـلام وحـال المـتكلّم وطبيعـة المُخاطـب والغـرض مـن الكلام، بدليل نقل الصيغة في المـدح والـذّم والعـدول بهـا إلى مـا يُقاربهـا في المعنى طلباً لمناسبة المقام، لأن الصيغة بمفردها دال من دوال كثيرة على المعنـى النحوي العام المدلول عليه بجميع أجزاء الكـلام، بـدليل الـسوابق واللواحـق وعلامات الإعراب وحركات البناء والتنوين والتعريـف والإضـافة والإسـناد والتعليق والتضمين.

- إنّ الصيغ الصرفية وسائل ربط الكلام، وهي الأصول التي يُبنى عليها بحـسب الحاجة، بدليل قبولها الزيادة والحذف والسوابق واللواحق والتقديم والتـأخير، لأنها موضع النسب المختلفة، وأساس الـسعة اللغويـة وصـور أحنـاء المعـاني لتداخل المُتشابهات فيها والمُتناقضات بكثرة التـداول، لغلبـة الـصناعة عليهـا، وذلك لعروضها بوصفها دالّة على العمـوم أو الخـصوص والمُطلـق أو المُقيّـد والمُنقطع والمُستمر.
- إنّ العدول الصرفي يُعدّ خرقاً لاختصاص الصيغة بمعنـى مُحـدّد، ويـدلّ علـى أنها أداة من أدوات المعاني كحروف المعاني، بدليل تعلّق الحروف بها، وكثـرة صيغ المُعتل بجنب صيغ الصحيح، بـدليل الإعـلال والنقـل، كمـا أن المُـشترك يغلب على المُعتل، لتقـارب أحـرف العلّـة بـدليل القلـب، والزيـادة، كمـا في (فَعـول) و (فعيـل) و (فُعْـلان)، لاشـتراكها في معنـى الاسميـة والفعليـة أو الثبوت والحدوث، وهما معنى الاسم والوصف.
- إنّ الصيغة نظام صوتي تركيبي يحمل معنـىً مُـصوّراً بحـسب صـفات أصـواته ومجاورتها بالرُّتب تقديماً وتأخيراً، وهذا بقصد المتكلّم أو المُنتج واختيـاره مـن عموم المعـاني فيُخصـصها بالزيـادة والهيـأة المناسـبة للمـراد، فيـضبطها طلبـاً لفروعها، لأن الصيغة كالجملة تأليفاً وترتيباً وزيادةً وحذفاً، وكلاهما يقتـضي الضبط بغية إصابة الغاية، وذلك بربط الحدث بالذات، فالصيغة تجلي الحـدث وتُظهره عاماً أو خاصاً، والجملـة تُظهـره بمتعلّقاتـه مُطلقـاً أو مُقيّـداً، وعمـوم الصيغة بتجرّدها وخصوصها بالزيادة وإطلاق الجملة بالإخبار عن اسم جنس

أو اسم الجمع أو مُحلّى بـ(أل) الاستغراقية وتقييدها بالأدوات النحوية، وهي حروف المعاني، في حين تتقيّد الصيغة بحروف الزيادة، وهي أيضاً تُفيد معنىً زائداً على معنى أصل الصيغة، لأن الصيغة تحمل بهيآتها وصورتها معنى، فلا تنزع صيغة من أخرى، بل تقوم الرتبة والزيادة والحذف بالسعة المطلوبة، وكذلك لا تكون جملة أصلاً لجملة أخرى، لأن ذلك بحسب اختيار المتكلّم وقصده، لأن الاستعمال اللغوي فردي، وبكثرة الاستعمال وتداخل المُتشابهات في بعضها بتلاقي اللغات واللهجات والدارجات، فتطلّب ذلك الإكثار من الصيغ الصرفية لصوغها بما يوافق المُشابهة أو المُخالفة لما يقتضيه التغيّر الدلالي.

- إنّ للصيغة وظائف لغويّة ونحوية وبلاغية ودلالية، لأنها تُظهر المراد بصورة مُتداولة لفظياً، كما أنها أداة ربط لافتقارها إلى مُتعلّقات بدليل عملها، لأنها موجدة للمعنى الصرفي، وهو بحاجة إلى علاقات توضّحه، كما أنها بهيآتها وتقلّبها وقبولها للزيادة والسوابق واللواحق ووقوعها مسنداً حقيقياً أو مجازياً، وإضافتها إلى معمولها لترددها بين الاسمية والفعلية ومرونتها في الاستعمال، تمكّنت من أحناء معاني أصل المادة المُشتقّة منها، حتى أحاطت بكل أطرافها وتفاصيلها، فكانت للمتشابه فيها، لاشتراكها في أصل المادة ولبنائها على المُشابهة أو المُخالفة بدليل الفروق المعنوية للمُجرّد منها والمزيد والمنقول والمعدول والصحيح والمُعتل والمُدغم والمفكوك والمُضعف الثلاثي أو الرباعي والقياسي والسماعي والمُلغى والمُعلّق والمُضمّن، لارتباطها بأحرف المعاني، لأن الصيغة معنى زائد على أصل الحديث، لأنها جهته في التركيب بدليل الإسناد والإضافة، فضمّت معاني الفعلية والاسمية بدليل صرفها بالتنوين والتعريف، وتقلّبها في المعاني تذكيراً وتأنيثاً لدلالة القلّة والكثرة والمبالغة والتحويل من الاسمية إلى الفعلية وبالعكس بدليل النسب والتصغير.
- إنّ المعاني النحوية تنهض بها الصيغ، لأن رصد مدلولاتها وتتبّع مُتعلّقاتها وتعيين ما يطرأ عليها من زيادة أو حذف، وتحديد مواضعها ومواقعها، وبيان

تصرّفها في الكلام بدلائل السوابق واللواحق والتنوين والتعريف والتنكير والإضافة واللزوم والتعدّي والتعلّق والتضمين والنقل والعدول ونحو ذلك، يكشف عن المعاني التركيبية والاسلوبية والبلاغية.

- إنّ الصيغ أوسع تصرّفاً في المعنى من حروف المعاني، وإن اشتركت في سُبل إيجاده وطريقة تناوله إثباتاً أو نفياً بدليل همزة السلب والتضعيف والتاء المُتحرّكة نحو أعجم ومرّض وتحوب وتأثّم، فان الزوائد فيها كحروف النفي، إذ سلبت معنى الإيجاب فيها، كما أن الصيغة دليل الفصل بين الخبر والطلب بدليل صيغ المطاوعة والدعاء والأمر في المصادر وأفعال الأمر، فإنها شابهت معنىً لا لفظاً، لام الأمر والنفي والنهي والاستثناء والتحضيض والتحذير ونحوها، إلاّ أن الصيغة أبلغ منها بدليل أسماء الأفعال والنقل والعدول وحاجة الحرف إليها لملازمته البناء بخلاف الصيغة، فإن جمود بعضها يكشف عن معنىً زائد على أصل الصيغة، ويدلّ على أن الصيغة معنى زائد على أصل المادة، لأن التعجّب والرجاء والمدح والذّم معانٍ زائدة على أصل الحدث، فلمّا أثقلت الصيغة بها جمدت لتشارك حروف المعاني في عدم تصرّفها، لثباتها على معانيها الأصلية.
- إنّ التجدّد أو الحدوث لا يقتصر على الفعل الاصطلاحي، وكذلك الثبوت لا ينحصر في الاسم الاصطلاحي، بل تشترك فيهما جميع المُشتقّات بدرجات متفاوتة صعوداً ونزولاً بحسب القرائن اللفظية والمعنوية، بدليل تقلّب المصادر في الإفادة رفعاً ونصباً، فليس النصب كالرفع، وكذلك النسب بالصيغة كما في اسم الفاعل، والنسب بالياء إلى الجامد فإنه يُحوّله إلى الوصف، وهو غير ثابت، وكذلك الصفة المُشبّهة ليست كأسماء الفاعلين، وصيغ المبالغة والميميات، بدليل تغيير معنى صيغ المصادر وأسماء الفاعلين والصفات المُشبّهة إذا لحقتها التاء القصيرة أو الهاء، كما في أوصاف يوم القيامة والفاتحة والخاتمة والفريضة أو التاء المُتحرّكة، كما في (تبيان) و (تلقاء)، وكذلك ما كان أوّله ميماً زائدة وكان مزيداً، فإنه مُشترك بين الاسمية والفعلية بدليل تثليث

ميمه، فإن مضموم الميم بخلاف مفتوحه أو مكسوره، لأن المصدر ليس كاسمه، ولا اسم المفعول كاسمي الزمان والمكان، وليس اسم الموضع كصيغة المبالغة أو كالآلة.

- إنّ المبالغة في الخبر أو في الصيغة أو الحال إذا كان مصدراً ليس بالمصدر ذاته، بل في تقريره وإثباته وصفاً لإحاطته بجميع آحاده، فكأن جميع آحاده اجتمعت في الموصوف به بدليل قلّة استعماله خبراً عن الذات، لقلّة من يتّصف بذلك حقيقة، لذلك خرّجوا ما استعمل منه على المجاز أو على تقرير محذوف (ذو)، لأنه يوجب فضلاً وزيادة، ويُكسب المعنى شرفاً ونُبلاً وتفخيماً في نفوس السامعين.
- إنّ الصيغة لا يُحكم عليها بحقيقة أو مجاز، ولا بالصدق أو الكذب، ولا بإعراب أو بناء أو نقل أو عدل، لأنها لا تُستعمل مُفرّقة غير مُؤلّفة، فهي بمنزلة حرف المعنى في ربط المعاني بعضها ببعض، بدليل التعلق والتضمين، لأنهما وُضعا لتوجيه المعاني التركيبية بحسب المراد، وهو الذي يحكم عليه وليس المفردة، يدل على ذلك المعاني النحوية والبلاغية، لأنها ليست معاني الألفاظ المفردة، بل هي معانٍ زائدة على المعاني الإفرادية، بدليل الحمل على المعنى، كما أن القياس قام على ردّ النظير إلى نظيره والبناء على المُشابهة أو المُخالفة.
- اتّسع في مفهوم كلمة (معنى)، فشملت المحسوسات والمُدركات أو الأجسام والأعراض، والمفرد والجملة والقول والكلام والجذر اللغوي أو المادة والصيغة والعرفي أو المعجمي والصرفي والنحوي والبلاغي والدلالي، فاستعملت دالاً ومدلولاً في آنٍ واحد سواء كانت إفرادية أو تركيبية وإرادية أو غير إرادية، وذلك لأن (المَفْعَل) مُشترك بين المصدرية والاسمية، فقد يُراد به الفعل أو الموضع، لأن الدال محسوس والمدلول مُتصوّر في الذهن، فكان من أدلّة الصناعة الصرفية والنحوية والبلاغية والدلالية، لذلك اتّسع في استعمال المصدر السماعي والقياسي، فجاء بمعنى الفعل والاسم، وهو في حقيقته

وصف عام، فكان عاملاً كفعله ومُضافاً إلى معموله، ومُنوّناً ومُعرّفاً، لأنه جارٍ مجرى الأسماء، كما جرى مجرى الفعل بدليل وضعه بدله منصوباً، وجرت الصفات مجراه في الدعاء، كما جرت الأسماء مجراه في الدعاء، وجرى غير المُتصرّف منه، نحو لبّيك وسعديك وحنانيك وسُبحانك مجرى المُتصرّف في التماس فعل عامل فيها من غير لفظها، لأن الغرض هو المقصود من استعمالها، كما أن القصد هو المعنى الذي يقع به استعمالاً فاستعمل المصدر مبتدأ، لأنه في معنى الخبر، كما أن الخبر هو المبتدأ في المعنى، فجاء مُطلقاً مع أنه قيد للموصوف به، لأن الخبر في حقيقته وصف، والوصف مُكمّل للموصوف بدليل الوصف الغالب ومجيئه بغير موصوفه وجمعه مكسراً، والأصل فيه السلامة، لأنه فعل.

- إنّ الفرق بين المصدر والصفات الصريحة هو الفرق بين المُجمل والمُفصّل، فإن المصدر هو وصف مُجمل الجنس، في حين أن الصفات تصف آحاد الجنس بدليل تقييد صيغها بأحرف الزيادة وحروف الجر، فإن الفروق اللغوية بين الصيغ بحسب ما زيد فيها وما لحقها من الحروف والقلب المكاني ومدّ الصوت وقصره كالفرق بين الغناء والغني والثناء والثنا واللقاء والتلقاء والكلام والتكليم والسلام والتسليم، فإن زيادة الأحرف تعني زيادة فائدة كزيادة الفائدة من التعدية بالحرف على التعدية بالفعل نفسه دون قيد آخر من الحروف بدليل إضمار الفعل أو الوصف دون الحرف لدلالة الحرف عليهما بدليل التعلّق.

- مجيء المصدر نكرة، والتنكير إبهام وتعدّد، ليتوافق مع مضمونه العام للمبالغة في دلالاته تعظيماً وتفخيماً وتنويعاً وتقليلاً وتحقيراً وتبعيظاً وتكميلاً وتعميماً، كما في قوله تعالى ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: 108]، و ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: 5]، و﴿ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: 4]، و ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: 1-2]، و ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل عمران: 157]،

و ﴿ وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾[التوبة: 72]، و﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقـــرة: 96]، و ﴿ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا ﴾ [الأعـــراف: 126، والبقرة :250]، و﴿ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا ﴾ [النساء: 6]، لأن اسم الجنس يضمّ أنواعاً مُتعدّدة، والمصدر جنس يضمّ أنواعاً من الوصف بدليل الاشتقاق، فهو اسم مُشترك وليس أصلاً، لأنه لم يبدأ منه، بل الصيغة المُجـرّدة، لأنهـا مُظهـرة للجـذر اللغـوي، وهـو أصـل كـل صـيغة، والـصيغة جمعـت الأشـياء المُتماثلة، فصارت دالّة على جنس واحد للاتّفاق، فكان منها للأعيـان، ومنهـا للصفات، والتنكير يشمل الأسماء والصفات والأفعال، بخلاف التعريف، فإنه مُختص بالأسماء وما لحقها من الصفات الغالبة.

- مفـردات الكـلام سـداته، ونـسبتها التامـة والناقـصة لُحمتـه، ونـسجها بيانـه وصناعتها مقاماته وظروفه وأحواله، وجودة سبكها بلاغته وحـسن اختيارهـا دلالته، وتزيينها فيه غرضه وغلظها ودقتها مناسبته.
- تتعلـق النـسب الناقـصة في الكـلام بالنـسبة التامـة توجيهـاً لهـا تخصيـصاً وتوضيحاً، لأن الإسناد والنسبة متلازمان لإتمام الفائدة، لأن المعنـى النحـوي العام بحاجة إلى تخصيص لبيانه.
- حروف الجر دوال نسب فعلية، لاختصاصها بالفعل تعليقـاً بـه، ودوال نـسب ناقصة لاختصاصها بالأسماء إخباراً عنها، فلازمـت الـدخول علـى الأسمـاء لفظاً والأفعال تعليقاً بدليل التعدية والتضمين، فهي قيود فعلية موجهـة لمعنـى الفعل وهو الوصف نحو الاسم، لأنه الموصوف بها.
- التعليق معنى زائد على معاني الكلـم الوضـعية، لأنـه يقـصد إعـلام الـسامع بشيء لا يعلمه، مع أنه يعلم معاني الكلم الوضعية عرفاً.
- علم البيان قائم على ما يفيده تعليق النسب بعضها ببعض، وما يحصل لـدوال النسب وهي الأسماء والأفعال والحروف من تقديم وتأخير وتعريـف وتـنكير وإظهـار وإضـمار ووصـل وفـصل وإطنـاب في التوكيـد وإيجـاز في الحـذف والاقتصار والإضمار واستعمال بعضها بـدل بعـض أو تطفـل بعـضها علـى

بعض للقيام بوظيفته أو وصلها بالنقل من باب إلى آخر أو مجازاً في الاستعارة والكناية، لأن البلاغة تعني الوصول بالتعليق إلى الغاية المطلوبة حقيقة أو مجازاً بأحسن صورة لدوال النسب في الإفضاء بما يزيد على الوضع اللغوي لها.

- إنّ التعليق تآلف بين النسب وذلك باتحاد الناقصة والتامة واتفاق في الجهة النحوية لدوال النسب حتى يجعل المفردة الثانية في النظم هي الأولى في المعنى، إخباراً عنها أو يجعل الأولى خبراً تخصيصاً أو تحقيقاً أو توكيداً للعناية بها، كما في التقديم والتأخير أو يجعل الخبر عادة أو طبيعة غريزية أو حرفة أو مختصاً أو محققاً، كما في الاقتصار بحذف مفعول الفعل المتعدي أو يجعله مقيداً زماناً أو مكاناً، كما في أشباه الجمل أو يجعله جواباً محققاً لسؤال مقدر وتعليلاً لإشكال سابق أو تثبيتاً لأمر متردد فيه، كما في المشبهات بالفعل من النواسخ أو بجعله خلقة وطبيعة مركوزة أو مستمرة ملازمة للذات الموصوفة أو معوّل عليها، كما في الأفعال الناسخة وذلك باختيار المتكلم بحسب المقامات والأحوال والمناسبات وغيرها، فهو المتصرف بمفرداته ونظمها، لذلك قيل هو العامل وإن الألفاظ آلة لعمله، أما جعله خبراً لإن وأخواتها وكان وأخواتها والحرف لا يخبر به والفعل لا يخبر عنه، لأنه خبر، فإنما هو تعليق بمقدر أشعرت به النواسخ بدليل إثباتها للذات بخلاف الفعل التام ثم الإخبار عنها بما يصلح رداً وتعليلاً وكينونة وصيرورة واستمراراً وديمومة.
- إنّ وضع الفعل على أن يكون مقتضياً للنسبة لحاجته إليها إتماماً لما يحدثه بمعناه، ولافتقاره إلى متعلقات تحدد نسبته، لأنه منسوب دائماً، فإنه مقترن بها وليس بالزمن بدليل ثبات نسبته إسناداً وإضافة بوساطة حرف الجر أو بدونها، كما في المصادر والصفات المشتقة مع تعرضه للسلب الزمني في أساليب المدح والذم والتعجب أو لمجرّد التعليق في الشرط أو للاستخبار عنه في الاستفهام أو تقريراً لحدوثه في التوكيد.
- أشباه الجمل تتعلق لزوماً بالفعل، لأنها قيده زماناً أو مكاناً، وقيد الخبر ليس خبراً، كما كانت الحال قيداً للخبر وليست خبراً بدليل مجيء أشباه الجمل

صـفةً وحـالاً وصـلة بـالتعلق والظـرف أو حـرف الجـر لـيس وصـفاً للذات، لإبهامهما بدليل حاجتهما للإضافة، وهي صلة ونسبة ناقـصة لا تـتم إلاّ بالفعل، وهو الذي يصلح للوصف وهما وعاء لـه والغـرض مـن التعلّـق بيان القيود وإيضاحها وفك غموضها وإزالة إبهامها وتفـسيرها بإتمـام النـسبة الإسنادية، لأن المتعلقات موجهة للنسبة التامة، وتقدير الفعل في أشباه الجمـل غـير ملـزم، لارتباطهمـا في المعنـى عقـلاً وعرفـاً، ومـا ذكـر دليلـه لا حاجـة إلى تقديره.

- إنّ العامل هو المقتضي للنسبة بنوعيها لفظاً، أمـا المقـوم للمعنـى، فهـو تعلـق النسب بعضها ببعض بدليل أنهـا معـانٍ زائـدة علـى دوالهـا توجـد في الـنظم وتنعدم خارجه، أما المفردات فإن معانيها الذاتية لا تفارقها بدليل توظيفهـا في نظم مختلفة بالتعلّق وهو اختياري فردي، في حين أن المعاني الوضـعية جماعيـة ملزمة لجميع أفرادها لأجل التواصل والتفاهم.
- علامات الإعراب وحركات البناء العارض دوال حصول النسبة رفعاً بالإسناد وجراً بالإضافة ونصباً تخصيصاً لهما بدليل التعلق الموجب للتغيير بحسب إرادة المتكلم، أما المبني فإنه ملازم لإيجاد النسبة لإبهامـه يـؤتى بـه لغـرض تفـسيره بموجب ما يقتضي المقام المناسب له، كتفسير ضـمير الـشأن والـضمير العائـد لغرض الربط بالمتقدم والإشارة لحضور المشار إليه أو بعده تفخيماً أو تعظيمـاً أو احتقاراً، والموصول لغرض معرفة صلته دونه والنداء لغرض التنبيـه بـدليل البناء الحاصل من التركيب للدلالة على إيجاد معنى جديـد مـن ربـط معنـيين مختلفين، وكذلك التعلّق يوجد معنىً جديداً من خـلال ربـط المعـاني النـسبية بعضها ببعض، وهذا المعنى بإرادة الناظم يعرف به وتكون له المزية على غيره، وإن كانت دوال نـسبه شـائعة معلومـة للجميـع، لأنهـا مـشتركة، أمـا الـنظم فخاص، لأنه فردي إبداعي يتوقف على قدرة المنتج له وحسن اختياره وجودة سـبكه ومناسـبته للمقـام ومحاكاتـه للظـروف والأحـوال المحيطـة بـالمتكلم

واهتماماته وعنايته وتمكنه من الإحاطة بدقائق الحياة الخاصة والعامة، وقدرته على توظيف دوال النسب وتعليق بعضها ببعض لإتمام الفائدة.

- ليس الغرض من النحو معرفة أحكام أجزاء الكلام التي ائتلف منها بل معرفة جهتها في النسب وجهة كل نسبة في التعليق، لأن المراد التعبير بالنسبة التامة وملحقاتها، وهي أصغر صورة تركيبية لغوية يحسن السكوت عليها، أما معرفة المحكوم عليه والمحكوم به والحكم، فلا يوصل إلى الغرض من التعبير، إذ فيه تقطيع لأوصال النسب الرابطة لدوالها، ويخلط بين الأحكام العرفية والفردية والذي يفصل في ذلك التركيب بحسب اختيار المتكلم، لأن معرفة أحكام نسبة واحدة دون ربطها بأخرى لا يفصح عن المراد، بدليل تغيير الأحكام بتغيير الرتبة أو الزيادة والحذف، أو الصيغة وغير ذلك، فلا ثبات إلاّ للتعلق النسبي المبين للأحكام ودلائل الجهة النحوية في التعبير مفرداته، لأنها دوال النسب وأدوات التعليق المؤتلف منها والإعراب علامة حصول النسبة، لأنه لا يكون إلاّ بها، فالرفع دليل نسبة إسنادية، والجر دليل نسبة إضافية، والنصب دليل نسبة تكميلية فرعية على الفعل وما أشبهه.
- ليس رفع المبتدأ والمضارع بالتجريد بل بالإسناد، وهو المعنى الرابط للنسبة الابتدائية والتصورية في الإخبار الأولي لخالي الذهن، فإذا لم يكن السامع كذلك زيد قيد مناسب لتغيير النسبة، لأن الرفع علم النسبة الأولى، والنصب علم ما يكملها، فكانت جملة (إن) مؤكدة وجملة (كان) مثبتة للذات الموصوفة، وجملة (علم) مثبتة ليقين المخبر، والمضارعة قيد للمضارع ترفعه فإذا ضعفت نصب أو جزم، لأن الأسماء لا تجزم، وإن شاركته النصب، لأنه شارك الجر في الإسناد غير المباشر توكيداً، وفي المفعولية غير المباشرة بزيادة الحروف وفي محل المجرور بدليل العطف عليه بالمنصوب، وفي تضمين المتعدي معنى اللازم أو تنزيل المتعدي منزلة اللازم بوساطة حرف الجر
- إنّ الفعلية معنى ملازم للنسبة، لافتقارها إلى ما يخصصها رفعاً ونصباً بدليل عمل المصادر والصفات وليس هي الحدث المقرون بالزمان، لأن الأمر ليس

حدثاً، بل هو معنى الطلب، والطلب مـن المعـاني الحرفيـة، فقـد فـارق صـفة الفعلية، ولكنه لا يفارق النسبة، كمـا غلبـت الحرفيـة علـى الأفعـال الجامـدة فسلبت منها معنى الحدوث ولكنها لازمت النـسبة، وكـذلك الاسميـة معنـى ملازم للنسبة، وإن غلبت عليها الحرفية في المبهمات إلاّ أنه يسند إليها كمـا في أسماء الاستفهام والإشارة والشرط والموصولة، إذ فقدت الإعراب ولم تسلب منها النسبة لوجود معنى الاسمية فيها، وأما الحرفية فهي الموجدة للأسـاليب، لأنها المعنى الرابط للنسبة بغيرها، والمزيد منها يؤكد النسبة بدليل تطفلها على الأسماء فتزيل إعرابها وتتطفل على الأفعال فتزيل تـصرفها، وتعلـق بالفعـل فتزيل معناه لتضمنه معنى فعل آخر، وحروف العطف تربط النسب بالمـشاكلة والمشاركة وحروف الجواب تقرر أو تنفي النسبة الحاصـلة في الـسؤال، بـدليل أن (هل) يستفهم بها لإقرار النسبة، و (بلى) لإثبات المنفي في النسبة.

- إنّ إدراك معنى التعلّق يقتضي العناية بالعلاقات المعنوية التي توجدها النـسب المختلفة وفهم الروابط بمعرفة دوالها من الأفعال والحروف، لاشتراكها في إيجاد المعاني بدليل العمل بقواعد نظـم الكـلام وتركيبـه وطبيعـة تكوينـه وترتيـب أجزائه، والعلامات الدالة على دمج القواعد الإعرابيـة بقواعـد نظـام الجملـة تقديماً وتأخيراً وزيادةً وحذفاً وإظهاراً وإضماراً وتعريفاً وتـنكيراً ودخولهـا في أساليب كثيرة، وإدراك التعلّق يقتضي فهم الكـلام، لأنـه دليـل وحـدة معنـاه والموصل لإدراكه كاملاً.

- ليست الجملة من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخـبر هـي الكـلام الـذي يحـسن السكوت عليه، لأنها ليست مقصودة لذاتها، وإنما يقصد المتكلم ما بني عليهـا مما يعرف بالفـضلات، وهـي الـتي تـشكّل نـسباً فرعيـة تحقـق وتؤكـد النـسبة الأصلية التي تمثل المعنى المركزي للكلام، لا الكلام بجملته، وإن الجملة المفيدة لا تكون سوى نسبة واحدة من نسب الكلام المفيد، بدليل صحة تأويلها بمفرد يمثل دالاً من دوال النسب التي تكوّن الكلام المفيد بوحدة معناه، وذلك بتعليق نسبه بعضها ببعض، وهو المقصود من فائدة الكـلام، أمـا فائـدة الجملـة ففـي

استقلال معناها الذاتي كاستقلال المفردة بمعناها الوضعي أو العرفي، فهي بحاجة إلى ما يتممها كالمفردة في حاجتها إلى أن تضم إلى أخرى لتفيد معنىً مستقلاً تركيبياً يعقد لأجل المفعول أو الحال أو التمييز، وهي المعوّل عليها في الإفادة.

- (إنّ) نسبتها تامة، لأنها جملة، و(أنّ) نسبتها ناقصة، لأنها مفرد، فتعلّقت الأولى بمقدر جواباً له وربطاً لنسبتين، تعليلاً ورداً لإشكال، وتعلقت الثانية بطرف نسبة لإتمام فائدتها، فكانت الأولى اسلوباً والثانية مصدراً مؤولاً، وكلاهما حرف لعدم استقلاله الذاتي، إلاّ أن المكسورة رابطة والثانية مصدرية، وعملا النصب توكيداً للنسبة التامة والناقصة والنصب أصلاً لمكملات النسبة.
- الصيغ المشتقة دوال النسب في الجمل الوصفية، لأنها تفيد معنى زائداً على الأصول التي اشتقت منها، واختلافها يغير النسب، كما يغير إفادة الوصف المقيد للذات الموصوفة به، فإن الصيغ الفعلية الاصطلاحية تدل على نسبة تامة إسنادية في حين أن الصفات لا تدل على نسبة تامّة إلاّ إذا لحقها التنوين و(أل) التي بمعنى الموصول، فإنها تجري مجرى الأفعال الاصطلاحية بدليل عملها، وكذلك المصادر، وأما الميميّات فإنها مشتركة بين التامة والناقصة، كما يحصل فيها النقل لأجل المبالغة في الوصف.
- تساهم المبهمات كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولة في ربط النسب التامة لحاجتها إلى التفسير، لغلبة المعنى الحرفي عليها، وللدلالة على معاني التعظيم أو التفخيم والوعد والوعيد والتحقير والحصر والشرط، لإبهامها، فاستعملت بعضها موضع بعض.
- إنّ التعلّق مقياس فكري وعرفي وعقدي موصل للمنتج بغيره ودليل المتلقي، ووسيلة كشف الباحث عن المراد، ومعيار التفرّد، لاختلاف القدرات والمواقف والأذواق، والمهارات والأحوال والانفعالات ونحو ذلك، فهو يوصف بالملاحظة والاستقراء والاستنباط ولا يفرض، لأنه يدرك جملة من

خلال النظم، وهو متعدد، وعلى مستويات مختلفة صوتياً وحرفيا ونحوياً وبلاغياً ودلالياً، ولكل منها ضوابط عامة ملزمة عرفاً يرتبها موقعياً بزيادة أو حذف أو بإضمار أو اقتصار حقيقة أو مجازاً، إثباتاً أو نفياً، خبراً أو إنشاء ونحو ذلك والضابط هو التعلّق المبين للمراد بدلائل الإعراب والقرائن اللفظية والمعنوية، والرتبة بما يمليه الفكر ودواخل النفس وهيب المشاعر وومضات القرائح بما يناسب ما تقتضيه المقامات والأحوال، لا ما تفرضه القواعد العامة إلاّ بحدود التواصل الاجتماعي، فإن العلاقات اللغوية تحصل بانسجام في التركيب بين المعاني العرفية، إذ ترتبط مدلولاتها بنسب توفيقية توضح بعضها وتبين غامضها وتخصص عمومها أو تقرر بعضها بعضاً أو تفصل مجمله أو تفسره أو تبهمه اعتناء بالغرض المطلوب، فإن للغة وسائلها إبهاماً وإيضاحاً وإجمالاً وتفصيلاً، إطناباً وإيجازاً ونحو ذلك ما دام نظمها يقوم على التعلّق الذهني والنفسي المعبّر عنه بدوال رمزية معلومة عرفاً، وهي تتمرد على الأصول المنطقية التي تقيس على النظائر فخلطت بين النظير الإفرادي والتركيبي، والمعوّل عليه في الفهم والإفهام هو التركيبي لا الإفرادي بدليل ثبوت المعجمات وتجدد الأساليب، وعموم المعاني العرفية وخصوص الأساليب بتأديتها بطرق متعددة، وإمكانية الإبداع فيها بدليل ثباتها لأصحابها وتميزهم بها.

- إنّ التعلق يفصل بين النسبة الأصلية والفرعية، لأن الفرعية موجهة للأصلية ومتممة لها، وهي التي تجعل الكلام تاماً مفيداً، لأن الأصلية إسنادية عامة تحتاج إلى تخصيص وهو المقصود من الكلام، لأن الجملة قد لا تكون مقصودة لذاتها، بدليل جعلها ركناً في نسبة تعليقية مقصودة لذاتها، كما تُجعل ركناً في نسبة تعليقية اسلوبية، لأنّ المنصوبات والمجرورات، لا تصح أن تكون طرفاً إسنادياً، لتعلقها بالمسند بياناً له، فهي ليست جملاً، كما أن الظروف وحروف الجر لا تشكل جملاً ظرفية، لأن المسند ينبغي أن يكون وصفاً والخبر في الأصل وصف والظروف والحروف ليست أوصافاً، لأنها غير مشتقة، فلا تدخل

ميدان التصريف لملازمتها لمعنى معين بمدخولها، بدليل ملازمتها للإضافة وهي بمعنى الحرف، والحرف رابط للنسبة وليس طرفاً منها، كذلك لا يصح أن يكون حرف النداء مع المنادى جملة فعلية، لاختصاص حرف النداء بالتنبيه، وهو ليس خبراً، لحرمانه الإسناد بدليل تحويل المعرب إلى مبني والبناء إبهام، والأصل في الفعل أن يكون خبراً، لأنه في حقيقته وصف، فاحتاج المبهم إلى تخصيص بالحرف مثل (أل) التعريفية، فإنها لا تشكل مع مدخولها جملة، أما المعرب منه فإنه مخصص أصلاً بالإضافة، فازداد توكيداً بالحرف، والمؤكدات دوال على زيادة قوة المعنى بدليل الحروف الزائدة، والمعرب المنون منه، فقد سلب التنوين تخصيصه بالحرف، لأنه نكرة غير مقصودة، بدليل عودته إلى البناء إذا حذف منه التنوين، فيكون نكرة مقصودة، فالمنادى مركّب لغوي يفيد إنشاء معنى التنبيه، وهو معنى حرفي وليس إسنادياً، لافتقارها إلى الجواب كافتقار الشرط والقسم، فهو معلّق بالجواب، فشابه الظروف والحروف في كونها جميعاً غير مستوفية نسب التعلّق.

- ليس بعض الكلام أصلاً لبعض، ولا يعمل بعضه في بعض، وإنما ينسب ليتضح المقصود من ضم بعضه إلى بعض بحسب نظام الكلام المفيد، إذ يتعلّق المثبت منه، كما يتعلق المنفي والإنشائي ابتداء، فليس الإنشاء من الخبر، وليس الخبر أصلاً لشيء وكذلك الأبنية والأصوات، فإن الأصوات تنتظم بضوابط الصيغ، كما تنتظم الأبنية بضوابط التركيب والجمل بالأساليب، وهذه الضوابط عرفية بيئية وأصولها اجتماعية عامة واستعمالها فردي تمليه دواع شتّى وأغراض مختلفة تكشفها طرق التعليق بدليل التقديم والتأخير في الأصوات، كما في القلب المكاني أو في المفردات، كما في التراكيب الاسمية والفعلية، وكذلك الزيادة والحذف في الأبنية والتراكيب، فلكل صيغة معنى، ولكل تعليق دلالة حقيقة كان أم مجازاً، وخبراً كان أم إنشاءً، فلا نسخ للأحكام ولا نقص، وإنما لكل كلمة وظيفة تختلف عن غيرها، كما أن لكل فعل نسبة تبين جهته وتوزيعها على أبواب لا يفي بالغرض لاختلاف دلالة

أفعال الباب الواحد بدليل التضمين والنقل والتغليب والاقتصار ونزع الخافض والوقف والابتداء واشتراك الصيغ، كما أن المعنى الواحد لا يؤدى بطرق مختلفة، فلكل طريقة تعليقية معنى، فإن معنى الفعل الاصطلاحي يختلف عن اسم الفعل والمصدر واللام مع المضارع، لأن الانفعال المفاجئ يختلف عن الإخبار الهادئ، وضيق الوقت بخلاف متسعه والدعاء بخلاف التسلط، ونحو ذلك كثير.. والتعليق يختلف بحسب المراد، لغرض الدلالة عليه بربط نسبه وتوجيهها ببيان بعضها لبعض، بدليل الحمل على المعنى أو على اللفظ، ومخالفة الظاهر للمقصود من العبارة.

- لا يقتصر التعلق على مجموع الكلم في الجملة، لاستقلال الجملة بمفهومها الذاتي بدليل حاجتها إلى الرابط، بل يجعل مفهوم الكلام بأجمعه معنىً واحداً، إذ يتعلّق اسلوب بآخر، كاسلوب الجواب عن الاستفهام الظاهر أو المقدّر، إثباتاً ونفياً أو بالنداء أو القسم، نحو قوله تعالى ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: 104 - 105]، و﴿وَٱلضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ وَلَلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ ﴿٤﴾ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: 1- 5]، ودلائل الارتباط هي النواسخ ولام الابتداء، لأنها تتضمّن الجواب تحقيقاً وتقريراً ونفياً، نحو قوله تعالى ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف: 88]، وقوله تعالى ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: 221]، و ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: 8]، ومما يدل على وقوع النواسخ جواباً وارتباطها بما قبلها تلقيها للقسم أو العطف عليه، نحو قوله تعالى﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر 1- 2]، وقوله ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿١﴾ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴿٢﴾ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: 1- 3]، وهذا جواب لقولهم ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: 6]، وجواب الشرط الجازم وغير الجازم نحو قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النساء: 66]،

وجواب الطلب نحو قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: 36]، وقوله ﴿ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: 106]. ويعلّق الناسخ الجملة المعترضة بالجملة الكبرى بدليل دلالة التوكيد تخصيصاً وبياناً للمُعترض عليه الأول، نحو قوله تعالى ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: 222- 223]، فاعترض بقوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾، بين قوله (فَأْتُوهُنَّ)، وبين قوله (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ)، وهما متّصلان معنى، لأن الثاني بيان للأول، وله تعلّق به لضرب من التأكيد، يدل على ذلك الاعتراض بعد الفعل المؤكّد زيادة في المعنى، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: 73]، فاعترض بقوله (كَأَن لَمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ) بين الفعل (لَيَقُولَنَّ) وبين مفعوله وهو (يَا لَيْتَنِي) ردّاً على ما يُظهره المنافق من المودة للمؤمنين، فجاء الاعتراض تهكّماً به وبياناً لحاله وتأكيداً على أنه كان أعدى عدو وأشدّ حسداً للمؤمنين.

- المفهوم اللغوي للمفردة بخلاف مفهومها الاصطلاحي؛ لأن الأول متغيّر والثاني ثابت علمياً.
- المترادف بالتغليب بخلاف المترادف بالمطاوعة؛ لأن دواعي الأول مختلفة والثاني صياغيّة تركيبية، ودلالة الأول القوة والثاني السرعة في الامتثال والرغبة في التنفيذ.
- المنهج الجمعي للمفردات بخلاف المنهج التحليلي، فإن الأول يكشف تراكم دلالتها الاجتماعية والتاريخية والبيئيّة، والثاني يكشف وظائفها التركيبية وجهاتها النحوية وما اكتسبته من ظلال المعاني التركيبية.

- المنهج اللغوي يفحص الأدوات التي اختمر فيها التفكير الإنساني وتحقق فيها وعيه وتمخّض عنها تواصله، والمنهج المنطقي يقرر ما يكون عليه التفكير والوعي ويخضع الأدوات اللغوية لسلطان العقل ومعاييره.
- التعقيد والجفاف والغموض بسوء المنهج، والوضوح والتيسير والسهولة بجودته ومناسبته للموضوع وملاءمته للمادة وخلوصه للغرض.
- الاستغناء لبيان دواعي الخروج عن المألوف اللغوي، واكتشاف أحوال المنشئين والمتلقين.
- الغرض من الاستغناء إظهار فوائد الإيجاز والاختصار والاقتصار والاكتفاء بما يفوق الاستقصاء والتكميل والتذييل.
- الوقوف على فنون التعبير بوصفها نشاطاً لغوياً خاصاً يعتمد على قدرات فردية لها سماتها الخاصة في الخروج عن الطبيعة اللغوية المعتادة للاتصال والإبلاغ.
- تحديد مزايا القدرة الفنية في صياغة الشكل اللغوي القادر على الإيحاء بما وراء الظاهر من متطلبات يقتضيها ذلك الظاهر واستحضار صورها في ذهن المتلقي والتأثير عليه لإقناعه بما يراد منه.
- الاستغناء بقليل اللفظ عن كثيره مع كفايته دليل الذوق الرفيع في اختيار الأنسب، كما أنه دليل الاقتصاد في الجهد والوقت مع إصابة الغرض.
- الاستغناء دليل التجسيد اللغوي والاستعمال المتبادل وهو أعلى مراتب دوام التشكل اللغوي بالجوار والتفاهم في إطار جدلية السؤال والجواب.
- يتم تعويض المستغنى عنه بكثرة التأويلات، لأنه موضع التقابل الحواري فيحقق تداعي الأفكار لارتباطه بالوظيفة التعبيرية لأغراض سرعة الحوار.
- انفتاح الدلالة في الاستغناء يؤدي إلى تصعيد التأويل والإشعار والإلماح إلى تواصل الإنتاج التعبيري فلا يقتصر على المنشئ ولا على المتلقي، بل يسهم في توجيه المنطوق بحسب المشاهد لتجعل المتلقي منتجاً بتنامي فعل التأويل إلى أقصاه لاكتشاف ما وراء الرموز بتحفيز الخيال.

- إنّ الاستغناء يعتمد الحد الأدنى من اللغة المنطوقة والمكتوبة، لتتحول به إلى لغة دلالية تشتغل بالمضمر والمحذوف والمقتطع والمقتصر عليه والمكتفي به بما يحث على تجاوز المذكور إلى ما يبينه ويوضحه ويكمله سؤالاً كان أو جواباً أو عدولاً أو اختزالاً لاكتشاف دواعي الإيجاز أو الاختصار أو الترك واستحضار الطرف الغائب وصولاً إلى إيجاد الوشائج الجامعة بين الطرفين.
- يقوم الاستغناء على طرفين بينهما اتصال معنوي وامتزاج بالتضايف، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى وإن كان الخبر أعم منه، إلا أن المجاورة بالإسناد يخصصه لذلك قدروا المحذوف منهما، وكذلك الصفة والموصوف فلا يترك أحدهما إلا بدلائل الغلبة وعلم المتلقي ومطابقة السؤال والجواب، وأما التضايف فإنما يقع في الصفات الغالبة، وهو استعمال الإضافة في كل شيء يثبت بثبوته آخر كالأب والابن والأخ والصديق، فإن كل ذلك يقتضي وجوده وجود آخر، فيقال لهذه الأسماء: الأسماء المتضايفة[1]. لأن التضايف إنما بين شيئين كل واحد منهما غير الآخر، كما أن التفرقة تكون أيضاً فيما كان كذلك فلذلك لا تضيف اسماً إلى اسم آخر مرادف له على حقيقته ولا إلى كنيته سواء كان ذلك الاسم مطلقاً على عين أو معنى[2].
- إنّ التضايف يجري مجرى الإضافة بمعاقبة الألف واللام والتنوين لها إلا أنه يختلف عنها في الاستغناء، لأنه لا يستغنى عن المضاف ويختص بألفاظ القرابة والمجاورة، ولا يقتصر على التعريف أو التخصيص، كما في الإضافة، لأن المضاف إليه يستغنى عنه ولا يزول عن المضاف معنى التضايف لاستدعائه ما يضاف إليه، وذلك بخلاف الإضافة المحضة لاختصاصها بالأسماء، والإضافة غير المحضة لاختصاصها بالوصف، ولكن التضايف مختص بالصفات الغالبة، لاستدعائها ما يماثلها أو يضادها عقلاً.

---

(1) تاج العروس: 24/ 67 مادة (ضيف).

(2) شرح المفصل: 3/ 9.

- إنّ الاستغناء بالتمييز عن الفاعل لإرادة المجاز لغرض المبالغة والتأكيد نحو طاب زيد نفساً وتصبب عرقاً وتفقأ شحماً، والأصل طابت نفسه وتصبب عرقه وتفقأ شحمه، وإنّما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلاً في اللفظ واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلاً.. فعلم بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيداً ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى[1]، وقد يفيد الاستغناء بالتمييز عن الفاعل أن الفعل خرج إلى النهي، وذلك كما في فاعل (كفى) المفسر بالتمييز نحو كفى إذلالاً وكفى إرهاقاً وكفى تعنتاً والمقصود بهذا طلب الكف عن التمييز والانتهاء عنه، أي انته عن الإذلال والإرهاق والتعنت ولذا لا يقال: كفى قلما ولا كفى شجرة، لأنه لا يطلب الكف عن القلم والشجرة[2].
- إنّ استغناء الفعل (كفى) بالمنصوب للمبالغة في معناه كاقتصار الفعل المتعدي للمبالغة في معناه، وكذلك زيادة الباء في فاعله لزيادة تمكين معناه، فينقل من الخبر إلى الأمر، نحو قوله تعالى ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا﴾ [النساء: 45]، فإنّ معنى الباء للتوكيد، المعنى كفى الله ولياً إلا أن الباء دخلت في اسم الفاعل، لأن معنى الكلام الأمر المعنى اكتفوا بالله ولياً[3]. فإنّ الاستغناء جعل الفاعل غاية بعد أن كان مخبراً عنه، لأن الاسم بالنصب يصبح غايةفالفعل إذا كان غاية نصب والاسم إذا كان غاية جر وهذا قول الخليل[4]، وذلك للتفريق بين الجامد

(1) معاني النحو: 2/ 16.
(2) معاني النحو: 2/ 16.
(3) لسان العرب: مادة (كفى).
(4) كتاب سيبويه: 3/ 17.

والمشتق، لأن المشتق يجري مجرى فعله، والمصدر يقوم مقام فعله وينوب عنه، لأن نسبة الفعل كإضافة المصدر، لأن"الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل، فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز فهو واجب في إسناد الفعل"[1]، لذلك يقع المصدر موقع فعله والموضع له دلالة، بدليل الرتبة، وقيل:"هذا يدل أيضاً على مبلغ ما بين الفعل والاسم من علاقة تسمح بأن يكون الفعل في موضع الاسم، ويدل أيضاً على موقع المصدر وسطاً بين الاسم والفعل بحيث يحل أحدهما محل صاحبه، ويعمل عمله، ويقوم بوظيفته في الكلام"[2]، فإحلال المصدر محل فعله للمبالغة في معناه لاقتصاره على الحدث"فالمصدر أبداً في موضع فعله"[3]، لذلك فالاستغناء بالمصدر للمبالغة في معناه، وأما خروج الفعل (كفى) من الخبر إلى الطلب فقد جاء من نصب فاعله، فاستغنى عن الفاعل لتحوله إلى المواجهة وهي الحالة التي يجب فيها ترك الفاعل، ولا يظهر إلا لأجل التأكيد.

- إنّ الجهة النحوية هي التي تجمع المستغنى عنه بالمستغنى به، بدليل الإسناد والنسبة بنوعيها وأساليب الطلب والجواب لقيامها على التعلق المعنوي، فإن ذكر طرف منها كافٍ لاستدعاء الآخر، إذ لا يتصور قيام أحدهما بالفائدة، لأن"التأليف وحده هو الذي يهم علم اللغة ويهمه بدرجة قصوى، لأن الاختلافات في البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات المتنوعة التي تتوقف عليها عملية التأليف، فإن دال النسبة في غالب الأحيان عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو عدّة مقاطع أحياناً) يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض"[4].

(1) أسرار البلاغة: 351.

(2) نحو القرآن: 75.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 252.

(4) اللغة ، لفندريس: 105.

- إنّ الاستغناء باب إصلاح المعنى الإفرادي، كما في الإضافة والتوابع أو تركيبي لإتمام الجمل الاسمية أو الفعلية، وهو ما اصطلح عليه بالعمدة والفضلة في بابي الإسناد والنسبة، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك كان عبد الله منطلقاً وليت زيداً منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[1]، والمقصود بالفضلة ما كان قيداً للإسناد والنسبة، و"ليس المقصود بالفضلة عند النحاة إنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى شئنا، فإن الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الأنبياء: 16]، فإنه لا يمكن الاستغناء عن قوله (لاعبين)... والحذف لا يكون في العمدة ولا في الفضلة إلا بالقرائن فإن العمدة تحذف جوازاً ووجوباً كالفضلة وذلك كحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً وحذف عامل المفعول المطلق جوازاً ووجوباً وحذف عامل الإغراء والتحذير جوازاً ووجوباً وهذه كلها عمد ويحذف المفعول به والحال وغيرهما من الفضلات فليس معنى الفضلة إذن إمكان الاستغناء عنها متى شئنا وإنما المقصود بالفضلة إنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها"[2]، بل يتألف الكلام بالمشاركة، فقد يكتفى بالقليل من الألفاظ سواء أكانت عمدة أم بفضلة فإذا احتيج إلى الإعلام اعتني بالإسناد وإذا أريد الإنباء اعتني بالنسبة، فيستغنى بعلم المتلقي عما لا حاجة إلى ذكره، لأن إظهاره ينقض الغرض، كما في"باب ما ينتصب

(1) كتاب سيبويه: 1/ 23.

(2) معاني النحو: 1/ 14.

على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه"[1]، وفي رفع المصدر خبراً لمبتدأ غير مستعمل كما أن الذي ينتصب عليه لبيك وسبحان الله غير مستعمل"[2]، وكثيراً ما يجري التعبير القرآني على صور من الإيجاز والاكتفاء لا تحيط بها قواعد النحو مثل الاكتفاء من الجملة الفعلية أو الاسمية بجار ومجرور كقوله تعالى ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: 7]، و﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: 239]، فقد اكتفى من جملة الجواب بالحال دون ذكر الفعل وفاعله ومفعوله، لأنه معلوم لا حاجة لذكره[3].

- إنّ وجوب الحذف يثبت الاستعانة بالاستغناء على إسقاط ما لا حاجة إلى ذكره لدلالة الحال والمقام ومطابقة الجواب للسؤال ما لم يستعمل في تبادل الحديث والاكتفاء بالإشعار عما ينقض الغرض ويتعارض مع المراد من الاستغناء وهو استحضار ما يشغل ذهن المتلقي والاستفادة من علمه بالحال في صياغة الألفاظ واختيار المناسب منها وترتيبها وطريقة نظمها، وليس ذلك قائماً على الظن وقد قيل: "كيف يثبت الظن شيئاً مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه ولا داعي للمتكلم إلى إثباته، وإثباته عي"[4]. إنّ المستغنى عنه ليس مظنوناً، بل محقق بالأدلة، لأن التعويل على الظاهر دون الأخذ بالأسباب والدواعي يخل بالشكل التعبيري ومتطلباته كالاستغناء بالحرف عن جملة، وبالتنوين عن الإضافة، وبالمصدر عن فعله أو بالفعل عن مصدره، وذلك بدليل عود الضمير، إذ يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله، وإن لم يجر له ذكر. قال الله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾

(1) كتاب سيبويه: 1/ 273.

(2) نفسه: 1/ 349.

(3) نحو القرآن: 47- 48.

(4) الرد على النحاة: 89.

[آل عمران: 180]، فقوله (هو) ضـمير للبخـل وإن لم يكـن مـذكوراً، لدلالـة (يبخلون) عليه، لذلك يجوز أن يعود الضمير إلى المـصدر وإن لم يجـرِ لـه ذكـر استغناء بذكر فعله"[1]، لذلك فإن"الكلام إنما وضع للفائدة والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القـول، فلـذلك كانـت حـال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف"[2].

- الاستغناء يكشف المـراد مـن العامـل المعنـوي وهـو الارتبـاط بكـلام سـابق، والمذكور دليل عليه"فالاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلا لحديث قد ينوى إسناده إليه، وإذا كان كـذلك فـإذا قلـت عبـد الله فقـد أشـعرت بأنـك تريـد الحديث عنه فيحصل شوق إلى معرفة ذلك فإذا أفدته ذلك قبله الـذهن قبـول العاشق لمعشوقه فيكون ذلك أبلغ في التحقيق ونفي الشبهة"[3]، وليس كـذلك، بل لا يؤتى بالاسم ابتداء وكذلك ما ضارعه من الأفعال إلا لأمر يهم المتلقي، لأنه جواب لسؤال واقع أو مُقدر.

- الاستغناء بنوعيه اللفظي والمعنوي من باب الإيجاز اكتفاء بدراية المتلقي وفطنة المنشئ بالاختيار المناسب للمقام والحـال المـشاهدة لرفـع اللـبس عـن المـراد، فقد"يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القـصد إلى أحـدهما دون الآخـر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ"[4].

- إنّ القول بالترك اكتفاءً بالمستغنى به لدلالته على المستغنى عنه أولى من القـول بالحذف والإضمار، لأنهما يقتضيان التقدير وذلك بخلاف الإسقاط تركـاً لـه، و"في ضوء هذا ساق سـيبويه رأيـه في نـصب المنـصوبات حـاملاً نـصبها علـى (إضمار) الفعل المتروك إظهاره والقـول بالإضـمار أولى مـن القـول بالحـذف

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 81.

(2) الخصائص: 2/ 331.

(3) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 156.

(4) دلائل الإعجاز: 111.

الذي أخذ به المتأخرون، لأن القول بالحذف اقتضى التقدير حتى صار التقدير أصلاً من أصول الدرس، أما القول بإضمار الفعل فيقوم على أساس من فهم ظروف القول وسياقه وربما أعفى الدارس من النص على عامل بعينه، كما تعمل المتأخرون"[1]. وليس كذلك،"فإن الإضمار يدل على العمل والتأثير وهو لا يختلف كثيراً عن الحذف، ويسيء إلى المعنى، لأن تركه يشعر بتواصل الحوار ويكشف عن إدراك المنشئ لظروف قوله، أما البحث عن المضمر فيعني تطبيق الصناعة النحوية على العامل والمعمول، فإن الفصل بين نحو الإعراب ونحو المعنى قد كان إمعاناً في تقطيع أوصال علم العربية، وفصل أعضائه وأجزائه الحيوية بعضها عن بعض، بحيث لم تكد الصلة تنعقد بين أحكام التركيب وآثارها في أواخر الكلم، وبحيث أغفل جانب خطير من جوانب طرائق التعبير وأشكاله وما يؤدي المعنى في أساسه وجوهره"[2].

- إنّ ترك المعاني ما يستغنى عنه بالدليل اللفظي أو المعنوي لشحن المذكور بالنكت الكثيرة، يدل على ما اكتنزه من الإشعار تعظيماً أو تنكيتاً وبتقدير المضمر أو إظهاره تذهب الفائدة منه، ويظهر التعمّل في تعاطي أساليبه، لأن تركه يوفر العناية بالمعمول، لإثبات تواصله بمتطلباته المقامية والحالية، ولإظهار تفاعل المنشئ معها وحضور ذهنه واستجابته لملابساته، فترك ذكر المضمر لإدراك الغرض من الكلام، وإن إظهاره ينقض الغاية من إضماره. وكذلك إسقاط كل مستغنى عنه، هذا فضلاً على الإيجاز والاختصار وتوفير الوقت والجهد وتكثير المعاني بألفاظ قليلة موحية يستغنى بها عن كل تقدير، إذ لا يمكن لأي تقدير أن يؤدي المراد منها لدلالة المذكور عليه مع زيادة فائدة إدراك الغاية بالمشاركة الحقيقية، وفي جعل المنشئ غير بعيد عن تداعيات ما ينشئه.

(1) قضايا نحوية: 130.

(2) نحو المعاني: 121.

- إنّ الاستغناء في القواعد المنطقية للتركيب اللغوي يعني صحة السكوت عليـه، وذلك في وجود الركنين وهما المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وما ناب عنه، أما الاستغناء في المنهج اللغوي فهو الأصـل الـدال علـى الحـوار بمشاركة طـرفي اللغة، لا فرق في ذلك بين ترك ركن العمدة أو قيد النـسبة التامـة أو الناقـصة في وجوب الترك بحسب مقتضى الحال وسياق الكـلام ومتطلباتـه، وإن أردت أن تزداد تبييناً لهذا الأصل أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية علـى إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب... إنك لم تجد لحـذف المفعـول... مـن الروعة والحِسن... إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلـة وأن الغـرض لا يصح إلا على تركه"[1]. وكذلك ترك الوصـل بـين التراكيـب اللغويـة "فـإن في الفصل أحياناً ضرباً من الجمع ووضع كل معنى في موضع علاقته بما قبله وما بعده، إن هذا حقاً أهم ما في نظم الكلام وتركيبه وترتيب أجزائه، لأنه ترتيـب للأفكار ونظم لأجزائها مثـل نظـم العقـد، يراعـى فيـه الانـسجام والاتـساق والتعاقب والترابط وهو يحتاج إلى مَلكة مالكـة وقـدرة بارعـة وذكـاء لّماح"[2]، وذلك لأن الوصل يوهم خلاف ما قصد إليه فقد ترى الجملـة حالهـا مـع مـا قبلها حال ما يقتضي العطف ثم أنه يجب فيها ترك العطف لأمر عرض وأفـاد انقطاعها عما قبلها، كقوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقـرة: 15]، فالظـاهر يقتـضي أن يكـون معطوفـاً علـى قولـه ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ ، كما جاء معطوفاً في قوله ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾، وقولـه ﴿ وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾ لكن الفرق أن قوله ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ حكايـة عنهم وليس بخبر عن الله تعالى وقوله ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ خبر عـن الله تعـالى أنه يجازيهم عن كفرهم ويستهزئ بهم فلو عطف عليه لخرج عـن كونـه خـبراً عن الله وصار خبراً عنهم وأن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم أن الله يستهزئ

(1) دلائل الإعجاز: 124- 125.

(2) نحو المعاني: 94.

بهم.. وفيه شيء آخر وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت يشوق السامعين إلى العلم بمصير أمرهم وما يصنع بهم حتى سألوا أنهم لما فعلوا ذلك فماذا فعل بهم فقوله ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ جواب عن ذلك السؤال المقدر وحينئذ يجب أن يؤتى به غير معطوف على ما قبله"[1]. فإن الاستغناء عن حرف العطف يدل على ارتباط الكلام بما قبله ولم يذكر لدلالة الظاهر عليه، بدليل المطابقة، لأن المذكور يجيء على شكل المقدر، كما في حكاية قول موسى عليه السلام لفرعون بعد الفعل (قال) في قوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٣) قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [الشعراء: 23- 24]. فقد جاء على تقدير السؤال والجواب كالذي جرت به العادة فيما بين المخلوقين فلما كان السامع منا إذا سمع الخبر عن فرعون بأنه قال (وما رب العالمين) وقع في نفسه أن يقول: فما قال موسى له؟ أتى قوله (رب السموات والأرض) مأتى الجواب مبتدأ مفصولاً غير معطوف وهكذا التقدير والتفسير أبداً في كل ما جاء فيه لفظ (قال) هذا المجيء"[2]، وهو ما يعرف عند البلاغيين بشبه كمال الاتصال، فإن من أروع مواضع الفصل بين تركيبين يتمم أحدهما الآخر ما يعرف عند علماء المعاني بشبه كمال الاتصال. ذلك حيث يقدر بعد الجملة الأولى سؤالاً يجاب عليه بما في الجملة الثانية صريحاً كان الجواب أو موحى به مثال ذلك قوله تعالى في حكاية إبراهيم عليه السلام ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذاريات :25]، وهذا الطراز من الفصل مبثوث في اسلوب الحوار من قصص القرآن الكريم فكأن سؤالاً ألقي بعد (فقالوا سلاماً) فقيل: فماذا قال لهم؟ (قال سلام) الآية، ولعل علة الفصل في مثل هذا الموضع شبيهة بعلة الفصل إذا اختلف التركيبان خبراً وإنشاء فكأن الجملة الثانية وهي بمثابة جواب عن سؤال مقدر

(1) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 166 - 167.

(2) دلائل الإعجاز: 186.

أو متصور، قد نزلت منزلة الجزء من السؤال إشعاراً بـه ودلالـة عليـه فعـدت بمنزلة الاستفهام وهو إنشاء"[1].

- إنّ الاستغناء اقتضى مشاركة المتلقي بتقدير السؤال بدلالة ترك العـاطف، لأن الفصل في الظاهر ولكنه في الحقيقة وصل بين المنشئ والمتلقي، وهو الأصل في الحوار اللغوي، بدليل الجوار اللغوي ومقتضياته وهولا يقتصر علـى التوكيـد أو النعت لإيجاد التشريك بين الجملتين المتجاورتين، لأن التعلق أوسع مـن أن يكون ذاتياً، كما قيـل في تـرك العـاطف"أن يكـون إحـدى الجملـتين كالتوكيـد للجملة الأخرى أو كالصفة لها فلا يجوز إدخـال العـاطف عليـه، لأن الـصفة والتوكيد متعلقـان بالموصـوف والمؤكـد لـذاتيهما، فلمـا كـان التعلـق الـذاتي حاصلاً استغنى عن لفظ يدل على ذلـك التعلـق.. وأمـا إذا لم يتعلـق إحـدى الجملتين بالأخرى تعلقاً ذاتياً ولكن بينهما مناسبة فهنا يجب ذكر العـاطف"[2]. وليس كذلك، فإن المناسـبة مطلوبـة بـين كلامـين يتعلـق أحـدهما بـالآخر في السؤال المقدر أو المتصور وجوابه، بدليل المطابقة"فلا جواب إلا بعـد اسـتفهام ولا اسـتفهام إلا عنـد الحاجـة إلى جـواب ولم تنفـصم عـرى الارتبـاط بـين الاستفهام والجواب إلا في نحونا ولم يكن ذلك ليكـون لـو أن النحـو درس في منهجه الملائم لطبيعته والنحاة فهموا موضوع دراستهم"[3]. فقد"يحذف الـسؤال ثقة بفهم السامع بتقديره، كقولـه تعـالى ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يـونس: 34]، فإنـه لا يـستقيم أن يكـون السؤال والجواب من واحد فتعين أن يكون (قـل الله) جـواب سـؤال، كـأنهم سألوا لما سمعوا من رسول الله (ﷺ) وهو (من يبدأ الخلق ثم يعيده) فأجـابهم الله عز وجل (قل الله يبدأ الخلق ثم يعيده) فترك ذكـر الـسؤال، ونظـيره قولـه

(1) نحو المعاني: 102.

(2) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 164.

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه: 277.

تعـــــــالى ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾[يونس: 34](1). فالأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، وفيه دليل على الاستغناء بالمرفوع عن ذكر عامله، وهو في الحقيقة السؤال المشاكل للمذكور اسماً مرفوعاً كان أو منصوباً، كما في المنصوبات التي تركت أفعالها بدلالة النصب الذي يقتضي معنى الفعلية أو ما تعلق بها من أشباه الجمل.

- إنّ الاستغناء من مقومات صحة الكلام لمطابقته متطلبات المناسبات ومقتضيات الأحوال، لأن التبادل اللغوي في حقيقته تبادل للأفكار والمشاعر بين العقول والنفوس بدلالة قدرة الرمز اللغوي على الإيحاء والإشعار بتداعي المعاني في الأذهان والاحتفاظ بذلك لمدة طويلة تفوق أعمار منشئيه، لذلك تراكمت دلالته واتسعت جهات استعماله فاحتيج إلى تقرير معناه بالالتزام بمراعاة حال السامع، كما في التأكيد، "فالغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء أحدها أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه وثانيها أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط.. والغرض الثالث أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا"(2). فإذا أمن اللبس وأدرك المنشئ علم السامع بالأمر نحا نحو الإيجاز فاستغنى عن المألوف والمعلوم وما يغير الجهة أو قصد التأثير أو التهويل والتعظيم فجرى ترك حكم الظاهر حملاً على المعنى للمشابهة أو المخالفة بإعطاء حكم بناء لآخر وإلحاقه به وإتباع سبيله بإنزاله منزلته والقياس عليه، كما في باب التذكير والتأنيث، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى: 17]، أي"لعل مجيء الساعة قريب"(3). ونظيره قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[الأعراف: 56] . فقد قيل:"من باب إكساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 46 – 47.

(2) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 1/ 328 – 329.

(3) الكشاف: 3/ 456.

بالثـاني، والمـشهور في هـذا تأنيـث المـذكر لإضـافته إلى مؤنـث. وقيـل: مـن الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعاً له ومعنى من معانيه، ومنه في أحد الوجوه قوله تعالى ﴿فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: 4]، فاسـتغنى عـن خبر الأعناق بخبر أصحابها والأصل هنا أن رحمة الله قريب، وهـو قريـب مـن المحسنين فاستغنى بخبر المحذوف عن خبر الموجود وسوغ ذلك ظهور المعنـى[1]. فاستغنى عن التأنيث بدلالة الخبر، كمـا اسـتغنى عـن تأنيـث (رحمـة) بتـذكير الإشارة إليها في قوله تعالى ﴿قَالَ هَٰذَا رَحۡمَةٞ مِّن رَّبِّي﴾ [الكهف: 98]، فلـم يقـل هذه، لأن المرادهذا السد نعمة من الله و (رحمة) علـى عبـاده أو هـذا الإقـدار والتمكين من تسويته[2]. فإن نعمة ورحمة من الـصفات الغالبـة الـتي يـستغنى بهما عن الموصوف، كماتقول ثلاثة دواب إذا أردت المذكر، لأن أصـل الدابـة عندهم صفة، وإنما هي من دببت فأجروها علـى الأصـل وإن كـان لا يـتكلم بهـا إلا كمـا يـتكلم بالأسمـاء، كمـا أن أبطـح صـفة واسـتعمل اسـتعمال الأسماء[3]، فيستغنى في الصفات الغالبة وصـيغ المبالغـة بالمـذكر سـواء أكـان بمعنى الفاعـل أو المفعـول، وأوصـاف المؤنـث الدالـة علـى النـسب بالتـذكير المعنوي عن التأنيث اللفظي، كما استغني بتـذكير المـصادر في اسـتعمالها خـبراً أو صفة أو حالاً، وكـذلك الاسـتغناء بتـذكير (أفعـل)، إذ تقـع علـى المـذكر والمؤنث، لاستعمالها اسماً ووصـفاً، فتـصرف اسمـاً وتمنـع وصـفاً، كـالأفعى فقداستعملت اسماً ووصفاً فمن جعلها وصفاً لم يصرف كما لا يـصرف أحمـر ومن جعلها اسماً صرف، كما يصرف أرنباً وأفكلا والأسد يقـع علـى المـذكر والمؤنث يُقال أسد ذكر وأسد أنثى[4].

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 361.

(2) الكشاف: 2/ 499.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 563.

(4) المخصص: 16/ 106.

- ففي الاستغناء دليل على تغليب المعنى على اللفظ، وذلك بالخروج عن الظاهر والحكم للمعنى بالإلحاق والإتباع والاكتساب والحمل على المعنى في الاستعمال، وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتركح في أثنائها لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم، وعلى هذا ما منع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو أحمر واصفر وأصرم وأحمد.. لما في ذلك من شبه الفعل فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل والشبه اللفظي كثير"[(1)].
- وفي المشابهة نظر، لأنها لا تكون علة المنع، بل العلة في الاستغناء بمعنى عن آخر وذلك لاشتراك الصيغة كاشتراك المبهمات في المعاني، وقيد قيل:"إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل أيضاً، فلم كان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فتتطفل الأسماء على الأفعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معاً وعمل البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكماً لأجل مشابهته لنوع آخر"[(2)].
- إنّ المشابهة اللفظية ليست كافية لإعطاء الحكم لها، بل هي علة جامعة للمتشابهات، ولكن يبقى الفصل بين المشتركات فيه قائماً على الدلائل المعنوية التي تخصص معنى بالاستغناء للقطع به وإبعاد الاحتمال، لأن"حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله الا ترى أن اسم

(1) الخصائص: 1/ 215.

(2) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 1/ 37.

الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً، وكـذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعـراب، ولم يخـرج بـذلك عـن كونـه فعـلاً، فكـذلك تـصغيرهم فعـل التعجـب تـشبيهاً بالاســم لا يخرجـه عـن كونه فعلاً[1].

- إنّ الاستغناء عن التنوين، وهـو علـم الخفـة، ومـا يتبعـه كـالجر لقيامـه مقـام الإضافة يدل على غلبة الفعلية على الاسمية في (أفعل) لإفادة معنى التعجب وغلبة الوصفية في التفضيل وفي الـصفة المـشبهة لأنـه يكـون وصـفاً للألـوان والعيوب الظاهرة وغلبة العلمية في الممنوع من الـصرف كأحمـد، لأنـهلـو جـر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل مررت بأحمد لأشبه المبنيات نحو أمس ثم لما منع الجر ولا بد للجار من عمل وتأثير شـارك النـصب في حركتـه لتآخيهمـا، كمـا شـارك نـصب الفعـل جزمـه في مثـل لم يفعـلا ولـن يفعـلا وأخواتهما[2].
- وكذلك قد يلتـبس بالمـضاف إلى يـاء المـتكلم للاسـتغناء عنهـا بالكـسرة، لأن أحرف المدّتوابع للحركات ومتنشئة عنها، وأن الحركـات أوائـل لهـا، وأجـزاء منها، وأن الألف فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة والواو ضـمة مـشبعة يؤكـد ذلك عندك أيضاً أن العرب ربما احتاجت في إقامـة الـوزن إلى حـرف مجتلـب ليس من لفظ البيت فتشبع الفتحة فيتولد من بعـدها الألـف وتـشبع الكـسرة فتتولد من بعدها ياء وتشبع الضمة فتتولد من بعدها واو[3]. لذلك قيل:لـيس بين الحركات وهذه الأحرف من فرق إلا في الكم الصوتي، أما في الكيف فهي هي لا فـرق بـين هـذي وتلـك، فالحركـات أصـوات مـد قـصيرة والأحـرف أصوات مد طويلة، وإن الواو التي زعموا أنها علامـة رفـع فرعيـة ليـست إلا

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 82 مسألة (15).

(2) شرح المفصل: 1/ 58.

(3) سر صناعة الأعراب: 1/ 26- 27.

ضمة ممطولة، والياء التي ظنوا أنها علامة جر فرعية ليست سوى كسرة ممطولة وكذلك الألف ليست إلا فتحة ممطولة[1].

- وقد استغنى الممنوع من الصرف عن الكسرة بالفتحة لاستغنائه عن التنوين، وكذلك المنصوب بنزع الخافض، نحو قوله تعالى ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[التوبة: 5]، فإنّ الاسم المنصوب هنا منصوب بنزع الخافض أو بإسقاط حرف الجر توسعاً، لأنه يحتمل معاني الظرفية (في) والاستعلاء (على) والإلصاق (الباء) ويصح أن يقدر، لو أريد التقدير، فأقعدوا لهم في كل مرصد، وعلى كل مرصد وبكل رصد[2].

- إنّ التوسع في الاستغناء عن الحرف المعين يقصد به الإحاطة بالمعنى المطلوب ودفع اللبس في التمكن، وليس باباً للاحتمالات إلا إذا قصد العموم، لأن الظرف لا يناسبه إلا (في)، لأنه للوعاء، كما أن (كلاّ) ليست من الظروف المقطوعة عن الإضافة، لأنها غاية، ولّم يسم كل وبعض مقطوعي الإضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف إليه[3]، لذلك فإنّ انتصابه على الظرف كقوله ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[4]، لإضافته إلى اسم المكان، ولتضمنه (في) بدلالة الفعل (قعد)، وأما ما قطع عن الإضافة كقبل وبعد ولا غير وليس غير وحسب، فقد استغنى عن المضاف إليه فبنيت على الضم للدلالة على أنها صارت غايات في ذاتها، وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات، لأنه كان حقها في الأصل أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه فلما حذف المنسوب إليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك

---

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 68.

(2) نحو المعاني: 78- 79.

(3) شرح الكافية في النحو: 2/ 102.

(4) الكشاف: 2/ 175.

الاسم لاستغرابه"[1]. وليس كذلك، لأن الاستغناء عن المضاف أو المضاف إليه والاكتفاء بأحدهما لا جدوى منه بغير علم المخاطب، لأن"المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه"[2]، لأن"الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامك السامع إياه وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه، وإذا كان كذلك وكان مما يعلم ببدائه المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده"[3]. وكذلك الأمر في الغايات، لأنها"إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه، لأن به يتم الكلام وهو نهايته فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام وهي مبنية على الضم أما بناؤها فلان هذه الظروف حقها أن تكون مضافة، لأنها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة... فلما حذف ما أضيفت إليه مع إرادته واكتفي بمعرفة المخاطب عن ذكره وفهم منها بعد الحذف ما كان مفهوماً منها قبل الحذف صارت بمنزلة بعض الاسم، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب"[4].

- وقد يكون المضاف علة لما قبله فيستغنى عنه بالمضاف إليه، لكونه جواباً لقوله: لم فعلت؟ وذلك إذا كان مصدراً مؤولاً من (أن) والفعل، فيكتفي به عن المصدر المستغنى عنه، ومن"ذلك حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف إليه، في

(1) شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 102.
(2) شرح المفصل: 3/ 23.
(3) دلائل الإعجاز: 408.
(4) شرح المفصل: 4/ 86.

اسلوب تفردت به العبارة القرآنية وقضت قواعد النحاة أن يهجر فلا يستعمله المنشئون ويكثر ذلك حين يكون المحذوف المتصور علة لما قبله أو بعبارة النحاة مفعولاً له أو سبباً[1]، لأن المفعول له في عرف النحاة هو المصدر الظاهر وليس المقدر المضاف، نحو جئتك إصلاحاً لأمرك وضربته تأديباً، فإن قال هو بتقدير حذف مضاف أي إرادة إصلاح وإرادة تأديب قلنا فجوز أيضاً جئتك إكرامك لي وجئتك اليوم إكراماً لك غدا بتقدير المضاف المذكور، بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف[2]، لأنهم اتفقوا على أنه جواب لسؤال سائل: لم فعلت؟ وهو سؤال عن السبب[3]. وقد أجروه مجرى المفعول معه في ملازمة الواو، وذلك لأن دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه، وذلك لأنه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلا لغرض وعلة وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب وقد يحذف المصدر ويكتفي بدلالة اللام على العلة فيقال زرتك لزيد وقصدتك لعمرو ولا يجوز حذف اللام والمصدر معاً[4]، لذلك قدروا مصدراً متصوراً يكون علة للمصدر المؤول، نحو قوله تعالى ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ ﴾ [هود: 12]، أي مخافة أن يقولوا[5]. ونحوه قوله تعالى ﴿ وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمۡ ﴾ [النحل:15]، معناه كراهة أن تميد، ومعنى تميد لا

(1) نحو القرآن: 44.

(2) شرح الكافية في النحو: 1/ 194.

(3) الأمالي النحوية: 4/ 61.

(4) شرح المفصل: 2/ 53.

(5) الكشاف: 2/ 261.

تـستقر، وأن تميـد في موضـع نـصب مفعـول لهـا[1]، أوكراهـة أن تميـد بكـم وتضطرب[2]، يستغنى بالمصدر الـصريح في مواضـع لا يـصلح فيهـا المـؤول، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً، ويستغنى بالمصدر المؤول في مواضع لا يـصلح فيها الصريح، لأن الأصل في المؤول جملة إنبائية في النـسبة، فـإن المـؤول يـسد مسدّ قيد النسبة كالمفعول به، كما يسد مسدّ قيد الإسناد كالمسند إليـه والمـسند ويستغنى به عن خبر فعل الرجاء (عسى) ولا يسد الصريح في حـين يـستغنى بالصريح عن ظرف الزمان، نحـو طلـوع الـشمس أو غروبهـا وقـدوم الحـاج، وبطرد حذف جرف الجر مـع المـؤول بــ(أن) والفعـل ولا يحـصل ذلـك مـع الصريح، لأنه مفرد، لذلك يؤكد به فعله ولا يؤكد بالمؤول، كمـا أن الـصريح يقع علة لفعله، كما يقع مفعولاً فيه، أما المؤول فيقع مفعولاً لـه بتقـدير الـلام أو مصدر صريح مضاف، لقيام المؤول بوظيفـة المـضاف إليـه أو المجـرور، لأن (أن) والفعل لا تقطع بحصول الفعل كالصريح لدلالـة (أن) علـى الاسـتقبال غالباً، أما الصريح فلا دلالة على الزمن، كما أن المؤول يفـصل بـصيغة فعلـه بين الفاعل والمفعول ولا يظهر ذلك في الصريح.

- إنّ المستغنى به ليس بحاجة إلى المستغنى عنه لقيام البديل وهو علـم المخاطـب أو شهادة الحال، كما قيل في موضع (بسم الله) نصب كأنك قلت ابدأ بـسم الله ولم يحتج إلى ذكر أبدأ، لأن المستفتح مبتدئ فالحال المشاهدة دالة على المحذوف ويصلح أن يكون موضعه رفعاً علـى ابتـدائي بـسم الله والفعـل مـتروك، لأن جميع حروف الجر لابد أن تتصل بفعل إما مذكور وإما محذوف[3].
- وقد قضت القواعد تقدير ما لا حاجة إليه فلمَتعباً بالأصـل العلمـي الـذي لا يجوز له أن يفترض في مادة البحث مهما كانت ما ليس موجـوداً فيهـا، ثـم إنّ

(1) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 193.

(2) الكشاف: 2/ 404.

(3) المخصص: 17/ 135.

هذا الافتراض أو التقدير أو الإصرار على وجود محذوف يذهب بما قصد إليه الكلام من تأثير بعينه في نفس القارئ أو السامع، ولو أننا عرضنا ما يذكره المعربون من تقديرات.. لوجدناهم يتكلفونها من بين ثنايا العبارة ولو صرح بها في الكلام لخرج عما قصد إليه"[1]. فإذا أظهر المستغنى عنه صرف الكلام عن جهته، كالاستغناء عن (أن) الناصبة للفعل المضارع بعد الطلب، لأن الجواب إخبار فاستغنى عن (أن) لئلا يلتبس بالعطف فتضيع الفائدة، "لأن الجواب مخالف لما قبله، لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍ أو عرض ألا ترى أنك إذا قلت إيتنا فنكرمك لم يكن الجواب أمراً فإذا قلت لا تنقطع عنا فنجفوك لم يكن الجواب نهياً، وإذا قلت ما تأتينا فتحدثنا لم يكن الجواب نفياً وإذا قلت أين بيتك فأزورك لم يكن الجواب استفهاماً، وإذا قلت: ليت لي بعيراً فأحجّ عليه لم يكن الجواب تمنياً وإذا قلت ألا تنزل فتصيب خيراً لم يكن الجواب عرضاً فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف"[2]، بل يجب أن يكون منصوباً ليطابق الجواب الطلب، لأن النصب دليل الفعلية والرفع دليل الاسمية، إذ يجعل الفاء استئنافية وليست جوابية، فاستغني عن (أن) لئلا يلتبس بالاستئناف فيقطع ما بعد الفاء عما قبلها، بدليل رفع ما بعد فاء الإتباع في الشرط، "لأن الفاء التي يجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى فتجعلهما جملة واحدة، كما يفعل حرف الشرط ولو قلت ما تزورني فتحدثني فرفعت تحدثني لم يكن الكلام جملة واحدة بل جملتين، لأن التقدير ما تزورني وما تحدثني فقولك ما تزورني جملة على حيالها وما تحدثني جملة ثانية كذلك والكوفيون يقولون في مثل هذا وأشباهه أنه منصوب على الصرف وهذا الكلام إن كان المراد به أنه لما لم يرد فيه عطف الثاني على لفظ الفعل الأول صرف عن

---

(1) نحو القرآن: 21.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 294 مسألة (76).

الفعلية إلى معنى الاسمية بأن أضمروا (أن) ونصبوا بها فهو كلام صحيح وإن كان المراد أن نفس الصرف الذي هو المعنى عامل فهو باطل، لأن المعاني لا تعمل في الأفعال النصب إنما المعنى يعمل فيها الرفع وهو وقوعه موقع الاسم، كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملاً في الاسم"[1].

- إنّ العامل المعنوي دليل مطابقة الجواب للسؤال، لأنه يوجب ارتباط المذكور بسؤال مقدر أو متصور وكذلك رفع المضارع دليل تصوير الذات في الحال، وذلك بخلاف نصبه فإنه دليل نقله إلى الاستقبال، بدليل نقله بالجزم إلى المضي وقد دلت الفاء على الجواب وليس العطف إذ يستغنى بحروف المعاني عن الجمل الفعلية وقد جاء النصب دليلاً على معنى الفعلية وهي دليل الحدوث والتجدد، وذلك مناسب للجواب، لأنه حادث بعد طلب ولا يستقيم إعادة الحادث على ما قبله لاختلاف المعنى. قال الفراء:"فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر:
- لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
- الا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمى صرفاً، إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله"[2].
- إنّ الاستغناء بالفاء الجوابية بخلاف واو المعية وإن اشتركا في النصب، لأن الواو لا تقع جواباً بدليل جواز إظهار (أن) بعدها بخلاف الفاء، لأن المانع هو عطف المصدر المؤول على الفعل الصريح"فلو كان الأول مصدراً صريحاً لجاز ذلك أن تظهر (أن) في الثاني نحو قوله:
- للبس عباءة وتقر عيني أحب إليّ من لبس الشفوف

(1) شرح المفصل: 7/ 27.

(2) معاني القرآن: 1/ 33- 34.

- ولو قال وأن تقر عـيني لجـاز لأن الأول مـصدر"[1]، وذلـك لأن"المعنـى الـذي تختص به الفاء الإتباع والعطف داخل عليه، كمـا أن المعنـى الـذي تخـص بـه الواو الاجتماع والعطـف داخـل عليـه"[2]، لأن العطـف يقتـضي الإشـراك في المعنى، بدليل العلامة الإعرابية المشتركة بين المعطوف والمعطـوف عليـه، وأمـا الرفع فهو للجواب بالقطع والاستئناف، نحـو قولـه تعـالى ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: 284]، فقد"قرئ يغفر ويعـذب مجـزومين عطفـاً علـى جـواب الـشرط ومرفوعين على فهو يغفر ويعـذب"[3]. وذلـك"إذا عطـف فعـلاً علـى الجـواب المجزوم فلك فيه وجهان الجزم بالعطف على المجزوم علـى إشـراك الثـاني مـع الأول في الجواب والرفع على القطع والاستئناف وذلك قولك: إن تأتني آتـك فأحدثك كأنه وعده إن أتاه فإنـه يأتيـه فيحدثـه عقيبـه ويجـوز الرفـع بـالقطع واستئناف ما بعده، كما قال يريد أن يعربه فيعجمه أي فهو يعجمه علـى كـل حال... وحكم الجميع واحد إلا الفاء فإنه قد أجاز بعـضهم فيـه النـصب"[4]، لأن الفاء حرف جواب، لأنها للإتباع، وقد يدخلها العطف إذا أشركت الثاني في الأول، لأن"مـا انتـصب في بـاب الفـاء ينتـصب علـى إضـمار (أن) ومـا لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضـع مبتـدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك تقول: لا تأتيني فتحـدثني.. ولا يجوز إظهار (أن)، كما لا يجوز إظهار المـضمر في لا يكـون ونحوهـا"[5]، أي في الاستثناء. أما في الاستغناء عن (أن) فللمخالفة بين معنى ما بعدها عما قبلها،

(1) شرح المفصل: 7/ 25.

(2) المخصص: 14/ 49.

(3) الكشاف: 1/ 407.

(4) شرح المفصل: 7/ 55.

(5) كتاب سيبويه: 3/ 28.

وإنما يكون إضمار (أن) إذا خالف الأول الثاني لو قلت: لا تقم فتضربَ زيداً لجزمت إذا أردت لا تقم ولا تضرب زيداً، فإذا أردت لا تقم فتضرب زيداً، أي فإنك إن قمت ضربته لم يكن إلاّ النصب، لأنك لم ترد بـ(تضرب) النهي، فصار المعنى لا يكون منك قيام فيكون منك ضرب لزيد"[1].

- إنّ الاستغناء بحسب العلامة الإعرابية، لأن الرفع دليل القطع والاستئناف فالمستغنى عنه ضمير الرفع والنصب دليل السببية فالمستغنى عنه (أن) والجزم دليل العطف فالمستغنى عنه تكرار العامل، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب، لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال فلو أبقوه مرفوعاً لسبق إلى الذهن أن الفاء تعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه إلى النصب منبه في الظاهر إلى أنه ليس معطوفاً، إذ المضارع المنصوب بأن مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة.. فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً"[2].
- إنّ القول بالاستغناء أولى من القول بالخلاف لاقتصار الخلاف على النصب، في حين أن الاستغناء يضم طرفي اللغة، فهو باب واسع، لقيامه على المحاورة والجوار اللغوي لفهم الغرض وبيان دواعيه، ولا يتقيد بالأثر الإعرابي للعامل الظاهر أو المقدر، بل يكون الإعراب وضده البناء من دلائله للوصول إلى الغرض المقصود من الكلام، وقد قيل"إن القول بالخلاف في هذه المواضع وغيرها يعفي الدارسين من القول بالعامل وتصيده ويخفف عن الدرس بعض ما أثقله به المناطقة من النحويين ويخلصه من كثير من المجادلات، بل لعل الأخذ به يكون وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده الدارسون المحدثون"[3]،

(1) المقتضب: 2/ 15.

(2) شرح الكافية في النحو: 2/ 246.

(3) قضايا نحوية: 115.

بل الأخذ بالمنهج اللغوي أولى من المعياري، لأنه يكشف عن مقتضيات الكلام ومتطلباته ودواعيه وذلك بما يدل عليه ظاهر القول من ملابسات وأحوال مشاهدة تلزم القول بالاستغناء لاحتوائه على جميع ضروب الكلام، ولقيامه على الدلائل المعنوية التي يستدعيها مقتضى الحال والمقام ومكانة المتلقي وفطنة المنشئ، لأن رعاية المعنى لابد أن يكون بدليل واضح أو قرينة دالة، لرفع الاشتراك الذي يحصل في التراكيب النحوية، لأنها صور لجوانب فنية وأحوال نفسية لمنشئها الذي كشف عن حال متلقيه بالاستغناء، "وهذا جانب من جوانب ما يعرف عند علماء العربية، ولاسيما البلاغيون بمراعاة مقتضى الحال وهو مجال واسع فسيح لا يقتصر أمره على حال المتكلم في زمان بعينه أو مكان بعينه، وإنما يمتد إلى تصور حال من يتلقى الكلام، وكلما اتسع هذا التصور وامتد ذلك التقدير كان ذلك أدخل في ميدان الإجادة البلاغية، وارفع مرتبة في مجال الأداء الفني"[1]، لأن الكلام يراد لمعناه فيتصرف في نظمه ترتيباً واستغناء بإسقاط ما لا حاجة إليه ليكون دليلاً على مراعاة الحال بقرينة الرتبة والإعراب والبناء وتداخل أبواب المعربات والمبنيات، "لأن حد الأسماء الظاهرة أن يخبر بها واحد عن واحد غائب والمخبر عنه غيرها، فتقول: قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا تقول: زيد وأنت تعنيه أعني المخاطب، فلما قلت: يا زيد خاطبته بهذا الاسم فأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنياً نحو أنت.. فإنما أخرج من باب المعرفة وأدخل في باب المبنية لزمه مثل حكمها، وبنيته على الضم لتخالف به جهة ما كان عليه معرباً، لأنه دخل في باب الغايات"[2]، وذلك لأن الأعلام مستغنية بذاتها، فإذا خرجت عن بابها سلبت العلمية منها، كما في التثنية والجمع أو وصفها"فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته عن حقيقة ما وضع له فأدخلته معنى لولا

(1) نحو المعاني: 32.

(2) المقتضب: 4/ 204- 205.

الصفة لم تدخله إياه، وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنياً بلفظه عن عدة من الصفات، فإذا أنت وصفته فقد سلبته الصفة له ما كان في أصل وضعه مراداً فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته"[1].

- إنّ صرف العلم عن جهته إخراج له من الاستغناء، وكذلك الغايات فإن بناءها على الضم دليل الاستغناء بها عن الإضافة"فأما الغايات فمعروفة عن وجهها، وذلك أنها مما تقديره الإضافة، لأن الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها فإذا حذفت منها، وتركت نياتها فيها، كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة فصرفت عن وجوهها وكان محلها من الكلام أن يكون نصباً أو خفضاً، فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان ذلك دليلاً على تحويلها وأن موضعها معرفة وإن كانت نكرة أو مضافة لزمها الإعراب"[2].
- وكذلك الاستغناء عن معنى لفظ لتحوله إلى معنى آخر، كاسم الفعل "فإنه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فإنّ في قولك تسمع بالمعيدي تسمع مبتدأ وإن كان لفظه فعلاً، لأن معناه الاسم فاسم الفعل إذن ككاف ذلك، وكالفصل عند من قال إنه حرف كان لكل واحد منهما محل من الإعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا إلى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك، لأن الحرف لا إعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الأصل محل من الإعراب فلما انتقل إلى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل لم يتبق له أيضاً محل من الإعراب"[3]. وذلك بخلاف أسماء الأفعال المرتجلة، فهي موضوعة أصلاً لتناسب لغة الانفعال تعظيماً وتحقيراً وتهويلاً مع التعجب، بدليل عدم تصرفها، إذ استغني بجمودها عن ذلك للدلالة على ما تحملته من معنى خاص فعوملت معاملة الحروف، وإنما استغني بها عن الأفعال لغرض الإيجاز

---

(1) الخصائص: 3/ 270.

(2) المقتضب: 3/ 174- 175.

(3) شرح الكافية في النحو العربي: 2/ 67.

والاختصار والمبالغة في المعنى وذلك لمجيئها بصورة واحدة لا تتغير، فقد استغني بـ(فعالِ) عن (أفعل) للمبالغة في الطلب، بدليل العدول عن السكون إلى الحركة، وقيل:"إنّ هذا البناء (فعالِ) طلب كأفعل يدل على طلب إحداث الفعل فوراً كما يدل عليه (أفعلْ)، وإنه بدل من صيغة الفعل الساكن الأول، الذي تزاد في أوله همزة وصل.. وإنه صيغة أخرى للأمر مساوية في معناها ودلالتها الصيغة المألوفة: (أفعل) وتصاغ بتحريك أوله الساكن بعد حذف ما يسمى بحرف المضارعة"[1]، وليس كذلك، فإن اختلاف الصيغة يقتضي اختلاف المعنى، ولا يمكن أن يكونا سواء في المعنى.

- إنّ الاستغناء دليل خروج الاستعمال اللغوي بدلالة الحال على التنظير والتقعيد، لأنه صرف الكلام عن جهته المعتادة عرفاً، كما أنه دليل السعة اللغوية بالتصريف في الاستعمال بما يُبيحه القياس لاكتشاف المجهول من المعلوم، وإن لم يرد به سماع، لأن"استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر، وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جرياً مجرى الضدين الذين يتناوبان المحل الواحد فكما لا يجوز اجتماعهما عليه، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان، وأن يُكتفى بأحدهما عن صاحبه كما يحتمل المحل الواحد الضد الواحد دون مراسله"[2]، لأن أبنية الكلم تعتمد الاشتقاق، وأما أحوالها من إمالة وتخفيف الهمزة وإعلال وإبدال وحذف وبعض الادغام فإنها عرضة للتصريف بالاستغناء عن التفخيم والنبر والصحة والثقل والذكر والوصل عن القطع والاستئناف والتذكر والندبة للاكتفاء بها عن إطالة الصوت، لأن هذه الأصول هي التصريف، وليس العلم بالقوانين الكلية التي يمكن تطبيقها

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 206.

(2) الخصائص: 1/ 396- 397.

على الجزئيـات، كمـا ذهـب الـصرفيون، فـإن الإعـلال والإبـدال والإدغـام والحــذف والزيــادة تتبــع تركيــب أصــول المــادة اللغويــة لأنهــا فروعهــا المحمولة عليها.

- يُعنى في الاستغناء بالدلالـة الـصوتية، وذلـك في الوقـف والابتـداء والفـصل والوصل زيادة وحـذفاً، لأن إطالـة الـصوت أو تمكينـه تحقيقـاً لنـبره أو قلبـه وإبداله أو إدغامه أو تفخيمه أو ترقيقه، لأن المتحرك من الصوامت تمد حركته بالإشباع، وقد يستغنى عنها في الوقف، إذ لا يوقف على متحرك، "لأن الحركة التي هي فيه قد استغني بكونها فيه عن اجتلابها له"[1]، وقد يستغنون عنها لقيام الغنـة مقامهـا في النـون والمـيم نحـو إنْ ومَـنْ ومِـنْ، وعـن، ولـن ولم ولهـم وعليهم"فأما عليهم فأصل الجمع أن يكون بواو ولكـن المـيم اسـتغني بهـا عـن الواو والواو تثقل على ألسنتهم حتى إنـه لـيس في أسمـائهم اسـم آخـره واو قبلها حركـة فلـذلك حـذفت الـواو"[2]، وأمـا إذا وقـف علـى الألـف فـإنهم يلحقونها هاء السكت، لأن الألف خفية، "وقد يلحقون في الوقـف هـذه الهـاء الألف التي في النداء، والألف والياء والواو في الندبـة، لأنـه موضـع تـصويت وتبيين فأرادوا أن يمدوا فألزموها الهاء في الوقف لذلك وتركوهـا في الوصـل، لأنه يستغنى عنها كما يستغنى عنها في المتحرك في الوصل، لأنه يجيء ما يقـوم مقامها وذلك قولك يا غلاماه ووازيداه وواغلامهـوه وواذهـاب غلامهيـه"[3]. كما يستغنى عن الأصوات الطويلة في تصريف الفعل المعتل، نحو قولـه تعـالى ﴿ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: 201]، لأن"الأصل في (قنا) أوقينا، ولكن الـواو سقطت من يقي، لأن الأصل يوقي فسقطت الواو لوقوعهـا بـين يـاء وكـسرة

---

(1) سر صناعة الأعراب: 1/ 31.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 52- 53.

(3) كتاب سيبويه: 4/ 165- 166.

وسقطت ألف الوصل للاستغناء عنهـا، لأنهـا اجتلبـت لـسكون الـواو، فـإذا أسقطت الواو فلا حاجة بالمتكلم إليها وسقطت الياء للوقف"[1].

- وفي التركيبات النحوية يستغنى بالكسرة عن ياء المتكلم، كما يـستغنى بالـضم عن المضاف إليه في الغايات وفي المنادى المفرد، "وذلك أنه إذا قال يا رجل ويـا فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاسـق ويـا أيهـا الرجـل وصـار معرفـة، لأنـك أشرت إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بغـير ألـف ولام لأنـك إنما قصدت قصد شيء بعينه وصار هـذا بـدلاً في النـداء مـن الألـف والـلام واستغني به عنهما كما استغنيت بقول أضرب عن لتضرب وكما صار المجـرور بدلاً من التنوين، وكما صارت الكاف في رأيتك بدلاً مـن رأيـت إيـاك، وإنمـا يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به فإذا قـصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه ولم يجعلوه واحداً مـن أمـة، فقـد اسـتغنوا عن الألف واللام، فمن ثم لم يدخلوهما في هذا ولا في النداء"[2].

- وكذلك استغنوا بالكسر عن الضم في سب الأنثى نحو يا لكاعِ، لذلك قيـل:"إن النداء ليس جملة فعلية ولا جملة غير اسـنادية وإنمـا هـو مركـب لفظـي بمنزلـة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة أو لدعوته إلى إغاثـة أو نـصرة أو نحو ذلك"[3]، ويستغنى بالفتح عن ضمة الإعراب في المركبـات المبنيـة علـى فتح الجزأين، وفي اسم (لا) النافية للجـنس للدلالـة علـى أن الاسـتغناء عـن العطف والجر يجعل المركب مغلباً عليه معنى الحرفية، بدليل البنـاء، فقـد أفـاد الاستغناء عن حرف تحول المعرب إلى مـبني، إذ نـزل التركيـب منزلـة الكلمـة الواحدة، لتكثير المعنى بتقليل اللفظ مع خفته، لأن الفتحة اخف من الـضمة،

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 274- 275.

(2) كتاب سيبويه: 2/ 197- 198.

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه: 311.

فإنّ أصل خمسة عشر خمسة وعشر حذفت الواو قصد لمزج الاسمين وتركيبهما وإنما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا أب وابنا، لأن الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة. وكمائة بخلاف لا أب وابنا، وإنما مزجوا النيف مع هذه العقود بخلاف سائر العقود نحو عشرين وأخوته ومائة وألف لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة وبني الأول لكونه محتاجاً إلى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وإن لهما في الإعراب أصلاً وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب[1]. فإنّ الاستغناء عن حرف العطف لغرض المزج والإلصاق، أما الاستغناء عن حرف الجر فلغرض مطابقة السؤال، لأن (لا) النافية للجنس حرف جواب عن سؤال مؤكد بزيادة (من) الجنسية، وهي تنفي ما أوجبته (إنّ) فلذلك تشبه بها في الأعمال، نحو ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: 92]، ﴿لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: 13]، ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل: 62]، ويكثر حذف خبرها إذا علم نحو ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: 50]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾[سبأ: 51][2]، بل المشابهة في الإجابة عن السؤال المؤكد، لأن (إنّ) تثبته و (لا) تنفيه، فهما متناقضان فأن السائل في الأولى متردد في إثبات النسبة للذات المعلومة لديه والسائل في الثانية كذلك، لذلك اشتركا في الاستغناء عن خبرهما، لأن من تأثير (إنّ) في الجملة أنها تغني إذا كانت فيها عن الخبر في بعض الكلام.. وذلك إن ما لا وإن ولدا وإن عدداً، أي إن لهم مالاً، فالذي أضمرت هو (لهم) وهل لكم أحد إن الناس ألب عليكم فتقول: إن زيداً وإن عمراً: أي لنا[3]، لأنها بمعنى نعم، كما جاءت بمعنى نعم في قوله تعالى ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه: 63]، فيمن

(1) شرح الكافية في النحو: 2/ 87.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 315.

(3) دلائل الإعجاز: 247.

شدد النون"[1]، وأما اللام معها فهي"جواب منكر إذا كـان معهـا الـلام فالـذي يدل على أن لها أصلاً في الجواب أنا رأيناهم قـد ألزموهـا الجملـة مـن المبتـدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم نحو والله إن زيداً منطلق وامتنعوا من أن يقولـوا والله زيد منطلق، ثم إنا إذا استقرينا الكلام وجـدنا الأمـر بينـا في الكـثير مـن مواقعها أنه يقصد بها إلى الجواب"[2].

- استغني بالمصدر عن أحد طـرفي العمـدة أو مـا يقيـدها مـن التوابـع، والفـرق بينهما، أن الأول يأتي مرفوعاً للدلالة علـى معنـى الاسميـة، ويـأتي منـصوباً للدلالة على معنى الفعليـة، لنيابتـه عـن فعلـه، أمـا الثـاني فإنـه للمبالغـة في الوصف"فـإذا قيـل: رجـل عـدل فكأنـه وصـف بجميـع الجـنس مبالغـة، كمـا تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نـصيباً في الكرم والجـود، ونحـو ذلـك، فوصـف بـالجنس أجمـع تمكينـاً لهـذا الموضـع وتوكيـداً"[3]. فاسـتغني بلفـظ المـذكر الواحـد عـن التأنيـث والتثنيـة والجمـع، لأن"الاسم إذا وصـف بالمـصدر كـان واحـده وجميعـه سـواء وكـذلك مـذكره ومؤنثه، كان بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل يقال: ماء غـور وميـاه غـور، أي: غائر"[4]، وقوله تعالى ﴿سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡ﴾[الجاثية: 21]،"فمحياهم مبتـدأ ومماتهم عطف عليه وسواء خبر مقدم وإنما وحد الخبر ههنا والمخبر عنه اثنـان لوجهين أحـدهما أن سـواء مـصدر في معنـى اسـم الفاعـل في تأويـل مـستو والمصدر لا يثنى ولا يجمع بل يعبر بلفظ الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا عدل وهذان عدل وهؤلاء عدل فكذلك ههنا"[5]. ويستغنى بالمصدر المنـصوب

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 229.

(2) دلائل الإعجاز: 249.

(3) الخصائص: 2/ 202.

(4) أدب الكاتب: 503.

(5) شرح المفصل: 1/ 93.

عن فعله لغرض الدعاء والتعجب، و"مما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التعجب، قولك كرماً وصلفاً، كأنه قال: ألزمك الله وأدام لك كرماً وألزمت صلفاً ولكنهم خزلوا الفعل ههنا كما خزلوه في الأول، لأنه صار بدلاً من قولك: أكرم به وأصلف به، كما انتصب مرحباً وقلت: لك كما قلت: بك بعد مرحباً لتبين من تعني فصار بدلاً في اللفظ من رحبت بلادك"[1].

- ويشترك المصدر واسم الفعل في الاستغناء عن الفعل، بدليل النصب، لأن اسم الفعل لا يضاف بخلاف المصدر، فإن "بله تكون على ضربين: أحدهما أن تكون اسماً من أسماء الأفعال كصه ومه والآخر أن تكون مصدراً مضافاً إلى ما بعده، كما كانت رويد زيد كذلك فإذا كانت اسماً للفعل كانت بمعنى دع وكانت مبنية لوقوعها موقع الفعل وهو دع.. وإن كان مصدراً كان معرباً غير مبني مضافاً إلى ما بعده فتقول: بله زيد، كما تقول ترك زيد من نحو قوله تعالى ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[محمد: 4]، فمن قال بله قال زيداً جعله بمنزلة دع وسمي به الفعل ومن قال بله زيد فأضاف جعله مصدراً ولا يجوز أن يضاف ويكون مع الإضافة اسم الفعل، لأن هذه الأسماء التي سمى بها الفعل عندهم لا تضاف كما لا تضاف مسمياتها من الأفعال فلا تضاف، كما لا تضاف الأفعال"[2].

- إنّ علامات الإعراب وحركات البناء دلائل الاستغناء، وقرائنه الصيغ الصرفية والحروف، فقد توسع التصرف في المصدر، فجاء بمعاني الصفات والظروف والاسمية والفعلية، فإن "الحمد لله وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمد الله"[3].

(1) كتاب سيبويه: 1/ 328.

(2) شرح المفصل: 4/ 48.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 329.

- إنّ قيمة الكلمة لا تقتصر على السياق ومجرى الكلام، لأن الصيغ الصرفية وما ناب عنها من حروف المعاني تستدعي ذكر ما يوضحها ويبينها وهي دلائل عليها، بدليل التعلق، والاستغناء عن معنى من المعاني التي تحتملها الصيغة يحدد بالقيد، بدليل التضمين ومجيء المصدر من غير الفعل المذكور للإحاطة بمعنيين وهما الظاهر والمستغنى عنه، وذلك في كل فعلين في معنى واحد ويرجعان إلى معنى واحد إذا ذكرت أحدهما جاز أن تأتي بمصدر الآخر فتجعله في موضع مصدره، فمن ذلك قول الله تعالى ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: 8]، ومصدر تبتل تبتلاً وتبتيل مصدر بتّل فكأنه قال بَتِّلْ ومنه ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: 17]، لأنه إذا أنبتهم فقد نبتوا ونباتاً مصدر نَبَت، فكأنه قال نبتّم نباتاً[1]، لا يكون معنى الفعلين المختلفين في البناء واحداً وإن كانا من جذر لغوي واحد، بدليل اختلافهما في المصدر لأن المجرد بخلاف المزيد والمضعف.
- الاستغناء ضرب من ضروب الالتفات إلى الأصل والأساس، لأن المتروك من اللفظ، مراد في التواصل الذهني والشعوري بين طرفي اللغة، وهما المنشئ والمتلقي، أو المتكلم والمخاطب، فإن دلائل الاستغناء مدعاة إلى التنويه بجوهر الموضوع، وهو الشأن الذي يهم المتلقي، والأمر الذي يقتضي الحوار وتبادل الرأي فيه بحسب مقتضى الحال، فيسقط المنشئ بفطنته ما يشير إلى المعلوم للمتلقي أو المألوف لديه، أو ما يستدعي إلى إدراك المراد بالإبهام أو القطع والاستئناف، وهو الذي يحمل المخاطب على أن يستحضر في ذهنه ما يتوقع حصوله أو وقوعه لإثارة اهتمامه وتوجيه عنايته إلى ما يستحق الردّ، ومتابعة التواصل الفكري للاستيلاء على نوازع الشك والتردد بغية الاقتناع للوصول إلى المراد بأقل لفظ مشعر بغيره مما يرتبط به في العادة فيعدل من صيغة إلى أخرى ومن أداة إلى غيرها ومن حرف إلى حركة ومن علامة إلى حركة في

(1) المخصص: 14/ 186.

البنـاء الطـارئ، ومـن التنـوين إلى الإضـافة وبـالعكس، وقـد تقطـع كمـا في الغايات، إذ يكتفي للدلالة على النسبة بنوعيها التامة أو الناقصة بأحد طرفيها كما يكتفي في الإسناد بأحد طرفيه للإنباء عن المراد وللإعـلام بالوصـف عـن الذات أو الأمر والشأن، لأن المستغنى عنه إذا دلت عليه الحال كـان في حكـم المذكور، لأنها تقوم مقامه، فيعبر الشكل الظاهر بما يتضمنه من إرادة ما يوحي به بما لا حاجة إلى تكلف تقدير ما عدل عنه مع وجود دلائل الاسـتغناء عنـه، كما استغنوا عن مستقبل عسى بمستقبل خبرها وعن الصيغة الصرفية بما يتعلق بها، وعن علامة التأنيث في الصفات التي لا تشترك فيها مع المذكر، وعن جمـع الكثرة بجمع القلة، لأمن اللبس وعن التكبير بالتصغير، لأنه عندهم مستـصغر فبيّن المكبر بالمصغر، كما بُيّن المعرب بالمبني والمبني بالمعرب، لأن الضد لا يتبين إلا بضده، فالتعميم ضد التخصيص، لذلك استغني في المبني عن العلامـة ومـا يتبعها من التنوين والإضافة والوصف، فالضمير واسم الإشارة والموصـول لا توصف ولا تضاف فاستغني بتعريفها وتخصيصها عن الإضافة، كما استغني في المعرب عن التنوين إذا أثقل بمعنى زائد علـى الاسـم، كمـا اسـتغنى فيـه عـن التكسير بالتصحيح إذا صغر لزيـادة الوصـف عليـه بالتـصغير، كمـا اسـتغني بالعموم عن ذكر الفاعل، وبالتخـصيص عـن ذكـر المفعـول بالاقتـصار علـى وصف الفاعل فاستغني عن المفعول، واستغني بحروف (أنيت) في المضارع عـن ذكر الفاعل، وبالنصب عن الرفع إذا كان الفعل أو المصدر غاية، وبالرفع عـن النصب إذا ابتـدئ بـه، كمـا اسـتغني بنـصب المستثنى للالتفـات إلى المعنـى، ويستغنى فيه بالرفع عن النصب في البدلية التفاتاً على اللفظ دون المعنى، كمـا استغني عن تنوين (أفعل) في التفضيل، وعن إضافته لمجيئه علـى هيـأة الفعـل، وقيام (من) التفضيلية مقام الإضافة، واستغني عن تأنيثه التفاتاً إلى اللفظ، لأن الفعل لا يؤنث فجرى (أفعـل) مجـرى الفعـل في تـذكيره وإفـراده، فـلا يثنـى (أفعل) ولا يجمع، وكذلك كل مستغنى عنه بالالتفات مرة إلى المعنى وأخـرى

إلى اللفظ، كما منع (آخر) من الصرف للاستغناء به عن الألف واللام و (من كذا)، كاستغنائهم بالتمييز عن (من) الجنسية والألف واللام في العدد.

- وفي تمييز النسبة استغني بالفاعل والمفعول عن المضاف إليه، فجاء النصب بديلاً عن الجر، لأن المجرور في حقيقته منصوب، بدليل العطف عليه بالنصب فتحولت فيه النسبة الناقصة بالإضافة إلى النسبة التامة، إذ جعل المضاف إليه منسوباً إليه، لذلك جاء التمييز منصوباً مرة وأخرى مجروراً، لأن المجرور إذا استغنى فيه عن حرف الجر نصب، بدليل النصب بنزع الخافض، كما استغني بالنصب عن ذكر الفعل في المصادر، وفي الأسماء المنصوبة على الدعاء والتعجب والترحيب وفي الإغراء والتحذير، لذلك استغني عن الفعل في النداء بدلالة (يا) عليه، كما استغنوا بأحرف المطاوعة لجعل المفعول فاعلاً للدلالة على السرعة في الاستجابة، بدليل الاستغناء بـ(فُعِل) عن (أفعلت) لجعل المفعول موصوفاً بالفعل، نحو جُن وزكم وسُلّ، والأصل الوصف للفاعل، لأن الفعل في حقيقته وصف للفاعل، لذلك استغني بالمفعول عن المصدر (مَفْعَل) في المعقول والموضوع والمرفوع للدلالة على (فُعِل) أي ثمة أمر جعله معقولاً وموضوعاً ومرفوعاً، التفاتاً إلى الأصل، وقد يستغنون عن الأصل إذا كان غير مستعمل، فليس في أسماء المكان (مفعُل) بضم العين، فاستغنوا عنه بفتحها كالمقتل والمقال والملام والمقام، وقد يكسرونها لإرادة الاسم وليس الموضَع كالمَسْجَد والمَسْجِد، لأن المكان بالفتح، فإذا كان جامداً أنثوه للدلالة على كثرته كمسبعة ومأسدة وملحمة، وإذا كان مشتقاً نحو مدرسة فللدلالة على التخصص، فاستغنوا بالتأنيث عن التذكير للدلالة على المبالغة، وكذلك في الصفات والمصادر، نحو الحاقة والطامة والقيامة، في حين استغنوا بالتذكير في الصفات للدلالة على النسب، نحو لابن وتامر ومرضع، فالاسم بالتذكير والوصف بالتأنيث للدلالة على الحدوث والتجدد، نحو قوله تعالى ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: 22]، و ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأنبياء: 81]، وبخلاف ذلك (فعيل) للوصف، و (فعيلة) للاسم

كالذبيح بمعنى المذبوح والذبيحة فهي اسم ما يذبح والضحية والرمية والفريضة فهي أسماء وليست صفات، ونقيض ذلك تذكير (فُعْل) للاسمية وتأنيثه للوصفية، نحو خُبْز وطُعْم وهما اسمان لما يخبز ولما يطعم، وأما (فُعْلة) فللمبالغة في الوصف (مفعول) كالسبّة للذي يسب كثيراً واللّعْنة للذي يلعن كثيراً، فإن الاستغناء بالتأنيث، بدليل إطلاقه على المذكر إذا كان موصوفاً للمبالغة بالحدث حتى تحول إلى الغاية التي لا ينهض بها إلا جماعة، فإن التاء أو الهاء حوّلت الوصف إلى اسم لجماعة كراوية وداهية وطاغية ونازلة وقارعة، وهي تدل على العموم والشمول والشدة والمبالغة، بدليل أسماء الحشر كالقارعة والطامة والصاخة، فهي مخصصة بيوم بعينه، كما اختصت الفاتحة بسورة الحمد، وهي أمّ الكتاب، لذلك استغني فيها بالتكسير كالأسماء، واستوى فيها المذكر والمؤنث، كما كسر (فعيل) إذا كان بمعنى مفعول و (فعول) على فَعْلى، نحو مرضى وهلكى للدلالة على كراهة الأمر النازل بهم، لأنه من الآفات والمكاره التي يصابون بها، كما جمعوه على (فعالى) كيتامى وأيامى، لأنها مصائب ابتلوا بها، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10]، فجاء على (يتامى) وليس على (أيتام) للدلالة على أنهم مهضومون ببلية نازلة بهم فكيف يظلمون بأكل مالهم، فاستغنى بتكسير (فعيل) على (فَعْلى) و (فعالى) عن جمعه جمع تصحيح للدلالة على الاسمية، بمعنى ثبوت الآفة والبلية، ولإظهار كراهة ما تطاول غمه وثقل همه، وذلك بخلاف معنى الفعلية لدلالته على الحدوث والتجدد للآفة والبلية، كما جمعوا فاعلاً على (فعلاء)، نحو علماء وشعراء للدلالة على استكمال الوصف في الذات وأنه صار سجية له وملكة وصناعة، فاستغنوا بجمع (فعيل) فيه عن جمع (فاعل)، بدليل تكسير ضده (جاهل) على جهلاء للدلالة على طول الملابسة وصيرورته غريزة، لأن العارض أو الحادث من الصفات يجمع على (فِعال)، نحو ثقال وضعاف، كما قال تعالى ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً

ضِعَـٰفًا ﴾ [النســاء: 9]، وقــال ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقـرة: 266]، فجـاء بـضعفاء للدلالـة علـى التحسر الدائم، وذلك بخلاف الخشية العارضة، فإنّ مثل الذي يعمل الأعمـال الحسنة لا يبتغي فيها وجه الله يجدها يوم القيامة محبطة فيتحسر عليهـا تحسراً دائمـاً، وذلك بخلاف الوصية فإنها عارضة بموت من له ذرية، فالوصي ملزم بالـشفقة على اليتامى، وقد لا يلتزم، فاستغنى بـ(فعال) للدلالة على الحدوث، وذلـك بخـلاف (فعـلاء)، فناسـب حـدوثها دوام الحسرة في الآخـرة، كمـا ناسـب (فعال) تحولها وتغيرها في الدنيا.

- التعبير اللغوي هوية الإنسان ومزيتـه وحقيقتـه وسـجل حياتـه ومعيـار فهمـه وعنوان وجدانه ومقياس قدراته العقلية.
- يجسد التعبير إنسانية الإنـسان ويجـدد تواصـله ويقـرر مـصيره ويعـزز كرامتـه ويكشف معتقداته ويعين سلوكه ويحقق تفكيره ووعيه بذاته.
- التعبير خاص بنظمه وإنشاء علاقاته وإحداث نسبه عام في لبناتـه وأدواتـه وفي إدراك مراميه وغايته وغرضه.
- للتعبير اللغوي أبعاد معنوية تتجاوز ماديته المحسوسة، إذ المعاني تتداعى وتكثر بدليل المبالغة بالحـذف والإضـمار والإشـعار والإلمـاح والتعـريض والـضغط والوقف والابتداء ونحو ذلك، كمـا أنـه لـه قـوة ترفعـه عـن ماديتـه فتوصـله بالمشاعر فتهتز به وبالعقول فتتأمل به، لذلك كان التعبير اللغوي ميداناً لجميـع الأبحاث المتعلقة بالإنسان.
- للتعبير ظاهر وباطن، لأنه صورة حقيقية للوجود كله، فهـو دليـل كـل خفـي وحضور كل غائب، وتاريخ كل حاضر وعاقبـة كـل حـي، تتفاعـل فيـه بنـاه التركيبية مع أحداثها بعلاقـات تـربط أجـزاءه ليكـون ظـاهره مفـسراً لباطنـه وباطنه موجهاً لظاهره.

- التعبير حصيلة كل تفكير وتأمل، كما أنه موضوع كل دراسة وبحث وتأمل، فهو إبداع خلاق، وأساس كل حضارة ومعتقد وفكر وثقافة، وفن، وعلم وفلسفة.
- التعبير عطاء زائد على الواقع الإنساني في صراعه الدائم مع الحياة في خيرها وشرها برؤية فردية قادرة على أن تصبغ الوجود بألوانها، فتصنع بالرموز عالماً متخيلاً يعيش فيه الآخرون ويتمسكون به ويدافعون عنه.
- التعبير تواصل نفاذ يتحدى الفناء والزمن والمكان، ولا يخضع لمناهج المنطق والعقل لأنه من صميم الإنسان ولا يوهب له من الخارج.
- التعبير تنظيم للمتناقضات وتأليف للعناصر المتباينة لأحداث صور تمكن العلاقات فيما بينها بحسب ما يأتلف وعناصر المقام وسياق الحال.
- التعبير رابط يجمع الوجدان بالفكر والفرد بمجتمعه وبماضيه ومستقبله لتحقيق غاية تتعالى دائماً فوق واقعه المادي المحسوس بآفاق تهيمن عليها مدلولاته، فلا يدرس لذاته بمعزل عن منتجه، ولا تحلل أجزاؤه لمعرفة مراده، فإن ذلك يميته، بل يعنى به متكاملاً، لأن مفرداته ظللت بأنفاس صاحبه ووجدانه لتخلق منها شيئاً جديداً، وهو لا يدرك معطوباً بالتجزئة.
- العبارة وحدة التعبير، لأنها اسم لما يعبر به المعنى، والكلام اسم لما أفاد من التعبير قولاً أو كتابةً لارتباط القول باللسان نطقاً وبصراً بالكتابة لما قيد منه بالخط بتأثير فن الرسم بدليل علامات الترقيم.
- إنّ التعبير إعراب نفسي وإبانة وكشف للإنسانية لتجليها به، واللغة بأنظمتها الرمزية دليله فجعلت ظاهرته المادية المحسوسة وعلامة على ميل الإنسان به عن غيره.
- التعبير شرع فردي، لأنه إظهار شيْ من مكنونات النفس وقمع لغيره واللغة مناهج متعددة، صوتية وصرفية ونحوية ودلالية بدليل معرفة اللغات الميتة كالسنسكريتية والإغريقية واللاتينية.

- التعبير أصل اللغة وأساسها لأن الإفصاح عن الحاجات الإنسانية قبل صناعة الرموز الدالة عليها، فإن النطق سابق على الخط والتقعيد اللغوي والأصول والتنظير.
- اللغة تحيا بالتعبير، وتتسع بكثرته وترقى بالإبداع فيه، بدليل وصولها إلى منتهى الغاية في الكتب المنزلة فكانت دعاءً للعقائد والتجارب وصارت رابطة من أقوى الروابط الاجتماعية والتاريخية والفكرية والثقافية والنفسية وأخطرها على الإطلاق.
- إنّ التعبير باللغة قوام الفكر والتأمل في الوجود كله لتمكنه في الكيان البشري، لأن الكيان اللغوي حقيقة واقعة وطبيعية فيه، بدليل قوله تعالى ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: 20- 23]، فلا حقيقة أظهر وأثبت من التعبير اللغوي، ولا فكر حقيقي بلا تعبير، ولا جدال في ذلك ولا مراء. لأنه دليل الرأي والعقل والعزيمة والقدرة كما أنه دليل ما خالف ذلك، كما قال تعالى ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴿٧﴾ إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴾ [الذاريات: 7- 9]، والأفاك لا يُعبّر إلا بما يصرف الناس عن الحق، لأنه مأفوك في نفسه فيقدر ما لا يصلح عقلاً في تعبيره عن الباطل لغفلته فاستحق الدعاء عليه في قوله تعالى ﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي غَمْرَةٍ سَاهُونَ ﴾ [الذاريات: 10- 11]، لأنهم من أصحاب القول المختلف.

المصادر

القرآن الكريم.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لأحمد البناء (1117هـ)، دار الندوة، بيروت.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1370هـ- 1951م.
- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، عالم الكتب، بيروت.
- أدب الكاتب، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (276هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 4، مصر، 1382هـ - 1963م.
- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، تحقيق: هـ. ريتر، استانبول، مطبعة وزارة المعارف، ط 2، 1399هـ - 1979م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4، 1420هـ - 1999.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط4، 1403هـ - 1983م.
- إعراب القرآن، المنسوب إلى الزجاج (316هـ)، تحقيق: إبراهيم الابياري، القاهرة، 1382هـ - 1963م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه.
- الأمالي النحوية، ابن الحاجب (646هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، ط 1، بيروت، 1405هـ - 1985م.

- إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العكبري (616هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ط 1، 1380هـ - 1961م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري (577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 3، مطبعة السعادة، مصر، 1374هـ - 1955م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (685هـ)، المطبعة العثمانية، 1329هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (646هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
- البحث النحوي عند الأصوليين، الدكتور: مصطفى جمال الدين، دار الرشيد، 1980م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (754هـ)، ط 1، مطبعة السعادة، مصر، 1328هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376هـ - 1957م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، 1391هـ - 1972م.
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، الدكتور: فاضل صالح السامرائي، دار عمار، ط2، 1422هـ - 2001م.
- البلاغة عند الجاحظ، للدكتور أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية والنشر، 1983.

- البيان والتبيين، للجاحظ (255هـ)، دار الفكر، 1968م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي (1305هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، 1408هـ-1987م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي (1305هـ)، المطبعة الخيرية، مصر، ط1، 1306هـ.
- تأملات في اللغو واللغة، لمحمد عزيز الحبابي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1980.
- التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر الطوسي (460هـ)، تحقيق: احمد حبيب قصير العاملي، النجف، مكتب الأمين، 1376هـ - 1975م.
- الترادف في اللغة، للدكتور حاكم مالك لعيبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1980.
- التطور اللغوي التاريخي، للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الأندلس، ط2، 1401هـ - 1981م.
- التطور النحوي في اللغة العربية، لبرجشتراسر، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1402هـ - 1982م.
- التعبير القرآني، الدكتور فاضل السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، المكتبة الوطنية، 1988م.
- التعريفات، لأبي الحسن الجرجاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م.
- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، (516هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1423هـ - 2002م.

- تفسير الطبري، محمد بن جرير الطبري، ضبطه: محمود شاكر الجرستاني، وصححه: علي عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- التفسير القيم، لابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1398هـ - 1978م.
- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: للفخر الرازي، دار الفكر، ط3، بيروت، 1405هـ - 1985م.
- التلخيص في علوم البلاغة، لمحمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، ط2، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1350هـ - 1932م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (440هـ)، تحقيق: اوتوبرتزل، استانبول، مطبعة الدولة، 1930م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر بن جرير الطبري (310هـ)، دار المعرفة مصورة، بيروت، ط3، 1398هـ - 1978م.
- لجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله بن أحمد القرطبي (671هـ)، صححه: هشام سمير البخاري، دار أحياء التراث العربي، بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله بن احمد القرطبي (671هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وصاحبيه، القاهرة، 1380هـ - 1961م.
- الجملة العربية والمعنى، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، ط 1، 1421هـ - 2000م.
- الجملة العربية والمعنى، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، ط1، 1421هـ - 2000م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1413هـ - 1992م.
- حاشية السيد الشريف أبي الحسن الجرجاني على الكشاف، طبع مع الكشاف، دار المعرفة، بيروت
- حاشية الشهاب المُسمّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي المصري، بولاق، 1283هـ.
- حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي، أبو الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى، مصر، 1330هـ.
- حروف المعاني، لأبي قاسم الزجاجي (340هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1، 1404هـ - 1984م، الأردن.
- حقائق التأويل في متشابه التنزيل، الشريف الرضي (406هـ)، مطبعة الغري، النجف، 1355هـ - 1936م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للشيخ عبد القادر البغدادي، ط1، دار صادر، بيروت.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: د. محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2، 1370هـ - 1965م.
- دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1398هـ - 1978م.
- دور الكلمة في اللغة: لستيفن أولمان، تعريب: د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت.

- ديوان كثير عزة، دار صـادر، شـرحه: عـدنان زكـي درويـش، بـيروت، ط 1، 1994م.
- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعـارف، مصر، 1982.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبـد النـور المـالقي، تحقيـق: أحمد محمد المخراط، ط 3، دار القلم، دمشق، 1423هـ - 2002م.
- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم، لشهاب الدين الآلوسـي، إدارة الطباعـة المنيرية، دار إحياء التراث العربي.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مصطفى السقا ومحمـد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبـد الله أمـين، مطبعـة مـصطفى البـابي الحلـبي وأولاده، ط1، مصر، 1374هـ - 1954م.
- شرح الحدود النحوية، للفاكهي، تحقيق: زكي فهمي الآلوسي، بيـت الحكمـة، بغداد، 1988م.
- شرح الشافية، لرضي الـدين الاسـترابادي، تحقيـق: محمـد محيـي الـدين عبـد الحميد وصاحبيه، مطبعة حجازي، القاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن النـاظم (686هـ)، تحقيـق: د. عبـد الحميـد الـسيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح الكافية في النحو: للرضـي الاسـترابادي، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، 1405هـ- 1985م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر.
- شرح جمل الزجاجي، لابـن عـصفور، تحقيـق: د. صـاحب أبـو جنـاح، وزارة الأوقاف، 1400هـ - 1980م.

- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبديع والبيان، جـلال الـدين الـسيوطي، مكتبة الدراسات العليا، كلية الآداب، رقم (1310).
- شروح التلخيص، للقزويني، تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب، مكتبة النهـضة، ط 1، بغداد، 1387هـ - 1967م
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمـد بـن فـارس، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1382هـ - 1963م
- علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، للدكتور يحيى عبابنة والـدكتورة آمنـة الزعبي، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن.
- عمـدة الـصرف، لكمـال إبـراهيم، مطبعـة الزهـراء، ط2، بغـداد، 1376هـ-1957م.
- غرائب القرآن، الحسن بن محمد بن الحسين المشتهر بنظام الأعرج النيـسابوري (730 هـ)، دار المعرفة، ط 3، بيروت، 1398هـ - 1978م.
- الفـروق اللغويـة، لأبـي هـلال العـسكري (395هـ)، تحقيـق: حـسام الـدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الفوائد الضيائية، للجامي، تحقيق: د. أسامة طـه الرفـاعي، مطبعـة الأوقـاف، 1403هـ - 1983م.
- في النحو العربي، نقد وتوجيه، الـدكتور مهـدي المخزومـي، ط 1، منـشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1964م.
- قضايا نحويـة، الـدكتور مهـدي المخزومـي، ط 1، المجمـع الثقـافي، أبـو ظـبي، الإمارات العربية المتحدة، 1404هـ - 2003م.
- القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور أحمد خطـاب العمـر، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1398هـ - 1978.

- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، تحقيق: محمد أبـو الفـضل إبراهيم وجماعته، دار الفكر العربي.
- كتـاب سـيبويه (180هـ)، تحقيـق: عبـد الـسلام هـارون، ط 1، عـالم الكتـب، بيروت، 1385هـ - 1966م.
- كشّاف اصطلاحات الفنون: للشيخ التهانوي الحنفـي، وضـع حواشـيه: احمـد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1418هـ- 1998م.
- الكشّاف عن حقائق التنزيل: للزمخشري، مطبعة البابي الحلـبي وأولاده بمـصر، 1367هـ - 1948م.
- كـــشف المـــشكل في النحـــو، علـــي بـــن ســـليمان الحيـــدرة الـــيمني (599هـ)، تحقيق: الدكتور هادي عطية مطر، مطبعـة الإرشـاد، ط 1، بغـداد، 1404هـ - 1984م.
- لباب التأويل في معـاني التنزيـل، عـلاء الـدين علـي بـن محمـد بـن إبـراهيم البغدادي الشهير بالخازن (725هـ)، مطبعـة مـصطفى البـابي الحلـبي وأولاده، ط 2، مصر، 1375هـ - 1955م.
- لسان العرب، ابن منظور (711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمـد أحمـد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
- اللغة، ح. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمـد القـصاص، مكتبـة الانجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيـضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1400هـ - 1980م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيـضاء، 1952م.

- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، للدكتور فاضـل صـالح الـسامرائي، دار عمار، ط 3، 1423هـ - 2003م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمـان بـن جـني، تحقيـق: حامـد المـؤمن، مطبعـة العاني، ط1، بغداد، 1402هـ - 1982م.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلـم للملايين، بيروت، ط2، 1399هـ- 1979م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (210هـ)، تحقيق: محمـد فـؤاد سـركين، ط 2، 1390هـ - 1970م.
- مجمع البيان في تفسير القـرآن، أبـو علـي الطبرسـي (561هـ)، ط 2، طهـران، 1379هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنهـا، لابـن جـني، تحقيـق: علي النجدي ناصـف معبـد الحلـيم النجـار وعبـد الفتـاح إسماعيـل شـلبي، القاهرة، 1386هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالـب بن عطية الأندلـسي (546هـ)، تحقيـق: عبـد الـسلام عبـد الـشافي محمـد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م.
- مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، تحقيق: ج. برجشتراسر، دار الهجرة.
- المخصص: لابن سيده (458هـ)، دار الفكر، بيروت، 1321هـ.
- مدخل إلى علم اللغة، للدكتور محمـود فهمـي حجـازي، دار الثقافـة للطباعـة والنشر بالقاهرة، ط2، 1978.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (328هـ)، تحقيـق: الـدكتور طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1978م.

- المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: محمد احمد جاد المولى، ط4، دار إحياء الكتب العربية، 1378هـ - 1958م.
- مشكل إعراب القـرآن، أبـو محمـد مكـي بـن أبـي طالـب القيـسي (328هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، ط2، بيروت، 1405هـ - 1984م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جـلال الـدين الـسيوطي، تحقيـق: الـدكتور نبهان ياسين حسين، الجامعة المستنصرية، 1977.
- معـــالم التنزيـــل، للبغـــوي (516هـ)، مطبعـــة مـــصطفى البـــابي الحلـــبي وأولاده، مصر، ط2، 1375هـ - 1955م.
- معاني الأبنية في العربية: للدكتور فاضـل صـالح الـسامرائي، الكويـت، ط1، 1401هـ - 1981م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زيـاد الفـراء (207هـ)، عـالم الكتـب، ط 2، بيروت، 1980م.
- معاني القرآن، للفراء، مطبعة دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة، 1374هـ - 1955م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبدة شـلبي، عـالم الكتب، ط 1، 1408هـ - 1988م.
- معاني النحو، الدكتور فاضـل صـالح الـسامرائي، ط 2، دار الفكـر للطباعـة والنشر، عمّان، 1423هـ - 2003م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيـق: علـي محمـد البجاوي، دار الفكر العربي.
- المعجم الأدبي، الدكتور جبور الـدين عبـد النـور، دار العلـم للملايـين، ط1، بيروت، 1979م.

- معجم مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت، 1397هـ- 1972م.
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيـق: عبـد الـسلام هـارون، دار إحيـاء الكتب العربية، ط1، 1369هـ.
- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميـد، دار الكتـاب العربي، بيروت.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبـي بكـر الـسكاكي (626 هـ)، تحقيـق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، ط 1، بغداد، 1402هـ - 1982م.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط2، 1323هـ.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، تحقيق: محمد عبـد الخـالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1382هـ - 1963م.
- من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، ط3، 1966م.
- مناهج البحث في اللغـة، للـدكتور تمـام حـسان، دار الثقافـة، الـدار البيـضاء، 1400هـ - 1980م.
- نحو التيـسير، للـدكتور احمـد عبـد الـستار الجـواري، مطبعـة المجمـع العلمـي العراقي، 1404هـ - 1984م.
- نحو القرآن، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ - 1974م.
- نحو المعاني، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1407هـ - 1987م.
- النحو الوصـفي مـن خـلال القـرآن الكـريم، للـدكتور محمـد صـلاح الـدين مصطفى، مؤسسة على جراح الصباح، الكويت.

- نزهـة الألبّـاء في طبقـات الأدبـاء، لابـن الأنبـاري، تحقيـق الـدكتور إبـراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، 1959م.
- النشر في القراءات العـشر، لابـن الجـزري، تحقيـق: علـي محمـد الـضياء، دار الفكر، بيروت.
- نظرية المعنى في النقد العربي، للدكتور مصطفى ناصف، دار القلـم، القـاهرة، 1965م.
- نظرية النحـو العربـي، للـدكتور نهـاد الموسـى، المؤسـسة العربيـة للدراسـات والنشر، ط1، 1400هـ - 1980م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظـر اللغـوي الحـديث، للـدكتور نهـاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1400هـ - 1980م.
- نهاية الإعجاز في دراية الإيجاز، للفخر الـرازي، تحقيـق: إبـراهيم الـسامرائي، محمد بركات حمدي، دار الفكر، عمان 1985م.

النظام النحوي في القرآن الكريم

التنكيت والتبكيت



دار الرضوان للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمّان - العبدلي
هاتف : 1/ 5/ 79 36 465 6 962+
فاكس : 41 36 465 6 962+
info@redwanpublisher.com

مؤسسة دار الصادق الثقافية
طبع . نشر . توزيع
العراق - بابل - الحلة - هاتف : 009647801233129
E-mail : alssadiq@yahoo.com

9789957760656